

في أصول الاقضية ومناهج الاحكام
(تأليف القاضي بركات الدين ابراهيم ابن فرحون المالكي نفع الله الانام)

- ٧ الفصل الاول من الكتاب في مقدم ابدا العلم وفيه ابواب
٨ الباب الاول في بيان حقيقة القضاء ومعناه وحكمته
٩ الباب الثاني في فضل القضاء والترغيب في القيام فية بالعلم والعدل
١٠ الفصل في بيان معنى ولاية القضاء وتقسيمها الى خمسة اشخاص
١١ الباب الثالث في ولاية القضاء وما يستفادها من النظر في الاحكام وما ليس للقاضي النظر فيه
١٢ و مراتب الولايات التي تقيد اهلية القضاء واشياءه
١٣ فصل في ولاية المحسنة واهاتها تقصر عن القضاء في انشاء كل الاحكام (قد تلا هذا الفصل فصول
شئى سريرة مختصرة)
١٤ الباب الرابع في الالفاظ التي تنعقد بالولايات وما يستتبع في تمام الولاية وانهتس الولاية
بأشراطه (وفيه فصول مهمة مختصرة)
١٥ الباب الخامس في أركان القضاء وهي ستة أركان
١٦ (الركن الاول) في شروط القضاء وآداب القاضي واستخلافه وذكر التعكيم ويشتمل على
ثمانية فصول
الفصل الاول في الاوصاف المشترطة في صحة ولاية القاضي وما هو غير شرط في الصحة الخ
٢١ الفصل الثاني في الاحكام اللازمة للقاضي في سيرته والآداب التي لا يسه تركها وما جرى عمل
الحكام بالاحذية
٢٢ فصل فيما يلزمه في خاصة نفسه
٢٣ فصل فيما يتعلق بادر تراق القاضي من بيت المال
٢٤ فصل في ان ارزاق الاعوان الذين يوجههم القاضي في مصالح الناس ورفع المدعى عليه وغير
ذلك من حقوق الناس تكون من بيت المال
٢٥ الفصل الثالث فيما يتعلق بعمله ومسكنه
٢٦ فصل في انه ينبغي ان يكون مسكن القاضي في وسط البلد في موضع لا يشق على الناس القصد اليه
٢٧ الفصل الرابع في سيرته في الاحكام
٢٨ الفصل الخامس فيما يعتد به بالنظر فيه
٢٩ الفصل السادس في سيرته مع الخصوم
٣٠ فصل في القاضي يسمع بينه أحد الخصمين ثم يريد رفعهما الى حاكم آخر
٣١ الفصل السابع في استخلاف القاضي
٣٢ فصل في ان تلعب القاضي بغزل جوت الاضاي وما في ذلك من التفصيل
٣٣ الفصل الثامن في التعكيم
٣٤ (الركن الثاني) من أركان القضاء هو المقضى به (وفيه فصول)

5/5

- ٤٥ فصل في ان القاضى اذا لم يكن من اهل الاجتهاد فقرضه المشورة والتقليد وفي بيان ما يقتضى به عند اختلاف العلماء عليه
- ٤٦ فصل فيما يتعلق بقولهم في بعض كتب المتأخرين الذى جرى به العمل ككنا والذى سوي به القضاء واستمرت عليه الفتيا كذا هل يكون ذلك موجبا للترجيح أولا
- ٤٩ فصل فيما يتعلق بما اذا كانت المسئلة ذات اقوال فالفتوى والحكم بقول مالك المرحوم اليه
- ٥١ فصل في ان القاضى المقلدا اذا وجد المشهور يلزمه ان لا يخرج عنه
- ٥٣ فصل في ان الرجل اذا لم يستصير في العلم وانما نظرقى بعض كتب المذهب وسئل في نازلة هل له ان يفتي فيها بما رآه في هذه الكتب أولا
- ٥٣ فصل في ان اقل مراتب المفتى في نقل المذهب ان يكون قد استصير في الاطلاع على روايات المذهب وتأويل الاشياخ لها وتوجيههم لما وقع فيها من اختلاف طوائفهم
- ٥٤ فصل في انه لا يجوز لمن كانت فتياه نقلا لمذهب امامه اذا اختلف في نقله على كتب ان يعتمد الاعلى كتاب موقوف بعهده
- ٥٦ فصل فيما يلحق بالركن الثانى من بيان ما ينقض فيه قضاء القاضى
- فصل في نقض القاضى احكام نفسه
- ٥٨ فصل في نقض القاضى احكام غيره
- ٥٩ فصل فيما لا ينفذ من احكام القاضى وينقض اذا اطلع عليه
- ٦١ فصل في ذكر ما لا يعزى في افعال القاضى اذا عزل او مات
- فصل في الكشف عن القضاة
- ٦٢ فصل في انه لا ينبغي ان يكتفى بالناس من خصومة قضائهم
- فصل في اختلاف هل ينزل القاضى بنفسه الفسق او حتى يعزله الامام
- فصل في حكم عزل القاضى نفسه اختيار الاجتزاء ولا لعذر
- ٦٧ فصل في نفوذ حكم القاضى بعد عزله وقبل ان يبلغه العزل
- ٦٣ فصل في ان القاضى اذا اقربا به حكم بالجدور او ثبت ذلك عليه بالبينة يعاقب عقوبة موجهة ويمنزل ويظهر وينفض
- فصل في جمع الفقهاء للتظرف في حكم القاضى
- ٦٤ فصل في قيام المحكوم عليه بطلب فسخ الحكم عنه
- ٦٥ (الركن الثالث) المتضى له
- ٦٦ (الركن الرابع) المقضى فيه
- ٦٧ فصل في الشيء المدعى فيه يكون في غير بلد المدعى عليه وارين تكون محاکمتها
- ٦٨ (الركن الخامس) المقضى عليه وفيه فصول
- فصل في انه لا يجوز للقاضى ان يحكم على عدوه كما لا يجوز لمهاتته عليه
- فصل في ان القاضى لا يحكم على احد الا بعد ان يسأله اوقيت لك حجة
- ٦٩ فصل في مسائل الحكم على الغائب
- ٧٠ فصل في ارجاء الحجة للغائب
- ٧١ (الركن السادس) في كيفية القضاء وان معرفته تتوقف على العلم بتسعة اقسام

(القسم الأول) في معرفة تصرفات المحكام وأصل إحتياجاتهم في الأحكام وفيه تسعة فصول

الفصل الأول في تقرير الحاكم ما رفع إليه

الفصل الثاني في تصرفات الحاكم التي تستلزم المحكم وما لا يستلزمه والمواضع التي يتعلق حكم الحاكم فيها بما يشره حكمه وغير ذلك

فصل في ذكر جملة من المواضع التي تصرفات الحاكم فيها ليست بحكم ولغيره من المحكام

تفسيرها والنظر فيها

فصل في بيان ما يقتضيه حكم الحاكم وما لا يقتضيه وبيان المواضع التي يدخلها الحكم والتي لا يدخلها

(القسم الثاني) ما لا يحتاج إلى حكم حاكم

(القسم الثالث) ما اختلف فيه هل يقتضيه حكم أو لا

(القسم الرابع) في بيان المواضع التي يدخلها الحكم استقلالا أو تضمنا (أي كالطهارة والصلاة)

فصل في الفرق بين الفاظ الحكم المتداولة في التمهيد

فصل في بيان ما يمتنع فيه الحكم بالصفة والحكم بالصفة

فصل في تضمين الحكم بالواجب بالحكم بالصفة

فصل في الفرق بين الثبوت والحكم

فصل في معنى تنفيذ الحكم

فصل في المنع من تنفيذ ما حكم به حاكم أهل الزمة

فصل فيما يدل على الحكم

فصل فيما يدل على أن الحكم امر قائم بالنفس لا باللسان

فصل في أن الحكم نارة يكون خبرا يحتمل الصدق والكذب ونارة يكون انشاء (قد تلا هذا)

الفصل فصول مهمة مختصرة اضربنا عنها اختصارا

فصل في الحكم المعلق على شرط صدق المدعى وإرجاء المجتهدين

(القسم الثاني) في بيان المدعى من المدعى عليه (وفيه فصلان مهمان)

(القسم الثالث) في ذكر الدعاوى وأحكامها وفيه فصول ستة

الفصل الأول في الدعوى الصحيحة وشروطها

فصل في كيفية تصحيح الدعوى

الفصل الثاني في تقسيم الدعاوى

الفصل الثالث في تقسيم المدعى عليهم

الفصل الرابع في تقسيم المدعى لهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها وفيه ستة أنواع

الفصل الخامس في التنبيه على أحكام يتوقف سماع الدعوى بها على اثبات فصول (أي مقدمات يحتاج إليها)

الفصل السادس في حكم الوكالة في الدعوى

فصل في أن الوكالة جائزة بعوض وبدون عوض

(القسم الرابع) في حكم الجواب عن الدعوى

١٣٩ فصل في ان كل مدعى على غيره يجب ان يقر في اليمين المطلوب لا يستل
عن شئ حتى يثبت الطالب موصوفته التي يقر بها ويرث ذلك عنه (وقد تلاحظ الفصل
فصلان مهمان)

١٤٠ (القسم الخامس) في بيان العمل في الاعذار والتأجيل والتأخير والتجهيز وقوف المدعى

١٣٩ الفصل الاول في الاعذار واجاء الغائب
١٤٠ فصل في هذا المذهب في مجلس القاضى مقال باقراره وكماله وقدرته في مجلس
القاضى فانه ينفذ تلك المقالة على قائلها ولا يعذر اليه في شهادة شهودها

١٣٦ الفصل الثاني في ذكر ووه التأجيل والتأخير

١٣٩ فصل في ان بعض الاحال لا يدخلها اجتهاد الحاكم

١٤٠ فصل في بيان ان اليوم الذي يكتب فيه الاجل لا يحسب به

فصل في بيان طريقة كتابة الاجل

١٤١ الفصل الثالث في التجهيز (أي بعد انقضاء الاجل)

فصل في ان القاضى لا يهتز في ثلاثة اشياء العتق والطلاق والنسب (وقد تلاحظ اقسام
مهمان)

١٤٣ الفصل الرابع في توقيف الشئ المدعى فيه (ويتلوه فصل مهم)

١٤٥ الفصل الخامس في توقيف مال الغائب ومال القيم (ويتلوه فصل مهم)

١٤٧ (القسم السادس) في ذكر اليمين وصفاتها وزمانها ومكانها والتعليق فيها وما يتعلق بها من
الاحكام

فصل في انه هل يحلف قاعداً واولاً

١٥٠ فصل في التعليق بالحلف على المحلف

فصل في بيان انه لا بد من حضور المحلوف له او وكيله لتقاضى اليمين (ويتلوه فصل جليل)

١٥٢ فصل في بيان انه لا يجب الحالف في الايمان الى غير موضعه الا في القسامة

فصل في حكم النكول عن اليمين

١٥٣ فصل في مسائل متفرقة تتعلق بحكم اليمين

١٥٤ فصل في حكم اليمين المردودة وما يتعلق بها

١٥٥ فصل في جمع الدعاوى في يمين واحدة وما لا بد فيه من يمينين

١٥٦ فصل في الدعاوى التي لا توجب اليمين وحكم الخلطة

١٥٩ فصل في الخلطة وما يوجبها وما يجب فيه اليمين بغير خلطة

١٦٠ فصل في اليمين بغير خلطة وما يوجبها وما يجب فيه اليمين بغير خلطة

١٦١ (القسم السابع) في ذكر البيئات (وقد مقدمة تشمل على عشرة فصول

الفصل الاول في التعريف بحقيقةها وموضوعها شرعاً

١٦٣ الفصل الثاني في أقسام مستند علم الشاهد

١٦٤ الفصل الثالث في حد الشهادة وحكمها وحكمها وما يجب فيه

١٦٥ فصل في بيان ان من جعل شهادة لا يحل له ان يكتمها ويلزمه اذ ادعى اليها ان يقوم بها (ويتعلق

به فصلان مهمان

١٦٧ فصل في بيان ما نصب فيه الشهادة والكلام في ذلك في فصلين

١٦٧ فصل في التنبؤ إلى الأشهاد في الدين كالبيع

١٦٨ فصل في حكم الأشهاد في الرجعة

الفصل الرابع في مراتب الشهود في الشهادات

١٦٩ الفصل الخامس في صفات الحقوق ومرتبات الشهادات

١٧٠ فصل في أحكام الشهادات في الحقوق وبيان أنها تنقسم على خمس مراتب

فصل في الشهادة التي توجب الشيء المشهود به دون عين وهي تنقسم إلى ستة أقسام

فصل في الشهادة التي توجب الشيء المشهود به مع عين المدعى وهي تنقسم إلى خمسة أقسام

١٧١ فصل في الشهادة التي توجب حكما ولا توجب الشيء المشهود به وهي على ثلاثة أقسام

فصل في الشهادة التي لا توجب الشيء المشهود به وتوجب على الشاهد حكما

١٧٢ الفصل السادس في صفات الشاهد وذكر أوانع القبول وما يشترط فيه التبريز في العدالة

وفيه فصلان

الأول في فضل الشاهد وصفته

١٧٤ الثاني في موانع القبول وهي على قسمين

القسم الأول من موانع قبول الشهادة ما يكثر تعداده ويتعذر حصره وقد ذكر منه جملة يسيرة

١٧٨ القسم الثاني من موانع قبول الشهادة ما يقع على جهة وهو رد الشهادة مع بقاء العدالة وله

سبعة أسباب

١٨١ فصل في عشر مسائل يشترط فيها التبريز في العدالة عند ابن القاسم

١٨٢ الفصل السابع فيما ينبغي للشهود أن يتنبهوا له في حمل الشهادة وأدائها ما يقع به القلط

والتساهل المذموم

١٧٤ فصل في أنه لا ينبغي للشاهد أن يشهد في كتاب محتوم لأنه لا يدري ما فيه

١٨٥ فصل في بيان أنه ينبغي للشاهد إذا جازى إليه بكتاب ليشهد فيه أن يعرف جميع ما فيه (قد

تلاه هذا الفصل فصول مختصرة جليلة جدا قل أن توجد في غيره هذا الكتاب اضربنا عنها

اختصارا تسهلا على الطالب)

١٨٨ فصل في أحكام كتاب الوثائق (وقد تلاه فصول شتى في مباحث شريفة جليلة)

١٩١ فصل في أجرة الكاتب

١٩٢ فصل في النوع وأنه ينبغي للكاتب أن يذكر أشهرها

١٩٣ فصل في بيان أن المداءة يذكر السن أولى

فصل في اللون وما ينبغي أن يذكر منه

١٩٤ الفصل الثامن فيما ينبغي للقاضي أن يتنبه له في أداء الشهادات وغير ذلك

١٩٥ فصل في بيان أنه ينبغي للقاضي إذا شهد عنده من لا يعرفه أن يكتب اسمه ونسبه ومسكنه

والمشهد الذي يصل فيه وحليته وصفته

١٩٥ فصل في الشهادة في المعاملات

١٩٦ فصل في الشهادة في الاستحقاق وما شاكله

- ٢٩٩ فصل في مسائل الاقضية والشهادات
- ٣٠٢ فصل في الشهادة في الغيبة
- فصل في الشهادة في الحرية
- فصل في الشهادة في الولاية
- فصل في الشهادة في النقص
- فصل في الشهادات في القذف والزنا والموالاة
- ٣٠٣ فصل في الشهادة في الشرف
- فصل في الشهادة على الترشيد
- ٣٠٤ فصل في الشهادة في التعديل والنسب
- ٣٠٥ فصل في بيان محمد بن يعقوب في تركية العلانية
- فصل في حصة شهادة التعديل
- ٣٠٦ فصل في منع مطرف وابن الماجشون من تركية قبل الشهادة الخ
- ٣٠٦ فصل في حصة تعديل المهر
- ٣٠٧ فصل في حصة لشهادة على التبرج
- فصل في تعاوض شهود تركية والجرح
- فصل في شهادة الاسترعاء
- ٣٠٨ فصل في الشهادة في العدم
- الفصل التاسع فيما يحدثه الشاهد بعد شهادته فتبطل
- الفصل العاشر في حصة اداء الشهادة واللفظ الذي يصح به اداء الشهادة
- ٣١٠ فصل في الفرق بين الشهادة بالمصدر واسم المفعول والشهادة بالصدور (أي صدور ما منهم ربه كالوقوف مثلا)
- ٣١١ (القسم الثاني من الكتاب) في أنواع البينات وما يتزل منزلتها وما يحرم بحراها ونحوه
- ذلك في سبعين بابا
- ٣١١ الباب الاول في القضاء بأربعة شهود (قد اتفق به فصل جليل فيما يتعلق بهذا البحث)
- ٣١٢ الباب الثاني في القضاء بشاهدين لا يجزئ غيرهما
- ٣١٣ فصل في بيان ان كل من أقرب الحق المشهود به عليه بسبب طول المعين اخذ باقراره ولم يكن المعين في حقه اكرها
- ٣١٤ الباب الثالث في القضاء بشاهدين أو بشاهد وامرأتين أو بشاهد وعين المدعى أو بامرأتين وعين المدعى
- ٣١٧ فصل في بيان ان القضاء باليمين مع الشاهد امر ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٣١٨ الباب الرابع في القضاء بشاهد وامرأتين ونكول المدعى عليه عن اليمين المردودة والقضاء باليمين الرافعة للدعوى واليمين المتقلبة وحكم نكول المدعى عن اليمين المعصية للدعوى
- ٣١٩ الباب الخامس في القضاء بالبينة التامة مع عين القضاء ومعها ايضا عين الاستبراء (قد تلا هذا الباب فصول جلييلة في مباحث شريفة أضرنا عنها اختصارا)
- ٣٢٢ الباب السادس في القضاء بتدانة المدعى عليه باليمين وتأخير عين المدعى له من صغير حتى يبلغ أو غائب حتى يقدم وحكم المولى عليه في ذلك

فصل في القائب يقوم له وكيل في اثبات غنى وشبه ذلك الحق بما عليه الحق

الباب السابع في القضاء بشهادة المولى على جمع عين وتليه

الباب الثامن في القضاء بشهادة الصديقين سنده

الباب التاسع في القضاء بشهادة الوكيل وعين الموكل

الباب العاشر في القضاء بينة الموكل وعين الوكيل

الباب الحادي عشر في القضاء بشهادة الخلف وعين الغرماء

الباب الثاني عشر في القضاء بشهادة مدعي أحد المدعيين (وتلي فصل مهم)

الباب الثالث عشر في القضاء بينة المدعي بعد فصل القضاء بين المدعي عليه

الباب الرابع عشر في القضاء يقول رجل بانقراده وما يجرى بحري ذلك

فصل في مسائل متفرقة يقبل فيها قول الواحد

الباب الخامس عشر في القضاء بقول امرأتين بانقرادهما

فصل في شهادة النساء فيما يقع بينهما في الماتم والجسم من الجراح والقتل

الباب السادس عشر في القضاء بشهادة امرأة مدعي المدعي

الباب السابع عشر في القضاء بقول امرأة بانقرادهما (في هذا الباب فصلان مهمان)

الباب الثامن عشر في القضاء بشهادة امرأة مدعي المدعي

الباب التاسع عشر في القضاء بين المدعي ونكول المدعي عليه عن الخلف على طبق الدعوى

الباب العشرون في القضاء بين المدعي ونكول المدعي عليه عن اليمين في مقطع الحق

الباب الحادي والعشرون في القضاء بين المدعي ونكول المدعي عليه عن الجواب

الباب الثاني والعشرون في القضاء بالذكور عن حضور مجلس الحكيم وبيان المواضع التي

تجب فيها اجابة دعوى الحاكم وما لا تجب فيه الاجابة

فصل في الدعوى على المحبوس في حبس السلطان

فصل في بيان المواضع التي تجب فيها اجابة الحاكم

فصل في بيان ما لا تجب فيه الاجابة وفيما هو مخير فيه بين الاجابة وعدمها

الباب الثالث والعشرون في القضاء بالتحالف من الجهتين (في هذا الباب فصول ثني في

مباحث شريفة)

الباب الرابع والعشرون في القضاء باليد والترحيم بها وبالينات

فصل في تعارض الينات

الباب الخامس والعشرون في القضاء بقول المدعي لربحائه بالعوائد وقهرائ الاحوال

أولا تصانف بالامانة وأغبر ذلك من وجوه الترحيم

فصل في تصديق المدعي عليه والرجوع الى قوله

الباب السادس والعشرون في القضاء بشهادة اللوث وإيمان انقسامه

فصل في القسامة

الباب السابع والعشرون في القضاء بإيمان اللسان

الباب الثامن والعشرون في القضاء بالاتهام وإيمان التهمة

٢٦٤	فصل في أيمان التهم
٢٦٦	الباب التاسع والعشرون في القضاء بشرط التصديق
٢٧٠	الباب الثلاثون في القضاء بشهادة بعض أصحاب الحق
٢٧٤	الباب الحادي والثلاثون في القضاء بالشهادات المختلفة
٢٧٦	الباب الثاني والثلاثون في القضاء بشهادة السماع
٢٨١	الباب الثالث والثلاثون في القسمة بالشهادة على الشهادة
١٨٢	فصل في بيان أن الشهادة على الشهادة لا تسمع الا بموت الاصل أو مرضه أو غيبته بمكان لا يلزم الاداء عنه
٢٨٤	الباب الرابع والثلاثون في القضاء بالشهادة على الخطأ
٢٨٥	فصل في بيان أن الخطوط على ثلاثة أقسام
٢٨٨	فصل في بيان تقسيم الشهادة على خط الشاهد الميت
٢٩٠	فصل في الشهادة على خط الموصي
٢٩١	فصل في الشهادة على قضاء القاضي

(٢٢)

(فهو مست كتاب العقد المنظم للحكام فيما يحرى بين أيديهم من العقود والاحكام الموضح بطرازه طور ركاب تبصرة الحكام في أصول الاقضية ومناهج الاحكام تأليف العلامة القاضي ابي محمد عبد الله ابن عبد الله ابن سلون السكافي رحمه الله تعالى ونفع بعلمه المسلمون آمين)

٣	كتاب النكاح
٤	بحث انكاح الاب ابنته البكر في حجره
٥	بيان وفقه فيما يتعلق بحكم الخطبة والصداق
٩	فصل فيما يتعلق بما اذا كان الصداق هبة أو سبقة أصل ملأ أو غيره وغير ذلك
١١	فصل فيما يتعلق بما اذا كان الصداق تحلة (أي عطية من والد أو غيره)
١٥	فصل في الشروط (أي الزائدة على ما يقتضيه العقد لجعل الطلاق بيدها أو ان لا تنفقه لها)
٢٨	بحث المتعة
٣٣	هبة العرس وهي ما جرى العرف بان الأزواج يهدونها عند الاعراس
٣٤	انكاح الاب ابنته النيب البالغة التي في حجره
٣٦	فصل فيما اذا كانت النيب مالكة أم نفسها وزوجها أبوها وذكر الخلاف في وقت خروج ذات الاب من الولاية
٣٧	انكاح الأخ أو غيره من الاولياء النسيئة البكر البالغ الممثلة وغير البالغ
٤١	فصل فيما يتعلق بما اذا لم يوجد من يعرف المرأة عند استئثارها للعقد عليها وفيمن يشهد عليها
٤٤	فصل فيما يتعلق بما اذا كانت المرأة ثيباً فزوجها أبوها أو غيره من الاولياء
٤٤	انكاح وصي الاب ووصي القاضي ومقدمه أو مقدم أحد الاولياء يعقد في البكر
٤٨	فصل في تقديم أحد الاولياء على نكاح وليته غيره بالوكالة

- ٥٠ انكاح المولى الاعلى والمولى الاسفل والكاقل والمرفى والاخنى بالولاية العامة
 ٥٢ فصل فيما يتعلق بانكاح الاخنى لخدمة المسكنة التى لاولى لها
 ٥٣ انكاح الولد وليته من نفسه أو الوصى من قبل الأب
 ٥٥ انكاح البكر التى غاب أبوها أو التى رشتها ٥٦ مبحث النكاهة
 ٥٨ فصل فيما يتعلق بالبكر التى رشتها أبوها
 ٥٩ انكاح الأب والوصى الأصغر والمحبور البالغ
 ٦٢ فصل فيما يتعلق بنكاح المحجور بغير إذن وليه
 ٦٦ انكاح العبد والامة والساكنة ونكاح الكتابية والكنانة
 ٧١ فصل فى بيان ان عقد نكاح الكتابية مثل عقد نكاح الحر المسلمة فى المهر والشروط وغير ذلك
 ٧٣ نكاح التفويض والايحاب ويحدد عقد الصداق اذا ضاع
 ٧٥ فصل فيما اذا ضاع عقد الصداق وذهب الزوجان الى تجديد وما فى ذلك من التفصيل
 ٧٦ ايراد الأب أو الوصى أو الولي يثبت بناء المرأة ما يجهزها به من الثوار من نقد أو محلة أو غير ذلك
 (ويتعلق بهذا المبحث فصل مهم)
 ٨٢ وضع المرأة ووالدها كالتعا على شرط أو غير شرط (ويتعلق به فصل جليل)
 ٨٥ الطلاق وما يتصل به
 فصل فاذا فقد شئ من الشروط المتقدمة فليس الطلاق بسنخ
 ١٠١ فصل فى دعوى المرأة ان الخلع وقع عن اضارها
 ١٠٦ فصل فى دعوى المرأة على زوجها الطلاق أو حلفه به وحشده فيه
 ١٠٧ مبحث فيما يتعلق بطلاق المريض ١٠٨ الرجعة
 ١٠٩ النفقات للطلقات وغيرهن وما اتصل بذلك
 ١١٧ فصل ويحجب على الزوج النفقة لامرأته اذا دعت الى البناء وطالبته بذلك هى ووليها
 ١٢١ فصل فيما يتعلق بزوجة الغائب من تطليق وغيره
 ١٢٥ فصل فيما يتعلق بنفقة زوجة الغائب
 ١٢٧ فصل فيما اذا دعت زوجة الغائب الى الفراق وما فى ذلك من التفصيل
 ١٣٦ البضاعة وما اتصل بها
 ١٤٢ فصل ويلزم الام ارضاع ولدها الا ان تكون مريضة الخ ١٤٣ فصل فى التحريم بالرضاع
 ١٤٤ العيوب فى أحد الزوجين قدعها وحدها
 ١٤٧ فصل فيما يتعلق باشتراط الرجل الاسلام فى المرأة وعدم اشتراطه ذلك
 ١٥١ الاملاء والظهار واللعان
 ١٥٣ فصل والظهار ان يقول الرجل لامرأته أنت على كظهر رأى الخ
 ١٥٤ فصل فيما يتعلق باللعان وبما حقيقته
 ١٥٨ فصل وكل مطلقة فائمة لها مسكنة الا المختلعة الخ (وفى هذا الفصل مبحث العدة)
 ١٦١ كتاب البيوع (والمبيعات اصناف أصول وحيدان وعروض)
 الصنف الاول الاصول (وهى على قسمين ربيع وعقار)
 القسم الاول من الصنف الاول الرباع

- بما يتعلق بها من المباح والمكروه
 ١٦٩ فصل فيما يتعلق بما إذا كان المبيع حلالاً في دارق الاشاعة
 ١٧٤ المسقار والأرض المسمومة وهو ما اتصل بذلك (وهو المقسم الثاني من المصنف الأول)
 وكان الأولى التعبير به
 ١٨٤ فصل فيما يتعلق بما إذا كان المبيع شرباً من ماء
 ١٨٦ الإجماع والتقليد والتولية ويبيع المريض بالتولية ويبيع الغائب على الصفة وغيرها
 ١٨٨ فصل في بيان حقيقة التصبر وما يتعلق به
 ١٩٠ فصل في جواز بيع الدار القائمة أو الملك على صفة غير البائع أو على رؤية متقدمة لا تتغير فيها
 ١٩٦ فصل في جواز بيع الخسار وبيان حده في الأصول وغيرها
 ١٩٧ فصل فيما يتعلق بالمبيع على شرط الثبوت ١٩٩ فصل في جواز الاقالة في الأصول وغيرها
 ٢٠١ بيع الأب والوصي والوكيل وشراؤهم وبيع الحاضنة وبيع الفضولي ومن يبيع عليه ماله
 وهذا كت وبيع المضبوط والقبض في البيع
 ٢٠٢ فصل فيما يتعلق ببيع الوصي على محضه
 ٢٠٧ فصل فيما يتعلق بشراء الأب والوصي للمضار
 ٢٠٩ فصل فيما يتعلق ببيع الحاضنة والحاضنة وذكر الخلاف فيه
 ٢١٠ فصل فيما يتعلق ببيع الفضولي ٢١٢ فصل في بيع المضبوط والمكروه
 ٢١٥ فصل فيما يتعلق ببيع الثمن
 ٢١٥ بيع صاحب الموارث للورث والموت وما يقطع الامام وبيع المنزل والمقصود
 ٢١٧ فصل فيما يتعلق ببيع المنزل والمقصود ٢١٨ القسم الثاني من المبيعات الحيوان
 ٢٢٣ فصل فيما يتعلق ببيع البراءة ٢٢٤ فصل في بيع الحيوان غير الرقيق
 ٢٢٨ العيوب في الرقيق وغيرها والرد بها
 ٢٣٣ القسم الثالث من المبيعات ما ليس باصل ولا حيوان • وهو أصناف ٢٣٣ الأول الطعام
 ٢٣٨ المصنف الثاني الحلي والنقود وما في معنى ذلك
 ٢٤١ المصنف الثالث الثياب وما أثر العروض والسلع ٢٤٨ المصنف الرابع الثمار والقلات
 ٢٥٠ فصل فيما يتعلق بثمان الثمار والخضرات
 ٢٥٥ السلم والقرض وما يجوز من بيع الدين واقتضاها والمقاصة والحوالة بها
 ٢٦٠ فصل في بيع الدين ٢٦١ فصل في الاقتضاء
 ٢٦٣ فصل في المقاصة ٢٦٤ فصل في الحوالة
 ٢٦٧ الأكرمة في الدور والأرضين وغيرها وأنواع الاجارات والجعل
 ٢٧٣ فصل فيما يتعلق بالكراف في سائر الرباع من الحمامات والافران والخوانيت والارحى وغير ذلك
 ٢٧٧ فصل في حكم كراهة الأرض وفيه أقوال
 ٢٨١ فصل ويجوز أنكر في الثياب والقباب والمروج واللبم وكل شيء يعرف بعينه بعد الغيبة عليه
 ٢٨٢ فصل والاستثمار على الأعمال جائز ولا بد من تعيين العمل ومقدار الاجرة
 ٢٨٧ الاستثمار في رعاية النعم

كتاب تبصرة المحكام في أصول الاقضية ومناهج
الاحكام تأليف الشيخ الامام العلامة الكامل المثنى صدر
المؤلفين رحمة الطالبين وحيد عصره وفريد دهره
برهان الدين أبي الوفاء ابراهيم ابن الامام العلامة
شمس الدين أبي عبد الله محمد بن نرحون
اليعمرى المالكي رحمه الله
تمالى وتغنايه والمسلمين
آمين آمين
آمين

{وهامشه كتاب العقد المنظم للمحكام فيما يجرى بين أيديهم من العقود والاحكام}
{تأليف الشيخ الفقيه أبي محمد عبد الله بن عبد الله بن سلوان الكنانى}
{رحمه الله تعالى وتغنايه آمين}

{الطبعة الاولى}
{بالمطبعة العامرة الشرفية بمصر المحمية سنة ١٣٠١ هجرية}
{على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التحية}

تكملة



بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله) رب العالمين والعاقبة للمتقين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد
خاتم النبيين وأمام المرسلين كلما ذكره الأذكارون وكلما غفل عن ذكره النافلون
ورضى الله عن العصابة أجمعين وعن الثمانين لهم باحسان إلى يوم الدين وسلم عليه
وعليهم تسليما كثيرا وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
(أنا بعد) فإن الله تعالى أكمل نبيه صلى الله عليه وسلم دينه القويم وهدي به من يشاء
إلى الصراط المستقيم وأسس شرعه المظهر على أحسن الطرائق وأحكم القواعد وشده
بالتقوى والمعدل وجلب المصالح ودرء المفاسد وأيده بالدلائل الموضحة للحق وأسبابه
المرشدة إلى اتصال الحق لأربابه وسماه بالساسة الجارية على سنن الحق وصوابه ولذلك
قال سبحانه وتعالى وتعت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته فأمراد بالكلمات القرآن
العظيم تمت دلائله وحججه وأوامره ونواهيه وأحكامه وبشارته ونذاراته وأمناله وقال
تعالى اليوم أكملت لكم دينكم (ولما كان) علم القضاء من أجل العلوم قبلها وأعزها
مكانا وأشرها فها ذكرنا لأنه مقام على منصب نبوي به الدماء تعصم وتشفع والأبضاع
تحمم وتنسج والأموال ينسج على كسبها وبسبب والمعاملات يعلم ما يجوز منها ويحرم
ويكره ويندب وكانت طرق العلم به خفية المسارب مخوفة العواقب والنجح التي تفصل
بها الأحكام من مباحها في القضاة وتقتصر فيها الخطأ كان الاعتناء بتقرير أصوله
وتحجيز فصوله من أجل ما صرفت له العناية وحجت عقابه في الدابة والنهاية ولهذا قال
مالك بن أنس رضي الله عنه كان الرجال يقدمون إلى المدينة من البلاد ليسألوا عن
علم القضاء وليس كثير من العلوم ولم يكن بهذه المدينة أعلم بالقضاء من أبي بكر بن عبد
الرحمن كان قاضيا لعمر بن عبد العزيز وكان قد أخذ حشدا من علم القضاء من أبيان بن عثمان

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(الحمد لله) والصلاة والسلام
على رسول الله صلى الله عليه
وسلم (قال) الشيخ الفقيه أبو
محمد علي بن عبد الله بن علي
ابن - لمون الكنتاني رحمه الله
تعالى ورضي عنه ونفعنا به
وبصلو له آمين (الحمد لله)
ذي الجلال والإكرام الذي علم
بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم
وصلى الله على سيدنا محمد
سيد ولد آدم الذي به ديوان
الرسالة ختم وعلى آله
الطاهرين وصحابه الأكرمين
وسلم (وبعد) فأنما كانت
الأحكام الشرعية لما عمل
كثير من الذين وعده في حفظ
نظام أمر المسلمين واستبليت
بها في سنن عتاق بن أسيد
وعلمت ما في قوله عليه الصلاة
والسلام القضاء ثلاثة فاضان
في الباروقاض في الجنة من
الوعد والوعيد لم أزل أعمل
النظر في دواوين العلماء
وأطبل البعث عن المسائل
المحفوظة في ذلك عن المتقدمين
والمؤخرين حتى أجمع على في
ذلك عدة من المسائل المفسدة
وجملة وأفسر من الأحكام
والتوازل الفردية (فأردت)
أن أضمت نشرها وأنظم على
الاختصار دررها في ديوان
يحتوى عليها ويكون في
ذكره عند التشوق عليها
(وأضفت) إلى ذلك من
الوثائق المستعملة ما يكون
لفائدتها كالتكملة وقد

جفت من ذلك للظهور ما كثر به، ولأنه ولا يجده موعا في سواء والله تعالى أسأل أن استعجبه فهو حبي ونعم الوكيل (وهو ميتة)
 بكتاب العقد المنظم للحكام فيما يجرى بين أيديهم من العقود والاحكام (الزكاح)

٣

من المالكة في ذلك تفصيل

قال بعضهم فإذا كان الرجل لا أرب له في النساء ولا رجوع له نسلا له مصورا ومحبوبا أو خصي أو شحيح فان أو عقيم قد علم ذلك من نفسه وكان له مباحا وإن كان له أرب في النساء إلا أنه يقدر على التمتع أو الأرب له ويصعب منه النسل كان له متدوبا وإن كان لا يقدر على التمتع وله أرب في النساء ويحصى على نفسه الزنا ولا يقدر على التتري ولا يذهب ذلك عنه بالصوم كان عليه واجبا وإن كان لا يحتاج إليه ويحصى أن لا يقوم بما أوجبه الله عليه فيه فهو له مكرهه وأعلانه مندوب إليه لقوله عليه الصلاة والسلام أعلتوا الزكاح واضربوا عليه بالدفوف وبكون أعلانه بالذكر واللعب والوليعة قال مالك ولا بأس بالدف والأكبر وقال أصبغ لا يبغي المزهر وهو المربع (والوليعة مستحبة) وهي بعد البناء وقبله وأول رسول الله صلى الله عليه وسلم على زينب وصفيته بعد البناء وتسميها الخطبة يوم الجمعة بعد صلاة العصر ويستحب العقد في شوال والنساء فيه لأن عائشة رضي

وأخذت لأن من أبيه عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهما ودليل قول مالك أن علم القضاء ليس كغيره من العلوم قوله تعالى وداود سليمان إذ جعكنا في الحرب إذ قضت فيه غم القوم وكما لحكمهم شاهد من فهمنا ما سليمان وكلا أتينا حكا وعلمنا فأتينا سبحانه وتعالى على داود عليه السلام باجتهاده في الحكم وأتينا على سليمان عليه السلام باجتهاده وفهمه وجه الصواب (وروي) عن الحسن رضي الله تعالى عنه في قوله تعالى وأتينا الحكمة وفصل الخطاب قال هو علم القضاء ولا غرابة في امتياز علم القضاء عن غيره فروع المذهب لأن علم القضاء يقتضي معرفة أحكام تجري مجرى المقدمات بين يدي العلم بأحكام الواقع الجزئيات وغالب تلك المقدمات لم يجز لها في دواوين الفقه ذكر ولا أحاط بها الفقيه خبرا وعليها مدار الأحكام والجاهل بها يخطئ بغير قصد وعافى الظلام ولذلك قال أبو الأصمغين سهل لو لا حضوري بمجالس النور مع الحكام ما دريت ما أقول في أول مجلس شاور في فيه الأمير سليمان بن أسود وأنا ومشدأ حفظا المنة والمحترمة الحفظ المتقن ومن تفقد هذا المعنى من نفسه من جعله الله أما ما يلجأ إليه ويعول الناس في مسائلهم عليه وجد ذلك حقا وألفاظا هاروا صدقا ولذلك ألف أصحابنا رحمهم الله كتب الوثائق وذكر وافيهما أصول هذا العلم لكن على وجه الاختصار والابحار ولم أقف على تأليف اعتنى فيه باستدباب الكشف عن غوامضه ودقائقه وتعمد أصوله وبيان حقائقه فرأيت نظم مهماته في سلك واحد ما تيسر الحاجة إليه وتم الفائدة بالوقوف عليه وجوده عن كثير من أبواب الفقه إلا ما لا ينبغي تركه لتعلقه بأبواب هذا الكتاب انشأ للاختصار واستغناء عما انفرد في ذلك لأن الغرض بهذا التأليف ذكر قواعد هذا العلم وبيان ما تفصل به الاقضية من الحجج وأحكام السياسة الشرعية وبيان مواضعها وما وقع فيه من تكرار المسائل فأعاند ذلك لمناسبة ذكر ذلك في المحلين وعدم الاستغناء باحدهما عن الآخر (وسميته بسمرة الحكام في أصول الاقضية ومنهاج الأحكام) ورزقته على ثلاثة أقسام

(القسم الأول) في مقدمات هذا العلم التي تنبئ عليها الأحكام (القسم الثاني) فيما تفصل به الاقضية من البيانات وما يقوم مقامها (القسم الثالث) في أحكام السياسة الشرعية (القسم الأول) يشتمل على أبواب (الأول) في بيان حقيقة القضاء ومعناه وحكمه وحكمته (الباب الثاني) في فضل ولاية القضاء والترغيب في القيام بها بالعدل وحكم السعي في طلب القضاء وما يجب من ذلك وسباح ويستحب وذكره ويحرم (الباب الثالث) فيما يستفاد من ولاية القضاء من النظر في الأحكام وما ليس للقاضي النظر فيه وذكر مراتب الولايات (الباب الرابع) في الألفاظ التي تنقدها الولايات والشروط المفصلة (الباب الخامس) في أركان القضاء وهي ستة القادسي والمقتضى به والمقتضى له والمقتضى فيه والمقتضى عليه وكيفية القضاء (الركن الأول) يشتمل على

الله تعالى عنها تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال وبني بها في شوال وقد حكى أنه يستحب النكاح في رمضان رجاء البركة وأنه تزوج عائشة فيه والأول أصح ولا يصح إلا بالولي والصدائق وشاهد عدل (قأما) أولى فهو شرط في أصل العقد

فان عرى منه العقد وباشرة المرأة بنفسها كان فاسدا ولم يصح ما جازة الولي (وأما) الصداق فلا يجوز التنازل على اسقاطه ويجوز تأخير دفعه الى حين البناء والابقع تقديره - بر وهو كساح التذويض عند مآلث (وأما) اساهدان فلا بد منهما ايضا قبل الدخول فان ٤ وقع الدخول قبل الاشهاد هذا لأن بائنا شبهة قال بعض المتأخرين

إذا أقر الرجل بوطء امرأة وأدعى أنه تزوجها أو وطئ أمرت رجل وأدعى أنه اشتراها فعليه الحد في مذهب ابن المقام ولا يحد على مذهب أشهب وقول ابن حبيب في الواضحة فان وقع العقد دون اشهاد أو اشد قبل الدخول صح باتفاق ولا ينعقد اللفظ يقتضي التأييد كالكف وزوجت وأولى الاولياء بالعقد المآلث ثم الذين وان سفل ثم الاب وروى الاب مقدم على الذين ثم الاخ ثم ابنه ثم الجبد وقيل الجبد أولى من الاخ ثم سائر العصبة على حسب ترتيبهم في الارث (انكاح) الاب ابنته الكفر في حجره (الحد) ثوب العائنين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلواته النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد فهذا كتاب نكاح انعقد على بركة الله تعالى بن فلان وفلان في ابنته البكر في حجره فلانة بصداق مبلغين نقدوا كائى كذا النقمة كذا برسم الحلول والكائى كذا مؤخر الى أجل كذا تزوجها بكلمة الله العلي العظيم وعلى سنة سيدنا محمد رسوله الكريم وعلى ما نطق به محمد القرآن

ثانية فصول (الاول) في شروط صحة الولاية (الاب والجد والعز) وما هو شرط كمال (الثاني) في الاحكام اللازمة للقاضي في خاصة نفسه (الثالث) فيما يتعلق بحكمه ومجلسه وما يتصل بذلك (الرابع) في سيرته في الاحكام (الخامس) فيما يتبدى بالنظر فيه (السادس) في سيرته مع الخصوم (السابع) في استتلاف القاضي (الثامن) في الحكم (الركن الثاني) المقضى به وفيه بيان حكم القاضي المقلد وما يتعين في حقه أن يحكم به من الاقوال والروايات وبيان ما ينقض فيه حكم الحاكم ونقض القاضي احكام نفسه ونقض احكام غيره وبيان ما لا ينقض من احكام القاضي وبيان ما لا يعتبر من ادعائه اذا عزل أو مات وحكم الكشف عن القضاة وجمع السلطان للفقهاء (الركن الثالث) المقضى القاضي والنظر في قيام المحكوم عليه بر دفع الحكم عنه (الركن الرابع) المقضى له (الركن الخامس) المقضى عليه وفيه أنواع المقضى عليهم والحكم على الغائب (الركن السادس) في كيفية القضاء ويشتمل على سبعة أقسام (القسم الاول) في معرفة تصرفات الحاكم وفيه فصول (اولها) في تقرير الحاكم على الوقائع وما هو منها حكمه وما ليس حكمه (وثانيها) في بيان الفرق بين تصرفات الحاكم التي هي حكم لا يجوز تعقبها والتي ليست بحكم ولا يجوز تعقبها (وثالثها) في بيان المواضع التي تنقضي حكم الحاكم وما لا ينقضي وما احتلف فيه وبيان أبواب الفقه التي دخلها الحكم استقلالاً أو تبعاً (ورابعها) الفرق بين أفاط الحكم التي جرت بها إعادة الأحكام في التسهيلات في قولهم ليسجل بشيئته والحكم بصحته وقولهم ليسجل بشيئته ويحتمه وقولهم ليسجل بشيئته والحكم بوجبه وبيان الفروق التي بين الحكم بالصحة والحكم بالوجوب وبيان ما يمتنع فيه الحكم بالصحة والحكم بالوجوب وقولهم ليسجل بالحكم بثبوت والحكم بضمثونه وقولهم ليسجل بالحكم بشيئته وقول الحاكم ثبت عندى قيام البينة كذا وكذا أو ثبت عندى الاقرار وقولهم ليسجل بثبوت والحكم بما قامت به البينة وقولهم ليسجل بثبوت والحكم بما ثبت عنده وقولهم ليسجل بشيئته والحكم به وبيان ما يدل عليه اختلاف هذه التسهيلات (خامسها) الفرق بين الثبوت والحكم (وسادسها) في معنى تنفيذ القاضي حكم نفسه وتنفيذ حكم غيره وما يمتنع تنفيذه (وسابعها) فيما يدل على الحكم من قول أو فعل وبيان انقسام الحكم الى كونه نازرة بكون خبره المحتمل الصدق والكذب ونازرة لا يحتمل ذلك (وثامسها) في ذكر تنبيهات في التسهيل وما ينبغي للقاضي أن يمتنع من التسهيل به والاشهاد على نفسه فيما ينبغي أن يمتنع عليه في الأنصاف (وثامسها) في ذكر الحكم المعلق على شرط صدق المدعى (القسم الثاني) في بيان المدعى من المدعى عليه (القسم الثالث) في ذكر الدعاوى وأقسامها (وفي فصول (الاول) في الدعوى المحصية وشرطها وكيفية تصحيح الدعوى (الفصل

من أمسالك بمعرفة أو تبريح باحسان وأحسن محبتها ويجعل عشرتها وله عليها مثل ذلك وزيادة درجة الثاني لقوله عز وجل والرجال عليهم درجة والله عز وجل يحكم عقده عليها بما ملكت الله من أمرها وجل بيده من العقد عليها

والنظر له والدواهي بذكر في حرمه وولاية نظره صحة الجسم والعقل خلو من الزوج وعدة الوفاة حل للعقد بعد الاستقرار المذهب وشهد على الزوج والد الزوج المذكورين بما فيه عنده من أشهاد به وعرفهما وهدا بحال النكحة والجواز في كذا (بيان وفقه) الخطبة مضمومة وما قل منها أفضل ه والصلداق ما ينزله الزوج للزوجة في عقد النكاح وهو المهر أيضا وقد

يسمى بعض الكتاب المکتوب الذي يقع فيه الشهادة بالنكاح صدقا وذلك يجوز وأغلبهم ذلك كتاب الصداق أو كبا النكاح (و الصداق) هو المبدول وأقله ربع دينار من الذهب أو ثلاثة ندرهم من الفضة أو ما سواهما كان وقع النكاح بأقل من ذلك في ذلك قولان في المذونة أحدهما أنه يفسخ قبل النكاح بعده والثاني أنه يفسخ قبل النكاح ويثبت بعده وهل إذن القولان بالفسخ إذا نكح الزوج عن اكتمال أصل الصداق أم ذلك إذا وقع كذلك سواء أفي الزوج عن اكتماله أم لا في ذلك أيضا قولان للتأخير وقد أحازت طائفة من أهل العلم النكاح على ما تراضوا عليه من قليل أو كثير وهو مذهب ابن المديب وغيره وبه قال ابن وهب ولو بدرهم واحد وأما أكثره لاحدله (وقد) أراد عمر رضى الله تعالى عنه أن يجعل الناس على أن لا يزوجوا في الصداق أربع مائة درهم وهو مبلغ صدق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة بالمهر

الثاني في تقسيم الدعاوى إلى ثمانية أنواع (الفصل الثالث) في تقسيم المدعى عليهم إلى أربعة أنواع (الفصل الرابع) في تقسيم المدعى لهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها وهو ستة أنواع (الفصل الخامس) في التنبيه على أحكام يتوقف سماع الدعوى بها على إثبات فصول (الفصل السادس) في حكم الوكالة على الدعوى (القسم الرابع) في حكم الجواب عن الدعوى وأقسامه (القسم الخامس) في بيان العدل في الاعتبار والتأجيل والتلقين والتجيز وتوقيف المدعى فيه (القسم السادس) في ذكر المين وصفتهما وزمانها ومكانها والتلفظ فيها وبيان الفقر الذي يجب به المين في مقطع الحق وحكم النكول عن المين وبيان حكم المين المردودة وجع الدعاوى في عين واحدة وما لا بد منه من مئين وبيان الدعاوى التي لا يجب بسببها مئين وبيان أحكام الخلطة وما يجب فيه المين بغير خلطة وذكر فصول وأحكام لا يسع جهلها (القسم السابع) في ذكر البنات وفيه فصول (الأول) في التعرف بحقيقة البينة وموضوعها شرعا (الفصل الثاني) في أقسام مستند علم الشاهد (الفصل الثالث) في حدة الشهادة وحكمها وحكمتها وما يجب فيه (الفصل الرابع) في مراتب الشهود في الشهادات وهي إحدى عشرة مرتبة (الفصل الخامس) في صفات الحقوق ومرتبات الشهادات (الفصل السادس) في صفات الساهد وذكر موانع قبول الشهادة وما يشترط فيه التبريز في العدالة (الفصل السابع) فيما ينبغي للشهود أن يتنبهوا له في تحمل الشهادة وأدائها ويحترزوا من الوقوع فيه والأحكام المتعلقة بكاتب الوثائق (الفصل الثامن) فيما ينبغي للقاضي أن يتنبه له في أداء الشهادات عنده وفي الأشهاد عليه في التصيلات (الفصل التاسع) فيما يجزئ الشاهد بعد شهادته فتنط (الفصل العاشر) في صفة أداء الشهادة وما يجزئ في ذلك وما لا يجزئ من اللفاظ وبتمام هذه الفصول انتهى القسم الأول من الكتاب وهو قسم المقدمات

(القسم الثاني) من الكتاب في ذكر أنواع البنات وما يقسم مقامها مما تفصل به الأحكام وفيه سبعون بابا (الباب الأول) في القضاء بأربعة شهود (الباب الثاني) في القضاء بشاهدين لا يجزئ غيرهما (الباب الثالث) في القضاء شاهدين أو شاهدا وامرأتين أو شاهدين أو امرأتين وبعين (الباب الرابع) في القضاء بشاهدا أو امرأتين ونكول المدعى عليه عن المين إلا دفعه للدعوى أو المين المردودة وحكم نكول المدعى عن المين المصحة للدعوى (الباب الخامس) في القضاء بالبينة مع عين القضاء وتسمي عين الاستبراء (الباب السادس) في القضاء بشدثة المدعى عليه بالمين وتأخير عين المدعى له من صغير حتى يبلغ أو غائب حتى يقدم وحكم عين المولى عليه (الباب السابع) في القضاء بشاهد المولى عليه مع عين وليس (الباب الثامن) في القضاء بشاهد العبد وعين سيده (الباب التاسع) في القضاء بشاهد الوكيل وعين الموكل

المؤمنين إن الله تعالى يقول وآتيتهم أحدا من قطارافة الكل الناس أعلم منك يا عمر حتى النساء ولا بد من بيان السكينة كان الصداق دنانير أو دراهم فان سقط ذكرهما كان لها المكة الجارية في البلد في تاريخ النكاح فان اختلفت أخذت

من الأغلب فإن بمساوت أخذت من جميعا كمن تزوج برقيق ولم يصف حرانا ولا سودانا ولا ثلثه هو المجهل ولا يبرأ الزوج منه حتى ينص على قبضه وقيل ذكر ابن أبي زمين في رواقه أنه إذا قال نقدها وسكت أن في ذلك قولين أحدهما أن في ذلك برائة الزوج وهو قول مهنون وهو قول ابن حبيب والروضة

والامتناع من الدخول حتى تقبضه فإن رغب بالدخول قبل قبضته جاز بعد أن نقدها منه مقدار ربع دينار (والكافي) بالهشموه الخثر والضيحاح به دون تقدم كرهوه وتأجيله إلى العشرين سنة فإدونها جائز باتفاق ولا يفسخ النكاح إذا وقع به واختلف أن وقع لأكثر من ذلك فقيل أنه يفسخ فيما فوق العشرين وهو قول ابن وهب وقيل لا يفسخ إلا فيما فوق الأربعين وهو الذي رجح إليه ابن القاسم وقيل لا يفسخ إلا في الحسن والستين وقيل في السبعين والثمانين وهو قول ابن القاسم في سماع أصبغ واختار ابن القاسم أحله أربع سنين فما دونها والست سنين أيضا فإدونها وكرهه فيما جاوز ذلك واختار غيره العشرين سنين فإدونها وكرهه فيما جاوز ذلك وهو قول أصبغ وأشبغ وقيل يجوز فيما دون العشرين من غير كراهة وإن أغفل ذكر الاجل فيه فإن النكاح يفسخ قبل الدخول وبث بعد صدق المثل مع ملاما لم يكن أقل من المجهل المسمى فلا

(الباب العاشر) في القضاء بينة الموكل وعين الوكيل (الباب الحادي عشر) في القضاء بشهادة المقلس وعين الغرماء (الباب الثاني عشر) في القضاء بشهادة عين المدعى عليه (الباب الرابع عشر) في القضاء بقول رجل بانفراده وما يجزى بجري ذلك (الباب الخامس عشر) في القضاء بقول امرأتين بانفرادهما (الباب السادس عشر) في القضاء بشهادة امرأة وعين المدعى (الباب السابع عشر) في القضاء بشهادة امرأة بانفرادهما (الباب الثامن عشر) في القضاء بشهادة امرأة وعين المدعى (الباب التاسع عشر) في القضاء بين المدعى ونكول المدعى عليه عن الخلف على طبق الدعوى (الباب العشرون) في القضاء بين المدعى ونكول المدعى عليه عن اليمين في مقطع الحق (الباب الحادي والعشرون) في القضاء بين المدعى ونكول المدعى عليه عن الجواب (الباب الثاني والعشرون) في القضاء بالنكول عن حضور مجلس الحكم (الباب الثالث والعشرون) في القضاء بالتعالف من الجهتين (الباب الرابع والعشرون) في القضاء بالدوا والترحيم بها وبالبنات (الباب الخامس والعشرون) في القضاء بقول المدعى تارة مع اليمين وتارة بغير يمين وفي القضاء بقول المدعى عليه تارة مع اليمين وتارة بغير يمين (الباب السادس والعشرون) في القضاء بشهادة الموث وأمان القسامة (الباب السابع والعشرون) في القضاء بأمان اللعان (الباب الثامن والعشرون) في القضاء بالاثام وأمان التهم (الباب التاسع والعشرون) في القضاء بشرط التصديق (الباب الثلاثون) في القضاء بشهادة بعض أصحاب الحق (الباب الحادي والثلاثون) في القضاء بالشهادات المختلفة (الباب الثاني والثلاثون) في القضاء بشهادة السماع (الباب الثالث والثلاثون) في القضاء على الشهادة (الباب الرابع والثلاثون) في القضاء بالشهادة على الخط (الباب الخامس والثلاثون) في القضاء بشهادة الاستعراء (الباب السادس والثلاثون) في القضاء بشهادة التوسم (الباب السابع والثلاثون) في القضاء بشهادة الابداد (الباب الثامن والثلاثون) في القضاء بشهادة الاستغفال (الباب التاسع والثلاثون) في القضاء بالشهادة التي مستندها الحسرو والتقريب والتضمن والنظر والاستدلال (الباب الأربعون) في القضاء بالشهادة بظنة الظن (الباب الحادي والأربعون) في القضاء بشهادة النفي (الباب الثاني والأربعون) في القضاء بالشهادة التي وجب حكمها غير الحق المدعى به (الباب الثالث والأربعون) في القضاء بالشهادات الناقصة والمجهولة (الباب الرابع والأربعون) في القضاء بشهادة غير المدلول للضرورة (الباب الخامس والأربعون) في القضاء بالشهادات التي يسقط بعضها وبعضها بعضها (الباب السادس والأربعون) في القضاء بشهادة الصبيان

(الباب) ينص منه أو أكثر من المجهل والمزجل فلا يبرأ منهما وروى عيسى أن النكاح يفسخ إذا لم يكن للكاتلي أجل مطلق أو ذكر ابن مغيث في رواقه أنه إذا لم يزوج أجل الكاتلي أن النكاح يجوز ويضرب له أجل بالبدقياس

على السبع على اختياره لم يضرب له أجل . وفي كتاب الاستعانة اذا خلف الزوج والولي في أجل الكاين فقال الشهود
تسبأه فان كان أجل الكواين كلها متعارفا عندهم وكان لقلة الكواين وأكثرها أجل حمل ذلك الكاين الى مثل ذلك
الاجل فان لم يكن ذلك عندهم متعارفا حمل أجله الى أحكمهما محمل ٧ عليه الكواين الى مثل ذلك الاجل

وبثبت النكاح . وان حمل
أجل الكاين قبل الدخول
كان للزوجة الامتناع منه
حتى يقبضه على المتهم ومن
مذهب مالك وأصحابه وقيل
لا تكلف وزن الكاين حتى
ينفي بامرأة فاذا نفي وكيل
أسبغ عيونها أخضته فان
أسبغها قبل البناء فأنما
تطلق عليه كالأعسار بالقد
وأما بعد البناء فلا تطلق
عليه ويكون دنا في ذمته قاله
في كتاب النسيئة أبو الطاهر بن
بشير قال وللزوجة المطالبة
به عند حلولة ان كانت رشدة
وان كانت سفهة وأراد ولها
أب أو غيره المطالبة به فرواية
المنقسمين ان له ذلك وقال
المشأخون يجب أن لا تقص
الطالبة به للعادة من تأخيرها
الآن ثبت من طالب به
الحاجة الى ذلك وأنه حسن
نفسه وعليه القضاء الآن
ومعنى تزوجه بكلمة الله
الحق العظيم قول لآله الله
محمد رسول الله اذ لا يحمل غير
مسلم أن يتزوج مسلمة وقيل
بكلمة الله أي بقرآن الله
وقال الخطابي الكلمة قول
الله تعالى فامساك بمصروف
أو تسريح باحدان والدرجة
هي الطلاق الذي جعله الله

(الباب السابع والاربعون) في القضاء بكتاب القاضي الى القاضي (الباب الثامن
والاربعون) في القضاء بكتاب القاضي الى أمته وكتاب أمين القاضي اليه (الباب
التاسع والاربعون) في القضاء بشفاعة القاضي للقاضي (الباب الحسون) في القضاء
بعلما لقاضي ونفوذ قوله (الباب الحادي والخمسون) في القضاء بشهادة المكتومة
لعذرا ولغيره عن (الباب الثاني والخمسون) في القضاء بالصلح (الباب الثالث
والخمسون) في القضاء بالأقرار (الباب الرابع والخمسون) في القضاء باحتهاد
الحاكم (الباب الخامس والخمسون) في القضاء بالاشبه من قول الخصمين (الباب
السادس والخمسون) في القضاء بموجب المجمود (الباب السابع والخمسون) في القضاء
بالعرف والعادة (الباب الثامن والخمسون) في القضاء بقول أدل المعرفة (الباب
التاسع والخمسون) في القضاء بشهادة الاخرس (الباب الستون) في القضاء بشهادة
اللاعبي (الباب الحادي والستون) في القضاء بشهادة الزن بيمين الحق (الباب
الثاني والستون) في القضاء بشهادة الوثيقة وألزم على استغناء الحق (الباب
الثالث والستون) في القضاء بشهادة المرأة المروقة (الباب الرابع والستون)
في القضاء بشهادة الحمل على الزنا (الباب الخامس والستون) في القضاء بالوثق
في الاموال (الباب السادس والستون) في القضاء بشهادة الحسابة على الملك
(الباب السابع والستون) في القضاء بشهادة العناص والوكلاء (الباب الثامن
والستون) في القضاء بالقرعة (الباب التاسع والستون) في القضاء بالواقعة
(الباب السبعون) في القضاء بقرائن الأحوال والامارات
(القسم الثالث) من الكتاب في القضاء بالسياسة الشرعية . وفيه فصول (الفصل
الأول في الأدلة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة) (الفصل الثاني) فيما يجوز
تعاطيه من السياسة (الفصل الثالث) في الدعاوى بالنهم وأقسام المتهمين وعقوبتهم
(الفصل الرابع) في الدعاوى على أهل القصب والتعدي والفساد (الفصل
الخامس) فيما يلحق بالغصب من بيع المضغوط وبيان الاكراه (الفصل السادس)
في أدب من وجد مع امرأة أو صبي أو وجد معه رائحة نبيذ (الفصل السابع) في حكم من
وجد مع امرأة رجلا أو وجد في بيته سارقا فبقا نلتها (الفصل الثامن) في الكشف
عن الفاسق والفسخ والبهت عنهما (الفصل التاسع) في مسائل السياسة والزواج
الشرعية ثم راعى أبواب الفقه (الفصل العاشر) في الجنابات الموجبة للعقوبات
(الفصل الحادي عشر) في التعزيرات والعقوبة بالحبس وأنواعه ومدته (الفصل
الثاني عشر) في القضاء بتضييع الصنائع وغيرهم (الفصل الثالث عشر) في القضاء
ب دفع الضرر وسد الذرائع . وبتمام ذلك تمت أبواب الكتاب وفصوله
(القسم الأول من الكتاب في مقدمات هذا العلم وفيه أبواب)

تعالى بيده قال ذلك اسمعيل القاضي وقال غيره الدرجة ما فضله الله به عليها من الجهاد والتمساده والطلاق وغير ذلك وقيل
هي قوامه عليها قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء . وان شئت قلت عوض عقدها عليها أن تكسها أياها واختار به مضم

أنكحها بابه بتقديم الكتابة عليها قال لا نولي انشاءك العقد عليها الا على الزوج وكذا الزوج حين جازى ومضى بما له حكمه
الله من أمرها أي من انكحها واباحة وطئها وان شئت قلت بما ملكه الله من بضعها وهو النكاح أيضا والاب أن يجبر
المسخية مطلقا والكر البائع كذلك ٨ (ويستحب) استئذانها واستئذان الثيب بحرام كالكر وفي الثيب بعرض قولان

والثيب بالنكاح الفاسد
كالثيب بالنكاح الصحيح وفي
العانس والمطلقة بعد الدخول
وقبل ايسيس قولان وفي
الثيب تباع بعد الطلاق قولان
والذكر التي لم تزوج
فان انماها ماقطة العترة في
ذلك قولان أحدهما أنه
لا يكون له القيام بذلك ولا
تزوج الزوجة الا أن يشترط انها
عذراء وهو قول أشبه برواه
ابن حبيب عن مالك وأخذه
جماعة من المتأخرين والثاني
أنه له القيام بذلك ورد هاهنا
وهو الذي رآني على مذهب
ابن القاسم وقاله ابن العطار
في وثائقه وعول ابن قهون
في وثائقه على القول الأول
وصوبه فان قلت بكر اعترافه
كان له الرجوع بالاختلاف
وعولنا بصحة الجسم والعقل
أي لا لعب فيها من العيوب
الموجبة للرد فان انماها الزوج
عذراء أو عجماء أو غير ذلك فلا
رجوع له ولا قيام على المشهور
وقال ابن مغيث فان قلت سليمة
في جسمها عوضا من مهنة
كان له القيام بذلك وبكل
عيب يظهر بها واستحب
للأب الاستمرار في الخلاف
اذن العلماء من رأى أنه لا بد
من استئذانها وهو مذهب

{ الباب الأول في بيان حقيقة القضاء ومعناه وحكمه وحكمته }

(قال) ابن رشد حقيقة القضاء الاخبار عن حكم شرعي على سبيل الازام قال غيره ومعنى
قولهم قضى القاضي أي ألزم الحق أهله والدليل على ذلك قوله تعالى فلما قضينا عليه
الموت أي ألزمناه وحنثناه عليه وقوله تعالى فاقض ما أنت قاض أي ألزم بما شئت واصنع
ما بدا لك وفي المدخل لا ين ملحة الاندلسي القضاء معناه الدخول بين الخائني والخائني
ليؤدى فيهم أو امره وأحكامه بواسطة الكتاب والسنة وقال القرافي حقيقة الحكم
انشاء الازام أو الطلاق * فالازام كما اذا حكم بزوج الصدوق أو النفقة أو النفقة ونحو ذلك
فالحكم بالازام هو الحكم وأما الازام المحس من الترسيم والمجس فليس بحكم لان
الحكم قد يهتج عن ذلك وقد يكون الحكم أي بناء عدم الازام وذلك اذا كان ما حكم به هو
عدم الازام وان الواقعة يتعين فيها الاباحة وعدم المحر * وأما الحكم بالطلاق فكما
اذا رفعت للحاكم أرض زال الأحياء عنها حكم بزوال الملك فانها تبقى مباحة لكل أحد
وكذلك الحكم بأن أرض العترة طلق ليست وقفها على ما قاله مالك ومن تابعه والحكم
الخاصي يرى الطلق دون الوقف فانها تبقى مباحة وكذلك الصيد والنخل والجمام البري
اذا حيزت حكم الحاكم بزوال ملك الخائز الأول صار ملكا للخائز الثاني فهذه الصور وما
أشبهها كلها أطلاقات وان كان يلزمها الزام المالك عدم الاختصاص لكن هذا طريق
المزوم والكلام انما هو في المقصود الأول بالذات لا في الوسائط كأن المقصود الأول
من الامر واجب وان كان يلزمه النهي عن الضد وتحريره فالكلام في الحقائق انما
يقع فيما هو في الزنة الأولى لا فيما بعده * قال غيره والحكم في مادته بمعنى المنع ومنه
حكمت النفسه اذا أخذت على يده ومنعته من التصرف ومنه معنى الحاكم كما كلفه
الظالم من ظلمه ومعنى قولهم حكم الحاكم أي وضع الحق في أهله ومنع من اس له باهل
وبذلك سميت الحكمة التي في الجمال الفرس لانها ترد الفرس عن المعاطب والعرب تقول
حكم وأحكم بمعنى منع والحكم في اللغة القضاء أيضا حقيقة معناه مقاربة (وأما حكمه)
فهو فرض كتابة ولا خلاف بين الاثمة ان القيام بالقضاء واجب ولا يتعين على أحد الا
أن لا يوجد منه عوض وقد اجتمع فيه شرائط القضاء فبغير علمه قال عيسى عن ابن
القاسم قبل مال كل هل يجبر الرجل على ولاية القضاء قال لا الا أن لا يوجد منه عوض
فبغير علمه قبيل له يجبر بالضرب والحبس قال نعم ونحوه في كتاب ابن شعبان (وأما
حكمته) فرفع التهاج ورد التواب وقع الظالم ونصر المظلوم وقطع الخصومات والامر
بالعرف والنهي عن المنكر قاله ابن رشد وغيره

{ الباب الثاني في فضل القضاء والترغيب في القيام فيه }

{ بالعدل وبيان محل التذير منه وحكم السي فيه }

الازاعي ومذيان الثوري وكانت عادة من تقدم ترك الكتابة حتى أحدثت الشروط والكوالى (وسئل) (اعلم)
بعضهم عن ثمن الورق الذي يكتب فيه وأجروا الكتاب على من تكون * فقال على الذي يتوفى لنفسه وهو المرأة

ووليها وأجرة المناطة على التعارف بين الناس وقال ابن مسعود لا يقضى على الزوج باجرة المناطة على الجلود أن امتنع ولا باجرة ضارب دف ولا كبرال ويقضى عليه بالولية لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة مع العادة عندنا الخاصة والعامة وقال ابن رشد الولية مندوب إليها ورغب فيها q ولا يقضى بها على الزوج ولا حق فيها للزوجة وقال أبو عبد الله

ابن عتاب لا يقضى على الزوج بالعسر والاجرة الصلوة المتعارفة عندهم أن امتنع من ذلك وبؤمره ولا يجبر

(فصل)

أن كان الصداق هبة أو ساق الزوج للزوجة أصل ملك أو غيره في صداقها كتبت في الهبة على صداق مملوكه بن نقد كائى وهبة كذا وكذا النكاح من ذلك كذا والهبة التي انعقد النكاح بها وتم على أسقطها كذا والكائى كذا مؤخر إلى أجل كذا وهذه الهبة جائزة بكرة كانت الزوجة أو ثانياً محجوراً عليها أو غير محجور عليها والنكاح انما انعقد بعدائها وذكرها في العقد ولو في كتاب ابن ونس أن أصدقها بعدد ما علموا فقال القمينة كذا والكائى كذا وفي من الصداق عديم يذكر في نقد ولا كائى أنه جعل على الهبة ولا يجوز لأحد من الأولياء أن يعقد نكاح محجورة بأقل من صداق مثلها سواء كان الولي الساطن أو غيره إلا الأب وحده في ابنته البكر فإنه يجوز له أن يعقد نكاحها بربع دينار فأفوق وإن كان

(اعلم) أن أكثر مؤلفين من أصحابنا وغيرهم بالتوقي والترهب والتخبر من الدخول في ولاية القضاء وشدة دوافي كراهية السبق فيها ورغبوا في الأعراض عنها والتخبر والمخرب منها حتى يقرر في أذهان كثير من الفقهاء والصلحاء أن من ولي القضاء فقد سهل عليه دينه وألحق بيده إلى التهلكة ورغب عما هو الأفضل وساء اعتقادهم فيه وهذا غلط فاحش يجب الرجوع عنه والتوبة منه والواجب تعظيم هذا المنصب الشريف وعرفه مكانته من الذين فيه بحث الرسل وبإقيامه قامت السموات والأرض وجعله النبي صلى الله عليه وسلم من الأنبياء التي يباح المسد عليها فقد جاء من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا أحد إلا في اثنين رجل آتاه الله ما لا فسلطه على حكمته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعمل بها وجاء من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال هل تدرون من السابِقون إلى نزل الله يوم القيامة قالوا الله ورسوله أعلم قال الذين إذا أعطوا الحق قبلوه وإذا سئلوه بذلوه وإذا حكموا بالدين حكموا بالحكمة لا يتقسم وفي الحديث الصحيح سمعته يقولم الله تحت ظل عرشه يوم القيامة على عرش الرحمن وكنتا يد بيمين وقال عبد الله بن أبي قحطون على منابر من نور يوم القيامة على عرش الرحمن وعبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه لا أقضى يوماً أحب إلى من عيادة سبعين عاماً ورأى أنه إذا أقضى يوماً بالحق كان أفضل من عيادة سبعين سنة فذلك كان العدل بين الناس من أفضل أعمال البر وأعلى درجات الاجراء قال الله تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين فاي شرف أشرف من محبة الله تعالى ﴿واعلم﴾ أن كل ما جاء من الأحاديث التي فيها تخوف وعيد فأنما هي في حق قضاء الجور والظلم والجور الجاهل الذين يدخلون أنفسهم في هذا المنصب بغیر علم في هذين الصنفين جاء أبو عبد الله وأما قوله صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء فقد ذبح بفريسيين فقد أوردته أكثر الناس في معرض التصذر من القضاء وقال بعض أهل العلم هذا الحديث دليل على شرف القضاء وعظيم منزلته وأن المتولى له مجاهد نفسه وجاهه وهو دليل على فضيلة من قضى بالحق إذ جعله ذبيح الحق أمضايا لتعلم له المثوبة امتنا إذا أقضى لما استلم لحكم الله وهو برعى مخالفة الأقارب والأبا على خصوماتهم فلم تأخذ في الله تعالى لومة لائم حتى قاده إلى مرا الحق وكلمة العدل وكفتم عن دواعي الهوى والعناد جعل ذبيح الحق لله وبلغ به حال الشهداء الذين لهم الجنة وقد ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن أبي طالب ومعاذ بن جبل ومعل بن يسار رضي الله عنهم القضاء فتم الذابح ونعم المذبح فالتصذر أو أورد من التبرع انما هو عن الظلم لا عن القضاء فان الجور في الأحكام وأتباع الهوى فيه من أعظم الذنوب وأكبر الكبائر قال الله تعالى وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وقال صلى الله عليه وسلم أن أغنى الناس على الله وأبغض الناس إلى الله وأبعد الناس من الله رجل ولاه الله من

تصره ل صدق مثلها أكثر من ذلك وكذلك يجوز له أن يسقط من صداقها ما شاء أو يؤخو

به أو يعفنه إذا كان ذلك كله على وجه النظر لا في مذهب ابن القاسم وعلى قول مالك لا يجوز أن يسقط من صداقها شيئاً إلا في الطلاق قبل البناء خاصة وهي رواية ابن رهب عن مالك ولا يجوز له أن يضع الصداق كله إلا في الطلاق خاصة باتفاق

(ويصل) في سببه بعد رارة ما سوى الزوج لزوجته المد كورة أئدا ما من من الصداق جميع الدار الكائنة
 كما جرد بها كذا أو الموضع السوي الكائن كذا أو النصف الواحد من الاملاك الكائنة كذا في الاشاعة معه أو مع
 الغير في حق ذلك وكافة حرمه ومنافعه ١٥ ساقية بحصة كل بها الصداق والتعقد عليها النكاح بعد المعرفة بقدرها

وعلى البنت في ذلك (وتجب)
 النسخة للشرىك في الجزء
 الموقوف إذا كان في الاشاعة
 مع الغير بالقيمة للصداق
 المثل باتفاق وهل يجوز
 للزوجة أو لمن يلى أمرها بيع
 المثل الموقوف قبل البناء أم لا
 في ذلك قولان أحدهما أن
 ذلك غير سائغ ولا حائز للنفقة
 التي للزوج في ذلك حكماء
 القاضي ابن دشر والثاني أن
 ذلك سائغ ولا مقال للزوج في
 ذلك (ويشمل ابن رشد) فمن ساق
 لزوجته خزا من أملاكه بقربة
 عنها على الاشاعة فلما كان
 بعد ذلك أراد بيع حق من
 من أملاكه بالقرية المد كورة
 وادعى أنه أفاده بعد الساقفة
 وبازعته زوجته في ذلك (مقال)
 على الأصل أن يقيم البينة
 على ما ادعاه فإن لم تكن له
 بينة حلفت المرأة وأخذت
 حلفها منه (وان) تجهل الصداق
 عن الزوج والده أو غيره (قلت)
 وتجهل عن النكاح فلا ن
 والده للزوجة فلا ن في عقدة
 هذا النكاح جميع الصداق
 المسمى نفسه وكان هو مدينه
 أنه كانت فيه حدة في ما له
 وخفته حلالا له أراد ذلك
 أعانه النكاح ومولته وهذا
 الجلي لازم للصامل في حياته

وبعد وفاته وفي عهده وبسره لشوب السكاح بأسه تقراره في دمه بطلب مدون الزوج ولما الازناح تقبل
 من الدخول حتى تقبضه فان أعدها الحمل لم يكن للزوج سبيل إليها حتى يدعه ويتبع الزوج به الحامل أن دفعه فان
 أباحت له الدخول دون شيء لم يكن لها قبل زوجها حتى يتبع الحامل به ألا يطلب الزوج بما تجله عنه غيره في عقد السكاح

وقال ابن عتاب حكى ابن منشا - ان كان للابن مال وتعمل عنه والده الصداق كانت الزوجة بمنزلة ثاثة أخذت من
 الخامل أو المخلول عنه وانظر في النكح وهذا كله ان كان المخل في نفس القبول ولو المخل بعد عقد النكاح كان حكمه
 حكم المته بطل في الوفاء لم يقبض في قول ابن القلم وقال ابن الماحشون ١١ يلزم على كل حال والمخل منه المالة

اذ المخل لازم لا يرحم به والمالة
 معناها الضمان وله الرجوع
 اذا أدى ولو وقع في نفس العقد
 ان فلا نأمن الصداق عن
 الزوج ولم يبين هل هو على
 المخل أو المالة وان عقد النكاح
 غلب على المخل لا يرحم به
 ان ذلك على المخل الا لازم وقيل
 على المخل والمالة والقضاء

(فصل)

(وان) غلب والده الزوج ابنه أو
 والده الزوجة بنته أو غيرهما
 تحلة في كتاب الصداق (قلت)
 بعد ذكر الصداق والسيافة
 ونخل الزوج والده أو الزوجة
 والدها في عقد هذا النكاح
 ومن أحله جميع الدار
 الكائنة كذا حدوده كذا
 أو أفرد ان التكاثن بكذا
 حدوده كذا أو المصف أو
 الربع من أملاكه الكائنة
 بقسرية كذا وبحقوق ذلك
 وكافة ماله وماله من
 ماله وأبناؤه من ماله
 وماله ماله وأبناؤه من ماله
 فلا أول بنته فلا تفرق
 عليها هذا النكاح وتجب سبها
 (فان) كان المخلول له مالكا
 أمر مودت قبيل قولك وان عقد
 عليها هذا النكاح وقيل ذلك
 عنه المخلول له فلا أول

تقبل القضاء بقالة وأعطى عليه رشوة قولاً به طاعة وقضاً ومردوداً كان قد حكم بحق
 قال وان أعطى رشوة على عزل فاض لمولى هو مكانه فكذلك أعتاوان أعطاهما على عزله
 دون ولا يفزل الأول رشوة ثم استغنى هو مكانه بفرض رشوة نظري المخلول فان كان عدلاً
 فأعطاه الرشوة على عزله حرام والمخلول باق على ولايته إلا ان يكون من عزله قد تاب برد
 الرشوة قبل عزله وقضاء المستغنى أيضاً باطل إلا ان يكون المستغنى أيضاً قد تاب قبل
 الولاية فيصع قصاصاً فان كان المخلول جائر الميطل قضاء المستغنى قال المؤلف أو
 العباس قلت هذا غير صحيح في مذهب الشافعي والخلفي رجعهما الله تعالى انتهى قال أصحابنا
 فيصع أن لا يولى القضاء من أرادوه وطالبه وان اجتمع فيه شروط القضاء مخافة أن يركل
 الله فلا يقرهم به وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نستعمل على علمنا هذا من أراد
 ونظره بين الخطاب رضى الله تعالى عنه الى شاب في وقد قدموا عليه فأبجحه حاله فإذا هو
 يسأل القضاء فقال له عمر رضى الله تعالى عنه ان الأمر لا يقوى عليه من يحبه قال ابن شاس
 ولا ينبغي أن يقيم على ولاية القضاء إلا من وثق بنفسه وتعين لذلك أو أخبره الامام العدل
 على ذلك فلا امام العدل اجباره ان كان صالحاً وله أن يهرب ويتعج إلا ان يعلم انه تعين
 عليه فبص عليه القبول وذلك اذا تخفى عنه ليس في تلك الناحية من يصلح للقضاء مواء
 فلا يجوز له حينئذ الامتناع بل يجب عليه السعي في طلبه وتحصيله لتعين القيام بهذا
 الغرض عليه وبطل على ذلك قوله تعالى حكاية عن يوسف صلوات الله عليه اجعلنى على
 خزان الأرض انى حفظ علم فانه كان بين قوم كفار أرادوا استملاهم وخطاهم الى الله
 تعالى بالسعي في هذه الولاية دون غيرها إلا ان المتولى لا رزاق العباد نذل له الرقاب وتخضع
 له الخبارة ولا يستعنى أحد عن بابه فلهذا لم يطلب هذه المرتبة دون الامارة والوزارة وغير ذلك
 من الولايات ولا قال انه طلب ذلك لتوصل به الى الاجتماع بأخيه فان منزلته أشرف من
 هذه أو أشكل وان كان هذا الغرض حاصل فعلى سبيل التبعية لأنه من لوازم هذه الولاية
 أعني ان اخوته لا يذهب من الميرة وطالب القوت من عنده صلوات الله وسلامه على نبينا
 وعليه وعلى جميع الانبياء والمرسلين

(فصل) في طلب القضاء - قسم الى خمسة اقسام واجب ومباح ومستحب ومكروه وحرام
 (فالوجه الأول) اذا كان من أهل الاجتهاد أو من أهل العلم والعدالة ولا يكون هناك
 قاض أو يكون ولكن لا تحمل ولايته أو ليس في البلد من يصلح للقضاء غيره ولو كونه ان لم
 بل القضاء عليه من لا تحمل ولايته وكذلك ان كان القضاء مباحاً لا يحل هبائه عليه ولا
 سبيل الى عزله الا بتصدى هذا الى الولاية فينتهي عليه التصدى لذلك والسعي فيه انما قصد
 بطالبه حفظ الحقوق وجرمان الاحكام على وفق الشرع لان في تحصيله القيام بفرض
 الكفاية (الوجه الثاني) ان يكون فقيراً وله عيال فهو زلة السعي في تحصيله لسد
 خلته وكذلك ان كان يقصد به دفع ضرر عن نفسه فيباح له أيضاً والوجه الأول ثمقله

فان سقط ذكر القبول لم يضرا اذا شأدها في الكتاب متعنه للقبول وقيل بطل الفعلة إلا ان ثبت انه اعتبره او قصدها
 في صحة الناحل واذا انعقد النكاح على هذه التحلة لا تنفرد الى حمارة وقيل لا يذهبها من الحمارة وبالأول العمل لانها لما
 انعقد النكاح عليها صارت بمنزلة اليسع (واذا) كان المخلول دنائير عن موار أو غيره (قلت مائه) ونخل الزوج وحق والدها

في عقد هذا النكاح ومن أجله كذا وكذا فانهم من ذناير كذا الخارعة موضع كذا عن شوازع دار غلبة مصححة صريحها
من ماله والباقي من ملكه وصيرها الدناير المذكورة بناحاً لها ولا يراه له منها الا بما تراه له الذم شرعاً وانعقد عليها هذا
النكاح وتم فسيبها وان سقط من ١٢ الوثيقة ان هذه النسخة انعقد عليها النكاح وكانت النسخة منصوبة في الصديق

المأزوي ونقل الثاني في الوحة المستقب (الوجه الثالث) اذا كان هناك عالم خفي عليه
عن الناس ثم اراد الامام ان يهره بولاية القضاء ليعلم الجاهل بيقنى المسترشد وكان هناك
خامل الذكر لا يعرفه الامام ولا الناس ثم اراد السفي في القضاء ليعرفه وضع هذه في حجب
له تحصيل ذلك والدخول فيه بهذه النسخة قال المأزوي وقد يستصعب لمن يتبعن علمه
ولكنه يرى انه انفع به وانفع للمسلمين من آخر ولا هو هو من يستغنى التولية ولكنه مقصود
عن هذا (الوجه الرابع) ان يكون معه في طلب القضاء فحصل الجاه والامانة على
الناس فهذا يكره له السفي ولو قيل انه يجرى كان وجهه ظاهر القول له ان تلك الدار لا تحرق
تجملها الذين لا يربون علوا في الارض ولا فسادا والعاقبة للفقين ويكره ان اذا كان غنيا
عن أخذ الرزق على القضاة كان منهورا لا يحتاج ان يهره نفسه وعلمه بالقضاء ويحتمل
ان يلحق هذا بقسم المباح (الوجه الخامس) ان يسي في طلب القضاء وهو جاهل ليس
به أهله بالقضاء وليس به رهر من أهل العلم ولكنه متبسط بما يجب نفسه أو كان مقصده
بالولاية الانتقام من أعدائه أو قبول الرضا من الخصوم وما أشبه ذلك من المقاصد فهذا
يكره عليه السفي في القضاء

فقال ابن رشد انها لا تقتصر في
حماز وقصودها في العقد
منصوصة يقتضي ان النكاح
انعقد عليها وقال غيره انها
تقتصر على الحمازة ان سقط
الفصل المذكور في كتاب
الاستئذان ان نخل الرجل به
الكبير نخله في عقد نكاحه
ونخل معه اناله صغيره لا
مشاعة ثم مات الأب قبل
بلوغ الصغير فنذله له ما ان
حازها الكبير وان لم يحضرها
جاز نصب الكبير الذي انعقد
عليه النكاح بطل فذهب
الصغير وقسم بينهما قال
المشاور وأجاب الى أن عقد
جميع ذلك لأن عقد النكاح
في بعضه كالخمازة لمعها
لاختلاف في ذلك كمن
تصدق على كبير وصغير ولا
شبهة في هذه النسخة على
مذهب مالك رضي الله تعالى
عنه وان كان النكاح انعقد عليها
واختلف في ذلك الشيوخ
رحمهم الله تعالى وهي بمنزلة
الدية والصداقة لا شبهة فيها
وقد روى ابن عبد الحكم عن
مالك أن فيها الشبهة وقال به
بعض الشيوخ في النسخة على
رواية ابن عبد الحكم في المنة
وليس عليه العمل فان طلق
الزوج زوجته قبل البناء

(الباب الثالث في ولاية القضاء وما يستفادها من الظرفي الاحكام)

(وما ليس للقاضي النظر في موارث الولايات التي تغدأ أهلية القضاء أو شيئا منه)

(أما ولاية القضاء) فقال القرافي هذه الولاية متناولة للحاكم لا لندرج فيها غيره وقال أيضا
في موضع آخر وليس للقاضي الساسة العامة لاسم الحاكم الذي لا قدرته على التنفيذ
كالحاكم الضعيف القدرة على المولى الجبارة فهو يفتي لا يزم على الملك العظيم ولا يخطر
له تنفيذه لتعذر ذلك عليه بل الحاكم من حيث هو حاكم من له اذا انشاء وأما قوة
التنفيذ أمر زائد على كونه حاكماً فقدرته وتضمن اليه التنفيذ وقد لا يدرج في ولاية وليس
له قسمة القضاء وتفرق أموال بيت المال على المصالح إقامه الحدود وترتيب الجيوش
وقتل البغاة وتوزيع الأقطاعات وانقطاع المعادن نحو ذلك فلا يجوز لحد الأقدام
عليه الا بذن امام الوقت الحاضر (واعلم) ان ما ذكره من أن القاضي لا يقيم الحدود
فيه نظر والمنقول في المذهب ان إقامه الحدود وقد قال ابن عبد السلام في قول ابن
الحاجب ولا يقيم الحد بالالحاكم قال هذا هو الأصل انه للنفاء والقضاء والقتل
لا يكون لكل القضاء وبالجملة فان إقامه الحدود ولا تكون لكل أحد بل ولا لكل وال
لما تؤدي اليه المسارعة الى إقامه الحدود من غيرهم من الفتنة والنهارج وروى عن عمر
رضي الله تعالى عنه أنه نهى الولاة عن القتل الا ذننه وأيضاً فإنه يلزم على إقامه
الحدود أحكام من فسق المخلود وغير ذلك فيجب القتل لها بقصرها على بعض الولاة
وأما ما ذكره من أن السباسة ليس له فيها دخل فليس على الخلاف وقد قال ابن هبل
في أول كتابه ان خطة القضاء أعظم الخطط قد راواها اليها المرح في الحيليل والحقب

عليه النكاح بطل فذهب
الصغير وقسم بينهما قال
المشاور وأجاب الى أن عقد
جميع ذلك لأن عقد النكاح
في بعضه كالخمازة لمعها
لاختلاف في ذلك كمن
تصدق على كبير وصغير ولا
شبهة في هذه النسخة على
مذهب مالك رضي الله تعالى
عنه وان كان النكاح انعقد عليها
واختلف في ذلك الشيوخ
رحمهم الله تعالى وهي بمنزلة
الدية والصداقة لا شبهة فيها
وقد روى ابن عبد الحكم عن
مالك أن فيها الشبهة وقال به
بعض الشيوخ في النسخة على
رواية ابن عبد الحكم في المنة
وليس عليه العمل فان طلق
الزوج زوجته قبل البناء

قال القاضي جازم للقول له نافذة وان سمع هذا النكاح قبل البناء فساد فيه في ذلك قولان أحدهما ان النسخة لا

تطسل وتعود الى الناحل قاله ابن العطار والثاني انها لا تطل وهي نافذة حارة كالطلاق وان كان الصبي بعد البناء فالنسخة
نافذة باتفاق (وسئل) ابن رشد في امرأة نخلت بنتها في عقد نكاحها بنال فلما أبرزته قام الزوج يلجها بميثاق الابنة في أبيها

اذا كان يدها وقال لها الصلعة عطية وهي غير ما استقره عندك وقالت المرأة انما اردت بالصلعة غيرها وغيره هل تغدو المرأة في ذلك يجعل أم لا فاختلف الشيوخ هنا فأتى بعضهم بالزعماء السابقين ولم يغدوها بعضهم مال الى عذرها في ذلك اذا لا يعرف معنى الصلعة الا القليل وحكم القاضي أبو محمد بن منصور فيها ١٣ يغدوها واخلف المرأة انهما ارادت

بالصلعة سوى غيرها وغيره
(فأجابها) القاضي أبو الوليد
ما حكم به القاضي أبو محمد صحيح
عندي وبه أقول فان صلعة
موقفان شاء الله تعالى (وان)
سمى الرجل ولسته في عقده
نسكها حاشا (قلت ما نفسه)
واعترف بطلان الزوجة
فلانة مال او ملك جامع البار
الكائنة كذلك حدودها كذا
او ائذان الكائن بكذا
حدوده كذا او شوار أقيمته كذا
اعترا فاما ما انعقد عليه هذا
التكاح وتم سببه قال ابن رشد
وان سمي لها شيا من ماله
عرضا او أصلا في عقد النكاح
شرط او يتعبر شرط فقال لها
داري الفلانية أو عسدي
الفلاني كان ذلك نكحة من
قبله وان قال لها الدار الفلانية
أو المسلوك المسمى بفلان
فقبل بكون ذلك نكحة لها
بمثلة قوله لها داري الفلانية
أو عسدي الفلاني وهو قول ابن
القاسم في رواية يحيى واليه
ذهب ابن حبيب وقبل لا يجب
لها بهذا القول شيء وهو قول
أصبغ فان سمي لها دنابر
او دراهم أو طعاما أو عرضا
موصوفة فقال لها كذا وكذا
وسكت أو قال في مالي أو على
أوقبي أو عسدي فاختلف

بلا محمد بن علي القاضي مدار الاحكام واليه النظر في جميع وجوه القضاء من القليل
والكثير وانما يختص بالنظر في الجراحات والتدنيات وأن القاضي يشارك في الامور
الامور خاصة ذكر ابن عبد بن بعضا واستوفاهان الامن القرطبي في تأليفه فقال
والقاضي النظر في جميع الاشياء التي قبض الخراج واختلف هل له قبض اموال
الصديقات ومرفها في مستحقها اذ لم يحضر الناطر فقبل ذلك له وقيل لا وهذا مستوفى
في الركن الرابع في المقضي فيه فانظره ومسا في أول القسم الثالث ما يدل على انه له
النظر في كثير من المساجات الشرعية (وأعلم) ان الذي ينبغي ان يعول عليه في ذلك
المعرف وقد قال الامام العلامة شمس الدين محمد بن قيم الجوزية الحنبلي رحمه الله تعالى اعلم
أن عموم الولايات وخصوصا ما يستفاد المتولى بالولاية يتلقى من اللفاظ والاحوال
والعرف وليس لذلك حلف في الشرع فقد دخل في ولاية القضاء في بعض الامكنة وفي بعض
الازمنة ما يدخل في ولاية الحرب وقد تكون في بعض الامكنة والازمنة قاصرة على
الاحكام الشرعية فقط فيستفاد من ولاية القضاء في كل قطر ما جرت به العادة واقتضاء
العرف وهذا هو التحقيق في هذه المسئلة وانه سبحانه وتعالى أعلم وقد جع للقاضي أي
العباس عبد الله بن أحمد بن طالع القاضي افرقية النظر في القضاء في الولاية من الجباية
والحدود والقصاص والعزل والولاية

(فصل) اما نواب القضاء في عمل من أعمالهم أو مطلقا فقال القرافي هم مساوون
القضاة الاصول من غير عز باده ولا نقصان ولا فرق الا كثرة العمل بالنسبة الى كثرة
القطار وقتلها وان اصل له أن يعزل الفرع بخلاف العكس وهذا فرق لا يزيد في معنى
الولاية انتهى وهذا الذي قاله ان كان في النائب المستخلف باذن الامام فسلم والألفاظ المتقول
في كتب المذهب خلاف ذلك ففي وثائق ابن العطار ومعين الحكماء والمذهب لابن راشد
وغير ذلك أن القاضي اذا استخلف باذن الامام للمستخلف التسهيل والافترع الى
القاضي ما ثبت عنده ويخبر به بمحض عدل ثبت بهما عنده اخباره وحسنه يلزم للقاضي
أن معنى فعله ويسجل به لغيره كقولهم له قال ابن العطار ولا يجعل مستخلف القاضي بما ثبت
عنده فان فعل لم يجز تصحله ويبطل ولا يقوم للقائم به حجة الا أن يصبره القاضي الذي
استخلفه قبل أن يعزل أو يموت وهذا يدل على أن القاضي اذا أذن لمستخلفه في التسهيل
جاز وهو خلاف ما في معنى الحكم وغيره في المتسببة ان القاضي أن يبيع قبل قدمه النظر
في اموال اليتام والنائب والتسهيل في سائر الحكومات وله أن يحظر عليه هم ذلك
فيعمل من ذلك ما رآه باجتهاده فينبغي أن يجعل كلام القرافي على أنه أذن لثانيه في جميع

ما تقلده عن الامام

(فصل) وأما ولاية الحسبة فهي تقصر عن القضاء في انشاء كل الاحكام بل له أن يحكم
في الواشني الخارجة بين الدور وبناء المصالح في الطرق لان ذلك مما يتعلق بالحسبة

في ذلك على ثلاثة أقوال أحدها انه لا يلزمه من ذلك شيء وهو قول أصبغ الا أن يرى أنه أراد بذلك العطية والثاني ان قال في
مالي أو عسدي أو على أوقبي لزمه ذلك نكحة وتؤخذ منه عاش أومات وأن لم يقل الا لها كذا أو سكت لم يلزمه الا أن يكون بأ أو
وصبا وهو قول ابن حبيب والثالث أنه ان قال لمالي كان ذلك في ماله ان كان له مال لم يكن له مال لم يتبع بذلك

وان قال له يا عيسى بن مريم قد لا يلزمه اخراجه ذلك الا ان يطوع به كان له مال اولم يكن وان قال له ساعى اوقبل فهو لازم له ان كان له مال فليس يتبعه في دفعه ان لم يكن له مال وان قال له كذا وكذا لم يزدد على ذلك بل يلزمه شيء وهو قول ابن التميمي قد روي عنه يحيى فان تبين كذب الولي ١٤ فيم لا يلزمه من ذلك فان كان وصفا وصفا به الزوجة من غير شرط فقبل

ولا يكون الزوج في ذلك كلاما لذكره ان يتخير لنفسه ويبتدئ وقيل ان ذلك ان كان قبل البناء خبير بين ان يجعل النكاح عن نفسه ولا يكون عليه شيء من الصداق وبين ان يدخل ولزمه الصداق كاملا وان كان بعد البناء ردت الزوجة الى صداق مثله وان كان ذلك شرطا شرطا في عقد نكاحها او عند

مخطاها اليه فان كان ذلك قبل البناء ردت الزوج بين ان يدفع النكاح ولا يلزمه من المداق شيء بين ان يدخل ويلزمه الصداق كاملا وان كان بعد البناء ردت الزوجة الى صداق كامل ويرجع الزوج بما بين صداق المثل وما سمي

لماعى الولي الذي غيره بكذا كاتب الزوجة او ثبته بالا ان تكون بالنكحة لنفسها وعاشت في ذلك فكون الرجوع عليها وكذلك النكحة اذا اشقت بان يكون النكاح قد حبس قبل ذلك او يفسر ذلك الحكم فيها كما تقدم قبل هذا وللزوج الرجوع على من غره وكذلك اذا ادعى الزوج على الولي انه شرط لولته عروضا او عطايا

سمادا او ثوبا فخلها وانكر ذلك الولي فان المهر نص على الولي للزوج فان نكل الولي حلف الزوج ويرجع عليه بما بين صداق مثله ووجود وما سمي لها وانما كانت النكحة للزوج في كتاب الاستفتاء ان عقدت الزوجة نكاحها مع الزوج على نكح نخله او به شرط به ثم النكاح ثم اراد الزوج الصداق بها او الهبة او ان يصرفه الى ابيه لم يكن للزوجة منه من ذلك بشرطها ومجاناة فلزمه

وليس له انشاء الاحكام ولا تنفيذه في عقود النكحة والمعاملات وفي احكام ابن سبيل وليس للمعتب ان يحكم في عيوب الدور وشبهها الا ان يجعل ذلك له في ولايته وزيد المعتب على القاضي يكونه تعرض للمعتص عن المنكرات وان لم تنه اليه واما القاضي فلا يحكم الا فيما رفع اليه وموضع الحسنة الزهية وموضع القضاء النصف

(فصل) واما الولاية الجزئية المستفادة من القضاء فتكوى الصقود والنسوخ في النكحة فقط وانما تولى لا تغر فيما يتعلق بالا شام فقط فيفوض اليه في ذلك النقص والارام على ما رآه من الاوضاع الشرعية فهذه الولاية شعبة من ولاية القضاء فينفذ حكمه فيما فوض اليه ولا ينفذ له حكم فيما عدا ذلك

(فصل) واما ولاية التحكيم بين الخصمين فهي ولاية مستفادة من احاد الناس وهي شعبة من القضاء متعلقة بالاموال دون الحدود والعان والقصاص كاه ومشرع في الفصل الثامن من الركن الاول

(فصل) واما ولاية السفاذ وجباة الصداق فلهن انشاء الحكم في الاموال الزكوية خاصة فان حكموا في غير ذلك لم يتفقد لهم الولاية

(فصل) واما ولاية التخصيص لمعتصها انشاء حكم وليس له غير جزر مقدار الثمار ولم يكون مقدارها اذا ثبت وقوعه في ذلك بمنزلة الحكم ولذا كانت احتفالاته بين خطوه هل يرجع الى ما تبين او هو حكم مضي قولان

(فصل) واما ولاية الحكمين فهي شعبة من القضاء في قضية خاصة بخذ حكمهما فيما فوض اليهما من امر الزوجين على ما هو بسوط في محله ولا ينفذ حكمهما في غير ذلك

وقدره الآن يكون لمصلحة من مهر او غير وان عجز عن النفقة كما ذكرنا الزوج فطريق عليه بعد التلوم قال المازري
واذا رجع الزوج للزوجة في صداقها البسارها ولا تسوق الي بيتة من الجهاز ما جرت عادت أمثاله ما به وجاء الا مريخا فان
للزوج مقالا في ذلك ويحطن الصداق الزيادة التي زادهما الاجل ١٥ الجهر على الاصع عبيدها وهو دليل

ظاهرا قوله عليه الصلاة
والسلام تنكح المرأة لما
ولحسبها ولجمالها ولغيرها وقال
غيره ان ساق الزوج زوجته
سباقة وجري عرف البلد
بارز شورة لمن ساق سباقة ثم
لم يبرز اليه عند البناء شيء
كان للزوج ان يحصل النكاح
عن نفسه ان شاء وأجاب ابن
رشد في نحوه اذا انى الاب ان
يجوز انته الى زوجته بما جرى
الصرف والعادة ان يجوز به
مثلهما الى مثله على ما تقدم
وساق البها كان بالنسارين
أن يترنم النكاح أو يرد عن
نفسه ويسترد ما تقدم بسقط
عنه ما كلا وساق وأمان
وقيت قبل البناء وأنى الاب
أن يبرز له من ماله ما يكون
ميزانها على القصر الذي
يجوز به مثلهما الى مثله فلا
يلزم الزوج الا صداق مثلهما
على أن لا يكون جهازها الا
نقد هاقال وكذلك ان كانت

وجود أهلية القضاء والافهوا حال لا يجوز له القضاء ما وزر بالاستشارة
نليس لهما أهلية الحكم ووزر بالتفذه والذى اذا حكم الامام بشئ نقذه (النوع الثالث)
الامارة وهو على أربعة أقسام (١) القسم الاول (٢) كالمثل مع الخلة على الامارة على بعض
الاقام فهد مريخة في افادة أهلية القضاء اذا حدثت الولاية أهلها ومحلها من العلم
وتشمل لهلية الساسة وتدبير الجيوش وقسم الثامن وتقريب أموال بيت المال (٣) القسم
الثاني (٤) أن يكون الأمير مؤثرا السكنى لم تقوض اليه الحكومة مع الامارة فلا يجوز لما أن
يحكم ولأن يقدم حكما وأحكامهم مردود حتى تقوض اليه الحكومة مع الامارة
وان فوضت له الحكومة مضي حكمه وحكم مقدمه قاله مطرف في مختصر الوصية وقال
أن في زمنين في هذا الأصل تنازع فقدر ويأخذ القام عن مالك زه قضاه ولا الهاء
الأي جوريين ولو لم يجر حكمهم حتى فوض اليهم الحكم مع الامارة لسأل مالك عنهم هل
فوض اليهم الحكم أم لا ولم يجب بجواز حكمهم قبل السؤال عنهم واحتج ابن القاسم أيضا
لجواز ذلك بقول مالك في جواز حكم الحاكم قال أن في زمنين وليه من متناخضا فيما به
بعض القواديه جائز وذلك بعضهم حتى يجعل اليهم القضاء والعبادة والعبادة القضاء وان لم
يكن ثم معه قاض في الموضع جاز حكمه للمناس في ذلك من الرقي والانتصاف اذ لم يجد
أجتهاده ومشورة أهل العلم قاله ابن هشام في مفيد الحكم (٥) القسم الثالث (٦) الامارة
الخامسة على تدبير الجيوش وساسة الرعية دون قولية القضاء فهذه الولاية مقتضى مذهب
مالك ان القضاء مندرج فيها لقول مالك رحمه الله تعالى لا يفتقر إلى قضاء ولا الهاء
قال القاضي عياض هم الولادة الذين فوض اليهم أمر المداة وهم معينون عند هاولا سلك أن
أمره الجيش أعظم منهم فتفقد حكمهم من باب أولى وفيه خلاف بين العلماء (٧) القسم
الرابع (٨) ولاية النظر في المظالم وله من النظر ما يقتضيه وهو أوسع بهم مجالا ليرد بشرط
العلم قاله القرأ في كتاب الاحكام في الفرق بين الفتاوى والاحكام وبعض ذلك منقول
من مفيد الحكم

(الباب الرابع في الانفاط التي تنعقد بالولايات وما يشترط في تمام الولايات)
(وما تنعقد بالولاية باشتراطه)

(قال) الشيخ أبو الوفاء إبرا هيم بن يحيى بن الامين القسري رحمه الله تعالى الانفاط
التي تنعقد بالولايات من صريح وكما قاله الصريح أربعة الانفاط وهي وليتك وقد نك
واصفاقتك واستنتك والكتابة ثمانية الانفاط وهي اعتدت عليك وسولت عليك
ورددت اليك وجعلت اليك وفوضت اليك وولت اليك وأسندت اليك قال غيره
وعهدت اليك وحتاج الكاية الى ان يقتصر بما يمتني عنها الاحتمال مثل احكم فيما
اعتدت عليك فيه وشبه ذلك
(فصل) قال المازري في شرح التلحين القضاء ينقذ بأحد وجهين أحدهما عقد أمير

حقه وكان الزوج قد ساق
لهما سبابة وأعطاهما حقها
وجهازها والذبحا يجوز به
مثلهما الى مثله ثم ادعى في ذلك
العارية وأراد أخذه فليس
لاب أن يسترد ما أرزاهه الى
زوجها من الحسنى والثناء
ولا يصدق فيما ادعاه من أنه
وهي محاولة أبدا في النكاح على
الطوع حتى يثبت خلافه قاله ابن الططار وقيل هي محاولة على الشرط حكاه ابن خنوق قال وهو الصواب قياسا على السبع
وكره مالك رحمه الله تعالى الشرط في النكاح وان يذهب الى كتاب فيه شروط الا أنه قال اذا نزل النكاح بها جاز ولم يفسخ

أنما أرز ذلك اليه على سبيل العارية منه لهما والله التوفيق (فصل في الشروط)
أغما أرز ذلك اليه على سبيل العارية منه لهما والله التوفيق (فصل في الشروط)
أغما أرز ذلك اليه على سبيل العارية منه لهما والله التوفيق (فصل في الشروط)

ومن أهل العلم من قال أن النكاح بائع يقع على كل حال قال القاضي أبو الويلدين إذا شرط في النكاح على مذهب مالك
تتبع على قسمين قسم لا يفسد به النكاح وقسم يفسد به النكاح فاما الذي يفسد به النكاح فمثل أن يتزوجها على أن لا ميراث
بينهما أو على أن الطلاق بيد أو على ١٦ أن لا نفقة لها أو ما أشبه ذلك مما هو منافق لقصود العقد ومخالف

سنته فالنكاح بها فاسد يقع
على كل حال وأما ما لا يفسد به
النكاح فمثل أن يتزوجها
على أن لا يتزوج عليها ولا
يتسرى معها ولا يتجرجهما من
البلد وما أشبه ذلك فلا يخلو
أن تكون مطلقته أو مقعدة
فإن كانت مطلقه غير مقعدة
استحب للزوج الوفاؤها
لقوله عليه الصلاة والسلام
أحق الشروط أن توفوا بها
ما استطعتم به الفروج ولم يلزمه
وذهب جماعة من العلماء إلى
أنها واجبة وقضى ما كان
شباب وغيره روى عنه أنه قال
كان من أدركت من العلماء
يعضون بها للحدث المذكور
وإن كانت مقعدة يتلصق
أو طلاق أو عتق فهي لازمة
والنكاح جائز قبل أن النكاح
فاسد فيفسخ بها قبل الدخول
ويثبت بعده ويكون للمرأة
صدائق مثلها وهو قول مصنون
وللفروج من هذا الخلاف
يعتد في الصداقات على
الطوع فتقول بعد ذلك بعد
الاستبراء مانعة والتم الزوج
لزوجته المذكورة شروط طاع
لها بما سدد مالك عصمتها
وكل عقد النكاح بينهما
استشفاقا لميرتها وتعتنا
لمودتها وهي أن لا يتزوج

المؤمنين أو أحد أمرائه الذين جعل لهم العقد في مثل هذا والثاني عقد ذوى الرأى وأهل
العلم والمعرفة والعادلة لرجل منهم كلفه شروط القضاء وهذا حيث لا يمكنهم مطالعة
الامام في ذلك ولا أن يستدعوا منه ولا يثبته ويكون عقدهم له نيابة عن عقد الامام الا عظم
أوليا يعين من جعل الامام له ذلك للضرورة الداعية الى ذلك
(فصل) قال المازرى اذا ولي الامام رجلا القضاء فإنه يقتصر في صحة ولا يثبته وفقد أحكامه
الى ثبوتها وشروطها يقع بأحد وجهين أحدهما الشهادة على الامام مشافهة بذلك منه لم
انه ولا على كفا فلا خلاف في ثبوت ولا يثبته الثاني الاستفاضة وان شارنا خبره أنه قد ولاه
وهنا فيه خلاف بين العلماء قال الأصمح قبول شهادة الاستفاضة في تولية القضاء اذا
انتشر ذلك عن الامام ومؤثراترا يعلم منه ومن قرائن الاحوال علمنا ضروريا ان الامام قد
ولاه ومنع بعضهم ثبوت توليته كتاب يقرأ عن الامام الا أن يكون الشهود ينظرون فيما
يقرأ القارئ لمحو أن يكون يقرأ ما ليس هو مكتوبا ومذهب مالك رحمه الله تعالى هو
أقول الأول وذلك مذكور فيما يجوز فيه الشهادة بالاستفاضة وسيأتي

(فصل) واختلاف في قبول ولاية القضاء من الامر غير العدل في رايين النفوس في
طبقات علماء افرقية لاني محمد عبد الله بن محمد المالكي قال قال مصنون اختلف أبو محمد
عبد الله بن فروخ وابن غانم في افرقية وهما من رواة مالك رحمه الله تعالى قال ابن فروخ
لا ينبغي للقاضي اذا ولاه امر غير عدل ان يلى القضاء وقال ابن غانم يجوز ان يلى وان كان
الامر غير عدل فكتب بالى مالك فقال مالك أصاب الفارسي يعني ابن فروخ وأخطأ
الذي زعم أنه عربي يعني ابن غانم

(فصل) اذا كان القاضي المولى غائبا وقت الولاية فإنه يجوز ان يكون قبوله على
التراخي عند بلوغ التقليد اليه وعلامة القبول شرعية في العمل وبهذا جرى عمل الصحابة
رضي الله تعالى عنهم ومن بعدهم الى وقتنا هذا
(فصل) قال ابن الامين ولا تتم الولاية الا بثلاثة شروط الاول معرفة المولى للمولى انه على
الصفة التي يجوز ان يولى معها فان جهل ذلك لم يصح تقلده فان عرف ذلك بعد التقليد
استأنف الولاية الثاني ذكر ما نفعه التقليد من ولاية القضاء والامارة والحجابة ليعلم
على أي نظر عقدت له فان جهل ذلك فسد الثالث ذكر البلد الذي عقدت عليه
الولاية ليمتدح غيره

(فصل) قال الشيخ أبو بكر الطرطوشي رضي الله تعالى عنه في مقدمة كتابه المسمى
تقليبة الخلاف في القاضي بولي له الامام القضاء بشرط علمه أن لا يحكم الا بمذهب امام
مدين مثل ان يكون مالكا أو شافعا أو حنफيا فيقول له قد وليتك القضاء على
أن لا تحكم الا بمذهب مالك مثلا وسواء وفق مذهب سلطان الذي ولاه أو لا فهذا على
ضربين أحدهما أن يشترط ذلك عموما في جميع الأحكام فالعقد باطل والشرط باطل

عليها ولا يتسرى معها ولا ينفذ ما ولده وإن شئت فطاع الزوج لزوجته المذكورة بعد كمال هذا العقد سواء
وقامه أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى معها ولا ينفذ ما ولده متى فعل شيئا من ذلك فقد جعل أمر الدخلة بيد هذه وتلقاها عليه
بأي الطلاق شاءت أو فقد جعل أمرها بيد هذا في لائق واحدة كماله والسريرة وأم الولد حران الله تعالى وإن شئت قلت

في السرية فقد جعل أمرها يسدها ان شاءت اعتقها وان شاءت باعت وان لا يجب عليها غيبة متصلة قربة أو بعدة
طائعا وجبرها أكثر من كذا فان زاد على ذلك فقد جعل أمرها يسدها ولا يضربها في نفسها ولا في شيء من أهلها فان اضربها في
شيء من ذلك فقد جعل أمرها يسدها وان لا يرسلها من موضع كذا إلى غيره ١٧ الا بانها فان رسلها مكرهة فامرها

يسدها وان لا يعتنهما زارة
أهلها من النساء وذوي المحارم
من الرجال ولا يعتنهم من
زياراتها فيحسن ويجعل من
التزاور بين الأهلين ولقرايات
فان فعل شيئا من ذلك فامرها
يسدها فاما شرط الزوج
والتسرى فخير ابن قصور
على أنه ان سقط من العقد
لفظ عليها أو معها في قوله
ولا تزوج عليها ولا يسرى
معها فانه لا يلزمه شيء ويكون
كمن عدم فقال كل امرأة
أن تزوجها طائى وكذلك ان
قال فان فعل ذلك وأسقط شيئا
يدخله الخلاف فقد اختلف فيها
آبى الطائفة ان فعل بعض
ذلك يلزمه حتى شغل ذلك
كله وقال غيره لما اقيم وان
لم يقل شيئا وهذا كان يعنى
ابن لبيبة وغيره فان تزوج
عليها ثم طلقها فهل يسقط
ما كان يسدها من طلاق
الداخلة عليها أم لا في ذلك
قولان أحدهما ان ذلك يسدها
ومسوق قول ابن القاسم
والثاني ان ذلك ليس لما بعد
الطلاق وهو قول ابن
الماجشون في الثانية وان
كان في شرط ان الداخلة
عليها طالق فتزوج امرأة
فطلقت عليه ثم تزوجها ثانية

سواء قارن الشرط عقد الزوال به أو تقدمه ثم وقع العقد وقال أهل العراق تصح الولاية
بشرط الشرط دليلنا ان هذا شرط منافي مقتضى العقد فان العقد يقتضى ان يحكم بالحق
عند موافقة الشرط قد جهره عليه وانحضى ان يحكم بذهب امامه وان بان له الحق في سواء
والضرب الثاني ان يكون الشرط خاصا في حكمه بفسخ ولا يخلو الشرط ان يكون أمرا او نهيما
فان كان أمرا مثل ان يقول وليتلك على أن تعبد من الحر بالصلو من المسلم بالكافر قال
ابن أبي جرة أو يشترط عليه ان يقتض في القتل بضرب الجسد وما يشاكل هذا فانه يفسد
العقد والشرط فان كان نهيما فهو على ضربين أحدهما ان ينهى عن الحكم في قتل المسلم
بالكافر والحر بالعبد ولا يقضى فيه وجوب قود ولا باسقاطه فهو جائز لانه لا يقتصر بولائه
على ما عدا ما أخرجه من نظره الثاني ان لا ينهى عن الحكم فيمن ينهى عن القضاء في
القصاص فيصح العقد ويخرج المستعنى عن ولايته فلا يحكم فيه شيء ومن الفقهاء من
يقول ثبت ولايته عموما ويحكم فيه بجماعة من مقتضى اجتهاده كل هذا اذا كان شرطا
في الولاية فاما لو أخرجه مخرج الأمر والنهي فقال قد وليتلك القضاء فاحكم بذهب مالك
ولا تحكم بذهب ابن حنيفة فالولاية صحيحة والشرط باطل سواء تضمن أمرا او نهيما ويجب ان
يحكم بما آداه اليه اجتهاده سواء وافق شرطه أو خالفه فاما ذكره بالامر فقال قد وليتلك
لمصعب بذهب مالك ولا يلحق بالماوردي من الشافعية ان الولاية صحيحة والشرط باطل
(واعلم) ان جميع ما ذكرناه من التقليدات لا يجوز للامام اشتراطها عليه وتكون قاحلة
في الولاية لانه لا يشترط ما لا يجوز قال ابن أبي جرة في القليد التقليد ومن كان لا يقضى
الاجماع امره به من ولاه فليس بقاتل على الحقيقة وانما هو بصفة نائبهم رسالة ولا يخل له
القضاء في غير ما امر به الا بعد ان يستطلع ما عند الذي ولاه في ذلك (تنبيه) كلام
الشيخ ابي بكر في القاضي المجتهد لم يتعرض للقاضي المقلد كما في زماننا وسأفي الكلام
على ذلك في الركن الثاني من اركان القضاء (مسئلة) وفي الجواهر ولا يصح عقد الولاية
لخاكين معا على ان يجتمعا ويتفقا على الحكم في كل قضية فان شرط ذلك لم تصح ولايته

باب الخامس في اركان القضاء

وهي ستة القاضي والمقضى به والمقضى له والمقضى فيه والمقضى عليه وكيفية القضاء
(الركن الأول) في شروط القضاء وآداب القاضي واستقلاله وذكر الصكيم ويشتمل على
ثمانية فصول
(الفصل الأول) في الاوصاف المشتركة في صحة ولايه القاضي وما هو غير شرط في الصحة
لكن علمها واجب العزل وما هو من شروط الكمال ويستحب العزل بعد مهله واذا اراد
الامام تولية أحد اجتهاد في ذلك لنفسه وللملئ ولا يحصى ولا يقصد بالتولية الا وجهاته
تعالى فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال ما من أمير امر امرا
أو استعفى فامينا بما اذا لا كان عليه نصف ما اكتسب من الامن وان استعفى فصحته

بعلنا نقضه عدتها فان اليمين تكرر عليه ويلزمه الطلاق فيها كالتزوج عليها
واختلف قول ابن القاسم ان كانت امرأة ممتعة مثل ان يقول ان تزوجت عليك فلانة هل تكرر عليه اليمين ام لا قاله ابن
رشد وفي اثنائي المجموعة وان شرط لمرأته ان لا يتزوج عليها فان تزوج فامر بالتزوجة بغيرها فتزوج عليها فسكت شهرًا

وأقل من ذلك لا يقتضي شيئا فان كانت قد اشبهت ان ذلك سيدها تنظر فيه كانت على شرطها لم يدخل بها فان دخل بها ولم تشهد ان ذلك سيدها بطل شرطها الا ان تدعي انها لم تعلم بشكاحه فالقول قولها حتى ثبت الزوج أنها علمت وان كان في الشرط ان الداخلة عليها طائفة ١٨ بالثلاث فتزوج عليها مات فقال عيسى عن ابن القاسم ترة الداخلة عليها علمها

التسهرود أم لم يعلموا وقال

مضنون لا ترة لا نهاطقت عليه

حين العقد قال في الاستغناء

فان جعل أمر زوجها سيدها ان

تزوج عليها انتزوج عليها ولم تعلم

هي بذلك حتى ماتت الداخلة

أو طلقها فان لها ان تقضي

في نفسها لان ذلك حق قد

وجب لها بتزويجه عليها فلا

يسقطه طلاق الداخلة عليها

ولا موتها فان شرط أبو الزوجة

على مهره أن لا تزوج عليها

فان فعل فامرأته أسبها ففعل

ذلك الزوج وأراد الأب أن

يفرق وأرادت البنت البقاء

فالاختيار في ذلك للاب الا

أن يرى السلطان في ذلك ان

الفسراق ليس ينظر للبنت

فيمينعه وينظر في ذلك فان

كان الزوج جعل ذلك سيده

أيها من غير ان شرط ذلك

عليه الوالدان القسول في

ذلك قول البنت ومنع أبوها

من الفسراق وان أحببت هي

البقاء بخلاف الاول لانه حتى

الاب لا يخرج من بيده الا

بشطر السلطان والتسري هو

الوطء وقال ابن كانه وابن نافع

التسري هو الاخذ فم وطئ

جارية لا يريد اتخاذا فلا شيء

عليه (وروي) يحيى عن ابن

القاسم أنه لا بأس أن يقبل

للسلين كان شريكه في العمل من طاعة الله تعالى ولم يكن عليه شيء مما عمل من معصية الله تعالى ولعسر رجلان من أهل الدين والفضل والورع والعلم كما فعل أبو بكر في استغلافه عمر رضي الله عنهما قال القاضي عياض رحمه الله تعالى في التنبيهات وشرط القضاء التي لا يتم العقد الا بها ولا تنقذ الولاية ولا يستدام عقدهما الا مئة عشرة اسلام والعقل والدكورية والحرية والبلوغ والعدالة والعلم وكونه واحدا وسلامة حاسة السمع والبصر من العمى والعصب وسلامة اللسان من الكفاكفة لثمانية الاول هي المشتربة في خمسة الولاية والثلاثة الاخول ليست بشرط في الصحة لكن عدمها يوجب العزل فلا تنصع من الكافر اتقاها ولا من المجنون قال القاضي أبو بكر ولا يكتفي بالعقل المشترب في التكليف بل لا بد ان يكون صحيح التمييز جيدا لفطنة بعيدا من السهو والغلط ولا تنصع من المسراة لثقتها ولان كلامها ربما كان فتنة وبعض النساء تكون صورتها فتنة وأما الحرية فلان ولاية العبد لا تنصع وكذا من فيه بقية رق قال «من ولا العتق خوفا من ان تستحق رقبته فتذهب أحكام الناس باطلا وأما البلوغ فلان ولاية الصبي لا تنصع لنقصان عمره وأما العدالة فلانه لا تنصع ولا بغير العدل قال حصون من لا يجوز زواجه لا تنصع ولا بته وقال أيضا تنصع ويجب عزله قال القاضي عياض وفي الفاسق خلاف بين أصحابنا هل يرد ما حكم فيه وان وافق الحق وهو الصحيح أو يعرض اذا وافق الحق ووجه الحكم وأما العلق فلانه لا تنصع ولاية الجاهل قال ابن شاس ولا المقلد الا عند الضرورة قال القاضي أبو بكر في قضى بقتوى مقلده من النازلة فان قاس على قوله أو قال يحيى من هذا كذا فهو معتد وقال القراني الحكم ان كان مجتهدا فلا يجوز له ان يحكم ويقتى الا بالراجع عنده وان كان مقلدا اجاز له ان يحكم بالمشهور من مذهبه وان يقتى به وان لم يكن راجعا عنده مقلدا في رجحان القول المحكوم به امامه الذي يقلده كما قلده في الفتاوى وأما اتباع المذاهب في الحكم والفتاوى فمستوى اجماعا قال ابن شاس ولا تنصع تولية مقلد في موضع وجده فيه عالم فان تقلد فهو جائز متعذرا لانه قد عفي مقصد غيره وليس خفة سواء من غير استحقاق وقال ابن عبد السلام ولا ينبغي ان يولى في زماننا هذا من المقلدين من ليس له قدرة على الترجيح بين الاقوال فان ذلك غير معذور وان كان قليلا (وأما) رتبة الاجتهاد فانها في المغرب معلومة قال المازري في اشتراط كون القاضي نظارا هذه المسائل حكم عليها العلماء المأثرون لما كان العلم في اعصارهم كثيرا متشرا وشغلا كثيرا له بالاشتغال والمتابعة على المذاهب وأما عصرنا هذا فانه لا يوجد في الاقاليم الراعي العظيم مفت نظارا قد حصل آلة الاجتهاد واستعصى في أصول الفقه ومعرفة اللسان والسنة والاطلاع على ما في القرآن من الاحكام والاقتدار على تأويل ما يجب تأويله وبناء ما تعارض بعضه على بعض وترجيح ظاهره على ظاهر ومعرفة الادعية وحسدودها وانواعها وطرق استفرجها وترجيح العلل والاقضية بعضها على بعض هذا الامر ما ناعا رفته في اقليم الغرب كله فضلا عن ان يكون قاضيا

وباشرو بتلذذ الحانية فان زنى بامرأة فلها ان تأخذ بشرطها لانها انما شرطت عليه أن لا يجامع على معها امرأة فان تزوج عليها وقد اشترطت عليه التسري فلا تنصع من ذلك وما جعل لها من البيع في السرية غير لازم لانها بمنزلة الوكيل بعزلها عن ذلك متى شاء وقيل ليس له عزلها وكذلك قال لما ان تبرعها عليه أو صدقة ان فعل امر

بالصدقة ولم يقض عليه بها أو ما شرط المغيب خربت العادة بتعديده لسنة أشهر لما روي من أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه سأل ابنه حنيفة عن أقصى ما تنصير المرأة فيه عن زوجها فقالت له ستة أشهر فكان لا يبعث البعث إلا ستة أشهر فدون ذلك نظرا لأهل البعوث ونسائهم وقولنا فيه قريبا أو بعيدة ١٩ ليكون لها الأخذ بشرطها على كل حال

فان سقط ذلك لم يكن لها الأخذ بشرطها في القرب ويكتب لها السلطان أمان يقدم أو يقضي عليه والقريبة هي أن يكون على نحو البرد أو اليوم أو اليومين قال ابن مغيث وإن كان عمله في عمل سلطان آخر لحكمه حكم العد ولها الأخذ بشرطها وإن كان على نحو البرد قولنا طائما وأمرها بالرفع بخلاف ذلك ويكون لها الأخذ بشرطها على كل حال إذا قال بعض العلماء أنه إن غاب مكرها لم يكن لها الأخذ بشرطها إلا أن تسترط ذلك (ويكتب في ذلك إذا ذهبت المسرأة إلى الأخذ بشرطها عقد يعرف شهوده الزوجين فلا تأول فإنه ويعلمون أن الزوج فلا غاب عن زوجته فلا أنه المذكورة بحيث لا يعلم أو يوضع كذا من ذلك أغنية متصلة حتى الآن وقبلوا على ذلك شهادتهم في كذا فإذا ثبت هذا وثبت كتاب الصداق المقيده فيه الشرط يكتب بأسفله رسم التين ونحوه حلفت بأذن من وجب فبلانة الزوجة المذكورة أعلاه بحيث يجب وكما يجب بمنى قالت فيها بالله الذي لا إله إلا هو لقد غاب عني زوجي فسلان

على هذه الصفة فالتنع من ولاية المقلد القضاء في هذا الزمان تعطيل للأحكام وإيقاع للهرج والفتن والنزاع وهذا الأسيل اليه في الشرع ولكن تختلف أحوال المقلدين فربما ولي ولاية الأمر عام النساء عا في أدنى الناس ومغلبه باسم الصداق وصحت الوفاق ولكنه ليس معه من التضييع ومحالة العلماء ومطالبة ما يخرج عنه أهل التباوة والجهل ويلحقه بيطقة من يفهم ما تقول الخصوم بين يديه فهذا لا ينبغي أن يولى قضاء ولا يوثق به فيه انتهى وكانت وفاة المازري سنة ست وثلاثين وخمسة مائة رحمه الله تعالى وحكي ابن راشد عن بعضهم أنه أجاز قولية الجاهل ورأى كونه طائما مستقبلا لشرط في الصحة ولا موصبا للعدل وهو قول شاذ وسعدن الصواب والقاضي أخرج الناس إلى العلم قال ابن راشد ولا يقال أنه يستشير أهل العلم ويحكم بما يجمعون عليه لا نأقول هو أمر موربان يستشير وإن كان فقيها فإذا ختله وأعليه اجتهد في اختلاف فهم وتوحي أحسن أو أبا لهم فإذا كان جاهلا التمس الأمر عليه ولم يعلم إذا ما خافوا على الجاهل بلدا لافقهائه فيه فيحكم بهواه كما هو الغالب على بلادنا وزماننا فقد ذهب العلم وكثر الجهل وقدمت الجهال والطرح العلماء فانتهوا والله راجحون وأما سلامة السمع والبصر فإن القاضي عياض حكى فيه الإجماع من العلماء مالك وغيره وهو المعروف إلا ما حكاه الماوردي عن مالك أنه يجوز قضاء الأعمى وذلك غير معروف ولا يصح عند مالك ولأنه لا يتأق قضاء ولا ينسبط ولا مبر محق من مبطل ولا تعيين طالب من مطلوب ولا شاهد من مشهود عليه من الأعمى وفي وثائق ابن القاسم الجزيري أن السمع والبصر شرط في الصحة كما قاله القاضي عياض وقال ابن شاس في شروط القضاء القسم الثاني ما يقتضي عدمه المصح وان لم ينسبط في الصحة وذلك كاشتراط كونه معيدا أصيرا متكلما يقدم بعض هذه يقتضي أن يفهم العقد سواء تقدمت أو ذهبا عليه أو طرأت بعده وسقط ما مضى من أحكامه إلى حين العزل وإن كانت موجودة من حين الحكم فقال ابن راشد ولأنه من فقد السمع والبصر منعقدة لكن يجب عزله سواء تقدمت هذه الأوصاف أو طرأت وسقط ما مضى من أحكامه قال القاضي عياض وكذا اشتراط السمع والكلام لم يختلف فيهما العلماء ابتداء لأنه يتعذر عليهما الفهم والأفهام غالبا واختلف العلماء إذا طرأت عليه هاتان الآفتان يعني فقد السمع والكلام بعد العقد هل يبطل به العقد ويعزل أم لا ولا يبعد تأق القضاء مع اجتماع هاتين الآفتين وقلنا يوجد أكم الأوهو أعم (وأما كونه واحدا فلا يصح تقديم اثنين على أن يقضيا معا في قضية واحدة لاختلاف الأغراض وتعدلا لتفاق وطلان الأحكام لذلك وقد تقدم هذا قال القاضي عياض وبعض هذه الشروط إذا عمت فين قلدا القضاء يجهل أو غرض فاستدس صدر منه حكم فانه لا يصح وردوه في الشرط الجنسية الأول أعني الإسلام والبلوغ والعقل والذكورة والخربة وأما الجنسية الآخر فيقدم من أحكام من عمت فيه ما وافق الحق إلا الجاهل الذي حكم برأيه وفي القاسق خلاف تقدم (وشروط

الغنية المشهود بها أعلاه وما رجع من غيبته سزا واجهرا وأذنت له في سفره ولا سقطت عنه حكم ما شرط لي من المغيب ولا سقط لي بوجهه ولا كان سكوتي بعد انقضاء مدة المغيب وتلوي اسقاطا لحق في ذلك ومن حضرا اليين واستوعبا من الحسنة وعرفها وبحال الصحة والجواز قيد على ذلك نهاده في كذا وأنهته بالمحافظة بعلتقام يمينها وانما أوقعت على نفسها

طلقة واحدة ملكتها ثم تزوجها بما جعل لها زوجها المذكور في كتاب صدقها المقدم هذا فيه في التارخ فان كثرت في الوثيقة التي فيها الشرط ولها التلوم عليه ما أحبت كان لها ذلك في المقيب خاصة وقضى له ما به ولا يتصور ذلك في غيره من الشروط ولا يجوز أن المرأة إذا وطئت ٢٠ بطل شرطها في الضرر وغيره إلا أن تقوم بضرر آخر أو امرأته قاله في كتاب

الكامل عشرة خمسة أو صاف يفتي عنها خمسة لا ينكح منها (فالأولى) أن يكون غير محدود وغير مقطوع عليه في نسبه ولادة اللعان أو الزنا فان استقصى ولد الزنا فلا يحكم في الزنا من المقنع وان يكون غير فقير وغير أحمى والمنصوص للناخين أنه لا نص في المذهب إذا كان لا يكتب وقالوا انظر أنه من شروط الكمال وفي الطر لا يفي عمر بن عات في آخر الجزء الثالث في أنه كلام على شروط القضاء واختلف في الأمي فقبيل أنه لا يجوز له أن يتولى القضاء قبل أن ذلك جائز ولا يلزم قراءة العقود والمقالات وله أن يستنسب في ذلك غيره ونسبه إلى ابن رشد في شرحه لجامع العتبة والشرط الخامس أن يكون غير مستضعف (والخمس الثانية) أن يكون فطنًا تراه مهابيًا حليما مستشرا لاهل العلم والراي وزاد بعضهم سليمان بن طانة السوء لا يباي في أنه لومة لا ثم ورعا بل ما غير زائد في الدماء لأنه إذا وصف بذلك كان الناس منه في حذر ووهن نفسه في تعب وقد أطال الناس في صفة من يصلح للقضاء قال الشيخ أبو بكر الطرطوشي وجهور المقلدين في هذا الزمان لا تجد عندهم من آراء الصواب والتأنيب كثير شي وإنما مصنفهم مذهب داهم قال بعضهم ومن صفتهم أن يكون غير مستكثر عن مشورة من معه من أهل العلم ورعا كما فطننا متانيا غير مجبول زها عما في أدي الناس عا فلا مرضي الاحوال موثقا باحتياطه في نظره لنفسه في دينه وفيما حمل من أمر من ولي النظر لم غير مخدوع وقورا مهابيا عوسا من غير غصب متواضعا من غير ضعف كما شهادة العدول لا يطلع الناس منه على عورة ولا يخشى الله لومة لائم ولا ينبغي أن يكون صاحب حديث لا فقه عنده أو صاحب فقه لا حديث عنده عالما بالفقه والأثار ووجه الفقه الذي يؤخذ منه الحكم قال سحنون في كتابه وإذا كان الرجل فقيرا وهو أعلم من في البلاد وأرضاهم استحق القضاء ولكن لا ينبغي أن يجلس حتى يقضى وقضى دينه وقال المازري وهذا من المصلحة لأنه بعد عاه فقره إلى استعمال الأغنياء والضرارة لهم وغيرهم على الفقراء بالأكار إذا انخامهم وجمع الفقراء فإذا كان غنيا بعد عن ذلك وقال عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه من راق الله تعالى وكلف عقوبته أخوف في نفسه من الناس وحببه الله السلامة قال القاضي عبد الوهاب وبنى القاضي أن يكون متقسطا كثير الضر من الخيل وما يمتثل على المغفل والناقص والمتهاون وأن يكون عالما بالشروط وما لا بد منه من العربية واختلاف معاني العبارات فان الاحكام تختلف باختلاف العبارات في الدعاوى والاقراء والشهادات وغير ذلك ولأن كتاب الشروط هو الذي يتضمن حقوق المحكوم له وعليه والشهادة تسبغ عافية فقد يكون العقد واقعا على وجه يصح أولا يصح فيصيح أن يكون فيه علم بتفصيل ذلك وبمجملة وبنى أن يكون غير زائد في الدماء وذلك أمر زائد على الفطنة وأغناهي عن ذلك لأن ذلك يجعله على الحكم بالفراسة وتعطيل الطرق الشرعية من البينة والايان وقد فسد الزمان وأهله واستمال الخلال وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه لا أرى خصال القضاء اليوم تجتمع في

الاستغناء (قال) ابن رشد وإذا كان التملك للمرأة على شرط فقهه ثلاثة أقوال أحدها أن لها أن تقضى وأن طال الأمر ما لم يرفع إلى السلطان وتوقف وهو قول ابن المواز والثاني أنها لا تقضى المجلس الذي وجب لها فيه القضاء فان انقضى المجلس ولم تقض فلا قضاء لها وهو قول أشب وابن وهب وقول ابن القاسم في سماع عيسى والثالث أن لها أن تقضى في المقيب في الشهر والشهرين وفي الحضور يكون لها القضاء وأن طال الأمر ما لم توقف لأن امتناعها منه دليل على أنها على اختيارها بخلاف النية إذا دل دليل فيها على أنها على اختيارها فان زادت على الشهرين في المقيب سقط خيارها الآن تشهد أن ذلك بيدها تنظر فيه وأن طال الأمر ذلك لها قال والقول بأن ذلك لها في الشهر والشهرين هو قول مالك لم يختلف في ذلك قوله إلا في إيجاب البين عليها إنما أقامت منتظرة ولم تترك حقاها وحسد ذلك عليها مرة ولم يجعها أخرى والقول بأن ذلك لها في غير المقيب وأن طال الأمر ما لم توقف هو المسموع من قول ابن

القاسم وروايته عن مالك رحمه الله تعالى وسئل رحمه الله تعالى فيمن شرط لزوجته أن لا يتيب عمادة فان واحد زاد أمرها يدها ولها التلوم عليه ما أحبت فعاب وتلومت بعد انقضاء المدة ثم قدم معته من الدخول وأرادت الأخذ بشرطها فأجاب مذهب إليه المسموع من أن لها أن تأخذ بشرطها في ذلك إذا قدم من معيته وليس بصحيح لأنه إذا قدم

ارفعت العلة التي من أجلها وجب لها أن تكون أمرا يدها ولا تشتهه هذه المسئلة مسئلة بمعا أصبغ في نوازله اذا ماتت المرأة التي تزوج عليها أو بارقها قبل أن تعلم قلها أن تأخذ بشرطها لأن القضاة قد وجب لها في مسئلة أصبغ بالتزويج عليها ولم يجب لها القضاة في هذه المسئلة لا تقضاء الاجل الأمع انسال ٢١٠ المنيب وانما تشتهه هذه المسئلة مسئلة

واحد فان اجتمع بينهما خصلتان ولي القضاء واما العلم والورع قال ابن حبيب فان لم يكن فالعقل والورع فانه يا عقل يسأل وبالورع يعرف وهذا قول مالك في أهل زمانه فاطنك بزنا قال المازري هذا من ابن حبيب تسهل في ولاية القاضي لمقلد لكنه لم يصرح بجواز هذا مع القدرة على قاض نظار ل أشار الى كون الضرورة دعوى ولاية المقلد وهكذا قال أصبغ اذا لم يوجد الاعسال لاعلم عند مواعيل لباس بحاله وان كان الذي لاعلم عنده أعسل منه فان العالم هو الذي يولى فان كان ليس بعدل فيولى المقلد الذي ليس بعالم ويؤمران يسأل ويستشير وهذا الذي وقع في المنيب ينبغي أن يجعل على مرقاع الضرورة وميسر الحاجة

(الفصل الثاني في الأحكام اللازمة للقاضي في سرته والاداب التي لا يسهه تركها وما جرى عمل الحكام بالاخذ به وتبدأ كرسالة أمرا المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه المعروف بـرسالة القضاء قال ابن مبر وهو هذه الرسالة أصل فيما تضمنته من فصول القضاء ومعاني الأحكام وعليها احتذى قضاء الاسلام وقد ذكرها كثير من العلماء وصدروا بها كتبهم منهم عبد الملك بن حبيب (وهي) بسم الله الرحمن الرحيم من أمر أمير المؤمنين الى أبي موسى الأشعري سلام الله عليك ما لي أجد الله الذي لا اله الا هو ما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى اليك وأتقذا اثنين لك فانه لا يتبع تكلم بحق لا نفاذه وأسوين الناس في مجلسك ووجهك وعدك حتى لا يأس الضيف من عدلك ولا يطعم الشريف في حقك لمنسة على من ادعى واليمين على من نكر والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا لا يمنع قضاء فضيته بالاسم ثم راجعت نفسه نفسك وهدفت له تسلك ان تراجع الحق فان الحق ومراجعت خبير من الباطل والتمادي فيما لقيهم القهم فيما تلجج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب والسنة اعرف الامثال والاشباه وقس الا ورع عندك واعمد الى أحب الامور الى الله تعالى وأشبهها بالحق فيما ترى واجعل للدعي حقا عائنا أو ينسه أجلا ينتهي اليه فان أحضر بيته أخذ بحقه والا وجهت عليه القضاء فان ذلك اجلى للعمى وأبلغ في العذر والمساوون عدول بعضهم على بعض الا بحملوا دى حد ومحرم بالعبه شهادة الزور وأوطنى في ولاية أو نسب فان الله تعالى تولى منكم السرائر ودار عتكم اليات والايامن والياك والقلق والغيص والتأذي بالناس والتسكير للفسوق في مواطن الحق التي يوجب الله بها الا بر ويحسن بها الذخ فانه من يصلح بينه وبين الله ولوعلى نفسه يكفه الله ما بينه وبين الناس ومن ترين للناس بغير ما بينهم منه شانه الله فاطنك ثواب الله تعالى في عاجل رزقه وخزان رزقه والسلام (تنبيه) قال ابن مبر وقول عمر رضى الله عنه في هذه الرسالة المؤمنين عدول بعضهم على بعض رجح عمر عن ذلك بما رواه مالك في الموطأ قال ربيعة قدم رجل من أهل العراق على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال قد جئت بك بأمر

دكون شرط لها كالأغاب عنها أو تزوج وان شرط لها ان غاب عنها سنة فلا تنفق فأمرها بدها فافاف عاسنة فطلقت نفسها ثم قدم الزوج فادعى استخلف عنده انفق زمه بالطلاق الا أن يقدم بيته انه خلف عندها تنفق ولم يلزمه البقة الا أن تكون رفعت أمرها الى السلطان قال ابن القاسم في المجموعه واذا طلقت نكحها بالشرط في المنيب واعتدت وتزوجت ثم نكح زوجها وقامت له

تنبه أنه قد تم قبل مدة المنيب فأنه أراد له وأن كان قد دخل به الثاني وكذلك أن شرط أن لم يبعث لها بالنفقة فأمرها سيده
فطلعت نفسها بعد أن رقت أمرها إلى الحاكم ووعظت أنه لم يبعث لها شيئا ثم قدم وأقام التينة أنه كان يبعث إليها بالنفقة
مقطعا للخلع ونزع من الزوج الآخر ٢٢ وأن كان قد دخل بها لأن هذا تعد من المرأة كالتى ارتجعهما زوجها وعلمت

ثم تزوجت فان أثبت أنه كان
يبعث بالنفقة وأمسكها المبعوث
معه ولم يعلمها كان الطلاق
ماتنا بخلاف من أثبت دينا
على غائب فبعت داره ثم قدم
فأثبت أنه كان قضاء لم يرد
البيع وإن كان ذلك تعدنا
لأن التعدى فيها على الذمة
والتعدى في الزوجة على غيرها
فأشبه ما غصبت عنه ثم بيع
بيعات فان ذلك لا يقطع حتى
صاحبه فان غاب الزوج
وذهبت المرأة إلى الأخذ
بشرطها فثبت الصداق
الذى فيه الشرط ويكتب في
المنيب عقد يعرف شهوده
فلأن الزوج المذكور في هذا
الكتاب أوفى ويعلن أنه
غاب عن زوجته المذكورة
فيه منذ كذا وكذا بحيث
لا يعلم ولم يرجع من مقبىه في
علمهم حتى الآن ويصرفون
الزوجة وقيدوا على ذلك
شهادتهم في كذا * فإذا ثبت
هذا فكثير من الجين حلف
عن إذن قاضى الجماعة فلان
فلانة الزوجة المذكورة في
كذا بحيث يجب كإيجاب عينا
قال فيها بالله الذى لا اله الا
هو لقد غاب عني زوجي الغيبة
المشبهة في رسم كذا ولا
رجع من مقبىه سرا ولا جهرا

لأرأس له ولا ذنب فقال له عمر وما هو فقال شهادة الزور ظهرت بأرضنا فقال عمر رضى
الله عنه والله لا يؤمر رجل في الإسلام بغير العيول وهذا يدل على رجوعه عما في هذه
الرسالة ونحو ذلك نقله ابن عبد الحكم عن عمر رضى الله عنه وذكر عن الحسن واللبث
ابن سعد عن التابعين الأخذ بما في هذه الرسالة في أمر التهود والاكثر من على خلافه
مدليل قوله تعالى واشهدوا نوى عدل منكم وقوله تعالى من ترشون من الشهداء
(فصل فيما يلزمه في خاصة نفسه) قال ابن المناصف في تنبيه الحكام وأعلم أنه يجب
على من تولى القضاء أن يعالج نفسه ويبحث عن صلاح حاله ويكون ذلك من أهم ما يجعله
من ياله فيحصل نفسه على أدب الشرع وحفظ المروءة وعلو الهمة وبتوق ما يبينه
في دينه وزيادته وعقله ويحمله عن منصبه وهمة فانه أهل لأن ينظر إليه ويتقضى به
وليس يسهل في ذلك ما يسع غيره فالعنوان له مصروفة ونفوس الخاصة على الاقتداء
بهديه موقوفة ولا ينبغي له بعد الحصول في هذا المنصب سواء وصل إليه برغبة فيه وطرح
نفسه عليه أو امتحن به وعرض عليه أن يزدق طلب الخط الاخص والسنة الأصغر فربما
حمله على ذلك استحقاق نفسه لكونه ممن لا يستحق المنصب أو زهد في أهل عصره وبأسه
من استصلاحهم واستعداد ما يرجون علاج أمرهم وأمره أيضا لما يراه من عموم الفساد
وقلة الانتفاع إلى الخيرة فانه ان لم يسع في استصلاح أهل عصره فقد أسلم نفسه وأتى بيده
إلى التهلكة ويوش من تدارك الله تعالى عداوه بالرجعة فيلحقه ذلك إلى أن عشي على ما مشى
عليه أهل زمانه ولا يبالى بأى شئ وقع فيه لاعتقاده فساد الحال وهذا أشد من مصيبة
القضاء وأدهى من كل ما يتوقع من البلاء فلما أخذ نفسه بالجهاد هدية ويسى في اكتساب
الحسب ويطلبه ويستطيع الناس بالهبة والزعة ويستدع عليهم في الحق فان الله تعالى
بفضله يجعل له في ولايته وجميع أمورهم فربما خرجوا ولا يجعل حظا من الولاية المباهلة
بالرأسة وإنفاذ الأمور والتسلط بالمطاعم والملابس والمنسأكن فيكون ممن خوطب
بقوله تعالى أذهبتم طيناةكم في حياتكم الدنيا واستهتد أن يكون جميل الهيئة ظاهر
اللبسة وقورا منسوبة والجلبة حسن النطق والسمت محتر زاقى كلامه من الفضول
ومالا حاجته كحائجا بعدى وفعلى نفسه عدا فان كلامه محفوظ وزله في ذلك ملحوظ
وللقل عند كلامه الإشارة بسده والانتفاع بوجهه فان ذلك من عمل المتكلمين
وصنع غير المأذنين وليكن محكمه تسما ونظرة فمراة وتوسما واطراقة تفهم ما يكون أبدا
متد بارادته حسن الرى ولبس ما يليق به فان ذلك أهيب في حقه وأجل في شكله وأذل
على فضله وعقله وفي مخالفة ذلك نزول وتبذل وليلزم من السميت الحسن واللبسة
والوقار ما يحفظ به مروءة فقيل المهم إليه ويكفى نفوس المصوم الجراءة عليه من غير
تكبر يظهره ولا انجباب يستنصره فكلامها شين في الدين وعيب في اخلاق المؤمنين
(فصل في ويلزم القاضى أمور) (منها) أنه لا يقبل الهدية وان كان قاعليها أضاعها فالأمن

ولا أسقطت عنه حكم الطوع المقدر في كذا ولا سقطى بوجه ولا أذنت له في سفره ولا كان سكوتى بعد
انقضاء مدة الغيب وتلوى عليه أسقاطا منى لحق في ذلك ومن حضر الجين المنصوبة واستوعبهم من المخالفة عن الأذن
المذكور وعرفوا وأشهدوا بأيقاعها على تسهاطقة واحدة قيد شهادته في كذا (رأيا) شرط الضرر فلا حسن أن يقال فيه

فإن فعل شأمن ذلك لأنه أن قال ففعل ذلك وثبت إذا تهاق ما لمعادون نفسها أو العكس ففي ذلك قولان أحدهما أنه ليس لها الأخذ بشرطها حتى تثبت الضرر في الوحيين والثاني أن لها الأخذ بشرطها فان قلت شأمن ذلك ارتفع الخلاف وكان لها الأخذ بشرطها فان التبر لها التصديق في الضرر يصيرين فقال ابن رشد ٢٣ اختلف في ذلك فروى عن مهنون أنه قال أنا في أن ينقسم

النكاح قبل البناء فان دخل بها فلا يقبل قولها السنة على الضرر وحكي عن ابن دحون أنه كان يفتي بأن ذلك لا يلزم ولا يجوز إلا بيمينته قال ولا اختلاف أنه إذا لم يسكن ذلك مستترطاً في أصل العقد أنه حائراً نافذ وفي الاستثناء ان أرادت ترك اليمين وإن يصحها مصدقة بغير يمين تلزمها الميز في المذهب وحاز في الرحيل والضرر والبارقة تقول وهي مصدقة فيها ادعته من الضرر في نفسها أو في الرحيل أو في الزارة بغير يمين تلزمها والظاهر من وثائق ابن فقصون أن التصديق في المغب دون يمين حائراً أصل خلاف ما ذكر في الاستثناء وإذا لم يثبت الضرر ودعت الزوجة إلى تحليفه فقال ابن فقصون في وثائقه أنه لا يحلف بدعواها إذا ذكر وقال ابن الهندي إذا قالت شرطت عليه الاتفاق وعلى بنيتها وأنكره فإنه يحلف وهي على شرطها أديا في الضرر وإن طال الامد على المشهور من مذهب ابن القاسم إلا أن عكسه من نفسها فتلذذ بها أو يطأها فان أقرت باليمين وأدعت الأكره

خواص القربة كالولد والوالد والعمة والخاله وبنت الاخ وشبههم لان الهدية تورث ادلال الهدى واغضاه الهدى اليه وفي ذلك ضرر القامى ودخول الفساد عليه وقيل ان الهدية تطلق فوراً بالحكمة وقال ربيعة مالك والهدية فانها ذريعة الرشوة وقال محمد بن عبد الحكم لا بأس أن يقبلها من أخوانه الذين كان يعرف له قبولها منهم قبل الولاية وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقبل الهدية من أخوانه وقيل لا يسوغ له قبولها منهم ذكره المازرى وأجاز أصحاب قبولها من غير الخمين إذا كان صدقاً وقاؤه كافاً عليها أو كان قريباً وقال مهنون لا يقبلها إلا من ذى رحم ولا يمين مهنون عن مالك رضى الله تعالى عنه لا يقبل لامر ولا له ما لم يصدق أن ينزل على أحد من أهل عمله ولا يقبل له هبة ولا مائة من قبل لم ينسج معه أن يأكل من ذلك ولا يأكل الساعي إلا من رأس ماله وقال ابن حبيب لم تختلف العلماء في كراهية الهدية إلى السلطان الأكبر وإلى القضاة والعمال وجباة المال وهذا قول مالك ومن قبله من أهل العلم والسنة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية وهذه من خواصه صلى الله عليه وسلم والتي صلى الله عليه وسلم معصوم مما تبقى على غيره منها ولما رد عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه الهدية قبل له كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل بها البنائين لاقتنا وقال صلى الله عليه وسلم يأتي على الناس زمان يسقط فيه المسحت بالهدية والقتل بالموعة يقتل البريء لتفظ به العامة (فصل) قال المازرى وأما الارتزاق من بيت المال فان من تعين عليه القضاء وهو غنى عن الارتزاق منه فإنه ينهى عن أخذه لتعويض على القضاء لأن ذلك أبلغ في المهابة وأدعى للنفس على اعتقاد التنظيم والجلالة وإن كان القضاء لم يضمن عليه وهو محتاج إلى طلب الرزق من بيت المال ما غلبه أخذه ذلك وفي مقيد الحكم قال أبا صبح ولا ينبغي أن يأخذ رزقه إلا من الحس أو من الجزية أو من عسور أهل الذمة (مسألة) وكذلك الشهود لا يجوز لهم قبول الهدية من أحد الخصمين مادامت الخصومة بينهما (مسألة) وفي الضرر لابن مات قال ابن عسوان أحاز بعضهم إعطاء الرشوة إذا خاف الظلم على نفسه وكان الظلم محققاً (مسألة) قال ابن عبد الغفور وما أهدى إلى الفقيه من غير حاجة فأنزل له قبوله وما أهدى إليه رجاء العون على خصمه أو في مسألة تعرض عنه رجاء قضاء حاجته على خلاف المصنوع فلا يحل له قبولها وهي رشوة يأخذها وكذلك إذا تنازع عنده خصمان فأهدى إليه بجهة أو أحدهما رجاء وكل واحد منهما أن يمينه في حخته أو عنده حاكم إذا كان يمين يسمع منه ويقف عنده فلا يحل له الأخذ منهما ولا من أحدهما (ومنها) أن لا يستكف لأنه لا يقضي بين الناس في اعتكافه من مقيد الحكم (ومنها) أنه لا يصح روية الأولية النكاح للحدث ثم إن شاء حلال وإن شاء لم يأكل والاولى له اليوم ترك الأكل لان في المسارعة إلى اجابة الدعوة والتسارع بذلك مسدلة

حلف هو وسطقة امها وله رد اليمين عليها فان حلفت أخذت بشرطها وسأل ابن حبيب مهنوناً عن شرط لأمراه في كتابها أن أشرب بها ما رها بعد افتاق فتذكر أنه ضرر بها هل ذلك من الضرر فقال ان كان مثله من يؤذي أمراه فهو ما مؤن على ذلك فليس ذلك من الضرر وهو مصدق أنه ضرر بها للذب كان منها وعليها البينة أنه ضرر بها طائلاً ثم يكون لها الخیار وان كان مثله

لا يؤدب أهل ولا حتى إذا جاءه وقلة عنايته بأمرها فقلبه البينة أن ضرب بها كان عن ذنب منها مشغوب به ذلك
والله في منتهى ما مضى به الظالم ويكون مضراً أن أقر بالضرب وأن يجد الضرب في الوجهين فقامت عليه البينة أن الضرب
في الوجهين ضرب به مضراً في الوجهين ٤٤ ولها النصارى ولا يقبل منه لأنه ذنب وإن كان مثله ممن يؤدب أهله لأنه مجزؤه

يخرج عن التصديق وقال
 غيره ان أنت وبها من الضر
 لا رقيب وأمر شتر مستكر
 وقالت ابن زوجها فصل ذلك
 بها وقامت بشرطها ولم يجمع
 زوجها شكاً له فغير أنه فعل
 ذلك بها وكان من لا يؤمن
 حاله حلفت أنه من فعله
 وتأخذ شرطها وإذا كتبت
 في الطوق فأمرها به ما فقط
 فان كان شرطاً في الصدق
 فلها ان تطلق نفسها كيف
 شئت وان كان طوعاً بعد
 العقد فلا تطلق نفسها الا
 بواحدة وبأمر شرط الرجل
 ففروى أشبه عن مالك اذا لم
 تشتتر عليه ان لا يرحلها الا
 باذن نائله ان يرحل بها
 حيث شاء قريب أو بعد اذا
 كان مأموماً عليها وحسن
 العصبية لها وان كانت حاله
 على خلاف ذلك فليس له ان
 يرحل بها ولا ينقلها قال ابن
 رشد وهو محمول على أنه حسن
 العصبية حتى يمتن خلافه
 والبعيد في خلاف الحسر
 ليس له ان ينقلها بوجهه
 وأيسر للمزوج ان يرحل
 بزوجه من موضع سكنها اذا
 شرطت ذلك عليه وان كانت
 بموضعها فنته وقيل ما لم يكن
 نكاحاً بنا قاله في الاستئناء

كثافا وأرادت هي السكينة في دارها عتسل ما بكتري لها أو دون ذلك فله

ذلك قاله في الاستغناء أيضا فان نقلها ثم اراد ان يجمعها عليه مؤنثا ذاهبة وراجعة في قول ابن القاسم وقيل ليس عليه مؤنثة رجوعا وقال أبو عمر ان الغاسي اذا نقلها الى موضع ثم وقفها فيه فليس مؤنثة رجوعا لأنها انما خرجت منه وكذلك

ان ما لقت نعيم اشهرها فاعلمه مؤنة ارهاغها حكا ابن العطار وذكر عنه ابن تيمون وقال لا اذلم احدا قاله فان سالت عنه
 وبين اوضاع الذي رحلها منه فتن ومحافة وكان بينهما بحر واطل فصل الشتاء وامتنع الناس من ركوبه فانراحت الاخذ
 بشرطها فقال ابن تيمون لا اعلم لاحد من اهل العلم في ذلك قولا وعندي ٢٥ ان ذلك لا يجوز لما لانراحت

معه رضاها وصرها عذر مانع
 فان اخذت بشرطها فقد
 اساءت وبغض قضاؤها
 عندي لانه وجسه لاشرب
 والطلاق أولى ما احتطاه
 وعلى الحاكم ان يمنعه
 من القضاء قبل ذلك حتى
 يزول المانع * ومن تزوج
 امرأة ثم استكتمها فيه وادله
 ففسكت الضرر لم يكن له ان
 يستكتم معهم وان احتج ان
 آياه عسى نظره في ذلك فان
 رؤى ضرر منع قال ابن الماحذين
 رب امرأة لا يكون لها ذلك
 تكون وضعة القدر وذات صدق
 يسير وفي المنزل سعة فاما ذات
 القدر واليسر فلا دله ان
 يعزلها وان حلف على ذلك
 حنث * وليس للزوج ان
 يسكن أولاده من امرأة أخرى
 مع زوجته في بيت واحد ولا
 مسكن واحد يجمعهم الا ان
 ترضى بذلك قاله في سماع ابن
 القاسم وقال ابن زرب اذا
 تزوج رجل امرأة ولا احدهما
 ولد صغيرا فادامسا كهمعه
 بعد البناء فان كان له من أهله
 من يحضنه وكفله أجبر على
 ذلك وان لم يكن له ذلك لم
 يكلف اخراجه وأجبر من أبي
 منهما على البقاء معه ولو وقع
 البناء والصبي مع أمه أو أبيه

محمد فان اضطر الى غير ذلك نظر فيما يكتب ولا بركة اليه وقال ابن شاس انه لا يشترط
 الاعداد في الكتاب وليس له يرد ان القاضى يقف على كتابه ولا يغيب عليه شيء من
 ذلك قال المازري اذا كان غير ثقة فلا بد من اطلاع القاضى على ما يكتبه وان كان عدلا
 فالذهب أنه مأثور بالنظر الى ما يكتب ايضا (ومنها) أنه مختار من يرى عنده الشهود
 وينبغي أن ينصب لذلك رجلين يسألان له عن الشهود ويكون كشفهم في السر وان قدر
 القاضى أن لا يعرف الناس من قصبه لذلك فذلك حسن وان احدا لصالح المأمون المنة
 يجوز ولا ينبغي للكاشف ان يسأل واحدا او اثنين وليسأل ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك
 ان قدر رخصة أن يركبه أهل وقده ويجرحه عدو ويخلف اذا سال جماعة (ومنها) أنه
 ينبغي أن يقتله مترجما بشرط نسيب العدة والصلاح التام قال مالك رضى الله تعالى
 عنه واذا اختصم اليه من لا يتكلم بالعرف ولا يفهم عنه فليترجم عنه ثقة معلم مأثور
 واثنان أحب اليه الا بأس أن يقبل ترجمه امرأة عدل وذلك اذا لم يحسن الرجال من
 يترجم له وكان مما يقبل فيه شهادة النساء وامرأتان ورجل واحد ولا تجوز شهادة ولا يقبل
 ممنون له يقبل ترجمه النساء لانه ترجمه رجل واحد ولا تجوز شهادة ولا يقبل
 في ذلك قول أهل الكفر ولا الصلة قال بعض السرخي يرد مع وجود العدل ولو اضطر
 الى ترجمه أحدهم يعمل بقوله كالحكم بقول الطبيب النصارى فيما يضطر اليه فيه
 (ومنها) أنه ينبغي له أن يستعطي أهل الدين والأمانة والعدالة والنزاهة ليستعين بهم على
 ما هو بسبيله ويقوى بهم على التوصل الى ما هو به ويخففوا عنه فيما يحتاج الى الاستدانة
 فبعضهم النظر في الرضا والاحسان والقيمة وأموال الا يتام وغير ذلك مما ينظر فيه
 (ومنها) أنه يجب أن يكون أعوانه في زى الصالحين فانه يستدل على امره بصاحبه وغلامه
 وبأمرهم بالرفق واللين في غير ضعف ولا تقصير فلا بد للعا من أعوان يكونون حوله
 ليزجروا من ينبغي زجوه من المتصاميين وينبغي ان يخفف عنهم ما استطاع وقد كان الحسن
 رضى الله تعالى عنه يشكر على القضاء اتخاذ الاعوان فلما ولي القضاء وشوش عليه ما يقع
 من الناس عنده قال لا بد للسلطان من وزعة وان استغنى عن الاعوان أصلا كان أحسن
 قال المازري ولا يكون أعوان الا بقتة مأثورة لا انه قد يطلع من انقصم على ما لا ينبغي أن
 يطلع عليه أحد الخلفه وقد يرش على الخلو والاذن وقد يخاف منه على النسوان اذا
 احسن الى خصام فكل من يستعين به القاضى على قضائه أو مسوريه لا يكون
 الا بقتة مأثورة

فصل في أرزاق الاعوان الذين وجههم في مصالح الناس ورفع المدعى عليه وغير
 ذلك من حقوق الناس تكون من بيت المال كالحكم في أرزاق القضاء ولا ينبغي
 للقاضى أن يجعل لهم شيئا في أموال المسلمين واذا كان لهم رزق من بيت المال فلا يجوز
 لهم أخذ شيء على القضايا التي به فون فيها كما لا يجوز للقضاء أخذ شيء فان لم يصرف لهم

٤ تبصره ل ثم أراد اخراج الريب أو الرية بعد ذلك لم يكن ذلك لواحدهم المدخوله عليه (فان)
 اشترط حضانه في كتاب الصدق (قلت مانصه) وتطوع الزوج بحضانه ابن الزوجه من غيره المسمى بفلان وتطوعت الزوجه
 بحضانه ابن الزوج أو بنته من غير هامة الزوجه بينهما الى سقوط ذلك مرة (فان) انزمت الزوج مع ذلك اجراء النفقة على

الابن (قلت) وتطوع الزوج فخصناه ابن الزوجة من غيره فلان واجراء الثقة عليه من ماله بطول الزوجية بينهما الى سقوط ذلك شرعا وذلك لازم للزوج لانه معروف الزمة فان مات المتطوع سقط الطوع وان كان لمدة معلومة وبقي من المدة شيء لانها هبة لم تقبض ولا يبرع الزوج بشئ منها ٢٦ لانه معروف منه وصلة للربيب ولم تترك الام من حقها على ذلك شيئا

وقع ذلك التسيخ فاجبوا عليه وسواء كان طوعا او شرطا قال بعضهم وان كان الطوع مدة الزوجية فانما يلزم الاتفاق على اليمين مادام صغيرا لا يقدر على النكس (واما شرط الزنا فاذ امتنعها من الخروج كان لها الاخذ بشرطها واذ لم تشتط عليه ذلك فلها زارة تدوى بحارهما من أهلها بالمعروف ويقضى عليه بذلك وانما يشهد بالخناز والقب فلا يقضى عليه بذلك قال ابن حبيب لا يحمل لذات الزوج بالنسروج يقضى زوجها الى بيت ابويها ولا الى ابويها يقضى الزوجها ان لا يعتما من النسروج الى ابويها ولا يعتما من الدخول اليها فان زعم انه لا يحصل خروجها ولم يرد بذلك ضررا لم يحكم السلطان عليه بذلك وليس له منه ما من الدخول اليها فان منعها من الدخول اليها اقضى عليه به ولم يقض عليه بالنسروج وكذلك ان كان حلف عليهما معا يقضى عليه بالدخول وحيث انه قال ان منعت فان منع أهلها من الدخول لداره لزارتها من غير ضرر قبل لم يجمعوا معها عند باب الدار وفي

(الفصل الثالث فيما يتعلق بحلها ومسكها) وذلك أمور (منها) أن يحل في المسجد مستقبل القبلة قال في الموقنة القضاء في المسجد من الامم القديم وهو الحق والصواب قال مالك لانه مرضى فيه بالدون من المجلس وهو اقرب على الناس في شهودهم ويصل اليه الضعيف والمرأة وفي المجموعة وكاب ابن المواز عن مالك لا بأس أن يقضى القاضي في منزله وحيث أحب وفي تنبيه الحكام لابن المناصف ويكره الجلوس للحكام في داره وقد انكره عمر بن الخطاب على أبي موسى الاشجري رضي الله تعالى عنهم وأمر باضرام

الاستغناء عن شكاهم رويها فان كانا صالحين لم يعتلن زيارتها والدخول اليها وان كانا مبغضين وانهما بافساد هازارا افاق كل جمعة مرة بامانة تحضر معهم وفي العتبية ليس للزوج أن يمنع زوجته من الخروج الى أبيها وأخيها ويقضى عليه بذلك خلاف ما ذهب اليه ابن حبيب وانه يقضى عليه ما حد الوحيين قال ابن رشد وهذا الخلاف انما هو للشبهة

المأهولة في نفسها واما المصاهرة فلا خلاف أنه يقضى لها بالخروج الى زيارة أبيها وأخيها واما الشاة غير المأهولة فلا يقضى لها بالخروج الى ذلك والشاة بمحولة على أنها مأهولة حتى يثبت خلافه ويلزم الرجل أن يأذن لامرأته أن يدخل عليها ذوات رجوعا من النساء ولا يكون ذلك في الرجال الا في ذوى المحرم منها خاصة وقال ابن رشد ٢٧ في المحاضنة اذا لم تكن قريبة ان

داره عليه نارا فندعا واستقال ولم يعد الى ذلك فان دعتته ضرورة الى ذلك فليفتح أبوابها ويجعل سبيلها سبيل المواضع المساحة لذلك من غير منع ولا حجاب والاحسن أن يكون مجلس قضاءه حيث الجماعة جماعة الناس وفي المصدا الجامع الآن يعلم ضرورة ذلك بالنصارى وأهل الملل والنساء الحاض في حجة المسجد قال مصنفون فان دخل عليه ضرر بقعوده في المسجد لكثرة الناس حتى أشغله ذلك عن النظر والفهم فليكن له موضع في المسجد يحول بينهم وبينه وقد اتخذت جنون يتألف المسجد الجامع فكان يقعد فيه للناس ليحول ذلك المجلس بينهم وبين كلامهم وكثرة لفظهم وحشاشا جلس القاضي المأهول فقول جازر وذكر أن عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه كتب الى القاضي عيم ابن عبد الرحمن أن لا يقضى في المسجد بذلك أخذ الشافعي رضى الله تعالى عنه واحجوا ما نه نفسه فتصديق على الناس فهم الحاض والخب وأهل اللمعة وفيه امتحان المسجد لكثرة اللفظ والسجاج وما يقع بين الخصوم من السجاج وبما قال بعض العوام يدخل المسجد ورجله فيها بل وربما كانت غير طاهرة ومفاسد عديدة ذكرها الشافعية واحجوا بقوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع وليس في القضاء في المسجد الا اياه في المسجد خصوما المساحة الثلاثة لا سيما مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فانه قد جاء عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت لرجل دق مسبارا في حائط المسجد لقد أذيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واحترامه بعدمونة صلى الله عليه وسلم وأجب كما كان في حياته ولهذا قال ابن حبيب من أصحابنا أصحابي أن يجلس في حجاب المسجد للأمة به من غير تصديق بالجوس في غيرها وما كان من مضى يجلسون الا في حجاب المسجد خارجا منه اما عند موضع الجنائز يريد بالبدنية النبوية وهو الآن الموضع المعروف بمسعى الجنائز خارج باب جبريل قال وأما في رجة دار مروان وهي التي تسمى رجة القضاء وقد جعل ذلك في هذا الوقت مضادة وهي على باب السلام قال ابن أبي زيد واحتج بعض أصحابنا في قضاء القاضي في المسجد بقوله تعالى وهل نبأنا لنخضع اذ تسوروا الحراب فدل على أن الحكومة وقعت عنده في مسجده عليه السلام وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في المسجد (فصل) واما مسكنه فينبغي أن يكون وسط البلد في موضع لا يشق على الناس القصد اليه (ومما) ينبغي له أنه لا يفر لنفسه يوما في الجهة لا يقضى فيه لأن ذلك ليس له يتعلق حقوق الناس به الا ما غرولاس أن ينظر في أمور دنياه التي تصلح ولا بدله منها في كل الايام في غير أوقات قضاءه ولا بأس أن يطلع الى قريته اليومين والثلاثة قال ابن حبيب وأكثر من ذلك ولا يخرج عليه نفسه (ومما) أن لا يجلس على حال تشويش من جوع أو شبع أو غضب أو هم لأن الغضب يسرع مع الجوع والفهم ينطق مع الشبع والقلب يشغل مع الهم فهما عرض له ذلك لم يجلس للقضاء وان عرض له في المجلس انصرف (ومما) أن يقعد للجوس وقتا معلوما لا يضرب الناس في معاشهم ولا ينبغي أن يجلس بين

بالنقطة والكسوة وقبل البدنة على المرأة وفي الاستة لا يلزم الزوج نفقة من يخدم زوجته اذا أتت الزوجة بها وليس على الزوج أن ياتي عن يخدمها وقيل يلزم الزوج أن ياتي عن يخدمها أحبا مكره لأن عليه اخداها وعاب القول الاول ولم يره شيئا وقال ما لا ذال قال الزوج أنا أأفصح لها خادما ولا أتفق على خادما غلبت هي خادما فلذلك لا يلاها أرفق بها وينفق عليها

وأن لم تخدعه وأن تشكك الزوج من خادم زوجته وادعى أنها تصد عليه زوجته لم يكن له زوالها إلا أن ثبت البينة على قوله أو أن يعرف ذلك جبرانه قال ابن القاسم ليس على المرأة من خدمة نفسها قليل ولا كثير إذا كان زوجها معاملاً وقال ابن الماحشون وأصبح إذا كانت ذات قدر في

٢٨

وعليه أن يخدمها أن كان ملياً وإن كان صديقاً لها لا له وليست من ذوات الحال كان عليها الخدمة البالغة كلها من عجن وكفس وغفرش واستقاء ما في الدار قال ابن أبي بزة ذلك لها وله ولا يلزم زوجها أن يخدمها وأن كان ملياً نال به نعمته والزوج منع المرأة من التبع والفزل ولا حقه في ما غشيت ونسبت وعليها أن تزني له ويصحبها من كل ما يؤذيها من الروائح كتنقية الادم وغيره ولا يلزمه لها أكثر من نفقة خادم واحد قد روى ابن القاسم عن مالك وقال أصبح عن ابن القاسم ولم يزمه نفقة خدمها إذا كانت ذات شرف نفقة الخادمين والنسبة لا تمنع الكسوة ومن عجز عن الإحسان لا تطلق عليه امرأته وبه القضاء وروى عن مهنون أنها تطلق عليه (المنتهى) إن كانت شرطاً في النكاح ففسدها النكاح وإن كانت طوعاً فالأحواد تنكح في عقد مفرد (ون) كتبت في كتاب الصداق (قلت ما منع) وتطوع عن الزوجة والدوها وأولياءها فلان مدك مال الاستقوى ما بينهما بما امتاع الزوج نسكي الدار التي للزوجة بكذا واستغلال الموضع أو الأمل التي للزوجة فكذلك الاتفاق بذلك ما سمعها وقد فطول الزوجية بينهما من غير كراهية يلزمه في ذلك ولما تاب وقبل ذلك الزوج وتطوع فيه بما عساه العرف والعادة في الامتناع بمثل ذلك موضع كذا سبق ويؤدى بدوام متعته من غير رجوع فيه وإن ضمن الدرك فهو أحسن وأحوط للزوج

العشاءين ولا في وقت السهرة لا في أمر يحدث بمالاً ينفقه وفي مختصر الراصة ولا يقضى بين اثنين من جرت الخصومة بينهما من المغرب والعشاء وأما شهاب جلوله بين المغرب والعشاء وبعد أذان الظهر وبعد صلاة الصبح ما لم يكن مجلساً يحضر عليه العامة ولا ينبغي أن يحكم في الطريق إلا في أمر استعجبه فيه فلا بأس أن يأمروا به ويصحب قاضياً الحكم الفاضل فلا وأجاز ذلك أشهب قاله ابن حبيب في مختصر الواضحة قال ابن عبد الحكم ولا ينبغي أن يجلس في العبدية وما قارب ذلك كيوم عرفه ويوم التوبة ويوم سفر الحاج ويوم قدومه وشهود المهرحان وحديث ما بين من مروراً وخزناً وكذلك إذا كثر الوحل والمطر قال بعض المتأخرين وكذلك يوم الجمعة واستثنى من هذه الأيام والأوقات الأمور التي يخاف عليها الفوات وما لا يسعه إلا تفصيل الظرفية وذكر ابن الموارث أن أشهب عن مالك رضي الله تعالى عنه قال ينبغي للقاضي أن يكون جلوسه في ساعات من النهار لا في أخاف أن يكثر فيعطى وليس عليه أن يتبع نفسه شهاده قال ابن عبد الحكم لا أحب أن يعطى الجلوس حتى يعمل أو يعمل غيره ولكن يكره له وقت حسن في صدر النهار وإن احتمل أن يجلس بعد العصر (ومنها) أنه لا ينبغي له أن يسرع القيام تشاغلاً بما يريد أن يؤثر من حوائجه فإن عرضت له حاجة فلا بأس أن يقوم (ومنها) أنه ينبغي للقاضي أن يكون جلوسه في مجلس الأحكام مترعاً وخشياً وعليه السكنة والوقار وقال مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد ولا بأس أن يقضى وهو متكئ (ومنها) أنه لا يتناحل في مجلسه ويلزم العجوسة من غير غضب ويمنع من رفع الصوت عنده (ومنها) أنه لا يتناحل بالحديث في مجلس قضاءه أن أراد بذلك أجسام نفسه وإذا وجد القدر فليقم من مجلسه ويدخل بيته ويدفع الناس عنه أو يدع مجلس قضاءه ويجلس الحديث مع من أحب إذا أراد أجسام نفسه وأما وهو يقضى فلا ينبغي وأجاز ذلك ابن عبد الحكم من جلسائه وهو أحسن من القيام (ومنها) أنه لا يكثر من القضاء جداً حتى يأخذه النعاس والغفلة فإنه إذا عرض له ذلك رعباً أحسدت ما لا يصلح قال ابن حبيب وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه لرجل كان يلى أمر السوق بالبدنة وكان يقضى بين الناس لا يكثر فيعطى وأجعل لموسك للقضاء ساعات يعرفها الناس منك فيأوتك فيها وتخفف عن نفسك بالنظر في غير ذلك (ومنها) أن يجعل للرجال مجلساً وللنساء مجلساً إذا كانت حكمة كل نوع من نوعه فإذا اجتمعت الرجال والنساء في مجلس واحد لخصومة عرضت لهم أفرد لهم مجلساً ويجعل لاهل الدمة يوماً أو وقتاً يكثر تهم وقلتهم ويجلس لهم في غير المسجد (الفصل الرابع في سيرته في الأحكام) ويلزمه في ذلك أمور (ومنها) قال أشهب ومهنون لا يقضى القاضي حتى لا يشك أن قد فهم قاضياً أن يظن أن قد فهم ويخاف أن لا يكون فهم لما يجد من الخبرة فلا ينبغي أن يقضى بينهما وهو يجهل ذلك قاله ابن نونس (ومنها) أن القضية إذا كانت مشككة فيكشف عن حقيقتها الباطن ويستعين بذلك على الوصول إلى الحق

فمقول وضعن المتع كل درك لحن الزوج المذكور ذلك في باله وذمته (وان) كان شوارا (نات فيه) وتطوع بامتناعه باستعمال الشوارا وامتثال الاسباب مدة الزوجة به نهار بقاء اعيانها فان استغل الزوج مال الزوجة واردرعه وانفع به وحى نعتة من غير معة ثم قامت تطالب الكراء كان له ذلك وان زرعه ٢٩ بامرهما ولا يصح حل كان عن

طبعه نفس منها لم لا طلبته بالكراء كان له ذلك بعد عيبتها انما لم تطلبه ذلك ولا خرجت عنه (وسئل) بعضهم عن المرأة تعطى زوجها طعاما او ذهباً او ثيابا عن طبعه نفس منها الى اعسوا ثم يقع بينهما كلام فطلب ذلك وترغم انه كان سلفا (قال) القول قولك مع عيبتها ولم اخذ ذلك وما دار الزوجة اذا سكبها الزوج ثم طلبته بالكراء فاخافها قول مالك رحمه الله تعالى فقال مر ذلك لئان كان موسرا وقال مر ليس له ذلك فيما مضى وقال ابن لقاسم اذا نكحها في دارها ثم طلبته بالكراء فلا شيء له يريد لان العادة ان ذلك على وجه المكارمة وذكر ابن البطار هذه المسئلة فقال اذا سكن الرجل دارا مرته فان كانت مالكة امرها فقبض عليه الكراء وقيل لا كراء عليه فيما مضى ولما الكراء من يوم طلبته وان كانت في ولاية ناهي الكراء من يوم سكن قال محمد بن عمر انما هو احد وجهين اما ان يكون الكراء ليس من حق الزوجة فلا يعتد في ذلك مالكة امر نفسها مولى عليها واما ان

وقد احاب الشيخ ابو عبد الله بن عتاب بعض الحكماء في قضية اشكالت بان قال ووجه الاختلاف في هذا على ما كانت القضاة تفقه في شبه ذلك ان تكشف في الباطن عن ذلك فاذا انكشف لك امر احد هدت على حسب ما انكشف لك وفعلت ما يجب في ذلك فقد كانت القضاة ترجعهم اليه تعالى يستعينون بالكشف عن باطن القضية ولا يخرجون في ذلك عن الواجب (ومنها) قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يبقى القاضى في مسائل القضية واما في غير ذلك فلا بأس به وكان مصنفون ترجع اليه تعالى اذا ناهى رجل يسأله عن مسئلة من مسائل الاحكام لم يجبه وقال هذه مسئلة خصومة من ابن نونس (ومنها) احضار العدول في مجلس قضائه قال المازري يؤمر القاضى بذلك وتأكد الامر به على القول ان القاضى لا يحكم بعينه فعاقره الخصم في مجلسه (ومنها) انهم قالوا لا يقضى القاضى الا بمحضرة اهل العلم ومشورتهم لان الله تعالى يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر قال الحسن بن البصري رضى الله تعالى عنه كان صلى الله عليه وسلم مستغيثا عن مشاورتهم ولكنه اراد ان قصير يستعصم للحكام قال اشهب الان يخاف المضرة من جلوسهم ويستغل قلبه بهم وبالخرم منهم حتى يكون ذلك قصصا في نفسه فاجب الى ان لا يحمله والله قال ابن مهنون عن ابيه لا ينبغي للقاضى ان يكون معه في مجلسه من يشغله عن النظر كانوا اهل قدره او غيرهم فان ذلك يدخل عليه الحصر والاهتمام عن معه وقاله مطرف وابن الماجشون قالوا ولكن اذا ارتفع عن مجلس القضاء عاقر (نبيه) اطلاقهم المداورة طاهره كان عالما بالحكم او جاهلا وفي الطرولان عات في الجزء الثالث لا يجوز للحاكم ان يشاور فيما يحكم فيه وهو جاهل لا بعين الحق من الباطل لانه اذا اشير عليه وهو جاهل بالحكم لم يعلم ان كان حكمه حق او باطل ولا يجوز ان يحكم بما لا يعلم انه الحق ولا يحكم بقول من اشار عليه تقليد له حتى يتبين له الحق من حيث تبين للذي اشار عليه بدلالة تظهر له وفي شرح التلخيص قال المازري القاضى مأمور بالاستشارة ولو كان عالما بالما فكر فيه الفقهاء ويحثوا فيه تنق النفس به مالا تنسب لو احدا اذا استدبر ابيه ولا يمنع من ذلك كونهم مقلدين لاختلافهم في الفتوى فيما ليس بمشهور بحسب ما يظن كل واحد منهم انه مقتضى اصول المذهب وفي ابن نونس قال مهنون اذا شهد العالم عندا لقاضى في شيء فاعاها الحكم فيه فاراد مشورة العالم في وجه الحكم في ذلك فلا يجوز له ان يستشير فيما يشهده وقال غير مهنون لا بأس بذلك وحكاها ابن رشد قال المازري وجه قول مهنون ان التهمة تتصور في العروة كما تتصور في الشهادة لانه قد تبهم هذا العالم انه اراد ان يؤكد شهادته وبعيبتها بقوله بما يقضى امضاءها واذا عزم على الاستشارة فلا يشاور الا من يستأهل ان يشاور لعله ودينه ونظره ومعرفته بالحكام من معنى فان اختلفوا عليه نظرا في اشبه ذلك بالحق فاخذ به (ومنها) انه اذا اشكل على القاضى امر تركه وقال مهنون لا بأس ان يامر فيه بالصالح قال ابن عبد السلام قد يشكل على القاضى كلام المحامين وهذا مانع له من التصور

بكون من حقها فلا يسقط مالكة نفسه ولا مولى عليها وقد اختلف في ذلك قوله في المدونة والاصواب وجوب الكراء اذ هو حق له ما يسقطه كتاب ولا سسنة واختلف ان كانت الدار مكررا بيد الزوجة فقال ابن القاسم لاني لم اجد في منزلة او قال غير ذلك له وعليه الاقل مما اكرب به او كره ذلك المسكن قال بعضهم والاول ائين ان كانت تقدر وان لم تنقد كان الامر منكلا

وأرى أن ينفذها بما لم تكنه إلا أن يكون هو الذي ينفذ الكراوى يكون عليه الأقل من كرايا أو كرايا مثل في ذلك المسكن أو ما يحكم به عليه مساوان كان المسكن لا يساهل أو ما كان كسكنها لاشئ لم يسهل كونه في العصة لأن العادة أن ذلك على وجه المساواة وقد اختلف إذا أطلقها ٣٠ في دارها التي كان يسكن معها فيها فبطلت لخراج العدة فيها هل يحكم بها أم لا على

قولين والأظهر منهما ما هو عليها (ابن رشد في ساق لزوجه ما لا ودارا فاستل المال وسكن الدار إلى أن مات (فقال) للمرأة أن ترجع في مال زوجها فيها استل من ذلك وأما سكا في الدار فلا كرايا فيها عليه إلا في البدة التي لم تخرج فيها من الولاية على ما جرى العمل من أحد قولين ابن القاسم في المسدونة وقال ابن الحاج إذا تزوج رجل امرأة ولها دار وأباح له والدها أو أمها أو وصيها السكنى فيها طول أمد العدة مدون خرج يلزمه والتمز أحداهم حين أدرك في ذلك في ماله وذمته فتوفي الضامن والزواج في قدا الحسنة وصحة النكاح فالواجب أن يوقف من تركته بقدر عاقل الزوجين عسرا كمشكلة المخدم والموصى برقبته لرجل ويضد ماله لا تحو وانظر ذلك في صدر الروايات الثاني ومساائل الخدمه حيث وقعت في المسدونة والتمسيسة قال وأحدس من هذا أن تلزم المرأة ألا باحة ولا ترجع على الزوج وأولى أبدأ لأن ذلك عرفه حار فان امتعت المرأة زوجها في أرض أو كرم مدة الزوجية بينا ثم انقضت

فأمرهما لإعادة حتى يفهم عنهما وقد يفهم عنهما وبشكل عليه وجه الحكم وهذا هو معنى قولهم إذا أشكل على القاضي أمر تركه ولا يحصل له الاقدام على الحكم بما يتناقض ثم للقاضي - مبتدأ - أن يرشد هما للصالح قال والأقرب أن كان هناك قاض غيره صرفهما إليه لا احتمال أن لا يشكل عليه الحكم ولعله لم يكن في البلد غيره أمرهما بالصالح أن كان من الأحكام المالية وغيرها التي يتأق فيها الصلح وفي المنتطة إذا أشكل على القاضي وجه الحق أمرهم بالصالح فان تبين له وجه الحكم فلا يعدل إلى الصلح وليقطع به فان خشي من تعاقم الأمر بانقاذ الحكم بين الخصمين أو كان من أدنى الفضل أو بينهما رحم أقامهما وأمرهما بالصالح وقد أقام مصنون رجلين من صالحى جيرانه من بين يديه وقال استرا على أنفسكما ولا تطلعا في علي - مركا وقال عشرين الخطاب رضى الله تعالى عنه ردوا القضاء بين ذوى الأرحام حتى يصطلحوا فان فصل القضاء بورث الضمان وفي الطرول بن عات قال بعضهم انما يجوز للقاضي أن أمر بالصالح إذا تقاربت الجحان من الخصمين غير أن أحدهما يكون الخن مجبته من الآخر وتكون الدعوى في أمور درست وتقدمت وشابت وأما الذين للما حكم موضع النظام من المظلوم لم يسهل من الله تعالى إلا فصل القضاء وقال مالك رضى الله تعالى عنه ولا يرى الولي أن يبلغ على أحد الخصمين أو يمرض عن خصومته لأجل أن يضال وقال محمد بن الحسن لا ينبغي للقاضي أن يردهما أكثر من مرتين أن طعن في الصلح فيما بينهم فان لم يطعم بذلك أنفذ بينهم القضاء وقال بعضهم قول عمر رضى الله تعالى عنه ردوا القضاء بين ذوى الأرحام محمول على أنه إذا جاز في مقاصد أو أمر أو أثر التفتيش فيه فلا بأس للقاضي أن يحرق كتبهم إذا جاز ذلك تقارب أمرهم وأهمل مالك رضى الله تعالى عنه ذلك لما حدث أن قاضيا في زمان أبان بن عثمان رضى الله تعالى عنه فعله ورواه عنه ابن القاسم هكذا ذكر في المنتطة وذكر في مختصر الواضحة هذه المسئلة استشهدا بها على مسئلة وهي إذا حكم القاضي رجلين بقضاض في شئ واحد فمقومان عند قاض غيره كل واحد منهما حكم ذلك القاضي في الشئ المتنازع فيه أنه له قال لغايره منهما أولى به لأن يكون الحائر قد حكم به أولا وفي قضية الثاني ما يقع ذلك فبعضه قضية الأولى فان لم يحجزه أحد منهما أول لم يعمل الأول من الآخر فاعده لما بينه فان تكافأا والقضيتان مؤرختان فأولهما أولى الآن، يكون في الثانية ما يقعها فان كانت احدهما مؤرخة دون الاخرى فالمؤرخة أولى فان لم يكن تأريخ ولم يكن في يد واحد منهما وأشكل الامر على الحاكم ورأى أن يقطع القضيتين ويستأنف الحكم فعل وهذا إذا كانتا جميعا أو با فان كانت احدهما خطأ فلا إشكال في رد ما كان الحكم فيها خطأ وذكر أنه سمع بالكراوى رضى الله تعالى عنه يقول في قاض من قضاض المدسنة أن يكتب أنفسه مختلفة قد تقدم شأنها واختلف أمرها فقطعها وأمر الخصمين بالاستئناف فأرأيت ما ساكنا

الزوجية بموت أحدهما أو طلاق فان كان الامام في أرض وطلق الزوج بعد الحث وقبل الزراعة فالزوجة مخيرة رضى بين اعطائه ترحه وأخذ أرضها وبين تركها ببدوا أحد كرايا وحكم وزنه من مات منهما حكم موروثه ان كان انقضت الزوجية بينهما بالموت وان طلقها بعد ازدياع الأرض فالزوجه له ويلزمه من كرايا المدسنة قدر ما بين وقت الطلاق والموت وبين وقت الحصاد

تفس تلك المدة من العام ويؤخذ منه من الكرا على قدر تلك النسبة وحكم ورثته حكمه في ذلك كله وان كان انقضائه الزوجية نحو الزوجة فله من الكرا على قدر تلك النسبة لكن يسقط عنه مقدار حظه اذ هو من الورثة ويؤخذ بالكرا على النسبة المذكورة في حظوة الورثة لا غير وهذا هو القول ٣١ الجاري على القياس وقد قيل ان الزرع

للزواج ولا كرا عليه جلا على ما قيل في الحبس والعمرى وقد قيل ان كان ابان الزاوعة باقيا عليه كرا الارض كاملا وان كان قد مات فلا شيء عليه جلا على الاستحقاق وان انقضت الزوجية بعد الحصاد فلا خلاف ان ذلك للزواج او لورثته من غير شيء بلزمه وان كان الامتناع في كرم فان انقضت الزوجية بما ذكر بعد بدو المصالح فالقوله للزواج او لورثته وان انقضت قبيل بدو المصالح فالقوله للزوجة او لورثتها وبدو المصالح ان تظهر الحلاوة فيه ويجوز به وهكذا حكم الحبس والعمرى المراسى فيه ما بدو المصالح وتظهر الطيب وكذلك حكم الاستحقاق والرد بالمال وفي السبع الفاسد وفي النسخة وفي التلبس المراسى فيها كله ما بدو المصالح على أحد قولي ابن القاسم في المدونة الا ان الزوج متى كانت اخلة للزوجة او لورثتها لا يرجع بماسق وعالج في الامتناع اذا كان قسطا في عقد الامتناع على العادة في ذلك والشروط لا يجوز الطوع لا يوجب ان يرجع به ولو سكت عن ذلك

رضي الله تعالى عنه انه في ذلك ورأى انه قد اصاب وكذلك ينبغي للقضاة اذا رفعت اليهم امور مشككة ولم يجدوا لها مخرجا ان يقضوها بآمرهم بالابتداء الفصل الخامس فيما يتبدى بالنظر فيه (١) ويلزمه ان يكون أول ما يتبدى به الكشف عن الشهود والموثقين فينتزف حال من لا يصرف حاله منهم ويقص عن عدالته من كان عدلا ثبته ومن كان فيه حرجة اسقطه واوراح المسلمين من اذنته ولا يحل له ان يترك غير المرضى ينصب للناس فانما يأخذ بعه المسلمين ووجه في شياطين الذين وعليه ان يصرح بعزل هؤلاء ويصل على شاهد الزور كما عجلد ابلد عقوبته وقد ذكرته في باب التعزير في القسم الثالث وكذلك يجب عليه الكشف عن المجهولين فينظر في امرهم وفي مدة اقامتهم في الحبس فقد يكون فيهم من طالت اقامته فسكون اقامته في الحبس للمال ثم ينظر في الاوصياء واما اليتامى بامر من ينادى عن اذنه انه قد هجر على كل يتم له لاول له وعلى كل سفيه مستوجب الولاية عليه وانه من علم منكم احدا من هذين النوعين فليفره امره الله التولي عليه ومن باع من ماله التدايه فهو مردود وفي مختصر الواضحات انه امر مناديه ينادى ان كل يتم له يبلغ لوصي له ولا وكيل وكل سفيه مستوجب الولاية فقد منع الناس مدينته ومتاجرة ومن علم منكم مكان واحد من هؤلاء فليفرقه الناس التولي عليه ويحجره في دابته بعد منادى الامام او ابا عنه او ابناءه فيومرد وقد يكون فعله مردودا ايضا قبل تدايه الامام اذا كان متصل الولاية به من يوم بلغ والتدايه يجمع له الامر من جميعا (تنبيه) وهذا التدايه في حق السفيه انما يكون على مذهب من يرى ان افعال السفيه حاضرة ما لم يول عليه او يضرب على يده وهو مروي عن مالك وعليه اكثر اصحابه واما على مذهب من يرى ان افعاله مردودة فهو مذهب ابن القاسم ومطرف فلا يحتاج الى هذا التدايه المذكور (مسئلة) قال ابن حبيب اخبرني اصبغ عن ابن القاسم فيما رفع الى القضاة من اموال النساى ان الذي يغلبه بعض القضاة من تعذيبه الرجال يكون لهم ربحها وعليهم ضمانها خطأ وحرام لا يحل ولكن يستودعها لهم من وثوقه وان رأى القاضى او الرضى ان يدفعها الى من يضرهم فيها او يقارض لهم على وجه النظر في ذلك حسن وانظر في القسم الخامس في توقيف مال اليتيم ما احذته قضاء القبروان (مسئلة) فان لم يجدوا تجر فيها الرضى لنفسه او الذي يستودعها القاضى اياه فلا بأس بذلك ان كان له مال او فاهوا ونزعه افضل وقال ابن الماجشون من تعدى في مال في يده بديعة او نحوها فبقرنها وهرملى او مفلس فالزجر به وهو ضمان للمال في ماله وضمنته لافى ولى اليتيم اذا كان مفلسا وتجبر على مال يتيم لنفسه فان مال الكارضى اليه تدانى عنه قال ان تلف بذلك المال صار له ضمانا في ذمته لقهره وان ربح فالزجر لليتيم لانه كالناظر له في نفسه وما له فلم يكن من النظر له ان يضر نفسه في ماله ولا فاعنده وان كان له به فاهو وكان ظاهرا للملاءة فالزجر له سائق قال ابن حبيب قال لي ابن الماجشون وانا نقول به وقد ابا بالعبارة

في العقد لعل على الطوع الجائر او العادى ان كانت عاقدة والله سبحانه وتعالى اعلم وكذلك ان كان الامتناع في ثمة فان انقضت الزوجية بعد ان بد الطيف افسى للزوج وان كانت قبيل ان تطيب ففى للزوجة او لورثتها وان كانت ابرت وهى محمولة على الاستحقاق ولا يكون للمحقق منه في الثمرة حتى الا ان تطيب واما قبيل ذلك فهى لصاحب الارض وقد قيل

أما لا يؤخذ إلا أن قطعها وحل إلا أن تبس وأما قبل أن تقبل فهي لا يحق قولاً واحداً أو اتعة مجزئة على ذلك ولا غيره في ذلك إلا بالبر خلاف اليد (فإن) انقطع الزوج نفسه كمن وقع زواجه أو وليها للبراءة على ما حوت به العادة (قلت) مانعه) والتم والذم الزوجه وأوليهما ٣٢ فلان أن يخرج الزوج عند بئانه بالزوجة رسم له بانه جنة فينتها كذا

وغفارة فنتها كذا وكذا وقصا وكذا سراويلات التزاما ثانياً في ماله ومنته وحكمها حكم الصدق تنبت شيوته وتنتقطه سقطه وإذا وقع التزام ذلك من الزوجية في عقد النكاح كذا كذا فلا بد أن يكون في الصدق زيادة على قيمة ذلك مقدار أقل الصدق فأكثره ولا يفسد النكاح لأنه يكون نكاحاً بلا صدق وذلك عطية للزوج تنبت له بدون الصدق عليه ونسقط بسقوطه عنه، فإن لم يقع التزام ذلك وذكر في كتاب الصدق وأخرجت المرأة ذلك في شيوا رها كالتفارة والقص وغيرهما ورجع البس ذلك الزوج ورجعاً لم يلبس وذهب الزوجة أو وليها إلى أخذ ذلك وزعمون أنها كانت عارية وإنها فعلت على ما يرقى التزين لأعلى طريق العطية فقال ابن رشد إن كان في تلك الأسباب عرف في البلد جرى به العمل واستمر عليه الأمر حكم به وإن لم يكن في ذلك عرف معلوم فالقول قول المسرد أو أوباهما فيما يدعيانه من أن عارية أو على وجه التزين وما أرسله الزوج إلى زوجته من حل أو

وغيره من الصبا أو قالو بالنكاح والمصرف ذلك سواء وولي البتيم في ذلك كغيره قال عبد الملك وهذا قال المصنف وهو قول العامة وقول مالك فيه أحب إلى وبه أقول (مسألة) وقد قال مالك لا بأس لو صلى البتيم أن ينال المسكين من مال البتيم الكسرة وخلق الثوب والفلوس أو يمر به سائل وهو في حائضه أو في حرته فيناله الثمرات والقض من الطعام والشرية من اللبن فما حواها ما شبهه حسن ثم يركه ذلك للبتيم ولما له من مختصراً لأرضه الفضل بن مسلم (الفصل السادس في سيرته مع الخصوم) وينبغي له أمور (منها) أنه إذا حضر الخدمان بين يديه فامسوا بينهما في النظر إليهما والتكلم بهما ما لم يتعد أحدهما فلا بأس أن يسوقه نظره إليه نادياً له ويرفع صوته عليه ما لم يضره من اللاد وغو ذلك وهذا إذا علم أنه تعالى منه أنه لو كان ذلك من صاحبه فعل به مثل ذلك ويحضر ما عندنا ابتداء المحاكاة على التؤدة والوقار ويسكن جاش المضطرب منهما ويؤمن روع الخائف والحصر في الكلام حتى يذهب عنه ذلك وليقعد هما بين يديه ضعيف كانا أو قويين أو ضعيف مع قوي ولا يقرب أحدهما إليه ولا يقبل عليه دون خضه ولا يميل إلى أحدهما بالسلام فضضه به ولا بالترجيب ولا يرفع محاسنه ولا يسأل أحدهما عن حاله ولا عن خبره ولا عن شيء من أمورهما في مجلسهما ذلك ولا يسارهما جميعاً ولا أحدهما فإن ذلك يخرجهما عليه ويضعهما فيه وما جرى التهاون بحدوده الله تعالى فمنع وأجاز أشبه أن يسارهما جميعاً في السر ولا يكتب إليهما ولا أحدهما وإن احتاج إلى ذلك أحدهما مادامت الخصومة إلا أن يجعها في الكتاب أما إذا كان السرفي خصوصاً فمفكر وعند أشبه أيضاً لوجهها نفسه لأن الحكم لا يكون إلا بالاعلان وذلك مما هو من الحكم ويضعف نفس الآخر ويؤثره ويقع الظنة بالقاضي، وإذا سلم عليه خدما من لم يدعي أن يقول وعليكم السلام فإن زاد أحدهما في ذلك لم يرد القاضي على ذلك السلام شأنه أنظر قال أصبغ في الواجبة يسوي بينهما وإن كان أحدهما ذمياً فإن أتى ذلك المسلم وهو الطالب فلا يحكم له ولا يقضى أمره حتى يتسأوا في المجلس ويرضى بالحسنى فإن كان هو المطلوب قال القاضي المسلم أما أن تدأوه في المجلس والافتقار له وجمعت منه ولم أنفك اليك ولم أسمع منك فإن فعل نظره قال أبو الحسن المتطوع وقيل لا يسوي بينهما القول النبي صلى الله عليه وسلم لا تساوهم في المجلس قال المازري واستحسن بعض أصحابنا غير رتبة المسلم على النبي لزمه عليه الصلاة والسلام أن يساوي بين المسلم والنبي في المجلس وذكر أن علياً رضي الله تعالى عنه خاصم يهودياً بعد القاضي شرح مجلس على رضي الله تعالى عنه في صدر المجلس وجلس شرح والنبي دونه وقال على لولا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن مساواتهم في المجلس جلست معه قال المتطوع وأرى أن يجلسا جميعاً بين يديه ويتقدمه المسلم بالنبي البشير قال والي هذا ذهب النجعي وبعض العلماء المتقدمين قال

نياب وغير ذلك فإن أرسل ذلك على وجه اللبنة وأعان بها ولم يذكر غير ذلك ولا رأى أنه يريد غير ما لم يكن له مطرف في شيء من ذلك قبل الدخول ولا بعد إلا أن يفتح قبل البناء فله ما أدرك من هديته وكذلك ما أهدها لوليهما أو قريتها تطوعاً لشيء له فيه وإن سماها عارية إذا أرسلها وقبيلتها الزوجية على ذلك فهي على ما سمى وأما أن سكت إذا أرسلها فإنه نظري

دعوا فيها فلان ادعى أنها عارية فان أقام بيننا أنه أشهد بما رآه حين أرسلها فهو على ما أشهد وان لم يقيم ذلك بدفع فلا شيء له فيها وان ادعى أنه أرسلها فالتصديق من صدقها فانه يخلص على ذلك وتكون المرأة مختارة بين أن تصرفها عليه أو تصيبها من صدقها وان ادعى أنه أرسلها هدية ليكا فاعطيا فانه سطر إلى حال البلد فان

يهدون إلى نسائه بمكافؤ عليها كان القول قوله وان لم يكن في السلسلة سيرة بذلك ورؤى ان الهند ياتوا كانت من الزوج إلى زوجته انتفاء المسكاوة وعرف ذلك كان القول قوله وان لم يوف وقت الهندية فاعطى على ارادته التي ذكر لم يكن له قيام فيها وفي المدة ليس بين المرأة وزوجها ثواب الا ان يعلم ارادته ذلك وقال مالك رضي الله تعالى عنه ليس فيه الذانير والدرهم ثواب ولا يقبل ذلك من ادعاء فيها وقال ابن عبد الحكم اذ روى فيها الثواب كان من ادعاء (وسئل) ابن زب عن الذي يفعله الناس لئلا تزوج الرجل رجل اهدى اليه لنحوه الجسور وغير ذلك ثم يقول لما عتد سائمه انما يشبه ان يكون من بعث اليه شيئا ان تزوجت ان سبب اليه بمثل ما عتد اليه (وقال) لا أدري ما هذا ولا أمر به وهو ما ينسب إلى محكمه من الناس لانهم من الاشياء التي يرى انه لم يرد بها الثواب في الوقت وانما هو رجل يدعى ذلك ولعله لا يكون ليس ناشئا ولا يرى فيه ثوابا فان اشترط ورؤى أنه انما يصح على هذا المنطق كلن له الرجوع بقبلة ما عتد حالا

مطرف وابن الماحشون ولا يفتي للقاضي أن يدخل عليه أحد الخصمين دون صاحبه لانه مجلس قضائه ولا في خلوته ولا وحده ولا في جماعة وان كان للذي بينه وبينه خاصا حتى تنقضي خصوصتهما الا ان يجلس خارجا في مجلسه الذي يجلس الناس معه فيه في غير مجلس قضائه فلا بأس أن يجلس نفسه أحد الخصمين ان شاء ولا يفتي له أن يصف أحدهما أو يحلومعه أو يقف معه فان ذلك مما يدخل عليه سوء الظن به واذا أراد الا حسان إلى أحدهما وصله حيث هو الا ان يصف أحد الخصمين جميعا فلا بأس بذلك ولا يفتي له أن يجيب أحدهما في غيبة الآخر الا ان يظهر له اللدغم من الخصم انما تأبى ولا يعرف وجهه خصوصه لم يدعى فلا بأس أن يسأله عن ذلك لعرف حقيقة أمره قاله المتين (ومنها) أنه لا بأس أن يلقن أحدهما حجة على غيرها وانما كره له أن يلقنه حجة التصور وصورة ذلك أن يقول لخصمه نزلت على قولك كذا وكذا فينهم خصمه بحجة ولا يقول لمن له المنفعة قل له كذا وقال أشهد للقاضي أن يشهد أحداهما اذ رأى منه ضحكا أو راء يضافه لينشط وينشط أمه في الانصاف وقال ابن عبد الحكم لا بأس أن يلقنه حجة لا يعرفها وخالف مذهبون لشهاب وابن عبد الحكم فيما قاله وقال ابن الماحشون ينسب للقاضي شبهة كل خصم على تقسيم ما يفتن به من قول خصمه ان غفل ولا يفتن به بعضا دون بعض من مفيد الحكم وانما أقر أحد الخصمين فليقل لخصمه هات قرطاسك أكتب لك قوله ولا يفتي له ترك ذلك ولو فعل ذلك بجميع الخصوم (ومنها) في تعيين الحكم قال محمد بن حارث في محامره يجب على القاضي أن يقول لطلب من أن وجبتك ما دعيت فان قال من سلف أو بيع أو ضمان لم يكفه أكثر من ذلك انه يعني والله أعلم ان القاضي لا يكفه أن يذكر له كيف كان عقد السلف وأي شيء كان المدفوع اليه أو كيف كان عقد البيع وزاد ابن راشد فيما نقله عن ابن حارث قال وانما ذكر المدعي دعوا ولم يكشف القاضي عن وجه ذلك فتلك غفلة منه أو جهل بوجه الحكم لانه اذا أبهم ذلك قد يكون من وجه لا يحصل فيكون القاضي يترك ذلك كالخياط خط عشواء يعني في الامور على رأي أهلها وهم الجهال الذين لا يعرفون حلالا ولا حراما قال ابن راشد وظهر كلامه هذا ان ذلك لازم للقاضي وان لم يسأله المطلوب وفي القسم الثالث في ذكر الدعاوى في الشرط الاول من شروط صحة الدعوى شيء من هذا المعنى من كلام المازري فتأمل مع هذا قال ثم يقول القاضي المطلوب أحسنه فان في أن يجيبه هو ما مضى اضطره الى ذلك فان قال ادعى أنبت وأتبرك فها تذكره أجبت به في حق ان القاضي يمهله لذلك ويضرب له فيه أجلا غير بعيد (ومنها) انه يحكم بين الخصوم الاول فالاول ويقدم المسافر من والمغزورين ومن له مهم يخاف فواته فان كان شق عليه معرفة الاول فالاول فانه يأمر من يكتب أسماءهم على ترتيب ومويعهم ويدعو الاول فالاول قال المازري واذا قلنا انه يبدأ بالأسبق فالأسبق فقد قال بعض أصحاب الشافعي ان الاول لا يقدم في خصامه مع واحد فقط لا في

تصرفه ل على المبعوث اليه وسئل عنها السهقي بن ابراهيم فقال ليس في هذا او النصف كما قالت ولا مثنوية الا ان اشترطها عند إرسالها (وأما) هدية العرس وهي ما جرى العرف ان الأزواج يهدون عند الاعراس فاختلف فيها قول مالك فمرأى القضاة هم الا ان العرف كالشرط الا أنه أبطله في الموت والطلاق ومرة لم ير القضاء بها قال ابن القاسم

هذه الاملاك فلا تقضى بها ولا تكون له مناشي في الطلاق وان ادرها فائمة ولا فرق بينهما الا من جهة العرف فلو انتقل العرف لا ينتقل الحكم بانقاله ٣٤ وما اشترط على الزوج من خروجه وخبره فلازم له قاله ابن مسعدة الحجازي

سائر مطالبه مع خصومه قال وهذا اعتدى بما ينظر فيه فان سبق بخصمين سائر المتخاصمين ففزع من طلب احدهما ثم اراد ان يخاصم الآخر وذلك بما لا يطول ولا يضرب بالجماعة الذي يفسده فانه قد عكن من ذلك كما لو خاصم الاول وطال خصامه معه فانه ليس من حق الذي اتوا بسده ان ينعوه ويربما كان خصام الاثنين لخصام واحد تطول معه مخاصمته (ومنها) اذا قرأ احدا لخصمين صاحبه على ما يدعيه ازمه الجواب بالاقرار والانسكار فان امتنع من الجواب امر القاضي بضره بالدرية على راسه حتى يجيب وسيأتي الكلام على ذلك في فصل يختص به (ومنها) اذا شتم احدا لخصمين صاحبه حرة قال ابن الماجشون ومطرف واذا امرع اليه بفرجة مثل قوله يا ظالم يا جاح وخذ ذلك زوجه عنه ويضرب في مثل هذا الا ان تكون فلتة من ذي مروءة فيها قال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب ويجب عليه ان يؤذب احدا لخصمين اذا اساء على الآخر بما يتحقق ظاهرا وهذا ان القيام والحق فيه لله تعالى فلا يحل للقاضي تركه لان السبب انتهاؤه لحرمة مجلس القاضي والحكم الا ان الفقهاء لا يدعون تكذيب احدهما للآخر من السبب ولو كان وصفة كذبت وبشبهها من الصريح وفي البيان خلافه وقد ذكرته في باب التزوير (ومنها) اذا قال لخصم للشاهد شهدت على الزور وقصد اذاه نكل بقصد راحلها وان كان اغما عني ان الذي شهدت على به باطل لم يعاقب يعني انه باطل في نفس الامر لكونه ادى الدين المشهود به عليه ملا وليس له بينة على الاذى ونحو ذلك وكذلك يؤذب احدا لخصمين اذا اساء على الشهود واهل الفتوى او عرض لهم بما يؤذيهم ادا بوجها قال ابن لبابة وابن غالب وابن وليد وغيرهم ويلزمه ان يامر بالخصمين اذا جاءه الشهود لاداء التهمة عليه هما بالسكوت وان لا يعرضا للشهود بتوبيخ ولا تعين فان فعلا ذلك او فعله احدهما بعد انتهى ادب والعقوبة في ذلك بحسب القائل والمقول له والقول واغما يمكنه من اثبات القدر في شهادته خاصة على ما سأل في بيانه وفي مقيد الحكم لابن هشام ان من شتم رجلا في مجلس الحاكم ضرب عشرة اسواط (ومنها) اذا نهى الحاكم احدا لخصمين عن الكلام فلم يفعل واثنى بالمدح لخصم على صاحبه وجنحه من الكلام وبكره معارضته في كلامه امر القاضي بادبه من مقيد الحكم (ومنها) ان الشاهد اذا غلط في مجلس القاضي في نص الشهادة فعلى القاضي ان يامر بالخصمين ان لا يعرضا له لا المدعي بتقنين ولا المدعي عليه بتوبيخ فان فعل احدهما ذلك بعد النهي امر يادبه قاله مصنون وكان مصنون اذا غلط عنده الشاهد في شهادته اعرض عنه وامر الكاتب ان لا يكتب ويرى ما قاله ثبت ثم يردده فاذا ثبت على شهادته امر كاتبه فكتب لفظ الشهادة ولا يزيد ولا ينقص ولا يحسن الشهادة (ومنها) قال اشهب عن مالك في الحاكم يكتب الشهادة او الامر يريده من الخصمين في كتاب ويحقه ويدفعه الى صاحبه ثم يؤثبه بغيره بخاتمه اترى ان يجز ما فيه بغير بينة على انه خاتمه فقد غفل الخوايم قال هو اعلم واحب الي ان يكون الكتاب عنده قال اصبخ

وهو اراء وقال غيره ان طلق قبل البناء فخصه للزوج وان انثى فسلم المرأة ان تصنع به طعاما لانه عسرف الناس على ذلك بشرطونه وهو ان طلق قبل البناء كالمروءة الموفق

(انكاح الاب ابنته النيب النافع التي في حجره)

تد ابان خطبة ثم تقول وبعد فهذا كتاب نكاح انصقدين فلان وفلانة على صداق كذا انقصد عنه كذا قبضته للزوجة والذها اذهبي في حجره بجهزها اليه وصار بيده وابرأ منه الزوج فبرئ والكال كذا مؤثرا الى اجل كذا وان شئت قلت وبعد فهذا ما اصدق فلان زوجته فلانة اصدقها على بركة الله تعالى كذا وكذا انقدا وكالها التقدمه كذا والكال كذا وناني على ما تقسم في الشروط وغيرها ثم تقول انكسه اياها وانكسه اياها باذنها ورضاها وتقويضا ذلك اليه والذها وهي نيب خلون الزوج والذقة حل للنكاح وتضمن الشهادة عليها وعلى الزوج والولي الوالد ثلاثتهم بما فيه عنهم من اشهد وبه وعرفهم وهم بحال صحة وطوع وحوازالا الزوجة فحوازلها في النكاح

خاصة وفي تاريخ كذا (بيان) ذكرنا في هذا ان النكاح انقصد بينهما بين الزوج لان الشهادة وتحت يمينه عليه بخلاف البكر التي تزوجها اوها وقلنا باذنها ورضاها وتقويضا ذلك اليه لان النيب لا يجبرها والذها على النكاح ولا يزوجه الا برضاها قال الخمي الا ان يظهر منها الفساد فيصير اوالذها على النكاح او وليها والا احسن ان كان الولي

غير أولاد أن يرفع أمرها إلى الحاكم ليرتفعها بمن يصليح بها أو كذلك إذا ملقت الثيب لها أن تسكن حيث شئت إلا أن يخاف عليها العنسية فمجنوا والداهما من ذلك وورثها الله والثبوبة المسقطه للأجبار هي ما كانت من نكاح صحيح أو فاسد مختلف فيه أو يجمع على فساد أو على وجه الملك كان الملك معها أو فاسدا ٣٥ واختلفان كانت من زنا أو غصب

فقال في المدونة تجبر كالبيكر
قال القاضي عبد الوهاب
القصب والطوع سواء يجبران
وقال ابن الجلاب الثيب
بنكاح أو زنا سواء لا تجبر
قال القاضي أرى أن يكون
كالنكاح بنكاح ولا تجبر
لوصول العلم لها بما أراد منها
من ذلك ولما شرطها فلا فرق
بين أن يكون ذلك عن حلال
أو حرام وتكون كالبيكر في صفة
الأذن فيكون أذنها محتاتهما
مثل البكر لأنها تستحي أن
تقول نعم لما سخط بها تدر به
في النطق فإن سقطت عذرتها
بغير وطء معين فهي كالعذراء
سواء باتفاق وفي نوازل ابن
الحاج العذرة قد ذهب بها الوثنية
والحنفية والتعنيس واختلف
في البكر غير البالغ بزوجه
والدها فدخل بها الزوج ثم
يطلقها قبل أن تحيض هل له
جبرها على النكاح بعد ذلك
أم لا على ثلاثة أقوال أحدها
أن له جبرها ما لم تحيض عنده
وهو قول ابن القاسم وروايته
عن مالك والثاني أن له جبرها
وإن حاضت عنده وهو قول
سحنون والثالث أنه لا يجبرها
على النكاح وإن لم تبلغ
ويرتفع الأجبار مع بقاء
الذكارة إذا طلق مقامها عند

يجب عهده إذا عرفه وعرف خاتمه من مفيد الحكم (ومنها) أنه يمنع ذات الجبال والمنطق
الخيم إن تابشرا انصومة وأمرها أن توكل وكسلا وقال المازري إذا كانت الذموى
على امرأة شاة ذات جمال وحاق عليها أن تسكن أن يؤدي سماع كلامها إلى النكاح
بها فاتها تؤمر أن توكل ولا يكون من حق النكاح أن يؤتى بها إلى مجلس القضاء وإن
احتجج إلى أن يبعث إليها وهي بدارها فتخاطب من وراء سترها من بعثه القاضي إليها
عن يؤمن في دينه فعيل ذلك وكلف القاضي من يثق بدينه وورعه النظر في أمرها
وإجماع حكومتها وقد اجترأت القامدية إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقرت بالزنا
فأمر بربها وقال عليه الصلاة والسلام في المرأة الأخرى وأغدا أنفس على امرأة
هذه فإن اعترفت فأمرها فله أمر إحضارها لسماع ذلك منها وإلحاقها كانت على حال
لا يحسن إحضارها وأخطأ بها بمحض الناس (ومنها) أنه يجب الفريم إذا سأل رفع غريمه
أن كان في المصر أو قريبا منه فإن كان بعيدا لم يأمر برفعه حتى يثبت الحق عنده ولو
شاهد والقريب قبل قدر ثلاثة أميال ونحوه بذلك مذكور في القسم الثالث في باب
العقوبة بالسبعين وفي تنبيه المحاكم على ما سأل الأحكام قال ويضيق له إذا سأل الطالب
رفع غريمه أن يسأله عن الوجه الذي يستوجب برفعه فإن أظهر حجة أو قولا لاوجب ذلك
أجاب وأن لم يظهر على شيء فلا يثبت ذلك أحد الأسماء في المواضع التي تعد ولا حضور
بجلس الحاكم يترى بعض الناس فقد يكون له غرض في إذا سأل به وذلك مذكور في القسم
الثالث قال وإذا كان على خصمه كفة في ارتفاعه إلى مجلس الحاكم فلا يثبت له الأبعد
التوثيق وقد كان يهون لا يكتب بجلب أحد الأبدان بغير الطالب عنده شاهد عدل
أو من تركي فإذا تبين عند القاضي رفع المطلوب فظهر أن كان في المصر أو قريبا على
الأميال له مرة كالسنة ونحوها دفع إلى الطالب طاعة أو شخص معه عونا واجرة
تقدم حكمها في الفصل الثاني وإن كان موضعه بعيدا فاختلاف في ذلك فقبل يكتب
برفعه والبعد ما زاد على محل القرب فقبل أن كان بعيدا ثانيا فلا يثبت له القسوم
وليكتم إلى أهل العدل والأمانة بمرضه فأمروا من يكتب إليه أن يجمع بين الطالب
والمطلوب وأمرهما بالتناصف فإن أبيا فلينظر في دعوى الطالب فإن رأى لها وجهها
ولم ينهمه بإرادة تعنته فليس لها المطلوب المخصوص مع الطالب والألم يكلفه الشخص
معه حتى ذلك عن أصبح قال وهذا إذا كان الموضع الذي ينهض إليه لا مؤنة فيه
على المطلوب ولا على الطالب ولا على البينة فأما المكان البعيد من موضع القاضي فلا
يكتب برفعه المدعي عليه ولو كتب إلى من يثق به في فهمه ودينه أن ينظر فيما يدعي
الطالب ويجمع بين بينة ونظر في منافعهما جميع أمورهما ثم رفع ذلك إلى القاضي
ويجبر بما ثبت عنده أو رأي قضيتها بالنظر في ما أنظر القاضي فيما جاءه من الذي
كتب إليه ورأى أن يكتب إليه بانفاد الحكم فقبل وإن رأى أمرا يوجب رفع الخمين فقبل

الزوج مدة يحصل لها العلم بحال الرجال مع النسوة واختلف هل لذلك حد فقبل لذلك حد ووسنة وقبل لحد له الامارى
لها ما قد علمت ما تعلمه النسوة وأحسن * وقولنا خلو من الزوج والعدة ثلاثة أشهر بعد ذلك انتهى في هذه تزوج آخر
أو لها حامل ولم يأتم الحيف تريد ذلك فمع هذا النكاح فلا يقبل ذلك منها إلا أن يثبت وأن سقط ذلك من العقد فين

الشيوع في ذلك يعني أنهم من قال إذا لم يأت له من الوقت الذي حلت فيه ما يقين فيه الجمل أن النكاح يقع فيه قال ابن
عنتاب ومعه من قال لا يقبل قوله في ذلك إذ لم يلقه عند موت في هذا النكاح وبه قال ابن الطار والقول الأول أقبح بالأصول
أدعي مؤتمنة على فريدها ٣٦ (فصل) فإن كانت شيئا مكة أمر نفسها وزوجها أوها فتكتب في ذلك ما تنقلم

في الثبات في حجر والدها
الأناث فيحصل قبضاً لنقد
المهاوتقول أنكها ما
يأخذها ورعاها وتقبضها
ذلك لسه والدها وهي ثيب
مالكة أمرها خلوم الزوج
والعدخل للنكاح وتضمن
الشهادة على الزوج
والولي ولا تستثنى في جواز
فعلها واختلاف متى تخرج
ذات الأب من الولاية وتلك
أمرها فقبض أنها تخرج
بأبيض بكر كانت أو ثيبا
وهي رواية زياد عن مالك
وقيل إذا تزوجت ودخل بها
زوجها وهو قول مالك في الموطأ
والملحونة ورواية مطرف عنه
في الواضحة واستحب مالك
في قوله أن يحكم بذلك بعد
البناء العام ونحوه إذا فسر
حسن حاله وقيل لا يخرج من
الولاية إذا اعتست أن كانت
بكر أو فحل بهلزوجها ووجد
التغيب فيها أو بموت سنة
وقيل من الحين إلى الستين
وقيل يخرج من الولاية إذا
تزوجت وأقامت مع زوجها
عامين وهو قول ابن نافع وقيل
لا يخرج من الولاية إلا إذا
تزوجت ومهرها مع زوجها
سبعة أعوام ويعزى هذا
القول لابن القاسم وبه جرى

فإن امتنع المطلوب من الشفوع مع الطالب كتب أمنا القاضى إليه بذلك فإذا بلغه
ذلك كتب القاضى إلى أمناه بأمرهم بسد باب وتغفل عليه ضياعه وتجنب من منافعه حتى
يحصي مع غيره قال ولا تخضع البنات والخصوم مع البعد كسنتين مبرا ونحوها (ومنها)
أن من قام بشكبة بغير حق أو ادعى باطلا فينبى أن يؤذ بأقل ذلك الحبس لنسد دفع
ذلك أهل الباطل والادع عن ذلك ذكره ابن سبيل في شهادة السماع في الأحاس
(ومنها) أنه إذا مزعج أحد الخصمين بما كره فقال له ظلمني وأراد أن يلعن عزره إذا كان القاضى
من أهل الفضل والعقوبة في مثل هذا أمثل من الغفوة وهذا في المروءة أما ما صرح
بالإساءة على القاضى فظاهر كلام مالك رضي الله عنه أن هذه المسئلة يجب فيها تأديب
القاتل قاله ابن عبد السلام قال ابن حبيب ويقتضى أن يعزرنفسه لئلا يستهان به ويحفظه
الناس بل يزوم الحق واتباعه (ومنها) أنه إذا تزوج الحن ل أحد لخصمين فتضبط شفعه
فطلب من الحن كره سولا يضمنه على طلبه فيجب على الحن كره اجابته إلى ذلك (ومنها) أنه
لا يسأل الخصمين إذا دخل عليه من المدعى منهما بل يسكت حتى يسأل أحدهما بالكلية
وقال بعضهم يسألها قال ابن أبي زئيم وهو شأن حكم العدل وقال المازري هو الخيار
أن شاء سكت عنهما حتى ينطق أحدهما ويستدعى من القاضى الجواب وأن شاء سلما
جميعا بلغة الشبهة فقال ما لكما وما حاجتكما ولا يخص أحدهما سؤال لأن سؤال أحدهما
يشهر فعناية القاضى به وقوله عليه دون شفعه والقاضى ما مور بالعدل ينسما في
مدخلهما إليه فلا يذن لأحدهما قبل الآخر وفي غيره معهما عنه فلا يصرف أحدهما قبل
الآخر وفي خطفه وقوله بوجهه عليه ما قبل كلامه لهما وقد نزل نصف بعين إلى طالب
رضي الله تعالى عنه فغصم عنده فأمرضه أن يقول عنه من منزله وإذا قلنا أنه بدأ
بالسؤال فإن قال كل واحد منهما المستدعى فالحال بالعين فإن يعرفه أو لم يقم بنبية
لأحدهما أنه هو الذي دعا صاحبه إلى الحن كره أمهما بالانصراف فن إلى الإلها كنه
المدعى فإن تنازعا معا أقرع بينهما وعلى القول أن القاضى بالخيار فين بدأ منهما وإن
كان القول الأول أظهر فقد أشار ابن عبد الحكم مع هذا الخبر أن القاضى يبدأ
بأضعفهما وسكى ابن المنذر قولين آخرين أحدهما أن يترك كالي أن يصطالحا والاخوان
يستألف كل واحد منهما لصاحبه واستغنى المازري هذين القولين بأنهما قد
لا يصطالحان وبأنهما قد تنازعا فين بدأ منهما بما بين في المجموعة أن أحدا لخصمين
إذا قال أنا المدعى وسكت الآخر فإن للقاضى أن يسأل المدعى عليه إذا سكت الآخر عن
أفكار قوله أنه هو المدعى قال وأحب إلى أن لا يسأل القاضى حتى يسلم له الآخر نقطة
(ومنها) أن القاضى لا يستألف المدعى عليه إذا أنكر إلا يذن المدعى لأن يكون من
شاهد الحال ما يدل على أنه أراد ذلك من القاضى وبقد ذكر عن بعض القضاة أن رجلا

العدل قال القاضى أو الولد الباجي لا يجوز فعل ذات الأب في ما لها حتى يتم لها مع زوجها سبعة أعوام ادعى
قاله ابن القاسم في بعض أمهته وعليه العدل عند الشيوخ وقال ابن أبي زئيم الذي أدرك عليه الشيوخ أن أفعاله لا يجوز
ولا يخرج من الولاية إلا إذا مضى لها في بيت زوجها من الستة الأعوام إلى السبعة الأعوام وذلك ما لم يجدد البغ عليها

الاب فان جدد عليها السفة قبل ذلك فالولاية لها الزمة حتى ترشد وبذلك كان حتى ابن زوب واليه ذهب ابن الغطار وقال
أوجع الاشقي وابن الغطار يقول ان التمدد عليها للسفة لا يجوز بعد تزويجها ولا يلزمها الا ان يتنهن عنها التمدد معرفة
انتمو دلسفها فان ولي عليها الاب ثم رخصت عذته الى ان جاوزت السبعة الاعوام فقبل نكحها تلكه

٣٧

الولاية أم لا في ذلك قولان
أحدهما ان ذلك لازم لها كما
لوحدها عليها السفة والثاني
ان ذلك لا يلزمها كما لو ولي
عليها وهي بكر ثم تزوجت
وأقامت مع زوجها أكثر من
سبع سنين ثم مات الاب ان
الاصل ما سقط عنها وانظر اذا
تزوجها بكر أو مات الاب قبل
ان يتم لها مع زوجها سبعة
أعوام هل تملك نفسها انذاك
أم حتى تقضى السبعة
الاعوام ففي كلام بعضهم
وما يدل عليه قولهم
ما يقتضي انها لا تملك نفسها
حتى تقضى السبعة الاعوام
والقول بانها تملك نفسها
وجه من الظاهر بما فيه من
الخلاص المتقدم

في انسحاح الإخ أو غيرهن
الاولياء البتة البكر البالغ
المهمل وغير البالغ

هنا ما أمضى فلان زوجته
فلانة أنة فلان أمضى
على ركة الله تعالى كذا وكذا
من سكة كذا انقدا
وكذا وهذه تشمل على كذا
التقدم ذلك كذا مع الامة
برسم المحول على الزوج الى
أن يبرأ منه بالبين الواضح
والكافي كذا مؤخره الى

أدعى على آخر ثلاثين ديناراً فأبكر المدعى عليه فاستغله القاضي فقال الطالب لم أذن
في هذه العين ولم أرض بها ولا بد أن تعاد العين فأمر القاضي غلاماً أن يدفع عن المطلوب
من ماله ثلاثين ديناراً كرهه أن يكلفه إعادة العين التي قضى عليه بها وإذا استغله له
فلا يقم حقنوا والمخوف له أو وكيله فان تقبضت نفسه عند القاضي أقام القاضي
من بقمتنها (ومنها) في معين الحكم وإذا ذكر المدعى دعواً مكلف الخصم الجواب عنها
مكانه ان فيه ما هو حاط بها علماً وان كان فيه اشكال أو طول أمهل بحسب ذلك فان استنع
بعد ذلك كله من الجواب كرهه بالعين والادب ويكون ذلك كله في فور واحد فان استلج
في الولاية والتماهي عليها بعد ذلك كله منه اقراراً بحق الطالب وقضى له بالعين (ومنها)
اذا توجه الحق على المطلوب فسأل تأخيرها بما لا ينظر في ذلك أنظره القاضي بما رآه من
ذلك على حسب احتجاده هذا مذهب بعضهم في تأخير الغريم بغیر ادب الحق وهو
دليل ما في كتاب الشفعة من المدونة في تأخير عن الشقص المتشفع فيه ثلاثة أيام
وسأني هذا (ومنها) أنه إذا حس الغريم المجهول الحال فادعى الفسوق فلا يكلفه القاضي
البينة بأنه لا مال له وأنحيا بسأل القاضي عنه أهل النسب والمعرفة فان لم يجد له مالا
خلقه وحلى سبيله قاله ابن رشد في البيان قال وهذا في مجهول الحال وأما ان حبسه
للتهمة أنه أخفى ماله فلا يكتفى بالإبائية اهـ وأما معلوم الملاء فلا يقبل منه بيعة
الاندهاب ما يسده ذكره الحمي (ومنها) أنه يستحب للقاضي أن راقب أحوال
الخصوم عند الادلاء بالحجج ودعوى المحقوق فان تومر في أحد الخصمين أنه أبطل شبهة
أو اتهمه بدعوى الباطل إلا ان يحتم في الظاهر مقبلة وكما الحق الذي يسده موافق
لظاهر دعواه فليطلق القاضي في الغصص والاحتج عن حقيقة ما تومر فيه فان الناس
اليوم كثرت مخادعتهم واتهمت أمانتهم فان لم يتكشف له ما يقدح في دعواه غسن
أن يتقدم اليه بالموعظة ان رأى ذلك وحها يحقره الله سبحانه وتعالى ويذكر قوله تعالى
ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فان أناب وأدامضي الحكم على ظاهره وان تزايدت
عنده مذهب الغصص عن ذلك شبهة فليقف وبالي الكشف ويرده الايام ونحوها
ولا يجل في الحكم مع قوة الشبهة ولا يهتلق ذلك بحسب قدرته حتى يتبين له حقيقة
الامر في تلك الدعوى أو تنتفي عنه الشبهة من تنبه الحكم على ما أخذ الأحكام لاني
عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن اصبح الأزدي الشهير بابن المناصف رحمه الله تعالى
(ومنها) قال المتطلي ينبغي للقاضي موعظة الخصمين وتعرفهم بأن من خاسم في باطل
فانه خائف في سخط الله تعالى ومن حلف ليقطع مال أخيه بين فاجرة فليتب وأمقدمه من
النار وبعظ الشهود أيضاً كآروى عن شريحه انه كان يقول لمن يشهد عنده أنما يقضي
على هذا المسلم انما شاهدت كما وافي متى تكلم من النار فحقها الله والنار (ومنها) انه
ينبغي له أن يسأل اذن البيئات ولا يعطيه فينصرفوا فيعسر جمعهم وربما أدى ذلك الى بغير

أجل كذا وتبني على ما تقدم ثم يقول انكم اياها باذنكم أو رضاهم ونحو بعضها اليه في ذلك أخوها فلان يتحققا أو عها فلان
أو القاضي بموضع كذا وهي بكر بالتح في ستر ائمة مهملة خلوص من الزوج والمدة حل للانساح بعد الاستيثار الزاوجب فان كان
الولي القاضي زد بعطرك كذا بعد الاستيثار الواجب وثبوت ما أوجه ثم تضمن الشهادة على الزوج والولي بما فيه عنهما من

ان يبرأ منه بالبيان لم يرفع
التخلاف وبزول الاشكال
فانه اذا لم يكتب ذلك في العقد
ودخل وادعى الدفع ففي قول
ابن القاسم لا يكون دخوله
بمفعول ذلك حتى ياتي بالبراءة
منه والاغرمه وعلى قول
سحنون يكون الدخول له
بمعة في ذلك ويكون القول
قوله مع معة في الدفع لان
أدعاه عند حاضرة وقد
اختلف في أفعال الذكر البتية
التي لا ب لها ولا موى على
قولين أحدهما ان أفعالها
كلها حاضرة لذا بلغت المحض
وهو قول سحنون في العتية
وقول غير ابن القاسم في
المدونة ورواية زاذعن مالك
رضي الله تعالى عنه والثاني
ان أفعالها كلها مردودة مالم
تفنى أو تزوج ويدخل بها
زوجها وتقيم معه مدة فيكون
أمرها على أن يشقيل أقصاها
العام وهو قول ابن الماجشون
والسنة ذهب ابن الصمدي
وناقته وقبل الثلاثة الأعمام
ونحوها قال ابن أبي زمنين
الذي أدركا عليه الشيوخ أنه
لا يجوز أفعاله حتى يبرأ عليها
في بيت زوجها مثل الستين
والثلاث وفي حد التعتيس
خمسة أقوال أحدها ثلاثون

أشبهه به وعرفها وبجمال محبة وجواز وأشبهه على القاضي فلان بمافيته عنه من ثمسده به وأشبهه الزوج بمافيته عنه
وعرفه بمجال محبة وجواز ثم نقول وحضر استقمار الزوجة وعانها سافرة عن وجهها صامنة صمنا نفهم منه الرضا بعد ان علمت
بالتأكيح والمهر وان أفضا في ذلك صماتها فصحت راضية به وفي تاريخ كذا (في بيان) قولنا في النقد

صاحب الحق فيترك حقه أو بعضه بالمصالحة عنه لما يتركه من المشقة قال ابن مسهل
وله عذرا أت بعض القضاة أمرا أول جلوسه با دخال البينة ويصمع منها قال وقد قال
لي من حضري عن عني بالعلم كان فلان ابن فلان عن أمتهن بالخصومة وكان يقول
نقل الجبال عنده أيسر من نقل البينة حتى إلى مجلس الحاكم فاذا حضروا أتهم
وقربهم وبسطهم وسألهم عن شهادتهم فاذا كانت تامة قسدها وان كانت ناقصة سألهم
عن بقية ما وان كانت بمجلة سألهم عن تفسيرها وان كانت غير عاملة أعرض عنها أراضا
جلا وأعلم المدعي أنه لم يأت بشئ (ومنها) أنه لا يسمع الدعوى في الاشياء النافذة الحقة
التي لا شراح العقلاء فيها كعشر خمسة قاله القرافي (ومنها) قال ابن مسهل
يجب على القاضي اذا حضر عنده الخصمان أن يسأل المدعي عن دعواه وبغضها عنه
فاذا كانت دعوى لا يجب بها على المدعي عليه حتى أعلم بذلك ولم يسأل المدعي عليه
عن شئ وأمرهما بالخروج عنه وان نقص من دعواه مافيته بيان مطلبه أمره بتمامه وان
أفي بأشكال أمره ببيانه فان بحث الدعوى سأل المطلوب عنها فان أقر أو أنكر نظري ذلك
وان أبهم جوابه أمره بتفسيره حتى يرتفع الاشكال وقسده ذلك غمسان كان فيه طول
والتباس وان كان أمرا قريبا لم يحتج إلى تقييده ولا يدع الحكم أخذ الخصوم بذلك
وقال المازري اذا صدرت الدعوى من المدعي فهل يجب على القاضي أن يسأل المدعي
عليه عن الجواب قبل أن ياذن له المدعي في ذلك أم لا وقد ذكر ان عيسى بن أبيان
لما ولي قضاء مصر وهو من عاصر السلف في رضي الله تعالى عنه قصده اخوان كانا ممن
يتوكلان في أبواب القضاة فادعى أحدهما شئ على الآخر فقال القاضي
للاخر أجبه فقال له المدعي عليه ومن أذن لك أن تستدعي الجواب مني فقال له
المدعي لم أذن لك في ذلك فوجم القاضي فقال له انما أردت أن تعلمك مكانا من
العلم قال المازري رحمه الله تعالى وهذه مناقشة ليس تحتها كبير فائدة لان المفهوم
من هذه العوائد وشواهد الحال ان احضار الخصم والدعوى عليه بغضه عن النطق
بسؤال القاضي والاصل انه لا يجب على القاضي استعمال ما عند المدعي عليه دون
أذن من المدعي لكن العادة في مثل هذا تقوم مقام سؤال القاضي وهذا هو الظاهر
من مذاهب العلماء ومما ظهر الروايات وان للقاء من أن يسأله وان لم يقل المستدعي
لقاضي أسأله إلى الجواب اكتفاء منه سادة الحال ومعلوم ان ذلك مراد المدعي
وان لم يطقه (ومنها) ان الغريم اذا ادعاه غريمه فلم يجبه أدبه وجرحه ان كان
عدلا فان تقيده عند القاضي عليه في الطلب وأجرة الرسول على الطالب فان تقيده
المطلوب وتبين لدهه فالأجرة عليه ونحو ذلك الخمي وقال ابن الفخار لا يلزم المدعي عليه
شئ والريح عند هم الأول انظر أحكام ابن مسهل والمسئلة مبسطة في باب القضاء
بالنسكول عن مجلس الحاكم وفي مفيد الحكم لابن هشام من استهان بدعوة القاضي

سنة وهو قول ابن الماجشون والثاني أقل من الثلاثين وهو قول ابن نافع والثالث أربعون سنة وهي رواية
مطرف عن مالك وأصح وأين القاسم والاربع من الجنين إلى الستين وهي رواية سحنون عن ابن القاسم والخامس ان
تقطع عن الحيض وهي في المدونة عن مالك رضي الله تعالى عنه فان كان صداقها عرضا مما تجهز به فليس في قبضها وبراءة الزو

منه خلاف ولا تزوج أقل من صدق مثلها الأرضها وفي رضا ما قل من صدق المثل قولنا بالغ وقولنا بالغ في سبها لأن غير البالغ لا يزوجها إلا الأب أو عمه الذي جعل له الأب ذكاً ولا يجوز تغيرهاتزوج غير البالغ في مذهب مالك رضي الله تعالى عنه الذي رجح الله وروى عنه ابن القاسم في العتمة أنها إذا خست عليها الفضة ٣٩ وكانت في سن من نوط أمثلها ورضيت

بالنكاح أنه جازر عليها وقبل
يجوز تزويجها وبكونها
انفياً إذا بلغت قال ابن بشير
وافق المتأخرون أن تزويجها قبل
البلوغ جازر إذا خيف عليها
لفساد وعلى المشهور إذا وقع
فانه يقع وإن بلغت ما لم
تدخل وقال ابن رشد اختلف
إذا تزويجت قبل البلوغ من
غير حاجة تدعى إلى ذلك
اختلافاً كثيراً فقبل ان
النكاح يقع قبل الدخول
وبعده وإن طال وولدت
الأولاد ورضيت زوجها إلى
ههنا ذهب ابن حبيب في
الواضحة وعسراؤه إلى مالك
وأصحابه وقبل يقع قبل
الدخول وبعده إذا نطول
بعدا الدخول فلا يقع وهو قول
ابن القاسم في ماع عسى وغيره
وقيل إن النكاح يكره فإذا
وقع لم يقع وهو قول مالك
رضي الله تعالى عنه في رسم
التبصر وفي ماع أشهب
وقيل أن زوجة وقد شارفت
الحض وأبنت فلا يقع ولا
فقع وإذا فقع على مذهب من
يرى الفقع الفقع فيه بطلاق
وإن طلق قبل الفقع زوجه
ويكون بينهما الميراث ولا يجوز
أن كانت كارهة باتفاق
وكذلك إن كان سنها أقل من

أو الحاكم ولي يجب ضرب أربعين (ومنها) أنه يتلف في دعوى المدعى فإن كانت مسوعة أمر المدعى عليه بالجواب وإن كان في دعواه طول أمره بتقصيد مقالته ثم أمر المدعى عليه برد الجواب في الحال إن كان ممن يفهمها أو ألقه قتلها ماري أنه يفهمها وإن كانت طويلة مختلفة على فصول وسأل المدعى عليه أن يكتب لها نسخة ليفهمها الجيب إلى ذلك وإن كانت الفاظها بسيرة مفهومة لم يجب إلى ذلك (ومنها) قال ابن المراز رحمه الله تعالى وإن سأل المشهود عليه أن تمنع له ذهابات الشهود فذلك له لأنه قادر على أن يسألهم ويذكرهم فإن ذكر وأما ذكرهم فطبيعهم أن يرجعوا ولا يضرك ذلك شهادتهم الأولى إلا أن يرجعوا عن شيء فيها فيقبل منهم رجوعهم عالم بحكمهم بأم رسالة القضاء (ومنها) أنه ينبغي له أن يمنع من رفع الصوت عنده فإن ذلك مما يبرمه ويخبره ويحبره (ومنها) في مختصر الواضحة ولا ينبغي للقاضي إذا شهد الشاهد عنه أن يكتب شهادته وأصحها ونعت وقبيلته ومسكنه وسبيله الذي يصل فيه والسنة والشهر الذي شهد فيه ثم يرفع ذلك عنه ورفعه في ديوانه فقد يحتاج المشهود إلى أن يشهد في زمانه إذا شاهد فيها أو نقص وفائدة تسهتله ونعت أنه لا ينبغي له أحد بغيره من هو في الناس عدل إذا سأل عنه وبعث بالسؤال إلى مسببه ومسكنه بالاسم والنعت والقب (ومنها) أنه لا يحلف الشاهد لأنه إن كان عدلاً فأنما يجوز الشهادة بعدلته وإن كان غير عدل فبغيره لا يجوز شهادته وسأني في باب القضاء بالساسة في باب الاقضية ذكر تخلف الشهود (تنبيه) في مختصر الواضحة ولا ينبغي للقاضي أن يجيز بين الناس شهادات وجدها في ديوانه لأعيانها إلا بطوايعها وأسكن إن كان خطها هو نفسه أو خطها كاتبه وكان عنده عدلاً ما مؤنوا ولم يستكثر شيئاً فلينفذها قاله مطرف وأصبح وابن الماحشون وقاله ابن حبيب (مسألة) قال ابن حبيب رحمه الله تعالى أخبرني أصبح عن أشهب عن مالك رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن القاضي يكتب شهادة القوم في الكتاب يزيد من أمر المحمين ثم يفتي عليه ويدفعه إلى صاحبه ثم يوق به فيعبر بمحاقه أثره أن يجيز ما فيه بغير بيعة لأنه حاقه والخواتم يعمل عليها فقال مالك رضي الله تعالى عنه هو أعلم وأحسب إلى أن يكون الكتاب عنه وقد كان الكثير لا يلبى كتبه غيره وقال لي أصبح وأرى أن يجيزها في الكتاب إذا عرفه وعرف حاقه (مسألة) قال ابن الماحشون وقال لي أصبح أنه تعالى العمل عندنا أن نسمع القاضي من بيعة الخصم ويقع شهادتهم حضراً انصم أولم يحضر فاذا حضر انصم قرأ عليه الشهادة وفيها أسماء الشهود وأسماءهم ومساكنهم فإن كان عنده في شهادتهم مدفع أو في عدالتهم مجرح طرده ذلك والأمره القضاء وسأله أن يعيد عليه البيعة حتى يشهدوا بمحضه فليس له ذلك ولا ينبغي للقاضي أن يجيبه إلى ذلك ولو سأله انصم ابتداء أن لا يسمع من بيعة صاحبه إذا أتى بالامتنع فما خشي القاضي عليه دلسة أو استرابة ورأى أن اجتماعهم أجمع للفصل وأمر أن لا يدخل فائيه وإن

سن من يوطأ مثلها ولا يخشى علبا الصلعة وبنت عشرين من يوطأ مثلها ابدليل بن ابراهيم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعائسة وهي بنت عشرين اوسبع وحمل البلوغ في الذكر والاني الا حلا أو أوالا سبأ والسن وهو غافى عشرة سنة في قول ابن جبيب وفيصل سبع عشرة سنة وقيل خمس عشرة سنة وهو قول ابن وهب ويكرن في الانبياء واما ما عدا ذلك فالجمل والخص وفي

توازل ابن الحجاج قال ابن مراح الجارية تمس قبل ان تحيض ولا يولد للامام حتى يحتمل قال بعض البغداديين الاتساب في
البلوغ ائین الثلاثة والاحتمال انما يتعلق به حقوق انه تعالى وأما حقوق الآدميين والاحكام التي تنفذ بين المسلمين فلا يجوز
ان تتعلق بالاحتمال لانه امر لا يدرك ويمكن كتمانها ودعاؤه وانما يجب ذلك بأمر يظهر ويمكن معرفته بالنظر اليه

هو الاتساب كما فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني قريظة حكمهم فيمن أبت يحكم ابا العن و امر يقتلهم وفيمن لم يبت يحكم الصغار فلم يقتلهم على انه في الاغلب لا تنازع عنه كبر مده وقد قال مالك بعد اذا أدت وقال ابن القاسم أحسب ان لا يحسد اذا أبت حتى يحتمل أو يبلغ من السن ما لا يجاوز مغلاد الاحتمال وقولنا بعد الاستحار الواجب لانه لا يصح النكاح الا برضاها لقوله عليه الصلاة والسلام البكر تستأمر واليبع تصرب عن نفسها فاذا استئذنت وأعلنت ان معتمها اذنها فعمت لزمها النكاح واستحب بعضهم تكرار ذلك عليها ثلاثا فان تكلمت بالرضا حاز ولا يضر ذلك قال ابن منبث وكذلك ان مضكت وان مضكت ففسى ذلك بين أصحابنا نزاع فقال بعضهم لا يكون ذلك رضاهم في كتاب التفريع لابن الجلاب وقال بعضهم ذلك منها رضا حتى تمكلم بأنها لا ترضى قال يوه أقول هو كغيبته ان يقول لها الشاهدان أو غيرهما ان فلانا تزوجك صدق كذا وكذا فان كنت راضية فاصحى

ويعلم ان معتمها اذن في النكاح فان قالت بعدما معمت ما علمت ان الصمت اذن لم يقبل قولها قال ابن الحجاج في مسائله ويستغنى فيه عن ذكر الشروط اذ هي مما يتطوع به الزوج فان كان للصدق عرضا فذكر ابن قهون ان مكوثه في قبضه مع المعانة فيه براءة الزوج وذكر ابن العطار ان شهادته في قبض ذلك يكون بالظن والمعاينة وبذلك

فصل في القاضى يسبح يده أحد الخصمين ثم يرد رقبته مالى حاكم آخر وفي احكام ابن سهل في رجل قام بكتاب فيه حق على امرأة فان تكررت ذلك الحق فأتى بيته فلم يعرفهم الحاكم فقال له الطالب ان كنت لم تعرفهم ولست أقدر على تعديلهم فعدنا غنى الى غيرك من الحكم فقالت المرأة وكف بعد ان أنكرت وأتى بيته لم تعرفهم ولم يقلهم وأنا أرحو أن تعجزه وتقطع عني طلبه وتعنته وكف خسر حنا من عدك الى من ليس مثلك من الحكم فشاور القاضى في ذلك وسأل عنه فقال ان لبنا به هذا الى احتداد الحاكمان كانت بيته يشبه عثلا ان يقبلها حاكم ويردها آخر فلا بأس أن يأذن للطالب في الذهاب لغيره فغلل حق الرجل يصح عند غير هذا الحاكم وان كانت بيته ضعيفة لا يرضى قبول مثلها فلا بدعهم معا فسان الى غيره ويستقر في نظره قال ابن سهل وهذا من لحن الفقه ولو سوغ للتاس هذا وشبهه لكان عونا على التشبيب وتطويل الخصام على المطلوب وهم لا يجيزون

فصل في القاضى يسبح يده أحد الخصمين ثم يرد رقبته مالى حاكم آخر وفي احكام ابن سهل في رجل قام بكتاب فيه حق على امرأة فان تكررت ذلك الحق فأتى بيته فلم يعرفهم الحاكم فقال له الطالب ان كنت لم تعرفهم ولست أقدر على تعديلهم فعدنا غنى الى غيرك من الحكم فقالت المرأة وكف بعد ان أنكرت وأتى بيته لم تعرفهم ولم يقلهم وأنا أرحو أن تعجزه وتقطع عني طلبه وتعنته وكف خسر حنا من عدك الى من ليس مثلك من الحكم فشاور القاضى في ذلك وسأل عنه فقال ان لبنا به هذا الى احتداد الحاكمان كانت بيته يشبه عثلا ان يقبلها حاكم ويردها آخر فلا بأس أن يأذن للطالب في الذهاب لغيره فغلل حق الرجل يصح عند غير هذا الحاكم وان كانت بيته ضعيفة لا يرضى قبول مثلها فلا بدعهم معا فسان الى غيره ويستقر في نظره قال ابن سهل وهذا من لحن الفقه ولو سوغ للتاس هذا وشبهه لكان عونا على التشبيب وتطويل الخصام على المطلوب وهم لا يجيزون

مير قال ابن قتيون وهو حسن وما ذكرناه بقي عن شكايها ذلك وقال ابن لياية النعني في ذلك هو قول كسبر من الشيعة
 قال ابن الحاج في نوازله وكذلك اذا سبق اليها مال ونسبت معرفتها اليها ولا وصي لها فلا بد ان تتكلم فاذا التفت حذ التعنيس
 فلا يكون رضاها الا بالكلام وكذلك البكر رشد ها ابوها ثم يزوجه فلا يكون سكوتها رضا

في النكاح ولا بد لها ان تتكلم
 كالنكاح ذكر ذلك المصنف
 في نوازله وقال ابن لياية
 سكوتها رضا وان كان قد
 رشد ها الا ان يكون صداقها
 عرضا فلا بد لها من الكلام
 قال والصواب ان يكون
 رضاها في النكاح سكوتها
 وفي القبض التكلم وكذلك
 البكر لنفس اذا تزوجها ابوها
 على رواية عبد الرحيم عن مالك
 رضي الله تعالى عنه واذا تزوجها
 عبد امك كتب او مدبر وزوجها
 غيرها فلا يكون رضاها الا
 بالكلام واذا تزوجها الولي بغير
 رضاها تم بطلان ذلك ففرضي
 في ذلك ثلاثة اقوال احدها
 ان النكاح جائز والشافعي انه
 لا يجوز والثالث انها ان علت
 عن قسرب ورضيت جاز قال
 عيسى بن دينار والقسرب
 في ذلك مثل ان يعقد النكاح
 في السوق او المسجد ثم يسار
 اليها بالخبر من ساعته وقال
 سحنون ذلك ان تكون معه
 في المصرا واحد يكون الذي
 بينهما ماقربا مثل الاموال
 واليوم قيل له فلو كان
 بالقسطناس والمرأة بالقنزم
 وبينهما مسرة يومين فقال
 ما ارى ذلك ككثير ادا حازت
 في النور واما ما تباعد فلا يجوز

الطالب المتوكل على الخصام به رجاسة المطلب عند الحماكم مرتين او ثلاثا وانقاد
 المقالات الالغز بين الحماكم من مرض مثبت او سفر حاضر وقد اجاز وتحكم المتدعين
 رجلا يحكم بينهما وينفذ حكمه عليهما هذا الذي قاله ابن لياية لا ينبغي ان يقول به احد
 ولا يعيصه حاكم مع ما فيه من اذلال الحكم والاستخفاف بهم فلا ينبغي للقاضي ان
 يصرف من ابتداء النكاح عند حراه ان يظهر حقه عند غيره بل يهجره ان هجره وقطع
 عن المطلوب فتنه اباه وكان ينبغي للراغب في هذا ان يختار لنفسه الحكم الذي يظن
 ظهور حقه عنده واما بعد ابتداءه عند حاكم ثم يريد العدول عنه الى آخر فغير سائق له
 وقد كان من يتزل به ذلك من الحكم بقرينة توكل بن بطنه عنه مثل ذلك من يرد
 النسيه لا تمام فحماكم له وهو الذي لا ينبغي غير مولا يسامح فيما سواه لجازي في شرح
 التلحين نحو ذلك قال وهل يمكن احدا لخصم من الرجوع عن الرضا بقول الحكم
 فيه خلاف بخلاف القاضي من قبل الامام الذي ينفذ حكمه على من كرهه حتى انه
 ليس له الرجوع ولا عدم الرضا بتمام الحكومة عند الحاكم (فرع) وفي احكام ابن
 سهل ايضا في امرأة قامت عند القاضي بصدائق لم يعرف القاضي من شهوده الذين قالوا
 انهم يعرفون عنها غير شاهد واحد ورأى ان غيره لا يتعدون فصر فيها عن نظره وقال لها
 اذهبي الى من شئت من الحكم ففعل غيري يعرف بذلك فامتنع الفقهاء ففعل وقالوا
 رب حق لا ثبت عند حاكم مثبت عند غيره ويمكن الفرق بينهما بان المسئلة الاولى وقع
 فيها الدعوى والانتكار وانعقدت بينهما المقالات وصحت الية وفي هذه المسئلة لم يحضر
 معها غير ما رايها لم يرفع امرها الى القاضي فوقف على كتابها ثم صرفها عن نفسه وانه اعلم
 (مسئلة) من هذا المعنى قال ابن سهل يجوز استئناف الشهادة عند حاكم ان اذالم يشهد
 الحماكم الاول فقبولها ذكر في شهداء فرفعت الى القاضي في خصومة فلم يشهد القاضي
 بقبول تلك الشهادة لعل دخلتها واختلف أهل العلم فيها من أجل تلك العلل في الامر
 كذلك حتى صرف الامر بين المتنازعين الى حاكم آخر فرفعت الى الحماكم الاول ان سعت
 اليه تلك الشهادة فسأل الحماكم الاول الفقهاء عن هذا فاجابوه الذي تقول به على مذهبه
 انهما بناو قولهم ان ذلك لا يجب عليك لانك لم تكن قدمت الشهادة بقبول لشهدت
 به على نفسك فلي من صارا للنظر السامات ان النظر في الخصومة ولا يلزمك ان ترفع اليه
 الشهادة التي قدمت عندك (مسئلة) اذا رفعت قضية الى الحماكم واحضر المدعي شاهدا
 واحدا ثم صرف الامر القضية عن ذلك الحماكم الى حاكم آخر فنظر فيها ولم يتم نظره
 ثم ردت الى الحماكم الاول لينظر فيها فلا بد من اعادة الشاهد الاول لثبوت شهادته
 وذلك كظن مبتدا فان كان انصرف القضية عنه بغير امر الامر فشهادة الشاهد الاول
 مجزئة ولا تعاد من ابن سهل وهذا ما قبله يدل على ان الحماكم ان ينظر فيما نظره غيره
 من الحكم بما لم يفصل فيه حكم (مسئلة) قال اصبح واذا توضع الخلعان عند القاضي

٦: تبصره ل وقال اصبح مثله ولا يكون هذا الرضى الا بالنطق باتفاق (فصل) قال ابن رشد واذا لم
 يوجد من يعرفها عند الاستمارة فلا بد ان يشهد على رؤيتها من لا يحتشم منه ففسر لهم عن وجوها فثبتوا عنها بحيث ان
 انكرت به ذلك شهدوا عليها انها هي التي اشهدتهم فلزمها النكاح واما ان وجد من العدول من يعرفها فلا بد في

لمن لا يعرفها الا بشهادته عليه ايمان شهودها من لا يعرفها ووجد من يعرفها اولم يجد فلا يصح لهم ان يشهدوا على شهادتهم
ان قلة من يثبت فلان اشهدتهم على الرضا بالنكاح لاحتمال ان لم تكن هي التي اشهدتهم فموتوا وشهدوا على شهادتهم فلانم نكاح
لم يثبت به ولا اشهد به على نفسه ٤٣ لان اشهادهم على شهادتهم بذلك كشهادتهم به عليها عندكم والحقوق

مختلف ذلك قال مالك لا يرى
ان يشهد الرجل جليل على من
لا يعرف ومنه لا يصح في
الحسنة قال واما الحقوق من
اليوم والوكالات من الحسنة
وتحذ ذلك فلا يشهد عليها في
شي الا من يعرفها فيها
واسمها ونسبها والفرق
بين النكاح وما سوى ذلك
من الحقوق انه يخفى وان لم
يشهد على شهادتهم في
الحقوق ان يجوز ان يشهد على
خطوطهم فليزمن بالطلال تشهد
به على نفسها وعلى ما جرى به
العامل عندنا من انه لا يقضى
بالتشهاد على خط الشاهد الا
في الاحباس وما جرى مجراها
يستوى النكاح في ذلك
وما سواه من الحقوق ولا يكون
على الرجل حرج في ان يضع
شهادته على من لا يعرف
في الحقوق كما يضعها عليه
في النكاح اذ لم يشهد على
شهادته بذلك وقد اجاز ذلك
العلماء قد عاينوا ان يثبت عقد
الزينة معرفة العتيق والاسم
لما في ذلك من تحصيل العقود
واما عند ادعاء الشاهد فلا يجل
لشاهد ان يشهد باجماع الاعلى
من يثبت عنه ويعرف انه هو
الذي اشهد به بل شك في ذلك
ولا ترتيب قال ابن حبيب

الجميع فاراد الحكم على اجد هما عما تبين له من الحق فاستغاث بالامير وهو جاث فامر بترك
النظر في ذلك حتى عليه ان يتخذ حكمه ولا ينظر في قول الامير الا ان يعرفه رأسا وان
كان ذلك في مبدأ أمرهما وقيل ان تبين له حق أحدهما فانه الامير عن النظر في أمرهما
فأرى ان يشتمى ويدعها وهذه المسئلة تبين معنى المسئلة التي قبلها ان الامير ليس له ان
يصرف القضية عن الحاكم الى ما لم يرضه فمما نظر الاول من مختصر الوصحة
(مسئلة) قال ابن حبيب قال مطرف في القاضي يرضع الخصمان عنده الجميع فيقول لهما
اجتهدا في ليست اقلكما فيضمانا فمما وقع ذلك في دوان القاضي ثم بدأ أحدهما
ان يقول من حجتني الى حجة أخرى فاني أرى له ان يقبل الناس من حجتهم ولا ينظرها
عليهم جميعا لا ينظر فيها الى غيرهما الا ان الرجل قد يرضع حجة فمما قطع عنها كثيرا نساها
لها او يحملا او حصرا الا ان يستوعب أمر الخصمين بالنكشاف عن أمرهما ويهزأ بنفسهما
ويقول له ليس عندنا من اليبنة والجميع الى الذي وضعناه عندك ثم ان القاضي وقف
لشتم في ذلك فليست ان يداد احدهما ان يقتل عن حجة تلك الى غيرهما تكون انفع له
لم يكن ذلك له الا ان يرى القاضي لذلك وجهها وبث عند عذره فان في بيته وكان قد
يجز نفسه عنها فان رأى السلطان ان بيته تلك كانت غائبة عنه غيبة مديدة أو لم يكن
يعرف بها قبل ذلك منه ونظره لم يفسل الحكم بينهما فليست ان ينظر له في بيته ولا ينظر
بنيتهما ولا بما خفي عنه من أمرهما وكذا لو اراد ان ياتي بحجة لم يكن أفي بها أو يجرح من
كان مكن من جرحه فلم يفعل لم يكن له شيء من ذلك ومضى أمره وهذا الذي عليه أمر
الحكام بالمدونة وقاله اصبح وقال ابن القاسم وغيره من اصحابنا في ذلك هو الامر عندنا
قال فضل بن سلمة قال ابن عبدوس حكى ابن القاسم وغيره من اصحاب مالك رضي الله
تعالى عنه انه اذا أتى بيته لم يكن علم به انه يقوم بها

(الفصل السابع في اختلاف القاضي) واذا انشأ الامام القاضي عن الاختلاف
لم يكن له ان يستخلف وان اذن له فيه استخلف على مقتضى الاذن فان تجرد عقد التولية
عن التمس والاذن بما فاقبال ابن الماجشون ومطرف واصبح ليس لقاضي الخليفة
اختلاف قاض مكانه اذا كان حاضر احكامهم ولا ان عاface يعوق من الشغل قال ابن رشد
وهذا اذا استخلف في البلد الذي هو فيه فكيفه بعض تعيب الخصوم واما ان كان جل
القاضي واسعا فريد ان يقدم في الجاهات البعيدة فالشهور والجواز وقال ابن عبد الحكم
لا بد من اذن الخليفة وفي المازري قال ابن الماجشون اذا اولاد الامام على ثلاث كور لم
يلزمه ان يدور عليها وله ان يستخلف واما ان سافر للقاضي قال في كتاب ابن حبيب
او مرض فيه ان يجعل في مكانه من يقوم مقامه ويتقدم اموره ولا يكون متبذرا على من
استقضاه وقال يعقوب لا يستخلف وان سافر او مرض الا اذا الخليفة وكان له او كذا
مخصوصا وفي المازري فان فصل فقضاء المستخلف لا ينقض الا اذا انقضى للقاضي الذي

سئل مالك اشهد الرجل على من لا يعرفه قال لا يفعل وفي سماع اشهد لا يشهد على من
لا يعرفه الا ان يشهد معه من يعرفه فان عرفه جلا في ذلك قولنا احدهما انه يشهد قاله ابن القاسم في الجوعه ورواه ابن
نافع عن مالك والثاني انه لا يشهد وهو قول ابن القاسم ايضا وفي بعض الروايات عنه لا يشهد الا على شهادتهما قال بعضهم

واذا حصل العلم ولو بأمرأة واحدة فله شاهد (وسئل ابن رشد) في شاهد شهيد على امرأة في وصية بعد موتها وقال انه لم يعرف
عنها حين أشهدته الا يقول امرأة وثق بها (فقال) شهادته عاملة اذا كان ابتداء سؤاله لان ذلك من ناحية قول خبر الواحد
وأما اذا لم يتدبر هو سؤاله وانما خالف ذلك ابتداء على سبيل الشهادة ٤٣ عنده فذلك مثل ان تكون المرأة

التي أشهدته قد أتته بأمرأة
يعرفها بالثقة فقلت له هي
فلانة بنت فلان ونعرفك
ذلك فلا يجوز له أن يشهد عليها
بتعين المرأة له اياها على هذا
الوجه وان كانت عنده
ثقة فان جهل وشهد سقطت
شهادته عليها ولم يمكن
ذلك بحجة فيه فسقط به
شهادته فيما سوى ذلك وشهد
الشاهد اذا عرف أعيان
المشهود له قال ابن دحون
فان عرف عن المشهود عليه
ولم يعرف عن المشهود فلا
يشهد الا ان بين وأما اذا لم
يعرفهما أو عرف المشهود له
خاصة فلا يشهد وقال ابن لياحة
اذا قال الشاهد أشهدتني
فلانة ولم يقل أعرفها بالعين
والاسم فهي شهادة تامة
وقوله أشهدتني فلانة شهادة
معرفة شهادة لا محالة وبني
أن يقصد في عقد النكاح
وغیره ان الشاهد وقع في حال
الخصه فان سقط ذلك من
العقد فالناس محمولون على
الخصه حتى يثبت المرض
(وسئل ابن رشد) فحين أقام
بنة ان نكاحه وقع في الخصه
وتهدت بنة أخرى ان النكاح
وقع في المرض فتدكافأنا في
العدالة (فقال) في ذلك ثلاثة

استخفافه (مسئلة) ولا يشترط في نائب القاضي أن يكون بصفاة القضاء المتقدمة الا
لذا كان مستخفافا في جميع الاحكام حيث لا بد أن يكون عالما بها وان استخفاف في شيء
خاص مثل جماع الشهادته والنقل فلا يشترط فيه المعرفة بذلك القدر خاصة (مسئلة)
قال ابن رشد ويجوز للقاضي أن يستخلف نائباً على النظر في المناكح وما يستخلف اليها من
من فرض النكاحات وعلى الحسبة وعلى النظر في الاجناس ولا يحتاج في شيء من ذلك الى
أذن الخليفة (مسئلة) وفي مختصر الوضحة قال ابن حبيب ولذا أرسل القاضي الى الفقيه
وقال انظر بينهما ثم امض ما ترى فذلك جائز ما من وكاه اذا لم يكن له سلطان متصل به
وبعد ما يقوم من مجلس حكمه بمنزلة مشير امضى القاضي رايه فليزم الا ترى انه لا يلزم له بعد
أمر لا يجزئ بدو أجل حادث من القاضي وليس يسمى هذا قاضيا ولا عاملا ولا سلطانا ولا
مستخلفا وكأنه حكمه القاضي بينهما قال فضل بن سلمة وأبى ذلك سحنون وقال لا يفتد
الا أن يكون رفع ذلك الى القاضي بعد ذلك فتركه فيكون كأنه أنفذه قال فضل وانما قال
سحنون هذا في القاضي يحكم الرجل على النظرين اخصهين وارسله الى الفقيه عندي
أنه مثله فتدبره (مسئلة) وفي وثائق ابن العطار ولا يصل نائب القاضي بما ثبت عنده
فان فعل فلا يجوز تبصيره ويطول ولا يقوم به للقائم بجهة الا أن يجيزه القاضي الذي استخلفه
قبل أن يعزل أو يموت وان كانت استنابة القاضي لثانيه عن إذن الامام ورأيه وكان ذلك
مستغضا معصوفا مشهورا كاشتهر لرواية القاضي فلنائب على هذا الوجه أن يصل
ويؤخذ تبصيره دون اجازة القاضي وليس لاحد ردة ولا اعتراض فيه بوجه من الوجوه
واذا قلنا ان النائب لا يصل فان له أن يسمع البينة ويشهد عنده الشهود فيما به التنازع
وله قبول من عرف منهم بعدالة وتعده عندا بالمقالات ثم يرفع ذلك كله الى القاضي الذي
استخلفه ويحضر به بمحضرة شاهدين ليثبت بهما عند القاضي اخباره له ويلزم القاضي
حيث أن يجزئ فعل نائبه ويتخذ ما ثبت عنده واصل به للحكم له
(فصل) نائب القاضي يعزل يموت القاضي قال ابن عبد السلام وعندي أن هذا صحيح
ان كان استنابه بمقتضى الولاية على القول بان له ذلك وأما ان استنابه رجلا معينا باذن
الامير او الخليفة فيسبى أن لا يعزل النائب يموت القاضي ولو أذن له في النيابة اذا مطلقا
من غير تعيين رجل فاختر القاضى رحلاني اعزل هذا النائب يموت القاضي نظر وأما
اذا مات الخليفة أو الامير فلا يعزل من قدماء للقضاء لان ذلك كان منها نظر المسلمين
ليس له ما فيه حظ ولا يعزله الا الخليفة الثاني أو الامير الثاني
(الفصل) الثامن في الحكم ومعناه ان الحكمين اذا حكما بينهما رجلا وارقتنا لان
يحكم بينهما فان ذلك جائز في الاموال وما في معناها ولا يقيم الحكم حدا ولا يلاعن
بين الزوجين ولا يحكم في قصاص أو فنف أو طلاق أو عتاق أو نسب أو ولاد أو ما استثنيت
هذه المسائل من هذه القاعدة لاستزائها اثبات حكم أو بغيره عن غير المحاكمين ومن

أقوال أحدها أن بنة العصة أعمل الثاني ان بنة المرض أعمل الثالث ان البينة تسقطان قال وبني أن يكون منها قول
واصح كالذي في تكافؤ البينة في السويع أن يقرع بين البنتين وهو شاهد ولا يعتبر في المرض العلل المزمعة التي لا تخاف على
المرض منها كالجذام والهرم وافعال اصحاب ذلك افعال الصحيح بلا خلاف وكذلك ينبغي أن ينص على جواز الامر في الاشهاد

في العقد كماله في العقد ومعنى ذلك أنه لا ولاية عليه فإن ثبت بعد ذلك أنه نكحت ولا ينعقد بغيرهم إن كان الشهود الذين
 شهدوا على ذلك من أهل العلم أو أديبهما الكلمة جل ذلك على معرفتهم بآطلاقه من تلك الولاية التي ثبتت عليه وإن
 لم يكونوا من أهل العلم لم ينتفع ٤٤ بذكر الجواز في العقد وكان الحكم بما ثبت من الولاية وقال بعضهم أنه لا اعتبار

بذلك وإن كانوا عالين إذا
 ثبتت للولاية إلا أن يصرح
 بمعرفتهم بآطلاقه منها قال
 ابن قتيوب وهذا غلط أصح
 القولين وإن سقط ذكر الجواز
 من العقد فالس محمولون على
 الرشد حتى ثبت الخبر (فصل)
 فإن كانت نكاحاً فزوجها أو بها أو
 غيرها من الأولياء فنكحت
 فيها مثل ما تقدم في النكاح
 ذات الأب سوله فإن كان
 زوجها الأول توفي أو طلقها
 فأقامت بعده مدة فلا مدان
 يثبت هذا (الرم ونفسه)
 يعرف شبهة فلا ولاية بالعين
 والاسم المعرفة الثامنة وعلون
 صحة الزوجة بينهما وأصلها
 إلى أن توفي فلان عنها وإلى أن
 طلقها بالثلاثة عند كذا
 ولا يعلون الزوجة المذكورة
 تزوجها بعده غيره ولا أنها انعقد
 عليها نكاح حتى الآن ولا
 أن لها ولياً بعد نكاحها
 إلا القاضي أو أمها أو غيرها
 فلا المعروف عندهم وقيدوا
 على ذلك شهادتهم في كذا وإن
 كان طلقها طلاقاً واحدة زدت
 بعد قولك إلى أن طلقها ولا يعلون
 أنه ارتجوا من الإطلاق المذكور
 وفيه مذلة في الذكر التي هذا
 الرسم (نفسه) يعرف شبهة
 فلا ثبت فلان معرفة تامة

عدها من المتعاقبين لم يرض بحكم هذا الحكم فالعالم يتعلق به حتى لو ادعى في نفسه
 من أسبه فقد ينقض هذا الحكم وليس له ولاية على الحكم في هذا الولد وكذلك النسب
 والأولاد يفسرون ذلك إلى غير المتعاقبين ومن يسمي ذلك إليه لم يرض بحكم الحكم وكذلك
 الطلاق والعقود فيهما على الله تعالى إذا يجوز أن تبقى المطلقة البائنة في العصمة ولأن ورد
 العتيق إلى الرق وإن رضى والله تعالى لم يجعل النظر في هذه الحقوق إلى هذا الرجل الحكم
 وحيث قلنا لا يحكم في هذه المسائل فلو حكم فيه بغير الجور فنقض حكمه وينهي عن العود
 بمثله ولو أقام ذلك بنفسه فقتل أو اقتصر أو ضرب الحد أو ذبح زوجته ومضى ما كان صواباً من
 حكمه وصار الحدود بالقتل محدوداً أو التلاع من ماضياً (مسئلة) ولا يستر دوام الرضا
 إلى حين نفوذ الحكم بل لو أقام البينة عندهم بما لا حد له مما قيل أن يحكم بغيره فليقض بينهما
 ويجوز حكمه وقال أصح لكل واحد منهما الرجوع ما لم ينشأ في الخصومة عنده
 فليزجهما التقاضي فيها كما ليس لأحدهما إذا أرفعا لخصومة عند القاضي أن يוכל
 وكذا لو بعزله وقال مهنون في كتاب ابنه لكل واحد منهما الرجوع ما لم يفصل الحكم
 بينهما وقال ابن الماجنون ليس لأحدهما الرجوع كان ذلك قبل أن يثبته صاحبه أو
 بعدهما ناشبه الخصومة وحكمه لازم لهما (مسئلة) ثم إذا حكم الحكم فليس لأحدهما
 أن ينقض حكمه وإن خالف مذهبه إلا أن يكون جوراً بيناً لم يختلف فيه أهل العلم
 (مسئلة) قال القاضي أنما يجوز التحكيم إذا كان الحكم عدلاً من أهل الاجتهاد
 أو أعماماً واسترشد العلماء فان حكم ولم يسترشد رآه وافق قول قائل لأن ذلك غلط
 منها وأغرى وقال المازري لا يحكم إلا من يصح أن يولى القضاء قال وإذا كان الحكم من
 أهل الاجتهاد ما لم يكن يخرج باحتواءه عن مذهب مالك لم يحكمه وإن خرج عن
 ذلك لم يلزم إذا كان الخصم بين مالكيين لأنهما لم يحكما على أن يخرج عن قول مالك
 وأصحابه وكذلك أن كانا شافعيين أو حنفيين وحكما على مثل ذلك لم يلزم حكمه أن حكم
 بينهما بغير ذلك (مسئلة) وإذا حكم بينهما عبداً أو امرأة أو مملوكاً أو عبداً أو
 معتقاً أو موسواً أو كافراً أو مجنوناً أو أحكام المجنون والموسوس والكافر لا تلزم بلا
 خلاف واختلف فمن عدهم قال أصح ورب غلام لم يبلغ له علم بالقضاء قال المازري
 وفي المذهب في ذلك أربعة أقوال الجواز في الجميع والمنع في الجميع والجواز إلا في العبي
 والجواز إلا في المملوك والعبي (مسئلة) فإذا حكم أحد الخصمين صاحبه بحكم نفسه
 أو عليها جاز مضي ما لم يكن جوراً بيناً وليس تحكيم أن يرضى خصمه بحكم خصم القاضي
 قال أصح لا أحد ذلك فإن وقع مضي وليد كفي حكمه رضاه بالتصا لم إليه وقبل لا يجوز
 حكم القاضي لنفسه وقبل يجوز
 (الركن الثاني من أركان القضاء هو المقضي به) وهو الحكم من كتاب الله تعالى فإن لم
 يجد سنة فيه فمجد رسول الله صلى الله عليه وسلم التي يحكمها العمل فإذا كان خبراً أصحبت غيره

ويعلون بذكر الأنا في سنها بنية مهمة ولا يعلونها انعقد عليها نكاح قط ولأن له ولياً يعقد نكاحها الأعمال
 إلا القاضي أو أعماماً ولا يعلونها المعروف عندهم وقيدوا بذلك شهادتهم في كذا

(أسباح ومي الأب ومي القاضي ومقدمه أو مقدم أحد الأولياء يعقد في البكر)

هذا ما أصلي فلان زوجته فلا تأسدقها كذا وكذا إن شاء الله أو كذا ما تقدمه كذا قبضه الزوجة وصيها الناظر عليها بعد
 أبيها فلان وصار يسد ويبضه في جهازها وصيها الناظر عليها وأمرته الزوج فبري والكالني منه كذا مؤخر إلى أجل كذا
 وتبني على ما تقدم من الشروط وغيرها تقول أنكسها إياها وصيها الناظر عليها ٤٥ بعد الأب فلان وهي بكر في حجره

ولا يشه بمحبة في جسمها
 وعقلها خلون من الزوج وعدة
 الزوجة حل للزواج بعد
 الاستمرار الواجب وشهد على
 الزوج والزمى بما فيه عنه
 بما أمدها به في النكاح والجواز
 وبطلان النكاح كذا كذا
 العاهدة أو شاهد القاضي
 بموجب كذا وتلده
 ولا يعلم فيه نكاحا وفي تاريخ
 كذا من حضرة استمار الزوجة
 وشاهدنا سائرة عن وجهها
 صامته صمنا نفهم منه الرضى
 وبعان أعلمت بالنكاح والمهر
 وأن أذنتها في ذلك صمنا
 فخصمتراضة وفي التاريخ
 (وتقول) في يومى القاضي
 أنكسها إياها فلان الناظر
 عليها بتقديم القاضي بموجب
 كذا إياها للظفر عليها نظر
 الإصماء وهي بكر في حجره
 وتبني على ما تقدم في الاستمرار
 وغيره وتضمن معرفة الإصماء
 بأشهاد القاضي بامضائه أو
 نوبته له وكذلك تقدر
 في مقدم القاضي لانكاحها
 أنكسها إياها فلان ابن فلان
 بتقديم القاضي بموجب كذا إياها
 لانكاحها وقبض صداقها
 ووضعها في جهازها وهي بكر
 بنتة مهملة وتبني على ما تقدم
 وتضمن معرفة التقديم بأشهاد

الأعمال قضى بما يحسنه الأعمال وهذا معلوم من أصل ما لك رضى الله تعالى عنه إذا العمل
 مقدم على أخبار الأئمة كذا كذا القياس عند مقدم على أخبار الأئمة ما ذهب إليه
 أبو بكر الأبري فان لم يجد في السنة شأ نظري أقوال الصحابة فقضى بما انفقوا عليه فان
 اختلفوا ففى بما يحسنه الأعمال من ذلك فان لم يصح عنده أيضا أن العمل انصل بقوله
 بعضهم تخبر من أقوالهم ولم يخالفهم جميعا وقد قيل له أن يجتهد وأن خالفهم جميعا وكذلك
 الحكم في أجام التابعين رد الصحابة رضى الله تعالى عنهم وفي كل أجام يعتقد كل
 عصر من الأعصار إلى يوم القيامة لقول الله عز وجل ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين
 له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين فله ما آتوا ونصله جهنم وساءت مصيرا ولقول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لن تجتمع أمي على ضلالة ولقوله عليه الصلاة والسلام بده الله على
 الجماعة فإذا تضمن الله تعالى حفظ الجماعة لم يجز عزلهم الغلط والسهو فان لم يجد في النازلة
 إجماعا قضى بما يؤدى إليه النظر والاجتهاد في القياس على الأصول بعد مشورة أهل
 العلم فان اجمعوا على شيء أخذ به وان اختلفوا نظر إلى أحسن أقوالهم عنده وان رأى
 خلاف رأيهم قضى بما رأى إذا كان نظرا لهم وان لم يكن من نظرهم فليس له ذلك قاله
 ابن حبيب وهو قول فيه اعتراض والصحيح أنه إذا كان من أهل الاجتهاد فله أن يقضى
 بما رأى وان كانوا أعلم منه لان التقليد لا يصح للجهل فيما يرى خلافه باجماع وانما يصح
 له التمسك بما لم يقب له في النازلة حكم وهذا على مذهب من يرى التمسك بقول به
 واختلفوا هل للجهل أن يترك النظر والاجتهاد ويقتل من قد نظر واجتهد أم لا والجهل
 من يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق به الأحكام وخاصة وعامة ومجمله ومبينه ونافعه
 ومنسوخه وممتاثر السنة وغيره والمتصل والمرسل وحال الروايات وقوة وضعفها ولسان العرب
 لغة ونحوها وأقوال العلماء من الأصالة فمن بعدهم إجماع واختلاف والقياس بأثره على
 دلالة أقوال أحد هان ذلك له والثاني أن ذلك ليس له والثالث أن ذلك ليس له إلا أن

بخلاف فوات النازلة

(فصل) وأما ان لم يكن القاضى من أهل الاجتهاد ففرضه المشورة والتقليد فان
 اختلف عليه العلماء قضى بقول أعلمهم وقيل يقول أكثرهم على ما وقع في المسئلة
 في الحكاية عن الفقهاء السبعة والأول أصح وقيل ان له أن يحكم بقول من شاءهم إذا
 تجرى الصواب بذلك ولم يقصد الهوى وله أن يكتفى بمسورة واحد من العلماء فان فعل
 ذلك فالاختيار ان يساور أعلمهم فان شاور من دونه في العلم وأخذ بقوله فلذلك جازا إذا
 كان من أهل النظر والاجتهاد وقد تقدم من كلام القاضى أني بكر ان المقلد يقضى
 بفتوى مقلده في عين النازلة فان قاس على قوله فهو متعدي وقال الشيخ أبو بكر الطرطوشي
 أخبرني القاضي أبو الوليد المالبي أن الولاء كانوا قرطبة إذا ولوا رجلا القضا شرطوا عليه
 في معبلة أن لا يخرج عن قول ابن القاسم ما وحده قال الشيخ أبو بكر وهذا أهل عظيم منهم

القاضى بامضائه (وان) كانت سافعة قد فيها مانصه هذا ما أصدق فلان زوجته فلا تأسدقها كذا وكذا إن شاء الله
 نقدا أو كذا ما تقدمه كذا قبضه لها فلان وصيها الناظر عليها بعد الأب فلان وصار يسد ويبضه في جهازها وصيها الناظر عليها وأمرته الزوج فبري والكالني منه كذا مؤخر إلى أجل كذا
 الناظر عليها بتقديم القاضي وصار يسد ويبضه في جهازها وصيها الناظر عليها وأمرته الزوج فبري والكالني منه كذا مؤخر إلى أجل كذا

وتقرضه بذلك اليه ونسبها فلان أو انما عليها بتقديم القاضي فلان وهي تبين مالها في النكاح خاصة
 وتبين على ما تقدمت معرفة الاصله والتقديم والشهادة على الموصي أو الزوجين (بيان) لانهم استئذان البكر
 اذ تزوجها موصي أو غيره من ذكر ٤٦ لا يصح النكاح منه الا أن يجعل الاب الوصيه أن يزوجه ابنته من

غيره استشار ونص له على ذلك
 في عهده فانه حينئذ يكون له أن
 يزوجهاد وان استشار ويقدم
 ذلك مقامه وكذلك لا تزوجه
 قبل البلوغ ولا يجهرا على
 النكاح موصي ولا غيره الا أن
 يحصل ذلك الاب للموصي أو
 الوكيل قال القاضي الاجار
 يختص بالاتباء وعن اقامه
 الاب مقامه في حياته أو بعد
 وفاته اذا عين الاب الزوج الذي
 تزوجه ابنته واختلاف اذا
 لم يعين وجعل ذلك الى اجتهاده
 فقيل له اجبارها ونكحها
 عن رده قبل البلوغ وبعد
 وهو المعروف من قول مالك
 ويقدم في ذلك مقام الاب
 وقال عبد الوهاب ليس له
 اجبارها قال وهو أحسن
 وأتبع الحديث وقال أبو
 الحسن بن القصار اذا عين
 للموصي الموصي رجلا سلمه
 لصغيرة أو صبيغة بكراته
 يزوجه اجبارا كما تزوجه الاب
 واذا عين له رجلا سلمه لم
 يزوجه الا بغيره حتى تبلغ وترضى
 والابكر الكبيرة البرضاها ومن
 أصبحا ثمان قال ان الموصي
 اذا قال له زوج ابنتي من رأيت
 فانه يقوم مقام الاب في تزويج
 الصغيرة والكبيرة اليك بغير
 اغهاؤا ويخرج على قول مالك

« وقسم ابن رشد الموصي في النكاح على ثلاثة أقسام « أحدها اذا قال الموصي ومي ولم يزوجه في الوصيحة وهو المظهر
 قول ابن القاسم ان الموصي يكون وليا لكل من كان له الموصي وليا من الاخوات والقرابات وقيل انه لا يكون وليا لاولا
 للموصي عليهم وقيل يكون لمن وتيا الا ان الولي أحق منه بالعقد « والثاني اذا أوصى على المولى عليه باسمه من رجل أو امرأة

فلا يتهدى ولا يته إلى غير من إلى نظره ولا تزوج أحد من قراءة أو مسمى كان محمودة حيا أو ميتا فلا يته على أحد منهن ولا اختلاف في هذا غير أن ابن الهندي قال أن تزوج واحدة منهن مضي وهو بعيد والثالث إذا قال وصني على بشع بنافي فانه يكون وليا لجميع بناته في النكاح وان كن مالكات لأهله أنفسهن فقف على ٤٧ الفرق بين ذلك فالوصي على معين تزوج

أما محمودة بلا اختلافا ولا تزوج بناته التي لا يملكهن أنفسهن باختلاف ولا تزوج من ملك أمره منهن ولا أخوته ولا ولياته فان فعل مضي على ما ذهب إليه ابن الهندي قال ابن رشد تزوج محمودة بعد ترشدها كما تزوجها قبل ذلك ولا يعلم في ذلك نص رواية وإذا قال فلان وصي وكان إلى نظره محمودة أحسن فلا يدخل تحت هذا اللفظ ولا يكون له تزويجها إن كانت امرأة ووصي الأب أولى من الأولياء في مذهب مالك رضي الله تعالى عنه وأبن القاسم وبناور الأولياء وقال ابن الماحشون وغيرهم أصحاب مالك الولي أولى بالعقد من الوصي وهو مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما رضي الله تعالى عنهم وكان بعض القضاة بقرينة تجعل العقد الولي بموافقة الوصي يخرج بذلك عن الخلاف وقد قد في ذلك ما نهى عنه أباهما أخوها بموافقة وصيها فلان وأذنه ونهض التهادة عليها ما كان عقدا لولي دون الوصي فلو مضي تقضه على ما روي عن مالك ما لم تفسل وتلد الولاد قال بعضهم وله إجازة إن شاء بخلاف الأب

النظر مثل أن يقول أصل مالك كذا والذي يعتمد عليه مالك رضي الله تعالى عنه في كثير من مسائله كذا أو الواحد منها وافي أصل المذهب وهو المعروف من عنده وهو الذي يقول عليه أو يقول الأول الواحد من هذه الأقوال هو الذي جرى عليه العمل واستقر به الحكم فذا فيه ما فيه من ترك ذكر من جرى العمل باختياره فهل يعد هذا من الترجيح الذي يقول عليه في هذا المسألة أم لا هذا كله وقص في الجواب حكاية لقول السائل ثم اعاب الشيخ عن ذلك وتكلم على المجهود وصفته وطريقته في الفتوى ثم قال ونقرر هنا أصلا بدني عليه الكلام وهو أن المكلفين قسما من مجتهدين مجتهدون على شروط المجتهدين قال وأما غير المجتهدين والذي ورد السؤال عنه فلما تعلق الأحكام الشرعية بأحكامها وليس أهلا لا بداعها واستنابها من مأخذها وأوجب الشرع عليه الرجوع إلى قول المجتهدين عند قول فتزل الشرع ظن المجتهد في حقه كلفه لو كان مجتهدا ضرورة العمل وهذا مرجع عليه والذي يجب الاعتماد عليه إذا عارض نصا لمالك رضي الله تعالى عنه أو لغيره من المجتهدين أن ينظر إلى التاريخ فيعمل بالتأخر إذا التمس التاريخ عليه يعني وكان من أهل الفتيا وقد قرأنا أنه لا يعنى في مذهب الإمام الأيمن كان مجتهدا في ذلك المذهب كجسمدين المواز والقاضي اسمعيل وأبي محمد بن أبي زيد ونظائرهم من المجتهدين في مذهب مالك رضي الله تعالى عنه فقل هو لا إذا أشكل عليهم التاريخ في مذهب مالك رضي الله تعالى عنه فهم يعرفون أصول من اجتهدوا في مذهبه ومأخذه وما يبنى عليه مذهبه فيقلب على ظنهم المتقدم من المتأخر لاطلاعهم على المذهب ومأخذه ومعرفتهم أن أحدا لم يأخذ من أرجح من الآخر فليطلب على الظن أن الحكم الذي دل عليه المأخذ هو الأرجح وأما من لم يبلغ رتبة الاجتهاد في المذهب ورأى قول ابن القاسم رواية عن مالك رضي الله تعالى عنه ورواية غيره عن مالك أيضا فليس له أن يجزم بقول ابن القاسم أنه المتأخر لأنه ليس له رتبة الاجتهاد في المذهب قال وكان ثمانا خمس الدين أمام المالكية بالدار المصرية أبو الحسن الأسدي قدس الله تعالى روحه برجع قول ابن القاسم ويرى أنه المتأخر أيضا ثم قد تقر به هذه الطريقة على مذهب شافعي رضي الله تعالى عنه أن يقول القولان والأثرية موجودة في المذهب وقد صارت هذه الأقوال الثلاثة هنا بلا بمنزلة المصوص المتواترة من التربعة فأذا جهل التاريخ ونقل على السنة الأحاد المتقدم والمتأخر فيضع المتقدم وصار النسخ هنا ظاهرا بالظن لأن الحكم هنا معلوم فلما التمس بعده أكتفى في الثمين بأخبار الأحاد والمطلوب في هذا المجل ما يتطلب على الظن وقول ابن القاسم هو روايته عن مالك رضي الله تعالى عنه فيما يطلب على الظن وسبب ذلك أن ابن القاسم لم يترك ما كان على مالك رضي الله تعالى عنه من عشرين سنة ولم يفرقه حتى توفي وكان لا يغيب عن مجلسه إلا لغيره وكان عالما بالمتقدم والمتأخر والظن بمع تقبلا بطله مذهب مالك أنه يعلم المتقدم من المتأخر والأول متروك والمتأخر معمول به

أذا زوجها ولي دونه فلا تصح إجازة له ملك الأخبار فعلى هذا إذا كان الوصي ملك الأخبار فلا يكون له إجازة ما عقده الولي وكذلك اختلف في الولي مع وصي القاضي فقال ابن حبيب الولي أحق بالنكاح وعليه الأكثر وقال ابن إمامة وغيره وصي القاضي أولى من الولي وبه إفتى ابن عتاب وأفتى ابن القطان وغيره بما قال ابن حبيب من أن الولي أولى قال مرسى بن أحمد

وأنظر يعود إلى ذلك وعلمنا الذي رحمه ابن تيمون وعقبه بحمله وشيخته وقد حكى ابن مغيث في وثائقه أنه ليس للموصي من
الانكاح شيء إذا كان له مولى (وسئل) ابن رشد في انكاح الوصي دون اذن المشرف (فقال) ليس انكاح أحد الوصيين
دون اذن صاحبه بمنزلة انكاح

لا يجوز ذلك أحد ههنا أن نقدر
ما لم يعد عليها دون الاستحالة
أن يوقف على ذلك فان فصل
كان العقد فاسدا كنكاح
عقد غير صحيح وأما المشرف
فليس مولى ولا البه من ولاية
العقد في وإنما إليه المشورة
التي جعلت له خاصة فان
أنكح الموصي دون اذن المشرف
فالعقد في نفسه صحيح إلا أنه
موقوف على نظره إن رأى
أنه يحرمه أجاز موان رأى أن
يحرّمه رده كالسفيه يتزوج
بغير اذن وليه والمولى ومولى
منه حاضر فأنكاح الوصي في
نفسه باطل عند موت المأثور
موقوف على نظره القاضيان
رأى أن يردّه وإن رأى أن
يبيحه أجازّه وهو صحيح في نفسه
فإذا لم ينعثر على المرحي مات
الزوج فقد فأت موضع
النظر ووجب الزوجه
للصداق المستفي والميراث إذ
لاحظ كسما في الرد لأن ذلك
يسقط ما وجب لهما من الصداق
والميراث ولا نظر لهما في ذلك
وقولنا في تعيين الأيصاء
يعرف الأيصاء بالأشهاد هو
الصواب إذ قال البايع أن من
أهل العلم من قال أن في العقد
تقصانا إذا قل من يعرف
الأيصاء وسكت حتى يقول

هو وقد نقل هذه له الناس ليه ماله والذي يعمله هو ههنا أن يكون المتقدم ولو نقل قول
مالك مطلقا لأوجب وقفا وحبره ويعتقد أنه ما نقل القول إلا العمل به وانضاف إلى ذلك
كثير من ورعه فيطلب على الظن أنه المتأخر إلا أن نقل المتقدم وينص عليه أو يرى من حيث
النظر أن ما أخذه أرجح في نفسه من ما أخذ المتأخر فيصلي القولين ويقول وأول قوليه
أقول لا على معنى التقليد لما لك رضي الله تعالى عنه بل لما أداه الله اجتهاده وأما من قلده
مالك فاعلمنا ما أخذ بالقول المرجوع إليه عندنا القامس لأنه يقلب على الظن أنه الأرجح
للمعير مالك إليه أرواح ذكره القول الأول * وأما قوله من حصل طرفا من النظر
في طريق الاجتهاد هل له أن يرجع أحد الأقوال * فالجواب عن ههنا أن من كان
عارفا بما أخذ صاحب المذهب ما راق الأصول عالما بما تقدم وما تأخر عالما بالترجيح
فمعهزله ذلك وإن لم يكن بهذه الصفة وقد أخذ بطرف من النظر واستأنس بمذهب
الفقهاء فلا يجوز تقليده فيما نقل من ذلك ويرجع إلى قول من كان يجتهد في المذهب
فإن لم يجد من هذه صفته فليقل إلى مذهب آخر فقلده من كان عالما به مجتهدا فيه فإن كان
شغرا الزمان من المجتهدين والمفتين في المذهب فهل له أن يقلده من هذه صفته أولا هذه
مسألة لا أرى فيها نصا للعالم والذي يظهر لي التقليد لضرورة العمل وقد قال بعض المحققين
عند شغور الزمان من المجتهدين ولم يجد قولاً يجتهد بهت ووجدنا من حصل طرفا من
النظر وأحكم الأكثر فانه يقلد مع القول بأنه ليس على وجه الأرض إلا أن يجتهد وهذا
مذهبي فهذا الاعتقاد لا يتصور إلا من عالم مجتهد مطلقا وحديثه تصح دعواه قال وقوله
لا يلتفت إلى قول من قال ما نصير بين الأقوال فهي مقالة ضئيلة وقوله لا سلم قول من
قال إذا اختلف أصحاب مالك رضي الله تعالى عنه فالقول قول ابن القاسم في الذي سبقه
عن مالك وفيما يجتهد فيه على أصول المذهب وقد تقدم الكلام على هذا قال وأما
قوله الذي جرى به العمل كذا فإن كان يريد عمل أهل الأندلس أو جهة من الجهات
فليس يرجع بهذا وأذا لم يعتمد على عمل أهل المدينة مطلقا دون تقييد وتفصيل وهي
مستقر الوحي ومنزل الرسالة فكيف يرجع بعمل أهل قرطبة انتهى ما نصته من
الجواب * وكلامه في الجواب عاجريه العمل غير شاف وقباص على عمل أهل المدينة غير
مستقيم فان اختلاف العلماء في عمل أهل المدينة إنما هو بالنسبة إلى الإجماع هل يكون
علمهم إجماعا أم لا وليس ذلك من هذا الباب الذي نحن فيه ونصوص المتأخرين من أهل
المذهب متواطئة على أن هذا مما يرجع به إلا أن يختلف العرف في بلد من بلد فلا يكون ذلك
حجتا من بها وذلك مثل ما نقله ابن عبد السلام في مسألة اختلاف الزوجين عن ابن رشد
قال قال ابن رشد العرف عندنا في ذوات الأقدار أن المرأة لا تخرج من الدار فلو اختلفا
فيها لوجب أن يكون القول قول المرأة قال وكذلك حفظت عن شيخنا ابن رزق قال ابن
عبد السلام وهذا الباب عند المحققين تابع للعرف فرب متابع العرف في بلد أو

يا شهادا القاضية بكونه لديه وإذا لم يفسره فيبقى على المتصور احتمال أن يكونوا
شهدوا بالسمعاع وذلك لا يجوز وهو الظاهر من جواب ابن القطان أن ذلك شريعنا في معرفة الأبدن حتى يقين الوجه
الذي عرف به وجواب غيره بخلاف ذلك ويخرج ذلك من الشهود العالمين (فصل) فإن قدم أحد الأولياء على نكاح

وليت غيره. فكتب في تقديم الاب على ابنته البكر وكل فلان فلانة على عقد نكاح ابنته البكر في مهر من راسها كذا وكذا
براه من الصداق وكيفية اموال قبض ما يجب قبضه منه والاراحته ووضعه فيما يجب له وتكرار العقد المراجعة عليها كلها
احتاجت الى ذلك على الدوام وكذا ما اظلم لما قامه ويدل منه وقبل ذلك ٤٩ منه وشهد عليها به فان جعل في

اوصافها قبل البلوغ وهذه
من غير استظهار برب ذلك في
العقد المسمى كور وكذا ان
يجعل له ان يقدم من راء
ذلك وتقول في ذلك مانعه
ويجعل له ان كاحا قبل
البلوغ وبعد من غير استظهار
وان تقسم من شاه قبل التتبع
المذكور او عاشا منه وبعد
في تقديم ولي البنته البكر عقد
وكيل فلان فلانة على عقد نكاح
اخيه فلانة شقيقته او بنت عمه
فلانة او محبوره فلانة مع من
برأها كذا وكذا وعما راء من
الصداق وتكرار العقد عليها
والراجعة كلها احتجائي ذلك
وكالة نامة اقامه لها مقامه
في ذلك ويدل منه وقبل ذلك
منه وشهد عليها به وكذلك
تقدم في نكاح النسي على محو
ذلك فان زوجها الوكيل فان
كان وكيل الاب او الوصي
فجعل قبض النقد اليه
تقول مانعه انكحه اياها
فلان بتقديم والدها به على
ذلك التقديم التام وهي بكر
في مهر والدها وولته (وان)
كانت بنته مملو (قلت مانعه)
انكحه اياها باذنها ورضاها
وتقديم اخيها او غيرها فلان
ابن فلان وهي بكر بالغ في سنها
(وان) كانت ثيبا (فتقدم فيها

اورد من انه رجل وشهد في الدار و زمان آخر انه لنفسه ويشهد في الزمان الواحد
والمكان الواحد انه من متاع النساء بالنسبة الى قوم ومن متاع الرجال الى قوم آخرين
كالعاسا لمستوع في بلدنا فانه من متاع النساء بالنسبة الى جهاز الاندلس ومن متاع
الرجال بالنسبة الى جهاز الحضرة فلو قال عالم الذي جرى به العمل في هذه المسئلة كذا لم يتم
ذلك سائر المباديل يختص بذلك الموضوع الذي جرى فيه ذلك ومثل هذا لا يجدهم يقولون
فيه الذي جرى به العمل واستقرت عليه الاحكام كذا لم يقولوا ان الذي جرى به العمل في
هذه المسئلة في بلد كذا وفي غيره كذا وكذا واما هذه من المسائل التي ذكر كون ما جرى
به العمل فيها للفرق الذي اقتضته المصلحة في حق العامة وتغير العوائد ذلك امر عام فانه
مما روي في ذلك القول المصوب له ولا ينبغي ان يختلف في هذا ظاهر النصوص فتقدم
في ذلك وهذا ايضا مذهب الشافعية فتقدم ذكر اوعر وبن الصلاح الشافعي رحمه الله تعالى
في كتاب احكام الفتى والمستثنى ان القول القديم اذا قيل فيه انه جرى به العمل فان
هذا يدل على ان القول القديم هو المتي به وقال ابن عبد السلام شارح ابن الحاجب في باب
الجهز وكنت هذا القول لانه جرى به العمل في بعض البلاد فينتفع به في العمليات يريد
في القضاء المتعلقة بالاحكام
(فصل) واذا تقرر انه اذا كانت المسئلة لجنات اقوال اوردوا باننا لنقول والحكم بقول
مالك رضي الله تعالى عنه المرجوع اليه وليس له ان يختار قولنا فتى او يحكم به وتقدم ان
بعضهم جعل قول ابن القاسم على انه القول المرجوع اليه فصار بذلك تقوية ما نقله ابن
ابي حنيفة هذا اقليد التقليد قال قال بعض الشيوخ اذا اختلف الناس عن مالك رضي الله
تعالى عنه قالوا ما قاله ابن القاسم وعلى ذلك اعتمد شيوخ الاندلس واقر بقية اذ
ترجع ذلك عندهم قال ابو عمر بن عبد البر كان اصبح بن خليل صاحب رياسة الاندلس
سنتين سنة وكان فقيرا لم يكتب شيئا ولا ترك ما لا دلت تركته كلها ما نهذنا وقال وصيحت
احمد بن خالد يقول دخلت يوما على اصبح بن خليل فقلت لي ما احدثت فقلت نعم فقال انتظر
الى هذا الكوة انكوت على راسه في حائط بيته فقلت له نعم فقال والله الذي لا اله الا هو لقد
رددت منها ثلثمائة دينار بها على ان اقبى في مسئلة بتغير رأي ابن القاسم عما قاله غيره
من اصحاب مالك فخارت نفسي في سعة من ذلك وحدث ابن ابي حنيفة عن ابيه عن
محمد بن نصر عن احمد بن زباد عن محمد بن وضاح عن معن بن قيس قال سمعت ابن القاسم يقول
رضيت بما لك بن انس لنفسى وجعلته يني وبين النار قال ابن وضاح وقال معن بن قيس
رضيت ابن القاسم لنفسى وجعلته يني وبين النار قال ابن وضاح وما معن بن قيس
قال ابن زباد ما رضيت ابن وضاح لنفسى (تدبره) وهذا ليس على الاطلاق في المطر
على التهرب لاني الحسن الططبي قال قول مالك في المدونة او في من قول ابن القاسم فيها
لانه الامام الاعظم وقول ابن القاسم فيها اولي من قول غيره فيها لانه اعلم بذهب مالك

تصره ل مانعه انكحه اياها باذنها ورضاها ونفو عنها ذلك اليه فلان ابن فلان بتقديم اخيها
او غيرها على ذلك التقديم التام وهي ثيب مالكة امرها وتني على ما تقدم وتضمن الشهادة على الزوجين والوكيل المتولي
العقد وتضمن على معرفة التقديم بالاشهاد كذا تقدم في الايصاء فان كان المتقدم او الوصي امرأه فلان الى العقد نفسها ولا بدلهان

تقدم رجلان في العقد (فتقول ما تصه) انكهما اياها فلان ابن فلان يتقدم فلانة الوصية على الزوجة او المتقدم لعقدنا كاح
 الزوجة كونه يتقدم اخيه الوأيه اياها التقدم التام ثم تقول وهي بكر او ثيب وتبين على ما تقدم وتضمن الشهادة على
 الزينين والمرأة يتقدمه الولي . . المذكور وعلى المتولي للعقد عليها معها وتضمن معرفة تقدم الولي

رضي الله تعالى عنه وقول غيره فيها أولى من قول ابن القاسم في غيره ما وذلك لعصمتها
 (فصل) فتقرر بما ذكرنا من قول ابن القاسم هو المشهور في المذهب اذا كان في المدة
 والمشهور في اصطلاح علماء المغاربة هو مذهب المدونة والمراقبون كثيرا ما يمتنعون المغاربة
 في تعيين المشهور وشبهون بعض الروايات التي جرى به عمل المتأخرين اعتبار شهر
 ما شهر المصرون والمغاربة قال ابن رشد وسمعت بعض الفضلاء ينكر لفظة مشهور فانه قد
 يشترع عند الناس شيء وليس له أصل قال وإنما يقول على ما بعينه الدليل وقال ابن رشد
 اختلاف في المشهور على قولين أحدهما انه ما أقوى دليله والأخر ما كثر قائله والصحيح انه
 ما أقوى دليله قال ابن رشد ويكر على القول الأول ان الأشياخ ربما ذكروا في قول انه
 المشهور ويقولون ان القول الآخر هو الصحيح اه وليس في هذا اشكال لان المشهور
 هو مذهب المدونة وقد بعث القول الآخر حديث صحيح بمراروا مالك ولا يقول به
 لمعارض قام عند الامام لا يتحقق هذا المقتدولا يظهر له وجه العدول عنه فيقول والصحيح
 كذا القيام الدليل وصحة الحديث وكثيرا ما يغفل ذلك ابن العربي وابن عبد السلام في شرح
 ابن الحاجب قال ابن الصلاح وليس كل فقيه يسوغ له ان يستقل بالعمل بما رآه من
 الحديث ولما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه اذ اصح الحديث فهو مذهبي سلك بعض
 الشافعية هذا المسلك فاخذوا به اديث تركها الشافعي رضي الله تعالى عنه عبد اعلى علم منه
 بصحتها المانع اطاع عليه وحقى على غيره وقد صنف الامام ابن حزم بما اعترض فيه على
 الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الاحاديث التي رواها ولم يعمل بها وسرد الاحاديث
 وشنع عليه في ذلك ووقفت على الجواب عن ذلك القاضي أبي اسحق بن عبد الرزاق
 التنويسي فلا يلزم من عدم اطلاعهم على المعارض انتفاؤه وقال ابن رشد ويكر على القول
 الثاني ان المشهور ما كثر قائله ان بعض المسائل وسدنا المشهور فيها المنع والاكثر على
 الجواز مثل مسألة التزام المرأة زوجها ارضاع ولدها حولن كاملين عند اطلاق والتزام
 نفقة وكسوته سنتين بعد الحولين والمشهور ان ذلك لا يلزم الا في الحولين فقط وسدنا الزائد
 والذي جرى به العمل واستقر عليه أحكام فقهاء الاندلس امتضاء ذلك بعد الحولين اه قال
 ابن خوزنر سدد او مسائل المذهب تدل على أن المشهور ما أقوى دليله وأن ما سلكه رضي الله
 تعالى عنه كان براعى من الخلاف ما أقوى دليله لا ما كثر قائله وقد أجاز رضي الله تعالى عنه
 الصلاة على يخلود السباع اذ اكتسبوا كثرهم على خلافه وأباح بيع ما فيه حق توفنة
 من غير الطعام قبل قبضه وأجاز أكل الصيد اذا أكل منه الكلب ولم يراع في ذلك خلاف
 الجمهور واستدل على ذلك ابن خوزنر من اذ في كاهه الجامع لاصول الفقه بمسائل وأدلة من
 الحديث بطول ذكرها وأما ما وقع في كلام ابن الحاجب من ذكر الأشهر مرة وذكر المشهور
 اخرى فقال ابن رشد ان ذكر الأشهر في اصطلاحه يدل على أن القول الآخر مشهور لان
 صيغة افضل ظاهرا في التفضيل ولكن رأيته يطلق الأشهر على ما يقول غيره فيه انه

أولاً والابناء بالاشهاد كما
 يتقدم وكذلك ان كان المتقدم
 او الولي عبد المتولي العقد
 نفسه وتقدم رجلان متولي
 العقد كما تقدم في المرأة والبراءة
 ان تقدم على انكاح محجورتها اذا
 كانت نافرة عليها بتقديم
 القاضى في قول من نزع
 ان تقدمها عن المحجورة على
 انكصام وغيره لان هذا ضرورة
 ولا يخالف في هذا من يمنع هناك
 وقال ابن الحاجب في نوازله اذا
 كانت المرأة حاضرة فهل لها
 ان تقدم آخر بعد انكاح
 محجورتها أم لا فاجاز ذلك
 جماعة من الفقهاء ومنهم من
 ابن الطلاع وابن حزم (وسئل
 ابن رشد) في رجل ترك زوجة
 وبنات تقدم حكم الجهة للام
 على البنات فزوجت الام احدي
 البنات وقد تم لعقد النكاح
 انها حال البنت والبنات اولاد
 عم غيب على مسافة ومن
 فلما علم بذلك اراد اوقفه
 (فاجاب) النكاح صحيح جائز
 لا سبيل الى فسخه الا ان ثبت
 الاوليا مان الزوج غير كنف وان
 تزويجهما ضرر بسببه عادة ولا
 يكون للزوج في ذلك مدفع
 انكاح المولى الاعلى والمولى
 الاسفل والكافل والمربي
 والاجنبى بالولاية العامة (

تعتقد في انكاح الاهل مثل ما تعتقد في انكاح الاخ والعم ثم تقول انكهما اياها فلان ابن فلان مشهور
 مولاها الذي اعتمتها ان كان هو الذي تولى عتيقها ومولاها لولادة العتاقة ان كان اعتمتها برة او غيره ممن يجزله الولاء
 وكذلك تعتقد المولى الانقل على الرواية التي أتت في ذلك عن مالك اذ في لايته في المذهب قولان فتعتقد فيه ما تصه انكهما

أما هذان مولانا الذي أنعمت عليه بالعتق أو فلان معتق أسهما وتكمل العقد كما تنقسم في النكاح الأخ في البكر والذين سواهما
(وتعتقد) في النكاح الكافل والمرى مثل ذلك وتقول في البكر البتة ما نصه أنكما أما كافلها ومريها فلان ابن فلان وهي
مكر بالعتق في سنها بنية مهملة في كفاية فلان المذكور وأما البتة وتبنى على ما تقدم ٥١ (وتعتقد في البتة) أنكما أما هذان أورثها

وتغريضا بذلك البتة كافلها
أورثها فلان وهي تب
وتبنى على ما تقدم وتجعل
قبض النقد للبتة البكر
للكافل الذي زوجها وفي
قبضه براءة الزوج (بيان)
للمولى الأعلى من الأولاد
باتفاق وأما المولى للأسفل
ففيه اختلاف في المذهب
هل يكون ولدا من الأولاد
في النكاح أم لا كما تقدم قال
في المدونة وهو من الأولاد
إذا كان له الصلاح ويجوز له
انكاحها من نفسه وذكر
المازري أن في ذلك خلافا
والكافل والمري من أولاد
المراة بكر كانت أو ثيبا لانه
القائم بأمرها وقد جمع النظر
لها ولولا الإسلام وهو لها
كالات والمهور في المذهب
أن المولى أحق منه بالنكاح
أخوه كانوا أو عصبة وروى أنه
أحق من الأولاد فإن كان
أورثها فهل يسوغ له
النقد عليها دون أبيها في ذلك
قولان قال ابن رشد وقد أنزل
في المدونة منزلة الوكيل في
حياة أبيها فلا يحتاج إليه أما
ولم ير له في سماع أشبه أنكاحها
الآن يجعل له ذلك إلا نصا
وزوج المرأة النسا إذا كانت
في كفالة وإن لم يكن قد كفلها

مشهور قال فيمثل أن يكون قصد هذه العارية لثاقتها وقلة حروفها والله أعلم انتهى
وهذا قصد بعض من مراد المؤلف وقال غيره له قصد ذلك لقسام الأشهرية عنده
وهذا أيضا بعد من الأولاد أن المؤلف رحمه الله تعالى كان مشهورا بالورع والنام والقرص
من أن يبدل في مثل هذه العهدة الذي يظهر والله أعلم أن قصده الأعادة بما نقله أئمة
المذهب وقصدت أن المراقبين بخالفون في المشهور وكذلك جماعة من المتأخرين من
المصريين والمغاربة بخالفون في المشهور كابن العربي من المغاربة والقاضي سنده من
المصريين وغيرهم من الشيوخ فأما بقوله الأشهرية المشهور الذي هو مذهب
المدونة وإن القول الثاني خبر بعض الأئمة وقد ذكرك أن الحكم والغتوى يكون بالأشهر
لا بالقول المقابل له والله سبحانه وتعالى أعلم
(فصل) في لزوم القاضي بالقداد أو جده المشهور أن لا يخرج عنه وذكر عن المازري رحمه
الله تعالى أنه بلغ رتبة الاجتهاد وما أفتى قط بخبر المشهور وعاش ثلاثا وثلاثين سنة وكفى
به قدوة في هذا فإن لم يقف على المشهور من الروايتين أو القولين فليس له المتشبه
والحكم بما ساء منها من غير نظري في الترجيح فقد قال أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى
في كتاب أدب المفتي والمستفتي أعلم أن من يكتفي بأن يكون فتياه أو عمله موافقا لقول
أورثه في المسئلة ويعمل بما ساء من الأقوال والوجوه من غير نظري في الترجيح فقد جعل
وخرق الاجماع وسبيله سبيل الذي سلكه أبو الوليد الباجي المالكي من فقهاء
أصحابه أنه كان يقول أن الذي لم يدق على إذا وقت له حكمه أن أفقه بالرواية التي
توافقها وحكي الباجي عن يثقه أنه وقت له واقعة فاقى فيها وغائب جماعة من
فقاظم يثقه بها المالكية من أهل الصلاح بما يضره فلما دسأ له فقالوا أعلمنا
أنك وافته بالرواية الأخرى التي وافق قصده قال الباجي وهذا مما لا اختلاف فيه
بين المسلمين من بعده في الاجماع أنه لا يجوز قال ابن الصلاح وقد قال مالك رضي
الله تعالى عنه في اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله تعالى عنهم
مخطف ومبطل فليس بالاجتهاد وقال ليس حكما قال ناس فيه توسعة لنا قال ابن
الصلاح قلت لا توسعة فيه بمعنى أنه يقضي بين أقوالهم من غير توقف على ظهور راجح
وفيه توسعة بمعنى أن اختلافهم يدل على أن الاجتهاد بما لا يفيان في أقوالهم وأن ذلك ليس
بما يقطع فيه بقول واحد متعين لا لاجل الاجتهاد في خلافه قال فإذا وجد من ليس
أهلا للترجيح والترحيل بالمثل اختلاف بين أئمة المذهب في الأصح من القولين
أو الوجهين فبذني أن نرفع في الترجيح إلى صفتهم الموجبة لزيادة الثقة بأرائهم فيمثل
بقول الأكر والأورع والأعلم وإذا اختلف واحد منهم بصفة أخرى قدم الذي هو أحق
منهما بالأصالة فالأعلم بالورع مقدم على الأورع والعالم واعتبرنا ذلك في هذا كما اعتبرنا
في الترجيح عند تعارض الأخبار صفات رواها وكذلك إذا وجد قولين أو وجهين

في حال مفرد أو بكاره فإن كفلها بكر أو بها وزوجها ثم مات الزوج وأطلقها قبل البناء فهل يكون له أن تزوجها ثانية أم لا
حكى ابن فضال عن القاضي أبي الوليد الباجي أنه قال ينكحها بالنكحة الأولى أبدا وحكى عن غيره أنها إذا عادت النكحة
حدها كانت عليه زوجها وإن لم تعد إلى كفالة الأولى واختلاف في ذلك فقها قرطبة فقال بعضهم أنه

منها ثمانية وولايته بائنه عليها في النكاح وبه قال ابن عتاب وقال ومنهم لا ينكحها وترجع الولاية إلى غير موته قال ابن
القطن ذلك حكر ذلك ابن الطلاع في وثائقه واستحسنه هو من رآه أنه أن كان الكافل خيرا فاختلاف قوليه بائنه عليها
وينكحها وإن كان على خلافه ٥٢ ذلك فلا ينكحها وقال ابن زريق المرأة الكافلة ليس لها تزويج مكفولتها

وهي في ذلك خلاف الرجل
وذكر ابن الحاج في نزاهة أن
الفقهاء اختلفوا في ذلك
فقريلبة فاحذر ذلك بما عظم
الفقهاء أن يتقدم على عقد
نكاح محضونها ومنع ابن
الطلاع ذلك وابن جبرين وقد
تقدم ذلك (فصل) وتقدم
في النكاح الاجنبي للنية
المسكنة التي لا ولي لها على
ما جرى به العمل مانعه هذا
ما أصدق فلان زوجته فلانة
أصدقها كذا وكذا تهدوا كذا
التحسين كذا برسم الخول
والكائن كذا مؤخر إلى أجل
كذا ثم يقول في البكر أنكره
أياها جارا فلان وهي بكر الخ
في سنن أبيه مهملة لا ولي لها
حاضر ولا غائب لصحتها
وعجزها عن إتيان السلطان
وأقامة البينة على حاكمها وتبني
على ما تقدم (وتعقد) في النكاح
أنكره أياها باذنها ورضاها
وتوقيعها ذلك إليه فلان ابن
فلان الفلاني لضعفها وعجزها
عن إتيان السلطان وأقامة
البينة على حاكمها وهي ثيب
ما أنكره أمرها خلو من
الزوج والدة حصل النكاح
وتبني على ما تقدم في التي
زوجها أخوها أو عمها في البكر
والثيب (بيان) أحازم أنك أن

بعد الرجل الصالح نكاح المرأة الأجنبية مائة مثل المسكنة والمعتقة والإسلامية وإن كان منها أجنبيا إذا
لم يكن لها ولي ورسا كان في البلد سلطان أولم يكن إذا لم تحصل إليه الأبيقة وهو الذي تاله ابن القاسم في المدونة وجرت
به الفتوى والعمل وروى أشهب عن مالك أن الأنيقة وغيرها سواء لا تزوجها الأولى أو سلطان «ن» زوج المرأة أجنبي مع

وجود أولى فان كان من له الاجبار كالأب لم يجوز ان اجاز له وان لم يكن له الاجبار فاما ان تكون ذات قيد أو دنية فان كانت
ذات قيد فقال نالك ما مضى بالدين ولكنه أحبال وتوقف إذا اجاز له الولي بالقرابة وقال ابن القاسم له اجازة ذلك وردت
ما لم يكن وفي المدونة ان دخل بها وقت المهر أو تزوج والمنكح ٥٣ والتمديدان علما وان كانت دنية ففيها

قولان أحدهما ان النكاح
ناض مطلقا والثاني كذا
القول

(انكاح الولي ولو لم يمس
نفسه أو الولي من قبل
الأب)

تقول في المكر هذا ما صدق
فلان زوجه فلانة أصدقها
كذا وكذا نقدا وكذا النقدا
منه كذا رسم الحلول على الزوج
الى أن يبرأ منه بالبيان الواضح
والكافي كذا مؤخر الى أجل
كذا ثم تقول انكجهما من نفسه
بأذنها ورضاها فلان الزوج
المذكور اذ هو ابن عمها لها
وهي بكر بالقرابة سببا يثبت
مصلحة خلوع من الزوج وعدة
الوفاء حل لنا كي يبعد الاستئثار
الواجب وشهد على النكاح
المنكح فلان المذكور بحاقبه
عنه من أشهد به وعرفه
وبحال محصية وجسوز وحضر
استخار الزوجة وشاهدها
سائرة عن وجهها صامتة
فهم منه الرضا بعد ان أعلنت
بالتأكي والمهر وان أذنها
صامتة فصح راضية وفي
ناريخ كذا (وتعقد في الثوب
مانصة) أصدق فلان زوجه
فلانة كذا وكذا نقدا وكذا
النقد منه كذا قبضته وأرأته

هون الخالق نموذجاً من صفات العافين والحاكم كالتقى في هذا (سؤال) ذكره القرافي
في كتاب الاحكام في غير الفتاوى عن الاحكام المذكور الثاني والعشرون فصل يصح على
الحاكم أن ينكح الأم إذا رجع عنه كما يصح على المتهود أن يفتي الأبالج رجع عنه أولاً
أن ينكح بأحد القولين وان لم يكن رجعا عنه وال جواب ان الحاكم ان كان معتددا فلا
يجوز له أن ينكح أو يفتي الأبالج رجع عنه وان كان مقلدا اجاز له أن يفتي بالمشهور في
مذهبه وان ينكح به وان لم يكن رجعا عنه مقلدا في رجحان القول المحكوم به امامه الذي
يقبله كما قبل في الفتاوى وأما اتباعه في حق الحاكم والفتاوى اجماعا ثم اختلف العلماء
فيها اذا تعارضت الأدلة عند المتهود أو تماوت ومجزع عن الترجيع هل يشاهدان أو يختار
وأحداهما ما يفتي به قولان للعلماء فعلى القول بأنه يختار أحدهما يفتي به أن يختار
أحدهما ينكح به مع أنه ليس أرجح عنده بطريق الأولى لان الفتاوى ع على علم المكلفين
الى قيام الساعة والحكم يختص بالواقع الجزئية فاذا اجاز الاختيار في الشرائع العامة فإولى
أن يجوز في الامور الجزئية الخاصة وهذا مقتضى الفقه والقواعد وعلى هذا التقرير
ينصو بالحكم بالراجح وغير الرجح وليس اتباعا للهوى بل ذلك مبدل الجهد والجهن
عن الترجيع وحصول التساوي اما الفتاوى والحكم بما هو مرجوح بخلاف الاجماع وقال
ايضا في أول هذا الكتاب ان الحاكم ان ينكح بأحد القولين المستويين من غير ترجيح
ولا معرفة أدلة القولين اجماعا فاما من هذا مع ما سبق من كلامه في قوله بعد مبدل الجهد
والجهن عن الترجيع وقال عز الدين بن عبد السلام الشافعي من كان امامه في المسئلة
قولان فله أن يقلد بهما أحب فله ابن عبد النور التونسي في الفتاوى

(فصل) وفي الفتاوى لابن عبد النور وسئل الشيخ أبو محمد بن أبي زيد عن الرجل اذا لم
يستعير في العلم وانما نظرى في المدونة والموطأ المختصر ويحذف ذلك يمثل عن البنازلة هل
له أن يفتي بما رآه في هذه الدواوين لما كان يرى الله تعالى عنه أو لا حكم لهما به واختار
لهن دون أولابن مهنون وأولابن المواز وشبههم فاجاب عن ذلك اذا استئثل عن نازلة
وجد ما في هذه الكتب فليفت بها ويحل نفسه عليها ان نزلت به وكذلك لو وجد مطلقا
لابن القاسم أو لأحد من فقهاء أو لم يجد الا ما مهنون ولا يفتي أولابن المواز ولا يصح
أولابن عبدوس أو شبه هؤلاء ان كان شيئا يختلف فيه بين اصحاب مالك رضى الله تعالى
عنه أو لأحد من هؤلاء المعينين فيه اختار مثل مهنون واصح ومن دونهما من ابن
عبدوس وابن مهنون وابن أنوار وخوهم فله أن يفتي باختيار من وجد من اختيار
هؤلاء لاسيما انك قلت والبلد عار ولا رده الى من هو دونه أو من يجعله على غير مذنب
أهل المدونة وكذلك ان كتب الى من اتع في العلم واستعير فافتاء بشئ وسعه أن يعمل به
ويحل عليه من ماله ايضا

(فصل) قال المازري في كتاب الإقتية الذي يفتي في هذا الزمان أقل مراتبه

منه والسكالي كذا مؤخر الى أجل كذا ثم تقول انكجهما من نفسه بأذنها ورضاها وتقوي بعضها ذلك اليه فلان الزوج المذكور
اذ هو ابن عمها لها وهي ثيب مالكة أمرها خلوع من الزوج وأحد حل للنكاح وشهد على النكاح المنكح فلان المذكور
والزوجة فلانة المذكورة بحاقبه عنهما من أذنها وعرفهما وبحال محصية والجواز في كذا (وتعقد في الثوب مانصة).

هنا ما امدق وان يحيط به ثلاثة انكر في حرمه ولا يتهام فيها كذا وكذا او كذا ان تقدمه كذا بالمحل الى ابن بيرا
 من به اثبات التامع والمكائى كذا من هو الى اجل كذا ثم يقول انكهما من نفسه فلان الزوج المذكور انهم والناتر
 عيجهما به انما اليه او يتقدم ٤ القاضى ياه على النظر لما هو بكر بالغ في سنه اثنية في حرمه كما ذكره ولا يتهام
 من الزوج واعتد على النكاح

في نقل المذهب ان يكون قد استبرأ في الاطلاع على روايات المذهب وتأويل الاشياخ
 لها وتوجيههم لما وقع فيها من اختلاف ظواهر واختلاف هذا من توجيههم مسائل
 بمسائل قد سبق الى النفس تباعدها وتفرقهم بين مسائل ومسائل قد يقع في النفس
 بتقاربها وتشابهها الى غير ذلك مما يسهله المذاهب اخرون في كتبهم وأشار اليه من تقدم من
 اصحاب مالك رضي الله عنه في كثير من رواياتهم فهذا العلم للنظار يقتصر على نقله عن
 المذهب (وسئل ابن ابي زيد انما يستفتى في غير المستفتى باختلاف الناس (فاجاب)
 من الناس من يقول ان المستفتى اذا استفتى المفتي فغيره باختلاف الناس ان له ان
 يختار لنفسه في أى الاقوال شاء بمنزلة رجل دخل المسجد وجد بالمصعب في مجلس
 وابن وهب في مجلس وغيرهما كذلك فله ان يقصد أيهما شاء فبما له ولا فرق بين ان
 يعمل بقول من شاء منهم وهم اعياء او مختار ما ثبت من اقوالهم بغيرهم ثم قلت لاني بعد
 فما تقول انت في ذلك قال اما من فيه فضل الاختيار فله ان يختار لنفسه ومن لم يكن فيه
 فضل الاختيار قلدر لا يقوى في نفسه فاخترار رجل كاختار القول اه وقوله قلدر
 رجلا يقوى في نفسه موافق لما نقله ابن الصلاح قبل هذا من الترجيح بين اقوال اهل
 المذهب وانه يقدم قول الاعلم الورع على الاورع العالم والمحاكم كالتفتي في الاخذ
 باختيار أحد الأئمة المجتهدين في المذهب ولو لم يكن في العلم واستعرفه كما قال
 ابن ابي زيد قال ابن هشام في مفيد الحكم واذا لم يكن القاضي من اهل العلم واختلف
 عليه العلما فبما يشاءورهم فيه قليل بأخذ بقول اعلمهم وقل يقول اكثرهم وقل يأخذ
 بقول من شاء منهم وفي المتسعة ينظر في اقوالهم فإرا عنه اه اقرب الى الحق اخذ به
 (فصل) قال ابن الصلاح لا يجوز ان كانت فتاه نقلا لذهب امامه اذا اعتقد في نقله على
 كتب ان يعتمد الاعلى كتاب موثوق بهته وما ذلك كما جاز اعتماد الراى على كتابه واعتقاد
 المستفتى على ما كتبه المفتي وتحصل له الثقة بما يجده في نسخة غير موثوق بهتهما بان
 يجده في نسخة من امثالهما وقد تحصل له الثقة بما يجده في نسخة التي هي غير موثوق
 بها بان رآه كلاما منتظما وهو خير فطن لا يخفى عليه في الغالب مواقع الاستقاط والتغير
 واذا لم يجده الا في موضع لم يبق بهته نظرا وان وحده موافقا لاصول المذهب وهو اهمل
 لقصر به مثله على المذهب لم يجده معنوقا فله ان يقتضيه فان اراد ان يحكمه عن امامه
 فلا يقول قال الشافعي مثلا كذا وكذا او يلتقي عنه او ما شبه ذلك من عبارات وما اذا
 لم يكن اهلا لقصر به مثله فلا يجوز له ذلك فسه وليس له ان يذكره بلفظ حازم مطلق فان
 سبل مثله النقل المحض لانه لم يحصل له ما يجوز له مثل ما حاز لا لول ولا يجوز له ان يذكر
 في غير مقام الفتوى معصا لخاله فيه فيقول وحده في نسخة من الكتاب القلاني
 او من كتاب فلان لا اعرف بهته او وجدت عن فلان كذا وكذا او يلتقي عنه كذا وكذا
 وما شبه ذلك من عبارات (وسئل عز الدين بن عيسى السلام عن القلبي المفتي بأخذ

به وان لم يدفع ذلك اليها والوجه الثالث ان يوجه ذلك الى بيت البناء بحضرة السرد بعد ان يقوموه ويعانوه
 ولا يفارقوه حتى يتوجه به وان لم يهضمه الشهود الى البيت ذكره ابن حبيب فان فعل الزوج أحد هذه الالوجه الثلاثة وصفا
 كان أو غير برئ وكذا كل من اسلمه عليه أو عنده صدق بنية أو زوجة لا يصح قبضه اذا فعل أحد هذه الالوجه الثلاثة برئ

واحسنها الوجه الاول وذكر ابن الطاطري وثقة الشيعة بزوجه الرومي من نفسه فعدان فتوشت اليه وقد اختلف في هذا الفصل هل لاراء أن تقوض أمره الى الولي فأكر ذلك ابن حبيب وقال ابن عبيد الغفور عن ابن القاسم لا بد أن يذكر تقويض المرأة الى الولي قال فضل وهو أجمع اختلفوا وقال في الاستغناء مذهب

••

الملكيات من النساء التقويض

الى الولي عالم يكن بأفد البكر

خاصة بكل حسن ما تزو فرق

ابن زرب بين البكر والنتب فقال

لشيب أن تقوض وليس للبكر

أن تقوض وذكر ابن ميث

في وثقة الشيعة الكبر عدان

استمرها في وثقة النبي

الشيعة ذات الرومي عدان

فتوشت اليه قال وهذا اذا كان

لها أولياء وأما ان لم يكن لها

الاولى واحد فليس لها أن

تقوض قال لقاضي أبو الوليد

والخلاف في ذلك جار على

الخلاف في الولاية هل هي حق

لأرأة أو حق للولي وكره

مالك للرومي نكاح مجبورية

أو أنسكاحا من أهل بيته فان

وقع وكان سوا بمضى والأفصح

ما لم يطل وضمن ابن الطاطري

وثقته معرفة السداد وقال

في انكاح السلطان لا يحتاج

الى ذلك وسوى ابن فتون بينهما

في وثاقه

(انكاح البكر التي غاب

أبوها أو التي رشتها)

لا تزوج هذه البكر التي غاب

أبوها حتى ثبت هذا عقد

يعرف شهوده فلا بد بنت فلان

ويعلمون بكرها بالغا قد بلغت

سن التزويج ودعت الى

يقول ينسب الى امامه ولا يرويه هذا المقتضى عن صاحب مذهب وانما حفظه من كتب المذهب وهي غير مروية ولا مستندة الى مؤلفيها فهل يسوغ لمن هذه حاله القنات لا وهو سؤال طويل فيه مسائل عديدة فاجاب في هذا الفصل بان قال وأما الاعتماد على كتب الفقه الصعبة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها لان الثقة قد حصلت بها كالحصول بالرواية وكذلك قد اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب واثار العلوم حصول الثقة بذلك وبمسائل تدريس ومن اعتقد ان الناس اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو اولى بالخطأ منهم ولو اجاز اعتقاد ذلك لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بالطب والنحو واللغة والعربية في الشريعة وقد رجح الشرع الى أقوال الاطباء في صور وليس كتبهم في الاصل الا عن قوم كفار ولكن لما يصعد التدليس فيها اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على اشعار كفار من العرب ليعد التدليس فيها قال ابن الصلاح قال المصري قلم واحد التزويج على المقتضى وذلك ان له سبحانه وتعالى حوس امر الدين فيه الحد والشكر (مسئلة) ومثل هذا ما ذكره القرافي في كتاب الاحكام في تبيين الفتاوى عن الاحكام فقال كان الاصل يقتضي ان لا يجوز الفتيا الا بما يرويه السدل عن العدول عن المجتهد الذي يقلده المقتضى حتى يصح ذلك عند المقتضى كما تبصع الاحاديث عند المجتهد لانه نقل لدن الله تعالى في الموضوعين وعلى هذا كان ينبغي أن يحرم غير ذلك غير ان الناس توسعوا في هذا العصر فصاروا يفتون من كتب بطالعون من غير رواية وهو خطر عظيم في الدين وخروج عن القواعد غير ان الكتب المشهورة لاجل شهرتها عادت بعدا شديد عن التصريف والتزويج فاعتمد الناس عليها اعتمادا على ظاهر الحال وكذلك ايضا اهتمت رواية كتب النحو واللغة بالاعتناء عن العدول بناء على بعد ما عن التصريف وان كانت اللغة هي أساس الشرع في الكتاب والسنة فاهمال ذلك في النحو واللغة والتصريف قلنا وحده ثانيا فعند أهل العصر في افعال ذلك في كتب الفقه جامع بعد المجمع عن التصريف على هذا تحرم الفتيا من الكتب الغربية التي لم تستهزح في نظائر عليها الخواطر وبمصلحة ما فيها وكذلك الكتب الحديثة والتصنيف اذا لم تستهزح اعزاه ما فيها من القول الى الكتب المشهورة أو يعلم ان مصنفها كان يعتمد هذا النوع من الصحة وهو موثق بعادته وكذلك حواشي الكتب تحرم الفتوى بها لعدم صحتها والوثوق بها اه ومراده اذا كانت الحواشي غريبة للنقل وأما اذا كان ما فيها موجودا في الامهات أو منسوب الى محله وهي بخط من وثق به فلا فرق بينها وبين سائر التصانيف ولم تزل العلماء أئمة المذهب يقولون ما على حواشي كتب الاثمة الموثوق بعلمهم المعروفة خطوطهم وذلك موجود في كلام القاضي عياشي ولقاضي أبي الاصمغين من عمل وغيرهما اذا وجدوا حاشية يعرفون كاتبها يقولون ذلك عنه ونسبوا اليه وادخلوا ذلك في مصنفاتهم وأما حيث يجهل الكاتب ويكون النقل غريبا فلا شك فيما قاله القرافي رحمه الله تعالى ومن ذلك الطرزي ابراهيم العرج

النكاح وان والده غاب بحيث لا يعلم من كذا غيبة انقطاع ولم يرجع من غيبته حتى الآن ولا يعلمونه ترك الا ولا ما سبق على بنته المذكورة بحال حاجبة واضطراب ويضاف عليها الضياع وان فلا نأخذ بها وبذلك ما من المهر كفا وكذا يعلمونه كقولها وان ما نزل لها من مهر مهر مثلها ومن النظر تزويجها لما يخاف عليها من الضيعة كما ذكر ومن عاصمة ذلك

كله عيسى وبنوه قريش من ذكر قد علم ذلك شهادة في كذا أو فادانت هذا الزم زوجته (وتعقد في النكاح ما تمته) هذا
مما ينبغي على كل من زوجة فلا تصدقها كذا وكذا نقد أو كذا النقد منه ~~حكا~~ كذا رسم الخول عليه إلى أن يرأه به باليمن
والكفائي كذا مؤثر إلى أجل ٥٦ كذا ثم يقول أنكمه أيا لها بذنها ورضاها القاضي بموجب كذا فلان وهو بكر بالغ قد حرم

على التهذيب وهو من الكتب المعتمدة الموثوق به ما فيها وكذلك الفطر لا ين بات
على الوثائق المجموعة وكذلك في الفطر إلى الحسن الطعني على التهذيب من الحواشي
الموثوق به وهو من أهل العلم والدين والورع وغالب ما فيها من دواب المصلحة
(فصل) ويلحق بهذا الركن بيان ما يقتضي فيه قضاء القاضي وقدره من العلماء على أن
حكم الحاكم لا يستقر في أربع مواضع يقتضي ذلك إذا وقع على خلاف الإجماع أو
القواعد أو النص الجلي أو القياس (ومثال ذلك) كذا وحكم بان الميراث كله للأخ دون
الجدة فمنها خلاف الإجماع لأن الأمة على قولين المال كله للجد وبقائه الآخر وأما حرمان
الجد بالكلية فلا يقل به أحد يقتضي حكم بهما كمن ساء على أن الأخ بدلي بالبنوة والجد بدلي
بالأبوة والبنوة مقدمة على الأبوة فتقتضيهما هذا الحكم وإن كان مغنياً لم يقتلده (ومثال مخالفته
القواعد) المسئلة السريجية متى حكم الحاكم بتقريب النكاح في حق من قال أن وقع عليه
طلاق فانت طالق قبله فلا تطلقها ثلاثاً ولا تأكل فالصحيح لزوم الطلاق الثلاث له فإذا ماتت
أو مات وحكم الحاكم بالتوارث بينهما فتقتضيهما حكمه لأنه على خلاف القواعد لا من قواعد
الشرع بجماعة اجتماع الشرط مع المشرط لأن حكمه إنما يظهر فيه إذا كان الشرط لا يصح
اجتماعه مع بشرطه فلا يصح أن يكون في الشرع شرطاً لذلك يقتضي حكم الحاكم في
المسئلة السريجية وهي التي وقع التثليل بها (ومثال مخالفة النص) إذا حكم بشفعة الجار
فإن الحديث الصحيح وارد في اختصاصها بالشريك ولم يثبت لها معارض صحيح فيقتضي الحكم
بمخالفة (ومثال مخالفة القياس) قبول شهادة النصارى فإن الحكم بشهادته يقتضي لأن
القاسق لا يقتضي شهادته والكافر أشد منه فسقاً وأبعد عن المناصب الشرعية في مقتضى
القياس فيقتضي الحكم بذلك (تنبيه) قال القرأفي في معنى قول العلماء أن حكم
الحاكم يقتضي إذا خالف القواعد أو القياس أو النص فأراد إذا لم يكن لها معارض راجع
عليها أما إذا كان لها معارض فلا يقتضي الحكم إذا كان وفق معارضها الراسخ اجاباً عما
كالقضاء بجمعة عقداً لقراض والمساقاة والسلو والحواشي ونحوها ما تارة على خلاف القواعد
والنصوص والاقضية ولكن لادلة خاصة مقدمة على القواعد والنصوص والاقضية
(فصل) وفي مختصر الواضحة قال ابن الماجشون ومن حكم بالمرى المعقمة وحملها
للعمر ونعقبه فلا مرد لها الحكم قال ابن حبيب كذا قال مطرف وقال هذا الذي علمه
حكاهنا بالندى وكذا قال في أصبغ وقاله ابن عبد الحكم أيضاً قال ابن عبد الحكم وإن كنت
قد سمعت ابن القاسم يقول في الذي يطلق امرأته أئمة فيرفع أمره إلى من لا يرى السنة فيجعلها
واحدة فتزوجها قبل أن تنكح زوجها غيره منه يفرق بينهما وليس هذا من الاختلاف
الذي يقرأ أحكامه قال ابن عبد الحكم ولست أراه رأي أن يفرق كل قضاء يقتضي بهما
اختلف الناس فيه كائن ما كان ما لم يكن خطأ وإنما رأيت فيه خلاف من أحد
(فصل) في نقض القاضي أحكام نفسه وله ذلك إن ظهر له أنه قد أصاب قول

والله الفاسد ولا يشي خلون
الزوجة أو فادخل النكاح
بعد الاستئثار الواجب وشيئت
مما أوجبه عليه على القاضي
بمخالفته عنه من أشبهه به
وأشبهه الزوج فلا ين بجافيه
عصوه فقه ويحال بجمعة وجواز
وحضر استئثار الزوجة
وشاهد ما يجب شرعاً وفي
فأربع كذا (بيان) ذكر
ابن أبي زمن عن بعض
المؤثرين أنه قال لا بد أن يثبت
الكفاءة في النيب كالنكر
حكاه عنه ابن قسطن وحكي أن
القاضي أيا وليد كان يأخذ
بهذا القول وبكفائيات
الكفاءة عنده ويقول أن كانت
تلك نفسها فإذا دعت إلى غير
كفء لا يلزم أن أعينها على
ذلك (والكفاءة) عندما لك هي
النسب والدين وقال ولا أنظر
إلى المال ولكن أنظر إلى
النسب فإذا زوجت من ليس
مثلهما في النسب لم يحز وقال
غيره ينظر إلى المال قال
المازري وفي رعاها القسقر
والحرية الأصلية في الكفاءة
قولان وقال ابن القاسم فيمن
دعت إلى زوج فأنى وليها إذا
كان كفو لها في القدر والحال
والمال زوجها السلطان قال
عبد الملك وعلى هذا اجتماع

أصحاب مالك قال ابن بشير لا خلاف منصوص أن للزوجة ولين قام لها فسحق نكاح الفاسق (وسئل ابن زرب عن قائل
وليه تقوم نكحها رجل طارئ من أهل الشر والفساد فأنكر ذلك وأولياؤها عليها وذهبوا إلى دفع النكاح وكان قد بنى بها
(فقل) لا سبيل إلى حل النكاح إن كان قد دخل بها قبل له فلو لم يدخل بها فوقف وقال الذي لا شك فيه أنه إذا دخل لم يفسخ

والكفاه حتى للزوجة والاولياء فاذا تركوها جاز وقوع الامسغ في النود اذ اتم اذا زوج الاب ابنته البكر من رجل مكبر وفاسق
لا يؤمن عليها لم يجوز ولده الامام وان رضى هي به وذكر ابن ابي زمنين عن بعض الموثقين لاذن ثبتت الكفاه في النكاح
كالسكر حكا عنه ابن قهقور وحكى ان القامبي ابا الوليد كان ٥٧ ياخذ بهذا القول ويكتبها ثلثا

الصكفاه عنده ويقول ان
كانت تلك نسبا فانه اذا دعيت
الى غير كفاه لا يلزم منى ان
أعنيها في ذلك وصداقات
المثل هي صداقات نساء قومها
اذا كن على مثل حالها من
العقل والجمال والمال وفي
زمنها معا فلهما امرين يشترط
تختلف الاحيان في الصداق
باختلاف الأزمان قال ولقد
نقول قول مالك في المدونة
لا ينظر الى نساء قومها وليس
بصحيح والصحيح اعتبار نساء
قومها ونساء قومها الا ان
يعتبرن في ذلك أخواتها
النسبائ والاب وعماتها
النسبائ والاب ولا يعتبر
صداق أمهاتها ولا أخواتها ولا
أخواتها للام ولا عماتها للام
لانهن من قوم آخرين وذكر
ابن قهقور ان المعتبر في ذلك
قدرها وجالها وحالها وما لها
ولا ينظر الى نساء قومها وقال
القاضي عبد الوهاب صدق
المثل براعي فيه حال المرأة
في حالها وبسارها وأوتها
وأقرباتها ومن يشبهها من
عشيرتها وجيرانها كن من
عصبتها أو من غير عصبتها
خلافا لما في رضى الله تعالى
عنه في مراعاة العصبه قال
ابن رشد) ومغيب الرجل عن

قائل وفي وثائق ابن الططار ولقمانى الرجوع عما حكم به وقضى بما فيه اختلاف بين أهل
العلم ومما تبين له فيه الوهم ما دام على خطئه فان عزل أو مات بعد ما حكم به لم يكن لغيره
فسخ شيء من أحكامه مما فيه اختلاف وان كان زوجها ضعيفا في الطر على التذهب
للطغي اذا قضى القاضي بقضيه فيها اختلاف ووافق قولنا شاذا نقض وان لم يكن شاذا لم
يقض و مراده بالشاذ والله أعلم مثل القول بشقعة الحوار وسأقي بيان ذلك ان شاء الله
تعالى وقال مهنون اذا قضى القاضي بقضيه وكان الحكم مختلفا فيه وله فيه رأي فحكم
بغيره موافقه لقضيه وقال ابن راشد ووجه سموها وظلها لا يعرف الا من قوله قال ابن عبد
السلام وقد شهد عنده مئة ان رأيه كان غير ذلك وأنه حكم به سموها كما تشهد هذه البيعة
عند غيره فذهب عليه حيث شذ ذلك الحكم ايضا وكون ذلك الحكم وقع به لا يمنع
من ان ينسب ما كان قد عزم عليه أولا وليس لغيره نقضه وان كان رأى بعد الحكم رأيا سواه
لم ينقضه وفي مختصر الواضحة قال ابن حبيب وأخبرني عن طرف وابن الماسحون عن مالك
رضي الله تعالى عنه وعن غيره من علماء المدنف في القاضي يقضى بالقضاء ثم يرى ما هو
أحسن منه فيريد الرجوع عنه الى ما رأى فذلك له ما كان على ولا يثبت اني فيها قضى بذلك
القضاء الذي يريد الرجوع عنه فان كان القضاء الأول مالم يقضى به فاض لم يجوز له ان يقضه
فليس له نقضه وقال في المسبع مثله وقال ابن عبد الحكم لم أسمع أحدا من أصحابنا اختلف
في ذلك وأنا لا أرى ذلك وقضاء وقضاء غيره عندي واحدا يرجع عما اختلف فيه ولا الى
ما هو أحسن منه حتى يكون الأول خطأ بنا صرا قال ابن حبيب وقول على ما اجتمعوا
عليه من ذلك وقال مهنون ايضا لا يجوز نقضه قال ابن الماسحون ولو حكم قصد اظهار ان
غيره أصوب فقال ابن القاسم فيهم الأول وقال ابن الماسحون ومهنون لا يجوز نقضه
وصوبه الا في معنى وصوبه أنه المتأخرين قياسا على حكم غيره ولا نه لو كان له نقض هذا رأيه
الناسي لكان له فسخ الثاني والثالث ولا يقف على حد ولا يبق أحد ما قضى له به وذلك
متردد بدو قبل ان كان القضاء بحال فسخه وان كان في ثبوت نكاح أو فسخه لم يقضه
قال ابن راشد والمشهور هو الأول وهو الصواب لانه رجوع الى الصواب وقال في طرف
وابن الماسحون وأصوب ولو عزل القاضي ثم ولي فارد نقض قضاء كان قد قضى به في ولا يثبت
الأولى والرجوع عنه الى ما هو أحسن منه لم يجوز ذلك له الا على ما يجوز له من نقض قضاء
غيره وقيل ان كان خطأ علم لم يجوز نقضه أو أمرا شاذ لم اختلف فيه
(فصل في) وقال ابن حبيب قال في طرف في القاضي يقضى لاحد الخصمين على صاحبه
ثم يشهد الآخر على فسخ حكم الأول ويكتب له بالفسخ كما بافلا يرى ذلك فسخا ينقض
الحكم الأول اذا كان الأول صوابا غير مختلف فيه حتى يخلص في الفسخ ما يستوجب به
فسخ الحكم الأول أو يرجع عنه الى ما هو أحسن منه فيرجع من حكم الى حكم الا أن يقول
تبين لي أن التهوده هو باطل هذا يعني من الخلفين وهو دفع بين وقال ابن نافع مثله

٨ تبصره ل ابنته البكر ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها أن تكون غيبته قريبنوا الثاني أن تكون
غيبته بعيدة منقطعة والثالث أن يكون أسرا أو قيدا فأما اذا كانت غيبته العشرة الايام وما أشبه ذلك فلا خلاف انها لا تزوج
في غيبته فان تزوجت في غيبته فسخ النكاح جزؤها الولي والسلطان قاله ابن حبيب في الواضحة وأما اذا كانت غيبته بعيدة

منه في ذلك الوقت أو لانه لم يرد من مصر أو ما شبه ذلك فاختلف في ذلك على أربعة أقوال أحد هان الأمام
في ذلك الوقت الذي كان في ذلك وان كانت نفقته جارية عليها ولم يخف عليها ولا استوطن البسلد الذي هو قيس وهو هنا بر قول
مالك في مع ابن القاسم في العتبة ٥٨ وفي المدونة وقد تقول ما في المدونة من قوله فيها وأما من خرج ناجر أو ليس

وتدعيه إمام بملك البسلد فلا
حكم إمام على أنته انها
لا تزوج إلا أن يستوطن فلا
البلد هو القوي الثاني والثالث
انها لا تزوج إلا أن يستوطن
ذلك البسلد بطول مقامه
فيها العشرين سنة والثلاثين حتى
يتيسر من رجعت وهو قول ابن
حبيب في الواضحة والرابع انها
لا تزوج أبد وأن طلال مقامه
وهو ظاهراً قول مالك في
كتاب ابن المازان الولي
والامام لا تزوجها الا برضاها
وقول ابن وهب في العتبة
ولا أن يجلس فيهم إذا قطع
الاب عنها النفقة وخشيت
عليها الضعة في انها تزوج
وإن كانت قبل البلوغ وأما
اختلاف ما قبل تزوجها هنا
الولي دون السلطان فالجمهور
أنه لا يزوجه إلا السلطان لانه
حكم على غائب وقال ابن
وهب ومثله في كتاب ابن
الموازن الولي تزوجه برضاها
وأما أن كان أسيراً أو قتيلاً
فلا اختلاف أن الامام يزوجه
إذا عت إلى ذلك وإن كانت في
نفقته وأمنت عليها الضعة
ووقع لسلطان الملك في كتاب ابن
يونس أن بنت المقتدر لا تزوج
إلا بعد أربع سنين وفي كتاب
الاستغناء المعهود والمطهر

وقال ابن عبد السلام وقيل لا يشترط في فسفه حكم نفسه أن بين موجب القسح لصنع
التهمة لأن النفوس مجبولة على نفي القسح عنها قال فضل بن سلمة انظر قوله إلا أن يقول
تئين أن الشهود شهدوا بما على كلف يمكنه فصح حكمه به إذا قال ابن حبيب وقال في ابن
المباحشون وأصبح مثله وبه أقول والشهادة على القسح تكفيه إذا كان مأموماً ولم يقل
سوى قوله في قدر جفت عن ذلك الحكم الذي قد حكمته لفسان كان جوعاً لا قد
استشرف بجهنم وهو المسؤول عنه والمؤمن عليه ولكن لو كان مع الزوج والفسح للحكم
قال قد قضيت لا تخبرني القاضي عليه أو لا يجوز قضاءه هكذا أوعاد جعلاً إلى رأس
أمره ما يعني أن القسح يضيء دون الحكم القاضي به أولاً وأما اختلف حكم القضاة
والقسح فهاهنا القسح ولم يحضر القضاة لانه لا يقضي على أحد الخصمين حتى يضرب للقاضي
عليه الأجل في المخرج والمخرج فلا يجوز أن يحكم عليه وهو غائب عن هذا فقد استبرأ أمره
قبل الحكم عليه قال ابن حبيب وأنا كان القاضي في القضاة غير القاضي الذي حكم به فهنا
لا يكون أشهاد على قسح ما حكم به غيره فضاهاه بين في القسح ما ربه القضية وما هو
أحق منها وما يجوز به فسفه أو كذلك قالوا لاجمع ولم يختلفوا في هذا
(فصل في بقض القاضي أحكام غيره) ونظرة في أحكام غيره يختلف فاما العالم العدل فلا
تعرض لأحكامه بوجه الاعلى وجهه التصور لما أن عرض فيها عارض بوجه خصومة
فاما على وجه الكسف لها والتعقب فلا وإن سألها الخصم ذلك إلا أن يظهر له خطأ وهذا
فيما جهل حاله من أحكامه هل وافق الحق أو نال فيه هذا الوجه هو الذي نفي عنه
الكسف والتعقب فإن ظهر له خطأ من لم يختلف فيه وثبت ذلك عنده فبرده ويقضه عنه
المحكوم به عليه وقد ذكر القاضي في حكمه الوجه الذي نفي عنه حكمه فهو محذور عما لقا
لنص أو إجماع فهو جرح فسفه وكذلك أن قامت بينة على أنها علمت قتمده إلى الحكم وخبر
ما وقع وهذا الحكم وقع منه سواء أخطأ أم لم يخطئ من بعده كما يقضه هو وأما
القاضي العدل الماهر فإن أقضيته تكشف فما كان منها أصاباً أمضى وما كان منها
خطأً بيناً لم يختلف في رده قال اللغوي وأرى أن يرد من أحكامه ما كان مختلفاً فيه لانه ذلك
كان منه حدساً وتخيلاً والقضاء بمثل ذلك كله باطل ونحوه لابن حمزة وقال ابن عبد
السلام وروى بعض الشيوع أن هذا مقيد بما إذا علم أنه كان يساور أهل العلم في
أحكامه وأما أن كان لا يساورهم فتتقص كلها لانه حكم حشيد بالحدس والتخمين وهذا
تقيد صحيح وهو معنى كلام اللغوي وهكذا هو منقول عن اللغوي وهذا قد جمع بين وصفين
الجهل والجهل لليلة المشاورة وفي الواقي المجموعة إذا كان القاضي من أهل العدل إلا أنه
عرف منه أنه لا يساور في أحكامه فانها تتقص فما كان منها موافقاً للسنة فقد وما كان
مخالفاً لم عليه أهل بلد له أنه وافق قول قائل من أهل العلم وإن كان ذلك القول
لا يعمل به فانه يتقص حكمه بذلك ولا يفسح ويقض منها ما كان خطأً بيناً قال ابن حبيب

لسا كالثالث البسلد العتبة وإن طلال أمده لأن خروجه برحى في كل حين وهما كالعائب الذي يعرف خبره وأما
فإن خرج بناتها بالليل وأتتهل حصرهما السلطان (فصل) وأما البكر التي ردها أو هو فلا تسقط نفقة باعته حتى يدخل
بها زوجها وإن كان قدر ردها ولا يزوجه الا برضاها أو اختلف في رضاها بالنكاح فقيل هو بصحتها قاله ابن مغني وغيره

وقال الباقي في وثائقه اذ ارشد الاب ابنه وهي بكر فلان تزوجها الارضاء والجماع بينهما كالتبني فتمت عقد نكاحها منه
 اصدق فلان زوجه فلا تكد او كذا نقدا وكذا لثا لنقد منه كذا قبضته وصار يدها وابراة منه والكاك كذا مؤخر الى اجل
 كذا ثم يقول انكم اياها بانها ورثها وتقبضها ذلك والذوهي بكر بالغ ٥٩ في ستمائة اليك امر نفسها بغيره

والله اعلم بالارباب خصل من الزوج
 ويجتد الزوجة هل النكاح
 وشهد على الزوج والزوجة
 ووالدها بما فيه عن ستمائة
 اشهدوه في العدة والجواز
 وعرفهم في كذا وعلى ما ذكر
 ان يثبت ضمن الشهادة على
 الزوج والولي والوالدة
 وتقول وحضر الاستمارة
 وشاهد كذا ما يجب شيئا
 وتضمن الشهادة عليها بقض
 النقص وغيره مما يكون
 في الصداق بالانطق على
 ما اختاره السويخ ما عدا
 رضاها بالنكاح وقال ابن
 لبابة اذا وقفت على جميع
 ما في العقد ما عدا شيئا وقيل
 لما ان سكونك رضا ما لم يك
 به النكاح فسكنت فانك نكاح
 لازم لها وجميع ما في العقد
 ولا ينقص وان لم تنطق (واذا)
 رشد الولي بمحوره هل
 تسقط ولا يثب عليها لان
 ابن رشد لا ذكر في ذلك نص
 رواية والذي وجهه النظران
 ولا يثب عليها في النكاح
 لا تسقط بتركها اياها كالاب

النكاح الاب والولي للصغير
 والمحور بالغ

تعد في ذلك وبعد هذا كتاب
 نكاح النقصين فلا ابن

واما القاضى الماترى احكامه اذا كان معروفا بذلك وكان غير عدل في حاله وسيرته عالما
 مكان او جاهلا ظهر جوره او خفي فان اقصيته كالماترى صوابا كانت او خطأ لانه لا يكون
 حقيقه وان يكون انظر الى جواب والعدل في قضائه واشهد على ذلك ويكون باطن امره
 فيه الجور والخيف لا ما عرف من احكامه ان حكمه فيه صواب وباطن امره كان صحيحا
 مستقيما وشهد بذلك من عرف القضية وعرف كيف شهد فيها من اهل العدل فانه عصى
 ولا مرد لانه اذا رد قدامنا اذ لم يمت واقطعت الحجة كان ذلك اطلا للحق وقال لما اصبح في
 ذلك هكذا سمعت ابن القاسم واحدا يقول غير في لى القضية الخلفاء والاراء وقضائه
 السوء جائز ما عدل فيه منها وينقض منها ما تبين فيه جوره واستر به ولم يعقق
 ويعدل فيه بالكشف كما يصنع باقصية الجاهل الا ان يعرف القاضى بالجور والخيف
 في احكامه كلها او بعضها فترد احكامه كلها ما عرف بالجور فيها او جهل وهذا خلاف
 ما نقله ابن الحاجب عن اصبح حيث يقول وتنبذ احكام الماترى وقال اصبح هو كالجاهل
 لان اصبح موافق على نبدأ احكام الجاهل ويفصل بينه وبين اقصية الخلفاء والاراء
 وقضاة السوء كما أنهم عنده اخف منه حال لان الجور يتوقع منهم ولكنه غير مشهور
 ولا معروف ولو عرف لكان الحكم واحدا وحكي ابن رشد في غير العدل ثلاثة اقوال فصح
 احكامه مطلقا وهو قول ابن القاسم في المستضرحة وعدمه مطلقا واختاره القاضى
 اسماعيل قال عبد الملك لا يجوز للقاضى ان ينظر في اقصية غيره قيل فان قام عنده قائم
 فقال هذا الكتاب القاضى قد حكم بغيره بين قال ارى ان ينظر فيه فان تبين له انه حكم
 بغيره بين وجب فيه في القضية مفسر امثل ان يقضى بشهادة قرائى او يقضى الجبار
 بالنفقة او بالمراث للعمة او الخالة فارى ان ينقضه واما ان وجدا لقضاها بهما في تبين
 فيه الجور واخطا الصراح مثل ان يحد فيه شهدت عندي بدينه فقبلته او رأت ان الحق
 لقان فقضت له ما تبين لي فلا ارى له ان ينظر فيه قال القاضى اسماعيل ويجعل القضاء
 على الصحة ما لم يثبت الجور وفي التعرض لذلك ضرر بالناس ووهن للقضاة فان القاضى
 لا يخلو من اعداء مرمونه بالجور فاذا مات او عزل قاموا يريدون الانتقام منه ينقض
 احكامه فلا ينبغي للسلطان ان يعظم من ذلك قال ابن رشد وما قالوه من الاقوله شهدت
 عندي بذلك بدينه فقبلتها فيه نظر فقد قبل غير العدل وانما الذي ينبغي ان ينظر فان
 صرح باسمه اذ اشتهر بجهل عدل وبين وجه الحكم فلا ينبغي ان ينقض واما مع الاجال
 فلا يقول الثالث راي اصبح قال ارى ان عصى من احكامه ما عدل فيه ولم يشر فيه
 وينقض ما تبين فيه الجور ان استر به ويقبل فيها من الكشف ما يغفل باقصية الجاهل
 وأشار ابن رشد في غير العدل الى القاضى الماترى وخلفاء القضاة والاراء ونقله يقول
 اصبح موافق لما نقله ابن الحاجب فانظر مع ما تقدم عن الواجحة
 ففصل فيما لا يتقدم من احكام القاضى وينقض اذا اطلع عليه وحكم الحاكم لا يجل

فلان عاقده على ابنه الصغير في محره فلان وعلى محوره فلان بصادق كذا وتبين على ما تقدم وتقول في الشروط والزم
 فلان ابنه المذكور او محوره الزوج المذكور شرط كذا الما راي له من المصلحة ووجه له من الغبطة وشهد على الولي المنكح
 او الوصى والزوجة او والدها بما فيه عنهم في كذا (بيان) والاب وتزوج ابنه الصغير بغير اذنه وكذلك الوصى وان كان

والشيخ في هذا العقد ان العقد بينهما خلاص العقد على المرأة وفي النكاح الابن والوصي المستغني البائع بشرط ان
يكون كالمساكين عليه احد ههنا ان ذلك لا يجوز الا باذنه واختياره وهو قول ابن الماحشون في الواضحة وندبيل ما في ارجاء
السنن من المدونة والثاني ان ٩٠ ذلك جائز عليه وان كان زهرا امره وهو قول ابن القمام في جنائبات العتيبة وابن

حبيب في الواضحة ولا يخلو
الاب في العقد على ابنه
الصغير من ثلاثة اوجه اما ان
يشترط المصدق على نفسه او
على ولده او يطلق العقد فان
اشترطه على نفسه لم يؤخذ به
الابن لان ذلك من الاب على
وجه الجمل سواء صرح الاب
بالمجل او قال اخضه وان
اشترطه على الابن فهو عليه
ان كان موصرا وان كان معصرا
فقال ابن القاسم يكون على
الاب وقال اصبح على الابن
بعترة واشترى له سعة وكتب
التمن عليه قال واغما يلزم
الاب اذا تزوجه معصرا ولم
يسم المصدق على احد
والابن عديم قال ابن ابي
زعمين وعلى قول اصبح هذا
وايت من اقتدى به من
شيوخنا اذا كتبه على الابن
برضا الزوجين وقال ابن
هذه في وثائقه وهذا القول
هو مذهب المدونة وبه الحكم
(قال ابن رشد) بدخل هذا
التحليل في الكبير المستغني
اذا كان قد اقداسا على
انكاحه وان اطلق العقد
فيكون على الابن الا ان يكون
معصرا فيكون على الاب
بلا خلاص وقال ابن المواز هو

حراما ولا يجرم حلالا على من علمه في باطن الامر لان الحاكم اغما يحكم بما ظهر وهو الذي
يعتد به ولا ينقل الباطن عن من علمه بما هو عليه من التمسك والتعزم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اغما انما يشر ولعلكم تختصون الى فعل احدكم ان يكون اخن يحبه
من دينه فاقضى له على نحو ما سمع منه فن قضيت له شيء من حق اخيه فلا يأخذ منه
شيئا اغما لقطع له قطعة من النار وهذا الاجماع من اهل العلم في الاموال واختلفوا
في انعقاد النكاح او حل عقده بظاهر ما يقتضي به الحاكم وهو خلاف الباطن فذهب
مالك والشافعي رحمهم الله تعالى وجمهور اهل العلم الى ان الاموال والقرود في ذلك سواء
لانها حقوق كلها تدخل تحت قوله عليه الصلاة والسلام فن قضيت له شيء من حق اخيه
فلا يأخذ فلا يخل منها القضاء الظاهر ما هو حرام في الباطن وقال ابو يوسف وابو حنيفة
رضي الله تعالى عنه وكثيرون اصحابنا المالكية على ما حكى عنهم ابو عمر بن عبد البر انما
ذلك في الاموال خاصة فلان رجلين تعمد الشهاد بالزور على رجل انه طلق امرأته فقبل
القاضي شهادتهما فظاهر عدايتهما وقد تعمد الكذب او غلطافرق في القاضي
بشهادتهما بين الرجل وامرأته ثم اعتدت المرأة انه جاز لا حد الشاهد ان يزوجها
وهو عالم بانه كاذب في شهادة قالوا لانها لم تحلف للزواج بالحكم الظاهر في الشاهد
وغيره سواء لان قضاء القاضي وسكوه فرق بينهما وقطع العصة ولا ذلك ما حلت لزوج
غيره واحضوا بالحكم العان وقالوا هو لوم ان الزوجة اغما وصلت الى فراق زوجها بالعان
الكاذب الذي لو علم الحاكم كذبها فيه ما فرق بينهما وبين زوجها قالوا وكل من شهد عليه
بالنكاح او بالطلاق وقضى القاضي عليه بذلك لم يمكنه الامتناع منه ولزم الحكم بشهادة
الشهود عليه وكانت فرقته في الظاهر فرقة عامة فلما كان كذلك دخل فيه الشاهد
وغيره انتهى من المقدمات وقال ابن عبد السلام ومن ذلك لو تام له شاهدا زورا ثم نكح
امراة فحكم له القاضي ما حصل له وطؤها وكذلك لو شهد رجلان على امرأة انها زوجه
لذلك وهي في باطن الامر زوجه لغيره فانها تحمل لهذا الذي شهد بهما ومن ذلك الحكم
بشفعة الجوار لا تحمل للمالكي ولا يجوز له التمسك بها لانه يعتمد بطلان ما حكم له به فهو
فيه ما تقدم وليس من لان الحاكم في الصور الاولى لو علم باطن امر الشهود لم يحكم بذلك
مخلاف الشفعة وعلى ما قلناه في الشفعة لو غصب عاصب شيئا ونقله عن مكان الغصب
وكان مما اختلف فيه هل يفوت بالتخل أم لا فقضى القاضي له به اخذه وكان مذهبه انه
يفوت بشفعة وتجيب فيه القيمة في ذلك على هذا ان لا يكون له به التصرف فيه ومن ذلك
الحكم باستساعاه من اعنت بعتة وكان المعنى معصرا فانه يفتن ورد العبد على ما كان
عليه قاله ابن حبيب في الواضحة ومن ذلك الحكم للتصرف في عبي النصراني بشهادة
النصراني فانه يفتن بقوله تعالى عن ترضون من الشهداء ومن ذلك قول اهل العراق
في توريث الدمة والخالة وميراث المولى الاسفل فانه يفتن من مختصر الواضحة

على الاب حتى يقول لست منه في شيء واغما هو على الابن والمجل ان كان في عقد النكاح او عقد
البيع مشترط في نفس العقد لم يقتصر حيازه ولا يلزم له العمل على كمال حال وان كان بعد عقد النكاح او بعد عقد
البيع فهل يقتصر على حيازه ام لا في ذلك قولان وقولنا في الرومان والدة الزمها ياها عني وجه النظر لما يجره من

الغلبة والصواب وان ثبتت كثبت التزامها على الابن واذا باع الابن قبل الدخول في الشرايط التزام الشرط والاعتقال
من النكاح فان دخل قبل البلوغ بطلت الشروط وكذلك ان بنى بها بعد البلوغ وقبل ان يوقف عليها ولم يعرفها لم يلزمه
وان بنى بها بعد البلوغ وبعد معرفته بالشروط لم يلزمه ولا بنى وهب في اليه بيتان الصغير ٤٦

يلزمه ما عهده عليه أو به
من الشرط ودخل أو لم يدخل
لانه الناظر له قال ابن مفضل
والابن القادم في المدونة ما يدل
على ذلك فان لم يلزم الابن
الشروط وانحل النكاح
فالتسريح في ذلك بغير طلاق
على الصحيح قاله ابن رشد
فوازه واختاره قال وكذلك
يسقط عن الابن ما التزم من
من المصدق كما يسقط عن
الزوج وذكر ابن قسطن
ان التسريح في ذلك يكون بطلقة
قال وهل يلزمه نصف المصدق
أم لا في ذلك قولان أحدهما
أنه يلزمه والثاني أنه لا يلزمه
وهو الصواب وبه القضاء
عندنا فان رضيت الزوجة
باسقاط الشرط لزمه النكاح
ولم يكن سبيل الى قصه
والرضا بذلك انما يكون الى
الزوجة بكرة كانت أو نكاحا
حكما ابن قسطن وهو الصحيح
وقد جعل غيره الرضا بذلك
الى والد البكر والصواب ان
ذلك الهادونه وطلقها
قبل القسم بما شرط عليه لم
يلزمه شيء من المصدق وقبل
يلزمه ولا يرجع الى الابن من
المصدق شيء اذا اختار القسم
وكان قد فعله عنه أو به او
غيره وسقط ذلك عن الغامل

فصل في حق مختصرا لوصفة قال ابن حبيب قال لي معارف في منزل خمس على المسكين
فرجع الى قاض غهل وباعه وفتق عنه على المسكين ثم رفع الى غيره بعده أرى أن يفسخ
البيع ويرد المنزل حبسا كما كان ويدفع الثمن للشعير من غلة الحبس ولا شيء على
القاضي لأن خطأ السلطان في الأموال على الاحتياط

فصل في ذكر ما لا يمتنع في أفعال القاضي اذا عزل أو مات وفي المدونة قال مسنون قلت
لأبي القاسم اذا عزل القاضي أو مات وقد شهد الشهود عند المغزول والميت وأثبت ذلك
في ديوانه ولم يغيره فهل ينظر هذا الذي ولي القضاء في شيء من ذلك ويغيره قال لا يجوز
شيء من ذلك الآن لا تقوم عليه بنية فان لم تقم عليه بنية لم يجوز شيئا من ذلك وأمرهم القاضي
المستعجلين بعدواشادتهم فان قال القاضي انه عزل كل شيء في ديوانه قد شهد به الشهود
عندي لم يقبل قوله ولا يكون شاهدا وهذا قول مالك رضي الله تعالى عنه ويكون للشهود
له اليمين على الشهود عليه بالله ما هذه الشهادة التي في ديوان القاضي عما شهد به على
الشهود فان نكل عن اليمين أمضيت عليه الشهادة وحلفا للشهود له ان هذه الشهادة
عما شهد به عليهم الشهود وثبتت الشهادة في ديوانه القاضي على ما كان ينظر فيها
القاضي المغزول وهو قول ابن القاسم من المقتنع لابن بطال (مسئلة) ولا تقبل شهادة
القاضي المغزول على ما حكم به ولا يحلف المحكوم له مع شهادته القاضي لانه هو الحاكم
فيها وكذلك قال عيسى عن ابن القاسم في القاضي يبيع التركة فباع أو قبض
بالقبضة ثم عزل لا يجوز شهادته فيما قضى به أو امره لا وحده ولا مع غيره قال ابن وهب
وابن القاسم حتى يشهد معه رجلان سواء (مسئلة) قال مسنون ولو ان قاضا أشهد
على كسب في بده انه قد قامت عنده بنية كسب ثم مات القاضي والكتب في بده فان هذا
لا ينفذه من بده لان البينة لم تشهد ان الأول نفذ القضاء بها وهو ما لم ينفذ القضاء قد
يحدث له أمر من الأمور من المقتنع (مسئلة) اذا قال القاضي بعد العزل كنت قضيت
بكذا لم يقبل قوله ولا خلاف لانه مقر على غيره كالوشهد مع غيره انه قضى بكذا لانه شاهد
على فعل نفسه كما تقدم وفي قبول قوله في حال الولاية قولان ولو قامت البينة بانه قضى
فالحكم ثابت قامت في حال الولاية أو بعد العزل (تنبيه) اذا لم يشهد الشهود على
حكمه وانما علموا انه حكم ولم يشهد مع فشهدوا بذلك بعد عزله لكون الشهود الذين
أشهدهم على حكمه جرحوا فالظاهر ان شهادتهم غير مقبولة لان القاضي انما يشهد عليه
في مجلس حكمه وأما ما استرعى عليه في أن لا يقبل نقله ابن راشد

فصل في الكشف عن القضاء (و) بنى للامام أن يتفقد أحوال القضاة فانهم قوام
أمره ورأس سلطانه وكذلك قاضي الجماعة يبنى له أن يتفقد قضاة وتواهب فيفتقروا
وبراعى أمورهم وسيرتهم في الناس وعلى الامام والقاضي الجماعة لأحكام القضاء أن
يسأل الثقات عنهم ويسأل قوما صالحين عن آيهم عليهم ولا يتجسس فان كثير من ذوي

٩ تبصره ل وحكي ابن مغيرة عن ابن الماسجون نصف المصدق يرجع الى الابن وبه أخذ ابن حبيب (فان)
التزم الابن الشروط فيكتب في ذلك في أسفل كتاب المصدق عهده أشهد فلان زوج المذكور فوقه على نفسه أن النكاح
المسمى فيه كان قد انقضى عليه وهو صير بالشروط المذكورة فيه وانه لما باع الملم وعلم انه انخيار قبل السناء في ان بعض

النكاح على الشرط المسماة قبسه أو يستقطبها عن نفسه ويضع النكاح اختياراً التزمها فالزماها قبسه بعد الوقوف عليه
وغير قبسه جهلوا متاعاً غلبه الماهم بالنكاح ولما برحوا من استلاب مودته زوجته المذكورة فيه وشهد على اشهاد بذلك
من عرفه بذلك (واب) أن من ٦٢ التزمها (كتبت في ذلك) عقد أمه فلان على نفسه أنه لما بلغ الثامنة من الحلم

الاراعن يلقى في قلوب الصالحين من القاضي شيئاً ليتوصل بذلك إلى ذم العلماء
عند ذكره بعدهم وسؤالهم عنه فإذا ظهرت السكينة بهم ولم تعرف أحوالهم حال عنهم كما
تقدم فان كانوا على طريق استقامة أبقاهم وان كانوا على ماذكرتهم عزلهم واختلف
في عزل من اشتهرت عدالته بظاهر الشكوى قال مطرف ليس عليه عزل من عرف
بالعدالة والرضا إذا اشتكى به وإن وحده منه عوضاً فإن في ذلك فساد للناس على
قضايتهم وقال أصبغ أحب إلى أن يعزله وإن كان مشهوراً بالعدالة والرضا إذا وجد منه
بدلاً لأن في ذلك صلاحاً للناس يعني لما ظهر من استيلاء القضاة وقهرهم ففي ذلك كلف
لهم وأما إن كان المشكوك غير مشهور بالعدالة فله زلة إذا وجد منه بدلاً وتطهرت عليه
السكينة فإن لم يجد منه بدلاً كشف عن حاله ووجهه المكشوف أن يفتش في حال يوثق بهم
من أهل بيته فيسألهم عنه سرا فإن صدقوا ما قيل فيه من النكبة عزله ونظر في أقضية
وأحكامه بما وافق الحق أمضاه وما خالفه فسقه وإن قال الذين سئلوا عنه ما تعلم الآخر
أبقاه ونظر في أقضية وأحكامه بما وافق السنة مضى وما لم يوافق شيأ من أهل العلم رده
وجعل ذلك من أمره على الخطأ وإن لم يتعمد جوراً

(فصل) ولا ينبغي أن يعزل الناس من خصومة قضائهم لأن ذلك لا يتخلون وجهين
أما أن يكون عدلاً فيستهان بذلك ويؤذى وأما أن يكون فاسقاً فاجرا وهو أن يجمع بين
شكاه قبيح حق وبطلان ذلك القاضي على الناس وقال ابن القاسم في القاضي يعزل
قبسه على الناس أنه جازع عليهم أنه لا خصومة بينهم وبينه ولا ينظر فيما قالوا عنه إلا أن
يرى الذي بعده جوراً يدينه فيرده ولا شيء على القاضي من تنبيه الحكام

(فصل) اختلف هل ينزل القاضي بنفسه الفسق أو يحل بمنزله الإمام قال المازري
ظاهر المذهب على قولين وأشار إلى ترجيح عدم العزل وهو قول أصبغ ومذهب ابن
القصار أنه إذا ظهر عليه الفسق بعد ولايته أهبط عقده ولايته

(فصل) وأما عزل القاضي نفسه اختياراً لا يجوز ولا لعزلها فظاهر عند بعض العلماء أنه
يمكن من ذلك قال المازري وهو ذاعدي ينبغي على النظر في عزل الوكيل نفسه فإن
القاضي نائب عن الإمام الذي ولاه ووكيل من قبله فحكمه حكم الوكيل والقاضي
والوكيل والوصي كالواهبين ما فقههم والواهب شموله إلى أهل معلوم تلزمه هتبه
القول على المشهور لكن ينبغي أن يلتفت في عزل القاضي نفسه اختياراً إلى النظر هل
تعلق لا بحق وقضائه حتى يكون انعزاله ضرراً لمن التزم القضاء بينه وبين خصمه فيمنع
من ذلك وقد منع في المدونة الوصي من عزل نفسه إذا مات الميت وقد قبل الوصية لما بلغ في
الموصي به من ضرر العزل وتبقيت معهما لا نظر المازري

(فصل) وإذا عزل القاضي نفسه كرهى أشاء قبل بلوغ العزل فظاهر المذهب أن أحكامه
تلك نافذة لضرورة الناس إلى ذلك وانظر هل يستحق القاضي المتولى معلوم القضاء من

وتلك أمر قبسه ووقف على
الشروط المسماة قبسه وعلم
أن له الخيار في أن يلتزمها
وبعض النكاح المسمى عليها
أو يرد لها ونزل النكاح في
من التزمها الآية الكريمة
وامتنع من ذلك وانقمض
بذلك النكاح المذكور فيه
إذا كان والده قد عقد عليه
وهو صغير حسماً ذكر فوقه
بعض زوجته المذكورة فيه
وعلمنا ذلك وأشهدنا الزوجان
الذكور أن بما فيه عنهما في
كذا (واب) وصيتاً للزوجة
باسقاط الشرط (كتب في
ذلك عقد ما بلغ الزوج فلان
الذكور أمه قبل بئانه
على زوجته المذكورة فيه
ووقف على الشروط المسماة
قبسه وذهب إلى الآية من
لتزماها ونسخ النكاح بذلك خير
زوجته فلا المذكورة في الباء
مع على اسقاطها واختارت
اسقاط الشروط وأبقاه
الزوجة بينهم ما لا شرط وصيت
بذلك الرضى التام وأمضته
ولزم بذلك الزوج المذكور
البقاء معها على الزوجة التي
عقد ها عليه أو بدون شرط
بموافقة الزوج المذكور
على ذلك وعلم به وشهد على
الزوجين المذكورين بما فيه

عنهما من أن يهدأ به وعرفهما سوى كذا (فصل) فان تكلم المحبور بغير إذن وليه فأقوى قصته متى يوم
علم بذلك وأبطله في قول مالك رضي الله عنه وأصحابه قال ابن مقبل بوبه الحكم وسواء دخل بها أو لم يدخل (وكتب)
في ذلك عقد أمه فلان الناطر على فلان بن فلان الزوج المذكور في كتاب الصداق أمه له أو بتقولي به بعد أبيه إليه أن

محجور المذکور کان قد انعقد النکاح المسمى فيه بتعيين فلانة الزوجة المذکورة فيه بقرارته ولا علم له انما علمه الله
ثمقبه فانفاه لمحجوره المذکور غير نظر ولا سداد في وجوه كلها فقصه وحله بطلقة واحدة واستبرج مع ما كان المحجور قد
دفعه الارب دينار تركه للزوجة لما استحل منها اذا كان قد دخل بها ٣١ واستقر عن المحجور المذکور ما كان قد

يوم ولانه اناولى على بلدي محتاج الى السفر اليها ولا يستحق شيئا الا بالمباشرة ويكون
للمزول من المعلوم ان يوم بلوغ العزل ولم أفهم فيه على نص
(فصل في وفي مختصر الواقعة وعلى القاضي اذا أقر بأنه حكم بالمجور أو ثبت ذلك عليه
بالينة المعقوبة الموجهة وعزل وشهر ويقضي ولا يجوز ولا ينسب أبدا ولا شهادته وان
صلحت حاله وأحدث قوبة لما اجترم في حكم الله تعالى ويكتب أمر في كتاب لثلاث
شهر من الزمان ينقل شهادته والقاضي أقبح من شاهدا الزور حاله وقد كرت عقوبة
شاهد الزور في باب التزويج وتنبه على عقوبة القاضي بمناها لئلا
(فصل في جمع الفقهاء للنظر في حكم القاضي) وفي مختصر الواقعة قال ابن حبيب
قال معارف واذا اشتكى على القاضي في قضية حكم بها ورغم ذلك الى الامر فان كان
القاضي مأمونا في أحكامه عدلا في أحواله بصيرا بقضاة فأرى أن لا يعرض له الامر في
ذلك ولا يقبل شكوى من شكاه ولا يخلص الفقهاء للنظر في قصاته فان ذلك من الخطا
ان فعله ومن الفقهاء ان يأمروه على ذلك وان كان عنده متهمات في أحكامه أو غير عليل
في حاله أو جاحل بقضاة فليعزله ويول غيره قال مطرف ولو جعل الامر فاحس فقهاء
بالدهو أمرهم بالانظر في تلك الحكومة ومحلهاهم ايضا وأكرهوا على النظر ونظروا فورا
فخرج ذلك الحكم فقصه الامير اورده قضيت الى ما رأى الفقهاء فأرى ان نظري في هذا بعد
ذلك ان ينظر في الحكم الاول فان كان صوابا لا اختلاف فيه أو كان مما اختلف فيه أهل
العلم أو مما اختلف فيه الجماعة المأثرون فاختص بعض ذلك بحكمه ما ضاع والفسخ الذي
تسكفه الامير والفقهاء باطل وان كان الحكم الاول خطأ بيتا أمضى فقصه وأجاز ما فعله
الامير والفقهاء ولو كان الحكم الاول خطأ يذأول لصلته قد عرف من القاضي بعض
ما لا ينبغي من القضاة ولكن الامر لم يعزله وأراد انظر في تصحيح ذلك الحكم بعينه فليفتد
بمجرد الفقهاء النظر فيه فاذا تبين لهم ان حكمه خطأ بين فليرده قال وان اختلفوا على الامر
فأرى بعضهم رأيا ورأى بعضهم رأيا غيره لم يعلم أكثرهم ولكن ينظر فيما اختلفوا فيه
بقاراءة ما يفضي به وافقه وكذلك في القاضي ان يفعل اذا اختلف عليه المسبرون من
الفقهاء قال مطرف ولو كان القاضي لم يكن فصل بعدي المحصورة فصلا فلما اجلس معه
غيره لا يفرضاها قال قد حكمت لم يقبل ذلك منه لان المنع عن النظر في تلك الحكومة
وحدها فتلوه بمنزلة ما عزل ثم قال قد كنت حكمت فلان على فلان لم يكن ذلك بقوله
الابينة تقوم على ذلك قال مطرف ولو كان القاضي المستكى في غير بلد الامير الذي هو
به وحش يكون قاضي الجماعة فهذا كما تقدم ينظر فان كان القاضي معروفا مشهورا
بالعدل في أحكامه والصلاح في أحواله أقره ولم يقبل عليه شكوى ولم يكتب بان يجلس
معه غيره ولا يقبل هذا بأحد من قضاته الا أن يشتكى منه استند ادعى أو تزلزلى من
يقى له ان يساوره فينبغي له ان يكتب اليه ان يساور في أموره وأحكامه من غير ان يسمى

بقي عليه من الصداق
واشهد على الوصى فلان
المذکور بما عني من عرفة
وعلم ان الصاء بمحض الزوجين
وعلم ما ذلك في كذا (وان) كان
نظر له فيه فاجازه (فكتب)
في ذلك عقد اسمه فلان ابن
فلان المناظر على الزوج
المذکور في كتاب الصداق
فوقه المسمى كذا شهد أسية
به اليه ان محجور المذکور
كان قد انعقد نكاح بينه
وبين زوجته المذکورة فيه بغير
أمر ودون رأيه وأنه وقف
الان على جميعه فانفاه لمحجوره
المذکور سدا وانظر اقامته
وحوزوا نقضه وشهد على
اشهاد الوصى المذکور بذلك
من عرفة في كذا (بيان) ان
صحت معرفة السداد في
العقدين بحسن والا ففصل
الوصى محمول على السداد في
القصص والامضاء والولى فصح
النكاح علم ذلك أم لم يعلم المالم
يدخل بها الزوج فطول
أقامته معها قال ابن شدي
مسألة واذا لم يحضر الوصى
العقد وانما اتصل به بعد ان
عقده السفية بغير أمره فلم
يقض فيه برده ولا اجاز حتى
مات السفية فهو بمنزلة المالم
يعلم به حتى مات الا ان يكون

دخل بعلة فيكون ذلك اجازة منه وقال الفقيه أبو ابراهيم في مسأله كل ما عقده اليتيم على نفسه يعلم الوصى وشهادته مما
هو نظر اليتيم في ذلك لازم له وواجب عليه نكاحا كان أو شرأه أو بيعا وغير ذلك من مصالحه وما كان من ذلك كله ليس
بعمله ولا غبطة اليتيم فهو لازم للوصى بتعيينه وتقصيره في ماله ليس بمصلحة اليتيم وقد نزل ذلك عندنا فاشترنا على

القاضي في ذلك غير لازم للقيم ولا للمسمى وراى ان ذلك من الوعى سبباً وجوب عزله عن الولاية
ولا تختص عليه الضمان وهذا عندنا ضعيف لان الوعى أمين وكل أمين اذا ضيع أمانته أو تعدى فيها فهو ضمان لها وذكر
الابهرى ان سكوت الوعى اذا ٦٤ رآى محججه ويره يبيع ويشترى ليس برضا ولا يلزمه ذلك وكذلك البعير يهرضه فيه

كتاب الاستفتاء فھو ما ذكره
الابھری فی الوعی و قولنا
فی عقد النکاح انہ ترک الماربع
دستار وھو قول ابن نافع وہ جری
العمل وروی عن ابن القاسم
ان ذات القدر ترک لها باجھاد
على قسرها لھا ولا یبلغ ان
یکون مدافا ما ولم یعد مالک
فی ذلك حدوا وقال ابن الماجشون
لا یرک لھامن المصدق قلیل
ولا کثیر فان طلقھا قبیل
التمتع نفذ الطلاق علیہ
ولحق بہ الولدان کان قد دخل
بھا ویدرأ عنہ الحد وان مات
أحد الزوجین قبل التمتع فروی
أصبغ عن ابن القاسم انہ قال
ان مات هو فلا تزویج مات
ھی فانظر الی ولیہ ان رآی
ان ثبت النکاح وأخذ
عندہ المیراث أخذہ وان رآی
ان یردہ ویرک بہ مثله قال
سبحون قال ابن رشد ومعنی
ذلك ان النکاح یرتفع
بموت السفیہ ولا یرتفع
بموت الزوجة تاذا مات هو
لم یرک لھا صدق ولا میراث
لکون النکاح مجعولا على
الردحی یجاز وان ماتت ھی
نظر لہ الوعی وقد ھکون
المصدق اکثر من المیراث
فیکون لہ الحظ فی رد النکاح
قال وفي المسئلة ثمانية أقوال

أهأحدا أو مجلس معه أحد أو ان كان ذلك القاضي غير مشهور بالعدل والرضا وتظا هرت
الشككة عليه كتب الى رجال صالحين من أهل بلد ذلك القاضي فاقدمهم للسئلة عنه
والكشف عن حاله فان كان على ما يجب اهمناءه وان كان على غير ذلك عزله قال ولو حل
الامر وكتب الى ناس بالمرهم بالمرهم مع في تلك الحكومة ففعلوا او اختلفوا بهم فيها
فان كان الامر كتب الى ذلك القاضي والامناء ان يرفعوا اليه ما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه
ففعلا وذلك ثم كان هو منفذا الحكم في ذلك فذلك له وان كتب اليهم ان ينظروا معه ثم
يبحثوا واوليهم بما فضل ما يراه معهم فزاله ان يحكم بالذي يراه مع بعض من جلس معه
فيكون ذلك لازما لمن حكم به عليه وان لم يجمع على ذلك جيع من امر النظره في ذلك
وان كان حكمه على مثل ما كان عليه قبل ان يجلسوا معه وقدا اجتمعوا على خلافه لم ار
ان يحكم بذلك لانه الا ان على من ما اشكى منه ولكن يكتب بذلك من رآه وراى القوم
الى الامر فكون هو الامر الذي يراه والحاكم نفسه ودعهم وقد سئل ابن القاسم في ذلك
كله فقال فيه من قول مطرف الذي تقدم فقدر ذلك كاه
فصل في قيام المحكوم عليه بطلب دفع الحكم عنه وهو على وجوه الاول ان كان
قيامه على القاضي العالم الزمان لم تنجم دعواه الثالث ان كان قيامه لما تصفبه القاضي
من جهل أو دور أو نسبه المدعي اليه فقد تقدم حكمه الثالث ان كان قيامه لعداوة
به وبينه أو بينه وبين ابنته أو بينه وبين الابوين يجب التمتع الرابع ان باقى المحكوم
عليه بيته لم يعلم حافها ثلاثة أقوال قال ابن القاسم في المدونة يسمع من بيته فان شهدت
بما وجب التمتع فتم وقال محمد بن لا يسمع منها وقال ابن المواز تام بها عند ذلك القاضي
الحاكم فتم وان نام عند غيره لم يفته به الخامس ان يذهب القاضي الى التمتع عرفي
الكشف عن التهودي انما يوجب سقوط عداوته من بعده عليه فان ثبت تقدم جرحه
بفسق في حق الحاكم بذلك قولنا لما لك رضى انه تولى عنه وبالسنة قال ابن القاسم
وبعد ما أثبت سبهم سبهم وان أثبت العداوة فغيره على القوابن وكذا الخلاف ان كان
القدسح بالقرابة يترتب المازرى عدم الثقة وان أثبت ان أحد الساهدين عبد أو ذمي
أولى عليه استعنى بزم المقضى بالمال رده الا أن يحلف مع الشاهد الباقي السادس
ان ينكر المحكوم عليه الحسام عند القاضي الحاكم وقال القاضي كنت خامت عندي
وأعترت اليك ثم ثأت محججه وتحكمت عليك فقال أصبغ القول قول القاضي ان كان
بأفأعلى ولا يثبت له منزل وفي الخلاف لا يقبل قول القاضي الا يثبت قال التميمي وهو أشبه
في قضاء الوقت السابع ان تنكر البينة ان تكون شهدت عند القاضي وادعى القاضي
انهم شهدوا عنده ففي الثقة قولان والى عدم الثقة ذهب ابن القاسم وذهب ابن المواز
الى أن الحاكم يسمع من الثامن يقول المحكوم عليه كنت أغفلت حجة كذا لم يقبل منه ولم
يقض الحاكم التاسع اذا حب القاتل بعد انصرام الاحل بان له بدنة بريجه فانظر لهما

أحدا ما تقدم وهو قول مطرف وابن الماجشون والذاني انهم استواران وبعضى المصدق حكايا بن حبيب في
عن ابن القاسم والثالث انهما استواران ويصل المصدق الا ان يدخل فيكون لهما من ما نحن به والاربع ان الميراث بينهما
ثابت ويصل المصدق الا ان يكون دخل بها فيكون لهما من ما نحن به وهو قول ابن القاسم في الشرة والخامس ان الميراث

فيهما وينظر في النكاح فان كان نكاح غبطة كان لها الصداق دخل بها ولم يدخل وان كان غير ذلك بطل الصداق الا ان يدخل فيه يكون لها قدر ما قبل وهو قول اصبح والسادس ان الميراث بينهما يبطل الصداق ان كان الزوج هو الميت وينظر في النكاح ان كانت الزوجة هي الميتة فان كان نكاح غبطة كان لها الصداق ٦٥ وان كان غير ذلك بطل الصداق

إلا أن يدخل فيكون لها قدر
 ما تحمل به والتاسع أن المهرات
 بينهما وبنت المصداق أن
 كان الزوج هو الميت وينظر
 في النكاح أن كانت الزوجة
 هي الممتعة على ما ذكر في القول
 قبل هذا والظاهر أنه ينظر في
 النكاح فإن كان النكاح
 غبطة مما لو نظر فيه الولي
 أحازه كان الميراث بينهما
 وحب المصداق وإن كان غير
 ذلك لم يكن بينهما ميراث
 ولا صداق إلا أن يدخل
 فيكون لها قدر ما تحمل به قال
 في مسائله والذي أختاره
 وأتقاه الفتوى به إذا كان
 الزوج هو الميت أن ينظر في
 النكاح فإن كان النكاح
 غبطة مما لو نظر فيه الولي
 أحازه كان لها المصداق
 والميراث وإن كان على غير
 هذه الصفة لم يكن لها ميراث
 ولا صداق إلا أن يكون قد
 دخل فيكون لها قدر ما تحمل
 به وإن لم يوف به بالنكاح ولم ينظر
 فيه الولي حتى يخرج الزوج من
 الولاية لم يفسخ النكاح في
 قول ابن القاسم ومثل ذلك
 حكى ابن محرز في نصرة عن
 أبو عيسى القاضي أن المولى
 عليه أذ تزوج بغير إذن له
 فلم يعلم به الولي حتى ترشأ المولى

في ذلك فان كانت خريبة أجبله بعد ذلك وان كانت بعدد وسين الدرة قضى عليه وأرجى
الحجة له وله القسام بها حتى جاءت عند القاضي أو عند غيره وإن ولي بعده نقض ذلك الحكم
بسبب ذلك المذكور وكذلك كل تبديل ينقض إرجاء الحجة لغائب أو صغيراً والحاضر
يفسد بيته أو محكوم عليه لم يعجزه للقاضي فللقاضي الثاني تعقبه بما يجب بخلاف
الصلوات المطلقة والعاشر إذا قام المحكوم عليه وادعى أن القاضي حكم عليه بما لا نص
فيه فالحكم في ذلك إن القاضي أن حكم في المكسوت عنه بما هو خلاف القواعد نقض
وأن حكم فيها بما هي فائده من الخلاف لم ينقض عالجادي عشر إذا دعى المحكوم عليه
أن الشهود قد عصى أو لم يمتنع ذلك ولم ينقض الحكم لأن الحكم قد ثبت بقول عدول ودعوى
الشهود بعد ذلك الكذب اعترف منهم أنهم فسقوا والفاصل لا ينقض الحكم بقوله فيبقى
الحكم على ما كان عليه من المذهب ومن كتاب الأحكام للقرافي ومن أحكام ابن سهل
ومن المازري

(الركن الثالث المقضى له)

وهو كل من تجوز شهادته له وفي حكمه لأقاربه الذين لا تجوز شهادته لهم أربعة أقوال
المنع لجد ومطرف والجواز لا مبغ قال وهذا إذا كان من أهل القيام بالحق وقد يحكم
للمناغة وهو فيه أقوى نعمة والجواز إلا الزوجه وولده الصغير ونسبه الذي يلى ماله وفي ابن
نونس ولا يحكم لعمه إلا أن يكون مسر زافي العدة له وإلا أبغ التفرقة فان قال ثبت عندى
لم يجزوا عن حضرة الشهود وسكانا الشهادة تطاهره عما إلا زوجته وولده الصغير ونسبه
واختاره وابن حبيب واختار الأعمى المنع مطلقا قال ولو حكم بالتحقق فيه الجسه من غير
المال لم يجز بحال من شرح ابن الحاجب لابن راشد وإذا قلنا بعدم الجواز فلا يجوز أن يرفع
الشهادة عما يشك عنده من هو فوفقه ولو كان عما تجوز شهادته فصرح لمن هو فوفقه واختلف
هل يرفع إلى من هو دونه ممن ولا هو ففقل لا يجوز وهو أصل قوله في المدونة وقيل يجوز
من المدعي (مسألة) ولا يجوز للقاضي أن يحكم لنفسه فان كان له قبل أحد شي أو واحد
قبله شي فرفع ذلك إلى غيره وهو كل وكذا لا يخامم عنه وإن شاء خامم ولم يوكل فان رضى
صاحبه أن يحكمه في ذلك فلا يقبل ولا يجوز حكمه لنفسه إلا أن يشاء أن يحكم عليها
فيكون كالقرار من عا دعي خصمه عنه وقال أصبغ في تحكيم خصم القاضي له إلا حبه
فان وقع مضى وليد كفي حكمه ما به فيحكمه ويقع عند شهادة من شهد مرضاه قال ابن
راشد فان اجتمع في القضية حقان حتى لله تعالى وحق القاضي لم يجز أن يحكم لنفسه وفي
حكمه في حق الله تعالى قولان لجد وابن عبد الحكم ويشترط هذا في بيع من أعقبه
المسدان إذا كان القاضي غريمه لتعارض حق الله تعالى في العتق وحق القاضي في
المالدة (مسألة) وفي الغنم لا ينال قال مطرف ولا بأس أن يقضى للقاضي بين

١٥ تبصره ل عليه ان النكاح ثابت قال وكذلك وجدت لابن الماجشون في أصوله فيما راع المولى عليه أو اشترى ان وشده على افعاله، وقد كان يشبه ان يعود ما كان يبدوله من ذلك اليه فحينئذ يرد وذكر القاضي أبو الوليد بن شاذي كتاب المأذون من المقدمات خلاف ذلك وأنه يكون له الحسار بعد ملكه أمر نفسه ولم يحل لي ذلك حذفا

وفي التوبة لما أتى رضى الله تعالى عنه وأدخله ابن سهل في كتابه أن لورثة المولى عليه أن يردوا ما صنع في ولايته عما كان يملكون له في أول أمر نفسه ما لم يترك بعد أن يلى نفسه بما يعلم أنه رضى ومثله لطرف وابن الماحشون خلاف قول ابن القاسم وأصبح
 (أنكاح العبد والامة والمكاتبة ونكاح الكتابية واليكاف) ٦٦ (تعقد) في نكاح العبد والامة هذا ما صدق فلان

المصحين له على أحد هذين إذا كان به موصرا فان كان به معسرا لم يجز له النظر فيما مل
 (المسألة) وشهد عند القاضي رجلا أن هذا سرق متاع هذا
 القاضي قطعه ولم يفرمه حتى رفعه الى غيره لان الغرم حق له وهو لا يحكم به لنفسه
 (مسألة) وفي ابن يونس ولا ينبغي له أن يحكم بين أحد من عشرته وبين خصمه وإن رضى
 الخصم بخلاف رجلين رضيا بحكم أجنى فينفذ ذلك عليهما (مسألة) ولا ينبغي أن يحكم بين
 عده وبين خصمه وإن رضى الخصم بذلك فإن فعل فليس مدعى رضاه بحكم بالعلل وبجته
 (مسألة) وما يجزى بحكم القاضي في المنع من الحكم لمن يتهم عليه المقضي بقضى بينهم
 عليه من أن يجوز شهادة فينبغي للقاضي أن يزوج من هذا متى قدر عليه قال المازري وقد نزل
 في مثل هذا في خصام (زوجي في موارث وسألى القاضي والخصم في الفتوى فاصتعت
 من ذلك (مسألة) فإذا قضى القاضي لنفسه أو لمن لا يجوز ضاؤه له باختلاف من العلماء
 غير شاذ فاح إلى أن رأى أفضل منه أن يقضه فان لم يفعل حتى مات أو عزل فلا يقضه
 غيره إلا في خطاين فان حكم على نفسه أو على من لا يجوز حكمه له باختلاف غير شاذ
 فلا أحب أن يقضه لانه لا يتهم فيه

(الركن الرابع المقضي فيه)

وهو جميع الحقوق قال القاضي أو الأصح من سهل اعلم أن خطة القضاء أعظم الخطوط
 فدراؤها كلها خطر على القاضي مدار الأحكام واليه النظر في جميع وجوه القضاء من
 التقييل والتكثير بلا تعدد وقال الشيخ أبو إسحق إبراهيم بن يحيى بن الأمين للقاضي النظر
 في جميع الأشياء إلا في قبض الخراج واختلف هل له أن يقبض أموال الصدقات
 وبصرفها في مستحقها إذا لم يحضر ناظرها ولا واختلف هل إقامة الجلب والاعباد إليه أم لا
 وقال في باب الامارة اختلاف هل لمن ولي الامارة الخاصة أن يؤم في الجمع والاعباد
 والقاضي أولى منه بذلك (مسألة) قال ابن سهل ويختص القاضي بوجوه لا يشاركه
 فيها غيره من الحكام وذلك النظر في الوصايا والأجاس قال ابن الأمين يريد المعقصة
 والترشد والتعمير والتسفيه والقسم والموارث والنظر في الأيتام والنظر في مال الثياب
 والنظر في الأنساب زاد أحمد بن يحيى بن أبي عيسى فقال وإلى لاري مثل ذلك في
 الجراحات والتدنيات وما أشبهها قال ابن الأمين والأنات والتسجيل قال ابن سهل
 ولا يجب للقاضي أن يرفع نظرا من عنده إلى غيره من الحكام كما يرفع غيره من الحكام إليه
 فهذه الامور التي قلنا ذكرها لا ترفع إلا إليه ولا تكون إلا في دولته وإذا توسع
 القاضي ذلك كانت منه هينة قال ابن بابية وهذا الذي أعرفه وأقول به وأدركت الناس
 عليه من ترتيب أحكام القضاء في الامور التي لا ينبغي لغيرهم النظر فيها وذكر ابن سهل
 أسماء السيوخ القائلين بذلك وهم ابن بابية وعبيدا لله بن يحيى الليثي راوي الموطاعن

مملوك فلان بأذن سيده فلان
 المذكور فلانة مملوك فلان ابن
 فلان اصدقها كذا وكذا فلان انقدا
 وكالها النقد منه كذا فوضعه
 لها سيدها المذكور وصار سيده
 له بغيره اليه اليه وأمره
 والنكاح كذا مؤخر إلى أجل
 كذا والستر لمسا من الشروط
 كذا تذكر من ذلك ما يقع
 الاتفاق عليه ثم يقول انكحه
 اياها سيدها المذكور دون
 مؤامرتها بما وجبه له من ذلك
 وهي بكر للنيكاح أو ثيب
 مستبرأة منه اذا كان وطئها

حل للنكاح وشهد على فلان
 سيده العبد المذكور والنكاح
 للزوجة سيدها المذكور بما
 فيه عنهما من أشهاديه
 وعرفهما وبحال صحة وجواز
 وأشهد الزوج المسلموك
 المذكور بما فيه عنه في كذا
 (وتعقد) في نكاح العبد الحرة
 اصدق فلان مملوك فلان بأذنه
 وزوجته فلانة بنت فلان كذا
 وكذا انقدا وكالها النقد منه
 كذا والنكاح كذا أو ثيب على
 ما تقدم من الشروط في
 الزوجات الحرات وغيرها ثم
 قول ان كاتب كرامه مملوكه
 اياها بأذنها ورضاها أخوها
 شقيقها فلان وهي بكر بالغ في
 سنها تامة مملوكه خلون الزوج

وعدة الوانة حل للنكاح وبه ان استؤتمت في ذلك واعلم بالنا كبح والمهر وان هذا النكاح انما
 هو نطقها فأنطق وأقصمت بالرضا ونتمدعي فلا سيده العبد وأخي الزوجة المذكورين بما فيه عنهما من أشهاديه وعرفهما
 وبحال صحة وجواز وحضر الاستمارة وشاهده كالمحجب ويتمع نطقها بالرضا فصحته به وأشهد الزوج المذكور بما فيه عنه في كذا

فان كانت شيئا فنحن الشهاده عليها (وتعقد) في نكاح الحر لامة اصدق فلان بن فلان مملوكه فلان كذا او كذا فقد او كذا
 النقده كذا قضيه لها سيدها المذكور ايجهزها ما اله وارباعه والكالي كذا مؤخر الى اجل كذا والتم لها من الشرط كذا
 ثم تقول انكم اياها سيد هذا المذكور عاوجب له من ذلك دين مؤخرتها وهي ٦٧ بكر او شيبه مستبرا اقل للنكاح وشهد

على الزوج والسيد المنكح
 المذكور بما فيه عنهما من
 من اثمها به وعرفهما بحال
 العهه والجواز في كذا (بيان)
 والسيد تزوج بمالكه
 المذكور والابنات غير رضاهم
 ويجبرهم على ذلك وكذلك
 المسخرة وليس له ذلك في
 المسكاة والمعتقة الى اجل
 والالامه يكون بعضها حرا
 وبعضها مملوكا ولا تزوج هؤلاء
 الا برضاها وكذلك ام الولد
 لا تزوجها الا برضاها مع انه
 يكره له ذلك وقيل له اكرهها
 على التزويج وهو في المسقونه
 (وان) اراد السيد تزويج
 امته وام ولده او غيرها ممن
 له فيه شعبة رق فلا يجوز له
 عقد النكاح عليها حتى
 يبتل عتقا وليس له اذا عقد
 النكاح على عبده ان يطلق
 عليه الا ان يكون صغرا
 فطلق عنه شيئا يأخذ به
 ولا يجوز على غيره ذلك وان كان
 العبد كبيرا لطلاق له دون
 سيده يطلق كيف شاء فان
 طلق زوجته رجعت فله
 ارجاعها وانكره ذلك سيده
 او سدد زوجته ان كانت امه
 وطلاقه ثنتان وهما له ان
 تزويج اربعا لم يفي ذلك قولان
 أحدهما انه يزويج اربعا

مالك رضي الله تعالى عنه وأيوب بن سليمان وسعد بن معاوية ومحمد بن الوليد بن خالد بن وهب
 وأحمد بن مطر وطاهر بن عبد العزيز وسعد بن جبر وأحمد بن يحيى بن أبي عيسى ويحيى بن
 سليمان وأحمد بن يحيى بن خالد هؤلاء هم شيوخ الفقه وأصحاب الشورى وعندهم يصدق الرجل
 والعقد رجعة انه تعالى عليهم أجمعين
 (فصل في) وأما غير القاضى فيقصروا على ما قدم عليه قال ابن راشد في المنتبه أربع
 مسائل في المدونة لا يحكم فيها صاحب الشرطة التغيير والحكم على القاضى وإقامة
 الحدود والقسم بين الصغار والكبار وما عداها يجوز حكمه فيه
 (فصل في) الثاني المدعى فيه يكون في غير بلد المدعى عليه وأن تكون محالتهما في
 مختصرا الواضحة في الرجل من أهل المدينة تكون له دار بمكة فيدعيه رجل من أهل مكة
 قال ابن حبيب قال ابن الماجشون إنما تكون خصوصتهما حيث الدار والثاني المدعى
 فيه فثم يسمع من يدعى المدعى ويضرب لصاحب الدار أجرة حتى يأتي فسدق عن
 نفسه أو يوكل له وكلا يقوم عنه في الخصومة في ذلك قال فضل بن سلة وهذا أيضا مذهب
 سحنون وابن كاتبة قال ابن كاتبة إلا أن يكون أحد القاضين جائرا فالخصومة عند الأعدلى
 قال ابن حبيب وخالف مطرف وأصبح قول ابن الماجشون في ذلك وقال إنما تكون
 الخصومة حيث يكون المدعى عليه ولا يلتفت إلى موضع المدعى ولا موضع المدعى فيه
 غير أن من حق المدعى ان شاهد بأقاضيته يعنى بقاضى مكة فرفع اليه أمره وأثبت عنده
 بينته ثم كتب قاضى مكة بذلك إلى قاضى المدينة وخرج بنفسه وان شاهدان يوكل أثبت وكأله
 وكأله عند قاضى مكة ثم خرج إلى الكيل بالكتاب فاذا قدم المدعى أو وكأله استعدي على
 المدعى عليه عند قاضى المدينة وأخرج كتاب قاضى مكة فاذا ثبت الكتاب عند قاضى
 المدينة لزمه قبول ما فيه وقرأ على المدعى عليه وسأله المخرج من ذلك إن كان له مخرج
 والا أنفذ الحكم عليه ان تبين له انقضاء ما لو كان المدعى أو وكأله لم يأت بكتاب من عند
 قاضى مكة وإنما خدم على المدعى عليه فاستعدي عليه قاضى المدينة فينبى لقاضى
 المدينة اذا علم المدعى ان بينته بمكة حيث الدار ان يكتب له إلى قاضى مكة ان يسمع
 من بينته ثم يكتب بذلك اليه ويؤجل له على قدر المسافة ووجه مطلب الامر قال ابن حبيب
 وبهذا أقول قال فضل وهذا مذهب ابن القمام قال ابن حبيب قال لى أصبح ولو ان المدعى
 خرج إلى ضيعته بمكة أو طاءها لحاقا فلتعلق به المكي المدعى يريد مخاضته ثم كان له ذلك
 ولم يكن للمدعى عليه ان يأتى ذلك ثم قال لى انظر كل من تعلق برجل في حق من الخقوق
 فانما يخاضه في الموضع الذى تعلق به فيه ان كان لذلك الموضع أمير يحكم أو قاض كان
 المدعى فيه في ذلك الموضع أو تابعا عنه كان اقرارهما بغير ذلك الموضع أولم يكن قال ابن
 حبيب وأنا أقول بهذا اذا تعلق به في دين أو مال أو حق مما يكون في ذم الرجال وأما
 العقار فان كان أيضا في الموضع الذى فيه المدعى فيه فكذلك لأن ابن الماجشون رأى ان

حائر كن أو أماء وهما من مذهب مالك وأصحابه وروى ابن وهب انه لا تزويج الا اثنتين على النصف من الحر ولا بد
 للسيد ان يفرض المهر في عقد نكاح مملوكه في ماله أو في مال مملوكه فان لم يذكرك ذلك ولا يبين في مال من هو فهو على
 العبدون السيد وعلى سيد الامه ان يجهزها بما يقضيه له من المصدق وقيل له أخذ به بجلته اذ هو ماله وقيل بأخذه

الأربع دساجية في الشروط لازمة للبند إذا التزمها في عقد النكاح والأشهاد بها تكون على المتعاقدين
 السليم لا يثبت منها قال بعضهم لا يعقد عليه منها الاطلاق من تزوج اذ لا يلزمه عتق السرية ولا شرط الغيب ولا غير
 ذلك من الشروط وقال غيره ٦٨ تعقد عليه جميعا لأنه قد يعتق وزوجته في عصمته فتلزمه فعهدها

رفع معه الى حيث يحكون فيه الشيء المدعى فيه وان لم يكن الشيء في ذلك الموضع الذي
 تعلق به فيه وانما هو في قرار المدعى عليه أو غيره فليس للمدعى ان يجبره خصامته فيه
 (الركن الخامس للقضي عليه) وهو كل من توجه عليه حق اما باقراره ان كان من
 يصح اقراره واما بالشهادة عليه بعد العجز عن المدفع وبعد الاعذار المقتضية للحكم واما
 بالشهادة عليه وعن الاستبراء ان كان الخلق على حب أو على غائب واما ببلده وتوقيعه عن
 حضور مجلس الحكم وقبام البينة عليه واما بالشهادة عليه ولده عن الجواب على طبق
 الدعوى وسياق بيان الحكم في هذه الوحوة كلها كل مسألة في محلها ان شاء الله تعالى
 (فصل) والقضي عليهم أنواع منهم الحاضرا مالكا أمروهم الغائب ومنهم الصغير
 المحجور عليه ومنهم السفيه المولى عليه ومنهم الورثة المدعى عليهم في مال الميت وفيهم
 الصغير وانكسر ما الحاضرا مالكا أمروهم فقد تقدم في مسير القاضى مع المحضوم يقض
 أحكامه وسياق تعامها في الاعذار والتعجيل والجواب والتكول واليمين والبيعة وأما
 الغائب فقد ذكرت الدعوى عليه في فصل الدعاوى وذكر أنواع المدعى عليهم وذكر
 هنا طرعا مما يتعلق به وأما الصغير والسفيه والورثة فهم مذكورون في الدعاوى في أنواع
 المدعى عليهم

(فصل) ولا يحكم على عدوه كالأب تجوز شهادته عليه (مسألة) ويجوز للقاضى ان
 يحكم بين أهل الذمة اذا تظلموا وترافعوا اليه ورضوا بحكمه وليحكم بينهم بحكم الاسلام
 قال ابن حمزة وظاهر هذا ان يحكم بينهم وان لم ترض اساقفتهم قال وقال ابن القاسم في
 العتبية لا يحكم بينهم حتى ترضى اساقفتهم وقال غيره ذلك غير لازم لانه عليه الصلاة
 والسلام رحم اليهوديين ولم يأت في الخبر انه شاور اساقفتهم وفي النوائق المجموعة وانما
 لحاكم المسلمين ان يحكم بينهم في النظام مثل ان يمنع وارث وارثه وما أشبه ذلك اذا
 رضى المتضالان بذلك واما الجور والباؤا والطلاق والعناق فلا ينبغي ان يحكم بينهم فيه
 (فرع) وتجوز شهادة المسلمين على جميع أهل المال لتجاوز شهادة أهل الذمة على من من
 أمور المسلمين في مذهب مال لا في وصية ولا في غيرها لا في سفر ولا في حضور ولا تجوز شهادة
 يهودى على نصراني ولا بالعكس

(فصل) ولا يحكم القاضى على أحد الا بعد ان يسأله أقيب لك حجة فيقول لا على ما هو
 مذكور في فصل الاعذار (شبه) والمحكوم عليه تارة يكون هو المدعى عليه وتارة تقوى
 حجة المدعى عليه وتضعف حجة المدعى فيتوجه الحكم على المدعى بالاراء وأخبره من
 الوحوه وقد ذكرت ذلك في فصل الاعذار (مسألة) وإذا أقر أحد الخصمين عند
 القاضى بشئ وليس عنده أحد ثم جحد ذلك الاقرار فانه لا يقضى عليه الا ببينة سواء وان لم
 تكن عنده بينة رفع ذلك الى من فوقه وكان شاهدا أو كذلك ما اطلع عليه من حق الله
 تعالى أو رآه من غضب أو سمع من فذف فليرفعه الى من هو فوقه ويكون هو شاهدا وقال

عليه حازان التزمها (ويكتب
 في ذلك ما نصه) والتزم
 طاعة ما تبصرها ان لا تزوج
 عليها ولا تبصر معها ولا تعقد
 أم ولد وان فعل شأن ذلك
 فامرها به هاو والد أخيه عليها
 بنكاح طالق والسرية عند
 وحب المتق لهذا الزوج بعد
 زوجته المذكورة ان شاءت
 بعت وان شاءت اعتقت وأم
 أولد في عند ذلك الله تعالى
 وان لم يلزم العبد المهر ولا شأ
 من الشروط لم يمتنع الى ذكره
 في الأشهاد ولا يجوز في نكاح
 المملوكة ان يشترط ان أولد
 فان فصل ذلك فضع النكاح
 قبل البناء بعده ولا خلاف
 قال ابن رشد وقد دخل الخلاف
 في بعضه بعد البناء من مسائل
 غيرها وان اعتبر في رق الاولاد
 أمهاتهم دون آبائهم فان
 كانت الام مملوكة فهو مملوك
 لسيدها سواء كان والده حرا
 أو عبدا وقولنا في صدق البكر
 اذا تزوجها العبد انها انطلقت
 بالرضا هو الصحيح لانه
 عيب فلا يضمن نطقها بالرضا
 به وكذلك ان كانت بكرا
 ذات أب فلا بد من النطق
 بالرضا اذا كان زوجها
 عبدا وقال ابن قسطل يحتاج
 الى نطقها وهو خلاف السنة

وكذلك ليس للسيد جبرها على نكاح العبد ولا تزوجها بالرضا هاو قيل له جبره او على العبد نفقة زوجته
 الحرة وكسوتها طول بقائه في عصمته من كسبه ولا يمنعه سيده من ذلك فان كان له عليه كائن قضى به فيما وجد له
 من مال ما كتب به من تجار أوه ولا يقيمي به عليه في عمل يديه ولا في مال سيده فان ولد له بها أولاد لم تلزمه النفقة عليهم

ولا بد من دليل في ذلك الخلاف الذي في السموت هل هو من الم لا وان يحتمل السيد قبل علمه بشكاحه فهل يكون له قهضه وهو
في غير شكهم لا في ذلك قولان كالنسخة وان وجهه او اعطى فليس له ذلك وان اراد المشتري القهض لم يكن له ذلك وهو عيب
له القام به ان كان لم يعلم به ٧٠ وكذلك كل من صار اليه بعض أو بغيره ليس له فسخ الشكاح كما لمشتري

كتب ابن غاتم الى مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه عن النخعيين يختمهم ان الله
في الارض فقيم أحدهما الميتة على الآخر بأغاله فاذا علم بذلك الذي قامت عليه
الميتة هرب وقتل فطلب فلم يجد فقتل عليه وهو غائب فقال مالك رضي الله تعالى
عنه كتبنا له اذا ثبت عليك الحجج وسألتك عما تريد أن تسأله عنه واستقر عندك علم
كل ما تريد أن تسأله عنه فلم تبق له حجة فتعيب فاقض عليه وهو غائب قال ابن رشد اذا
كما قال اذا تعيب بعد ان استوفى جميع حجه وهو هرب فرار من القضاء عليه انه يقضى
عليه ويعجزه ولا يكون له اذا قضى أن يقوم بحجة بمنزلة أن يقضى عليه وهو حاضر الا على
القول بأن المحكوم عليه اذا ثبت حجه لها وجه بعد الحكم عليه تسع منه وأما ان هرب
وتعيب قبل أن يستوفى جميع حجه فالواجب في ذلك أن يتلوه فان لم يخرج وتماذى
على نفسه واحتفاء قضى عليه من غير أن يقطع حجه (مسألة) وذكر الفقيه أبو عبد الله
الباجي في وياتق في باب تطليق المرأة نفسها على زوجها شرط الغيب أنه لا بد من
التصريح بالحكم باسماء الشهود من أجل ان الحجة مريحة للغائب في قول ابن القاسم
وبه الحكم فان لم يصرح عن الشهود فنفذ الحكم ولم يكن لغيره أن ينقضه وان كان
في غير الاطلاق يعني من الدون ونحوها مما تقدم ذكره قال واذا كان الحكم على
الغائب فلا بد أن يكشف في تسهيله عن أسماء الشهود ليعرف الغائب من شهد عليه
وفين يدفع وكذلك لا بد أن يفعل في كل ما ينبغي فيه اعتذارا عن وقوع الحكم مجزولاً يكشف
عن أسماء الشهود فليس ينقض الحكم وهو نام ويكره له ذلك ان لم يشعه وان فعله لم
الحكم ويقال للمحكم عليه اذهب الى الحاكم الذي حكم عليك فكشف عما حكم
به عليك هكذا هو في كتاب الاقضية من المستخرجة والقضاء ذلك نافذ وقال بعض
أهل العلم الكشف عن أسماء الشهود أحسن لانه يتوجه الى القاضي فصدقه قدامات
فيبطل حقه فلا يجب أن يكون الحكم الا كاملاً وذكر ابن مهنون عن أبيه في كتاب
القضاء ان كان الحكم على غائب فلا بد من التصريح بأسماء الشهود وقد تقدم لمهنون

خلاف هذا من مفيد الحكم

(فصل في إرجاء الحجة للغائب) قال ابن سهل وارجاء الحجة للغائب فيما يحكم به عليه
أصل معمول به عند الحكام والقضاء ولا ينبغي العدول عنه ولا الحكم بغيره اذ هو كالاتفاق
في المذهب وذكر عن مهنون انه لا ترجى له حجة وهو ضعيف لا يوجد عنه في الاصول وانما
روايته في حواشي المدونات المشهورة على ابن وضاح أو على رواية منها أدخلها ابن
المتدى في وثائقه وانه أعلم وعن مهنون في كتاب ابنه وفي العتبة خلافاً على ما عليه
جماعتهم وحري به العمل من فتواهم ولا ينال ما أحسنون في ذلك تنويع في كتاب ابن
حبيب وارجاء الحجة مصرح به في أصولنا الواضحة وغيره وهو في المدونة في ثاني الشكاح
وفي الخلع وفي كتاب النسخة وغيرها انظر الثاني من أحكام ابن سهل في رسم مطالب

وفي ذلك اختلاف وأما
إلزام فيه ذلك لا خلاف
وان عتق السيد فهل يكون
له ذلك أم لا في ذلك اختلاف
أيضا وجميع بعضهم انه ليس
له ذلك وللزوجة انبائه بعد
العتق بالصالح بخلاف
المهور الا ان يقطع السيد
عنه في حين فسخ النكاح فلا
يكون لها انبائه بذلك (وأما)
الامة اذا تزوجت بغير إذن
سيدها فالتكاح فاسد
ولا يصح وان أحازها السيد
اذا باشرت العقد بنفسها
وان قعت لذلك رجلا عقد
عليها فله اربابان أحدهما
انه لا يصح أصلاً والاخرى انه
يجوز باحازة السيد ويبطل
برده وانما عتقت الاهتقت
السيد فلها الخيار ان شاءت
اقامت مع زوجها وان شاءت
بارقته فان اختارت الفراق
فكتب في ذلك عقداً شهدت
فلا تارة (الزوجة) اذ كورة في كذا
على نفسها انها عتقت
تحت زوجها المذكور معها
فيه وهو مملوك وعلمت ان لها
الخيار في المقام معه أو الفراق
فاختارت الفراق وطلمت
نفسها عليه طلاقاً واحداً بعد
الماء وقبله أو اثنين بائت
بهما منه على ما أوجب لها

السنة في ذلك ومنه على اتهاه اذ لك في كذا فان عتقت تحت حولا خبار لها وان تزوج المرأة
على زوجه الحرة في ذلك قولان أحدهما انه يكون لها الخيار في نفسها وفي رد نكاح الامة وأقراره الثاني انها يكون له
الخيار في أن يقيم معه أو أن تفارقه وهو قول ابن القاسم (فان) اختارت الفراق (فيكتب في ذلك) عقداً شهدت فلا تارة على

تقسمان زوجها فلا تزوج عليهما يسرا من اذنهما ولو كانا وانما علمت بذلك أدبها فقام على ذلك فطلقت قسم اعليه طلاقه
واحدة فملك بها أمر نفسه بما وجب له من ذلك ثم عاودته على انشاءها فملك في كذا ولا يكون طلاق هذه المرأة التي تزوج
عليها زوجها الا واحدة تسين بهامنه (وأما) الأمة اذا اعتقت فلهان تطلق **باب** واحد في كون زوجها الرجعة ان

اعتقت في عدتها وان كانت
بائنة فهل يكون لها أن
تقتضي بائنين طلاق العبد المملوك
في ذلك روايتان المشهور منهما
ان ذلك لها ولا يزوج الحرة
الأمة الا لا يحد طولا وهو
ما يشك به الحرة من المال
ويحصى العنت وهو الزنا فان
لم يكن كذلك فهل يجوز له
نكاحها أم لا في ذلك روايتان
عن مالك رضي الله تعالى عنه
احداهما ان ذلك لا يحصل له
والثانية ان ذلك جائز لابن
القاسم وهو ما فارقته
عليه ولا يجعل نكاح الأمة
الكافرة مسلم حرا كان أو عبدا
(فصل) في عقد نكاح
السكينة مثل ما تعتقد في نكاح
الحرة المملكات في المهر
والشرط وغير ذلك فان لم
يكن لها ولي عقد نكاحها
انكحه اباه أو أخوها فلان
أو ابن عمها فلان أو الأسقف
فلان وثني على ما تقدم في
الانكحة من تعضين الشهادة
على الزوجين والولي وغير ذلك
ولا يعقد نكاحها سلطان
ولا ولي مسلم وان كانت
ساكنة بين أظهر المسلمين
فاولياؤها أحق بالعقد عليها
الا أن أبوا العقد عليها

وربما تزوجت واستان غائبان وفي مفسد الحكم ان ابن المباحثون راصح برأيه
لا يرجح في الغائب وذلك أن من أسلمها أن يقدم القاضي له وكلا يقوم بحضته ويحضر اليه
فهو عندهما كالخبر وابن القاسم يرى أرجاء الخلق للغائب لأن من أسلمه أنه لا يقبل له
وكلا وعلى هذا يجري الخلاف في تسمية الشهود في الحكم عليه وأنه ان لم يسمعهم فالحكم
مفوض ويستأنف المحصم والمصبي كالغائب وفي المدونة في كتاب القسمة ليس
للقاضي أن يوكل للغائب من يعذره في شهادة الذين شهدوا عليه ولا يقبل القاضي لصبي
ولا لغائب وكلا يقوم بحضتهما وفي الواقعة خلافة من قول عبد الملك وكذلك في سماح
أصيح من كتاب الاقضية.

(الركن السادس في كيفية القضاء) ومعرفة ذلك تتوقف على العلم بتسعة أقسام
(القسم الاول) في معرفة تصرفات الحكم وامطلاحهم في الاحكام وفيه فصول
(الاول) في تصرفات الحكم على الواقع وما هو منها حكم وما ليس بحكم (الثاني)
في بيان الفرق بين تصرفات الحكم التي هي حكم لا يجوز تعقبها والتي ليست بحكم ويجوز
تعقبها (الثالث) في بيان المواضع التي تنقضي حكم الحاكم وما لا ينقضي وما
اختلف فيه وبيان أبواب الفقه التي يدخلها الحكم استقلالاً أو تفعلاً (الرابع) الفرق
بين ألفاظ الحكم التي حوت بهاء عادتها للحكم في التمهيلات وبيان أحكامها وما
يترتب عليها (الخامس) في الفرق بين الثبوت والحكم (السادس) في معنى
تنفيذ القاضي حكم نفسه ومعنى تنفيذه حكم غيره (السابع) في بيان ما يدل على
صدور الحكم (الثامن) في تنبيهات ينبغي للحاكم التنبيه لها فيما يشهد به على نفسه
في التمهيلات وما يعتزم الشهادة (التاسع) في بيان الحكم المعلق
(الفصل الاول في تقرير الحاكم ما رغب اليه) اختلف أهل المذهب هل يكون تقرير الحاكم
على الواقعة حكماً بالواقع فيها أم لا كما اذا زوجت امرأة نفسها فغير اذن ولها ورفع ذلك
الى قاض برأيه جائزاً فأفسره وأجاز ثم عزل قال ابن القاسم ليس لغيره دفعه وأقراره عليه
كالحكم به واختاره ابن عجز وهو ظاهر المدونة يريد ان ذلك كالحكم فلا يعترضه
قاض آخر وقال عبد الملك ليس بحكم ولغيره دفعه وهذا يخالف ما أورعه له فقال لا أحيز
النكاح بغير ولي من غير أن يحكم بنفسه فهذه فتوى وبغير الحكم في تلك الواقعة بما رآه
(فرع) وكذلك اذا قال لأحيز الشاهدوا بيني فهو فتوى اتفاقاً (فرع) قال ابن بونس
قال عبد الملك اذا قيل ان الخصم طلق فاختارت نفسها فزوجها قبل زوج فرجع الى حاكم
بري ذلك فأقره فلن بعده فصح العقد ويجعل طلاقها لا باوان كان الحاكم الاول قد شهد
بذلك وكتبه وهذه الزادة من مختصر الواقعة لعقل بن علي (فرع) وان علق الطلاق
أو العلق على الملك أو الزوج أو تزوج وهو محرم فرفع ذلك الى حاكم فأقره كالحاكم على
حاله وأقره له ولو رقباً وأجاز كالحاكم المحرم وأقره ثم رفع الى غيره فلا أن يحكم في ذلك بما

فقد عليها نكاحها السلطان قال ابن زرب واذنعن الذمية أهل دينه من النكاح لزم السلطان أن يجبرهم على انكاحها
لان منعهم لها من القلم وان ذهب الى نكاح مسلم لم يجبرهم على العقد عليها وان كانت الكاتبة معتقة لاحد من
المسلمين أو مدنية أو مستأمنة فأمرها الى السلطان وهو يعقد نكاحها ولا يجوز نكاح الجوسيات (وسئل أبو إسحق التونسي)

(تعتد في نكاح التوفيق) وبصدق هذا كتاب نكاح انعقد بين فلان وفلان في ليلة البكر فلانة دون نسمة صداق على حكم نكاح التوفيق وسنته والتم له من الشروط كذا وتبين على ما تقدم

نكاح الشابان كانت نكاحا وهذا النكاح جائز من غير نسمة صفاق اذا لم يشترط ساقاطه فلا يجوز وبسمائه عند ليلة فان تشا فانه كان لصداق مثلها ولا زوجة متعمن بالدخول حتى يسمي لها فانه ان لم يسمها بعد اذ دخلها قبل الدخول فسخ النكاح بطلقه ولم يكن له عليه مهر ويصدق بحكمه عليه صداق المثل وتعتد في الايجاب اوجب فلان فلان النكاح في ليلة السكر ثلاثة وكذا ولذا نقلها وكذا وتبين على ما تقدم في الانكحة وتذكر الشروط وغير ذلك ثم تقول اوجب فيها النكاح والدها واوليها فلان وتعتد في الايجاب على الموصي والموصي له والزوجة لان كانت نكاحا او بكر او زوجا غير والدها وهذا الايجاب جرت الدادة بقصد عند قيام النكاح والغراغ من الخطبة ربط النكاح بالاشهاد عند ارادتهم لتأخير كتب عقد النكاح عند البناء أو الى وقت يضارون ولا فرق بينه وبين النكاح الا في اللفظ خاصة وان اجتزى به عن عقد النكاح وفي الدخول جائز واذا اوجب الرجل النكاح

امر في هذا وهو غالب ما تشبه به المينة ويحكم القضاء به (فرع) اذا ثبت ما في زناه القاضي اذا لم يسمع نكاحا بين زوجين بسبب ان احدهما مريض أم الآخر وهو كبير فاقصع ثلث لا يقضه لمجدو السكنان تزوجها بعد ذلك فرفع امرها الى غيره ممن ولي بعده لم يعتد ذلك القصع ان يعتد به ويصحبها ان اقام اجتهاده الى أن مرضاع الكبير لا ينشر الحرمة وكذا الرفع اليه نفسه وتعتبر اجتهاده فله ان يصحبها (فرع) وكذا من تزوج امرأة في عقد نكاح فرفع ذلك القاضي بالكونه مريض مع القصع بتأنيده التعصير ومع هذا فان حكمه لا يعتد به القصع فلا يجوز فيه بفسخ ذلك ورفع امرها الى قاض آخر لا يرى تأنيده التعصير ثم يمكن القضاء الاول ما لمعنا ان يصحبها ويكون الحكم في حق المرأتين في هذه الفرع والذي قبله حكم امرأتين لم يتقدم عليهما حكم (فرع) وكذلك لو جمع رجل في عقد النكاح بين النكاح والبسع أو بين النكاح والاحارة ورفع ذلك الى قاض مالكي حكمه بالفسخ على مشهور المذهب لراي آراء اولئك القاضين في ذلك ثم تزوج ذلك الرجل تلك المرأة يصح على ذلك الوجه الفاسد الذي حكم القاضي بفسخه بينهما فرفع امرها الى القاضي الاول أو الى قاض غيره فان حكم القاضي الاول لا يتناول فساد هذا الفعل الثاني بل اذا أدى نظر القاضي الثاني الى خلاف ما أدى اليه اجتهاد الاول من امضاء النكاح أو البسع مطلقا أو بسطه ان يبقى للبضع ربع دينار فمضاء انتهى من كلام القرافي رحمه الله تعالى عليه (فصل) قال القرافي في المواضع التي تصرفات الحكم فيها ليست بحكم ولغيرهم من الحكم تغييرها والنظر فيها هي انواع كثيرة وقد اتيسر أمر ذلك على كثير من الفقهاء فان الحكم لا يجوز يقضه وغيره يجوز يقضه (وأنا ذكر من جملة ما ذكره عشرين نوعا وهي عامة تصرفاتهم فيفسل عنهما من اللفظ (النوع الاول) العقود كالبيع والمشترا في أموال الايتام والمغائبين والمجانين وعقد النكاح على من بلغ من الايتام وعلى من هو تحت الحجر من النساء ومن ليس لها ولي وعقد الاجارة على املاك المحجور عليهم وتحيز ذلك فهذه التصرفات ليست بحكم ولا غيرهم النظر فيها فان وحدها باليمن الجس أو بدون أسرة المثل أو وجد امرأته غير كف فله نقل ذلك على الاوضاع الشرعية ولا تكون هذه التصرفات في هذه الاعيان والمنافع حكما في نفسها البتة نعم قد تكون حكما في غيرها بان تتوقف هذه التصرفات على ابطال تصرفات متقدمة على هذه التصرفات الواضحة من الحكم الا لا كزواجها بعد ان تزوجت من غير هذا الزوج والحكم يعلم ذلك أو بسع العين من رجل بعد ان بيعت من رجل آخر والحكم يعلم ذلك ونحو ذلك فان شئت هذه التصرفات الاخيرة في هذه العقود يقتضي فسخ تلك العقود السابقة وادقته ثم ذكر ذلك (النوع الثاني) اثبات الصفات في الذوات نحو ثبوت العدالة عند حكم أو الجرح أو اهلية الامامة للصلاة أو اهلية الخطبة أو اهلية الوصية ونحو ذلك بخلاف اثبات

في وليته بغير اذنها وهي بعيدة عنه أو قرية فتأخر اعلامه بذلك فلا يجوز النكاح وان اجازته باتفاق من قول مالك وجميع أصحابه قبل ما لم يدخل وهو طاهر قول ابن القاسم وقيل ما لم يطل بعد الدخول وهو قول ابن القاسم أيضا وقيل بقصره اذا وان طال وهو قول اصنم واما اذا زوجها باذنها فذلك لا ينافي

أحد هاتين ذلك جائز إذا كانت قريبة وأعلنت بالقرب وهو المشهور والثاني أنه جائز في القرب والبعضوا لما أشبه أنه لا يجوز قرب
 أو بعد إلا أن تكون حاضرة مقبلة بالبلد فيزوجهما باذنه أو يفسخ ما لم يدخل واختل في حد القرب والبعضوا فقال أصبغ
 وصنعون اليوم واليومان وقال ٧٤ عيسى بن دينار ذلك مثل أن يعقد النكاح في السوق أو المسجد ثم يسار إليهما من ساعته

(والسادة) شرط في النكاح
 قبل البناء فإن عقد بغيره
 ثم أقيم بعد ذلك وقيل
 للدخول جازان وقع الدخول
 قبل الأشهاد لم يصدق على
 النكاح صدقهما الولي أو
 كفيهما ولم يصح النكاح وإن
 أقربا بالوطء زهما الحد على
 ما قال في المدة وقيل بما قبل
 ولا يصدان فإن كان النكاح
 والدخول شاعرا مشترقا
 أحسدا اتفاق وثبت النكاح
 وفي مقال ابن ميث إذا
 شهد الزوج بالسباع الفأسي
 المستغنى عن السنة أهل
 العدل وغيرهم أنه تزوجها
 بتقدي كالي مبلغه كذا رضا
 ولها فإلن فان زوجيتهما
 نائمة ومهله في وثائق ابن قسوم
 قال ابن رشد وإذا تقرر الرجل
 والمرأة على النكاح لم يرقم
 على أصله بینه وهما غير طارئين
 فلا يضل الأمر من وجهين
 أحدهما أن تكون المرأة في
 ملكه ونعت حمائه والثاني
 أن تكون بائنة عنه منقطعة
 فاما إذا كانت في ملكه ونعت
 حمائه فالمسرات بينهما قائم
 والزوجة بائنة إذا طال كونه
 معها وأشتهر الأمر أنه إذا
 لم يطل ولم يشتهر فوجوده
 معيارية توجب عليهما

الصفات بما هو من هذا النوع ليس حكما وليس من الأحكام لأن لا يقبل ذلك ويعتقد
 فبقوله ثابت سببه عنده وقيل ذلك المحروح أن ثبت عندها له وكذلك جميع هذه
 الصفات (النوع الثالث) ثبوت أسباب المطالبات نحو ثبوت مقدار رقية المتلف في
 المتلفات وأثبت الدين على الغرماء وأثبت التفقات للأقارب والزوجات وأثبت أحوه
 المثل في منافع الأعيان ونحوه فان أثبات الحما كجميع هذه الأسباب ليس حكما وليس من
 الأحكام إن يغير مقدار تلك الأحوه وتلك النفقة وغيرهما من الأسباب المتقتضية للطالب
 (النوع الرابع) أثبات الحجج الموجبة لثبوت الأسباب الموجبة للاستحقاق نحو كون
 الحاكم يثبت عنده التخليف من تعيين عليه الخلف وثبوت إقامة البينات عن أقامها
 وثبوت الأقاربات من الخصوم ونحو ذلك فان هذه جميع توجب ثبوت أسباب موجبة
 لاستحقاق مسياتها ولا يلزم من كون الحما كجميع أثباتها أن يكون حكما بل ليس بغيره أن ينظر
 في ذلك في بطل بل إذا طلع فيها على ذلك تقبسه ولا يكون ذلك الأثبات
 السابق مانعا من تعقب الخلف في تلك الحجج (النوع الخامس) أثبات أسباب الأحكام
 الشرعية نحو الزوال ورؤية الهلال في رمضان وشوال وذى الحجة مما يترتب عليه الصوم
 وجوب الفطر أو فصل النكاح ونحو ذلك فجميع أثبات ذلك ليس بحكم بل هو كإثبات
 الصفات ولما لم يكن أن يصوم في رمضان إذا أثبتته الشافعي بواحد لانه ليس بحكم وإنما هو
 أثبات سبب في لم يكن ذلك عنده سببا فلا يلزم أن يترتب عليه حكما (النوع السادس)
 من تصرفات الأحكام الفتاوى في العبادات وغيرها من تحريم الأضلاع وأباحة الانتفاع
 وطهارة المياه ونجاسة الأعيان فليس ذلك بحكم بل لمن لا يعتد ذلك أن يبقى بخلاف
 ما أقى به الحما كره أو الامام الأعظم وكذلك إذا لم يحسب صرف أو نهي عن منكر هو يعتقده
 منكر أو معروفا لمن لا يعتد ذلك أن لا يفعل مثل فعلهم إلا أن يدعو الامام للانكار
 وتكون مخالفة شقا فاقب الطاعة لذلك وأما الحما كره فلا يبعد على ما تعتقد نحن
 خلاف ما هو عليه إلا أن يخشى فتنه ينهى الشرع عن المساحة فيها (النوع السابع)
 تنفيذ الأحكام الصادرة عن الحما كره فتمت تقدم الحكم فيه عن غير المتظان بقول
 ثبت عندى أنه ثبت عند فلان من الأحكام كذا فهذا ليس بحكم من المتظان البتة وكذلك
 إذا قال ثبت عندى أن فلانا حكما كذا فلا فليس حكما من هذا المثل بل لو اعتقد أن ذلك
 الحكم على خلاف الإجماع صح منه أن يقول ثبت عندى أنه ثبت عند فلان كذا وكذلك أن
 التصرف الفاسد والحرام قد ثبت عند الحما كره ليرتب عليه تأديب ذلك الحما كره أو عزله
 (تنبيه) كل تسهيل يتضمن إرجاء الحجة لغائب أو صغيرا أو حاضرا بعدت بینه فللقاضي
 الثاني تعقبه بما يجب بخلاف التسهيلات المطلقة (النوع الثامن) تصرفات الأحكام
 سماعي أسباب الاستخلاص ووصول الحقوق إلى مستحقها من الحبس والإطلاق وأخذ
 الكفلاء والأملاء وأخذ الرهون لذوى الحقوق وتقدير مائة الخبس بالشهور وغير ذلك

الأدب والأحسان أقربا بالوطء على الاختلاف في ذلك وكذلك أن لم يعلم منهما إقرارا لأن كونهما في ملكه
 ونعت حمائه كالإقرار منهما بالنكاح أو أقوى وأما إذا كانت بائنة منه منقطعة فان شهد به بالسباع وطال الأمر دعي
 الشهود فيها في ذلك قولان قبل أن السادة في ذلك بالسباع عامة وقيل لا يجوز وأما إذا لم يرض من اللدة ما يبدفه الشهود

وتجوز فيه شهادة السماع فلا اختلاف في أن الميراث لا يكون بينهما ولا ثبت النكاح الآن تقوم بينة على أصله (فصل) وإذا ضاع عقد الصداق وذهب الزوجان إلى تخليده فاما ان يكونا دين أو غير دين (فان) كانا بدين (فتكتب لهما) عقد معروف شهوده فلا وفلان باعين والاسم معرفة تامة ويطلق صحة الزوجية بينهما وانصالحا ٥٥ إلى ان يطلقهما منذ كذا اطلاقاً

واحدة ثم تراجعا منها وتصلت الزوجية بينهما بغير طلاق وقع بينهما سوى الطلقة المذكورة حتى الآن وقصدوا بذلك شهدا نكحهم في كذا فاذ ثبت هذا أكتب في أسفله عقد أشهد فلان الزوج المذكور أصلاً على نفسه قولاً بالحق وأما رآه ورغبة فيه ان زوجته فلانة المذكورة فسه ذكرت له ان كتاب صداقها المتعدد بينهما ضاع لها وسألته بتجديده فأجابها الى ذلك لما لم يمت من القول بالحق والأدعان اليه وأقر بهمة زوجته كما ذكر فيه وأنه كان في كتاب صداقها من النقد كذا ومن السكالي كذا مؤخره على أجل كذا وأحال عليه لحلول أصله ومن الشروط كذا فصح على حسب ما كانت في كتاب الصداق ثم تقول وبمحضها وموافقتها على ذلك وتصدقها إياها فيما ذكر وانما لم يكن لها فيه غير المسمى ونسب على الله إياها بما ذكر في كتابان عرف شهود هذا الرسم أصل الزوجية ضمنه تافيه ولم يصح إلى عقد الاستعراء المذكور قبل هذا (وان) كانا غير دين فهما مصادقان فيما يدعيانه من الزوجية ويكتب بينهما

فهذه التصرفات كلها تكتب ليست حكاماً لازماً وغير الأول من الأحكام تعتبر ذلك وأعطاه بالطرق الشرعية على ما تقتضيه المصلحة شرعاً (النوع التاسع) التصرفات في أنواع الحجج بان يقول لا سمح الله لا نكح فلانة فلانك خلعت قبلاً مع علمك بها وقدرتك على احضارها فلغيره من الأحكام أن يفعل ما تركه وقد تقدم هذا وما معه من الصور التي ليست بحكم (النوع العاشر من التصرفات) قوله النوا في الأحكام ونصب الكتاب والقسم والمترجمين والقومين وأمناء المحكم للإستماء واقامة الخطاب والوزعة ونصب الامناع في أموال الغنياب والمجانين فهذه وأما شبه ليس بحكم في هذه المواطن وغيره من الأحكام نقض ذلك وأبداه بالطرق الشرعية لا بمجرد التقضي والغرض (النوع الحادي عشر) اثبات الصفات في الذوات الموجبة للتصرف في الأموال كالترشيح أو إزاله الحجر عن المفسدين والمجانين والمجنون ونحو ذلك فليس ذلك بحكم يعتبر نقضه بل لغيره أن يسطر في تلك الأسباب ومتى ظهر له وتحقق عنده ضد ما تحقق عند الأول نقض ذلك وحكم بضده فطلق من حجر عليه ويحرم على من أطلقه الأول لأنه اثبات صفة لا انشاء حكم (النوع الثاني عشر من تصرفات الأئمة) الاطلاقات من بيت المال وتقدير مقدارها في كل عطاء والاطلاقات من النبي والחסن في الجهاد والاطلاقات من أموال الأبنام التي تحت أيدي الحكام على مصالح الأبنام والاطلاقات في الارزاق للقضاة والعلماء وأئمة الصلاة والقسم وأرباب البيوت والصالحاء والاطلاقات الاقطاعات للأجناد وغيرهم فهذه كله ليس حكاماً وغيره اذ أرفع اليه أن ينظر بما يراه من الطرق الشرعية (النوع الثاني عشر) اتخاذ الاحية من الاراضي المشتركة بين عامة المسلمين ترعى فيها ابل الصدقة وغيرها كما فعل عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهذه ليس حكاماً وغيره بعد أن سئل ذلك الجهمي وبفعل في تلك الارض ما تقتضيه المصلحة الشرعية (النوع الرابع عشر) تأميم الاراء على الجيوش والسر يا ليس بحكم فقد عزم الصحابة رضي الله تعالى عنهم على رد جيش اسامة وكان النبي صلى الله عليه وسلم جهزوه ومريض فنفسه أبو بكر رضي الله تعالى عنه لما ظهر له أن تنفسه هو المصلحة لأن تنفسه عقب موت النبي صلى الله عليه وسلم يدل على اجتماع كلمة المسلمين وقوتهم على ما كانوا عليه واهتمامهم بالجيوش والسر يا ولم ينفسه لتعذر نقضه (النوع الخامس عشر) تعيين أحد الخصال في عقوبة المخربين وذلك لتعين ليس بحكم فلورفع لغيره من يرى التغيير مطلقاً قبل التنفيذ ورأى المصلحة تعيين غير ما عينه الأول كان ذلك له لأن تعيين الأول ليس حكاماً شرعياً (النوع السادس عشر) تعيين مقدار من التعزيرات اذ أرفع الى غير ذلك الحما قبل التنفيذ فإى خلاف ذلك فله تعيين مقدارها واطال الأول لأنه ليس بحكم شرعي بل اجتهد في سبب هو الجناية فإذا ظهر له ما في أم لا تقتضي ذلك فله الحكم بما رآه وهذا بخلاف تعيين الاسارى للرق ونحوه لانها مسئلة خلاف بين العلماء فقال بعضهم ان الاسارى يقتلون فقط وهذا بناو مذموم

تحدد الصداق بأشهادهما حسبما تقدم في هذا الرسم وتزيد فيه انهما غير دين ولا يحتاج الى تعيين معرفة أصل الزوجية بينهما ولا الى الاستعراء المذكور بخلاف البلد بين (والمرأة الطارئة) اذا قدمت في الرقة من بلد بعدوا وادعت انها دون زوج وخشيت العنت فان السلطان يزوجهها ولا يكلفه البينة على انها لا زوج لها ولكن يسأل عنها صلحاء أهل الرقة فان استراب

سأمن أمر غيرهما فإن كانت طارئة على البلدة مقيمة فيه فلا تزوجها حتى تأتي بالبيتة على أنها طارئة وأما الزوج النكاح والطلاق فلا يكون ذلك في غير الطارئة حتى يثبت طلاق زوجها ثم أموتة والفرق بينهما أن الطارئة تصدق في الزوجية ولا تصدق في التمتع وكذلك في دعواهما إذا دون ٧٦ زوج (ويكتب في ذلك) عقد يعرف به دونه فلا ينفق فلا يعلمون أن طارأت

على مدته كذا وكذا ونزوح وانصلا فقامت بها بالموضع المذكور كذا دون زوج يعلمون تزوجها حتى الآن ولا يعلمون أنها في حصة زوج ولا أن لها وليا يصعد نكاحها إلا القاضي وقيدوا على ذلك ثم هاتم في كذا (وإذا) نعى إلى المرأة زوجها فترجعت من غير مئة ثم جاء زوجها فأنار داله وإن طالت المدة وولدت الأولاد قال أبو عيسى ولو ثبت موته عندها برجلين فترجعت ولم يظهر خلافه لم يسمع إلا أن يكونا غير هاتين أولي لم ذلك إلا بقوله الله يسمع ذلك بخلاف امرأة المفقود فإنه إذا جاء زوجها وقدرت زوجت فإن كان لم يدخل بها ردت إليه على المشهور الذي رجع إليه مالك وقبل العقدة ولا ترد إليه وكذلك الذي طلق زوجته ثم ردها ولم تعلم بالرجوع فترجعت فإنها لا ترد إليه إلا بدخلها

الثاني

(إراد الأب أو الوصي أو الولي بيت بناء امرأة ما يجهزها به من السواحل بقصد أو بحيلة أو غير ذلك)

(فمقدري إراد الأب) أورد فلا ين فلا بيت بناء بنته

فلا تبيع متزوجة فلا أن أسبابا تذكر بعد في ذلك نخلة كذا أو ثوب كذا ذكر الأسباب بقسمتها فإذا كملت وكذلك فاستأمت لأسباب وتجهل في قيمتها بتقدير أهل البصر والمعروفة كذا وكذا أسبارا من سكة كذا يدعى الأب منها كذا وكذا أسبارا عما يجهزها به من أسباب كذا وكذا أسبارا من نقده إذا قبضته له أو الدوا ووضعه

والشافعي رأى حصة جواز الاسترقاق أو ضرب الجزم فإذا اختار أحدهما فهو حكم منه بالذي اختاره وهو إنشاء حكم في مختلف فيه وكذلك كل خصلة من الحاصل الجس التي يختار فيها الإمام بين الأسر والعتق والضرب الجزية والقتل والاسترقاق فاختاره لخصلة من ذلك إنشاء حكم في مختلف فيه بخلاف مقادير التعزيبات ليس فيها خلاف وأما هو بحسب القاتل والمقول قبيح والمقول أو وقع منه فعل فالتعزيب بحسب عقلمه وحقوقه وكذلك اختياره لخصلة من عقوبة المحاربين أو وجه من المحاربين القتل وعين الإمام القتل فليس ذلك إنشاء حكم في مختلف فيه أما إذا عين الإمام القتل في محارب لم يقتل بل عين القتل لظلم رأيه ودماه وإن قتله لخصلة للسلطان فهذا مسألة خلاف للشافعي يمنع قتل المحارب إذا قتل ولا قطعه إلا إذا قطع فتمصر هذه كسئلة الأسارى فتعين خصلة من خصال عقوبة المحارب ويكون على هذا التقدير إنشاء حكم في مختلف فيه لا يجوز لتبره نفسه وكذلك تعيين أرض العنوة للبيع أو القسم أو الوفاء إنشاء حكم في مختلف فيه (النوع السابع عشر) الأمر بقتل الجنا فوردهم للطاعة إذا لم ينفذ ليس هو إنشاء حكم في مختلف فيه ولغيره من القضاء إذا اتصل به أن ينظر في تحقيق سببه إلا أن تكون المسئلة مختلفا فيها كأكثر الصلاة وقتل الزنادقة فإنه إذا عين القتل وحكم به كان هذا إنشاء حكم في مختلف فيه فليس لغيره نفسه بخلاف قتال الدعاة المجمع عليه ونحوه فإنه متفق عليه (النوع الثامن عشر) عقد الصلح بين المسلمين والكفار ليس من المختلف فيه بل جوازه عندهم جميع عليه لأن الصلح أغا هو التزام الكفاية الشريعة الصلح والعتق ولغيره بعده أن ينظر هل المسب يقتضي ذلك فيسببه أولا فينقضه وبسببه (النوع التاسع عشر) عقد الجزية للكفار لا يجوز رفضه لكن ليس لكونه حكما أناسيا كالقضاء ببيعة العقود المختلف فيها بل لأن الشرع وضع هذا العقد موجبا للاستمرار في حق المعقود له ولترتب إلى يوم القيامة إلا أن يكون وقع على وجه يقتضي النقص كعقده لأهل دين لا يجوز إفراهم على ذلك نحو الزنادقة والمريدين ونحوهم (النوع العسرون) تقرير الخراج على الأرض وما يؤخذ من تجار الحريين ليس بحكم أعما هو ترتب ملتقضة الأسباب الخاضعة فإن ظهر لغيره أن السبب على خلاف ما اعتقده الأول فعل غير ذلك وإن تبين أن العقد على خلاف النبطة للمسلمين نقضه كما إذا باع مال التيمم بالنفس فإنه ينقض

(فصل في بيان ما يفتقر لحكم الحاكم وما لا يفتقر إليه وبيان المواضع التي يدخلها الحكم والتي لا يدخلها) والأحكام على أربعة أقسام (القسم الأول) لا بد منه من حكم الحاكم وهو ما يحتاج إلى نظر وعسير روي بدل جهدي في تحرير سببه وعقد امرئيه وذلك حكما طلاقا بالاعسار والطلاق بالاضرار والطلاق على المولى لأنه يفتقر إلى تحقيق الاعسار وهل هو بمن يلزمه الطلاق يعلم النفقة أم لا كالأزواج فقير اعلمت بنفقه فإنها لا تطلق عليه بالاعسار بالنفقة وكذلك تحقيق حاله وهل هو بمن يرجي له شيء أم لا

فيما ذكره وان شرطه ذلك شيء قلت وشرطه بعد ذلك كذا وكذا ادنا راسل فيها والذ لا ينهه المذ كورة أو اسنرجع برامن
 الاسباب كذا م تقول ومن عاين الاسباب المذ كورة من حيث ذكر ويعرف السداد في قيمتها السماعا شاهد المودع بما عهده
 وعرفه في كذا من حضر الزوج وموافقته (بيان) فيما تضمنته هذه الوثيقة ٧٧ برادة اللاب فيما تحصل عنده لابنته أو قبله

من نخلة أو نقد أو غير ذلك
 وكذلك للودي وغيره فان وجه
 الاب أو الولي الاسباب مهران
 قومها بمحض السبب وداني دار
 الزوجين ولم ينف بسلك ذلك
 عليها فذلك برأفة لها ايضا وان
 لم يصحب للنسب حتى دخلت
 بيت البناء ولا ينف بعد ذلك
 التي دعوى الزوج فلها ان ينص
 الى بنته وهوكا وادعي انه
 أخذها من بنته أو اوسل
 من أحسنها والذي تقدم في
 الوثيقة أتم وأبرأ وإذا ادعي
 الاب بعد السأ انه جهزته
 بتقد ها ولم يظهر ما يكنه كان
 للقول قوله في ذلك قال ابن
 رشد لانه على ذلك قضيه من
 الزوج والصرف ينهده
 ويكون عليه العين الحق للزوج
 ولو ادعي انه جهزها بما لها
 قبله من ميراث أو نخلة أو غير
 ذلك لكامل البينة على ذلك
 ولم يكن القول قوله في ذلك
 قرب أو بعد وان أقام الاب
 ما زل على النقد من الجهان
 وكتب البينة على ابنه دينا
 فذلك عليها وأخذ الزينة
 ان مات اذا كانت قيمة عدل
 قاله ابن لبابة وغيره ولا يلزم
 الاب أن يجهز بنته بشيء من
 ماله وكذلك الثب لا يلزمها
 ان تجهز بنها الصداق قال في

وكذلك تحقيق صورة الامر ان ذلك بين المولى يتقرر هل هي لعنرا ولعنرا ركن حلف
 أن لا يطلها وهي مرضع خونا فعلى ولد منظر فيها ادعاء فان كان مقصوده الامر طلقت
 عليه وان كان لمصلحة لم تطلق عليه وكذلك التطلق على الغائب وكذلك التطلق على
 المسترض وغيره هؤلاء (تنبيه) اذا تقرر ان هذه المسائل وما أشبهها لا بد فيها من
 حكم الحاكم فهل مدور الطلاق فيها صادر عن الحاكم أو عن الزوجة أو بعضه عن الحاكم
 وبعضه عن الزوجة اختلف في هذه المسئلة فتكنا بين سبيل فيها ان القاضي أو المجتهد
 سراج وكنان أحد المتأخرين من الأهل اس أجاب فيها ان الطلاق للرجال الا واقع فيه
 تخيرا أو قبله فذلك سدا لرا بما جعل الزوج انهما أو وضعه به بها وما سوى ذلك مما
 فيه حكم الحاكم فالتطلاق اليه وأجاب فيها أبو عبد الله بن عتاب بحجوب بطول ذكره
 بحجوفه ملخصه ان من قامت في عقب زوجها منهم النفقة ونظر في أمرها بما يجب النظم
 للغائب فان القاضي يبيع لها ان تطلق نفسها طلاقه تلك الغائب فيها رجعتا ان رجع
 هو سرا في عتباته ونص على ذلك ابن الطارق ابن عتاب وهو من العلماء الفقهاء المأثور
 بهم ولا يخالفه فيما أعلم وأجمله فائمة من السنة وهو حديث بريرة فقد قال لها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنت أمك نفسك ان شئت أقت مع زوجك وان شئت فأرقتي
 وحتى المسئلة السابقة راجعة الى هذا الاصل ومستتقة منه فالحاكم يقول للقائمة عنده
 يعلم النفقة بعد كمال نظره بما يجب ان شئت ان تطلق نفسك وان شئت اقبص عليه فان
 طلقت أشهدت على ذلك قال ابن عتاب وهذا اوضح الا عند من عائد السنة وخالف الا عند
 ومجادل على ما قلنا ما وقع في المدونة قبل لابن القاسم لم يحصل ما لك خيار الامه طلاقه
 بائنة قال لا بل فرقة من قبل السلطان فهي طلاقه بائنة عند مالك وان لم يؤخذ
 عليها مال الا ترى ان الزوج اذا لم يسلع ان عس امرأته فغضب له أجل سنة وفرق بينهما
 انها تطلقه بائنة والمعنى المقصود انه من هذه المسئلة ان المرأة هي المفارقة وازافه
 الى السلطان ومثل ذلك بالمعترض عن امرأته فدل ذلك على اتفاقهما في الحكم ومن
 هذا المعنى الحر يتزوج الامه على الحره فلها الخيار ولها تقاع الطلاق ووجه القول
 ان الحق اذا كان للمرأة خالصا فانها اذا طلقا ليهام واحدة الحاكم لها ذلك كما عاين
 حديث بريرة ونسبة الطلاق الى القاضي لكونه ينفه ويحكم به كما يقال فريق السلطان
 يدهما وكما يقال قطع الامير السارق ورحم وحله وهو لم يفعل وانما أمره فحاجاه من
 تفريق السلطان فهو بهذا المعنى ولو اراد السلطان انفاذ الطلاق فيما تقدم وفي العن
 وفي الامه تعني وفي الحر يتزوج الامه على الحره فقالت المرأة في هذه الصور كلها ما أقدم
 ولا أريد الغراق فكان ذلك لها وقد روى عن ابن القاسم في امرأة المسترض تقول
 لا تطلقوني وأنا أصير الى أجل آخر قال ذلك لها ثم تطلق نفسها متى شاءت بغير سلطان
 وكذلك الذي يحلف ليقضين فلانها عنه ان يوقف عن امرأته فاذا جاءت أربعة أشهر قبل

١٣ تبصره ل كتاب الاستعانة وبني اللاب ان يسور ابنته من مالها وكذلك للودي وبشران لها كسوة وحلها
 لان ذلك نظر لها وجار عاين فيها ولا يجران على ذلك وكذلك البت تؤمر بذلك ولا تخبر بها ما اذا ادعي الاب العارية
 فيما جهز به بنته زائد على النقد كالقول قوله ما لم يطل ذلك بعد البناء وليست السنة في ذلك بطول قال ابن عبد الغفور كان

محمد بن عيسى بن رضى ذلك له الى السابع لا غير وفي الدنيا طلبة انه اغما يصتق في ذلك اذا كان له على أصل الدارية يستمر الا
لم يصتق في ذلك قرب أو بعدوا المشهور ما تقدم وعلى المشهور يكون له أحدا ما وجد من ذلك ولا يكون له على الابنة متى في
قوت ما فوته ان اعنته ولا على ٧٨ الزوج معها فان قام بعد طول من الزمان لم يكن له ذلك كان الاصل له

معروفا أم لا ولا ينفعه لقرار
بالابنة بذلك وأن كان اشهد
حين الشهير ان ذلك منه
عارية كان القول قوله وان
طال الزمان ويكون له أخذ
ما وجد من ذلك ولا ضمان
على الابنة فيما تلف من ذلك
ولا زوجها كما تقتضيه وليس
ذلك فيما جهز به بنسبه الشب
وهو في ما لها بمنزلة الابن
وكذلك سائر الأولياء مع الاكابر
بمنزلة الاب مع ابنته الشب
واغما حاز ذلك للاب في الذكر
خاصة لأن ما لها فيه قال
في سماع أصبغ فان أشهد في
الشب على الشبهة أنها عارية
قبل الدخول ثم قام بطلبها
كان له ذلك وإن كانت ثيبا
وعلى هذا يكون حكم سائر
الأولياء كذلك مع الأشهاد
وان تلف شيء من ذلك لم يكن
عليها شيء الا ان تعلم المالكه
لأمرها ان ذلك عارية فتضمن
ما تلف (فصل) وتعتد في
إراد الرضى أو غيره مثل ما تقدم
وذلك براهة لا فيما تحصل عنده
للزوجه من نقد أو غيره اذا لم
تكن مالكة أمر نفسها
فان جهز الرضى بمحمورية
برائد على صداقها مما استقر
فما يسده من مبرات أو غلة
أو غير ذلك اذا طلب ذلك

له في الاطلاق لعليك فتقول امرأته أنا انظره شهرين أو ثلاثة فذلك لها ثم تطلق متى
شاعت بغير أمر السلطان وهذه الرواية طاهرة في أن المرأة تطلق نفسها ولا اعتراض على
السؤال من قول المرأة لا تطلقوني لأنها جعلت ان ذلك لها ولأنه أحب ذلك اليها
هي المطلقة بعد التأخير فذلك تكون هي المطلقة في المسئلة السابقة ان أحب ذلك
وكذلك لا اعتراض بقوله في مسئلة المولى والاطلاق لعليك لان معناه انما يحصل ذلك الى
المرأة فتتفقد طلاقها ان شاعت وطلاق المولى على قسمين قسم وقوعه المرأة وهو في الصورة
المتقدمة وقسم وقوعه الحياكم وهو اذا قال لها وان طالتك فانت طالق ثلاثا فبها أقوال
أحدها انه مولى ولا يمكن من وطئها لان باقى وطئه بعد النكاح اثنتان حرام فاذ رفعتها الى
الحاكم فان الحاكم لا يغير عليه الطلاق قاله ابن القاسم وأن لم ترفعوه وضمت بالمقام ولا وطئها
ذلك قال ابن مهدي سمعت أبا مروان بن مالك القرطبي يقول سمعت أبا ربيعة المسألة من الشيخ
ابن عتاب ويقول لو كانت لأحد من المتقدمين لعنة من فضائله قال ابن سهل وفي سماع
عيسى عن ابن القاسم فيمن تزوج حرة على أنه حرة فإذا هو عبد قال لها ان تخترى قبل ان ترفع
ذلك الى السلطان فما طلقته نفسها جاز عليه وأما المختوم فلا خيار لها حتى ترفع ذلك
الى السلطان ثم ليس للسلطان ان يقوض اليها أمرها تطلق متى شاعت ولا يمكن على
السلطان اذا كرهه وارادت فراقه ان يفرق بينهما ما أحدها إذا شئ من بره وكذلك
المختون لانه يضرب له أجل سنة كان موسوسا ويضرب مرقوب في آخرى وهذا اوضح
الحق الذي قصده أبو عبد الله بن عتاب من تقسيم الطلاق بالمسكوم ان قسمه توقيه
المرأة خاصة دون الحاكم وقسم آخر ينفذه الحاكم اذا طلبته (تنبيه) ولم يذكر ابن عتاب في
التقسيم الطلاق الذي يوقعه الحاكم مبرا من المرأة وان كرهت فإلغاه كزواجها بغير رضى
وتزويجها من ليس بكف عونس كما جعلها للفاسق ومن تزوجت مع وجود والد أو لم يستأذنه
وليها الذي تزوجها على ما فيه من التفصيل وأنواع الانكحة الفاسدة وهو باب يطول
تعدادها

(فصل) وما يقتدر الى حكم الحاكم تقاض من أحاط بالدين بماله وكذلك أصبح من اعتقه
الدين لتعارض حق الله تعالى في العتق وحق الغرماء في المالبة وكذلك اذا هرب الجاني
وكان الزمان غير معين ولم ينف المقتصد فادفع ذلك الى السلطان نظري ذلك فيقضيه
عنه ان كان في العبر مضرة ولا يتسرع بغير حكم الحاكم من كتاب قيد المشكل وحل المعطل
لابن ياسين ويلحق بذلك الحدود فانها تقتدر الى حكم الحاكم وان كانت مقدارها معلومة لان
تقويضها يجمع الناس يؤدي الى الفتق والشقاق والقتل وفساد النفس والأموال
وكذلك اذا حلف لغير من عده ضربا بغير حلفه عليه يقتدر لحكم الحاكم لانه لا بدري
هل ثم جنابة تقتضي مثل هذا الضرب أم لا ويحتاج الى تحقيق كون ذلك الضرب مبرحا
بذلك البعد وهل السيد عاص به فيعتق عليه لان الحلف على العصية وجب تعجيل العتق

منه الزوج ذكرت في عقدا لا يراد ضمان الزوج الطال بل ذلك درك الزوجة أو من يقوم عنها في ذلك أوليس
وذلك احوط له اذ قد اختلف في ذلك فقيل ليس للرؤى ولا لغيره احوال البتة عن ميراث أبيها وغيره لثبات مقام عليها
وحسبها صداقها وسبها القول جرى العمل بقرينة وقوع لابن رشيد ان الرضى اذا جهز بنسبه من مالها ولورده بيت يانها

فذلك براءة له من ضمانه وذكر أبو الوليد بن خزيمة في تأليفه أن الوصي أن يجهز النجعة من مالها الذي لم يأسد م واختلقت
إذا كان أصلا فباعه وجهزها به على قولين قال وكذلك الأب وذكر ابن الموارئي كتابه أنه يباع على النجعة من أصولها ما يجهز
به لتزويجها على العرف في التجهيز قال ويجعل أحسن ذلك ٧٩ في حتى ويسوغ له بيع ما هو من

الأرض قليل الفائدة للحميرة
ليجعل في جهازها وقال به
عبد الله بن أحمد وذكر أنه
منصوص في كتاب جمعه ابن
عتاب وقال فيه إن الشيخ
اتفقوا في النجعة تزويج ولما
عقروا ليس لها ما تشوبه إن
للحقار يباع عليها وتشور
بمنه وأقبحه بمحمد بن روح وفي
كتاب الاستفتاء سئل بعض
الفقهاء عن نية لها أخوة وأم
ولا وصي عليها فيريدون أن
يقيموا شوارها فها هو سبوا به
فما ترك أمها فقال أما على
قول ابن القاسم إذا كان
ميراث أبهم وأما موه قيمة
على وكان الأمر لا بد له منه
لزمها في نصيبها قال وأحسن
من ذلك أن يكون رأي
السلطان وكل لها في ذلك
إذا كان رايها أنها عندهم
على الرشد وهذا أقوى بعض
شيخ المتأخرين إذا ثبت
رضاها إن بعضي عليها قال
القاسم بن مسعود وإن فسلوا
ذلك نصبر رضاها وأمرها
رجعت في ميراثها وأخذوا
ما وجد عندها مما أخرجوها
ولا يحاسبونها بما ألفت لأنهم
عرضوها للثب قال وهذا
القول أعجب البنا من قول
ابن القاسم وأشبه بالصواب

أوليس عاصفا فلا يملكه عتيق وهذا بعد وقوعه من السبد وكذلك من اعتق نصف عبده
فانه لا يعتق عليه بقية السبد إلا بالحكم لتعارض حتى الله تعالى في العتيق وحق السيد
في الملك وحق العبد في تخليص المكسب وقوة الخلاف في التكميل عليه وكذلك تعبير
المسكت إذا كان له مال طاهر لا يكون إلا بالحكم ولوروى بتعريض نفسه هو وسيد لم يكن
لما ذلك وكذلك التعلق على الغائبين من المفقودين وغيرهم فلا بد في ذلك من حكم
الحاكم وكذلك قسمة الغنائم وإن كانت معلومة المقادير وأسباب الاستحقاقات فلا بد فيها
من الحاكم ولو فوضت لجميع الناس بدخلهم الطمع واجب لكل إنسان لنفسه من كثر أتم
الأموال ما يطلبه غيره فكان ذلك يؤدي إلى الفتن وكذلك جباية الجزية وأخذ الخراجات
من أراضي العدو لوجعلت إلى العامة لنفسها لئلا يفسد حال فلا بد فيها من حكم الحاكم وكذلك
التعزيرات لأنها تقتل في غير رايها وحال الحاشي والخفي عليه فلا بد فيها من الحاكم
وكذلك ما جرى هذا الجرى كاستفتاء القصاص وكثير من الأحكام يطول تتبعها
(القسم الثاني) ما لا يحتاج إلى حكم حاكم ككثير من المحرمات المتفق عليها كالصبر إذا
اشتد والمختلف فيها ككثير من السباع وكذلك وقام المودون ورد الودائع والمضروب
وأحكام العبادات فالبادر منها متعين ولا يفتقر فيها إلى حكم الحاكم استقلالاً أو ما يطرق
العرض فيدخلها حكم الحاكم وسياق سياقه وما لا يفتقر فيه لحكم الحاكم أذهب
إلى الجلال بالبل وكان الكرام لا يبر عنه اتفق بعضهم من غير افتقار لحكم الحاكم وإن كان
بغير عتقه ولا بقت ما أقرب له فليخرج إلى الحاكم فينظر فإن كان لا ضرر على المكري
في الصبر لم يعمل بالقتل وإن كان في الصبر ضرر فمع فأن لم يرفع إلى الحاكم فعمل بقتل
كالمعين أو لا قولان من المذهب في ضبط قواعد المذهب لا ينو راشد

(القسم الثالث) ما اختلف فيه هل يفتقر إلى حكم أو لا مثال ذلك قبض المصوب من
الغاصب إذا كان المصوب منه غائباً وكذلك من اعتق شركا له في عبده هل يفتقر
للتكميل وعتيق باقية إلى حكم حاكم أم لا قال ابن بونس اتفق أصحابنا على أنه يعتق بمجرد
التقوم من غير حاجة إلى حكم الحاكم وقال غيره يفتقر إلى الحاكم وكذلك عتيق الأقرب
إذا ملكه الحر إلى المشهور عدم افتقاره للحكم وقيل لا بد من الحكم وكذلك العتيق
بالمسألة قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يعتق إلا بالحكم وقال أنجب لا يفتقر وكذلك
فبيع السبع بعد تحالف المتبايعين بحري فيه الخلاف وكذلك فبيع النكاح بعد التحالف
ففيه الخلاف أيضاً وكذلك البيعة المصورة عليه بوصي من قبل الأب هل يكفي
إطلاقه للبيعة من المجرودون مطاعة الحاكم في ذلك أو لا بد من استئذان الحاكم في ذلك
حتى يكون إطلاق الوصي له ماذن الحاكم فيه خلاف وكذلك وقوع الفرقة بين
المتلاعنين قال مالك وابن القاسم تقع الفرقة بتسام التمسك لفدون حكم حاكم وقال
ابن حبيب لا تقع الفرقة بتسام إلا ناعهما حتى يفرق الإمام بينهما وكذلك إذا تزوجت

(وفي مسائل القاضي أرى عدلنا بن المالح سئل رجل جهز نية شوار وكتب عليها خمسة عشر ديناراً ثم هدبه عليها فقال
إن وحدا ثياب أخذها ولا يتبع نعمة النجعة بشئ كمن عامل سفيهاً ولو اشهد على إيراد الثياب في بيت السافل كان أشبهه في
القيام وفي التحقيق ولا يتبع ذمتها بشئ إلا أن يجدا ثياباً بغيرها فبأخذها (وفيها أيضاً) سئل في امرأة أودت بيت بيتاً

بينهما أسباها منها ما شاعت لها من قدحها ومنها ما سلفتها غيرها وهو ما شاعرت له ومنها على سبيل العارية واشهدت أنها ومثمتها ذلك كله وكانت قد اسرعت قبل ذلك انهاء ما عاهدت لها بالحق فلا تريد بها وجه الله تعالى وانها راحة فيها فاجاب بان الحبة جائز ولا يوجبهنا الاستبراء ٨٥ (واجاب) غيره بان عقد الاستبراء مؤثر في الحبة ومبطل لها اذا كان

مقتدما لا الهالوشاوت ثم تعقل كالحسن بخلاف البسح قال وما فعلته الام الوصة من اسباب بينهما الماشي مقارن واشباع الاسباب فليس لها ان تازم اجتهاد ليتوفا في ذمتها في شيء لا حجة لها به والانسة رد الشاب التي ازمنها امها وبسقط الدين عتبار سببي لها من الشاب مقدر بقصدها وان ذهب الالب او غيره من الاولياء الى تثقيب ما ارزوه لوليت من الشوار غلوفه عليه او لغبر ذلك فقال ابن رشد مالاب فله ان يشق من شوار ايته ما استحق عنه اذا خاف عاله عندها وكذلك الوصي واما غيرهما من الاولياء فان عدل في ذلك على وجه الحسنة نظر القاضي في ذلك بما يراه من الاجتهاد قال ابو عبيد الله بن عتار ويظهر في حال الاب فان كان ما موافقا للشاب له ذمة فهو احق بضبطها ومان يسلم الى ايته منها ما يقبل به لزوجهما على التوسط ويشهد الاب بما فضل عنده من ذلك لا يته وان كانت احواله غير مرضية وضمتها الحما كى على يد من يراه ممن يرضيه بالسهادة ويمسكه قال ابن جابر وقد

الحاضرة فهل يسقط خطها من الحضانة بالذخول او بالحكم بما اخذ الولد منها قولان وكذلك اذا قال لزوجته ان لم تحبني فاذن طالق فانه يحلف على المشهور وعلى المشهور فهل يقتصر الطلاق الى حكم الحما كى او يقع بمجرد نطقه قولان اختار النخعي انه لا يقع الا بالحكم وكذلك السلم المختلف في فساد هل يقتصر فضعه الى حكم حاكم او لا واذا قلنا يقتصر فهو كالسلم الصحيح حتى يباشره بالحكم بالفسخ وكذلك اختلف اذا هرب الجبال وكان السكراء لقصده امر له بان يغوث غواته كالخروج والخروج الى البلاد الشاسية مع الزففة العظيمة شاء الجبال بالجبال بعد فوات الوقت فقبيل ينقسم بفوات ذلك كازمن المعين وقبيل لا ينقسم لتوقع الحج والسفر في وقت ثان وفي المدونة لا ينقسم الا في الحج وحده ولا يختلف انه اذا رفته الى الحما كى فقصده انه ينقسم من كاس قد الشك وكذلك القاضي هل ينزل بمجرد فسقه او لا حتى يعزله الامام قولان وكذلك للغلب اذا قسم ماله وحلف انه لم يكتم شيئا ووافقه الغرماء على ذلك فهل ينفل عنه المحر ويكون له التصرف فيما يكون بعد ذلك من المال من غير ان يزل عنه الحما كى كجهر النفل وهو احسن نصوصهم واختاروا القمى او لا ينفل عنه الا بالحكم حاكم وهو قول القاضي عبد الوهاب والقاضي ابي الحسن بن القصار ويتبع هذا يخرج عن المقصود (القسم الرابع) في بيان المواضع التي يدخلها الحكم استقلالاً وتضمناً لمخصصاً من كلام الامام العلامة سراج الدين عمر البلقيني منع انه تعالى يتقاه ببعضه من كلام اهل المذهب (ما لطهارة) لا يدخلها شيء من الحكم بالهبة ولا بالوجوب استقلالاً لكن يدخلها الحكم بطريق التضمن كتعليق عتق او طلاق على طهارة ماء او نجاسة فاذا ثبت عند الحما كى وقوع الطلاق لوجود الصفة حكم بفسخ الطلاق او وجوب ما صدر من المعلق ووجود صفة كان ذلك متضمناً للحكم بالهبة او بالطهارة (والصلاة) يدخلها الحكم بالتضمن مثل من صلى المكتوبة بوضوء خال عن اليمة او مع وجود من الذكر لا اعتقاده بفسخ الصلاة مع ذلك فاذا حكم حاكم بعدالة من فعل ذلك والحما كى معتقد بفسخ ذلك كان حكمه متضمناً بفسخ وضوئه وعلى هذا اقياس الصلاة وانما السنة عن قراءة الفاتحة او عن الطمأنينة ونحو ذلك قال الشيخ سراج الدين رحمه الله تعالى وقد عجت من قاض حضر عند سلطان ووقع الكلام في بفسخ اقامة الجمعة في جامع بناء ذلك السلطان فلما تكلموا في الخلاف في ذلك قال القاضي يحكم بفسخ اقامة الجمعة وهذا الكلام باطل ولا يتصور ان يدخل ذلك ولا نحوه تحت الحكم استقلالاً ولا لا تضمن على الاطلاق لكن يدخل بالنسبة الى واقعة خاصة من تعليق الطلاق او غيره على بفسخ اقامة الجمعة في هذا المكان فالحكم اذا توجه الى المعلق بما التزمه يتضمن بفسخ اقامة الجمعة في هذا المكان بالنسبة الى الزام الشخص لا مطلقاً (واما الزكاة) فسدخلها الحكم وذلك مثل ما لو حكم حاكم بركى جواز اخراج القيمة في الزكاة بفسخ الاخراج او بوجوب الاخراج عند سقوط الفرض بذلك كان

وضعت ثياب بنات اباي اباي فاكلوا وبنوا لانصاف منهم قلعة ما يابدهم واذا ادعت الزوجة الحكم او براهان الزوج اخذ الجهاز وضعه وانكر الزوج ذلك كانت عليه التين وله ردها ولا يلزمه اكثر من ذلك الا ان يكون خفيها في البراد فان كان ضمنها فله كسب غرمها الا ان تقوم بامته على هلا كها عنده او باقى عليه من الزمان ما تخلف في

مثله فيصنف ويبرأ (وسئل ابن رشد) عن الزوج إذا ضمن شوار زوجته ثم ادعى تلفه أو قامت له يئنة على تلفها (فقال) إن كان ضمنها بحاقفة التلّف عليها حيث تلفت فهو لها ضمان قامت له يئنة على تلفها أم لا وإن كان سبب ضمانه أنه اتهم على الغيبة عليها ولم يترقن في ذلك فلا ضمان عليه فيها إذا قامت له يئنة على تلفها ومن ٨١ حتى الزوج أن تجهز المرأة إليه

بجميع التقد على المشهور ومن مذهب مالك رضي الله تعالى عنه وسكنى ابن لباة أنها تسكنه منه ربع دينار لا سباحة وضعها ولا نكر ذلك عليه بعض الشيوخ ويحب أن تصرفه فيما يصلح لها تحتاج إليه في بيتها مع زوجها من المتاع والفرش والسائد وما لا غنى لها عنه من عطر وبنغ وغير ذلك مما جرى العرف أن تجهز به إلى زوجها وإن كان فيه ما تفتن عنه خدامها فلت تقتد في ذلك الأول كدفان جعلت حصة في طلب ثم تطالبه بالكسوة قبلها وقادها من ذلك اليوم لم يكن لها ذلك وكذلك ليس لها ولا لولائها أن يتناع لها به خادما إذا لم تكن لها ثياب تجهزها له ذلك إن كان لها ما يحوط له من الفراش والمرققة والعباء فان فعلت شي ففراش يحملان عليه ونحو ذلك وإن لم يفضل شي ففلسي الزوج أن يمتناع ما ينشره ويحط به ويلتفاه ويرقدان عليه وإن ذلك يلزمه لها وعلى الأب أن يجهزها بكسوة بذلتها سواء كانت قبل النكاح أو بعده وليس له إخراجها

الحكم بالصحة والوجوب في ذلك من أوله ليس للساعي إذا كان ذلك الحكم محالفا للمذهب أن يطالب المالك بالخارج الواجب غنسه سواء حكم بالصحة أو حكم بالوجوب (وأما الصوم) فيدخله أيضا وذلك إذا أصام الولي أو أرت عن الميت وطلب الوصي أن يخرج الطعام فامتنع الوارث منه وترافعا إلى حاكم يرى صحة الصوم عن الميت فحكم بصحته أو وجوبه فليس للوصي أن يخرج الطعام حيث يشاء ولا أن يطالب الوارث بذلك بخلاف ما قبل الحكم (وأما الاعتكاف) فيدخله اعتكافا وقطننا أما الاستقلال ففي مسائل (منها) أنه يقتضي لكاتب على سيد ما لا اعتكاف للتبصر (ومنها) من اعتكف فغيره اذن زوجته فنفقه منه في ذلك العيب وكذا الاعتكاف لمدان هروبا من أداء الحق فإن الحاكم يرى فيه رأيه (ومنها) إذا وطئ المعتكف أذنه لحاكم وأما النضن فكما تقدم في الطهارة والصلوة (وأما الحج) فإنه لو فسخ حنبلي حجه إلى عرة حيث يسوغ عندوله زوجة ليس معتقدها ذلك فامتنعت من تكبته بعد الفصل فارتفع إلى حاكم حنبلي حكم عليها بصحة ما فعل زوجها الحنبلي أو حكم بموجب ذلك عنده ففهم مستو بان ولو حكم عليها بالتركيب كان متنعها الحكم وصحة ما فعل الزوج وهو نفس الموجب (وأما الأضحية) فهي عبادة لا يدخلها الحكم استقلالاً وقد دخلها بطريق النضن في التعلق كما تقدم (وأما الصيد) فيدخله الحكم استقلالاً فإذا تنازع اثنان في صيد وترافعا إلى الحاكم وتصادا فعلى قطين صدر أمتهما على الترتيب مثلا أو قامت البيئنة على ذلك وكان مقتضى مذهب الحاكم أنه للزوج أو للثاني الحكم له بأنه المالك كان ذلك حكما مستقلا لهما وأما دخول الحكم في ذلك لأنه يقضى إلى الملك وجميع وجوه الملك يدخلها الحكم (وأما الذنايب) فيدخلها الحكم من جهة التقصير المقتضى للتغريم وكذلك دفع الأجرة لو قامت البيئنة أنه ذنب صحيح فانه يحكم له باستحقاق الأجرة وكذا الواع صاحب الذبصة الذبصة لنفسه ثم ارتفع إلى حاكم وأدعى المشتري أنها حرام لم رتقاه أو ظهر لها ثم ذلك باقرار أو يئنه فحكم على السابح برد الثمن كان ذلك حكما بصريح الذبصة وكذا إذا كانت التقصير في الذبح وحكم بالفرم كان ذلك متنعها الحكم بحرمة الذبصة (وأما الأطعمة) فيدخلها الحكم استقلالاً لا يثبت له إذا نزلت برجل مخمصة فوجد مع رجل طعاما فامتنع من أطعامه ومن مواساة فان له أن يقاؤه فان مات الجائع وجب القصاص وإن أخذه الجائع فقهر فبالبينة (وأما الأمان) فيدخلها الحكم استقلالاً كمن حلف بطلاق امرأته ليعدها مائة سوقة فان الحاكم يئنه من ذلك ويطلقها عليه وغير ذلك كثير (وأما الجهاد) فيدخله استقلالاً لا يكثر صلاته وهو واضح لا يحتاج إلى قتيل (وأما النكاح وتوليده) فدخلوا الحكم بالصحة والوجوب فيها واضح وكذا أسائر المعاملات من البيع والقرض والارهن والإجارة والمساقاة والقبضة والسقعة والعارية والوديعة والحبس والوكالة والحوالة والجسالة والعصيان وغير ذلك من أبواب المعاملات كلها يدخلها الحكم بالصحة

١٤ تبصره ل عريانة كالخادم إذا بيعت فان كانت خلفة كان على الزوج أن يكسوها لأن كسوتها عليه وليس عليها أن تستري من جهازها كسوة تبذل له وليس يلزم الأب شي لها إلا أن يحب سواء كان ماله أو من ماله وكذلك البسب لا يزوجها إن تجهز بغير الصداق فان كان معها كسوة مخرجها أو هدية أن تربط عليه أو كانت عندهم عير وفه كالسرط لم

يلزم الزوج بمحضه حتى تخلف وجبته بنقضها عليه (ومثل) دعوى الفقهاء عن رجل تزوج امرأة قد فح البها شهدها
وهذه بنتها فلما دخل بها وبقيت معه شهرا أو أكثر من ذلك طلبت منه كسوة وقد كان ابتاع لها محشرا معلم في هذه بنتها هل يجب
عليه كسوة قبل تمام العام ٨٣ أو تبذل محشرا للمدية (فقال) إن كان الصداق واسعا فلا كسوة لها عليه

والحكم بالموجب فلا تقول بالتبطل والمدينة وحده
(فصل في الفرق بين الفاظ الحكم المتداولة في التفسيرات) وهي مراتب في القوة
والضعف فأعلاها المصحح بثبوت الحكم وبهتة أخرى ديمية ذلك العقود وقفا كان أو سماعا
أو غيرهما قال الإمام العلامة الشيخ سراج الدين عمر الملقب الشافعي فمع الله في مدته
الحكم بالهتة عبارة عن قضاء من له ذلك في أمر قابل لقضائه ثبت عنده وجوده
شرائطه الممكن ثبوتها أن ذلك الأمر صدر من أهله في محله على الوجه المعتمد عنده
في ذلك شرعا فقولنا عن قضاء يخرج الثبوت فليس يحكم على الأصح وسيأتي الكلام
عليه وقولنا من له ذلك يدخل فيه الإمام ونوابه الذين لهم ذلك والذي لم يبلغه خبر العزل
وحاكم أهل البيت إذا لم يستقل بماء أهل العدل والكافرا حكم الكفرة إذا حكم بينهم
والحكم وقولنا قابل لقضائه يخرج به ما لم يقبل القضاء من عبادة مجردة وما لم يكن
فيه الزام كالحكم على المسروق بخير ذلك إلى الحكم بالدين الموجب والتدبير والاستيلاء
واقبل القضاء ولكن لا يقبل الإلزام وقولنا ثبت عنده وجوده يتم الثبوت بالبيعة
الكاملة وبالشاهد واليمين وبالقرار وبعلم القاضي عند الشافعي والحنفي وبأعين
المردودة بعد النكول عند المالكية وعند الشافعية أو ما يتزل منزلة ذلك مما سيأتي
ذكره أن شاء الله تعالى وبفهم من قولنا وجوده أن العلم لا يتوجه الحكم إليه
وقولنا شرائطه الممكن ثبوتها بفهم منه أن جميع الشرط لا يعتبر أن ثبت في الحكم
بالهتة وأن كان من جملة الشرط في البيع مثلا أن يكون المبيع مقدورا على تسليمه عند
المالك والشافعية فلا يصح بيع المرهون ويوقف على أحالة المرتن ولا يصح بيع
المكاتب والجاني حنابة توجب إرثا متعلقا بقبته ولا يصح وقف شيء من ذلك ولا هبة
ولا كفالة أحد انتفاع ذلك في الحكم بدمية البيع ولا في الحكم بموجبه لأن إثبات انتفاعه غير
المحصور بمقتضى وأغماط ذلك في أن لا وارث للثمن سوى القائم من أجل ظهور استحقاق
من شمله بذلك وهو أوارث لأن هذه موانع والأصل عدمها والذي يعتقد غالبا في
التمصيلات بالحكم بالهتة في الوقف ونحوه إثبات الملك والحيازة عند المالكية
والشافعية وأكثرها بشيرة بلوغ من صدر ذلك منه ورشده (فان قيل) فإن تارى الحكم في
عقود النكاح تطلبون الشهادة بخلاف الزوجية من موانع النكاح من زوج وعدة ونحوهما
فلا تطلبون الشهادة على خلوة المبيع من رهن وحنابة ونحوهما (قلنا) سببه الاحتياط في
الاضناع وأيضا فإن الزوج لو وقع كان مشتهرا غالبا فطلبنا الشهادة بعده لامتثال
الاطلاع عليه بخلاف الرهن ونحوه وقولنا أن ذلك صدر من أهله في غله هذا هو محط
الحكم بالهتة انتهى ما ذكره الشيخ سراج الدين في الحسد ودون كرت فيه شيأ من مسائلنا
قال الشيخ تقي الدين السبكي في شرح المنهاج في باب الوقف ما لم يضمنه أن الحكم إذا انقضى
بالهتة أعلل درجات الحكم فن شرط هذا الحكم ثبوت ملك المالك وحيازته وأهليته

في خلال العام وإن كان ضيقا
فعله الكسوة وليس عليها
أن تبذل المدية إلا من حقها
ولما أن تتجهز به بالمدينة بعد
وقت (وأما) المالك إذا دخل
أجله قبل الدخول فلزوجه
الامتناع من الدخول حتى
تتجهز وهل يلزمها أن تتجهز
به أم لا لا نقض في ذلك قولان
أحدهما أنه يلزمها أن تتجهز
به والثاني أنه لا يلزمها أن
تتجهز به قال ابن قسطن وهو
مشهور مذهب مالك رضي
الله تعالى عنه

(وضع المبرأ فوالدها كلتها
على شرط أو غير شرط)

(يعقد في وضع امرأة كالثما)
عقدا شهدت فلانة على نفسها
أنها التي وليت من حسن محبة
زوجها فلان لها ومجمل
عشرتها معه وضعت كالثما
المكلا لها عليه في كتاب
صدأقها وهو كذا واسقطته
عنه طاعة بذلك متبرعة وقبل
ذلك منازوجها المذكور
وشهد عليها بما فيه عنهما
في كذا (وإن) كان على شرط
فيكتب في ذلك عقد شهدت
فلانة على نفسها أنها وضعت
عن زوجها فلان كذا
المكلا عليه لها في كتاب
صدأقها وهو كذا على أن

لا تزوج عليها ولا يرسلها من موضع كذا وإنه أن فعل شيأ من ذلك ففي مرتبة فلما وضعت عنه من
ذلك وقبل ذلك منها على الشرط المذكور وشهد عليها بما فيه عنهما في كذا (بيان) أن سقط من العقول من عقد الوضع
قبول الزوج له وبقي حتى ماتت المبرأة سقط حكم العقد وصار كالثما موروثة عن الزوج وأخيه من الزوج في رواية ابن القاسم

أدعى به لم يقبض وقال أشبه ذلك جائز ماض وكونه في يده أحوزاً وأحوز وكذلك ما زاده الزوج روحه في صدقها بعد العقد
تأخذ منه في حياته على حكم الصدق فإن طلقها قبل البناء عليها نصفه وإن مات لم تأخذ منه بعد الموت شيئاً لأنها لم
تقبض ولها أن تأخذ بعض الكاكي وتسقط بعضه إذا حل أجله ٨٣ وإن لم يحمل فلا يجوز ذلك الآن

بصالحها فيه بمرض وإذا
كان الوضع على شرط ففصل
الزوج ما شرطت عليه رجعت
فيما وضعت عنه من الكاكي
والاب إن يضع من صدق
ابنته على وجه النظر لها
وروي ابن وهب أنه ليس
له أن يضع من ذلك شيئاً
الأعدى الطلاق وليس له وضع
الصدق بجلته الأعدى
الطلاق على المشهور لمعلوم
وقيل له أن يضعه بجلته بعد
البناء وإن كرهت الزوجة إذا
كان على وجه النظر لها وأما
الوصى فلا يجوز له أن يضع من
ذلك شيئاً قليلاً ولا كثيراً وقد
روى عن ابن القاسم أنه يجوز
له وضع البعض على وجه
النظر وإذا طلقها وكانت قد
وضعت عنه فثبتت أنه كان
يضر بها فلا رجوع لها عليه
الآن يكون وضعها لذلك
حين الطلاق أو تكون
استرعت عليه فيما وضعت
(ووسل) الفقهاء بقرينة في
أمره أسلفته زوجها ساقية إلى
أعوام ثم طلقها قبل مضي المدة
فزعمت أنها أسلفته وأنظرته
أسداه لعمى تهاجمه وحسن
محبتها (فاقتى) ابن عتاب وابن
مالك أنها تأخذ بذلك إلا مع
عينها وخالفهما ابن النضر وقال

وبه مبيته في هذا القاضي يرد أن كان شافعيًا وبه الصيغة عند المالكية أنما شرط
في مواضع معدودة وكلفنا سابقين في باب المساقاة والحوالة والصيغة المعتبرة في عقد
النكاح والوصية والصيغة في باب الأقرار أو كالة والجس والقراض قال ابن عبد
السلام القراض لا يستعبد بكل لفظ بل لفظ القراض أو غير من الألفاظ التي تذكرها
اللفظية في هذه المواضع وما أشبهها تعتبر به الصيغة أو ما يقوم مقامها إذا وقع الحكم
بالصحة وصرح به ذلك التصرف أعني ما تقدم في أول الفصل في قوله أعني صحة ذلك
العقد وقفاً كان أو بغيره فلا يسيل إلى نقضه باحتداد مثله إذا كان في محل مختلف فيه
اختلافاً قريباً لا يثبت فيه قضاء للقاضي ولم يبين بناؤه على سبب باطل وقد عرض لهذه
اللفظة أعني الحكم بالصحة الفساد من جهة تبين عدم الملك أو شرط آخر فلا ينافي ذلك
ما قصده فإذا تبين بطلان الحكم لفوات محله نقضه ذلك القاضي نفسه أو غيره لأن الحلل
الذي ظهر تبين أنه في محل الحكم لا في الحكم (ومن) الألفاظ المتعارفة في التسهيل
لبيس بشبهة وبه قال الشيخ تقي الدين كثيراً ما كتبت هذه اللفظة في التسهيلات فيجوز
عود الضمير في صحة على الثبوت فراجع فيه الحاكم ولا يكون مريخاً فإن عسرت المراجعة
فهو محمول على الحكم بصحة التصرف كالمصرح به لأنه كالمعارف ومعنى محتمل كونه بحيث
تترتب آثاره عليه ومعنى حكم القاضي بذلك إزامه لكل أحد فإذا كان في محل مختلف فيه
تفويضاً في حكم الظاهر كالجمع عليه ومن شرط هذا الحكم ثبوت الملك والحيازة وأهلية
التصرف كما تقدم في اللفظ الأول وبه الصيغة على ما تقدم بيانه فكل ما كان مختلفاً فيه
وعرفه القاضي وحكم به مع علمه بالخلاف ارتفع أثر ذلك الخلاف بالنسبة إلى تلك الواقعة
فهى صحة مطلقة في نفس الأمر بحسب ما ذكرنا من رفع الخلاف وقد عرض لهذا
الفساد كما تقدم (ومن) الألفاظ الحكم لبيس بشبهة والحكم بموجبه وهى من الألفاظ
المتعارفة التي غلبت في هذا الزمان وهذا اللفظة أحقر بترتب من الحكم بالصحة قال الشيخ تقي
الدين السبكي الحكم بالصحة يستدعي ثلاثة أشياء أهلية التصرف وبه صيغته وكون تصرفه
في محله ولذلك اشترط فيه ثبوت الملك والحيازة والحكم بالموجب يستدعي شيئين وهما
أهلية التصرف وبه صيغته فيحكم بموجبها وهو مقتضاها ومعناها أنه كان مالكا
صالح الحكم لأن مقتضاها وهو جواز ذلك وصحائه حكم به تلك الصيغة الصادرة من
ذلك الشخص فلا يتطرق إليه نقض من ذلك الوجه قال وكذلك أقول ليس لحاكم آخر يرى
خلاف ذلك نقضه ولا ينفذ إلا أن تبين عدم الملك فيكون نقضه كنقض الحكم بالصحة
(تنبيه) وإنما حاز الحكم بالموجب مع عدم ثبوت الملك لأنه قد عسر إثبات الملك قال
ولم نجد هذه اللفظة وهى الحكم بالموجب في شيء من كتب المذهب إلا في كتب أصحابنا وقد
تعرض الشيخ العلامة مراجع الدين البلقيني لبيان هذه اللفظة فقال ما ملخصه الحكم
بالموجب هو قضاء المتولى بأمر ثبت عنده بالإزام بما يترتب على ذلك الأمر خاصة وأعمالاً

يبقى إلى بلوغ أمدّه ذكر ذلك ابن مهمل (فصل) وتعتد في قبض المرأة كائناً أو أدها عقد قبضت فلا تنزع زوجها فلا
وقبض فلان لا ينته فلائته الكائنة في حجره من زوجها فلائته كائناً كذا صواباً أو بدها أو برأت منه وأهذه بذلك في كذا (وتعتد في
قبض النقد) قبض فلان لا ينته فلائته الكائنة في حجره من زوجها فلائته نقدها المعنى في كتاب صديقها ومبلغه كذا أو صار بده

لجهته واداءه اليه وارامنه واشهد بذلك في كذا (بيان) في قبض المرأة النكاح أم نفسها لصداقها راءة الزوج وكذلك
 ان كانت بكرًا لتيه قد بلغت حداً لتعتس وهو خمسة وثلاثون عاماً فإيا فوقها وان كانت غير معتس فلا يرأ الزوج بدفع النكاح لها
 اذا كان عينا وكان مهنون بخير ٨٤ فهاهي في ذلك قال كان المقبوض التقبض وأدعت هذه المالكة لأم

تقسما ثلثه فانها تحلف
 انه ضاع ولا يكون عليها أن
 تعرض منه جهازا وقال عبد
 الملك عليها ان تحلف من
 ماله اما تصهره عوضه وأما
 الأب في ابنته البكر تقبضه
 أيضا راءة الزوج في قول ابن
 القاسم وقال أشهب وابن
 وهب لا يرأ الزوج الا بمعاينة
 الدفع ووصى الأب ومقدم
 القاضى في ذلك مثله فان
 ادعى ثلثه فلا يلزم الزوج
 غرمه ثانية على قول ابن
 القاسم ويلزمه على قول غيره
 وان ادعى الأب أو غيره راءة
 دفعه لانيته عينا فطلبه
 غرمه فان كان الأب مريضا
 فلا يصدق في القبض الا
 بمعاينة القبض في قول ابن
 القاسم وغيره وقال ابن رشد
 ان اقرب القبض بعد العقد
 وهو مرض جاز ان كان الزوج
 موهوبا ولم يميز ان كان عديما
 وان كان القبض في حنين
 انعقد فيه اختلاف وأما
 الوكيل فلا يرأ الزوج بقبضه
 لا صدق منه الا بمعاينة الدفع
 باتفاق فان لم تكن معاينة
 بدعى الوكيل تلف ما قبضه
 فعلى الزوج غرمه ولا يكون
 له رجوع على الوكيل قال ابن
 رشد ولا خلاف في هذا الا ان

يدخل في ذلك الاختلاف من المسئلة الاولى التي في المدونة وأما ان دفع الى وليها الذي ليس بوكيل
 ولا وصى فان منه له فعلية غرمه وان لم يضمه وادعى بعد ذلك ثلثه على الزوج غرمه ثانية سواء قبضه بيته أو بغير بيته
 وهل يرجع بذلك على أولى أم لا في ذلك قولان أحدهما انه يرجع عليه ويضئها ياء لا يقبض الماي يجوز له قبضه والى ان

على الوجه المعتبر عنده في ذلك شرعا فذكر القضاء بخرج به الثبوت فانه ليس يحكم على
 الا شخص كاشيا في ان شاء الله تعالى وبه فهم من قوله المتولى الامام وثوبه الذين لم يدع ذلك
 على ما تقدم بيانه في هذا الحكم بالهبة ويجوز في قوله ثبت عنده ما تقدم في هذا الهبة في
 معنى ذلك وقوله بالالزام الخ يعني بالالزام بذلك الامر الذي ثبت عنده وهو صدق وور الصفة
 في ذلك فالحكم بنوجه الى الالزام بذلك الشيء الخاص لا مطلقا كما تقدم بيانه في كلام
 الشيخ في الدين ومن ههنا يظهر بين الحكم بالهبة والحكم بالموجب فروق (الاول) ان
 الحكم بالهبة متصبا الى نفاذ العقد الصادر من بيع أو وقف ونحوهما والحكم بالموجب
 متصبا الى ثبوت صدور ذلك الشيء والحكم على من صدر عنه بموجب ما صدر منه
 ولا يستدعي ثبوت انه مالك مثلا الى حين البيع أو الوقف ولا بقية ما تقدم فيما يعتبر
 في الحكم بالهبة وهذا بالنسبة الى البائع أو الواقف اذا حكم عليه القاضى بموجب
 ما صدر منه وهذا غير سالم من الاعتراض وسيأتي ما رد عليه (الثاني) ان العقد الصادر
 لخاص كان صحيحا باتفاق ووقع اختلاف في موجهه فالحكم بالهبة فيه لا يمنع من العمل
 بموجهه عند غير الذي حكم بالهبة ولو حكم فيه الاول بالموجب امتنع العمل بموجهه عند
 الحاكم (الثاني) مثال ذلك التدبير صحيح باتفاق وموجهه اذا كان تدبيرا مطلقا عند الحنفية
 منع البيع فلو حكم حنفى بفسخ التدبير المذكور لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى
 بفسخ البيع المبرر ولو حكم الحنفى بموجب التدبير امتنع البيع الا عند من يرى نقض الحكم
 انذ كره لثبوت السنة الهبة وهذا النقض حيث دللنا في (الثالث) ان كل دعوى
 كان المطلوب فيها الزام المدعى عليه بما أقره أو قامت به عليه البينة فان الحكم حيث
 فيها بالالزام هو الحكم بالموجب ولا يكون بالهبة ولكن يتقن الحكم بالموجب الحكم
 بفسخ الافرار ونحوه (الرابع) ان الحكم على الزاني بموجب زناه وعلى السارق بموجب
 سرقة بدخله الحكم بالموجب ولا بدخله الحكم بالهبة وكذلك الحكم بمجس المدان
 حكم بالموجب ولا بدخله الحكم بفسخ الحس اذا كان مختلفا فيه وطلب فيه الحكم
 بالهبة بطريقه فانه يحكم حيثما بدى الحكم ويكون الحكم بالموجب والحال ما ذكر متضعا
 الحكم بفسخ الحس المختلف فيه وهذا ضابط ينبغي التنبه له (الخامس) ان الحكم
 بتنفيذ الحكم المختلف فيه يكون بالهبة عند توافق وكذا عند الحالف الذي يجوز التنفيذ في
 المختلف فيه فالحكم بموجب الحكم المختلف فيه يكون حكما بالالزام بالحكم المختلف فيه
 فيكون حكما بالالزام بذلك الشيء المحكوم به فيجوز ذلك من الموافق ولا يجوز من الحالف
 لانه ابتداء حكم بذلك الشيء من غير تدبير في الحكم الاول في هذا الحكم الثاني وذلك
 لا يجوز عند الحالف (تنبيه) قوله لانه ابتداء حكم مخلف لما قاله القرافي لان التنفيذ
 عنده ليس هو ابتداء حكم الا ان نشئ فيه حكما وسأقي ما ذكر في ذلك (السادس)
 لو توافق المتبايعان الى حاكم شافى أو مالكي وتنازعا على وجه يقتضى التحالف

يرجع عليه قال معنون ولا أدري بأي وجه يعنى لانه ان كان قبضه على وجه الرألة فلا يعنى وان كان على وجه الاقتناء فليس بوكيل على القبض فلا يعنى وإذا انعقد قبض الصداق على الأب أو الوصي دون معاينة ثم ادعى به ذلك انه لم يقبض شيئا وقال ظنت به الخبر فاشهدت بالقبض فسامحة فاقى ابن لباية بأن ٨٥

وقال غيره لا عين عليه والالم يمكن للأشهاد قائدة وفي أحكام ابن مهمل من أجوبة بعض الشيوخ التفرقة بين ان يكون ذلك بحسرة العقد قبض العين أو لا يكون بحسرة العقد فلا تجب العين

(العلاق وما يتصل به)

العلاق السني هو الواقع على الوجه الذي يذهب الشرع اليه وشروطه ان يكون واحدة رجعية في طهر لم يمسها فيه ولا يردفها مطلقا أخرى وقيل اذا طلقت في كل طهر مرة قبيل ان يمسها من غير رجعة فهو من طلاق السنة ولا بدق في الصغيرة والبائسة (ويصدق في ذلك عقد طلق فلان زوجه فلانة بهذا النام وما طلقتا واحدا سنة في طهر لم يمسها فيه وهو املاك رجعتها ما لم تنقض عتدها واشهد بذلك من عرضة في العصة والجواز في ناريج كذا

(فصل) فلذا انعقد شيء من الشروط المتقدمة فليس بسني وذلك أربعة أنواع رجعي ومالك على غير شيء وثلاث وخلفي (فاما الرجعي) فتكتب فيه عقد طلق فلان زوجه فلانة مسدا لنبأها بما طلقه

عقد بقا انهما كان ذلك منه حكما بالازام لا بصحة التحالف فالعالم بقتل وقوعه لا يحكم بصحة وكذا كل عين والزام فيما لم يقع فانه لا يحكم فيه بالازام وهو موجب الحجة القائمة ولا يحكم فيه بالصحة (الناسخ) ولو حكم حنفي بوجود البيع بعد ثبوت ملك البائع وانه من اهل التصرف لم يكن ذلك حكما بصحة البيع ولكن يكون بعد قبض المشتري حكما بالملك لان موجب البيع الفاسد عند بعد القبض حصول الملك على ما هو مقرر عند الخنفية وعند المالكية موجب البيع الفاسد عند اقوات حصول الملك على ما هو مقرر فيما يقوت به البيع وعلى هذا فلو عرف الحاكم فساد البيع وحصول قبض المشتري أو فساد البيع وقوات البيع نيده وطلب المشتري من القائمة الحكم بالملك أو بموجب ما جرى فانه يحكم له بذلك أعني بالواجب ولا يحكم له بالصحة أعني بصحة البيع ولا بصحة قبض لانه لم يقبض في الاصل فكذا صحهما (الثامن) يتصور الفرق بينهما في بعض صور القبض عند الشافعية وفي قبض اختلف في صحته وفساده ككما اذا اذن البائع للمشتري أن يكبل لنفسه ما اشتراه مكيلا ففعل فان في صحة القبض وجهين عند الشافعية أحدهما انه لا يصح وعند المالكية يصح قال الشيخ ميراج الدين البلقيني فلو اشترى قمحا مثلا وشروط فيه الكيل وكان البائع قد اشتراه مكيلا وهو في مكيل البائع ففعل بعتي ذلك عن القيد يد فيه وجهان رجع جمع من الاحكام انه يكتفي به وظاهر نص الشافعي عدم الاكتفاء حتى يجري فيه الصاعان ومذهب مالك جواز ذلك ذكره الخنسي في المنتصرة في السلم الثاني فاذا ارعنا على مذهب الشافعي وارفعت قضية من هاتين أعني هذه المسئلة والتي قبلها لما كنا في مذهبنا مثلا حكم بصحة تصرف المشتري بالتصرف الذي لا يصح العقد الا بعد صحة القبض فان ذلك يعنى الحكم بصحة القبض ولو حكم بصحة القبض بطريقه صحح ولو حكم بوجود القبض ولم يتعرض لعقده في القبض المذكور لم يكن الحكم مقيدا لصحة القبض على مذهب الشافعي خلافا للمالكية قال الا ان بسن الحاكم عقيدته في القبض ويقول حكمت بوجود القبض في ذلك على معتقدي قلو كان معتقدا لما ان القبض ليس بصحيح ومعتقده انه يستقر به عقد البيع كما جزم به لا مالم وغيره وهو واحد الوجهين مكان الحكم بوجود القبض حينئذ مقتضاه استقرار البيع بهذا القبض (الناسخ) ان الحكم بالواجب يعنى اشياء لا يتضمنها الحكم بالصحة (فهيما) الحكم بالازام بمجرد العقد اذا صدر الحكم بذلك وببانه ان المالكي والحنفي اذا حكم بصحة البيع أعني بمجرد عقد البيع لم يمنع ذلك اثبات خيار المجلس ولا منع المتعاقدين أو أحدهما بسبب ذلك الحكم لان الحكم بالصحة يجمع ذلك فاما لو حكم المالكي والحنفي بوجود البيع والازام بعقده فانه يمنع على الحاكم الشافعي تعيين المتعاقدين أو أحدهما من القمع نيليا والمجلس وايس للمتعاقدين ولا لاحدهما الاقرار بذلك لان ذلك يؤدي الى نقض حكم الحاكم في المحل الذي

١٥ تبصره بل واحدة رجعية ملك بها رجعتها ما لم تنقض عتدها واشهد بذلك في العصة والجواز من عرفه في كذا ويلزم الرجل في هذا المطلق الرجعي والسني النفقة والكسوة للزوجة طول الادة وان مات أحدهما ورثه الآخر وله ميراثهما فيما دون انهما لم تنقض عتدها فان وقع الطلاق الرجعي في طهر مسما فيه فهو مكروه وليس

بموجب ذلك عقد القاضى بوضع كذا فلان ان فلانا قد اوقع على زوجته فلانة طلاقا واحدا رجعة وهي محال محض وثبت ذلك عنده ما رويها عنهما فاني ٨٦ من ذلك وامتنع بحكم عليه القاضى بذلك وقضى عليه بلزوم الطلاق له والرجعة.

بعده ان ثبت ما ياتيه له كما يجب وان قد ذلك على واجب السنة وشهد على القاضى بما فيه عنه في كذا فلان انكر الزوج انه طلقها في حال حيض وادعى الطهر وكذب في ذلك فدروى اصبح عن ابن القاسم ان القول قوله وروى ابن مسعود عن ابيه ان القول قولها ولا ينظر اليها النساء قال ابن الموزان كانت طاهرا حين ارتفع الى الامام فيكون القول قوله لا قوله وذكرا بن قهيون ان ابن بونس حكى عن بعض الشيوخ انه قال ينظر اليها النساء كالعوب ولا يجبر على الرجعة في البائنة وان كان قبل الذخول فهل يجوز له انقاع الطلاق في حال الحيض ام لا في ذلك قولان (وان كان الطلاق بغير خلا بها دون ميسر) فتكتفي بذلك) عقد طلق فلان زوجه فلانة طلاقا واحدة بعد بارة لها وخلاوته بها من غير ميسر وبافتقارهما واقرارهما بذلك واشهد بذلك في كذا وعلى الزوجة العدة في هذا الطلاق لخلوته معها والرجعة له عليها لانها لم على عدم الوطء وكذلك ان كان الطلاق بعد البناء وانكرت الزوجة

حكم به وهو الاجاب وهذا اذا لم ينظر الى نقض القضاء في خیار المجلس فان نظرنا الى ذلك قيد ذلك بذكر آخر (ومنها) القرض فانه يدخله الحكم بالهبة اذا وجد مقتضيا بها ويدخله الحكم بالموجب فينظر فيه حيث تدلى عقد فالحاكم في حكمه بالموجب فان كان من عقدة ان القرض عليك بالقبض كما يقوله المالكية فانه لا يرجع في القرض عند ما كبرى الرجوع فيه اذ هو قرض صحيح ويصح الرجوع فيه فلا ينافي الحكم بالهبة اقيام بالرجوع في القرض وان حكم بالموجب والالزام بمقتضى مذهبه امتنع على القرض الرجوع في العين المقرضة السابقة عندا لمقتضى لان موجب القرض عند الحاكم المذكور امتناع الرجوع (ومنها) الزه فانه يدخله الحكم بالهبة والحكم بالموجب والحكم فيه بالهبة لا يمنع المخالف في الاكثار من العمل بأثره على عقدة فانه لا ينافي شأن من الحكم بالهبة كما تقدم في المسئلة الاولى وان صدر فيه الحكم بالموجب والالزام امتنع على المخالف العمل بما يخالف عقيدة الحاكم المذكور (مثاله) لو حكم شافعي بفسخ الزه وحصل فيه اعادته الى الزه بعد الحكم بفسخ الزه لم يكن ذلك مانعا لمن يرى فسخ الزه بالعود الى الزه على وجه مخصوص وهو ان يعيده اختيارا او يوقع الحق فيه باعتباره الى الزه مثلا او قيام الغرامة عليه او اذ ان الزه للزهر في الوطء ان يفسخه لان الحكم بالهبة ليس منافيا للقبض بما ذكر خلاف ما لو حكم شافعي بوجوب الزه عنده والالزام بمقتضاه فانه امتنع على الحاكم المالكي ان يفسخه بما سبق ذكره لان موجب عند الحاكم الشافعي دوام الحق فيه للزهر مع العود مطلقا والحكم بالقبض لاجل العود المذكور مناف للحكم الشافعي بوجوبه عنده والله سبحانه وتعالى اعلم بهذه الفروق التسعة الفرق الاول وهو العاشر يحصل بها التميز بين الحكم بالهبة والحكم بالموجب (فصل في بيان ما يجتمع فيه الحكم بالهبة والحكم بالموجب) وذلك في امور (ومنها) انه لا ينقض الحكم بواحد منهما اذا صدر في محال الاحتداد التي لا ينقض الحكم فيها وانما استوي في ذلك لتضمن الحكم بالموجب الحكم بالهبة اما ما عند استيفاء الشروط او خاصا بالنسبة الى المحكوم عليه بذلك فيكفي لا يردا لنقض على الحكم بالهبة لا يرد على ما يتضمنه اذا اجزأه فاما اذا قلنا لا يجوز الحكم بالموجب مع عدم استيفاء الشروط فيكون الحكم قد وقع مختلفا والحكم المختلف فيه غير الحكم بامر مختلف فيه فيسوغ لمن لا يرى الحكم بذلك ان ينقضه الا اذا حكم كما تم قبله بفسخ الحكم الصادر بالموجب وكان الحاكم ممن يرى تسوية الحكم بالموجب على الوجه المذكور فانه حيث لا ينقض (ومنها) انه اذا رفع للقاضى كتاب حكم يسوغ تنفيذه عنده فغده قرب المسافة

الوطء واداعا الزوج فليس له عليه الرجعة وعليها العدة لا قرارهما بالخلوة (ويكتب في الطلاق قبل البناء به وقبل الميسر عقد طلق فلان زوجه فلانة بعد بناءها بها ودخولها معها طلاقا واحدا دون ميسر باقرارهما بذلك وانفاقهما على عدم الوطء الى حين الطلاق وشهد بذلك عليهما في كذا قال ابن رشد في كتاب ايمان فان ظهر بها بعد ذلك حل فادعت

انه منه وأقر هو به فأقيم الحق به وتكون له الرجعة ويلزمه الصلح كما ملأ ولا يتهم أنه أقر بالولد لتكون له الرجعة لان الخلق
النسب رفع التهمة (فان) طلقها لم يلزمه من غير بناء (فيكتب في ذلك) عقد طلق فلان زوجه فلا تبيح له بعد خوله بهادون بناءه
واقرارهم بوطء المطلقة واحدة رجعية واشهد بذلك في كذا وله الرجعة عليها ٨٧ في هذا الطلاق اذا وافقته على

الوطء والعسدة لازمة لها
كذلك لثبوت الوطء (وأما)
الطلاق المملك على غير رضى
بعد البناء (فيكتب فيه) عقد
طلق فلان زوجه فلا تبيح له بعد
بناءه المطلقة واحدة ملكها
بها أمر نفسها وبه واشهد بذلك
في كذا وهذا الطلاق مكروه
لانه على خلاف السنة
(واختلف) فيه على ثلاثة
أقوال فقيل أنه يكون مطلقة
رجعية تكن قال أنت طالق
واحدة لارجعة في عليك فيها
وهو قول مطرف وأشهب
والثاني انه تكون البتة كمن
قال أنت طالق واحدة بالنية
قالها ثلاث وهو قول ابن
المجاشون وابن حبيب
والثالث انها مطلقة واحدة
بائنة قاله ابن القاسم وحكاها
القاضي أبو محمد عن مالك
رضي الله تعالى عنه وبه القضاة
وكان ابن عثاب رحمه الله
تعالى يفتي بان من بارأ زوجته
هذه المارأة ثم طلقها بعد
ذلك في الصدة ان الطلاق
يرتد عليه في الصدة
استحسانا ومراعاة لقول من
برأه مطلقة رجعية فان طلقها
ولم تكن له نية ففي ذلك قولان
أحدهما انه يلزمه طلاق واحدة
والثاني انه يلزمه الثلاث ذكر

بعضه وبين الحماكم فيه أو بعدت سواء كان ذلك الحكم بالهبة أو بالموجب بخلاف كتاب
صالح البينة فإنه لا يقبله الا اذا كانت مسافة بينه وبين سماع البينة بحيث يقبل في
مثلها الشهادته على الشهادة ومنهم من أحاز امضا ذلك أيضا بناء على انه حكم بقسام
الدنية ورجمه الامام الفزاري من الشافعية والاول هو المشهور وهو هذا ما لك رضى الله
تعالى عنه يعني اشتراط المسافة المذكورة وذلك مذكور في باب الشهادة على الشهادة
(ومنها) فقرم اليهود الا حصين بعد الحكم بالهبة أو بالموجب في المواضع التي ثبتت
فيها نفيهم (ومنها) انه لو حكم ما كرى حوازا خراج القسيمة في الزكاة بصفة الخراج
أو بموجب الخراج عندده وهو سقوط القرض بذلك كما سواه في ذلك وليس للساعي أن
يعال المالك بالخراج الواجب عنده اذا كان ذلك محضا فالتأذيه (ومنها) اذا ترفع
الولي الوارث والوصى الى ما كرى بصفة الصوم عن الميت فطلب الوصى أن يفرج الطعام
وامتنع الوارث وصام عن الميت حكم الحماكم بصفة الصوم أو بموجبه فانه ليس للوصى
مطالبة الوارث (تنبيه) اذا كان الحكم بالموجب مستوفيا لما يعتبر في الحكم بالهبة
كان أقوى لوجوب الازام فيه ونقضه الحكم بالهبة

(فصل) قد يتعين الحكم بالموجب الحكم بالهبة (مثال ذلك) اذا شهد عنده لشهود
ان هذا وقف وذكر والمصرف على وجه معين حكم القاضي بموجب شهادتهم كان ذلك
الحكم متضمنا للحكم بالهبة والحكم بالموجب (تنبيه) قال الشيخ سراج الدين واعلم ان
الذي تقدم في الحكم بالموجب من أنه لا يقتضى استيفاء الشروط المعتبر في الحكم بالهبة
وانه الذي جرى به عمل القضاة يخالف ما نص عليه الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وما
نص عليه المالكية أيضا في الهبة وهوانه اذا كان بايدي جماعة أرض أو غيرها باعوا
الى الحماكم وطول ابنته الهبة ولم يثبتوا ثم اهلكهم فان اوجب على القاضي أن لا يبيحهم
ويقول لم ان شتم فاقسموا بين أنفسكم أو يقسم بكم من رضون وان شتم قسي فاقسموا
الدنية على أصول حقوقكم منها ذلك أفى ان قمت بلا بدنة وجتم بشهود يشهدون أفى
قنيت بترك هذه الدار الى قاض غيري كان ذلك سيدا لأن يجعل ذلك حكما على الحكم
ولعلنا تغيركم ليس لكم مناشي فلا تقسم الحماكم الا يستوفوا هذا النص للمالكية كما ذكره
الشيخ سراج الدين قال وقيل يقسم القاضي بينهم ويشهد انه قسم على اقرارهم (تنبيه)
وعلى هذا فلا يجوز للحاكم المالكي أن يحكم بالموجب الا بعد أن يستوفي الشروط
المطلوبة في الحكم الهبة هكذا قال الشيخ سراج الدين قال وعلى هذا فمن احضر كتاب
وقف أو بيع أو ثبت مدوره ولم يثبت عندنا لما ما يقتضى الحكم به فله يجوز للقاضي
أن يحسمه الى الحكم به ولا بموجب لان الواقف قد باع في مثل ما يشهدون عندنا كما
آخرا الحماكم الاول حكم بموجب هذا الوقف فيصير الحماكم الثاني حكما من الاول يتفاد
الوقف ولعله لتبرأ الواقف فعلى هذا لا يحسم الى الحكم بموجبه الا بنية يشهدون انه ملكه

ذلك ابن رشد في طلاق السنة (وسئل رحمه الله تعالى) في رجل تشاجر مع امرأته فقال له أنت طالق ثلاث ولم تكن له نية في شيء
من ذلك كله (فاجاب) اذا كان الامر على ما وصفت فقد بائنته ثلاث طلاقات ولا سبيل له اليها الا بعز ورجوع * والطلاق
قبل البناء كله بائن وقع على اسقاط أو غيره (ويكتب في ذلك) عقد طلق فلان زوجه فلا تقبل البناء بها مطلقة واحدة بسنة

طلاق فيكون له ما كان له وسبيله واشهد بذلك في كذا (أو ما) الطلاق الثلاث فإن أوفقه طلاقه بعد أخرى مفرقا فلا تحل له
 تنكح زوجها غيره بإجماع (ويكتب في ذلك) عقد طلق فلان زوجته فلانة بعد النكاح بالطلاق واحدة صادقت آخر الثلاث فلا تحل
 له من بعد حتى تنكح زوجها غيره ٨٨ واشهد بذلك في كذا (وان) جمع الثلاث (فيكتب في ذلك) عقد طلق فلان وزوجا

فلانة بعد النكاح بها ثلاث
 تطليقات في كلمة واحدة بان
 بهامته فلا تحل له من بعد حتى
 تنكح زوجها غيره واشهد بذلك
 في كذا وأطلق فلان زوجته
 فلانة بعد النكاح بالطلاق
 جمع لها فيها الثلاث فلا
 تحل له من بعد حتى تنكح
 زوجها غيره وإن كان قد تقدم
 له عليها طلاق قلت طلقته في
 كلمة كل لها بها الثلاث فلا تحل له
 من بعد حتى تنكح زوجها غيره
 واشهد بذلك في كذا (بيان)
 واختلف في هذا الطلاق إذا
 أوفقه ثلاثا في كلمة فقبل الله
 نكاحه بطلقة واحدة فإن الله
 تعالى أعاد ذكر الثلاث مفرقا
 فلا يصح إيقاعه الا كذلك
 وهو قول علي وابن عباس
 وجاعة من الصدور الأولى
 وقال به أهل الظاهر وطائفة
 من العلماء وأخذه جماعة من
 شيخ قرطبة ابن زيناغ وابن
 عبد السلام وأصبح من
 الجباب وغيرهم من الأندلس
 وقيل يلزمه الثلاث فلا تحل
 له حتى تنكح زوجها غيره وهو
 قول مالك رضي الله تعالى عنه
 وعليه جمهور فقهاء المالصار
 وجل العلماء (ورتل برشد)
 في كتاب عقد وثيقة برحمتي
 الطلاق المذكور دون زوج

حين الوقت قال وهذا مذهب مالك وزيدون الحسابة على ما هو مبسوط في محله
 ولم ذكره جميع فيبقى التمه له وهذا هو الاعتراض الوارد على الفرق الأول من الفرق
 العشرة قال وهذا عند الحنابلة كما فيها بينهم من صدور وقف أو بيع وأما الشهادة عند الحنابلة
 بصيغة المصدر وبصيغة اسم المفعول كقول الشهود شهد أن هذا وقف أو هذا مبيع
 من فلان أو هذه منكوحة فلان فإن الحنابلة يحكمون بموجب شهادتهم ويكون ذلك متضمنا
 للحكم بصحة الوقف ونحوه وليعرف القمحة الفرق بين الشهادة بالماله لمرة أو باسم المفعول
 وليتس على ذلك انتهى وعلى هذا أفيد في أن يكتب في الأمر بالتسجيل ليسجل بشوته
 والحكم بموجب ما قامت به السنة والله سبحانه وتعالى أعلم (تنبيه) ولم أقف للمالك
 على هذه التفرقة وظاهر قواعدهم علم اعتبارها وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله
 عن المالكية ما ذكرته قبل واستعده فقال قال المالكية ليس للقاضي أن يحكم حتى
 يثبت عنده الملك والحسابة يريد أن حين صدور الوقف قال وهذا يهدي وفيه تعطيل
 للتحقيق والسد بكتفي في المعاملات
 (فصل في المالكية) مضمون هذه اللفظة ذكرها الشيخ تقي الدين استعارة إذا في كلامه
 في الحكم بالموجب فقال وقد عرض في هذه الأزمات بحث في الحكم بما هو موجب وشغفه
 بجماعة من لقيناهم وعاصرناهم ومشتا معهم من أصحابنا وهو أن الموجب عندهم أمر
 بهم بمقتضى أن يكون الصحة ويحتمل أن يكون غيره أو حكم القاضي ينبغي أن يبين فأذا
 لم يبين فلا يصح ولا رفع الخلاف ولا يمنع الحكم من قاض يرى خلاف ذلك ونقضوا بهذا
 أو قاضا كثيرة وأحكاما كثيرة وتعلقوا في ذلك بما ذكره أبو سعيد المروزي والرافعي عنه
 ومال إليه وهو أن يكتب على ظهور الكتب الحكمية وهو صحيح ورود هذا الكتاب على
 فقلته قبول مثله وأزمت العمل بموجب ليس يحكم لاحتمال أن المراد تصحيح الكتاب
 وأثبت الحق قال والذي وقفت عليه في كتاب أبي سعيد وأزمت العمل بمضمونه لا بموجب
 قال ونحن نتكلم عليه ما نقول إذا أعدنا الغدير على الكتاب صحيح ما قاله لأن مضمون
 الكتاب وموجبه معنا هما صدور ما تضمنته من إقرار أو إضمار أو أنه ليس بزور فلذلك
 صرح الرافعي أنه ليس يحكم ونحن نوافق في تلك المسئلة إذا أراد بهذا اللفظة هنا المعنى
 أو احتمل أنها مراد الحنابلة كما إذا حكم بموجب الإقرار أو بموجب الوقف فليس بموجب
 الا كونه وقفا وكون المقر به لازما وقول من قال بموجب مقتضى الصحة والاعتقاد معنوع
 فإن اللفظ المصريح بموجب حكمه واللفظ القاسد لا بموجب شيئا نعم قد يكون لفظ مقتضى
 موجبين فيجب على الحاكم أن يبين في حكمه ما أراد به وإمام ذلك لا يجوز عند القدرة
 إلا أن يمتحن من ظاهره ونحوه يريد فيكتب له ليسجل بشوته أو يحكم بموجب أو مضمونه
 ومراده إعادة الخصم في موطنه ومضمونه على الكتاب كما تقدم ففعل ذلك
 مروا عنه له فإذا علم ذلك من مراده عمل بمقتضاه وبدون ذلك لا ليحل حكم القاضي الأعلى

(فقال) هو رجل جاهل ضيق الدين قبل ما لا يسوغ له بإجماع من أهل العلم ليس من أهل الاجتهاد البيان
 فيسوغ له مخالفة الإجماع عليه فقها المالصار وانما يجب عليه تقليد العلماء في وقته ولا يسوغ له مخالفتهم برأيه فالواجب أن
 ينسحب عن ذلك فإن لم ينسحب أدب وكانت جرحه فيه تنقضي امامته وشهادته وكذلك اختل في الذي يقول لا يرأه أنت

مطابق فينوي به الثلاث فقبل انما يلزم مطلقة واحدة وهو قول الحسن والنوري والاوزاعي واجتنب حنبل وغيرهم وقبل اذا نوى
 الثلاث لزمت الثلاث وهو قول مالك والشافعي واسحق رضي الله تعالى عنهم هو سبب الخلاف في ذلك ان اطلاق هل يلزم
 بالنسبة أم لا قال ابن رشد في مقدماته واختلف عما اذا يلزم الطلاق على ٨٩ ثلاثة أقوال أحدها انه يلزم بمجرد

النسبة دون القول وهي رواية
 أشهب عن مالك رضي الله
 تعالى عنه في كتاب الأيمان
 بالطلاق والشافعي أنه يلزم
 بمجرد القول دون النسبة
 والثالث انه لا يلزم الاجتماع
 للقول والنسبة وهذا فيما
 منه وبينه رضي الله تعالى وأما في
 الحكم الظاهر فلا
 اختلاف بين أهل العلم ان
 الرجل يحكم عليه بما أظهر
 من صريح القول بالطلاق
 أو كناية ولا يصدق انه لم ينوه
 ولا اراده وان ادعى ذلك على
 مذهب من يرى أن الطلاق
 لا يلزم بمجرد القول حتى تقترب
 به النسبة (قال بعض المتأخرين
 والقول في ذلك على مذهب
 مالك رضي الله تعالى عنه ان
 ألفاظ الطلاق تنقسم على
 ثلاثة أقسام صريح وكناية
 ومالئ بصريح ولا كناية
 فاما الصريح فهو لفظ الطلاق
 وما تصرف منه دون غيره من
 الألفاظ عند مالك رضي الله
 تعالى عنه فليس الطلاق
 بذلك على كل حال ولا يقتصر على
 كناية وأما الكناية فهي على قسمين
 ظاهر ومخفى (فاما الظاهر) فما
 هو العرف طلاق مشمل
 صريحك وفارقك وأنت حرام
 وتبوتها وتباني وحيك على

اللسان الواضح ومتى حصل التردد في موجب اللفظ مثل المسئلة هل مجرد القول فيها
 يكفي في المزوم ونقل الملك أولاً يكفي حتى يكون الواجب معها حائزاً ومن الشبرع في
 الطاعون هل يكون من الثلث أو من رأس المال أو ما أشبه ذلك وقال القاضي حكيت
 بموجبه ولم يبين فينبغي أن لا يصح هذا الحكم ويحتمل أن يقال يرجع الى مذهب
 القاضي فيحصل حكمه عليه واختار الأول وأعلم انه ينبغي للقاضي أن يصون حكمه عن
 ذلك ويبين مقصوده ثم قال وليس هذا مما نحن فيه وكلامنا اذا حكم بموجب وصف
 أو بغيره أو اقرار ونحوهما فهو حكم على العاقد بمقتضى قوله وعلى المتزوج بمقتضى اقراره
 وليس لما حكم آخر يقتضيه لاقتضاء معذبه لئلا يلهي في نفسه مقتضى الاحتياط والاجتهاد قال
 الشيخ تقي الدين من ألفاظ الحكم أن يحكم بالشئ وحقيقته حكم بتعديل البيئة
 وسماها وفيها ثلثه عدم احتياج حكم آخر الى الطرف فيها وجواز التفتيش في البلد فان
 في تنفذ الشئ في البلد من غير اقراره بحكم خلافاً فاذا صرح بالحكم كاذكر ناهي
 التنفيذ هما فانه ان قال وقد توسع بعض قضاة مالكية في هذا الزمان فعد الى أوقاف
 وقفها واقتون واستمرت في أيديهم بصرفونها على حكم الوقف في أيدي نظارها بعد
 كذلك مدة مائة سنة أو أكثر فأطلبها وردها الى ملك ورثة الأوقف ولم يلفظ الى اليد
 المستقرة على حكم الوقف ولا الى سكوت الوارثين ووارثهم عن المطالبة بذلك ومذهب
 مالك في الحوزا ناطالت المدة وامتناع الدعوى معروف وينبغي أن يستغنى عنها وربما
 كانت تلك الأوقاف قد بنيت عند حكم فتعلق في ابطالها بعد الجوز وادان الثبوت
 ليس يحكم وير بما اقررت بذلك الثبوت حكم ولكن لم يقبل حكمت بعبث فتعلق بأنه
 لا يتنح من الابطال الأحكام كما بمصحة الوقف قال وأنا أذكر هنا قاعدة فأقول القاضي
 المعتبر حكمه نارة يقتصر على الثبوت ونارة يصفى اليه حكمها ويذكر الحكم بمجرد او من
 لوازمه أن يكون قد تقدم ثبوت (فالحالة الأولى) وهي أن يقتصر على الثبوت فتارة
 يصفى الثبوت الى السبب الذي نشأ عنه الحكم وتارة يصفى الثبوت الى الحكم نفسه
 فهما فسمان (القسم الأول) أن يصفى الى السبب كاثبات جوان عقد الوقف أو البيع
 أو الهبة أو النكاح ونحوها هذا غالب ما يقع من الثبوت وقد يقول القاضي ثبت عندى
 قيام البيئة به المقود أو ثبت عندى الاقرار بها أو بالدين مثلاً فالبيئة والأقرار ليسا
 سببين للحكم بل لاسباب يعني انهما سببان لاثبات الحكم لا للحكم بحقيقته ثبوت قيام
 البيئة تركبتها وقوله أو قد تردد الفقهاء في أن الثبوت حكم أو ليس بحكم وعندنا الحنفية
 انه حكم ولا يصفى في معنى كونه حكماً لأنه حكم بتعديل البيئة وقوله وجوب ان ذلك الأمر
 المشهود به وأما محتمل أو لا أم بشئ فلا لانه لم يوجد إلا ما ذكر ذلك الشيخ سراج الدين
 فقال وهذا هو التحقيق قال الشيخ تقي الدين وقد قال ان الثبوت يدل على الحكم بالصحة
 لانه ليس للقاضي أن يشطب ابطال لقوله عليه الصلاة والسلام لا فى لأشهد على جور ولا يصح

١٦ تبصره ل على غار بك وكلمية والدم وههنتك وردتلك الى أهلك ونحو ذلك فيقضى عليه في ذلك بالطلاق
 ولا يقبل دعواه انه لم يرد بها الطلاق واختلف عما اذا يلزمه في هذا لكلمات الظاهر من أنواع الطلاق فقبل يلزمه في الثلاث
 على كل حال وقبل يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوى في غير المدخول بها فان قال انه أراد بها البيئة فله ينتموهو المسطور وقبل

وهو قول أبي يوسف واختاره الطحاوي **عند الحكم من أصحاب مالك أن مطلق السكران لا يجوز وأما**
أنه في حكم الفصح الذي ليس بسكران لم يزمه ما يزمه لأن معه يقسم عليه يدخل به في جملة المسككين وهو قول ابن نافع أرى
أن يجاز عليه ما فعله من البيع وغيره وهو مذهب الشافعي وأبي ٩١ **حنيفة الثالث أنه يلزمه الأفعال**

ولا يلزمه الأقوال فيقتل بمن
 قتل ويحذف الزنا والسرقة
 ولا يحد في القذف ولا يلزمه
 طلاق ولا عتق وهو قول الثبت
 ابن سعد والرابع أنه يلزمه
 الجنابات والعتق والطلاق
 والحدود ولا يلزمه الأقارات
 والعقود وهو مذهب مالك
 رضي الله تعالى عنه وعامة
 أصحابه وأظهر الأقوال وأولاهم
 بالصواب لأن ما لا يتعلق به
 حق من الأقارات والعقود
 إذا لم تلزم المصبي والسفيه
 لنقصان عقولهما فاقوى
 أن لا يلزم ذلك السكران
 لنقصان عقله بالسكر وما
 سوى ذلك مما يتعلق به تقي
 حق يلزمه ولا يسقط عنه
 بالسكر قياسا على ما أجعوا
 عليه من أن العبادات التي
 هي حق لله من الصوم والصلاة
 واشباهها تلزمه ولا تسقط
 عنه بالسكر وهو قول مالك
 رضي الله تعالى عنه في نكاح
 السكران ولا أراه حائرا عليه
 وليس معناه أنه عقد فاسد وإنما
 معناه أنه غير لازم له قال
 واختلف إذا قالت البتة أني
 رأته اختلاطا ولم تثبت
 الشهادة بكره على قولين
 أحدهما وهو المشهور أنه
 يحلف ولا يلزمه نكاح ولا غيره

ذات تلك التصرفات إنشاء كان أو اقرارا ولا يمنع النقص فيه تفصيل وهو أنه أطلق
 البيع أو ضعه أو ذكر صفته وشروطه وكيفية وقوعها هو الماد في الكتب فيجتمع تفصيله لأنه
 حكم بوقوع ذلك الانشاء أو الإقرار أو الإلتزام الشرعي إذا أطلقت تفصيل على الصحيح قال
 وأما غنبد بقوله يعني يرجع إلى ذات تلك التصرفات احترازا من أن ينقص لعدم أهلية
 المعاقدا ولعدم شروط عمله حيث لا يطلق كما سنذكره في القسم الثاني وهو أن يحصل على
 التصرف المعهود كما هو الواقع في الكتاب الحكيم والأمر كذلك إذا قال ثبت عندى
 البيع أو الوقف ونحوهما فإنه إنما يحصل على الصحيح إذا قال ليصير يثوبه أو الحكمية
 فالمراد ذلك التصرف بالمعقوف في المكتات فله يكون محصيا مجعلا عليه وقد يكون فاسدا
 محصيا عليه وقد يكون مختلفا فيه والقسم الثاني وهو كونه فاسدا محصيا عليه ليس للقاضي
 إثباته إلا إذا قصد إبطاله والقسم الثالث وهو كونه مختلفا فيه فإن لمن يرى محتمل أن يشته
 ويحكم بشيئة وبختمه على مذهب فإن حكم بالهبة فلا يقض وإن ثبت ثبوت بمجرد اختلافه
 نقضه وكذا أن حكم بالثبوت فليس لمن يرى فسادا أن يشته إلا لفرض إبطاله يرد أو
 لينظر غيره فيه كالزمات شهود الكتاب فإثباته المالكي بالخط لينظر فيه الشافعي قال
 وأما إذا تناحرا كما أثبت أو حكم بشيئة ولم تعلم قصده فيصير على أنه لم ينضج له حكم
 (فصل في الفرق بين الثبوت والحكم) قال القرافي في كتاب الفرق بين الفتاوى والاحكام
 في السؤال الثلاثين: إن قلت ما الفرق بين الثبوت والحكم وهل الثبوت حكم أم لا إذا قلنا
 بأن الثبوت حكم فبطل هو عين الحكم أو يستلزمه ظاهرا وعلى التقديرين فعمل ذلك عام
 في جميع صور الثبوت أم لا (جوابه) إن الثبوت هو قيام الحجة على ثبوت السبب عند الحاكم
 فإذا ثبت بالبين أن السيد اعترف بشقه له في عبداً أو أن النكاح كان مغرولاً أو بعدا في
 فاسد أو أن التبرك باع حصته من أجنبي في حصة الشفعة أو أنهاز وجه للثبوت حتى يثبت
 ونحو ذلك من ثبوت أسباب الحكم فإن ثبت عند الحاكم براءة أو لم يثبت ولكن بقي عليه
 أن يسأل الخصم هل له مظن أو معارض ونحو ذلك فلا يثبت في أن يختلف في هذا أنه ليس
 ثبوتاً ولا حكماً لوجود البينة أو عدم الاعتذار وإن قامت الحجة على سبب الحكم وانتفت
 الزبينة وحصلت الشروط فهذا هو الثبوت والحكم من لازمه فمتعين على الحاكم الحكم
 إذا شل به فصار الحكم من لوازم الثبوت فيجب أن يستدانه حكم فهذا معنى قول الفقهاء
 من أهل المذهب المشهور أن الثبوت حكم يرد في هذه الصورة الخاصة وليس ذلك في جميع
 صور الثبوت وسأيت بيانه وهذا التفسير يخالف ما نقله الشيخ في الدين عن مذهب مالك
 رضي الله تعالى عنه أن الصحيح عندهم وعند المالكية أنه ليس بحكم وقاله الشيخ سراج
 الدين أيضاً وقال أنه التحقيق وقد سبق بيانه قال ابن عبد السلام وليس قول القاضى ثبت
 عندى كذا حكما من مقتضى ما ثبت عنده فإن ذلك أهم منه قال وأما ذكر تاهذا لأن
 بعض القرويين غلط في ذلك وألف المازرى جذا في الرد عليه وجلب فيه نصوص المذهب

ومثل المرض يطلق ثم يدعى أنه لم يكن فعل على ما في معاج ابن القاسم من كتاب طلاق السنة والثانية أنه لا يصدق ولا يمكن
 من البين ويلزمه النكاح وغيره وهو دليل رواه أشبه * وطلاق المكره لا يلزمه عند مالك كان الاكره على إبقائه أو على
 الإقرار به أو على إيمين به سواء لا يلزمه شيء من ذلك وكذلك أن كان على فعل خفي به في الطلاق وقيل يلزمه في ذلك وأما

الأكرام في القول بكون الفعل ويكون الأكرام بالتصويب بما يؤلم البدن من القتل والضرب والمصعق لذي المروءة وتغير ذلك
وسواء كان من السلطان أو غيره وكذلك أن كان التصويب بقتل ولد كان يقتل اجني فقولنا وفي التصويب بالمال
ثلاثة أقوال أحدها أن ذلك يكون ٩٣ له أكرها والآخر أن ذلك ليس بأكره والثالث الفرق بين أن يكون

الجمال كثيرا فيكون أكرها
أو يكون يسيرا فلا يد
ذلك أكرها (وإبراهيم) الخائف
ألا إيمان بالضرورة إذا لم يكن له
ثمة يحق من ملك حين الحنث
المشئ إلى بيت الله تعالى
والصدقة بثلث ماله وكفارة
عن الطعام عشرة مائة
وكفارة طهار وصوم سنة أن
كان معتادا لليمين بها إطلاق
نفسه واشتلف فيما يلزمه
من الطلاق فقبل يلزمه فيها
طلقة واحدة رجعة وهو قول
أبي عمران الغافسي وأبي الحسن
القاسبي وأبي بكر بن عبد
رحمن وأبي القاسم بن السكاك
وجعل فقهاء القبر وأن قال ابن
محرز وهو الذي أسفسته وكان
يذهب المشير واحدا من
علمائنا المتأخرين وقال به
أيضا فقهاء طلمطلة قال ابن
مفتي وثائقه وهو الذي
أخبره وأقول به الزامه
إلا واحدة به قال أيضا الخافض
أبو عمر بن عبد البر والقاضي
أبو بكر بن العربي وغيرهما من
التأخرين بالأندلس وقيل
يلزم طلاق الثلاث وهو قول
جميعهم إلى زيد وابن رافع رأسه
وجاءه من فقهاء القبر وأن
والى ذلك ذهب جعل فقهاء
الأندلس وبه كان مفتي ابن عتاب

قال القرافي والقول الشاذ يرى أن حقيقة الحكم مغايرة لحقيقة الثبوت ومسح قضايه
الحقائقي لا يمكن القول بحصول أحد المتباينين عند حصول الآخر إلا أن يجزم باللازمة
والفرد غير موقوف به لاحتمال أن يكون عندنا حكم كريمة ما علمنا به فاستوقف حتى يحصل
البقين بالنص يرجح بأنه حكم هذا في الصور المتنازع فيها التي حكم الحاكم فيها بطريق
الأثناء أما الصور المجمع عليها كثبوت القعية في الاتلاف والقتل للقصاص وثبوت الدين
عنده في الزمة وعقد القراض وثبوت السرقه لقطع فالثبوت الكامل في هذه الصور
جميعها لا يستلزم إنشاء حكم من جهة الحاكم بل أحكام هذه الصور متقررة في أصل
الشريعة جاءها ووظيفة الحاكم في هذه الصور أنها التنفيذ وسيأتي بيان معناها وأمّا فيما
عدا التنفيذ فالحاكم والمفتي فسيءوا وليس ههنا حكم استنبأه صاحب الشرع فسيء
الحاكم أم لا التمس به هذه أحكام تتبع أسبابها كان حاكم أم لا نعم الذي يقف على
الحاكم التنفيذ مع أنه غير مختص به في الدين وشبهه فلودفع القعية والمدين الدين
وسلم الباقي المبيع استثنى عن منفذه من حاكم أو غيرهما إنما يحتاج إلى الحاكم في الصور
المجمع عليها إذا كانت تقتضي النظر واجتهاد وشيخير أسباب تنفع من الاتكسب وكان
تغويضها للناس يؤدي إلى التهاجر والقتال كالحودود والتنازع بين أن التنازع من القسم
الذي يقتضي النظر واجتهاد في تقدير التعزير بقدر الجناية والمالني والنجني عليه فظهر
أن الثبوت غير الحكم قطعا وقد يستلزم الحكم وقد لا يستلزمه وقد تكون الصورة قابلة
لاستلزام الحكم وقد لا تكون قابلة كما تقدمت بساته في صور الإجماع وإن القول بأن
الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعا وأنه يستعين بتخصيص هذه العبارة وتناول كلام
العلماء وحله على معنى صحيح وقال أيضاً القواعدي الفرق الخامس والعشرين والمائتين
أختلف في الحكم والثبوت هل هما معنى واحد أو الثبوت غير الحكم والذهب أن الثبوت
يوجد في الصادات والمواطن التي لا حكم فيها بالضرورة أجماعاً ثبت عندنا حكم هلال
رمضان وحلال شوال وثبت طهارة الماء ونجاسته وثبت عندنا حكم الحر من
الزوجه من ديب الرضاع وثبت الفصل بسبب العقد وليس في ذلك شيء من الحكم وإذا
وجد الثبوت بدون الحكم كان أهم من الحكم والاعم من الشيء غيره بالضرورة ثم الذي
يفهم من الثبوت هو مفهوم من الجملة كالبينة وغيره لا سلبه عن المطاع فقي وجسدي
من ذلك فإنه يقال في عرف الاستعمال ثبت عندنا قضاءي ذلك وعلى هذا التقدير يوجد
الحكم بدون الثبوت أيضاً كالحكم بالاجتهاد كإعطاء أمير الجيش الأمان للعدو وكذلك
في قسم الحبس بين أهله يمتد وبفضل أهل الحاجرة وإذا أسر الأمام العدو فالأمام غير
في خمسة أشهر وكذلك عقد الصلح بين المسلمين والكفار وتقدر نفقة الزوجة والأولاد
وقد أفردت لذلك باباً أساسياً أن شاء الله تعالى فإذا ثبت هذا علم أن كل واحد منهما أهم
من الآخر من وجه آخر من وجه ثم ثبوت الحق مغايرة للكلام النفساني الإنساني

لام الخالف بها الثلاث (وسئل) عنها أبو عمران القاسمي (فقال) الذي أراه أن الواحدة عليه ملائحة وأحب إلى أن يلزم نفسه
لثلاث وقد قيل أنه لا شيء فيها سوى الاستغفار وهو قول أبي بكر الأبهري وحكي أيضا عن أبي عمر بن عبد البر وقيل الذي
حبب فيها كقارئين أطعام عشرة مساكين حكى ذلك عن الشافعي وجعالة ٩٣ من المتأخرين وقيل يلزمه فيها

طلقة واحدة وأنها وقول
أبي عمر بن عبد الملك الأشيلي
والقول بطلاق الثلاث
وطلاق السنة هو أحسن
الأقوال وأشبه بطريق العلم
ولكل واحد منها وجه من
النظر والمقاس وأما أن كانت
له نسبة فله بنته باتفاق أذهبه
من الكتابات قال بعض
المتأخرين فإن جرى بها عرف
في بلد من البلدان كان العمل
فيها بحسب العرف عند
الطلاق أو عند دعوى النية
الخلافية لعرف قال وقد أفتى
بعضهم فيها بشئ غريبه
وهي أن كان الخالف بها من
أهل العفاف والصلاح ولم
يغتد الحلف بها أو غما حرج
منه على بغير فتلزمه الواحدة
وإن كان من أهل الذمارة
والشر وعين يصرف ذلك في
كل وقت فانه يلزمه الثلاث
ولا وجه لذلك عندي (وقال)
القاضي أبو عبد الله بن الحاج
في مسأله إذا قال الرجل
لأمرأته أنت طالق إلى يوم
القضاء فنيذ إن يكون
الجواب فيها مثل قوله أنت
طالق أبدأ فقد يستدل من
ظاهر المدونة على أنها ثلاث
وقد يستدل بها على أنها
واحدة (وسئل) رحمه الله

الذي هو الحكم بما تقدم بيانه في التعرف بحقيقة الحكم فثبت كونها غير بالضرورة
وإن الثبوت هو بنهوض المحنة والحكم إنشاء كلام في النفس هو الزام أو إلحاق
(فصل في معنى تنفيذ الحكم) وهو على قسمين تنفيذ حكم نفسه وتنفيذ حكم غيره
(فما لا يلزم) معناه الأزام بالحبس وأخذ المال يسد لقوة ودفعه لمستحقه وتخليص سائر
الحقوق وإيقاع الطلاق على من يجوز له إيقاعه عليه ونحو ذلك فالتنفيذ غير الثبوت
والحكم فالثبوت هو الزام تبة الأولى والحكم هو الزام تبة الوسطى والتنفيذ هو الزام تبة الثالثة
وليس كل الحكم لهم قوة التنفيذ لا سيما لما حكم الضعيف القليل على الجبار فهو منتهى
الأزام ولا ينفذه فأسر زائد على كونهما كما لا ترى أن الحكم ليس له قوة التنفيذ وقد
أما قوة التنفيذ فأسر زائد على كونهما كما لا ترى أن الحكم ليس له قوة التنفيذ وقد
تقدم هذا في التبة السادسة من رتب الولايات (والقسم الثاني) في تنفيذه حكم غيره وذلك
بأن يقول فيما تقدمت الحكم فيه من غيره يثبت عندي أنه ثبت عند فلان من الأحكام كذا
فهذا ليس بحكم من المتنفذين البتة وكذا إذا قال يثبت عندي أن فلانا حكم بكذا وكذا
فليس حكما من هذا الميث بل لو اعتقد أن ذلك الحكم على خلاف الإجماع مع منعه
أن يقول يثبت عندي أنه ثبت عند فلان كذا وكذا لأن التصرف الفاسد والحرام قد ثبت
عند الحاكم أمرت عليه فهو بذلك وقد تقدم هذا في النوع السابع من تصرفات
الحكام وبالجملة ليس في التنفيذ حكم النسبة ولا في الأثبات فلا نأحكم ماعدة
على صحة الحكم السابق فلا يعتد بكثرة الأثبات عند الأحكام فهو كله حكم واحد وهو
راجع إلى الحاكم الأول لأن يقول الثاني حكمت بحكمكم به الأول والأمر بموجبه
ومقتضاه (نتيجه) هذا حكم ما إذا كان الحاكم الأول والمنفذ الثاني مذمومين أحدهما
أما مع اختلاف المذهب فقال المازري إذا ورد على حاكم حكم بأحد المذهب
المشهور والقاضي إذا رد عليه الحكم اعتقاده مذهب آخر فهل يلزمه تنفيذه هذا
الحكم والزام المحكوم عليه بدفع المال الذي حكم به عليه القاضي والأزام الزوجة
المحكوم عليها بهجة النكاح وتعين الزوج منها مع أن مقتضى مذهبه هو خلاف ما نفذ
به ذلك الحكم في ذلك قولان أحدهما أنه يفت عن تنفيذه وإبطاله لأنه أن نقضه
وألزم المحكوم عليه ما فيه ألزمه ما لا يرى أنه الحق عنده والثاني أنه ينفذه ويلزم المحكوم
عليه ما تضمنه الحكم لأن توقفه عن إنفاذه كإبطاله وقد قلنا أنه ممنوع من نقض
الأحكام المجتهد فيها

(فصل في المنع من تنفيذ ما حكم به على أهل الذمة) وفي الروايات المجموعة إذا ثبت عند
حاكم أهل الذمة مطلب شهادة أهل الذمة وأشهدوا أنهم على ثبوت ذلك عنده مسلمين
فانه لا يجوز لحاكم المسلمين أن ينفذ ذلك لأنه إذا نفذ ذلك فقد أنقض شهادة أهل الذمة
الذين يثبت بهم الأصل وأما شهداء المسلمين على حكم حاكمهم فتشهادتهم فرع وشهادة

١٧ تبصره ل تعالى عن رجل التزم لزوجه في صداقها أن تزوجه فلانة التي طلقها لئلا تلحق به أبدا لا قبل زوج
ولا بعد مدته فطلق هذه ثم أراد مراجعة المحلول عليها (فقال) يستدعيه شاهدان فقلل عندهم ما يستدل به على
حانقوم الفتوى به فإن لم يجد عندهم جلاء فيحصل أن تحرم عليه كن قال امرأته ما يقال الزوج أردت واحدة وثلاث أمراة

والفتية هي التي تعطى العصف قال فن أوقع هذه الألفاظ فسطها مكان بعض لم يكن عصفًا وأيقاع كل نظامها في موضعة أولى وأطلع طلقة واحدة بائنة فان أوقع طلاقا على الخلع ولم يبين عدده فانه يكون واحداً وان شرط ان تكون رجعية ففيها قولان مشهور هما انها تكون بائنة وكذلك ٩٥

اسقطت عنه نفقتها طول عدتها فانما تنقذ تكون بائنة عند ابن القاسم فان أوقع ثلاثا على الخلع وأت المرأة فان الطلاق تنقذ ويسقط الخلع وإذا أوقع هذا الطلاق والزوجة حائض أو نفساء فلا يصح على الرجعة وكذلك كل طلاق بائن فان كانت الزوجة محجورة أو أدها فلا يجوز خلفها إلا باذن أبيها (ويكتب في ذلك ما نسه) اختلعت فلانة بنت فلان باذن والدها زوجها فلان وتني على ما تقدم ثم تقول في آخر العقد أمضي ذلك والدها المارأة لحاق ذلك من النظر والقبضة والحيلة عليها وتضمن الاشهاد على الزوجين والاب ولا يجوز للاب ان يعضي الخلع عليه ما دون ذلك وان كانت في ولايته اذا كانت ثما على المشهور فان كانت بكراً فله ذلك (ويكتب في ذلك) عقد طلق فلان زوجته فلانة قبيل النكاح بالطلقة واحدة على ان اسقط عنه والدها ذمى بكر في حجره ولا يشه النصف الواجب له عليه من صداقها المسمى في كتاب زوجتيهما ومصرف ما كان قبضته لهما منه ودفعه له قبضته من الزوج وقبل ذلك منه وعليه أوقع

هذا بائنة والفساد والله سبحانه وتعالى اعلم (تنبيهات) في التمهيلات باحياء الكتب القديمة وابتاع من الاثنياد به وفيها ما يغني لابن دلال قال ابن حبيب عن ابن الماجشون فمن سبه حكم من قاض أو شرع أو عدل أو منزل فقوم بذلك الى سلطان موضعه لسمع من يفتنه على ذلك فيحسبه له بالحكم فلا ينبغي ذلك للأمام حتى يعارضه فيه أحد خصوصاً أو دعوى أو نصيحة ما حبه بأن يشهد على شهادة شهود الكتاب انشاء إلا ان يكون طرأت له ينسب على ذلك الحق من بلد آخر وقل من يعرفهم ههنا ومن يعرفهم فيقال القاضى ان يسبح من أولئك قبل تفرقهم عنه ويحسبه له بهم حقه قبل فوته بشهادة من شهد له عليه وموته وان شهد الاثن من يعدل به شهادة الطارئ من يعرفهم السلطان ولا يمكنه ان يحسبه بالاشهاد على شهادتهم اذ لا يعرفونهم قتل هذا ينبغي للأمام ان ينظر له فهو يحسبه له حقه ويشهد له على ذلك ويذكر في الاشهاد على القاضى انه لم يكن يخافه فيه أحد ولا قطع السلطان به حجة أحد يقوم عليه ونحو هذا مما يبين به سبب الاحياء أو يكون حقاً أو حكماً قد درست ونبهت وأسفت على الذهاب ولا يمكنه ان يحسبه الا بنظر السلطان فانه ينبغي ان ينظر له فيها بما يحسبها وبين انه لم يقطع به حجة أحد (توقع منه) وفي ثمانية أتي زيد قال أبو زيد قال أصبح وقد شغل في الرجل يأتي الى قاض يكتب فيه قضاء قاض غيره فيسأل ان يثبت عنده شاهد من عدلين بأن القاضى الأول حكم له بما فيه ويشهد له بشوته عنده لما يتفق من موت شاهديه أو حوادث بخشاها عليه هل يسمع من يثبتته قال نعم وأراه حسناً ويشهد في كتابه على ما ثبت عنده من ذلك قبيل له فيشبهه أنه اتقده انفاذاً للقاضى الأول قال لا يشهد أنه اتقده انما يشهد أنه ثبت عنده ان القاضى فلانا حكم بما فيه وذلك بعد ما يتبره ويرى ان القاضى الأول قد أصاب وجه القضاء فيما تبين له فاذا رأى انه قد أخطأ فيه لم يسمع من يثبتته عنده إلا ان يثبته عنده خصوصاً مبتدأة قبل له فان كان قد وحل في قضاء الأول خلا فالأمر به وهو ما اختلف فيه أهل العلم لا يجوز له فسخ القضاء به قال لا ينظر في شيء منه وهذا أحد القولين الذين تقدم نقلهما عن المازري في معنى تنفيذ الحكم قبل لا أصبح وكيف ينظر له في كتابه ويحسبه له وهو لم يناعه أحد في ذلك حائر لانه لا يقطع به القاضى عليه في قام فهو على حشمة الأثرى لو ان عبداً أتى الى السلطان فزعم ان سبده أو عتقه وقامت له بذلك دينة وسبده مقرر بالعتق غير ان العدسأل القاضى ان يسمع من يثبتته ويحسبه له عتقه ويكثر له من الشهود عليه ليكون احياء للعتق وتوثيقا للبرية أما كان للقاضى ان يقبل ذلك فهو مثله وهذا خلاف ما تقدم عن المقق من انه لا يحسبه الا بضرورة كما تقدم بيانه

(فصل) ومن ذلك اذا ادعى كل واحد من الخصمين أرضاً بالبراءة وتنازع فيها ثم اتيا الحياكم فتدعيا فيها ثم أقر أحدهما لصاحبه من غير دينة فلا يشهد الحياكم انه حكم بهذه الأرض فلان ولكن يشهد له بأن فلانا أقره فلان بكذا ولا يحكم له بها ولا يشهد على نفسه

الطلاق وشهد بما فيه عنهما في كذا وكذلك كل من ملك الاجبار في النكاح كالسدي في الامه وغيره يجوز له اسقاط ذلك قبل الدخول لقوله تعالى أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وليس ذلك لوصى الاب ولا لغيره من الاولياء على رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه وروى ابن افع اجازة ذلك اذا كان فعله على وجه النظر وقال أصبح ان كان ذلك بأقسل من

فمنه في النكاح والمعمول به ما رواه ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه (فان) كالت
 قبل البناء في ولادة وصي (فيكتب لها ما تقدم) ثم تقول في آخر العقد انصه واضع ما ذكر الوصي باذنها لما رآه لها
 قبته من النظر والحيلة عليها ٩٦ وتضمن الشهادة على الزوجين والوصي ومعرفة الايصاع وخلعها جائز

فيها بقية ما حتى تقوم عنده البينة أنها له قاله ابن القاسم
(فصل) ومن ذلك اذا ابتاع رجل دارا من رجل وانكر بائع ذلك وثبت عند القاضي
 البينة بالاشترائه فلا يكتب لهم القاضي كتاب حكم حتى يقيم المستري عنده ومنه ان البائع باع
 منه شيئا بغير قبضه في ملكه من مختصر الواقعة في باب النسيئة (نوع منه) قال أصبغ لا ينبغي
 للقاضي اذا عزل الوصي لأمركرعه أو لعذر ان يكتب له براءة عما جرى عليه يديه قبل ذلك بما
 زعم أنه انفق على النيم وإن أنما على ذلك بينة حتى يبلغ النيم مبلغ الدفع عن نفسه
 ولكن ان أخذ منه ما لا بعد العزل كتب له منه براءة (نوع منه) اذا دخل تحت بدل القاضي
 مال للغائب فقام رجل وادعى أنه وكيله وأحضر عقيدته وكان له ذكر الشهود في العقد ان
 تاريخ الشهادة بالوكالة قبل كتابة هذا العقد بعام أو نحوه وفي العقد أنه وكيله على طلب
 حقوقه كلها وقضاهوا الاقرار والانكار وقبض مستلته أو كلاً ما مأموراً قام به مقام
 نفسه فهذا ما ينبغي للقاضي ان يتبته له فان الموكل الغائب لم يشهد على نفسه في هذا
 العقد الذي أطهره أو وكيل ولا رأى الكتاب وانما لفق في كميل ما في الكتاب من حفظ
 الشهود على وجه الاستعانة وهذا الموضع وشبهه لا ينبغي للقاضي ان يسمع الشهادة فيه على
 الوكالة أو غيرها الا ان ينص الشاهد لهما من حفظه كما يزعم القاسم بالوكالة ان من
 حفظهم كتب ذلك وأما ان يقول الشاهد للقاضي هذه شهادة في أشهد بها عندك ليعلم له
 عليها يعني علامة الادعاء والقبول وثبت بالوكالة بذلك الشهادة فلا يجوز ذلك ولا يسمع
 القاضي من الله تعالى التساهل في مثل هذا فان الله في الاهتبال بأمور الناس والنظر
 لنفسك قاله ابن مالك القرطبي وقال ابن عتاب لا يدفع القاضي ذلك المسال للوكيل الا
 بتوكيل الغائب على قبضه أو كلاً ينص فيه على قبضه وأما بالتوكيل المكتتب فلا قال ابن
 سهل وانما قال ابن عتاب ذلك لأنه علفه ان الوكيل غير مأمن عليه فراهى من انظر ابقاءه
 تحت يد أمين القاضي مع ما في الوكالة من الضعف لأن الموكل لم يطلع على عقد الوكالة
 (نوع منه) ومن أحكام ابن سهل أيضاً قال وفي نوازل ابن مهنون من أن يتبته بلغت على
 القاضي أو يتبته بالغ وقال ان أباه أو أباه أو أمي به الى وباله وقد بلغ مبلغ الرضا وأنا أبرأ
 اليه بما له فاكسب براءة منه قال يكتب له في البراءة ان فلانا قد بلغ مبلغ الرضا وأنا أبرأ
 انه يسمى فلانا وأما ما مضى منها فاعفها كذا وزعم انها تسمى فلانة وان أباه أو أمي به اليها وبما لها
 وانها قد بلغت مبلغ الاخذ لنفسها والاعطاء منها وأما ان نزع دفع ما لها اليها وان
 ذكرت البراءة فأمراه ذلك فدفع لها عندنا كذا وكذا وقد أشهدنا على براءة منه
 للسليم في هذا الكتاب وتكتب له هذه البراءة وان لم يعرف الله وصيه الا بقوله قبل له
 ولا يجوز ان يكتب له الا هكذا قال نعم لا يجوز له ان يكتب البراءة الا هكذا ذكرها ابن سهل
 في مسائل المحصور

(فصل) قال ابن القاسم لا يصح للقاضي بتقليد دين في ذمة غائب الا ان يكون من
 أو صغيرا دون بلوغ فان كان كبيراً غلبه جائز ان كان بغير اذن وليه لان الطلاق يبدل ما اذا أوقعه
 واعتقد نفسه مثل ما تقدم وتذكر في العقد وافقة الوصي أو الاب ان حضر على الخلع وتضمن الشهادة على الجميع ولا يجوز
 خلع الاب أو الوصي عليه بغير اذنه على المشهور وقيل يجوز مثل ما تقدم في السكاح ان كان صغيراً يجوز خلع الاب أو الوصي

أهل

عليه بشئ يأخذانه له دون امره ولا يجوز على غيره ذلك (ويكتب في ذلك) عقدت لفلان على ابنه فلان الصغير في حره أو على محبوسه فلان السكاني في حره بعد الاب زوجة فلانة بأن اسقطت عنه كالم اقبله وغير ذلك من الحقوق المترتبة لها عليه وطلاقها على ذلك طلاق واحدة بعد البناء بسنط لاق الخلع وحكموا ماضي ٩٧ ذلك هو الذي عليه لما رأى

في ذلك من النظر والسداد
 وشهد على الاب والزوج بما
 فيه عتفا في كذا ولا يجوز
 طلاق الصغير ولا خلع ولا
 طلاق الاب والوصى الا بشئ
 يأخذانه له فلا اختلاف فان
 التزمت المرأة نفقة ولها
 بعد الخول ونظام الرضاع
 فذلك غير لازم لها عند ما
 رضى الله تعالى عنهم وابن
 القاسم ولا حائل للفرق الظاهر
 فيه وقال المخزومي وابن
 الماحسين واشيب وابن نافع
 يجوز ذلك بعد الخول وان
 كان ذلك غررا اذا خلع الفرد
 جازوا واختار ذلك المتأخرون
 وبذلك جرى العمل والقضاء
 (ويكتب في ذلك مانعه)
 واسقطت عنه مؤنة حمل
 ان كان بها وما يجب لها عليه
 بدينه من نفقة وكسوة
 والتزمت ارضاعه بعد موته
 دون شئ سلم الزوج في ذلك
 وابراها النفقة والكسوة
 وانما كان كماله عليه من مالها
 الى سقوط ذلك عن والده شرعا
 وقبل ذلك منها وتبني على
 ما تقدم فان مات الولد فلا
 شئ للاب على الزوجة لان
 مقصود التزامها ابراه الاب
 من مؤنه وقبل للاب ان يرجع
 عليها والقول الاول هو المشهور

أهل علمه وان سافر الى غيره علمه اما ان استوطن غيره علمه اولم يكن قبل ذلك فمفسه ان
 يقيد بشئ الدين لا الحكم بقتله في دفعته (مسئلة) لا يسجل نائب القاضي بما ثبت
 عنده فان فعل فلا يجوز تبصيره وبطلان الاب يكون القاضي استنا به عن اذن الامم وراه
 وقه تقدم حكم هذا مستوفى في الباب الخامس في اختلاف القاضي

(فصل) المحكوم له اذا سأل القاضي ان يجعل له بما ثبت له عنده ازم الحاكم ان يجعل له
 ذلك ويذكر الوجه الذي ثبت له الحق وان ذلك بسبب قيام المنة كذا أو بسبب نكول
 أو بسبب سقوط بنته بحيث لا يمتنع ان يقوم عليه بعد ذلك تلك البينة واختلاف اذا
 جاز القاضي الغالب فسأل المطلوب من القاضي ان يجعل له بقطع عنه ثلاث تكرر
 عليه تلك الدعوى وبعتته متى شاء فقبل ذلك له وقال عبد الملك ليس ذلك على القاضي
 من تنبيه الحاكم لابن المناصف (مسئلة) قول القاضي في سبيله في شهادة غير المقبولين
 انهم شهدوا بكذا او استظهر بهم تقع لشهوده لانه متى دفع الغائب فيمن ثبت به ذلك
 كان للشهود ان يهدل اثنين من الذين لم يقبلهم القاضي واستثنى عن اعاده شهادتهم
 عند غيرهم وكاهم على اعيانهم ان كانوا احياء وان كانوا موفى كاهم بشهادة من يقطع
 معرفة اعيانهم

(فصل) ينفي للقاضي اذا جعل بين الخلعين ان يذكر في الكتاب اسماء الشهود فان لم
 يفعل حتى وقع الحكم فالاحب الى ان يبدل الكتاب فان لم يفعل حتى عزل او مات نفذ
 الحكم الاعلى الغائب وهذا المسئلة ونظائرهما مبسطة في الكلام على الحكم على
 الغائب وقد اختلف في حوازم تبديل لم يصح فيه باسماء الشهود والعمل على انه يصح
 في الحكم على الغائب والصغير ولا يحتاج الى ذلك في الحكم على الحاضر وفي الركن
 الخامس في المقضي علمه في آخر فصل التنبيه ايضا بسط هذه المسائل

(فصل) وفي الطرود ذكر ابن مقبل رحمة الله تعالى ان من القضاة من امر كاتبه عند كتابة
 المتبصل ان يبي يضاف الى آخره لتبصيل لقيمة القاضي بخطه وذلك جرت عادة القضاة
 في الاعمال المصرية والاشامية والجزائرية وصفة ما يكتب حديثا الله ونعم الوكيل قال وجما
 ذكر ابن مقبل جرى على القضاة بقرينة وفعله من غير تعدد ابن السليم وابن تريب
 (فصل) في الحكم المطلق على شرط صدق المدعي وارحاء الحق للخصم (مسئلة) وفي
 الحاوي في الفتاوى لابن عبد انور التونسي قال سئل المازري عن امره بمجهول طارئة
 على بلد فانت الى قاضيه فذكرت ان نزوحها غاب عنها في بلدها غيبة منقطعة ولا يعلم
 صدقها من كذبها وشكتها الضمة فآثرت في امرها هل تطلق وتزوج أم لا فاجابته بنيت
 في امرها حتى يثبت من العثور على صدقها أو كذبها او ثبت كونها طارئة من بلد بعد تباعد
 معه الكشف عن حال الزوج فتبطلت حينئذ العين الواحدة في مثل هذا وانها مضافة
 فيما ذكرت ووقع الطلاق عليها ويكتب لها الحاكم انه أوقع عليها الطلاق بشرط ان

١٨ تبصره ل
 وبه القضاء وكذلك ان ارجعها فانها يسقط عنها ما تجتهد من النفقة وترجع على الاب
 ولا تعود عليها طلقها ثانية الا ان تصلها وان ماتت الام وقته من مالها بقدر ذلك واجرى في نفقة الابن الى ان يحتسب
 والزواج محاصة غرماء المرأة بنفقة ابنه المشروط عليها في الخلع فان عديت في حلال الله فان النفقة تعود على الاب ثم ان

أيسر ث رجعت النفقة عليها وهل يتبعها الزوج الدعي المفق على أشبه مدعها لم لا في ذلك قولان أحسنهما أن يتبعها
بذلك وهو المشهور والذي جرى به القضاء وحكي أصح أنه لا يتبعها شيء وإن اشترط في عقد الخلع ثبوت النفقة بعد الوفاة
كثبوت قبلة جاز ذلك على قول ٩٨ مالك وغيره وأرتفع الضرر والخلاف في ذلك (قال) ابن رشد وإذا صلحت المرأة

على رضاع ولدها فدل على ما في
المدة وإنما يجوز من التزوج
حتى يتم مدته الرضاع وفي
كتاب الاستبصار إذا لم تنصت إلا
حضانة بنتها وتزوجت فسخ
النكاح حتى يتم أمدا لحضانة
قال بعضهم يريد قبل البناء
وقال الأبهري شرطه باطل ولا
يجوز وتزوج أن أحب
والعسرو من قول مالك في
المستخرجة أنها تزوج وإن
شرط عليها في عقد الخلع أن
لا تزوج مدة الرضاع وقال
ابن نافع لا يرى أن تنكح في
الحولين إذا اشترط ذلك عليها
قال ابن رشد وقد قال مالك في
كتاب ابن الموزان ذلك يلزمها
إذا اشترط ذلك عليها ولا
تنكح حتى تقطم مثل قول
ابن نافع وسأقي على ما في
المسند وفي المرأة إذا أخرجت
نفسها ظمرا فليس لها أن
تزوج أنه ليس لهذه المختلعة
أن تزوج في الحولين وإن لم
يشترط ذلك عليها وفي جماع
عيسى أنه إن كان يضربها المصبي
منعت وإن كان لا يضربها المصبي
لم تمنع من التزوج قول رابع في
المسئلة قال وأما إشرطه عليها
أن لا تزوج بعد الحولين مدة
قربة أو بعدة فلا اختلاف
في أن ذلك لا يلزمها وإن كان

يكون الأمر كما ذكرت (مسئلة) وفي السان والتمصيل في كتاب السلطان في رجل أتى إلى
زمن فقال لرجل أتوني قد حدثت فقال أتني أخاف عليه فقال هذا كسائي عندك حتى
أعوجه فأخذ القدر ووضع الكساء ثم رجع فلم يجد الرجل فحكه أن با في السلطان
فيضربه فبأمره السلطان أن كان صادقا أن يبيع القدر ويقتض عنه من ثمن الكساء قبل
لا شوب وأمره السلطان بذلك قال نعم يا مرمين غير حكم على الثائب ويقول له أن كنت
صادقا فأفعل فإن جاءه الرجل كان على خصومتك فأتته ورفعته إلى السلطان أن صاحب
القدر إذا جاء لم يكن له على الذي باعه إلا الثمن الذي باع به وإن باعه بغير أمر السلطان
كان عليه فيه القدر بالغة ما بلغت (مسئلة) وفي مختصر الواضحة لقنصل بن سلمة أن المرأة
إذا رفعت أمرها إلى القاضي وطلبت أن يفرض لها النفقة على زوجها الغائب وحاله
في العسر واليسر محمول وأحب أن ينظر لها في فرض النفقة عليه وإن ظهر لها
فليشهد لها السلطان لئن كان فلان زوج فلا تطلب اليوم مورا في غيبته هذه فقد أوجبنا
عليه لا مراة فربضتم لها من مثله وإن كان معصرا فلا شيء عليه ويكتب النازح ثم تكون
الفرضة لازمة له إلا أن يثبت علمه في غيبته كلها حتى يقدم فلا يلزمه شيء
(القسم الثاني) في بيان المدعي من المدعي عليه (اعلم) أن علم القضاء يدور على معرفة
المدعي من المدعي عليه لأنه أصل مشترك ولم يختلفوا في حكمه بالكل واحد منهما وإن على
المدعي البينة إذا أنكر المطلوب وإن على المدعي عليه البينة إذا لم تقم البينة وقد اختلفت
عبارات الفقهاء في تحديد المدعي والمدعي عليه قال القرافي المدعي من كان قوله على
خلاف أصل أو عرف والمدعي عليه من كان قوله على وفق أصل أو عرف وقال ابن شاس
المدعي من مجرد دعواه عن أمر بصدقه أو كان نصف المتدعيين أمرا في الدلالة على
الصدق أو اقترن بها ما يوجبها عادة وذلك كالخراج عن معهود أو الخصال لأم ولد وشبهه
ذلك ومن ترجع حاسبه شيء من ذلك فهو المدعي عليه فإذا ادعى أحدهما ما وافق
العرف وادعى الآخر ما يخالفه فالأول المدعي عليه والثاني هو المدعي وكذلك كل من
ادعى وفاء ما عليه أو رد ما عليه من غير أمر بصدقه دعواه فانه مدعى واختص ذلك ابن
الحاجب فقال المدعي من مجرد قوله عن مصدق والمدعي عليه من ترجع بمعهود أو أصل
قال ابن عسدا السلام والمعهود هو شهادة العرف والأصل استصحاب الحال وقال أبو عرين
عبد البر إذا شك عليل المدعي من المدعي عليه فواجب الاعتبار أن ينظر هل
هو أحد أو دافع وهل يطلب استحقاق شيء على غيره أو يتبعه فالطالب أبدأ مدعى والدافع
المتكرد مدعى عليه فقف على هذا الأصل وقال غيره كل من يرد الأخذ أو يطلب البراءة من
شيء وجب عليه فهو مدعى وكلما هم ونحوهم على شيء واحد وهو أن يتسلل بالأصل هو
المدعي عليه ومن أراد النقل عنه فهو المدعي عليه فإنه يتعارض النظر في كثير من المسائل
من هو المتسلل بالأصل من الخصمين كالودعي الزوج أن سيد الأمة غيره وزوجه بها وإنكر

ذلك في عقد الصلح كالألزام ذلك الزوج أن شرط ذلك عليه (وان) ولدت توأمين فطليها الرضا عهما السد
ولا عذر لها في ذلك أنها لا تقدر على إرضاعهما وإن انقطع لبنها فطليها أن تسترضع غيرها وإن لم يكن لها شيء وأعطاهما
الزوج ما تنفق به على ذلك فله اتباعها به (ويكتب في عدمها) عقد يعرف شهوده فلا تطلعها فقيرة عديعة لا يعلمون لها مالا

لقد عرفت ذلك وطلقاتها واحدة فصنعت طلاق الخلع وحكمه ما نصه ومخرقا على براءة الذم وتغافلا في أسباب الزوجة وغيرها ومما قلنا
 ألدجأوى كلها والإيمان بوعبات السرو والاعلان والاستبراء والاستبراء فيها ما ذكر وتناهي قتي قلم أحدهما بطلب الاستبراء
 بمطلب حق متقدم على هذا فهو ١٠٠ باطل وإن لم يكن في المفاضلة أساط البينة وقام أحدهما على الاستبراء

ثابت قبل تاريخ المفاضلة فانه
 ما أخذ صاحب به ولا يضره
 الشهادته بأنه لم يبق له على صاحبه
 دعوى ولا عين لا غلام لا يقصد
 إلى اسقاط البينة فانه ابن
 عتاب في الشافعي من ابن سهل
 في دعوى شركة في زرع (وإذا)
 اختلف الزوجان في المتاع
 فما كان من متاع الرجل
 فالرجل مع عينه الآن تقوم
 للمرأة بینه على اكسابه أو
 حيازته وما كان من متاع
 النساء فهو للأمر مع عينها الآن
 تقوم للرجل بینه كذلك
 وما كان مما يكون للرجال والنساء
 فهو للرجل مع عينه لأن
 البينة بيده أقوى وهذا
 هو مذهب مالك رضي الله
 تعالى عنه وبه القضاء وقيل
 القول قول الرجل في جميع
 ذلك وقيل يقسم بينهما كل
 ما اختلفا فيه وروى عن عهون
 أنه قال ما كان من متاع
 النساء فهو للمرأة بلا عين وما
 كان من متاع الرجال فهو
 للرجل بلا عين وحكي ذلك
 عن ابن القاسم قال ابن رشد
 انما معنى ذلك اذا كان
 التنازع بين الورثة من غير
 تحقيق للدعوى في المدعى فيه
 فانها تكون اذ ذلك عين تهمة
 وفي عين التهمة قولان

أو اني فانا اذا استصحبنا كون الدافع براءة الذمة من سلف هذا القاض صدقنا الدافع
 وجعلناه والمدعى عليه السلف الذي الاصل عدمه وان اعتبرنا حال القاض وان
 الأصل ايضا براءة ذمته فلا يترد خذبا كثر ما أقرب جعلنا القاض والمدعى عليه معا
 يرضى الاشكال الا عند تصادم مقتضى الاحوال فيفتقران ترجيح استحباب أحد
 المتعاضدين على الآخر وقد ذكر عن شيخ القاض انه قال ولست القضاء وعندى أنى لا يعجز
 عن معرفة ما يتعاضد الى فيه فأول ما ارتفع الى خصمان اشكل على من امرهما من المدعى
 ومن المدعى عليه قال المنازري ولعله أشار الى هذا الذي نهينا عليه والقاضى إلى الوليد
 ابن رشد في المقدمات في باب كراه الرأجل والدواب فصل في تمييز المدعى من المدعى
 عليه ومختمه فواتر كذا ذكر هاتحة الاطالة فينبذه الوجود وما اشبهها صعب علم
 القضاء ودق وبين ذلك بامثلة ذكرها القرافي وغيره

(فصل) اذا بلغ اليتيم ورشد وطلب من الوصي ماله الذي له تحت يده فاليتم فيما يظهر
 انه صار سبب طلبه مدع وهو مدعى عليه والوصي المطلوب هو المدعى لو لم يمال فعله
 البينة لأن الله تعالى أجاز الوصاية بالشهادة على الايتام اذا بلغوا ودفعوا اليهم أموالهم
 فلم يأثمهم على الدفع بل على التصرف والافاق خاصة فالوصي مطلوب وهو مدع واليتيم
 طالب وهو مدعى عليه وكذلك في دعوى الاتفاق على اليتيم لا يقبل من قوله إلا
 ما أشبه الصدق (مسئلة) وكذلك طالب الوديعة الذي ساء بها بالاشهاد لانه لم يأثم المودع
 عنده لما أشهد عليه فالقول قول صاحب الوديعة مع عينه وان كان طالبا بالانطلا هرحال
 المودع عنده ما نه لا يدفع ما أسلم اليه بينة الا بالاشهاد اذ يرا منها وبالاصل ايضا عدم الدفع
 فاجتمع الأصل والتعالب على تصديق صاحب الوديعة دون القاض لما (مسئلة)
 وكذلك القراض اذا قرض بينة فان قضت الوديعة أو القراض بغير بينة فالقول قول
 المودع عنده وقول العامل لأن مدعها دأمانة والأمين مصدق (فرع) وكذلك مدعى
 حرية الأصل صغيرا كان أو كبيرا يقبل قوله لأن الأصل في الناس الحرية وانما عرض
 لهم الملك بسبب السبي شرط الكفر والأصل عدم السبي ما لم يثبت عليه حوز الملك
 فتكون دعوى الحرية حثثة ناقلة عن الأصل فلا تنزع السنة لكونه مدعيا ولأن
 العرف يكتبه (فرع) وأما مدعى العتق فانه مدعى انتقال الملك الثابت إلى الحرية
 وذلك خلاف الأصل لأن الملك لما ثبت صار أصلا في طلب الانتقال عنه فهو مدع وعليه
 البينة وأما اذا انحرد الأصل عن الظاهر وعن العرف كمن ادعى على شخص دسنا وغصبا
 أو حنابة فان الأصل عدم هذه الامور فالقول قول المدعى عليه مع عينه لأن الأصل
 يخالف الطالب والبعضد المطلوب الآن يكون المدعى عليه بالنفس والحنابة من اشهر
 بذلك ونسب النسب فانه يكشف عنه كإسناد في باب القضاء بالسياسة وبهذا يظهر
 معنى قول ابن شامس المدعى هو أضعف المتداعيين سيما

مشهور وان يرجع في ذلك كله إلى العرف والعادو كان ابن وضاح يجعل الحزبي كله للرجل وفي كتاب
 الاستثناء قال المنازري ان علم الزوجة فقيرة فلا يكون القول قولها الا في قدمه اذ يراها لا ين جاهر اذ يطلع على ان الدجاج يحكم
 بها الرجل مع عينه اذا ادعاهما (وفي) المدونة مثل ما لك رضي الله تعالى عنه عن النعمان بن عبد الله فبذع الزوج أن السقة له

قال على المرأة البينة أن السكبان والفزل كان لها وقال عيسى عن ابن القاسم إن السبع للزوجة وعلى الرجل البينة أن السكبان والفزل كان له فإن أقام البينة كانت شريكته فيه هي بقية نصيبها وهو بقية سكاها وغزله وما غزله المرأة كما يشرى بكن فيه كذلك قال بعضهم بعد أن تحلف المرأة أنها غزله له (وإذا) نوحى ١٠٦ الزوجة مع زوجها للقط السبل وكان

يحصده بالاجرة ثم تشاها فان نقص من أجره شيء بسبب لقطه معسر رجعه عليها وكان ما التفتت لها

(فصل) فان ادعت أن الخلع وقسح عن اضرائرها فلها الرجوع فيما اختلعت به واستقطنته اذا دعت ذلك وإن وقسح في عقد الخلع أن ذلك كان دون إكراه ولا اضرائر وانما اسقطت البينة المستبرأة وغيرها فلا يضرها ذلك إذا ثبت الضرر فان ادعت ذلك

وقال الزوج إن ذلك كان عن اختيارها ورضاها ولم تكن لها بينة ذهبت إلى أحلافه فلا يكون على الزوج عن

الاشبهة كالشاهد العدل قاله ابن المنندي ويثبت الضرر وجهين بالشهادة القاطعة وبالجماع المستفيض

(ويكتب) في الوجه الأول باستيف وثيقة الخلع عقد يعرف شهره فلا ناة الزوجين المذكورين في كتاب الصدائق بقية هذا من أسطره بالصين والتم معرفة نامة

ويعلون أن فلانا لم يزل يضر بزوجي المنذورة في نفسها بالخطب والأداة من غير ذنب تستوجب به ذلك وأنه لم يزل يضر بها في مالها الضرر

(فصل) ومن الأمثلة التي يكون الطالب فيها مدعى عليه إذا دعى قرا زود باغ حلد فان ادعى مدعى عليه (ومنها) اختلاف الزوجين في متاع النبت فالقول قول الرجل فيما يشبه الله للشر حال والقول قول المرأة فيما يشبه الله للنساء (ومنها) لو دعى قاض وجندي ربحا كان الخندي مدعى عليه (ومنها) إذا تنازع عطار وصابغ في صلب أو صبغ قدم المطارف المسك والصباغ في الصبغ فينبغي أن يعتمد الترجيح بالعائد ولو اهر بالاعوال والقرائن (تنبيه) قال القرافي خولفت قاعدة الدعوى في خمس مواطن فقبيل فيها قول الطالب أحدها للمعلن يقبل فيه قول الزوج لأن العادة أن الرجل ينفي عن زوجته الفواحص بحيث أقدم على رميها بالافتاح مع الاعان قلعه الشرع ووثانها القيامة يقبل فيها قول الطالب لترجيحه بالوثان وثالثها قبول قول الامناع في التلف لثلاث عهود الناس في قبول الامانات فتثبت معها الجها وحفظها والامني قد يكون أمينا من جهة مستحق الامانة أو من قبل الشرع كالرعي والمثقة أو من القبل الريح الثوب ولأنه الأحكام يقبل قوله في مواضع عديدة سأتذكرها في باب القضاء بعد القاضى وخامسها قبول قول الغاصب في التلف مع عبثه لضرورة الحاجة فلا يخلد في الحبس

(القسم الثالث) في ذكر الدعاوى وأقسامها وفيه فصول (الفصل الأول) في بيان الدعوى النصفة وشروطها وكيفية تصحيح الدعوى (الفصل الثاني) في تقسيم الدعاوى (الفصل الثالث) في تقسيم المدعى عليهم (الفصل الرابع) في تقسيم المدعى لهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها (الفصل الخامس) في بيان ما ينوقف جماع الدعوى به على اثبات أمور (الفصل السادس) في حكم الوكالة في الدعوى وما يتعلق بها

(الفصل الأول) في الدعوى النصفة ولها خمسة شروط (الأول) أن تكون معلومة فلو قال لي عليه شيء لم تسمع دعواه لأنها مجهولة قاله ابن شاس ولعله يريد إذا كان يعلم قدر حقه وامتنع من بيانه وقد قال المازري في هذه الدعوى وعندى أن هذا الطالب لو اتقن بمعاملة المظلوب شيء وجهل مبلغه وأراد من خصمه أن يحاويه عن ذلك بأقرار بما ادعى عليه على وجه التفصيل وذكر المبلغ والخمس لزم المدعى عليه الجواب أما لو قال لي عليه شيء من فضلي حساب لا أعلم قدره وقامت له بينة أن ما تعايبا وبقيت له عنده بقية لا أعلم لم يقدره فادعى عا في هذه الصورة صموعة وكذلك لو ادعى حقا في هذه الدار والأرض وقامت له بينة أن له فيها حقا لا يعلم قدره فهي دعوى مجموعة وسياق كثير من هذا المعنى في باب القضاء بالشهادات الناقصة (مسألة) قال المازري ومما ألحق بمسائل كونه الدعوى معلومة أن من ادعى على محسار أنه دفع إليه ثوبا لبيعه له بدنيارين قيمته دينار ونصف فأنكر المحسار أن يكون دفع إليه شيئا فإن المدعى من حقه أن

١٩ تبصره ل البين ولا يعلمونه أقطع عن ذلك إلى أن وقع بينهما الطلاق والخلع لقد بكذا وذلك سبب الضرر المذكور وقد واعي ذلك شهادتهم قال ابن القاسم وفي الشهادة القاطعة في ذلك ينقض المدعى لانه لما لا يقطع به وقال أصبغ روز ذلك جائز إذا شهد به الشرع وقطع جوابه هو يثبت أيضا بشهادة الجماعة الثانية المستفيض على السنة التي يغف من

النساء في الجيران (وكتب في ذلك) عده يعرفه بونه فذا واذنة معرفة تامة ويعلمون بالسباع الغاشي المستهق
على السنة القفيف من النساء والمجان وغيرهم ان فلانا الزوج المذكور لم يزل يضر بزوجه المذكورة في نفسها ولما
وتسى عشرتها وشكر ذلك ١٥٢ لها منه المرة بعد المرة من غير سبب تستوجب ذلك ولا يعلم انه رجح

عن ذلك بوجه الى ان
أختلت له الخلع المقيد
وقسد وابتدأ في
كذا قال ابن قفون فاذا ثبت
الضرر حلفت ان خلعتها لم
يكن الا بالاضرار (وكتب
في ذلك) عقد حلفت ماذن
القاضي فلان فلا يصح
وكما يجب عنها قالت فيها بالله
الذي لا اله الا هو لقد اضرتني
زوجي فلان الضرر المسمى
في عقد كذا وما كان اسقاطي
لما سقطت عنه في رسم الخلع
المقسد كذا الا لاضراره في
واسأته الى وما كان ذلك عن
طيب نفس مني والرضا به
ومن حضر العين المنصوصة
عن الاذن واستوعبها من
الحسنة قد قبل ذلك شهادته
في كذا وهذه العين ذكرها
ابن قفون في كتابه وهي على
مذهب المعتزلة ونص عليها ابن
بطال في مقننه وابن بشر في
مسأله وهي من قول أصبغ
في سماعه وابن القاسم في سماع
أصبغ من كتاب الشهادات في
العين وعدم وجوبها وان كان
الضرر ثبت بالسماع وفي
الروايات المجموعة لا يمين عليها الا
ان يدعى الزوج عليها ما يوجب
اليمين فان ادعى عليها شأري
له وجهه بمثل ان يقول قد

تسمع دعواه ههنا مع كونه لا يدري ما يجب له على المصارف التي التي ساهلها له وأمر ان
يبسح به فباع به أو قبة الثوب ان كان استهلكه أو عين الثوب ان كان لم يسه ولا استهلكه
وهذا لا يتقضى الاصل لان الدعوى ههنا مسوعة وتطقت بأمر معلوم في أصله وما
يتفرع عنه ما يجب فيه لا تضر الجها له به في أصل الدعوى لانه مطالب بعين الثوب
أو بقيته ان استهلكه أو ورد ان عنقه (مسئلة) وما يجزى في هذا الاسلوب مما اختلف
فيه فقهاء الامصار في المدعى أمر معلوم اهل يلزمه بيان شروطه بمئة أم لا قال المازري رحمه
الله وعندنا ان ذلك لا يلزمه بل ان ادعى رجل على رجل انه انكبه ابنته أو باع منه داره
فانه لا يشترط في سماع هذه الدعوى ذكر شروطه النكاح وصحة البيع ولا يلزم
القاضي استفسار المدعى لذلك خلافا لما في رضى الله عنه في النكاح خاصة فقد نص على
انه لا تسع الدعوى حتى يذكر المدعى شروط الصحة فيقول عقدت النكاح بولي وصداق
وشاهدين بناء على أصله في ان ترك الشهادتي في النكاح ففسده قال وهذا معترض بانه
يلزمه عليه استقصاء شروط الصحة كلها في النكاح ككونه لم يقع في عدة ولا في احوام
غير ذلك ولم يقل به ووافقنا في دعوى الايمان والديون في الذم انه لا يلزم الاستفسار فيها
قال وقد اتفق على انه لا يلزم الاستفسار عن عرق العقد ما يفسده فلا يجب ان يذكر في
دعوى النكاح انه لم يقع في عدة ولا في احوام ولا غير ذلك ما يفسد العقد لو ثبت فلا يلزم
عندنا ذكر شروط الصحة ولا ذكر اجتناب شروط الفساد لان العقود أصلها الصحة حتى
ثبت الفساد (الشرط الثاني) من شروط الذم ان تكون مما أقر بها المدعى عليه
لزمته فانه لو ادعى رجل هبة وقلنا ان الهبة تليق بالقول فيلزم المدعى عليه الجواب بأقرار
أو انكار أو ان قلنا بالقول الخالف والقول الشاذ عندنا ان الهبة لا تليق بالقول ولأواب
الرجوع عنها ما لم تقبض فان بعض الناس ذهب الى ان الجواب فيه لا يلزم لان المسئول عن
هذا القول قال ذلك وقال رجعت عنه فانه لا يلزمه مطالبة بشئ ولا فائدة في الزامه ما لو اقر به
لم يلزمه اذا رجعت عنه وعلى هذا يجزى الامر في دعوى انسان على آخر انه وعده بشئ يعطيه
أياه على القول عندنا ان الواعد لا يجزى الوفاء بوعده وكذلك الوسا بالتي له ان يرجع
عنها وكذلك التدين على مذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه الذي يرى ان له الرجوع عنه
فان هذا الاصل ذهب بعض الاغمة الى انه لا يلزم الجواب عنه حتى يعصفا اليه ما يلزم
المطلوب أي ادعى عليه فيقول في الهبة يلزمك تسليمها الي وكذا في البيع على القول
بختيار المجلس ويصنف اليه انه لم يقع النقص بعد العقد قال المازري وهذا عند أغلبية
على البناء ان الانكار لا يصل الشيء لا يحل محمل الرجوع عنه وعلى ما فيه انكار بين
امضائه أو رده محمول حتى يتعذر رفع السبب الموجب للخيار فاذا ثبت الامر على هذا انتج
ما حكته عن بعض الاغمة (الشرط الثالث) من شروط سماع الدعوى ان تكون مما
يتعلق بها حكم أو غرض صحيح فيشال ما يتعلق بها حكم ان يدعى رجل على رجل بدن وبقيم

أمكنني من نفسها بعد ذلك وشبه حلفت الزوج على ذلك فان استرعت المرأة في الضرر قبل وقوع الخلع
واشهدت بذلك فلا يمين عليها باتفاق (وكتب في ذلك) عقد اشهدت فلا يمين عليها اشد استرعاء واستعفاء للشهادة
انها متى اختلفت لزوجه فلان شئ مما لم يعلما أو سقطت عنه حقاً من حقوقها أو ائتمت له نفقة على أحد بينهما منه

فليس ذلك عن طيب نفس منها وإنما هو لأضرارها وأساءة اليها وتعليق عليها ورغبتها في الخلاص منه وإتمامي تخلصت منه فهي مرتبعة فيما تسقطه وغير ملتزمة بما تلزمه من ذلك ولا راضية به إلا لوجه الذي كور من الضرر بها وشهد على أنها هذا بذلك في كذا أو لافائدة هذا الاسترخاء الأسقوط اليين عنها وقد ذكر بعض ١٠٣ المتأخرين أن الضرر لا يثبت حتى يقطع

الشهود على معرفته والعلوم ما تقدم ويثبت بالشاهد واليمين على مذهب من يحكم بالشاهد واليمين فصل مع شاهدا ما أسقطت لانه حكم في مال والطلاق ماض على كل حال ويثبت أيضا بصلحات الجيران والتقدم للواق يدخلن عليها قال ابن الحنفدي في مقالات ابن منبث وان شهده شاهد على القطع وشهد مع الصاع فسد ذلك أيضا ويجزى في شهادة الصاع في ذلك شاهدان عدلان قاله ابن القاسم والشهود الكثيرة أحسن اليه فان لم يكن غيرهما نفذان كان الزوج قد ضمن له أحد المتبعة على المرأة فيما اختلف ثم ثبت الضرر فاختلف في ذلك شيوخ القروان وفي ذلك قولان أحدهما أن للزوج الرجوع عليه قاله ابن العطار في وائقه وغلطه بعضهم في ذلك والثاني أنه لا شيء على الضامن ولا على المرأة وهو مذهب ابن القاسم إذا ثبت أنه كان يضربها لنفسه الأصل وسواء علم الضامن بالضرر أو لم يعلم على مذهب ابن القاسم لا شيء عليه وإذا ثبت الضرر للزوجة وهي في عصمة زوجها بأحد الوجوه المذكورة

البينة على ذلك وعدلت البينة فقال المظلوب للقاضي استعفىني الطالب لانه لا يعلم كون شهوده مجرورين فان هذا إما اختلف فيه العلماء هل تجب فيه اليمين أولا يجب فن لم يوجبها اعتل بأن حقيقة الدعوى ان تكون متعلقة باستحقاق أمر يستخرج من المدعى عليه وههنا لا يطلب من القاضي استخراج شيء من الذي شهد له البينة بحقه وكذلك اختلفوا في المدعى إذا طلب عين المدعى عليه فقال له المظلوب كنت استعفتني فاحلف لي أنك لم تستعفني فن ذهب إلى استعفاء رأي ان المتبر في هذا الأصل ان تكون الدعوى لو أقرها المدعى عليه لا تنفع المدعى باقراره فوجب على هذا ان يحلف من أقام بينة وعدلت على أنه لم يعلم فسقطهم ولا طلع عليه إذا قال له الشهود عليه أنا أعلم بعلمك نسق شهودك وكذلك إذا قال له احلف لي أنك لم تستعفني على هذا الحق فيامضى لم يكن للدعي ان يحلف معينا ثانية حتى يحلف وبهذا مضى القضاء في هذه المسئلة والقضاة ان ما لمز المدعى اليمين لا دعي عليه أنه قد أسخفه على هذه الدعوى ثم لا يخلفه المدعى من آخرى وقاعدة المذهب ان كل دعوى لو أقرها المدعى عليه لا تنفع المدعى باقراره فانه اذا لم يقر وأنكر تلقت عليه اليمين على الجلة ما لم يجرم بذلك أصلا من قواعد الشرع مثل ان يطلب المحكوم عليه القاضى باليمين أنه ما جاور عليه أو يطلب المشهود عليه عين الشهود منهم لم يكتفى في شهادتهم فان هذا لا يختلف في سقوط الدعوى وكونها لا يلتفت اليها لأنها تسقط قواعد الشرع في الأحكام ولا شاء أحد أن يحط منزلة القاضي أو الشهود والأدعي مثل ذلك حتى يؤدي ذلك إلى الوقوف عن القضاء والشهادة وما تحلف القاضي للشهود نليس من هذا الباب وسيأتي ذكره في قسم السباسة (مسألة) ويستثنى من هذه القاعدة أيضا دعوى المرأة على زوجها أنها طلقها ودعوى العبد على سيده أنه أعنته فان عندنا لا تتعلق اليمين بهذه الدعوى المحردة لأجل ان ذلك لو فتح فيه الباب لم تقرأ أن تستعفىز وجهها كل يوم مرارا لا فعلت وكذا العبد مع سيده إذا ادعى عليه العتق فسقطت هذه الدعوى مع كونها مفيدة لو أقرها المدعى عليه لأجل ما يتوقف من تكررها مضارة حصول الأذى للزوج والمادات فاما قولنا وأعرض بيمين فاحتراز من الدعوى بشعر مسمة فانه لا ينبغي للحاكم سماع مثل هذه الدعوى ونقض القرأى ان هذه الدعوى وشبهها لا تسمع لانه لا يثبت عليه ما نفع شرعى (الشرط الرابع) ان تكون الدعوى بحقيقة فلو قال أظن ان لي عليه ألفا وقال المدعى عليه في الجواب أظن انني قضيت لم تسمع الدعوى لتعذر الحكم بالجهول ولا يثبت للحاكم ان يدخل في الخطر بمجرد الوهم من المدعى (تنبيه) وينزل منزلة التحقيق الظن الغالب لان الانسان لو وجد وثيقة في تركه وورثه أو وجد ذلك بخطه أو بخط من سبق به أو أخبره عبد بحق له فالتقول جواز الدعوى بمثل هذا والخلف بمجرد هذه الأسباب لا تقيد الاظن دون التحقيق لكن غالب الأحكام والنهايات إنما تنبى على الظن الغالب وتنزل

ولم يكن لها شرط في صدقها فله ان تطلق نفسها كما تفعل اذا كان لها شرط أو لم يلق ذلك قولان أحدهما ان لها ذلك فطلق نفسها والثاني انها ليس لها ان تطلق نفسها اذا لم يكن لها شرط حتى تشهد تكرار الضرر فإذا شهد ذلك فوجب لاساطين النظر لان تطلق عليه ويجوز للشهود أن يشهدوا بمعرفة الضرر دون معاينة رلا مشاهدة الا بالاستغناء عن قول القسام

وغيرهن وبعضهن بالشهادة ويكون لها الأخذ بشرطها قال ابن حارث وليس بالضرب وإن صح إقامة البينة عليه ولا كآثاره
الظاهرة بالذي يدل على الضرر * ولما كان أن يؤدب مملوكه كالآل أن يؤدب ابنه وكما للزوج أن يؤدب زوجته وقد شجع
عبد الله بن عمر زوجته صفة ١٠٤ وكما لعلم أن يؤدب متعلمه وكما للحكام القديمين للنظرين المسلمين أن يؤدبوا

أمثلة التحقيق (الشرط الخامس) أن تكون الدعوى مما لا تشهد العادة والعرف بكذبها
والمدعى واعتبار هذا المعنى ثلاثة أنواع نوع تكذيبه العادة ونوع تصدقه العادة ونوع
يتوسط لا تقضي العادة تصدقه ولا يكذب (النوع الأول) ما تشهد العادة بكذبه
كالدعوى الحاضرة لاجنبي ملك دار سيد رجل وهو يراد بهدم وبني ويؤا جمع طويل الزمان
من غير مانع عنهم من الطلب من توقع رهبة أو رغبة وهو مع ذلك لا يعارضه فيها ولا يدعي
أنه فيها حقا وليس بينهما شركة ثم قام يدعي انهاله ويريد أن يقيم البينة على دعواه فهذا
لا تنجح دعواه أصلا فضلا عن بينة تكذيبه العرف أمه (ومن ذلك) قول رجل لعبد
هذا الشيء فانه يلحق به ما لم يكذبه الحس بأن يكون اكسبر منه سنا والعرف بأن يستحق
الناس انه ليس بولده مثل أن يكون الغلام سندا والرجل فارسا لم يدخل بلاد السند قال
مالك فلا يلحق به أو يكذبه الشرع بأن يكون مشهورا بالنسب (ومن ذلك) دعوى انصيب
والضاد على رجل صالح لا يدنس الله ذلك ولا يلحق به فلا تنجح تلك الدعوى وشبه ذلك
(النوع الثاني) ما تصدقه العادة مثل أن يدعي سلعته معينة سيد رجل أو يدعي غريب
وديسة على رجل صالح أو يدعي مسافرا أنه أودع أحد رفقته وكالمدعي على مانع منصيب
للعمل أنه دفع إليه متاعا يصنعه له وكالمدعي على بعض أهل الأسواق المنتصين للبيع
والشراء انه باع منه أو اشترى وكالرجل يذكر في مرض موته أن له ديناً قبل رجل وأوصى أن
يتقاضى منه فنكر المطلب وما أشبه ذلك فهذه الدعوى معومة من مدعيها ويمكن
من إقامة البينة على مطاقتها أو يستغنى المدعي عليه ولا يحتاج في استغفاله إلى اثبات
خطئة (النوع الثالث) وهو ما لا تقضي العادة تصدقه ولا يكذبه مثل أن يدعي الرجل
ديناً في معتبر رجل أو يدعي معاملة فهذه الدعوى أيضا معومة من مدعيها ويمكن من
إقامة البينة على مطاقتها ما استغلف المدعي عليه فليس له ذلك إلا بآثبات الخطئة
بينهما وسأذكر ذلك

(فصل في كيفية تصحيح الدعوى) والمدعي به أنواع فان كانت الدعوى في شيء من الأعيان
وهو سيد المدعي عليه فتصح الدعوى إن سبى ما مدعي به وذكر أنه في هذا المطلب بطريق
النصب أو العداء أو الودعة أو العارية أو الازن أو الأجاره أو المساقاة أو غير ذلك ولا يشترط
في المدعي أن يسأل الحاكم النظر بينهما عاوجه الشرع قال ابن مهمل إذا نقص المدعي
من دعواه ما فيه سان مطلبه أمره بتمامه وإن أتى بالمشكال أمره بيبانه فإذا جحدت
الدعوى سأل الحاكم المطلب عنها (تنبيه) قال المازري في شرح التلخيص والدعوى على
المعائب كالخاضر فيجب أن يذكر الحق ومقداره وحده وكون البينة تشهد به ويفعل
الدعوى على حسب ما يجب في دعوى الحاضر ولا يشترط عداما قاله الشافعية في الدعوى
على المعائب أنه يقول أن عنده بينة تشهدوا أن القاتل جحد الحق ومضى ذكر أنه مقر بما يقضي
له عليه قالوا إن البينة إنما تطلب لإظهار ما خفي وأما إذا كان مقرا فانه لا يحتاج إليها وإن

الظالم تضروب التأديب
ومقادير الذنوب مختلفة وكل
من ولأه الله تعالى شيئا من
ذلك فهو مما يأمون عليه
ومصدق فيه إلا أن تظهر
تدعيه مضرب على يديه وأن صح
على أهل البيت أن يمدى على مملوكه
في أدبه لم يبع عليه من أول مرة
وأما بتدعيه بالزجر والكف
فإن تبادى على أمره وصح
ذلك فيثبت سماع عليه قال الأ
أن يكون المالك من أهل الشر
والاعتدلى معروف بذلك مشهورا
كأهل العريضة والفسق الذين
لا يرجعون عما فعلوه فإن
ثبت حاله منع آثار الضرب
المشاهدة بالمملوك وحسب أن
يباع عليه ولا يكلف المملوك
أثبات الضرر قال ابن زرب
وقد كان بعض الشيخين يبلدنا
يفتى بأن نكروا المملوك
بالشككة مما يجب به على
مولاه قال وهذا إذا كان مجهول
الحال فان كان من أهل الخير
فلا يباع عليه إلا بثبوت
الضرر (ورسل) فنهون
عن المرأة تشتكي أن زوجها
يضربها ويها أن ضرب ولا
بينة لها على معاشة ضربها
(فقال) انها يسأل عنها جيرانها
فان قالوا إن مثله لا ينزع عن
ظلمها واناثها أدبه وحسبه قبل

فان جميع الجيران الصالح منها ولم يحضر واضربه أياها فقال لا شئ في هذا أنه يؤدب لان هذه الأثر لو شهدت
كانت من غيرهن لكاهو ذلك وانكره ذكر ذلك ابن قهصون قال غير موزي فنهون أن المرأة تطلق على زوجها إذا صنع بها
من المثلة مثل ما يعتق به المملوك على سيد هو ذاتها تدت المرأة في شكوى ضرر زوجها به أمر جيرانها يتفقون أحوالها فان لم

يكن في الجبران من يجوز شهادته أم لا السكينة بها من قوم صالحين ولا يلزمه ان يتقاهم من سكره السيادة الى الحاضرة ولكن
 بأمره باسكانه بحيث يجاورهم ان يشهد لما ذكره ان كان في طرف الحاضرة أم لا السكينة بها في موضع يقين فيه حالها
 وكذلك اذا اشكت الودعة والوحشة ولم تشك الضرر عليه ان يضمها الى موضع ١٠٠ مؤنس الا ان تكون عرفت ذلك

وشدخت عليه فلا يلزمه نقلها
 فان تبين الضرر للجبران من
 الزوج اذ به وزجروا ان لم يقين
 للجبران واشكل الامر كل
 الاشكال وطال ترددها فلا
 يلزمه السكينة بها في دار امن
 على الاشهر وان كان لسانه
 الامنة وقال لا يقضي ذلك الا
 ان يتقن الزوجان عليها وقال
 غيره يقضي بذلك اذا اشكل
 الامر وتكون نقعة الامنة على
 الزوجين وفي كتاب الاستغناء
 اذا ادعى الزوج الضرر من
 زوجته ودعا الى دار امن كان
 له ذلك بأي وجهه ادعى فان
 لم يظهر شيء للامين على قول
 من قاله بعث بينهما الحكيم
 ينظر لما للسلطان عدلين
 يقضي من اهلها ما كانا ولا
 في غيرهما وبوجههما اللهم
 فسالان كل واحد منهما عن
 حالهما وبما تقدم من الاتي
 ويستبطن حالهما ويدخلان
 عليهما البرتين والسلافة ولا
 يكونان معهما لالزامين حتى
 يصالحا بينهما ان امكنهما وان
 لم يمكنهما فراقا بينهما على أي
 وجه راياه من اسقاط أو غيره
 مما يجتمعان عليه فان اختلفا
 فليس بشئ حتى يجتمعا على
 الحكم وبذلك السلطان
 (ويكتب في ذلك) عقد حضر

شهدت لم تقسم الشهادة وقعتها وان كانت الدعوى في شيء في الذمة فيبين قدره كما تقدم
 الا انه لا يحتاج في هذا الى ذكر انه في يد بل ذكر انه تربى في ذمتهم من بيع أو قرض أو سلم
 وغو ذلك وان كانت الدعوى في دار أو عقار من الأراضي فيبين موضعها من البلد والمحلة
 والسكة ويقول ادعى على فلان فلان ذلك ان جميع اذار الموصوفة المحدودة بجميع
 حقوقها وحدودها ملك لي من جهة كذا وانما يبيده بطريق كذا كما تقدم بيانه وسأني
 في قسم الجواب عن الدعوى كلام ابن رشد ان المدعي عقار ما يدعيه اذا زعم انه صار له
 عن ورثته عنه أن المطلوب لا يشل عن شيء حتى يثبت الطالب موت مورثه الذي ادعى انه
 وصل اليه من جهة وفي المثلثة خلاف سأني وان كانت الدعوى في دنانير او دراهم في
 ذمة المطلوب او عن ثمن شيء من الثمنوات فلا بد ان يذكر الجنس دنانير او دراهم والنوع
 مصرية أو مغربية والصفة بها أو مكسورة أو مقدارة والسكة قاله القرافي في القواعد وان
 كانت الدعوى في شيء من ذوات الامثال فانه يذكر الكيل أو الوزن أو العدد وبين من صفة
 ذلك ما ينضبط به ويتجزأ وان كانت الدعوى في شيء من السلم أو القرض ذكر الصفات
 المعتدلة التي يضمنها أهل المعرفة وذلك يختلف كالترفاه أنواع فذكر البرقي مثلا وذكر
 الجودة والوسط وكذا اسائر الاوان والجمع ايضا متنوع وكذا الثياب والرقين والدواب
 والخشب وغير ذلك فيذكر في كل نوع ما ينضبط به ويتجزأ قال القرافي وذكر القيمة مع الصفة
 أحوط ولا يفي ذكر الحيوان من تبين اسنانه وشيائه وحسنه وذكر هو أو شيء ويذكر في
 الرقين حليته وحسنه وسننه وأنه نجماي أو سداي أو محتمل أو مراقي أو مراد أو ملغ وان
 كانت الدعوى في شيء من المقومات فيصفه وصفه تنضبط به قيمته وتعرف صفته عند أهل
 المعرفة وان كانت الدعوى فيما لا تنضبط بالصفة كالجواهر فلا بد من ذكر القيمة من غالب
 نقد البلد قال القرافي ويذكر في السف المجل بالذهب قيمته فضة والمجل بالفضة قيمته ذهبا
 والمجل بهما ذكر قيمته بأشياء منهما لانه موضع ضروره وان كانت الدعوى بأنه ألتف عليه
 شي من ذوات الامثال أو غصبه أو ما لم يكن المدعي فيه فاعلم به فلا بد من ذكر القيمة
 في الدعوى وذكر الصفة وذلك عند كور في باب الرهن وان كانت الدعوى في شيء أو جرح
 ذكر موضعه وقدر موعدها ان عرفت تسببه ليقف على ذلك أهل البصره وان كانت
 الدعوى في قذف ذكر لفظ القائل فليس كل شتم وسب وجب الحد وان كانت الدعوى في
 سرقة فانه بين ما هي ومقدار ما يوجب الحد الذي اخذها منه وأنه خرج بها من الحرز
 ويذكر صفة الحرز فليس كل ما يظن أنه حرز حرز شرعيا وان كانت الدعوى في الاخذ
 بالشفعة ذكراته شريك للباقي في ذلك المبيع ويذكر مقدور البيع في الحصة التي يريد
 أخذها بالشفعة وان كان المستشفعون جماعة ذكر أنه أحدهم وان كانت الدعوى في الرد
 بالمسب ذكر انه ابتاع كذا وكذا من مدة كذا وأنه وجد به عيبا متقدما على أحد
 التبايع لم يعلم به وان كان البايع غائبا ذكر غيبته وهل هي بعيدة أو قريبة وان كانت

٢٠ تبصره ل عند القاضي عديته كذا فلان وفقه الله تعالى فلان وفلانة وذكر انهما زوجان وشكا كل
 واحد منهما للضرر من صاحبه وطال ترددهما اليه وشكواهما فامر حواجرهما بما يتقدها أحدا لهما فلم يبين حالهما فاقضى
 فخره ان بعث بينهما فلا تأولوا الا ميتين بعد ان ثبت لدية زوجيتهما على أعيانها فاستبطن حالهما فليحكم بينهما

الإصلاح ففرقا بينهما بطلقة بالثقة على أن سقط عنه الكافي أو على وجه كذا وأعلم الحكماء المذكور أن القاضى وفقه الله تعالى بما ظهر لهما وما حكم به وبثب ما حكم به فاحصا ما أتت به بعد الاعتذار في ذلك إلى من يجب كما يجب ويشهد على القاضى بما فيه من أشد به

الدعوى في الزوجية فقال ابن شاس إذا دعى أنه تزوجها تزويجا صحيحا سمعت دعواه ولا يشترط أن يقول بولي وبرضاها بل لو أطلق سمع أيضا بل لو قال هي زوجتي كفاها الإطلاق وهذا الذي قاله ابن شاس حكم الطائرين أمالوكا ما يلزم من وادعى أنه تسكها بقرينة مثلا تسكها صحيحا فلا يسمع قاضى قرينة الدعوى بينهما قبل ثبوت الزوجية عنده وبالزم القاضى الكشف عن صحة النكاح قبل الحكم فإن لم يثبت واقرا بالوطء أقام القاضى عليهما الحد ذكر ابن سهل في كتابه وفيما ذكرناه تنبيه على ما لم يذكر في سائر الأبواب

(الفصل الثاني في تقسيم الدعاوى) والدعاوى ثمانية أنواع منها ما لا يسمعه الحاكم ولا يلزم المدعى بسبب ما ادعاه شيئا ومنها ما لا يسمعه الحاكم كما يؤدب المدعى بسبب ما ادعاه ومنها ما يسمع الحاكم الدعوى به ويمكن المدعى من إقامة البينة على دعواه ولا يلزم الحاكم المدعى عليه بالجواب ومنها ما يسمعه الحاكم ويمنع المدعى من إقامة البينة على صحة ما ادعاه ويرى فيه القاضى رأيه ومنها ما يسمعه الحاكم ولا يلزم المدعى عليه بالجواب عنها الا بشرط ومنها ما يسمعه الحاكم ويمكن المدعى من إقامة البينة بما ادعاه ولا يحكم له بموجب ما شهد به على الفور ومنها ما يسمعه الحاكم ويمكن المدعى من إقامة البينة على دعواه ولا يلزم المدعى عليه بالجواب ومنها ما لا يسمعه الحاكم ولا يمكن المدعى من إقامة البينة على صحة ما ادعاه ويرى فيه القاضى رأيه وهذا ثمانية أنواع (النوع الأول) الدعاوى التي يكفيها العرف والعادة وقد تقدم ذكرها (النوع الثاني) الدعاوى على أهل الدين والأصالح بما لا يليق بهم وسأتى ذكرها في أحكام السياسة (النوع الثالث) الدعاوى على الصغير والسفهاء وسأتى ذكر ذلك قريبا (النوع الرابع) الدعاوى على من تسور على مال غائب أو غريب فله دعى فيقوم رجل عند القاضى يدعى نيابته عن الغائب من غير وكالة ليحفظ الغائب أو لقرينه ماله وسأتى ذلك (النوع الخامس) دعوى الرجل الدار والفقار على من هوجأته فلا يلزم المدعى عليه بذلك الجواب الا بشرطيات ذكرها في فصل الجواب عن الدعوى في كلام ابن رشد وغيره (النوع السادس) دعوى الرجل أن المفقود أو مسمى له أو أوصى اليه فإن القاضى يمكن المدعى من إقامة البينة على دعواه ويسمى دعوى البينة على ذلك له ولا يشهد له بما ثبت عنده لأنه لا يجب له شيء الا بعد موت المفقود وهذه المسئلة تأتي قريبا (النوع السابع) الدعوى الفقهية بشرطها المتقدم (النوع الثامن) كمن ادعى عليه بوجوب دفع شيء فله دعى عند القاضي عليه البينة بها فدعى أنه ردّها أو أراد إقامه البينة على ذلك فلا يسمع دعواه ولا يمكن من إقامة البينة على ما ادعاه ولها نظائر كثيرة مذكورة في فصل الدعاوى التي يسمع الحاكم البينة عليها والدعاوى التي لا يسمع عليها البينة

(الفصل الثالث في تقسيم المدعى عليهم) وهم على أربعة أقسام دعوى على الحاضر المالك لأمره ودعوى على الصغير والسفهاء المولى عليه ودعوى على الغائب ودعوى في مال

للقاضي بما حكم به من ذلك ولو لمّا من موافق على ذلك شهادة في كذا (قال ابن رشد) لا اعتار في حكم الحاكم لأنها لم يصحك بشهادة طائفة ولا يقوم على الزوج بالضرب ولا وصى ولا غيرهما الا بتقديم آراءه على ذلك لان لها الرضا بذلك (فصل) فان ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها أو حلف بمسا بالطلاق وحث فيها وأنكر هو ذلك فلا عين عليه فان زعمت أن ما بينة فقال القاضى ابن رشد وقف عنها يوما أو يومين وقال الساجي وغيره ثمانية أيام فان لم تثبت شأرها عليه وان أقامت شأنها واحد اعدا لا وجبت عليه العين فان حلفت بدت عليه وان تكلم عن العيين فقل تطلق عليه وقيل يحبس عا ما فان حلفت والأطلاق ودين وبهذه الرواية القضاء وقيل يحبس أبدا حتى يحلف وتؤمر اذا ردت إليه بأن لا تزني ولا تطيب ولا ياتسها الا وهي كارهة (وكتب في ذلك) عقد حضر عند القاضي فلان وفقه ما لله فلان وفلانة وزعمتا ما زووجا وزعمتا المرأة ان تزوجها الحد كورط لهما طلبة واحدة وأنه حلف

بالطلاق وحث فيه وانكر هو ذلك فاته فلان فشهد عنده بما زعمت المرأة من الطلاق وتعمد الى الرجل على الميت انكاره فاعتبر الله في شهادته الشاهد فلم يكن عنده فيه مدفع فوجب عليه العين بخلاف بحيث يجب وكليهما به ما طلق زوجته وأنها في عظمته وأقمت الزوجة عيته على ذلك كالجواب وبثب ذلك كله عند القاضي وزوجيته ما على أعيانها فتنظر في ذلك نظرا

أوجب أن يدسه ويحلى بفته ومنها بعد الاعتذار في ذلك كله إلى من يجب بما وجب أن يسترد فيمكن عندهم أن يعزوا إليه في ذلك مقال ولا مدفع وأمرها أن لا تأتينا إلا وهي كارهة وتشهد على القاضي بما فيه عنه من اشتد الزوجان بما فيه عنهما في كذا قال ابن قسطن وشهادة المرأة في ذلك تقوم مقام الشاهد العدل (وف) مسائل ٤٠٧ القاضي أبي عبد الله بن الحاج مثل

قواماً أقربت طلاقها
انزوجها كان قد طلقها
طلعتين ثم حكمت نفسها
فقال إذا كان إقرارها بذلك
في العصة فليمان بتراجما
بعد عين المرأة أن ذلك الإقرار
منها أمّا كان لا مرد ذكره من
أسلمة البهائم وأرض منها
فيه وما أشبه ذلك مما يظهر به
أمرها في إقرارها فإن تكلمت
عن العين لم يصح بينهما
مراجعة لأنها قد تكلمت لها
السلطان بإقرارها ولو كان
إقرارها بعد تصرم العصة لما
كان له أن يراجعها ولما صح
أن عكن في ذلك من العين
بوجه وبذلك ينبغي أن يكون
الحكم (وطلاق) المريض
ناقد وتزويج المرأة فان مات من
مرضه ذلك وإن كان الطلاق
بائناً أو كانت عينا في العصة
حدث بها في الأرض أو وقعت
المرأة بقليل أو تخيير أو غير
ذلك فإن كانت هي مريضة
فلا يرتها وحاضر الزحف
حكمه حكم المريض وفي
راكب العروا بئان فإن كان
المريض مريضاً مشل الجذام
والخز ونحو ذلك فهو على
الجواز لتصرفه بعنقه وقائه
لنحوه عليه (ويكتب في ذلك
مانعه) إلا أن المطلق يجزوم

الميت (القسم الأول) الدعوى على الحاضر الزشد ويشترط في صحة الدعوى عليه ما تقدم
وذلك يتبع عن أعادته (القسم الثاني) الدعوى على الصغير والغبه وليس لها أن
يسمع الدعوى على من لا يصح إقراره فلا تصح على الغبّه ولا يتبع القاضي أن يسأله عن
شي مما يدعي به عليه ولا يكلفه في ذلك إقرار أو لا أنكر أو ذلك في مثل الدعوى بالدين
والمعاملات من البيع والابتاع والاسف والاباحة وأما في كانت الدعوى مما يلزم مهمافه
أمواله أمثل ما يمكن منها على العدة كاستعماله الشيء أو غصبه أو اختلاسه أو زنيه
وكالجرح والقتل وما أشبهه حمد أو نطقاً فانه يسمع البيّنة من المدعي ويكفيه ثبوت صحة
دعواه ويقضي بذلك في أموره لما كان حكاكاً له ما مال أو يتبعان ذلك الآي وجه واحد
اختلفت فيه وهو ما دفع من المال للغبه ليعتبر به فقال ابن القاسم لا يلحقه فيه دين
ولا فيما يبق له أنه لم يخرج من الولادة بذلك وقال غيره يلحقه ذلك فيما أذن له فيه خاصة قال
ابن القاسم ولودفع أخيه إلى محبوره لا يابصره فالحق من دين فيه كان ذلك في المال
خاصة بخلاف دفع الوصي ولا يلزم ذمته ولا ذمة الدافع شيئاً وإذا فرغنا على القول بلزوم
ذلك فيما يدهم مع القاضي البيّنة على يده أو أسلافه فإن شهدوا على معيّن ذلك أنفذوا
كانوا الفاشد وعلى إقراره لم يلزمه شيء إلا أن يشهدوا أن إقراره كان بحضوره المبايعه
بوفور هو وان كانوا لم يحضروا هل كتبهم علماً أو أن ذلك كان في مجلس التبايع وفي جنبه
فجوز ويعدى رب الحق فيما يد الغبّه من المال بعد الإقرار إلى وليه فيما ثبت عليه من
ذلك (مسألة) ومن أنواع الدوى عليهم العبد فإذا ادعى عليه بما وجب القصاص فيلزمه
الجواب وإن ادعى عليه بما وجب الأرض فيطلب الجواب من السند وإن ادعى عليه
بما وجب المال فيطلب الجواب من العبد فإن أقر أو كان ما ذوقاً فهو كالحرق وإن لم يكن
ما ذوقاً وقف إقراره على سيده فبرده أو يلزمه أياه فإن اعتق قبل أن يعلم باعتساده لزمه
الدين ولا يحكم القاضي عليه بالزاد الدين ذمته حتى ثبت عنه ما عند السيد فيعين الزام
أو اسقاط ذلك بعد أن ثبت عنه حال العبد من أذن أو هجران لم ثبت عنه شيء فهو
على المحر حتى ثبت عنه خلافه (مسألة) قال ابن حبيب قال أصبغ في الصبي الذي يدعى
قبله أو في بدنه شيء ابن القاسم قال في ذلك لا بد في القاضي أن يوكل عنه وكذا فيخاصم
عنه ولست أقوله يعني أصبغ ولكن الذي ينبغي للقاضي أن يوكل عليه وكذا مقوضا إليه
جميع أموره فتكون هذه الخصومة من أموره التي يتقار له فيها وفيما أشبهها لأن حقها على
القضاء أن لا يميلوا إلا بما وأما الذي أكرهه أن يوكل عليه وكذا لهذه الخصومة ثم
يعزله عنها وقال ابن الماحشور مثل قول أصبغ (القسم الثالث) في الدعوى على الغائب
وقد تقدم في الركن الخامس في المقضى عليه جماعة من مسائله وهو على قسمين غائب عن
مجلس الحاكم وغائب عن البلد فأما الأول فقال بعضون لا تسمع البيّنة دون حضوره إلا أن
يسواري أو يشترز سلطان فيقضى عليه وسيأتي حكم ذلك في باب مفرد وأما الثاني فقال

أمر مرض زمانه متصرف في أموره حائز الفعل فإن بلغت حاله مبلغ الاجتماع والخوف عليه حكمه حكم المريض وفي
مسائل ابن الحاج في رجل طلق امرأته وتضمن العقد أنه طلقها في صحة فلما توفي اثنت المرأة عقد آخر أن الطلاق كان في حال
المرض متصلاً بوفاته وثبت في العقد الأول بشهود كثيرة أنه كان يتصرف ركباً وما شافا في أعمال عقد العصة إذا لم يكن

لأمرأة فيه مدفع كال وبذلك أقي القضاة بقربة **(الرجعة)** (يكتب) في الرجعة من الطلاق الرجعي عقد
أرجح فلان زوجه فلانة من طلقة واحدة رجعة أو قضاة عليها في تاريخ كذا دون مؤامرتها بما وجب له من ذلك اذ لم تنقض
عدها واشهد لك من عرفه ١٠٨ في كذا (وان) كان في العدة طول من مرض أو رضاع أو حمل أو غير ذلك (فتكتب)

بعد قولك دون مؤامرتها
مانصه عما وجب له من ذلك
اذا لم تنقض عدتها لاحتضاها
أو لتصادى خلفها ولا رتبها
من انقطاع حضنها
و محضرها وتصدقها بأعلى
ذلك وشهد ذلك عليها في
كذا (بيان) لا يحتاج في هذه
الرجعة إلى الولي ولا صدق ولا
وضامن الرجعة مادامت
العدة فإن صدقته في بقاء
عدتها نفذ ذلك وإن أكنهه
في القدر وأدعت انقضائه
عدها بالخص فإنها تنسحق
فما يصدق التساق في ذلك
من المدة (واختلف) في ذلك
فقبل خمسة وأربعين يوما
وقبل أربعين يوما وقبل شهر
وهو مذهب وإن أدعت
انقضائه عدتها بسقط قبل قولها
وان كان بعد الطلاق بيوم ولا
بين فيه عليها ولا يلتفت إلى
تكدس الجيران لها وهي
مصدقة في ذلك ومأمونة
عليه فإن سكنت بعد الارتجاع
ثم قامت بعد ذلك لم تصدق
عليه وتصح هذه الرجعة
بالقول والعمل مع التوبة
ولا تصح بمجرد التوبة ويستحب
له الشهادتان أغفل الشهاد
حتى انقضت العدة لم يقبل
قوله أنه ارتجعا في العدة سواء

ابن عبد الحكم يشترط في الحكم على الغائب وسماح الدعوى عليه أن يكون له موضع
الحكم مال أو وكيل أو حصيل لأنه لم يزل على جميع الناس بل على بلد خاص وفي أسئلة
الشخص أنى عمران وأنى بكر بن عبد الرحمن أن الحكم على الغائب في غير عمله جائز في
القسم إذا كان له في موضعه ما يحكم عليه فيه وقال ابن القاسم في المدونة سمعت من يذكر
عن مالك أنه لا يقضى على الغائب في الدور وهو رأي الأبي العبداء الغدبة التي لا يمكن
المدعى السير إليه لبعده وانقطاعه (تنبيه) ولا يعمل القاضي بتقليد دين في ذمة الغائب
الآن يكون من أهل عمله ولا يضربان سافر إلى غير عمله أما إذا استوطن غير عمله أو لم يسكن
قبل ذلك فيه فحسبه أن يقيد بثبوت الدين لا الحكم بتقليده (مسئلة) قال ابن حبيب قال
أصبغ عن ابن القاسم وإذا ادعى رجل على غائب في ماله مائة وفي داره وفي أرضه
وغيبته بعدة منقطعة فلا يولك الحاكم ولا يملكه ولا يملكه غيره ولكن إن تسبب القاضي حتى
على الغائب ورأى وجه حكم حكم عليه وذكر في كتاب الحكم غيبته وأنه قد انقضى له حقه
فاذا قدم وتكلم في ذلك وجابجهت نظر القاضي له فيها وقال المازني في شرح التلخيص
والدعوى على الغائب كاللادعى على الحاضر يجب أن يذكر الحق وجنسه ومقداره ويكون
البدنة تشهد به ويفصل الدعوى على حسب ما يجب في دعوى الحاضر وقد تقدم ذلك
بزائدة في جميع الدعوى (مسئلة) وإذا كان الغائب على مسيرة اليومين والثلاثة
والطريق مأمونة أعذر إليه في الدين بعد ثبوته فاما قدوم الوكيل فإن لم يفعل باع عليه
أصوله وبحكم عليه بأرضاء استحقاق الأصول والحياض والعروض وجميع الأشياء من
طلاق وغيره ولا ترجى له حجة وإن كان بعد المضي عشرة الأيام ونحوها حكم عليه فيما عدا
الأصول دون أعذار وترجى له الحجة قال ابن القاسم ولا يقيم القاضي للغائب ولا لتفلس من
يقوم بمحبة ابن رشد وقال مهنون وابن الماحشون يحكم على الغائب في هذه الغيبة في
الأصول وغيره ولا ترجى له حجة قال وعلى قوله ما فوق كل من يعذر إليه في حقهما (بيان)
والذي جرى به العمل أن القاضي لا يحكم على الغائب في الأصول وإنما يسع من بدنة القاسم
ويشهد بما ثبت عنده ولا ينزل المشهود له في المشهوده أي لا يسلمه إليه وقال ابن الماحشون
العمل عنده أنه يسع البدنة ويوقع شهادتهم فإذا حضر عرفهم وأعذر إليه فهم فإن
لم يكن عنده مدفع قضى عليه (مسئلة) وإن كان بعد التوبة جدا أو مفقود أحكم عليه في
الأصول وغيره قال ابن القاسم سمعت من يذكر عن مالك أنه لا يقضى على الغائب في الدور
وهو رأي الأبي العبداء الغدبة كالاندلس أو طغجة (تنبيه) ولا يحكم على الغائب إلا بعد عين
القضاء (مسئلة) فإن لم يكن للغائب سلب القاسم مال يحكم عليه فيه وطلب من القاضي أن
يخطب له على حكمه عليه بالدين أحابه إلى ذلك والخطاب يكون بالأشهاد أو بالسكاب
أو بالمشافهة أو في حكم ذلك في القضاء بكتاب القاضي ومشافهته وسأقي في فصل
الاعذار ما ينبغي للحاكم من نعمة المشهود الذين ثبت بهم الحق على الغائب والحكم إذا

صدقته أو كذبه إلا أن ثبت ثبوتها أو إقراره بذلك في العدة (وتكتب) في الرجعة من الطلاق المملوك
عقد راجع فلان زوجه فلانة من طلقة واحدة أو خلية أو قضاة عليها بعد التوبة كذا على أن يذل لها كذا قبضه أو برسم
الحلول راجعها إليه بأذنها ورضائها وتوفيضها إليه ذلك والدعا وأخوها فلان وهي ثيب حل لراجعة عليها وشهد على

المراجعين والولي بما فيه عنهم في كذا (بيان) لا بد من المراجعة من الطلاق البائن غير الرجعي من رضا الولي ورضا الزوج
ومن الصداق وهو كالتكاح سواء لا إذا ملكت نفسها فقد صار منه أجنبية لأنه ما راجعها في العدة لأنها عده والماعاوه
فإن كانت مريضة أو حاملا قد بلغت حتمتها شهر فإذ لا يجوز عقدا لمراجعة عليها ١٠٩ وإن كان لها شرط في أصل الصداق

ففي باقية ولازمة له بهذه المراجعة
وإن لم ينص عليها في المراجعة
ولا يسقط ما بقي من ذلك
الملك شيء حتى يطلقها بالثلاث
وليس لها استقاطها عنه
وإن كان الزوج مسقيا أو
عبد فلا بد من إذن سيده في
المراجعة من الطلاق البائن
ولا يحتاج إلى ذلك إن كان
الطلاق رجعا ولمعالم الارتماع
دون إذن السيد والوصى إلا
أن يكون المحصور صغيرا فلا
راجع عنه الأوليه وإن كان
قدني لأن بناءه لا يؤثر ووطئه
لا يصل ولا يمحسن ويعقد
في مراحته غسل ما يعقد في
المراجعة من الطلاق البائن

في النفقات للطلقات وغيرها
وما اتصل بذلك

لا تنقصة لطلقة على زوجها إلا
أنه كونه الطلاق رجعا
فتزومه النفقة إلى قيام العدة
وأما الطلاق البائن والمك
فلا يلزم الزوج فيه نفقة
الزوجة إلا أن تكون حاملا
فتكون عليه النفقة نسب
الجل ولا يحكم عليه بما قبل أن
يتبين الحمل فإذا تبين الحمل
أدى نفقة ما مضى وما بقي قال
ابن رشد والحديث يدين فيه
الحمل هو تحرك الولد على المشهور
في المذهب (ويكتب في ذلك)

لم يسم اليهود (مسألة) إذا كانت عند رجل كتب لغائب فقام رجل عند القاضي وذكر أن
له في تلك الكتب حقا ومنفعة وسأله أن يأمر الرجل باختيار الكتب لينظر له فيها فإن
القاضي أمر الذي عنده الكتب باختيارها وسطر فيها من ابن سهل في كتاب الاقضية
(القسم الرابع الدعوى على الميت) ولا تنفع الدعوى في حال الميت إلا بعد ثبوت وفاته
وعدو رتبته فإن أقرا الوارث الرشيد بها ولم يكن ثم غيره لم يفتقر إلى ثبوتها وإن ثبت الدين
بالشهادة وأعذر فيه الوارث ويجوز عن المدفع حلف القاضي المدعى بحين القضاء أنه
ما اقتضى ذلك الدين ولا شتمته ولا سخط عن الميت بوجه وأنه باق له عليه وفي تركته بعد
وفاته الذين يمتنع منه واعداه على الوارث (مسألة) وعين القضاء متوجهة على من
يقوم على الميت أو الغائب أو الدين أو على الجاس أو على المال أو على المسكين
وغير ذلك وسبق ذكر ذلك (مسألة) ولو كان الورثة كلهم كبارا ولم يدعوا الدفع من
الميت ولا منهم ففي كتاب ابن شهاب لا يلزم زب الدين بحين بخلاف الأصغر وظاهر في
النواذر خلافه وقال بعض المشيوخ لا بد من التبين بخلافه مطرودين أو وارث آخفان كانوا
صغارا فلا بد من ثبوت الوصية وصغار الورثة فإذا ثبت ذلك كانت الخصومة مع الوصي غير أن
الوصى لا يكلف جوابا إلا أن أقر في ذلك أو أنكاره غير عال ولكن يحضر ليعلم من
شهد على الميت ليكون ذلك أمونا له في مدفع أن راعه (مسألة) وإن كان الوارث رشيدا
ولم يخلف الميت ما لاظهاره فله تحليفه أنه لم يرث عنه شيئا

الفصل الرابع في تسمية المدعى لهم وما يقع من بيناتهم وما لا يقع منها) وهم ستة
أنواع (النوع الأول) من يريد أقامتها للصحة ما ادعى به لنفسه (النوع الثاني) من يريد
أقامتها للصحة ما ادعى به لوكلة (النوع الثالث) من يريد أقامتها للصحة ما ادعى به لغيره
أوجاره من غير وكالة له على مقام فيه (النوع الرابع) من يريد أقامتها للصحة ما ادعى به
على وجه الحسبة للغائب (النوع الخامس) من يريد أقامتها للصحة ما ادعى به لنفسه
وتغيبه (النوع السادس) من يريد أقامتها لنفسه وقد تقدم أن الدعوى للصحة يمكن
مدعيها من إقامة البينة على صحة ما وقع عن من أقامتها في وجوه (منها) إذا اختلف
المدعى المطلوب مع العلم بسنته الحاضرة ثم أراد القيام بها لم يكن من أقامتها على خلاف
فيه وهذا مبسوط في الباب الحادي والعشرين (ومنها) أن من ادعى عليه دين من سلف
أو ادعى عليه قراض أو ادعى عليه ودعة أو سعاية أو رسالة أو زرع أو غلبة أو رهبة
أو صدقة أو بيق من الحقوق بلحجدا أن يكون عليه شيء من ذلك فلما خاف أن تقوم عليه
البينة بذلك أقر به وادعى فيه وجهان أحدهما أن جوهه مرداسا ط ذلك عن نفسه لم يتبعه ذلك
وإن قامت له البينة على ما زعم آخره لا يجوز أدلا ككذاب ليست له فلا تسع وإن كانوا
عدولا ولا وكلوا لم يقر بل لما جحد قامت عليه البينة فإذا أدان قيم البينة بما يبرئه من ذلك

٢١ تبصره ل عقد وقت شهيداته من القوال العارفات بأحوال النساء إلى بطن فلا تملكه لستامه لسا فيها
فحقته أن بها لحاظا هرا قد عرك وفسا وقيل بذلك شهادتها في كذا (بيان) وقد روي عن مالك رضي الله تعالى عنه أنه
لا يحكم بالنفقة لامل حتى تمنع الحمل فنعطى أفذاك نفقة ما تقدم مخافة أن يكون رجعا فينقض ما مشهور عنه ما تقدمه على

الكل هو إذا انشجع عليها بما أخذته وقبل لا يرجع عليه أو ان دفع النقصة لها فلو عاقب رجو عتبتها أيضا عليها قولان
 وإن مات الزوج انقطعت النفقة عليها وقبل لا تقطع كالسكنى وأما المتوفى عنها إذا كانت حاملا فلا نفقة لها بوجه وفيه
 الولد قولان مشهورهما لا نفقة لها ١١٠ (وأقل مدة الحمل باجتماع من العلماء ستة أشهر أي أنه لا يتم هذا الوجه إلا في

أشهر فإن ولد لا قبل من ذلك
 لم يلحق بالزوج قال ابن القاسم
 وقيل يكون الشهر السادس
 منها من تسعة وعشرين يوما
 وأنكر أن يكون في أكثر قال
 ابن دينار يلحق به وإن نقص
 ايلتان أو ثلاث قد مر ابن
 الأله قال القاضي أبو الفضل
 عباس في التنبهات وقد
 وقعت قبلها بفاس امرأة
 جاءت بولد خمسة أشهر وأربعة
 وعشرين يوما فاختلف فيها
 الفقهاء والصواب أن لا يلحق
 هنا إذا لم يبعث نأى ستة أشهر
 تقص به أفتى من فقهاءنا
 أحمد بن القاضي ومحمد بن
 الجوز وعبد الله بن المسلى
 وخالفهم أبو علي القاسمي وقد
 تعرض عوارض فقعد الولد
 إلى اثني عشر شهرا وأكثر
 (واختلف) العلماء في أكثر
 مدة الحمل قبل سنتان وهو
 قول أبي حنيفة وقيل أربعة
 وهو قول ابن القاسم ومشهور
 قول الشافعية وقيل سبعة
 أعوام وهو روى أيضا عن
 الشافعية والمالكية وقال
 مالك رضي الله تعالى عنه
 خمسة أعوام وبه القضاء
 والحكم عند المالكية وقال
 القاضي أبو محمد عبد الوهاب
 المشهور في أكثر مدة الحمل أربعة

لم يسمع بينه إلا بعض الوجوه وقد ذكرنا ذلك في باب القضاء بالحدود (ومنها) لو أنكر
 أو كسل قبض الثمن فتعالت عليه البيعة فقال تلف أو رددته لم يسمع دعواه ولا بيته لأنه
 الكذب (ومنها) من ثبت عليه حق بشاهد فقال لا ادعي أحلف مع شاهدك فقال لا أدعي
 أن أحلف وتدعي العدم فاشهد له بأنه موصر خلف المدعي ثم ادعى المطلوب العدم وأقام
 بيته على ذلك لم يسمع بينه لأنه الكذب وقد تقدمت هذه المسئلة (ومنها) قال ابن
 الماجشون فبين تصديق بارض على رجل ثم غاب المتصدق فأراد المتصدق عليه أن يثبت
 صدقته عند السلطان ليصورها ويحقها فلا يثبت للحاكم أن ينعى من بيته على مثل هذا حتى
 يدفعه عن قبض ذلك دافع مثل ذلك الرجل أو كبله أو زوجته فإن قال أحدهم هؤلاء
 يخرج عنا صاحبنا ولا نعلم تصديق شيء فمن ذلك يضرب بالأجل الغائب على قدر مسافة
 سفره وبعد صدقته فإذا انقضت ولم يأت بسمع من بيته فإذا تحقق أنه حق دفع إليه ذلك
 وبثبت العطية ولا يرى أن توقف الأرض وكراؤها بالنظر حال الغائب إن كان حيا يوم قبضها
 أو ميتا بل يحكي له صدقته عما ظهر من حقيقة ثبوت أن ادعى ورثته بعد ذلك أن صاحبهم
 مات قبل حوزا للصدقة بالحكم وانتوا ذلك بيته قامت على التار يخ رذنها عبرا أو لا فقد
 نفذت لصاحبها وقال مطرف لا يرى أن يحكم فيها ولا ينظر فيها شيء حتى يقدم الغائب
 وليست الصدقة في الحكم بها على الغائب كغيرها من الحقوق وقال أبو بصير أرى أن ينعى
 من بيته فإذا حقت له الصدقة أو فقها وكراؤها بالنظر الغائب أي هو يوم الحكم أو ميتا فإن
 كان يومئذ حيا دفعها إليه سواء اجتمع من كراؤها وإن كان ميتا كانت وما اجتمع من كراؤها
 ميراثا عنه لورثته قال ابن حبيب وقول ابن الماجشون أحب إلى لأنه على الحياة حتى يثبت
 موته (ومنها) إذا حل القاضي بغير عمله فأنه قوم من أهل عمله يسألونه أن يسمع من
 يستهم على رجل في عمله فليس له ذلك لأنه ليس وإلى ذلك البلد فليس له أن يسمع من
 بيته فيها ولا ينظر في بيته أحد ولا يشهد عنده أحد إلا في بلد له قال أصبغ إلا أن يسمع
 إلا ما أم القاضى إلى بلد لا مرئيه من أمر العالم فأتى إليه رجل فسد ذكر أن له حقا على
 رجل من أهل عمله وسنه في هذا البلد ويسأل أن يسمع منهم فله ذلك (ومنها) إذا وصى
 المفقود لرجل بوصية أو وصى إليه وأدعى الموصى له بذلك حاز للقاضي أن يسمع من بيته
 الموصى له وبثبت له حقه قبل تموت المفقود قال ابن حبيب وقال مطرف وابن الماجشون
 لا يسمع من بيته ولا يشهد له على ما ثبت عنده من ذلك لأنه لا يجب لهذا الأبعد أن يموت
 المفقود وليس من الصواب أن يسمع القاضي من بيته رجل على أمر لا يحكم له به اليوم وإنما
 يبنى له إذا كان يشهد على شهادة شهدائه وأصل هذا أنه لا ينبغي للقاضي أن يقبل من أحد
 بيته إلا على أمر يدافع عنه أو يخاضم فيه أو يطلب أخذه يوم تقوم بيته وهو شأن الحكم
 عندنا قال ابن حبيب وهذا أحب إلى به أقول (ومنها) قال ابن حبيب قال في مطرف وابن
 الماجشون في الرجل يكون في يده الحكم من السلطان أو لشرائه أو لعبد أو ما أشبه

أعوام وقال الزهري ست سنين وسبع سنين فإذا ولدت بعد مدة أكثر الحمل لم يلحق الولد بالزوج قلت الزيادة وأكثر ذلك
 وفي كتاب النفقات لابن رشد كتب إلى النفقة أبي محمد بن دحون بقرطبة أسأله عن امرأة تطلقها زوجها طلاقا مقبورا فأدعت أنها
 حائل منه وبثبت الحمل فاتفق عليها أكثر من عام ولم تضع فوقها عند الحائز فقلت إن الحين في بطنى وهو فيه ميت فكتب إلى

بجواب اذا مات المثنى في بطنها كما عرفت فقد انقطعت النفقة اذا كانت النفقة بسبعة المثنى وقال به ايضا الفقيه ابو محمد بن الشافعي وزاد قال وانقضت عدة ثمانية بالوضع او ادمى لها ثلثة أشهر فقال المثنى عقدتها لم تنقض وكانت عهدة خلفت سواء كانت في ولاية او في غير ولاية فان الدعوى عليها في بطنها وقادت في عدها الى ١١١ انقضت السنة والزواج اخلافا في كل ثلاثة أشهر فاذا انقضت السنة

نظر اليها النساء فان احسن رتبة خلفت ان عقدتها لم تنقض وتقاتل في السكنى الى انقضت خمسة أعوام فينقطع سكاها وكذلك اذا لم يوجد بهار سنة عند انقضائه السنة تنقطع سكاها وتقاتل في عقدتها (وفي كتاب الاستفتاء اذا خاف الزوج ان تخبسه المرأة الحبيص تمام العدة وكانت من بطنه فله ان يجعل معها امرأة صالحة تقرب ذلك منها وتعرف احوالها ويحصل عليها ولابن مسعود من سؤال حبيب فحين طلق امرأته فوجب لها النكاح في منزله في العدة فتريد ان تكون معها أمها او قريبة لها او خنتها فغتمها الزوج من ذلك فلهذا ذلك ولا تترك وحدها قال في الاستفتاء ليس لها ان تسكن معها أكثر من امرأة واحدة بخلاف المبكرى فله ان يسكن معه من اراد لانه يعطى الكراه على منافع الدار قال غيره وكذلك للزوج ان يسكن معها في الدار امرأة صالحة ان كان له في الدار متاع يخافها عليه فان لم يجد فعله اخرج متاعه وان كان في الدار فضل عن سكنى الزوجة فله ان

ذلك فيقوم به الى سلطان موضع ليعصم من بينته ويحى له ذلك بالشهادة والامضاء له ان كان الذي يده حكما فلا ينبغي للسلطان ان يفعل ذلك لاحد حتى يعارض فيه خصوصه او دعوى او ما أشبه ذلك ولكن بأمر صاحبه بحسبه بالاشهاد على شهوده حقه أو شهداء كتابه ان أحب الا أن يكون طرأت له البينة على ذلك الحق من غير ذلك البلد وقل من يعرفهم ويعد لهم فيسأل ان يجمع منهم قبل نفقهم ويحى له حقه بهم قبل موته وفوات من يشهد له عليه ولا يبعد الا أن من يدل به شهوده الطارئين عليه عند السلطان من يعرفهم السلطان ولا يمكن ان يحسبه لذلك بالاشهاد على شهادتهم لأن من يشهد على شهادتهم لا يعرفونهم ولا يجوز ان يعد لهم عند أولئك الذين أشهدهم على شهادتهم فقل هذا ينبغي للامام ان ينظر له نفسه ويحى له حقه ويشهد له على ذلك ويذكر في كتاب الاشهاد انه لم يخافه في ذلك أحد ولا قطع به حجة أحد يقوم بها عليه فيه بعد اليوم وما أشبه ذلك من تحقيق الحق وإظهار ما ياتي من عورة فينظر فيه أو يكون حكما قد خرجت وثيقته واشفى منها على خبايا ولا يبعد الدليل على احيائه الا بالسلطان فانه ينظر له في احيائه بما يرى ويشهد فيه انه لم يخافه أحد ولم يقطع بالذي فعل حجة أحد يدعى فيه حقا بعد اليوم (ومنها) قال ابن حبيب قال لا يصح لا ينبغي للقاضي اذا عزل أو مسمى لأمر كرهة منه أو لعدو رآه فيه ان يكتب له رآه مما جرى على يده قبل ذلك مما زعم انه انقعه عليه وان أتاه على ذلك بيينة فلا يسمعها حتى يبلغ التيم مبلغ الدفع عن نفسه ولكن ان أخذ القاضي منه مالا لا يتم مكان في يده عند عزله اياه كتب له رآه منه وأخذه منه (ومنها) ان من ادعى على غيره أو سقيه يد من معاملة أو تباع أو سلف فلا يسمع الدعوى عليه ولا يمكن من اقامة البينة وقد تقدم هذا (ومنها) ان من كانت له دعوى فأحلها لمأخو أو عذر إليه ثم عجزه فانه لا يسمع منه بعد ذلك حجة ولا يمكن من اقامة بينة فيما ادعاه الا في مواضع مخصوصة ذكرتها في فصل التحيز (ومنها) ان من كان معلوم الملاء ظاهرا لغنا والناس عليه ديون ثم ادعى الغلس وطلب ان يقيم بيينة على فقره فان القاضي لا يسمع منه بيينة بالعلم واغنا يسمع بيئته بانه ذهب ما يده وحكمه الضرب والجس حتى يؤدي ما عليه (ومنها) ان من عليه دين معتم أدى بعضه ثم ادعى العجز فلا تسمع بيئته الا ان باقى بيئته ذهب ما يده ذكر هذا واقباله القاضي والمنازري (ومنها) الرجل يطلق زوجته ثم يطلب منه نفقة أو لاده فيدعى العدم فلا تسمع بيئته الا ان باقى بيئته ذهب ما يده لانه كان بالامس يتفق عليهم وعلى زوجته فهو اليوم أقدر زوال نفقة الزوجة عنه انظر القاضي (النوع الثاني) من يد اقامة البينة على صحة ما ادعى به لمركه (مسألة) ومن وكل وكلا على طلب عبده لابق فأكراهه الوكيل في يد المشتري فأراد ان يقيم البينة انه للسدي وكله لم يمكن من ذلك لأن الرجل قد يوكل على طلب الا ببق ولا يوكل على الخصومة فيه فلا بد ان ثبت الوكالة على الخصومة فيه وانه هذا العبد يعينه ويشهد واعلى الصفة كما

بكرها لنفسه بلصر بها قال الابري وله ان يخافها على نفسها في العدة ان يكرى لها اجيرة تصكون معها الى انقضائها وللمأمل المطلقة فلا تملك كأمع النفقة الكسوة كالرجعية قال مالك رضي الله تعالى عنه وينظر الى قدر ما بقي من مدة الحمل من حين الطلاق فيغرض لها قدر ذلك من الكسوة ثوبا وتعطاه دراهم وان كانت عليها كسوة حين طلقها بقبت عليها

الى ان ياتي بغيره من اجل واراخذ الكسوة فان كان مضي لا يتابعه الكسوة ثلاثة اشهر فافوقها فليس له اخذها
 ولا يبيعه في جهاد وان كان اقل من ذلك فهي الزحل وفي كتاب الاستئناء قال المشاور الواجب ان يكون لها اخذ الكسوة
 كل حال كانت وهو قول اكثرهم ١١٢ وقول مالك رضي الله تعالى عنه وهذا استئناء فان تنازع في الكسوة اتى عليها

وصف لهم صاحب العبد لانه قد يكون للرجل العبد فيبيعه ثم يكره له ان ياتي بغيره فافوقها فليس له اخذها
 العبد قد باعه بغيره وليس هو الذي ادى منه قال مطرف عن ابن الماحشور ولو اشهدهم انه
 قد وكله على الخصومة في كل عبده لكان حائرا ايضا وتم الوكالة ثم تشدها البيعة ان هذا
 العبد عبد فلان لا يعلمونه باع ولا وهب ثم ينظر السلطان في غيبة الموكل ولا يخلف الوكيل
 فان كانت قريبة يجلب من مثله الى اليمن امر ان يؤتى به حتى يخلف وان كانت بعيدة كتب
 القاضى الى امائه بالذي ثبت عنده لصاحب العبد وامر من كتب اليه ان يخلفه ما باع
 ولا وهب ويفعل ذلك المكتوب اليه ويخفى به للموكل وقال اصعب ان كانت الغيبة
 بعيدة جدا قضى به للموكل ولم يحبس عليه باليمن (مسئلة) واذا اتى الوكيل الى القاضى
 نشهدوا الحق الذي وكل عليه واراد ان يجمع القاضى من بيته قبل ان يثبت وكانته عنده
 فاختلف في سماعها فاما ان القاضى فقال ان خاف ان يخرج اليهود وكان له ساهو وجسه
 سمع بيته ثم ثبت الوكالة بعد ذلك والام يجمعها حتى يثبت وكالته وما على قول مطرف
 وابن الماحشور ان القاضى لا يقبل من احد بيعة الا في حال يحكم بها للطالب او يدفع عن
 المطلوب فانه لا يسمع البيعة حتى يثبت وكالته وان خشي غيبتهم اشهد على شهادتهم
 (مسئلة) واذا وكلت المرأة رجلا على عقد نكاحها من رجل ففقدته ثم قام على الزوج بدلها
 بالحال من صداقها وطلب مخاضتها في ذلك عند القاضى واراد اقامة البيعة انه وكيلها لم
 اسمع دعواه ولا بيعة الا ان ياتي بيته تشدها على التوكيل في قبض الصداق لان عقد
 النكاح لا يستلزم قبض الصداق (مسئلة) وكذلك الوكيل على البيع الدار والعقار اذا
 اراد قبض الثمن من المشتري واراد ان يقيم البيعة انه وكيل على البيع لم يمكن من ذلك
 لان العرف والمعاد ان وكيل البيع في الدور والعقار لا يقبض الثمن فليس له ذلك
 الا بتوكيل خاص على قبض الثمن الا ان يكون اهل بلد جرت عادتهم بان يتولى البيع
 يتولى قبض الثمن فيعز به اقامة البيعة على الوكالة على البيع وهذا يخلف الوكيل على
 بيع السلع فان له قبض الثمن والمطالبة به انظر التتميد على التمهيد والطار عليه ايضا
 في كتاب النكاح في المدونة في باب الصداق (مسئلة) وفي احكام ابن سهل وشي معنون
 عن وكل رجلا على مخاضة رجل فليقيم الوكيل بذلك الا بعد سنتين وقد انتب
 الخصومة قبل ذلك ثم اتى بالبيعة او لم يثبت خصومة ولم يعرض في شيء حتى مرت به
 السنتان ثم قام بعدد ما يطلب بتلك الوكالة القديعة فهل له ان يقيم البيعة ويخاض في
 ذلك ام يحدد الوكالة فقال معنون بيعت الحاك الى الموكل يسأله أهو على وكانته وخله
 عنها وان كان الموكل غائبا فهو على وكالته قال ابن سهل رأيت بعض شيوخنا يستكر
 امساكه عن الخصومة ستة اشهر او نحوها ويرى تجديد الوكالة ان اراد الخصومة (النوع
 الثالث) من يريد اقامة البيعة لمحة ما ادعى به لقرسه او جاره قال ابن حبيب وأحبرني
 مطرف عن مالك رضي الله تعالى عنه في الرجل يتعاقب بالرجل في بعض المواضع فيسدها

تولد على الزوج انها له وقالت
 الملوأها لها متاعها فان كانت
 من كسوة البيعة فالقول قوله
 مع عبته وان لم تكن من كسوة
 البيعة فالقول قولها مع عبته
 وقال ابن دحون القول قول
 المرأة على ككل حال لانها
 ما سكتها وان ادعا انه كساها
 اياها بعد الطلاق فالقول
 قولها وهو المدعى في ذلك فان
 كانت الحاصل موضعها مع
 ثقة الجمل اجرة الرضاع على
 المشهور وله ايضا السكتى حتى
 قنع ولا سكتى للرضيع على
 ابيسعة الرضاع حتى يخرج
 من الرضاع وحينئذ يكون عليه
 السكتى له وفي الأول لا ينسب
 خلاف ذلك واذا سكت الحاضنة
 دارا على القول بان على
 المحضون حمله من الكراه
 فانما يطرح حمله من كراه
 البيت وحده لا من جميع
 الدار ويكون ايضا عليه
 اخذاه بعد تمام الرضاع ان
 كانت حاله تتسع لذلك ولا
 خدعة له امل المصلحة ولا
 لمرضع على زوجها وان كانت
 مخدومة فليس الطلاق قال ابن
 عتاب وبه جرى العمل قال
 الا ان الرضيع تزد في الاجر
 بسبب اشتغالها بالولد قال ابن
 سهل وفي كتاب ارشاء العتور

من المدونة خلاف ذلك (وفرض) المقة على قدر حال الزوج وكذلك اجرة الارضاع (فان) قال انه لا يقدر ان
 على ادعاء ما فرض عليه وذهب الى ابيات حاله (فمكتب في ذلك) عقد يعرف مهوره فلا يباعونه ضيف الحاصل يادى
 الاقلال مقبور عليه في رقه غير قادر على ادعاء ما فرض عليه لزوجه المذكورة فلا يتسبب الجمل الذي يهاجمه او يدبره اعمها

انه فلا انقصر موضع حاله كذا كرم والتمت عليه على ذلك حتى الآن وقيدوا على ذلك شبهتهم في كذا (بيان) فاذا ثبت ذلك وفرض عليه مقدار ما يتحمل فان لم يرض الام بذلك كان للاب اخذته ويرضه غير ما عنده الا ان لا يقبل غير ما يقبض عليه
 طرأ عليه بأجره مثلهما وفي كتاب الاستئذنة قال أحمد بن نهر ١١٣ ان تصدق من يجرى النفقة على بعض ولده

يحمل ما له جاز ذلك اذا ترك لنفسه شيئا وفرض عليه على قدر ما بقي عنده فان لم يترك شيئا لم تجز الصدقة وانضحت المشاور لا تجوز الصدقة على ذلك وكانه اتهمه وقال ابن جهمار لا يخلط لجلي اذا خرجت الام الى الضائقة سقطت والدم الفرض طول مقامهم في الضائقة ومن كتاب الاستئذنة في المأكل ما كان من كسوة الولد وتدعى انها خلقت عليه أو تلفها في خروجه عنها خلقت وكانت من الاب قال المساور وهي مهاوية العمل وما قبضته الزوجة من نفقة ولدها وادعت تلفه فهي ضامنة له الا ان تقوم له بابتنة بالنفقة فيسقط ضمانها الا في اجرة الرضاع ونفقة الخاصة بها فهي ضامنة لذلك قامت بابتنة اولم تقم وان كانت فبعت نفقة اولادها المتعملة فبات احداهم فانما يتد ما يتحصه لما ما بقي من المسنة وكذلك ترد ما بقي من الكسوة وان ردت وقبل لذا كانت الكسوة قد خلقت فلا شيء للاب فيها كما تقدم في كسوة الزوجة (ولزم) الاب النفقة على ذكوره في السلوغ وعلى

ان لا يه عليه دنانره يمكن من ايقاع البينة عليه بنحو وكيل قال مطرف وذلك اذا كان المدعي له قريبا فاذا أتى بالبينة أعذر اليه السلطان بالمال فاقبىه ووقفه للغائب وضرب له أجرة لافان جاز فطلبه أخذه وان قال كنت تقاضيه أو لم يأت الاجل ردني للغريم وان كان بعد لم يوقف له شيء ولم يعرض للغريم الا بتوكيل ثبت للولد أو تقويض اليه في أمور يه والقيام له ولو كان مقربا بالدين ترك ولم يعرض له كانت غيبة الاب قريبة أو بعيدة الا ان ثبت توكيل الولد فاحسب ولو كان حين عجز الغريم عن الدفع ومكن المدعي من اقامة البينة أقيم شاهد واحد أو عجز عن الاستخفاف للغريم بالله برئ من هذا الدين فان حلف برئى الا من العرض له فاذا قدم الغائب حلف مع شاهد موافقه بهذا الحق وان لم يحلف صاحب الحق فمن حقه تكل اما لو تكل الغريم عن الدين أخذ منه الحق بمجمل أو وقف المال كما تقدم فاذا قدم الغائب أخذه لا عين (مثلة) قال ابن حبيب قال مطرف في رجل ادعى عند القاضي ان منزلا لابن عمه أو قريبه لجاره غائب بدرحل قد خشي عليه التنازل لهلاك فقال القاضي توكيله له ايضا مع في ذلك فان مالكا كتب في هذا الى ابن عمه القاضي بأفريقه ان لا يقبل للقائم حجة الا بوكالة من الغائب وقال أصبغ كذلك سمعت ابن القاسم يقول ويذكر عن مالك رضي الله تعالى عنه وزاد ابن القاسم ولا بأس على القاضي بان يأمر الذي رفع اليه ذلك بان يثبت مال الغائب عنده بالبينة ويضع منها وكتب للغائب بذلك كذا أو طبع عليه ويشهد له بما فيه بقي قام الغائب يوما عند هذا القاضي الذي كتب له بذلك أو عند غيره ولو كان قد مات شهده لتفقد ذلك الكتاب بما شهد القاضي من بياته (مثلة) في الرجل يملك بالقبض والبيع ويترك زوجته وأخاه غائبا بالاندلس ويخلف من شاعا وحيا ونورا وأرادت المرأة بيع ذلك وادعته فقام ولد الاخير الغائب فطلب ان يثبت ذلك ثبت فقال مالك اذا ثبت عند القاضي ان له مالكا مات وأخوه حي فانه يمكن هذا القائم من خصامة المرأة وابنان ذلك ثبت فما ثبت بما يصير للغائب لم يدفع لولده ولو كان يوقف له (مثلة) وأما لا تقوم لاجبة والجار يقوم لجاره فليس لما ذلك الا ان يكون ذلك في العدة والدية أو الثوب بدعيه في يد الرجل لايه وابنه أو لاجبة أو لجاره على وجه الحسبة والحبس عليهم وكلهم غائب فأرى أن يمكن في مثل هذا من ايقاع البينة لولا ذلك لم لا هذه أشياء تعوت وتحول وتغيب فان أقام بينة قاطعة أو شاهدا واحدا دعاه السلطان بحمل بينة ذلك الشيء عدان يذكر حفته في كتاب ويشهد عليه كما يشهد على الحكم ويضرب فيه أحلا للغائب ان أتى ذلك الاجل حلف بالله ما باع ولا وهب ولا يخرج عن ملكه ولا عن يده بوجه حق وبأخذه هذا اذا كان قد قامت له شهادة قاطعة وان كان انما قام له شاهد واحد حلف مع شاهد من حقه لحي وإنه ما باع ولا وهب ولا يخرج ذلك من يده بوجه حق وقال ابن الماجشون لست أرى ان أمكن أحدا من ايقاع البينة على أحد دعواه عليه لتفسير نفسه لا لاب ولا لولد ولا لجار ولا لآخر في

٤٣ تبصره الى الاناث التي تزويجهم بعد الملوغ ودخول أزواجهن بين فان كان بالزوجة مائة مثلى ان يكون أمي أو مقعدا أو مجنون في ذلك ثلاثة أقوال أحدها ان النفقة ساقطة عنه اذا بلغ كان ذلك منه قبل الملوغ أو حدث به بعده وهي رواية ابن وهب والثاني انها تجب عليه بلغ بذلك أو طرأ عليه بعده وهو قول ابن الماجشون وانفسه

والنسخ والثالث هو قول ابن القاسم انه ان بلغ بمحض طرأ عليه ذلك بعد ذلك فلا تعود الثقة عليه ولا تلزمه بعد سقوطها وتكون عليه الثقة اذا بلغ محال زمانه وعلى القول بلزومها وهو المعروف الى ذهابها وقدرته على التصرف في معانيه وكذلك اذا زوج الثاني قبل البلوغ ١١٤ ثم طلقها وزوجها عادت اليه ففي لزوم الثقة له عليها اختلاف

وكذلك ان كانت الاولاد صناعه لا تدرى كنهه بتعلمها مرة تقوم منها نفقة وكسوته فان ذلك يسقط عن الاب الا ان تصكسد او عرض فتعود وكذلك المصبة اذا كانت لها صناعه رقم او غيره فان كان ذلك اقل مما يكسها فله ان يستعين بذلك في نفقتها وموئلتها واذا قال الاب ليس عندي ما اتفق فارسلني الى اولادي ما يكون معي ويستون عندك كان ذلك له اذا عرف بذلك الحال ولم يرد الاضرار بهم وكذلك ان كان صانعا واراد ان يكونوا معه بالنهار ورسلم بالليل كان ذلك له (واذا ادعى الاب العدم في نفقة فانه يستعين حتى يثبت عدمه بخلاف الزوجه التي في ملكه فانه لا يستعين اذا ادعى العدم في النفقة عليها حتى يظهر رادده ويكلف اثبات العدم من غير معين وله ان يتفق على اولاده من اموالهم ان كان لهم مال فان اتفق من عند نفسه وابقى اموالهم فله الرجوع فيه ان شاء من يوم امداد ذلك المال فان مات الاب قبل ذلك واراد الورثة الرجوع فيه فقال ابن القاسم ان كان عنينا لم يكن لهم الرجوع

دين ولا في حيوان ولا في عرض كانت غيبة المدعى له قربة او بعدة ولا يعرض للمدعى عليه ذلك الا بوكالة القاسم في ذلك واما اصبح فذهب مذهب مطرف في ذلك كله الا انه قال في دعوى الولد لبيه بالدين ان كانت غيبة الاب بعدة فقد اثبت الولد بالبنية فطول غيبته كونه بقصه السلطان وبقصه مع ماله قال ابن حبيب وقول مطرف احب الي وبه اقول (النوع الرابع) من يريد اقامة البينة لهصة ما ادعى به الغائب او لغيره على وجه الحسبة قال فضل بن سلة وقد حكى ابن عبدوس لان كان في مال الغائب اذا كان يسد رجل بغير خلافة فهل يمكن احدهم القيام فيه بغيره وكاله فقال ذلك الى اجتهد الامام ونظروا وهذا خلاف ما ذهب اليه اصحاب مالك قال ابن القاسم ولو جهل الامام فامر به بالخامسة فحكم على القاسم لم يجز ذلك على الغائب ولا له وقال ابن نافع مثله (مسئلة) قال فضل وقد حكى ابن عبدوس ان عد الرحمن بن انعم قاضي افریقیه كان يفعل فيمن رفع اليه مال غائب انه يسد غيره انه يوكله على القيام فيه ويمكن من مخاصمته فسل مالك رضي الله تعالى عنه عن ذلك فخره وذلك لطول الزمن وندروس العلم قال فضل وهذا يدل على ان معنى قول مالك انه لو كان فيما قرب لا يمكنه من مخاصمته (مسئلة) وقد حكى ابن عبدوس في الغائب يخرج في سفره فيختلف عسارا او مالا او غير ذلك فيصير يسد رجل بغير خلافة هل ينزعه القاضي منه ويوكله عليه فقال ان كان تركه يسد زوجته وولده فلا يعرض لهم فيه وان كان لم يتركه يسد احد فقام رجل فاخذه فان القاضي ينزعه منه ويوكله للغائب عليه ولا يمكن اهل العداة من عداهم (مسئلة) قال ابن حبيب قال اصبح ومطرف في الارض تسكون للغائب يسد رجل بخلافه او بغير خلافة لا يرى السلطان ان يتوثق للغائب منها ان رفع ذلك اليه ولا يمكن احدا يجتمع فيها الا بوكالة ولا يقبلها من هي يده ان تبرأ منها اليه ولا ينبغي ان يشهد شهودا على اقرار المدعى الذي هي في يده انها ليست له لانه قد يقر بها ان ليست له فسكون اشهاد السلطان على اقراره حجة للسلطان ووهنا الحق وكذلك ورثته من بعده ولا يعرض لهم فيما في ايديهم من ذلك قال اصبح الا ان يكون هذا المتبرئ المتبرع خارجا عن ولايتها فان السلطان ان امره بالاشهاد على نفسه بما اقر به ورفع له الحكم ثم يوليها القاضي من رأى الغائب بغير حرك ولا انهاد منه بانها له الاعلى حال تخلسه هذا منها فان جاء طالب سواء لم يسل عنه بذلك شي من محنته قال ابن حبيب قال مطرف واصبح ولو كانت الارض ليست بيسد احد ولا بدعها احد ورفع اليه العداة ان صاحبها خرج عنها وبمعونه وبنيسبونه وانه تركها هكذا وقد تقاول امرها وبخيف ان يذهب حقه فيها فليوكله عند ذلك وكذا للغائب ويشهد له بها ولو كان انما رفع اليه ذلك من لا يجوز شهادته لم ينبغ ان يعرض لها بتوكيل ولا ما فيها خوفا من ان تكون لغير الذي سميت له فيكون اتفاق السلطان بذلك له وفعله ان جاء صاحبها وحصل يده وبينها شيئا بالحكم او تكون ارضا لصغيرا ولي له فينبغي ان يولي عليها وليا ينظر فيها وفي غيرها من ماله (مسئلة) واذا

وان كان عرضا فله الرجوع فيه ويحرم بذلك ما له علما وبانه ان كان عينا والى على حاله في تركه فلا رجوع قام فيه الا ان يوصى الاب ان يحاسبه قال ابن رشد يكون مع ذلك كتب النفقة والا فلا وان كان عرضا او حيا نارا لى على حاله في التركة فلورثة الرجوع بالنفقة فيه الا ان يوصى الاب ان لا يحاسبها الابن قال ابن رشد ويحكمون مع ذلك لم يكتب

النفقة عليه والطلاق يجوز وصيته لانه ان كان كنهه دل على انه لم ير ان يتزوج ما هو عليه في ذلك وعنه لو ارث هذا ان كان المال
بيده فان كان لم يقبضه ولا حاربه جسد كان عينه او عرضها بمنزلة ما اذا كان عرضا بيده والحكم في ذلك واحد وان كان
عينه قد حصل في ذمته فان اشبهه على نفسه فلا يحاسب الابن بالنفقة ١٢٥ ويصير بمنزلة العين الحاضر وان كان

قام بحسب الغائب فلا فرق بين ان يكون في شيء تسور فيه على الغائب في داره او عقره
او في عين احد حدث عليه في ملكه او ضرر احد حدث عليه بالحكم في القصاص في العيب والضرر
مثل ما تقدم في حكم الوداد والود الجار والاجني ومن له اقامة البينة ومن لا يمكنه الحاكم
من الدعوى في ذلك على ما سبق من الاختلاف وانظر لو قام بحسب فيما تسور على جسد
على الفقراء او فيما تقدم في النوع الثالث في مسئلة ابن غانم وما ذكره ابن القاسم فيها
وفيما ذكرناه في هذا النوع ما يؤخذ منه الحكم في ذلك فتدبره (النوع الخامس) من
يرد اقامة البينة لجهة ما ادعى به من هتكت ولايته (مسئلة) وليس للاب ولا للموصي
اقتيام عن في نظره ما من ابنته او بنته اذا اضرها زوجها في نفسها الا بتوكيلها
وليس ان له ان يقيم البينة اياها تحت حجره ولا به ويُدعى لها لان لها الرضا با احتمال الضرر
وان كانت مولى عليها وليس للاب ولا للموصي في ذلك اعراض من المنطقة في باب
الاحد بالسروط (مسئلة) واذا قامت الزوجة المولى عليها عند زوجها ثمان سنين او
سبع سنين ثم اراد اوها ان يطالب زوجها بالنكاح او ينزعه من حقوقها لم يكن له ذلك
الا بتوكيلها الا ان يتصل معها وسوء حالها وتذيرها لها (النوع السادس) من
يرد اقامة البينة لجهة ما ادعى به لنفسه ولغيره قال ابن حبيب قال ابن الماجشون في
الوارث يطلب حقا اميرا به ولا يشركه انه يمكن من الخصومة في ذلك فان قضى عليه لم
يكن ذلك قضاء على الغائب الا بتوكيل منهم له على طلب ذلك وان قضى له واحيا ما يطلب
قضى له بحقه فقط وترك حظا للغائب في بدا المطلوب يصنع فيه ما شاء بطا وقيل ويبيع
ويحكم كما يحكم في ماله فان قدم الغيب او ورثتهم فارادوا اخذ ذلك بالحكم الاول اخذوه بلا
استيناء ولا خصومة ولا شيء فان قالوا لا حق لنا فيه ترك في بد الذي هو في بد الا ان يكون
احد منهم مفلسا قد اقدم عليه غراؤه فلا بد دفع عن نفسه ذلك بقوله وهو حق وقد وجب له عن
ابيه قال ابن حبيب وزاد مطرف فقال في نصيب الغيب من الورثة انه لا يورث عنهم ان ماتوا
قبل قدومهم ولا تقضى منه دونهم وان لم يعرف له مال سواه حتى تعرف دعواهم له وطالبهم
انما قال ابن حبيب وقول ابن الماجشون احب الي وهو ان يكون ذلك الورثة الغيب اذا طلبوه
وان لم يعمل لا يثبت في ذلك دعوى لان رجلا لو قام يطلب خارا هلك عنها جده وقدمات ابوه
غرا في نفسه ميراثا من تلك الدار فذلك له اذا احققا كذلك هذا قال فضل بن سلمة
ان قضى على الغائب المدعى لنفسه ولغيره ثم قدم الغائب فان حاصره مثل الاول لم يمكن
من الخصومة ولا من اقامة البينة الا ان ياتي بجمعة او بينة غير ما جاء به الاول فيمكن وهذا
قول ابن القاسم والمحجوب مالك رجهم لانه وفي مختصر الوارثه من يديسان واختلاف في هذه
لمسئلة (مسئلة) وفي جماع اصبح قلت فاذا قام رجل يطلب شيئا للامة وهو واحد منهم
وخادم فيه فرأى القاضي ان لاحق للامة في ذلك وقضى به للتصميم كيف يكتب الحاكم على
الامة ام على القاسم مرة قال عليهم مرة قال عليه وحده ويذكر فيه ان قام يطلب للامة

تبي ولا فرق بين موت الاب وموت الابن فيما يجب من محاسبته بما اتفق عليه ابوه الا انه اذا مات الابن وكان الاب غنيا فروي
ابن القاسم ان عليه البين بخلاف ان يكون مقلدا فهو مصدق في ذلك دون عين (ومن) اتفق على صغير يتيم او من له اب فله
ان يرجع بذلك في اموالهما اذا كانت له بالنفقة بينه وكذلك اذا لم يكن للابن مال وكان ابوه موسرا لان يسرا لالاب كمال الابن

وكان القاضى عليه وهو لا مال له ثم ائتمن القاضى على نفسه وهو يظن ان لا مال له من ولا يسه فليس له الرجوع في ذلك
 وان كان القاضى وصيا من أب أو قاضى ١١٦ عليه الرجوع بذلك في مال له دون عين تازمه ولا اثبات لانه مأمور

كفالم ارله حقاً وحكمت عليه فان قام أحد بعد ذلك برده فخاصمة القاضى له جميع القاضى
 من بخته ومن بخته وان قال نقول المقضى عليه حكم عليه وألقه ولم يسمع عنه ولا من
 بخته وان جاء بعد ذلك فظفر له فيه ايضاً ولا يجره (مسئلة) وكذلك قال مالك في أحد
 الشر كافي التي يقضى عليه ثم يقوم أحد شركائه بردها فخاصمة فيه ايضاً مثل ذلك وهذه
 المسئلة وما قبلها من المسائل التي لا يجر فيها الطالب وقد ذكرناها مستوفاة في فصل
 التأجيل والتولم والتعجيل فانظره
 (الفصل الخامس في التنبيه على احكام شروق سماع الد عوى بها على اثبات فصول في
 (مسئلة) قال ابن رشد في المذهب ينبغي الحكم ان لا يمكن المرأة من النكاح الا بعد ثبوت
 ما يتوصل به الى ذلك وذلك على ثلاثة اقسام (الاول) في البكر البتة بالبلدية اذا ارادت
 الزواج كلفها اثبات بتمها وبكارتها وبلوغها وخلوها من زوجها وانهم ما علوا ان اباهما أو مسمى
 بها المأخوذ لان أحد من القضاة قدّم عليها مقدماً وثبت ايضاً انه لا ولي نسب لها وان
 لها ولياً هو احق بمقدّم النكاح عليها وثبت كفاءة الزوج وان الصداق صدق مثلها على
 مثله قال ففضل بن سلمة وانما حرة وبيع النكاح منها رضاها بالزوج وبالصدّق وانها
 قوّضت للقاضى في انكاحها ذلك ومعاهم منها صحتاً لا نطقاً (الثاني) في الثيب بالبلدية
 واذا طلبت الثيب الزوج كلفها ان تثبت أصل الزوجة وطلاق الزوج لها أو وفاته عنها وانها
 لم تختلف زوجها ان تحفل ذلك طول وان لا ولي لها وان وليها فلا نوانه احق بعقد نكاحها
 وعلى القول باشتراط الكفاءة في الثيب فثبت ذلك (الثالث) ان يكون الاب غير
 معروف ويأتى الى الحسا كم لزوج ابنته فقد كلف بعض قضاة العصر ان يثبت له ان ابنته
 (مسئلة) قال ابن رشد جرت عادة قضاة العصر بمنع المرأة المتبوتة من رجعة مطلقاتها حتى
 تثبت دخول الزوج الثاني بها دخول اهتداء وان كان سكتا بسبب عندها ويتصرف عليها
 تصرف الزوج على الزوجات وما علوا في نكاحها رتبة ولا دلسه اموالاً قدمت متبوتة
 فقالت تزوجت فاراد الذي طلقها ان تزوجها فقال ابن المنذر لا أعلم أحد من علماء الامة
 قال انها لا تصدق (مسئلة) اذا ادعت امرأة ان وليها اعطى لها الصواب في ذلك ان يسئل
 الولي عن ذلك فان امتنع من العقد عليها سئل عن وجه امتناعه فان ذكر ما وجبه وان
 حواه تركه وذلك وان لم يتبين موافقه ودام على امتناعه فعلى الزوج ان يثبت رضاها
 بها الكفاءة وانها خلعت من زوجها وفي غير عدة ويؤكد القاضى من ينكحها منه وزاد فضل بن سلمة
 وثبت حرّتها (مسئلة) يتبعه رغبت في نكاح رجل ورفضت أمرها الى القاضى وسأله
 ان تزوجها منه فلا بد ان يثبت عندا القاضى ان الزوج كفو له في حاله وماله وجميع اسبابه
 وانها يتبعه بالغ في سنها وانهم لا يعلمون لها وصيا من أب ولا وكيل من قاض ولا ولي لها غير
 السلطان وانها خلعت من زوجها في علمهم وانها في غير عدة من زوج ولا يجب على القاضى ان
 يسألهم من أين علوا انه كفء لها (مسئلة) ادعى رجل عندا القاضى ان اباه غاب منذ

بالا اتفاق على التيم وقيل
 عليه الثمين وان كان غير وصي
 فلا بد من اثبات حضنته له
 ونكحاً له وعينه بعد ذلك
 ولا يحتاج الى ان يشهد ان
 ما نكحها اغنا هو ليس بجمع
 وزوي انه ليس له ان يرجع
 الا ان يكون قد شهد
 (ويكتب في ذلك) عقد
 يعرف شهوده المسمى فلانا
 ويعلمونه صغرايتها في حضنة
 قربة فلان المعروف عندهم
 عند كذا وكذا ما وفي كفايته
 ونكحاً لها فلان لم يزل
 عن ذلك حتى الآن أو بطول
 صده وقبسه واعلى ذلك
 شهادتهم في كذا فاذا ثبت
 فيه كسب نص العين ونصه
 حلف عن اذن قاضى الجماعة
 بكذابه وعلان وقفه الله
 تعالى فلان الحاضن المذكور
 أعلاه أو بمقلوبه بحيث يجب
 وكما يجب منا قال فيها بالله
 الذي لا اله الا هو لقد أخرجت
 الفتنة والكسوة والمؤمن كلها
 على المسمى فلان المذكور
 فيه بدلول ابنة المسماة فيه
 من مالى لا يرجع عليه بذلك
 وحاسه وما قبضت من ذلك
 قليلاً ولا كثيراً ولا وهبت ولا
 أخطت ولا احتبوا ولا سخطت
 ولا أخذت بذلك كفو ولا وراثتها

ولا عرضا ولا خرجت عن ذلك ولا عن شيء منه بوجه حتى الاذن ومن حضر العين المنصوصة عن الاذن واستوعبها سنين
 من الحاضر وعرفه قبسه على ذلك شهادته في كذا وفي كتاب الاستعانة قال المتأوفي رجل تزوج امرأة لها ولاد وكان الاولاد
 مع أمهم على مائة زوج أمهم وفي بنة ودار زمانهم أصول ودور فلما بلغوا قام يطالبهم بالحق فأنكروا وهو قالوا لم نأكل

الإمام وأقام الزوب البينة أنهم كانوا على ما ذهبوا ولا يعلون الاتفاق عن كان إلا أن القول قول الرقيب الحاضر المدة في معبته ومرجع ذلك في غلات أصوله وهو في الأصول أن لم تنفصل تلك فان شطه عليهم شيء من النفقة لم يكن له اتباعهم سواء في المجالس إذا بلغ الأيتام فأذكروا الاتفاق فالبينة ١٢٤ على الرقيب بالانفاق والاحلفوا أنه لم ينفق عليهم شيئا وسقط ذلك

مستعين غيبة من خطعة لا يعلم مستقر وزك عنده اختيارا وقد احتاجت وصارت في ضمة ونظمتها كلف عقار ما لحاكم اثبات ما ذكر من غيبة الأب وانقطاع خبره والجهل بمكانه أو أنه أسير وبشت طاعة الاختوكفاه الزوج ورضاه به ثم يأمربذلك من تزوجها من ذلك الماطب وكذلك لو كانت الميت هي القائمة بذلك عند الحاكم كفها اثبات ذلك ثم تزوجها على المشهور (مسئلة) إذا تدعى رجل وأمرأة في شيء من أمور الزوجية وأقرا بالزوجية فان كانا طليقين لم يمرض لهما الحاكم وإن كانا من أهل البلد أو دعيوا وقوع الزوجية في البلد كفها اثبات النكاح وما لمسا عن الولي المأقود والمشهور بذلك علمهما فان يأنه كذبهما وأقرا بالوطء أقام عليهما الحد نظر ابن سهل في الثاني منه في امرأة ادعت على رجل أنه غيب ولدها (مسئلة) إذا أراد رجل أن يتزوج بتيه تحت نظره من ولده فلا بد أن يشهد عند القاضي رضاه للتيه بالزوج والسداد في صداقها وان الزوج كفها في جميع أحواله وحشد بأن له القاضي أن تزوجها من ولده وقال بعضهم لو وكل القاضي غيره على العقد كان أحب إلى وإن ذكر ذلك ابن أبيه وابن سهل وقال ابن سهل لأعني لما قاله هذا المتني لأن الحدور قد زال بما ثبت عند القاضي هذا معنى كلامه (مسئلة) رجل النكاح ابنته الكرم من رجل ثم غاب عنها الزوج قبل ثبائه بها غيبة طويلة في القبر وان فقام أبوها عند القاضي يريد تطليقها عليه بعدم النفقة وامتنع هو من الانفاق عليها فليزمه أن يشهد عند القاضي بغياب الزوج وأنه لم يخلف لها شيئا ولا أرسل إليها نبأ ولا رجع من غيبته ثم يتلوم القاضي عليه شهرين قال أبو عبد الله بن عتاب ولا بد أن ثبت تمام الأباهم بتوكيلها إياه على ذلك وليس للأب قسام في ذلك إلا بتوكيلها إياه فالحالان ختربص على زوجها وتزوجه وتنفق على نفسها من مالها وعمل يديها واليمين على الزوجية لأعلى الأب فإذا حلفت طلق نفسها وسأق بعد هذا صفة عيبها واثبت أبو عمر بن رشيق فقيسه المربة إذا ثبت العيب وسأل الفقه على ابنته بتوكيلها إياه على ذلك فلها النفقة من حين قامت ويضرب السلطان أجل شهرين فإذا انقضى الأجل حلفت الزوجة أنه ما ترك لها نفقة ولا كسوة ولا شياقون به نفسها ولا تعلم له ما لا ترجع فيه ولا تعلم أن الزوجية انقطعت بينهما وثبت هذه اليمين عند الحاكم ويكون لها أن تطلق نفسها من زوجها طلاقا واحدا وتزوج ساعته ولا عسده عليها إذا لم ينهها (مسئلة) إذا شك المرافقين زوجها الصريح الحاكم بأمرها بإثبات ما ذكرته وقامة البينة على ما دعت به بعد تبينها الضرر ما هو وكيف هو فلعن الضرر كان عنده ما تمنعها من الجماعات وتدابيرها على تطيل الصلاة فإذا اثبت ضرر الأب يجوز فعله بما وقف عليه زوجها فربما أقربه فاسقط كفها لاثبات عيبها وإن ذكر دعواها أمرت حينئذ بإحضار ابنته إن كانت معها فان عجزت عنها وتكررت شكواها كشفت القاضي عن أمرها جبرائلا إن كان فيهم عدول وإن لم يكن فيهم عدول أمر زوجها أن يكتفي بموضع حوله الجيران العدول فان بان له من ضررها

سنتين غيبة من خطعة لا يعلم مستقر وزك عنده اختيارا وقد احتاجت وصارت في ضمة ونظمتها كلف عقار ما لحاكم اثبات ما ذكر من غيبة الأب وانقطاع خبره والجهل بمكانه أو أنه أسير وبشت طاعة الاختوكفاه الزوج ورضاه به ثم يأمربذلك من تزوجها من ذلك الماطب وكذلك لو كانت الميت هي القائمة بذلك عند الحاكم كفها اثبات ذلك ثم تزوجها على المشهور (مسئلة) إذا تدعى رجل وأمرأة في شيء من أمور الزوجية وأقرا بالزوجية فان كانا طليقين لم يمرض لهما الحاكم وإن كانا من أهل البلد أو دعيوا وقوع الزوجية في البلد كفها اثبات النكاح وما لمسا عن الولي المأقود والمشهور بذلك علمهما فان يأنه كذبهما وأقرا بالوطء أقام عليهما الحد نظر ابن سهل في الثاني منه في امرأة ادعت على رجل أنه غيب ولدها (مسئلة) إذا أراد رجل أن يتزوج بتيه تحت نظره من ولده فلا بد أن يشهد عند القاضي رضاه للتيه بالزوج والسداد في صداقها وان الزوج كفها في جميع أحواله وحشد بأن له القاضي أن تزوجها من ولده وقال بعضهم لو وكل القاضي غيره على العقد كان أحب إلى وإن ذكر ذلك ابن أبيه وابن سهل وقال ابن سهل لأعني لما قاله هذا المتني لأن الحدور قد زال بما ثبت عند القاضي هذا معنى كلامه (مسئلة) رجل النكاح ابنته الكرم من رجل ثم غاب عنها الزوج قبل ثبائه بها غيبة طويلة في القبر وان فقام أبوها عند القاضي يريد تطليقها عليه بعدم النفقة وامتنع هو من الانفاق عليها فليزمه أن يشهد عند القاضي بغياب الزوج وأنه لم يخلف لها شيئا ولا أرسل إليها نبأ ولا رجع من غيبته ثم يتلوم القاضي عليه شهرين قال أبو عبد الله بن عتاب ولا بد أن ثبت تمام الأباهم بتوكيلها إياه على ذلك وليس للأب قسام في ذلك إلا بتوكيلها إياه فالحالان ختربص على زوجها وتزوجه وتنفق على نفسها من مالها وعمل يديها واليمين على الزوجية لأعلى الأب فإذا حلفت طلق نفسها وسأق بعد هذا صفة عيبها واثبت أبو عمر بن رشيق فقيسه المربة إذا ثبت العيب وسأل الفقه على ابنته بتوكيلها إياه على ذلك فلها النفقة من حين قامت ويضرب السلطان أجل شهرين فإذا انقضى الأجل حلفت الزوجة أنه ما ترك لها نفقة ولا كسوة ولا شياقون به نفسها ولا تعلم له ما لا ترجع فيه ولا تعلم أن الزوجية انقطعت بينهما وثبت هذه اليمين عند الحاكم ويكون لها أن تطلق نفسها من زوجها طلاقا واحدا وتزوج ساعته ولا عسده عليها إذا لم ينهها (مسئلة) إذا شك المرافقين زوجها الصريح الحاكم بأمرها بإثبات ما ذكرته وقامة البينة على ما دعت به بعد تبينها الضرر ما هو وكيف هو فلعن الضرر كان عنده ما تمنعها من الجماعات وتدابيرها على تطيل الصلاة فإذا اثبت ضرر الأب يجوز فعله بما وقف عليه زوجها فربما أقربه فاسقط كفها لاثبات عيبها وإن ذكر دعواها أمرت حينئذ بإحضار ابنته إن كانت معها فان عجزت عنها وتكررت شكواها كشفت القاضي عن أمرها جبرائلا إن كان فيهم عدول وإن لم يكن فيهم عدول أمر زوجها أن يكتفي بموضع حوله الجيران العدول فان بان له من ضررها

٢٣ قصصه فل فلان لم ينس على زوجته فلانة عند انقضائه أجل كذا وان يجري عليها النفقة والمؤمن من الآس إذا دعته إلى ذلك وطلبته ومحضرها أو أوليها فلان وموافقتهم ما وقفه بذلك في كذا (وان) تطوع بتلكها إن لم ين بها (قلت بعد الإتمام مانصه) وتطوع لها أنه إن لم ين بها عند تمام الأجل المذكور فقد جعل أمرها يدها في طاعة

بأنه قد كانت الزوجة صغيرة لا تطيق الوطء فلا نفقة لها وكذلك الزوج ان كان صغيرا لا يطيق الوطء فلا نفقة عليه حتى يتمكن من الاستمتاع وهي على قدر حال الرجل والمرأة والبلد وما عليه العامة والسعر وان أكل الناس الشعير أكلته وأمر الأدم كذلك ولا يفرض العسل ١١٨ والسنن والمفاكهة ويفرض الزيت والخل والحطب والماء والحب

الزوجة المدونة والمرأة الكسوة كذلك * فان كانت حرة بته عهد بالبناء فليس عليه سوى شورتها التي تجهزت بها اليه من ملابس وغطاء ووطء وله الاستمتاع بذلك معها وان لم يكن في صدقها ما تنسره به لقلته أو بعد عهدها بالبناء حتى خلقت شورتها فعليه كسوتها يفرض له في الصيف ما يلبس به وفي الشتاء ما يلبس به قال بعض المفتين ان كان الصداق واسعا فلا كسوة لها عليه قبل النكاح وان كان ضيقا فعليه الكسوة متى طلبتها وليس عليها ان تستبدل الحديثة ولكن حقها ان تزين له بالهدية وقتها بعد وقت وليس عليه كل ولا منسل ولا أجرة حذاء ولا أجرة الطبيب فيما يفرض لها وقال ابن عبد الحكم عليه أجرة الطبيب ان احتاجت اليه وفي أجرة القابلة قولان أظهرهما وجوها عليه وتقدير زمان النفقة على قدر حال الزوج وبسره خاصة فان كان موسرا أوسع في المدونة وفي النفقة كالاربعة الأشهر والأسلثة والمتوسط كالسهر والشميرين والمصري بالشهر والجمعة واليوم وعلى قدر ما يرى انه بقدرا يقدمه وفي المجموعة الحماكم بخير بن أن يأخذ الزوج بما يفرض عليه بعينه أو بثمنه قال أبو الطاهر بن بشر ولو أراد الزوج ان يدفع إلى المرأة ما يفرض لها وطلبت هي ثمنه لكان له الثمن لان لها أن تأخذ ما هو أرفع على حسب اختياره وقال بعض المتأخرين له ان يعطيها عن جميع لوازمها انما الاطعام ففیه قولان والقادر بالكسب كالقادر بالمال ولا يجبر على

ما يوجب تأديس زوجها عليه وبنائه عن العدول مثل ان كان لها شرط في الضرب أو باع لها الاخذ به وان عصى عليه خبرها ورأى اسكها مع نفقة يتفقد أمرهما أو اسكان نفقة معها فانظر في ذلك باجتهاده وانما الحكم ان اذا اشتكى الزوجان بعضهما بعضا وادعى كل واحد منهما ان صاحبه يضربه وانتهى هومن الاضرار بالاخر وتكرر ذلك من تشككهما على الحاكم ولم ين له امرهما وطاق الشقاق بينهما فحينئذ يبعث حكيمان من أهل وصحابة من أهل الحاكم أحكام ابن مهمل في باب الطلاق في مسئلة شكوى امته تمام الوزير وزوجها فقد أوعب الكلام في شرحها وبها (مسئلة) لا تجب المالاعة اذا كان الزوج والمرأة من أهل المصر الا بعد ثبوت الزوجية وان لم تثبت الزوجية لم يكن الزوجان الحدوان لم يكونا من أهل المصر لمثلا لاعتنة وان لم تثبت الزوجية (مسئلة) من ادعى على غيره بدعوى فانه لا تجب له بمجرد الدعوى عين على المدعي عليه حتى تثبت الخلطة بينهما الا في مسائل معدودة مذكورة في مسائل الخلطة (مسئلة) من اتى القاضي متعلقا برجل برعيه بدم وليس فان القاضي اذا جاءه مثل هذا فيلزمه ان يأمر المدعي ان يثبت انه ولي الدم فاذا ثبت له فقد صدق من المدعي دمه ككشفه له بدمه على دعواه ام لا ولا يسأله عن البينة قبل ثبوت قعدده من ابن مهمل (مسئلة من الوصية) اذا ادعى على الوصي في مال الميت وأورثة صغار فلا بد من ثبوت الوصية وصغر الورثة فاذا ثبت ذلك كانت الخصومة مع الوصي حينئذ يخبر ان الوصي لا يكلف جوابا لان اقراره في ذلك أو انكاره غير معتد به ولكن يحضر ليعلم من شهد على الميت ليكون ذلك اعون له في مدفع ان راعه (مسئلة من الرد بالعيب) اذا ادعى رجل على رجل انه اشترى منه زينة وزرعها فلم تثبت فان وحده من تلك الزينة بقية فانما يجرب فغير صدق المشتري من كذبه فجب له اذا عرف صدقه الرجوع بقبلة العيب ان لم يكن البائع مدلسا وبجميع الثمن ان كان مدلسا ولا يجب له شيء اذا عرف كذبه فان لم يسبق منها ما تجرب به كلف المتساع ان يثبت انه زرعها في أرض تربة ثبت فلم تثبت فان أثبت ذلك كان الأمر فيه على ما تقدم من الرجوع بجميع الثمن أو بقيمة العيب وان لم يثبت ذلك حلف البائع على العلم انه ما علم انما لا تثبت من مفيد الحكم نقله عن ابن رشد (مسئلة من القسمة) وفي الواخنة لا يجوز للقاضي اذا سأل أو بقبلة العيب ان يقسم بينهم ما ورثوه ان أمر يقسم ذلك حتى يثبت عنده ان ذلك الشيء كان ملكا للها لك وما لا من أمواله حتى مات عنه وان امتلك كان ساكنا في تلك الدار ان كانت دارا كما يسكن الرجل دار نفسه حتى هلك فيها وان كانت قرية فلا يجوز ان يأمر بينهم بالقسمة حتى يأتوه بمن يجوز ما كان سهمها للهاك وصفته في كتاب وشهود يعرفونه ملكا للها لك أو في بدنه وعمارته حتى هلك عنه خيفة ان يدخلوا في قسمتهم ما ليس لهم بحق انظر كيف جعل الشهادة بالبدن والاعمار كالنماء بالملك وانظر ما في السرقة والنصب من المدونة من مفيد الحكم (مسئلة) قال ابن زرب في

الدمع فان ادعى انه معسر فلا يفرض عليه قرض المهر حتى يثبت هذا العقد عقد يعرف بشهوده فلا نأ ويعلمونه نصيب
الحال بادى الاقلال قبل التهر مقدور عليه في رزقه وحاله متصلة على ذلك حتى الاثن وقد واعي ذلك شهادتهم في كذا
(بيان) اذا ثبت هذا العقد سقط عن الزوج الانفاق الذي يلزم المهر 319 وكان عليه القوت من الدقيق

أو انخيران كان لا يستطيع
للدقيق والفظظ من الثاب
وسقط عنه الاخذام ويدفع ذلك
بالشهر أو بالجمعة أو باليوم كما
تقدم وذلك بدعيته فان ادعى
المهر عن النفقة وذلك عن
القوت ومما وارى العورة
من الكسوة وأدعى العلم فلا
يجبس حتى تقوم عليه شبهة
تظهر ما الدمو عليه اثبات
ذلك ان كذبه الزوجة
(ويكتب في ذلك) عقد يعرف
شهوده فلا نأ ويعلمونه نصيب
عددا لامل له ظاهرا ولا
باطنا وحاله متصلة على ذلك
حتى الاثن وقد واعي ذلك
شهادتهم في كذا فاذا ثبت ذلك
حلفانه لامل له وان الذي
يفرض عليه لا يقدر عليه
فاذا حلف أجل في الكسوة
ان قدس على النفقة دون
الكسوة وفرق بينهما بعد
الشهرين ونحوهما وان لم
يقدر على واحد منهما فلا
يؤجل الا دون ذلك وذلك الى
اجتهاد الحاكم فاذا ثبت عدمه
أو اقربا المهر ووافقه الزوجة
على ذلك فبطل الحاك في
الاتفاق عليها الشهر ونحوه
(ويكتب في ذلك) عقد أجل
القاضي فلان ابن فلان وقعه
الله تعالى فلانا الزوج المذكور

الذي يكون سيده المداوياً تيه رجل فيقول انها جلده هل يلزم الذي سيده المداوياً مقر
أو شكر فقال مالك رضي الله تعالى عنه يلزمه ان يقرأ أو يشكر قال القاضي ابن زرب وهذا
بعد ان ثبت ان الطال موت حده وعدة ورثته وانما قبل هذا لأنه قد يكون حده حيا
أو لا يكون هومن ورثته وسبأ في بيان ذلك في القسم الرابع في حكم الجواب (مسئلة)
من المهر وفي أحكام ابن سهل في مسائل المهور في بكر بنته رفعت الى القاضي
كما تاتسكو فيه حالها وسومع منها فاذي يجب في ذلك ان يثبت القاضي رجلين يعرفانها
بالتكاثب الذي رفع الى القاضي فاذا اقربته مال القاضي عن حالها فاذا ثبت عنده
موت أبيها وأنه لا نظرم له أو مستعين أب ولا ولاية من قاض وانما يقال بكورة وكل
القاضي لهما ان يقوم بأمرها ويقدمه مقام الوصي ويخرجها الى موضع ما مومن لصاله التي
اشتكت اليه بها (مسئلة) قال الجزولي في شرح الرسالة لا يكون الحاك كرويا في النكاح
حتى يثبت عنده أربعة عشر فصلا وهي كونها بمحضة بالغة غير محرمة ولا محرمة على
الزوج وانها حرة وانها بكر أو ذب وان لا ولي لها أو عضله لها أو عينته وخلوها من الزوج
والصدقة ورضاها بالزوج والصدوق وأنه كف له في الحال والمآل وان المهر مهر مثلها في
غير المال كدأ رفقها وان كانت غير بالغة فثبت فقرها وانها بنت عشرة أعوام من النسخ
الكبير (مسئلة) اذا طلق أو الأنة صبرة بالمقصد من الصدوق والبناء باهله فلا يسمع
دعواه حتى يثبت عنده الزوجة المذكورة ثم حيث يلزم الزوج بما يجب عليه فان ادعى
الاعسار كفه اثبات عدمه وسبأ في ذكر هذه المسئلة في الاصل (مسئلة) اذا ادعى
الطالب ان المطلوب تعيب ودأ الى الطبع على داره أو تعبيرها حسب ما يراه الحاك فلا
يدان يثبت عند الحاك أنه تعيب ويثبت ان تلك الدار هي دار المطلوب ويثبت بخلفي
ذلك (مسئلة من الوكالة) لا يسمع القاضي من أحد دعوى الوكالة حتى يثبت عنده ذلك
بشاهدين عدلين أو شاهدين عيين على قول مالك وابن القمام ولا بد أن يشهد الشهود عند
القاضي على معرفة عين الموكل ويثبت عنده أعضا عين الوكيل أما بالشاهدين الأولين أو
بغيرهما واذا حضر الوكيل والخصم وتقرار على صحة الوكالة فلا يحكم بينهما بمجرد قولهما
لأنه حتى لغيرهما يثبتان على التوافق عليه ولو صدق الخصم الوكيل في الدعوى واعترف
بالمدعى به لم يجبره الحاك على دفعه على المشهور حتى يثبت عنده صحة الوكالة (مسئلة)
من باب الربا العيب ومن اشترى أمة ودأى انها تبول في الفراش لم يسمع دعواه حتى
يثبت انها كانت تبول عند النافع والمسئلة مبسوطة في باب القضاء بقول امرأة يا نفا دأها
(مسئلة) القائم بالضرف العقار لا يحكم له الا بعد نبوت ملكه الذي يدفع عنه وكذلك
ينبغي في كل ضرر لا نكاح حكم (مسئلة من باب الربا العيب) وفي طر التهذيب لاني
أبراهيم الاعرج في كتاب العيوب اذا قهر رجل بعيب في سلعة والذي باعها غائب ورفع ذلك
الى الحاك فانه يكفه اثبات سبعة أشياء انه ابتاع وأنه نقد الثمن وأنه كذا وكذا وأمد

في كذا في اجراء النفقة والكسوة على زوجته المذكورة اذا عجز عنها حيا ذكر في عقد كذا أجل من عشرين يوما وثلاثين
يوما أو لها كذا أو محضر الزوجين المذكورين وموافقتهما على ذلك وشهد على القاضي بما فيه عن من أشهده الزوجان بما
فيه عنهما في كذا وتكون معه في خلال التأجيل ولا تتبعه بنفقة زمن الاعسار وان علم له مال وظهر له أنه كان للسلطان

بأنه لا يثبت عليه ما لم يثبت عليه من قبل النكاح فلا يثبت عليه ولا تطلق عليه إلا بالأعراق له ابن القاسم قال الشيخ أبو الحسن ومعنى قول ابن القاسم ٢٢٥ القاسم أنها لا تطلق عليه إذا سأل ولم يبطشاً وأما إن تركه السؤال

بالتطاول فلها الحصة وتطلق عليه بدم النفقة فان زوجك تحلل لا اجسمل ما ينسقى عليها بطل حكمه وبقيت زوجته (وان لم يحدشاً ودعت الى الطلاق) فمكتب في ذلك مانعه) لما انصرم الاجل المقيد فوق هذا وحضر عند القاضي فلان ووقع الله فلان وفلانة وأقر الزوج فلان بافصال عمره وأنه لم يحد ما تنفق منه على زوجته فلانة وسألت عنه الزوجة النظر لما أمره بالطلاق فأتى من ذلك وثبت ما يثبت عنده فطلقها عليه طلاقاً واحداً وعكها رجعتها أن أسرى عدها وحكم بذلك واتقده بعد الاعذار اليها وثبتت زوجيته والديه وشهدت على القاضي بما فيه عنه من ثبوت وحكم من الشهود الزوجان بما فيه عنهما في كذا فان أسرى عدها بنفقة النهر ونحوه وما يجب عليه من المأسار كان ملكاً بها فان لم يحد النفقة إلا بام السيرة كالعشرة إلا بام ونحوها فلا تملك في ذلك وقيل إلا أن يكون عن مفرض عليه باليوم ونحوه فيكون له الرجعة بوجود ما لو وجدته لم تطلق عليه وحك ذلك ان كان الاعسار بالنفقة قبل الدخول فانها تطلق عليه بعد الأجل وتلك امرتها القاضي

وقوع الطلاق قبل البناء قال ابن قهقور قال بعض المتأخرين وقد روي عن مالك أنه ان أسرى العدة كانت له الرجعة حتى المندخل بها وغير المندخل بها قال ولا أدري ما هذا إلا أنه لا رجعة فيمن لم يدخل بها

فان كان ناسبا معلوم المكان أو اسيرا أو قيدا فانها تطلق عليه اذا ثبت عدمه قال بعضهم لو جهلت حاله وذكر ابن
 قسطن انه اذا لم يكن له مال سائر أو كان له مال وفيه بالانفاق وثبت ذلك فان زوجه ان تطلق نفسها ولم يسترجعها الزوج
 في ماله وعلمه وبنى على ذلك وثبته وقال الشيخ أبو الحسن القمي وعده قال ١٢٤ بعض أصحابنا يخفى غاب عن زوجته

ولامال له شفق منه عليها انها
 تطلق عليه ولا أرى ذلك لان
 الغائب قد تكون له حصة وقال
 أبو عمر إن الغامى أرى أن بين
 له اذا اراد السفر انها تطلق
 عليه ان لم يكن له ما شفق
 عليها وكذلك ان كانت
 غيبته قبل البناء ولم يترك مالا
 فانها تطلق عليه اذا دعت
 الى ذلك على التصحیح وقيل
 لا تطلق عليه لان النفقة
 لا تحب لها حتى تطلبها
 وبغية عدم ذلك قال ابن
 رشد في مقدمته لم يختلفان
 من غاب عن زوجته غيبة
 بعد قبض النكاح ان النفقة
 تغرض لها ان سألت ذلك
 وانما اختلف في القسمة
 القريبة فقيل لا تغرض لها
 حتى تدعو الى البتة ويكتب
 له امان يبنى وامان يشفق
 وقيل بغرض لنفسها تدعو
 الى البتة وان كان قريباً قال
 وهو اطهر (ويكتب) في
 ذلك ان ذهب الزوجة الى
 ان تطلق نفسها عقد يعرف
 شهده فلا وفلانة بالسنن
 والاسم ويعلمون بمحض الزوجية
 بينهما واتصالها الى ان غاب
 الزوج فلان عن زوجها فلانة
 المذكورة قبل البناء بها او بعد
 البناء بها يسلك كذا وبمحيط

القاضي مال الغلس حتى ثبت الغرماء عنده أن ما يطلبون به ملك للغلس انظر ابن عبد
 السلام (مسئلة في الردية) اذا ترجل الى الخاكم وقال ان فلانا دفع الى أربعت الى
 دنانير ذكر انها لورثة فلان وان ادفعها بامر الحاكم اليهم فالحكم في هذا انه اذا ثبت عند الحاكم
 عدة الورثة وأقر هذا ان الغائب امر بدفعها اليهم كسبله الحاكم انما ذكرت ان فلانا امر
 بدفع ذلك الى الورثة فلان وفلان امرى وافي أمرتك ان تدفعها اليهم بعد ان ثبت عندى
 انهم ورثة فلان (مسئلة من النكاح) اذا قامت المرأة تدعى بشرط في كتاب صداقها فلا بد
 ان تثبت كتاب الصداق حتى ثبت الشرط (مسئلة في المرأة تريد الفراق من زوجها بشرط
 الغيب عنها) واذا شرط الزوج لزوجه ان غاب عنها أكثر من سنة فأمرها بدفعها فقامت
 عند الحاكم تريد ان لا يشرطها فان القاضي يكلفها اثبات الزوجية والشرط الذي ادعته
 وغيبته عنها ثم يصفها في الجماع لقد غاب عنها أز بدم كذا وما أذنت له فيما زاد على
 ذلك ولا رجوع اليها سراً ولا جهراً وما سقطت شرطها عنه وما كان سكوتها سراً كما هنا
 بشرطها وما علت بانقطاع غيبتها منه فاذا ثبت ذلك كله عند الحاكم أباح لها الاخذ
 بشرطها (مسئلة في المرأة تريد الفراق من زوجها الغائب لعدم النفقة) واذا قامت المرأة
 بذلك كلفها القاضي اثبات الزوجية والنفقة واتصالها وانهم ما علموه ترك لها نفقة ولا يثبت
 اليها شيء فوصلها ولا أحاسنها ولا يثبت منها فاسخات ولا أحالت عليها أحداً بها ولا شيء
 منها فاسخاً ولا وكلت أحداً على قبضها منه ولا طاع أحداً بالاتفاق عليها بسببه ولا ردت
 بالمقام معه دون نفقة ولا له مال تعدى فيه شفعها فاذا ثبتت هذه الفصول عنده نظرى
 النفقة فان كانت قريبة اعذر اليه وان كانت بعيدة أو كان غير معلوم المكان أجلبها
 القاضي بحسب ما رآه وذكر المتطعي خمسة وأربعين يوماً فاذا انقضى الاجل استظهر عليها
 باليمين ووجهه لم يثبت عندنا لثبوت قصافه ما رجح اليها من غيبته سراً ولا جهراً الى حين
 سنها هذه ولا ترك لها نفقة قلة ولا كثيرة وذكر ما تقدم من الفصول المشهور بها ثم
 تقول وما علت ان عصمة النكاح انقطع بيني وبينه حتى الآن فاذا ثبتت عنده غيبته
 طاقها عليه (مسئلة في امرأة المفقود) واذا قامت المرأة تريد الفراق للغيبة لما يلحقها
 من الزحمة وعدم الأصالة وكان مفقوداً فان القاضي يكلفها اثبات الزوجية واتصالها
 الى حين القيام وان زوجها غاب عنها وانقطع خبرها فاذا ثبت عند ذلك بحث عنه وذلك
 مبسوط في محله (مسئلة في مملوكة قامت ومقب سداها بعد المنفقة) وذكرت ان
 سداها غاب عنها وتركها لاشئ تنفق منه على نفسها وان لم يرسل اليها شيئاً وسألت
 الحاكم النظر في أمرها فكلفها ما يجب لثباتها وذلك انها أمت عند ملك سداها ياها
 ومنبه وان لم يخلف عند هاشية نفقة لها ولا أرسل شيئاً اليها وانها لا مال لها ولا له مال
 تعدى فيه شفعها وأفتى ابن عتاب وابن القطان اذا ثبت ذلك فإمر الحاكم بحسب ما
 وقبض عنها الغائب بوقفه عنده وعند نفقة غيره حتى يقدم الغائب (مسئلة فيها

٢٤ تبصره ل لا يعلم منذ كذا وتركها دون نفقة ولا شيء تكونه نفسها ولا يعاون انه يثبت اليها شيء
 فوصلها ولا أنه أقام لها ذلك كغيبها ولا من ينوب عنه ولا قام عنه أحد بشئ من ذلك ولا ان له ما لا تعدى فيه بموتها ولا أنه رجح
 من غيبته سراً ولا جهراً ولا ان عصمة النكاح انصرفت بينهما بوجه حتى الآن وقيل دواعى ذلك شهادة في كذا فاذا ثبت

هذا الشيخ القاضى (وكتب في ذلك ما نصه) عقد أجل القاضى فلان بوقفه الله تعالى فلان الزوج المذكور في كذا
 الزوج المذكور كورة فبسه من الغيبة المحصاة في كذا وأجره المقتة والكسوة والمثلن عليها أجلا من ثلاثين يوما أو ل
 كذا استقصاها بغيره وبالأغافى ١٢٤ الأعذار إليه واشهد بذلك موضع نظره في كذا فاذنم للأجل ولم يأت تكتب

استدراك على المفتين فيما أفتوا به بعض القضاة بما كان يلزمهم بيانه مما يجب إثباته عند
 القاضى • وهى أن رجلا قام عند القاضى وأثبت عنده موت زوجته فلانه وعده ورثتها
 وهم زوجها القاضى عند القاضى وأختها الحاضرة وأخوها الغائب بالمشرق وأثبت للتمتة
 شركا في دارم أخيهما الغائب وأنها أوصت بثلاثها لأختها وأعذر القاضى فى الوصية الى
 الحاضرين من ورثة الممتة بما أوجب أن يعذر فلم يكن عندهم مذهب في ذلك وسأل بعض
 الورثة قسم الدار التي ثبت حظ الغائب فيها وأثبت عند القاضى أن الذي يصير من الدار
 لأقلهم نصيبا منها ما لا ينتفع به للسكنى شهادة فلان وفلان وسأل هذا الرجل القاضى من
 القاضى أن ياربيع الدار إذا لم تحتفل القسم وإذا لم يبيع نصيب الممتة منها لتنفيد
 وصيتها ولما دعا إليه زوج الممتة من بيع نصيبه منها وسأل القاضى أن يوكل القاضى
 للغائب من يبيع نصيبه عليه فلما تكامل ذلك عند القاضى أحب معرفة الواجب في ذلك
 وكتب إليه المفتون الذى يقول به والله الموفق للصواب أن على القاضى أن يوكل للغائب
 من يبيع عليه نصيبه من الدار مع من شركه فيها من الحاضرين ويقيم الوكيل نصيب
 الغائب له الى أن يقدم وينفذ وصى المرافعة وصيتها من ثلث ما على ما يجب قال ذلك
 محمد بن لياة ومحمد بن وليد وناهما أبو بن سليمان وقال ترى الحق للغائب وتابعهم غيرهم
 من المشاورين (استدراك) قال القاضى أبو الأصم بن سهل رحمه الله تعالى في هذه
 المسئلة وجوابها اغفال لم يذكر فيها ثبوت غيبه أخى الممتة انما ذكر في الفتاوى على وجه
 الحكاية غيبة الغائب بالمشرق وكان يجب أن يشهد بغيبه وأصله وأنهم لا يعرفونه رجع
 من غيبته الى حين الشهادة وأيضال من بين في الفتاوى الممتة كم هو من الدار وانما قال
 وأثبت للتمتة شركا في دارم أخيهما ولم يذكر نصيبها من نصبه ولا ملكها ذلك النصيب
 ولا ملك أخيهما لباقي الدار ولا حيازتهم ما لا يجب للقاضى أن ياربيع نصيبها ولا بالبيع على
 الغائب حتى ثبت ذلك كله اتصال الملك على ما يجب وأيضال وقع في السؤال أن الممتة
 أوصت بثلاثها لأختها وهى وارثتها ولم يذكر أن الوصية لا يجوز وهو إجماع الآن يجوزها
 الورثة وبعضهم هنا غافوا قالوا أن وصى الممتة بنفذ وصيتها وهذا لا يكون مع غيبة
 الغائب وأيضال وقع في السؤال أنه أعذر والأعذار فى ثبوت ناقص لا بد شيئا وأيضال
 أنهم قالوا فى جوابهم أنه بنفذ الوصية وصيها ولم يذكر وأن هو ولا أنه قبل اليمين
 أو امتنعته وهذا كله مما كان يلزم ذكره وثبوتها وخصص ابن وليد فى جوابه أرجاء الحق
 للغائب فى وصية أخيه ومن حقه أرجاؤها له فى بيع نصيبه من الدار وفى بيعه عليه أذ
 قد يبيع بعض من الثمن وفى الشهادة بأن الدار لا تقسم وفى هذا الاستدراك فوائد
 تنبه بها على طريق الفتاوى والحكم (مسئلة فى القيمة) قام عند القاضى رجل فى طلب
 قسمة دار بينه وبين أخيه الغائب فالزمه اثبات ملكتهما للدار وانما اشتركة بينهما
 بنصفين وأنها تحتل القسمة وأثبت غيبه أخيه المذكور ثم تجاوز حيث شذ نظر فان كانت

رسم العين والطلاق ونصه لما
 انصرم للأجل المقيد بكذا ولم
 يثبت الزوج المذكور فى كذا
 زوجته المذكورة فبسه من الغيبة
 المشهود بهما فى كذا وسألت
 الزوجة من القاضى فلان بوقفه
 الله النظر لهما فى كذا اقتضى
 نظره أحلافا خلقت بحيث
 يجب وكما يجب منها قالت فيها
 بالله الذى لا اله الا هو أقصد
 ضاب عن زوجي فلان المذكور
 فى كذا الغيبة المشهود بها وما
 رجع من غيبته سرا ولا حبرا
 وتركتى دون نفقة ولا شئ
 آمون به نفسى وما بحث الى
 شئ فوصلنى ولا أقام لى بذلك
 كفلا ولا من ينوب عنه ولا
 قام عنه أحد بشئ من ذلك
 ولا اذنت له فى سفره ولا رزقت
 بالمقام معه دون نفقة ولا أعلم
 له ما لا احدى فيه بذلك ولا
 ان عصمة النكاح انفصلت
 بينى وبينه بوجه حتى الآن
 ولما كنت عندها وثبت لديه
 اذن لهما فى تطلقى نفسها ان
 شاعت فطلقت نفسها عليه
 واحدة قبل البناء بها ملكت
 بها أمر نفسها أو بعد البناء
 طلقه رجعية لك بهار جعتها ان
 قدم مورا فى عدتها وأمرها
 بالاعتداد من الآن ورجاء
 الحجة للغائب متى قدم ومن

حضر العين المنصوبة واستوعبها من الحائفة ويعرف الاذن فيها وفى الطلاق من القاضى المذكور واشهدته الغيبة
 الحائفة بما فيه عندها عرفها وبجال العصمة والجواز قيد على ذلك شهادة فى كذا (بيان) قال ابن سهل زابن رشتى فى عين
 الزوجة ولان الزوجة انفصلت بينى وبينه ولا سقطت ولا رزقت بالمقام معه دون نفقة والوجهان معرضان للخصلاف لانهما عين

ثممة فيه. لم اسقط ابن قصور الاذن لمعنى الطلاق وحصل عوضه فطلقها وما ذكرنا الصواب فان كانت بكر انلا يقدم عنها انزها
في ذلك التوكيل وتطلق نفسها بغيرها كما ذكر في الكتاب قال ابن عتاب وابن رشيقي وقال ابن العطار لا عين عليها وضعة ابن
سبل وقولنا و امرها بالاعتداد هو لفظ الحديث وذكر ابن قصور واعلمها ١٤٣ يلزم الاعتداد وما ذكرنا احسن قاله

ابن عتاب وابن سبل وغيره
فان قلتم الزوج فمخرج شهود
الغيبه ولم تصد امرأة غيرهم
روت البه و فرقت بينهما
الزوج الثاني ان كان تزوجها
غيره قاله في مقنع ابن طلال
وكذلك ان كانت طلق نفسها
شرطها وقدم دفع في شهود
الشرط والمغيب ردت اليه وان
كانت قد تزوجت ودخلت مع
الزوج الثاني قاله في الاستئناء
وان قدس وادعى انه خلف
عندها نفقة فافى ابن رشيقي
وهو قول عبد الملك ان الحكم
نافذ ولا ترد اليه ولا يكره
عبد الرحمن اهان ردي الزوج
قال في الحريرة ان الذي افى
به اكثر النفقة في هذه المسئلة
ان الحكم لا ينقض وترد الى
الزوج وان كانت قد تزوجت
فرقت بينهما و ردت الى الزوج
الاول وفي كتاب ابن بونس قال
بعض شيوخنا في الذي ارتبه
فرقت بينه وبين زوجته ثم
ثبت انه اكره حال امرأة
المنقود وهو احق بزوجه ما لم
يدخل بها الزوج الثاني فان
دخل بقيت له زوجته وعاب
ذلك بعض اصحابنا وقال ترد
اليه وان دخل بها الثاني وانما
قدم الزوج موسرا وهي قد
العدة فهو احق بها وكذلك

الغيبه قريبة والطريق امنية مسلوكة فيلزم الاعتذار الى اخيه الغائب على ما افى به ابن
عتاب وخالفه ابن القطان وابن مالك في الاعتذار وان لا يحتاج اليه (مسئلة في
الاقراز) قامت امرأة على رجل غائب يدعي لها عليه وذكر ان الغائب دنا على رجل
حاضر قد حل عليه واحضرت العقد المكتوب على الضريح الحاضر فحضر غريم الغائب
مجلس الحكم واقر بالدين وبصحته العقد وان الدين باق عليه للغائب واثبت عند الحاكم
غيبه غريمها فافى ابن عتاب وابن مالك ان اقرا غريم الغائب لا يكتفى به وان القاضي
يلزم المرأة القائة باثبات العقد فاذا ثبت امرها بالخلف فيقطع الحق بما يجب عليها ان
تخلف به ويقاضي بينهما من بدتمه القاضي لذلك فاذا خلفت امر غريم الغائب باختيار
ما عليه ويدفع للمرأة حقها وترجي الحجة للغائب اذا لم يكن الاعتذار اليه (مسئلة في رجل
قام يطلب نفقته في مال ابنه الغائبه قام رجل عند القاضي واثبت انه فقير عديم لا مال له
وان ابنه فلا تاغاب نحو كذا وكذا سنة وان له خمسة اغان الدار التي بمحاضرة بلد كذا وذكر
صفتها وحدودها وانما استر كبد به ومن فلان الذي له باقها وحيزت وثبت عند القاضي
حيازتها واخر عسده الذي له باقها باشتراط مع الغائب على التخيير المذكورة وببت
عنده ذلك من قوله واقرا رة سؤال الاب من القاضي يسع فصبب ابنه منها والافتاق منه
عليه وعلى زوجته فشاو والقاضي احدث نبي في ذلك الفقهاء فافى ابن عتاب بانه لا سبيل
للمرجع هذه الدار بسبب الاب الطالب للنفقة اذ لا يجب النفقة في شيء منها وهذا
على الاحتلاف في نفسه بين اصحاب مالك ولا غيرهم ولا نفقة للاب لا بعد ثبوت حياة الابن
ولا له اذ قد يكون ميتا او مديا او باولوا باع الحاكم نصيب هذا الابن الغائب قبل صحة حياته
وتيقنها وانفق على الاب من ذلك الزم غريمه لانه من الخطا الذي لا يصدر عنه ولا يباح
حظ الغائب من الدار بوجه وان دعا تربية فيها الى ذلك ويقوم بوقف نصيب الغائب وان
كان حصل منها كراء فيعطى للاب يرتقى به ويكرى نصيبه في المستقبل ويعطى للاب
على وجه السلف

(الفصل السادس) في حكم الوكالة في الدعوى (مسئلة في) وليس لرجل ولا امرأة ان
يوكل في الخصام اكثر من وكيل كان له اوعله اذا كان في نص التوكيل الاقرا والانسكار
(مسئلة في) اذا اسقط من التوكيل ذكر الاقرا عليه او الانسكار عنه كان توكيله ناقصا ولزم
الموكل اتمامه على ذلك قال ابن سبل ورايت فقهاء عطلة يذهبون الى ان من وكل على
طلب حقوقه والمخاضة عنه فيها وفيما طوب به وعلى الاقرا رعله والانسكار عنه على
ما عهد في واثق التوكيل فاقر الوكيل ان موكله وهب داره لزيد او قال فلان على الذي
وكلي مائة دينار ان ذلك لازم لموكله وانسكار ذلك ابن عتاب وقال انما يلزمه اغسار رة فيما
كان من معنى المخاضة التي وكل عليها واما ان يقر عليه بما يخرج من املاكه فلا قبل
منه قال ابن سبل وهو الصحيح عندي وقال اصبح يقبل الحاكم الوكالة ولا يرد داوان لم

ان طرأ له مال من دين او ميراث او غيره وهي في العدة فلا ينقض الطلاق وان قدس بعدا ليعين ويقل الطلاق فلا ينقض ذلك وهو
زوجه ما لم يقع الطلاق فان ادعى حين قدس انه ترك لها نفقة وقالت هي لم تترك شيئا في ذلك قولنا أحد ههنا القول
قوله على كل حال ويحلف ولا تتبعه بشي والثاني انها ان رفعت امرها الى السلطان فالقول قولها من حين ترفع امرها والا فالقول

قوله **في الإقرار بالصل** (وكتب قديمك) **عقبت** فخرت مجلس الأحكام الشريفة بمرجع كذا أو عند القاضي بمرجع
 كذا أو عند القاضي بمرجع كذا أو تركها دون دفع قولاً شئ بمون به نفسها أو تركها أو بغيرها فلا نوافلتا
 دون نقض ولا شئ بمون به نفسها ١٢٤ معهم وانما قامت معلنة بذلك ليكون القول قولاً في ذلك ومن حضر المجلس

بجعل له فيها الإقرار وانما جعل له المدافعة وهذا اختلاف ما ذهب إليه ابن العطار من أنه
 لا يقبل ذلك حتى يجعل له مع ذلك الإقرار قال ابن رشد قد تركت فقضى فيها أن لا يقبل
 الوكالة إلا أن يصير مع وكيله لقرعاً بوقفه عليه خصمه أو يكون في وقت الحكم قريباً
 من مجلس القاضي (مسألة) قال ابن سهل أما توكل الوصي على الخاصة عن بنته فليس
 له أن يجعل للوكيل الإقرار عليه وقد شاهدت بعض الفقهاء ينكرو عقيد ذلك في توكل
 الوصي عن بنته ورايت بعض فقهاء قرطبة يطلب قضاء غيره ما ثبت مثل هذه الوكالة
 خالصة من ذكر الإقرار وشاهدت أبا مروان بن مالك في ذلك فقال في هذا الذي رأيت يعمل
 منذ خمس وعشرين سنة وهو الذي أفتى به أن إقرار الوصي لا يجوز على بنته قلت له قد ذكر
 ابن الهندي في وثائقه مثل هذه الوكالة وذكر فيها الإقرار قال كذلك هو وهو خلاف قد
 تركت في ذلك مع أبي عبد الله من عتاب فقال لي هو خطأ من ابن الهندي (مسألة) من
 وكل استأجره أو أراخه لم يمكن من ذلك وقال محمد بن لباية كل من ظهر منه عند القاضي
 لدعوى تشغيب في خصومة فلا ينبغي له أن يقبله في وكالة إلا لا يصل إلى إدخال اللغو على المسلمين
 قال ابن سهل والذي ذهب الناس إليه في التقديم والجدد يقول الوكالة الأمن ظهر منه
 تشغيب ولا ينفذ ذلك يصيب على القاضي أبعاداً وأن لا يقبل له وكالة على أحد (مسألة) قال
 ابن سهل وسئل محضون عن وكل رجلاً على خصامة رجس فلم يتم الوكيل بذلك إلا بعد
 سنتين وقد أنشب الخصومة قبل ذلك ثم أتى بالبيعة أو لم ينشأ الخصومة ولم يمرض في شئ
 حتى مرت السنتين ثم قام بعدهما يطلب تلك الوكالة القديمة له ذلك أم يجدد الوكيل فقال
 محضون يبحث الحماكم إلى اللوكل ليسأله أهو على وكالته أو خلع عنها وإن كان غائباً
 فالوكل على وكالته قال ابن سهل رأيت بعض شيوخنا يستكثرون ما سألهم عن الخصومة سنة
 أشهر أو نحوها ويرى تجديد الوكالة أن أراد الخصومة قال ابن المتأصف أما إذا خاصم وأصل
 خصمه وطال سنتين فهو على وكالته الأولى (مسألة) قالوكل عزل الوكيل ما لم ينشأ
 الخصومة فإن كان الوكيل قد نازع خصمه وجلسه عند الحماكم ثلاث مرات فأكثر لم يكن
 له عزله إلا أن يظهر منه غش أو تدخيل في خصومه وميل مع الخصام له فله عزله وكذلك
 لو كان جاحظاً ورغده كان عيباً وله أن يفسخ الوكالة أنظر التبصرة للشمي (مسألة) وإذا
 تلقى بالوكالة حتى للوكيل مثل أن يكون يعرض فإنها تكون أجارة فلا يمكن الموكل من
 عزل الوكيل أو تصوره للوكيل متضمن غير جهة المعاوضة أو يكون في ذلك حق لغيره
 فلصاحب الحق أن يمنع الموكل من عزل الوكيل من المازري وقال أصبغ في الوأخمة إذا
 فاعده متعاقدة ثبت فيها التحجيم لم يكن له عزله ومثله في أحكام ابن زياد ووقع لأصبغ
 في الوأخمة ما يدل على أنه أن يعزله عن الخصام ما لم يشرف على تمام الحكم فإذا علمت
 هذا فاعلم أن المكان الذي لا يكون للوكيل أن يعزله عن الخصام لا يكون له هو أن يفعل عن
 الخصام إذا قبل الوكالة (مسألة) ولا يمنع الخصمان من السفر ولا من أراد منهما أو يكون

وعايناه به وسمع فيه مقابلتها
 المصروفة وأوعر فها قد
 على ذلك شهادته في كذا فإن
 لم ترض أمرها إلى السلطان
 وشكت ذلك إلى المدول
 ففي ذلك قولان أحدهما أنها
 تنفع بذلك وتقوم لها
 مقام رفعها إلى السلطان
 والثاني أنها لا تنفع بذلك
 ولا تقوم مقامه وهو المشهور
 من الذهاب وكذلك أن كان
 لها منه أولاد إذا رعت أمرها
 وأمرهم إلى السلطان ليكون
 القول قولها كنفقتها سواء
 ويكون لها اتباع والدهم
 يتقدم وإن لم يرفع ذلك إلى
 السلطان فيمكن القول قول
 والدهم أنه كان يتفق
 عليهم روى ذلك يحيى عن ابن
 القاسم قال ابن رشد في رسم
 الأفضية من شرح المديان
 وانما يصدق الزوج إذا ادعى
 بعد معنى المدة أنه كان يتفق
 على زوجته أو أنه كان يدفع
 إليها نفقتها أو ما تنفق منه شيئاً
 يعد شئ أو جملة واحدة وأما
 أن ادعى أنه دفع إليها مائة
 دينار عن نفقتها أفيما مضى
 وأنكرت ذلك فلا يصدق
 بإجماع وحكي ابن زوب خلاف
 ذلك فانظر ومخصص المرأة
 الغرما بما انفتت على نفسها

من حين قيامها في الدين المستحدث دون القديم وما انفتت على ولد هامة فأنما تطلبه به أن كان موسراً ولا شئ
 عليه أن كان معسراً ولا تخصص به الغرماء كذلك لا تتبعه بما انفتت على نفسه في غيبته أن ثبت عدمه فيها وإن جهلت حاله
 ففي ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنه محمول على اليسار ولا يصدق أنه كان معسراً في غيبته وأن قدم معسراً وهو قول ابن الماجشون

على الواضحة والثاني انه يصدق ان قدم معه ما ولا يصدق ان قدم موسر وهو قول ابن القاسم وظاهر ما في المدونة والثالث انه يصدق على كل حال قدم موسرا وموسرا وهو ظاهر قول مصنون وابن ككثانة واما ان علم ملازم في غيبته فانها تتبعه بنتهما وتكون دينا عليه لها ونحوها به الغرماء وبغرضها الحاكم له عليه ١٢٥

(فصل) فان كان له مال حاضر فرض لها الحاكم ننقتهما فيه سواء كان ديناً أو دية أو غيره ما وان كان عراً أو أصل ملك باعه وفرض لها في ذلك أي في ثمنه بعد ثبوت ذلك ورفع أمرها وغيبته وعينها فتكتب رفع الامر كما تقدم ثم تكتب رسم الغيب ونصه بصرف شهوده فلا ين لان الفلاني وفلانته بنت فلان الفلاني والباين والاسم معرفة تامه ويعلمون صحة الزوجة بينهما واقصاها الى ان غاب الزوج فلا ين عن زوجته المذكورة بعد البناء بها بحيث لا يعلم وتركها دون نفقة ولا شيء يعمون منه نفسها ولا يعلمون انه عث البهائشي فوصلها ولانها اقام لها ذلك كقبلا ولا من ينوب عنه ولا علم عنه أحد شيء من ذلك ولان له ما لا يمدى فيه ذلك الا الحكم المعلوم به كذا أو الدار المعلومه له كذا أو الذين المسترتب له على فلان وقدره كذا أو العروض المستقرة له سد فلان على وجه الامانة وهي كذا لا يعلمون له ما لا غير ذلك ولان عصمة النكاح انقضت بينهما بوجه حتى الا نوقدوا على ذلك

له ان يوكل عند ذلك قال ابن القطن ولا يلزم في السفر العيين انه ما يستعمل السفر ليوكل غيره فان نكل عن العيين لم يقع له التوكيل الا ان شاء خصمه ذلك وقال ابن الفخار لا يمين عليه (مسئلة) ويكون له ايضا ان يوكل اذا كان خصمه قد أخرج وشاقه خلفاً ان لا يخاصمه بنفسه قال ابن الفخار فان حلف أن لا يخاصمه دون عذريه وجب العيين لم يكن له ان يوكل (مسئلة) واذا ادعى الرجل على خصمه عند الحاكم فهل للدعي عليه أن يوكل قبل ان يجيب عنه ذلك الدعوى باقرار أو انكار فقبل انه لا يمكن من التوكيل حتى يجيب فان لم يجيب له الحاكم على الجواب بالادب قال ابن التمشي وقول من قال انه ان يوكل قبل ان يجيب اصح لانه قد اجبر لخاصة ان يوكل قال ابن سهل والصحيح عندي انه لا يمكن من ذلك لان اللدني بظاهره وقال ابن العطار له ان يوكل قبل المحاورة اذا كان الوكيل بالحضرة فصواب عنه فان لم يوكل فانه يقال له بعد الادب قل الاتما كنت تأمر به وكيك ان يقول عني فان ابي علم انه ملد (مسئلة) قال ابن سهل وغيره والذي جرى به العمل ان التوكيل جائز لمن شاء من طالب أو مطلوب وكان مصنون لا يبيع للطلوب أن يوكل الا بعد ركوض أو امرأة محبوبة أو زوجا واقف في باب الحاكم كالخاصة ونحوه ويرى أن ذلك من باب الضرورة وأما من سائر الجبابرة فلا من الطرر (مسئلة) وفي وثق بن العطار لا يصلح للرجل ان يوكل أياه لطالب له حقه لان ذلك استهانة للاب (مسئلة) قال ابن زب اذا وقع التوكيل عند الحاكم وصريح الموكل في التوكيل باسم الحاكم لم يكن له التكلم عند الحاكم غيره وان كان التوكيل مجعلا فلان يخاصمه حيث شاء (مسئلة) واذا مات الموكل لم يكن للموكيل ان يخاصم الا ان يشرف على تمام الخصومة فله ان يتبعها وليس للورثة حيث عذر له عنها من الاستثناء لابن عبد الغفور (مسئلة) اذا اقر او كبل بعد الوكالة ان الموكل قبض المال لزم الموكل ذلك ومقطا المال عن خصمه لانه بمنزلة اقراره نفسه كما يلزمه سائر اقراره كما هو ذلك فيما كان بعد وكبله فاما ان قال ان ذلك كان فسل توكله لم يقبل قوله ولا يجوز شهادته لانه انما توكل في باطل فانه سقطت وكالته (مسئلة) واذا وكالته على الخصام في قضية خاصه عنه وانقضت تلك القضية واراد ان يوكل ان يخاصم عنه في غيره فاما ان كان قد قرب الخصام الاول كان له ذلك اذا كانت الوكالة مبهمة لم يذكر فيها انه وكله على خصمه فلان أوفى أمر كذا وكذا اذا اتصل بعض ذلك ببعض أو كان بينهما الايام وان تطاول ذلك سنين والموكل غائب لم يجز الى تجديد التوكيل لانه يقصر على مطلب سماعه كما قد مرناه فاما اذا قصره على مطلب معين وكان بين المطلبين الاسم فليس له ان يخاصم عنه الا فيما وكله فيه وسفخص في مثل هذا ان يجدد له التوكيل وحيث يشكك عنه (مسئلة) قال ابن عبد البر الكافي جرى العمل عندنا انه اذا جعل الموكل للموكل الاقرار لزمه ما اقر به عند القاضي وزعم ابن خويزمندان أن تحصيل مذهب مالك انه لا يلزمه اقراره وهذا في غير الغرض اليه قال وقد اتفق الفقهاء فيمن قال ما أقر به على فهو لازم انه

٢٥ تبصره لم شهدتهم في كذا (ثم تكتب) رسم العيين ونصه حلفت باذن القاضي فلان وفقهاته فلانة بحيث يجب وكما يجب عينا فان فيها بانه الذي لا اله الا هو لقد غاب عني زوجي فلان الغيبة المشهود بها في كذا ولا راجع في حقته سر ولا جهرا ولا تزلني بنية ولا شيئا اموه به نفسي ولا بعث لي بشي فوصلني ولا اقام لي به كقبلا ولا من ينوب عنه ولا اقام

في ذلك ولا اذنت له في سفره ولا ورثت بالمقام معه دون نفقة ولا اعلم له الا اعدى فيه بذلك الا اكرم المعلوم
 له بكذا أو انه اراد المعلومه له بكذا أو انه انير المودعة له بسد فلان لا اعلم له الا اعدى فيه بذلك ولا اعلم ان خصمة النكاح انفصلت
 بيني وبينه بوجه حتى الآن ١٢٦ ولقد أجريت النفقة والحرف والمؤن كلها على نفسي من مالي لأربع بضع لث

لا يلزمه (مسألة) ومن عزل وكيله فأراد الوكيل ان يتوكل لنفسه فابى الأول لما اطلع
 عليه من عوداته ووجوه خصوصاته فلا يقبل منه قوله و يتوكل له من الاستغناء (مسألة)
 سئل ابن رشد عن الوكيل اذا قعدت عليه مقالة باقراره على موكله الذي وكله فلما طلب ذلك
 الاقرار استظهر موكله بمزلة عزله اما باقبل الاقرار المذكور دون ان يعلم الوكيل شيئا من
 ذلك هل يسقط الاقرار المذكور أم لا ؟ فاجاب ما تنقيد على الوكيل لازم لموكله الا ان
 يكون عزله قبل مناشئة الخصام عزلا اعلن به واشهد عليه ولم يكن منه تغريف أو تأخير
 اعلامه وأما بعد مناشئة الخصام أو قبله مرفا يجوز عزله (مسألة) وليس في التوكيل
 اعذار ولا آجال وفي احكام ابن زياد فحين طلب ان يعذره في توكيل خصمه قال لم تراحدا
 من القضاة ولا غيرهم من السلاطين ضرب لأحد آجلا في توكيل وإنما السيرة عند القضاة
 ان يثبت التوكيل عندهم ثم يسع من الطالب ويغفر فيما حابه فاما انذاره على ان يثب
 في المدفع اجله ثلاثة أيام أو نحوها وقال ابن القندي في وثائقه والاعذار الى الموكل من تمام
 الوكالة فان لم يعذره له جاز قال ابن عتاب كان الاعذار من الشأن القديم ثم ترك قال ابن
 بشير القاضي وأما ترك الاعذار من تركه في الوكالة لانه لا بد ان يعذره عند ارادته بالحكم
 له أو عليه في آخر الامر فاستحق عنه أولا قال ابن مهمل وهذه مكتنة حسنة انتهى وأما
 أو جوا الاعذار له لانه مشهود عليه بالتوكيل واذا ثبتت الوكالة ثبت للوكيل التصرف
 في مال الموكل وغير ذلك من وجوه التصرف (مسألة) في المطلوب يوافق على صحة الوكالة
 قبل ثبوتها و اذا قام رجل على رجل في ممر امرأة أو دين رجل وأدعى وكالة صاحب ذلك
 فأقر المطلوب بالدين أو المهر واعترف بصحة الوكالة فإنه يلزمه دفع ذلك اليه فان قام
 صاحب الحق على المطلوب يطلبه بذلك قضى له به لانه أغنى بقضى عليه أولا باقراره
 والمصلحة منه
 (فصل) الوكالة جائزة بعوض أو بغير عوض فان كانت بعوض فهي اجارة تلزمهما
 بالعقد ولا تكون إلا احدهما ما اتفق وتكون بعوض معي والى أجل مضروب وفي عمل
 معروف وان كانت بغير عوض فهي معروف من الوكيل تلزمه اذا قبل للوكيل عزله متى
 شاء الا ان تكون أو كالة في الخصام تخمك عزله مذكور قبل هذا ويجوز للوكيل في غير
 الخصام ان يعزل نفسه متى شاء من غير اعتبار رضا موكله الا ان يتعلق به حق لا حق يكون
 في عزله نفسه استطال لذلك الحق فلا يكون له ذلك لانه قد تبرع بمنافعه (مسألة) واختلف
 في الجعل على الخصومة على انه ان قبل فله كذا والا فلا شيء له على قولين ومن آحازه شبهه
 بجعالة الطبيب على البرء وفي التهذيب ذكره مالك الجعل على الخصومة على انه لا يأخذ
 الا بأمر الله الحق قال ابن القاسم فان عمل على ذلك فله أجر مثله و روى عن مالك رضي الله
 تعالى عنه انه جائز وأما ذكره مالك رضي الله تعالى عنه ذلك لانها على الشر والمجادة ولا نها
 قد تطول ولا ينجز منها غرض الجاعل فيذهب عليه بمجانا والاية باجاز ذلك لما بالناس

وأحاسه وما قضت من ذلك
 شيئا قهلا ولا كثيرا ولا وبت
 ولا استقطت ولا أحلت ولا
 استقلت ولا أخذت بذلك
 كفيلا ولا رهنا ولا عرضا ولا
 خرجت عن ذلك ولا عن محي
 منه بوجه حتى الآن ومن
 حضر اليمن المنصومة عن
 الاذن المذكور واستوعبها
 من الخالفة وعرفها بقصد هلى
 ذلك عهدت في كذا (بسان)
 قال الباجي في محلاته لا يشهد
 بعرفة الزوجة دون تقدير
 الامر الا من هو من أهل العلم
 وان لم يكونوا من أهل العلم
 فلا بد ان يقولوا بأشهاد
 الزوجين والولى واذا ثبت ما ذكر
 من التفسير والين كما ذكر فان
 القاضي يأمر اذ ذلك يسع
 أصل الملك بعد ثبوت عقد
 الملك فيه والحيازة والسداد
 ويقدم من يبعه حسب ما أتى في
 البيع على الغائب ويدفع لها
 نفقتها منه وان كان مالا مودعا
 ذكرت اقرار الذي هو يسده
 انه عنده وثبت ذلك عند
 القاضي وأما دفع ذلك لها
 في نفقتها وكذلك ان كان
 عرضا أمره ببعه بالسداد
 ويدفع لها نفقتها منه (ويكتب
 في ذلك) عقد حشر عند
 القاضي فلان وفقه الله تعالى

فلان بن فلان وذكر ان سده للغائب فلان كذا وكذا سارا على وجه الوديعة وثبت عنده اقراره بذلك وسألته الزوجة من
 اعداءه ما فيه بنقتها فاقضى نظره ان أمره بحريها منه ما يجب لها من نفقة ومؤن وحكم بذلك بعد ثبوت موجه وشهد
 على القاضي بما فيه عنده من أشهد فلان المقر المذكور والزوجة بما فيه عنها وما عرفهما في كذا وان كان له بنون صغار فانه

سقط عليهم من ذلك بعد ثبوت صغرهم وانهم بنوه ولا مال لهم وانهم في حضنة أهمهم وتضمن ذلك في عقد الغيب وفي عقد
اليمين انه لم يترك لها نفقة ولا كسوة ولا ولادها منه الذين هم في حضنتها وتجري عليهم النفقة من مال والدهم (فصل في)
فان دعت الزوجة الى الفراق فاما ان يكون معلوم المكان أو أسيرا ١٢٧ أو مقودا أو مجهول الحال والمكان

(فان) كان معلوم المكان

فذكر ابن قتيون ان السلطان

كتب اليه امانا يهملها اليه أو

تغارقها والاطلقت عليه قال

فان اطلال القيسة والنفقة

جارية فقال مالك رضى الله

تعالى عنه لما الحسن فذلك له

قال عيسى عن ابن القاسم

وظنت قوله الحسن الستين

والثلاث فان اطلال النفقة

فليقض عليه (وان) كان أسيرا

فلا تطلق عليه مادامت نفقته

جارية عليها حتى يثبت موته

أو تنصره أو ينقض تيممه أو

جعل مكانه فنطلق عليه وهو

محمول في تنصره على الطوع

حتى يثبت خلافه أو يوقف ماله

في تنصره حتى يموت على

الارتداد فيكون لجاسعة

المسلمين أو يرجع الاسلام

فيكون أحق به (وان) كان

مفقودا مجهول الحال في غير

المعترك فان امرأته اذا دعت

الى الفراق فلهذا بعد

ان يثبت فقده وان كانت

تقتسه جارية عليها بعد ان

تؤجل اربعة أعوام (ويكتب

في ذلك) عقد يعرف شهوده

فلانا وفلانة بالعين والامم

ويملون حصص الزوجة بينهما

واتصلا لها الى ان غاب الزوج

فلان عن زوجته المذكرة

من الضرورة الى ذلك وفي الطرقات الشما في لاسير في الوكالة على المصومة اذا كانت
بالاحرة حتى تقطع لهنها قد تطلو وتقصير قال ولو لوكل على ان يحضر معه مجلس للسلطان
في كل يوم كذا بنظر عنه مكان حاروا ان لم يعلم قدر مقامه من الساعات قال غيره لان
ذلك خفيف القدر مئة ارب الاموال ولو حضر معه اليوم فلم يحضر من مخصص اليه
فانتظره الى آخر مجلسه وجب له حقه وان انصرف في أول ما حضر بطل ذلك ولم يكن عليه
حضور يوم آخر لان اليوم الذي كان أجرو فيه قد ذهب (مسئلة) ولا تجوز الوكالة عن المتهم
بدعوى الباطل ولا المجادلة عنه قال ابن العربي في أحكام القرآن في قوله تعالى ولا تكن
للمشائين خصما ان التبايع من البطل المتهم في المصومة لا تجوز بدليل قوله تعالى لرسله
عليه الصلوة والسلام واستغفر الله ان الله كان غفورا رحيما (مسئلة) ليس للوكيل
المخصص ان يوكل وكما لا عوضا عنه للتبايع عن موكله الا ان يكون الوكيل المذكرة كولا لى
مثل ما وكل اليه بنفسه وعلم الموكل بذلك وأما الوكيل المفوض اليه فله ان يوكل عن موكله
وان لم يجعل ذلك اليه وقال ابن رشد في كتاب المصانع والوكالات مثل ذلك في المخصص
(مسئلة) اذا وقعت الدعوى على حبس أو مصاد أو محبة وجب على الحاكم ان يقيم وكلا
يدفع عنه فان وجب عليه حتى قضى به والا فلا (مسئلة) قال ابن ونس في آخر كتاب
الصوب الوكالة على ثلاثة اشترط وكيل مفوض اليه وموصى به فحين العهد واليمين
ووكيل غير مفوض اليه فقبله العهد الا ان أخبر بأنها لفعله فان أخبر بذلك فلا عهده عليه
ولا عين ونحاسون وصحامة فهو لاء له عهده عليهم ولا عين قال أبو الحسن النخعي اذا
استحق ما باع العسار أو ووجهه عينا فلا عهده عليه والتساعة على المبيع له ان عرف وان
لم يعرف كانت حصة ذلك من المشتري ولو كبل على شئ بعينه عليه التبايعه ان لم يبين
انه وكيل فان يمين فلا شئ عليه من الطر لا يبن عات

(القسم الرابع في حكم الجواب عن الدعوى) واذا وقعت الدعوى العهدة وشروطها
المتقدمة واستفرض القاضي كلام المدعى وفهمه حتى لم يبق عنده فيه اشكال ولا احتمال
أمر المدعى عليه بالجواب وهو أحد ثلاثة أشياء اما اقرار أو انكار أو امتناع (الاول
الاعتراف) فاذا اقر فان القاضي ينبغي ان يقول لطلاب قد اقرت فان شئت قد اقراره
بالشهاد فاذا قسدها ورفع الشهود شهدتهم في المجلس الى القاضي فقال ابن العطار
يقضي شهادة تهم دون اعذاره بالعمل وقال ابن الفخار وغيره لا يثبت الاعذار وسأني
بيان ذلك في الاعذار فاذا حكم له القاضي بها وطلب الطالب انصافه من القرم فعل ان
كان له قوة التنفيذ فاقامة الحق على المدعى عليه والا أشهد للطلاب بما حكم له به على
المطلوب وصيغة تقييد الاعتراف بالاعتراف أقرب مجلس القاضي فلان بن فلان لما نزع
فلان يان له قبله ما دعاه عليه وذلك كذا وجب له من وجه كذا حالة أو مؤجلة ثم بد ذلك
عابه فلان وفلان * ويقول في صفة تقييد المقال قال فلان بن فلان في مجلس القاضى

منذ كذا عايت لا يعلم وعي أثره واقطع خبره فلا قلم حياته من وفاته ولا يملونه زعم من مضيه ولا ان عهدة النكاح
انفصلت بينهما توجه حتى الاتوقدوا على ذلك شهادتهم في كذا يوم تكتب الاجل باسأله ونصه لما ثبت عند القاضي فلان
وفقه الله رسم الغيب فوق هذا بشرونا ما مأسأت منه الزوجة المذكرة فيه النظر لها اقتضي نظره ان أجل الغائب بعد التمهين

عنهما من ثبوت ونظر من أشبهه ١٢٨ به موضع نظره واشهدته الزوجة بموافقه عنها وعرفها في كذا (بيان) الاجل

القاضي وابن القاضي وقدر واحد من الشيخ وأما ماله فان السلطان يصحرفه ويقدم من محرابه أو غيرهم من يتصرفه
الى ان يثبت موته أو غيبته أو يقتضي أحد تصديره (هو يكتب في ذلك) عقد يعرف شهوده فلا يباو يعلمون انه غاب منذ
كذا أو عسى أمره أو تقطع خبره فلا تعلم حياته من وفاته

١٢٩

وكلوا ولا من يتوب عنه في
ماله ولا يقدم لذلك أحد بعد
حقه ويعلمون ان قربه فلا نا
من أحق الناس وأولاهم
بالتقدم وللنظر في ماله وقبضه
وضبطه وأجراء النفقة والمؤن
هنه على من يجب له ذلك فيه
بالمعروف للنفقة وأمانته
وحسن نظره وقبضه على ذلك
شهادتهم في كذا ويعرفون
من ذكره فاذا ثبت ذلك
فيكتب عقد التقديم ونصه
لما ثبت لدى القاضي فلان
رسم الاستعانة المقيد بكذا
وسئل منه النظر فيما ثبت لديه
من ذلك اقتضى نظره ان قدم
للتصرف في مال المفقود فلان
وقبضه وضبطه وأحصائه
والحسطة عليه وأجراء ما يجب
فيه من النفقة والمؤن لمن يجب
بالمعروف قربه فلا نا لذكر
قربه لما ثبت لديه من أهلية
لذلك تقديمه أما أنفذه له
وأقامه بذلك مقام الوكيل
المفوض اليه وبمحضرة وقبوله
ذلك وشهد على القاضي بما
فيه عنه من أشهده بموضع
نظره وأشده اقدم بالقبول
وعرفه في كذا (بسم) ويقوم
هنا المقدم مقام المفقود في
قبض ماله وأجرائه فيما يجب
ودفع النفقات والدين

قال بينه عادلة خبر من بين فاقوة (مسئلة) وان لم يتقدم منه انكار بل أكثر وأجاب الى
الدفع لكن سأل النظره القاضي بقدر ما رآه وقيل ذلك الى الطالب ولو ادعى
العلم أو ليس عنده غير الأصول ممكن من اثبات ذلك وأجله فيه بقدر ما رآه فاذا ثبت ذلك
أعذر فيه للقائم فان لم يكن له مدفع جلفه وسرحه يأخذ منه جلا بالمال اذا أثبت أنه ليس
عنده غير الأصول وأجله في بيعها نحو من شهرين ثم يأمره بالبيع والانصاف فان أبي
ضيق عليه بالبيع والضرب حتى يبيع
(فصل) فان كانت الدعوى في العقار فقلل ابن رشد الذي مضى عليه العمل فيما أدركا
وبه أقي شيوعها فيما علمنا من ادعى عقارا سيقدره زعم انه صار اليه عن ورثته ان
المطلوب لا يسئل عن شيء حتى يثبت الطالب موت مورثه الذي ادعى انه ورث ذلك العقار
هنه فاذا ثبت ذلك وقف المطلوب حيث شئت على الاقرار والانسكار خاصة ولم يسئل من ابن صار
اليه فان أنكر وقال المال مالي والملك ملكي ودعوا فيه باطل أكتفى منه بذلك ولم يلزمه
أكثر من ذلك وكلف الطالب اثبات الملك الذي زعم انه ورثه واذا ثبت موته وورثته له
فان أثبت ذلك على ما يجب من جهة شروطه سئل المطلوب حيث شئت من ابن صار اليه وكلف
الجواب عن ذلك فان ادعى انه صار اليه من غير موروث الطالب الذي ثبت له الملك لم
يلتفت اليه ولا ينفقه اثباته ان اثبتته وان ادعى انه صار اليه من قبل موروث الطالب بوجه
يذكره كلف اثبات ذلك فان اثبتته وبجزم الطالب عن المدفع في ذلك طلعت دعواه وان تجزم
عن اثبات ذلك قضى عليه للطالب هذا مذهب ابن القاسم وروايت عن مالك في المدونة
ولا اختلاف في ذلك أحفظه وما ذكره ابن العطار بان الفتوى مضت بان المطلوب يلزمه
الجواب ابتداء قبل اثبات المدعي الملك لمورثه هل صار اليه بسببه أو بسبب مورثه الذي
أثبت موته وورثته اياه بعد لا يصح والله أعلم وما حكا عن مالك مما وقع في شهادات
المدونة وغيرهما من أنه لا يوقف المطلوب على شيء حتى يثبت الطالب دعواه ليس بهجج
أذلا اختلاف في أنه لا بد ان يوقف قبل ان يثبت دعواه على الاقرار والانسكار (مسئلة)
اذا ادعى رجل على عبد ما وجب قصاصا فليزمه الجواب فان كان ما وجب الأرض
فقطب الجواب من السيد وان كان ما وجب المال فقطب الجواب من العبد فان أقر
وكان ما دون اقفوه كالخروا لم يكن ما دون اقفوا وقف اقراره على سيده فبرده اياه يلزمه اياه
من المذهب (مسئلة) ومن سيرا الحكم ان يجبر وان الخصم على الجواب فيما وقفه
خصمه عليه في جميع الوثائق القليلة المعاني والفصول حاشا وثائق الاستعانة فانه لا يجبر
على الجواب في ذلك يعني في ذلك المجلس ذكره او الولد الباقي في الاحكام له من مفيد
الحكماء (الثاني من اقسام الجواب) الانكار ويشترط في الانكار ان يكون مبرحا
فلا يقبل منه ان يقول ما أظن له عندئذ شيئا وفي وثائق ابن العطار واذا وقف الطالب
المطلوب على حق له قبله لم يكن للطالب ان يقول لخصمه لاحق لك قبلي وانما يلزمه ان

٢٦ تبصره ل الترتبه عليه وغير ذلك وفي مسائل القاضي إلى عبد الله بن الحاج اذا كان عند المفقود قراض
أو دية فلا يحكم بأخذه من ماله حتى يحكم بقوته بخلاف الذي في الذمة لانه لا ملزم ما كان يقول فيها ولعله يقول
انها ضاعت أو خسرت في القراض أو ما أشبه ذلك قال ونزلت فافتيت بذلك ولا يقوم أحد عن الغائب دون تقديم ولا ينظر

في ماله وان كان من قرابته وكذلك لا يقوم في اثبات ملكة او اخذ انما يجب عليه او شيء يستحقه الا ان يكون من قرابته
الذين لا يشهدون له فيكونون من الاثبات لا غير ويشهد القاضى بما ثبت عنده ولا يحكم بانخراج المستحق منه من يد المقوم
عليه او غير ذلك قال انه يرشد ١٣٥ في تعقبه والصواب ان الاب والابن يمكنان من الاثبات وان لم يوصموا على

بغير اصل المباشرة او التسلف او المعاملة او ينكر ومعنى ذلك مبنى على ما تقدم من انه
يجب على المالك ان يسأل الطالب من أي وجه يدعى عليه الحق الذي ذكره فان قال
من سلف او يسع او قرض او ضمان ازم المطلوب ان يجيبه بانكار ذلك الوجه الذي
ذكره او يقر به ولا يكتفى منه ان يقول للطالب لاحق لك قبلي وفي المذهب لابن راشد
واختلف اذا قال لاحق له عندي فقال ابن القاء لم لا ينقص منه بذلك وقال مطرف
وابن الماحشون ينقص منه بذلك وذلك مسبوط في الباب التاسع عشر (مسئلة) اذا
صرح بالانكار فان القاضى يقول للقائم لك بينة فان اتى بها وقبلها أعدا رتبها
للمطلوب فان سلما ولم يطق فيها أو ادعى فيها مدعى وجب عن اثباته أمره بالانصاف
وان لم تكن له بينة أحلقه له اذا ثبتت الخلطة حسب ما أتى ذكره في بيان احكام الخلطة
(مسئلة) لو ادعى رجل بدعوى على رجل فساله القاضى عن السب فقار كره فقال
المطلوب أنا أحلف انه لا شيء له عندي من هذا السب فقال اشهد لا يجوز به مجال حتى
يقول ولا أعلم له على شأ وجهه من الوجوه وشوحي في كتاب ابن مهنون قال الباقى والظاهر
انه يجوز به عينة انه لا شيء له عنده من جهة مطلبه لان الطالب لم يطلبه بغير ذلك (مسئلة)
لو قال لى عليك عشرة فقال لا تارضى العشرة لم يكلف اليمين مطلقا بل يحلف انه ليس له
عليه عشرة ولا شيء منها (مسئلة) اذا ادعى سلفا أو يسعا ويجزم من الجواب ان يقول
لاحق لك عندي حتى يقول لم تسلفى ما تدعيه أو لم تسع حتى شأ ما ذكر ت رواه ابن مهنون
عن أبيه قال وهو مقتضى قول مالك رضى الله تعالى عنه قال وكان يقول ربما قبل منه
ماله على حتى والى القول الاول رجع مالك أخيرا وفي باب القضاء بالنكول عن اليمين
على طبق الدعوى شيء من هذه المسائل

(فصل) وان امتنع من الجواب واستعمل للظفر في حساب وشبه أهل البومين والثلاثة
(الثالث من اقسام الجواب الامتناع من الاقرار والانكار) وقد اختلف اذا أتى ان يقر
أو ينكر فرأى مهنون انه لا يترك حتى يقرأ وينكر ويجبر على ذلك بالسبعين أو اقلان عما دعى
فان ضرب وقبل اذا أتى عن الجواب لم يجبر على ذلك وعذا كان النكول فيبقى للطالب مع
عنه (مسئلة) وفي الجواهر فان قال لأقر ولا أنكر ولكن بقيم البينة على غفواه وقال
لأعكم لأحاكم اليك أجبره على ان يقرأ وينكر فان أتى بحسه حتى يقرأ وينكر رواه اشهد
وفي المتصلة انه يجبر على ذلك بالادب قال وبه العمل وقال أصبح يقول له القاضى امان ان
تعاكم واما أسلف هذا المدعى وحكمت له عليك هذا اذا كانت الدعوى تسقى باليمين
مع النكول لان نكوله عن الكلام فنكول عن اليمين وان كانت الدعوى فيها لا يثبت
الا بالبينة دعا خصمه بها وحكم عليه ان يعادى على ترك الكلام وقال محمد أحكم عليه
بغير يمين من المدعى وقال أبو الحسن التميمى المدعى بالخيار بين ثلاث امان ما أخذ
المدعى به بغير يمين على انه متى عاد الى الانكار كان ذلك له واما ان يحلف الا أن يحكم له به

الغائب ومن عدهما من
القرابة لا ينعكسون الا من
الاثبات خاصة ولا ينعكسون من
الخصومة قال وظاهر الروايات
ان الاحتمال لا يمكن من شيء
من ذلك الا بتقديم واذا مات
أخصد من بره الموقوف وقف
ميراثه منه فان اقتضى أجل
تعميره ولم يثبت له حصة بعد
موت الموقوف ردها كان وقف
الى ورثة المتوفى وورث الموقوف
ورثته الاحياء عند القضاء
تعميره والمتوفى ورثته يوم مات
والامرات بين الموقوف والمتوفى
لانه لا يدرى من مات منهما
قبل صاحبه (واختلف) في
مدة التعمير فيقول سبعون
سنة وهو قول مالك وقيل
تسعون سنة وهو قول ابن
الماشون ورجع اليه
أيضا مالك وقيل ثمانون سنة
وهو قول مالك أيضا وبه أخذ
ابن القاسم ومطرف وبه العمل
قال ابن حجر وقد اختلف في
التعمير من السبعين الى المائة
وأعدها عندى الشانون
وهو اختيار الشيخ ابنى مهنون
أتى زيدواى الحسن القابسى
وبذلك القضاء (ويكتب في
ذلك) عقد يعرف شهوده فلانا
بعينه واممه معرفة تامة
ويعلمون انه غاب من موضع

كذا بحيث لا يعلم منذ كذا وعي أثره وانقطع خبره فلا تعلم حياته من وفاته بوجه حتى الآن
ويعلمون ان سنة كانت وقت معية تبلغ كذا فيقولون ذلك بالوقوف على تاريخ ولادته أو انه كان عند مفاته بالخز الذي
لا يشكون فيه ابن كذا وقبلوا على ذلك شهادتهم في كذا فاذا انقضى أمد تعميره وحكم بتوحيته (فيكتب في ذلك ما نصه) لما

ثبت عند القاضي فلان المم المقتد كذا ومغيب الغائب المذ كور في وان سنة كان عند مغيبه كذا وبلغ الا ان الثمانين
عاما اقتضى نظرا من حكم بموت الغائب المذ كور في تاريخ هذا البلوغه الا ان الثمانين اخذت بشهر الاقوال في ذلك
واوجب لورثته ميراثه وانفذ ذلك وامضاء بعد سؤال ذلك وتقصي ١٢١ موجه وله ان يثبت ذلك بموضع نظري

كذا بيان فان ثبت
زوجته لم تزوج بعد ضرب
الاجل لها واعتدادها منه
الى ان انقضى امدتصميره
وحكم بموته فلا ميراث لها
منه وكذلك لو اتى هو في تلك
المدد لمسا كان احق بها لانها
قد بانت عنه بعد الاجل وحكم
بموته في حقها وقال ابن حبيب
انها ترثه وتدخل مع ورثته في
ماله قال ابن رشد وهو يبعد
وكن ذلك لو ماتت هي بعد
اعتدادها وقبل انقضاء اجل
التصميم فليوقف للسزوج
ميراثه منها ولا يكون بينهما
ميراث الا ان ثبت حساته
بعد ما يظهر خطأ الحكم
بموته وتصحون هي لم
تزوج غيره فاحذر ميراثه
منها لانها قد بانتمو بحكم بموته
بعد الاجل في حقها وقد قيل
ان المفقود اذا مات في الاربعه
الاعوام تستدبر زوجته ورثه
ورثته اذ ذاك يقتسمون ماله
وهو قول في المذهب ذكره
الشيخ ابو الحسن الفهمي وغيره
ووجهه ظاهر لان الاحكام
لا تتبع والمحكم بموته في
حق الزوجه حكم بموته مطلقا
فورثته ورثته وقسم ماله
وترتب احكام الموت كلها
الا ان المشهور عن مالك

ملك بعد ان يعلم المدعى عليه انه ان لم يقرأ أو ينكر حكم عليه كما يحكم على التاكيل ولا ينقض
له الحكم بعد ان اتى بحجة الا ان باقى بيته لم ينكر علم بها وما ان يسكن له حتى يقرأ أو ينكر
لانه يقول هو يعرف حتى فاذا سئل عن جواب واستغنى عن البيان (مسألة) وان قال لا اقر
ولا انكر رافى للمعرف حقيقة ما يدعى قبل له اختلف انك اغنا تنوقف عن الاقرار
والانكار من اجل انك على غير يقين من الامر فان حلف قسلا لطلب اثبت حقا وان
نكل المطلوب عن البيان فاختلف فقيل يحرم على الاقرار والا نكار وقيل انه يقضى
للمطالب مع يمينه وقيل يقضى له بغير يمين والى هذا ذهب محمد بن المواز في الطر لابن عات
قال المشاور لا يوقف المدعى عليه على الجواب الا بعد اثبات المدعى موت من يقوم عنه وعدة
ورثته تتراوح الوراثات فان لم يثبت ذلك لم تكن له يمين على المطلوب لانه لا حجة له فان يقول
ان اباك أو جدك أو من تقوم عنه حتى وسبق قوم ويقرأه لاحق له عندى أو يطلبنى ان كان له
عندى حتى فيسألنى به قال وكذلك ان قام الورثة بدين له أو ودائع أو غير ذلك قلت فان
قالوا انك انت عالم بموته وعدة ورثته قال وان اقر بذلك لم يقبل قوله لما في ذلك من الزام
الحقوق وقورث زوجته وتزوجها وانفا وصاياه وغير ذلك ولا عين عليه في شئ من ذلك
وانما هو شاهد بذلك لاقر وله ان يقول انما عن ذلك قد تقدم ما يحكم فما اخذنى
بحقه مرة أخرى وقد قال احدث من يسير من اقر بقتل رجل لم يؤخذ به لما في ذلك من
التورث وتزوج زوجته وانفا وصاياه وغير ذلك (مسألة) اذا ادعى رجل قبل رجل
حقا وقال كشفه عن بعضها وسأله الجواب عما كشفه عنه فقال له المطلوب اجب على مطالبتك
كلها حتى احييك لم يكن له ذلك وله ان يطلب من حقوقه ما شاء ويترك ما شاء وان كان
انما قال له هل لك في هذه القرية شئ غير الانبياع الذي قبضه على فقال له خصمه حاوئني
عن الانبياع أولا فليس له ذلك حتى يقول له ليس لى دعوى غير الانبياع وحشد لازم
المطلوب بالاقرار والا نكار قال المتطهى وهذا خلاف ما حكاه ابن ابي زمين في التفرقة بين
الموارث وغيرها لان الموارث لا يحاط بها فيلزم المدعى عليه الجواب على ما ادعى
عليه منها بخلاف غير الموارث لا يلزم المدعى عليه الجواب حتى يجمع المدعى دعواه كلها
(مسألة) قال محمد بن ادعى ببيتين دينار فاقر خصمه بيمين وادعى في العشرة ان يقرأ أو ينكر
فانه يحرم بالحسب حتى يقرأ أو ينكر اذا طلب ذلك المدعى فان امر على الامتناع والتجاذى
عليه حكم عليه بغير يمين قال محمد لان كل مدعى عليه لا يدفع الدعوى فانه يحكم عليه بغير
يمين قال وكذلك المدعى عليه بدور في بدله لا يقرأ ولا ينكر فاذا اجبر على ذلك فمضى حكم
عليه للمدعى ولا يمين (مسألة) وقال المطلوب تقدمت بين وبين الطالب على طلبة فن
اى وجه يدعى هذا الزم القاضي ان سأل عن ذلك الطالب فان بين وجه طلبه وقف على
ذلك المطلوب والزم ان يقرأ أو ينكر وان ادى الطالب ان سئل بمب دعواه ادعى نسيانه
قبل ذلك منه بغير يمين والزم المطلوب ان يقرأ أو ينكر وقال القاضي ابو الوليد الباجي

رضي الله تعالى عنه ان ذلك يختص بالزوجه ويقتضى ماله الى انقضاء امدتصميره اذ لا ضرورة له عدا الى قسم ماله ووجه الحكم
ذلك تغليب الغالب على الاصل لان الاصل في المفقود الحياة والغالب من حاله بعد التأجيل واليحيث عنه فلم يعرف له خبر
انه مات ففرح الغالب على الاجل وحكم بموته فكان ينبغي الحكم بذلك مطلقا في الزوجه والميراث لكن مالك كذا

منعوا من القتال فاما ١٣٤ ان تكون في قتال العدو اوف قتال المسلمين في الفتى التي تقع بينهم فان

القياس عندى أن لا يوقف المطلوب حتى يحلف الطالب أنه لا يذكر ما بدعه أدله بذكر
السبب بعد حرقها وان امتنع من ذكر السبب من غير أن يدعى نفسا بالم بسئل المظنون عن
شئ (مسئلة) إذا طالت المرافعة وخبها أن يقرب صداقها في أحكام ابن سبل قال أبو صالح
لا بد للسؤل أن يقرأ ويشكر ويلزم بذلك وأما باحة التشكاح فإن قولنا في ذلك أن كان
الزوجان غريبين وتعاروا على ذلك قبل قولهما وإن كانا من أهل البلد لم يقض القاضي
بقولهما انهما زوجان إلا عن ثبات أصل التشكاح وهذا يؤيد بما أوردته على كلام ابن شاس
في قبول دعوى الزوجية وقد تقدم في الفروع التي تتعلق بأحكام الدعوى (مسئلة) وإذا
امتنع المطلوب من الإقرار أو الإنكار قال أنا أنه لو كبل بجوابه عنى في ذلك ثلاثة أقوال
الأول أن يقرأ ويشكر ويحلف له قبل الآن - ترد أن تأمر به وكلك قال أبو الصبيح بن
سهل وهو الصحيح عندى وقال ابن الهندي يمكن والثالث التفرقة فإن كانت الدعوى قريبة
المعنى أم بالجواب ثم وكل فإن أتى حلف عليه الأدب والإفله ذلك وبه العمل
(فصل) لو ادعى على رجل حلف فكان أنكاره بأقراره بغير كقوله ليس لى فيه شئ
وإغاهوه قس على الفقراء وعلى ولدى أو هو لطفل مماه فقال للدعى أثبت أنه لك فإن
هذا لا ينافى فيه إلا أن يشهد المدعى عليه ما ذكر من ذلك تنقف الخصامة على حضور
من تثبت له عليه أولا لا وة وقال ليس هو لى أو هو لى لأصيه لم يمنع المدعى ذلك من تمام
المحاكمة ووقال هو لى لى وفلان حاضر فى البلد فحضر وادعى به فللمدعى أن يحلف المقر له
فإن نكل حلف المدعى وأخذه وإن حلف المقر له فللمدعى أن يحلف المقر له أنه أتلفه عليه
بأقراره فإن نكل حلف المدعى وأخذ من المقرعية المقر به أو أضافه إلى ملك غائب
فإن أثبت ذلك بسببه انصرف الخصومة عنه إلى الغائب وإن لم يثبت ذلك لم يصديق
وحلف المقر فإن نكل أخذه المدعى بغير عيب فإن جاء المقر له فصدى المقر أخذه لأن من
هو يبدعه ينهم أن يكون أراد صرف الخصومة عن نفسه
(القيم انما من) فى بيان العمل فى الأعداء والتأجيل والتلوم والتعجيز وتوقيف
المدعى فيه وفيه خمسة فصول

(الفصل الأول في الاعتذار وارحام الجاهل الغائب) والاصل في الاعتذار قوله تعالى في قصة
الجدد لا عذبة عذاب شديد أولاً ذبحه أولاً حتى يسلطان مبین وقوله تعالى وما كنا
معذبين حتى نبعث رسولا وقوله تعالى ولو أننا أهل كتابهم بعد آداب من قبله لتقاوا ربنا
لو أرسلنا النار سوا الالة وقوله تعالى لئلا تكون للناس على الله حجة بعد الرسل ومثل
هذا كثير قال ابن سهل والاعتذار المبالغ في العذر ومنه قد أعذر من أنذر أي قد بالغ في
الاعتذار من تقديم الملك فأنذر ومنه اعتذار القاضي إلى من ثبت عليه شيء يؤخذ منه
فقد عذر إليه فحين شهود عليه بذلك (مسئلة) وفي معنى الحكم ويبنى للقاضي أن لا يحكم
على أحد حتى يهذره إليه برجل أو رجلين وإذا عذروا أحدًا جزاءه (مسئلة) قال ابن الحاجب

وفي أرض العدو بين الصفيين ثم تقدموا مرأته فقال سنة فقبل له فتعد بعد السنة أربعة أشهر وعشر ا فقال ويحكم
ثم تقدم قبل له ومتى يضرب له اجل سنة من يوم فقدته أو من يوم يضرب له السلطان قال من يوم يضرب لها السلطان وينظر في
أمرها ووجه هذا القول هو ترجيح الغالب على الاصل الا ترى انه لا يكون ذلك الا ان يشته انه رؤى في المعركة بين الصفيين فلما

ثبت ذلك ولم تعلم له حياة طول الاجل بعدا لمعت عنه كان الغالب من أمره الموت فرجع على الأصل وهو الجاهل وحكم بحوته ولم يتعوض المحكم فيه فاعتدت زوجته وورثته وورثته وحكم بهذا لأجل المستحكم الأربعة أعوام قال ابن رشد ولا فرق بينهما سوى أن هذاسته وذلك أربع سنين الأثرى أنه لا يكون إلا من يوم ١٣٣ يضربه السلطان ويستظرف أمره والعدة

بعدا نقضه فهو محاسا على جميع الأحكام من أجزاء النفقة فيه على الزوجة وغيرها من يلزم المفقود تنقضى وإن مات من برته في أثناء الأجل فلا ميراث بينهما وغير ذلك فإذا تمت السنة حكم بحوته فتعديت ذلك زوجته وورثته ورثته ائذ ذلك (ويكتب في ذلك) عقدي صرف شهوده فلانا ويعلمون أنه حضر الواقعة الكائنة بين المسلمين والنصارى بموضع كذا أو عاينوه هناك في معترك القتال بين الصفيين وقد هناك وعي أمره فلا تعلم حياته من وفاته حتى الآن وقيدوا على ذلك شهادتهم في كذا هم يكتب في أسفله ثبوت الزوجة عقد يعرف شهوده فلانا المفقود أعلاء وقلانة ويعلمون صحة الزوجة بينهم واتصلوا إلى أن فقد حيا ذكره وحتى الآن لا يعلمون بينهم انفصالا بوجه وقيدوا على ذلك شهادتهم في كذا فإذا ثبت ذلك فيكتب الأجل ونصه لما ثبت عند القاضي بموضع كذا فلان وفقه الله رسم العقد أعلاه ورسم الاسترعاء بصحة الزوجة تحت مشيئتنا ما على الواجب وسألت منه الزوجة النظر لها فاعتضى

ويحكم بعد أن سأل أهله أن ثبت لك حجة فيقول لا فان قال نعم انظره ما لم يبين لدهدو المحكم عليه أعم من المدعى والمدعى عليه والمتبادر لذهن هو المدعى عليه لأنه قد تقي حجة المدعى عليه فتوجه المحكم على المدعى بالأراء أو بغيره من وجوه المحكم ووقعت هذه المسئلة في المدونة بتعدير التثنية فانه قال فيها قال مالك وجه المحكم في القضاء إذا ادلى الخصمان بحجته ولو فهم القاضي عنهما أو أراد أن يحكم بينهما ان يقول لهما أقيت لكما حجة فان قال لا يحكم بينهما لم يقبل منه حجة بعدا نقضه يعني انفاذا للقضاء وان قال نعم بقيت حجة انظره القاضي ولم يزل على حجة عند ذلك القاضي وعند غيره مع بقاء ولايته وبعد ما ينظره القاضي في ذلك هو أم من ولي بعد موته ما لم يظهر لدهدو تحت بغيره والكلام على التعيين في بعده هذا ان شاء الله تعالى (مسئلة) إذا حصلت التركة للشهود فلا يمن الاعذار في المترك والمترك هل من بعد ما قبل ان يسأله ذلك أو بعد ان يسأله في المذهب أربعة أقوال قال ابن نافع يقول له وذلك فخرج والاحكام عليك وقال مالك في رواه أشبه لا يقول له ذلك وذلك ومن للتأخذ وقال أشبه يقول له ذلك ان كان قبوله بالتركة شيئا لا يقول له المسعوزين وقال ابن القاسم بقوله لمن لا يدرى ذلك كالمرة والضئيف ثم حيث قلنا بالاخذ والذى يسمع منه قال ابن شاس يسمع في متوسط العدالة القلح فيها وأما الميزان المعروف بالصلاح يسمع فيه القلح بالعدالة والقربة والمجيرة وقال مهنون يمكن من التصريح ولم يفرق وإذا قلنا بسمع الجرح في المبرز فقال مهنون لا يقبل ذلك إلا من المبرز في العدالة وقال ابن الماسحون يصح السامع من حمله وفوقه ولا يخرج من هودونه أو بالعدالة والمجيرة أما بالقدر في العدالة فلا وقال مطرف يصح من هودونه وفوقه ودونه بالاسماء أو بالعدالة أو إذا كان عدلا عارفا بوجه الجرح واختاره القاضي وقال ابن عبد الحكم لا يقبل التصريح في المبرز إلا أن يكون المجرحون معروفين بالعدالة وأعدل منه ويذكرون ما جرحوه مما ثبت بالكشف وقال ابن القطان لا يصح السامع من هودونه بالعدالة أو حازه ابن العطار (مسئلة) ويعرف في تعديل العدالة دون تعديل السر فلا يعذر القاضي في المعدلين من النظر في معين المحكم (فصل في مقياس المحكم) وقد اختلف في وقت الاعذار إلى المحكم عليه فقيل يعذر اليه وحجة تدينه عليه وبه العمل كما تقدم وقيل يحكم عليه وبعد ذلك يعذر اليه (مسئلة) وليس في التوكيل اعذار ولا أجل وقد تقدم ما ذكره ابن القسدي في ذلك في حكم الوكالة (في تنبيه) والأعداء لا يكون إلا بعد استيفاء المشروط وعام النظر والأعداء في شيء ناقص لا يقيد شيئا قاله ابن سهل في مسئلة من قام عند القاضي وأثبت عنده موت زوجته وعدة ورثتها وزوجها القائم عند القاضي واختها الحاضرة وأخوها الغائب بالشرق وهي مذكرة في الفصول التي تتوقف سماع الدعوى بها على اثبات أمور (مسئلة) إذا قال القاضي للمحكم عليه كنت خاسحت عندي وأعدت اليك فلم تأت بحجة وحكمت عليك

٢٧ تبصره ل نظره ان ضرب المفقود المذكور اجلا سنة واحدة من الآن بعدا لمعت عنه ولما سألته فان تمت السنون لم تعلم له حياة مضى المحكم بحوته ائذ لا فتعديت زوجته وورثته وانفذ ذلك أخذ ايقول من قال به من أهل العلم وتوجهه ولم يتعوض موجب ذلك على البكال وبمحض الزوجة وأعرافها أنها الطالبة لذلك والقائمة به وشهد على القاضي

النفقة عن الزوجة وغيرها من ١٣٤ تلزمه نفقة ولا يحتاج في ذلك إلى تجديد حكم مثل الأهل المتقدم في المقوق

غزو القتل سواء كان الاجل في
هذا سنة لان السنة تضرب في
المشرع في كسبرهن الاحكام
كاجل المعترض وعهدة السنة
وغر ذلك وهذا القول هو على
الحكم بالغالب وترجيحه على
الاصل كما تقدم وهو على
مقتضى روايه اشهب وابن نافع
وكذلك القول الاخر قبله
هو مقتضى الرواية المذكورة
الا انه حكم بذلك في الزوجة
فقط وبقي في المال على الاصل
وهو على غير قياس وتكلم
ابن رشد في هذه المسئلة فرجع
في الشرح القول الاول ورجع
في المقدمات هذا القول بانه
يحببكم عوته بعد السنة في
الزوجة والمال وحمل الرواية
عن مالك رضي الله تعالى عنه
في كل واحد من الموضعين على
ما رجحه فيه وهي محتملة
للوجهين (واما) المفقود في قتال
المسلمين في الفتن التي تكون
بينهم ففقه ثلاثه اقول في
ان اذهب احد ها ان حكمه
حكم المفقود في غير المعترك
والثاني انه يؤجل سنة ثم
تستد امرأته بعدها وتزوج ان
شاءت ويوقف ما له الى ان تضاء
مسدة تعميره وهو قول ابن
حبيب والثالث وهو المشهور
المعروف من مذهب مالك

وانكر المحكوم عليه الخصم عند القاضي الحاكم فالحكم فيه امد كور في آخر الركن الثاني في الوجوه التي يقوم بها الخصم وتصدق في الحكم

(فصل) اذا اتفق في مجلس القاضى مقال باقرار وانكار وشهدت به شهودا لمجلس عند القاضي فنفذ تلك المقالة على قائلها ولم يعذر له في شهادة شهودها كونهما بين يديه وعلمه بها وقطعه بحقيقتها وهذا هو اجماع المتقدمين والمتأخرين قاله ابو ابراهيم اصبغ ابن ابراهيم الغبي وقاله ابن العطار وبه جرى الحكم والعمل عند الحكام وقال ابو عبد الله ابن العمار لا بد من الاعذار على ذلك بان الحاكم لا يحكم بعله ولا بما يقربه بين يديه وقد ينكشف عند الاعذار الى المشهود عليه ان الساهدين غير عديلين أو بينهما وبين المشهود عليه عداوة أو غير ذلك من الوجوه قال القاضي أبو الأصبع بن سهل وهذا هو القياس المطرد الصريح لكن الاستحسان ما ذكره أبو ابراهيم وابن العطار وبعضه قول مطرف وابن الماحشون وأصبع في كتاب ابن حبيب ان القاضي يقضي على من أقر عنده في مجلس نظره بما سمع منه وان لم يحضره بينه وقاله ابن الماحشون وبه أخذ سميون وقال ابن القاسم واشتبا يقضي القاضي بعه ولا بما أقربه عنده في مجلس قضائه وفي غيره لا في حد ولا في غيره (تقسيم آخر) الاعذار في المقالات التي تجري عند الحكام ذكره ابن هسام في مفيد الحكام قال والاعذار في المقالات التي تجري عند الحكام على ثلاثة أوجه (الأول) ان يوقف الخصم خصمه على ما يطلبه فبها وبه يجواب محض كامل فبأمر الحاكم بعقده وبقراءته على المقر ثم يشهد على تلك المقالة العادل فإذا شهدوا فبها وأدوا شهادتهم بها عنده في ذلك المجلس نفسه فان أنكر المقر بها بعد ذلك وطلب ان يعذر اليه في ذلك لم يجبه الحاكم الى ذلك لعرفته بعه ما شهدوا به عنده قاله ابن زرب ومثله لابن بطال في احكامهم (الوجه الثاني) ان يجابوا أحد الخصمين صاحبه بجواب كامل محض فتتقدم عقائده ويكتب الشهود على ذلك اسماءهم ثم يشهدون بذلك عند الحاكم بعد ايام من تاريخ تلك المقالة فلم يقر تلك المقالة اذا أنكرها وان يعذره فيها بعت عنده (الوجه الثالث) ان يشهد شهودانهم معموافلا بقريركذ او كذا عند الحاكم دون ان يعقدوا مقالتة فبأمر الحاكم بعقد تلك المقالة ويكتبوا شهادتهم على ما معموافلا يشهدوا بذلك عنده فاذا ثبت أعذروا في ذلك للشهود عليه انتهى (مسئلة) قال ابن سهل ورايت في غير كتاب ابن العطار ان شهودا لمجلس اذا كتبوا شهادتهم على مقال مقروا ومنكر في مجلس القاضى ولم يشهدوا بها عند القاضى في ذلك المجلس ثم أدوا الشهادة بعد ذلك عنده اذا احتجج بها فانه يعذر في شهادتهم الى المشهود عليه بخلافه اذا أدوها في المجلس نفسه الذي كان فيه المقال وكذلك لو حفظوها ولم يكتبوها ثم أدوها بعد ذلك اذا طلبوا بها وكانوا عدا ولا فانه يعذر فيها الى من شهدوا عليه بها (مسئلة) قال أبو ابراهيم ولا يعذر القاضي فيمن أعذره الى مشهود عليه من امرأة أو مريض لا يخرج (مسئلة) ولا يعذر في الشاهدين اللذين

رضی اللہ تعالیٰ عنہ انہ یحکم بحوثہ يوم ا قتال فتعتار انہ من ذلك اليوم ورثہ ورثتہ الاحیاء يومئذ
من غیر اهل یضرب لہ (قال) مالک رضی اللہ تعالیٰ عنہ ویتلوه لہ أمیدیسیر بقدر ما یخسر من حرب او من اہزم و یقسم ما لہ
و تزوج امراتہ بعدا لعدوان شات و التریص فی ذلک بالاجتہاد وان ظہران یقسم المال بعدا لتفصال الصغیر ففعل اذا عرف

الحال ولم يكن للأجل في ذلك فائدة قال ابن القيم وأرى إذا كانت المعركة على بعدان يكون التبرص سنة والعدة داخلة فيها
أدعى من يوم الواقعة وانما هذه السنة تبرص للخص من حاله وليست بأجل مضروب (وفي) العتمة مثل مهنون عن معركة
تكون بين المسلمين في أفتنتهم فيقع القتل بينهم فما تقول فين فقد ١٣٥ في المعركة ولا يعرف قتله وما يغفل

بوجهها لحضور حازمة الشهود لما شهدوا فسهل من دارا وعقار وقال ابن سهل وما انت ابن
عتاب عن ذلك فقال لا اعذار في وجهه للاعذار أو ما الموجهان للصاغة فيعذر فبهما
وقد اختلف في ذلك (مسئلة) وكذلك الشاهدان الموجهان لحضور الجين لا يحتاج الى
تصديهما لانه لا اعذار فيهما في المشهور من القول لان الحياكم اقامهما مقام نفسه وقيل
لا بد من الاعذار فيهما (مسئلة) وكذلك الشهود الذين يحضرون تطليق المرأة نفسها
واخذها بشرط طها في الطلاق في مسائل الشروط في النكاح لا يحتاج الى تصديتها لانه
لا اعذار فيهما (تتم) لبيان الوجود التي يسقط فيها الاعذار وكل من قامت عليه هذه
بحق من معاملته أو نحوها أو دعوى بفساد أو غصب أو تعد فلا بد من الاعذار اليه قبل الحكم
عليه الا ان يكون من أهل الفساد الظاهر أو من الزنادقة المشهورين بما ينسب اليهم فلا يعذر
النيهم فيما شهد به عليهم. وقيل في آخر الجزء الثاني من احكام ابن سهل في مسئلة في الخبر
الزبدى لما شهد عليه بما يتعاطا من القول المصرح بالكفر والانسلاخ من الايمان
وقامت البينة عليه بذلك وكانوا ثمانية عشر شاهدا وكان القاضي يومئذ منذر بن سعيد
قاضي الجماعة فاشار بعض العلماء بان يعزله فيما شهد به عليه واشار قاضي الجماعة واسحق
ابن ابراهيم الصبي وصاحب الصلاة جدين مطرفا به يقتل فصر اعذارا لانه ملحد كافر
وقد وجب قتله بدون ما ثبت عليه فقتل فعذر اعذارا فقتل لاني ابراهيم في ذلك وسأله ان
يشرح لهم أصل الفتيا في قتله بغير اعذار فذكر ان من أصله الذي اعتمد عليه في ذلك على
قاعدة مذهبه ما لك رضي الله تعالى عنه في قطع الاعذار عن استغاضت عليه الشهادات
في الظلم وعلى مذهبه في السلب والمقربين واشباههم اذا شهد عليهم المسلمون
والمنتجون بان تقبل شهادتهم عليهم اذا كانوا من أهل القبول وفي قبولها عليهم سفك
دمائهم وفي الرجل يتعلق بالرجل ووجهه يدمي فصدق عليه وفي التي تتعلق بالرجل في
المكان الخسالي وقد فضضت نفسها بأصابعه لها فتصدق بفضضة نفسها وفي الذي وجدته
مالك رضي الله تعالى عنه عندنا هذا الحكم وهو يضرب بدعوى حي قد تعلق به وهو يدعى
فضر به الحياكم فيما ادعاه عليه من اصابعه له فلنزل يضرب وما لك جالس عنده حتى
ضرب ثامنا سوطا وهو ساكت لا شكر ذلك مع ما تقدم له من الضرب قبل وصول مالك
رضي الله تعالى عنه وقد بلغني أنه انتسى به الضرب الى سماء سوط وفي أهل حصن من
البلقاء مؤمن مسلمين رجالا ونساء حوامل وغير حوامل فصدقون في انسابهم ويتوارثون اذا
كانوا جماعة لم يعدد قال ابن القمام والعشرون عتدي جماعة فان الاعذار في هؤلاء كلهم
واذا كان مالك يرى في أهل الظلم للناس والسلايين والمجاريين ونحوهم ان يقطع عنهم
الاعذار فانما لظلم الله تعالى وسلكه ولو سلمه صلى الله عليه وسلم أحيى بان يقطع عنه الاعذار
فما ثبت عليه واني مقرب الى الله تعالى باسقاط التوسعة عليه في طلب المخرج له
بالاعذار وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الموطأ أنه قال انما أبشر مثلكم يوم حي الى

بوجهها لحضور حازمة الشهود لما شهدوا فسهل من دارا وعقار وقال ابن سهل وما انت ابن
عتاب عن ذلك فقال لا اعذار في وجهه للاعذار أو ما الموجهان للصاغة فيعذر فبهما
وقد اختلف في ذلك (مسئلة) وكذلك الشاهدان الموجهان لحضور الجين لا يحتاج الى
تصديهما لانه لا اعذار فيهما في المشهور من القول لان الحياكم اقامهما مقام نفسه وقيل
لا بد من الاعذار فيهما (مسئلة) وكذلك الشهود الذين يحضرون تطليق المرأة نفسها
واخذها بشرط طها في الطلاق في مسائل الشروط في النكاح لا يحتاج الى تصديتها لانه
لا اعذار فيهما (تتم) لبيان الوجود التي يسقط فيها الاعذار وكل من قامت عليه هذه
بحق من معاملته أو نحوها أو دعوى بفساد أو غصب أو تعد فلا بد من الاعذار اليه قبل الحكم
عليه الا ان يكون من أهل الفساد الظاهر أو من الزنادقة المشهورين بما ينسب اليهم فلا يعذر
النيهم فيما شهد به عليهم. وقيل في آخر الجزء الثاني من احكام ابن سهل في مسئلة في الخبر
الزبدى لما شهد عليه بما يتعاطا من القول المصرح بالكفر والانسلاخ من الايمان
وقامت البينة عليه بذلك وكانوا ثمانية عشر شاهدا وكان القاضي يومئذ منذر بن سعيد
قاضي الجماعة فاشار بعض العلماء بان يعزله فيما شهد به عليه واشار قاضي الجماعة واسحق
ابن ابراهيم الصبي وصاحب الصلاة جدين مطرفا به يقتل فصر اعذارا لانه ملحد كافر
وقد وجب قتله بدون ما ثبت عليه فقتل فعذر اعذارا فقتل لاني ابراهيم في ذلك وسأله ان
يشرح لهم أصل الفتيا في قتله بغير اعذار فذكر ان من أصله الذي اعتمد عليه في ذلك على
قاعدة مذهبه ما لك رضي الله تعالى عنه في قطع الاعذار عن استغاضت عليه الشهادات
في الظلم وعلى مذهبه في السلب والمقربين واشباههم اذا شهد عليهم المسلمون
والمنتجون بان تقبل شهادتهم عليهم اذا كانوا من أهل القبول وفي قبولها عليهم سفك
دمائهم وفي الرجل يتعلق بالرجل ووجهه يدمي فصدق عليه وفي التي تتعلق بالرجل في
المكان الخسالي وقد فضضت نفسها بأصابعه لها فتصدق بفضضة نفسها وفي الذي وجدته
مالك رضي الله تعالى عنه عندنا هذا الحكم وهو يضرب بدعوى حي قد تعلق به وهو يدعى
فضر به الحياكم فيما ادعاه عليه من اصابعه له فلنزل يضرب وما لك جالس عنده حتى
ضرب ثامنا سوطا وهو ساكت لا شكر ذلك مع ما تقدم له من الضرب قبل وصول مالك
رضي الله تعالى عنه وقد بلغني أنه انتسى به الضرب الى سماء سوط وفي أهل حصن من
البلقاء مؤمن مسلمين رجالا ونساء حوامل وغير حوامل فصدقون في انسابهم ويتوارثون اذا
كانوا جماعة لم يعدد قال ابن القمام والعشرون عتدي جماعة فان الاعذار في هؤلاء كلهم
واذا كان مالك يرى في أهل الظلم للناس والسلايين والمجاريين ونحوهم ان يقطع عنهم
الاعذار فانما لظلم الله تعالى وسلكه ولو سلمه صلى الله عليه وسلم أحيى بان يقطع عنه الاعذار
فما ثبت عليه واني مقرب الى الله تعالى باسقاط التوسعة عليه في طلب المخرج له
بالاعذار وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الموطأ أنه قال انما أبشر مثلكم يوم حي الى

ورنته الاحياء ومثلا يحكم بموته الا ان ولا يعمر كما يعمر المفقود وليس زوجته نفقة في ماله وهي كالميتى عنها زوجها وفي
الوثائق المجموعة انما يؤجل مفقود المعركة سنة ثم يورث ماله بعد تقسيم مال الذي ثبت انه كان بين الصنفين وقد
المفقود في قتال المسلمين وان لم تقم له بينة انه رؤي بين الصنفين فحكمه حكم المفقود في غير المعركة ولا يورث الاعداء التعيين واذا

الجدة أم الأب على المشهور ثم الأب ثم جدة الأب لآبائهم ثم العمة ثم بنت الأخ ثم الأخ ثم فأن لم يوجد في النساء ما شئت انتقلت إلى
الذكر كورا العمة على ترتيبهم وفي ولاية النكاح والوصى أولى من العمة فان اجتمع التساو وقدم الشقيق على غيره فان استورا
فقد ذلك قدم الأمون والأرق فان استورا قدم الأمين (وشرطها) العقل ١٣٧ والكفاءة وحراز المكان للبنت

يخاف عليها وان كان الحاضر
أباً أو أماً وخفي عليها انتقلت
الخصانة إلى الأبعد وان تكون
المرأة غير ذات زوج إلا ان
تكون الجدة مفترضة بعد
الطغسل ففي ذلك قولان
أصحهما أن لا تسقط حصانتها
وان كانت الأم وصيا وتزوجت
ففي سقوط حصانتها قولان
وفي مسائل ابن الحجاج اذا
تزوجت الأم وهي وصى على
ابنها وأراد الولاء أخذه حكم
فيها ابن حديد بأنها حتى به
وكان نقدعها من قبله وبذلك
أفتى ابن خزم وغيره ولم يحقق
فيها جواباً في التحلوس ثم ظهر
له أنها لا حضناً لها لعدم
قوله أنت أحمق به ما لم تنكح
وقال اذا كانت الجدة ساكنة
مع الأم في دار واحدة فترتبت
الأم وأبى الأب ان تترك ابنته
في حضنة الجدة من أجل
سكناها مع بنتها المتروجة
فأنها لا تسقط حضانتها بسبب
سكناها مع بنتها قال وهو قول
معنوي وأفتى غيره بان
حضانتها ساقة وفي رواية
قرعوس عن مالك رضي الله
تعالى عنه ما يدل على ذلك
وهو الذي أفتى به ابن الموار
أنه لا حضنة للجدة اذا مكنت
مع بنتها قال وهو رواية

إلى المدعي عليه وقد يكون إلى المدعي فإذا أعذر القاضي إلى من توجه إليه الاعتذار لم يمتنع
طالباً ومطلوباً وسأله أبا بقت له حقه فان قال نعم وسأله التأجيل ضرب له ألا يجيب
تلك الأرقام بما يؤيده إليه اجتهد في بلوغ المؤجل مقصود مع انتفاء شرط خصمه فان
كان التأجيل في حق المطلوب وأقبح فماتت به عليه أو ادعى عليه فسال الطالب
التأجيل أيضاً وزعم ان له مدفعاً فيما أتى به المطلوب ضرب له ألا أيضاً وتولم عليه
حتى يمتح الحق ويتبين مجزأ أحدهما فاستدل بالحكم حينئذ ويحكم بالتجهيز على من توجه
عليه وسأله ابن حاتم التمهيز وضرب الأجل مصروف الحاجة زاد الحكم بسبب حسن
النظر في أمر الخصمين وليس فيه حد محمول لا في الزمان ولا في الاجتهاد وسند كثر فاعلم
يجري به العمل بين المحكمين والاحكام مختلفة فان كان الأجل فيما يطول النظر فيه
والاثبات كدعوى الزنا والاصول والوراثات أجل خمسة عشر يوماً ثم ثمانية أيام ثم أربعة
أيام ثم تسعة أيام فثلاثة أيام ثم تسعة أيام فثلاثة أيام ثم تسعة أيام فثلاثة أيام
كل أجل من هذه الأجل ثم يسع له بالأجل الثاني إلى تمام الشهر قال المتطفي وكان
الحكم بجمع دعوائها في حكم وبغير قوتها في آخر بحسب ما يؤيدهم إليه اجتهد هم وذكر ابن
الهندى وجهاً آخر وهو ثمانية ثم بوقت ثم ستة ثم بوقت أيضاً ثم أربعة كذلك ثم أربعة أيضاً
كذلك ثم تسعة أيام وان ضرب الأجل الأول عشر يوماً ثم تسعة أيام فثلاثة أيام
قال ابن سهل وكان أبو الطرف عبد الرحمن بن محمد بن بشر فأتى الجماعة بقرعة بضرب
الأجل عشرة أيام ثم عشرة أيام ثم عشرة أيام وكان آخر القضاة علما وتديراً وتغنفاً في
الاقضية قال المتطفي وله ان يضرب له أجلاً قطعاً من ثلاثين يوماً فيدخل فيه الأجل
والتسليم ويضرب الحاكم الخصم أنه جمع له في ذلك الأجل والتسليم حتى يعرف ما ترتب
عليه وهو في وثائق أبي القاسم الجزيري اذا كان التأجيل في الأصول فالشهران والثلاثة
لأسماء اذا ادعى مغيب المنة وانهم تفرقوا وكذا قال بعض الشيوخ هذا مع حضوره في
في البلد وأما ان كانت غائبة عن البلد أكثر من ذلك على ما مرأه الحاك وقال محمد فقي
فأتم عليه سنة في دار في يديه فلما سئل عن همة ذكر همة قوية فانه يؤجل الشهرين
والثلاثة وروى أشبهه مثل ذلك وزاد فان طلب بمثل ذلك أجلاً آخر وقال تفرق في دوى وغاوا
فان ظهر الصدق من قوله ولم يتبين لدهه ضرب له أجل آخر ولا يضرب له أجل ورواه
عن مالك رضي الله تعالى عنه أنظره في مختصر الواضحة وان كان التأجيل في اثبات
الدين فثلاثة أيام ونحوها قال أبو القاسم الجزيري وان كان الأجل في الاعتذار في البيئات
وحل العقود فثلاثين يوماً للقاضي جمعها وتفرقها جرى العمل قاله الجزيري وان كان
الأجل في اثبات شيء مما يدعي فيه ما عدا الأصول أجل المثبت دعواه ثمانية أيام ثم
سبعة أيام ثم أربعة أيام ثم ثلاثة أيام تسعة أيام واحد وعشرين يوماً وان كان الأجل في الذي
يدعي الشيء على الرجل ويقيم شاهداً أو لغيره ويدعي شاهداً آخر فاما بضرب له أجلاً

٢٨ نصرة ل المشورة عن مالك وجه العمل واختاره المتأخرون من الفقهاء وغيرهم وتسقط
حضنة الجدة بتزويجها ودخول الزوج بها فان لم يدخل بها الزوج لم تسقط فاذا دخلت سقطت حضانتها (وكتب في ذلك)
اذا دفعته لوالده عقدت فلانة إلى عطفها فلان انهما منه فلانا المصير ليكون في حضنته وكفالتة بعد وجوب ذلك له

فيكون الزوجان باعترافهما بذلك فثبت منها ما رعد على الوجه المذكر ورأى بعد ذلك في كذا (بيان)
ولا تعود الحضانة له ما لم تطلق بعد ذلك على المشهور وهي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة والعقبة وقيل عنه في
غيرهما أنها تعودان لطلاقها ١٣٨ الزوج أو مات قال ابن رشد وهو قول المغيرة وابن دينار وابن أبي حازم ووجه هذا

الجمعة ونحوها حكاه معنون في المدونة ذكره ابن حبيب في مختصر الوضحة وإن كان الاجل
في دعوى الحسبة في مختصر الوضحة قال فضل بن مطر وي ابن القاسم ان العبد اذا اقام
شاهدا واحدا على الحرية وادعى شاهدا آخره يؤجل الشهرين والسلاثة لامي اذا
ادعى عقب الشاهد الآخر وان كان الاجل لن ادعى دابة أو أمه يخاف ان يقب
عليها المدعى عليه فانها توقف اليوم واليومين فان أتى بشي يوجب التوقيف والا اطلقت
عليها يد صاحب المدعى عليه قاله ابن زرب فان اقام على العبد أو الدابة شاهدا وطلب
المدعى ان يدفع اليه المدعى فيه ليذهب به الى موضع يدينه فذلك له بعد ان يدفع قيمته
ومنع من ذلك معنون فان لم ير ان يدفع قيمته وقال يوقف حتى آتي بيثني فان كان عما
يقرب وقف له ما بين الخمسة الايام الى الجمعة قاله معنون وقيل الشهر ونحوه وسما في
ذكر هذه المسئلة في توقيف المدعى عليه باسطن من هذا وان كان الاجل في توقيف
المدعى فيه فالتأجيل في كل شي يحسبه وهي مذكورة في محلها وان كان الاجل
قد ضرب لمدان في بيع الاصول فيؤجل نحو الشهرين قاله ابن زرب وغيره والمسئلة
مبسوطة في القسم الثالث وان كان الاجل في الاعسار بالصدق فعلى مذهب مالك رضي
الله تعالى عنه يؤجل الشهر والشهرين وهو خلاف قول ابن القاسم وفي المتعطله قال ابن
القاسم وليس الناس في التلوم سواء منهم من يرجى له ومنهم من لا يرجى له قال في المدونة
ولا احد في ذلك حدا قال بعض الفقهاء عونا لهر قول ابن القاسم هذا ان من لا يرجى له شي
لا يتلوم له وانه يطلق عليه فوقفه قال فضل بن سلة وهذا مذهب ابن القاسم وهذا قبل الوطء
قال ابن الحاجب ولا تمنع نفسها من الدخول ومن الوطء بعده ومن السفر معه حتى
تقبض ما وجب من صداقها فان لم يجد تلوم له باجل بعد اهل ثم يفرق بينهما بطلقة فان
وطئها لم يبق لها الا الطالسة برده انه صار ديناً من جلدته ونسبها ولا تطلق المرأة على الزوج
بطله دينها أو باعساره وقال مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد بنو السنتين ولا
يجعل عليه وقال في مختصر ابن عبد الحكم بضرب له اهل سنة وستين ثم يفرق بينهما وان
كان يجرى النفقة وهذا في حق من يرجى له البسار كالتاجر منظر تنفاق السلع والأسواق
أو منظره لامن بلده ونحو ذلك قال ابن حبيب ان اتهم انه اخفى ماله لم يوسع له في الاجل
وفي المسئلة أقوال وتنصل ينظر في محلها (مسئلة) اذا طالب أو ابنة صهره بالنقد
من الصداق وبالباء أهله فزعم انه معسر لا بد تطعمه اداه وسأل التأجيل فعوا الانتظار
به فان القاضي بكلف الزوج اثبات عدمه بعد ان تثبت عنده الزوجة المذكورة فاذا
ثبت عدمه حلفه على تحقيق ما شهد له به من عدم ثم يؤجله بعد ذلك والاجل المضروب
له في اثبات عدم أحد وعشرون يوما قال بعض المؤرخين وانما احداث التأجيل في هذا
باحد وعشرين يوما لا تنافي القضاة بقرينة وغيره ما اقتصناهم في كثير من احكامهم لها
وليس ذلك بلازم وهو موكول الى اجتهاد الحاكم واذا سأل القريم الحاكم ان يؤثروا بالدين

القول انما يرى أبا الزوج من
لضرورة فجعله عذرا كالمريض
ما يقطع البين فانه ارجع اذا
زال عذرها لا خلاف قال وقد
قبل ان حقه في الحضانة
لا يسقط بالتزويج الا في جهة
من حضن الولد في حال كونها
مع الزوج فان خلت من الزوج
ثم مات بعد ذلك الحضانة
كان لها احدى ولدها وكانت
أحق بالحضانة من غيرها
وهذا الاختلاف كله على
القول بأن الحضانة حتى
للصان وما على القول بأنها
حق للمعنون فلها ان تأخذ
ولدها اذا خلت عن الزوج
قولا واحدا وكذلك ان
أسقطت الحضانة فيه فانها
لا تعود لها بذلك وان كانت
أسقطتها العذر من مرض أو
سفر أو غير ذلك فانها تعود اليها
بعد ذلك اذا رجع العذر
(وسئل) ابن رشد في حضانة
سافرت الى موضع فلم يكن لها
جل المحضون فتركته لابيهم
اجل سفرها ثم رجعت عن
قرب أو بعد هبل رجعت على
حضانتها أم لا وكيف ان كان
نحوهما الى الصا فنه ثم فرج
هل لها ذلك (فاجاب)
لا يسقط ذلك حقها في الحضانة
ولها ان تأخذها ان رجعت

من سفرها كما لو تركت حضانتها لابي لا ينقطع لهنها ولمرضا فان لم تصرح باسقاط الحضانة وتوكلت المحضون
عند والده العام وأزيد ذكر ابن رشد انه يحكم عليها بقوطها قال وقال ابن نافع لها ان تأخذها وعنه له ابن القاسم في
المدونة ان لها ان تأخذها الا ان يكون عرض عليها فابت لن تأخذها قال وهذا على الاختلاف في السكوت هل هو

كالاقرار والاذن أم لا وهو اصل قد اختلف فيه قول ابن القاسم (ومثل أيضا ابن رشد رحمه الله تعالى) في رجل طلق زوجته وله من ابنته فتزوجت الزوجة وترك الاب الابنة مع أمها بعد ان تزوجت عدة من ثلاثة أعوام ثم أراد أخذها (فقال) اذا ترك الاب الابنة مع أمها المدة المذكورة فهو رضاعته تبركها ومستقطبا وجب له ١٣٩ من حضانتها والواجب ان ترد

الى أمها ويحرم الاب عليها النفقة وهي رواية وحدها في كتاب أبي اعشى التوشى (وفي) سمع أشهب سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن أوصى بابنته الى ولي قهرها مع غيرها حتى بلغت الجارية أو كادت ان تبلغ ثم تزوجت العدة فطلبتها الجدة أو أمها وأرادت أخذها وأرادت الجارية ان تكون مع عمتها ورضي بذلك الولي (قال) أرى انه ترك مع عمتها اذا أحببت الجارية ورضي بذلك الولي ولا تأخذها الجدة وفي كتاب الاستفتاء حكى بعض الشيوخ ان البتيم اذا كانت له جذتان جدة للاب وجدة للأم ولم يكن معه الاداريتهما عشرون وبنار أو نحوها فارادت الجدة للأم بيعها عليه لتتفق غنها عليه فقالت جدة الاب أنا أفق عليه من مالي ويكون هي وتكون له دارم فقابه وليس له مال يتفق عليه منه عند جدة الأم ان جدة الأم أولى بالحضانة وقال المناور ينظر الى الفرق بالصبي فانما أولياء جميعا وقال في حضنة أولاد السؤل والفقراء ومن لا قرابة لهم يتفرق في ذلك السلطان للأصغر

اليوم ونحوه ويعلى مسجلا بالمال آخره قال ابن رشد والقضاة اليوم يؤخرونه ثلاثة أيام وذلك راجع الى اجتهاد الحاكيم بحسب ما يظهر من حال القهر من لدو غيره ووقع في فتيا بعض الشيوخ فبين سأل الناجي حتى يجمع المال أنه قال ليس على القاضي تأخير وإنما عليه الحكم ولا عداء فان أوى الطالب ان يؤخر فالحس وانكر ذلك ابن سهل وقال هذا خلاف لتصوص مالك وأصحها والمسئلة مبسوطه بما فهم من الخلاف في احكام حبس القهر في القسم الثالث من الكتاب والاجل المضروب في إقامة البدنة القسرية ما بين خمسة أيام الى الجمعة ويؤجل المطلوب اذا قال امهلى لا تنظر في حساني وأحق ما أحجب به من اقرار أو انكار التوبين والثلاثة بحسب بوجهه وقال ابن عبد الحكم عمله الحاكيم بقدر ما يراه من غير تحديد زمان المهلة فقد يطول الامر في ذلك وقد يقصر ويؤجل المستعمل في الاقدام على التوبين اليوم واليومين والاجل في المماراتي يريد القاضي اعتق له واقفاها فقسا له من هي بيده أن عمله حتى يخرج منها متاعه فانه عمله ثلاثة أيام والاجل لمن طلب الامهال لينظر هل يأخذ الحصة المستشفع فيها ثلاثة أيام وقيل لا يؤجل وكذا تأجيله لقصم الشئنا ما وأجل من يتلوم عليه الحاكيم لاجل الاتفاق فاني ان يتفق أو يطعن روي شهر بشرط أن لا يضره بأسر أو روي ثلاثة أيام وقال ابن الماحشون شهران بالشرط المتقدم وفيهما من الخلاف غير هذا والصحيح ان الاجل يختلف باختلاف الرجاء (وأما) الاجل في حق الزاذقة اذا عداوه مدعا بما شهد به عليهم فذهب المحققين من الشيوخ ان المشهود عليه ان كان ممن استغاضت عنه الامور الموجبة للقيام عليه وكثرة الشهادات عليه فانه لا يعذر له ولا يضرب له أجل في دفع من شهد عليه وان كان على خلاف ذلك فانه يؤجل شهر الدفع للبينات فان طلب أجلا آخر وظهر منه الصدق وطمع له بما دفع عنه ما شهد به عليه أجل أجل درن الأول وأمثله على حسب اجتهاد الحاكيم وما يظهر له من حاله وان لم يظهر صدق قوله وظهر ان طلبه الاحال للعدا ومما طلع لم يوسع عليه وانظر احكام ابن سهل في أول كتابه في ذكر الاحال وفي آخره مسئلة اني انفسر الزنديقي (تنبيه) وما ذكره القاضي عياض في المداير من تأجيل هرون بن جبيب فيما شهد به عليه ونظرانه لم يكن تأجيلهم الشهرين أو أكثر لدفع الشهود انما كان عقوبة ولو كمال النظر في تحقيق ما يجب عليهم فيما صدر منهم فاعلم ذلك والاجل في حق الموقوف المترك من المسلمين روي عن مالك انه ساعد بعدا لتلوم بالاجتهاد وروي بعد سنة وروي سنة فيها العدة

(فصل) وبعض الاحال لا بدخاها اجتهاد الحاكيم كاجل المعتز وهو عدة سنة من يوم ترفعه ان كان حرا وان كان عبدا ففيه رواية ابن قيس قبل مشله وقيل نصف سنة وأجل المعتز جنوا باحد ما يعزل عن زوجته سنة فان مع والافرق بينهما وأجل المفقود غيره اذا فرقت زوجته أمرها الى الحاكم فيؤجل الحار أربع سنين والعبد سنتين منذ يهجر عن

بالحوط وما راعا حالهم من أحد الا يوين وليس للحاضنة ان تنقل محضونها من موضع سكنى الاب الا فيما يقرب نحو المسافة التي تقصر فيها الصلاة قال ابن مغيث واذا انتقل الاب أو غيره من أولياء العطف الوصي وغيره من السكنى في البلد الذي فيه حاضنة الطفل لزم الحاضنة السفر معه للسكنى بالمحضرين مع الولي هناك اذا كان بينهما مقدارة سنة برد وما يقرب

في قول مالك في لزوم الحاضنة الانتقال معه وبذلك مضت الفتوى من الشيوخ وقال بعض الشيوخ اذا سلك الانتقال الى
 موضع مخوف من عدو أو قتر ١٤٥ مخوف أو سلك في الطريق مخوف فان كان ذلك فليس له أخذه قاله في

الاستئذان وكذلك ركوب
 البحر المحضون هل الأولى ذلك
 لم لا في ذلك اختلاف والامع
 ان له ذلك قال ابن أبي زمنين
 ولا يسلم له بأخذه المحضون
 للسفر به حتى ثبت استئذانه
 عندها كم البلد الذي رحل اليه
 سكاك عن بعض شيوخه (ويكتب
 ذلك) عقد يعرف شهوده فلا نا
 ويعلمون انه قد استوطن مدينة
 كذا سنة أشهر بقدمت منه
 وماله وحالته متصله على ذلك
 في هلم حتى الآن وقد واصل
 ذلك شهادتهم في كذا (بيان)
 وأنه كره هذا وغير واحد من
 الشيوخ وقالوا ليس عليه ان
 يثبت الاستئذان قال ابن ميثم
 واذا أراد الرحيل من البلد
 الذي فيه الحاضنة الى بلد
 آخر ليسكن فيه حكم له بأخذه
 منه من الحاضنة ورحل بهم
 اذا عرفت حقيقة ذلك وكان
 من البلد الذي يخرج منه
 والذي رحل اليه مسيرة سنة
 برد أو ما يقرب منها قاله
 مالك في كتاب محمله به مضت
 الفتوى عند الشيوخ قال في
 المجموعة وعليه ان يبريد
 الاستئذان وليس عليه ان
 يثبت استئذانه على ذلك يدل
 قول ابن القاسم واستحسنه ابن
 الهندي وغيره من الشيوخ

خبر بعد الحب وأجل الأولى تمام أربعة أشهر من يوم الخلف على ما هو مذكور في محله
 وشروطه المذكورة لمحق بالمولي من امتنع من الوطء بغير عذر ولا على ما هو مذكور
 في ذلك. والأجل الذي يوقف فيه ميراث الجمل على الخلاف في عدة الجمل. والأجل الذي
 يوقف فيه قسم المال للتمير. والأجل الذي يوقف فيه عقل سن العبي الذي لم يشر على
 ما هو مذكور في محله. والأجل في تأخير قصاص ماسوى النفس حتى يبرأ. والأجل
 في تأخير العقل في الناعا حتى يبرأ. والأجل في تأخير القصاص في الحر والبرد المفرطين
 وما أشبه ذلك من تأخير القصاص لمرض الحائض وتأخير الموالاة في قطع الاطراف
 وتأخير الخامل في استيفاء النفس وتأخير الرضخ أن يوجب من يرضع على ما هو مذكور
 في ذلك. وأجل المرتدة ثلاثة ايام على الخلاف فيه فهذه الاحال متبعة على ما قرره أهل
 المذهب وفيها ذكر ما اشارت في ما ذكر من تنبيهه عليه (مسئلة) واذا دخل القاضي أحد
 الخصمين تحت أجل أو أدخلهما معاً على ما تقدم بيانه ثم عزل أو مات قبل انصرام الحال
 لم يستأنف الذي ولي مده ضرب أجل آخر ولقد الحكم من اليوم الذي انتهى اليه
 العزل أو الموت وكذلك الحكم في الخصمين اذا مات أحدهما قبل انقضاء الاجل الذي
 ضرب له فانه يكمل في حق الآخر في حق ورثته من مفيد الحكم
 (فصل) قال ابن مالك القرطبي ولا بعد اليوم الذي يكتب فيه الاجل ولا يحسب به كما
 لا يحسب باليوم الذي يكتب فيه العهد وفي العهد خلاف انظره في باب الاستعفاء
 (تنبيه) واذا تم الاجل الأول لم يكتب في الثاني في اليوم الثاني بعده ولا يحسب به
 وكذلك يفعل في الاحال كلها (تنبيه) ويقول في التار يخ في الاحال كلها الكذا وكذا
 خلون ولا يقول خلت لانه لم يخل المدة التي تخرج بها الا بانقضاء اليوم الذي أنت فيه وانما
 هو فعل مستقبل من المتعاطية (مسئلة) والقاضي مصدق في التأجيل لا يحتاج أن يشهد
 عليه شهوداً يريد في جميع وجوه التأجيل قاله في الطرولابن عات في الجزء الثالث
 (فصل) والطريقة في كتابة الاجل ان كتب الحاكم ذلك بيده فانه يكتب اجلنا وأجلت
 فلان بن فلان في المدفع الذي ادعاه في الشاهد بن الذين شهد اعليه فيما ذكر في العقد
 الذي في علا هذا السكاب وهدان اعلمنا وأول علمته بهما وقبولي لهما وبشوق ذلك عندي
 وشهادتهما ثمانية ايام أو لهما يوم كذا وكذا خلون من شهر كذا من سنة كذا فاذا
 انقضت كتبوا اجلنا ثمانية ايام أو لهما يوم كذا فاذا انقضت كتبوا اجلنا ثلثان
 أربعة ايام أو لهما كذا من شهر كذا فاذا انقضت كتبوا اجلنا ثلثان ثمانية ايام أو لهما
 المضروبة له التي فوق هذا ثلاثة ايام أو لهما كذا كذا كما تقدم ورأى كتب في الاجل الثالث واجلا
 ثالثا دخل فيه التلوم من سبعة ايام أو لهما كذا وان كتب عن القاضي كاتمه كتب أجل
 القاضي فلان بن فلان قاضي حاضرة كذا فلان بن فلان فما ذهب اليه من اجل ما ثبت عنده
 عليه فلان بن فلان في العدة الواقعة في بطن هذا السكاب بعد معرفته بما فيه وعن ثبت

فان كان سفره سفر زهارة أو تجارة فليس له أخذه ولا يحكم له بذلك وتسقط الحاضنة بان يثبت ان الحاضنة
 غير ما هو عليه على الحاضنة ولا مشغولة بها (ويكتب في ذلك) عند يعرف شهوده فلانة وابنها الفسة بن فلان بن فلان السكاش في
 حضانتها معرفة تامه ويعلمون انها غير مصفحة لحضانتها ولا مأموعة عليه ولا مشغولة بذلك والان المذكور معها ضائع

في غير ذلك ولا كفاة وحالته متمثلة على ذلك حتى الآن وقد واعي ذلك شهادتهم في كفاة (بيان) اذا ثبت هذا الرسم فان
الحضنة تسقط وتنقل الى من هو احق بها من هو اموون قال ابن ابي زمين وكل من له الحضنة من أب أو ذات رحم أو عاصب
وليس له كفاة ولا موضعه يجوز ولا يؤمن في نفسه فلا حضنة له وتنقل ابن ١٤١

أحلا قاطعا جامعا للتولم وغيره من أحد وعشرين يوما أو من ثلاثين يوما وغير ذلك أو لها
كذا الكذا وإذا خلون من شهر كذا من سنة كذا كما تقدم في أول كل أجل فإذا تم العقد
بخط الكاتب كتب القاضي بخطه هذا الصريح أو هذا الأجل صريح أو الحال بجملة
(الفصل الثالث في التجهيز) وإذا انقضت الأجل والتولم واستوفيت الشروط ولم يأت
الشخص المؤجل بشئ وجب له نظر المجهز والقاضي وأخذ القضاء عليه وسجل وقطع بذلك
تعيينه عن خصمه في ذلك المطلوب ثم لا يسع منه بعد ذلك حجة أن وقع عليها ولا يقبل منه
بينة أن أتى بها كان هذا المجهز طالبا أو مطلوبا (تنبيه) فإن كان الحسا قد قضى على
القائم باسقاط دعواه حين لم يجد بينة من غير مذكور تجهيز ثم وجد بينة فله القيام بها ويجب
القضاء له (مسئلة) وإذا حكم القاضي على المهرم تجهيز ثم أتى ببينة بعد ذلك وزعم أنه
لم يعمل بها حلف وقضى بها وقبل لا يقضى له بأوجه العمل وفي معنى الحكم وإذا أتى
المهرم ببينة فهل تقبل عنه أو لا في ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تقبل منه كان المهرم
طالبا ومطلوبا وهو قول ابن القاسم في رسم النكاح من سماع أصبغ في تجهيز
المطالب قال بعض الموقنين وإذا قاله في الطالب فاحرى أن يقوله في المطلوب والقول
النسائي أنها تقبل منه كان المهرم طالبا أو مطلوبا إذا كان لذلك وجه وهو ظاهر ما في
المدة إذ لم يفرق فيها بين تجهيز الطالب أو المطلوب والقول الثالث أن ذلك يقبل من
المطالب دون المطلوب وهو ظاهر قول ابن القاسم في سماع أصبغ من كتاب المصنفات
والهيات (تنبيه) قال في معنى الحكم قالوا هذا الاختلاف أغما هو فيها إذا جهز القاضي
بأقراره على نفسه بالجهز أو ما إذا جهز بعد التولم ولا عذر وهو يدعي أن له حجة فلا يقبل
منه ما أتى به بعد ذلك من الحجج (مسئلة) واختلاف هل الاختلاف الذي ذكرناه في التجهيز
يختص بالقاضي الذي وقع المهرم عنده أو يكون ذلك له وإن بعده من الحكم على قولين
(مسئلة) إذا جاب القائم بعد انصرام الأجل بأن له بينة ترجمها نظر فإن كانت قريبة
أجله بعد ذلك وإن كانت بعيدة وتبين للده قضى عليه وأرجى ألجه له وله القيام بهامتي
جاءت عنده هذا القاضي أو عنده غيره وإن ولي بعده ترض ذلك الحكم بسبب ذلك إذا
أتى بما يقتضيه

(فصل) ولا يجوز له إقامتي أن يجهز في ثلاثة أشياء العتيق والطلاق والنسب قاله ابن القاسم
وأشهب ومطرف وابن وهب وأخبره ابن حبيب وسبق ما للحق بها وحكى عن ابن
الماحشون أنه يقول في الثلاثة الأشياء المذكورة كذلك وأما غير ذلك من الدعاوى فيختلف
أما كل ما كلف المدعي إثبات دعواه وتعدّل شهوده سواء كان المدعي فيه مالا أو دارا أو
عبدا أو ماشية ذلك ولم يكلف الذي هو في يده بينة أو عملا من الأعمال يدخل على الحاكم
شبهة في أمرها فهو المدعي عن إثبات دعواه أو تعدّل شهوده فإن السلطان يدفعه عن
المدعي عليه فقط ولا يجوز له أن يكذب للمدعي عليه كما يقطع دعوى المدعي ولا يسجل

قرب والد يرضع أو ولده
ويدخل عليهم رجال الأشراف
فتمتدعون منه فإن أسقطت
الحضنة حضنتها وأسبلت
المحضون الى والده (فيكتب في
ذلك) عقد أشهدت فلانة على
نفسها أنها أسقطت الحضنة
الواجبة لها في ابنها أو حننها
في ابنها أو ابنتها اسقاطا تاما
أدبها والمسلمة الى والده قبضته
ومار عنه وفي كفاة ولم يبق
لها في حضنته حتى وشهد على
فلانة ومهرها المذكورين بها
فيه عنهما في كذا (بيان) إذا
ادعى الأب على الحضنة أنها
أسقطت الحضنة وأنكرت
هي ذلك فعليه اليمين قاله ابن
المنذرى وبلازم هذا الاستطاع
ولا يعود الابن الى حضنتها
إلا بإختار والده وإن التزمت
نفقته وكسوته على أن يعود
الى حضنتها بعد سقوطها
لزمها ذلك مكان سقوط
حضنتها باستطاعها أو لسفر
أو غير ذلك فإن ماتت الأم لم
يتبع بذلك ورثتها تركتها
وقبل ذلك من يؤخذ من
تركها الأول أصح كالومات
الأب وقد صالحها عن نفقة
الحمل أو الرضاع لم يتبع شئ
من ذلك (وإذا) صالح الأب
الحضنة على مال دفعه إليها

٢٩ تبصره ل على أن تسقط حضنتها فالصالح جائز ولا قيام لأحدهما على صاحبه فإن قام عليها في المال
رجعت في حضنتها وقد نزلت بلاد بعض الأندلس واختلف فيها بعض الشورى وافي ابن رشد أن ذلك جائز وبلازمها ذلك
على القول بأن ذلك حق لها ولا يكون لها أن ترجع فيه ولا يلزمها على القول بأن ذلك حق للوالد ويكون لها أن ترجع فيه

ويجب على غيره من غير جرح الموضع لصاحبه ان كان عرضا قال ولا وجه في منع ذلك المصلح **وقوله**
وان تمرك الحضانة على غيره لم يبدع صلاحها وما اشبه ذلك من الغرض ليس ذلك بما يمتنع وانما هو مصلح وانما قال الاب
فليس له ما يلقى ويكون اولادى 182 يا كلون حتى فله ذلك ويبين عند الحاضنة بالليل وكذلك ان كان صانعا واراد ان

يعلمهم بالنهار فله ذلك ولا
تفقه للحاضنة ولا يجوز على
حضانتها وقبل له اذ ذلك ولما
السكنى مع المصنوع دون كراه
وقبل تغريم حضانة من
الكره
(فصل) ويلزم الام ارضاع
ولها الا ان تكون مريضة
او غير ذات لبن او شريفة
لا يرضع مثلها فيكون على
الاب ان ياتي لها لبن يرضعه
فان طلقها الاب فانه يؤدى لها
اجرة الرضاع على قدر حاله في
المسروا يسرفان لم ترضعها
فرض لها ان كان الاب اخذ
ويدفعه لمن يرضعه فان لم يقبل
غيرها او كان الاب مسررا
لا يقدر على اجرة كان عليها
ارضاعه باطلا او بما يقدر
عليه وان كان موسرا او وجد
من يرضعه باقل من الاجرة
المفروضة عليه فهل لها اخذه
أم لا **فصل** قولان وان مات
الاب فانها تررضعه باجرة
تأخذها من مال الطفل فان
لم يكن له مال لم يرضعها
باطلا واذا مات الام ارضاعه
فأرادت دفعه الى أبيه فانه لا يؤثر
بأخذه حتى يجتمع من يرضعه
(فصل الرضاع) والرضاع
كالنسب يحرّم ما يحرّم من
الولادة فاذا أرضعت امرأة

عليه ولا يحدث له في ذلك حكم ولا اثم ادا وبتركه وتحقيق مطلبه حتى جاء الطالب بما هو
أحق مما جاء به أولا نظره في ذلك الحكم ومن كان بعد ما لو كان الطالب قد أتى بشئ
أوجب على المطلوب عملا مثل ان يمتنع ان تلك الذكرا كانت لايه أو بعده وهو اليوم في يد
المدعى عليه فكيف الذي في يده المنة فكيف صارت اليه فان زعم ان ذلك حق
من حقه بصارته الزمن الطويل وهذا حاضروا في ذلك في منة فتشبيها بالمطلوب ويقال
للدعي لم تركه يجوز هاعليك هذا الزمان فان قال بكره أو ساكن كلف البينة ان يجرعها
أو أقام بينة لم تعدل بشرت لا جال له فلم يأت بشئ يجزه السلطان عن اخذ ذلك وكان
حقا على القاضي ههنا ان يكتب للدعي عليه كما يوجب له بحكمه ويقطع حجة المدعى
عنه ثم ان في بينة أحق من الأولى أو عدل لم ينظر له في ذلك لأن ذلك الحكم ولا من بعده
قال ابن حبيب وقوله هذا دقيق حسن ومن أخذه لم يخط و قد علمت به اصغى فاستحسنه
وروى القول الا ترى عن ابن القاسم وأشباهه وابن وهب انه يجرع في الأموال والحقوق
ولا ينظر بعد ذلك التمهيز في بينته لأهذا الحكم ولا من بعده الا في العتاق والنسب
والطلاق كما تقدم **(تنبيه)** قال ابن مهمل وبما يشبه العتاق والنسب والطلاق الحبس
وطريق العامة وشبهه من منافعهم ليس يجزى بالبر بوجوب منه أو منع غيره من النظر له
ان أتى بوجه وقد شاهدت الحكم والقنوى بذلك في الحبس وفي الطرولان عات والم
مثل الطلاق والنسب والعتاق انظره في آخر الكتاب **(مسئلة)** اذا قام أحد الشركاء لتمام
في شئ قضى عليه ثم قام أحد شركائه يريد ان يخاصمه فيه ايضا فان قام بما قام به المقضى عليه
حكم عليه وأحقه به ولم يسمع حجة ولا بينة وان جاء بغير ذلك نظره فيه ولم يجرع وكذا
من يدعى حقا العامة وذلك مسسوط في تقسيم المدعى لهم في النوع السادس **(تنبيه)**
ومذهب يهتدون في الطالب كذهب ابن الماحشون في ترك تجهيزه وأنه متى أحق حقه قضى
له به ويقول في المطلوب متى حكم عليه بعد الاخذ أو استقصاء الحجج والتبصيل انه لا يسمع
بينته بعد ذلك ولا يقبل منه حجة تأتي بها

(فصل) في القاضي اذا أراد ان يعمل على الذي يجزه ان يعلم ان الجين له على المسهل
له ان كانت القضية في مال وظهرت الخلطة وان كانت في طلاق أو عتق أو نكاح أو نسب
أو ما صارعه فلا عين عليه وانظر في الركن انما من في المقضى عليه أحكام الغائب وتجهيزه
وترك تسعة الشهود في التبصيل
(فصل) في ولم يجز عادة الموثقين افراد عقد التجهيز وانما يضمنونه عقود التبصيلات فان
افرد بالذكرا قد ثبت فيه اشهدا لقاضي فلان على نفسه ان فلا نا قام عنده وادعى على فلان
كناؤه ماله ولم يملكه لم يخرج عن يده الى حسين قيامه وحضر المدعى عليه فما له القاضي
عن ذلك فاذكر ذلك وثبت عنده انكاره عن قبل من الشهود فكيف القائم الاثبات
وأجله في ذلك اجلا بعد اجل على ما جرت به عادة الحكام في الاجال ثم تلوم عليه اجل

حرم عليه لانها موصوم عليه جميع بناتها التي أرضعتن قبله أو بعده لانهن أخواته وكذلك سائر قراباتها منهن التلوم
بمنزلة قرابات أمهم من النسب وصاحبها التي بمنزلة أبيه تحرم عليه أخواته لانهن عمات وأمه وبناته وان كن من غير تلك المرأة
المرضعة لانهن أخواته لايه وكذلك سائر قراباته هم بمنزلة قرابات أبيهم من النسب ففسد على ذلك ويجوز ان يترج أحد

الفلل المرضع من النسب أخت المرضع وأمه من الرضاع لأنه أجنبي وانما يقدر الفلل المرضع خاصة ولد العاصبة اللبن وما حبه
ومن أرضعت طفلا كان زوجها حرم على صاحب اللبن لأنها زوجة أبه ومن أباي صغيره حرم عليهم من مرضعها لأنها أم زوجها
(والرضاع) الذي يحرم هو ما كان في الحولين وما قاربهما كالشهر والشهرين فان ١٤٤ فطم في نفس الحولين وأبعدهما

واستثنى بالعلم ثم وقع الرضاع
بذلك فلا يحرم ويعتبر فيه
ما وصل إلى الجوف رضاع أو
سحوت أو كحل أو حور أو غير
ذلك وفي الحقيقة قولان وسواء

كان اللبن من حبة أو من صغيرة
أو كبيرة ناسه أو غيرها إلا أن
يكون لا يطأ أمثها لصغرهما
فانه لا يعتبر وصحكه كانه
الذكور والبهائم لا يعتبر أيضا
وكذلك ان كان مختلطاً بماء
أو طعم سام أو دواء حتى استهلك
عنه فلا يعتبر عند ابن القاسم
فان كان لم يستهلك عنه فانه
يحرم وإذا أرضعت المرأة صبياً
ثم تزوجها زوج ثان واللين
مستحب فاللين لهما معا وإذا
ولدت بشبهة فأت ولد محتمل
فاللين للين بشبهه ليسه الولد
وقال محمد لهما معا فان كان

من ولد محتمل فهل يعتبر أم لا
في ذلك قولان (وثبت)
الرضاع بشاهد من بامرأتين
بشرطان يكون ذلك فاشيا من
قوله ما قبل العقد على المشهور
فان لم يكن فاشيا فقولان
والرجل والمرأة مثلهما وفي
المرأة الواحدة اذا كان ذلك
فاشيا من قوله ما قبل العقد
قولان أحدهما أنه لا يقضي
بذلك رواه ابن حبيب عن ابنه
أقاسم والثاني أنه يقضي

القول المعلوم ولم يأت في خلال ذلك شيء موجب له حكما فسال المدعي عليه تعينه وقطع
دعواه عنه فاجابه القضاة الى ذلك وسأل الحاكم المدعي أيقنت لك حجة تحقق دعواك
فقال لا فاستبان له حجه فحرم وقطع عن المدعي عليه طلبه وتمتت ومصل ذلك واشهد
به على نفسه في تاريخ كذا

(الفصل الرابع في توقيف الشيء المدعي فيه) وهو ثلاثة أنواع (النوع الأول) العقار
ويقسم الى قسمين دور وأرض (واعلم) أن الاعتقال والتوقيف لا يكون بمجرد دعوى
الخمس في الشيء المدعي فيه ولا يعقل على أحدهن بمجرد دعوى الغش فيه حتى ينضم الي
ذلك سبب يقوى الدعوى أو يلحق بالسبب كالشاهد العدل أو المرحوم تركته والخط المشهود
غير المدون فإذا ثبت هذا فالاعتقال في الرابح على وجهين (الأول) عند قديم النسبة
الظاهرة وظهور الخط فبذلك المدعي توقيفه لشيءه فالتوقيف هنا ان يمتنع الذي هو في يده
ان يتصرف فيه تصرفا يفتيه كالبيع والهبة أو يخرج حبه عن حاله كالشراء والهدم ونحو
ذلك من غير أن ترفع يده عنه (الثاني) بعد أن يثبت المدعي دعواه في ذلك بشهادة قاطعة
ومجاز الرابع على ما يجب ويدعي المستحق منه مدعا فاعيا قامت به البينة للمدعي فيضرب
للمستحق منه الإحالة فيؤلف المدعي فيه حجة ثباني ترفع به الأول عنه فان كانت دارا
اعتقلت بالفلل أو أرضا منعت من حرثها أو حانوا ناله خراج وقفا فخرج فان كانت الدعوى
في حصة فتعقل جميع الأدار والأرض وجميع الخراج وقيل يعقل من الخراج بقدر
ما يتوب الحصة المدعي فيها ويدفع باقية المدعي عليه ويؤمر بإخلاء الدار من نفسه ومناعه
ويؤمر في إخلاء ذلك ثلاثة أيام ونحوها وفي المقرب والقول الأول عندى أولى بالصواب
هذا حكم المدعي فيه اذا كان في الحاضرة وان كان في غير الحاضرة بعث الحاكم أمينا يعقل
ذلك فان سئل الموقوف عليه ان ترك في الدار ما ينقل عليه أخرجه احاله الحاكم الى ذلك
وبعد أجرى عمل مستحسن (مسئلة) واختلف في العقلة بشاهد واحد في أحكام ابن
زاد ان العقل يجب شاهد واحد عدل واليه ذهب معنون في كتاب اسمه وفي أحكام ابن
بطال عن ابن لبابة أنه لا يعقل الا شاهدان قال ابن بطال وهو قول ابن القاسم وقال ابن
أعطاف في ناقته لا يجب العقلة شاهد واحد لكنه منع المطلوب بذلك ان يحدث في العقار
شائنا أو يبيع أو يشرع ويقدم اليه في ذلك بالقول ولا يخرج عن يديه (مسئلة) واذا ضرب
الأجل للمدعي فان أتى بشئ نظره فيه وان لم يأت بشئ حلف المطلوب انه ما يعلم ما ادعى
الطالب حقا وترك الاعتقال عن الشيء المدعي فيه وهذا عند الحاكم الذي لا يقضي باليمين
مع الشاهد أو ما من يقضي باليمين مع الشاهد فانه يكلف الطالب شاهد ثان فان اصاب
أحلفه مع شاهده وقضى له بيمينه (مسئلة) وفي شهادات المدونة في رجل حفر في أرض
بيده عسنا فادعى فيها رجل دعوى واختتم الى صاحب المساء فاقضهم حتى يرتفعوا الى
الهيئة فذكا حافر العين الى ما ك فقال ما ك قد أحسن حين أوقفها وأراه قد أصاب فقال

بذلك وهو في المدونة قاله ابن قتيون وهو الظاهر وان لم يثبت ينسب الزوج النزاع عنه وان كان يقول احبته فان أقر الزوج
بذلك انقمع النكاح كان اقراره قبل الدخول أو بعده (وكتب في ذلك) عقداً به فلان على نفسه ان تزوجه فلا تكانته
قد تزوجها ولم يعلم ان ينمو حرمه رضاع والله أعلم الا ان فلانة أرضعتهم معا وانما اختمنه من الرضاع وصح ذلك عنده ففارقها

بأنه لا يثبت على محرمه عليه بالزناح والشهد بذلك في المحنة والحوازي في حكمة المحضرة أو ما افتتحت على ذلك
 (بيان) أن يقع هذا الفصح بعد الدخول فعليه صداقها كاملاً وأن كان قبله فلهه نفسه ولا يسقط عنه إلا أن توافقه الزوجة
 بالله نفسه على ذلك وإن أقرت ١٤٤ بذلك الزوجة دونها كان قبل الدخول فانه يشع وإن كان بعده فلا يفسخ

صاحب الأرض أرضاً على ما يملكون فإذا استحق الأرض فلههم فقال مالك لا يرى ذلك
 وأرى أن توقف فإن استحق حقه والابتاع قال ابن القاسم وهذا إذا كان للدعوى وجه
 والأقلا (مسألة) وفي كتاب ابن الصبيح وأن كان المدعى فيه أصل نخل أو زيتون ونحو
 ذلك مما له ثمرة وكانت الثمرة يوم الدعوى قد طابت ففيه الاستحقاق ما لم يتأرق الأصل وعليه
 أن يدفع للتحقق منه قيمة ما استحق وعالج وإن كانت أرضاً فيها زرع قد خرج أبان زراعته فهو
 لأزواجه ولا كره عليه للثمرة (مسألة) وفي المدونة قد رجل ادعى داراً قد يدخل فأنشأ
 الخسومة وأقام بيته فغير طاعة فأراد الذي بيده الدار أن يبيع أو يهب قال ابن القاسم
 أرى ذلك له يصنع بهما شاء لم يقض بهما للدعي لأن بيعه ليس مما يبيع له فله هذا ولا
 يثبت له حصون قال غيرهم ليس له أن يبيع لأن البيع غرر وخطر يريد أنه قد يبعه
 من ظالم لا يقدر على حمايته وقول الغير هو الأول والأظهر (النوع الثاني) توقف
 الحيوان (وفي مختصر الزاوية في العبد والجارية بدين الحرة إذا أقاما شاهداً واحداً
 عدلاً فأنما يوقفان عن صاحبهما ويخرجان من بده إذا كان ما يدعيان من الشاهد الثاني
 قريباً وكذلك قال مالك وابن القاسم وأصحاب مالك وفي التنبيه لابن الصبيح ومن
 اعترف عبداً أو دابة أو غير ذلك من الحيوان بدين رجل وأراد توقفه ليطع له أو لياق على
 ذلك بيته فظفر أن كان في ذلك بعد فليس ذلك له وإن كان ما ادعى من البيته جوزه ذلك
 وكل القاضى بالعبد ووقفه فيما قريب من يوم ونحوه فإن لم يأت بمن يشهد له فلا شيء له ثم
 لا يكون له عين على المدعى عليه في انكاره دعواه لأنه يقول لأعلم عدلى مما تقول فإن ظن
 به علم ذلك حلف وأمان أنى القاضى به فادع شاهد عدل أنه عبده حلف معه واستحق فإن
 نكل لم ترد العين على المدعى عليه لأنه يقول لأعلم عدلى فإن ظن به علم ذلك حلف كما تقدم
 وإن أتى ببلطخ لا تقوم غير العبدول يشهدون له بملكه أو عدول يشهدون أنهم مسمومان سرق
 له مثل ما يدعى ولم تكن شهادة طاعة أو كلاً لساها العبدل على التزم ولم يردان بحلف معه
 وأراد المدعى أن يدفع إليه العبدل بدينه إلى موضعه بيته فذلك له بعد أن يدفع قيمته
 ومنع من ذلك مضمون وعلى القول الأول فنفقة العبدل في ذمها عليه ولا يكون للدعي رفع
 العبدل ما لم يطعنه بشئ فإن لم يرد أن يضع قيمته وقال يوقف حتى أتى بيته فإن كان بها يقرب
 وقف له ما بين الخمسة الأيام إلى الجمعة قاله مضمون وقيل الشهر ونحوه فإن انقضى الأجل
 تلوم له فإن لم يأت أسلم إلى من كان في يده بعد عينه أن كان من يظن به علم ذلك كما تقدم
 فإن أتى بعد ذلك بشئ يوجب له الحق حكم له به وإن كان ما يبيد وفيه مضرة على المدعى
 عليه لم يجب توقفه وأحلف المدعى عليه وعلى سبيله من غير كفى بل يلزمه (مسألة)
 واشتد في نفقة ما وقف من الحيوان وفي غلته وعن تكون مصيته أن هلك في مدة الوقف
 ففي المدونة تنقضي على من يقضى له به وغلته لمن هو في يده لأنه أن هلك كان في ضمانه وقال
 في العتية أن هلك في الوقف ثم ثبت للتحقق كانت مصيته منتهى فلي هذا تكون الغلة له

ولا قبل قولهما في ذلك (ويكتب
 في إثبات ذلك) عقد يعرف
 شهده فلا نوافاة الزوجين
 المذكورين في كذا بالعين
 والاسم المعرفة الثامنة ويعلمون
 انهما أخوان من الرضاة
 أرضهم ما فلانة في حولى
 رضاعهما فمحققون ذلك ولا
 يشكون فيه وقد دوا على
 ذلك شهادة في كذا كان
 شهد فيه أمرأتان وكان ذلك
 فاشياً (فيكتب في ذلك) عقد
 يعرف شهده الزوجين فلا نوافاة
 وفلانة المذكورين في كذا ولم
 نزل إلا يسعون سمعاً فاشياً
 من أهلها وحسب انهما انهما
 أخوان من الرضاة أو لم يزلوا
 يسمون ان شهدتين في الزم
 فوقه فلانة وفلانة تقولان قبل
 عقد النكاح بين الزوجين
 المذكورين أن فلانة أرضعت
 الزوجين المذكورين في حولى
 رضاعهما وقد دوا على ذلك
 شهادتهم في كذا فإذا ثبت ذلك
 واعتذر الزوجين فلم يكن لها
 في ذلك مدفع فخرج النكاح
 (ويكتب في ذلك) عقد ثبت
 عند القاضى فلان وقفه الله
 الرسمان المقيدان بكذا
 وزوجة الزوجين المذكورين
 كل ذلك على أعيانها واعتذر
 إليهما في ذلك فلم يكن عند

أحدهما مقال في ذلك فاقضى نظره أن فسخ النكاح المتعقد بينهما لثبوت ما ذكره وقضى بحله وحكم
 بذلك وأنفذ بعد الاعتذار كما ذكر وشهد على القاضى وقفه الله بما فيه عنه من ثبوت وحكم من أشهده في موضع نظره وأشهد
 (العيب في أحد الزوجين قد عيها وحديها)

وهو في الرجل أو بعبارة الجنون والجذام والبرص وداء الفرج (فاما) الجنون فسواء كان جنونا طبيا أو فاقا أو سواس
أو خفي الحكم فيه واحد ويجب فيه الرد فان كان من نفسه ولا يخاف عليه ما نه فيه قولان والجذام والبرص كذلك يجب
الرد من قلبه وكثيره وما أدامه الفرج في الرجل بأن يكون مجسوبا ١٤٥ أو خصا أو عينا فاجب المقتطوع

ذكره وأما والمصلى المقتطوع
أحدهما والعين الذي له
ذكر صغير لا يمكنه الجماع به
لصغره قال ابن حبيب أو أن
يكون حصورا كالذي خلق
بذكر صغير كالزهر وهو نحو
العين ويلحق بذلك المعتز
وهو الذي لا يقدر على الوطء
لصغره فتعززه وهو بصفتين
يمكنه الوطء وربما اعترض
عن امرأة دون أخرى فإذا
اطلعت امرأة على ابن زوجها
أحدهما العيوب الأربعة
قبل البناء وبعده وأحب
فراقه رقت أمرها إلى
السلطان فطلقها عليه وقبل
توقع عليه الطلاق دون أمر
السلطان والأول أصح قاله
ابن قهرون (ويكتب في ذلك
عقد ونسبه) حضرت عند
القاضي فلان فلانة وذكر
ان زوجها فلانا اطلعت بعد
نكاحها معه على انه مجبوب
أو خصي وحضر معها وأقر
بذلك وثبت إفرازه عنده
أنقاضى أو أنكر ذلك وكلفها
اثباته فثبت ذلك عنده على
نحو ما ذكره وودعت إلى
العراق فطلقها عليه طلقة
واحدة بآثاره بعد ان
ثبت لديه زوجته اعلى
أعنانها وأعدت في ذلك إلى

والنفقة عليه وقال ابن القاسم مثل ما قال مالك في العتية وزاد ألا أن تكون جارية
والمتزنى مقربا أو طهوانة لم يستبرأ فتكون المصيبة من المتزنى ولا يرجع بالثمن وقال
سحنون المصيبة من المتزنى حتى يحكم به المستحق فتكون الفلأة على ذلك له ورأى القاضي
المصيبة من المتزنى والفلأة له وقال ابن سهل كان بعض من أدركت يقول في غلته المستحق
لمن تكون ثلاثة أقوال أحدها انه المدعى إذا شهد له شاهد عدل والثاني في المدونة وقد
نقدم والثالث في الموطأ قال وما اغتلبت الأرض من غلته فهي للشتري الأول يوم ثبت حتى
الاستحالة كان قد ضمنها (النوع الثالث) توقيف ما يسرع اليه الفلأة كالمهر وطب
القول وما أشبه ذلك فان شهد المدعى شاهدا واحدا أو أي أن يصفى وقال عندى شاهد
آخر أو أي بلطف وادعى بيته فاطعة فانه يرحل أجلا لا يغدق في مثله ذلك الشيء فان احضر
ما يستحق به والاخلى بين المدعى عليه ومناعه فان أقام المدعى شاهدين لا يعرفهما القاضي
واحتاج إلى تركه ما وخف فساد المدعى فيه أمر القاضي أمنا فباعه ووضع عنه على
مدى عدل يأخذه من استحقه فان كان المدعى انما ادعى ابتاعه من مال كك شمن سباه
وأراد اثبات ذلك ببيع المدعى فيه ان خشي فساد المدعى عليه إذا ثبت دعواه اداه
الثلث المشهود به وبعض هو من السلعة المبعة بالحكم كان أقل من الثمن الذي اشتراه
به أو أكثر ولو تلف كانت مصيبته من يقضى له به كان للملأ قبل الحكم أو بعده
(فصل) وفي أحكام ابن سهل انه يعقل بالساهد الواحد العدل ما يغاب عليه من العروض
وغيرها أو ما الأصول فكما تقدم عن ابن العطار قال ورأى بعضهم ان العقلة لا تكون الا
بعد شهادة عدلين وحيازتهما للعقار فزاد في هذا القول الحيازة قال وهذا الذي يجرى عليه
القضاء ببلدنا والحكمة في ذلك بيته وهي ان الفلأة انما تكون الضمان فهي لطلوب حتى
يقضى عليه وضمانها منه قبل ذلك ولا تكون للطلاب الا اذا كان الضمان منه ولا يكون
الضمان منه الا بشهادة شاهدين عدلين وحيازتهما (مسألة) وما يلحق بالنوع الثاني للثمن
ادعى ما شئت قبل رجل فان كان قبل غاصب وقت له هي وغلته حتى يأتي بيته ويستبرئ
أمره وان لم يدعها قبل غاصب وادعها بوجه شبهة ترحب بها من يده فان جاءه بشبهة بيته
وأمرها هو وقت له مع غلته لولا أن ذلك وأمر عتبه في مدة وقفها فعلى الذي تصبزه
بمنزلة الكسوف والنفقة والعلوفة في الدواب والرقبة اذا وقت بالدعوى الظاهرة البيته
أو بدعواه اقبل غاصب فان ذلك كله مادامت موقفة على من تصبر انه فان قدرا لحاكم على
ذلك بسلف أو اتفاق من بيت المال وما أشبهه فذلك له والا كان أو لأهله ما يتوخض من
الذي ملكه قائم فيها ولم يزل فاذا ثبت الاستحقاق أعده على صاحبه قال فضل بن سلمة
في مختصر الواضحة مذهب ابن القاسم ان النفقة بينه فإيا من ذلك ثم يرجع بذلك على من
استحق قال فضل وقد روي انه لا يرجع متى ورأى ما نفع عن مالك رضى الله تعالى عنه
(الفصل الخامس في توقيف مال الغائب وبال اليتيم) ومم كتاب ابن حبيب قال اصبح

٣٥ تبصره ل من يجب بما وجب ان يعذبه فلم يكن عند من أعذرا له مقال ولا مدفع وحكم بذلك
وانفذوه عند القاضي بما فيه عنه من ثبوت وحكم من اشهده واشهده الزوجان بما فيه هتما في كذا فان كان العيب
عاجرا في زواله وذلك الجنون والجذام والبرص والاعتراض فلا تطلق عليه الا بعد ان يؤجله في معاملة ذلك عما كان اتفق

التي هي من طلاقه وان كان عبدا فيقول عاما ايضا وقبل ستة اشهر فثبت عند القاضي عقد كاحدهما ومقالة
 بالوجه وحواش الزوج يوافقا ثبت العيب عند القاضي باقرار الزوج أو بغير ذلك فكتب بأسفل العقد رضى الاجل (ونصفه)
 أجل القاضي فلان فلانا الزوج المذکور ١٤٦ في كذا في معالجه دأه المعنى بكذا والتدأوى له أجل عام

كذلك أوله كذا بعد ثبوت ذلك لديه وثبوت زوجيتهما على أعيانهما وشهد على القاضي بما فيه عنده في كذا فاذا انصرم الاجل وبرئ بقي مع امرأته وان لم يبرأ أمره بالطلاق فان أبقى طلقها عليه (ويكتب في ذلك بأسفل رسم الاجل مانصه) لما انصرم الاجل المقضي كذا فحضر عند القاضي فلان الزوجان فلان وفلان المذکوران في كذا فاقر الزوج المذکور بقاء ما به المسمى بكذا وبما به من معالجه وثبت اقراره لديه ذلك وسأل من منه الزوجية النظر لها فامر بطلاقها فاقى ذلك وامتنع فطلقها عليه طلاقه واحدة قبل البناء أو بعده بانتهى منه وحكم بذلك وانفذ بعد الاعداء كما يجب وشهد على القاضي بما فيه عنده من أشهده وشهد الزوجان بما فيه عندهما ورعاهما في كذا (بيان) وما حدث من هذه العيوب بعد انعقاد النكاح بحكمه حكم ما كان به قبل النكاح تطلق عليه الزوجة اذا ادعت الى ذلك الا الاعتراض وحده فلا تطلق عليه اذا كان قد وطأها ولو مرة

واذا رفع للقاضي ان رجلا غريبا مات سلبا للقاضي وترك ما لا ودكر ان ورثته سلبا كذا فانه ينظر للقاضي فان كان البلد الذي ذكر له المالك ان ورثته به عبدا جذا يثبت ذلك المال مع ثقة الى قاضي ذلك البلد وكتب اليه بقصته وان لم يكن البلد بعد جذا حسن المال عنده وكتب الى القاضي نرجلا يقال له فلان بن فلان القلا في نفسه كذا مات سلبا وترك كذا وكذا ودكر ان ورثته سلبا كذا فاذا ورد اليه الكتاب بعث اليهم ان عرفهم أو يسأل عنهم ان جهلهم فاذا أقره أعلمهم ذلك وسألهم البيعة على انهم ورثته فاذا ثبت ذلك عنده كتب لهم بذلك الى القاضي الذي عنده المال ويعتوان من يقبض لهم ما لهم وان جهل القاضي فبعث بالمال اليه فضايع لم يضمنه الباعث بخلاف الوصي يبعث بالمال الى أهله فيضيع قال أصبح وإذا بعث قاض الى قاض بمال فعلى الرسول ان يشهد بايصاله والا ضمن ان يجد القاضي المبعوث اليه قبضه أو مات أو عزل فلم يعرف لمال موضع الا ان يوجد في ديوان الميت ذكره انا فذكره قضا من فلان كذا وكذا سارا فقدم بها على من عنده قاضي بلد كذا وهي لورثة فلان غير الرسول بهذا وانما لم يوجد المال ولا عرف موضع فلا يضمنه القاضي ميتا كان أو حيا اذا قال في حال حياته قد ضاع أو جهلنا موضعه وقال ابن القاسم في رواية عيسى وإذا دفع القاضي مالا الى رجل وأمره ان يدفعه الى فلان فقال المبعوث معه المال قد دفعته الى الذي أمرتني بدفعه اليه وأنكر المبعوث اليه فان قامت له البيعة على دفعه اليه والا ضمن (مسئلة) ومن كتاب ابن حبيب قال أصبح اذا وجد في ديوان القاضي بعد موته أو عزله ان عند فلان بن فلان من الأموال التي عندنا أو قال من مال فلان الميت كذا وكذا سارا وأنكر الامن فانه يحلف ويبرأ ويضمن القاضي ذلك المال حيا كان أو ميتا لانه فرط حين لم يشهد عليه

(فصل) وفي سماع عيسى سئل ابن القاسم عما رفع الى القضاة من أموال التامى هل يستودعونها لهم أو يضمنونها فقال الضمان الذي يفعله بعض الناس وأهل العراق يضمنونها أقواما يكون لهم بها وعلمهم ضمانها حرام لا يحل والسنة فيها ان يستودعها من يوثق به اذا لم يكن لهم أو صبية فان كان لهم وصى لم تحرك من يده ان كان ثقة وان كان غير ثقة أخذها القاضي واستودعها من يثق به وان رأى القاضي أو الوصى دفعها الى من يقرم أو يقرض لهم أهل الثقة على النظر لهم فذلك حسن ولو اتخرف فيها الوصى لنفسه أو من أودعه اياها للقاضي فلا بأس ان كان مليا وليس بحرام ولا تنزه عنه أفضل وقد تقدم هذا الفصل في آداب القاضي وهناك زيادات يبين أن أكثر من هذا وانما أعدته لما جرى به عمل قضاة القبر وان في رساله القضاة والاحكام فيما يتردد بين المتخاصمين عند لقضاة والاحكام ان بعض قضاة القبر وان لم يتحقق عندهم ان الامناء يقربون بأموال الانعام لا تقسم كانوا يدفعون الأموال الى الامناء فاذا مضوا اليها الى موضعهم عادوا الى القاضي فأقر وعنده أنهم ادخلوا فيها أيديهم وصرفوها في مصالحهم حتى صارت بذلك في ذمتهم

واحد وتربد بالقليل والكثير من ذلك والحادث والقديم الا البرص الحادث بعد العقد فلا تطلق عليه على فيكتبها المشهور الا ان يكون كثيرا تنشر رؤيته ولا يمنع المتعرض من البناء فان ادعى انه أصابها في خلال الاجل فالقول قوله مع عينة ومنع من ذلك المجنون والمجذوم والمبروص ويحس المجنون في الحديدين خيف عليهما منه ولا تنفقه لها في خلال الاجل ان

لمتناه قبل النساء قاله ابن رشد وإذا أنكر الرجل أن يكون به عيب وادعته المرأة فثبت الجنون والجذام والبرص فيه
الشاهدة أن كان في غير عورة فإن كان في العورة ففي ذلك قولان أحدهما أنه يصدق في ذلك ولا ينظر إليه والثاني أنه ينظر
إليه الرجال كما ينظر النساء إلى المرأة من ضرورة وأخذ به بعض الشيوخ ٤٤٧ والجواب وأنقصه يعتبر بالجس على
الثوب أو ينظر إليه الرجال

على أحد القولين وأما المنة فترى
فهو مصدق عندما ملك رضى
الله تعالى عنه والقول قوله
في ذلك دون عين وقال ابن عبد
الحكم وأصبح لابد أن يحلف
قال القاضي أبو محمد وهذا
في الثيب وأما في البكر
فنظر إليها النساء على أحد
القولين ولما رآه رجل أيضا
إذا تشب وألفسه لقصة أو
عبد أو كذلك أن تشب
لقريش وأخذ من العرب
وشرط لها ذلك فوجدته على
خسلاف ما ذكر فلها الردان
كان أدنى مما اشترطت فان
كان أفضل مما شرطت فلا خيار
لها وإن كان أدنى مما اشترطت
وكان مثلها في النسب ففي
ذلك قولان وكذلك للرجل
ردها بما ذكر وهو ما سواه في
ذلك

﴿فصل﴾ وإذا اشترط الرجل
السلامة في المرأة فله ردها
بكل عيب يجدها بها اتفاق
وإن لم يشترط ذلك فله ردها
عند مالك رضى الله تعالى عنه
من الجنون والجذام والبرص
وداء الفرج وعند غيره
مع ذلك من السواد قاله ابن
حبيب إذا كان أهلها أيضا
ومن القرع لأنه يسترو من

فيكتبها القاضي حيث يشاء عليهم في ديوانه أنها صارت في ذمتهم بقهر يكسبها أياها ويدكر في
ديوانه القصة كما جرت ويشهد على الامناء ذلك من القضاة هروب من قول ابن
القاسم أن دفعها إلى الامناء على أن يضمنوها حرام فتوصلوا بهذه الطريق إلى تضمينهم
أياها

﴿القسم السادس﴾ في ذكر اليمين وصفتها وزمانها ومكانها والتلفظ فيها وما يتعلق بها من
الاحكام * قال ابن رشد في كتابه المذهب اليمين تكون تارة تدفع الدعوى كما تدعى عليه
بمال فتنكره وتارة لتخصمها كما يمين مع الشاهد وتارة لا تارة فالحالف على نفي حق
ثبت لصغير شاهد وتارة لتقيم الحكم كيمين الاستبراء * وأما صفتها فهي في الحقوق كلها
بالله الذي لا اله الا هو لا تدعى على ذلك وروى ابن كثة أنه يزاد في ربع دينار وفي اللعان
والقسامه عالم النيب والشهادة الرحمن الرحيم وفي مختصر الواضحة انما يحلف الحالف
بالله الذي لا اله الا هو لا يؤمر بأكثر من ذلك في الحقوق والدماء واللعان وكل ما كان فيه
اليمين على المسلمين والتصارى واليهود والجوس غير أن كل هؤلاء غير المسلمين انما يحلفون
حيث يعظمون من كاشم ومواضع عباداتهم ورسول القاضي في ذلك رسولا يحلفهم بالله
قال ابن حبيب واخبرني ابن عبد الحكم وأصبح عن ابن القاسم وابن وهب واشبه عن
مالك مثل ذلك قال القاضي ابو الوليد وهذا هو المشهور من مذهب مالك وبه قال ابن
القاسم ولا يزداد على أهل الكتاب الذي أنزل التوبة والانجيل ﴿فرع﴾ ووقع مالك في
الموازنة أنه يقول في القسم بالله الذي أحبا وأما وفي اللعان أشهد بعلم الله يعني أن
ذلك حائز لأنه لا يجوز غيره ﴿فرع﴾ وروى الواقدى عن مالك أنه يزاد على اليهودي الذي
أنزل التوبة على موسى وعلى النصراني الذي أنزل الانجيل على عيسى ﴿تنبيه﴾ ومن
الكفار من لا يحلف بما يحلف به المسلم لأنه ينكر ما يقوله أهل التوحيد ويحبون أن ليس
عليهم الخروج عن دينهم ليمين وجبت عليهم قال فضباط حتى يقول ما لا يخرج به عن
الشهادة بالحق ولا يحلف بكفره وقال محمد بن جحوصه أسلم زوجها فلاعنت فقالت أقول
والنار فقال لا تحلف الا بالله ﴿فرع﴾ لو اقترع على قوله والله أو قال والله الذي لا اله الا هو
فقال أشهد بعدم الإخاء فهموا وقال القاضي مقتضى النظر أن اليمين مجزئة لا تامنعة
وتجب بها الكفارة * وقد روى عن الحسن بن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه ما أنه
ردعنا على رجل كان ادعى عليه دعوى كاذبة فلما قام الرجل يحلف قال له اقصر على
قولك والله ففعل الرجل فما استتم عنه حتى سقط متافقيل له في ذلك فقال خبت أن
يمجد الله تعالى فيعلم عنه ﴿فرع﴾ وفي البيان والتفصيل قال وفي مختصر ابن شعبان أن
من حلف عند المنبر فليقل رب هذا المنبر

﴿فصل﴾ وهل يحلف قاعدا أولا قال ابن حبيب يحلف قاعدا مستقبلا القابلة وروى ابن
حبيب عن ابن الماجشون أن ذلك يختص بالحلف في المساجد وأما في غيرهما فيكون

نفي القم ولا نفي الظاهر من قول مالك رضى الله تعالى عنه أنها لا ترد من ذلك ولا ترد من عي ولا عرج ولا شلل ولا غير ذلك
من العيوب باتفاق الا ان يشترط السلامة كما تقدم * وداء الفرج المرأة كل داء يكون في الفرج مما يمنع الوطء كالقرن
والرنق أو لا يمنع كالعسل والنق والاسقامضة والافضاء وهو اتحاد المسكين والعفل شيء يخرج فيه كالآدرة والقرن عظم

سأله عن رجل قال سمعت من هذه العيوب شيئا فقال مالك تردبه وقال ابن حبيب لا تردبه إلا أن عنده الذمة وفي المدونة
 في الرجل يهرق دمه من عيوب التبرج ردت به حتى وإن جامع معه ولا ترد المرأة إلا أن كان بها من هذه العيوب قبل العقد
 وتحدث بها بعد العقد فلا تردبه ١٤٨ بخلاف الرجل وهي مصيبة تزلت به (وفي مسائل ابن الحاج سئل

رجل قال تعالني في صيد تزوجها
 رجل فغصبت نفسها قبل
 أن يني بها واقتضت (فقال)
 هي مصيبة تزاست بالزوج
 فإن شاء بقي معها وإن شاء
 طلق وأذي نصف المصداق
 فإن ظهر بها جدام أو غيره
 فادعى الزوج أن ذلك كان بها
 قدما وقال الأب بل حدث
 بعد العقد فإن كان قبل البناء
 فالقول قول الزوج وعلى الأب
 البينة وإن كان بعد البناء
 فالقول قول الأب وعلى
 الزوج البينة قياسا على البيوع
 ذكر ذلك ابن رشد قال بعض
 المتأخرين وقد وهم في ذلك
 ابن قسوم فذكر خلافه فإذا
 اطلع الرجل على ابن امرأة
 أحد العيوب المذكورة وكان
 بها قبل عقد النكاح وأحب
 الفراق رفع أمره إلى السلطان
 فيحكم له بالزفي المال إن
 كان لأب ربحي برؤه وإن كان
 ربحي برؤه فلهما في الجنون
 والجذام والبرص سنة وفي
 الرثي وغيره من عيوب الفرج
 على قدر الاحتجاج قال ابن
 قسوم وأجل في ذلك شهرين
 (ويكتب في ذلك) عقد حضر
 عند القاضي فلان وفضه
 أنه فلان الزوج المذكور
 في كذا وذكر أنه أطلع بعد

قعودا وفي البیان والتحصیل روی عن مالک فی الغيبة أنه یحلف قائما وقال فی المدونة أن
 الخائف لا یستقبل به القبلة قال ابن رشد قول مالک ویحلفون قیاما یحتمل أن یحمل علی
 التفسیر لما فی المدونة یعنی أنه یحلف قائما ولا یشتمل به القبلة وحکی ابن عبدوس عن
 أشهب أن القیام فی الأیمان أغا هو فی الأیمان والقسماء دون سائر الحقوق وفي المصنوع
 لما لک أنه یحلف قائما بذر الصلاة وقد قسلس علیه أن یحلف قائما وهو قول ابن کثانة
 انتهى من البیان ومن ابن شاس وقال ابن رشد قال مالک فی کتاب ابن مهنون یحلف
 حالسا یعنی عند التبرج فی الموازنة قائما كما تقدم فی التمتیة (تنبیه) ومن قال بالخلف قائما
 مستقبل القبلة فسواء عنده فی ذلك الرجل والمرأة (مسئلة) وإن کان الحق المحلوف علیه
 أقل من ربع دينار یحلف قائما ولا مستقبل بل یحلف بکاهه حلسا فی أى موضع حکم علیه
 (مسئلة) وفي وثائق ابن المنسدى والمنطقة قال ابن رصاح قلت لمهنون أن ابن عاصم
 یحلف للناس بالطلاق یعلق عليهم بذلك فقال ومن ابن أخذها فقلت له من الأثر
 یحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من العیور فقال مشل ابن عاصم نه أول هذا وابن
 عاصم من رواية ابن القاسم وروی عن أشهب أنه ما کان محسبا بالاندلس (وأما زمانها)
 فی الجواهر لابن شاس اختلف فی التعلیل بالزمان فی کتاب ابن مهنون من رواية ابن
 کثانة یعمر بالایمان فی المال العظیم وفي الذمما والعان الساعات التي یحضر للناس فیها
 بالمساجد یجتمعون للصلاة وما سوى ذلك من مال وحق فی کل حين وقال معارف وابن
 الحاجوز بذلك فی الذمما والعان فقط وقاله ابن القاسم وأصبح انتهى وعن مالک فی
 غیر المدونة أن العان ینکون باثر صلاة أحب إلى قال وقد کان عندنا بعد العصر وليس سنة
 وقال ابن شعبان بعد العصر والصبح وقيل بعد الظهر والعصر وقال مهنون بعد العصر
 سنة وفي المدونة أنه ینکون عند الامام وقال القاسمی ليس یسعدان ینکون عند القاضی أو
 الفقیه الجلیل یرید عن أمر الامام والقاضی واستحب غیر واحد مذمب مهنون (فرع)
 قال ابن رصاح قلت لمهنون ابن عجلان قال لی یحلف الیهودی یوم السبت والنصرانی
 یوم الاحد وقال افرأینهم رهبون ذلك لقول مالک یحلفون حیث یعضمون فانجبه وقال
 المازری اختلف أشیاخ التبرج وإن فی الطالب بسأل أن یحلف له غیره الیهودی یوم
 السبت هل یحکم علی الیهودی بذلك فقال بعضهم هذا من حق المسلم فحكم له بذلك وقال
 بعضهم لا یقضی له بذلك ألف بعضهم علی بعض فی ذلك (تنبیه) وفي المنطقة لا ایمان
 یحب بالنار الا علی أهل السیر والحجاب من النساء الا ایمان بالنار أشنع فیرع ما توقع
 الخائف الشنة فیرجع إلى الحق وکذلك یحب أن یدکر فی العقود التي تکتب فی
 الایمان أنه ثبت عند القاضي أن فلانة من أهل الخفاف ومن یحب أن تحلف لیسلا وان
 القاسم بالین علیها من یرف ذلك (وأما مکاتها) فی مختصر الوأخبة قال ابن حبيب
 قال لی مطرف سمعنا مالک یقول وجب مسایحنا بالمدیة فی استطلاق الحال والنساء

عقد النکاح بینته وین زوجته المذکورة فیه أن بها عیبا کأثانها من قبل العقد جنونا أو جذاما
 وحضرت معه وصدقته فی ذلك وثبت اقرارها بذلك وزوجته معها علی أیمانها فاعطاه فی معالجه نفسه مان الجنون
 والبرص عما أوله کذا وأمن الرثی أجلان شهرین وشهد علی القاضي بما فیه عنه من ثبوت وتاجیل من أشبه الزوجان

بما فيه عنهما في كذا ما فإذا نصبرم الأجل ولم تروا صاحب الزوج الرو (فيكتب في ذلك ما منه) لما نصبرم الأجل
المقيد بذلك وحضر عند القاضي فلان ونقصه الله تعالى الزوجان المذكوران فيه وأقرت الزوجة بقاء عيها والباس من
صالحته وثبت إقرارها بذلك عند وسأل منه الزوج النظر اقتضى ١٤٩ نظروا أن أحدهما قد مات فماتت هاتان شاء

فقارها بطلقة قبل البناء بها
وسقط عنه ذلك جميع مهرها
وحكم بذلك وأتقده بعد
الاعتذار كما يجب وشهد على
القاضي بما فيه عنه من ثبوت
حكم من أشبهه الزوجان بما
فيه عنهما في كذا (بيان)
فأن اشكرت المرأة العيب
فان كان ظاهرا بها مثل
الجذام والبرص وجهها
وكيفما نظر إليها الرجال قال
ابن الحاج وبمثل الأطباء
الجذام أنه قبل عرق الشكاح
كما يشهدون أنه قبل عقد
البيع ولا عين على الزوج كما
قبل في الشهادة فما لحيطان
بدل للبيان لان شهادة
الأطباء قطع بتقديمه وان كان
في سائر دينها أثبتت بالنساء فان
كان بالفرج فلا نظر النساء
وهي مصدقة عند ابن القاسم
وقال مهنون ينظر إليها
النساء قال ابن ميثاق وظاهر
ما في النكاح الأول من المدونة
ومقتضى الإطلاق ما رواه ابن
وهو قال بعض الشيوخ معنى
ذلك ان يجلس المرأة وحلفها
امرأتان ويجعل المرأة أمام
فرحها وتكون معانسة
المرأتين في المرأة فلا يحصى
من دأها الفرج شيء قال وهو
وجه حسن قال ابن قنقون

قيا ادعي عليهم أو اقطعوه بما بينهم كل امر له مال أو يبلغ ربع دينار فصاعدا فان كان
بالمدونة فيجب عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (تنبيه) وذلك اذا ألى الطالب أن يحلفه الا
في المصدق له مؤلف مسائل القضاء وان كان في غير المدونة من البلدان ففي مسجد
الا عظم حيث يظنون منه عند منبرهم أو تلقاه فيهم وفي البيان والتحصيل يحلف عند
المنبر فيما له مال وفيما يبلغ ربع دينار فصاعدا عند المنبر قال ابن رشد وما لك لا يرى
الاستحلال عند المنبر الا في غير المدونة لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري كاذبا
فلتبوا عقوبته من النار وما حلف من ذكر المنبر والحلف عنده في غير المدونة فاعاذ ذلك
لخرقة موضع من المسجد لا لخرقة في نفسه اذ لو قتل عن موضع الى موضع سواء من
المسجد أو غير لم ينتقل اليه عن موضعها الى حيث المنبر بخلاف منبر النبي صلى الله عليه
وسلم حيثما كان في المسجد وليس هو عند محرابه عليه الصلاة والسلام لانه زيد في قبلته ففي
المنبر في موضعه انتهى ومعناه ان المنبر في مكانه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وليس عند محراب المسجد يعني المحراب الذي في القبلة ونسبة ذلك المحراب اليه صلى الله
عليه وسلم كنسبة جميع المساجد اليه فيقال مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك قالوا ان
المسجد تصانف فيما زيد فيه كالتصانف في المسجد القديم ولما زاد عمر رضى الله عنه في
المسجد من ناحية القبلة نقل محل الامام الى تلك الزيادة وكان فيها محراب واستشهد رضى
الله عنه في ذلك المحراب ثم زاد بعده عثمان رضى الله عنه من ناحية القبلة ايضا وانتقل
محل الامامة الى المحراب الذي في القبلة الا ان وهو محراب عثمان رضى الله عنه وكان
في امام مالك يصلى الامام في محراب عثمان رضى الله تعالى عنه فلما قل الناس رجوعا الى
محراب النبي صلى الله عليه وسلم الذي بين القبر الشريف والمنبر (فرع) قال ابن رشد وما
في مكة الشرفه فيمن الركن والمقام قال ابن رشد قال مالك يحلف بمكة عند الركن ولم يذكر
بين الركن والمقام وفي مختصر الواضحة وسألت مهنون عن الحلف في مكة بين الركن
والمقام هل هو مثل الحلف بالمدونة عند المنبر فقال لا (فرع) وأما في غير المدونة
من جوامع الامصار فقد تقدم ما ذكره ابن حبيب في الواضحة وقال ابن رشد أما الذين في
غير المدونة من جوامع الامصار عند المحراب وفي الطراز في ابراهيم الا عرج عند قوله
في التمهيد ولا يعرف مالك الذين عند المنبر في إشارة الى أن الجوامع كلها سواء هي
رواية في المذهب (فرع) وفي الأحكام لابن سهل ولا يحلف في مساجد القضاة في
قليل ولا كثير (فرع) ويحلف اليهود والنصارى في كائنهم حيث يظنون منها قبل
له ويحلف المجوس في بيت ناره قال يحلف حيث يظنون من بيت ناره وأغبره (فرع)
وفي المتقدمة واختلف في خروج المرأة من بيتها عند وجوب اليه عليها قال في المدونة
تخرج المرأة فيما له بالقطف في المسجد فان كانت ممن لا يخرج منها فلتخرج للملا وتحلف
في بيتها لم تكن ممن تخرج (تنبيه) قال ابن رشد وحكى ابو عمرو وابن عاتق في الطراز

٣١ تنصير ل
نظروا الرجال الى عورة الرجل جائز للضرورة كما ينظر النساء الى المرأة وحكى الباقي
نحوه (وترد) المرأة ايضا اذا وحدها عذوبة وهي التي يكونه بالحسد عند الجماع لان ذلك عيب في الوطء وان لم يكن
من عيب الفرج ولما ان ترد الرجل على رجل يمل ذلك وقد نزل ذلك في زمان الحسن بن نصر وهو ممن يمين من محمد بن مهنون واختلف

في الزودان وفي كل واحد منهما ذلك من نفسه فقال يعظم أحد هما يتناول الآخر قسافيعلم من هونهما فان تزوجها
على أنها بكر فأنها غير عذراء فلا يرد هاروي ذلك ابن حبيب عن مالك رضي الله تعالى عنه إلا أن يشترط عذراء لأن اسم
البكارة واقع عليها وان زنت
100 وأخذ به جماعة من الشيوخ قال الشيخ أبو الوليد وريهان كانت ثيامن زوج

أن كل امرأة تخرج بالنهار إلى الحمام وغيره فأنها تخلف بالنهار وان خرجت مستتره قال
وعندي في خروج المرأة بالنهار إلى الجامع كشف لها ولها لباس وان كانت تخرج بالنهار
لأنها إذا خرجت الخلف عرف أنها فلا تملك بخلاف ما إذا خرجت لغرض ذلك وقد أخبرني بعض
الفقهائها أنها وقعت بتونس وأنه وجد فيها ما نص ذلك (مسألة) قال ابن سهل وفي شهادات
المدة وأفضة المختلطة قلت رأيت النساء العواتق وغيرهن من الأماء وأمهات الأولاد
والسيدات والمكاتبات يخلفن في المسجد قال أغسأت ما لك عن النساء ابن
يخلفن فقال كل شيء له بال فأنهن يخلفن فيه في المسجد الجامع قال ابن لبيبة في مقبسه
العواتق لا ينعى على من لم يطلق منهن من الأولية إلا في شيء يكون لمن يشاهد واحد فأنهن
يخلفن فيه في المسجد الجامع كما يخلف السفه فيه وفي مثل ادعائهن على الأزواج الوطء
بعد البتاء (فرع) وأجاز مصنفون في كتاب أسنة المرأة إذا ادعى عليها في دور وأرض
وليس من يخرج أن تخلف في أقرب المساحد إليها (فرع) قال ابن كنانة في المرأة التي
لا تخرج إذا ادعى عليها تخلف في بيتها وأما أن أراد أن تستحق حقا فلا بد من خروجها
إلى مواضع الأعمان وقال عيسى عن ابن القاسم ذلك سواء تخلف فيها لها وعليها في
المسجد إلا أن يكون الشيء النافع فخلف في بيتها (فرع) وفي المتباعدة واختلف في القدر
الذي يخرج فيه إلى الجامع فقليل ككال رجل وهو في الواضحة وقال ابن المواز ليس النساء
كالرجال ولا يخلفن في المسجد إلا في الشيء الكثير الذي له بال قال ابن محرز وهذا أشبه
بظاهر الكتاب لأن ما يلحق النساء من الخروج والمثقة والظهور للناس أشدهما يلحق
الرجال وفي كتاب محمد أنها تخلف في الجامع في دينار فأكثر وتخلف في بيتها في أقل
من دينار (فرع) والمكاتب وأما الولد كالحرة في أحكام الميمن والخروج إلى المسجد
وكذلك العبدون فيه بقية روق كالحرفي الميمن (فرع) ومن باع ثوبا فارد عليه سب
فادعى البائع أنه بيته لانتاع فأنكر الانتاع وأراد عين البائع عند المنبر فإن كان نقصان
المبب أكثر من ربع دينار لم يخلف إلا في الجامع
(فصل) قال ابن سهل سألت ابن عتاب وابن مالك رحمهما الله تعالى عن الخلف عند
المنبر في ربع دينار من الذهب القرونية وكان فيها من الذهب نحو السبع فقال لا
لا يخلف فيه عند المنبر وقال ابن القطان مثل ذلك وتالف بعض من كان بقي معناه وكان
يرى الميمن عند المنبر فيها له بال وإن لم يبلغ ربع دينار وطيب وفي مقيد الحكم قال بعض
المتأخرين يخلف عنده في القليل والكثير
(فصل) وأما التلظ بالخلف على المنبر فقال ابن العربي هو بدعي علم برده عن أحد من
الصحابة وقد أحازة الشافعية انظر الأحكام في سورة المائدة موكان ابن لبيبة يعني في البريضة
تجب عليها الميمن في مقطع الملق أنها تخلف في بيتها على المنبر
(فصل) لا بد من حضور المحلوف له أو وكيله لتقاضى الميمن فإن تقبيل وكل القاضي من

ولها وصكم ذلك لأن اسم
البكارة قد ارتفع عنها وحكي
ابن القطان أنه يرد ما وإن لم
يشترط عذرة (وق) مسائل
القاضي إلى الولد ينرشد
مثل فمن تزوج في وقتنا هذا
وشروطها بكر ولم يشترط عذراء
والسكر عندنا معنا أنما هو
بماء العذرة وعليه يدخل من
شرط في امرأته أنها بكر فيجدها
موطوءة هل له في ذلك مقالة
(فقال) اختلف أهل العلم
هذه المسئلة فلم يصدره
أثبت بالجل في ذلك إذا
قصر في أمره وترك أن يثبت في
ذلك وسأل فرائي الشرط
لا يشترط إلا أن يشترط عذراء
أو يكون في الشرط بيان مثل
أن يقول فإن لم أجدها بكر
وفدتها وهو مذهب بعض
فقد قال في رجل جاهل من
الأعراب وقف في السوق
فصام في رأس من الرقيق
فقال للتاجر هل فيه من
عبي فقال له التاجر هو قائم
العيتين فأخذه على ذلك
وذهب به وقد اتهم فقال
عن القائم العيتين فقبيل له
هو الذي لا يصير بهما وهو عيب
أنه لا يتقبيل بهما والبيع له
لازم قال الراوي ولقد عاودته
مرارها فأتاني إلا ذلك وقد

قبل أنه يستدبر بهما في ذلك ويكون له ردها لم يجدها عذراء وهو ظاهر قول أسحق والذي أتى على
مذهب ابن القاسم في الذي يشتري بالباقة وهو نظما باقة تاذاهي غير باقة أن له أن يرد البيع خلاف رواية أشبه
عن مالك رضي الله تعالى عنه وهو أظهر القولين وأولاهما بالصواب ولا يجحد الزوج أن قال يوجدتها غير عذراء إلا أن يصرح

فان ذلك كان عن زوالان العذرة تسقط بالوثمة والسقطه قال في غريب ابن عيسى وبالحضنة والتعنيس فاذا ذهبت بشئ من ذلك فبني في نفسها اشاعة ذلك في غيرها (وبكتب في ذلك) عقد اشهد فلان على نفسه ان ابنته الصغيرة فلانة أو اخته وقت في درج أو سلم فسقطت منه وذهبت عذرتها فاشاع بذلك وأعلن به لثلاثين بها ١٥١ غير ذلك وليرفع العار الا لاحق لها

عند تزويجها في كبرها وشهد على اشهادها بذلك من عرفه ويعلم صغر البنت وفي كذا (بيان) قال ابن قسطنطين وبني لولي عند عقد نكاحها ان ان يسلط ذلك الزوج فان لم يفعل فصل له الزد في ذلك قولان أحدهما انه لا يرد وهو ظاهر قول أصحابنا والثاني انه رد حكمه ابن الطائر قال ابن قسطنطين وهو الصواب عندى لانه يجب قد علم يجب ان يبين مختلفا المسئلة الأولى فانه لم يسلطه (وفي) كتاب الاستئناس مثل عيسى بن عيسى عن جارية ركز زوجها أبوها فأتت بولد لربسة أشهر فذكر ذلك لها فقالت اني كنت نائمة فأتيت ليل بين نخدي وذكر الزوج انه وجدها عذراء (فأجاب فيها) انها لاحد عليها اذا كانت معروفة بالمعاف وحسن الحال وينسخ النكاح ولما المهر كاملا الا ان تكون حلت بالمسل وغرت فلها قدر ما استقل منها

(الايلاء والظهار والقان)

(الايلاء) في اللغة الخلف وفي الشرع الخلف على ترك الوطء

من يقتضيه اذا ثبت عنده تشبه ولا يخلف القلبي المدعى عليه الا يسؤال خصمه أو قريته حال تدل على طلبه لاذنك من القاضي قاله المازري انظر ابن عبد السلام (مسئلة) وفي كتاب ابن حبيب قال ابن الماحشون واذا أمر القاضي رجلا ان يخلف رجلا فقال قد حلفته والطالب شكر ذلك فقول المأثور ان قد

(فصل) اذا اقرران اليمن عند المنبر وفي مقاطع الحقوق وفي ربع دينار وفيما له بال فاعلم ان الحكم في ذلك عام في الحقوق المالية وغيرها ونذكر من مسائل المذهب ما يدل على ذلك (مسئلة) فمن ذلك ما ذكره ابن سهل في رجل اشهد لمرأته انه ان طاب عنها في سفره أكثر من كذا وكذا فامرها بهد لها صندان تخلف باه لقد غاب عنها أكثر مما شرطه لها ثم تقضى في نفسها ما أحب فغاب عنها زوجها أكثر مما شرطه فرقت أمرها لي بعض الحكام واجبت ان تأخذ شرطها وأقامت البينة على اشطه لها زوجها وعلى انتفاء المدة خلفها الحاك في بدتها وكان الحاكم الورى رايا بكر بن حريش وكتب الى القضاة يستبشروهم في ذلك فكتب اليه ابو عمر بن القطن أما يمتني في بيتها فدير محزنة واليمن واجبة في مقطع الحق قال ابن سهل وكذلك تخلف المرأة اذا أرادت تطلق نفسها منه لعدم الدقة فانه مترك لها شيئا ولا أرسل البهائشي وقد شهد لها بذلك الشهود وكذلك يخلف مسحقا الحيوان وشبه في مقطع الحق ما باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه فطان تشهد له البينة وكذلك نص عليه ابو عبد الله بن ابي زعيم في عني في سهل القضاء لها الاخذ بشرطها في المذهب بان القضاة أشاروا أن تخلف المرأة في مقطع الحق احتياطاً للقائب فخطب ما به الذي لا اله الا هو لقد غاب عنها زوجها فلانة القصة التي شهد لها بها وما قدم عليها قال ابن سهل فهذا نص في ذلك من هو جهة وجواب في المسئلة المذكرة بان عني في بدتها لا تجزى اذ ليس ذلك في شرطها ولا في كتاب الاسترعاء الذي قامت به يعني أن زوجها جعل لها ان تخلف في بدتها كان ذلك لها واذا لم يجز له لها الاحتياط للقائب ان تخلف في مقطع الحق (مسئلة) وفي المتبعية اذا قامت المرأة على زوجها وهو غائب بعدم النقح واثبت ما يجب عليها اثباته فانه يؤجلها ثم أمرها بالخلف في المصداخام موضع الحق ان زوجها فلانا لم تخلف عندها نقح فتقها ولا ما تعدي فيه بقتولا أرسل بشئ وصل الهوا ولا وضعت شاعنه من ذلك فاذا ثبت عند الحاك كشهادة من وجه لخصم عني انها حلفت اليمن المتضمنة كما يجب وفي الموضوع الذي يجب فيه تقطري في ذلك (مسئلة) وفي المتبعية اذا طلق زوجته بشئ من الكتابات المتضمنة للعتات وذلك قبل اليمن بها ونوى واحد وشهدت اليمة بلفظه وبادعاه النسبة فيه ثم أراد راجعتها فلان من عني عنده راجعتها على ما نوى ويخلف في المصداخام بالله الذي لا اله الا هو ما أراد بقوله لزوجته فلانة حبك على غار بك الاطلاق واحدة (مسئلة) واذا ادعت المرأة أن زوجها طلقها واقامت عليه شاهدا وجب عليه ان يخلف لها على تكذيب الشاهد وخلف على ذلك في المصداخام

في الزوجة بالله أو بغير ذلك من الاعيان أكثر من أربعة أشهر أو مدة غير معينة فان حلف على أربعة أشهر فاقبل فليس ببول وسواء كانت الزوجة مدخولا بها وغير مدخول بها وقد جعل الله له ترض أربعة أشهر واليه على النصف من الحرق ذلك فاذا انقضت أربعة أشهر ووطئه الزوجة بما يجب لها رفته الى السلطان فلن تاءر الاطلقت عليه (وبكتب في ذلك

فلا يملكه فلهذا قلنا وقتها أنه فلا يذكر أن زوجها فلا أنى منها واعتزلها وترك مسجها منذ غلب
 من بعد ما سب وحضر زوجها فلان المذكور ووافقته على ذلك فاقربه وثبأ قراره ذلك عنده وزوجته ما على أعيانها
 ودعت الزوجة إلى النظر لها غيره ١٥٤ القاضي في النفقة أو الطلاق فإني من ذلك فعرض عليها الصبر في

من المتباعدة (مسألة) ومن ذلك إذا رد المتاع الامة عيب فقال له البائع احلف أنك
 ما وطئتها في المسئلة خلاف قيل لا يحلف وقيل لا يحلف إلا أن يكون متباعدة
 ومن قال بالتحلف حلف في مطلق الحق على ذلك (فرع) ومن ذلك أمان اللعان
 وأمان القسامة لا تكون إلا في المسئلة (تنبيه) وفي مختصرنا وأى ابن رشد للقاضي ابن عبد
 الرزاق إذا كان قيمة العيب أقل من ربع دينار وقال البائع بيته المشتري فأنكر المشتري
 فإن كانت السلعة بأقل من ربع دينار حلف المشتري في الجامع ما علم وردها إلا العين متعلقة بما
 هو أكثر من ربع دينار ووردها السلعة وإن كانت فائضة ولم يجب للمشتري الأقيمة العيب
 لم يحلف المشتري في الجامع وهذا مثل المتبايعين مختلفان في ألف في أقل من ربع دينار
 فيهما الفان في الجامع ويتفامضان وحكما إذا اختلفا في الصرف فيما يوجب نقضه
 وإن كان درهما واحدا

(فصل) ولا يجب الحلف في الأمان إلى غير موضعه إلا في القسامة فإن ما كمال حلف
 إلى مكة والمدن وبيت المقدس من كان في أمانها قال ابن القمام حشما كانوا من أمانها
 وأما أهل الآفاق فيستعملون في موضعهم إلا أن يكون قريباً من المصر نحو عشرة أميال
 ونحو ذلك قال مالك فإني إن يجلوا إلى المصر فيحلفوا في المسئلة مختصراً الواضحة

(فصل في حكم النكول عن اليمين) ونعني بنكول المدعى عليه أو المدعى إذا توجهت
 عليه اليمين فتكفل عنها ولا يثبت الحق على المدعى عليه بمجرد نكوله كذهب الإمام في
 حنيفة بل لا بد مع نكوله من عيب المدعى ويتم نكوله بقوله لا أحلف وكذلك قوله أنا
 ناكلي عن اليمين أو بقوله للمدعى أحلف أنت وأما عدي على الامتناع من اليمين فإن كان
 مع نطقه بمنزلة هذا إلا لما فلا إشكال وإن كان بدون هذا اللفاظ فهو شبه الامتناع من
 الجواب وقد تقدم حكم ذلك في القسم الثالث من أقسام الجواب عن الدعوى و ينبغي
 للمحكم بيان حكم النكول بأن يقول للمدعى عليه إن نكبت عن اليمين حلف المدعى واستحق
 ما ادعاه عليك وهذا أوله أعلم على طريق الاستصحاب فيمن يحصى منه الجهل يحكم النكول
 وإذا تم نكوله بانطق أو الامتناع من اليمين على ما تقدم ثم قال بعد ذلك أنا أحلف لم يقل
 منه ولم يلزم ذلك خصمه إلا أن يشاء وهذا مثل من قام له شاهد بحق وأى أن يحلف معه ورد
 اليمين على المطلوب ثم بداه وأراد أن يحلف فليس له ذلك (فرع) ومن وجبت عليه يمين
 فامتنع منها حتى يبرأ أو المطلوب المال الذي يحلف عليه وحشد يحلف فان ذلك لا يجب على
 المطلوب إلا بعد عيب الطالب ألا يستحق المال إلا باليمين فان قال اشترى أن أحلف
 ثم يدعى الذي أحلفى العدم كان من حقه أن يشهد له صاحبها أنه مؤسر وليس بعدم فإذا
 أشهد له بذلك حلف واستحق فان ادعى المطلوب العدم حدى حتى يؤدي فإن شهدت له
 بدنة باليمين لم يسمع منها لأنه قد كذبها فتمرأ شاهد على نفسه تطويل منه حتى يؤدي
 (فرع) وأما لو ادعى المطلوب قضاء الدين فأنكر الطالب ذلك وتوحيته اليمين على رب

ذلك لا بد ودعت إلى الفرق
 فطلقها عليه القاضي طلبة
 واحدة بعد النساء عليك بها
 رجعتها أن تافق عذتها وحكم
 بذلك وانفذه بعد الاعتذار
 إليه ما حكمنا يجب وأشهد
 القاضي بما فيه عفته من ثبوت
 وحكم من أشهد الزوجان
 بما فيه عنهما في كذا (بيان)
 وإن كان ذلك قبل البناء فأنها
 تبين منه ولا يكون له عليها
 وجبة والنفقة هو الواطء على
 المشهور والأجل في ذلك من
 يوم الحلف فإن أنظرت المرأة
 بعد انقضاء أجل إلى أجل
 آخر فإن لم تأن تطلق عليه عند
 ذلك ولا يثبت لها السلطان
 ضرب الأجل وكذلك امرأة
 المتعرض بخلاف امرأة المتعرض
 بالنفقة إذا ضرب لها أجل
 وأخرته فأنها لا تطلق عليه
 إلا بعد أن يضرب لها السلطان
 أجلاً آخر وإن كان مريضاً أو
 يمنوناً فإنه يؤخر حتى يزول
 عذره ولا يؤجل وكذلك إن كان
 شهماً فأنها لا ترضأ ويجبوا
 أو خصماً فلا يحكم إلا بلاءه
 فان حلف بطلاق امرأته على
 شيء أن يفعله قال ابن تقون
 فان كان شيئاً ممكناً في الوقت
 مثل أن يقول إن لم أدخل
 الدار فانت طالق ونحوه فان

السلطان يحول بينه وبين زوجته لأنه على حدث ويضرب له أجل الإبلاء وإن كان المحلوف عليه غير
 ممكن في الوقت مثل أن يقول إن لم أجد أو نحو ذلك فإنه يترك معها ولا يحال بينهما فإذا أمكنه ذلك حبل بينه وبينها وضرب
 له أجل الإبلاء والأجل في هذا من يوم تزوجه المرأة بخلاف الإبلاء المتقدم فإنه من يوم الحلف فان ترك الوطء مضراً من غير

حلف أمرا بالمال ذلك والعود له مرة بعد أخرى فان تعادى على ذلك فرق بينهما بعد التلوم وقبل بعد أجل الالاء وكذلك
 ان سرمد المباداة فان ذلك لا يقطع حق الزوجة في الوطاء ويؤثر بجماعها فان تعادى كان معنارا وطلقت عليه قال حديد
 ولم يحدا لك في ذلك حيدا وقال ابن جامع والافرق بينهما وقال ابن ١٥٣ حبيب يخلو معها في كل أربع ليال

ليلة وهو قسم المرأة مع غيرها
 وفي كتاب الاستفتاء بقضى
 للرجل على زوجته من الجماع
 اذا تحا كافيه بأربع مرات في
 الليلة وأربع في اليوم

(فصل) والقهاران يقول
 الرجل لارأته أنت على كذا
 أي قصصم علسه وطورها
 والتلذذ شئ منها حتى يكفر
 وان كان ممن يتهم فلا ينكر
 يخلو بها وكذلك ان ذكر
 عضوا غير الظاهر وغير الام
 من ذوات الحارم فذلك كله
 ظهار فان ذكر أجنبية في
 ذلك خلاف فان لم يذكر
 ظهرا فليس يكون ظهرا
 وقيل يكون بئانا فان ذكر
 الظهر في الاجنبية فهو ظهار
 والكفارة فخرجه من ذلك
 فان لم يكفر وأبى الزوجة
 الصبر علسه ورفعته الى
 السلطان تلوم له في ذلك المرة
 بعد المرة فان لم يفعل ضرب له
 أجل الالاء من يوم ترفع
 أمرها الى السلطان على المشهور
 وقيل من يوم ظاهروا بالاول
 القضاء (ويكتب في ذلك عقد)
 حضرت عند القاضي فلان
 وفقه الله تعالى فلانة وذكرت
 ان زوجها نسلا ناطرا منها
 منذ كذا واعتزلها وصبر
 مع زوجها المذكور فاقر

الدين فذلك عنها وقلتها على المطلوب فنكح عنها ايضا فان المطلوب يلزمه غرم الدين لان
 الحق لم يثبت عليه الا الآن قال ابن عبد السلام ولا يعد عتدي أن يؤخذ عليه كغيب المال
 لان المطلوب الآن شاك في راءه ذمته وقد اختلف المذهب اذا شاك المطلوب هل يقضى
 عليه دون عين تلزم الطالب أو لا بد من اليمين وعلى التقديرين فالحق قد توجه على المطلوب
 اذ هو في مصني التوجه وانما انتهى الحق الى هذا الظهور كانت الكفالة بالمال هذه هي
 القاعدة وقال ابن عبد الحكم اذا سأل المطلوب ان يجل لحساب وشبهه أمره المحاكم
 بقدر ما راءه من غير تحديد زمان المهلة قال ابن عبد السلام وهو الظاهر لان اسباب الشك
 مختلفة فقد يطول زمان المعاملة بينهم وكثير المال والتقاضى وقد قل ذلك فذلك
 كان أمهاله بقدر ما راءه الحسا كم ويظهره من أمرهما والله اعلم (مسألة) ولو قال المطلوب
 حين قامت علسه اليك أهملوني فلي يثبته دافعة أهمل ما لم يعد يقضى عليه ويبقى على
 حقه اذا أحضرها ولو قال اني خلفه وكلف قبل ان يستوفى (مسألة) وان توجهت
 اليه على المدعي فلي يحلف وقال لي يثبته قربة فاطلبوا من الغريم كغيب لا أحضنه كغيب
 بنفسه ما ينعين من خمسة أيام الى الجمعة

(فصل) في مسائل متفرقة تتعلق بحكم اليمين (مسألة) في اليمين يجب للورثة ويتقاضاها
 أحدهم في المنتطة اذا وجبت اليمين لورثة على كون أمور أنفسهم على رجل يحلف المدعي
 عليه بأمر الحسا كم وتقام في اليمين أحدهم فينته تجزئ عن الجميع اذا كانت بأمر الحسا كم
 وذلك حكم ماض وان كانت بغير أمر الحسا كم فكل من قام منهم عليه كلفه عينا ثانية ومثله
 لا في كبر بن عبد الرحمن وقاله غير واحد من المؤرخين وبه الحكم ولا في محمد بن أبي زيد
 في أسوئته خلافة وان لم ين غاب منهم ان يحلفه وان كانت اليمين بأمر الحسا كم (مسألة) واذا
 حلف لنفسه دون حضور خصمه لم تجزئه اليمين وكذلك اذا ادبر اليه بحضور خصمه قبل
 ان يسأله ذلك فان لم يرض بها لم تجزئه انظر المتن في البابي واحكام ابن سهل (مسألة)
 ومن وجبت له عين على غيره يحلف له ولم يشهد على عينه أحد ثم طلبه باليمين ثانية وانكر
 ان يكون الحلف فان الطالب يحلف انه ما أحلفه فاذا حلف وجبت له اليمين من المنتطة
 (مسألة) اذا وجبت العين على امرأة وقال المحلف لها اني أطلب منها ان تحضر من يعرف
 عنها فاني أوقع ان يحلف لي غيرها ولا تؤفني حتى ذكرت المرأة انها لا تحضر من يعرف
 عنها فمن حق المحلف ان يكلفها احضار من يعرف عنها لان اليمين عليها وجبت فمن
 حق المحلف لها ان تؤفبه حقه باحضار من يعرف عنها قال أحمد بن سعيد الهندي وقد نزلت
 وقيل فيها غير هذا وان على من يحلفها احضار من يعرف عنها وحسب المرأة ان تقول
 أنا هي حتى يثبت من يستحلفها انها ليست تلك المرأة قال والاول عدى اصوب لان من
 حق من يحلفها ان تعرفه بنفسه قال المتني وهذا الاختلاف اذا لم يكن المدعي يعرفها
 بالعين والامر واما ان كان يعرفها وحلف بمحض المدعي وحضور ليمينها واقتضاه

٣٤ تبصره ل ذلك وثبت اقراره بذلك عنده وزوجتهما على أعياهما ما أسألت منه الزوجة انظر لها
 تخبره السلطان في الكفارة والعودانها أو الفرق وتلوم له في ذلك المرة بعد الاخرى وهو متماد على ايمته وان راءه فغضب
 له القاضي في ذلك أجل المولى أربعة أشهر أو لهما كذا وأشهد على القاضي بما فيه عنده من ثبوت وتأجيل من أشهد الزوجان

الاجل المقيد، كذا وحضر عند القاضي فلان ووقع الله الزوجان المذكوران فلان وفلانة وأقر الزوجان أنه لم يكفر حتى الآن
فثبت إقراره بذلك عند مواسات ١٥٤ الزوجة النظر لها اقتضى نظر القاضي أن يطلقها عليه طلاقاً واحدة عاك.

بما رجعتان كفى عتدها
وحكم بذلك وانفذه بعد الاعتذار
إلى كل واحد منهما كما يجب
وهو على القاضي بما فيه
هذه من ثبوت وحكم من أشهد
الزوجان بما فيه عتدهما في كذا
(بيان) اختلف في العود
ما هو قفسل هو الرطه نفسه
وقيل أنه زم على الامساك
وقيل أراد الرطه قال ابن
قصور وهو الاظهر فان لم
يقرر على الكفارة أو كان من
لا يصح منه وطء كالخصي
والجبوب والعنيد والشج
القاضي فلا قيام للزوجه في
ذلك ولا يؤجل والكفارة
مرتبة على نص الآية
والضمان فيها متتابع
والإطعام على الشبع مد لكل
مسكن بعده شام وهو مائة
وثلاث من مد عليه الصلاة
والسلام من عيش أهل البلد
الغالب
(فصل) والعان بين كل
زوجين وهو أن يدعى أن
زوجته زنت أو سبى نسب
جل بها أو ولد بها بخلف على
ذلك وتحلف الزوجه على
تكذيبه فإذا ادعى أنه لم يطأ
زوجته قط أو ولد له لا يلحق
فيها النسب لكثرة أو قلته أو
ادعى أنه رأى امرأته ترفى أو أنه

لها واعتراف أنها هي المطلوبة بالحق فلا وجه للخلاف وأي شيء يبقى بعد هذا (مسألة) قال
ابن أبي زئيم في المقرب ومن وجبت له على رجل بين بعض ما جرى بينهما من العلامات
في الأخذ والأعطاء فقال المدعى عليه للمدعي أجمع مطأاً لك أن كنت تزعم أنك عندى
مطلباً غير هذا الذى تريد أحلفي عليه لأحلف في جميع ذلك عينا واحدة فهو من حق
المدعى عليه بخلاف من وجبت له عين على صاحبه بسبب ميراث فقال المدعى عليه للمدعي
أجمع مطأاً لك قبلى في هذا الميراث لأحلف على ذلك كله عينا واحدة لم يكن له ذلك لأن
الميراث لا يحاط بالحقوق فيه قال وعلى هذا جرت الفتاوى وقد تقدم في فصل الجواب عن
الدعوى حكم هذه المسألة وفيها من الخلاف غير هذا (مسألة) وإذا ادعى رجل على رجل
بمحقوق نصه أو زعم أنه لا يدينه له في بعضه أو أن يدينه على وجهه ذهب إلى استحلاف
المدعى عليه فيما لا يدينه له فيه وأنه يبقى على إقامة البينة فيما له فيه يدينه فإن التزم أن لم
تقم له يدينه ما زعم أن له فيه يدينه أن لا، فيكون له عين على المدعى عليه كان له أن
يستخلفه فيما لا يدينه له فيه فإن أقام يدينه على الباقي من دعواه أو أفلا بين عليه وإن لم يلزم
ذلك لم يكن له أن يستعمل عنه فيما لا يدينه له عليه ويؤثر ذلك حتى تقوم له البينة التي زعمها
على البعض فإن أقامها أو أجمع دعواه وحلف له على الجميع من الزائى المجموعه في باب
الحال (مسألة) ومن العتية من رواية عيسى وأصبح عن ابن القاسم في المدعى يقول
للمدعى عليه أحلف وأمر أقبول له الا تخبر أحلف أنت وخضعتا دعيت فأذا هم بالعين
بدا المدعى عليه وقال لم أنسك تجعري على العين قال ليس له أن يرجع ولصنف المدعى
وأخذ حقه كان ذلك عند سلطان أو عند غير سلطان وقد زعمه ذلك (مسألة) إذا وجبت
لرجل على امرأة عين وهي من أهل الحجاب ووجبت عين على الرجل لمأخذ هبت المرأة إلى
أن تحلف لسلوان تحلف الرجل نهاراً فقال الرجل لأخاف أن أحلف لها نهاراً فإذا كان
الليل نكلت عن العين وردت العين على فاحلف مرتين مرة بالتمار ومرة بالليل فإذا أزممت
المرأة أنها لا ترد العين حلف الرجل لها نهاراً وحلف له المرأة لئلا وهذا نص في أن التزمها
لعدم الرد يلزمها (مسألة) إذا وجبت عين على رجل فأراد الطالب تأخيرها أو أراه
المطلوب تجهلها أو بالعكس فتجهلها أو جاب بأن طاب ذلك منها ولا تؤثر قلة ابن عبد
السلام في بعض تعالقه عن ابن الجراح

(فصل في حكم المبرودة وما يتعلق بها) وفي المتبعية واحكام ابن سهل من وجبت
عليه عين فردها على من طلبه بها محضه فكذلك الذي ردت عليه حيث شذ ومضى زمان ثم
ذهب إلى أن يحلف فقال إذا لا أمكنك إلا من العين وأنا أحلف على أنكارى دعواك
وأنا أمكنك حنة سدا فلم تحلف وطال الزمان فالتين أنما بقيت على لاهلها والحكم
في ذلك أنه إذا رد العين فلا رجوع له فيها طال الزمان في ذلك أو قصر ويحلف الذي ردت
عليه ويسقط بينه ما يحلف عليه وهو قول مالك رحمه الله تعالى وعامة أصحابه لا أعلم

استبرأ ما قبل الحمل الذي بهار لم يطأها بعد فأكرت هي ذلك وترا فقال السلطان وجب العان (فيكتب بينهم
مقال الزوجين ونصه) يقول فلانة بنت فلان أن زوجها فلان أخذها وأبنى حملها وحضر زوجها المذكور ووافق على ذلك
وقال أنه رأى زوجته المذكورة ترفى أو أنه تحقق أنها زنت منذ كذا أو أنه استبرأ ما قبل الحمل الذي بهار محضه ولم يطأها بعد

وفى نسب الجمل المذكور وأنكرت هي ما دل عليه من ذلك الإنكار المكي فيمنعنا الشرع واشهد بذلك في كذا ولا بد من ثبوت
زوجيتهما فإذا ثبتت زوجيتهما ملئ القاضى ومقالتهما بالحق بينهما (وتكتب في ذلك) عقد يعرف بشهود فلا نا وفلا نة
بالعين والاسم معرفة تامّة ويملون صحت الزوجة بينهما واتصالهما من غير ٤٥٥ طلاق وقع بينهما ولا خلاف في بوجه

حتى الآن وقيد وعلى ذلك
شهادتهم في كذا ٤٥٦
المقال وزوجتهما (تكتب
في ذلك ما منه) لما ثبت عند
القاضى فلان وفقه الله رسم
المقال المقيد بكذا وزوجته
الزوجين المذكورين به ثبوتاً
ثاماً ووجب الفصل بينهما
فاقتضى نظره أن أحضرهما
مجلس حكمه بكذا وعظمهما
بالله تعالى وخوفهما عقابه
فقد ادعى ما زعمه من ذلك
ولم يرجع أحد منهما عن قوله
فأمرهما بالانعتان بين يديه
بوضع حكمه من الحفيد
الحامع بكذا وبالأزواج فلان
على الزواج فقام على قدمه
واستقبل القبلة وحلف أربعاً
قال في كل واحدة منها أشهد
بأنه لقد رأيتني في عقد
استرائتي بغيره قبل حلها
ولم أطأها بعد ثم خسن أن لعنة
الله عليه أن كان من
الكاذبين وذلك بحضور الزوجة
وعلى عينا وهو بشير البها
وحلفت هي بسده بالموضع
المذكور قائمه مستقبلة القبلة
أربعاً قالت في كل واحدة
منها أنه بدا لله ما زنت ولقد
كذب على فيما ادعى وخسنت
بأن غضب الله عليها أن كان
من الصادقين وثبتت عند

بينهم فيه اختلافاً (مسألة) وفى المقرب لابن أبي زمنين ومن ادعى على رجل أن له عليه
حقاً أمراً ذكره من ميراث أو مائة وصلى أحلافه لم يكن له ذلك إلا أن ينص على
ماله على نفسه عليه ويصفه كما أن ردت عليه البين حلف على ما وصف قال وعلى هذا آخرى
الغنى (مسألة) وفى المشطبة ومن وجبت عليه من فردها على من وجبت له عند سلطان
أو غيره ورضى بأن يحلف صاحبه ويرغم فلما حلف قطع الحق نزاع عن الزموا بغيره على ذلك
فقد زعم الزموا كان عند سلطان أو غيره قال الشيخ أبو عمران في مسألة وهذا ما اتفق عليه
وهي مسألة المدونة فين قام له شاهد بحق فردا البين على المدعى عليه أنه ليس له الرجوع
في ذلك (مسألة) قال المتطوع عن ابن عمران وأما المدعى عليه يلتزم البين ثم يرد الرجوع
عنها إلى أحلاف المدعى فذلك له قال وقد سألني في ذلك أبو القاسم بن الكاتب ورأى
أن ذلك يلزمه وليس له رد البين والصواب ما قلناه (مسألة) وفى وثائق ابن الهيثم
إذا أقر زعمه أن الملك الذي ياديههم حبس عليهم وانتقموا على وجوه مصارفة وأنكر
بعضهم ذلك لزعمهم الاقرار في حصصهم وعلى أنكر البين أنه ما يعرف أن الحبس حبسه
عليهم وليس له رد البين لأن الحبس ليس كالمطلق ولا عليك ملك البيع من جهة مصرية
إلى العقاب والمرجع الذي جعله الحبس فاستعين المدعى للبس إذا ردت عليه
عن نفسه وما له بل عنه منقصة على العقاب والمرجع وليس يحلف أحد عن أحد
ولو أنه فكل إذا ردت البين عليه لم يطل الحبس بشكوكه فله وجوه تنق من رد البين في
الحبس

(فصل) في جمع الدعاوى في عين واحدة وما لا بد فيه من عينين (مسألة) في المرأة ثبت
كالنساء على زوجها المتوفى عنها فلما وجبت عليها عين الاستبراء طلبت أن تكون عينها في
السكائي وفي جميع دعاوى الورثة عينا واحدة وزعم الورثة أن عندهم بينة على دعاوهم
فان القاضى ينظر في ذلك فان كان لا ير جوا ثبات بينهم حلفها على جمع ذلك
والاحلفها على السكائي وحده وكفهم البينة على ما زعموا قال بعضهم فان يحجزوا عنها
حلفت عينا أخرى على ما بقي من الدعوى وقال بعضهم بسألهم القاضى عن بينهم فان
ذكر وأمن يرجح بقوله نظر في قوتهم وان ذكر وأمن لا يرجح لم يلتفت إلى قولهم وحلفها
على الجميع لأنهم يريدون الاضرار بها وقال ابن سهل جمع الدعاوى في عين واحدة فيه
خلاف والذي جرى به العمل جمع الدعاوى في عين واحدة إلا في عين الزد فلا تجمع مع غيرها
على ما ذهب إليه الشيخ أبو عبد الله بن عتاب قال ابن هشام في مفيد الحكم مثال ذلك
أن تكون البين قد وجبت على المدعى عليه ويجب له أيضا البين على المدعى فبردها
على المدعى عليه فان المدعى عليه لا يجمع ذلك في عين واحدة ولا بد من عينين مفترقتين
وحكى ذلك عن شعبه إلى الطبري وعن الشيخوخ قال ابن عتاب هي لما لك في الموطأ
وكاب محمود بن الحنفى الشيخوخ عندنا ووقف في أحكام ابن زياد وفي رسم الزهون في العتبة

القاضى المذكور أعانها والتعانها كما يجب ووقت الفرقه بذلك بينهما ما حرم عليهما أن يتناحرا إلى ما حكمته السنة
وسقط به نسب الجمل الذي فلا نة منه ونظرا القاضى في ذلك نظرا أوجب أمضاه والحكم به والأشهاد عليه عدان أعذر إلى
كل واحد منهما بما أوجب أن يعذره إليه فلم يكن عندنا أحد منهما في شيء من ذلك مقال ولا مدفع وشهد على القاضى بما فيه

الجل ولم يدع الاستبراء فقال ابن القاسم ١٥٦ يلاعن وقال المخزومي وغيره يحد ويلاعن قال ابن رشد في كتاب البيان له
الاعان على ستة أوجه ثلاثة منها

نحو هذا في تفرق الاعان فانظره قال ابن سهل ومثل مالك عن كان بينه وبين امرأته
منازعة في بيت وكانت هي بنت عمه خلف بطلاقها اليه ما لها فيه حتى يهاجمت بالبيعة انه
يحدوها وجاء الرجل بالبيعة أن أباه كان يجوز بدون اخوته وبسكنه وجاء بشاهد واحد
فشهد أن أباه كان قد استخلصه عن اخوته قال مالك رحمه الله تعالى أرى أن يحلف بالله
الذي لا اله الا هو أن حقه لحق وما لها فيه حتى وإن الذي حلف عليه من الطلاق لحق ويحلف
بينه وبينها وهذا من قول مالك بن أنس في جمع أشياء بين عين واحدة قال ابن الخوار
وجه الصواب أن الدعوى وإن كثرت فصعبها بين واحد وعندنا وإن كان الناس
قد تنازعوا إذا كثرت الدعوى هل يجمعها بين واحدة أم لا ونقل ابن سهل عن أسع
تفرق الاعان وكذلك نقله عن مطرف فيمن ادعى داء أو عبد أو ثوباً يسفر رجل لآبته
الغائب أو آية أو جاره على وجه الحبسة والغيبس عليه وكلهم غائبان القائم في ذلك يمكن
من إيقاع البيعة لأنها أشياء متحول وتقوم فإذا أقيمت البيعة كانت قامت له بيعة عادلة
حلف بالله ما باع ولا وهب ولا أخرج عن ملكه بوجه حتى وإن كان انما قام له شاهد واحد
حلفهم شاهد أن حقه لحق وحلف أيضاً ما باع ولا وهب ولا أخرج عن يده بوجه حتى
يغفل عليه يمينين وذكرنا من المسائل التي تفرق فيها الاعان عدة مسائل (مسئلة) في
وأما شاهد رجل على أخوانه حلف بطلاق زوجته أن لا يدخل الدار ودخلها وشهد عليه
آخره حلف أن لا يركب الدابة وركبها فقد اختلفنا في أصل النجاسة فعليه عتبات يحلف
أنه ما ركب الدابة فقد دفع عنه شهادة الشاهد الواحد ويحلف أنه ما دخل الدار فقد دفع عنه
شهادة الشاهد الآخر حتى يدخلوها من مختصر القوار الكبر وإذا قلنا بتفرق الاعان
فقد يحلف ثلاثة أعان وأكثر من ذلك وفي ذلك ما ذكره أبو إبراهيم الأعرج في طرر
المنهك سفي كتاب العيوب قال إذا قام رجل بسب في سلعته والذي باعها غائب ورفع ذلك
إلى الحاكم فإنه يكلفه اثبات سبعة أشياء الاتباع وقد لا تمكن أمداً للتابع واثبات الغيبة
العيب الذي يوجب الفوهوكل ما ينقص الثمن وأنه أقدم من أمداً للتابع واثبات الغيبة
بحيث لا يعلم أبعده أو قريبته ثم يكلفه ثلاثة أعان أنه يبيع صحيح وأنه لم يتبرأ منه وما أعلمه
ولا يبيعه له وأنه لما طلع بعد البيع عليه ما رضى له وعلى القول الآخر أنه جمع ذلك في
عين واحدة (مسئلة) ومن المواضع التي ذكرنا أنه يلزم فيها يمينين ما ذكره
الشارح في شرح الجلاب قال إذا حضر المدعى خط المقر وشهد له شاهدان هذا الخط
المقر فيهما روايتان أحدهما أنه يحلف مع شاهد ويستحق قال وعلى هذه الرواية فيحلف
يمينين أحدهما مع شاهد وآخرى يكمل بها السب فلا بد من يمينين لأن ذلك على جنتين
مختلفتين

فصل في الدعوى التي لا توجب اليمين وحكم الخلطة في قال المتن في اختلاف في الدعوى
إذا لم يتحقق قطاً من مسأله النكاح الثاني من المدونة أن اليمين لا تجب إلا بتيقن
كما طارئين وجب للعان على أقرارهما ولا يكون للعان على الجل إلا بعد ثبوت شهادة امرأتين وقد روى عن الدعوى
مالك رضي الله تعالى عنه أنه لا يجب للعان حتى تضعوا وأختلف هل يجب على الزوج إذا ادعى زوجه أو نفي جلان يسجن حتى
يقع للعان أم لا فقال الباجي يسجن وقال غيره وهو أبو عمر بن عبد الملك كذلك أيضاً لأنه قاذف وإذا كان امرأة لم يدخل

محقق عليها وثلاثة مختلف فيها
فالمحقق عليها أن ينفي جلان
لم يكن مقراً ويدعى الاستبراء
أو يدعى زوجه لا ميسر بعدها
في غير ظاهرة الجل أو ينكر
الزوة فيقول ما طمئننا قط
أومئذ وضعت أو منعد كذا
لما لا تلحق إلى مثله إلا انساب
من كثرة أو قلة والثلاثة
المختلف فيها أن يقذف
زوجته ولا يدعى زوجه أو ينفي
جلان ولا يدعى الاستبراء أو
يدعى زوجه لا ميسر بعدها
في حلق بيعة الجل لأن ابن
الجلاب حكى فيها ثلاث
روايات عن مالك رضي الله
تعالى عنه إيجاب الحد ولا
لعان وإيجاب اللعان وثبوت
النسب وإيجاب اللعان وسقوط
النسب فان قال أنها زنت ولم
يدع زوجه ولا نفي جلان في
ذلك قولان وكذلك أن نفي
الجل ولم يدع الاستبراء فقال
ابن القاسم يلاعن وقال
المخزومي وغيره يحد ويلاعن
وغيره خمسة واحدة في
الاستبراء على الشهر وقيل
ثلاث ولا بد من ثبوت الزوجية
أن لم يكونا طارئين ولا نكحي
في ذلك أقرارهما إلا أن يكون
نكاحهما قاسماً عرفاً فان

ويظهر بها جل فادعته عليه وتوافه هو فانها بما لبتعتان ولا ينبغي منه الا بالاعان اذا ادعت انه كان بفشاها وكان ذلك يمكن
وحادث به لسته أشهر فان كثرت من يوم تزوجها فان جاءت به لائق من ستة أشهر فلا صدق لها ولا لعان فان لاق قبل ان تضع
الحمل فانتبه لائق من ستة أشهر لم يكن لها صدق ولا تحرم عليه ١٥٧ بالاعان بما لبتعتان كانت غير زوجة له

قاله ابن الماجشون ومحمد بن
المواز وحكي الناجي في نص المي
انه اذا قال في الاعان اشهد بالله
أجزأ على نص القرآن فان لم
يقبل أشهد وقال بالله لم يجره
حتى يقول الذي لا اله الا هو
وان ثبت انه وطئها بعد الزينة
حد ولحق به الولد وكذلك لو
علم بالحمل وصكت انه بعد
ولحق به الولد وكذلك ان
كانت أمه (ويكتب في ذلك)
عقد يعرف شهود فلان وأنه
أقر لحسم زوجه فلانة أو
أمة فلانة حامل منه ومعهوا
ذلك منه منذ كذا وقد ادعى
ذلك شهادتهم في كذا فان
رجع أحدهما قبل تمام
اللعان بكلمة فانه ثبت النكاح
ويجب الحسد على الراجع
منهما وكذلك ان رجع الزوج
بعد تمام الاعان يلحق به الولد
وحدها التحريم ماض (ويكتب
في ذلك) عقد أشهد فلان على
نفسه ان زوجه فلانة ولدت من
الحمل الذي كان بها اسما اسمه
كذا وانه استلحقه بعد وقوع
اللعان بينهما وأقر به لما زمه
من القول بالحق وأكذب نفسه
فيما ادعاه ورجع عن نفسه والتزم
الأنفاق عليه اشهاد أصحابها
عرف قدره وشهد على اشهاد
بذلك في كذا فان ادعى انها لم

الدعوى لانه قال اذا وقع الاختلاف في الصدق بعد الموت فان كان قبل البناء فالقول
قول المرأة أو ورثتها وان كان بعد البناء فالقول قول الزوج أو ورثته غير ان المي
على ورثته الا ان تدعى المرأة أو ورثتها عليهم السلام بانه لم يدفع شيئا فقبض المي في ذلك
عليهم ولا يمين على غائب ولا على من يعلم انه لا علم عنده فلم يوجب على ورثة الزوج المي
حتى يدعى عليهم ورثة الزوجة العلم وكذلك مذهبه في كتاب التدليس في الدابة اذ لودت
ببعض قطب البائع عن المشتري انه لم يستد منها بعد معرفته بالبيع فقال لا يمين عليه
الا بتحقيق الدعوى أو يدعى انه أخبر بذلك مخبر قال ابن أبي زيد بن محمد بن عبد قيهذا
يدل على إسقاط المي وأما ما يدل على انما يجب بنصر تحقيق الدعوى فما وقع في كتاب
الوكالة في مسألة التوكيل اذا قبل الدراهم ولم يعرفها وكذلك مسألة في كتاب الشفعة في
الموهر به الشفعة أو المصدق به عليه فقال أناف انك انتعت منه أو عاضت سرا
وأردقا قطع الشفعة بما أظهر بما حلف في فقال ان كان عن ينهم حلفه والا لم يعلفه
فاوجب المي هنام عدم تحقيق الدعوى (مسألة) قال الرعي في كتاب الدعوى
والانكار ولا يجب على أحد من دعوى حد من الحدود في قذف ولا فرية ولا مشاققة
ولا تبريض يجب به حد ولا تعزير ولا دعوى قصاص في قتل ولا جرح عمد ولا دعوى
الدية بمقتل الخطأ ولا جراح خطأ ولا دعوى حوالة ولا جالة ولا كفالة ولا
دعوى نكاح ولا دعوى عتاقة ولا تدبير ولا دعوى أمة للولادة والسيد منكر
لوطئها ولا دعوى زانية ولا دعوى نسب والولاء ولا فرية كانت الدعوى من قبل
الدعي أو من قبل أبيه أو بعده أو أحد من ذوي قرابته ولا يجب بدعوى طلاق ولا تخيير ولا
تخليك ولا خلخ ولا مبارأة ولا دعوى غصب على من ليس من أهل ذلك ولا دعوى
سرقعة على من لم يشترها ولا عرف انه ذهب للدعي شيئا الا قوله ولا دعوى امرأة على
رجل صالح انه غصبها نفسها ولو جاءت تدعى ولا يمين بدعوى شيء مما ذكرناه (تنبيه)
انظر قول الرعي ولا دعوى كفالة في الموثقة عن ابن القاسم اذا ادعى رجل على رجل
كماله فقال ابن القاسم لا بد من الخلطة قال ابن راشد يرد خلطة محبة ومؤاناة لا خلطة
مباعدة قال ابن عمر زطار الموثقة ان الخلطة تهر بصبه مدعي الدين والدعي عليه الهالة
والصواب عندي انه يراعى ذلك من الغريم والدعي عليه الهالة ووجه ابن ونس ظاهر
الموثقة بأن الذي له الدين يقول انما وشتت بما يبع من لا أعرف لسكتا تلك آياه فلذلك
توجهت له عليه المي وقال ابو عمر وابن الحاجب كل دعوى لا تثبت الا بشاهدين فلا يمين
بمجرد هاهو لا ترد كالقتل العمد والطلاق والنسب والنسب والولاء والرجعة ويلحق
بذلك الاسلام والردة والكفالة والتدبير والبلوغ والجرح والتعديل والشرب
والحرابة والشركة والاحلال والاحصان وكذلك الوكالة والموتة عند اشتب
فهذه المواضع مع ما ذكره الرعي لا يمين بمجرد هاهو ويلحق بذلك مسائل (منها) من ادعى

٣٣ تنصه ل تله فلا ينفيه الا بالاعان فان كانت أمه فلا يلحق به حتى يثبت انها ولدت بامرأين وله نفق
جل أمه ولا يلزم لعان وكذلك لا يلزم ميعين على المشهور (ويكتب في ذلك) عقد أشهد فلان على نفسه ان حملوه فلانة ظهر
بها جل بعد استبراء لها وانه انتفى منها التمينه انه ليس باختلج يتيحي ان يلحق به غير ولده وشهد على اشهاد به ذلك في كذا

على رجل انه باع سبعة فاشترى المدعي عليه فليس للمدعي ان يحلفه (ومنها) لو ادعى على رجل انه اشترى منه سبعة ففلا عين على المدعي عليه الشراء (ومنها) لو ادعى عليه انه اشركه فيها او ولدها ما حلفا كما تقدم اذ دعوى الاقامة فحبس فيها اليقين قال ابن سبيل كان ابن عتاب يقول لا يحب اليقين للمدعي الا قاله الا ان يأتي بشبهة تقوى بها دعواه او به كان يقضي (ومنها) ان من قامت عليه يمينه فليس له ان يحلف المدعي ما لم تقدم الدعوى العينة ببيع او ابراء فانه ابن شاس (ومنها) ان من باع سبعة لرجل واشترى لرجل سبعة وزعم انه وكسبه في صورتين وانكر المدعي عليه الوكالة ففلا عين عليه (ومنها) ان من اشترى عبدا او دابة وقال للبائع احلف لي انه ما به عيب تعلمه ولا تكتبه فليس ذلك له (ومنها) اذا ظهر بالعبدا والذابة عيب قديم فوجب له الرد فقال لا اشترى احلف انك ما رضيت به بعد علمك به فلا عين عليه يقول البائع الان يقول اخبرني بخبر صدق انك رضيت به بعد العلم فينكر فحبس عليه اليقين (ومنها) الرجل يشتري العبد فبأن يقول للبائع احلف انه ما أتى عنديك ففلا عين عليه الان يقول اخبرني بخبر صدق انه أتى عنديك فحبس عليه الحلف وغيره ان القاسم يرى عليه اليقين اذا أتى لانه عيب قد ظهر (ومنها) اذا اشترى عبدا او بيت سبعة او باعها فاراد السيد او الوصي فبيع ذلك فاراد المشتري منه او البائع ان يحلف السيد او الوصي انهما ما آذنا له ما في ذلك فليس له ذلك من كتاب الرعي (ومنها) لو ادعى رجل على رجل حقل من شركة فانكر المدعي عليه الشركة ففلا عين على المدعي عليه الا ان يقر بالشركة او تقوم بذلك العينة فيحلف على ابطال دعوى المدعي (ومنها) اذا ادعى رجل على صانع انه دفع اليه شاة لصنعه له أي الصناعات كانت صابغا او خبثا طابا وغيرهما من جميع الصناعات وانكر الاتحان لا يكون قبض منه شاة فعلى المدعي العينة فان لم يمكن له يمينه وسأل الحاكم ان يحلف له الصانع على دعواه فليس له ذلك الا ان تقوم يمينه بشهود ان المدعي يعامل المدعي عليه في مثل تلك الصناعة التي ادعى فحبس فحبس اليقين فان حلف برئ وان نكل حلف المدعي وغرم الصانع وان نكل المدعي عن اليقين فلا شيء له ولا ترد اليقين على الصانع (وتنبه لمظاهر هذا اختلاف ما سأل في كلام الرعي ان الصانع يحب عليهم اليقين دون ثبوت خلطة وكذا في كلام المتين في توجه اليقين على الصانع في ادعى به عليهم وان ثبت الخلطة فقام له (ومنها) اذا ادعى رجل على رجل انه اكره داره او طائفة او حماره او دابة فانكر المدعي عليه ذلك فعلى المدعي العينة فان لم تكن له يمينه ففلا عين على رب هذه الاشياء الا ان يكون رب هذه الاشياء قد اوقفها لذلك أو يكون هذا المدعي ممن علم ان قد علمه ذلك او كان المدعي عليه ممن يعرف بالكره لهذه الاشياء وتقدم على ذلك يمينه او اقرار فاذا ثبت ذلك وجبت اليقين على المنتكس من موارب القمار والمستاجر واصحاب الدابة (ومنها) لو ادعى على رجل انه عامله على القراض فانكر المدعي عليه كان العامل

له زوجته وقت العان قاله هند الحق في التهذيب واللعان فبيع بنفسه بطلاق (والفرق) بين ما يفسخ بطلاق وبين ما يقع بغير طلاق في كل نكاح الزوج او للزوجة او للولي امضاؤه ونفسه فالصح فيه بطلاق مكان نكاح الاجنبي ونحوه وما كانا مغلوبين على قسسه ففسخه بغير طلاق كولاية العبد والامراة وانحصر ونحو ذلك على هذا اكثر الرواة وروى عن مالك رضي الله تعالى عنه ورجع اليه ابن القاسم ان ما اختلف في اجازته ونفسه ففسخه بطلاق وما اتفق على ففسخه فالفسخ فيه بغير طلاق (وتعين) ما يفسخ قبل الدخول مما يفسخ بعده ان ما اختلف في فساده ففسخ قبل الدخول وبسده وما اختلف فيه فان كان شص او سنة او لم يلق الورثة فكذلك وان لم يكن كذلك فان كان خلط في عقده ففي قسسه بعده روايتان بل قولان وان كان خلط صدقه فالشهور يفسخ قبله لا بعده

(فصل) وكل مطلقة فائمة لها مسغبة الاختلعة والمطلقة قبل البناء وقد

فرض لها ولا يقضى بها ولا يحاس بها الفرام ومقداره على قدر حاله (وكتب فيه عقد) امتع فلان مطلقته اورث فلا تبشركذا او عولوك صفته كذا او كذا او كذا ادبارا امتثالا لامر الله تعالى وقيل ذلك منه وشكرته عليه وقبضته وصار عندها بعد علمها بان ذلك متعة مثلها من مثله وشهد عليها على ذلك واذا وقع الطلاق قبل الدخول فلا فدية فان جعل

فالدخول وأقرت به الزوجة فعليها العدة وإن أنكرته فلا عدة عليها وإن أنكره الزوج وإن علم الدخول فالعدة لازمة وإن
تصادق على نفى الوطء ولا يكون الزوج فيها رجوع ولا يجب بوطء الصغير الذي لا يولد له وإن قوى على الجماع ولا يوطئه
المحبوب ذكره أو شبهه ولا على صغيرة لا تطيق الدخول ونجيبه ١٥٩ في النكاح الفاسد إذا وقع الفسخ فيه
بعد الدخول وكذلك في كل

وطء بزنا وشبهة ولا يجوز
للزوجة أن يطأ في هذه العدة
من النكاح الفاسد وإن
يعقدون لحق به الولد بخلاف
العدة من النكاح الصحيح
وتجبر الكتابة عليها في
الطلاق والإدتن والنفاس
ذلك على أقسام متناهية الخمس
ومرتبة فيه ومغيرة وثلاثة
وحاصل المعتادة ترض
ثلاثة قرو وهو في الظاهر الحرة
واثنان للامة وتعتد بطهر
الطلاق ولو لحظت فقل بأول
الخمسة الثالثة على المشهور
والمرتبة بغير سب معتددة
أوامة ترض سنة تسعة أشهر
استبراء ثلاثة عدة وتعتد
عقب السنة فإن حاضت في
السنة انظرت الثانية كذلكه
ثم الثالثة كذلك فإن كانت
اعتادت الخمس بعد انقضائه
السنة ففي انتظارها الأقراء
قولان والمرسلة لا تحلل إلا
بالأقراء ولا تحلل بالسنة
أنفا فإذا انقطع الرضا ولم
بأنها الخمس فهي كالمرتبة
بلا سب كما تقدم وفي المراجعة
قولان أحدهما أنها كالمرتبة
بغير سب وهو قول ابن القاسم
فقل بتمام السنة والثاني
أنها كالمرسلة وهو قول

أورب المال فليس على المدعي إذا لم يثبت على المنكر بين لانهما لم يتصادقا على ذلك
(ومنها) إذا ادعى على رجل أنه ساقط على حائطه وأنكر ذلك لا تخفى على المدعي البينة
ولا عين على المنكر الآن تقوم بينة انهما تساويا على ذلك قبل هذا أو يقران ذلك فثبت
تجب البينة على المنكر منهما فإن حلف برئ وإن نكل حلف اليمين وتجب المساقاة وإن
نكلا جميعا فصفت وهذا باب واسع وسيأتي كثير منه في باب القضاء يقول المدعي
والمدعي عليه

فصل في الخلطة وما وجبها وما يجب فيه العين بغير خلطة وفي كتاب الدعوى والانتكار
للرعي وإذا أنكر المدعي عليه دعوى المدعي ولم يكن للمدعي بينة على أصل حقه ولا أقصر
المدعي عليه بخطة المدعي فالذي يجب العين على المدعي عليه أن يشهد عدلان حران
لا مدفع للمدعي عليه فيهما فيقولان عرفنا هذين الشخصين يتبايعان مرتين أو ثلاثا ولم نعلم
بينهما مفاصلة منذ عرفناهما ثم يصح أن لا نعلم علام أفترا فأوتيهما كما امتنعنا من
أومتنا قيين أو أن أحدهما أجبر صاحبه أو أجبرته عبده أو داره أو دابته أو كان أحدهما
صانعا أو صابغا أو خياطاً أو صائفا وغير ذلك من جميع الصناعات والأكرية والأجارات
فإذا شهد الساهدان بهذا وجبت العين على المدعي عليه فإن حلف برئ وإن نكل ردت
العين على المدعي وإن لم يطالب ذلك المدعي عليه منه الحاكم على ذلك فإن حلف المدعي
أخذوا نكل بطلت دعواه (تنبيه) وفائدة قوله أنهم أنه ما يعمرتين أو ثلاثا أنه لو بايعه مرة
بالنقد وقبض الثمن وتفاصلا فإن ذلك لا يكون خلطة لأنه لم يسبق بينهما قبضة وجب العين
ثم حيث اعتبرنا الخلطة فإنما اعتبرناها فيما كان من الدعاوى غير المشبهة عرفاً فأما ما يشبهه
من الدعاوى فسد في ذكر قريباً وبمسقط في إثبات الخلطة شهد من يسمى أسفل هذا
القدم من الشهداء أنهم يعرفون فلان أو فلان ما يعرفه صحبة نامة فيصير ما واهمها ويعرفون
فلا يعمال الطالغان بل فلان ومداخله من كذا وكذا أعاماً ولا يحلون ذلك انقطع بينهما في
علمهم إلى حين إيقاع شهادتهم في تاريخ كذا ويذكر فيه تعريف الشاهدين جهان لم يكن
القاضي يعرفهما وفائدة التعدي بالنار يخ أن تكون الدعوى داخلة في مدة التعدي
فلو كانت قبلها لم يجب العين إلا بثبوت الخلطة (مسئلة) قال ابن المنذ في وثائقه وقد
رأيت بعض من كان يقتدى به وهو الفقيه أبو العباس أحمد بن عبد الله اللؤلؤي يتوسط
في إثبات الخلطة فيرى أنه إذا ادعى الأشكال بعضهم على بعض دعاوى وجب الإيمان
فإنما يجب وإذا ادعى على الرجل العدل المبر من ليس من شكله ولا يخطه لم يجب له العين
عليه إلا بثبوت الخلطة (مسئلة) وفي المتبعية وفسر أصبغ الخلطة فلم ير أن يصلون
في مسدد واحد ولا الجلساء في الأسواق ولا الجيران خلطاه لم يرها إلا بتكرار البايعة وإن
يسمع منه بالسببة وقد تقدم فائدة اشتراط تكرار البايعة وهي الفائدة أيضاً في اشتراط
القبينة (تنبيه) ووقع في كلام ابن رشد التفرقة بين خطه البايعة وبين خطه المصاحبة

أشبه وأما المسقطه فإن كانت لا عين بين الدعين فهي كالمرتبة بلا سبب وإن كانت بمنزلة قولان أحدهما أنها تسمى
الخمسة المبرقة فتعده وهو قول ابن القاسم والثاني كالمرتبة وهو قول ابن وهب والصغيرة أو البايعة ثلاثة أشهر بالأهلية
وتنفي اليوم وقيل تحسب به إلى وقتها فإن انكسر التمر الأول تمت ثلاثين من الرابع وقيل تم الصلاة ثلاثين فإن رأته

الحبس لأن الحامل يحبس أشهر وعشر وإن كانت أمة فبغير إن وخمس ليلال فان كانت حاملة فندتها وضع حملها قدير أو بعد وفي الحسرة الكفاية قولان أحدهما تسترى ثلاث حبس والثاني انها كالحرمة الحسرة فان انقطع الحبس المعتد بمن الوفاة خبر سبب أو مرض أو رضاع ففي ذلك قولان أحدهما أنه لا يعتبر ذلك وتحصل جتنام الأربعة الأشهر والعشر والثاني أنه لا بد من حصة واحدة فان حاضمتها والا تربصت تسعة أشهر فقصل انذلك الان قصس خلاف في الى مدة الحمل فان كانت عادتيا ان الحبس يتأخر عنها أكثر من عذتها ففي ذلك قولان أحدهما انها تحل بمضى أشهر العدة وإن لم تحض رواد ابن القاسم والثاني انه لا بد لها من الحبس والمستحاضة فيها قولان أحدهما انها تربص أربعة أشهر وعشر إن كانت حرة وثلاثة أشهر إن كانت أمة انذلك استبراء من لا تحض والثاني انها تربص تسعة أشهر حرة كانت أو أمة (وعدة) بالأمة وأم الولد لعن سبدها حصة واحدة فان كانت من لا تحض فثلاثة أشهر وإن

المواخاة وقد تقدم التنبيه على ذلك عقب كلام الرعني في الدعوى التي لا توجب البين على المدعى عليه (مسئلة) وإن لم يكن له على الخلطة إلا شاهد واحد فاشهور أنه لا يخلف مع شاهده على اثبات الخلطة وقال ابن كانه ثبتت الخلطة بشهادة رجل واحد وامرأة واحدة بغير بين قال ابن راشد وقول ابن كانه أحسن وهو مروي عن ابن القاسم لان المراد اثبات لطم الدعوى وذلك يحصل بالمسرة وقال محمد لا تثبت بشاهد دون بين قال ابن سهل وفي كتاب ابن الموازن اقام بالخلطة شاهد واحد أحلف معه وثبتت الخلطة ثم يحلف المطلوب حنثه وقاله ابن نافع وابن كانه أيضا (فرع) واختلف إذا شهد عليه شاهدان فمدفعهما مدعوى العدة أو هل يجب له عليه بين بغير خلطة أم لا قولان المشهور لا يجب (فرع) وفي أحكام ابن بطال ان المدعى اذا حضر خط المدعى عليه وثبت انه خطه فهو كسبوت اقراره بحسبه الخلطة (مسئلة) قال ابن الفخار في كتابه الذي رد فيه على ابن العطار ويجب ثبوت الخلطة في المائة بين الاب وولده (مسئلة) وهذا التفريع المتقدم كله على المشهور وهو اعتبار الخلطة واشترطها وقال ابن نافع انها لا تشترط وفي المتبعية عن ابن عبد الحكم مثله وإن البين يجب على المدعى عليه مدون خلطه بوجه أخذ ابن لباة وغيره من المتأخرين لقوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى واليمين على من أنكر (مسئلة) وفي المتبعية ولا تكون الخلطة في دعوى بيع العقار بالمائة الواحدة ولا بخصا ليمين في بيع العقار إلا بشبهة وهو الشاهد العدل في قول ابن القاسم (تنبيه) وثبوت الخلطة بوجه البين على المطلوب في دعوى السلف أو الوديعة أو المقارضة أو الشراكة أو ما أشبه ذلك أن كانت هذه الدعوى بعد المدة التي يحدها الشهود ولذلك يحتاج الى تحديد ما هذه المسئلة من جملة المسائل التي لا بد من تحديد الامد فيها وكذلك شهادة السماع في الحبس وشهادة الضرر للاختلاف في مدة الحيازة في ذلك وإن قال ان ذلك كان في مدة الامد الذي تحده الشهود للخلطة لم يجب البين فيه إلا بثبوت الخلطة في مدة الدعوى ولا يجب بمثل هذه الخلطة بين في دعوى مبايعة في عقار أو متاع أو عبيد أو حيوان أو عروض (مسئلة) قال ابن سهل قال غير واحد من المتأخرين انما تراعى الخلطة فيما يتعلق بالذمم من الحقوق وأما الاشياء المعينة التي يقع التداعى فيها بينها فاليمين لا حقة من غير خلطة وقيل لا تصح البين إلا بالخلطة في الاشياء المعينة وغيرها قال عبد الحق وهذا آيين عندى لان الخلطة انما رآها العلماء للضرورة الدخلة لتوسع من كل مدع

(فصل) يجب البين بمجرد الدعوى دون خلطة في مواضع (منها) أهل التهم والعداء والظلم (ومنها) الصنائع فيما ادعى عليهم من أعمالهم انهم استمعوهم وكذلك هي على أهل الاسواق وأرباب الجوائن فيما ادعى عليهم انهم باعوه عما يدبرونه ويقررون فيه دون خلطة أيضا وإن ادعى على أحدهم في غير ما يدبره ولا يصبره فلا يمين عليه فيه إلا بشبهة (ومنها) الخصام بين تابعيهم (ومنها) الرجل يحضر المزاد فيقول البائع بعثك

كانت مرابة أو مستحاضة فتسعة أشهر وإن كانت حاملة فالوضع * والتصریح بالخلطة للعدة حرام بكذا والتعريض جائز وإن صرح وعقد بعد العدة يستحب له فراقها طالقة وتعد منه ثم يزوجها وروى أشهب انه يفرق بينهما وإن يهتدى في العدة ودخل بها فسخ النكاح وحرمت عليه أبدا على المشهور المعمول به في المذهب لقضاء عمر بذلك وإن لم يدخل

بها الود نسل بها بعد انقضائها عند طلق عليه وفي تأييد القصر عليه قولان وفي المدونة ان قبل او باشر بها حرمت عليه
وسواء كانتا لنفسه من نكاح أو شبهة أو كان الرطله بنكاح أو شبهة أو حكم في ذلك واحد فان كان الرطله ملكا أو نكاحا لم يتأيد
القصر وكذلك ان كانت النكحة من زنا ففي تأييد القصر قولان ١٦١ {البسوع} وشروط جواز خمسة

طهارة البسوع وان يكون
منفعة وان يكون مقدورا
على تدبيره وان يكون معلوما
للتعاقدين وان يكون الثمن
والمبيع معلوكا له أو ينافيه
عنه سواء والمبيعات أصناف
أصول وحسبان وعروض
(المنصف الأول) الأصول
والبسوع فيها جائز الا ما كان
منها مازلا منزوعا عن الدأور
مطلبا فحده كلام سائق وهي
على قسمين رباغ وهي الدور
والخوابث والأفران ونحوها
وعقار وهي الفساد دين
والحنان والكروم ونحوها
الاول الرباع {عقد شراء
الدار} اشترى فلان بن فلان
من فلان جميع الدار السكينة
بكذا محدودا في القبلة كذا
وفي الحرف كذا وفي الشرق
كذا وفي الغرب كذا بحقوقها
وحررها ومنافعها ومراققتها
الداخلية فيها والخارجية عنها
اشترى جميعا حائرا بمن مملو
كذا من سكة كذا اقتضاها
البائع طيبة عقلية وصارت
بيده وأمراتها وأولادها إلى
أجل كذا وخلص بذلك المشتري
فكك شتره خلوصا تاما وحل
فيه محل ذي المال في ماله ونش
الملك الصغير في ملكه على السنة
والمرجع بالدرك وقد دخلها

بكذا ويقول المتابع بل كذا ومنها الرفقاء في السفري دعي بعضهم على بعض (ومنها) الرجل
يتصرف عندا رجل فيدعي عليه (ومنها) الرجل يوصي عند الموت ان له على فلان كذا
ويوصي ان يقاضي منه قاله ابن رشد (ومنها) الغريب ينزل المدينة فيدعي انه استودع
رجلا مالا (ومنها) ما اذا ادعى ورثة المتوفى على رجل بان ثورتهم مالا عليه من وجه نصوه
فانكر المدعي عليه وجبت عليه اليقين للورثة دون ثبوت الخلطة لان من ادعى بسبب
متوفى فهو بخلاف الحي عند أهل العلم (ومنها) لو باع رجل سلعة رجل وادعى انه امره
ببيعها وانكر صاحبها وهي قائمة ببيعها فانه يحلف ويأخذها (ومنها) القاتل يدعي ان
ولي المقتول عفا عنه ففي أحكام ابن سهل عن مالك رضى الله تعالى عنه انه يحلف وانكره
أشهب (ومنها) ان كل من كان متهم بما ادعى عليه من المعاملات فان اليمين تتعلق به
(ومنها) لو قتل رجل رجلا فادعى عليه قتله كراه حلف المدعي عليه انه ما اكترى منه شيئا
وكذلك ان كان المدعي عليه هو صاحب الدابة حلف ان كان منكرا ذكر المتبلى منها
سبعة وبعضها من أحكام ابن سهل وبعضها من الدعوى والافتكار لاربعين

{القسم السابع في ذكر البنات وفيه مقدمة تستعمل على عشرة فصول}

{الفصل الأول} في التعرف بحقيقة البينة {الفصل الثاني} في اقسام مستند على الشاهد
{الفصل الثالث} في حد الشهادته وحكمها وحكمتها وما يجب فيه {الفصل الرابع}
في مراتب الشهود {الفصل الخامس} في صفات الحقوق وراتب الشهادات {الفصل
السادس} في صفات الشاهد وذكر موانع القبول {الفصل السابع} فيما ينبغي
لشهود البينة له في الفصل والاداء {الفصل الثامن} فيما ينبغي للقاضي ان ينتبه له
في اداء الشهادات {الفصل التاسع} فيما يجهل به الشاهد بعد شهادته فتبطل {الفصل
العاشر} في صفة اداء الشاهد واللفظ الذي يصح به ادائها

{الفصل الأول} في التعرف بحقيقة البينة وموضوعها شرعا (اعلم) ان البينة اسم لكل
ما بين الحق وبظهوره وهي التي عليه الصلاة والسلام الشهود منه لوقوع البين بقوله
وارتفاع الاشكال شهادتهم كوقوع البين بقول الرسول عليه الصلاة والسلام قاله أحمد
ابن موسى بن نصر الهروي في كتاب الحسنة وقال ابن قيم الجوزية ولم تأت البينة في القرآن
الكريم مرادها الشهود وانما تأت مرادها المحبة والدليل والبرهان مفردة ومجموعة ونقل
ابن القرس في أحكام القرآن عن القاضي اجماعا على ان العمل بالحكم بالقرائن في مثل
اختلاف الزوجين غير محال لقوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على
من انكر لانه صلى الله عليه وسلم لم يرد الموضع الذي تمكن فيه البينة والى هذا ذهب أحد
ابن حنبل فحق وجبت القرائن التي تقوم مقام البينة على بها وقد ورد في القرآن الكريم
قصة يوسف في قبة لقميص واقامة ذلك مقام الشهود قال ابن القرس هذه الآية يجتنبها

٣٤ تنصهر ل المشتري وقلبها من داخلها وخارجها وأحاط بها علما وبصرها علم بانها دفعة البناء وأهية
الاساس وتسمى العيوب فرضها والتزمها وعرفا قدره وشهد عليها بما فيه عندها في كذا {بيان} ان بدأت العقد باشتري
فانك تصرف كل ما ياتي فيه بعد ذلك من ذلك اللفظ فتقبل قبض المشتري وخلص له مشتراه ونحو ذلك وان بدأت بلفظ باع

الاستلاف أضافتها إلى البائع وكان المشتري أقر له بها ومن ابتاع مسلماً وأقر له بعه لبائعه ثم طرأ استعانة في أحدهما أنه لا رجوع له وهو قول أذهب ورواية أصبغ عن ابن

القائم الثاني أنه يرجع عليه ولا يضره اقراره وبذلك القضاء فالرجوع عن هذا الاختلاف أحسن وقولنا بحقوقها وحرمها هو الصواب وينبغي أن تسمى كل ما عكن انفصاله عن المبيع فان ظهر حائل من الدار الغير لم يكن له قيام إلا أن يشترطه مبيئاً له إذا ظهر أنه للغير فليس من الحقوق وكل ما يكون في الدار هائتقل ويحول كالخضرة والتراب والخشب سواء كان معداً لصلحها أو لم يتجدد منها فهو للبائع وانما يصحك للمشتري بكل شيء ثابت كالدينان واختلف في السلم الذي سئل فقال ابن زرب هو للبائع لأنه من المرافق التي لا يدخل لتعرف إليه وقال ابن عتاب وغيره هو للبائع وقال ابن رشد لا يكون للبائع إلا أن يكون من خشب على هيئة الدرع وكذلك المطايع المبيعة اختلف فيها فقيل إنها للبائع وقيل للبائع وقيل الأسفل للمشتري والأعلى للبائع قال ابن رشد هو الصواب أنها للبائع ولا عبرة بالسواء ليست من شاء الدار ولا من أقره (وسئل) بعضهم عن الدمن إذا كان قد لصق

من العلام من يرى الحكم بالامارات والعلامات فيما لا تحضره البيئات وقال تعالى وجازاً على قيمته بدم كذب قال عبد المنعم بن الفرس روى أن أخوه يوسف عليه الصلاة والسلام لما أقر بقبضته على أبيهم بأمه فلم يرفعه ثم قالوا لا تزأب فاستدل بذلك على كذبهم وقال لهم متى كان الدثب حلياً يا كل يوسف ولا يخفى بقبضه قال القرطبي قال علماؤنا لما أرادوا أن يجعلوا الدم علامة صدقهم قرن الله بهذه العلامة علامة تكذيبها وهي سلامة القميص واجمعوا على أن يعقوب استدلى على كذبهم بعه القميص فاستدل النخلاء بهذه الآية في أعمال الامارات في كثير من مسائل الفقه واتفقوا مقام البيئته فان قيل (هذه أمور وردت في غير شرعنا فلا تزل منا) فالجواب عن ذلك (مذكور في باب الحكم بالقرائن) وقال تعالى تعرفهم بسيماهم قال ابن الفرس قال ابو الحسن كما قال الله تعالى تعرفهم بسيماهم دل على ان المراد بالسيما حال يظهر على الشخص حتى اذا راى سميته في دار الاسلام وعليه زنا وهو غير محتون فانه لا بد في مقام المسلمين ولا يصلي عليه ويقدم ذلك على حكم الدار في قول (كثير العلماء) ويقوم ذلك مقام البيئته ومثله قوله تعالى وتعرفهم في الجن القول وورد في الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم في غزوة حنين من قتل قتيلاً له عليه بيئته فله سلبه قال ابو قتادة فمقت فقلت من يشهدني بذلك ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه بيئته فله سلبه فمقت فقلت من يشهدني ثم جلست ثم قال ذلك الثالثة فمقت فقال صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فاقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القليل عندي فأرضه منه يا رسول الله فقال أبو بكر رضي الله عنه لا ما له اذا لا بعداً لي اسد من اسد الله يقاتل عن الله ورسوله فبعظك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فاعطاه اياه فاعطاه فبعث الدرع فاشترت منه غرراً في سلبه فانه لا مال تأثنته في الاسلام قال القاضي أبو الوليد الباجي احتجنا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع السلب إلى أبي قتادة يقول واحدون عني فدل على انه يقبل فيه الواحد وإذا كان كذلك فيكون طريقه الخبر لا الشهادة قال الباجي وعندي أنه يجوز في ذلك قبول الشاهد الواحد أو الاظهار البيئته في قوله صلى الله عليه وسلم له عليه بيئته فتضى الشهادة ولا تكون الا شاهدان أو شاهد واحد ولكن لما ظهر صدق أبي قتادة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهد بالرجل رذكرا القصة اكنى بذلك ومن ذلك ما وقع في غزوة بدر لابي عفره لما تداعبا قتل ابي جهل فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم هل سمعتم سيفيكما فقالا لا فقال أبا باني سيفيكما فلما نظر اليهما قال هذا اقتله وقضى له بسلبه فاعتمد على الأثر في السيف وكذلك في قصة قتل ابن أبي الحقيق لما دخل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبه للافتر بوجهه وسبه وفهم وغرزا أحدهم السيف في بطنه حتى خرج من ظهره فلما نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى سيفيهما وجد في

مقاعة الدار (فقال) هو للبائع ولا يكون للبائع إلا أن يشترطه وقال ابن الحاج في مسائله فين باع ذلك داراً وحاطه مدعهم بدعائهم أنها للمشتري كالدينان فإذا ثبت أنها غارية ف يرجع المشتري على البائع بقيمتها من الثمن والتحل إذا كانت في كوفي في جدار الدار فهي للبائع وإن كانت في جميع فهي للبائع والجام في البرج للبائع قاله ابن العطار وقال

القاضي أبو الوليد أوسع البرج ولم يذكر حرامه فهي للبائع وهو الذي في علمه ابن فقون ولا يمن ثمين السكة فان قطعت تلك السكة بعد وقوع البيع فليس له الا السكة القديمة قال ابن رشد ولا يجب الا ما وقعت به المعاملة ومن قال من الفقهاء انه لا يجب الا السكة المتأخرة لان السلطان قطعها فليس بشئ وليس

١٦٣

يقول أحد من أهل العلم وقال ابن

عتاب ويرجع في ذلك الى

قيمة السكة القطوعية من

الذهب فما أخذ صاحب الدين

قيمة ما وجب له ذهباً قال

وهذا هو الأصواب وان كان

في المقدار خضعاً لمقتضيه كما

ذكرتم في البايع بدرهم رديته

زعم انهم من درهم المتاع

وانكرها فلا يمن عليه فان

سقط الفصل من العقد وجبت

اليمن على المتاع انه ما يعرفها

من دراهمه وله رد اليمن فان

رد ما حلف البايع على البت

انها من دراهم المتاع ووجب

له البدل فان ما به القرض

زعم انه لم يقض شيئاً وأنه

أشبهه بالقرض على سبيل

الطمانينة وأنه كذا ذلك

المشتري فلا يمن عليه سواء قام

على قرب أو بعد وقيل ان قام

على قرب كان له أن يحلفه

والافضل والقرب في ذلك

ال عشرة الا ما وشعوا ما ذكر

ذلك ابن حدر في أحكامه

وكان ابن زرب يقول ان كان

من قرأه البائع أو جلسائه

كان له أن يحلفه والافضل وفي

فريق من قرب التاريج أو

تعدده وقال ابن حبيب لا يمن

عليه عند ما لك وجميع

أصحابه الا ان يأتي بسبب بدل

على ما دعي وتوقع عليه غرامة

ذلك السفائر الطعام فقال هذا قتله وحكم على انه عليه وسلم غريب الموت وزوله منزلة الشاهد وحصل لولا انهم لم يحلفوا معه وكذلك جعل معرفة الغناصم والوكاءة قائماً مقام اليمنة وكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقافة وحلفها ليدل على ثبوت النسب ومن ذلك حكم عمر رضي الله تعالى عنه رحمه الله انما اظهرها جل وليس لها زوج وحصل ذلك بقوم مقام اليمنة في انما زامة وكذلك اذا جاءه الجرو غير ذلك مما يطول تعدادهم وقد استوعبناه باب الحكم بالقرائن حتى ظهر الحق واسفرت طريق العدل فتم شرع الله دينه ولما كانت اليمن مرتبة بحسب الحقوق المشهورة فيها والمحتاج الى اقامتها وما هي عليه من التوسعة والتضييق والتجمل والتعقيد وامكان التوقي وتقدره واختلاف مراتبها في القوة والضعف احتجنا الى ذكرها وعداؤها وتبيل مسائلها وقيل ذكر القاضي عبد الوهاب رحمه الله تعالى منها في الموعة خمسة عشر وجهه او كذلك القاضي أبو الوليد بن شافع في المقدمات وزاد عليها القرافي في القواعد وعدها سبعة عشر نوعاً وهي اضعاف ذلك بحسب الاعتبار الذي أسسوه والطريق الذي سلكوا فانظرها في القواعد في الفرق الثامن والثلاثين والمائتين وذكرها القاضي عبد الوهاب في باب الشهادات ولم رحمه الله عليهم فضيلة السبق وفتح باب التوسع في الفهم ويندرج في سلك الدينيات وما يقوم مقامها ذكر ما تفصل به الاحكام من الصلح والاقرار وما أشبه ذلك والله المستعان

(الفصل الثاني في اقسام مستند علم الشاهد) ولا يصح للشاهد شهادة بشئ حتى يحصل له به العلم الا تصح الشهادة بالاجماع وقطع بمعرفة لا بما يشك فيه ولا بما يطلب على الظن معرفته قال الله تعالى وما شهدنا الا بما علمنا وقد يعطين الظن الغالب باليقين للضرورة في مواضع ما ذكرها كالشهادة في الغيب وحصر الورثة وما أشبه ذلك وقد تقدم في فصل الشهادة على النفي شئ من هذا والعلم يدرك باحد اربعة اشياء (الاول) العقل بانفراد فانه يدرك به بعض العلوم الضرورية ما يشبه ان الاثنان اكثر من الواحد فيعلم به حال نفسه من محبة وسقمة وإيمانه وكفره وتصح بذلك شهادته على نفسه وما أشبه ذلك (الثاني) العقل مع الحواس الخمس حاسة السمع وحاسة البصر وحاسة الشم وحاسة الذوق وحاسة اللمس فيدرك بالعقل مع حاسة السمع الكلام وجميع الاصوات ولذلك تجوز شهادة الاعمي على الاقوال اذا كان المشهود عليه قد لازمه كثر حتى يعصى الا على كلامه ويقطع عليه وكذلك تجوز شهادة الاستغفال وسأقي ذكرها ويدرك بالعقل مع حاسة البصر جميع الأجسام والأعراض والمصرات ولذلك تجوز شهادة الأعمى على الافعال وتجوز الشهادة على الخط ويدرك بالعقل مع حاسة الشم جميع الروائح المشعومات فيدرك بها حال المسكر فمراق الجرو بعد شاربها بالشهادة على الرأفة وسأقي بيان ذلك ويدرك بالعقل مع حاسة الذوق جميع العلوم المذوقات ولذلك تجوز الشهادة به في اختلاف المتبايعين في صفة

فيكون عليه اليمن قال ابن الحاج في مسائله يحتمل ان تكون التهمة ان تكون بينهما قرابة وصداقة كاذر ابن زرب وقد نزلت فاقني باليمن وقضى بذلك ابن رشد وكان البيع أربع سنين فقال ابن رشد يحلف ولو بعد عشرة أعوام فان كان الثمن مؤخر الى أجل ذكرته وهو جازي ما يبتعان عليه الا ان يتناول جد اقال ابن التامم فقيل لما لك أن تكبره ان يدعي الرجل

المتكلم في الحجة قال لا ملأ ولو كان سائقاً أو ثمانين لقصة وقد قال في ما شك في الشكاح اذا وقع بين
 من سألته حاشي فكذا ذلك البيع عندي فان اقام البائع بعد الاجل مدة طويلة ثم قام يطلب فله ذلك قال ابن تيمون عن اصبح
 واذا سكان القول قول البائع ١٦٤ في اول الامر فالقول قوله في آخره متى قام به كان على حقه لا يسأل أي

مباينة كانت ولا ما كان قد رد
 التي في قلبه وكثرته وكذلك
 لو لم يقع بينهما شهادة لانه وان
 لم يمكن اشهاد كذا ذكر الحق
 المشهود به فلا سطل الا ان
 يتناول الزمان كاللأثنين
 سنة والاربعة وكذلك
 الدون كلها وان كانت معروفة
 الاصل اذا تناول زمانها
 هكذا ومن في قلبه حاضر
 فلا يقوم بدنه الا بعد هذا من
 الزمان فيقول قد قسنتك
 وباشهرودي وفي مسائل
 ابن الحاج روي مطرق عن
 مالك رضي الله تعالى عنه في
 الذي يشترى الدور والرقيق
 والدواب ثم يدعي البائع بعد
 سنة انه لم يقبض الثمن ان
 القول قول البائع مع عبته انه
 لم يقبض الثمن ولو كان برا
 أو أخبار تقع فيها المداينة
 حلف البائع ما لم يطل عشرين
 سنة وما أشبه ذلك وتسمية
 العيوب هو الصواب فها هي
 من العيوب فهو لازم للشترى
 ظاهراً كان أو خفياً وما لم
 قسم فان كان في المقدانه
 قلب ورأى كما تقدم فان كان
 الغيب ظاهراً لا يخفى فانه لازم
 وليس له القيام به وان كان
 خفياً فانه يلزمه الميعين انه
 مآرأه وحشدرده وان لم
 يمكن في القدر انه قلب فله الرد في الوجهين ظاهراً كان أو خفياً كذلك قال عبد الملك عن مطرق
 واصبح وان التزم انه لا يقوم بعيب فلا يلزمه ذلك وله القيام اذا وجد عيباً الا ان يدعي له كما تقدم وقولنا عرف قدره ليرتفع
 دعوى الجهل من احبذ المتبايعين قال ابن قسوم وابقاع هذا الفصل بعد ذكر الثمن احسن لان المعرفة انما تكون بالثمن

جميعاً
 جميعاً
 جميعاً

والمتون فان ادعى أحدهما الجهل بعد ذلك فلم يكن له القيام ولا بين فان سقط من العقد لم يصدق أيضا مدعى الجهل الآن
يدعى علم صاحبه به على وجه يمكن فبطلت البينة عليه أنه ما علم بجعله فان نكل وردا بين على الآخر حلف فقد جعل
ماباعه أو ابتاعه وينسخ البيع (وسئل ابن رشد قدين بأع املاكه ١٦٥ وهو غائب عنهما يعلم انه لم يدخلها قط
وانتقد عليه في العقدة

يعرف قدرها كما كتب في
الوثائق وكل من في الموضع
يشهد انه لم يدخلها قط ولا
يعرف قدرها ولا مبلغها ولا
يجوز ما قبل الابتاع ولا بعده
(فقال) اذا انتقد عليه ذلك فله
يلتفت الى دعواه ولا يكون له
في ذلك قيام قال الآن يدعى
ان المتابع يعلم ذلك فقيب
عليه البين وقال ابن حنبل
ان كان لم يعلم ما باع وكان
جاهلا به فنتقض البيع
واذا شهد في العقد بينهما
شاهدان هـ لان ثم طلب
أحدهما من الآخر ان يشهد
غيرهما أو الى الآخر فقال
ابن رشد لا يلزمه ان يشهد له
أكثر من شاهد من عدلين
لقوله تعالى واشتهدوا
شهادتين من رجالكم اذا كانا
عدلين مبرزين في العدالة
يكنه الا شاهد على شهادتهما
ان أراد ان يحسن لنفسه
خوف غاة الموت أو النسيان
أو غير ذلك

(فصل) فان قبض المبتاع
المبيع ونزل فيه قلت قبل
تقيد الشاهداتمه ونزل
المبتاع في المبيع وقبضه وأبرأ
البائع من فرك الازال فان
أقر المبتاع ان الملك للبائع لم

جمعا فلا يشهد وكذلك اذا عرف المشهود له ولم يعرف الشهود عليه لم يشهد البينة من
توازل مصنون ذكره ابن هشام (وأما الاداء) وهو ان يدعى لشهدت باعاه واستغنى اياه
فان ذلك واجب عليه لا ية المتقدمة وانتوله تعالى ولا تتكبروا الشهادة وقوله تعالى
وأقيموا الشهادة لله

(فصل) فاذا تقرر ان هذا حكم الاداء فان كانت عنده شهادة فلا يجل له ان يكتبها ويلزمه
اذا ادعى البهان ان يقوم بها أو اذ لم يدع الى القيام بها فهذا يتقسم على وجهين أحدهما ان
يكون حقا لله تعالى والثاني ان يكون حقا لا دعي (فاما) ان كان حقا لله عز وجل فانه
يتقسم الى قسمين قسم لا يستند فيه التعريم وقسم يستند فيه التعريم (فاما) ما لا يستند
فيه التعريم كالزنا وشرب الخمر وما أشبه ذلك فلا يضطر الشاهد ترك اخباره بالشهادة لان
ذلك ستره عليه والاصل في ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لمذال في قضية
ما عزه لاسترته بذلك وأشار ابن رشد الى ان هذا في حق من سدر منه ذلك وأما من أكثر
ذلك منه وعلم انه مشهور ولا شغل عنه فليس في ان يشهد عليه وأن يعلم الامام بذلك فقد قال
ابن القاسم في المجموعه يكتبونه الشهادة ولا يشهدوا في ذلك الا في غير ما كان يشهد به أحد
(وأما) ما يستند فيه التعريم كالعتق والطلاق والخلع والرماع والضلع من القصاص
وقتل الاحسان والمساجد والقنطرة وما أشبهه ذلك فيلزمه ان يخبر بشهادته ويقوم بها
عليه عند الحكم فان لم يخبر بشهادته سقطت شهادته لان مكونه عن ذلك بحرصة لان
ثبت ان له عذرا في عدم القيام قال ابن عبد السلام ظاهر كلام ابن رشد انه اختلف في
غير ما كان يشهد به ذلك وانه اختلف في طلعان شهادته بالسكوت فان كان هو المتكبر
عليه وهو القائم بالشهادة فاختلف هل تقبل شهادته أم لا ذهب ابن القاسم الى انه لا يجوز
شهادته اذا كان هو القائم بها وذهب طريف وابن الماحشون وأصبغ الى ان شهادته جائزة
وكذلك الحكم لو كانوا جماعة هم القائمون عليه وهم اليهود (تنبه) ربيتي من ذلك
مسئلة ذكرها ابن المواز قال اذا أخذ صاحب الشرطة سكرانا فقبضه وشهد عليه هو وأخوه
معه فلا يجوز شهادته لانه صار خصما بسببه ولو رفعه قبل ان يعينه بازت شهادته عليه
ان كان عدلا مع آخر من ابن رونس اما ان قام غيره بالشهادة سقط عنه الفرض وكان قيامه
بذلك استغنيا بالان فمعاذنا على انه ما خلق وأن لم يقم بالشهادة سواء لكون غيره في أو
منه مانع فعين عليه القيام به (وأما) في الضرب الآخر وهو ان يكون حقا لا دعي فيلزمه
ان يخبر بشهادته صاحب الحق فان لم يفعل فروى عيسى عن ابن القاسم ان شهادته تطل
وذهب مصنفون الى انها لا تطل وقد وقع في المسئلة لا شبه ما ظاهره ان شهادته لا تطل
بالسكوت وترك الاخبار في حقوق الله تعالى ولا في حقوق العباد قال ابن رشد هو بعد
وفي مفيد الحكم تفصيل آخر فقال قال ابن رشد في كتاب الشرح له الشهادات تنقسم على
خمس أقسام قسم لا تقع الشهادة به الا بعد ان يدعى الى ادائه الشهادة وهي الشهادة

٣٥ تبصره ل يلزمه ازاله وان لم يقره ففي كتاب الاستفتاء قال اناشاور ان اتاع رجل ملكا من رجل قال
اشتره معروفا لغير فعله ازاله فيه ودفع وثائق الشراء اليه أو نفضها بطلت البينة التي فيها ويلزمه ذلك فان أتى وظهر
الوثائق جبره الحاك على كمن دفعها أو نفضها قال غيره فان لم تظهر في المبتاع الخبار ان أحبا مضى البيع والارجع في نفسه واد

البيع (ويكتب في ذلك ما نصبه) واستثنى البائع سكتي الذار المبيعة مد من كذا فان التزم المشتري أن لا يبيعها حتى ينصف
 من الثمن وحين فعل حل عليه الثمن ١٦٩ فلا يجوز ذلك الا ان يكون طوعا (ويكتب في ذلك ما نصبه) وتطوع

المشتري أن لا يحدث في البيع
 بيعا ولا تقويتا حتى يقع
 الانقضاء من الثمن وفي
 فعل حل عليه أو ما بقي منه
 قال القاضي أبو عبد الله بن
 الحاج في مسأله اذا انعقد
 هذا بين المتبايعين فان كان
 شرطا بينهما فمفع البيع لا
 هذا فجعله في الاجل وان
 كان طوعا فان كان في نفس
 لا انعقد فهو كالشرط وان كان
 بعد النقد فهو عامل ويحتمل
 أن يقال ان المتبايعين يسألان
 عنه فان اتفقا على أنه كان بعد
 عقد البيع فهو طوعا وعينه
 صحيحة وان أقر أنه كان شرطا
 أو كان طوعا في نفس العقد
 فهو كالشرط ويقع فيه
 البيع ويحتمل ان يكون
 هذا الشرط ماعا اذا تركه
 المانع جاز البيع كعوض
 يسوع الثنا وأما اذا اختلفا
 فقال البائع تطوعت به بعد
 البيع وقال المتناع أنه كان
 شرطا أو طوعا في نفس البيع
 فما قول قول المتناع وان كان
 مدعى الفساد لأن العرف في
 ذلك جازع للفساد على
 ما روي عن ابن القاسم في
 العتية في المارسة وكذلك
 ان انعقدت دارمي اعترضها
 السلطان انفسع البيع
 وردت الثمن لم يجز البيع هذا الشرط وكذلك لو كان طوعا في نفس العقد ولو كان بعد العقد سار وقال رحمه
 الله تعالى للعلماء في الشروط المقارنة للبيع ثلاثة أقوال أحدها ان الشرط باطل والبيع جائز والثاني ان البيع باطل والشرط
 باطل والثالث ان البيع جائز والشرط جائز ويتوقع قول مالك في هذا الاصل وجمعه على التحريض ان البيع الجائز اذا فارت

الخاصة بالمال وقسم يلزمه القيام بوجوب ايدع اليه وهي الشهادة بما يستدام فيه الصريح
 مثل الطلاق والعق و شبه ذلك الأعلى ظاهر قول اشهب وقسم مختلف فيه على قولين أحق
 في وجوب القيام بها وهي الشهادة بالمال للغائب وقسم مني الا يلزم القيام بها الا لم يدع
 اليها وهي الشهادة على ما مضى من الحسد والحق لا يتعلق بها حق الخلق كالزنا وشرب
 الخمر فهذه الا يلزم القيام فيها ويستحب فيه السرا لا في المشهور وقسم منها لا يجوز الساهد
 القيام بها وان دعي اليها وهي الشهادة التي يعلم الشاهد من باطنها خلاف ظاهرها
 (مسئلة) واذا قلنا بطل شهادة فهل يكون حجة ام لا قال ابن القاسم في رواية عيسى
 في الساهد يرى ملك رجل يباع أو يحول عن حاله ذلك حجة في الشاهد حين رأى ذلك
 ولم يعلم شهادته قال الباقي وعندي ان ذلك انما يكون حجة اذا علم الشاهد انه
 ان كم ولم يعلم شهادته بطل الحق أو دخل بذلك مضرة أو معرفة وما غير هذا فلا يلزمه القيام
 به لانه لا يدري لعل صاحبا الحق قد تركه قال ابن عبد السلام وينبغي لهذا الساهد ان يعلم
 من له الحق بان له عنده شهادة تكذبا ولا قصد تكون رب الحق حاضر أو يحضره من القيام
 ان ليس لحقه شاهد وينبغي لهذا الساهد ان يشكر على المنصرف في مال غيره وفي باب
 القضاء بالشهادات المكتومة كثير من هذه المسائل
 (فصل) قال مصنفون وكل من يعلم ان الام لا يقبل شهادة لمرحمة فيه أو لعداوة به نه
 وبين المشهور عليه أو لغير ذلك مما تركه شهادة فلا يلزمه ان يشهد فان شهد فليضرب الحاكم
 انه عدو للشهود عليه أو قريب للشهود له واذا شهد بجرم فلا يضره القاضي بجرمته لئلا
 يبطل الحق وقيل بل يضر القاضي بجرمته كما لو كان عبدا أو نصرانيا فعليه ان يغفره بذلك
 من ابن بونس
 (فصل) واذا قلنا بوجوب اداء الشهادة التي استعملها فان كان واحدا وذلك فيما
 يقبل فيه الشاهد واليمين تعين عليه الاداء وكذلك ان كانا اثنين وان كانوا ازيد قال اداه
 عليهم فرض كفاية الا ان لا يكتفى القاضي بالاثنتين اللذين أدأوا ولا لما منع من قبول
 شهادتهما أو شهادة أحدهما فبين على الثالث من لائتم الحكم الا لشهادته يلزمه ان يؤدي
 شهادته ولا يحل لاحد الشاهدين ان يمنع من الاداء ويحل المشهود له على يمينه مع الشاهد
 الا تخولان في الحلف كلفة وكسر من الناس من يكره اليمين ولو تحقق صدق حلفه فان فعل
 الشاهد ذلك فهو آثم لقوله تعالى ولا تتكلموا بالشهادة الا قالة ابن راشد (مسئلة)
 قالوا وبين تعين عليه الاداء اذا كان على نحو البريد بن لقلة المنفعة فان كانت المسافة أكثر من
 بريد بن لم يجب عليه الاتيان وتجهيد البريد بن لا يقوم عليه دليل والاصل في ذلك وجود
 المنفعة وانتفاعها فاذا كانت المسافة لا يجتمعها الاداء فان القاضي يكتب الى رجل من
 نقابة فبوقع هذا الشاهد شهادة عنده وكتب الى القاضي عما أدى عنده فمظنر فيه
 (مسئلة) فاذا قلنا انه يلزم الشاهد الاداء من نحو البريد بن فانه لا يجوز له ان يأخذ من

الشرط فاما ان يكون الشرط حراما او حلالا فان كان حراما فسد البيع وان كان الشرط حلالا فان كان له تأثير في النقص من الثمن فسد البيع به ايضا كجميع الشاوي بيع الامه على ان تقذفه ولمد على ان لا يبيعها ونحو ذلك وان لم يكن له تأثير في النقص من الثمن وكان حلالا كما ذكره فاجوز فيه البيع والشرط فان تبرا ١٦٧

بعد تمام البيع والتزمه ابتاع (فيكتب في ذلك عقد) تبرا فلان البائع المذكور في كذا الى فلان المشتري فيه في الدار او الملك الذي يباعه منه بعد كذا اذا اغفل ذكر اشتراطه حين العقد او اراه الا ان للبتاع ووقف معه عليه وتحقيقه في المبيع وعلم البتاع انه بالمسار بان رد المبيع واخذته اذا لم يفت المبيع او يلزم البيع المذكور فاختار الاستدراك بصفته ورضى باليب المذكور والتزم المبيع به واسقط عن البائع التبعة فيه عارفا قدره وشهد عليه بذلك في كذا (واما) اذا قام البتاع على البائع بعد اغفل ذكره كما ذكر فان كان ظاهرا او اراه اياه فان المشتري يجبر بين ان يمسك المبيع ويلزمه العيب او يردده وياخذ غنه الا ان يكون قد فات فرجع عليه بالقيمة وان لم يكن العيب ظاهرا ولم يعلم الا بقوله فلا يقبل قوله في ذلك وعند ذلك منه ندما ورضي ظهر البتاع عليه قام به قال ابن فضال والعيب في الدور ونحوه على ما ذكره السجستاني محمد بن ابي زيد ثلاثة اقسام احدها عيب خطر يستغرق

المشهود له شيئا بسبب اداءه لالتزامه لان في ذلك طلب عوض على واجب كطلبه اخذ العوض على صلاة نفسه الا في الركوب لعمر الماشي عليه لانه حيقظ يشبهه من سقط عنه اداء الشهادة وايضا فغنة الركوب ليست للشاهد بل هي مقصورة على المشهود له فان ركب دابة المشهود له وله دابة او كل طعامه في بطلان شهادته قولان ولو كان الشاهد لا يقدر على البتة حازه لقبولها قال مصنفون ولو اخبر القاضي بذلك لكان حسنا وقبل تبطل ان لم يكن مبرزا واما ان كانت المسافة بعيدة مثل ما تقتضيه الصلاة كما تروى لم يكن للقاضي امن يشهد هذا الشاهد عنده فلا يضر الشاهد كل طعام المشهود له وان كان له بال وكذلك ركوب دابته وكذلك ان احتجب السلطان عن فصل الحكم لم يضر الشاهد ان ينفي علمه المشهود له ما اقام منتظرا له اذ لم يحسم بشه على شهادته ثم يعترف (واما حكمتهما) فقال ابن رشد حكمة مشروعة ما عانة الحقوق

(فصل) (واما ما احتج فيه) فالكلام فيه في فصلين (الاول) في حكم الاشهاد في الحقوق كالبيع والادارة والدم والقرض وما في معنى ذلك قال الله تعالى واشهدوا اذا تعايعتم ويحري بحري البايعة الحقوق على اختلاف انواعها وقد اختلف في هذا الامر فقال بعض العلماء هو على الوجوب وقال مالك رضي الله تعالى عنه هو على النسيب وانما قال مالك رضي الله تعالى عنه ذلك وان كان مذهبان الامر مجمل على الوجوب اذا تعرى من القران لادله قامت على ذلك منها قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فورا من مقبوضة فان امن بعنكم فعضا فلذلك الذي اتفقنا عليه من ترك الزهني الذي هو بدل الشهادة جاز ترك الاشهاد اذا يسرق الخالف بين ترك الاشهاد والرهني الذي هو بدله بل يقول بوجوب كل واحد منهما انظر باقى الادلة في المقدمات

(فصل) وحكم الدين حكم البيع كما تقدم من انه مندوب الى الاشهاد فيه فاذا قلنا انه غير واجب فيهما فانه حق لكل من دعي اليه من المتبايعين او المتدائنين على صاحبه يقضى له به عليه ان اياه لا من حقه ان لا ياتيه ولذلك وجب على من باع سلعة لغيره الاشهاد على البيع فان لم يفعل ضمن لان رب السلعة لم يرض باقتائه وكذلك كل ما فيه حق لغائب الاثر اذ فيه واجب قال الله تعالى في الزانيين ولشاهد عذابا ما تفتن من المؤمنين فامر بالاشهاد لما يتعلق بذلك من حق غيره ومن ذلك اللعان لا يكون الا بمحض جماعة من المؤمنين لا يتقطع نسب الا بول وغير ذلك من الاحكام (الثاني) حكم الاشهاد في النكاح والطلاق والرجعة والاشهاد على عقد المصاح ليس بواجب على مذهب مالك رضي الله تعالى عنه وانما يجب الاشهاد عند الدخول لنفي التهمة والظن عن نفسه ومعنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وصادق وشاهدي عدل اي لا يكون وطء النكاح الا باجماع هذه الاشياء لان النكاح حقيقة اغايقع على الوطء وانما هي العقد كما حال ان النكاح الذي هو الوطء يكون به معنى باسم ما ضرب منه ولا يصح ان يجعل

معظم الثمن فهذا اثبت به الدور يرجع بجميع الثمن الثاني عيب يسير لا ينقص من الثمن فهذا لا يرد به ولا يرجع بقيمة العيب والثالث عيب ينقص من الثمن ولا يذهب بمعظمه فهذا يرجع بقيمة العيب ويقتسك بالمبيع وهي تخالف في ذلك سائر البيعات وقال غيره هو ما سواه واذا اتى في العروض عيب خفيف فانه يرجع بقيمة الاول اشهر وقبل انه اذا اوجد في الدور

في بيعه العيب الا ان يقول له البائع امرى على ما يستعمل وجداه من حقه
فليس فيه عيب قال والعيب في الرجوع بعيب الدار ودها ان تقوم

مصلحة يوم التبايع وتقوم
مصلحة يوم التبايع في الخط
من القيمة الخطا لقليل منه
او رد البيع في الكثير قال
وفي الواقعة ان العيب في الدار
اذا كان التشديد وان كان
اقل من الثلث لم يرد به وتأمل
كلامه يحتمل فانه فرق بين
دور الفاديق وغيره في
مراعاة الثلث واقل منه
وفي مباح عيسى عن ابن
القاسم انه ارد من العشر اذا
راى السلطان ذلك ففرضه
ذلك وقد قال لثقل ينظر الى
الثلث فان نقص مائة من
الف كثير ردة الدار به وكذلك
نقص خمسين من خمسة مائة
ونقص واحد من عشرة
بخلاف ذلك ولا يرد الدار
فيرجع بقدره وقال رحمه
الله تعالى من اشترى دارا او غيرها
مشركة مع يهودى او نصرانى
او مجذوم فليس بعيب ويؤمر
بالجذوم بان يستيب من يستى
له وفي المساواة سواء الجار
الدار عيب توبه وقال غيره
ليس ذلك بعيب وقد قال ابو
صالح الخزازي سمعت مالكا
يقول رد الدار من سوء الجار
وكثرة البق فيها عيب وتزلزل
بقرطبة حكى بردها والعسل
مقرطبة على رد السرير المبق

الحدث على العقد لانه قد ذكر فيه الملاق وذلك لما لا يقتضيه العقد باجماع لان
القرآن قد جوز نكاح التوفيق
(فصل) وما الاشهاد في الرجعة فقال ابن القصار هو مستحب وحكى القاضي ابا ماعيل
عن مالك انه واجب رفع الدعوى وتحسين الفروج والانساب وحكى القاضي عبيد
الوهاب الرجوع عن بعض شيوخه القرويين وقال في المعونة انه مستحب وحكى القاضي
ابو بكر بن الصلاء الرجوع عن مالك والمشهور انه غير واجب واختلاف العلماء في قوله
تعالى فاذا لم ين اهل من فاسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل
منكم فقال بعض العلماء هو امر بالا شهاد على الطلاق وقيل على الرجعة وقيل المعنى
واشهدوا عند الرجعة والفرقة جمعا لان الله تعالى قال واشهدوا ذوى عدل منكم عقب ذكر
الطلاق والامساك بالرجعة والمفارقة بانقضاء العدة فوجب ان يرجع ذلك الى الجبيع
رجوعا واحدا اما وجوب او امانا قال القاضي ابو محمد بن بكير المالكي في تأليفه في
احكام القرآن المعنى في الاشهاد انه يشهد ذوى عدل اذا تقننت عدتها انه قد طلق وان
عدتها قد تقننت خوفا من ان يموت فتدعى انها زوجة لم تطلق او تدعى في دعوى الزوج
مثل ذلك فامر بالا شهاد ليصم ما يخشى من ذلك وما اذا امسكها بالرجعة فيشهد على
رجعتها ليعلم انها زوجة وانما ليست في عدة لما يخشى مما ذكرنا من الموت قال ابن كبر
وعيب عندى لمن امان زوجته ان لا ينتظر انقضاء العدة وليشهد شاهد من حين الطلاق
انها قد بانته من خشية المعنى الذى ذكرناه لان البائن في معنى التي تقننت عدتها قال ابن
رشد ويوزم على قياس قوله ان يلزم الاشهاد في الطلاق الى جى حين الطلاق مخافة الموت
ويشهد ايضا اذا تقننت العدة على انقضاءها مخافة ان يموت فتدعى المبرات او تزعم
ان عدتها لم تنقض قال ابن رشد واذا قلنا ان الاشهاد واجب بغنى ذلك انه يكون بتركه انما
لتمنع الفروج وما يتعلق به من الحقوق من غير ان يكون شرطاً في صحة الطلاق
او الرجعة

(الفصل الرابع في مراتب الشهادة في الشهادات) وهي احدى عشرة رتبة (الاولى)
الشاهد المبرز في العدة الى العالم بما تصعب به الشهادة فهو وشهادة في كل شئ وغيره ولا
يسئل عن كيفية علمه بما شهد به من ذلك كله اذا اجمعه ولا يقبل فيه التعرج بالاعداد
وقد قيل ان التعرج لا يقبل فيه أصلا بالعداوة ولا شهادته (الثانية) الشاهد المبرز
في العدة لا غير العالم بما تصعب به الشهادة فحكمه كالأول الا انه يسئل عن كيفية علمه بما
شهد به اذا اجمعه ذلك (الثالثة) الشاهد المعروف بالعداوة الى العالم بما تصعب به الشهادة
فهو وشهادته الا في ستة مواضع على اختلاف في بعضها وهي التركة وشهادة لآخيه
ولمولا وولصه بقية الملاف ولشريكه في غير النصارى واذا زاد في شهادته او نقص منها
ويقبل فيه التعرج بالعداوة وغيرها ولا يسئل عن كيفية علمه بما شهد به اذا اجمعه ذلك

فاذا اتى المشتري عيبا او ازال رجوعه عند القاضي فان البائع يقرر عليه (فيكتب في ذلك عقد) قال فلان (الرابعة)
انه اتى في الدار التي ابناءها من فلان عيبا لم يعلمه قبل هذا ولا اشترط عليه وهو كذا او يريد الرجوع به وقرر البائع على ذلك
فقال انه لا يعرف العيب بالبيع ولا علم له به ولو علمه لما اشترطه وتلقى ذلك من جوابه وبقي على مقالته فينما الشرع واشهد

ذلك في كذا، فإذا ثبت ذلك من قوله نظر إليه أهل البصر (ويكتب في ذلك بعد النظر إليه) عقد وقبش شهود من أهل البصر
والعرفه بالبيع وعيوبه إلى الدار المبيعة وكذا ونظروا إليها فأولها يجب كذا وظاهره من أن ذلك عيبها حتى يتقص من
الثن كثيرا وأنه أقدم من أمد التبايع وما يخفى عند التقلب وقيدوا في ذلك ١٦٤ شهادتهم في كذا، فإذا ثبت ذلك حكم

برده (ويكتب في ذلك) عقد لما
قام المشتري فلان على المائع
فلان يجب كذا الثابت في
الدار المبيعة بكذا ولم يكن
للمائع فيه عقال فنفذ ذلك
الحكم وجوب اخبار المشتري
في رد المبيع فصرف المشتري
ذلك إلى المائع وصار إلى
ملكه حتما كان قبل البيع
وانضم التبايع بينهما
واحضره المائع ما كان قد
قبضه من الثمن ودفعه له به
فقبضه منه وأبرأ منه ولم
يبني لأحدهما قبل الآخر
بسبب ذلك كله تبعة وأشهدا
بذلك في كذا

(فصل) فان كان المبيع
حظا في دار في الاشاعة
(فيكتب في ذلك مانصه) اشترى
فلان من فلان الربع الواحد
من جميع الدار بكذا في
الاشاعة أو حظه وهو الربع
من جميع الدار كان ذلك
مبلغ حظه أو حظه الصائر له
في والده وأمه فلاته وبما
يقابل ذلك من الحقوق
والحرم والمنافع وتبني على
ما تقدم فان كان سائر الدار
للمتري فيكتب وخلص بهذا
الشراء للمشتري ملك جميع
الدار أنشأها له وتبني على
ما تقدم ولا بد من قسمة الحظ

(الاشاعة) الشاهد المعروف بالعدالة غير العالم بما تصح به الشهادة حكمه كذا لانه
يسئل عن كيفية علمه بجاهده إذا لم يكن ذلك (الخامسة) الشاهد المعروف بالعدالة
إذا قذف قبل أن يحد اختلاف في أحواله شهادته فلم يجزه ابن الماحشون وأصنع وأجازها
ابن القاسم وهو المشهور في المذهب لأن الحد يفسد الشهادة (السادسة) الشاهد الذي
يتوسم فيه العدالة فيجوز شهادته دون تركه فيه بما يقع بين المسافرين في السفر من
المعاملات على مذهب ابن حبيب ولا يجوز فيما سوى ذلك دون تركه فهذا هو المجهول الحال
وقال المازري الشاهد الذي لم تثبت له عدالة ولا حجة يشهد فيما سوى الحدود ومنع
مالك أنه يجب على القاضي البحث عن حاله ولا يصلح له على فسق ولا عدالة حتى يتكشف
له إحدى الخاتين وقال ابن رشد جاز بعض المتأخرين شهادة المجهول الحال في البيع حدا
من المال وهو استحسان والقياس منه وانفقوا في الحدود والقصاص أنه لا يقبل فيها
الالتمس (السابعة) الشاهد الذي لا يتوسم فيه العدالة ولا الحرحة فلا يجوز شهادته
في موضع من المواضع دون تركه إلا أن شهادته تكون شبهة في بعض المواضع عند بعض
العلماء فتوجب اليقين وتوجب الجليل وتوقف الشيء المدعى فيه (الثامنة) الشاهد الذي
يتوسم فيه الحرحة فلا يجوز شهادته دون تركه ولا تكون شهادته شبهة وتوجب حكما
(التاسعة) الشاهد الذي ثبت عليه حرحة قديمة أو يلحقها الحكم فيه فلا يجوز شهادته دون
تركه ولا تقبل فيه التركة على الإطلاق وانما تقبل من علم بجره إذا شهد على قوته منها
ونزوعه عنها والحدود في القذف بمنزلة على مذهب مالك لأن تركه لا يجوز على الإطلاق
وانما يجوز بجره تزد في الغدير (العاشر) الشاهد المقيم على الحرحة المشهور بها فلا
يجوز شهادته ولا تقبل التركة فيه وإن كان وانما تصح تركه فيه فيما يستقبل إذا تاب
(الحادية عشرة) شاهد الزور فلا تصح شهادته وإن تاب وحسن حاله وروى أبو زيد عن
ابن القاسم أن شهادته تجوز إذا تاب وعرفت قوته بتركه حاله في المصالح قال ولا أعلمه إلا في
قول مالك فقبيل أن ذلك اختلاف من القول وقيل معنى رواية أبي زيد إذا جاء ثابا مقرا
على نفسه بشهادة الزور قبل أن يظهر عليه وهو الأطهر والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفصل الخامس في صفات الحقوق ومراتب التهادن) والحقوق المشهود فيها على
ثمة أقسام (الأول) أحكام تثبت في البدن ليست بمال ويطلع عليها الحال غالبا
كالنكاح والطلاق وشبه ذلك مما هو مذكور في الباب الثاني من القسم الثاني من
الكتاب فهذا القسم لا يستحق فيه شيء إلا الشهادة رجلين ولا مدخل في شيء من ذلك للعداء
وللاشاهد واليمين إلا القسامة وجرأ العمد وفي بعضها حلا (الثاني) أحكام تثبت
في البدن لا يطلع عليها الحال غالبا كالولاية وما أشبهها مما هو مذكور في الباب
الخامس عشر من القسم الثاني من الكتاب فكل ذلك يجزى فيه شهادة امرأتين وفي
بعضه خلاف سيق أن شاء الله تعالى (الثالث) أحكام تثبت في البدن وتعلق بالمال

٣٦ تبصره ل
مجهول وقال ابن فقون إذا أقر المبتاع أنه عرف الخطأ وإن لم يتم في العقد فتدرك ذلك عنه في العقد ويصح البيع فان اشترى
للمتري ما في الدار من معلوم أو مجهول في ذلك اختلاف يروى زياد عن مالك أن ذلك جائز ولا ينقض البيع لأنه مما يتوقن

والله اعلم بالصواب ما اشترى نصفه او مائة من الفراء او جزأ من الاجزاء وفي تفسير ابن مزين ان البيع فاسدا اذا اشترى الارض
 وشروط معلومة منها وجهه ولا خلاف اذا اشترط معلوم مال البيع بمجهوله لان مال البعده انما يشترطه المشتري البعده قال ابن
 رشد وفي كلام ابن القاسم ما يدل ١٧٠ على جواز هذا البيع وقيل اختلف فيما وجدته المشتري في الدار

المستعينة من غير اعداد او ربح
 أو أتيه أو فوضه أو ذهب أو
 جوهر أو غير ذلك فقبل ان ذلك
 لا يكون للبتاع ويكون حكمه
 حكم الركان علم أنه من دفن
 الجاهلية وحكم القطة ان علم
 انهم دفن الاسلام قال ابن
 رشد ومعنى ذلك اذ لم يدعه
 البائع أو ادعا ولم يشبه قوله
 وتبين كذبه وأما ان ادعاه
 واشبه قوله فانه يكون له مع
 عنه وان لم تكن له بينة
 وقال محمد بن دينار ان ذلك
 يكون للبتاع وهو قول
 سحنون في نوازله وقال ابن
 حبيب في الواقعة قال في الورثة
 يقتضون الارض فيصعد

أحدهم في حظه تبرا أولينا
 أو مضر ان ذلك له وكذلك
 المشتري قال القاضي وهذا
 الاختلاف انما هو في المجهول
 الذي لا يعلم صاحبه وأما ان
 ثبت ان ما وجد من ذلك من
 متاع البائع أو متاع من ورثه
 عنه فلا اختلاف فانه للبائع
 وكذلك ما علم انه من دفن
 الجاهلية يكون حكمه حكم
 الركان المومنين في تلك الارض
 فلا اختلاف وفي مسائل ابن
 الحاج من مصادحوه انما عه
 فوجد المتاع في جوفه للراثة
 قال ان كان مما يصح انها

كالشهادة على الوكالة بطلب المال واستاد الوصية التي ليس فيها غير المال ونقل شهادة
 من شهد على المال والشهادة على أسباب التوارث كالنكاح بعد دعوت أحد الزوجين ليرث
 الاستحوا والوكالات في الولاء والنسب اذا لم يرد به المال وثبت الارث لا يثبت النسب في
 دخول النكاح في ذلك خلافه اجاز ابن القاسم في ذلك شهادة رجل وامرأتين جملة على
 شهادة الاموال ومنع أشبه بذلك وقال لا بد من رجلين اعتبارا باعيانه لا بما تقول اليه
 (الرابع) حقوق الاموال كالقرض أو ودعة وشبه ذلك مما هو مذكور في الباب
 الثالث من القسم الثاني من الكتاب فكل ذلك يستحق شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
 أو ساهدين أو امرأتين وعين (الخامس) ما تقول في الشهادة فيه الى أحكام تتعلق
 بالأبدان كمالشهادة لمكانتة أنه دفع نجوم كانته فاستحق بذلك الفتى أو ان فلا يباع
 عبد من أفي العبد المبيع أو أنه من يعق عليه أو أنه باع أمته من زوجها فاستحق المبيع
 فهذا أيضا له حكم الشهادة في الاموال لانها شهادات تقول الى المال وان كانت تستلزم
 تحرير المالك بتوقيع البعده على أبيه أو أشبهه فموضع نكاح الزوجين وليس من ذلك
 القطع في السرقة اذا شهد عليه رجل وامرأتان فانه يضمن المال ولا يقطع والفرق بينهما
 ان وحوب التبعين لا يستدعي القطع وثبت اداء غنوم الكثرة يستدعي الحربة وكذا
 ملك الاب ان يملك أحد الزوجين صاحبه يقتضي ثبوت الشراء وعق الابن ورفع
 النكاح فهذا ذكر الحقوق على وجه الاجمال وسياتي احكام هذه الشهادات في أبوابها
 مفصلا ان شاء الله تعالى

(فصل) وأما أحكام الشهادات في الحقوق فتقسم على خمس مراتب (الاولى) شهادة
 توجب الشيء المشهود به دون عين (الثانية) شهادة توجب الشيء المشهود به مع العين
 (الثالثة) شهادة لا توجب الشيء المشهود به الا اتباع ذلك تستدعي الحكم فيه (الرابعة)
 شهادة لا توجب الشيء المشهود به ايضا وتوجب مع ذلك حق على الشاهد (الخامسة)
 شهادة لغو ولا توجب شيئا أصلا

(فصل) أما الشهادة التي توجب الشيء المشهود به دون عين فانها تنقسم على ستة أقسام
 (الاول) أربعة شهود كور في اثبات الزنا وسأقي ذلك (الثاني) شاهدان رجلان وذلك
 في سائر الاحكام سوى الزنا وما ذكر معه وسأقي (الثالث) شاهد واحد وامرأتان وسأقي
 (الرابع) امرأتان بافرادهما وسأقي (الخامس) شاهد واحد فيما يثبت في القاضي فيه
 بالسؤال وفيما كان علمنا بؤده الشاهد كالترجمان والقائف والطبيب ومقوم العيب في
 الرقيق ومكشف القاضي في التعديل والتعريض وسأقي ذلك (السادس) شهادة الصبيان
 فيما يقع بينهم من الجراح والقتل وسأقي

(فصل) وأما الشهادة التي توجب الشيء المشهود به مع عين المدعي فانها تنقسم خمسة أقسام
 (الاول) شاهد وعين أو امرأتان وعين وذلك في حقوق الاموال وما المقصود منه المال

ملكته مثل ان تكون متعوبة فهي كالقطة ويعرفها وليست للبائع ولا للمشتري وان لم تكن متعوبة
 فهي دليل على انها لم تكن فكان الشيوخ يحتملون في ذلك ففهم من يراها البائع ومن يراها المشتري
 الرجل فيه يدعيها كثرافيها اختلاف بين اصحاب مالك قال وانظر لو كان هذا المحبوت من حبيبات النهر وحيت لا يكون

المزاول إلا أن يسقط متعوباً أو غير متعوب فيعمل أن يكون ذلك سواء كالقطعة ويحتمل أن يسوق من البحر إلى النهر فيفرق بين المتعوب وغيره وأما النور أو البقرة تشتري فموضد في مطنه الورس فهو للبائع على كل حال لأنه يجزى من لهه فان اشترى منه حطامن الدار إلى جهة بعينها (فتكتب في ذلك مائنه) اشترى

١٧١

فلان من فلان النصف إلى جهة الجوف أو الشرق من الدار بكذا حد ودما كذا وتبني على ما تقدم نقول على أن يقيم بينهما ما إذا تكون النصفة فيه بينهما بالسواء ومن قبل فلان في خاصته فكسب في ذلك ما يتفقان عليه ولا شفعة في هذا لأنه ليس في الاشاعة وإذا كان إلى ناحية معينة فهو كالقسم فان لم يذكر للدخول والخروج من حيث يكون فانه يسبق على المدخل القديم فان اشترط إضافة ذلك للملكه ولا مدخل له على القديم حاز فان اتفق ملكه القديم فحصل يقع البيع وحكمه عن الأبا في أنه قال في مصيبة زلت بالشرى ولا ينقض البيع ذكر ذلك ابن قسوم فان اشترط أن لا يدخل على المدخل القديم ولم يتصل به دار نصفه الهوا لا كان له حيث يقع بالمال بجزر البيع وقسم لأنه من أضعاف المال قال بعضهم وإن لم يقل في هذا المبيع إلى جهة معينة على اعتدال الذراع أو الربع أو النصف لم يجز خلاف المبيع على الاشاعة وقال غيره مما سواه ولا ينفسد إن لم يذكر اعتدال الذراع فان كان المبيع حصتين لرجل

وسبق في ذلك في الباب الثالث ويلحق بهذا إذا شهد شاهد على القتل اقسام المشهود له مع شهادة ايمان القسم وسبق في حكمه وما إذا يجب (الثاني) ما يقوم مقام الشهادة في قوة الدعوى في الحق وذلك كالأمر إذا اختلف في مقدار الحق فالقول قول المثرين فيما يدعيه ما لم يتجاوز قيمة الزم وعينه على ذلك في قيام الزم به مع وجبة الحكم له بحقه من التنبيه وسبق في ذلك في بابه ان شاء الله تعالى (ومن ذلك) إرضاء المستور في النكاح إذا انكر الميسم فالقول قول المرأة في دعوى الميسم مع يمينها وقيل بغير يمين ويجب لها الحكم بذلك وسبق في باب الحكم بالقرائن (ومن ذلك) اللدعي على الشيء المدعي فيه إذا عجز شكل واحد من باع انعام البنية أو أفاهاها فتكافأنا وسقطنا فعلق صاحب اليد ويستحق (ومن ذلك) معرفة الغاصم والوكلاء في القطعة أو ما قام مقام ذلك من مسغتها فيختلف على محددها ويستحقها وفي خلاف (ومن ذلك) فقول المدعي عليه إذا لم تكن يمينه فإذا انكر رد العين على المدعي فيلغو ويستحق حقه فاجتماع نكول للدعي عليه ويمين المدعي وجب الحق وسبق في ذلك في بابه (الثالث) شاهد غير عدل على القتل عدداً فيجب القسمات معه على رواية اشبه عن مالك والأصح منه وكذلك روى عن اشبه ان القسمات يجب شهادة امرأته أو أخته عدل وهذا مبسوط في باب القضاء باعان القسمات (الرابع) الشهادة بغالب الظن فيما لا يسل فيه إلى القطع وذلك كالشهادة على القدم وسبق في ذلك مبسوطاً في بابه (الخامس) الشهادة على السماع في الولاء والنسب على مذهبان القادم لا يصح للمشهود له به إلا بعد يمينه لأنها عنه ليست بشهادة قاطعة وسبق في ذلك في بابه ان شاء الله تعالى

(فصل) في أمما الشهادة التي توجب حكماً وأوجب الشيء المشهود فانها تنقسم على ثلاثة اقسام (القسم الأول) شاهد عدل أو امرأتان على الإطلاق والعتق فانها توجب اليقين على المشهود عليه إذا انكر وكذلك القذف إذا شهد به شاهد فقط أو امرأتان فان ذلك يوجب اليقين على المدعي عليه وكذلك إذا شهد شاهد يقتل عذبة لكل الأولياء عن القسمات ودث اليقين على القاتل وكذلك إذا شهد شاهد بغير عذبة أو ما اشبهه من القصاص وكذلك شاهد عدل على النكاح وكذلك إذا شهد بالنكاح رجلاً وامراً فان هذه الوجوه كلها تترتب عليها الأحكام ولا توجب الشيء المشهود به وهي مذكورة في باب القضاء بالشاهدين (القسم الثاني) شاهد عدل أو شاهد أو امرأتان أنه سرق له مثل ما يدعي من غير تبيين الشيء المدعي فيه وهو مذكور أيضاً في باب القضاء بالشاهدين (القسم الثالث) المشهود غير العدول يشهدون في استحقاق الشيء المعين فذلك يوجب توقيفه عند أصبح حتى يعرف ما عند المدعي عليه في ذلك وذلك مذكور في باب القضاء بشهادة غير العدول

(فصل) وأما الشهادة التي لا توجب الشيء المشهود به وتوجب على الشاهد حكماً فانها تنقسم إلى قسمين (الأول) كالشهادتي في الحدود والأعراض إذا لم تكمل على وجهها

(فتكتب في ذلك مائنه) اشترى فلان من فلان وفلان على نسبة كذا مصفة واحدة جميع الكذا وتبني على ما تقدم وكذلك

تعدوا أحدا في صفقة من فلان الشفعة لا تخوالم بيع نصيبه بعد علمه ببيع صاحبه فتسقط وق الثاني ان كان اشترى واحدا بعد
واحدا فان الشفعة للبتاع الاول لينبغي ان يذكر في ذلك كله صفقة واحدة فان أغفل ذكر ذلك في العقد جعل على انه صفقة
واحدة لا شهادتهم بذلك في عقد ١٧٢ واحدا فان وقع البيع على ان ضمن أحدا الباعين للبتاع ما يقضيه سائر

أشراكه جاز (ويكتب في ذلك
ماتمه) ومن فلان للبتاع
فلان ما يخص سائر الباعين
من الثمن ان غشقه في ذلك
حرك بأى وجهه كان ضمانا
لا زمانا له وذهمه ولا يجوز ان
يضمعهما في ذلك الا ان
تساوت حظوظهم وكذلك
ان تضامن المشترون في الثمن
لا يجوز الا ان تساوا فيه وان
كانت حظوظهم مختلفة لم يجز
الا ان يكون ذلك طوعا بعد
النقد وكذلك ان كانت الدار
مقسومة فلا يجوز الجمالة الا
ان يكون طوعا فان كان
لرجلين داران أو سلعان
لكل واحد منهما شيء على
حده فبتاع ذلك منهما واحد
لم يجز ان يكل واحد من
المتبايعين لا يدري بما باع
سلعته وبما طار استحقاق فلا
يدري بما ربح واذا شهب
وبقر الثمن على القيمة فلم
ما يجب لكل واحد منهما موه
قال ابن القاسم أيضا قال ابن
قصور وان وقع التبايع في
صفقتين وأراد جمع ذلك في
كتاب جاز (ويكتب في ذلك
مانصه) اشترى فلان من فلان
جميع الكذا بمثل كذا
واشترى فلان من فلان في
صفقة أخرى كذا بمثل كذا ثم

والفصل السادس في صفات الشاهد وذكر موانع القبول وما شرط فيه الشير بقر
العدالة وفيه فصلان (الاول في فضل الشاهد وصفته) وقد نطق القرآن العظيم بفضل
الشهادة ورفعها ونسبها تعالى الى نفسه وشرف بها ملائكة ورسله وأفاضل خلقه فقال
تعالى لكن الله يشهد بما أنزل اليك انه له بعلمه والملائكة يشهدون وقال تعالى فكيف
إذا جئنا من كل امة بشاهد وجئناك على هؤلاء شهداء لكل شيء شهيد اعلى امته كونه
أفضل خلقه في عصره وقال تعالى شهدا انه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما
بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم ويكفي بالشهادة شرفا ان الله تعالى خفض الفاسق
عن قبول شهادته ورفع العدل بقوله ما منه فقال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا
وقال تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأخبر سبحانه وتعالى ان العدل هو المرضي بقوله
تعالى من ترزون من الشهداء وعرفنا سبحانه وتعالى ان بهم قوام العالم في الدنيا فقال
تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم بعضا لفسدت الارض قال بعضهم الاشارة الى
ما دفع الله عن الناس بالشهود في حفظ الاموال والنفوس والدماء والاعراض فهم معة
الامام وبقوله ثم تنفذ الاحكام وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اكرهوا منازل
الشهود فان الله تعالى يستخرج بهم الحق ويرفع بهم الظلم واشتق الله تعالى لهم اسمها
من اسمائه الحسنى وهو الشاهد فضلا وكره ما قال ابن رشد وللشاهد في شهادته حالان
حال تجل الشهادة وحال أدائها فاما حال تجلها فليس من شرط الشاهد فيها اكونه على
صفة واحد قوي الضبط والتميز صغيرا كان أو كبيرا حرا كان أو عبدا مسلما كان أو كافرا
عدلا كان أو فاسقا وأما حال أدائها فمن شرط جواز شهادته ان يجتمع فيه خمسة أوصاف
متى غرى عن واحد منها لم تجز شهادته وهي البلوغ والعقل والخبره والاسلام والعدالة
زاد ابن رشد والمرواة واختلف في الرشد وزاد ابن رشد وان يكون من اهل النطق والسلامة

تقول واحضر لكل واحد منهما ماله من الثمن ودفعه له وقضيه وأبرأ منه وتبني على مائة ثم فان كان المبيع من
هواء فوق سقف ليقم عليه بناءه ذلك جاز (ويكتب في ذلك مانصه) اشترى فلان من فلان ما فوق سقف البيت القبلي
من داره من كذا البني عليه البتاع غرفة يكون ارتفاعها كذا وعرضها كذا بالطوب أو بالابجوسقها على صفة

كذا وقد علمنا من ناحية كذا ومنه ما في جهة كذا ويجعل البائع فرضها والمبتاع يعلم عرفته ما قدرته ما ساءلهما ووافقاه
اشتراه صحبا وتبقى على ما تقدم ولا يجوز لهذا المشتري ان يبيع هو الذي يبيعه الا برضا الاسفل فان وهى القرش كان
على الذي جعله اصلاحه وان سكت عنه كان على المبتاع اقامته لانه ١٧٣ أرضه وقيل على الاسفل لانه سقته

فان كان المبيع تقضا على
شرط القلع (فكتب في ذلك
مانصه) اشترى فلان
من فلان جميع انقراض
الدار والحانوت بكذا
حدوده كذا على شرط القلع
ليقلها المبتاع وتكون له
مقومة اذا اتفقت له المالك
والفلان اشترى صحبا من
كذا قبضه البائع وأرأسه
ونقص بذلك المشتري تلك
الانقراض المذكورة بعد
وقوفه على البناء والانقراض
واحاطة على معرفته بقدره
وقرر المؤنة فيه وعلى السنة في
ذلك ومرجع الدرك وشهد
عليهما عافيه عنهما في كذا
(بيان) ولا يجوز بيع هذه
الانقراض على ان تبقى لانه
غرر فان وقع فسخ ورد المبيع
الى يده او قيمته مقلوعا يوم
التبائع ان فان بالمدوم
كانت القيمة اقل من الثمن
أم لا وكذلك لا يجوز للتبايعين
ان يصدقوا بالباطل على
الاتقاء ويظهر في القدر أمرا
صحبا ولا يجعل ذلك لهما فيما
بينهما وبين الله تعالى قال ابن
سهل وشاهدت الحكم يقض
المبيع في انقراض الارض
المجسدة اذا كان المعروف من
فعلهم ابقاءها فان قلعت

من التغفل (فرع) فلو بلغ خمس عشرة سنة ولم يحتمل وكان عد لا فقال ابن وهب يجوز
شهادته وقروا به الى زيد عن ابن القاسم لا تقبل شهادة ابن خمس عشرة سنة الا ان يحتمل
او يبلغ ثمانى عشرة سنة من مفيد الحكم (نبيه) وفي كتاب آداب الشهادة لا يلقى الفضل
العاس بن ابي سعيد بن عمر بن حبيب الجوهري قال واذا سلم الذي شهد شهادة وقد
كان عد لا في اهل الذمة قبل ان يسلم قبلت شهادته ولم يحتج الى تحديد تعدل بخلاف
الصبي اذا بلغ فلا تقبل شهادته حتى يعطل بعد بلوغه وقال المازري قال او حنيفة معها
لمذهب في حكمه يكتفى بظواهر الاسلام في العدة اذا سلم الكافر وشهد بغيره وراسلناه
قبلت شهادته تعربا على مجرد الاسلام قلنا لم يقول في هذا اذا قبل بقبول شهادته على
مجرد الاسلام لكن على العلم بانه لم يفسد بل جب اسلامه عنه الا تام فصار
هذا الاسلام كمن قطع بطارته ولم ير ابن القصار قبول شهادته بل ذهب الى التوقف عن
قبولها حتى يعلم ما يثبت منه بعد اسلامه لجواز ان يكون مفسدا يقبله على معصية او اعتقاد
فأسد فلهذا افسد في كتاب آداب الشهادة بكونه كان عد لا قبل اسلامه فاما البلوغ فلان
التكليف شرط في الامرو النهي فلذلك اشترط البلوغ واستثنى من ذلك شهادة الصبيان
على شرط ما في ذكره او كذلك العقل شرط في التكليف واشترط الحرية لظواهر آيات
من القرآن العظيم بطول ذكر الاستدلال منها وفي المقدمات منها ما فيه كفاية واما
اشترط الاسلام فلقوله تعالى عن تزويج من الشهداء والكافرين مرضى واما العدة
فقال ابن رشد اختلف في حد العدة والراء الذي يجوز به شهادة الشاهد اختلفا كثيرا
واحسن ما قيل في ذلك عندى انه الشاهد الذي يجزى الكبار ووقوف الصغار على
انه لا صغيرة على الاطلاق لان كل ما عفاه تعالى به فهو كبير وانما يقال لمصغرات
باضافتها الى الكبار قال ابن رشد واسد الله هبة راحته في النفس بحث على ملازمة
التقوى باحتساب الكبار ووقوف الصغار والتمسني عن الرذائل المباحة وقال ابن شاسر
المراد بها الاعتدال والاستواء في الاحوال الدينية وذلك ان يكون ظاهرا لامة عفيفا
عن المحارم متوقفا لامة بعيدا من الرب ما مواني الرضا والغضب قال بعض اصحابنا
ليست العدة الا ان يحض الرجل الطاعة حتى لا تشوبها معصية وذلك منعرا في الاولياء
والصديقين ولكن من كانت اكثر حاله الطاعة وهي التماس من احواله وهو محتج
للكبار كما حفظ على ترك الصغار فهو العدل واما المروءة فقال ابن رشد لا تقبل شهادة من
لم يحفظ على مروءة قال ابن عزيس المراد بالمروءة ثقافة الثوب والقرابة المربوب
ووجوده لامة وحسن المشارة وانما المراد بها التمسون والسمت الحسن وحفظ اللسان
وتجنب مخالطة الاراذل وترك الاكثار من المداعبة والشمس وكثرة الجون وتجنب الضعف
والارتفاع عن كل خلق ردي يرى ان كل من تخلف به لا يحفظ على دينه وان لم يكن
في نفسه جرمه واما الرشد فاختلف هل من شرط الشاهد ان يكون رشيدا ام لا كما

٢٧ تهره ل مضى البيع لانه انما يفسخ للتمه باضمار الا بقاءه اذا هدمت ارتفعت القبة وقد قيل
ان بيع النقص لا يجوز حتى يكون مقلوعا من جهة انه لا يحاط بقدره فان اشترى النقص على ان يؤدى خراج القاعة للسلطان
فلا يجوز ذلك عند ابن القاسم وبقول ابن القاسم هنا القضاء قال بعض المتأخرين بذلك كذا ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢

بشأنه بطلبه صاحب العروة
من غيره الاثره الان يباع
في دين او ضرورة لانه لا بدري
هل اشترى نقضاً او حقيقة
(فصل) فان كان المبيع رحي
او حراما او فرنا او حاقونا او
غير ذلك من الرباع فالعقد
فيها كالتقدم ونهى في
الارحي والمالم والافران من
الحقوق والمنافع والمرافق
ما لم يكن لكثرتها فيها

(العقد والارض البيضاء
ومعها وما اتصل بذلك)
واله سم فيها حذر كالتقدم
(عقد شراء فدان)

اشترى فلان من فلان جميع
الموضع السقوي السكاني بقرية
كذا حدوده كذا وبمحقوقه وحومه
وكافة منافعها وشره المعلوم
له المحدث لبقه ما عدا كذا وما
عليه من الثمرات على
اختلافها شره معصداً من
كذا قبضه البائع او من دفع
لكذا او خلص ذلك للشترى
تلك ما اشتراة مخلصا تاما
وحل فيه محل ذى المال في
ماله وذى الملك الصحيح في
ملكه على السنة والمرجع
بالدرك بعد ان رآه وقبله وعلم
ان من عيوبه كذا افرضه
والترمه وتطوع بأداء لازمه
الخزني وهو كذا او ما بلغ وعرفا
قهره وشهد بذلك عليهما في كذا

واحتج ويجوز ذلك في قول اشهب وسمكان معنون يكره ثم اجازة قال وبذلك كان يعنى ابن رشد وبه أقول ويجوز لصاحب
العروة شيخنا رحمه من غير صاحب النقض ويعمل معه ما كان يعمل صاحب النقض فقبل يجوز له بيعه من
ان شاء الاقل من قيمته او الثمن الذى اشتراه به وقبل انه لا يجوز له بيعه

نفسه فروى اشهب عن مالك ان شهادة المولى عليه جائزة ان كان عبداً وهى رواية ابن عبد
الحكم ايضاً عنه وقال اشهب لا يجوز شهادته وان كان مثله لطلب ماله اعطيه واختار ذلك
محمد بن المواز قال ولا يجوز شهادة الكافر في المال حتى تعفى وان كانت من اهل العدل
وأما النقطة فقال ابن رشد من شرط جواز الشهادة ان يكون الشاهد من اهل البقطة
والنقطة لانه ان كان من اهل الغفلة لم يؤمن عليه التخييل والتخييل فيشبهه بالباطل
(الثاني في موانع القبول) وهى على قسمين مانع مطلقاً ومانع على جهة يعنى انه يمنع من
قبول الشهادة مع بقاء المصدق (القسم الاول) بكثر تعداده ويتدرج حصره ولكن
نذكر منه ما يتيسر (منه) كل وصف او فعل مناف للعدالة او للبرائة ولهما كعاطي فعل
الفا حقة وما اشبهها من الكبر والاصرار على الصغيرة بصبرها كبيرة (ومنه) ان يقتطع
شأ من محبة المسلمين قال الباجي في وثاقه ذلك بجرحة ان كان اقتطاعه عن معرفة وقصد
وان كان لا يضيق ولا يضرب بالمسارين وظاهر قول غيره انه لا يقسم الا ان يضرب ويغله عن
معرفة انتهى وظاهر كلام ابن مهمل ونقله عن اسمعيل ان ذلك لا يمنع انا كانت الطريق
واسعة جداً (ومنه) ان يدعى علم القضاء بالقبول قال ابو عمران ادعاء واشتهره بأكل
المال به سقطت شهادته انتهى من ابن راشد وفي فتاوى ابن رشد الكلام على هذه المسئلة
مستوفى ومن جملة ان المضم اذا كان مؤمناً بآفة عز وجل مقرباً بالقبول واختلافها
في الطلوع والغروب لا تأثير لها في شيء مما يصدق في الدماء وان الله عز وجل هو الفاعل
لذلك كله الا انه جعلها آفة ما فعله الله عز وجل لحكم هذا ان نرجع عن اعتقاده وبؤدب
عليه ايذا حتى يكف عنه ويرجع عن اعتقاده ويثوب عنه لان ذلك بدعة يصح بها اقتضا
امامته وشهادته على ما قاله معنون في نوازله من كتاب الشهادات ولا ينجح المسلم ان يصدقه
في شيء مما يقول ولا يصح ان يعتد به في قلبه مؤمن تصدقه مع قول الله تعالى قل لا يعلم
من في السموات والارض الغيب الا الله وقوله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احداً
الا من ارتضى من رسول وغير ذلك من الآيات والاحاديث (ومنه) سماع القبان عن
ابن القمام واشهب وقال ابن عبد الحكم من مع صوت العدنان وحضرهم لم تجز شهادته
وان لم يكن معهما تبسدا الا ان يحضرهما في عرس او صبيح فلا يبلغ مرد الشهادته ان لم يكن
معهما تبسد وليس التبسيع كغيره وان كان مكر وهاعلى كل حال قال ابن عبد الحكم ومن مع
رجلا يعنى لم ار ذلك شهادة الا ان يكون مدمناً وكذلك شهادة المغنى والغنى اذا
عرفوا بذلك وكذلك شهادة من يغشى الغنى او يغشونه أو أكثر سماع القبان (فائدة
في حكم السماع) من الرحلة للامام الخطيب العلامة ابي عبد الله بن رشد قال حكى الحافظ
ابو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المحدث الصوفي قال واخبرني ابو محمد القمي بغداد
قال سألت الشريف ابا علي محمد بن محمد بن ابي موسى الهادي عن السماع فقال ما أدى
ما أقول فيه غير اني حضرت بدرا شيعتنا ابي الحسن عبد العزيز بن الحارث القمي شيخ

(بيان) قولنا وشره المحدث لبقه وان كان الماء قليلاً يؤخذ دلو في امام معلومة فلا بد من تبين ذلك وان كان
كثيراً فتمسك به كالتقدم وقولنا بما عليه من الثمرات ليرتفع الاشكال ولو سكت عن ذلك لكانت للشترى لان الشترى كلها
تسم للارض وكذلك ان كان المسعر ما اوحته غلب عليها السواد فالارض تسم للثمرات ان كان في الشترى ثمر لم يؤبر فهو

لشترى وان ابرت فهي للبائع الا ان شترطها المشتري وكذلك الزرع ان كان في المبيع لم يؤثر فهو للبائع بمقتضى العقد كالثمرة التي لم تؤبر وان كان مأثورا فهو للبائع الا ان شترطه المشتري والاباؤها لقل تعديروا غيره من المتعقد ونبوت ما شئت منه وسقوط ما يسقط وفي الغنم غربلته وعقده كذلك وذلك هو

١٧٥

بورق الشعر عنده والمعلوم
اشتهروا الذي جرى به الحكم
انه في الزرع بناء وظهوره على
وجه الارض وقيل انه ما لم يجيب
وان التجيب هو حقيقة
الاباؤه حكاة فضل وهو
قول ابن الماجشون وقال
المازري من باع أرضا
وزرعها وهو لم يثبت فقيسه
قولان أحدهما انه لشترى
كالثمرة التي لم تؤبر والثاني انه
للبائع لانه من الجنس الذي
لا يؤبر ولا يذكر فاشه ما دفن
بالأرض وخالف الشمران
أربعض ذلك دون البعض
قال ابن رشد فلا يقل بيع
للاكثر شائما كان أو غير
شائع فان لم يكن أحدهما
تعالصاحبه وكما امتناصفين
أو متقاربين فلا يخلص أو أمان
يكون ما رعى حده أو يكون
شائعا في كل نخلة أو شجرة فان
كان ما رعى حده وما لم يؤبر
كذلك فيكون للبائع ما أؤبر
وللمشتري ما لم يؤبر وان كان
ذلك شائعا في كل ثمرة ففي
ذلك أربعة أقوال أحدها انه
يقال للبائع امانة تسلم الخاطئة
بقره للبائع والاختصاص بالخاطئة
وبنهض البيع وهو في
الواضحة والموازية قال ابن
الطارق أو يرضى المشتري ان

المشترى له سبعة سنين وثلاثمائة في دعوة عملها لاحتاجه حضرها الشيخ أبو بكر الأبهري شيخ
المالكية وأبو القاسم الداركي شيخ الشافعية وأبو بكر الباقلاني شيخ الطوائف
وامام وقته وأبو الحسن طاهر بن الحسين شيخ أصحاب الحديث وأبو الحسن بن ميمون شيخ
الوعاء والزاد وأبو عبد الله بن مجاهد شيخ المتكلمين فقال أبو علي لو سقط السقف على
هؤلاء لم يمت أحد العراق بقى في نازلة بنسبه وأحدا منهم وحضر معهم أبو عبد الله غلام
بابا وكان يقرأ القرآن بصوت حسن وربما قال شافعي له قل لنا شيئا فقال وهم يصيحون
خطأ أمانها في بطن قرطاس * رسالة نصير لا يا قاس
أن زفر ديتك لمن غير محشم * فان حبك لي قد شاع في الناس
في كان قولي لمن أدى رسالتها * قفي لأمشي على العين والراس

قال أبو علي فيعد ما رأيت هذا لا يمكن أن أفتي في هذه المسئلة لا بحظر ولا بإباحة (ومنه)
الناتجة إذا عرفت بذلك (ومنه) شهادة الشاعر الذي يمدح من أعطاه ويجمعون منه وان
كان لا يجمعون منه ولا يؤذي أحدا لسانه وأخذ من أعطاه فأرى ان تقل شهادته
إن كان عدلا * وحكي ابن رشد عن ابن زرب ان كان الشاعر يكذب في شعره لم تجز شهادته
قال وأما وصف الشاعر النساء والأمر بما يجوز له فلا يقدح وقال ابن العربي في عارضة
الأحوزي في شرح الترمذي لأسانيد الشعر في المجد إذا كان في مدح الدين وان
كانت فيه الجور مدح بصفاتها الخبيثة من طيسر الحق وحسن لون واستدل بما في قصيدة
كعب بن زهير التي أولها يا بنت سعد (ومنه) عصر الجور يبعها وكر اعداءه من بيعها (ومنه)
يسمى الزور المزمار والطناير واللات الهوالة مهنون (ومنه) ان يحلف بأه قال ابن
زرب وأحمد وأحمد له قاله ابن القاسم وروى عنه ابن المواز الا ان يمدح مجمل (ومنه)
قطع الحكمة قاله ابن القاسم وروى عنه ابن المواز الا ان يمدح مجمل (ومنه)
وان كان جاهلا وقال مهنون ليس قطع الدنانير والدراهم بجرعة قال بعض الشيوخ وهذا
الاختلاف عندي اغما هو اذا قطعه ما هو وايزة فردها ناقصة والبلد لا يجوز فيه الاوازنة
وهي تجزى فيه عدما نصير وزن فانقطع بما قطع منها وبقطعها غير وزن فغيري تجزى الوازنة
فلا خلاف في ان ذلك جرعة ولو قطعها وكان التبايع بها ليزان فلا خلاف ان التبايع
بها ليس بجرعة وان كان عالما فمكر وهذا (مثلة) ولا بأس ان يقطع الرجل الدنانير
والدراهم حلسا لسانه ونسائه قاله ابن القاسم وابن وهب وانظر في البيان والتفصيل في
سماع ابن القاسم في كتاب الصرف في رسم شل في طوافه ورسم تأخير العاشقين ما لا يجوز
من ذلك وما يكره منه وما يجوز منه وما يتفق عليه من ذلك ويختلف فيه (ومنه) اعتقاد
البدعة كاعتزلة والاضافة والقدرة قال مهنون لا تجوز شهادة أهل البدع على كل حال
وسائق الكلام على شهادتهم في القضاة بشهادة غير العاقل للضرورة (ومنه) الكهانة
(ومنه) ان يترك الجمعة ثلاث مرات متواليات من غير عذر وقيل اذا تركها مرة واحدة

ترك ذلك المائع فيصح البيع والثاني انه يتنفس البيع على كل حال وهو قول ابن القاسم قال ابن قهون وليس علمه على
والثالث انه يكون كله للشترى والرابع انه يكون كله تبعا للذي أؤبر فيكون للبائع * وفي مسائل ابن الحاجب من اشترى ثوبا
وقبها باكر وقد أبره ثرا لم يصير لم يؤبر والذي يظهر لي في ذلك ان ثمره ألبا كور مع المصير كطن واحد يتظرف في ذلك فانه كان

الشرع قبل أن يثبت أو الزرع واشترط ذلك المشتري (فيكتب في ذلك ما نصح) بمحرقها وحرقها جميع ثمها المأثور أو جميع زرعها
الفلان الزرع فيها إذا اشترط ذلك ١٧٦
المشتري في هذا الصنف وغير ذلك من المرافق وتبني على ما نصح

من غير عذر مقطعت شهادة ابن القاسم الآن يكون من المبرزين في الإصلاح ومن
لا ينهم فهو أعلم بنفسه قال ذلك في تركها ثلاث مرات وقال المازري اختلف للمذهب
في المبرج بترك صلاة الجمعة فقبل لايجزى بتركها لأن الأعداء لا تقاطع عن الجمعة قد
تخفى عن الناس ومنها ما يكره أظهاره فيقول في ذلك إلى أمانة الصنف عنها ولا تستقط
العدالة الثانية وأمر محتمل هل وقع على وجه مباح ومحظور وقيل بل يجزى ذلك لأن
الظاهر أن تركها معصية والأعداء زادة ونحن نستحب الظاهر من الأمور واختلف على
هذه الطريقة هل يقع الصبرج بالصنف عن امرأة واحدة أو لا يقع إلا بالصنف عنها ثلاث
مرات (ومنه) من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود فلا تقبل شهادته إذا تعمد ذلك في
فريضة أو نافلة قاله ابن كاتبة (ومنه) من لا يحكم فرائض الوضوء والصلاة (ومنه) قال
مصحون ولا يجوز شهادة من سافر فاحتاج إلى التيمم فلم يحسنه (ومنه) من لم يترك صلاة
بعدم نصائها (ومنه) من اتصل وفروقه وقيل غلبه على سبعين سنة فلم يجز فلا شهادته قليل
له وإن كان بالاندلس قال وإن كان من ابن نوس (ومنه) من حبس ديناً فلم يقبضه وهو
غني (ومنه) من اشترى سارية فوطئها قبل الاستبراء شهادته عليه وعليه الأدب إن
كان غير جاهل وكذلك لو وطئ صغيرة مثلهما لو طأ وإن كانت من لا تحضن (ومنه) الفرار
من الزحف وإن فرأى أمام قال ابن زرب حتى تعرف قبته ويزداد خيراً والفرار من الزحف
إن يفر من المثلين (ومنه) ترك الصلاة أو الصيام حتى يخرج الوقت المشروع (ومنه) جعل
أحكام قصر الصلاة إذا كان من أهل السفر (ومنه) شهادة الفقيه فيما استفتى فيه إذا
جله المستفتي في أمر ينوي فيه فروى عن ابن القاسم أنه يشهد بما سمع وهو رواية يحيى بن
يحيى وفي رواية عيسى عنه لا يشهد بما سمع وبه العمل ومثله ذكر ابن أبي زمخشري في منعه
من مقبل الحكماء (ومنه) المناوغة على ترك المندوب المؤكد كالزور وكفى الفجر ومثله
السجد (ومنه) إن جسد في قذف فإن تاب قبلت مطلقاً عند ابن القاسم وعن مالك إلا
ما حد نفسه وبه قال مطرف وابن الماحشون وهذا الخلاف يدخل في شهادة ولد الزنا وفي
شهادة الكفر الزاني في الزنا وفي شهادة السارق إذا قطع فيها وفي شهادة قاتل العمد إذا عفي
عنه في القتل والقول الثاني هو المشهور قال مطرف وابن الماحشون ترد شهادة الزاني فيما
يتعلق بالزنا وكذلك المنبذ كاللعان والقذف وقال المازري لم يختلف المذهب في رد
شهادة ولد الزنا في الزنا وقبولها في غيره من المذهب (ومنه) تكرار القنطرة في أرض
الحرب في قول مصحون (ومنه) قبول جوائز العمال المضروب على أيديهم وكذلك أدمان
الكل عندهم بخلاف الفلذة وبخلاف قبول جوائز الخفافين برضى منهم ومن لا يرضى
وقد قبلها جماعة من العلماء أهل الفضل (ومنه) معاملة أهل القصور والسلف منهم
(ومنه) اعتداد الخلف بالطلاق والعناق (ومنه) العصبية وهو أن يفضي الرجل الرجل
لأنه من بني فلان أو من قبيلة كذا (ومنه) التهمة (ومنه) الظن على الناس (ومنه)

قال ابن قسوم ولا يجوز
اشترط ذلك إن كان الثمر
مأكولاً أو مشروباً وأصله
المشهور في المذهب كانت
الثمره مأبورة أو غير مأبورة
الأعلى الجذ ما لم يترقا عند
مالك وجهه الله ويدخله بيع
الطعام بالطعام إلى أحسن
وقال محمد بن سلمة يجوز ما لم
يسد صلاح الثمرة ولا يجوز
أيضا عند مالك إن بشرط
المتاع بعض الثمرة أو الزرع
ويستفي سائر ذلك للنابع
وتنفع إن وقع سحاً لا يجوز
اشترط بعض مال العبد وروى
مصحون عن أشهب جواز ذلك
في ثرة الفضل ومال العبد
وأما إذا بيع الزرع واستقص
أوطأت الثمرة فهو ذلك
فيها باتفاق (وسئل) سعيد
ابن حسان عن باع فدانين
فيهما نازع أو حاططين فيهما ثمرة
فاشترط المشتري زرع أحدهما
أو ثمرته (فقال) لا يجوز زرع
بمنزلة ما لو باع فداناً واحداً
واستثنى نصف زرعته ومثله
ذكر ابن لبابة ونسبها لابن
القاسم وقال غيرهما هو
باطل لأنها شتان اشترط جمع
زرع الواحد وذلك ما عفى على
مذهب ابن القاسم وأشهب
الآثرية أنه لو فرد كل واحد

منهما ما يبيع لجاز أن يستثنى زرع (وسئل) ابن رشد فبين باع غرس شجر واشترط على المشتري أن لا يقبضه الخيانة
اللا مدعاه (فقال) من باع حاططه ولا ثمرته نفسه على أن يقبضه المشتري بعد عام وهو يفر فيما دون ذلك فيخرج أحازة ذلك
على الاختلاف في المستثنى هل هو بمنزلة المشتري أو مبيع على ملك البائع فيصير البائع على القول بأن المشتري مبيع على ملك

البائع فهو البيع على القول، أن المشتري مبيع ولا يجوز على القول بأنه بمنزلة المشتري للمبيع عن بيع الفار قبل أن تزده
قال ابن قسطنطين وأذا كان في الشريعة لم تؤخر أوفى الأرض زرع لم يظهر فلا يجوز للبائع استثناء ذلك كالخس في بطن أمه وهو
للمشتري بمقتضى العقد ولا يجوز أيضا للبائع اشتراطه إلا تنفع له حصته من ١٧٧ الثمن وقد يمكن أن لا يثبت فيكون من
الفرق (وبعد فقد ذلك على

ما احتار ما نصه) وبحقوقه
وحرمه وذلك قبل نبات ما بذر
فيه من القمح وظهور فهو
تبع للبيع على واجب السنة
فيه دون اشتراط من المبتاع
له ويقول في الثمرة وذلك قبل
أبوابها فهي واجبة له بنفس
الصفقة دون اشتراط على
واجب السنة وفي الطر لابن
عات عقد قوله في الزرع الذي
لم يثبت فإن اشترطه في صفقة
البيع لم يجوز في نوازل من
خلاف في ذلك لأنه أحازنه
اشتراطه في الصفقة قال ولم
ذكر فيه ابن رشد قول آخر
وأذا أصابت الثمرة المشتري
بشئها ذهبت مذهبها أو
جميعها فلا قيام للمشتري على
البائع بشئ وكذلك إن اشترى
بعض صفقة البيع فلا قيام له
بها قلنا وكسرت وإذا كان
في الأرض قلب فهو للمبتاع
وإن لم يشترطه ولا كلام للبائع
فيه قاله حمديس وغيره وبه
القضاء وقولنا وبلا زسه
المخترى لم يصحز ابن القاسم
بيع الأرض بمعاذها من
المغرم في نفس الصفقة وأجازه
أشهب وكان يهون بكرهه
شراءه خفيضا ومضى العمل
على قول ابن القاسم وتحيل

الحبابة والرشوة (ومنه) تلقين الحسم المخصوصة فقها كان أو غيره (ومنه) صفة التبرؤ
والمهرجان (ومنه) إتيان مجلس القاضي ثلاثة أيام متواليات لغير حاجة لأن في ذلك
الظهار منزلة عند القاضي وبحيل ذلك ما كلف الناس ويخفى للقاضي أن عنه من ذلك
وقد تقدم (ومنه) أن يأخذ هجر من المصعد ويقول تسلفتها ورددت مثلها (ومنه) أن
يسكن في دار يسكن أن أصلها مضروب (ومنه) أن يكون له ابن شرب سماع لقنانه
الخدم وغيرهن يسكن معه في دار واحدة (ومنه) الالتفات في الصلاة بمناوشة (ومنه)
سكوت عن شيء من حقوق الله تعالى مثل عتق عبدا وأستراها على مكان ومطلق امرأة
يرى زوجها مع قيامها ولا يقوم بذلك وليس له عذر ويكفي ذلك في حق الإصحى وقد تقدم
ذلك (ومنه) الأمان على القلب بالجمام (ومنه) الأمان على القلب بالشرطي وذلك
مانع من قبول الشهادة وإن كان أغاها المدة بعد المدة فهادية جائزة إذا كان عدلا وكره
ما لك رمى الله تعالى عنه القلب بهوان قل وقال هو أنتم من الترد وقال في كتاب ابن المواز
واللاعب بالجمام والتد والشرطي أن كان بقامر عليها وكان مدعنا لم بقامر فلا يجوز
شهادته وقال محمد بن عبد الحكم أن كان كثيرا القلب بالشرطي حتى يشغله عن الصلاة
في الجماعة طرحت شهادته والاحازت وأما الترد فلا أعلم من يلعبه في وقتنا هذا إلا أهل
السفاه ومن ترك السراوة والمرواة من الدين فلا يجوز شهادته قال الأبهري يجوز شهادة من
لا يدمن على القلب بالشرطي إذا لم يخلو الإنسان من هو وفرح يسير وتروى ناعن جماعة
من التابعين أنهم كانوا يلعبون بالشرطي قال محمد وغيره لا يجوز شهادته وإن لم يكن مدعنا
على القلب قال في المذهب وحكى الداوودي عن مالك أن لعبارة في العسر تسقط به
الشهادة (ومنه) القمار في رمضان متعهدا (ومنه) ركوب البحر عند الرجاء وفي غير
أبانه (ومنه) دخول الجمام بغير مؤذن بصدقه قطره في الجمام بعد غسله مما لا يثبت في
طهوريته (ومنه) إفساد الزرع ورده على وجه العمد لأنه من الفساد في الأرض (ومنه)
تعلم جاريته الغناء وإن لم يسمعه (ومنه) وطء المرأة في حدها (ومنه) الطهين في الرحي
المخصوصة إذا علم ذلك (ومنه) الاتساق إلى غير أبيه والالتقاء إلى غير مواليه (ومنه)
هجر أخيه المسلم حتى وإن سلم عليه إذا كان غير موثقه إلا أن يكون الهجر ثلاثة أيام
وبالعساة والخصومة إذا كان في أمور الدنيا (ومنه) أن يحترف بالحرف الدينية اختيارا
ويكون ممن لا يلحق به ذلك كدباغة وحمأة وحياكة وكاسة فاما الرأبها وفعالها مضطر فلا
يقدر فيه (ومنه) الأكل في السوق (ومنه) بادء القراء بالحام على اختلاف فيه وفي ابن
ونس وأكره القراءة بالحن حتى يشبه الغناء ولا ارد شهادته من فعل ذلك قال أبو محمد
أن يزدق ابن أبي القرطبي وقد اختلف في رده باده وقال ابن الفرس واستحسن بعضهم
أن لا يجوز شهادته لأنه رآهم غير مرضين والله تعالى قد قال من رضون من الشهادة
(ومنه) شهادة الجليل قال ابن القاسم وقد اختلف فيها وإن كان يؤدي كانه وكان

٣٨. تصره ل الفقهاء في كتب ذلك على الطوع بعد عقدا الصفقة في كتاب آخر عسك. يقول ابن القاسم وهو من
الكذب إذا الضمائر منعقة عليه فالأحسن الأحذيقول أشهب وهو كالياب عندنا لجميع فإن تراءه البائع عند البيع لم
المشتري بالأخلاق وإن لم يتراءه فإن للمشتري أن يرد البيع أو لم يترمه وفي كتاب الاستغناء قال المشاور البيع على الوظيفة جائزة

الموقف على أنه حرور وطلبه على أرضه التي بقيت بعده (فقال) لا يجوز هذا إلا أن يلزم المتناع من الوظيفة بقدر الحقل الذي اشترى وتزلت عندنا بقربة ١٧٨ فافقت فيها بفسخ البيع لأن ذلك عيب في نفس الأرض ولو جاز ذلك لوجب

أن توقف أرضه ولم توثق فتكون موقوفة للوظيفة عليها ولم توثق وقال أحمد بن عبد الملك مخلص ذلك وإن البيع جاز على الحرية من التوظيف ويرد عليه فإن اشترط من الوظيفة أكثر مما ينوبه من ذلك فقال ابن رشد قمين باع وطلبه من أملاكه واشترط من الوظيفة على المتناع أكثر مما ينوب المبيع إذا كان ينوب القربة المبيع تصفها أربعة دنانير فتبعا البائع من ذلك إلى المتناع بعشرين درهما ولم يشترط عليه أن يجعل عنه من لوازم القربة ما ينوب الأربعة الدراهم الزائدة على نصف الأربعة الدنانير فالبيع جائز ولا يلزم المتناع النصف مما يلزم القربة وإن اشترط عليه أن يجعل ما ينوب الأربعة الدراهم من لوازم القربة فالبيع فاسد إن وقع البيع على ذلك بشرطه وإن كان ذلك تطوعا بعد العقد صح البيع وزم المتناع ما طاع به إلى الأمد الذي زعم أنه نواه مع يمينه وإن مات سقط عنه ما طاع به من ذلك بعد موته فإن ادعى المتناع أنه كان على الشرط والبائع أنه كان على

من لم يجرها آتت تلك الحالة غير مرضى وقال المازري الحقل منع الحقوق الواجبة وأما منع الما يجب فالقدح في الشهادة بفقر الرأى تفصيل يعرفه من يعرف الاستدلال بحركات الناس وطباعهم وسيرهم في دينهم وصدقهم (ومنه) شهادة الأخوس قال ابن الفرس وقد اختلف فيها (ومنه) شهادة أكل الطين وقد اختلف في قبولها قال ابن الفرس ووجه المنع أنه إذا غلبت شهوته على أكل ما يضر دينه فلا يؤمن أن قلبه على أن يقبل الرشوة أو يشهد للصحة أو له صبة (ومنه) شهادة تأفف لحسنه وقد اختلف فيها (ومنه) شهادة البائل قائما وفيها خلاف (ومنه) شهادة الأغلف ابن حبيب قال ابن الماحشون أن ترك ذلك من عند وفاءه حادثة وإن كان من غير عهد فلا شهادة له لأنه تركه فطرته من سنة الإسلام ولا عذر له بإسلامه وهو كبير قاله ابن نونس (ومنه) شهادة غير الحسن الذي وغير الحسن الاسم أو الكنية (ومنه) شهادة الصيرفي وفيها خلاف (ومنه) شهادة مكاري الجبر وفيها أيضا خلاف ذكر هذه الأشياء ابن الفرس في أحكام القرآن من قولنا ومنه شهادة الغضيل إلى ما نقله ابن نونس في شهادة الأغلف فانظر هل مراده بالخلاف في المذهب أو خارجة ولكن جرت عادته إذا كان اخلاف خارج المذهب التنبيه عليه (ومنه) حلق الشارب وبؤدب فاعله من ابن راشد (ومنه) من سأل الأمير أن يقصر عقد الوائلي عليه وإن لا يكتبها إلا هو فأنابه الأمير إلى ذلك فهو حجة وتسقط شهادته ولا يجوز ما مته أن كان أماما من أحكام ابن سهل (ومنه) كون الأنساب إذا جلس في محفل مدرج له بينهم قال بعض العلماء قال المازري وهذا انما يتصور في صور بالنسبة إلى فاعل ذلك في الجماعة الحاضرين ومقاديرهم ومقداره والمعنى الذي جتمه والأجله وعدم الظرف في ذلك

(القسم الثاني من مواعيد قبول الشهادة) ما يمنع على جهة وهو رد الشهادة مع بقاء العهد قوله سبعة أسباب (السبب الأول) التغفل وقد ذكرنا التغفل في صفات الشاهد وأنه يشترط في الشاهد أن يكون مقصرا يؤمن علمه الحقل وقال ابن عبد الحكم قد يكون الخصم الفاضل ضعيفا لا يؤمن عليه الغفلة وإن يلبس عليه فإذا كان كذلك لم يجز للأمام قبول شهادته (السبب الثاني) أن يجرح لنفسه منفعة أو يدفع عنها مضرة مثال الجرح أن شهد على مورثه المحض بالزنا أو قتل العمد ما لم يكن المشهود عليه فقيرا أو يكن شهادته إياه أعنت عبد الله منهم بولائه وكومى شهددين للثب وكفى عليه شهد للثب وفي عكسه قولنا ومثل أن يشهد أن رجلا جرح مورثه وشهد بدين له أو لعزبه ومن دهم عليه ولو شهد بوصية فيها شيء له ولم يجره فسيأتى حكم ذلك في باب مفردة ومثال الدفع أن يشهد بعض الأقالة بفسق شهود القتل خطأ وكشفه أو كنهه أو المدان بالسررب الدين وعكسه كذلك أنه جرح لنفسه (السبب الثالث) أكدا الشبهة بالنسب أو السبب كالأبوة والأمومة وإن علت فدخل في ذلك رد شهادة الجد ولدوله والابنة وإن سفلت وكالزوجة (مسئلة) ولو شهد الأب مع ابنه عند الحيا كم جازت على القول المعمول به وقال بعض المؤرخين شهادتهما بمنزلة

الطوع فالقول قول مدعي الشرط وإن سكتان يدعي الفساد لشهادة العرف له ويصح البيع وقال شهادة ابن زرب الذي يبا لفتنا وعليه القضاء ببلدنا في الذي يبيع ماله ويتبرأ إلى المتناع بالشرع على المبيع أنه إن كان في أو أن الزبانية فالشرع على المشتري وإن كان قد مضى أو أن الزبانية فالشرع على البائع إلا أن يشترطه على المشتري وإن اشتراه بزرعه

واشترطه فالعشر له لانه هو الذي حكم وان اشتراف في أو ان الزريعة وقد زرع المبيع ولم يشترطه المبتاع فالعشر على المائع وان اشتراف وقت أو ان الزريعة وقد زرع في الأرض ولم يشترطه المبتاع على المشتري فالعشر على المائع وان اشترى في أو ان الزريعة ولم يزرع حتى مضى وقت الزراعة فالعشر على المشتري لانه منبيع ١٥٩ الزراعة ولا بد من تعيين التاريخ

فإذا اشبهت بينه بالبيع في يوم معلوم وشهدت بينه أخرى انه باع من آخر في ذلك الشهر فصاحب اليوم بينه أحق وفي كتاب الاستغناء إذا شهدا الشهود بالبيع ولم يعمروا الثمن وأحد المتبايعين منكر فنجز الشهادة حتى يشهدوا بالبيع والتمن جميعا وقفل انه ان كان البيع على النقد كانت للبائع بالقيمة والاوّل أحسن فان باع على التكريس (فيكتب في ذلك عقد) اشترى فلان من فلان جميع الموضع بكذا الحدوده كذا اشتراهما على التكريس بحساب كذا وكذا لكل مرجع واحضر المبتاع من واجب ذلك كذا وكذا دينار أو دفعها الى البائع عن طوع منه فقبضها منه وصارت يده وأمرته ولم يدفع سائر الثمن حالا وخلص بذلك للمبتاع تلك المبيع وتبقى على ما تقدم ولا يصح دفع الثمن في هذا الا بعد التكريس فان دفعه فانما يكون بطوع على ما تقدم فإذا كسر المبيع (فيكتب في ذلك ما نفسه) وانه المتبايعان بانهما كسرا المبيع فبلغ تكسيره بتكدير من رضيا دينه وأمانته وبصره كذا يجب له

شهادة واحدة في معنى الحكم والقول بانهما بمنزلة شاهد من عدل (مسئلة) وتجوز شهادة ولد القاضي على حكم أبيه ومنع ابن معصون في العتبية من اجازة القاضي شهادة ابنه وابن ابنه على رجل إلا أن يكون الابن أو ابن الابن مبرزين في العدالة بيني العصل لا شك فيها بحيث تدري أن تجوز شهادته عنده قال بعض الشيوخ شهادة الاب عند ابنه أو الابن عند أبيه وشهادة كل واحد منهما على شهادة صاحبه وشهادة كل واحد منهما على حكم صاحبه هذه اربع مسائل الاختلاف فيها كلها سواء قيل ان ذلك جائز وهو قول معصون وقيل ان ذلك لا يجوز وهو قول اصبح (مسئلة) واما شهادة الاخوين في حق شهادة تهما حائز ولا يسا كالاب وابنه (تنبيه) وقد تطقت هاتين التهمة فلا تجوز شهادتهما كالوشهد اخوان هذا ابن اخيهما المبت والمشهد له فوشر فان النسب لا ثبت بشهادتهما وبثت لشهوده المال ان ادعاه وهذا من مسائل الاقرار بالوارث (مسئلة) ولا تجوز شهادة الاخ لخبه اذا كان في عياله لجره اليه وحوا اليه جوف نفسه فان لم يكن في عياله وكان مبرزاً في حاله حازت شهادته له في الأموال ولتدبل وقال اشبه لا يعد له لان شرف أخيه شرف له قال ابن حبيب وأما ان كان المشهود له في عياله الشاهد فعوز شهادته ههنا قال بعض المتأخرين ينبغي أن لا تجوز شهادته له بحال لانه يدفع ذلك تنقسه وان كانت لا تزعمه لان ترك الثقة على أخيه والصلة له معرفة فيستهم هذا وأما ان كان المشهود له اجنبياً وهو في عياله الشاهد فشهادته له حائزة قال ابن يونس وهذا احسن ولا فرق بين القريب والاجنبي في رواية ابن حبيب ولا تجوز شهادة الاخ لخبه عايفه بمنزلة أو عايد دفع عنه عارا (مسئلة) قال في معنى الحكم ولا تجوز شهادة الاخ لخبه في القرية والنسكاح الى من يتشرب بالنسكاح اليه وتجوز شهادته له في الدين اذا كان الشاهد مبرزاً في العدالة ولم يمكن في عياله المشهود له وفي احكام القرآن لابن الفرس وقال غير ابن القاسم لا تجوز شهادة الاخ لخبه مطلقاً وانما تجوز على شرط واختلف في الشرط ما هو وفي كتاب ابن المواز لا تجوز شهادة الابن ان يكون مبرزاً وقيل تجوز اذا لم تنله صلته وقال اشبه تجوز في السيدون الكثير إلا ان يكون مبرزاً فقبول في الكثير وفي المذهب وفي شهادته له بمال أربعة ثلثها ان كان مبرزاً حازت ورابعها تجوز في السيدون الكثير (مسئلة) واختلف ايضا في المذهب في شهادة الرجل لابن امرته ولا يها ولا مراة أبيه والمرأة لابن زوجها وفي شهادة الرجل لزوجته وأبنته فلم يجز ذلك ابن القاسم واجازه معصون (مسئلة) قال ابن راشد وشهادة الرجل لابن أخيه ولعمه ولان عمه حائزة بالمال ولم يجزها ابن كانه لا في السيد (تنبيه) كل موضع تمنع فيه شهادة الاخ لخبه فلا يجوز تصدله لمن شهد له بذلك ولا تجزى به من حج من شهد له ولا يصح من شهد عليه بما يؤدي الى عقوبته (مسئلة) واختلف في شهادة الاب لاحد ولديه على الاستح وفي شهادة الولد لاحد ابويه على الاستح قال ابن عمر والصبوب الاجازة ما لم يكن ميل

من الثمن كذا قبضه المائع وأمرته ولم يبق بينهما سبب المبيع وغنته وأجرة الكيل في ذلك على البائع على المشهود قال ابن رشد وهو الصحيح ان على البائع ان يكيل وأجرة الكيل وكذلك كل ما يكال أو يوزن وفي جامع البوع من العتبية ان مال السكا كان يقول فديعاً أجرة ذلك على المشتري فان كان مع الموضع المبيع على التكريس اراوكرم أو شجر لم يجز البيع

في صفة والد الأروا المصروف صفة ١٨٠ (فيكتب في ذلك ما تصبه) اشترى فلان من فلان جميع الموضع بكذا
 على الكمال أو وزن وقال ابن قسطنطين يخرج من هذا الاختلاف بأحد وجهين أما أن يباع ذلك في صفقتين فيكون الموضع
 على الكمال أو وزن وقال ابن قسطنطين يخرج من هذا الاختلاف بأحد وجهين أما أن يباع ذلك في صفقتين فيكون الموضع

لشهوده أو تهمته (مسألة) وتجوز شهادة الابن والاب والزوجين كل واحد منهما للأخر
 على أنه وكل فلا نالاً فلا نالاً (السبب الرابع) العداوة ولا تقبل شهادة العدو على
 عدوه وتقبل له وشروطها أن تكون العداوة في أمر ديني من مال أو جوار أو نصيب
 أو خصام أو ما في معناه ذلك بخلاف الدينونة التي تؤدي إلى إفراط الذي من الناس
 المعادي لنفسه لمن غلب عليه وجهه لله تعالى لأن ذلك ربما أورت الشخصاء (مسألة)
 واختلف فيمن كانت عتده شهادة وكان يذكر هاتماً عاداه المشهود عليه فاحتج إلى القيام
 بها قال القاضي وقبولها هنا أخف إذا كانت قد قديت قال واختلف في شهادة أبي ابن
 عدوه بحال أو باليحيى الابن فيه معرفة جازما مع مجتذون كان الابن حيا والابن في ولاية
 وقال ابن الماجشون يجوز إذا لم يكن في ولاية وقال أيضا لا يجوز إذا كان الابن حيا ويؤيد
 وإن كان الابن رشداً لا فيه ادخال الغم على أبيه وحكم الأم والجد حكم الابن نظر ابن تونس
 فإن شهد عليه بحال بعد موت أبيه جازت وإن شهد على الابن لم تجز وإن كان المال قد صار
 للولد وقال ابن القاسم لا يجوز إذا كان عدواً لا به شهد بعد موته (مسألة) واختلف
 أيضاً إذا شهد على مبي في ولاية عدوه فأجازها ابن القاسم ومنعها مطرف وابن الماجشون
 (مسألة) وإذا كان رجلان متهاجرين لم تجز شهادة أحدهما على الآخر إن كانا معاً لم يفتل
 محمد بن حمزة وقال مطرف وابن الماجشون أن كانا يصدان الصلح لم تجز وإن طال وصح
 صلحها جازت وقال ابن كانه إذا كانت الهجرة خفيفة عن أمر خفيف جازت وهذا يحسن
 في الخبر وقال ابن الماجشون أن سلم عليه ولم يكلمه لم تجز شهادته وابن أبي نونس قال مطرف
 وابن الماجشون ولو شهد أثنان على مبي يصرح وهما عدوان لوصيه لم تجز شهادتهما لأن ذلك
 يصير في ماله فيكاهم على الوصي شهدا وكذلك لو شهدا على ميت بحال وهما عدوان
 لوصيه لم تجز شهادتهما لأنها يخرجان ما يبدى (السبب الخامس) الحرص على زوال التعبير
 وذلك يكون بوجهين أحدهما أن يظهر البراءة مثل أن يشهد بقرده شهادة لنفسه ثم يشهد
 بتلك الشهادة بعد أن صار يعد لا قدر ولا تهمته على دفع عار التكذيب وكذلك إذا ردت
 لكفره أو وصاه أو ورثه الثاني قصد التسلي والتأني كشهادة المقدوني في القذف وكشهادة
 ولد الزاني الزنا اتفاقاً وكشهادة من حلف في مثل ما حلف فيه على الشهور وقيل تقبل
 (السبب السادس) الحرص على تحمل الشهادة وأدائها وأقوله أما الفصل فهي شهادة
 الحنفي وقد ذكرتها في باب شهادة الاستغفال وأما الحرص على الإدلاء فمثل أن يبدأ
 بالشهادة فيسأل طلب صاحبها وهو حاضر والمخبر ما قاله فإذا أسقطت ويذكر أن يعلم
 صاحبها أن علم أنه غير عالم أو قد تقدم بعض هذا ولو كان غائباً في وجوب القيام بها
 قولاً وأما لو كانت في حقوق الله تعالى فقد تقدم الكلام على ذلك والفرق بين ما يستدام
 فيه القصر وبين ما لا يستدام وأما الحرص على القبول فهو أن يحلف على صحة شهادة إذا
 أداه أو ذلك قاض فيها لأن الجمين دليل على التعصب وشدة الحرص على نقوذها قال

على التكسير والدار والشهر
 كذا من مبلغه في ذلك كله
 كذا الموضع منه في صفة
 كذا سائر ذلك للدار والشهر
 في صفة أخرى في ذلك
 البائع وأرأه وتوفي على
 ما تقدم وأما أن يباع البيع
 على الجزاء ويكتب قبل
 تاريخ الأشهادانه بعد تمام
 البيع على الجسراف وغب
 الله في التكسير وقال ابن
 دحون إذا باعه من الأرض
 كلامه معروف وغير معلوم أو
 شياً ما مدونة ما زول بدخل
 ما يجوز قال ابن الططار وأنا
 أقول أنه إذا باع أرضاً على
 التكسير أنه لا يجوز حتى
 يعرف طبيب الأرض من
 متوسطهم أن رديتها كالأرض
 يفتري صبرة شهر وصبرة قمع
 كل فقير يدرهم ولا يعرف كبل
 كل صبرة أنه لا يحل وذلك
 كبيع الأرض المختلفة الأناط
 على التكسير فإن كان
 البيع أصلاً على الجزاء
 (فيكتب في ذلك عقد) اشترى
 فلان من فلان جميع
 ما يعرف له وينسب إليه
 وحده ماله وضمته
 فوائده بقربة كذا من عمل
 كذا من الأرضين سقها
 وبعها سسها وبعها

تأمرها وغارها من دار وحده وأندروكم وتمترت على اختلافها متمرها وغير متمرها مشروب بعض
 مائة ما واثنايف الهام من المسارح والولايح واندرب والقاعات وغير ذلك بما يقع عليه اسم مال وله خطر ورأى في
 فلا شاع وغيره ما يحقق في ذلك كله ووجهه ومناخه ومراقفه الداحلية فيه والمخارجة عنه ليستثنى البائع في شيء مما يعلم له بهذا

القرينة المذكورة مثلاً ولا مرتقاً قللاً ولا كثيراً لا يخرج عنه البتاع المذكور بعد معرفته ما يقدر ومبلغه اشتراء
صحيحاً جازياً من مبلغه كذا وتبني على ما تقدم ويكون العقد نكاحاً قال ابن المندي لأنه قد نسب المقدود على البتاع
أنه ابتاع على التفسير فيسبب البتاع له رد العين فإن لم يجد ١٨١ البتاع بعض ما وصفه في الوثيقة

مثل أن يذكر أندا ولم يجده
وتحذرك في ذلك قولان
أحد هما أنه يرجع على البائع
بما لم يجده والثاني أنه لا يرجع
لأن ذلك يحسب في المكتسب
وإنما له ما يبيع للبائع قال ابن
عتاب وشاهدت محمد بن الغضار
استقضى في رجل باع مملوكاً على
الجزء وفيه شهر شربون قد
طاب ثم داول بشرط البتاع
الفترة الآن في الوثيقة جميع
ما حوته أملاً من الأرض
والشجر على نحو ما يحسب في
العقود ولم يذكر الفترة فأراد
البتاع أخذها فاقى ابن
الغضار أن ذلك له وأحتج
على ذلك بأن الشجرة لم
يذكر في البتاع لدخل فيه
وكانت ثعلاً للأرض فإذا
دخلت الأصول فالفترة متولدة
فيها حتى يفرع عنها أحق
بأن يدخل قولاً ووزناً فافتت
فيه بذلك ولم أزل أطلب في
الروايات إلى أن طهرت بها
لمحمد بن عبد الحكم في كتاب
الشرط من تأليفه قال محمد
ابن عبد الحكم من الناس
من يقول من اشترى داراً بها
فيها وفيها بحل الفترة
لشترى طاباً أو لم تطب وأما
نحن فنص في ذلك البائع الآن
بشرط البتاع ابتاعاً للفترة

ويعلم أن يكون الشاهد من جهة العوام فأنهم يتسامحون في ذلك فتنبى أن يعرفوا ما لم
تقرر قرينة تدل على التعصب وكذلك لو خاص الشاهد المشهود عليه فإن ذلك دليل على
التعصب وذلك موجب لافتقار الدعي بشهده بهمة ما نضم فيه هذا إذا كان في حق
أدعي فإن كان في حق الله تعالى فقد تقدم الحكم فيما إذا كان الشاهد هو التامم على
المشهود عليه (السبب السابع) الاستبعاد لصحوق وقوع ما شهد به الشاهد والاصل في
ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة البدوي على القروي قال ابن عبد الحكم
تأوله مالك على أن أئبراهمه الشهادة في الحقوق والأموال ولم رد الشهادة في الدماء وما
في معناها ما يطلبه الخسوات فلذلك قلنا لا يجوز شهادة البدوي على الحضري ولا
شهادته له في الحقوق التي يمكن الاشتداد عليها في الحضري دون الجراح والقتل وقال القاضي
بجويز في القذف والجراح والقتل وفي المال والنكاح إذا قال مررت بهما أو كنت حالساً
فسمعتهم بقره بكذا أو باع منه كذا أو نساخاً في النكاح فأقر بالعقد ولا يجوز في
الوثائق والعقود ولا فيما يقصد فيه الإهتمام بالشهادة قال ابن بطينة لمأ ويصحبهم
سفر وكذلك شهادة بين حضري وبدوي لا يجوز إلا على ما فسرناه الآن يكون البدوي
من قرية الشاهد فيشهد بعبادة كائنت في قرينته أو في الحاضرة إذا كان معروفاً بالعبادة
ويجوز في الدائنة على مثله (مسألة) وفي المدونة لا تقبل شهادة السؤال الذي التافه
السير حصول الرعي أو بعدا شهادا الفقراء دون من عرف بالشهادة فإن الناس غالباً
أنما يقصدون بوثاقهم العبرة أعيان الشهود وعلى هذا فتقبل شهادتهم فيما لم يقصدوا
إلى الشهادة فيه كما قال السائل مررت بفلان وفلان وهما يتنازعا في أقر قولا فلان
بكذا فإن كانوا فقراء غير سؤال أو سؤالاً للأمام والأعيان من الناس عندنا بقية تتوهم
قلت معطل على الأصح ومرادهم أن يقولوا للصدقة بعبادة على الأصح ردها عنهم
بشرط أن لا يكونوا طاهري العبادة وأن يكون مال المشهود به كثيراً كما سمعته دينار وهو
قول بيدلان الفقير ليس وعيب لاسم إذا لم يسأل ولم يقبل الصدقة وقال بعض الشيوخ
إذا كان الفقير لا يسأل ولكنه إذا أعطى الصدقة قبلها فإن حكمه حكم من يسأل
(فصل) عشر مسائل يشترطها التبر في العبادة عند ابن القمام (الأولى) شهادة
الأجير لسيده إذا لم يكن في عبادة (الثانية) شهادة الأخ لأخيه جمال (الثالثة) شهادة
المولى لمن اعتقه (الرابعة) شهادة الصدوق الملائف لصدقه (الخامسة) شهادة
الشريك المتأول لشر بركة في غير مال المعاوضة (السادسة) شهادة الملق على لغيره
(السابعة) إذا زاد في شهادة أو نقص منها بعد أن شهد بها (الثامنة) إذا سئل عن شهادة
في مرضه فقال لا عرفها ثم شهد بها بعد ذلك وذكر الوجه الذي امتنع من الشهادة في
مرضه (الثانية) شهادة الصانع لمن بكثر استعمالهم للثمن في جرائمهم اليهم وتوقيفها
عليهم (العاشر) الشهادة للصانع إذا كان مثله يرغب في عمله ولا عوض منه من المتطعة

٣٩ تبصره ل فيه والأما قال ابن عتاب والذي أقول به ما حدث به الفتاوى فهذا الحكم انظر
ذلك في الأول لابن سبيل فإن طلب المأع أن يجده بعض الأملاك (فصل) في ذلك ما نصه بعد قولك ما يجب عليه
اسم مال جماعة من ذلك سوى ما استثنى عن تعينه لأحاطة علم البتاع بالقليل والكثير فيه جميع الوصع بكذا أحدوده كذا

في هذا الباب كان هذا التبايع قد انعقد بغير ما على الجزاء ثم بعد ذلك رغب المتبايع من البالغ ان يحمله ما ذكرناه الى ما ذكرنا اسفا لرغبته فيه فان نزل ١٨٢ المانع في التبايع على الجزاء (فتكتب في ذلك ما نصه) ونزل المتبايع الى

وهو معنى الحكم ومن ابن راشد
 (الفصل السابع) فيما ينبغي للشهود ان يتبوا والى في تحمل الشهادة وادائها ما يقع به
 القاطن والتساؤل المذموم * قال أبو عبد الله بن المناصف تنبيه الحكماء على ما أخذ
 الاحكام وينبغي التحفظ والتنبيه من الغفلة في الشهادة والمساخطة التي حوت بها العادة وقد
 شاهدنا من احوال بعض الشهود من قلة الضبط ونقص الحق ما أوردناه ذلك موارد منكرة
 وفظنون انهم على سواء السبيل اقتداء من بعضهم بما سمعنا بعض على غير علم بما اعتدله
 ولا اصل اقتداء واعتيد ذلك حتى وقع الانكار على من اتكروا عليهم وسنبر من
 ذلك الى مواضع (في ذلك) الاسترسال في تعبد الشهادة على معرفة ما للشهود عليه
 وذلك انما يصح بمحض حصول معرفة العين والاسم معا ولا يكفي في ذلك بمعرفة العين يعني ان
 يعرف المشهود عليه بعينه ولا يعرف اسمه ولا نسب فقط لان ذلك يحصل من وجهه ومن
 الجائز ان يحضره فيتمتع به باسم غيره ليجب عليه حقا وهو لا يشعر بذلك وقد نطرت
 المدة فبقي عن المشهود عليه أو يحكم عليه بتلك الشهادة في غيبته وهو يكون قد سمى
 المشهود عليه باسم ذلك الغائب فتقوم البينة على الغائب ويحكم عليه وهو لا يشعر وليس
 هو المشهود على معرفته بالعين وغير ذلك من الوجوه بما فساد ظاهره وشرع متفاهم
 فليست هذه هي المعرفة المقصودة في هذا الباب بل يحسب عليه مع ذلك معرفة الاسم
 الذي يتبرزه به مثل ان يعرف انه فلان بن فلان أو ما أشبه ذلك مما يزيل معه الاشتراك أو
 يخفى ولا يكفي معرفة اسم خاصة دون معرفة اسم أبيه أو ما يقوم مقامه في التعرف
 والاختصاص وقد استحب بعضهم ان يزيد اسم الجد لانه اضبط وأبعدا يتوفى من اشتراك
 الاسماء في المسمى وابه قال ابن المناصف وكذلك أيضا لو عرف الاسم دون العين كما لو كان
 يجمع رجل مشهور لم يقف على عهده فقبل له هذا فلان ولم يقرر عنده تقرر اوجب العلم
 بصحته فلا يقدم على تعبد الشهادة في المعرفة بمجرد شهرة الاسم عنده فكل ذلك غلط
 ونفليس والوهم فيه يمكن فلا بد من معرفة الامرين جميعا في الاسم والعين قال ابن الحاجب
 ومن لا يعرف نسبه فلا يشهد الا على عهده قال ابن عبد السلام هذا هو الصحيح لا احتمال ان
 يضع الرجل اسم غيره على اسمه أو بالعكس وقال بعض الأندلسيين كتب اسمه وقصر نسبه
 وممكنه ويجتزئ بذلك وقال غيره الاحسن ان يكتب نعت وصفته وشبهه لشهود على
 الصفة حسا وأب أو غاب قال والذي قاله المؤلف هو الغشيق ونحو ذلك ان يتردد عليه
 رجل يسمى بفلان بن فلان أو بخلافه مرزا أو مرتين ولا يجهل بالشهادة بأعرفه حتى
 يحصل من التردد اشتهاز عينه واسمه بمحض رغبة من الناس ونواظهم عليه ما يقع لديه
 المعرفة التي لا شك فيها وهذا باب كبير غلط فيه الجمهور (ومن ذلك) ان يأتيه
 الرجلان لا يعرف أحدهما فيشهدان فبعض من هذا وشهرته ولا يذكر اسمه حقا
 لي عليه وهو كذا وكذا أو أبرأه أو أنه على كذا أو ما أشبه ذلك مما يتعلق فيه الحق للجهول

هذا التبايع ما حد منه وما لم
 يحمد مدان وقف عليه موضعا
 موضعا ومكانا مذكورا وأراه
 اعلامه واحاط علمه وأبرأ
 المانع من درك الانزال
 والتعبد فان زعم المتبايع
 عند الانزال انه أراه أكثرهما
 منزله فيه وأنكر البائع ذلك
 تحالفا وتغاضيا والبائع
 المبيد بالبين فان رضى
 المتبايع بما يخلف عليه البائع
 نزل فيه والاحلف وانسخ
 البيع وان اختلفا عند
 التعبد وزعم المتبايع انه أراه
 عند البيع أكثرهما حسده
 حلف البائع وله رد البين
 فهل المتبايع وينفذ البيع
 بينهما بما يخلف عليه اذ ان
 يكون للغير ان كان كثيرا
 أنسخ البيع وان كان قليلا
 رجع بما يتوبه من الثمن
 ومضى العمل بالزام البائع
 الانزال اذا طلب ذلك المتبايع
 وكذلك التعبد فان طلب ذلك
 المتبايع على قرب من التبايع فله
 ذلك اذا كان ما بينه وبين عام
 التمام فاذا انقضى العام لم يكن
 للمتبايع قيام وسقط عن البائع
 الغلط بذلك وكذلك ان أقر
 المتبايع بالملك للبائع فلا يلزمه
 التعبد ولا يلزمه انزال قرب
 أو بعد ذلك في ان تعقد

في هذه الوثيقة انه عرف جميع البتاعه وحدوده ونزل فيه وأبرأ البائع من درك الانزال والتعبد عنه
 وكذلك ان طلب التسديد رجع فتكتب على النحو المتقدم في التعبد برغبة المتبايع بعد انقضاء التبايع وان استثنى البائع
 استقلال المبيع (فيكتب في ذلك ما نصه) واه في البائع استدل المبيع من الاسماء اذ نصية كذا أو سكتي الدارمة كذا

ويجوز ذلك في الأرض إلى العشرة أعوام فبإدونها وأما الدار فلا يجوز ذلك فيها إلا إلى عام فبإدونه لأنها متغيرة فان سلم زوج
الائمة في البيع كان كاتراة (فكتب في ذلك ما نصه) وحضر زوج البائعة فلان وعلم هذا البيع قبل فيه ويجوز
البيع وامتناعه بعد معرفته بقدره واشهد بذلك ولا بد من ذكر القوي ١٨٣ في تسليم الزوج لأنه اذا كان فيه

تصرف المرأة في أكثر من
ثلثها فهو غير جائز مفسوخ وقيل
انه ماض وأن زاد على الثلث
حتى زه الزوج وان كان
المبيع كراما أو حنانيا فتكتب
في ذلك عقدا (اشترى فلان
من فلان جميع الكرم بكذا
حدوده كذا أو جميع الجنة
بكذا حدودها كذا وبحقوق
ذلك وكاتمة منافعه وموافقه
البرائة في البيع والخارج عنه
وغرائه وأواع غراسه وسائره
وغير ذلك من منافعه اشتراه
محمدا وتبنى على ما تقدم وقد كرر
من العيوب ما فيه من
اختلاف الرهط وقدم
الفراسة وردة الأرض وغير
ذلك وفي مسائل ابن رشدان
الكرم اذا ظهر انه شارف قد
خلف لم يرد له من العيوب
الظاهرة ولا يجوز ان يستثنى
الثمرة لنفسه قبل الأبار وهي
للمتاع بمقتضى العقد فان
وقع ذلك فعلم البيع ورد
الاصل إلى البائع ما لم يفت
وقد تقدم ما بين رشد في
ذلك فان كانت الثمرة قد
أبرت ولم يشرطها المشتري ثم
ذهب إلى سرائرها وهي لم يبد
صلاحيها فهل يجوز له ذلك
أم لا في ذلك ثلاثة أقوال
أحدها ان ذلك لا يجوز وهي

عنده ثم ينصرف المتروك يريد المشهود له تقبدا للشهادة فيمنعني الشاهدان التوقف إلا أن يكون
يعرف المشهود له أيضا وقد كان شغل عن أمته وما يتبر به محض المصلحة فوافق على ذلك
وأما ان اعتد على قول المشهود له في غيبة المقر ان أمه فلان فلا يصح له ان يعاين به غير
نفسه من عليه الشاهدان حتى كثيرا يصحبه أو خصام شديد لقطعها وما أشبه ذلك مما
يؤذي به الثأب ولا ينبغي للشاهدان يتوهم أن أحدا لا يعمل مثل هذا فيقتصد بفصل ذلك
لوجوه اقسام الشاهد على ذلك أمر قاض وغلط واضح (ومن ذلك) ان باق الرجل قوما
بوثقة كتبها على نفسه لرجل غائب فيشدهم فيها لا يرى أن يشهد فيها إلا في أخاف ان
يكتب على نفسه للثأب فيستوجب تحملا لثأبه فيعلقه اذا ادعى عليه قاله ابن القاسم في
ما سمع يصح (ومن ذلك) أن يشهد على من لا يعرف فيريد ان يكتبني تعريف غيره من
الناس وقد يكون المعروف عنده غير معروف أولا يجوز قبول قوله في شيء وهذا من أعظم
الجهالة في الأقدام على المسلمين والذي ينبغي لمن يهوديته وراقب الله تعالى ان يصرف كل
من لا يعرفه في الشهادة على غيره من يعرفه مما أمكن ذلك فان اضطره إلى الشهادة عليه
اميرا أو كان لذلك وجه فليكن المعروف رجلا من فصاعدا ممن يرضى دينهما ويسمع بهما فيكون
وسمعهما فيكون كالشهادة على الشهادة أو يتردد عند من ترادف التعريف وقربته
الحال ما يأم من التدليس منه كما واستظهر بسؤال من لا يفهم غرضه في ذلك ولا حضر
أولا الأمر بحيث يؤمن وطأه معهم في ذلك التعريف فاذا انقرض له ان الكشف على هذا
الوجه وشبهه فلا بأس أن يكتب به في حكم التعريف ان لم يكن يفهم عدول له لا علم استقرار
عنده بالضرورة ولا بد له من ذلك في تقبدا للشهادة من النسبة على أنه عرف به على وجه
كذا وكذا ان ذكر المقرين ان كانوا عدول أو الوجه الذي تقر بذلك به عنده واذا كان التعريف
على غير هذين الوجهين فهو باطل لأنها مادية على قول من لا يقبل وذلك منلال مبين
وتدليس على حكم المسلمين (ومن ذلك) ان ادعى رجل على آخر يدعي فلم يشكر المحم
دعواه ولا أقربا بل قال عقب دعواه عليه وانك أيضا علسك مال أو شيء مما فقال
المدعي لمن سمع كلامه اشهدوا لي عليه باقراره فلا يشهدوا عليه بشيء وقد سئل المازري عن
ذلك فقال هذا ليس بصريح في انقام ما ادعى به عليه وقد يكلفه مقابلة الفاسد
بلفاسد وذلك من وجوه الجدال ذكره الشيخ أو القاسم من مشكان المقر وان في شبهة
المازري رحمه الله تعالى (ومن ذلك) كما املوه من سؤال المعتدة اذا أرادت النكاح
وهي احتشما على انقضاء العدة عما تفهم به احكامها من التفصيل وتعيين الاقراء وغير ذلك
من شرط الحدثة في عدة الوفاة فيمنع الاجتماع في ذلك ولا يكتبني بقوله انقضت
عدتي على الأجل فان النساء اليوم قد جهلن ذلك جهلا كثيرا بل قد جعله كثير من يظن
به علم ويرى لنفسه حفظا وتقدما قال وقد عانت بعض الجهلة من الموتفين يستثنى عن
سؤال المرأة جلة أذهو وجد لتاريخ الطلاق شهرين فصاعدا واتخذ اليوم هذا المقدار

رواية أشهر عن مالك والثاني انه جائز اذا كان ذلك بقسرب البيع وهي رواية أصح عن ابن القاسم والثالث ان ذلك جائز
قرب أو بعد وهو رواية عيسى عن ابن القاسم وبها القضاء وحد القرب على القول بعشرون يوما ونحوها قال ابن رشد
وحكمه ذراة لزج بعد الأرض حكم الثمرة يدخل فيها الثلاثة اذ قال وان أصابت ذلك جائحة فلا يرجع للمشتري على

البائع وان اذعن جميع ما تقدم في الثمرة المشترطة قال بعضهم والمدة في ذلك انقطاع السقي عن البايع كالمدة في البيع وحدها وقد استغنت عن السقي فلا حاجة فيها (ويكتب في ذلك) على القول بالجواز وهو المعلوم به عقدا شري فلان من قلان جيع ثمرة الجنة واعصم الكرم

بكذا الذي ابتاع أصله منه منذ كذا أو الثمرة فيه منعقدة ولم

يشترطها المشتري ويحتوى على كذا بما وجب له من ذلك اذ هي الآن لم يبد صلاحها اشتراء صحاحين كذا وتبني على ما تقدم وقال بعضهم ولا يحتاج ان يقال في هذا عرف قدر ما ذهبي تبع للاصول واول بعض الشيخ ان ذلك لا يجوز الا بصيغة معلومة بخلاف مال العبد وقال ابو عمران القاسمي ذلك جائز دون صفة وتاؤه على المدونة

(فصل) فان كان المبيع شرب عيين أو حيطان ماء (فكتب في ذلك) عقد اشترى فلان من فلان شرب العين أو الماء أو الثمرة كذا أو نصف شرب جميع أرضه أو ربعه أو شرب كل يوم جمعتين عين كذا أو شرب ساعتين أو ثلاثة من ماء كذا ما قبال السيل والنهار نصف من ذلك ما يجب وتبين الوقت ثم تقول اشتراء صحاحين فقدره بمن كذا وتبني على ما تقدم قال ابن قتيون واذا كان الماء قليلا فتقول في النص بعد الوقوف على قبلة الماء وكمثرته والاختيار له في كل وقت وزمان وأحاط علم المشتري به وان كان يقل ويكثر ولا يوقف على الحقيقة لم يجز بيعه لانه مجهول ولا شفعة في هذا الشرب المبيع دون ارض وان كانت العين بينهم مشتركة الا ان تباع مع الارض فتكون فيها الشفعة مع الارض واما ان يبيع الماء وحده دون ارض فلا شفعة فيه الا ان تكون الارض التي نسق منها مشتركة بينهم فتكون الشفعة في الارض والماء ولا يجوز بيع

من المدة كثر من النساء والرجال اصلا في كمال عدة الطلاق وما ادرى كيف كان أصل هذا القلط القبيح (ومن ذلك) ما استقوه من تقييد العيوب التي يشترطها الدالون في المبيع من الدواب والرقب والرباع ونحو ذلك مما يسترون في تصديقه وربما عدوا اشياء مخفونة عندهم وقد يكون بعضها في المبيع وأكثرها باطل متحقق الكذب ويفعلون ذلك ليحجوه من تخادعة البائع والمشتري فقد يفسد البائع في امضاء البيع اذا سمع كذبة في سلمتها بما مامتهم له واطارها للنصع ويعتزم المشتري ايضا في التزام تلك العيوب اعتمادا على انها اولها باطل وتشدق في البيع لما عهدت اناس من زيادتهم الكاذبة وحرث به عاداتهم الفاسدة فيرضى بما يشترطونه من ذلك وقد يدسون في اثناء هذه العيوب الكاذبة عيبا أو عيين هي ثابتة في المبيع عظيمة لا يضر ربحها المشتري بمجهل غيرها الا علم عنده حقيقة ذلك فهو لو علم بشتمها قطعها ما رضى ولا أقدم على الشر له وجهه فهذا ما غفل المؤمنون اليوم عنه والحكام انصاع كثر وقوعه بعد الاسيمان للدلائل على الدواب وفي ذلك من القبح والجهل (منها) ان يراه على التوكاذب وامنواهم له (ومنها) ان تدليس على المشتري بالمسب للناس من جملة العيوب التي يجعلها على المبيعة والتوكاذب (ومنها) ان يقع الشهادة على ما علم ان الشاهد غيره من باطن الامر لانه يفتق كما يتحقق المشتري ان بعضها أو كلها من زيادة الغائبين وكذبهم فيذوق ان لا يقبل منهم في ذلك الا بالمبيع ويمكن واشياء هذا كبر وانما تمناه على الا كذا اذا لم يكن حصر ما يقع من الغلط والسهولة لا يجري على اصل قال وأكثر هذه الاشياء مما ذكرناه اولم نذكره لا يستطاع الانفصال عنها في البلد التي اعتدت فيه الا باعتناء القاضي بها ولا تقدم فيها ومولاة البعث عنها والتعنيف لمن يواقعها لان ما يعتاد بالجهول لا يصرفهم عنه توقي الواحد الا اثنين له ولا تعلم الحليين ووقفنا لجهلهم في ما لم يكن فيها ارباب من السلطان فينبغي للقاضي ويحق عليه الاعتناء بمثل هذه الاشياء والتعقيب عن امثالها ود مسائل الشرع الى اصولها

(فصل) لا ينبغي للشاهد ان يشهد في كتاب محتوم لانه لا يدري ما فيه ولعله لا يكون فيه شيء أصلا أو لم فيه ما لا يعمل بسماعه من المخطورات فان وثق بصاحبه وأمن بما ذكرناه ودعتك الثقة به الى الشهادة في جواز الاقدام على ذلك خلاف قال المازري في شرح التلخيص وان دفع رجل الى اليهود صحيفة مطوية وقال لهم ادفعوها لشهودي على بما فيها ولم يعرف الشهود ما تضمنته فان القاضي عبد الوهاب ذكر في المدونة ان في هذا روايتين عن مالك يجوز ان الشهادة وقبولها وانع من ذلك وروح القاضي ما جعل الجواز واجبا له ووافق المازري وفي مختصره ان يكره الا ان لا يجوز لشهود ان يشهدوا بما فيها الا ان يكون كل منهم ختم عليها تخما يعرفه فان كانت عندهم ولم يختم عليها الا هو لم يجز لحسم ان يشهدوا بما فيها ولا يشهد فيها الا هو لاحتمال الزيادة فيها والنقص منها

(فصل)

على الحقيقة لم يجز بيعه لانه مجهول ولا شفعة في هذا الشرب المبيع دون ارض وان كانت العين بينهم مشتركة الا ان تباع مع الارض فتكون فيها الشفعة مع الارض واما ان يبيع الماء وحده دون ارض فلا شفعة فيه الا ان تكون الارض التي نسق منها مشتركة بينهم فتكون الشفعة في الارض والماء ولا يجوز بيع

فما دأبها راعامة إلا أن يصرف منها شيء ويملك بالامداد في جزيرتيه (ومثل) ابن رشد فيمن كان له حق أرض له شرب ماء يستقي عن زراعته أو يناديها أو يباعه دون شرب وأراد أن يأخذ القشر يستقي به أرضه أخرى أو يبعه أو يهبه أو يصنع به ماشاء (فقال) ذلك له إذا كان له في أخذه منفعة وأما إذا أراد

٢٨٥

ولا تركه لمن تنفع به فليس له ذلك والساقية التي خر عليها الماشاء اعلم أن أصلها لصاحب الماء فهي له وجميع ما ينبت فيها وإن لم يكن فيها إلا المرو فغسل ذلك (ومثل) في ذلك ابن رشد (فقال) إذا كانت رحي لرحل وساقيتها غرقى أرض رجل أنوفان لم تكن رقة الساقية قرب الرحي وإنما له مروا الماء إلى رحا مناهضة فلا حق له في نبات في حاشيتها من الشجر من القمح وغيره وذلك لصاحب الأرض وإن كان له أصل رقة الساقية وهو موضعها من الأرض فله جميع ما ينبت في قعرها وجوانبها من الشجر إن شاء قطعه وإن شاء تركه وإن ادعى في ذلك ولم يكن لواحد منهما دابة على دعواه فالقول قول صاحب الرحا مع غلبة ان رقة الساقية له ماله وما حقه وليس لصاحب الساقية أن يضع طينها إذا نقاها الأعلى حاشيتها بحيث لا يضرب الأرض على النرف والعادة أن لكل ملك حريم وهو القدر الذي يحتاج إليه ولا يستقي غنسه ولصاحب الأرض أن يحدث إلى حاشية

(فصل) ومن كتاب آداب الشهادة لا في الفصل العباس بن اسمعيل بن حبيب الجوهري قال ينبغي للشاهد أن يذبح إليه بكتاب يشهد فيه أن يقرأ جميع ما فيه ليعرف الخطأ أن كان فيه من الصواب والصحيح من السقيم فيعرف ما يشهد عليه ولتكن قراءته بأعلى المشهود عليه وكذلك ينبغي له تجنب الشهادة على النساء إلا في ما ليس له بهن خلطة فلن تنضب معرفة المعروفه منهن فكيف بالجوهري والتي لا يراها الشاهد في عمره المرأة واحدة وهي مخفية مستورة أو من وراء حجاب متكلمة ولذلك قال مالك وتكشفيهن لا تصرفن ليشهدن على رؤسهن ويثبت في شخصها قال ابن الحجاب ولو عرفها ورحلان يريد عدلين في جواز أدائها عليها قولان قال ابن عبد السلام والأقرب أنه تقل شهادته عنهما فيقبل عند تصدرا لداثما ويسويهما بعد ذلك والمشهود عليه فيهما قال ابن الحجاب أما إذا حصل العلم ولو بامرأ فلا إشكال لحصول العلم بها لأن خبرها لو احدى قد تقر به قرينة فيفيد العلم وقال ابن مبيغ في السامعين من المنكحة وإن لم يعرفها هذا أمر لا يجنب الناس منه مدا ومن الناس من لا يرى مولته حتى تبلغ النكاح فلا حرج على السامعين في ذلك لأنه موضع ضرورة وأما الحقوق من البوع والوكالات والمبات وغير ذلك فإن كان الشهود لا يصرفونها فليس الحكم كذلك ولا يرى ابن يشهد عليها في مثل هذا الأمن عرفها بعينها أو اسمها انظر مفيد الحكم وكذلك ينبغي أن تجنب الشهادة لمن يتهم بسب من قريب أو صديق وما أشبه ذلك وكذلك ينبغي أن تجنب الشهادة على شهادة ذي حجة أو متهم في الشهادة فيقبل عنه ومن لا يقبل منه في ذلك الحق خوف من غلط الحاكم فله إذا نقل إليه الشهادة أن يقلب عنه يهرم عدلته ولا بأس أن تشهد على شهادة من لا تعلمه يخرج ولا تعديله من تنبيه الحكم وكذلك ينبغي له أن يحفظ من التزوير عليه في الخط فقد هلك بذلك خلق عظيم وكذلك ينبغي له أن يتأمل الأسماء التي تتقلب بالأصلاح وسير فيحفظ من تغييرها * نحو مظهر فانه يتقلب مظهر ونحو كرفانه يتقلب بكرو ونحو صقر فانه يحى عظم فيكون في أصل الكتاب مقرر من ظفر من مظهر فيظفر من مظهر ونحو حبيب فانه يحى منه محمد ونحو عايشة فانه يملع عاتكة ويحيى منه أيضا فاطمة ويحيى من زاذان شاذان ويحيى من ياقوت يعقوب ويحيى من جيل كيل ويحيى منه أيضا خليل ويحيى من يسار يشار ويحيى منه أيضا كاري ويحيى منه أيضا نصار ويحيى من عبد الحميد عبد الحميد وهذا باب واسع يكفي التنبيه عليه بهذا وقد يكون آخر أسطر بنا فمكن أن زاذن نفسه شيء كما لو كان آخر بكر فزاد بكر أن لو يكون عمر فحصل عمران وكذلك ينبغي له أن يحذر من أن يتم عليه زيادة خوف في الكتاب فقد تغير الألف الفين إذا زادت مثاله أن يقرر رجل بالف درهم لرجل فيكتب في الوثيقة أقران له عنده ألف درهم فإن لم يذكر نصف المبلغ أمكن بعد زيادة ألف فصارت القادرهم وكذلك لو كان في الوثيقة أنه أقر بألف درهم زيد عمرو فزاد زيد ألف بين زيد وعمرو وصارت زيد وعمرو فبطل الدين

٤٠ تصوره ل الساقية بحسب العادة وحيث لا ضرورة فإن كان المبيع طريقا يرضعها في ملك (فيكتب في ذلك) عقدا شترى فلان من فلان طريقا يرضعها إلى داره أو حنته في اتعدان الذي للفلان بموضع كذا متوسطا آخذ من القبلة إلى الجوف وأمن الشرق إلى الغرب على استقامة وسعته كذا نصف ذلك ثم يقول وتكون له قاعته موزعة مالا وما كانا

فإن قيل (مفتول) اشترى من علي ما تقدم فان أراد صاحب الأرض ان يحول الطريق الى موضع آخر من تلك الأرض ويغير ذلك الطريق فليس له ذلك إلا ان ١٨٦ ياذن له صاحب الطريق وان لم يكن له فيها إلا المرور خاصة كان عليه في ذلك ضرر اول يمكن قاله ابن

من أصله لان الألف لم يحزم بها الواحد منها وقد يكون في الكتاب دينار واحد جعل ديناراً وصفاً لان الواحد يعلى ونصف وكذلك ينبغي للشاهد ان يتفقد حواشي الكتاب فتدقيق منها ما يمكن ان يزد فيه ما يفسد حكم الكتاب كله أو بعضه (فصل) اذا شهدت في كتاب فقه تقب فان كان عاهو في أصل الورقة فقه على ذلك فتقول وفي سطر كذا من هذا الكتاب تقب قبله كذا وبعد وكذلك تفعل اذا كان ذلك في حدود موضع ولا تكتب ان في الكتاب قرض فأرناك لا تدري اقضه الفأرا وغيره وان شهدت في كتاب سليم من الأثام ثم وجدت فيه أثر احب الاداء فان كانت مقاصد الكتاب قد سلمت أفت الشهادة وقلت خلا مواضع الآثار هي كذا وكذا لموضعها وتصفها وتقول انها كانت سليمة يوم وضع الشهادة وان كان القرض في موضع يحيل معنى من مقاصد الكتاب فلا تشهد اصلاً

(فصل) واذا كنت اول من شهدت في كتاب فانظر آخر حرف من آخر الكتاب فاكتب فيما يليه بغير فرجة ثم هكأين شهادةك وبين آخر حرف من الكتاب فلا يضر في الكتاب شيء ويعتذر عنه في تلك الفرحة فان كانت الفرحة لا تسع الشهادة فقدمها بحسناته أو الجمل لله واغذ كراهة تعالى ولا تضعها في آخر السطر من الكتاب بلانية فتقضى القران على النبي عن ذلك

(فصل) اذا كان آخر السطر من الكتاب قد استوفى آخر السطر ولم يبق فرجة وكانت اول من شهد فاكتب في أول سطر يليه غنة الكتاب ولا تكتب بسرعة فتبقي فرجة هي بعض سطر فيكتب اعتذر اعرن الحاق أو كسط أو غير ذلك

(فصل) اذا شهدت فيك شهود ثم جىء اليك بالكتاب فتأمل شهادته ولمس فان كان فيها وبين آخر حرف من الكتاب فرجة يمكن ان يكتب فيها شيء فصع أنت في تلك الفرجة هكذا مع مع حين تشغل تلك الفرجة

(فصل) واذا كانت شهادةك في مسطور وهو من الورق الدمشقي فتأمل قبل ان تؤدى شهادةك فانه يبرشراخبا وكذلك ما يكتب في بعض القراطيس فانه يحى بسرعة ويجعل فيه غير ما يحى لاسيما ان كان الحبر مداداً واحترق من الحبر الذي ينتقض (فصل) وتأمل فتبقي الكتب فان لم يبق في ذلك حيلة يجعلون بها الكتاب الطسري كانه عتيق

(فصل) وينبغي للشاهد ان يتأمل تاريخ المسطور في العدة فان ستن تصير بسرعة ثمانين وتصير بسرعة ثلاث وثلاثين سنة وتلايين فيسطل التاريخ وتغير بالفرق بين سبعة وتسعة وخمسة عشر تجعل خمسة وعشرين والبعين تصير تسعين وكذلك تأمل عند الدناير والدرهم بحسب ما ذكرته ولقد أحاد من جعل في المساطر كذا وكذا نادى بغير نصفها كذا وكذا وبعضهم يزيد وبها كذا وكذا

ذلك ضرر اول يمكن قاله ابن عبد الحكم إلا ان يكون بين الأمرين نحو الذراع مما لا مضرة فيه على المار الى ماله فلا يمنع صاحب الأرض من ذلك وأما ان كانت القبة للمار فلا سبل الى ذلك وكذلك لو أراد صاحب الأرض ان يغير أرضه ويحجر عليها ويجعل لها صاحب الممر باباً يدخل عليه الى ماله فليس له ذلك إلا ان ياذن صاحب الممر وانظر ذلك في الكافي

المناوضات والقصير والتولية وبيع المريض والتولية وبيع الغائب على الصفة وغيره او بيع الخبير والقبض والاقالة

(المناوضات) جائزة وهي من البيع (ويكتب في ذلك) عقد تعاوض فلان وفلان بان يخرج فلان لفلان عن الدار أو الموضع المذكور حدوده كذا ويخرج له إلا يخرج عن الموضع المذكور حدوده كذا ويصوب كل من الموضعين وما يخرج عنه كل واحد منهما لا تخو وكافة منافعه تعاوضا محضا خلص ذلك لكل واحد منهما ما صار له عوضا عما خرج عنه وحل فيه

محل نعى المال في ماله على السنة والمرجع بالرد وبعد ان رأى كل واحد منهما ما صار له وقلبه فرضيه والتميزه وزاد فلان لفلان لفصل ما صار له عوضا عما خرج عنه كذا وكذا ديناراً قبضها فلان وأمرها ونزل كل واحد منهما ما فيها ما رله عارفين قبله وشهد عليه ما ذلك في كذا (بيان) ان كان في كل واحد من العوضين ثمة أو زوج فاما

ان يكون كل واحد مورا أو غير مورا فان كان غير مورا فلا يجوز المعاوضة على كل حال وان كان مورا فلا يجوز المعاوضة ايضا
الا على ان يبقى لكل واحد منهما من ذلك لصاحبه أو بشرط أحدهما الآخر ويستبقى متاعه ولا يجوز ان يشترط لكل
واحد منهما من ذلك ما لا يستوفى ان كان ما في أحدهما مقدرا وما في الآخر ١٨٧ لم يؤثر يجوز على ان تكون الثمرة

المأثورة تبقى التي صارت له
الثمرات التي لم تؤثر ولا يجوز ان
يشترطها الآخر وان كانت
الثمره أو الزرع في أحد الموضعين
دون الآخر فالجزم فيها كما
تقدم في البيوع ان كانت
لم تؤثر فهي لذى صار له
الاصل وان أثرت فهي لصاحب
الاجل الا ان يشترطها الآخر
فتكون له وإذا استحق أحد
العوضين أو رد بسبب انقضت
المعاوضة ورجع كل من العوضين

لصاحبه الا ان يوثق ف يرجع
بالقيمة وفي مسائل ابن الحاج
اذا باع أحد المتعاضدين في
الارض التي فيها ثم طرأ
استحقاق في جلتها فنقل ان
الموضع الذي يبنى فيه من
الارض قد ثارت بذاته قلبيلا
كان أو كسيرا فان كان قلبيلا
عرف مقدار من الارض
فان كان أقل من الثلث
أخذ ساير الارض وغرم له
فاض الارض قيمة الارض
المسني فيها يوم المعاوضة
وان كانت قيمة الثلث فأكفر
فهو وفوت في الارض كلها وعلى
فاضها قيمتها يوم المعاوضة

(التولية) فان بولي شخص
لا يتولى ما يتاعه (فيكتب
في ذلك عقد) ولي فلان نقلان
جميع للدار والموضع الذي

(فصل) اذا كتب اسمان في الكتاب وانسابهم من البائع والمشتري والضم ان اذا كنت
ما عرفهم معرفة تامة ولا تقر عليهم الكتاب وسلمهم عن اسمائهم وانسابهم فقد يكون
مروفا في حرف الشاهد اسم نفسه أو يجعل نسبته بشي ما كتب في الكتاب فيستلزم
عند ذلك فان كان شاهداً لكتاب البائع عيا بابه هل هو كامل أو حصه واليك في أي موضع
ونسا له عن الثمن

(فصل) اذا كتب الشاهد في شهادة أشهد على اقرار الثمنين بما في هذا الكتاب فذلك
غفلة منه لأنه قد يقر بما فيه غير الميعين فيه فلا ينبغي ان يقول أشهد على اقرارهما بما
نسب اليهما لان تلك شهادة ناقصة وقوله على اقرارهما الاشارة الى اثنين متكويين وانما
يتأول في جهة انهما اسمان في هذا الكتاب وانهما معروفان عنده ويحتمل انه لا يسرها
فيعب ان يقول أشهد على اسمين أو المتكويين لتكون شهادة فسر فان أتى بما تقدم
ذكره فلها كم ان يستفسر عن المشهود عليهم فمر بما حكنا تأخير مصر وفيه عند
الشاهد

(فصل) قال ابن حبيب سمعت ابن الماحشون يقول من كتب على رجل كتابا باعق له
وأشهد عليه شيئا ما ادعى ان كتاب الحق قد ضاع وسأل التهودان يشهدوا له بما حفظوه
من ذلك فلا يشهدوا على حرف من فوان كان الجميع ما فيه حافظين لأنه يضاف ان يكون
قد اقتضى حقه ودفعه ليدان فعماده وقد اكنى اليوم كثير من الناس بمحو كتب الحق من
البراهة ومنهاوا الاشهاد عليها فان جهلوا أو ماوا انشهادتهم لم يسع الحاكم الا قبولها ويقال
للمشهود عليه أقم بينة يبرأه تلك وبعد دفعه الشهادة قال مطرف لمس ان يشهدوا وانما
الكتب تذكره وقاله مالك وقاله اصنع قال ابن حبيب وهذا أحب الي ان كان المدعي
ما مورا وان كان غير مامون يقول ابن الماحشون أحسالي

(فصل) وانما يطلب عند ذكر معاينة قبض الثمن في أدائه الشهادة فالزمهم باحضار الثمن
ووزنه ونقدته وتسليمه حتى يكون موافقا لما ذكر في الكتاب فاذا صحت ذلك قلت للبائع
قد قرئ عليك هذا الكتاب ووقفت على ما فيه وأنت بعد عليك بجميع ما فيه وهذا اذا كان
متقنا فخرج ما كتب عليه والا فلا تشهد عليه حتى تقفه مقاسدا الكتاب ثم يقول
للمشتري مثل ذلك وتشهد على اقراره بأنه تعلم ما اشتري وان استثنى شي من المبيع أو اشترط
عليه عيب نهته على ذلك

(فصل) وإذا أثبت بكتاب اجارة عقار فله هل هو وقف أو مطلق فقد يكتب في صفة
اجار فارقا أكثر مما يجوز

(فصل) وان دعيت الى الشهادة في النكاح وكانت الشهادة على التعريف وحصلت لك
ربة تريد والما فافعل الاولى عن اسمه ونسبه وما هو من الزوجية وما احبها وقبلت وتفسر
النسب بينهما في الكتاب ولا تضع شهادة لك بأنه ولي حتى يصح ذلك عندك

اشاعه كذا وحده كذا وبحقوقه ومنافعه قوله محضة عرفا قد رها بالثمن الذي اشاعه به وهو كذا أو احضره الى الثمن بعد علم
الولي له ان به وقع التبايع ودفعه له فقبضه منه مورا أم نه وحل المولى له في هذا المبيع محل المولى وحل المالك الصريح في
ملكه على السنة والرجوع بالدرك وبعد ان علم يعيوب ذلك فرضيه والتمزه وشهد عليه بما ذك في كذا والتولية اما ان تكون

ببيع المبيع في المثلان لا يمان فثبت بحدوث البيع وعقد المواجه به فالعهدة على البايع الأول دون اشتراط وان كان بعد انعقاد البيع وفي المجلس قبل الافتراق فالعهدة على المولى الا ان بشرطها على البايع هو ذلك ان كانت بعد اقراره ما على قيب فالعهدة على المولى وهل يجوز ١٨٨ اشتراطها على البايع أم لا في ذلك قولان أحدهما ان ذلك لا يجوز لئلا يرضى

(فصل) تجنب ان تشهد بموت غائب بتعريف من عرفك فقد يكون بلغه ذلك بلا غابر موقوف فتشهد بموته ثم يقدم فتكون فضيحة وتجنب ان تعرف بجمعة ما عرفك به العوام ومن لا يضبط ما يقول

(فصل) اذا شئت عمالنا ذكره فقل ما ذكره ولا تقل ما كان ذلك فانك قد ذكر فتقول قد ذكرته ولو قلت ما كان ذلك ثم ذكرته وشهدت به كنت قد خدعت ما قلته وألا وان أمسكت عن الشهادة كنت مأثوما فاضبط هذا المعنى فانه نافع في اشياء كثيرة

(فصل) تجنب الشهادة على شهادة من لم تضع عدالتك فربما جعلت شهادتك على شهادة تعد بلا حنك له

(فصل) في احكام كتاب الوثائق ونسب ان يكون فيه من الاوصاف ما ذكره وهو ان يكون حسن الكتابة قليل الخلق عالما بالامور الشرعية عارفا بما يحتاج اليه من الحساب

والقسم الشرعية مقفلا بالامانة سالكا طرق الدنانير والعدالة داخل في ذلك الفضيلة ما شاع على نهج العلماء الاجلاء في صناعات جليلة شريفة وبصناعة عالية شريفة محتوية على ضبط امور الناس على القواني الشرعية وحفظ دماء المسلمين واموالهم والاطلاع على اسرارهم واحوالهم ومجالات الملوك والاطلاع على امورهم وعيالهم وبغير هذا الصناعة لا ينال احد ذلك ولا يملك هذه المسالك وفي التنبيه لان المناصب ولا ينبغي ان ينصب

لكتابة الوثائق الا العلماء الطويل كما قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يكتب الكتب بين الناس الا عارف بها عدل في نفسه ما مون على ما يكتبه لقوله تعالى ولا يكتب بينكم

كتاب بالعدل وامان لا يحسن وجوه الكتابة ولا يقف على فقهه او ثقة فلا ينبغي ان يمكن من الانصب لذلك لئلا يفسد على الناس كذا من معاملاتهم وكذلك ان كان عالما

بوجود الكتابة الا انه متمم في دينه فلا ينبغي تركه من ذلك وان كان لا يضع اسمه وشهادة فها يكتب لان مثل هذا يعلم الناس بوجوده والفساد يولمهم ثم يرفا المسائل لتوجه

الاشهاد فذكر ما يأتي الناس اليوم يستفتون في نوازل من المعاملات الزبونية والمشاركة الفاسدة والانتكحة المغسوقة ونحو ذلك مما لا يجوز فاذا صر فهم عن ذلك اهل الدابة

اقوالهم مثل هؤلاء عظموا الفاطمة وتحولوا لها بالعبارة التي ظاهرها الجواز وهي مثقلة على صريح الفساد فقتلوا واضلوا وعالما كثر من الناس على التهاون بمجود الاسلام

والتلاعب في طريق الحرام وسيدم الذين ظلموا أي متقلب يتقلبون (فصل) قال ابن المناصف وان رأى السلطان من النظر للمسلمين قصر الوثائق على انسان

بعينه او اثنين لكون ذلك الرجل وثيق به في دينه ومعرفته ونظره في الوثائق ولننوده في مشكل النوازل ولقصور غيره عن ادراك تلك الحقائق فذلك سائق حسن بشرط كونه

قظرا للمسلمين لا قصد للفتنة لذلك الرجل وتكثيره له عما سال من الاجرة عليه او لا يحمل لاورثي نفسه ان يسأل من السلطان قصر الوثائق عليه وان كان أهلا لمعرفتها اذا قصد

البايع فتكون جملة والا نحو ان ذلك يجوز والقرب في ذلك

المسير الى السوق وغيره وأما ما يضمن ذلك فلا يجوز اشتراط

العهدة فيه على البايع وهو اكسب مستأثري في كفاية العتية يجوز اشتراط العهدة

على الاجنبي في العقود ولا يجوز ذلك بعد العقد لان مدة

منفعة والشركة حكمها حكم التنولية في ذلك سواء

(فصل) والتصير هو اعطاء الملك في دين يكون للمسير

على المصير (ويكتب في ذلك عتية) ميرقلان لئلا يفي كذا

وكذا وجبت له عليه من وجه كذا جميع الدار كذا او

الموضع كذا احدوده كذا بحقوق ذلك وكافة حرمه

قصره براحها باخر اعارنا قدره وصارت به الدار ماله وملكه

وحل فيها محل ذي المال في ماله على السنة والرجع

بالدرك ونزل فيها حسن التصيير وبراءه من درك

الانزال وسقط به عن المصير العدد المذكور اتم سقوط وهو

عارف بذلك ومصير وشهد عليه ما بذك في كذا والتصيير بيع من المبيع الآن من شرطه انجاز القبض للمصير حين

الصقة فان تأخر عنها فقد لانه دخله بيع الدين بالدين فلا يجوز ان يصير له ملكا في اعتماد الغير ولا جارية تتواضع للاستبراء

الاستئثار ولا مرة يتأخر جذا ذها ولا دارا غائبة على وصف يتأخر ما ان كانت قد نظر اليها او وصفت له فالنصير فيها جائز بلا اختلاف وذكر ابن فخر بن في رايته انه يجوز لمرأة ان تزوجه اعياها دين لم تسم له فيه دارا هي ساكنة فيه اعمه لان الاسكان

لازم له دونها فقبضه الدارقضي صحيح بخلاف اذا كانت له وصيرها لها في كالمها وفي دين لها عليه فلا يصح قبضها ونذكر في ذلك معاشرة التخلي منها والقبض لانهما قارعة من متاع المصير وقال حنبل عن مالك لا بأس بالتصير في الدار الغائبة على وصف متاعها وان كانت بينه وبينها الايام اذا خرج الى قبضها وفي الاستثناء ١٨٩ قال المشاور لا يجوز القبض في جميع

التصير الا بصحيرة حاضرا كان أو غائبا والام يجوز عند ابن القاسم فان وقع بغير حضرته ولا ينظر منه عن قرب فسبح عنده وان اقرب النزول والقبض قال وبذلك العمل وأجاز ذلك أشبهما اذا شهد بالنزول والقبض حاضرا كان أو غائبا فان صير له في الدين سكنى دله معنة أو غيره معيشة يجنبها فاجاز ذلك أشبه ومنعه ابن القاسم قال ابن رشد واختلف قول مالك فمن كان له على رجل دين فأراد ان يعطيه فيه دابة يركبها أو غلاما يجتذمه أو دارا يسكنها فعنه في ذلك قولان وبالمسنع في ذلك قال ابن القاسم وأجاز ذلك أشبه لان قبض الشيء عند قبض جميع المنفعة واختار ذلك ابن المواز أيضا والقول بالمسنع هو المشهور في المذهب وكذلك ان كان التصير في دين وزيادة زادها فلا بد من التناجز (ويكتب في ذلك مانعة) اشترى فلان من فلان جميع الدار بكذا حدودها كذا بمن كذا قاصه المتاع منها بكذا كانت له عليه من وجه كذا مقامه صحبة سقطت بالصلدة الحماة عنه من الثمن ورثت بها ذمة

الاستكثران من الفائدة لنفسه فان فعل ذلك ورغب فيه فهي حرجة في حقه وقد سح في عدلته وفي احكام ابن سهل لا كثراته اتمال هذا النقص اذا لم يجرز له ولا يحصل له من طلب ذلك فاما غير جائزة وشهادته ساقطة أما ان فعل ذلك احتسابا فان الله تعالى لا يضيع اجر المحسنين (فصل) وفي العالي الرتبة في احكام الحسبة لاحد من موسى بن القوي الدمشقي الشافعي فيها يتعلق بالموتى مما لا يخالف قواعدهم مالكا رضي الله تعالى عنه قال واذا كتب الموتى كما يابد بعد اليلة يذكرك لقلب القرو ولوجه واسم أبيه وحده وقد تقدم ان ذكر الجد استحسنه بعض المتأخرين من المالكية ثم يذكر قبيلته ومناعته ومسكنه ومجده ان لم يكن مبرورا وهذا الاقوال التي ذكرها ابن عبيد السلام عن المذهب قال وان كان مبرورا كتب وشهد بهذا الكتاب به عارفون وله محققون وكذلك فعل في اسم المقر له ثم يورث مكتوبه باليوم والتبر وأسنه وعندنا انه يلزم التاريخ بالساعات في خمسة اشياء ذكرتها في القضاة شهادة الاسترعاء قال فاذا فرغ الكتاب من كتابته استوعب وقرأه وغيرا لفاطمة ويحيى ان عيسى في خطه بين السبعة والتسعة وان كان فيه مائة درهم كتب بعد ها واحدة ويحيى ان يذكر نصفها فان كانت الف الف كتب واحدة وذكر نصفها زعم السوابن كانت خمسة آلاف زاد فيها الا فاصيرها آلاف ثلثا تصل الخمسة فاصير خمسين ألفا ويجوز ان يذكر النصف جمعا يمكن الزيادة فيه كالخمس عشرة فاصير خمسة وعشرين والسبعين تسعين فان لم يذكر الكتاب النصف من المبلغ فينبغي للشهود ان يذكر المبلغ في شهادتهم لئلا يدخل عليهم الشك لو طرأ في الكتاب تغيير وتبدل وان وقع في الكتاب اصلاح او الحاق نية عليه وعلى محله في الكتاب وينبغي له ان يكمل اسطر المكتوب جمعا لئلا يلحق في آخر السطر ما يفسد بعض احكام المكتوب أو يفسد كله فلو كان آخر سطر مثلا وجعل النظري الوقف المذكور وفي أول السطر الذي يليه لزيد كان في آخر السطر فرجة امكن ان يلحق فيها لنفسه ثم زيد فبطل الوقف وما أشبه ذلك فان اتفق انه بقي في آخر السطر فرجة لاتبع الكلمة التي يريد كتابتها لعلها وكثرة في فهمها فانه يسد تلك الفرجة بتكرار تلك الكلمة التي وقف عليها أو كتب فيها مع أو ما دامدة أو دائرة مفتوحة ونحو ذلك مما يشغل به تلك الفرجة ولا يمكن اصلاحها بما يخالف المكتوب وان ترك فرجة في السطر الا شير كتب فيها حسي الله أو الحمد لله مستحضر الذكر اقله ناوبا له أو بأمر أول شاهد يضع خطه في المكتوب ان يكتب في تلك الفرجة وان كتب في ورفة ذات أوصال كتب علامته على كل وصل وكتب عددا لا وصال في آخر المكتوب ومنهم من يكتب بعد داسطر المكتوب وان كان المكتوب نسخ ذكر هاو ذكر عدتها وانها منتقاة وهذا نية عليه ابن سهل وابن الهندي وغيرهما (فصل) واذا حضر عند الموتى رجل وامراة وادعيا نماز وجان بعقد صحيح وان المكتوب

٤٤ تبصره ل البايع من الدين المذكور وحضر له باقي الثمن ودفعه له قبضته منه ولي يرق قبله بذلك من جميع الثمن حق وخلص للديرى تلك مشتراة المذكور وقبضه ناجزا ونزل فيه وعلى السنة في ذلك والمرجع بالدارك وهو عارف به وصير وشهد عليها بذلك في كذا (بيان) ولا يجوز التصير ان لا يصح قبضه من قيمه همل أو غيره الا لا يكون له وصى قبض

التي فيه وأراد الفصل من ذلك فذلك جائز (ويكتب في ذلك) عقداً به فقلان على نفسه أنه كان قد استهلك من مال محموره فلان وباع له أسباً باطعاً ما ١٩٠ وغير ذلك وتصرف في أثمان ذلك واستغنى عنها وأنه لا يعين إلا بمقدار ١٨

وأراد الفصل من ذلك ففسر له في ذلك جميع الكفا على جهة التخصي من ذلك تصيرا بمصانير أصابره ذلك ماله ومناعه ولم يبق معه شيء من ذلك لا حديقاً وإنه ذلك عارفاً قدره وشهد عليه بذلك في كذا (بيان) قال ابن قتيون وإن لم يكن للثمن أب ولا وصي فلا يصح التصيير له لأن القبض يتعد وقد خله الدين بالدين قال ابن رشدوا اتفاق ابن القاسم ومضنون على أنه لا شقة في هذا التخصي واختلاف في التعليق فراه ابن القاسم بجهل فيه الثمن فلا شقة فيه ولا يفتقر إلى حيازة ورأه مضنون صدقة فلا شقة فيه وهو عنده يفتقر إلى الحيازة قال وقول مضنون أظهر عنده فان صير الأب لابنه الذي في هجرة في مال أقربه حين التصيير وكان أصله معروفاً (فيكتب في ذلك عقد) صير فلان لابنه الصغيري هجرة أولاً بنته البكر في هجرة فلانة جميع الموضع بكذا حدوده كذا في كذا وكذا ديناراً وجبت قبضه من ميراث أو غير ذلك بما ذكره وتبين على ما تقدم ثم يقول قبل الأشهاد ممن يعرف أصل المال

الذي بينه ما عدم ويقصدان بتدبير كتاب الصداق فإن كانا غريبين طارئين فالقول قوله ما وإن رأى غيره تركهما وإن كان قد وهما مع رفقة يعلون أنهما زوجان فليكتفأ أمرهما من الرفقة وبني أن يسأل كل واحد من الزوجين باقراده ويصنفهما في المسئلة بما يزيل عنه الرتبة فإن زالت الرتبة والأدفعهما عنه وإن كانا بلدين فلا يكتب لهما حتى يصح عنده أنهما زوجان

(فصل) وإن حضر رجل وزوجته وطلب الزوج أن يكتب له على زوجته أنها أرائته من الصداق أو من النفقة والكسوة ونحو ذلك فلا يكتب لهما حتى يصح عنده أنها غير محجور عليها بأب أو وصي أو حاكم وإن كانا غريبين لم يكتب لهما

(فصل) وإذا حضرت امرأة وأرادت أن يكتب لهما أهبة شيء من ماله فإن كان أزيد من الثلث ولها زوج لم يكتب لهما ذلك حتى الزوج في ذلك وإن لم يعلم حالها سأل عن حالها وهل لها زوج أم لا

(فصل) وإذا كتب عقداً احتلالاً فإن كان عاقد النكاح من المالك المذهب فلا يكتب ذلك إلا فإنه وإن يكتبه إن كان العاقد حنفياً وشافعياً

(فصل) وإذا حضر رجل بمفرده أو مع امرأة ذكر أنها زوجته وأنه يقصد طلاقها وليس معها كتاب نكاح يدل على الزوجية وأراد كتابة الطلاق في ورقة مجردة فليقر زمان بعض الناس يحصل ذلك صورة وليست زوجة له بل يريد كتابه الطلاق حتى يحضر عنده شهود وبراجعها وتكون ورقة الطلاق تدرا عنه التهمة فيبني المحرز في ذلك

(فصل) وقد تقدم فيما يتعلق بالشهادة لا شدة على من لا يعرف إلا بعد معرفة اسمه وعنه ونسبه فكذلك يبنى لوقت الاحتراز منه فقد يحضر الموقوف رجل يدعى إن اسمه كذا أو يسأله أن يكتب عليه مسطوراً ألف درهم فلان ففعل ذلك قد تسمى باسم غيره ثم بعد مضي زمان يخرج المذكتوب ويدعى به على صاحب الاسم ولعل الكاتب قد نسبه أو مات ومات الشهود وثبت ذلك بالخط فيحكم على ذلك المدعي باسمه وهو بري فلا يبنى أن يكتب إلا لمن عرف اسمه وعنه معرفة تامه وكذلك الحكم في كل كتاب من مباحة أو وقف أو عتق أو عتق أو صداق أو طلاق لا يكتب بمجرد قول الشخص إن فلان ولا بالخلية على المشهور كما تقدم فإن الخلية تتغير والناس يتشابهون فيجب أن يكون الكاتب ذكياً فطنا عارفاً فلا يدخل الضرر على الناس بمجهل بالصناعة

(فصل) وبني له أن لا يكتب لأحد مباحة إلا بعد أن يحضر كتبها فإن شهدت بصحة ما يطلب كاتبه بانقائها إليه شراء أو ميراث أو صدقة ونحو ذلك كتب وكذلك كتب الأمانة ومضى لم يحضر شيئاً من ذلك فلا يكتب له إلا أن يكون رجلاً معروفاً مشهوراً بالصداق والأمانة وإن لم يكن معروفاً ودعي أن المبيع ملكه وأن كتبه ما تمت فليقر زمان ذلك موضع تهمة فقد يبيع الإنسان ملك غيره ويشهد عليه بذلك وتسمى باسم صاحب الملك

الذكور وإن الأبن المذكور وصار له من ميراثه في أمه أو من فائدة كذا ما بين بالعدد المذكور وفي كذا (بيان) ويؤخر إذا صير الرجل محموره ملكاً في مال ترتب عليه شهادة متقدمة أو متأخرة وأقربه حين التصيير وكان يعرف أصله كما ذكر في الوثيقة فذلك سافح جائز ولا اختلاف كان أصير صحياً أو مريضاً وذلك نافذ للعبور على كل حال وإن لم يعرف أصله فعلى حكم

الأقرار لو ارت قال بعض المتأخرين والأقرار لو ارت أمان يكون في العصة أو في الأرض فان كان ذلك في العصة ففي ذلك قولان أحدهما أنه نافذ ما أخذ من تركته في الموت وبخاص به القرماء في التقليل وهو قول ابن القاسم في المدونة والعتبة والثاني أنه لا يخاص به القرماء في القلص ولا يأخذ من التركة في الموت وهو قول ١٩١ المدنيين للعصة عند عدم قول ابن رشد ولا يخاص به القرماء على

رشد ولا يخاص به القرماء على قول ابن القاسم الأمع الدين التي استدل بها بالأقرار وأما القعدة قبل الأقرار فلا فان ثبت قبله البس فلازم المقررة العين على صحة ترسب ذلك قبله واختار ابن رشد أنطال الدين مراعاة لقول المدنيين وأن كان الأقرار في المرض فان كان له ولد حاز أقراره لم يسير الولد لأنه لا ينهم في ذلك فان لم يكن له ولد فلا يصح إقراره بحال وكذلك ان كان له أولاد فإقرار الذين يعرف عنهم دون من عمل أنه منهم جاز إقراره بغير خلاف أنه مكس والصديق المطلق كالوارث كان هو الواقف أو المقر له ويمرر القول في ذلك على ما ذكره القاضي أبو الوليد رشدي بيانه أن الأقرار في المرض إما أن يكون بين الزوجين أو غير الزوجين فأما الزوجان فان الرجل إذا أقر لمرأته لا يخلو من ذلته أحوال اب يعلم منه الداهيل أو يعلم بغيره ما شئت أو يجهل الحال فان علم الميل فلا يجوز إقراره إلا أن يحسره الورثة وان علم الشئان فإقراره لها جائز وان جهل الحال فان ورث بسلامة فلا يجوز إقراره وان ورث بولد فان كان واحدا

ورثه المشرى القيام بالشراء حتى يطول الزمان قليلا أو يموت صاحب الملك فدى على ورثته وغير ذلك من وجوه الضرر فيبقى إذا ادعى ضياع الصكتب ان يحضر جماعة يشهدون له بالملك ولو لمع بذلك محض أو عده عندا لحاكم واثبت على الحاكم كان أجود ولو فتح هذا الباب يمت أملك الناس بغير مستند (فصل) وإذا كتب المايعة فليهدد الماكان وليذكر الجدران المختصة به والمشاركة وطرقه ومدخله وذكر محله من البلد ويثني الكاتب إذا سافر إلى جهة لا يعرف اصطلاح أهلها أن لا يتصدى للكاتبين أهلها إلا بعد أن يعرف منهم ومذهبهم ونفوذهم وميكائهم وأسماء الاصبياع والطرق والشوارع فغيره فذلك يتم له الأمر ويثني له ان يقسم اسم المشتري على البائع لقوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم (فصل في) أجرة الكاتب (وفي) التنية اختلاف المماهي جواز أخذ الأجرة على كسب الوثائق فإجاز ذلك قوم ومنه آخرون يدل على الجواز قوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ولان من استدعى عمله وكذا نظره كمالا احتاج إلى ذلك انسان فان ذلك مضربه ويستغرق مدة حسابه من غير عوض عن ذلك وهذه أمانة الضرر وإذا ثبت جواز الأخذ على الكتابة فالأولى ان قدروا استبقي التفرع عن ذلك وأحساب عمله عند الله تعالى وإذا لم يكن من أخذ الأجرة فقول وجه الأجرة ان تسمى الأجرة وتعين العمل فان وافق الكاتب الماكتوب له على ذلك وأما الكاتب على ما اتفق معه عليه فهي أجرة محبة وتجبوز بما اتفقا عليه من قليل أو كثير ما لم يكن الماكتوب له مضطرا إلى الكاتب أما ان يكون ذلك مقصورا عليه وأما لانه لا يوجد في ذلك الموضع غيره ممن يقوم بذلك فالأولى حينئذ المسامحة ولا يرفع على الناس فوق ما يستحق من ضرورتهم اليه فان فعل ففي حرجه في حقه لانه قد تعين عليه القيام بذلك من غير اضراء أمان لم وافق الكاتب الماكتوب له على شئ فهمنا نظروا على هذا الوجه غالب كتابات الناس اليوم لان المؤمنين يتعففون عن ذكر ذلك من باب الخياء والمروءة وتسلوا بمنزلة أهل الحرف والصنائع في المكايسة والمشاخة وهذا أغرض حسن ومذهب جميل ان كان فاعل ذلك يفتق بما اعطى على عمله بعدا كاله ولم يصدر منه من المشاخة شيئا ما هو أوقع حاله ما لو ابتدأ المشاخة وهذا النوع لا يسمى أجرة حقيقة لان ما عاوض به مجبول عند الكاتب لان عطاء الناس مختلف بحسب أقدارهم وبلغهم وروايتهم واما من ذلك من الكاتب على جيل المهمة المطلقة لانه لا يرد إلا الماغة ورضة على عمله وان شأنا على ذلك فعمله مجبول على طلب الثواب من الماكتوب له بحسب ما أدته مروءته اليه على طريق المكايمة لا على طريق المكايسة والمشاخة وذلك أصل هذه الثواب فان ثابت هذا فان أعطاه الماكتوب له أجرة المثل أو أكثر لم يقوله ذلك وان أعطاه أقل فالكاتب مخير بين القبول أو استرجاع ما عمل كما يكون ذلك في هيئة الثواب إلا ان يكون قد تعلق بذلك حتى للماكتوب له لا يمكن معه استرجاع الكتاب لكونه تعض من شهادة

ذكر فإقراره جائز صغيرا كان أو كبير امتها أو ممن غيره وان كانوا أكثر من واحد وفيهم ذكر فإقراره أيضا جائز إلا ان يكون معهم مقرر وبعضهم كبير امتها أو ممن غيره فإقراره باطل وان كان الولد أبا نارية مع العصة فسواء كان صغارا أو كبيرا أفسر في ذلك على قولين فان كان الولد عاقا أو بهنهم عاقا أو بعضهم بارا في بطلان الأقرار ولان إقراره لرجل أيضا

منه في البسمة من (واما) كثر زهر الزهرين لما ان يكون له لون واحد في كل واحد من
الاجزاء فان كان لوارث فان كان المقر له بمنزلة من لم يقر له في القربى واقرب منه فلا اختلاف في ان هذا لا يجوز اذا لم يكن له
وحيه او يبعد بدل على صدق وان لم يكن ١٩٢ فاطما الا ان يكون المقر له عاقفي جواز له قولان وان كان المقر له بعد

من الذي لم يقر له فلا قرار
حائز لا اختلاف واختلاف
كان من لم يقر له بعضهم اقرب
اليه وبعضهم بمنزلة او بعضهم
اقرب اليه وبعضهم بعده
على قولين واما اذا اقر لقرب
غير وارث او صدق ملاحظ
فانه هو من المذهب ان
اقراره حائز ان كان يورث بولد
ولا يجوز ان يورث بكتلة او
بولد والقولان في المنوثة وقد
قبل ان كان يورث بولد حائز
اقراره من راس المال وان كان
بكتلة حائز من الثلث (واما)
ان كان الاقرار لاجنبي فلا
اختلاف في ان اقراره حائز
فان طلب ولم يوجد تصديق به
عنه كالمقتضى بعد التعريف
قال وكذلك ان اقر بقبض
حق الحكم في ذلك حكم الاقرار
بالدين في جميع ما تقدم
(وسئل) ابن رشد في رجل
اقر لمرأته بدين وهي حامل
(فقال) اذا عرف منه الحمل
وانقطاع فلا يجوز اقراره لها
في مرضه الذي توفي منه الا ان
يورث بولد فان صير لاشبه
المصغري حتى نابت ارباع
منه بمن فسته وكانت حمامة
او غدا طبل باساق وقال
في العتبة مثل مالك فين ولي
انه حافظ اشترى بمن يسير

المهود او ثبت فحق فيكون ذلك فوتا ويجبر كل واحد منهما على اجرة المثل كما يفعل في
هبة الثواب قال ابن المناصف وعلى مثل هذا يجري الامر عندى في كل من تبرع من الاجراء
والمناع بصدقه من غير مراقة عليه باجرة معلومة فبمثل مجل هبة الثواب والادخل
وفسد انتهى وما قاله ابن المناصف من استرجاع الكتاب ليس على اطلاقه فانه اذا كان
الكتاب واحدا قد قصرت الكتابة عليه فالمكتوب له لا يجبر على الكتاب عوضا فينبى
ان يجري الامر بينهما على ما حكاها في فوت الكتاب بشوت حق فيه والله اعلم
(فصل في النعوت) واذا احتاج الكاتب الى ذكر نعوت الممنوع عليه اوله فينبى ان
يذكر من صفاته اشهرها كالصمم والعرج والباض اعنى البرص وانار الجدرى
والنفس فيقول في وجهه انار جدرى او غش وان كان قد خال ذكرته وذكر موضع
وتذكر قطع الانامل او عضوها ومشهورا في الوجهه والجسد وقد كرم ذلك اسمه
ونسبه وسناعته وقبائمه ونحله حلية سجدة لا تقبل بالمقصود منها فاذا كان المنعوت غلظ
الشفتين فهو اقوى والمرأة اقوى وان كان الغم غائرا فهو اقوى والمرأة اقوى وان كان
الافط طويلا مع تنويه في وسطه فهو اقوى والمرأة اقوى وان كان طوله غير مضاعفا فطس
والمرأة فطساء وان كان غائما متصبا معتدلا فهو اقوى والمرأة شماء وان كان قصيرا بين
الشهم والفتس فهو اخف والمرأة خفساء ويقال في قصيرة الانف خلفاء واذا كان
الخمسة متعللا فهو اسيل الخلد والمرأة اسيلة الخلد واذا كان العنق طويلا فهو اغيد والمرأة
غبيداء واذا كان العنق قصيرا فهو اقصى والمرأة وقصاء واذا كان في العينين غور فهو
غائر العينين والمرأة غائرة العينين واذا رزق فهو راجح العينين وهي جاحضة العينين
واذا كان موضع الكحل اسود قلعت كحلها والرجل اكحل العينين واذا كانت
خضرة عينيه غير مصحمة فهو اشبل والمرأة شهلاء واذا كانت مصحمة فهي زرقاء
واذا كانت اشفا نارا العين كامها متضمة فهي دجحاء واذا كانت في المقلة اشارة الى الانتقال
فهى حوراء وان دخل بعض المقلة في المؤخرة مما يلى الانف فالعين حولاء واذا كان
ببياض العين اكثر من السوداء فهي برحاء وتسمى حوراء ايضا والنبلاء العين الواسعة
والدجحاء التي سواد عينيها اكثر من بياضها والطفاء المنمضة العينين والاسهراء
المحجرة سواد الحدقين والدوساء الضيقة العينين والاقلع والقلماء من كان في اسنانه صفرة
وتقول واسع الجبهة واصطب الجبهة اذا كانت منسطة بها غصون وتقول في شعر الرأس
اغها ذاتت على الجمجمة وتارة اذا كانت له زخمتان في جانبي رأسه من مقدمه وامامه اذا
احمر شعر مقدم رأسه وأقرع اذا لم يكن في رأسه شعر والمرأة قرعاء وتقول في الحاجبين
مقرون اذا التقوا وبالج اذا انفصلا وتقول في الانسان انصم لكسورة نصفها عراضا وزم
انما سقطت السن كلها وان كان بين الاسنان فرجة قلت مفج الاسنان وان كان في هارة
وتحدو قلت اشب الاسنان والاثنى شهابا عليه اشاركه والرمية بقوله وفي انبائها شذب وان

وقته اليوم كهر فقال ذلك لا يجوز الا ان يجوز له الاب وقال عيسى بن دينار وسئل ابن القاسم في الذي يسع كانت
من ولده الصغرى الارض بعشرة نافر هي تساوى ماثة فقال ان كانت سيدا لا حتى مات فارادامورونه ولا يرى للولدا
العسرة (وسئل) المهمله يقر بقرته في رجل باع من أم ولده أو زوجته نصف دار له في محته وشهد بالبيع وقبض الثمن ثم توفي

فقسام انخروا واثبت عقيدتهم انما لم يزل ساجدا بالدار الى ان مات وبعد اذ لاخر له ولحقه كان يقول لا اوريه شيا (فاحاج) ابن
 حناب اذا ثبت حكمه بانه مطلق للعقد ولا حق لما في الجن اذ ليس من الاقرار كوارث وانما قصد به الدار لسقط الحيازة
 وبهذا قال من تقدم من هذا وختا وعشيرة تامل اصبغ وابن رشد (واجاب) ١٩٣ ابن الحجاج ما عقد من ذلك غير جائز

ولا نافذ وما ثبت من السكنى
 مبطل له ومع ذلك فان عقد
 البيع لم يتعنه معاينة القبض
 للتمين وذلك مما يستتراب فيه
 ويظن به القصد الى التولييع
 او الحدة وذلك جاءت
 الرواية عن ابن اقسام شل
 مالك عن اشهدني بيمينه اني قد
 بعت منزلي هذا من امرأتي
 أو ابني لو اوفى بمال عظيم ولم
 ير أحد من الشهود الاثنى ولم
 يزل يسد البائع الى ان مات
 فقال لا يجوز هذا وليس بيعا
 وانما هو تولييع ونسخته
 ووصية وارث وهذا نص في
 النازلة وكذلك اذا ثبت انه
 كان تواليا بالشهادة فنبطل
 باتفاق وكيفية ثبوت
 التولييع ان يقول السهود
 توسط الصدقة وانما جاءها
 على ان ما عقدا من البيع
 والتصير صحة لاحقة لها
 أو يقولوا أقر بذلك المشتري
 لنسبعت البيع فان أرسل
 الشهود الشهادة وقالوا انصرف
 انه كان تواليا ولم يقولوا شيا
 من الوجهين المذكورين ففي
 ذلك اختلاف هل تصح هذه
 الشهادة أم لا فالذي عليه
 الاكثر ان تلك الشهادة
 باطلة وقال ابن زبزا شهادة
 كذا تامة لان الشاهد العدل

كانت الاسنان بارزة قلت بارزا الاسنان وان كانت اسنانه العليا قد خبط والسفلى قد برزت
 قلت فاقم الاسنان والاثني فقامه الاسنان واذا كان الشعر غير مضمعد ولا متكبير فهو
 سبط الشعر والاثني سبط الشعر واذا كان فيه جوده قلت جودا الشعر والاثني جوده
 الشعر ولا يقال احد ولا جودا اذا كان يشوبه شيء من حرمة شيء الشعر اصعب واذا كان
 فيه حرمة الى صغره قلت في الرجل اشقر الشعر والاثني اشقره الشعر وان كان في الوجهتين
 شتر قلت في الرجل ناثي الوجهتين وفي المرأة وجناه وان كان في الاذن صغر قيل جميعا
 وان كانا مقطوعا قيل مصل الاذن والاثني مصلة الاذن وان كان الصدر قد نثا
 ويرفهو ازور والراة تزور وان كان في الصدر غور وفي الصليب انحاء قلت في الذكر اثنى
 وفي الاثنى ما حاشا او حنتر

(فصل في ما يلداء في ذكر السن اولى فان كان في المتنوع شيب قلت في الذكر اشمط وفي
 الاثنى شططا ويقال فيه ايضا كل ويقال شيء لمن غلبه البياض وان كان المتنوع صفرا
 قلت فيه رضيع او فطم او صبي والاثني صبي واذا كانت الجارية يتبعها صغرا او صغيرة
 قلت متباعص صغرا او صبية صغيرة لا تأخذ هانعت لصغرها وان كان الصبي قد
 أربعة اشبار قلت بياض القدر وان كان قد رجمة اشبار قلت خماهي القدر وان كان قد
 ستة اشبار قلت سداسي القدر وان كان قد قارب البلوغ قلت مرهق في سنه وان كان
 ملتصقا ملتص وان كانت خبيثة عريضة طويلة قلت محبل وان لم تكن طويلة قلت كث
 الخبيثة وان كان في عارضيه خفة قلت خفيف العارضين وان لم يكن في عارضيه شيء قلت
 كدسج وان لم يطلع في وجهه خبة أصلا قلت فيه اطلس

(فصل في ما يكون يقال في العاني الرتبة في احكام الحسبة تقول في ذلك اجمر
 أو أبيض أو أحمر أو أسود وفي الوائى المجموعة وان كان أبيض قلت فيه أحمر ولا تقل
 أبيض لان البياض هو البرص واستدل على ذلك بقوله في الحديث عن أوس القرني
 انه كان به بياض أي برص فبدعا الله فذهب عنه الا قدر الدرهم قال والامة تجعل الاجر
 دون الاسود وفوق الاصفر وهو وهم يدل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة
 يا حبيبة اقره قوله عليه الصلاة والسلام فبشاني الاجر والاسود واطال في الاستدلال
 على ذلك وفيما قاله في البياض نظر لقول العباس مدح النبي صلى الله عليه وسلم
 وأبيض يستقي الغمام بوجهه * شمال النماي عصمة للأرامل

وقال زهير أبيض فاض وقال بعضهم انه يجوز ان يقال في الاجر أبيض وفي البياض أحمر
 ويقال في بياض الابيض من غير بني آدم أبيض ناصع وفي ناصع كداس أحمر فاق
 وفي ناصع كداس أسود من بني آدم ومن غير بني آدم أسود حالك وحاذل باللام والنون وتؤكد
 صفرة الاصفر ان تقول اصفر فاقم (تنبيه) وفي الوائى المجموعة قال بعضهم ان الاصفر
 الاسود وانكر ذلك على قائله وعسفت منه وهله لان قوله عز وجل فاعق لونها بديل

٤٢ تبصره ل يجهل من ذلك ما تمهل مما لا يتبين به كذبه (ويكتب في ذلك على الوجه المتفق عليه) عقيد يعرفه
 مجهود فلا ناو فلا ناو انهم حضروا معهم ما حين انعقاد البيع بينهما في كذا فاتفقا على ان البيع لا حقيقة له وانه تولييع ولم
 يندفع فيه ثمن واتصل ذلك في علمهم حتى الآن وقيدوا على ذلك شهادتهم في كذا او يعرف شهوده فلا ناو المشتري المذكور

ولا يجوز بيع الثوبين واحداً بالآخر المشتري حاز المبيع في حصة البائع على وجه الحبازة فهل يصح ذلك
ولا يجوز مجرى الهبات أو بطل ذلك ١٩٤ لانه لم يخرج مخرج المبيع في ذلك قولان فاقم لم يثبت في ذلك محاباة

وعلى وهم من قال ذلك اذ لا يجوز ان يقال اسود فاقع وانما يجوز ذلك في الابل فهو زان يقال
في الاصفر انه لا سود من جهة ان سوداها مشوب بشئ من صفرة وتقول امرأة قد خد لاء في
المائة الشديق ولعلها في صبغة الشفتين وهو من قوت السودان ولعسا جراء الشفتين
والرجل العس والى رقتهم اتقول رجل ألى وامرأة لباوا لمة كالتى لا تحبس بولها
والصباها التى لا تحبس والمقصاة التى صار مسكها شمساً واحداً اعنى مسك الابل
ومسك الذكر والاعراء التى لا شعر لها في سواتها والقراء العظيمة السرة التى تمنع
بها الواطى من اصابتها قاله في الوائق المجموعة ونقله من وائاق ابن الهندى والقرن عند
الفقهاء ان يكون في الحبل عظم شبه بقرة الشاة وعند اهل اللغة هو لفظة الصغرة
قاله الاصحى واختصم الى شريح في جارية بهارقن فقال أقدها فان أصاب الارض
فهو عيب وان لم يصب الارض فليس بعيب من ابن عبد السلام * والرقاء التى لها لمة
تمنع الوطء منها قال ابن عبد السلام هي التى لا يستطيع جماعها لا تتاق ذلك الموضع منها
وهو من الرق الذى هو ضد الفتق قال الله تعالى أو لم ير الذين كفروا ان السموات والارض
كانتا رتقا ففتقناهما قيل وهو في المرأة على نوعين أحدهما ان يكون محل الجماع
مستداً فلهم وهذا يمكن علاجه والثاني ان يكون مستداً عظيماً ولا يمكن علاجه والغلاء هي
التي اصابتها العفول والعفولة بغير ذلك الغشاء فلهما هي شئ يخرج من قبل النساء ومن
حسب النافقة شبيهة بالادرة التي للرجال ويقال امرأة عقلاء ذكر اهل اللغة ويتبعهم الفقهاء
والأضرى القم والاصل هو المصنوع العرقوبين واتبع اتساع العرقوبين حتى يكاد
ان يخرج ذلك عن القدر المعتاد والطويل القامة يقال فيه شاطئ القامة وشاطئة القامة
وان شئت قلت عشقني وان كان ضد ذلك فهو قصر القامة وان كان من ذلك قلت حسن
القدر وان كان دون ذلك قلت مربع القامة وربعة القامة وان شئت قلت في المرأة روعة
القامة وبربع القامة والاكوع من اعتوجت بدها من قبل الكوعين الى خارج البدن
فتقول فيه اكوع البدن والاثني كوعا البدن والكوعان هما أصل البدن في أول
الزبدن والزندان عظما الذراعين وان كان في اصابع يده تقبض قلت مقع البدن والاثني
مقعة البدن وان كان في عقدتي ارجلي قدميه تنوّ في جانب القدمين من داخل القدمين
مع ميل في الأقدامين الى الاصابع التي بينهما من غير تراكب قلت في الرجل اذنع وفي
الاثني فذعا واذا كان ارجلها قديمية قد أقبلت كل واحد منهما على صاحبتها قلت أحف
الرجلين والاثني حنفاً واذا كان وسطاً أسفل قدميه لا يلمس بالارض أو كان في وسط
حاشيتي قدميه من داخلهما تقبض قلت أخص القدمين والاثني خصاه القدمين وان كان
أسفل القدمين معتدلاً لا يلمس بالارض قلت أخرج القدمين والاثني زجاء القدمين
(الفصل الثامن) فيما ينفي للقاضي ان يثبت له في اداء الشهادات وفيما يحسن ربه من
الشهادة على نفسه في التصيلات وغيرها وأداء الشهادة على نوعين الاول عبارة

ولانه كان قولها فموساثر
بالتفاق سواء كان في الحصة أو في
أرض الاله في المرض لاند
من معانة الشهود للثمن في
التمار أو الاختيل البيع وفي
مسائل ابن الحاج من ذلك
مسئلة وهي رجل توفي فوريته
زوجته وابناها من غيرها وباع
في مرضه خادما من زوجته
فاعرض وصى الابن المبيع
وقال انه تولى بيع وليس بشراء ولم
يضمن عقد المبيع معانة
التمرد لقبض الثمن فاقضى
ابن عتاب بابطال البيع وان
رجع الخادم مبرأنا وعمله
أقضى ابن الحاج وأقضى ابن رشد
واصبح من محمد بن قزوين المبيع
وخلوصة الزوجة فاشارة القاضي
ابن حنبل باصلاح الامربان
تكون الخادم نصفها للزوجة
ونصفها ميراثا قال وهو عندى
الاختبار ان يثبت محل البائع
الى المشتري (فيكتب في ذلك
مانصه) عقد يعرف شهوده
فلان يعرفونه مثالا الى ان
فلان واجلنا الله ومقتلنا
ومقر فاعن سائر يديه ومباعدا
لهم لا يعلونه رجوع عن ذلك الى
ان مات وحتى الا توقيدوا
على ذلك شهادتهم في كذا
فان ثبت هذا فيلزم المشتري
اليمين انه اشترى شراء صحيحا

ودفع الثمن حسب ما ذكر في عقده وسواء كان ذلك في الحصة أو في المرض ويلزمه اليمين ان يثبت هذا العقد بالسان
فان حلف بيب المبيع ولم يطل الا ان يثبت فيه تولى بيع أو محاباة على ما تقدمت ويبيع المريض وشراؤه جائز ما لم يحجب فيكون
ذلك في ثلثة لغز أو اربث الا ان يجيز ذلك الورثة فيكون حصة معتقرة للحبازة والمرض المعتبر هو الذى يخاف منه الموت فان

كان من العال المرتبطة بالجدام والتخدر والعقد ونحو ذلك من العال فافعلها كلها أفعال الصحيح جائزة بانها في ورأية
لعل المريض في الحيات يوم الفعل لا يوم الحكم كذا في ابن يوسف وابن مغيث وفي الواصفة ما طاهره خلاف ذلك وسيع الامم
وشراؤه جائز عند ما اذا عرف الصفة التي تشتري بالاس والصفة ١٩٥ وغير ذلك وقيل لا يجوز له الشراء الا ان

يكون قد عرف ذلك قبل
حدوث الامتات عليه فاما
من خلق امي فلا يجوز له
يسع ولا شراء وكذلك يسع
الاصم والابكر وشراؤه وفعاله
كلها جائزة اذا فهم وقطع
الشهود بمعرفة ذلك ورضاه
بالاشارة (ويكتب في ذلك
مانصه) وشهد على فلان وعلى
الفهم من فلان بالاشارة بما
ذكر عنه اذهواكم وفي كذا
فان كان اصم ابيكم امي لم تجز
مبايعته ولا معاملته ولا
نكاحه ولا شئ من أفعاله
باتفاق

(فصل) ويجوز بيع الدار
الغائبة أو الملك على صفة غير
البائع أو على رؤية مقدمة
لا تعير فيها (ويكتب في ذلك)
عقد اشترى فلان من فلان
جميع الدار والملك بكذا
حسب دونه كذا ايمن كذا وتبين
على ما تقدم ثم يقولو بيمان
راه المتاع رؤيته مقدمة على
هذا لا تنقري من ثلها أو بعد
ان رأى ذلك له من وثق بدنه
ومعرفته ووصفه وصفا تام
عند مقام العيان واحاط به
علما وبصرا فرضه والقرنه
شده عليه هاهنا كذا (بيان)
وهذا البيع على الوجهين
المذكورين اذا لم يشترط النظر

بالسان بصرهما الشاهد عند الحكم فتلقى الحاكم منه الشهادة بحسب نظره الثاني
رفع شهادات قدراته متى قارب والشاهد ميت أو غائب وفي كلا النوعين أمور ينبغي
التنبه لها أما النوع الأول فتدرك منه مسائل متنوعة في أبواب متفرقة وأما النوع
الثاني فاحكامه المذكورة في الباب الرابع والثلاثين في القضاء بالشهادة على الخط
(فصل) وينبغي للقاضي اذا شهد الشاهد عنده ولم يكن القاضي بصره ان يكتب
اسمه ونسبه ومكانه والمصدا الذي يصل في نفسه ويكتب جلسته وصفته قاله ابن حبيب قال
ابن الموارثين معنون وان عرف بالكنية كتب كنيته وكل ما يعرف به من صفة وغيرها
وهل يسكن في ملك نفسه أو ملك غيره قالوا التلاميذ يسمي غير العدل بغير اسمهم ونسب إلى غير
نسبه ليركى عليه قالوا ويكتب التبر الذي شهد فيه والسنه ويحصل بصيغة الشهادة في
دوائه ثلاث سقط للشهود له شهادة فيزيد فيها الشاهد أو يتخص

(فصل في الشهادة في المعاملات) وفي مئين الحكم قال محمد بن حارث اذا لم يبين الشهود
وصح الحق الذي شهدوا فيه ولا فسروه فليس ذلك بشئ حتى يبينوا أصل الشهادة وكيف
كانت ويقولون اسلفه بمحضرنا أو اقر عندنا المظلوب انه اسلفه وان كان الدين من يسع
فسروا ذلك وقالوا باع منه كذا او كذا بمحضرنا أو باقراره عندنا لان الشهادة مصدقة
للدعوى (مسألة) وفي أحكام ابن سهل قال محمد بن عبد الحكم في كتابه اذا شهد شاهدان أن
لفلان على فلان مائة دينار ولم يقلوا وأقر بذلك عندنا ولا يجوز ذلك وانما اطلقا الشهادة
هكذا لم يشهدوا متحقق شيئا لانهما حكما كين حتى يقولوا اسلفه أو اقر عندنا بذلك أو ما
يमान به ما شهدا فيه وقد شهد من الناس من يحلل يسع التيسد المسكرو بوجبه ثمن
وغير ذلك (تنبيه) وفي مفيد الحكم قال بعض المتأخرين ظاهر هذا انه اذا اقر عندهما
بالدين بجملا ولم يذكر المقر وجهه وشهد انه أنه يؤخذ بذلك وظاهرا قاله ابن حارث في هذه
المسئلة خلاف هذا حتى يشهد باقراره بالسلف أو المعاملة (مسألة) ولو قالوا لا تشهد أن له
عنده مائة دينار من ثمن ملعة اشترها منه فقال ابن عبد الحكم لا يقبل ذلك منهما
ولا يلزمه الثمن حتى يقولوا قبض السلعة (مسألة) قال ابن عبد الحكم واذا شهد شاهدان
انه خاط فلان ثوبا بدرهم لم يجب القضاة شئ حتى يقولوا انه رد الثوب مخطوا وجميع الصناعات
بهذه الغزلة (مسألة) اذا ثبت الذي له الدين ان المدعي عليه لم يعين الشهود ماله
فشهدا بهم ليست شئ في قول بعضهم وقال بعضهم الشهادة عاملة ويسع حتى يؤدى
وقاله القاضي ابن زرب قال بعض الموثقين وبه القضاء وفي رواية اني زيدا اذا شهد قوم
للغريم بالعلم وشهد آخرون ان المدعي عليه لم يعينوا شيئا ان الشهادتين تهازوا ولا
يقتضى واحدة منهما (مسألة) اذا شهد الشهود ان هذا العبد مذون له في القجارة له تم
الشهادة بذلك ولا تتم الشهادة حتى يبينوا ان سبده اذن له في ذلك أو يقولوا انهم حضروا
للقجارة في موضع كذا بمحضرنا لعله وعلمه ولم ينكره فهداوشبهه أصل في علم الشهادة

له بعد لازم كغيره من البيوع والتفطحة شرط جائز على المشهور والضماني فيه من المتناع على ذلك مالك وأصحابه فان تنازعا
في أمه على الصفة التي رآها فالقول قول البائع فان وقع البيع على صفة البائع أو على ان ينظر اليه بعد ما زان وافق الصفة
لزموا الا فلا ولا يجوز التيقن في هذا بالشرط والضماني فيه من البائع وقيل من المشتري (ويكتب في ذلك) عقيدة اشترى فلان

غير لازمة له وشهد عليهما بذلك كذا * ومن شروط بيع الغائب أن لا يكون بعدا جلا كافرا يقسه من غير أسان ولا قريبا تمكن رؤيته ولا مشقة على الأشهر فإن كان بمشقة جاز.

(فصل) وبيع الخيار جاز وحده في الأصول والشهر وقيل شهران وفي الرقبي الجمعة ويصروا في غيرهما ثلاثة أيام فان وقع إلى غير أجل ضرب له غموض ذلك ولا يجوز التقديس بشرط وهمل فسد البيع بذلك أم لا في ذلك قولان والعلميان فيه على السالم والفتاوى أفاضل أراج بالفتاوى ولا يخاف في البيع إلا بالاشتراط وعلى ذلك كافة الفقهاء وقال ابن حبيب الخيار للبتا بعين في المجلس ما أقام فيه للحدث فان اشترى على مشورة فلان أو على رضا أو على خيار فله الاستبداد وقيل لا ويصور على خيار المتبايعين أو خيار أحدهما (ويكتب في ذلك) عقد اشترى فلان من فلان جميع الكذا اشتراء صحها عرفاء على أنها بالخيار مدة كذا أو على أن البائع منهما أو المشتري بالخيار مدة كذا بمن كذا قبضه البائع بطوع

(مسئلة) ومن خصم الزوجه قال فضل بن سلمة حكى ابن عبدوس عن عهون في الرجل يسجد على الرجل بحق لرجل وأنه جيل به فقال إن كان المشهود عليه ملبسا جازت شهادته وإن كان عدا عا شهادته ساقطة ويغرم ما أقربه من المال (مسئلة) وسئل عبد الملك عن رجل اشترى عبدا ثم ادعى أنه وحبسه عينا وقال بعني هذا بعب ولم تعني وقال البائع ما بعته لك إلا بصحها والعب الذي تدعي به مثله يحدث فاقى المشتري بشاهد فشهد أنه قد كان اشترى هذا الصبي من هذا البائع فوجبه هذا العيب فرد عليه هل تكون هذه شهادة ولا ينهم فيها الشاهد حين قال استعنته ورودته عليه بهذا العيب قال لا أرى له شهادة وأراه ظنيانا ولا أرى أن تقبل شهادته لأنه كان يريد أن يحقق ما كان قام به عليه ويزعم أنه قام بحق وادعى حقا وذلك لا يعلم إلا بقوله فلا أرى له شهادة (مسئلة) إذا شهد شاهدان أن رجلا باع لرجل سلعة مائة دينار لم يقض بذلك عليه لأنه ليس في شهادتهما ما يوجب أنه قبض السلعة وقال ابن القاسم في الدسامة إذا كان البيع بالقدر فليس البائع بأفاته البينة أنه دفع السلعة إلا أن يتناول ذلك ويأتي من الزمان ما يعرف به كذب المشتري فيخلف البائع ويبرأ أو ما يخالق القبض فيه ويستغل الناس بهو الجمع أيام والجمعة وما أشبه ذلك ففي البائع البينة أنه دفعه إلا أن يتناول ذلك حتى يأتي من الأمد ما يعرف به كذب المشتري فلا يصدق (مسئلة) قال ابن عتاب الشهادة لا لاتباع لا لوجب الملك ولكن توجب السيد وقاله ابن القطان وابن مالك ولو قال شهدت لا لاتباع أنه قبضه وأسلفه من كان حين التقديس لكان ذلك بدو وكذا في المدونة في كتاب السرقة منها فيمن اشاع سلعة من رجل ففلس المتاع قيل لا إن القاسم أسبع الشهود أن يشهدوا أنه متاع البائع قال يشهدون أن هذا السلعة بمينا اشتراها هذا المغلس من هذا الرجل ولا يشهدوا إلا بما عاينوا ولمعاوزا دابن أبي زيد فيها وأنها كانت بيد بائعها

(فصل) في الشهادات في الاستحقاق وما شاك (مسئلة) وإذا شهد الشاهدان لرجل سلعة أنها له فمن تمام شهادتهما أن يقول بعد الشهادة له بها ولا نعلم أنه باع ولا وهب ولا تصدق حتى يمهنا مذكريا بقا السيد مثلا أن كان المشهود به عبدا أو سرقة أن كانت دابة أو غيرهما من السلع ويحلف المستحق أنه ما باع ولا وهب ولا نخرج عن يده ويأخذ به قال ابن سهل زاد في كتاب العارية من المدونة وقال فان لم يشهدوا أنهم لا يعلمونه باع ولا وهب حلف أنه ما باع ولا وهب وقضى له به قال فانظر كيف أمضى هنا شهادتهم ولم يقولوا لا نعلم باع ولا وهب ولا قال يعادون فيستتسرون أن كانوا حضروا في شهادات المقرب لابن أبي زمنان أن هذه الشهادة فاسقة منها ذلك لم تقبل إلا إذا لم يوجد سبيل إلى سؤالهم وإن حضروا أنفسهم أو أباو يقولون ذلك فشهداتهم باطلة (تنبيه) وكون شهادتهم في هذه المسئلة على العلم خرم ذهب المدونة وقال بعض الأصحاب مالك أن شهادتهم لا تكون إلا على البت يعني أنه شيء لم يبيع ولم يوفقه ولا يشهدون على العلم (مسئلة) ومن ادعى على رجل

المشتري بتعديله من غير شرط كان يثبت ما في ذلك وأمرته وتخلص للمشتري مالك ذلك وحل فيه محل دابة الملك في ملكه على السنة في بيع اختيار وقدر آه وقبضه وعلم ببيعوه كلها وشهد عليهما بذلك في كذا فان انقضت أجل الخيار ثبت البيع وكذلك إن اختار الأضياء في أن يابا لأجل (ويكتب في ذلك) عقد أشهد المتبايعان فلان وفلان على أنفسهم أنهما

أعني البيع المتعدي به ما في كذا حق البعارة في ذلك وهو ما سقط شرط الخبار فيه أو ما شرطه الثالث أو ما لم يتبين
الاستقاط الكلي وأنفذ البيع على حسبه وأحضر المتاع الثمن ودفعه إلى البائع فقبضه وأبرأ منه ونزل في البيع وأبرأه من
حرك الأتزال وشهد بذلك عليه ما في كذا وإن اختار القسم ١٩٤ فيكتب في ذلك عقداً شهدا متبايعان
فلان وفلان على انفسهما
انهما حلالا البيع المسمى في
كذا أو حله فلان منهما بما
وجبا له من ذلك إذ كان قد
اشترط الخبار فيه الحل الكلي
وبقي المبيع بذلك حلالاً للمتاع
وربما يفت بمذمة المشتري من الثمن
ولم يبق بسبب ذلك نعمة وشهد
عليهما بذلك في كذا

(فصل) والبيع بشرط انشا
غير جائز فإن وقع فصح مالم
يقت فيصح القيمة والغاية فيه
للمتاع قال ابن رشد اختلف
فيه إذا وقع فقبل هو بيع
فأبدلناه ببيع وسلف فيصح
مالم يفت بما يقوت به البيع
الفاقد وتكون الغاية للمتاع
بالضمان وهو قول ابن القاسم
وقيل انما هو سلف بغيره
قاله مضمون في المذمة وهو
قول ابن الماحشون وغيره
فعلى هذا القول تكون الغاية
للبائع ولا تكون للمتاع لانه
ثمن السلف فهي عليه حرام
وقال ابن عسكرو النفوذ في
الاستثناء قد قيل ان بيع
الذات فاسد ومردود أبداناً
أولم يفت لانه حرام محرم وهو
باب من أبواب الربا بده
البياعات والفسد ثبات
والأجاس فان وقع إلى أجل
كان فيه الكراهة لانه كالرهن

دابة أو عبد أفاكر الانحان يكون ذلك عنده فاقى الطالب بالبيعة ان المطلوب أقصر ان
بيعه دابة أو عبد ابغضه كذا وكذا المصنف التي ادعى الطالب فقال مضمون ان شهوان
دابة فلان أو عبد فلان عند فلان ففقدت الشهادة وان قالوا ان في بيعة المصنف التي يدعى
فليس مذمة في (تنبيه) لم يذكر ان المدهي عليه يختلف على في ما ادعى به عليه والقاهر
ان المين تلمزمه (مسئلة) ومن أقام بيعة في عبدة قدمات في رجل انه عبده فليس له على
الذي مات في يده ضمان حتى تقول البيعة انه غصبه ما به (مسئلة) وفي المذمة ومن أقام
شاهداً واحداً أن هذا الرجل عبده حلف مع شاهده وكان بذلك عبده قاله في الشهادات
وفي منتقب الاحكام لابن ابي زمنين قال مضمون ان كان مراً وبالحرية لم يجز ذلك فيه
(فصل) في الشهادات في الأورثة (مسئلة) قال ابن البطال لا يجوز شهادة الشهود في الملك
للذي توفي عنه ما لم يكن حتى يقولوا انهم لا يملكون الشهادة له به قوت شأنا منه إلى آخرها نعم
لشهادتهم وان شئت قلت في العقد بعد التجدد وحازوا بالوقوف عليها ولم يخص عن
ملك المتوفى ولا نفعها توجه من وجوه الثبوت في علمهم إلى ان توفي وأورثه ورثته وان لم
يقبل الشهود هذا لم يتم انتقال الملك للورثة ولا تصح الشهادة لهم بوراثته الملك الا بذلك ولو
شهدوا على البت كانت غموز ساروا لا يجوز عند مالك وقال ابن الماحشون الشهادة على
اله لم في هذا ساقطة لا يجوز حتى تقطع الشهود في الشهادة قال والبت يرجع إلى العلم
وبالاول القضاء (فرع) وان قال شهود الأورثة انهم لا يملكون واحد منهم قوت شيئاً مما نقلته
الأورثة المذكورة انه به وجه من الوجوه التي حين شهادتهم فانه انهم سقطوا من العقد
غنى الشهادة دون (فرع) واذا مات من ورثة الميت الأول واحد ولم يقبل الشهود ان لم
يقوت ما نقلته الأورثة انه من ذلك في علم الشهود ان ان توفي وأورثه ورثته لم تعمل الشهادة
لورثة الميت الثاني شاعلي ما تقدم من القول في الورثة الأولين (فرع) ومثل هذا
شهادتهم في عدة الورثة لا بد ان يزيدوا لانفسهم له وارثا غيرهم ولا يشهدون في هذا الاعلى
البت قاله بعض أصحاب مالك وفي المذمة انهم يشهدون على العلم (فرع) ولو مات رجل
بافر بقبعة ووارثه بمصر فقال الشهود لا نعلم لفلان بارض مصر وارثا الا فلا نعلم لا يجوز
شهادتهم حتى يقولوا لا نعلم له وارثا غير في شيء من الارض وقال اشهب عن مالك قول البيعة
ليس له وارث غير لا يقبل حتى يقولوا لا نعلم له وارثا غير قال ابن حبيب قال مطرف
وابن الماحشون اذكركا الحكم ببلدنا وما علمنا فيه اختلفا أن وجه الشهادة على عدة الورثة
ان يقولوا لا نعلم له وارثا فلا نعلم ولا يقولون على البت ثم حثت الشهادة على البت بعد ذلك
(مسئلة) فان قال الشهود هذا وارث مع ورثة آخرين سموهم أعطى هذا نصيبه وترك
الباقي بيد المدهي عليه حتى يأتي مصدقاً لانا البت قد يقر لدهي عليه بما في يده فان
قالوا لا نعرف عدداً لورثة لم يقض لهذا الوارث بشئ لعدم تعيينهم ولا ينظر إلى نسبة المدهي
للورثة ويبقى المدهي فيه بيد المدهي عليه حتى يثبت عدد الورثة بينة (مسئلة) ولو شهدوا

٤٣ تصروه ل وان وقع إلى غير أجل فلا كراهة فيه والذي عليه أكثر العلماء وهو قول مالك وابن القاسم انه لا كراهة
فيه كان إلى أجل أو إلى غير أجل لانه بيع فاسد عندهم وبذلك العمل وفي وثائق ابن مغثا اختلف في بيع المتناقص قال الشيخ
أبو الحسن القاسمي حكمه قبل انقصه أجل الشيا محمول على حكم البيوع المصححة والغلة فيه للبائع لانه بمنزلة الرهن وهو بعد

والسؤال وغيرهما باعتبار اذات وفوت الغرض المقصود كالبناء والاسم والغرض ونحو ذلك والخروج عن المد بالبيع
والاجارة والمحوالة الاسواق فهي فوت في الحيوان والعروض ما عدا الاصول ١٩٨

لرجل ان هذه الدار التي يسد فلان دار جده لم يقض له حتى يقولوا ان ابا مورثها من حده
ولا نظير له وارثا غيره وان هذا ورث اياه لا قسمل له وارثا غيره او معه من الورثة كذا وكذا
(تمت) ولا يلزم الشهود ان يعرفوا عين النبات بل يكفي ذكر عددهم لان النبات
محمولات على الحجاب (تمت) قال ابن هشام في مقصد الحسكام وعلى هذا يجب اذا شهد
الشهود ان فلانا مات واخط عيرته زوجته فلانة وبنيه فلان وفلانة وقالوا انما
نعرف عين الزوجة والابن ولا نعرف اعيان البنين ان الشهادة جائزة وان قالوا نعرف
اعيان الابن والبنين ولا نعرف عين الزوجة لم تجز الشهادة لان النبات محمولات على
الحجاب ولذلك يصدق الشهود في تلك الشهادة والزوجات لسن يجمعولات على الحجاب
فلذلك لا تجوز شهادتهم بمجهول عين الزوجة قال ابن هشام وانظر اذامات الزوج وقامت
المرأة لتطلب ميراثها منه وانكرها ورثته ولم تقف البينة على تعيينها وانكر الزوج النكاح
ولم يعين الشهود المرأة فظاهر قول مالك رضي الله تعالى عنه ان ذلك سواء وان لا يفتقر
في ذلك الى تعيين النساء وان الموارث واجبة بكل حال حكاه ابن مزيين من رواية عيسى
عن ابن القاسم وقد نزلت بقرينة حكم فيها بهذا انتهى فتنقص من هذا ان الزوجة
حكمها حكم البنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينها في استحقاق الميراث (فرع) قال ابن
هشام وفي نكاح العتية من رواية ابن وزان عن ابن القاسم وقد نزلت بقرينة حكم في
الرجل يزوج ابنته البكر ولا ولد له غيرها فيجوز الاب تقترع بنتا من ابنته وبنتها
كانت بنته عنده ولا يثبت للزوج انها هي بعينها الا بالسماح من الاب ان له بنتا بكر او قد
فسد ذلك في الناس ولا يثبتها الشهود بعينها ان الشكاح لما لا ثم وميراثها واجب وحالف
في ذلك مسنون وقال القول قوله (فرع) ومن متنى الاحكام قال اصبح في السامعين
من المشككة وان لم يعرفها هذا امر لا يجد الناس منه بيا ومن الناس من لا يرى وامته
حتى تبلغ النكاح فلا حرج على السامعين في ذلك لانه موضع ضروره واما في الموقوف من
البيع والوكالات والهباء وغير ذلك والشهود لا يعرفونها فليس كذلك ولا يرى ان شهد
عليها في مثل هذا الامن يعرفها بعينها او سمعوا بقرينة قول اصبح انه لا يحتاج في ثبوت
عقد الورثة الى تعيين الورثة انما كانوا نساء يعني معرفتهم بالعين انظر مقصد الحسكام
(مسئلة) قال ابن هشام وقع في كتاب الامان بالطلاق في رسم حمل صبا قال في رجل مات
عن امراته يريدون عنده خلاء شهود عدول كانوا غائبين فشهدوا انه قتل قطعا من نسيتين
انها ترة ولو ماتت هي لم يرنها لانه لو كان حيا لم يرجع الا لا تدري ما كان يدركه عن نفسه
(مسئلة) وفي مقصد الحسكام اذا ثبت الموت والوراثة لرجل وشهد له شهود عدول انه وارث
هذا الميت لا يعلمون له وارثا غيره فيحلف على العلم وانما وجبت عليه الجمين لان الشهود انما
شهدوا له على العلم هكذا في مباح اشهد قال ابن رشد وليس العمل على ان يحلف (مسئلة) في
وسئل ابراهيم اصح بن ابراهيم القيسي عن الدين يكون البيت على رجل فيقوم للورثة

الصحيح وتعلق حتى الغير كالزمن
فقبل ذلك مالك واهل حاه وقال
أثبت وامسح الاصول
وغيره اسواق ذلك وحواله
الاسواق فيها فوت فان وقع
البيع الاثن بينهما وطاع
ما لثنا بعد ذلك حاز (ويكتب
في ذلك) عقد اشهد فلان على
نفسه انه طاع فلان بعد تمام
البيع بينهما في كذا او انعقاد
صفقته على الصفاه متى جاءه
بالبن الذي دفعه اليه فيه الى
ألى انقضاء اجل كذا أو متى
أناه الثمن من غير اجل فهو
مقال في صفقته والمبيع
مردود اليه حسبا كان قبل
البيع طوعا عرف قدره
وازم نفسه حكمه وشهد عليه
مذلك في كذا ويجوز هذا
أطلق الى اجل والى غير
اجل فان كان الى اجل فلا
يجوز للمتايع فيه نفوت ببيع
أو هبة أو غيرهما فان فصل
ذلك فممن جاءه بالثمن في
اثنائه لاجل أو ما قرب منه
وصرف البيع عليه والقرب
في ذلك اليوم ونحوه وان تم
الاجل ولم يأت بالثمن سقط
حكم التنا وان كان الى غير
اجل فممن جاءه بالسائع بالثمن
لزمه رد البيع بقرب التنايع
أو على بعدته وللمتايع التصرف
فيه بالبيع وغيره ولا كلام في

ذلك للبائع الا ان يحضره الثمن حين ارادته للتفويت فيمنع المتنايع من التفويت ويلزمه صرفه عليه وكتب هذا بيته
الطوع في عقد مفرد عن عقد التنايع أحسن فان ادعى أحدهما ان ذلك شرطي نفس البيع والاشارة كان طوعا وفي
وراثي ابن العطار ان القول قول مدعي الطوع مع عينه وقيل الجمين عليه مع البينة التي قامت له بالطوع وقال مهنون ان

أن متبعها مثل هذا فاعلمه اليقين والأفلاحيين عليه وفي كتاب الاستنباه قال المشاور من ادعى منهما أن ذلك كان شرطاً في نفس
الصيغة حلف وقسم البيع كما قد جرى في عرف الناس وبذلك كانت الغيبة عندنا (فصل) والأقالة جائزة في الأصول
غيرها وهي بيع من البيع كانت بالثمن الأول أو بأقل أو بأكثر وقال حصون ١٩٩ أن كانت بالثمن الأول ففيه نقص

بيع وليس بيعاً (ويكتب في
ذلك عقد) أقال فلان فلان في
جميع الدار والأموال التي
استأجرها من موضع كذا أقالة
ثأمة بمثل الثمن الذي وقع به
التابع وهو كذا أو كذا وكذا
دفعها له وأبرأ منها وخلص له
ثمنك المبيع وحل فيه محل ذي
المال في ماله على السنة
والرجوع بالفرك ورجوع
ذلك إلى ملكه على حالته
قبل البيع أو قد حدث فيه
كذا فرضه والتزمه وشهد
عليهما بذلك في كذا (بيان)
فإن أتى في المبيع عيباً حادثاً
بعد بيعه فله الرجوع وإن كان
قدما قبل البيع ولم يعلم به
واحد منهما فلا قيام له إلا
أن تكون الأقالة زيادة فله
الرجوع بالزيادة بعدان يحلف
أنه لم يعلم العيب وفي كتاب
الاستنباه قال ابن عسرون من
أقال رجلاً في بيع أو ابتاع
فوجد شئاً فزاد أو نقص
أومات وهو لا يعلم لم تزمه
الأقالة إلا في الطعام وكل ما يورث
مثله فزعمه قال المشاور ولا يجوز
الأقالة بشئ قد دخلته صنعة
كالخياطة في الثوب والباغ
في الجلد ونحو ذلك ويقسم الأ
أن يقول المقبل أقبلك على أن
تقتلي في خطأتي أو بداعي

بينة يشانه أن يكون على الشهود أن يقولوا في شهادتهم وأتم مات وترك هذا الدين ميراثاً
ورثته مثل القمار وتجوز بهم شهادتهم بآيات الدين فقال ما الشاهد في دين الميت فإن
نكره الفريق فعليه أن يزيد وفي شهادتهم عليه أنهم لا يعلمون المتوفى قبض منه شيئاً إلى
حين شهادتهم وكذلك الشاهد عليه بالدين إذا كان هو الميت فليزعمهم مثل ذلك من
مجموع الفتاوى

(نقل) في مسائل في الأقضية والشهادات (مسألة) وإذا رفع إلى القاضي عقد كتب
على رجل غائب وشهده في الشهود الذين أشهدهم الغائب فلا يسمع المأخوذ من شهادته
الشهود حتى ينصوا ما في الشهادتهم من حفظهم ولا يكتب في آيات العقد بقول الشاهد
هذا خطي وهذا شهادتي أشهد بها عندك لأن الموقفين جرت لهم عواطفهم فكانوا يقولون
كان في ألفتهم ما لم يسمع الغائب لم يوافق على ذكره في العقد وقد تقدم ذلك في
التبسيطات المتعلقة بالتبصيل (مسألة) وإذا شهد عند القاضي شهود عدول بما يعلم هو
خلقه فلا يخل به أن يجمع منهم ولا يقضى بشهادتهم ويُدفع الخصمين عن نفسه ويكون
شاهدًا عند من ينصا كان المذكره أن الخطار قال ابن الخطار وهذا لا يستقيم على مذهب
أصحاب مالك إلا أن كانت وحده وقال ابن الموازي في كتابه إذا شهد العدول عند القاضي بشئ
يعلم القاضي أن الذي شهد به باطل فلا يجوز له رد شهادتهم ويستند شهادتهم بعد الانتظار
السبر واستصحب لو خلاهم فأعلمهم بطله وشهادتهم فقلعه ينكشف لهم بقوله ما وراء ذلك
فإن لم يكن فليحكم بشهادتهم وأرى أن يعلم الذي حكم عليه أن له عنده شهادة ولا ينبغي له
أن يسلط الشهادة ولا رد ما لو أن بعضي منها مالبس باطل ويرد ما هو باطل وقال ابن
المجاشون ولا ينبغي للقاضي أن يعطي باطلاً يعلم ولا يسلط الشهادة قولكن يرفعها إلى غيره
ويشهد القاضي بما يعلم في ذلك (فروع) وكذلك لو شهد عنه من ليس بعدل والقاضي
يعلم أنه شهد بحق فلا يخل به أن يصير الشهادة ولا يحكم بها (مسألة) وبما ينفي تنبيه
الشاهد فيه إذا شهد على الاعتد جوازه ففي مختصر الواضحة فمن عنده شهادة على شئ
لا يعتد جوازه قال ابن عبدوس سألت محصون عن الرجل تكون عنده الشهادة وهي
عما لا يجوز عند القاضي من يرى أحازتها ترى على الشاهد أن يؤذيها إلى القاضي فقال
كيف هذه الشهادة قلت مثل أن يشهد على مدان مجهول في تكاح ومعه مؤجل لم يضرب
له أجل فقال ما أرى أن يشهد فإن جهل الشاهد وشهد فينبغي أن ينبيه على أنه لا ينبغي له
أن يشهد في ذلك (مسألة) إذا شهد عند القاضي عدلان ثم شهد معاً على حكمه
شهادتهما فروى يحيى عن ابن القاسم أن تفسيره اعتناء شهادتهما في ذلك الحكم وقيل
لأعضه لأن الشاهد اعترف بشهادتهما الأول أصح لضعف التهمة (مسألة) وسئل
مالك رضي الله تعالى عنه عن فريقين اختموا فاقضى على أحد الفريقين بخرق المأخوذ
عليهم يحدثون الناس على أنه قضى عليهم ثم احتجوا إلى قضاء ذلك القاضي فلم يوجد

أوصته كذا وكذا فرضي بذلك والأفلا وسئل ابن رشد في رجل يبيع سلعة في السوق من تاجرنا فاقبض ثمنها قال لربها
تبعها مني إلى أجل وأقدم لك من ثمنها ولم يقدم (فقال) أن كان اشتراها لثمة حدث له في ثمنها بعد أن باعها وانتقا
التمن وهو لا يريد ابتاعها جاز ذلك والألم بجزء وكذلك سئل في رجل باع داره بمائة نفقة فباعها بثلثين قال للثمن

في ذلك الوقت انما قيل اقرب من نولاً اكثر من تحته الى المذمة وهي جارية على
الحسين دابك وانما عليك ديناراً جزائلاً وضيق من حقه واذا شرط المشتري

عند احد علم ذلك الا الذين هموا من القضي عليهم انهم كانوا يقولون عندهم قد قضى
علينا فاسئلوا الشهادته فقلوا لا الا لشهادته قضى عليهم قال اري ان يشهدوا ذلك
على وجه يقولون بمصنوعهم بذكر ون ذلك ولا بدري اكان ذلك ام لا قال مالك ولو ما قال امره
قد قضى على وما قضى عليه وفي لاري هذه الشهادة ضيقة (مسئلة) قال ابن حبيب
قال لي مطرف في الرجل يشهدان عند القاضي انهما كانا شهدا عند قاض قبله على رجل
بمعي واشهد ما انه قد قضى بشهادتهما فان كانا من اهل العدل فشهدا فيما حازره وببندئ
هذا القاضي الحكم هما كانا ما ابتدأنا وضعا عنده وليس على وجه انه قد حكم بما يكون
حكماً قد فرغ منه ولا اري ما ذكر في شهادتهما من قضية القاضي الاول تنفسه ما شهدا
وقاله ابن القاسم وقال ابن الماسحون لا يجوز شهادتهما في ذلك على كل حال لا على اصل
الشهادة ولا على الحكم بالاثم اذا سقطت في الحكم بها لما فيها كلفا وقاله ابن نافع
واصبغ وبه يقول قاله الملك ولو كانا لم يجمع الا من روى عن علي بن حاتم في قطع او على
اصل الشهادة وسكان حكم الحاكم حازر (مسئلة) وكذلك الشهادتين يشهدون عند قاض
على حق من الحقوق ثم يكتب بذلك الى قاض غيره فلم يشهدوا يشهدهم على كفاية اليه
الا اولئك الشهود الذين شهدوا على اصل الحكم فذلك الكتاب لا يثبت شهادتهم ولا يجوز
فيه شهادتهم بعد لا على اصل الشهادة ولا على ثبوت الكتاب الا ان يصدوا الشهادة عند
هذا الحاكم على احد لا من اما على اصل الحق فقط او اما على ثبوت الكتاب وهكذا
سمعت اصبغ يقول في هذا بعينه (مسئلة) قال محمد بن اجمع انهما ساء على ان من شهد
شهادة عند القاضي فردها لثمة او لجرحة ثم شهد بها بعد ذلك عند القاضي فمدان زالت
الثمة وزالت الجرحة مثل ان يكون شهدا رجلاً ورجلاً وحسن حاله فان تلك
الشهادة لا تقبل منه لان ما كادها وكذلك كل شهادة ردها حاكم لا تقبل بعد ذلك
(مسئلة) وفي الواضحة ايضا قال ابن حبيب قال ابن الماسحون واصبغ وامرأة يقع لها
مورث في بلد فتريدان توكل على ذلك وكسلا غائبان عن البلد يقوم لها في ذلك المورث
فشهد لها شهود عند القاضي الذي معها في الدانها وكلت ذلك الغائب ولم تحضر المرأة
ولا وكيلها على القيام بتوكيل الغائب فلان في القاضي ان يكتب لها ذلك الى قاضي البلد
الذي فيه المورث لان شهادتهم لا تجوز به هكذا لانهم صاروا شهوداً وموكلين فيما يدوا
فيه وبالقيام به كما هم شهدوا لانفسهم في بعض شهادتهم فلا يجوز ذلك حتى تقوم المرأة
بذلك عند القاضي وشهدا اليهود على وكيلها الغائب وتقيم احدا يقوم لها ذلك عند
القاضي ولا بأس ان يشهد لها اولئك اليهود انما وكلت هذا بالقيام بها بتوكيل الغائب
فان كان الشهود غائبين دون شهادتهم عند القاضي فقط ولا يتقاضونه من نفسه ذلك ولا
يسألونه الكتاب لها به ثم يكون القاضي يصنع في ذلك ما ارى ويرسل اليها ان توكل من
يقوم لك عندني بعاش بذلك بل لا يجوز ما شبه هذا فيجوز ذلك وقاله ابن القاسم وبه

على الباسع في الاقالة انه
لن يباع المبيع من غيره بعد
الاقالة فهو له بالثمن الاول
فذلك جائز عند ابن القاسم
وقد نزع ابن قهون في وثائقه
في ذلك جقداً قالوا اذا باعه
من غيره نقص البيع وكانت
للقبيل بالثمن الاول الا ان
يبيعها بعد طول من الزمان
ترتفع فيه منه الثمة واذا
ادعى احداً المتبايعين على
الاقالة الاول تقع منه فغل
ببعض الثمن على المنكر لا في
ذلك قولان قال ابن رشد
من دعوى المعروف وقد كان
بعض الشيخ يقول ان ما وقع
من ذلك في الامهات ليس
باختلاف من القول وان
المعنى في ذلك ان الشيء المدعى
فيه ان كان بيد المدعي او كلف
له بتثبت وجبت له العين
وان لم يكن له تثبت لم يجب
العين قال وهو تفصل حسن
وله وجه من النظر وهو
مراعاة الاختلاف في وجوب
الحكم بها وكان ابن عتاب
وابن القطان يقولان لا يجب
العين لمدعي الاقالة الا ان
باتي بشبهة تقوى بهادعواه
والوجه عدم لحاق العين
فيها لان الناس يدوم اطلمهم
في ذلك اذا طلبوا بالثمن

ويجملونه بايمن ابواب الدندان كان يدعى ذلك من يظن به طلب الباطل كلف السهولة وان كان من
يظن انه محق في دعواه لئلا يترفع عن الباطل فالعين في ذلك لاحقة وص لم يراع الخلطة ابتداء فالعين هنا اقوى للامة المتقدمة
(وفي مسائل ابن الحاج لا يجوز الاقالة في العلم على رد ما قبض منه بعد ان غيب عليه ولا فيما قبض منه دون ما بقي ولا فيما

بقي دون ما قد مضى في مناقضتي ذلك كله ولم يتناوبه قال ابن رشد قال أعتاد أن لا في الطعام بعد قوله فعلى من يكون رده
 إلى المثل البائع فالأشبه أن يكون على البائع لأن المتنازع قد تله حين البيع فينتقله البائع حين الإقالة وذلك يجري على
 الاختلاف في الإقالة هل هي بيع أو هبة يبيع وفي جواز الإقالة ٢٠١ في الملك الموقوف قولان أحدهما

أنه لا يجوز لأنه شرط في نفس
 المصنفه وأن تراه بعد الإقالة
 يعلم البائع به بخلاف الشراء
 والثاني أن ذلك جائز به العمل
 وعليه عامة الفقهاء
 والمشاوري وقيل اختاره بعضهم
 أن يصدق في ذلك على القول
 بعدم الجواز أن البيع انفسخ
 بينهم ما إذا كان أصله مفسوخا
 باشتراط الوتف وذلك عقد
 باطله خلاف ظاهره

بيع الاب والوصى والوكيل
 وشراؤهم وبيع الحاضنة
 وبيع الفضولي ومن بيع
 عليه ماله وهو مكتوب وبيع
 المصنوع والمقني في البيع

وبيع الاب جائز على نفسه
 الذين في حجره مغازا كانوا
 أوكارا (ويكتب في ذلك) عقد
 اشترى فلان من فلان البائع
 على ابنه الصغير في حجره فلان
 أو ابنه الكبير الذي في حجره
 بقدر ما يحضر عليه في وقت
 وحب له ذلك جميع الدار أو
 الملك كذا وتبني على ما تقدم
 وللأب البيع على ابنه الذي
 في حجره لمأخرة أو غيرها إذا
 أواد النظر له وفعله يجوز على
 المسدود حتى يثبت خلافه
 وللابن القيام في ذلك إذا
 ثبت سوء النظره والقين
 ألين عليه في البيع فإن

نقول وقد سمعت مطرفا يستخف جواز شهادتهم في ذلك على كل حال (مسألة) إذا اشتملت
 الشهادة على ما فيه هبة ومالته فيه بدت ككلها على المشهور قال اصبح فين اعتق
 عبيدين ثم شهدا العبدان أن المعتق غصبهما من فلان وغصبهما ما به دينار فان
 شهدا هبتهما جائز في المأثرة خاصة لانهما ابتعاهما من فلان في أنفسهما ومثل ذلك شهادة
 المسلوبين على المحاربين قال ابن القاسم يقبل في قطع الطريق دون ما دعو له لا تقسم
 من المال إلا أن يقل جدا فيقوز فيما لا تهمة فيه وفي مفيد الحكم يجوز شهادة المملوك
 لغريمه فيل يجوز له وتغيره فيما قال وقيل يجوز في القليل والكثير قاله مطرف وابن حبيب
 (مسألة) وفي مفيد الحكم قال ابن حبيب من أنكر شهادته ثم شهد فلا يضره مثل
 أن يلقاه المشهود عليه يسأله فيقول له أنا هذا ما أشهد عليك شئ ولا عندى عليك
 شهادة قاته يثهد ولا يضره قوله وإن كانت عليه بينة (مسألة) وكذلك لو شهد عليه
 فلقبسه فقال له ما شهدت به عليك فأنافسه بمطيل فلا يضره هذا القول وإن كانت عليه
 بينة إلا أن يرجع عن شهادته رجوعا دينافق عليه ولا يكره لو قال مثل هذا اعتد الحكم
 لو عند ما طلب منه أن ينقل شهادته وهو مريض في ذلك انطال لها وقال اشهد ومطرف مثل
 ذلك وبه قال ابن الماجشون واصبح وأما أن قال عندنا لكم ما أذكركم كذا أو ما عندى
 شهادة ثم يرجع بعد ذلك وتذكر فإن كان مبرزا قبل منه قبل الحكم وأما بعده فلا إلا
 ما زعم أنه ليسه كن شهد بسلامين دينار ثم ذكر بعد ذلك أنها أربعون فيقبل ذلك منه
 (مسألة) وفي مفيد الحكم من منقني الأحكام قال ابن حبيب عن ابن القاسم ومن سمعته
 يقول أشهد أن فلان على فلان ما به دينار ولم يشهدك فأشهد بما سمعت أن كنت سمعته
 يؤدب عند الحكم لكم ليحكم بها والأفلاح حتى يشهدك أدله لو علم أول نقلها عنه أراد أو
 نقص ما ينقصها وإنما تشهد بما سمعت من قذف وعنتي وطلاق بخلاف الحقوق لا به كلام
 مستقصى أعني الطلاق والعنت والقذف (مسألة) قال مطرف لا تشهد بقول القاضي
 ثبت عندى فلان كذا حتى يشهدك والأفليس بشهادة قال اصبح ولا بما سمعت الشاهد
 يؤدى عنه حتى يشهدك على ذلك نصابا أو يشهدك القاضي على قبول شهادته ووافق
 مطرف ابن القاسم في هذا (مسألة) لا يلزم القاضي إذا شهد عنه عدول يبيع أو شراء
 أن يماهم عن صفة البيع حتى يعرف هل هو صحيح أو فاسد بل يكتب من شهادتهم أن
 هذا باع من هذا داره يبيعا معا وإن كان البيع يتنوع إلى صحة أو فساد (مسألة) إذا شهد
 الساهد فكذلك المشهود له في بعض ما شهد به به فقال ابن كاتبة في ذلك الذي يعرف من
 فيتمان أدرككم من الشيوخ أن المشهود له يلزمه ما شهد به شاهد له وعليه إذا كان لا يصل
 إلى حقه إلا شهادته ويقال للشهود له أن قلت صدق الشاهد فلزمك ما شهد به وإن قلت
 كذب في البعض فقد جرحته بالكذب فلا تملطى شهادته شيا (تنبيه) وفي الوثائق
 المجموعة في رسم تقييد عدو له يكون عدة قال وروى في الرجل يكون عدوا للرجل فيشهد

نفسه حاز ذلك عليه وكذلك له أن يبيع مال ابنه الصغير ليتفق منه على نفسه إذا احتاج إلى ذلك (ويكتب في البيع الأب له
ابنه بنفسه مائة) باع فلان على ابنه الصغير في محبته فلان واشترى لنفسه جميع الملك حكا فابن كذا برسم الحفل عليه
والزوم له مائة وما له إلى أن يراه منه ٢٠٢ بالواجب وخلص له ملك ما ذكر وحل فيه يحمل ذى الملك الصغير

في ملكه وعلى المستأجر المرح
بالدرك وشهد عليه بذلك في
كذا وان ذهبت أن الثمن ثمن
مثله حسن والأفهم يحمل على
السداد حتى يثبت فيه الثمن
فيكون له ففرض البيع فان
باع ملكا ابنه ولم يذكر أنه باع
على ابنه فالبيع ماض على
الابن وإن لم يذكر ذلك في
الوثيقة لأنه ألتوى لامره
والناظر له وكذلك الكراه
إذا قال أكرمت ولم يقل على
ابني
(فصل في بيع
الوصى على محبوه عقد اشترى
فلان من فلان البائع على
محبوه فلان الذي إلى نظره
بعهد الأب جميع الملك بكذا
محدوده كذا ابن كذا وثني
على ما تقدم ثم تقول فصل
الاشهاد وكان امضاء الوصى
البيع بعد التسوية
والأشارة في مظان الزيادة ولم
يلف زائد على ما ذكر وليمنع
الثن في نفقة المحبوس وموته
أذ هو بحال واحدة وفاقة
وليس له من ابن يتفق عليه
الامن ثمن ما ذكر ثم تقول بعد
التاريخ يصرّف الابناء
باشهاد الوصى به ولا يفرضه
نفسا وفي التاريخ (بيان)
لا يجوز بيع الوصى على اليتيم
ماله الأعلى وجه النظر له ولو جه من الوجوه المبيعة للبيع وهي الحاجة والفاقة أو خراب الدار ولا
يكون له ما يبيع أو النطة في الثمن أو العوض عنه ما هو أرفع له أو لعب الشركة معوضه ملكا لا شركة فيه أو بعوضه ملكا
خرع من ملك موطن ونحو ذلك مما هو نظر الدين ومصلحة له وما عدا ذلك مما فيه شبهة فنظر فلا يجوز بيعه إن وقع وفعله

له وعليه بشهادة فان كانت شهادة له وعليه في مجلس واحد سقطت لأنه يتهم أن يكون
أراد تجوز بشهادة عليه بشهادة له وإن كانت في وقتين مفترقين جائز له ولم تجز عليه
(مسئلة) وإذا شهد شهود على شهادة قوم لا يعرفونهم فشهادتهم مردودة وإن كان
المشهدر على شهادتهم عدولا (مسئلة) إذا اشتملت الشهادة على ما يحجز السنة وعلى
ما لا يحجزه فالمشهور إجازة ما إجازته ورد عالم تجزؤه وقبل تركها كشهادة النساء في الوصية
إذا كان عتق وابتناع النساء كذا لك الشاهد أو أحدى وصية فيه باعتق وصية بعين
فهل يفهم شاهد مدعي ويصدق ويرد العتق على المشهور وقبل تركها
(فصل في الشهادة في الغيبة) وفي أحكام ابن سهل إذا شهد الشهود في الغيبة أنه غاب
منذ حين ففي أحكام ابن زياد من كلام المتقدمين نظرنا وقفنا على ما تعالى في شهادة من شهد
في غيبة فلان أنه غاب منذ حين لا يدرون أين هو فهذا يكون كالمنقود قاله ابن أبي
وعبد الله بن يحيى وبابن سليمان وابن وليد وغيرهم قال ابن سهل هذا كلام غير مستبين
لأن الحين قد يكون ساعة أو شهر أو سنتين أو قروا بامدأين وأقوم للشهادة ووقع في
مسائل الأعيان أن الحسين سنة ووقع في مسائل الطلاق السنتين والثلث وقال بعضهم
هو سنة أشهر واستدل على وجوه بعض الأقوال بأدلة من القرآن الكريم فأنظر ثم قال
كيف تصح الشهادة دون بيان الأمد وذكر العدل في هذا من النزاع فهذا
لا تصح فيه شهادة
(فصل في الشهادة في الحرية) وفي الطر لا ين عات لوشهد الشهود في الحرية
على المملوك لم تجز الشهادة ولم تجز حكما ولا تكون الشهادة في ذلك الأهلى البت قال ابن
عات في آخر مسائل العتق وأنظر لوشهد أنها تنصرف تصرف الحرائر ولم يشهد أنها حرة
في الأول من أحكام ابن سهل أن بين الشيوخ فيها اختلاف فقال ابن عتاب الشهادة
بذلك عاملة والحرية ما حيزه وقال ابن القطان الشهادة ناقصة غير تامة وقال ابن مالك مثل
قول ابن القطان قال والأتى ينصرف تصرف الاحوار (فصل في الشهادة في الولاء)
وفي المتقدمين بطل وإذا شهدت البينة أن هذا مولى جده هذا ولم يحدوا الموارث فلا
يحتاج ههنا أن الجدمات وورثه ابنه وإن الأب مات وورثه هذا ولكن لا بد أن يشهدوا
أنهم لا يعلمون لجد ولذا ذكر غير أبيه وإن أقام بينة أنه أقعد الناس بجده اليوم وقد مات
له مولى وترك ما لا فلا تنفعه الشهادة حتى يقولوا أنه أقعد الناس يوم مات المولى وكثير من
هذا المعنى في المتقدم (فصل في الشهادة في النكاح) وإذا شهدت بينة على النكاح لم تعمل
شهادتهم شيئا إلا أن يصنوا الملك المنسوب أو نكاحية من الأرض يكون ذلك فيهما من
وثائق ابن القاسم الجزري في عقود الاستحقاق
(فصل في الشهادات في القذف والزنا والوطأ) (مسئلة) وإذا شهدت البينة أن فلانا
أفترى على فلان أو شتمه أو أذاه أو سفه فلا يجوز لك حتى يكشفوا عن حقيقة ذلك إذ قد

يظنوا
يكون له ما يبيع أو النطة في الثمن أو العوض عنه ما هو أرفع له أو لعب الشركة معوضه ملكا لا شركة فيه أو بعوضه ملكا
خرع من ملك موطن ونحو ذلك مما هو نظر الدين ومصلحة له وما عدا ذلك مما فيه شبهة فنظر فلا يجوز بيعه إن وقع وفعله

محمول على المداد حتى يثبت خلافه وفي كتاب الاستغناء اذا باع الوصي عقارا للتم مضي بيعه وازال ما يكن غنيا في الغن
لا يتعين الناس بمشله وان لم يكن شي من الوجوه المذكورة وهو قول شيخ الشورى قد عاونه العمل وقال غيره هذا
بختلاف ما قيل عليه اقوالهم وفي احكام ابن زياد اذا قسم فيما باعه الوصي ٤٠٣ كان على المشتري اثبات البيع

وان باع لبقعة او فاقه وحشد
بتم له الشراء ولا ينسب له ان
يباع الا بعد التلاداة ومن
اتخذ اذ فان باع مسامرة
واصاب البيع واستنقى
الغن جازم وكذلك لا يجوز له
ان يهب مال محبوره للثواب
لان حكمه له فيها بالقيمة ولا
فائدة في ذلك للمحبور ولا
يتباع ايضا مال محبور لنفسه
واجاز ذلك مالك في اليسير
فان فصل وكان سدادا ولم
يلف عليه زائد نفذوا بعض
الشيوخ في القامه يقيم
وصياهم يتابع منه من مال
المحبور انه ان استنقى الغن
وباغ الحاجة او وجه يجوز له
المسح حاز وقال بعضهم لا يجوز
ذلك ويفسخ البيع على كل
حال لانه كانه ابتاعه لنفسه
وهو الصواب فان ثبت الغن
على الذي يتابع على المحبور
ففي ذلك اختلاف قل ان
المسح وفي عام القيمة يوم
السبع ولا يرد البيع وان كان
قائما لم يشترط ان يعضى له
بقدر اتمن على قيمته يوم
البيع ويرد الباقي وقيل انه
يفسخ على كل حال فان فات
السبع قال ابن رشد فذلك
فسخ ولا يفسخ ويرجع
المحور وعلى المسح بما زادت

ظنوا حصة ما قاله وهو على خلاف ما ظنوا وقاله اصبح قال اصبح الان تقوت البينة
ولا تقدر على اعادتهم فليعاقب المشهود عليه على احق ما يلزم في ذلك (مسئلة) وكذلك
الشهادة على الزنوا الواط فبما لم الحاكم ويستعسرهم كما يسهلهم في السرقة لان يكون
الشاهد ميرزا على ما يوحى الشهادة ولا يسهلهم عما كلفوا في ذلك المجلس ولا عن لاسهم
ومحذو ذلك لان ذلك من التعنت (مسئلة) ومن المجموعة قال ابن القاسم واسهم وعسد
المالك واذا سأل الحاكم المشهود عن مسة الزنا فاباؤا ولم يزدوا على ان يشهدوا عليه بالزنا
فلترده اذتهم وليسدوا وقال ابن القاسم لا يحسد المشهود عليه الا بعد كسفر الشهادة
حتى يدل تفسيرهم انه الزنا ويقولوا مثل المرد في المسئلة فان استراب القاضي من غير
عدل سأل عنه في هذا امر جوفه بيان ان اختلاف شهادته
(فصل في الشهادة في السرقة) واذا شهد التهود في السرقة فلا يقبل شهادتهم بمجمله ولا بد
ان يسأل الحاكم الشاهد عن السرقة ما هي وكيف اخذها ومن ابن ارحمه واو ابن
اخرجه فان غاب قبل ان يسألها الحاكم لم يقطع السارق لاحتمال ان يكون ذلك دون
النصاب او من غير حرز فان قالوا انما يصح فيه القطع وغا قبل ان يسألها لم يقطع
الا ان يكونا من اهل العلم ومذهبهما مذاهب الحاكم
(فصل من نوع ما تقدم) وفي فائقي الفرناط لا تقبل الشهادة بمجمله في ترشد او تقيمه
او ملك او غن او تحريم او تدين او توجب الامن اهل العلم وامان غيرهم فلا تقبل
الشهادة الا بمسرة وكذا في الكفر لا اختلاف الناس في اللفاظ التي تكفر بها (نوع
منه) واذا قال التهود تشهد على فلانة بنت فلان البكر المغنس بكذا فانه يحتاج ان تكون
الشهود بذلك من اهل العلم بعد التنيس لانه ليس كل الشهد يعرفون ذلك
(فصل في الشهادة على الترشيد) وفي احكام ابن مهمل قال وفي كتاب ابن المواز لا يجوز
شهادة رجلين فقط في ترشيد لبقعة حتى يكون ذلك فاشما قاله اصبح ويجوز في فسو
ذلك شهادة النساء وقد اختلف في هاتين فيه وفي الاحكام لابن حبيب سمعت اصبح
يقول لا ارى ان يخرج المولى عليه من ولا يشبهه ولا ان يجوز للبكر تصرف في مالها وان
عنيت الاشهادة عند ان نظرهما في أموالهما حسن ويكون ذلك مع شهادتهما فاشاغاها
فان لم يكن كذلك فلا ارى ان تدفع اليهما أموالهما بشهادتهما وفي تفسير ابن مزين قال
عيسى في قول مالك ليس للبكر حوازي في مالها حتى تدخل بيتها ويعرف الرشد عن مالها
وهو ان يشهد العدول من اهل الاختيار انها بصحة العقل حسنة النظر في مالها مسلة
له حابسته على نفسها ولا يكون هذا تشهد من حتى يشهد لها لا الناس ويعرف ذلك
منها ويشتهر فاذا كان ذلك حازا امرها وان كانت حديثة السن ولا ينظر هامة بعد البناء
ولا أحب للقاضي ان يدفع اليها ولا الى المولى عليه مالهما ولا يخبرهما من ولا يضمن يظن
لها حتى يشهد عنده على ما وصفناه من امرهما جماعة من الرجال والنساء او الزنا دون

قيمته يوم البيع على الثمن الذي وقعه البيع والـ كان ذلك بعت البيع القاسد الذي يعلبان على فسده فاحرى بيع الغن
الذي لا يفسخ الا باختيار احدهما فان استند الوصي الثمن في ثقات المحبور ثم استحق البيع بما يوجب الحكم فانه لا يرجع
على الوصي به حتى وانما يرجع بذلك في مال المحبور ان كان له مال فان لم يكن له مال فلا شيء على الوصي الا ان يثبت عليه انه علم

التي كانت عليه فخرجت عليه حبيته باليمن وقال مالك ما باع الوهمي من السلع وأخذ الثمن فالتفت له
 من اليمن المبتاع وتزاد السعة أن وجدت أو قيمتها وما باعه المولى عليه غير أن وليه فالبائع موقوف على إجازته
 وأوردته فأنجزه وكان سدادا جاز وأن رده وكان المحجور قد قبض اليمن فان وجد المبتاع

مجهلة وعرفه عنه أخذه وان كان عالما يعرفه عنه فانه لا يكون له إلا أن تشهدا ليعتد انهما في تناقذه من حين قبضته وان الذي وجدته يسد هو ما قبضته والا فلا وإن كان قد انتفع في مصالح نفسه التي لاغنى له عنها أخذ من ماله والاخسر المبتاع ولا يكون له الرجوع به في ماله ولا يلتفت الى إقرار المولى عليه في شيء من ذلك قال ابن رشد ما باع اليتيم بغير ذن وصيه أو الصغير بوجه السداد في نفقته التي لأجله منها ولو جسه البائع فيحصل فيه ثلاثة أقوال أحدها أن البائع يرد ولا يتبع شيء من الثمن وهو قول ابن القاسم في المدونة والمبسطة وقول ابن كاتبة وهو أصح الأقوال والثاني أن البائع يرد إن رأى ذلك الوهمي ولا يطل الثمن عن اليتيم ويؤخذ من ماله وهو قول أصبغ والثالث أن البائع يرضى ولا يرد إلا أن يكون ما باع بأقل من القيمة أو بأكثر ما غره حتى بالبائع فلا يختلف في أن البائع يرد وإن لم يطل الثمن عن اليتيم لأدخاله إياه فيما لأجله منه وأما ما باع اليتيم من ماله أو انتفى عنه في شهوده فلا

الفساد ويكون أمرهما فاشيا ولا تقبل فيه شهادة الفساد دون الرجال ولا يكتفى فيه برجلين حتى يكون معهما ما يباع فاش يعرف به حسن حاله ما وراهما في أنفسهما وأصلاهما ما لمسا وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله قال معترف ولا يجوز في هذا الشهادة الأقارب والجيران ومن يرى أنهم يعلمون ذلك وبه كانت تعمل قضائنا بالبيعة وقال ابن تيمون وقال أصبغ تجوز فيه شهادة الأبعد إذا لم يقم الأقارب وسكر وشهادة الأبعد (فرع) قال أصبغ وإن عجزا عن الشهادة عن أكثر من شهودين لم أر أن يمنع من أخذه ماله وفي وثائق الجز يرى أن شهود الترشيد يجب فهم الكثرة وأقاربهم على قول ابن الماحشون أربعة وكذلك في التسفيه وفي الاستعانة وقد تقدم أن الشهادة في الترشيد والسفيه لا تقبل بمجهلة ولا بد أن تكون مفسرة

(فصل في الشهادة في التعديل والتعريض) وفي تنبيه المحاكم على ما أخذ الأحكام قال وقبول الشهادة في التعديل ثلاثة شروط أحدها في شاهد التعديل الثاني في المخالفة المبيحة للتعديل الثالث في الوصف الكافي للتعديل (فاما) شاهد التعديل فالمرزوق الناقد للظن الذي لا يخضع في عقله ولا يخفى عليه شروط التعديل ولا تقبل التزكية من الإله والجاهل رجوع العدالة وإن كان في نفسه عدلا مقبولا في غير ذلك ولا يقبل تعديل من يرى تعديل كل مسلم بمجهد الاسلام (وأما) المخالفة المبيحة للتعديل فإن يشكر واختباره له وتطول مخالفتها إياه ولا يقنع في ذلك بالسيرة لانه يحتاج الى معرفة طهارته وباطنه وذلك لا يدرك إلا مع المطاوعة فإن من شأن الناس تزني الظواهر وكتمان العيوب ومعنى معرفة باطنه أن يعلم الغائب من باطنه الذي يصح له به الحكم عليه وأما القطع على ذلك فمن الغيب (مسألة) وفي المنطقة شهودا أكثر كسنة بخلاف شهود الحقوق وقال مالك قد يجوز شهادة الرجل ولا يجوز تعدله لا التعديل المعارف وقال تعنون لا يقبل في التزكية إلا العدل المبرز للظن الذي لا يخضع في عقله ولا يستل في رأيه وعلى هذا أكثر أصحاب مالك وبه جرى العمل وروى عنه أيضا أن شهودا تزكية كشهود سائر الحقوق (مسألة) وفي المقدمات الشاهد الذي ثبت عليه بنحو قد عتبه أو يعلمها الحاكم به لا يجوز الشهادة بتزكيته مطلقا وإنما يقبل من علم بجرمته ثم شهد على قوته منها وزعمها وبشهادة تزكية (فرع) وكذلك الحدود والمقدوف بمنزلة لا يجوز تزكيته على الإطلاق وإنما يجوز معرفة تزكيته في الخير (تنبيه) تعديل الأب ابنه والأب ابنه لا يجوز عند واحد من أصحاب مالك وإن كان المعدل مبرز الابن الماحشون فانه قال إذا كان قيساه لغير التعديل ولم يقصد إلا إحياء الشهادة فلا بأس أن يصفه بالذي تم به شهادته من عدالته من البيان (مسألة) قال المازري في الشاهد الذي لم تثبت عدالته ولا بجرمته يشهد فيما سوى الحدود وعذبه مالك انه يجب على القاضي البحث عن حاله ولا يجهل على فسق ولا على عدالة حتى تنكشف له إحدى الحالتين (مسألة) لا يترك الشاهد إذا لم يعرفه القاضي الأعلى عنه وليس

اختلاف في أنه يرد ولا يتبع بالثمن كان الذي باع يسيرا أو كثيرا أصلا أو عرضا وهو محمول فيما باع على وقبض من الثمن على أنه انتفع فيما له منه بحيث ثبت أنه انتفع فيما ليس له منه بدوا إذا ادعى المولى عليه في شيء باعه أنه باعه قبل أن يجوز له البيع وقال المبتاع بعد أن جاز له البيع فالبيعة على البائع لأنه يريد دفع بيع قد تم ولا ينصون في كتابه

ان القول قول السفيه (فصل) ويكتفى بسم الوكيل عقد اشترى فلان من فلان البتة على فلان حكم التقديم الذي يبد منه قبله وتبني على ما تقدم وتقول بعد التاخير عن علم التقديم باسناد المبيع عليه به ولا يعطى فيه عزلا والوكيل على البيع وصيل على قبض الثمن وان لم ينص له على ذلك وكذلك ٢٥٥

وان لم يجعل له الا المبيع خاصة والرهن كذلك له اخذه فان ضاع قطاعه منه الا ان يعمل به الموكل ورضي به ولا يبيع بالنيابة الا ان ينص له عليها وكذلك ليس له ان يبيع بالعرض ماشائه ان يباع بالعين ولا يراد المشتري من الثمن الا بما يبيته الدفع ولا بد ان يقال في قبض الوكالة ان الموكل اشهد به بذلك قال ابن الحاج في مسائله فان بدنا في شهادتهما ان الموكل اشهد معا بها فنهادهما باطلة ولا يعمل بها قال ابن رشد واذ باع زعم انه وكيل ثم طهراته ليس بوكيل فان شاء المشتري رد المبيع في الحال فله ذلك وان شاءه كما حتى يرى رايه فيه فله ذلك وان كان حيوانا قتلت فهو على ذمته ولو جاء رهاقل ردها فامضى لزمه بخلاف ما اذا باعها وهو بدعي انتهال ثم جاء رهاقا فاستحقها وأجاز البيع فلا يلزم ذلك المشتري وله حجة في ذلك باستال العبد وكذا اذا ادعى بعض الشركاء كماله الجميع فانه برد المبيع كله بخلاف ما اذا ادعى الوكالة فانه اذا جاء القابض فامضى البيع فهو لازم للمشتري

على القاضي ان يسأل المزمع عن تفسير العدة اذا كان عالما بوجوبها ولا عن الجرحه اذا كان عالما بها (فصل) وما عده من قبيل تركه العلانية فقبيل يجرى في ذلك عدلان وهو المشهور وقيل لا بد من ثلاثة وهو مروى عن ابن كانه وعن ابن الماجشون ان اقل من ترك الرجل أربعة شهود وقال ابن حبيب في الواقعة والتركبة تختلف فتكون بالواحد والاثنتين والجماعة بقدر ما يظهر لها كبريا كعنده قال المتطى وما كثر من الشهود فهو أحسن الا ان تكون التركبة في شاهد شدينا فان مطرنا وروى عن مالك انه لا تركبة الا أربعة وقال حصون اختلف في ذلك قول مالك فمرة مقبيل لا يفتى في الاقبول واحد وروى عنه انه اجازوه الذي جرى به القضاء انه لا يفتى بقول واحد مخافة ان يكون بينهما وبين الساهد عدو قاله المتطى وقال أيضا واستحسن اذ اثبت العدة بالاثنتين أن يزيد في الصلح والكشف فلا يزيد ذلك الاختيار (فرع) ولا يكتفى القاضي بتعديل العلانية دون تعديل السرولة أن يكتفى بتعديل السرود تعديل العلانية قال بعض الشيوخ ومعناه في الاختيار دون الالتزام على ما في المدونة وغيرها (فرع) ولا تقبل تركبة النساء لا في حق الرجال ولا في حق النساء قال ابن رشد ان التركبة بشرط فيها التبريز في العدة وهي صفة تخص بالرجال قال وقد قيل انهن تركيب الرجال اذا شهدوا فيما يجوز شهادتهن فيه وهو قول ابن نافع وابن الماجشون في البسطة والقياس جواز تركبتهن للنساء انظر البان (تنبيه) تعديل السر يشارك تعديل العلانية من وجهين أحدهما انه لا يجوز اعتدال في تعديل السراى المشهود عليه بعد والى في تعديل العلانية الثاني انه يجزى في تعديل السراى الشاهد الى احدا ان كان الاختيار اثنتين بخلاف تعديل العلانية في الوجهين يعنى الاعتذار وعدم الاكتفاء بالواحد (فصل) فاذا كتب الشهود ما دهم في عقد التركبة وشهدوا بعنده القاضي على عين المزمع فيه كتب على شهادة كل واحد منهم ثم عدت على عينه لان التعديل لا يكون الا على العبد في مجلس القاضي الا ان يكون العدل مشهورا بالعدل لا بد له من غيره فلا بأس بتعديله غائبا (تنبيه) قال المازرى وأما البعيد الغيبة فتسمع التركبة فيه وقيل كما يحكم عليه اذا كان غائبا (فصل) في صفة شهادة التعديل (والتعديل التام عند مالك وأصحابه وهو الذي جرى به العمل ان يقول هو عدل رضى قال مالك رضى الله تعالى عنه ليس عليه ان يقول لأعلم الا خبرا ولو قال نعم العبد وقال هو من يجب ان تبيل شهادته ولم يزد على ذلك كان تعدلا اذا كان العدل من أهل العلم فان كان من غير أهل العلم لم ينعده تعدله وليس له ان يقول هو عدل رضى في علم الله تعالى ولا ان يقول أراضاه على وروا مشهورين لبيان عن مالك وبه قال ابن القاسم ومحمون ولا له ان يقول لأعلمه الاعدا لرضى قال محمون ولا

٤٥ تبصره ل (ويكتب في ابتاع الوكيل لموكله) عقد اشترى فلان لموكله فلان بما يبيده من قبله من فلان جميع الموضع كذا تبين كذا وكذا فقه من مال موكله المذكور وقضه منه البائع وأراه منه وخلص بذلك للمشتري له تلك ذلك على السنة والمرجع بالردك مدان رآه وعلم ان عيوبه كذا فترضيه والتزمه بموكله المذكور

جميع ما يملك في كذا وهذا البيع لازم للمشتري وإن ذكر فيه أنه اشترى لغيره إن نازعه الموكل وعليه غرم الثمن وإن لم يخطر الموكل عند الشراء أنه اشترى لغيره بما له وأمره وليس عليه من دفع الثمن شيء فإن اشترط ذلك سقط عنه غرم الثمن وإذا صرح بالبيع فعلى ذلك وليس للبائع أن يمتنع من ذلك وإن لم يصرح حين عقد البيع فلا يلزم البائع أن يعقد ذلك في أول وثيقة وللمشتري أن يشهد بذلك بعد عقد البيع فيكتب في ذلك ما نصه (وأشده فلان المشتري في كذا إن ابتاعه ما ذكره فلان ابن فلان بما له وأمره ويدعى تناول ذلك عارية ولا حق له معه في ثمن ولا ثمنون وحضر فلان فوافق على ذلك ورضي بالشراء على حسبه والزم نفسه حكمه وشهد عليهما بذلك في كذا وفي الإشهاد على الموكل منفعة للموكل لئلا ينازعه في ذلك فلا يلزمه البيع وإذا نازع الأمر قال لم آمره بالشراء ولا بمنه للأمر فلهف الأمر له رد الثمن فإن خلف أخذ ما له من المشتري الأمر على قول أصمخ ولا يكون له سبيل على البائع قال إذا نصح منه غسل بذلك وصديق المشتري على قول ابن الماجشون بأخذ ما له إن شاء من البائع أو من المشتري فإن أخذ من البائع رجع به على المشتري وإن أخذ من المشتري لم يكن له على البائع رجوع والشراء لازم للمشتري

يقول هو صالح وقاله ابن المواز قال أحمد بن نصر الداودي هو تعديل (فرع) قال أصمخ ولا أحببان يقول هو تعديل ولكن يقول أراد عدلا قال القاضي أبو بكر كل لفظ غيره عن عدل رضى فإنه يجزئه (فرع) فإن اقتصر على أحد الكائنين في الجواب روي أنه لا يجوز إلا باجتماعهما وقال مهنون إن اقتصر على عدل أخوه وقاله غيره واحتج بقوله الله تعالى وأشهدوا ذوي عقل منكم وأجاز بعض المتأخرين من العلماء الاقتصار على رضى لقوله عز وجل من رضون من الشهداء وقال أبو عمر بن عبد البر في العكافى تفصيل مذهب مالك رضى الله تعالى عنه أنه لا يجزئ أحد الوصفين عن الآخر وقد تقدم أنه رواية ابن الجلاب عن مالك أيضا أن أحد الوصفين تعديل قال وهو الصواب والذي جرى به العمل والقضاء ما ند منه (تنبيه) ومعنى رضى هو الذى لا يندع ولا يلبس عليه ولا يطعم في غلته ولا خدعته (فرع) واستحسن بعضهم أن يضاف إلى عدل رضى من يجوز شهادته ويقضى بها قال المتطلى وهي زيادة حسنة فلو اقتصر عليها دون عدل رضى فأنما لا تقبل إلا من العالم كما تقدم

(فصل) منع مطرف وابن الماجشون من التزكية قبل الشهادة ومن الشهادة على الشهادة بالتعديل إلا أن يشهد رجل على شاهد فربما غاب أو ميت وزكاه مع ذلك وقال هو الذى لا نصل خلافه من قول مالك وعليه أهل المدينة وأجاز مهنون أن يشهد رجلا عن عدل القاضي إن فلا تأولنا الغائبين أو الميتين شهدا معا على تعديل فلان الذى شهد الآن في حق وهو عنده تعديل كامل (فرع) قال المتطلى زاد في التبعة قبل له في التصريح أعجز نفسه الشهادة على الشهادة على ما وصفتك في العدة في تبعة الشهود أو مرضهم قال نعم ذلك جائز وقد ذكر ابن مهنون أن أباه رجع عن الشهادة على الشهود في العدة والتصریح إلا في تعديل البدوى فذلك جائز قال بعض الشيوخ وما رجع إليه مهنون هو قول ابن الماجشون في الواضحة وهو الصواب لأن التعديل لا يكون إلا بعد الشهادة ولو جاز قبل الشهادة لجازت شهادة غير الصديق لأن التامن قد تنبأ أحوالهم وإنما يعدلون بعد الشهادة (فرع) ولا يترك الشاهد من شهادته ولا من نقل معه شهادة في ذلك الحق وأجاز مهنون إذا شهدت طائفة بعد ذلك أن تترك كل طائفة صاحبها وهو عند غيره لا ما شهد نافي حقن مختلفين يروى عنه أن ذلك لا يجوز ولو شهد نافي حقن مختلفين (فرع) وإذا ذكر الشاهد خلا في حق ثم شهد ذلك المزكى على الشاهد منته شهادته دون افتقار تركه لا نه فقد كاه أو لحاكم صاحب الطر عن ابن كاه

(فصل في صفة تعديل المرء) وفي مختصر الواضحة وتعديل السران نقض الحاكم رجلا من أهل السبل والرجل ما جعله بذلك في قوله المسئلة عن الشهود وما فيها منه وبينه ولا يشهره لئلا يصير حكما منه فيقال ذلك الرجل عن الشاهد من يتق به من أهل مدينته وأهل محله ولا ينبغي لذلك الرجل أن يقتصر على سؤال واحد خيفة أن يكون بينه وبين

على كل حال وفي كتاب الاستغناء عن اتباع رجل دار أو تعدت زوجته الثمن لسكاهة أو سنتين الشاهد ثم دعا فيها فان أقر الزوج للزوجة بالتعد فيها حلفت أنه لها اشترى ومن ما لها وزنت وكان الشراء لها وإن كان لها ذلك قال قول الزوج بينه والشراء وإن قال البائع إن المرأة وزنت عليه الثمن لم ينهها ذلك ولم يقبل قوله وكان لها

أما قال ابن رشد وإذا اشترى رجل سلة لأمه أو تَكَارَى لها فباعها فبازت الدابة أو سكنت الدار فطلب منها الثمن فقالت
بدعت لك ولا يثبت ما في ذلك خمسة أقوال أحدها أنه إن كان قد أذن الثمن فالقول قولها مع غيرها ولا إن كان القول قوله مع
بنوه روى ابن القاسم عن مالك والثاني أنه إن كانت قبضت السلة ٢٥٧ كان القول قولها والا كان

القول قوله وهو قول أشهب
والثالث قول مصنفون عن
عيسى أنه إن أشهد من الدفع
أنه من ماله كان القول قوله
والا كان القول قولها

والرابع إن القول قول المأمور
مطلقا نقض أولم يتقدموه
رواية عيسى عن ابن القاسم
والخامس إن القول قول الأمر

مطلقا نقض أولم يتقدموه
كتاب ابن الموارز ويلزم الأمر
ما لا تزعمه المتن من الصواب
الخفيفة والوظيفة فإن كان

من الصواب التي لا غشفي
مثله فلا يلزمه وإذا طلع
على عيب فلا يلزمه عند ابن
القاسم إذا كان قد أمره بشراء

شيء معين لا باستئذان الأمر
ويرد حق غيره ذلك وقال أشهب
لأردشأ من ذلك معينة
كانت أو غيرها لا أمداً استأذنه

قال بعض المتأخرين إلا أن
يكون غائبا فله ذلك وكذلك
ليس له أن يقبل فإن كان
مؤثرا إليه فله أن يقبل

ما شاء من ذلك كله في التينة
والحفور
(فصل) ويكتب في شراء
الأب والوصى للفقير عقد

اشترى فلان لا ولادة الصغار
في حفور فلان وفلان وفلان
على السواء بينهم أو فلان

لشاهد ضمن ولكن يسأل الاثنين والثلاثة ويستبرئ ذلك ولا يتقبل الحكم إلا ما اتفق
عليه بعد ذلك فأكثري في الحكم إذا وثق بمدة الرجل وصلاحه ومعرفته بأهل مكانه
ووجوده الصداقة أن يسأله عن الناس فيعرفه من تجهل عدلته أو حرجه فهذا كله من
تعديل الصبر

(فصل) وأما صفة الشهادة على الصريح فكفي أن يقول هو عندنا مجروح ومثله لا يجوز
شهادته وليس على المجرحين أن يكشفوا الصريح إذا كانوا من يعرف وجه الصريح وقد
تقدم الفصل الأول من فصول الأعداء ذكر ما يسمع من الصريح وعن لا يسمع (فرع)

والواحد يسمع وذلك إذا كان ذلك بمسئلة القاضي ولكن عدلا فله ابن القاسم وكذلك
يجوز الصريح سراً إذا كان مجلس القاضي (فرع) قال ابن عتاب الذي أحاط به العلم
وجوبه الحكم في الصريح بالعداوة أنها تكون شهادة من ترك من الشهادة ولا يشترط
في ذلك أهل التبرز في العداوة وإنما يطلب التبرز في غير العداوة ومن وجوه الصريح ولا أعلم

في هذا خلافاً من أحكام ابن سهل في الجزء الثاني في رسم تداعي بين مهملين الدباغ ويصبر
في سائبة (مسألة) وفي الوائين المجموعة ولا ينبغي لأحد أن يصرح شاهداً أنه يشهد بالحق
ذكره في رسم تقييد عداوة لتكون عدة

(فصل في تعارض شهود التزكية والخرج) وفي تنبيه الحكم لو علق شاهدان رجلاً ووجه
آخران في ذلك قولان قيل بقبض باعدهما لا استحالة الجميع بينهما وقيل بقبض
شهود الجرح لأنهم زادوا على شهود التعديل إذا جرح بما يظن فلا يطلع عليه كل الناس
تخلاف العدلة ولغني تفصيل قال إن كان اختلاف البيتين في فعل شيء في مجلس واحد

كدهري إحدى البيتين أنه فعل كذا في وقت كذا وأما البينة الأخرى لم يكن ذلك فانه
يقضى باعدهما سواً وإن كان ذلك في مجلسين متقاربين قضى بشهادة الجرح لأنها زادت
على الباطن وإن تباعد ما بين المجلسين قضى بالسو هما تارخا ويجعل على أنه كان عدلاً

ففسق أو فاسقا فتذكر أن الإبان يكون في وقت تقييد الجرح ظاهراً للعدالة فينبغي الجرح مقدمه
لأنها زادت
(فصل في شهادة الاسترعاء) وشهادات الاسترعاء لا بد أن تكون الشهود يستحضرونها

من غير أن يروا الوثيقة إذا كانت الوثيقة مبنية على معرفة الشهود لذلك وذلك في عقود
الاسترعاء التي يكتب فيها يشهد المجمعون في هذا الكتاب من الشهود أنهم يعرفون كذا
وكذا فإن رأى الحاكم يسهو توجب التثبت فينبغي أن يقول لهم ما تشهدون به فإن ذكروا

شهادتهم بالسنة على ما في الوثيقة حازت والأردها وليس في كل موضع ينبغي أن يفعل
هذا أو بكل الشهود وأما إذا كانت الوثيقة معتقدة على أشهاد الشاهدين كالصديقة
والإتياع ونحو ذلك فلا ينبغي أن تؤخذ الشهود بحفظ ما في الوثيقة وحسبهم أن يقولوا
إن شهادتهم فيها حق وأنهم يعرفون من أشهدهم ولا يعمل القاضي الكتاب ويسألهم

الوصى لمجابر فلان وفلان على السواء بينهم أو على نسبة كذا من ماله ومناصبهم المستقر لهم يبدعون من أمرائهم
من أمهم فلانة ومن غلات أمهم كذا أو يعمل لهم لله تعالى من فلان جميع الكذا بكذا أو تبنى على ما تقدم (بيان)
الوجه في إتياع الأب لا يسهو به إلا أن بين أصل المال وتضمن في العقد المعرفة ولا يحتاج في ذلك إلى إتياع الوصي لا شفاء

في كتابه في الفقهين ذلك قبل التاريخ مناصه) نحن نعرف ان الابن المذكور ورث في أمه المذكورة مالا لا ينقص
 من ماله الله والثمن في ذلك يسير أو انه استقر له يسير والده من غلات أملاكه أو فوائده ما يرعى على الثمن المذكور في
 المذكور وقال انه اشتراه من مال ابنه ولا يصح للابن مال في ذلك

٢٠٨

يكتفيان لم ينص الوجه
 قولان أحدهما ان ذلك

عن شهادتهم

(فصل في الشهادة في العلم) وصفها ان تقول الشهود اننا تصرف فلان بن فلان معرفة
 بحصة وانه من أهل القرو والمسلم وما علمنا له مالا حاضر ولا غائبا ولا ربحا ولا عروضا
 ولا شيئا بعدى عليه فيه (تنبيه) قال ابن المندى اذا شهدت البيعة على المدين ان له مالا
 ولم تعين ذلك فليس ذلك بشئ اذا كان العلم قديم له واغما الزم باليمين استبراء اذا اتهم
 انه أنفق مالا (فصل) وفي الطر لا ين عات اذا وقع في الوثيقة محموا وبشر أو ضرب في غير
 مواضع العدد مثل عدد الدنانير أو جعلها أو تاريخ الوثيقة وما أشبه ذلك لم يضر الوثيقة وان لم
 يعتمد منه الكاتبون كان في تلك المواضع ثلث البيعة عنه فان غفلت الشئ منه
 الذي وقع فيه ذلك من غير ان يروا الوثيقة مضت وسئلوا عن البشرا عن حفظه مضت
 أيضا وان لم يحفظوه سقطت الوثيقة

(القصل التاسع فيما يحل له الشاهد من شهادة فتصل) وفي أحكام ابن سهل عن قسامة
 الجوز دفين شهد عند القاضي فلما أدى شهادته عنده قال له بلقي ان هذا أبنى للمشهود
 عليه يهدني ويشتري ويرميني بالمكر وقال ابن الماجشون قد أبطل شهادته ولا أدى
 للأحكام ان يقبلها لانه يخبر انه عدوه فكيف يشهد عليه وادى من هذا الكلام تطرح
 شهادته وقال أصبغ ان قاله على وجه الشكوى وقصد ان ينهيه عن الاذى ولم يكن
 على طلب خصومة مذكور ولا معنى للشيعة فلا يرى ذلك شيئا وان معنى للشيعة وقام بها
 بطالمة أو بخاصمه أو كان على وجه الخصومة وان لم يسمها في تلك الساعة فشهادته ساقطة
 (مسئلة) وفي القنع لابن طحال اذا شهد له اهدتم حدث منه زنا أو قذف أو شرب خمر
 أو غير ذلك مما يجرحه سقطت شهادته الا ان سجد القضاء فشهادته قبل ان يصير الى ذلك
 فبشهادة الحكم وفي كتاب ابن الموازا كتب القاضي شهادة له اهدتم ولم يحكم بها حتى قتل
 أو قذف أو قاتل من شهد عليه فلا تسقط بهذا شهادة التي وقعت عند الحكم الا ان يحدث
 ما يستبره الناس من الزنا أو الشرب فتسقط بذلك لان ذلك يدل على أنه يفعل ذلك قبل هذا
 (مسئلة) ولو شهد شاهد بطلاق امرأته وان زوجها طلقها البتة فقبله الامام وأحلف
 المشهود عليه ان ذلك لم يكن ثم فسدت حال الشاهد ثم شهد آخر بمثل شهادته قال لا يقبل
 الاول على الزوج المشهود عليه لانه يوم تقيم شهادته الى النساء الثاني غير عدل فشهادة
 الاول ساقطة (فصل) وأما اذا شهد الشاهد ثم لم يحكم بشهادته حتى وقع بينه وبين المشهود
 عليه خصومة فان شهادته لا ترد بذلك وكذلك لو شهد لامراة بشهادة فلم يحكم بها حتى تزوجها
 فان شهادته ماضية لان الصداقة والزوجة اتحدت شيئا بعدا ادا لشهادة فلذلك كانت
 ماضية وفي المقنع كثير من هذا المعنى

(القصل العاشر في صفة اداء الشهادة واللفظ الذي يصح به اداء الشهادة) قال القرافي
 رحمه الله تعالى في الفرق السابع والعشرين والمائتين اعلم ان اداء الشهادة لا يصح بالخبير

جائر لابن قاله مالك رضى
 الله تعالى عنه وهو مذاهب ابن
 القاسم قال في الاستفتاء
 وان عتق الاب الاملاك
 وسكن الدار بعد ذلك وهو
 الصحيح والعمل والثاني ان
 ذلك لا يصح للابن ويكون
 قولاه وهو مذاهب أصبغ وان
 قال في ابتاع الاب والوصى
 من حلال المحذور وسكت فلا بد
 من تعيين الاشتراك بين
 المتحيزين كانوا جماعة مختلفة
 ان عتق فلا تصرف نسبة
 الاشتراك وهو محمول على
 الوصي اذا لم يبين ذلك على
 نسبة الميراث وقال أصبغ ان
 كان الشراء بجميع ما قيم كان
 ذلك وان كان بالعض كان
 على السواء وان سكت الاب
 ولم يقل بماله ولا بعماله وانه
 لهم وعمرى المقنع ذلك
 فانه يحصل على المقداسفله
 واذا اشترى الاب لابنه عمال
 وحمه اياه فهو جائز وان لم
 تعرف المنة قبل ذلك واخراج
 الثمن من يده الى يد البائع
 حيازة تاممة وبذلك القضاء
 وقبل ان ذلك ليس بمجازاة
 حتى يخرج من يده ويدفعه
 الى غيره ثم يتابع به أو يدفعه
 الحاضر بامر الى البائع

(وسئل) ابن الحاج في رجل ابتاع لابنه دارا بئنه وحمه اياه الا انه مضى عليه في ثلاثة أعوام
 ثم توفي المشتري فقال لا ينفع البيع ويتبع الا مع تركه الملب بالثمن حالاً ولو كان ثمنه ورثة الاب وان كان ابتاع
 للأجنبي لم يملكه هذه فذلك جائز (ويكتب مناصه) اشترى فلان له لان بماله ومتاعه وعليه العهد من فلان جميع السكا

ويعني على ما تقدم ثم نقول قبل الشاهد ولم يقر البائع بما ذكر المشتري من ان شره لغيره ولا أنكر منه ما باع وعليه
العهد وهو المثلزم للعيوب ولاداعا لئن وشهد علمه ما ذكر في كذا **(فصل)** وبسبب الحاضر والحاضنة فيه اختلاف
فقبل انه لا يجوز له البيع الا بأمر السلطان وقيل يجوز مطلقا ٢٠٩

وقيل يجوز في القبل دون
الكسب اذا احتاج الى ذلك
وبذلك جرى العمل والقبل
ما قبلته عشرون ديناراً
وقبل العشرون ونحوها
وقال ابن زرب والنسلاون
دينار وسواه كان الحاضر
قريباً أو بعيداً أو أولاً أو آخياً
في يدى أو خسرى اذا أصاب
وجاه البيع وكان الثمن قابلاً
فيما يحتاج اليه البتم جاز
ولا قيام له فيه بعد ذلك لاحد
(وكتب في ذلك) عقد
باع فلان على البتم فلان
الكتابي قيمته وكفايته
جميع الدورية والموضع بكذا
حدوده كذا أثبت قيمته بالبيع
وصار عنده ليمنه في نفقات
البتم وضروريات أموره اذا
هو بحال حاجه ولا شيء له يباع
لذلك سوى ما ذكره بصد
التسويق والاشادة في عهده
الزيادة وشهد علمه ما ذكر
في كذا وتضمن في العقد من
يعرف في العقد صدقاً لا ين
وحاجته وأنه لا رمى عليه
وأنه أولى ما يباع عليه أو السداد
(بيان) الآم أقوى في ذلك
من غيرها لانها خذلت منزلة
الاب في مواضع كثيرة وقال
ابن حبيب أجاز مالك وغيره
من العلماء نظراً لبيع والأخ

البتم فلو قال الشاهد لما كتم أنا خبرك أيها القاضي بان لم يدع عند عمرو دينار عن يقين فلا
يجوز اعتماد القاضي على هذا الوعد لو قال قد أخبرتك أيها القاضي بكذا كان كاذباً لأن
مقتضاه تقديم الاخبار منه ولم يقع والاعتماد على الكذب لا يجوز فالمستقبل وعد
والماضي كذب وكذلك اسم الفاعل المقتضى للعالم كقولك أنا أخبرك أيها القاضي بذلك
فانه اخبار عن انصافه بالخبر للقاضي وذلك لم يقع في الحال فانه خبر كيف تصرف لا يجوز
لما كتم الاعتماد عليه وكذلك اذا قال لما كتم الشاهد بأي شيء تشهد فقال حضرت عند
فلان فسمعت بقرتك أو أشهدني على نفسه بكذا أو شهدت بينهما بصدور البيع أو غير ذلك
من العقود لا يكون ذلك ادعاء شهادة ولا يجوز لما كتم اعتماد على شيء من ذلك بسبب ان
هذا خبر عن آخر تقدم فيتمثل ان يكون قد اطلع بعد ذلك على منع من الشاهد من قسم
أو اقاله أو حلف ربه لاشهادته بالأداء فلا يجوز لاجل هذه الاحتمالات الاعتماد على شيء
من ذلك اذا صدر من الشاهد بل لا بد من انشاء الاخبار عن الواقعة المشهود بها أو الانشاء
ليس بخبر ولذلك لا يحتمل التصديق والتكذيب فاذا قال الشاهد أشهد عندك أيها
القاضي كان انشاء ولو قال شهدت لم يكن انشاء وعكسه في البيع لو قال يبعك لم يكن انشاء
للبيع بل أخبر ولا يستغني ببيع بل هو وعد في المستقبل ولو قال بعتك كان انشاء للبيع
فالانشاء في الشهادة بالمضارع وفي العقود بالماضي وفي الطلاق بالماضي واسم الفاعل
مخوفاً لطائفي وان حوّل قسم الانشاء في البيع باسم الفاعل كما تقدم في الشهادة فهو
انشاء عندك بكذا أو أنا بعتك بكذا فهو ليس انشاء قال وسبب الفرق بين هذه المواطن
الوضع المعروف فامرأه أهل العرف للانشاء كان انشاء ما لا فلا فانفق ان العوائد تغيرت
وصار الماضي موضعاً لانشاء الشهادة والمضارع لانشاء العقود جاز لما كتم الاعتماد
على ما صار موضعاً للانشاء ولا يجوز له الاعتماد على العرف الأول **(تنبيه)** وهذا
الذي ذكره القرافي هو مذهب النافعي ولم أره لاحد من المالكية ونقل شمس الدين بن
قيم الجزية الحنبلي المسمى ان مذهب مالك رضي الله تعالى عنه وأبي خزيمة وظاهر كلام
أحمد بن حنبل انه لا يشترط في صحة الشهادة لفظ أشهد بل متى قال الشاهد رأيت كذا وكذا
أو سمعت أو نحو ذلك كانت شهادة منه وليس في كتاب الله تعالى ولا سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم موضع واحد يدل على اشتراط لفظ الشهادة ولا ورد ذلك عن أحد من الصحابة ولا
ورد في القياس والامتناب ما يقتضي ذلك بل الأدلة المتظاهرة من الكتاب والسنة
وأقوال الصحابة وفتاوى العرب تنفي ذلك قال الله تعالى قل هل شهداءكم الذين يشهدون
الآية وهم مسلمون انه ليس امرأدا لتلفظ لفظاً شهد في هذا العمل بل مجرد الاخبار بغيره
وقال الله تعالى لكن ان الله يشهد عما أنزل اليك ولا يتوقف صحة ذلك على ان تقول سبحانه
أشهد وكذلك قوله تعالى يشهد ان لا اله الا هو لا يتوقف على ان الله يشهد انهم
لكاذبون وقال تعالى ولا يعلى عليك الذين يدعون من دونه الشفاعة الامن شهد بالحق أي

٤٦ تبصره ل وغيرهما من الاولياء اذا كان رشيداً البتم دون تقديم سلطان وان فعل ما فعله
الوصي اذا احسن النظر ولم يتهم فان باع الماضي ما قبلته أكثر مما ذكر على ما جرى به العمل أو لغير حاجه فمفعول لم ينفذ
وفي مؤلفه ابن ابيات كل من باع على بتم من أخ أو ولي غير وصي من غير نفقة ولا كسوة فلا يجوز عليه وهو بالخيار بين ان

عن مالك ومن هلك وترك دينه
البيع فأنكر الدين ولم يثبت
أن الصغير باخذ ما بيع عليه
لأنه على ما يكف ويبيع المشتري
الكبار باليمن لتعديهم في
قبض ما ليس لهم ألا يجوز
لأحد أن يبيع على صغير إلا
الأب أو وصيا أو ما كما كان
شهد عليه برضاه يوم البيع
فلا شيء عليه لأن رضاه ليس
برضى ومثله قال ابن نافع قال
المشاور في كتاب الاستئناء وله
القيام مدة من عشرة أعوام
بعد بلوغه وإن علم بالبيع لانه
من وجه الاستسقاء لانه
لا يستحق مال أحد ولا
يحصا عليه دون العشرة
الأعوام لأن دخول المبتاع
عليه معلوم وليس من وجه
الرضا بالبيع وانقطاع
بالعلم كمن يبيع عليه ماله وهو
ساكت عالم لا يقوم عند ذلك
فبعد منه رضا بالبيع
ويرجع باليمن ولو كان ممن
يعلم ذلك ولم يقم بعد بلوغه
باليمين والثلاثة لا تقطعت
عنه وبشر سب من بلوغه
كان يفتي ابن له بلوغه وفي
الجباس انه من باب الرضا
وعضى البيع سكونه بعد
البلوغ لم يقم بحرارة البلوغ
في الشهر وما قرأه إلى السنة
فان زاد على ذلك زعم البيع

٢١٠

أخبر به وتكلم به عن علم وقال تعالى وشهد شاهد من أهلها الآية وقال تعالى يا أيها
الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم والمقرر على نفسه لا يقول
أشهد وسعى ذلك شهادة ولا يقتصر صحة الإسلام إلى أن يقول الداحل في الإسلام أشهد
أن لا إله إلا الله بل لو قال لا إله إلا الله محمد رسول الله كفى وقال تعالى واجتنبوا قول
الزور وحفاه وقال عليه الصلاة والسلام عدلت شهادة الزور الأشراك بالله وقال عليه الصلاة
والسلام ألا أنبئكم بأكبر الكبار الشراك بالله وقتل النفس التي حرم الله ألا وقول الزور
فهي قول الزور شهادة وقال ابن عباس شهد عندي رجال مرضيون وأرواهم عندي عمر
أن النبي صلى الله عليه وسلم نحى عن الصلاة بعد العصر حتى تترك الشمس وبعد الصبح
حتى تقطع الشمس ومعلوم أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لم يقل لابن عباس أشهد
عندك ولكن أخبره فسمى ذلك شهادة فاشترط لفظ الشهادة لا أصل له في الكتاب ولا في
السنة ولا في عمل السلف الصالحين انتهى ما ذكره ابن قسيم الجوزي وفيه إلى مذهب مالك
(تنبيه) ويؤيد ما ذكره ابن قسيم الجوزي ما ذكره ابن بطال في المنقح عن أصبغ قال
لقد حضرت ابن وهب ومن معه من الفقهاء عند القاضي العمري فكان كاتب القاضي
يقرأ على القاضي شهادة الشاهد فمض الشاهد ثم يقول للشاهد هذه شهادة ثلث فإذا قال
ثم قبل ذلك منه فقوله نعم ليس هو إنشاء للشهادة وقد أكتفى به من الشاهد وفي رسالة
القضاة الأحكام فيما ترددين المتخاصمين عند الأحكام قال وإذا فرغ الكاتب من
قراءة الحضرة الذي تقيد فيه الدعوى والجواب قال القاضي لدعي هذه دعواك فإذا
قال نعم قال لكل واحد من الشهود هكذا شهدت فإذا قال نعم وقع القاضي بخطه في آخره
شهد له لا الشهود عندي وإن شاء كتب كذلك كانت الشهادة عندي لحمل أداء الشهادة
لغلة ثم فقط وفي الوثائق المجموعة أن شريحا كان يقول للشاهد من أغاضى على هذا
المسلم اتقوا في متق بكما فاقمأته أتشهد أن الحق لهذا فإذا قال نعم أجاز شهادتهما
فظاهر نصوص المذهب أن ما ذكره القرافي لا يشترط أداء الشهادة وقوله أنه منسوب
إلى الشافعية ولعله نقل من كلامهم فكثيرا ما نقل عباراتهم إذا ظهر له أنها غير مخالفة
لقول أحد المذاهب وقد فصل ذلك في تصحيح الدعوى بوله من ذلك كثير في باب السياسة من
كتاب الذخيرة له نقله من الأحكام السلطانية للقارودي الشافعي ونصوص المذهب مخالفة
لما ذكره وقد ذكرت ذلك في قسم السلسلة السريعة

(فصل) في الشافعية تفرق في الشهادة بالمصدر واسم المفعول والشهادة بالصدر فإذا قال
الشهود تشهد أن هذا وقت أو هذا مبيع من فلان أو هذه منكوبة فلان فإن الحاكم يحكم
بموجب شهادتهم ويكون ذلك متصفا بالعلم بجهة الوقف ونحوه ولو شهدوا بالصدر وقلوا
نشهد بصدور الوقف أو بصدور البيع لم يحكم بموجب شهادتهم لاحتمال تغيير تلك العقود
كالواضح الوقف أو صدرت الأقالة في البيع ونحو ذلك قال الشيخ سراج الدين البليدي

ورجع على السائق عما يصير عند من اليمن إلى باب الحيازة والاستسقاء في حبيب في رواية عن مطرف
 وابن الماشجور وكانه أقيس وانظر جواب ابن عتاب في الأول لابن سهل في مسائل المهور عليه فكانه يجبي بقوله ثالث
(فصل) في بيع الفضولي وفي الذي يبيع ملك غيره بغير إذنه قولان أحدهما أنه لا يبيع ولا يجوز الثاني أنه يبيع ويجوز

فان اجازته صاحبه مضى والا فلا وفي كتاب الدعوى والانسكار الرعي قلت لابن القاسم رأيت الرجل يبيع مال غيره وصاحب المال حاضر حتى يبيع عليه أو استعمل به فرج ثم ادعاه بعد ذلك فقال مالك كل ما بيع أو تصدق به صاحبه حاضر ينظر حتى يبيع أو تصدق به ثم أراد الدعوى فيه بعد ذلك فليس له ٣١١ ذلك لأن ذلك مكر وخدعة اذا كان في بلد غير مكرهه ورأى الطاقة وأما

في بعض تعاليمه وهو الذي اشار اليه الشيخ نفي الدين كما قدمناه عنه قبل هذا فينبغي تأمل ذلك

{ القسم الثاني من الكتاب في انواع البيئات وما يتنزل منزلها }

{ وما يجرى مجراها وما ينصرف في سبعين بابا }

{ الباب الأول في القضاء بـ أربعة شهود }

وذلك في الشهادة على اثبات الزاوي على أربعة أوجه { الأول } الشهادة على رؤية الزنا عيانا فهذا الوجه هو المتفق على أنه لا يفتنه من أربعة شهود { الوجه الثاني } الشهادة على الإقرار به ولورة خلافا لمن يشترط الإقرار به أربع مرات واختلف هل يكفي بشهادة رجلين على المقر ولا بد من شهادة أربعة على الإقرار به لأن الشهادة على الإقرار تؤول الى إقامة الحد فساوت الشهادة على المعينة لتساوي موجبها ووجه القول الأول ان الاصل في الشهادات على الإقرار ان يكفي فيها شاهدان فأحرى الإقرار بالزنا على ذلك الاصل { فرج } وفي تنبيه الحكم واختلف في شهادة اثنين في الإقرار والنقل عن شهود الاصل الذين جازوا وكذا اذا شهد اثنان على كتاب القاضي بالحكم بذلك هل يجوز أم لا واذا لم تجز فهل يحد الشاهدان أم لا وان شهدوا على الإقرار حد فان نقل ذلك عن غيره فقبضه خلافا قال ابن القاسم يحد وقال محمد لا يحد اذا قال أشهد في فلان الآن يقول هو زنا أشهد في فلان وهذا أحسن لأنه حقق عليه فاذا لم يشك حد { فرج } واختلف اذا قال الشاهدان أو احدا رأيت فلانا مع فلانة أو بين يديهما فقال ابن القاسم يعاقب وقال غيره لا عقوبة ورأى القمي ان الشاهدان كانا عقوبة عليه أو غير عدل فيعاقب وقيل ان كان المشهود عليه ممن يتهم لم يعاقب الشاهدان أو يعاقب { الوجه الثالث } الشهادة على الشهادة به واختلف في ذلك فقيل يكفي اثنان على شهادة كل واحد من الاربعة وقيل لا يكفي الا أربعة على كل واحد من الاربعة فتكون ستة عشر وقيل يكفي أربعة يشهدون على كل واحد من الاربعة الذين شهدوا على المعينة { فرج } ولم يعرف القاضي أحد اليهود فاختلف هل يكفي في تعدله باثنين أو لا بد من أربعة { الوجه الرابع } الشهادة على كتاب القاضي بشوته والحكمة واختلف ايضا في ذلك كما تقدم في الشهادة على الشهادة هل يكفي في الشهادة على كتاب القاضي اثنان أو لا بد من أربعة { مسألة } وفي المتطلة لو شهد أربعة بالزنا على رجل ونقلوا به وأتوا به الى السلطان وشهدوا عليه قال لا يرى ان تجوز شهادتهم وأراهم قد فقه ورواه أصبح في كتاب الحدود فان كانوا اصحاب شرط ممكن تغييرا لمنكره فآخذوه وجاؤا به فشهدوا عليه جازت شهادتهم لانهم قد علموا في آخذوه ورفع ما يلزمهم وفي الواضحة لطرف وابن

بلد غير مكرهه ورأى الطاقة وأما في بلاد السائنة والغلبة فقد يكون ذلك بمحضته ولا ينكر قسلا يضره السكوت اذا كان مغلوبا راجيا لله ابد اعنسد ما يرى الأحداث في ماله يشهد على ذلك ويقول المال مالي ولا أعجزه ولا أرضي فعل غيري فيه غير اني مغلوب ولا أقدر على أخذه قال وأما اذا بلغه عن ماله انه يبيع عليه فلم يقم بعد ثان ذلك ولم يغير ولا أشهد عدوا له ولا انكار لذلك الفعل فذلك رضا بالبيع وتسليم فيه وقال معارف من أحدث في ماله يبيع أو هبة أو صدقة أو عقامة وصاحب الحق حاضر يعلم ذلك فلا يغير ولا ينكر فلاحق له فيه بعد ذلك الا ان يكون يقوم بخدثان ذلك فانه فرج على نفسه فبر ما كان نفسه من يبيع أو هبة أو صدقة أو عقامة أو غير ذلك من جميع الأحداث فان ترك حتى طال فلاحق له ولا حجة فيما يبيع من ذلك ولا في نفسه ولا فيما وهبه ولا فيما صدقه النساء وفي المتفرجة في الرجل يبيع عليه ماله وهو حاضر فلا يغير ولا ينكر ثم أراد بعد ذلك الرجوع فيه فلا سبيل له واله

أخذ اليمن والحني في ذلك والله أعلم اذا باعه وهو يبيع اليه أو ما اذا باعه وهو يبيع لنفسه وهم يقول اغا يبيع مالي وشركي في ذلك المال ساكت لا يغير ولا ينكر ثم قام يطلبه بذلك فلا سبيل له اليه وسكوته رضاه منه بدعوى البائع فيه واقراره منه اليه بالملك أو يكون اراد المكر والخدعة كما قال مالك فبذلك اذا كان البائع لسلطان له ولا قدرة له على الفصص وكذلك

والأشبه له إلى ذلك ولا إلى غيره (وسئل) ابن زب عن رجل يبيع ماله بمحضه ولم يشكر ذلك ثم قام يطلب نقض البيع
 له هل له حقه وأما نقضه له ٢١٢ بالتمن الذي يبيع به «وسئل عن رجل يبيع عليه ماله وهو غائب ثم علم

المباشون وأصبح أنه إذا شهد أربعة بزنا على رجل جازت شهادتهم وإن كانوا هم
 القاء من ذلك مجتمعين جاهد أو متفرقين إذا كان افتراء قهرا فبعضهم من بعض
 (مسئلة) ويشترط في الشهادة على الزنا أن يكونوا أربع رجال ذكر عدول يشهدون
 بزنا واحد مجتمعين في أداء الشهادة غير مقرقين بأنه أدخل فرجه في فرجها كما ورد
 في المسئلة (مسئلة) وظاهر المذهب جواز النظر إلى الفرج قصد التحمل والحاكم
 أن يسألهم كإسأل اليهود في السرقة ما هي ومن أين وإلى أين وفروع هذا الباب
 مشهورة في محالها

(فصل) ويلحق بهذا النوع أحكام لا بد فيها من أربعة شروط (الأول) الشهود الذين
 يحضرون لعان الزوجين والمذهب أن أقلهم أربعة (الثاني) شهادة الأبداد في النكاح
 وذلك إذا أنكح الرجل أمته أكر من رجل ولم يحضرهما شهود بل اتعاقد السكاح
 ومتروفا وقال كل واحد صاحبه أنه لم يمس لاقب هكذا فصر في المختصر فلا تتم الشهادة
 إلا بأربعة شاهدين على الأب وشاهدان على الزوج فإن أشهد كل واحد منهما الشهود
 الذين أشهدهم صاحبه لم تتم هذه الشهادة أبدا وسأيت بيان ذلك في باب من هذا
 الكتاب (فرع) أما لو كانت الزوجة مالهكة أمر نفسها لم تكمل الشهادة على النكاح
 الأربعة اثنتان على النكح واثنتان على المنكح واثنتان على الزوجة (الثالث) لو قذف
 رجلا رجلا فاق شاهدين شهدا أنهما حصرا أو عينا لم يثبت في الزنا قال لا تنفعه ولا يدين
 أربعة شهود يشهدون أنه حدى الزنا قال ابن رشد في السان والقياس أنه يدخل الخلاف
 في هذا المسئلة من اختلافهم في كتاب القاضي بثبوت الزنا أنه يكفي فيه اثنتان وقد تقدم
 ذلك (الرابع) الشهود الذين يحضرون عقوبة الزنا أقلهم أربعة (الخامس) شهادة
 السماع في الأجاس وغيره لا يجزئ فيها أقل من أربعة على قول ابن المباشون
 والمشهور أنه يجزئ فيها اثنتان (السادس) الشهادة في اب الاستراء وأقلهم أربعة
 على قول ابن المباشون والمشهور اثنتان (السابع) الشهادة في الترشد والتفسيه قال ابن
 المباشون وغيره من أصحاب مالك يشترط فيهم الكثرة وأقلهم أربعة شهود والمشهور أنه
 يجزئ في ذلك اثنتان (الثامن) شهادة القوم الذين قطع القمصون عليهم الطريق قال
 مالك تقبل شهادتهم عليهم إذا كانوا أكثر أو أقل الكثرة أربعة وقال ابن المباشون
 والمغيرة وابن دسار لا يجزئ في ذلك أقل من أربعة وقال مطرف وابن القمام يجوز عدلان
 (التاسع) قال ابن عبد السلام حكى بعضهم عن أبي بكر بن الجهم من أصحابنا أنه لا يقبل
 في الزنا أقل من أربعة والمشهور أنه ثبت بشاهدين وبأمر اثنين

(الباب الثاني في القضاء بسا هدين لا يجزئ غيرهما)
 وذلك في النكاح والرجعة والطلاق والخلع والتبليك والمباراة والعق والاسلام والردة

لفعله ولا راض به وطالب ليلحقه في ذلك متى حضر اذ هو غائب عنه وشهد على اشهاد بذلك في كذا
 (فصل في بيع المصنوع والمكره) ولا يجوز ما يبيع تحت الضنط والاكره وفي غير حق شرعي كالخراج ونحوه ويصنع بالبيع
 لذات ذلك (ويكتب فيه) عقد يعرف شهوده فلا ناوي يعلمون أن بيعه الدار أو الملك بكذا الفلان كان باعنا خطا لا كرا وفي غير

البيع وسكت ستة أوسنتين
 ثم قام فيه (فقال) القمام له
 فيه واجب وليس هو كمن
 يبيع عليه ماله وهو حاضر فهذا
 ليس له غير الثمن والبيع له
 لازم وقال ابن بطال قال
 أحمد بن عبد الملك في الرجل
 الذي لم يحضر البيع إذا علم
 وسكت يوما أو يومين أو ما قرب
 فان له القمام ويصنع البيع
 ما لم تكن الأيام فيلزمه قال
 ابن زب أن يبيع عليه ماله
 ولم يحضر البيع فهو مخير
 فبيع بالبيع أو أخذ الثمن
 ولا يضره سكوت لانه يقول
 أردت أن استقره فله فيه
 وأشار نفسي وأن يبيع بمحضه
 وسكت فلا خيار له وليس له
 إلا الثمن لأن سكوت رضاعته
 بالثمن وفي إشراف ابن المنذر
 أن خلف في السلعة ناع وصاحبها
 حاضر لا يتكلم فكان النافعي
 والنعمان يعقوب رضي الله
 تعالى عنهم يقولون لا يزول
 ملكه عنها السكوت وقال ابن
 أبي ليلى سكوت اقرار بالبيع
 قال أبو بكر الأول أصح فإذا
 بلغ الغائب ذلك وأراد البقاء
 على بيعه (فيكتب في ذلك)
 عقدا بدولان على نفسه أن
 أنه أو أخته باع عليه ملكه
 أو داره بموضع كذا وأنه غير محض

حتى يرضى بيمينه عليه وان اشترى فلا يعلم ذلك وتحققه من حال البائع ما شترى عنه وان فقد التبايع بينهما وهو مكره كذا ذكر
وقيدوا على ذلك شهادتهم في كذا يعرفون من ذكر في التاريخ (بيان) اذا ثبت هذا فمع البيع ورد المبيع بغير من على
مطاعه مسلما كان او ذميا قال ابن رشد في كتاب البيان له وانما يرد على ٤١٣ اهل الذمة ما اشترى منهم على وجه

الضبط اذا كان الذي يطلعون
به ويضبطون فيه ظاهرا او غيبا
او مكانا او اقراء لا يترجم
ملوحب عليهم حتى يسروا
فباع عليهم ما لا يلزمهم به
كثوب يستثرون به وتسهبه
فهذا يلزم مشتريه وده اليه
بائنه لكنه يبيع عليه ظاهرا
ان يبيع في حق وان يبيع عليه
تحت الضبط والاكره فضلا
يرد عليه وهو ساقط لمن اشتراه
وسمى المضمون من المدين
على بيع متاعه في غير حق
سبل الذي في رد ماله عليه
بغير من بل هو في المسلم اشهد
لان حرمته اعظم قال ذلك ابن
جبير وحكا عن مالك رضي
الله تعالى عنه من رواية ابنه
القاسم عنه وهو طرف وابنه
عبد الحكم وأصبغ وسولع
المشترى انه مضبوط او لم يسل
قال ذلك ابن القاسم عن مالك
في المسطرة وسأه وحصل الثمن
من ابتاع الى المضبوط او
سجل هل ادخله في منافعه
للمضبوط ذلك أخس فماله
وحصل في ذلك في موضع آخر
فقال ليس ما تفرع على القاسم
في عقد الشراء جعل للاسترقاع
الذي قام به لانه من اضبط التزم
بغير من واكره بما يبيع
الاكره ان يبيع اطلاق تحت

والاولا والقصب والكفاة والتدبير والبلوغ والعدة والجرح والتعديل والتشريف والقذف
والحرية والشركة والاحلال والامتنان وقتل العمد وكذلك الواكالة والوصية عند اشبه
فهذه الاحكام لا تقتضى الا شاهدين ذكر من يحين عدلين قاله ابن رشد وغيره (تتبع)
فان شهد في هذه الامور شاهد واحد حدث حكما آخر فاما النكاح فان كان الزوجان
مقرين اشهدا شاهد آخر وجوبا لا يفي منهما وان كان أحدهما منكرا لم يحلف المشهود له
مع الشاهد وأما المشهود عليه فان كانت المرأة تحلف وفي الموازنة ان المشهود عليه منهما
يحلف والمشهدور الشاهد اولا لا وجب عنه محصل واحد منهما فان شهد على النكاح
رجل وامرأتان وثبت الميسر سقط الحد ولا يصحكم بالنكاح من تنبه الاحكام لابن
النياصف وأما دعوى العمد بالامانة العتي فان اقام أحد حاشا شاهد اختلف المسئلة فان
شكل فقبل يفتي عليه وقبل يبعين حتى يحلف وقيل يحلف من البصير اذا طال والطول
سنة وأما ان شهد بقتل العمد شاهد واحد ونكل الاولياء عن القصاص فان الامان
توعد على القاتل فان حلف برئ واختلاف اذا نكل قبل يبعين ايضا حتى يحلف وقال
اشبه ان طال البصير ويش أن يقرأ يحلف كانت الله بطله في ماله من التنبيه وأما
ان شهد بجرع العمد شاهد فتحت اليين على المشهود عليه أما النكول المشهود له عن
اليين على القول وجوب ذلك شاهد واحد ومن اوعى القول لا تخونه لا يمكن من ذلك
بالشاهد واليمين وتوجهت اليمين على المشهود عليه فان نكل عن اليمين ضمن ادا حتى
يقرأ ويحلف وعلى القول الآخر يخرج بعد سنة وقال اشبه بقصص موهو حكر ذلك
عن ابن القاسم من التنبيه وأما الشاهد الواحد على قتل الخطأ والخراج فليس من هذا
الكتاب وحكمه حكم المائيات تبين بالدية يشاهد ويحتم القصاصه يشاهد هو نكول المعنى
عليهم من التنبيه

(فصل) قال في تنبيه الحكماء وكل من أقرم من هؤلاء بالحق المشهود به عليه سبب طول
المعنى أخذ باقراره ولم يكن البصير في حقه اكره لانه ضمن يحلف الاكره اظلم
وأما الاطلاق فان اقامت المرأة شاهدا بالطلاق وانكر الزوج حلف منه وبينهما وس
شكل سجن حتى يحلف أو يطول أمره والطول في ذلك سنة وقيل يبعين ادا حتى يحلف
أو يطلق وقبل يطلق عليه لتمام أربعة أشهر لثباته الا بلاء وأما الشرع فقال في المدونة
ان شهد رجل على آخر انه شرب خمر انك الشاهد وأما السرقة فان كان له من يطلبها
لم يعاقب المراه عدلا كان أو غير عدل وان لم يكن له من يطلبها عوقب ان كان غير عدل
وان كان عدلا فلا فلا شاهد شاهد عدل أو شاهد وأمر ان ان سرق للدمى مثل الشيء
المدعى فيه من غير تعصب لذلك الشيء المدعى فيه انه عين شيء فانه وسب وقبفه وقال
مالك فيمن شبه له قدم انهم هموا انه سرق له مثل ما دعى فانه يدين ذلك اليه اذا وضع
قيمه وان لم تكن شهادته قاطعة يعني انه يمكن من دفعه اليه لتشهده قبه على عينه فاذا

٤٧ نصره ل للمضمان لباقي بما اكره من المال فلم يخرج من الضم له ويصح في ذلك الخصال
بيوع مضبوط وقد اختلفا قبل العلم في بيع المضبوط بغير حق اختلاف كبير والذي اقوله من ذلك وانقله ما ذهب اليه
هذه من ورأه عن مالك رضي الله تعالى عنه وهو ان يرد اليه ما باع من ماله بغيره من الثمن الذي قبض الا ان يكون ابتاع

المعتمد عليه أو على الذي استأجر له العلم بحال الباقي من الضبط والأكراهة فترده الدار
الآن يكون الذي استأجر له العلم بالباقي من الضبط والأكراهة فترده الدار

الآن يكون الذي استأجر له العلم بالباقي من الضبط والأكراهة فترده الدار

بالتن عليه لانه هو الذي
أنته عليها بتسليم عليها
في ذلك ولا يلزم أن يستفسر
الشهود عن شيء من الوجوه
إذا كانوا من أهل الانتباه
والمعرفة وشهادتهم جائزة في ذلك
عامة وقال في موضع آخر في
المضبوط والمعين بمجرد
عند أهل العلم أكره فكيف
بما وصفت من الأمانة
والثبات في الجديد فاطاع
به على نفسه من المال أو
أشبهه لبعض الضامنين من
التوكيل على بيع أملاكه
فيما منه نواصيه غير لازم له
ولا جائز عليه وكذلك ما أشهد
به بعد تسريحه من ارتجاع
أملاكه وأمهات أولاده
وتصيرها إلى الضامنين فيما
منه نواصيه وان ذلك حق ثابت
لا يجوز ولا يلزم منه شيء لأن
أمره في ذلك عند أهل العلم
محلول على الأكراه المتقدم
فالواجب أن يصرف عليه
جميع أملاكه من عنده من
وجدت عنده ما كان عنها
لامهات الأولاد في حسن إلا
أن يتزعمه على وجه يجوز له وما
كان منها جباة أقر على التخصيص
وله أن يرجع بما أغرم من
المال على من ولي أخذه منه
شار ذلك إلى المتدعي أو لم يصر

ذلك حكم له به من التنبيه وأما القذف فحلف المشهود عليه وبإقراره تسكن فهل يحذف
القذف أو يعين أمدا حتى يحلف أو يخرج صد ستة خلاف (مسئله) كوفي التنبيه لابن
المتنصف واختلف في الشاهد الواحد على التوكيل بالمال عن غائب هل يحلف أو وكيل
معه ليست التوكيل أو لا فلا شهر المنع واستحسنه اللغوي إلا أن يتعلق بذلك التوكيل
حق التوكيل مثل أن يكون على الغائب دين أو أنه يقر بالمال في يده فقراره ما أشبه ذلك
فيحلف ويستقن

(الباب الثالث في القضاء بشاهدين أو شاهداً وامرأتين أو شاهداً وميتين)
(المدعى أو امرأتين وميتين المدعى)

وذلك في الأموال وحقوقها كالأحجال والخيار والشفعة والأجارة والحس وقسطنط
وتجوز الكفاية وإن عتق بها أو كالتهاد على الوكالة طلب المال واستناد الوصية التي ليس
فيها غير المال والمشهور للجواز في المثلين وكذلك القرض والبيع وما في بابهما وما دخل
في هذا القسم ويختلف أيضاً فيه هل حكم المال أو الشهادة على التارخ المقتضى ما لا
وهو يؤدي إلى ما يتعلق بالأبدان كالرجل تزمه عين بالطلاق أو العتق لقضين فلا يحق
إلى أجل كذا في بعض الأحول ويدعى الحالف بأنه قد قضى المال قبل الأجل وبشهادة
رجل وامرأتين بأنه قضى المال فقد سقط المال وأما الطلاق والعتق فمن مال قولان قال
مرءان الطلاق وقع بغير الأجل فلا يرتفع حكمه إلا بشهادة رجلين على ما دعاه وقال مرة
أنه يسقط الطلاق بسقوط ذلك الحق أما إقرار الطالب به قبض أو عين المطلوب عند
نكول الطالب أو شاهدين وكذلك الشاهد والمرأتين ومثل ذلك أنه لو شهد أربعة أنه
وطى أمة لكان فرزع الواطي أنه اشتراها من سيدها قبل ذلك فرأى ابن القاسم سقوط الحد
عنه إذا ثبت ملكه بما تثبت به الأملاك من إقرار أو شاهداً وامرأتين أو عين الواطي مع
نكول السدوق قال أشهد بخد ولا يسقط الحد عنه شيء من ذلك كله إلا أن يشهده رجلان
واستحسن إذا شهد رجل وامرأتين بتقديم الشراء من يد راعه الحد وذلك لقوة التنبيه في
كمال الشهادة فهذا إما كان في عتقاً مختلف في أي أصل يكون قبل هو شهادة على مال
فصيل على أحكامه في الشهادات وسائر وجوه الأبحاث فإذا صرح بتعلق به بما يتقاض به
ذلك الحق من حكم غير المال كما كان ذلك في المكاتب يؤدي تجزؤه والرجل يشتري أباه
أو ابنه وما أشبه ذلك وقبل بل هو شاهد على وقت والوقت ليس هو بمال ثم هو مع ذلك
يؤول إلى غير المال فلم يجزئه إلا رجلان وما يختلف في شهادة النساء فيه جراح العمد
قال ابن راشد وفيها ثلاثة أقوال أحدها جواز شهادتهن فيها والثاني أنها تجوز في
الجرح الذي لا قصاص فيه وأما هو مال وقيل تجوز فيها صغر من الجراح دون ما كبر
فوجه القول الأول أن من جراح العمد ما لا قود فيه وأما فيه دية ذلك الجرح كالجائفة

ولا رجوع للضامن عليه شيء مما أدّوه عنه للمدعى بضمائهم إياه وان اثبتوا ذلك وفي مسائل ابن الحاج
في امرأة بين عليها لم توكّل تحت الأكراه والضبط في مال التزمته بغير حق فقام ورثتها فيها على مشتريها ثابت المشتري أن
الاتباع كان محجبا بعد الأكراه بخوشة برين واستغنى القاضي إذ ذلك من حضر من العلماء فافتوه بأن بينه الأكراه اعمل

وأنه يجب صرف المملوكة على ورثة زبته وأقرب فيها الصبيح من محمد أن الحكم بذلك نافذ ولا كلام في ذلك البتاع ولو لم يحكم بذلك
 قياسا لوجوب أن يحكم الآن بذلك وقال مثله ابن رشد وابن الحاج (فصل ببيع الثمن) وبيع الثمن فيه اختلاف بين
 المالكيين فذهب من يقول لا قيام به قلنا كان الثمن أو كثيرا أو ذلك قال ٢١٥ الشافعي وأبو حنيفة رضي الله تعالى

عنه ومنهم من قال يقوم به
 إذ زاد عن الثلث أو خرج عن
 العادة والمتعارف ولم يحد
 مالك في ذلك حسا أو يفسخ
 البيع إذا ثبت كان على البائع
 أو على المشتري (ويكتب في
 ذلك) عقد وقف شهوده من
 أهل البصر والعرفه بالأمالك
 وقيمتها إلى الملك الذي باعه
 فقلنا من فحلان بن فحلان
 بكذا ونظيره فظننا شافيا
 فقرأوا أن قيمته كذا وإن بيعه
 بالثمن المذكور وغن على
 المشتري أو على الباقي أن زيد من
 من ثلث الثمن وقصدوا على
 ذلك شهادة ثم في كذا فان
 كان القاسم الثمن من أهل
 العرفه بتلك السلعة وسعرها
 فلا قيام له باتفاق قال ابن
 رشد وأما ما روي البيهقي
 الاختلاف المذكور ما لم يفت
 وقيل إن البتاع أن يوفى
 تمام القيمة يوم البيع على
 الثمن ولا يراد المبيع وإن كان
 قائما لم يفت وقبل أنه يفت
 له منه بقدر الثمن من قيمته
 يوم البيع ورد الباقي وذهب
 الأقوال فأفتى من الغيبة لابن
 القاسم ومعهون في سماعه
 وسماع أبي زيد فان فات
 البيع فليس له إلا ما بين
 القيمة والثمن الذي وقع به

والمأمومة تحل ما بقي من جراح النعم على ذلك وحمل جميع ذلك على باب المالبات
 ووجه المنع أن ذلك من حقوق الأبدان فلا يجرى فيها الأشاهدان وهو جرح على قياس
 المذهب ومن ذلك الفصل عن شهد عيال ولو كانت تطلب المال والروية به وقد تقدم
 ذلك والشاهد على أسباب التوارث وسأقي بيانه قريبا وكذلك في الأولاد والنسب وسأقي
 بيانه ولجواز لابن القاسم والمنع لا شبهة فيمنع ابن القاسم شهادة المرأة في ذلك على
 شهادة ثمن في الأموال ومنع أشهاد اعتبارا بأجل ما تقول اليه (مسألة) وشهد
 بالسرقه رجل وأمر أن تمت المال دون القطع وكذلك فيمنع العقود ثبت شاهد وأمر أن تمت
 وكل جرح لأوجب المال كما تقدم مثله وكل ما كان من المبال أو المقصود منه المال
 فثبت جرح وأمر أن تمت والذي المقصود منه المال كالبيع والأجارة وما تقدم ومن ذلك
 الزديعة والعارية والرهن والقراض والنصب والمساقاة والمخارسة والصنع والكفالة
 بالمال وما أشبه ذلك
 (فصل) وأما القضاء باليمين مع الساهد فهو أمر ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 الحديث الصحيح وقضى به جماعة من الصحابة ولم يرو عن أحد منهم أنه أنكره وبه قال
 الفقهاء السبعة واليه ذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنهم قال مالك
 قضى به في كل بلد ويحمل عليه الناس حيث كانوا أو ما يصح به يميني الأندلسي اللبني فانه
 ترك العمل به وزعم أنه لم ير لث القبول به ويحكى عن قاضي الجماعة ابن بغير الأندلسي أنه
 لم يحكم به إلا مرة واحدة وقال عبد الله بن يحيى الذي كنت أعرفه من والذي أنه كان ذهب
 إلى أن التغير إلى القاضي إن كان ذلك الأمر من الأشهاد التي لا توصل إلى الأكثر فيها
 من الشهود وكان الأمر مشهورا عند الناس أو كان كما بقا قد قامت شهوده الواحدة
 مبرزا وإن كان يرى أن يحكم القاضي في ذلك باليمين مع الساهد وقال ابن لبابة اختلاف العلماء
 وما ذهب إليه مالك في ذلك معروف وقضينا تنا لا يرون ذلك وفي من توقف عن الاختصار في
 ذلك قال ابن سهل ومن مع نظره في أحوال الناس لم تطب نفسه أن يعنى إلا ما شاهد
 المبرز في العداة قال الرعي في كتاب الدعوى والانسكار ويحكم بالساهد واليمين في كل حق
 بدعيه الرجل على صاحبه من بيع أو شراء من أي السلع كان من دور أو أرض أو حيوان
 أو رقيق أو ثياب أو طعام أو كراه أو أجارة أو شركة أو معاونة أو مساقاة أو مقارضة
 أو حقل أو صناعة أو سلف أو دية أو غضب أو سرقه أو تعدد أو دية لله تعالى
 أو للثواب أو صدقة أو غيلة أو عطية أو بضاعة أو عارية أو حيس أو سكي
 أو أخدام أو صدق أو صلح من أقرار أو أنكار في عدل أو خطا أو حياحة عدا أو خطا
 أو تولية أو أقالة أو أحوار أو تبرع عب أو رضي به بعد العلم من غير تبرأ أو كالتفي في شيء
 مما ذكرناه ما يكون مالا أو ثوبا أو مال فاد القاسم المدعى على شيء مما تقدم شاهد واحد
 عدلا وحلف معه أخذ ما يدعى ويثبت في القتل عمده وخطؤه إلا أنه مع القسامة (تنبيه)

البيع باتفاق ولا قيام بالثمن إلا فيما يقرب كالعام ونحوه وإن كان له أكثر من ذلك فلا قيام له (بيع صاحب الموارثه
 للترك والموات وما يقطعه الإمام وبيع المنزل والمصوب) قولي فلان فاحط بعبراته فلا تفتيت المال لا غرو انتهى ذلك
 إلى صاحب الموارث بموضع كذا فلان ففتحت عن متروكه فكان منه جميع الدار أو الملك بكذا حدوده كذا ففتروا واحتشد

فأما على السنة والمرجع بالدرك وهو عارف به وبصير وفهم على صاحب الموارث والروضة والمبتاع فلا تنهم بما فيه عنهم من شبهة وهو يعلم صحة نظر صاحب الموارث المذكور واتصاله والسداد وتبويت موت المتوفى وإحاطة هن ذكر غيره وفي تاريخ كذا فان كان المبيع مواتا فيكتب في ذلك عقد انهي الى صاحب الموارث عاصرة كذا فلان ابن فلان ان الارض الفامرة التي بموضع كذا واحد ومها حصة موات من موات المسلمين لا مال لها ولا عار وثبت ذلك واجب القبر فامر بيعها والمختلف عليها في مظان الزيادة فكان أقصى ما بلغت كذا على آخرائه فيها وهو فتلان فاعصى له البيع في ذلك صاحب الموارث بالثمن المذكور وأحضره ودفعه له فقبضه منه وصار يده ليوثده حيث يجب وأمرته وتخاصم بذلك المبتاع فذلك وحل فيه محل ذي المال في ماله وفي الحق في حقه على السنة والمرجع بالدرك وهو عارف به وبصير وفهم على صاحب الموارث والمبتاع عالم كورن بما فيه عنهم من أشباهه

قول الرعي رحمه الله تعالى أوف حبس يرد على عيبتين في المتبعية وان شهد شاهدان بصدقة أو حبس على عيبتين حلقوا معهما فاعدهم واستحقوها وان كان على غير العيبتين خلفا لثمنه ودفعه وبرى فاقض كل حكم عليه قال وإن كانت له حصة أو الحبس على بني فلان فوري ابن الماشحون عن مالك أنه يخلف الكل معه ويخلف الجميع وفي كتاب ابن حبيب إذا خلف منهم واحد فغذله ولغيره وروى محمد عن ابنه أنه لا يجوز دفعه اليه من الشاهد (واعلم) ان العيبتين مع الشاهدات تكون في الاموال كمال تقدم وتكون في الماشحة ماعد الحدة وفي القسمة والسرقة والشرب والتسكاح والرجعة والطلاق والعناق وما تقدم انه لا يثبت الا شاهدان وكذلك لا يكون العيبتان مع الشاهد او احده في الشهادة على شهادة الشاهد واختلف في الوكالة بالمال وذكر ابن راشد في قول ابن الحاسم وكذلك الوكالة بالمال والوصية على المشهور قال ومثل القولين في الوكالة والوصية ان الشهادة باشرت ما ليس بمال لكنها تقول الى المال فاعتبر ابن القاسم المال فاحاز فيها الشاهد والعين والرجل والموتان وهو قول مالك وابن عوب ولما كان قول مالك وابن القاسم وابن وهب الجواز ظهره ابن الحاسم ولم يميز ذلك اشبه وابن الماشحون لانها باشرت ما ليس بمال وفي المتبعية وان شهد على غائب في وكالة شاهد فوري انه يخلف أو كسل وثبت وكالته والا كثر الذي جرى عليه العمل انه لا يخلف معه قال ابن عوف بلزم من أجاز شهادة القضاء على الوكالة في المال ان يميز شهادته ويمنع على الوكالة في المال لانها تقول الى المال وزاد القرافي فيما نقله عن العيصي في حال رمضان وفي الحجة والايها وانترشد قال والمواضع المختلف فيها خمسة الوكالة بالمال والوصية والتعويض والتعدي وتكاح امرأة قدما تانظروا قواعد في الفرق الثامن والثلاثين والمباشرين ومعنى قوله تكاح امرأة قد ماتت انه اذا شهد على انكاح بعد موت المرأة شاهد أو ان أحد الوارثين مات قبل الآخر فهل يخلف مع الشاهد ويثبت الميراث أولا وكذلك لو شهد بذلك رجل وأمران قال ابن القاسم يورث مع الشاهد والعين والشاهد والمرأتين والحبس يمنع تعويبتين تعويبتين الشكاح على ذلك (حذلقه) ويجوز العيبتان مع الشاهد في الوارثة مثل ان يشهد شاهدان على تعمية ورقة ميت فيقول أحد الشاهدين لا أعلمه وارثا غيرهم ويقول الآخر لا أدري هل له وارث غيرهم أم لا فان الورثة يخلفون بالله له وارث غيرنا ثم يستحقون الميراث وكذلك الحكم في الرجل يهلك عن مال وولد فيثبت نسبه من أبيه بشاهدين فيسأل الحكم البيعة على عهده ورثة أبيه فيقول لا وارث له غيري يأتي على ذلك شاهد واحد يشهد له انه لا يعلم له وارثا غيره فانه يخلف مع شاهده ويستحق المال ولو لم يثبت نفسه الا شاهد واحد لم يخلف معه كما تقدم من انه لا يثبت الا شاهدان (مسئلة) وكذلك الولاء لا يثبت الا بشاهدين فلو أقام شاهدا واحدا على ميت انه مولاه وانه أعققه فكان ابن القاسم يقول انه يخلف مع شاهده ويستحق المال ولا يستحق الولاء وقال الهب لا يستحق المال ولا الولاء لانه لم يثبت الولاء بالذي

ويعلم صحة نظره وثبوت ما ذكر في البيع والعقد ان بيعه بما ذكر في كذا الإنسان كالموات ما ان يكون يستحق قسما من العمران أو بيع ما كان قريبا فلا يبيع ولا يحد له ما لا ياذن الامام أو باشر انما تقدم فان أحدهم وبني فيه بغير إعتناء على فيه بنائه من غير ما قيل فاعلم وان كان يهدى فاعلم ان أحيا فهو له وليس لاحد ان ينزل عليه فيها ولا ان يضره من يده

وله ان يبيعه او قال ابن الطارق وثائقه ليس له بيعها قال ابن رشد وهو خطأ والصواب ان له بيعها مادامت بيده فان تركها حتى تنزوت وعادت الى حالها فلا حق له فيها ولا يكون له بيعها انذاك ومن اراد ان يتزل فيها قاله ذلك وللإمام ان يقطع المكاتبة القريب من العبران على وجه النظر فليمن (ويكتب في ذلك) ٢١٧ عقد أنقطع امير المسلمين فلان أيداه الله تعالى فلانا جميع الملك بكذا

بموضع كذا حدوده كذا بمقوفه وحده ومناصفه اقطعا صحها صار به ذلك المالا وملكا من أصله كما رأه من النظر والقضاء المذكور في الاسلام وقيل ذلك المقطع فلان وشهد على اشهاد من ذكر بذلك في كذا ولا يحتاج في هذا الى حيازة لأنه حكم مع أحكام الإمام وقيل بقترالى الحيازة وله بيعه ومنعه من شأونه عنه ورثته وفي كتاب الاستئناء قال الداودي ان أقطعه على أنه أصله فهو له كذا كروان أقطعه على الانتفاع به فليس له الا ذلك ولا يسوغ له بيعه (فصل بيع المنزل والمغصوب) وفي بيع المنزل والمغصوب ثلاثة أقوال أحدها ان بيعه جائز مطلقا من الغاصب وغيره قال ابن الحاج ويذكر أن كان يفتي ابن زرب ويستدل بحديثه كتاب المصروف من المدونة اذا غصب حاربه ثم لقيه واشترأها منه فقال ابن القمام البيع جائز وبمسئله كتاب الغصب اذا اغتصب منه جارية فباعها الغاصب من رجل ثم لقيه صاحبها فاشترأها منه فقال البيهقيان صحيحان والثاني انه يجوز بيعه من الغاصب دون

يستحق به المال فلا يستحق المال قبل ان يستحق الولاء (مسئلة) لو ادعى المتابع في العيب الخفي انه كان عند البائع وشهد به ذلك شاهد واحد فقال ابن القاسم في كتاب محمد يحلف المتابع مع شاهده ويرد البعده قال ابن نافع والخزرجي وقال ابن كنانة لا يحلف مع شاهده لانه اذا حلف معه فكأنه قد علم انه كان بهذا العيب يوم ابتاعه فلا بد من شاهدين على ما يدعيه قال بعض الشيوخ والصواب ما في كتاب محمد غير انه لا بد للبائع ان يحصل بيمينه انه لم يعلم بهذا العيب الا حين قيامه ليندفع بذلك ما عتل به ابن كنانة واذا قلنا يحلف المتابع مع شاهده فهو مكمل عن اليمين فهل يحلف البائع على البت وهو قول محمد وليس باليمن او يحلف على العلم قاله ابن عسيق انظر المنتبة (مسئلة) قال مالك رضي الله تعالى عنه قد تكون الشهادة في المال تؤدي الى الطلاق مثل ان يقيم شاهدا واحدا انه اشترى امرأته من سيدها فيصاف معه ويستقها ويكون فراقا (فرع) وقد يدخل الشاهد واليمين في مال تؤدي الى العتق مثل ان يقيم المكاتب شاهدا على ادائه كانه فانه يعتق معه ويتم العتق وكذلك لو ثبت على رجل دين بشهادة رجل ويمين المدعي فانه يرد بهما الشهادة العتق الذي وقع بعد الدين (فرع) وقد يدخل الشاهد واليمين في القذف مثل ان يقذف رجل رجلا ظاهرا بحرية فيصعب عليه الحد فيأت من يستحق رقبة المقذوف وشاهد يمين فيسقط الحد عن القاذف أو يقذف مكاتبا فيأت المكاتب شاهدا انه أدى كانه فحلف معه فيصعب الحد لتمام العتق من المنتبة (مسئلة) حيث قلنا يحكم باليمين مع الشاهد فهل ذلك منسوب الى الشاهد فقط واليمين كالاستظهار أو اليمين كشاهد ثان فيه خلاف ويظهر أثر ذلك الخلاف اذا رجع الشاهد هل يرفع الحنك كله أو نصفه (مسئلة) وحديث يصح باليمين مع الشاهد وكانت الدعوى على ردي أو نصرفي أو مجوسى أو عبده وك أمأه أو كانت الدعوى لواحد من هؤلاء فانه يحلف مع شاهده ويستحق ما حلف عليه وان كانت الدعوى عليه فليس عليه اليمين باقتضاء

(فصل) وأما القضاء بمرأتين ويمين المدعي فيبصر فيا يجرى فيه الشاهد واليمين من الأموال على ما تقدم في باب الشاهد واليمين وكذلك الورثة كما لو دلت امرأة ثم مات هي وولدها فشهدت امرأتان ان الام ماتت قبل ولدها فان الاب يحلف أو ورثته على ذلك ويستحقون ما رثت عن أمه لانه مال قاله ابن القاسم (تنبيه) واختلف في مسائل منها لو شهد النساء في طلاق ودين بشهادة واحدة جازت في الدين مع اليمين دون الطلاق (فرع) وكذلك شهدت امرأتان على ميت انه أو مولى له رجل قال في المدونة لا يجوز شهادة ثمان كان في الوصية عتق وانصاع النساء يريد تكاح البنات فابطل الوصية كلها قال ابن رشد وقد اختلف في هذا الأصل وهو ان اذا اشتملت الشهادة على ما يحجزه السنة وما لا يحجزه والمشهور جواز ما أجازته السنة دون ما لم تجزه وقيل برد الجحج

٤٨ تحصره ل غيره وهو قول ابن القاسم واعتلوا الثالث أنه لا يجوز بيعه من الغاصب ولا من سواه وقال ابن رشد في مسائله في بيع المنزل ينصع على كل حال سواء كان لا تزال على قائمها لمال أو على أصل رقبته قال وهو بيع فاعديه ما يغيب البيع الفاسد نص على ذلك ابن حبيب في الواححه وهو مذهب مالك رضي الله تعالى عنه وجميع أصحابه

في الباب الرابع في القضاة شاهد أو اثنين ونكول المدعي عليه عن اليمين
(الردودة والقضاء باليمين الزايدة للعدوى واليمين المتغيرة)
(وحكم نكول المدعي عن اليمين الصحيحة للعدوى)

في القضاة الذين بقوت بما
بقوت بما البيع ولا فرق بين
المستثنين لا استواء على القضاة
فيهما وهو كون البائع لا يقدر
على تسليمه فدخله الغرر وقد
كان بعض شيوخنا يحرمه
ويقسم أحاقه ذلك من كتاب
الصرف والنقص من المدونة
وان كما لا نقول بذلك ولكنه
يدل على فساد قول من يقول
انه يفسخ فاقول بغيره وقال
أيضاً في ذلك في موضع آخر من
مسائله ان اثبت القام في
العقار ان البيع وقع فيها
وهو في بد المتاع على سبيل
الغيب والتصور عليه ورده
ممنوع منه غير قادر على
اخراجها من يده لقد رتبته على
الامتناع من ان يجري عليه
الاحكام ففسخ البيع فيه ورد
البائع الثمن وان كان المقار
بيده وابتاعه بعد ان زال
جاهه وأمنت سطوته وصار
من تجرى عليه الاحكام
فاشباعه منه جائز وان كان
العقار بيده لم يصره الى ربه
هذا الذي اختاره وأتقاه
عما قيل في ذلك وهو من باع
داره من رجل على ان يتفق
عليه بقية عمره لم يجز وفتح
ما لم يفت فيصير القيمة ويرجع
على البائع بما اتفق وقال

وذلك يجري في كل موضع يقبل فيه الشاهد واليمين أو المرأتان واليمين « وصورة ذلك ان
يشهد على المدعي عليه شاهد أو امرأتان فاذا توجهت اليمين على المدعي ورد ما على المدعي
عليه فان نكل عن اليمين قضى عليه بشكواه وليس له ان يرد ما على المدعي لان اليمين
الردودة لا ترد في هذه الصورة تسمى اليمين الردودة ولو لم يرد ما على المدعي فان الحكم وجوب
انقلابها على المدعي عليه فان حلف برئ وان نكل غشم وأما اليمين الزايدة للعدوى
فصورة ذلك ان يدعي رجل على رجل حقاً وليس له بينة على ذلك فينكر المارعي عليه
فتوجه عليه اليمين على نفى ما ادعى به عليه فذه هي اليمين الزايدة للعدوى وأما اليمين
المتغيرة فهي ان يطلب المدعي عليه باليمين الزايدة للعدوى فينكل عنها فتقبل اليمين على
الطالب فيحلف ويتحقق فان جهل المطلوب بردها فانه يجب على الحاكم ان يضربه
ولا يقضى عليه حتى يرد ما فان نكل المدعي فلا شيء له (فسر) فان حلف المدعي حين
نكل المدعي عليه وأخذ ما ادعاه ثم ان المدعي عليه وجد بينة برأه من ذلك نفعه
ذلك واستدام ما أخذه منه المدعي من مختصر الواقعة (فسر) وعكس هذا اذا امتنع
المدعي من اليمين مع الشاهد وحلف المدعي عليه ثم وجد الطالب شاهد آخر فقبل بضم
الى شاهده الأول وبطل عن المطلوب رواه ابن الماجشون عن مالك قال ابن الماجشون
وكان فيه ابن كاتبة فقال هذا عندنا وهم من قوله وقد كان يقول ان ذلك ليس له لان
الطالب قد كان له ان يحلف مع شاهده الأول فلما الى ذلك لم يكن له بعد ذلك الرجوع
في ذلك ولا الاعتداه به شاهد آخر وانما يكون هذا فيما ليس فيه اليمين مع الشاهد مثل
المرأة تقيم شاهد على طلاق زوجها وأما السيد تقيم شاهد على عتق سده أياً فحلف
الزوج أو السيد بمجد الطالب عنهما شاهد آخر فإنه بضم له الى شاهده الأول وبطل
عن الخالف قال ابن الماجشون وبهذا أقول وهو الحق ان شاء الله تعالى وقيل ان جاء
بشاهد من سوى الأول قضى له بهما والا فلا وقيل ان جاء بشاهد من قضى له بهما وان
جاء بشاهد استوفى الحكم فيحلف معه انظر المتغيرة وهذا الاختلاف اذا لم يعلم بالشاهد
الثاني أو كان بعد التهمة ومن ذلك اذا ادعى المطلوب العدم وقال ان المدعي عالم بذلك
فه أخذ اليمين الزايدة للعدوى فان نكل المدعي فلا مقال وحلف المطلوب انه ليس له
مال ظاهر ولا باطن وهذه اليمين تسمى اليمين الصحيحة للعدوى والمدعي في هذه الصورة
مدعي عليه انظر المتغيرة (تنبيه) وينبغي للعالم ان يبين للمدعي عليه حكم النكول ان
كانت الدعوى في مال وحكمه ان كانت في طلاق أو عتق (مثلة) وقد اختلف في القضاء
بالشاهد والنكول في الطلاق والعتق فمن مالك في ذلك روايتان وقد تقدم بيان ذلك

أشبه انه سقذ ولا يقع وكأنه على مذهب أشبه التزم ذلك سبعين معلومة وهي أقصى مدة التبعير والا فلا
وجه له لان الجاهل في ذلك ظاهرة يلزم على قول أشبه ان يؤدي ذلك عاشر أو مات ويؤخذ من تركه المشرقي ان مات
(القسم الثاني من البيعات الحيوان) وهو رقيق وغيره (فاما) الرقيق فيمقد البيع فيه على وجهين على السلامة

من العيوب وعلى البراءة (ويكتب في الوجه الأول) عقد اشترى فلان من فلان مائة كوزية امهها كذا او مملوكه سوداه
جناوبه او بربرية امهها كذا او ضمتها كذا بمن مبلغه كذا دفعه لاجل كذا وقبض المشتري بمشراه بعد النظر والتقليب
والرضى وعلى النعمة والسلامة من العيوب الاعيب كذا او بعد العلم ٢١٩ ان جاز من العيوب كذا والسلامة

بما عهد اذ ذلك وشهد عليها
بما فيه عنهما من اشداه
في كذا وعرض المملوكه وعلى
عنها واقراها بالرق لائعهما
المدكور الى عقد هذا البيع
وفي التاريخ بيان فائدة من
الاعتراف بالرق لانه قد ثبت
حرية والباع عديم والعبد
او الامة ذومال فيرجع عليهما
بالمثل وفي كتاب الاستغناء انه
لاقسام له بعد ذلك بالحرية
ان ادعى اها وقولنا على النعمة
والسلامة بيان حسن وان
سكت عنه فالبيع مجهول على
ذلك الوجه حتى ينس فيه انه
على البراءة وحكم هذا البيع
ان ما ألفي في المبيع من عيب
اقدم من البيع رجعه قال
ابن قسوم والصوب في الرقيق
على ثلاثة اقسام احدها انه
يكون متعلقا بعلقه بوثوق
كالمثل والقطع والكي ونحو
ذلك والثاني ان يكون
متعلقا بعلقه كالجنون
والبول في الفراش ونحو ذلك
والثالث ان يكون باناعته
كالسرقة والاباق والزواج
ونحو ذلك فالوجه الاول يرد به
المبيع في الظاهر وانفي دون
عين الا ان يكون المشتري
نفسا بصرا يجب الرقيق
كثير الاشتغال بهم فلا يرجع

في الباب الثالث

(فصل) واصل هذا الباب اقامة السبب المقوى للدعوى مقام الشاهد في احد وجهي بيان
ذلك ان الدعوى اذا لم تقم عليها بينة ونكل المدعي عليه عن اليمين فردت اليمين على
المدعي جانب واستحق حقه باجتماع نكول المدعي عليه وبين المدعي فكما كانت تجب
اليمين مع الشاهد وجبت مع النكول فالنكول سبب يقوم مقام الشاهد او احدا اليمين
يقوم مقام الشاهد الاخر فيستحق بذلك حقه كما يستحق بالشاهد فان نكل المدعي عن
اليمين فلا شيء له وان اقام على الدعوى شاهدا فكل الذي قام له الشاهد حلف الا تورط
لان يمنه نكول في شاهد المدعي فيسقط الطلب فان نكل المطلوب بعد اليمين عليه غرم
لان نكوله سبب بان قوى دعوى الطلب فهو سبب الحق واجتماع اليمين حكما يجب
بالشاهد من واصله ان الحق لا يثبت بسبب واحد كما لا يثبت بشاهد واحد فنخلص من هذا
موردان الاول نكول المدعي عليه عن اليمين لرافعة الدعوى حيث لا يثبت فتقلب اليمين
على المدعي فان حلفا واستحق والا فلا شيء له الصورة الثانية ان يكون على الدعوى
شاهد فنكول المدعي عن اليمين مع شاهده وترد اليمين على المدعي عليه فان حلف
برئ وان نكل غرم

(الباب الخامس في القضاء بالينة التامة مع عين القضاء) (ونسمى ايضا عين الاستبراء)

وصورة ذلك ان يشهد شاهدان لحل بشئ معين فيد آخوفانه لا يستحقه حتى يحلف ما باع
ولا وهب ولا خرم عن يده بطريق من الطرق المذمومة لذلك وهو الذي عليه القضاء والقضاء
وعليه الاصحاب بانه يجوز ان يكون باعهما من المدعي عليه او غير ذلك من الاحتمالات ومع
قيام الاحتمال لا بد من اليمين (مسئلة) قال ابن رشد وعين القضاء متروكة على من يقوم
على البت او على الغائب او على النيم او على الاحباس او على المساكين وعلى كل وجه من
وجوه البر وعلى بيت المال وعلى من استحق شأ من الحيوان ولا يتم الحكم الا بها (فرع)
وفي مقصد الحكم ما نقله من الاحكام الجائبة قال اجمع من علم من اصحاب مالك انه
لا يتم لمسحق غير الزبايع والعقار حكم الاستدعية قال وراى بعض مشايخنا ذلك لازما في
العقار والرباع وبمعنهم لم يرفى ذلك علينا (مسئلة) وبين المسحق على البتانه ما باع
ولا وهب وبين الورثة على العلم انه مات حتى عين ملك مورثهم بوجه من الوجوه كلها وان
ملك جمعهم يعني الورثة باق عليه الى حين بينهم وهذا التتمة في اليمين تكون على البت
(مسئلة) اذا ادعى رجل بدن على ميت واقام عليه البينة فان كان ورثته كارا ولم يدعوا دفع
الدين من مورثهم ولا من انفسهم ففي كتاب ابن شعبان لا يلزم رب الدين عين بخلاف ما لو
كانوا اصفا ولا بد من اليمين وظاهر ما في النواذر خلافة وقال بعض الشيوخ لا بد من اليمين

بالنظام من ذلك وقبر حوجه بالخفي قولنا ان احدهما انه لارد له رواه ابن حبيب وغيره عن مالك والثاني انه يرد بعد ان يحلف
حارة قاله ابن القاسم الا ان يصحكون مع بصره غير منهم لانه فله الرد في الظاهر وانفي دون عين (واما) القسم الثاني
وهو ما كان متعلقا بالنسبة وهو ما كان يثبت في بيع المتاع الزم من حلفا ساسا كان او غيره قسمات في الجمل بذلك

المشهور قبل على الظاهر ٢٢٠
والخفي وقيل على السبق في الظاهر والعلف في الخفي وصكلا

المشغري قبل على العلم في الظاهر

مخافة طرد من أووارث آخر (مسئلة) وفي معنى الحكماء اختلف فيه اسحق شام
الرباع أو الأصول هل عليه بين أم لا فالذي ذهب إليه مالك رضي الله تعالى عنه وجرى
عليه العمل ان لا بين على مسحق ذلك ووجه قول مالك أن الرباع مما جرت العادة بكتب
الوثائق فيها عند انتقال الملك عليها والاعلان بالشهادة فيها فإذا لم يكن عند المدعي
عليه شيء من العقود والمساكن وقامت البيعة للطالب قويت حجته واكتفى بالبيعة عن
احلافه بخلاف سائر الموقوفات التي يفتني وجهه انتقالها وقيل حرص الناس على المشاحة في
كتب الوثائق فيها فتوجهت اليين لذلك وقال ابن وهب وابن القاسم في كتاب الاستحقاق
من الغيبة لا بد من بين من اسحق شام أن ذلك انه ما باع وما وهب كالعروض والحيوان
واتفقوا في غير الأصول انه لا يقتضي مسحق شيء من ذلك حتى يخلف قال ابن سؤل وقال
ابن كانه ليس على من أقام بيعة في أرض أو سميان أو سلمه عين الآن يدعي الذي ذلك في
دينه أمرا يظن بصاحبه أنه قد فصله فيصنف ما قبله وبأخذ حقه وهذه نالته (تنبيه)
قال بعض المتأخرين هذا اذا اسحق من يدعي غرائب أو أمان اسحق من يدعي غرائب فلا
بين على مسحقها اذا ثبت ملكها له (مسئلة) قال ابن سهل واذا شهد رجل شاهداً على
دين لا به حلف انه لا يعلم أن اياه اقتضى من ذلك شيئاً وان كان شامعاً فاسحقه بشاهدين
حلفا أنه ما يعلم ان اياه باع ولا وهب ولا يخرج من يده بوجه من جهوه الملك واليين في ذلك
على من يظن به علم ذلك ولا بين على من لا يظن به علم ذلك ولا على مشيرونه بكل من تزعمه
اليين منهم سقط من الدين حصته فقط قال في رواية يحيى بن دعبل الذي عليه الحق من ابن
بوس من قوله واليين في ذلك (تنبيه) قال ابن سهل ولا تكلف الورثة أن يردوا في عينهم
أب الشيء المسحق كان في ملك مورثهم لان البيعة قد شهدت بذلك وقطعوا به وقد أنكر هذا
على بعض القضاة لما قبله فلا ينبغي اليها كإن يحكم الا فيما لا بد منه فينبغي التخصف في هذه
الزيادة وشبهها (مسئلة) وفي الطبر من شهد له شاهداً على خطا غريمه بما ادعاه عليه
والغريم جاحد فلا يحكم له بمجرد الشهادة على خطئه حتى يخلف معهما فاذا حلف انه
الحق وما اقتضيت شاماً مما كتب به خطه اعطى حقه (تنبيه) من أقام بيعة على حاضر يدين
فلا يخلف مع بيئته على اثبات الحق ولا على انه ما قبضه منه حتى يدعي المطلوب انه دفعه
اليه أو دفعه عنه دافع من وكيل أو غيره فيثبت بخلف قاله في المتنونة (فصل) وما
يحكم فسه باليين مع الشاهدين شهادة الصماع قال ابن عمر لا يقتضي لاحد شهادة الصماع
الا بدعيته لا احتمال ان يكون أصل الصماع من شاهد واحد والشاهد الواحد لا بدعته
من اليين

(فصل) ومن ذلك أيضا ان جعل الزوج زوجته ان غاب عنها اكثر من سنة مثلا فامرها
ببدها او اشهد على ذلك توغاب فارادت الاخذ بشروطها عند الاجل واثبتت عند الجسك
الزوجية والغية واقصا لسوا الشرط بذلك فلا بد ان تحلف انها لم تترك ما جعله بيدها وان

المقولين الذين القاسم وقولنا
وقبض مشتراه ليرتفع الفناع
في ذلك وحضور العبد أو
الامتعة عند الاشهاد بالبيع
قبض للبيع فان ادعى بعد
ذلك المتاع انه لم يقبض
حلفه البائع وسقط قيام
المتاع بذلك فان كان المبيع
أمة من الرخص (فمكتب في
ذلك مانصه) وقبض المشتري
مشتراه دون مواضعة اذ هي
من وعش الرقيق والرخص
ماقتنه يوزن الستين ديناراً
والطبعة قيمته الستون فاكتر
وكذلك ان كانت صغيرة لا يوطأ
مئلهما بلت ثمانية أعوام أو
تحوها فضلاً يحتاج فيها إلى
المواضعة ويكتب فيها كما
تقدم في الرخص وان كانت
من المرتفعات وان كان
المبيع أمة من المرتفعات ولم
تكن صغيرة كما ذكر او كانت من
الرخص وسيدها مقرباً لوطأ
فيها فلا بد فيها من الاستبراء
والمواضعة ويحجران على ذلك
(ويكتب في ذلك مانصه)
اشترى فلان من فلان مملوكة
صفها كذا بمن كسدها حال
عليه الى ان يرأته بالواجب
وتواضعاً للملكة على بدفلاته
اذهي من عبدة الرقيق أو من
تساعطه الناس وأتبتها

عليها ووثقها في أسيرنا وبعد أن رأها وقلما فرضها وقرنها على النخلة واللامعة من العيوب غاب
 وشهد على المتبايعين والامينة بما فيه عنهم في كذا وسواء كان البائع ممن يتأتى منه الوطء ولا يتأتى منه الوطء كالعبي والحرّة
 والحصى لا بد من الاستبراء والامينة كذلك أن كانت الامانة من المحض لا بد فيها من الاستبراء فان كانت صغيرة في

من من يوطأ مثلها ولا يمكن الجمل منافعها الاختلاف زوى عن مالك وابن وهب انه لا بد من الاستبراء فيها وقال عطرف وابن
المحشون لا استبراء فيها وانما استبراء من تأتت الجمل بل البلوغ وخشي منها الجمل ولا يجوز وضعها على يدى رجل الا ان يكون
له اهل يستبرأ عندهم فيصير (ويكتب في ذلك ما نصه) وتواضعا ٢٢٣ المملوكة المذكرة على يدى فلان

لا يستبرأ لتكون عندا هله
الى ان يتم استبراءها وتدخل
في الاشهاد ولا يصير تهيبيل
الثن في هذا الانطوع من
البائع فاذا تم استبراءها وقال
الامن ذلك صدق ونجسزى
في ذلك المرأة الواحدة ووجب
على المشتري دفع الثمن وتم
البيع وقسلا لا يجوز في
الاستبراء اقل من امرأتين
اثنتين وليس عليه على (ويكتب
في ذلك) عقد اشهد فلان
وفلان المتبايعان على انفسهما
ان الامنة فلانة ذكرت لهما
ان المملوكة المسماة بكذا
حاضنت يوم كذا وصم
استبراءها فدفعتها الى
المشتري وقبضها وقبض ايضا
البائع الثمن وصار عنده وارأ
كل واحد منهما الا يحرم
التباعد في ذلك فيحضر الامنة
المذكورة وموافقتها على
ذلك وشهد على الشلثة
المذكورين بذلك في كذا
وان كان الاستبراء بالاشهر
ذكرت ذلك وانه انقضى امد
استبراءها وكل لها نسلثة
اشهر من يوم ابتاعها اذ هي
من لا تحيض فان كانت الامة
في عظم منها فحيزي ذلك في
استبراءها (ويكتب في ذلك
ما نصه) وقبض المشتري

اغلب اكثر من المدة التي شرطها وهذا من استبراءه ومن ذلك اذا قامت يدته القرم الجهور
الحال بانه مع عدم فلا عين بينه انه ليس له مال ظاهر ولا باطن وان وحده لا لمؤدين حقه
عاجلا لان البينة اذا شهدت على الظاهر ولعله غيب ما لا * ومن ذلك المرأة تدعى على
زوجها الغائب النفقة وتقيم البينة باثبات الزوجية والقبلة وانصا لهما وانهم ما عاينوا ترك
لها نفقة فلا بد من عينها على ما هو مذكور في الفصل الخامس في التنبيه على احكام متوقف
سماح الدعوى بها على اثبات فصول وضابط هذا الباب ان كل مئة شهدت بظواهره
ستظهر بين الظاهر على باطن الامر فانه في التوضيح في باب التعليل
(فصل) قد تسمع طعن القضاء في بعض الصور قال ابن المنذر اذا دعوى الرجل ان يقضى
دينه ثمنه فلا عين على صاحب الدين وذلك بمنزلة الوسايا في فرع (أما لو أقر له في مرضه
بدينه او دراهم أو مالا يعرف بعينه ثم مات وقامت البينة بالاقرار فلا بد من البين انه
ما قبض ولا وهب ولا اخفال وانه لائق بالدين حين بعينه (فرع) أما لو أقر له بعرض بعينه ثم
مات لم يوجب فقره أخذ ذلك العرض دون عينه وكذلك كل شيء يصرفه الشهود بعينه
فمنعني التفتن لهذا الوجه انظر ابن سهل
(فصل) وما يحكم به ما بين مع الشاهدين الصادق في ذمة الغائب وفي المذهب في ضبط
قواعد المذهب لابن رشد الصادق دين والدين لا يؤخذ من مال الغيب الا بدعي القضاء
(فرع) فلو كانت البينة في ولاية ابها من الذي يحلف قال المتطفي في كتاب المغرور
واذا قامت المرأة تطلب كالمهر وهي في ولاية ابها فقها ثلاثة اقوال المشهور انها هي التي
تحلف وقال ابن عتاب وابن العطار وابن القلان لا عين عليها في ذلك ولا على ابها وقال غير
واحد من الموثقين ان الاب يحلف دونها وهي عنتى أصح لانها لو أقرت بقضته لم يسقط
عن الزوج بذلك ومذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وجوب البينين
(فصل) عين القضاء انص على وجوب العلم الدعوى على الخائف ما يوجبها الا ان
أهل العلم رأوا ذلك على سبيل الاحتياط نظر الغائب والنفاء وحياطة عليه وحفظا لاله
للشك في بقائه الدين عليه (تنبيه) فاذا حلف مرة وتأخر القضاء لم يصح ان يحلف ثانية
بالتوهم المحتمل ولا يشبه ذلك اذا كان صاحبه حاضرا ودعى عليه انه قد قضاه بعد ذلك
أو وجهه بامان العين عليه واجبة في هذا الموضع لقوله عليه الصلاة والسلام البينة على
المدعى وابن علي من أنكر (تنبيه) قد تكرر عين القضاء في بعض الصور وذلك اذا
تأخر القضاء بعد اقامة البينة وعين القضاء ان لا يقدم الغائب المدان واقام مدته مات
فانه يحسم لا يقضى الطالب حقه حتى يحلف ثانية لان الشك هذه حاصل كما كان أول
مرة من الطرور لابن عات * ومن ذلك اذا كان على الغائب دين مضى فاقام الطالب عليه
الدين عند حلول النعم الأول وحلف عين القضاء فلا تعاد عليه البين عند حلول النعم
الثاني ولا الثالث الا ان يقدم الغائب الديان في خلال المدة أو بعد النعم بحيث يمكن ان

٢٤ تصره ل المملوكة مستبرأ اذ هي في عظم منها وعفوان حبسها وتكمل العقد فان كان في آخر حبسها
ولم يبق منه الا يوم أو يومان فلا بد من استثنائها فان الثمن البائع المشتري على الاستبراء فذلك الاية بكرة (ويكتب
في ذلك في ذمة الشراء ما نصه) ودفع البائع الى المشتري المملوكة البيعة واقبضه على استبراءها ثم وثب به في ذلك قبضها

في البيع المذکور وتكمل العقد والبايع عند ابن القاسم ان يشترط في الثمن ان يشترى على الاستبراء
في البيع المذکور ان رقت حصة الجارية المتواضعة وقت خمسة واربعين يوما فان تمت ولم يأتها الحيض ردت على البايع
الآن رضى المشتري بترقيتها حتى يبلغ ٢٢٢ تسعة أشهر فله ذلك فان حدث بها استحاضة في الاستبراء في

يكون بعد ان اقتضى النجم الأول اقتضى منه النجم الثاني أو وكل من اقتضا مخيطة بخلف
فتأمل ذلك من الطرور

(الباب السادس في القضاء بتسديد المدعى عليه باليمين وتأخير عن المدعى له من)
(مخير حتى يبلغ أو غائب حتى يقدم وحكم المولى عليه في ذلك)

وفي مختصر الواضحة قال ابن حبيب أخبرني مطرف عن مالك رضى الله تعالى عنه في الصغير
يشهد له الشاهد على رجل يحق ورثه عن أبيه أو أمه أنه لو حان وجهه ان المشهود عليه ان كان منكرا
لذلك فانه يخلف ان الذي شهد به الشاهد ليس على ثم يترك وسواء كان ذلك مالا أو شيئا
بعينه منسل الدار أو العبد أو ماله غلبة كل ذلك يسلم الى الخالف ولا وقف عليه وفي كتاب
محمد بن يوسف اذا كان المدعى عليه يخشى فقره قال مالك واذا اكبر الصغير خلف مع
شاهد وبطلت بين الخالف أولا واحتج بقضيه وقبضه ان كان بعينه والا فقبضه يومئذ ان
كان قائما (تنبيه) ويكتب القاضي الصبي بما مضى عنده لدفعه له من يقوم عنده من
القضاء اذ لعل الشاهد يحسن أو تنبهر حاله عن الصداقة قبل بلوغ الصبي فان نكل الصبي
عن اليمين اذ ابلغ فلا شيء له واكتفى بين المطلوب والى على المشهور وفي المتطبعة وروى
عن مالك رضى الله تعالى عنه ان الصغير يخلف مع شاهده وهو بعد شاذ (فرع) أما لو
نكل الغريم أولا عن اليمين كان نكوله كافرا له واخف منه الحق ودفع الى ولّى الصبي ولا
يكلف الصبي اذا كبر ويمتلا شيئا (فرع) فان شرك الصغير وارث كبير خلف واستحق
قدر نصيبه ويخلف المطلوب فان نكل نكل حتى يجل حق الطفل ان كان كالا ثم لا يمين له على الصغير
بعد كبره حكمه نفق وقال ابن حبيب ترد عليه اليمين بعد كبره ورشه فان خلف قضى له به وان
نكل رد على المطلوب ما صار له منه فان كان الغريم يوم بلغ الصبي وخلف على حقه عدما
فينظر فان كان الغريم يوم أخذ الكبير حقه لا شيء له الا ما أخذ جرح الصغير على أخيه
نصف ما كان أخذ بعينه وفي كتاب ابن المواز قيل فكيف يخلف الصغير على ماله لم
قال لا يخلف حتى يعلم بالغريم الذي يتيقن به ثم يثبت خلف قال مالك رضى الله تعالى عنه
ويخلف على البت ان هذا الحق لحق من رسالة القضاة أو الاحكام (فرع) قال ابن القاسم
في الصبي يقوم له شاهد واحد يثبت فيه خلف الحاكم المطلوب فيخلف قبل اكبر الصبي قيل
له اخلف مع شاهدك وخذ حقه فان ادخل خلف المطلوب ثانية فليس له ذلك وأما المولى
عليه اذا قام له شاهد واحد على حقه قضى له باليمين مع الشاهد فان خلف أخذ الحق ودفع
للمولى عليه أو ولىه وان نكل عن اليمين لم يجل ذلك حقه ويخلف المدعى عليه وبني
المولى عليه على حقه حتى يرشد فان نكل عن اليمين لم يكن له شيء ولم تعد اليمين على
المطلوب وكان ابن القاسم وأصبغ يجهلان المولى عليه كالأكبر الى شدة ان خلف مع شاهده
استحق حقه وان نكل بطل حقه قال ابن حبيب وبالأول أقول وهو قول ابن كثة ومطرف

ذلك قولان أحد هما انها
لازمة للمشتري وذلك عب
حادث بعد تمام الاستبراء
والثاني ان له الردي ذلك قال
ابن حبيب فان ظهر بها حمل
في مدة الاستبراء وقال
المشجى اذا لم يكن الحمل منك
فانا التزمها به قبله ذلك وله
الردان شاء ولا خيار للبايع
الا ان يقربوطها فيسازمه
وتكون له به ام ولد وما كان
على الجارية من ثياب رفيعة أو
على فهو للبايع وما كان عليها
من ثياب لباسها ومهنتها فهو
للثناغ الآن يشترط ارتفاع
ما عليها وان يدفعها له في ثياب
خلقة فذلك وان اشترط بيعها
عرواثة فقال مالك البيع
جائز ويقضى عليه بما ورثها
وروى عيسى عن ابن القاسم
في المدونة ان الشرط لازم
والبيع عليه جائز قال ابن رشد
وبذلك فصلت الفتاوى في
الأندلس * وعهدة الثلاث
وعهدة السنة كان على يهما
في الرقيق بالمدية وهي ان
ما يحد بالبيع في ثلاثة أيام
من تاريخ التبايع من عيب
أوموت أو جنابة فهي من
البائع وما حدث به بطول سنة
من الأضواء الثلاثة الجنون
والجذام والبرص فهومن

البائع وللمشتري ان يتسلك ذلك ان شاء قال أشهب عن مالك رضى الله تعالى عنه ولا يلزم أهل بلد من
سائر الأفاق ولا يرى ان يحملوا عليها وليتركوا على حاله سم الا ان يكون عرفهم وعاقبتهم فيحكم بها عليهم روى المصريون ان
السلطان يجهلهم عليها وتزعمهم وروى المديون انها تلزم أهل كل بلد وان لم يعرفوه لواجب عادتهم بها وأما من اشترط

ذلك فان كان في البعده فليس لازم على كل حال وانما الخلاف في البيع اذا وقع من غير ما يكتسب عندها هذا انما يكون في البيع على الوجه المتقدم واما ان كان على البراءة فلا يكون فيه شيء من ذلك (فصل) والبيع على الوجه الثاني وهو على البراءة جاز في الرقبي عند الجمهور (ويكتب في ذلك) عقد اشترى ٢٢٢

كذا وصفتها كذا بمن كذا وتبين على ما تقدم في الثمن والاستبراء وغيره ثم تقول ونصد ان رأى المبيع وقلبه وعلم ان من عيوبه كذا فرضوا التزمه على البراءة بما عدا ما عي من العيوب او على البراءة من جميع العيوب وشهد في كذا (بيان) المبيع على البراءة فيه ثلاثة أقوال أحدها انه جاز في كل شيء وهو قول ابن وهب ورواية ابن حبيب عن مالك والثاني انه لا يجوز في شيء من الأشياء ولا يبرأ الا ما يقف المشتري عليه ذكره القاضى عبد الوهاب والثالث انه جاز في الحشون مطلقا وهو في الموطأ والرابع انه يجوز في الرقبي خاصة وهو في المدونة واليه رجع مالك وعليه جمهور أصحابه وروى عن مالك رضى الله تعالى عنه انه لا تكون البراءة الا في العيب الخفيف وقال الغيرة ان حاز ثلث الثمن فلا يجوز البراءة عنه وبما في المدونة القضاء وما باعه السلطان بأمره في تقيس أو قضاه عن أو على صغيرا وغير ذلك فهو بيع براءة وان لم يشترطه في كل شيء وروى ذلك ابن حبيب عن مالك وهو

وانما قلنا ان المولى عليه يخلط مع شاهدهما لئلا يورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر المتطية (فرع) واذا ادعى المولى عليه حقا على رجل فلم يتم له بينة فوجب اليين على المطلوب رفع الخصومة فزدها على المولى عليه فقال ابن الهندي في وثائقه لا يخلط المولى عليه وانما يخلط مع الشاهد العدل من جهة احصاء السنة ويزن المدعى عليه اذ ارد اليين على المولى عليه التزم بشكوله ورجى له اليين على الجميع ورجى رشده قال ابن سهل في أحكامه وفي هذا اعتدى نظروا أصبح أن يخلط المولى عليه اذ اردا المطلوب عليه اليين وبأخذ حقه كما يخلط مع شاهده ولا وجه لارجح اليين وقد رضى بهامنه بشكوله عنها ذكرها المتطية وهي في أحكام ابن سهل أتم (فرع) واذا مات رجل وله ورثة كزوج ومخار وترك ذكر حتى وليس فيه الا شاهد واحد فان الشكوك يخلطون بحكمتهم مع شاهدهم ويستحقون حقه واما المخار فقال القريم أحلفنا الذي شهد به عليك الشاهد باطل وانه ليس عليك فان نكل أخذته حق المبي ودفع اليه وانه حلف أقر حتى المبي سده فاذا بلغ المبي حلف وأخذ فان نكل عن اليين لم يكن له شيء

(فصل) واما الغائب بقوله وكيفية في اثبات حق وشهد في ذلك الحق شاهد واحد لحكمه حكم الصغير بقوله له شاهد بحق والواجب في ذلك ان يخلط المدعى عليه وتؤخر عين الموكل حتى يقدم وان كانت غيبته قريبة كتب اليه وكذلك لو كان القائم لغائب ولده فان مالكا رضى الله تعالى عنه قال ان له طلب القريم بغير وكالة فاذا اقام شاهد لا يجز عن الاصح حلف القريم وترك حتى يقدم الغائب فيخلط مع شاهده موقد كرت هذا المثلثة فيمن يسمع الحاكم من بينته ومن لا يسمع منه البيئة (فصل) واما المعنوة فان المدعى عليه يخلط بغيره وان نكل عسره فان حلفا المطلوب ثم بعد ذلك عقل المعنوة فانه يخلط ويستحق حقه مع الشاهد والله سبحانه وتعالى أعلم

(الباب السابع في القضاء بشاهد المولى عليه مع عين وليه)

ويخلط الاب مع الشاهد في حق ابنه اذا كان هو الذي تولى المعاملة له وان نكل الاب عسره وان لم يكن الاب هو المتولى للمعاملة لانه في ذلك ثلاثة أقوال قال ابن راشد أحدها ان المبي يخلط وهو شاهد وقال ابن حكتنا نه يخلط أو مو قال ابن المواز يخلط المطلوب وهو المعروف (فرع) وفي المتنع لابن طلال قال مالكا رضى الله تعالى عنه ومن زوج ابنته الصغيرة من مبي فبات الزوج وطلب أو ما الميراث والمهر فان كان لها شاهد حلفت مع الشاهد اذا كبرت قال ابن المواز ذلك ما لم يدع الاب التسمية مع الشاهد فان ادعاهما حلف وان لم يخلط من اذ لم يتوق لها بشاهد من ولدها ان تدع أباها ويخلط مع شاهدها ولها ذلك في موت الاب وعندهم (فرع) وفي المتنبطة اذا اختلف الزوجان في عدد الصداق قبل النكاح من غير موت ولا طلاق فالقول قول المرأة مع عينا ان كانت رشيده

قول مطلق وابن الماشحون وأبسط وغيرهم وقيل انما ذلك في الرقبي خاصة وهو قول ابن القاسم ورواه عن مالك وبما باعه الرمي على الورثة فلا يكون بيع براءة الا ان يشترطوا ذلك فيما يجوز فيه البراءة وقيل ان بيعهم بيع براءة في كل شيء ان لم يشترطوه وحكم بيع البراءة انه اذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فان اقربه البائع أثبت انه علم به قبل البيع رجعه به

ربن القهار يحلف على العلم في الظاهر والحق وانما يترق ذلك فيما يسبق بالعهدة قال ابن رشد ولا
كان ينبغي ٢٤٤ انه كان يفرق بينهما هنا أو يفرق بينهما بان يقال يحلف في الظاهر

على العلم ولا عين عليه في
الحق فان كان العيب بها يقدم
ويحدث قال مختصم فالوجه
ان يقال المانع احلف انك لم
تقره ولا تحتاج ان تثبت قسم
العيب وهو قول ابن القاسم في
الغنية وقيل لا يحلف حتى
ثبت تقدم العيب وهو قول
ابن حبيب في الواضحة ومثله في
كتاب ابن الموار وسواء قال
المتناع ان المانع علم بالعيب
أو سكت أو قال لا علم في هل
علم بذلك أم لا العين واجبة في
ذلك على المختصرين المذهب
وروي يحيى عن ابن القاسم
ان لا عين عليه حتى يدعى عليه

والقول من عقد النكاح من أب أو وصى أو ولي يحن مع عبته وهي المدة أم العين أو
أولها على المشهور وقيل يبدأ الزوج بالعين وهو روي عن مالك أيضا (فرع) ان الزوج
الأب ابنه المالك لا مروه وهو حاضر صامت فباخره قال لأرضي وانما صامت لأني
أعلم ذلك لا يلزمني فادعى أبو الصبية ان خبيرا أخبره ان الابن أمر أباه ذلك فعلى الزوج
العين فان نكل حلف والد الزوجة وثبت النكاح من المستطعة في اجار الأب اغتبه
(فرع) لو كان الصبي فقيرا لا مال له وانما يتفق عليه أبوه وطلب الأب ان يحلف مع
الشاهد على حقه لو أنه فرى ان له ذلك وأشار في المؤازرة إلى انه لا يمكن من ذلك ورأه
كالخالف لعل غيره ما يدفع به عن ماله (فرع) اذا لم يكن عرف البلدان الزوج يدفع
الصداق قبل البناء أو كان عرف البلداته لا يدخل الابدل دفع فادعى بعد البناء انه دفعه
بعد البناء فان كانت المرأة مالكة أمر نفسها حلفت والأحلف الأب أو الوصي ورغم الزوج
من المثانية (فرع) اذا ادعى الزوج ان زوجته زانية فبما كذبته فالعين له عليها ان
كانت مالكة أمر نفسها وعلى أبيها اذا كان لها اب ويحلف أنه ما وجد قائما وما ألقاها
الا بهكرا ولم ينكح فان لم تكن في ولاية أبيها فالعين عليها على الأب وابنه
سجانه وتعالى أعلم

(الباب الثامن في القضاء بشاهد العبد وبين سيده)

وفي مختصر الواضحة قال ابن حبيب قال لي عطرف وابن الماجشون في السيد المأذون بيمين
شاهد أو احد اعل حتى قبا في ابن يحلف مع شاهده فبريد سيده ان يحلف مع الشاهد
ويستحق حتى عبده فليس ذلك له ما كان العبد قائما لان تكوله عن العبد كقصره
واقرار محال ولكن لو مات العبد كان للسيد ان يحلف مع شاهده عبده وأخذ المال
(فرع) وفي مختصر الواضحة قال فضل بن سلة اذا أمر عبده بدفع دين على السيد إلى رجل
فانكر المدفوع اليه وقد قام للعبد شاهد ونكل العبد عن اليمين حلف سيده وفي ابن بونس
ان نكل العبد وجب ان يحلف السيد مع الشاهد لانه لم يدفع عن نفسه بشاهد قام له وفي
الطرز على التهذيب لا في ابراهيم الا عرج في الكلام على هذه المسئلة قال ابن رصاح
قبل لمعتون فان نكل العبد أو يكون للسيد ان يحلف قال نعم لانهم العبدان يكون
أراد ابطال مال سيده وفي كتاب الجسد لآب القاسم ومالك لا يحلف السيد وفي التفسير
ليحيى عن ابن القاسم ان نكل العبد حلف السيد فيكون عن ابن القاسم قولان

(الباب التاسع في القضاء بشاهد الوكيل وبين الموكل)

وفي مختصر الواضحة قال ابن حبيب قال لي عطرف وابن الماجشون واصبغ في الرجل يوكل
الوكيل على دفع دينه عنه إلى رجل وكان وكيله مفوضا اليه فدفعه بشاهد واحد وهدد

العيب فان نكل المانع عن
اليمين رد عليه المبيع ولم
ينقل العين إلى المتناع منه
ملك وروي عن ابن القاسم ان
المتناع يحلف على عبه فان
اشترط سقوط اليمين عنه في
ذلك فله شرطه ولا عين عليه
قال بعض الشيوخ ومن لم يبر
اشترط سقوط اليمين في
التصديق في القبض الزم
اليمين هنا على كل حال ولا
يجوز الجراءة الا فيما مال مكته
عبد المانع واختاره ما مال
مطل مكته فان مالكا وأصحابه
كروا يبعه بالبراءة فوره قال
اذ وقع مضى وبراءة

البراءة وكذلك لا يجوز له ان يترأ من بعض العيوب دون البعض وانما سلة البراءة ان يترأ من جميع مال
يعلم من العيوب فما كان خلاف ذلك فليس من سنة البراءة (فصل ببيع الحيوان غير الرقيق) وأما الحيوان غير الرقيق
(فمكتب فيه) عقدا اشترى فلان من فلان لم ساعته كذا أو حار الزنه كذا أو كذا أو كذا رأسا من الضأن أو من الغنم مختلفة

... حساب و هو من ماله و لو كان له مال آخر ...
 هذا التعليل و الذي هو العلم بان من عبده كذا فرضه و التزمه و شهد عليه بذلك في كذا (بيان) ان اذن البيع المتنازع
 الدابة بغيرها و لجامها و اشكره البائع فما لو تفاخفا في قول ابن القاسم ٢٢٥ ما لم يفت و اذ لم ينس في العقد على

قبض المشتري الدابة فليس
 حضورها بموجب لان يكون
 القول قول البائع في ذلك
 كالقبي وعلى البائع اقامة
 البينة بالرفع انكر المشتري
 قبضها فان لم تقم بينة حلف
 المتنازع انه لم يقبضها و ان رجع
 البين فان كان مقبوضا في يد
 المتنازع حين البيع و ان فصل
 على ذلك فلا كلام له بعد ذلك
 قال ابن قسطن وله مع ذلك
 لحلف البائع انه دفعها

لا احتمال ان يكون قد قدم على بيعها

ففيها برد البين و نفع البيع
 و يجوز للبائع استثناء ركوب
 الدابة او مضرة الثور او نحو
 ذلك اليوم و اليومين فان
 اشترط اكثر من ذلك فلا خير
 فيه و هو في ضمان البائع
 حتى يقبض المتنازع و كذلك
 لا يجوز للبائع ان يشترط على
 المشتري ان يفي الدابة رهنه
 في الثمن الى اجله و كذلك
 سائر الحيوان و العروض
 و البيع على ذلك مفسوخ
 روى ذلك ابن وهب عن مالك
 في الحيوان و قاله ابن القاسم
 في العروض قال ابن رشد
 و ذلك حائز في الاصول كلها
 لانه يجوز ان يتبايع على ان
 تقبض الى اجل قال فان
 وضعت هذه الاشياء التي
 لا يجوز ان تمانعها عند بيعها على

القاضي فاني لو كبل ان يحلف مع الشاهد لم يكن ذلك له ما كان الوكيل ملما لانه ضامن
 ذلك لئولئك حين فرط ولم يشهدوا من كبل الوكيل كاقراءه انه لم يدفع ذلك اليه و اذا كان
 الوكيل مفلسا فعند ذلك يجوز لاني و له ان يحلف مع الشاهد و يبرأ لانه صار لتعريف الغريم
 و في المظهر لاني ابراهيم الاعرج عن ابن القاسم قولان في عين الموكل اذا نكل الوكيل عن
 البين ثم قال فان نكل الوكيل و كان عدما فكل بعد حلف الموكل و يبرئ و لكنه ينبغي متى
 اسر الوكيل حلف الذي عليه الدين و رجع على الوكيل وان كان الوكيل ملما و نكل حلف
 الذي عليه الدين و يبرئ و غير الوكيل الذي له الدين (مسئلة) في كفي القبيع لاني طال قال ابن
 بكاشة في امر رجلان يشترى له جلوه او سلعة فتعلم فقام له ذلك شاهد و البائع مشكر
 فانه اذا قامت البينة على انه امر ما ان يشترى له جارية حلف مع شاهد و كبله وان لم تقم
 له بينة فالبين على الوكيل و انه سحانه و تعالى اعلم

{ الباب العاشر في القضاء بينة الموكل و عين الوكيل }

وفي مختصر الواضحة في الرجل يكون عبده و له حتى على رجل من اهل افر قبضة فوكل
 صاحب الحق و كبل مقتضى من الغريم حقه فلما اتاه بكتاب القاضي الى القاضي و ثبتت
 و كانت ادعى الذي عليه الحق انه قد دفع الى صاحب الحق حقه و سأل ان يؤخذ قبض ذلك
 منه حتى يستحلف صاحب الحق بمصر فقال ابن عبدوس قال ابن كاشة لا اري ذلك له
 ولكن على الوكيل البين باقتضا علمانه قبض منه شيئا ثم قبض منه الحق الا ان يكون
 صاحب الحق قريبا على البين او نحو ذلك فليكتب اليه فليقبل و كان ابن القاسم يقول
 في مثل هذا انه لا يحلف الوكيل ولكن منظر حتى يجتمع بصاحب الحق فيحلف و قال غيره
 لا ينبغي للقاضي ان يكتب للطالب الكتاب حتى يحلفه انه ما يقتضي من الحق شيئا استعمله
 لحجبا الغائب و في بعض الاحكام اذا توجه الوكيل لطلب الغريم في غير بلد الموكل فلدعى
 الغريم انه دفع للوكل جميع الدين او بعضه فان كانت غيبته قريبة على مسير البين
 و نحوهما حتى يكتب اليه فليقبل و ان كانت غيبته بعيدة لم يؤخر و قضى عليه بالدين
 قاله محمد بن عبد الحكم و هو معني قول ابن القاسم في جماع عيسى و قول اصبح و روى
 في المجموع و غيره ما عن ابن كاشة و ابن القاسم ان الوكيل يحلف على الصلح في الغيبة
 البعيدة و حديثه يقتضي له قال بعض المتأخرين يمكن ان يكون ان يحلف الوكيل هذا لان
 له ان يرضى على قضاء الدين و في المذهب لا يبرأ و اذا كانت حصة المظلم مع و كبل
 الطالب فقال موكل ابرأني فقال ابن كاشة يحلف الوكيل ما علم برأته و ما أخذ المال
 الا ان يكون موكله قريبا فليكتب اليه فليقبل (تنبيه) وهذا حكم الوكيل القائم بالوكالة
 و اما لو كان القاسم على الغريم هو ابن صاحب الدين و قلنا له القسام و الطلب بغير وكالة
 فقام شاهد واحد و عجز عن التحمل يحلف مع الشاهد و لو واحد و حلف الغريم بالله انه

... تبصره في ...
 يكون رخصا بعه الى الاجل و ان وضع ذلك على يدى عدل و هو قول اصبح و روى عن اشعث من جماع معن و بنو لا يجوز ان
 يتنازع الركة او البرقة على انها حلال و كذلك الجمارة و غيرهما ...

وإن لم يكن ظاهره جازي
 ٢٢٦
 والبائع وأما إن لم يعلم ذلك إلا بقول البائع فالبائع فاسد وأما الأمانة أن كان الجلباطا هارفا للبائع فيها حائز في العلية والوئحش
 والوئحش دون العلية لكثرة التفرق في العلية ولا يسوغ اشتراط الجلب في البائع

برئ من هذا الدين فإن حلف برئ الآت من المعارضة له وإن نكل عن الإيـن أخذاً لحق
 منه مجحلا

(الباب الحادى عشر فى القضاء بشاهد المخلص وعين القرماء)

وأشهد للمخلص بسد فله شاهد يحق ونكل المخلص عن الإيـن حلف معه القرماء
 وأخذوه فإن نكل منهم أحد فليس له أن يجامى فيما أخذ من حلف وقال ابن
 المباحشون يكون لمن حلف منهم بقدر نصده منه وقال ابن عبد الحكم يكون جميع الدين
 بين من حلف منهم (مسئلة) واختلاف أن أقام المخلص شاهداً أنه قضى بعينهم ونكل عن
 الإيـن مع الشاهد هل يحلف القرماء مع الشاهد لا (نتية) وفى مختصر الواضحة وأما
 يحلف كل واحد منهم على أن الذى شهد به الشاهد حق على جميع الحق وليس على ما ينوبه
 منه ومن نكل فليس له شئ كما تقدم ومن رجع منهم بسد نكله فهل يقبل رجوعه
 ويحلف ولا يمكن من الحلف قال ابن المباحشون يمكن وقال مطرف لا يمكن من أن يحلف
 ولا يقال وجه قول ابن المباحشون أن نكله ليس بنكول وليس كـنكله عن حق
 نفسه لأنه يقول فلننت أن الغريم يحلف ويكفي نكاع الحلف أو أردت أن كـنك عن
 علم ذلك قال ابن حبيب وقول ابن المباحشون أحب إلى به أقول (فرع) وفى الواضحة قال
 مطرف وابن المباحشون ومن علمه دين فأقام شاهداً دينه على رجل ونكل عن الإيـن
 فليس لقرمائه أن يحلفوا مع الشاهد وأخذوا ذلك الدين فى حقوقهم ما كان قائم الوجه
 ولم يفسد لأن أقراره حائز فنكله كما قارره فاما أن فليس حتى لا يجوز إقراره فلقرمائه أن
 يحلفوا إذا نكل ويستحقوا ذلك (مسئلة) وإذا هلك رجل وله دين له عليه شاهد واحد
 وعليه دين للناس فلورثة أن يحلفوا مع الشاهد ويستحقون الدين فإذا حلفوا وأخذوا
 المال قضى منه الدين وأخذوا الباقي معاً أو ليس للقرماء إخبارهم على الإيـن فإن رأى
 الورثة أن يحلفوا وأن القرماء يحلفون وأخذون حقوقهم فإن فضل فضل بعد استيفائهم لم
 يكن للورثة أن يحلفوا عليه ولم يكن لهم شئ منه لأن الأيمان عرضت عليهم أولاً فتركوها
 الآن يقولون لم نكف نعلم أنه بفضل لصاحبنا فضل وقد لم أن نكله لم من أجل ذلك
 فيحلفون ويأخذون ما بقى من دينه قال مالك ومن نكل من القرماء بطل قدر حقه من
 ذلك الدين ولم يجز عنه بين غيره من القرماء وكذلك من نكل من الورثة فلا شئ له من
 ذلك الدين ولم يجز عنه بين غيره من الورثة (نتية) قال فضل قال سحنون وأما الدين
 بالعين لأن الدين لم يكن ثبت على الميت للقرماء وأما المال كان دين القرماء ثابتاً معروفاً كانوا
 هم المدينون بالعين لأن الحق لم دون الورثة (مسئلة) قال ابن حبيب مع من طهر وأما ابن
 المباحشون يقولون فى الرجل يقتل خطأ وعليه دين يحيط بجماله فيأبى ورثته أن يقبوا
 إن لاهل دينه أن يقبوا وأخذوا دينه في دينهم إذا كان دينهم يحيط بدينه يتوبون فى

على حال وإنما هو داخل
 بنفس العقد وإذا كانت الأمانة
 حاملاً قد قربت للوضع فهو
 بيعها على الأصح وكذلك
 الرخيص المخوف بخلاف من
 فى السلق فلا يجوز بحال
 ويجوز المعاوضة فى الحيوان
 كالرقيق وغيره وابتاع
 بعضهم ببعض رأساً برأس أو
 أكثر من ذلك زيادة معين أو
 غيره ودون زيادة وكذلك يجوز
 قصيره فى الدون إلا ما كان
 من الرقيق لا بد فيه من
 المعاوضة فلا يجوز فى التصبيراته
 يدخله الدين بالدين وكذلك
 يجوز بيع الحيوان كله إلا بقى
 والغائب من الرقيق على
 الصفة أو على رؤية متقدمة
 فإن كانت الصفة من غير
 البائع جاز وإن كانت من
 البائع فلا يجوز إلا بشرط
 النظر إليه بعد ذلك والرؤية
 كذلك لا يجوز إلا أن تكون
 فى مدة لا يتغير فيها البائع
 والامتياز وان جاء على خلاف
 الصفة فاشترى بخفى فى البيع
 إلا مضاه فان ادعى المتاع أنه
 فغير ما علمه وانكر البائع
 فقال ابن القاسم فى المدونة
 القول قول البائع مع عينه
 وقال أشهب القول قول البائع
 والابن أن كان بكان معلوم

جاز بيعه كذلك والأفلاغان كانت فيه خصومة فقال سحنون لا يجوز بيعه وأما غيره بيع ما فيه الخصومة من ذلك
 الأصول وغيره أو الضمان فى ذلك على البائع إلى أن يقبته المشتري وقبل عكسه ولا يجوز إلا فى عينه مالك وابن القاسم
 لأن الثمن قد ثبت عليه فلا يجوز أن يصير فيه شيئاً غالباً لا يتغير قبضته ويدخله الدين بالدين ويجوز بيعه من غيره إذا لم ينقذه ولا

يجوز ان يفرق بين الامة وولدها الصغير في البيع بخلاف غيره ان الحيوان فان وقع ذلك فقبل يفسخ البيع وقبل يجوز ان على جميعها في بلد وذلك القضاء فان رضى الام بالتفرقة ففي ذلك قولان واختلف في الحسد الذي يجوز فيه ذلك فقبل الاثنا وهو نبات وارض الصبي بعد سقوطها وهي رواية ابن القاسم وبها القضاء ٢٢٧

وقال ابن عبد الحكم لا يفرق بينهما وان بلغ فان كان التفرق بينه او غير ذلك مما لا عوض فيه فذلك وقيل ان جمعا في حوز واحد حاز وهو قول مالك في المذونة وكذلك الزن اذا جمعهما في

حوز المرفس ويجوز بيع كلب الحرث والماشية وفي كلب الصيد والنساع قولان وعلى من قتل الكلب المأذون في القنطرة عقبه وأما غنيرا فالحزم من الكلاب فلا يجوز فيها بيع ولا شراء (واختلف) في جلد البنية فأكثر العلماء على ان الباغ يظهر طهاره كاملة يجوز بها بيعه والصلاة عليه وهو قول الشافعي وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهم وأخلفوني مالك وقول ابن وهب من أصحابه المشهور من مذهب مالك رضي الله تعالى عنه وجعل أصحابه ان الباغ لا يظهر طهاره كاملة لكنه يجوز استعماله في الباسات والماء وحده من المنافع ولا يباع عنده ولا يسل عليه وسواء كانت الميتة من جنس ما يؤكل لحمه كالانعام او مما لا يؤكل لحمه كالجرار الانسية الحكم في ذلك واحد عند

ذلك منزلة الورثة اذا قسم بعضهم واني وبعضهم وقاله اصنع وابن نافع (مسئلة) ولو مات رجل وعليه دين للناس فشهد له شاهد واحد دفع بعض الدين فأراد القرمه ان يحلفوا مع شاهد غيرهم أو كانوا ورثة فليس ذلك لهم ولا يشبه ان يكون لغيرهم شاهد واحد على دينه هناك يحلفون ان حقهم حتى وقد صار ذلك لهم وهذا الوجه وانما يحلفون لعدم دفع كذا وهذا من الغيب الذي لا قبل لحقهم عليه ولا يحل لهم وهذه المسئلة نظيرة مسئلة الفلاس وتقتل المتعطل في تلك الخلاف

(الباب الثاني عشر في القضاء بشاهد وعين احدا للمدعي)

واذا قام جماعة في حصة تصدق بها عليهم ومنهم الحاضر والقائب والصغير والكبير فقاموا بطلون صدقتهم من ورثة او موسى ولم يحلفوا عليها الا شاهدا واحدا فانه يحلف رجل منهم عن حضرته شاهدهم ويستحق الصدقة لهم وليس عليهم ان يحلفوا كلهم كما يحلف الورثة في ذكر الحق وليس هذا مثل ذلك فانه فضل في مختصر الواضحة وفي المتطبعة ان كانت الصدقة الواحدة والحس على فلان فروى ابن المباحثون عن مالك انه يحلف الجبل معه أي مع الشاهد وتنفذ جميعهم والجبل ما زاد على النصف ثم ذكر ما تقدم عن مختصر الواضحة (فروع) وأما اذا موسى لساكنين أو لساكنين أو لثني نعم أو لقرش أو للأقارب فلا خلاف انه لا عين في ذلك مع الشاهد وانما الخلاف اذا موسى ابن يحصرهم العدد كآل فلان أو ساكن آل فلان فهي المسئلة التي اختلف فيها هل يحلف الجبل أو يكتفى فيها بالواحد وفي معنى الحكم وقيل لا عين في ذلك مع الشاهد قال ويقوم ذلك من كتاب الرضا ما الثاني من المذونة في الذي يوصى له أو لاهله أو لولدهم (فصل) ويلحق بهذا الباب ما ذكره مالك رضي الله تعالى عنه في رسالة القضاء قال ولو ان رجلا أوصى لرجل بثلاث ماله فوجدت كتابه يذكركم له على رجل لا يشهد عليه الا شاهد واحد فانه يحلف الموصى له بالثلاث مع الشاهد ويأخذ بثلاث ذلك الدين لان الموصى له بمنزلة الوارث في ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم

(الباب الثالث عشر في القعة بيمين المدعي بعد فصل القضاء بين المدعي عليه)

اذا ادعى رجل قبل رجل المالا ودعا الى عين المطلوب يحلف له ثم زعم انه وجد بينة تشهد له بما ادعاه ولم يكن يعلم بها فانه يحلف انه ما علم به في عين استخلافه ثم يسمع الحكم من بينته وقد جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الدنيا للصادق الحق من اليمين الفاجرة (تذكرة) واذا حلف انه ما علم ببيته فلا فرق بين ان تكون يوم حلف المدعي عليه حاضرة أو غائبة (فروع) أما ان اختلف مع عليه بيته نازكاتها ما قصر بها ومعرض عنها وهي حاضرة أو غائبة فلا حق له (فروع) وفي الغائبة لا ي زيد قال معارف وابن المباحثون ومن

مالك رضي الله تعالى عنه وأما جلد الخنزير فهو نجس عند كافة العلماء وان دبغ وقال داود يظهر تها اذا دبغ فهو لمحدث ويجوز بيع الشاة أو البقرة ويستثنى البائع الثلث منها باتفاق واستثناء ثلاثة أرطال من الشاة فاذني والى ذلك رجح ابن القاسم بد منه فان ابى المشتري من الذبح جابر عليه ولا يجوز ان يعطى في ذلك لحما من غيره هاعلى الامم ولو استثنى الجلد أو

المشترى من الحضر ولا يجبر على البيع عليه القيمة فان مات هذا المشتري قبل البيع فقبل ضمن المشتري ذلك مطلقا وقبل
بعض الجملد والرائس دون المشتري ٢٢٨ من المهر وغيره (المعروف في الرقيق وغيره والرهان) كل عيب

يخص من النسيان فالرجوع واجب كان متعلقا بالمبيع كالخادم وشبهه أو بائنا عنه كالسرقه وغو ذلك فان كان المبيع مما لا يكتفي في تحققة الاختيار عنه كالأبقار والغاش والذهب التي لها عني والذرة المحرقة فلا بد من تبين ذلك والوقوف عليه ولا يكتفي ان يسمى له العيوب حتى يريه اماه وحق عليه المشتري وكذلك لا يستغنى ان يبرأ من كل شيء ولا يسمى شيئا حتى يسمى المبيع وقت عليه المشتري واما كان في عقد البيع انه قلب ورأى فانه يقوم بالثبني والقيام له بالظاهر وان لم يشهد عليه ذلك فله القيام بالظاهر والخفي فان تبرأ اليه بالمعاند انقضاء البيع فان كان ظاهرا بالمبيع واما ما لا يشتري بالخيال بين ان يقرضه أو يرد المبيع وان كان خفيا لا يسيل له الى حوزته فلا يلزم المشتري وله القيام متى عثر عليه بعد ذلك وقبل تزخذه منه قيمته ويوقف الى أقصى ما يتبين فيه العيب قال ابن مغيث وهذا القول ليس بشئ فان اراد المشتري عند ذلك الرجوع فيه فليس له ذلك الا ان يبرأ البائع على

استيفاءه خلاف حق وهو عا لم يبيته وهي حاضرة فبعضه خلف له لم يضر ما استعطفه اياه وله القيام بها وقضى بها لان من جهة ان يقول قلت له لا يخلف ولا يغير أعلى العين وانه يقر له حينئذ وقال ابن الماجشون ارادنا نحن البائعا الى العين وله يته حاضرة (تنبيه) قال لما زوري قال جماعة من اصحاب مالك رضي الله تعالى عنه ان المدعي اذا استعطف المدعي عليه على دعواه فهو حاد المدعي شاهد او احدا فلا يخلف معه لان المدعي عليه قد رى من الدعوى يمينه فلا يكتفي بشاهد يمين في ابطال عين المدعي عليه ولا يثبت حقه الا بشاهدين وقيل يخلف معه (فرع) قال منصور القول قول صاحب الحق انه لم يعلم بيته مع عنه وهذا اذا ادعى المدعي عليه ان كان عا لما سمعته وهذا لا يجوز في شبه وابن عبد الحكي عن مالك انه لا القيام وان علم بيته (تنبيه) قال في المتبعية ومن الحزم للمدعي عليه اذا طلب المدعي عنه ان يلزم المدعي انه قد استعطفه ما علم منها وما لم يعلم فان عقد على نفسه مثل هذا لم يكن له ان يقوم عليه بعد عنه بالبيته (فرع) فاذا ادعى ان بيته غائبة واراد ان يستعطف المدعي عليه وان يكون على بيته اذا قدمت فان زعم ان البيته بموضع قريب سوانه بقميه في اليومين والثلاثة اثبت العين فان حضر البيته والا كان عليه ان يخلف له على ترك البيته واستقاطها وان زعم ان بيته بموضع بعد خلف المدعي عليه وكان على بيته بقميه اذا حضرت (تنبيه) وفي المتبعية وانما يكون للمدعي ان يخلفه اذا ادعى ان بيته بموضع بعد سدان يخلف ان بيته بموضع بعيد يسمى البيته وقاله ابن المنذني في وثائقه قال وقد كان أبو ابراهيم اسحق بن ابراهيم الصبي لا يخلف للمدعي وانما يقول له سم يبتلك واشهد انك لا بدته لك غير ما اذا فعل لم يكن عليه اكثر من هذا وخلف المدعي عليه وسبق المدعي على اقامته من سمان فان كانوا عدولا فهو دوا لم يكن للمدعي عليه فهم مدفع حكم عليهم والا لم يكن للمدعي شيء قال وحضرته بقى هذا امرارا (مسألة) وفي تنصير الوارثة ولو كان للمدعي لا شاهد له وطلب عين المدعي عليه فنشكل عن العين فرجعت العين على المدعي خلف وأخذ ثم ان المدعي عليه وجد البيته على راعته من ذلك الحق فانه يبرأ ويرجع الى ما اخذ منه فباخذ (فرع) ولو كان للمدعي حين رجعت العين عليه نكل عنها ولم يعط شيئا لنكره ثم وحسد البيته على ان يدعو اسحق فانه ما أخذ بيته ولا عنه من ذلك نكلوه عن العين حين ردت عليه (فرع) وفي الطر لا ياتي ابراهيم فوان لرجل على رجل حالاً فانكره ولصاحب الحق بيته قد علم فافصالحه ببعض الحق ثم حضرت البيته فليس له ان يرجع عليه بشئ (فرع) ولو صالح الصالح المظلوب على شيء بعد غيبة البيته فلا قيام له بالسنة اذا قدمت لانه قد رضى بمعاذ اخذ (تنبيه) قال في التهذيب ان الغيبة القريبة مثل اليومين والثلاثة وقال مثل ذلك فيمن ادعى عبد يدرج و ذكر ان له بيته قريبة مثل اليومين والثلاثة وسأل وضع قيمة العبد لذهب به الى بيته لم يكن له ذلك وان اتى بشاهد أو سماع وادعى شهودا حضورا وسأل ايضاف العبد اوقف العبد له نحو الخمسة

الارقرار به وشهد في العيوب اهل المعرفة بها عدولا كانوا او غير عدول ويقبل في ذلك اهل الكتاب اذا لم يوجد سواهم فذا هو المشهور من المذهب المعروف به (ويكتب في ذلك) عقد وقف شهود من اهل البصر والمعرفة بالدواب وعيوبها الى القوس المبيع كذا أو من اهل المعرفة بالرقيق وعيوبه الى المملوك المبيع كذا ونظروا اليه فوا به عيب كذا

وغيرهم أن ذلك عيب فاحش ينقص من ثمنه وأنه أقدم من أمد التبايع وما يحق عند التقلب وقيل واصل ذلك شهادتهم في كذا (بيان) إذا كان الشاهدان في ذلك قد نصهما القاضي لذلك شهدوا عنده بنص العقد المذكور وأراد البائع أن يعذر إليه في شهادتهما ويدعو غيرهما إلى الشهادة في ذلك عند القاضي ٢٤٩ فليس له ذلك ويجزى في ذلك

الواحد إذا كان القاضي هو الذي وجهه والأشأن أولى وقال محمد لا يرعى العيوب إلا ما جع عليه عدلان من أهل البصر قال ابن الماحضون إذا كان الحبس حاضرا فجزى فيه ما ذكر قبل هذا وإن كان مبتلا أو غائبا فلا يجزى ولا يشهد ذلك إلا بشهادة اثنين عدلين وإذا كان الطيبان لا يريان القيمة فيشهد الطيبان بالادلة ويشهد عدلان من أهل المعرفة بالقيمة نقص الثمن وإذا كان الداء في موضع لا يطلع عليه الرجال من لدن النساء نظرت المسألة أمرأتان ووصفتهما للطباة فان شهدوا أنه عيسوده وقيل يكشف لهم عن موضع الداء فنظرون إليه ولا يحتاج إلى التساهل فان ذهب البائع عند الرجوع عليه بالعب إلى اختلاف المشتري أنه مريض بالعب بعد عليه ولا يستفده فلا يجزى عليه إلا أن يدعى عليه جنك وانما وجد العيب بالآفة في السرفهس له أن تركها في رجوعه أو يجعل عليها لم لا في ذلك فلو أن أحدهما ان ذلك لم وليس عليه في ركوبها شيء وله الرد وهي رواية ابن القاسم عن مالك والثاني أنه

أبام والجمعة وقال أبو أريهم الأعرج فانظر هل هذا وفاق أو خلاف انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (فرع) وفي المتطوعة عن مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قضى رجلا دينارا كان له عليه وأشهد على ذلك شاهدين ثم جاء بقتضائه الدينار فقال قد قضيتك وأشهدت عليك فلا تأو فلا ناق قال ما قضيتك فقال تخلف وأعطيتك تخلف فأراد أن يأتى عليه بالشاهدين أتى له ذلك فقال مالك رضي الله تعالى عنه أرى له ذلك فليأت بهما

(الباب الرابع عشر في القضاء يقول رجل بانفراده وما يجزى ذلك)

قال ابن رشد في المقدمات وبكفي الشاهد الواحد فيما يتد الحكم فيه بالسؤال وفيما كان علميا يؤيده (فرع) قال ابن حبيب قال ابن الماحضون وما اختصم فيمن العيوب التي تكون في العبد الببيع وعبوب الأماء التي لا يطلع عليها إلا النساء فكانا فالتقن غير فائتين فلما لم الذي يتولى الكشف عن ذلك بأن يرسل بالعبد إلى من يرفضه أو يثق بصبره ومعرفة مع ذلك العيب وغوره مثل الشخاف والطحال والبرص المشكوك فيه وأمثال ذلك كثيرا فيؤخفه به بالخبر الواحد يقول الطبيب الذي ليس على الإسلام لأنه ليس على جهة الشهادة وانما هو عي بأخذه الحاكم عن بصبره ويعرفه مرضيا كان أو مخطوطا واحدا كان أو اثنين (فرع) إذا كان فائتافيه أو موت كانت الشهادة على سنها تجب بما يحياه الشهادات وتضعف بما يصفها (مسئلة) وفي الوثائق المجموعة وروى في الرجل يشهد لآبته بحق فمدفع المشهود عليه المال إلى الابن شهادة الأب بغير حكم من سلطان وفي الرجل يقوم له شاهد واحد على حقه فمدفع المشهود عليه الحق إلى المشهود له وفي الرجل يطلق أمرته فتدعى حملا وهو غير ظاهر فينتق عليها ثم تقس الجمل أن ذلك كله أصل واحد لا يرجع لواحد منهم في شيء مما دفعوه وليس يتحقق قولهم فلنأمن ذلك باز منّا وقد أمضى الحق لمن أخذه ولو شاءوا تشبوا قبل الدفع وهذه للشهادة وإن لم تكن رفعت إلى الحاكم استبدافه عن معنى ما ترتب عليه إذا وقع التماسكم عنده انظر ما في الوثائق المجموعة في رسم تقيد عدة أو لا تحكون عنده (مسئلة) وفي التهذيب فيمن أودعته ودعية فاستهلكها ابنه الصغير فذلك في مال الابن وفي طرارة التهذيب لا في الحسن الطقبي عما يقده عن أبي الحسن الصغير قال وظاهر هذا سواء ثبت استهلاكه بسنة أو بشهادة الأب ويصلى الأب وهي شهادة وليس هذا الاقرار انما يكون الاقرار فما ولى من المعاملات عليه والوصى (مسئلة) قال ابن حبيب ومن ذلك شهادة القاييس للبراح إذا كان الحاكم بأمران ينظر في الشهادات والبراس ما هي وما غورها وما لا يقياسها كالذي ذكرنا من أمر الطبيب وما أشبهه فقبل في ذلك وحده أو أحب إلى أن ينصب لعدا من أمور الماس عدلا وإن لم ينصب لذلك أحد ابينه اكتفى بأن يرسل المخرج إلى من ارتضاه ووثق برأيه وبصره وإن لم يجد الأطيبا مثل العيوب لأنه ليس على جهة الشهادة (تنبيه) وإن لم يكن السلطان في

٥١ تصره ل أن فعل ذلك بعد علمه بالعب فلا رد له وهو قول أئمتهم وابن عبدالحكم ورواية أشبه عن مالك رضي الله عنه فان فعل ذلك في الحضر لم يمتعه عند ابن القاسم وغيره إلا أن يركبها ليردها وقال ابن حبيب في الواجحة للعباءة ركوب الدابة بعد علمه بالعب واستفداهم المبيد إلى أن يرضى له بالرد لأن عليه النعقة والنعقان بخلافه لثوب بلبسه والأمة يلبسها

فقد وجدنا خلاف قول ابن النخعي وأما ما ذهبوا إليه من أن ما يشترطه في البائع بعينه وكذا
 في المشتري فقال له أجبني وحيداً كما كنت في ردور شرح العتية أنه يدفع الثمن ثم يحاكم في العيب إلا أن يكون شيئاً
 لا يستغله أنه أن كان العيب ظاهراً لا يكون في القيام به تطويل بل بزيته
 ٤٣٥ بعض من ساعته وفي كتاب

أول ذلك أمر بقياسه وأما جاهد هذا يطلب عقل ما قد مضى وبرئ وصح لم يكن بمن أن
 يدعو بشاهد من عدلين على أن يحلها كان حينئذ (مسئلة) الموجه من قبل القاضي
 للبيارة يجرى فيه واحد عدل وكذلك الموجه من قبله للأعداء يجرى فيه الواحد العدل من
 الطور (مسئلة) وفي مقرين المبت عن المال قال ابن راشد في المذهب انما تقرر عن المال
 اذا ثبت بعدلين فان شهد به عدل فاجراه او عوان القاضي على الخلاف في القصاص في
 الجراح بالشافعي واحد (مسئلة) اذا ادعى على انسان انه تخلف في الجهاد عن الجيش
 وأراد مواعنه من الغنية ولم تقم بينة على ذلك وانما شهد عليه الامير بقية في القتل
 شهدته عليه قولان يتبع على خلاف في الحاكم كل من يحكم بعلمه أولاً من المذهب (مسئلة)
 اذا دخل الزوج بزوجه قبل الاشهاد فبيع بطلقة بائنة وقال ابن حبيب صمدان ان ثبت
 الوطء لم يكن فاشيا ابن الماجشون والشافعي واحد لهما بالنكاح أو بانثامها باسم
 النكاح وذكره كالأمر القاضى بمعنى فيسقط عنها الحد شهدته (مسئلة) وفي مختصر
 الزوجه في الرجل يحلف لقرمه بطلاق امرأته لعقنه عند هذا الحلال فقطعه قبل الحلال
 فتقوم امرأته ترد فرأى وتدعى عدم القضاء فتقوم الحالف شاهد مع الغرم فيشهدان انه
 قضاء قبل الحلال فيشهدان تسامحة ولو لم يشهد الا الغريم وحده فقال مطرف وابن
 الماجشون لا يجرى مع من الحلف شاهد واحد وقال ابن عبد الحكم أرى ذلك مخيراً من
 الحلف ان كان مأموماً (مسئلة) وكذا القاسم اذا أرسله الحاكم لقسم شيء بين أهله ووثق
 به وقسمه له فحاز لهما كم قبول ذلك منه وحده والاشهاد عليه لاهله اذا أراه صواباً لانه
 ليس على جهة الشهادة (مسئلة) والمخلف أيضاً من هذا الباب اذا أمره الحاكم بخلاف
 أحد فقوله في ذلك مقبول اذا أنكر الطالب ذلك (مسئلة) وكذلك شهادة
 القاضي وحده على ما كتب بأمره من هذا الباب ولو شهد كاتب القاضي على كتابة شهادة
 رجل قدمات أو غاب والقاضي لا يحفظه أمره بأبقاعها ولأنه شهد بها عنده لم تكف في
 هذا بالكاتب وحده وكان بتمام شاهد واحد ان يقر له الشاهد أشهد على شهادتي لانه
 لا يخلص شهادته ولا تتم لمن جاء بها الا بأبقاعها فلا يصح أن يكون شاهد على شاهد فان
 كان معه آخر على شهادة الشاهد وحده والاميرى قال ففعل معناه عدلى على ان الكتاب
 لم يكن في دوان القاضي وقد قال مطرف وابن الماجشون لا يفيق لقاضي ان يجرى شهادته
 وحده في قوائمه لا يسرفها الا بطواعها الا أن يكون بخطه أو خط كاتبه وكان عنده
 مأموماً فليفتد بها (مسئلة) وبني عندنا في ثبوت الخلطة شهادة رجل واحد
 (مسئلة) وكذلك القوت يكتفي فيه الشاهد العدل وعندنا ثبت يكتفي فيه الشاهد غير
 العدل وهي رواية عن مالك من المقات (مسئلة) وكذلك الاكتفاء بقر واحد في
 تركه السر على خلاف في المسئلة قال ابن راشد لان ذلك في الحقيقة أخبار والخبر يكتفي
 فيه بالواحد وهو مشكل لان ذلك يؤول الى الحكم والحكم لا يكون الا باثنين (مسئلة)

حتى يحاكم ولا يأخذ عليه
 حلاً وان كان له عيب خفي
 بما لا يعلم بالقرب حكم عليه
 بالوزن ثم يحاكم فان قضى له
 رجع في مزاجه الا ان يخاف
 ان يتلفها ولا يوجد له شيء
 ففعل يبدأ من حتى يقضي
 له أو عليه وقال بعض المفتين
 لا يقضي له بشيء حتى يحاكم
 فان نام عليه يصعب فانكر
 البائع البيع فانه نازمه اليه
 انه ما باع منه فاذا حلف اثبت
 المشتري البيع والعيب قاله
 ابن رشد فان اختلف في نار يخ
 الثراء والقول قول المشتري
 وقيل قول البائع فان فات
 المبيع يمتن أو صدقة أو غير
 ذلك من وجوه القوت رجع
 هبة العيب فان فات بالبيع
 ففي ذلك ثلاثة أقوال أحدها
 ان ذلك قوت ورجع بقية
 العيب والشافعي أنه لا شيء له
 والثالث أنه ان نقص من قيمته
 لأجل العيب رجع بأقل من
 قيمة العيب أو بقية الثمن فان
 باع من بأقل من قيمته بما نقصه
 من الثمن ان كان نقص والا
 فلا رجوع وان باعه بعد علمه
 بالعيب فلا رجوع وفي الوطء
 في البكر واليتيم قولان
 أحدهما انه ليس بقوت ورد
 في البكر ما نقصها والشافعي أنه
 قوت في سهمها وكانت الفتيا

بقرطة في الذي يشترى الجارية فيجدها بكر انتباه كانت من عليه الرقيق رد هاله لا يعلم ما يحدث
 به عند الاقتضاء وان استاع على أنها بكر فوجدها مقنتة رد هاله الا ان تكون من وخش الرقيق الذي هو دون الوسط فلا
 ترد لان العذرة لا تؤثر في أمانها وإذا اشترى المتبري بكر افين تؤثر فيها العذرة فزعم انه ألفهاها ثانياً انظر اليها النساء فان رأيت

لها آثار كثيرة أحاط البائع وزعمت المتاع وإن قل أن قديم حلف المتاع ورد ما قبل يفتى في ذلك شهادة الساعدون بين
فإن ظهر بها حمل فهو عيب من العلة دون الوضوح عند ابن القاسم وقال أشبه عيب فيها قال ابن رشد ولا يثبت الحمل
في أقل من ثلاثة أشهر ولا يترك تحريكها يتابعه القطع على تحريكه في أقل من أربعة أشهر وعشر فإذا شهد النساء بها
حجلا يتلوا يشكون فيه من غير تحريك ردت فيأدون ٤٣ وثلاثة أشهر ولم ترد فيأدون ذلك لاحتمال

أن يكون حادنا عند المشتري
وإذا شهدت أن بها حلا يترك
ردت فيأدون أربعة أشهر وعشر
ولم ترد فيأدون ذلك لاحتمال
أن يكون حادنا عند المشتري
وانزوت فوجد الحمل
بالسلام لزوال المشد ترى
اذلها لا سقطه وكتبته قال
يخصم ومن ابتاع طبعه
رجل من أهل بلد المشتري
ثم ظهر أنه ليس منها فأراد
فسخ البيع أو أخذ جمل فبما
أدركه من عيبه وغيره لم يكن
له ذلك ومن ابتاع جارية من
غير أهل موضع ودفعه إلى ابن
على الطوع ثم أراد صد ذلك
أن يخذله حلا فليس له
ذلك لأنه انتفع عليه وإن قال
أخاف أن يهرب به وفي مسائل
ابن الحاج كان بعض الفقهاء
يفتى في الذي يبتاع الثور
أخراف في العصور لما كان
وقت الزينة وحده لا يحرث
أنه لا يرد بخلاف لو اشتراه
أمد الزينة فهو يحج عليه عما
في المونة في الذي يشتري
شاة ابن في غير أربان الذين هم
أربان الذين يعلها فلا
يرضى حلا بها أنه ليس له أن
يردها بخلاف ما اشتري في
أربان الذين وثاق غيرهم
ذلك وأراد المسمع يصب

وكذلك العمل يقول السكاكف الذي ينسب لهما أن يخذل بغيره بما تقبل الناس في
أحكامه وسيرة وغير ذلك من أحوال الناس (مسئلة) إذا تنازع المتاع في العيب
الخفي أوفى قدم السبب وكان السبب لا يعرفه إلا أهل العلم به كالأراض التي تصدق
بالناس فلا يقبل فيه إلا أهل العلم به فإن وجدوا والاقبل غيرهم وإن كانوا غير مسلمين
قال في المتطية والواحد منهم أو من المسلمين كاف والاثنتان أولى أفطر ربي ذلك
أفطر لا الشهادة وهذا هو المشهور المولود وقال محمد لا يرد من العيوب إلا ما أجمع فيه
عبدان من أهل النهر والمعرفة وقال ابن الماحشون أن كان الصدا بمسحبا
حاضر أفطر فيه قول واحد من أهل المعرفة وإن كان ميتا أو غائبا فلا يقبل إلا اثنتان
هدلين وقد تقدم هذا وهذا (تنبيه) قال ابن راشد قال بعض أهل العلم وهذا
كله أن كان القاضي أرسلهم ليقفوا عليه وأما أن كان المتاع أوقف عليه من ذات
نفسه فلا يثبت باتفاق من أصحاب مالك إلا بعدلين من أهل المعرفة (مسئلة) وكذا
إذا شهد شاهدان القذف من الشتم فقال مالك لا يحلف معه لكن يميز أن كان
من أهل السفه فثبت التزوير شاهد واحد مع قرينة السفة وقال ابن حبيب يحلف المشتري
معه ورواه عن مالك أيضا وقال أبو عيسى يحسب الشاتم حتى يحلف أو يقر فقد تقدم في
الباب الثاني في القضاة يشاهدون أن الشاهد الواحد يحدث شهادة أحكام ذكرناها
بعضها هي كثيرة جدا لمن تتبعها (فرع) قال القاضي عياض في الشفاء ما شهادة الواحد
أو القليل من الناس أن يرحل سبب التي صلى الله عليه وسلم فدرأه القتل ويجهت في
أدبه بقدر شهرته حاله وقوة الشهادة عليه ومنعها وكذا السماع عنه (فرع) وفي المتطية
وإذا شهد شاهد واحد على قتل الغيلة ولم يجد المشرود عليه مدعى الشاهد فإدى آيات
به القضاة وشيوخ المذهب المتأخرون بأن في المسئلة اختلافا والذي تأخذه ونحنا أنه
لا يقتل مع الشاهد الواحد ولكن أن أخذت بما قلناه فانه يضرب مائة ويضرب عامدا
تاريخ الضرب وترى الحق للدم وكذلك الأمة تدعى العتق فيترك سندها فقيم شاهد واحد
بذلك فانه يحبس على السد الدين وكذلك ما روى في الرجل يدعى عليه أنه باع أصلا أنه
لا يحبس عليه اثنين إلا شاهد وكذلك المرأة تدعى أن زوجها طلقها فلا تسره له عليه عين
الأنثاء بعد ذلك المال بوقت المدعى بالشاهد الواحد ويتبع ذلك بطول (مسئلة)
قال ابن دينا رافا تنازع رجلان في شيء كل واحد يقفه لنفسه من غير يقين كالتي يكون
من قبل الأب والجدة فبالأن الرجل يفرعان اليه في عله فيشهد أنه لا أحدهما فذلك
جائز وبهما ولا تشبه هذه مسألة الرجلين يتدعيان الشيء فيقول أحدهما قد رضيت
بشهاد فلان بيني وبينك فيشهد الرجل على أحدهما فيقول المشهود عليه فلنتك ذلك تقول
الحق الذي تعلم أنه الحق فاما إذا شهدت على غير الحق فلا أرضى بذلك فذلك له والشهادة

فإن السماع يرد الإجماع وقيل أن علم بالبعب فغير مردها باتفاق والأفلا وكذلك أن استحق المبيع ردها فلا أن البيع لم يتم
قاله ابن عيرون وغيره وفي المؤلفة لابن لياة البار ولا يجرى بالدلالة ولا بأس به إذا أعطى عن طيب نفس وأجره
لدا لبن فبما أعوه من ميراث أو غيره على السواء لقول ابن القاسم في القسمين ووجه على قدر الانصباء وفي مسائل ابن

فإن قيل فبطل دفع مكة إلى نخاس في سوق الدواب فسوقها ثم ردها إلى الحبل فضاغت قال بطلوا أن لا ضمان
عليه وقد قال في المنة هم كالأجر ولا ربحه لقول من قال أنه يعين ولا بد من بين النخاس أنه ما قرط ولا يضيع وحديثه
وأن ثبت عليه تصنيص فيلزمه الضمان ٢٢٢ مع أجل ذلك (ويكتب في رد المبيع بالعيب عقد) لما قام المبتاع

فلان على المبتاع في الجارية أو
الذابة المبيعة كذا العيب كذا
الذات فوقه ولم يكن للبائع
فيه مقال إذ لم يتبرأ به إلى
المشتري وترافعا لمن وجب
في شأن ذلك وجب للمبتاع
أن يتسلف التسلسل أو أورد
فاختار الرد وصرف المبيع
على البائع وأغسل البائع
للمتقدم بينهما وسقط عن
المشتري الثمن إذا كان مؤثرا
لأجل كذا ودفع المبتاع
المبيع إلى بائنه وقيمة منه
على الصفة التي كان عليها
حين البيع ولم يبق بينهما
بسبب ذلك كله نفع وشهد
عليها بذلك في كذا فان
تسكت المدة قد عرفت
هذه فوت وللمبتاع الرجوع
قيمة العيب أو ردها وما نقصها
فقط وكذلك ان نقصت
من در أو غيره أو نقص العبد
أو الأمانة وجه من الوجوه
والقول قول المبتاع أنها على
حالتها حتى ثبت خلاف
ذلك ولا شيء عليه فيما حضر
قبل ذلك ولا فيما استعمل من
وصكوب وغيره ان الخارج
الضمان وكذلك ما أخذ من
أنشاء أو البقرة من اللبن وإن
كان في ضرعها حين البيع
أو تأفاد فلا شيء عليه فيه

غير جائزة عليه لأن المسئلة الأولى ليس مع أحدهما حق في دعوى الملك وقد رضى اعلم
الرجل وشهادته وفي هذه المسئلة المشهود عليه دعوى تحقيق ملكه للشيء المشهود عليه فيه
فاذا قرأ وأقرب ابن دينار على قول معنون وابن كانه ونافعهم ابن القاسم في ذلك وقال
لا تنفذ شهادته وروى عن ابن نافع ابن المشهود عليه الرجوع ما لم يحكم الحاكم بذلك فإذا حكم
فلا رجوع له وقال مطرف في الواجحة الذي رضى الرجوع ما لم يشهد الشاهد فإذا شهد فلا
رجوع له وإن لم يكن عدلا لأنه لا قرار منه بما قال إلا أن يكون ذلك منه على وجه
التسكيل مثل أن يقول أحدهم فلان يعرف هذا أو يشهده فيقول لا تخشاهم وإن قاله
فلان فقد رضى به ثم يرجع فيقول ما طننته أن يقول هذا أفكون ذلك له وليس هذا أمثل
نظروهما إلى لاجل عليه المشهود فيه ذلك بآية (مسئلة) ومن ذلك إذا قال الامام في
الجهاد من قتل قتله فله ماله إذا كانت له بذلك دية فإذا شهد له شاهد واحد فكتفى به
قال أبو الوليد الباجي وعندي أنه يجزى في قبول ذلك الشاهد الواحد أن النبي صلى الله
عليه وسلم دفع السلب إلى أبي قتادة شهاده رجل واحد ولم يحلفه وحلف بعضهم على أنهم من
باب الخبر لأن باب الشهادة (تنبيه) قال ابن راشد ولا يجوز على هذا القول أن يحلف
مع شاهده لأن الشهادة لم تتناول المال وإنما تناول القتل وهو حكم في البعد لا ثبت
بالشاهد والعين الواحدة (مسئلة) ومن ذلك قال ابن القصار وعند مالك رضى الله تعالى
عنه يقبل قول الناظر في قيم المتلفات إلا أن يتعلق بالقيمة من حدود الله تعالى فلا بد من
اثنتين وروى عن مالك أنه لا بد من اثنتين * مثال القيمة التي يتعلق بها حد تقويم العرض
المسروق هل بلغت قيمته إلى النصاب أم لا فهنا لا بد من اثنتين ومنه الخلاف حصول
ثلاثة أشياء شبه الشهادته لأن الملمن وهو ظاهر وشبه الرواية لأن المقوم متصد لجميع
الناس وهو ضعيف لأن الشاهد كذلك وشبه الحاكم لأن حكمه يتنفذ القيمة والحاكم بخذه
فان يتعلق بأخبار محددين مراعاة الشهادة (مسئلة) وكذلك يقبل قول القائف العدل
عند مالك وابن القاسم وروى عن مالك وابن القاسم أيضا أنه لا بد من اثنتين قال معنون لا بد
من اثنتين لأنه يلحق به نسب ويكسبه به إلى البلدان وينتظر أدا حتى يرضى الله آخر
قال الأبايجي وعني القول الأول فيقبل فيه قول العدل والمأمة قال وهو الاظهر والقول الثاني
مبنى على أنه شهادة وسبب الخلاف هل هو من باب الشهادة أم من باب الرواية والاطهر أنه
ليس منهما بل هو من باب الحكم بالأمارات وبهذا قال بعض الحنابلة (مسئلة) وكذلك
يقبل قول المقوم لأرض الجنابيات (مسئلة) يقبل قول الخمار الواحد فيما يخرمه عند
مالك رضى الله تعالى عنه

(فصل) ذكره الشيخ أبو بكر الطرطوشي في مقدمة كتابه تعلية الخلاف في المسائل التي
يقبل فيها قول الواحد وتبعه القرافي في القواعد وزاد عليه مسائل ذكرتها استطرادا
وإن كان بعضها لا يدخل الحكم فيه (مسئلة) يقبل قول الراوى فيما يخرمه (مسئلة)

باتفاق الأما من المصروف الذي كان على ظهره حين البيع فتمه اختلاف وكذلك اختلف إذا وكذلك
أشترى ذلك حاملا فولدت عنه فانه يراد ولدان كان حاضرا وإن كان يبعه ورغنه أو قيمته إن كان أكله قال ذلك ابن القاسم
وقال ابن كانه من اشتري شاة حاملا فاكل مصلتها ثم أراحوها لم يبيع فانه له أن يرجع قيمة العيب أو ردها وما نقص من غنما

يوم ابتاعها فأوجب عليه نقص الولادة ولم يوجب عليه للولد قيمة وقال عيسى عن ابن القاسم أنه رد الامنة وقيمة ولدها وكذلك الأصول وغيره لا رد ما استأدقها أو سكن أو قبض من كراهه أو غيره وهو له بالضمان فإن كان في ذلك ثمرة لم تؤمر أو زرع لم يظلمه فانه يرد به ويأخذ بأسواقه وعالج وقال محمد بن ٢٢٣ بد اصلاح الثمرة فغير الأصول دونها وأما

ما شرط من الثمرة المبورة أو الزرع الظاهر فانه يرد لانه قد وقعت له حصه من الثمن فان كان قد جدد ذلك رده بعينه عند ابن القاسم وان ائلفه رد مأكلة الطعام أو قيمته ذلك ان جهلت المأكلة أو أحد الثمرة رطبة وقال أشهب لا يرد شيئاً من ذلك وهو له بالجسد وما تلف من الثمرة قبل الخداذ أو الصوف قبل الجز أو مال العبد أو غير ذلك ثم وقع الرد فلا شيء على المتناع في ذلك والعب الذي لا يطلع عليه الا بعد تغيره بالمبيع كسوس الخشب نحوه لا يرد به على المشهور لانها مدخل عليه وفي الجوز والكتن ونحوهما قولان أحدهما انها مثل ذلك فلا يرد به والثاني انه ان أمكن اختياره يكسر البعض فانه يرد به

(القسم الثاني من المبيعات ما ليس بأصل ولا حيوان في وهو أصناف (الأول) الطعام ولا يجوز بيعه ما كولات كلها بعضها بعض الا إذا سدد وعمل ذلك عند مالك وأصحابه محمل الصرف فقد قال فيمن باع شمرا في رؤس الفضل بمحطة ان جدد الثمرة ووقع

وكذلك قبل عند مالك قول الطبيب فيما يدعيه وقد تقدم قول الطبيب في قياس الجراح ونسبتها (مسألة) يقبل قول الملاح في القسلة اذا خفيت ادلتها وكان عدلا لا يباي السير في الجيرة كذلك كل من كانت متاعته في العراء وهو عدل (مسألة) وكذلك يجوز عند مالك تقليد الاثني والصبي والكافر والعبد والواحد في الهدية والاستئذان (مسألة) وكذلك قبله القصاب في الذكاة ذكر كان أو أنثى مسلما أو كافيا ومن مثله يذبح ويقبل قوله انه ذكي وليس عليه استسلامه وليس هومن باب الشهادة ولا الرواية بل من باب القاعدة السريعة ان كل واحد مؤمن على ما يدعي انه ملكه أو مباح له فيقبل قوله وان كان أفسق الناس من القواعد ومن تعلية الخلاف للطرطوشي (مسألة) يقبل قول العلوي في ترجمة الفتوى باللسان العربي أو العجمي وفي قراءتها أيضا (فرع) قال الشيخ أبو بكر الطرطوشي بقلد الواحد في رؤيه الللال ان أراد به علم الشارع بحاله خبره يجب ان يقبل من المرأة والعبد فان تعلقي به فرض مثل صوم رمضان والظفر منه فلا بد من اثنين عدلين لانه من باب السهادة (فرع) اذا أخبر رجل رجلا ان هذا الثوب وقع فيه بول لم يقبل منه حتى يخبر بتعيين البول يجوز ان يكون بول حيوان طاهر (فرع) وكذلك لو قال أصابته نجاسة لم يقبل منه حتى يخبر بتعيين النجاسة والتحليل فيه ما تقدم في الفرع قبل هذا (فرع) فلو كان المخبر عجمي قبل خبره كما يقبل خبر الصير لا يحتمل ان يكون علم ذلك قطعا أو أخبره بصير (فرع) اذا أخبر عجمي أن هذا الماء وقع فيه بول وتغير قبل خبره لا يحتمل ان يعلم ذلك قطعا بأخباره بصره بذلك ولو قال له هذا الماء نجس لم يقبل منه حتى يبين ما في شيء نجس لجواز ان يعتقد ان سؤر الكلب أو أسا والسباع أو أبوال الحصوان لما كثر نجس ولا يتصور ذلك اذا كان المخبر بمصر لان الماء عنده لا نجس بحلول النجاسة فيه الا ان يتغير (فرع) اذا أخبر رجل ان هذا الثوب أصابه بول دون هذا الثوب وقال لك رجل آخر بل أصابته النجاسة هذا الثوب الآخر دون الأول لم يصل فيه ما لا يملك الجميع يمكن (فرع) اذا أوجب على أهل القافلة طلب الماء فارتسوا واحدا منهم الى صوب المطلب فرجع وقال لم أجدها قبل خبره وجاز لهم ان يتم (فرع) واذا حكم الحاكم برؤية لئلا يسلل بشهادة عدلين وأمر بالصيام فقال أحمد بن حنبل ومن بعدهما إنهما إذا نقله الله عدل أو نقله واحد الى أهل بلد آخر لمهم الصوم ويصحبون من باب قبول خبر العدل قال الشيخ أبو محمد بن أبي نعيم كان الرجل ينقل الى أهله أو ابنته الكرم مثل ذلك قبل منهم تبنت الصيام بقوله فيكون أصل ثبوته طريقه الشهادة لتعذر رؤية الجميع له (فرع) أما لو كانوا موضع ليس فيه من يتقدم أمر الناس في المصالح العامة فقال ابن الماجشون ينبغي ان يراعى ذلك ويتقدم من ثبت ذلك عنده برؤيته نفسه أو برؤية من يثق بمصام ذلك وأظفر بعمل على ذلك من يقتدى به لانه لما تضرر ثبوته عند الحاكم عاد الى أصله في ثبوته بالخبر (فرع) اذا ثبت الللال بالشهادة أو بالرؤية المستفيضة فقله

٢٤ تبصره ل التقاضي في الحنطة والتمر قبل ان يعترقا جازوا الا فلا وقال فيمن أتى بمحطة الى ابيع لبياتعها خلا أو زينا فيكاملها ويدخل الحانوف ليخرج الخلل منه أو الرتب انه لا خبر فيه قال ولكن يدع الحنطة عند صاحبها حتى يأخذ ويعطى وفي مسائل ابن رشد لا يجوز للبايعين بالظمان ان يعقدوا البيع ويحتمل قبل خروج الطعام واحسانه فان فعلا

في تمام السبع على تلك المساومة ثم يعقد البيع بعد حضور الطعام على تلك المساومة المتقدمة ويتناجز البيع فيكون ذلك
مكروها ولا يخلو من الغش ٢٣٤ قال هذا الذي ينبغي ان يحل ما في الكتاب عليه ولا يخفى ان ايراد ذلك بمسئلة

الصرف لان الطعام المقصود
عنه بخلاف الدراهم فليس
المقصود اشائها فلذلك
استحق عقد الصرف وان لم
تكن الدراهم في ملكه حين
الصرف اذا اتصل التناجز
بذلك والقاس قول اشهب
ان ذلك لا يجوز ويحرم
التفاضل في الجنس الواحد
من المقتات المتجر من ذلك
باتفاق في مذهبه ما لم يرض
الله تعالى عنه كالخسطة
والشعبير والسلت والارز
والدخن والذرة والقطاخي
والتمر والزبيب واللحم والمخ
والزيتون والمصل والنوم
والسكر والصل ونحو ذلك مما
اجتمع فيه الوصفان وترد في
الثنين لانه غير مقتات بالجمار
وما يوجد فيه احد الوصفين
فاختلف فيه كالوز والعنب
الذي لا يترتب والزبيب الذي
لا يثمر ونحو ذلك وفي البعض
روايات والتوايل كالقلقل
والكزبرة والانيسون
والشمار والكمون قال ابن
القاسم موطوع يصلح للقول
مدني وقال اصبح دواء
والشهوران الذين يروى لان
دوام وجوده كادخارهم وان
الماء ليس يروى وما لا يوجد
فيه شيء من الوصفين

ناقل الى بلد آخر والى اهله هل يجوز في ذلك الناقل ان يكون عبدا او امرأة او ذميا
هي مسئلة الترجمة وذلك ان ابن الماحشون ومطرفا يقولان انه يجوز مترجم واحد
والاثنان احب البنات وعزى فيه امرأة الواحدة اذا كان مما يقبل فيه شهادة النساء ومنع
مهنون من ترجمة النساء والرجل الواحد وسياق ذكر ذلك باسط من هذا ان شاء الله
تعالى قال الناجي اذا كان عند مطرف وابن الماحشون من باب الخبر فيصان بقيل فيه
قول المأذني كل شيء وجب ايضا ان يقبل فيه قول العبد قال ابو بكر الطرطوشي والذليل
على قول الناجي ونحوه انه يقبل من المرأة الخبر والقضا (فرع) قال ابن شعبان في
كتاب الوكالات يجوز قبول الخبر بالعرف بالمرأة المشهود عليها وان لم يكن عبدا (فرع)
قال القاضي ابو الحسن بن القصار يجوز تقليد القاسم اذا قدم شيئا من اثنين على ما رواه ابن
نافع عن مالك كما يقبل القوم لارش البنات لم يرفعه ذلك وقال لا يبري يجب ان يكون
اثنين ثم رجع عن ذلك وروى ابن القاسم عن مالك لا يقبل قول القاسم فيما قسم وان كان
معه غيره لانه يشهد على فعل نفسه الا ان يكون الحماكم ارسلهما فتقبل شهادتهما وقد
تقدم بعض هذا وهذا اتم فائدة ووضع حكم القاسم بنفسه بقدر ارسال الحاكم والقرع السابق
هو القاسم الذي نصبه الحماكم قال القرافي ومنشأ اختلاف هل هو من باب الحكم او من باب
الرواية او الشهادة او الاظهر شبه الحكم لان الحماكم استتابه في ذلك وهو المشهور عندنا وعند
الشافعية ايضا (فرع) قال احمد بن حنبل يجوز تقليد القضي الواحد اذا كان عدلا بالغا سواء كان
حرا او عبدا او امرأة ويجوز ان تقلد رسولك اله اذا كان ثقة وكذلك اذا كتب القضي خطه في
رقعة المستقضى جازا لجل بالخط ان كان الرسول ثقة فان عرف المستقضى خطه وكان الرسول
غير ثقة فحسب نفسه نظر ووجه هذا ما جرت العادة فيه في سائر الاعصار من ضرورة الناس الى
ذلك وكاننا لنحوائهم بجوز على كتب القضاة حتى احدثنا الشهادة على كتاب القاضي لاجل
حدوث التهمة على خاتم القاضي واول من احدث الشهادة على ذلك هرون الرشيد وقيل
ابو الهادي قال ابن شعبان في الزاهي (فرع) قال القاضي ابو الحسن اذا كان الكتاب
مترجما باسم صاحبه على ما جرت به رسوم المسلمين مثل موطأ مالك ومدونة مهنون وكتاب
الثوري ونحوه من الزماني وشبه ذلك فهل يجوز ان تقول في شيء تحده فيه قال فلان قال ان
كان من الكتب التي قد تشتر ذكرها مثل موطأ مالك وجامع سفيان وامننا لهما جازان بعزى
ذلك الى المترجم عنه اذا كان الكتاب بمصاحفة مقروا على العلماء ما رضا كتبهم فاما ان كان
من الكتب التي لم تشتر لم يجز ذلك حتى يروى عن الثقات موصولا الى المترجم عنه (فرع)
اذا اخبره بعد ما صلى عدل فهل يكتفي به ام لا يضمن اثنان خلاف (فرع) والمؤذن
يكتفي اخباره بخول الوقت اذا كان بالغا قالا علما بالاوقات مسلما ذكر ابو عبد الله قوله
(فرع) يجوز الحكم بقول المترجم قال مالك واذا اختصم الى القاضي من لا يشكك
بالعربية ولا يفهم عنه فليترجم عنه ورجل ثقة مسلم مأمون في خبره واثنان احب البنات ولا

المذكورين فهو التفاضل في الجنس الواحد عنه باتفاق وذلك كالبطيخ والكثير ونحو ذلك
من الفواكه التي لا تسقى والخضر كالباذنجان والחס و سائر البقول وكذلك ما يدخر منها في النادر كالسفرجل ونحوه
وقلادوبه لا جاص ولا يحرم ايضا في الجنس المختلفين من الطعومات كلها باتفاق والجنس الواحد هو اشبهت منافعه

تقبل

وتقاربت فاصناف القبح كلها جنس واحد والحق به الشبهة والملت على المشهور لتقارب منفعتها في القوت والارز والذرة والدخن أجناس على المشهور وفي القطافي ثلاثة أقوال أحدها أنها كلها أجناس الثاني أنها جنس واحد والثالث المجهول مع اللوب والجنس البسيلة والجلبان جنس والكوسة قبل انهما من الطماطة ٣٣٥

جنس واحد وأصناف الزبيبة كلها جنس واحد وحموضات الاربع كلها جنس ونتم الطائر كلها جنس وأصناف الحبوب ودواب الماء كلها جنس واحد والالبان كلها جنس واحد واختلاف التوابل على القول بانها ربو فتنقل انها جنس وقيل أجناس وهو المشهور وقال ابن القاسم الكسوفان جنس والأتسوب والشمار جنس واختلاف الاخيار المختلفة المحبوبة وفي القول المختلف قسمل أجناس وقيل جنس واحد والصنف في الجنس الواحد متى كثرت أوطال الزمان كما قيل مع الزبيبة صارا جنسين والمذهب ان الطعن والجنس غير مؤثر ولا يجوز يسع رطب يباس من جنسه كما رطب بالتمر لا متماثلا ولا متماثلا للتمر ونسب من يسع الهم بالحيوان ومجمله عند مالك رضي الله تعالى عنه على الجنس الواحد فهو رطب عنده يسع الطير الهم الغنم وعكسه وخصبه بعضهم بالحي الذي لا يراد إلا للدمج وما تطلق حياته ولا منفعة فيه إلا الهم كالهم خلافا لأشبه وفي بدل الهم المطبوخ

تقبل ترجمة كافرا وعبد أو مسعوط وفي قبول ترجمة المرأة لتقبل قولان مبنيان على أن ذلك هل هو من باب الشهادة أو من باب الخبر قال مطرف وابن الماجشون وذلك انما لم يمتن الرجال من ترجمه له وكان مما تقبل فيه شهادة النساء وقد تقدم في ترجمة الفتوى والخطوط بعض هذا قال ابن راشد في قوله لا يقبل في ذلك أهل الكفر ولا الصبي ولا المستوطن قال بعض السيوخ يريد مع وجود عقل ولو اضطر الى ترجمة أحدهم عمل بقوله كالتسليم بقول الطبيب التصرف فيما يضطر اليه فيه (فرع) لا تقبل ترجمة من لا يجوز شهادته على الذي ترجم عنه لما يتهم به عليه لأن القاضي إذا لم يصل ما يتكلم به الخصم فكانه لم يسمعه (فرع) يوق أحكام ابن عطاء عن مصنون لا بأس أن يقبل ترجمه رجلين عدلين ممن يدرك ذلك اللسان زاد غير ما إذا كانا ممن تكلم بها وحكماء أو سكانا لها حتى عرفنا تصديق كلامهم ومعاينة ولم يخف قتلها لم يفتأ على أنفسهما انطاف في ذلك فقلدهما الحناكم في ذلك إذا كانا على الصفة التي ذكرنا (فرع) ويكتفي القاضي بقول آمنه في التزكية ويعمل على قوله في تعديل من شهد عنده ويشترط أن يكون أمينا ثقة عالما بوجه الجرح والتعديل وقد تقدم هذا.

(الباب الخامس عشر في القضاء بقول امرأتين بانفرادهما)

وذلك فيما لا يطالع عليه إلا النساء كالولادة والكارثة والشبهة والخص والجل والسقط والاستهلال والرضاع وأرخاء السور وعيوب الحرث والأماء وفي كل ما تحت شياطين ووجه ذلك لما كانت هذه الأمور مما لا يحضرها الرجال ولا يطلعون عليها اقيم فيها النساء مقام الرجال للضرورة (مستأن) وفي التنبيه لابن المناصب والشهادة في الولد على ثلاثة أوجه على نفس الولد وقوله على الاستهلال وعلى أنه ذكر ما ما شهادتهن على الولادة فحاضرة مع حضور الولد شهدان أن هذه ولده فحكم بذلك واختلف إذا لم يكن الولد موجودا فاجازها ابن القاسم لأنه ما يجوز لمن الشهادة فيه ومنعه مصنون لأن جواز شهادتهن للضرورة وذلك في نفس الولادة وأما وجود المولود فيطلع عليه من غيرهن فلم يقبل في ذلك وقرى القاضي من أن تكون شهادتهن بقرب الولادة فلا يجوز إذا عدم الولد لأنه بقدر على اظهار حشده ولو كان مقبور أو بين أن تكون الشهادة بعد طول الامد وقد أحتمل إلى اقامتها لأن أمال أجل قدوم من أنكر الولادة أو يجوز شهادتهن على الاستهلال فشهدا بهن حجة في حادثة الضرورة (فرع) ولو ولدت ثم ماتت هي والولد شهدت امرأتان أن الأم ماتت قبله فمري عيسى عن ابن القاسم أن الأب يلقاها ويرثه على ذلك ويستحقون ما يرث عن أمه لأنه مال وأما شهادتهن على الاستهلال فحاضرة أيضا إذا كان البدن موجودا كما تقدم الآن يعرف أن مثل ذلك لا يستعمل لأنه لم يتم خلقه واختلف في شهادتهن على الاستهلال مع غيبة الجسد فاجازها ابن القاسم ومنعه مصنون كما تقدم

بالحيوان قولان ولا يجوز يسع معلوم مجهول من جنسه وهو يسع المزاينة فان علم أن أحدهما أكثر جاز في الارباقة وتعتبر المائة بما وضع الشرع في ذلك من كل أو وزن فان لم يكن وضع له الشارع فالعادة الجارية فيه بوضعه فان عسر ذلك فليس يجوز التمري في ذلك أم لا في ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنه يجوز والثاني عكسه والثالث أن كان يسيرا جازا في الإفلا وفي يسع

فلا يجوز عقد تعين فلان قبل فلان وفي ماله وذمته كذا او كذا بامر من سكة كذا او ثروة لاجل كذا او الثمن كذا او الثمن
قد جازم القمح أو الذرة ابتاعهما منه ٢٣٦ وقبضها بعد الكيل والتقليب والرضا شهد عليها بذلك في كذا (بيان)

الآن يكون الاتفاق من الخصمين على الولادة وانما اختلاف في الاستهلال فشهدا تهن
ايضا جائز وان علم البذل ان اتفاق الخصمين على وجوده مفقود عن حضوره (فرع)
واذا شهدا بان فلان تزوج فلان ولدت ولدا واستهل صارنا فان امكنكم اخراجه للرجال
حتى يسموا الاستهلال فلم يخرجه حتى مات فمختلف قبول شهادتهما وان تعذر ذلك
بان مات اثر سماعهما لاستهلاله فلا يختلف في قبول شهادتهما واما متبادتاهن على انه
ذكر فلا يحكم في ذلك بمجرد شهادتهن مع غيبة الجسد ولابد من اليقين عند ابن القاسم فانه
قال يحتمل الطالب مع شهادتهن ويستحق قاطعا مهما قام الرجل لان كونه ذكر اجماعا يطاع
عليه الرجال وهي شهادة في غير مال ويحقق بها المال فاجزاها بحري الشهادة في الاموال
حوال اشبه لا يجوز بحسب ما على اصله في منع شهادة النساء فيما ليس بمال وان كان يؤول
الى المال وقيل ان فالت دفن وطال مكثه وتعذر اخراجه فينظر فان كان فضل ذلك المال
يرجع الى بيت المال او العشرة البعيدة فيقبضون وان كان يرجع الى بعض الورثة يكون بعض لم
يجز قاله اصبح وضعفه محمد وقال ذلك كله سواء لان حق بيت المال يحق اقرب الورثة (واما)
شهادتهن على عيوب الفرج فالشهود عليه نوعان حر او اماء فاما الحر فيدعى الزوج بها
عيا بوجوب الرد في ذلك خلاف والمشهور انه لا ينظر اليها وهي مصدقة قاله ابن القاسم
وقيل ينظر اليها للنساء حكامه معصون والقول بالنظر اولي لانها تنتم في ان تدفع عن نفسها
فالشهادة على ذلك ضرورة لتعلق حق الغير واما الامه فان كان عيالا لا يتحقق الرجال
قدروه وانما يوجد علم ذلك عند النساء ينظرن اليها ثم لا يخلو ذلك ان يكون الحاكم هو الذي
ابتدأ سعت من يكشف ذلك فقبه خلاف قبل تجزئ فيه امرأ واحدة لانه من باب الخبر
وايصال الدلم وقيل لابد من اثنتين وهو اولي قال ابن عبد السلام وهذا مع حضور المرأة
وان كانت قد ماتت وانما فلا بد من امرأتين لانها شهادة وان كان ذلك رفع اليه على
معنى الشهادة فلا بد من اثنتين واما ان تكون الشهادة في الامر الذي يعلمه الرجال كالتمكارة
فاختلف في ايجاب اليقين مع شهادته المرأة في ذلك واما الشهادة على ما تختب النساء
من سائر الجسد في الحرائر فقبه خلاف قبل لادان ينظر اليه الرجال ووجه ذلك ان ينظر
الثوب عن موضع الحاجة حتى ينكشف موضع الحاجة للنظر وقيل يجزئ في ذلك
امرأتان قاله ابيهم وجهته ان جميع الجسد في الحرة عورة بخلاف الاماء واما ما شهدا
في الرضاع فقال ابن الحاجب وبث الرضاع امرأتين ان كان فاشبا من قبلهما قال
ابن رشد وقيل الفسود ذكره البايجي ابو عبد الله في رونا فقه لم اره لغيره فانظروا (مسئلة)
وتجوز القسامة مع شهادة امرأتين على أحد الاقوال فيما تجوز معه القسامة (مسئلة) ولو
شهدت على تكاح امرأة تعدو بها فذلك مذكور في الفصل الخامس في صفات الحقوق
ومراتب الشهادات (مسئلة) ولو قال رجل لامرأته اتولدت منه فهو حرم فله ولد وامس
فيشهد امرأتان على اولهما متوجها فهو كالا لاستهلال تجوز شهادتهما في ذلك ويعتق بذلك

الاجال معروف والذمة هي الصفة
القاغة بالغريم الذي عليه الحق
المقابل للارزام او الالتزام وقولنا
قبضها ليرتفع النزاع فان
عزى القدر منه قام بذلك
يدعى انه لم يقبض المبيع
فاقول قول النافع مع عبثه
لاشهادته بالثمن على اشهور
وان كان قبضه بعد طول
فالمين ولا يجوز لمتناع الطعام
مطلقا يسهل قبل قبضه ويجوز
ذلك في غيره من المبيعات كالثمن
خا كان فان كان اشترى
الطعام على الجزاء في يديه
له قبل قبضه قولان المشهور
حينما ان ذلك جائز وارخص
له في الاقالة فيه والتولية
قبل القبض وفي الشركة
قولان فان كان زيادة او نقص
فلا يجوز الا بعد القبض لانه
يبع ثمنه وكذلك ما اخذ من
الطعام في صلح او غيره مما
يكون عوضا عن شيء لا يجوز
يبع قبل قبضه وهل ذلك في
الر بوي دون غيره عن مالك
في ذلك قولان احدهما ان
ذلك في كل طعام مطعوم وان
جازا لتفاضل فيه والثاني انه
مقتصور على ما يجوز لتفاضل
فيه خاصة ولا يسبغ الماء
قبل قبضه بالماء الى اجل
على المشهور من المذهب

وروي ابن حبيب منع بيعه بالطعام الى أجل فان كان الطعام ورثه البائع أو وهبه أو تصدق به عليه
أو اقترضه حازه يسهل قبضه با اتفاق في الر بوي وغيره ويجوز ايضا في القرض لصاحبه ان يبيعه من الذي هو عليه قبل
تقبضه قال ابن الحاج في ميساره وكذلك من وجب عليه طعام من غصب أو تعدفوه وكالقرض في بيعه قبل قبضه ذكر ذلك ابو

محمد بن المنذر وفي معرفة المدونة (مسألة) (وسئل) ابن رشد في برأت الجند التي تخرج لهم الطعام إلى الحصون هل يصح لهم بيعها قبل قبضها (فقال) لا يجوز للصديق بيع الطعام المرتب لهم على خدمتهم وعلمهم الأبعدان يقبضوه ويستوفوه للنسي عن ذلك بخلاف صكوك الجار التي اغما كانت اعطيت أقطعها أهل المدينة ٢٣٧ من مال الله الذي كان يجعل من مصر على غير عمل يعلمونه

فتبنا بها الناس قبل ان يستوفوها بها يبيع الذين اقطعوا اياها ولم يبيع يبيع المشتري لها وقال ابن الحاج في مسائله اتباع مراة الطعام لا يجوز لانها اجرة وهي من بيع الطعام قبل استيفائه وقد ذكر في عن بعض الشيخ انه كان يبيع يبيع ما يخرجه السلطان في علف الدواب اذا كانت الخيل له ولم تكن للهندو الكيل فيما يكال من الطعام على البائع وكذلك الوزن فيما وزن وقال مضمون في الرجل يشتري الزيت ويملك المشتري الكيل

بيده ويصب الزيات الزيت في الكيل فيسقط الكيل من يد المشتري ان كان سقط الكيل من يده من بعد ما استوفاه الكيل وامثلاً الكيل فالتفت من المشتري وان كان سقط من يده قبل ان يعطى الكيل فالتفت من البائع قبل ان يلقوا قال البائع لا يشتري خذ الكيل وكل لنفسك فقال المشتري فسقط منه الكيل وهو ملان فذهب ما فيه فقال مصيبة من المشتري لامتة لانه قد تقاضى لنفسه قبل ان يسقط عنه الكيل

٢٣ تبصره ل قبل ان يعطى قال فانصبة من البائع (وسئل) ابن رشد في المكيل اذا امتلا وصب ما فيه من القمع فسقط القمع واكثر ما فيه وقد جرى ما كان فيه في آنية اشترى ولم يجر منه شيء أصلاً (فقال) في ما لم يصب في المكيل المشتري خان ضامه باق على البائع على القول باه لا بد من حق التوفية سواء اهرق من المكيل او مع القمع قبل له ليس القمع

من شهادته ويرى الاخر وقاله ابن وهب ايضا (فصل) واما شهادتهم فيما يقع بينهما في الماسم والحسام من الجراح والقتل ففي ذلك خلاف والاصل الجواز للضرورة كشهادة العيصان فيما يقع بينهما من ذلك قال ابن المناصف قيل وكذلك ان لم يكونا عدلين لانه موضع لا يحضره العدول ورأى القاضي ان يقسم معهما في القتل ثم يقادو ويحلف في الجراح ثم يقسم قال وان عدل منهم في ذلك اثنان أقصد في القتل بغير قسامة واقتصر في الجراح بتسعين فصاحب معنى الرجال والعيصان شهادة النساء معهن على بعض في المواضع التي لا يحضرها الرجال كالحام والغرس والماسم وما أشبه ذلك لا يجوز فيما يقع بينهما من الجراح والقتل لان الغالب عدم ضرورتهن في الاجتماع في ذلك وقيل يجوز لما جهن في ذلك قاله ابن رشد قال ولم يزل التسليم يجهن في الاعراس والماسم في زمنه صلى الله عليه وسلم ولم يجرأوا في قبل قول بعضهن على بعض ذهبت ما مؤمن وفي الاملاء على الجلاب المتقدم اني زيد التماسي قال وهذا اذا كان في الغرس المباح الذي لا يختلط فيه الرجال مع النساء ولم يكن هنالك متكرين وكان دخولهم الحسام بالمرور فلهذا مشيئة الخلاف واما اذا كن في الحسام بغير مرور في الاعراس التي يخرج فيها الرجال والنساء فلا يختلف في المذهب ان شهادة معهن لبعض لا تقبل وكذلك الماسم لا يقبل فضروره اذا كان فيه نوح وما أشبه ذلك مما حرمه الشارع لان بحضورهن في هذه المواضع تسقط عدا التهن والله تعالى اشترط العدا في الرجال والنساء بقوله تعالى من توضحون من الشهداء

(الباب السادس عشر في القضاء بشهادة امرأتين المدعى) (مسألة) قال القاضي اذا شهدت امرأة على الرجل حلف المشتري وزد الجارية (مسألة) اذا شهدت المرأة على الحنفى وكانت الشهادة بعد ان انتقلت الى الطهر حلف البائع وسلمها ولا يصيبها المشتري ويحالف بينه وبينها ان كان قد كذب شهادة المرأة حتى يحبس (مسألة) اذا شهدت امرأة أن الامة عيبا في موضع لا يطلع الرجال عليه فانه يحلف ويرد (مسألة) اجاز اشهب القسامة مع المرأة الواحدة في الحد والخطأ

(الباب السابع عشر في القضاء بقول امرأة بائنا رداها) (مسألة) اذا ادعت الامة انها ولدت من سداها وانكر السيد فشهدت لها امرأة فقال ابن القاسم يحلف السيد اذا أقر بالوطء أو أنه عليه شاهدان قال لانها لو اقامت امرأتين ثبتت الشهادة على الولادة فاذا اقامت امرأة تحلف على نفي دعواها بربان شهادة امرأتين في هذا الموضع بمثل شهادة رجلين في غيره فشهادة امرأة واحدة تصف شهادة ويحلف المدعى عليه وهو السيد كما يحلف على شهادة رجل في غيره هذا الموضع قاله القاضي (فرع) قال القاضي على هذا اذا شهدت امرأة على الاستهلال حلف من قام بشهادتها واستحق

٢٣ تبصره ل قبل ان يعطى قال فانصبة من البائع (وسئل) ابن رشد في المكيل اذا امتلا وصب ما فيه من القمع فسقط القمع واكثر ما فيه وقد جرى ما كان فيه في آنية اشترى ولم يجر منه شيء أصلاً (فقال) في ما لم يصب في المكيل المشتري خان ضامه باق على البائع على القول باه لا بد من حق التوفية سواء اهرق من المكيل او مع القمع قبل له ليس القمع

المشتري بالبيع قد تفضل بقوله وفروا في المشتري ما عدا ما لم يمتنع البائع الى صفة في بيع فقال وان كان ذلك فالتك
 البائع انما ائتم صيد ذلك في القمع زعمه كل ما حدث بعده فقيل له فلوان البائع قال لا اكل لك حتى تاتي باناء واسح لاحتاج
 الى بيع فقال ذلك له والقول ٣٣٨ قوله فيه وقال غيره بلزعه احصا القمع اذا كانت عادة الناس كبلزعه

احضار دليل يكيل به اذا كانت
 عادة الناس وعرفهم (وسئل)
 ففتن عن رجل اشترى من
 رجل فساك له البائع حتى
 فرغ الحماية ثم قدم له حامية
 أخرى وقال للمشتري كل لنفسك
 ما بقي وأخذ المشتري في كيل
 الحامية الثانية وصعد على
 زيت الحامية الأولى فاذا هي
 قد سقطت منها فارة ففسد المشتري
 زيت الفارة على الزيت الطيب
 فمن يكون الصبيان (فقال)
 ما فسد من الزيت الطيب
 ففسد من المشتري (وسئل) أين
 جماعة العلطلي عن المدخ
 للزيت والعسل والزب وغير
 ذلك يسوق الدال الى السلعة
 ويقعد هاهنا اهاهنا ثم يولى
 حمل ذلك على عنقه فسقط له
 منها قلة من بعض الطيور
 فتسكس (فقال) لا شيء على
 الدال ولا على البائع
 والمصبة في ذلك من المبتاع
 وهو ذهب مالك انه لا يجوز
 قبض البائع على ما خد في غمته
 طعاما وان حل الاجل وأخذ
 بذلك مكانه الا ان يكون صفة
 الأول وصحبه وأجاز ذلك
 التافعي وغيره وقال أحمد
 يجوز غمته ما لا يكال ولا يوزن
 وقال ابن المنذر وبقول
 السافعي أقول

وأدى مراتها ان يحلف المتكر لشهادة اذا قالت الام انه علم ومنها اثبات الخلطة قال ابن
 كنانة ثبت الخلطة شهادة امرأة واحدة بغير عين وري عيسى عن ابن القاسم مثله والمثبور
 انه لما ثبت بشاهدين ومنها انه يقبل قول امرأة وحدها في الامة المتواضعة تحت يدها
 انها خرجت من الاستبراء قال في المتطوعة لانه من باب الخبر لا من باب الشهادة قاله أبو
 محمد الاصيل وأبو القاسم بن الكاتب ومحمد بن عمرو وغير واحد من شيوخ القرويين
 والاندلسيين وقال موسى بن مناس لا يجزئ في ذلك أقل من امرأة ابن وليس به عمل والقضاء
 بما قدمناه (مسألة) ولو وضعت على يد رجل فلما أخبره بغير وجهها من الاستبراء قبل له لم
 عرفت انها قد حاضت فيقول حادي أو زوجي أخبرني بذلك فذلك جائز قاله فضل بن سلمة
 وغيره (مسألة) اذا أنكر الزوج ما ادعته عليه المرأة من الاعتراض ففي ذلك خلاف مشهور
 وروى الواقدي عن مالك في مختصره ما ليس في المختصر انه لا يصدق في الشب ويصير معها
 امرأة تنتظر اذا غشيها الزوج أو جاز قول امرأة واحدة من المتطوعة (مسألة) وفي الواحتم
 انتاع جارية فزعم انها تبول في الفراش وأراد ردّها فليس له ذلك حتى يقسم اليه انها
 كانت تبول عند البائع لان هذا مما يحدث في ليله ويحلف البائع انه ما فعل ذلك بها ولا
 يحلف بقول المشتري انها تبول حتى يعلم ذلك بان توضع عند امرأة فاذا تبول ذلك جاز قول
 المرأة وحدها وقول الرجل في ذلك عن امرأة لان هذا ليس على جهة الشهادة وانما هو على
 وجهه استخبارا القاضي ذلك من يطلع عليه ويخبر به (ومنها) ثبوت الرضاغ بشهادة امرأة
 واحدة وقد جاز ابن القاسم في النكاح اثباتي المدونة وأجاز مالك في الموازية اذا فعلت
 عند الاهلين والمعارف وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام أمر بالفرق يقول امرأة انها
 ارضعت ولم يعرف ذلك من قولها قبل ذلك قاله ابن رشد واختلف في ام احدا الزوجين هل
 هي كالاحنية أو ارفع منها فتم الفرق بقوله انني التهمة اذ لا يعلم ذلك الا من قولها في
 ذلك قولان وقال ابن جبير قول مالك ومعه بان المرأة اذا قالت ذلك في ابتها أو قاله
 الاب في ولده ان الفرقه تقع بينهما ذلك وبحكم بالفرق اذا قالوه قبل النكاح ولا يقبل قولها
 بعد انعقد قال التميمي يحمل قول ابن حبان لا يقبل قولها بعد انعقد على انها كانت
 حاضرة العقد فلم تنكره ثم ادعت ذلك فلو كانت غائبة فلما قدمت انكرت قبل قولها
 وهذا اذا قالت ان ارضعتها
 (فصل) في موم المواضع التي يقبل فيها قول المرأة بما يتعلق باحكام القضاء انه يقبل قول
 المرأة في رؤية الهلال اذا ريد به علم التواريخ لانه خبران يتعلق به فرض كسوم رمضان
 والقطر منه فلا بد من شاهدين (ومنها) اذا ثبت الهلال بشاهدين أو بالروية المستفيضة فقله
 ناقل الى بلد آخر أو الى أهله فهل يجوز في ذلك الناقل ان يكون امرأة وعبد اقال
 الطرطوشي هي مثل مسألة الترجمة لها كم سن ذكرها (ومنها) هل يقبل في ترجمة الفتوى
 وانما امرأة أو لا في ذلك خلاف وذكر لك اذا كان القاضي لا يفهم كلام النسخين فقال ابن

الصف الثاني الحلي والنقد وما في معنى ذلك ولا يجوز الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة الامثالا
 بمثل بدايسد ولا يبيع أحدهما بالآخر انقادا وسواء كانا مضروبا بن دنانير أو دراهم أو مصوغين حلياً وغير ذلك المحكم في
 ذلك واحد واختلف في الدنانير والدراهم المنسوبة بالفضة ففهم من حكم لها بحكم الذهب والفضة انما الصبي نوراً ما فيهما

من الخاص ما في الحكم وحتم من لم يذكره واعتبر ما هما من الذهب والفضة إنما العين دون الخاص في جميع الأحكام فلم
يجز الرابطة فيها قال ابن رشد وهو الصحيح الذي لا يصح القول بخلافه ولا يجوز بيع أحد هباً لا يبيع أحد هباً عرض
لأنه يبيع ومرفق وهو متزوج عند مالك خلافاً لأشهب فان وقع ذلك فصح ٣٢٩
عند مالك رضي الله تعالى عنه

المأشون ومطرف يجزئ في الترجمة عن المرأة ومنع من ذلك مستنون وهو عند همام
باب الأندري وعند مستنون من باب التهادية (ومنها) أنه قبل منها الذهب والفضة (ومنها) أنه
يقبل قول المرأة في إرسال الهدية ويجوز قولها بالإقدام على الأكل بقولها (ومنها) أنه
يقبل قولها في الإذن في دخول الدار أو التمس على العمال
(فصل) ويطبق بما قدمناه من قبول قول المرأة (ومنها) ما نحرجه بالبايع من جواز
قبالة المرأة الواحدة (ومنها) أنه قبل قول المرأة الواحدة في الصوب التي في الأمانة التي
لا تطلع عليها إلا حال إذا كانت الأمانة متضمنة لم يكن المصم منكراً أنكر كقد تقدم
في الباب السابق أنه يجزئ في ذلك العين مع شهادة المرأة الواحدة وإن كانت الأمانة غائبة أو
مبينة لم يقبل إلا ما أثنى على الشهادة وذلك فيما هو من غير بين تحت الباب من البرص
والجذع والفقر والعمى والصوب البسطة والمرأتان في هذا كالخيل (ومنها) قال
القرافي رحمه الله تعالى نقل ابن خزم في مراتب الإجماع الإجماع على قبول قول المرأة
الواحدة في إهداء الزوجة زوجها إلى العرس مع أنه أخذ ما عمن تسبى مباح جري مجزئ في
ومقتضاه أن لا يقبل فيه إلا رجلاً لا نها شهادة تنطفي بالنكاح الذي هو من أحكام
الأيان التي لا تقبل فيها إفساء الضرورة غير أن هذه الصورة أجمع فيها إفسار
الأحوال ومذهبنا أنه لا يحتاج إلى المرأة وهكذا مذهب أحمد بن حنبل ونقل ابن قيم
الجوزية أن الشافعية والخنفية على ذلك

(الباب الثامن عشر في القضاء بشهادة امرأة وعين المديح)

وفي مختصر الزانقة في باب العين مع الشاهد قال أشهب قال مالك رضي الله تعالى عنه في
رجل شهد له رجل وأمر أنه وأزنت فلان لرجل قد مات أنه يستأني بمثل هذا أن لم يوجد
الأهذان فليقبض وكان ذلك له يريد وكان نسبه قد ثبت بعد عينه انظر وثائق في القاسم
الجيزي (مسئلة) وفي مختصر الزانقة ولو شهد رجل وأمر أنه على استهلال النسي لم يجز
شهادتهما وقاله ابن المأشون وابن عبد الحكم وذكره أشهب ومطرف عن مالك قال عبد
الملك وأما لم يجز عند مالك شهادة الرجل والمرأة لأن الرجل لم يحضر ذلك صار ما قد استثنى
فيه عن شهادة النساء فقد قطعت شهادة المرأة الواحدة وجازت فيه شهادة الرجل إذا وجد
معه غيره أو الأسقطت شهادته أضافه ابن حبيب غير أني سمعت من أرضي من أهل العلم
يجزئ شهادة الرجل والمرأة في الاستهلال ويرى ذلك أقوى من شهادة المرأة التي على ذلك
وذلك أن ابن وهب يرى أن أبكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ومروان
ابن الحكم رضي الله تعالى عنهم حكموا بجواز قبول المرأة المسلمة وحدها على استهلال النسي
إذا كانت المرأة عدلة مرضية وأن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ورث مباحاً على أنه
استهمل ثم مات هو وأمه فورثه شهادة القابلة فان كان مع المرأة الواحدة رجل كان أم

بالقيمة قبل بالوزن مع قيمة الخلق قال ابن رشد وأما يفتقر الخلق من غيره في ذلك إذا كان الذهب الذي فيه مربوطاً بما معه
من الخازن فلا يجوز على مذهب ابن القاسم في المدونة ورواه عن مالك أن يباع الخلق الذي فيه الذهب الكثير بالدرهم
وإن كانا مظلومين معاً لم يكن الذهب مكرماً في الجوهرة لا يستطيع نزعها منه إلا بتضعضعه وكسره وأما يفتقره لأنه لا يترفع

في هذا الخبر على ما أحب الحلي بقتضه وكبره وافتاده منعه وأما النظم بالفرادى فلا تأثير له في شيء من ذلك ومن قدما
وغيره بغير هذه العلة فقد أخطأ وليس اجتماع البيع والصرف بالحرام

للتشادة قال ابن حبيب وهذا أحب إلى وبه أقول

(الباب التاسع عشر في القضاء بين المدعي ونكول المدعى عليه عن الحلف على طبق الدعوى)

وفي أحكام ابن طلال قال ابن القاسم في رجل يجهل مدعى به عليه فأراد طالب الحق أن يحلفه ما أسلفتك شيئا وقال المطلوب أكلت ما لك على شيء قال ما لك يحلف ما لك عندي حق وما الذي ادعيت على به الأباطل فإن نكل حلفا الطالب واستحق وقال أصبغ حضرت ابن القاسم وقد حكم بأن يحلفه ما أسلفه شيئا (مسئلة) قال مطرف فبين ادعى أنه باع من رجل بيما وبقي عليه بعض الثمن فأنكر المدعى عليه فأراد القاضي أن يحلفه فقال المدعى عليه أحلف أنه لاحق لك قبلي ويرد الطالب بمنه ما يعتك قال ما لك بل يحلف ما يعتك ذلك ولا لك حق قبلي وهذا يريد أن لا يقر ولا أن يعترف قال فضل يريد أنه يعني في عينه أني قد باعته منك بما تقول وتعتك الثمن فانا أحلف أنه لاحق لك قبلي فليس ذلك له لأنه إذا أقراه ابتاع منه وقضاه كان الحق قد لزمه وصارت العين على الطالب أنه ما قضاه شيئا ثم بأخذه وقال ابن المباشون إذا حلف باله ما لك على من كل ما تدعيه قليل ولا كثير فقدرى ولا ينظر إلى قول المدعى قال ابن حبيب وهذا أحب إلى إذا كان المدعى عليه ممن لا ينهم وكان المدعى من أهل التهمة والظنة والطالب بالشبهة (مسئلة) قال ابن مهنون وكان مهنون إذا قال انكصم لأقروا أنكر أو قال ما له عندي حق ولا تدعي دعوى مقصرة يقول أسلفته أو بعته أو أودعته فكان لا يقبل قول المدعى عليه ما له عندي حتى يقر المدعى نفسه أو يشكره فيقول ما باعني ولا أسلفني ولا أودعني فإن نادى على المدعى منه فإن نادى أدبه وكذلك إذا نادى في أن لا يقر ولا ينكر وأما قوله ما له عندي حتى فكان رجا قبل ذلك منه وأمر بكتب دعوى المدعى وأنكار الآخر وبما لم يقبل منه حتى يقر بالثبوت نفسه أو ينكر ويرجع إلى هذا في أنواعه من ابن يونس في الشهادات الثاني (مسئلة) فإذا قال لي عليك عشرة حلف ما لك على عشرة ولا شيء منها فإن ذكر السبب مثل أن يقول له اشتريت مني سلعة كذا وكذا وقد كان المتاع دفعه له ثم جاء به فادان بحلف ما له عندي شيء فغضبا قولان المشهور أنه لا بد أن يحلفه ما اشترى منه سلعة كذا وقد تقدم قال ابن دينار قلت لابن عبدوس إذا أسلفه ما لا يقضاه أيا لم يعد وأراد المدعى أن يحلف المدعى عليه ما أسلفه وقال المدعى عليه أحلف ما له عندي شيء فقال لا بد أن يحلف ما أسلفه شيئا فقلت لابن عبدوس فقد اضطرر رجوعه إلى عن كاذبه أو غرم ما لا يجب عليه فقال ينوي سلفا يجب على رده الآن ويبرأ من الائم (مسئلة) قال أشبه إذا قال لي عليه عشرة من سلف فأرد أن يحلف ما له عندي عشرة من سلف لم يجوز ذلك حتى يقول ولا أعلم له شيئا من وجه من الوجه ونحوه

الذين قد أحازهم جماعة من العلماء إلى ذلك ذهب أشبه وثيباب الحرير من وجبة بالذهب حكاهم الحلي وقيل أن كانت إذا سكت خرج منها الذهب فهي كالحلي والأفلا (ويكتب في شرا ذلك على الوجه الذي يجوز عند) اشترى فلان من فلان سيفا محلى بالذهب أو كذا من الحلي فيه ذهب وجوه من حرك بعضه بعض بمن سلعه كذا من الفضة أو كذا من الذهب أنما فيه من الذهب لا يبلغ الثلث يقض ذلك البائع مفعلا وأمر أنه وقض المشتري مثرا بعد النظر والتقليب والرضا وشهد عليهما بذلك في كذا (بيان) فإن كان في المبيع ذهب وفضة ومما في حكم التبع فلا يساع بذهب ولا يورق وإنما يساع بالعرض وإلى ذلك رجح ما لك رضى الله تعالى عنه وبه أخذ ابن القاسم وقيل يساع بأقلهما وإن لم يكن تعا فلا يساع بالعرض باتفاق وما يحرم أحتماله على الرجل والمرأة كإتافي الذهب والفضة يحرم اقتناؤه على المشهور وقيل لا فإن وقع فيه المبيع مع ولم يقسم لا عينه تلك باتفاق

وفي الحاق أو أن الجوهري في التصريح قولان ولا خبر في أن تبادل الصائم جلبا ويرى وتقطعه أجرة في
ولأن يقول له اعمل لي من عندك حتى أعطيك وأنا يصم من متاعك وتقطعه أجرة قال ابن حبيب وما فعله أهل المسكة
من جمعهم أذهب الناس فإذا فرغوا أعطوا كل واحد ثل وزن ذهبه فلا يجوز هذا عند من أقيمت من أصحابنا لك ومن دفع

درهما فابتاع بالبحر منه طعاما أو غيره ورد عليه البعض فقبل ان ذلك لا يجوز بحال وقبل وهو المعروف انه اذا ابتاع
 بالنصف ورد عليه النصف فاقبل جازوا فلا ولا يجوز ان يباع بأقل من النصف ويرد عليه الاكثر (والصنف الثالث الثياب
 وسائر العروض والسلع كالأخلاق في جواز بيع هذا الصنف بعضه ٢٤١ بعضه يدايد كالحيوان سواء

اتعقت أجناسه أو اختلفت
 ولا بأس بالتفاضل فيه فان
 بيع شيء من ذلك إلى أجل
 حاز التفاضل فيه ان اختلفت
 أجناسه ككتاب الكنان في
 ثياب الحرير وثياب الصوف
 في الكنان والبقري الغنم
 والخيل في الجرو ونحو ذلك فاما
 الجنس الواحد من ذلك فلا
 يجوز واحده من ثياب إلى
 أجل الا ان تختلف منافسه
 وأغراض الناس فيه فيصير
 ذلك صنفين والاضارع السلف
 ونجح عن المدايعات ويجوز
 أيضا بيع ذلك قبل القبض
 والمعاملة في ذلك بالذات
 والذراهم بالعدو إلى أجل
 (ويكتب في ذلك عقد) تعيين
 لفنان قبل فلان وفي ماله
 وضمنه كذا وكذا دينار من
 سكة كذا مؤخر إلى أجل
 كذا نون ثوب حرار وشقة من
 حوال الكنان ابتاع ذلك منه
 بما ذكر وقضاه بعد التقبل
 والرضا وشهد عليهما بذلك
 في كذا (بيان) اذا قلت في
 هذا العقد من معاملة حائزة
 ولم تسم المبيع ففي ذلك
 قولان للعامة أحدهما ان
 ذلك جائز والثاني ان ذلك
 لا يجوز حتى يسمي المبيع المعاملة
 لانه قد يكون عند المتبايعين

في كتاب ابن مهسن قال القاضي أبو الوليد والظاهر انه يجوز له ان يبيع ما لا يملكه من وجه
 يطلبه لان الطالب لم يطلبه بغير ذلك (فروع) ويحلف في دعوى الاجارة ما يستحق على
 اجاره في هذه الدار على ما ادعاه من كتاب الشهادته (تنبيه) قال ابن رشد وطهه العين
 المطابقة وان يحلف على البت الا فانه شبه الى غيره من النبي قال ابن شاس يحلف على البت
 في كل ما نسبته الى نفسه من نفي أو اثبات وفيما نسبته الى غيره من الاثبات وأما النبي فيكفي
 الحلف على نفي الصلح فيقول لأعلم على مورق ولا أعلم منه اسلافا أو اسلافا انتهى في كل
 عن العين على طبق الدعوى حلف المدعى واستحق وفي كتاب آداب الشهادات كان
 القاضي بكاري شقة الجوار فداعى عنده حنفي على شافي بالشفقة فانكر الشافي حقه
 في ذلك فقال له القاضي بكاري استحق ان هذا ما يستحق عليك هذه الشفقة بالجوار على
 مذهب القائلين بشقة الجوار فتوقف عن العين وحدث المدعى عليه بذلك المزني صاحب
 الامام الشافعي فقال له المزني وقعت على قاض فقه وانما حلفه على هذا خوفا فان تأزل
 مذهب الشافعي ويحلف فينبغي التنبه لذلك فهو تنبيه حسن فقد تنفع المحصومة لمن لا يرى
 ان العين على نية السخلف

(الباب العشرون في القضاء بين المدعي ونكول المدعى عليه عن العين في مقطع الحق)
 ومن وجبت عليه عين فماله من سائر الحقوق أو فربح دينار فصاعدا فاحتج من
 الحلف عند المتبرق مدته التي صلى الله عليه وسلم أو في الجامع الاعظم في غير المدته أو
 عند الركن بمكة وقال أنا أحلف بوضي فهو كنكوله عن العين ان لم يحلف في مقاطع
 الحقوق وغرم قال ابن ريس يريد بعد عين المدعى في ذلك الموضع يعني مقطع الحق فان
 نكل المدعى بطل حقه وبذلك قضى مروان على زيد بن ثابت

(الباب الحادي والعشرون في القضاء بين المدعي ونكول المدعى عليه عن الجواب)
 قال اصبح اذا تكلم المدعى وادعى بيمينته قال الحاكم لا تخترتكلم فاذا سكنت أو قال لا
 أخامعه اليك قال له القاضي اما خامت واما احلفت هذا المدعى على دعواه وحكمت له
 فان تكلم نظري بيمينته وان لم يتكلم احلفنا المدعى وقضى له بيمينته ان كان مما يهتق مع
 ذلك المطلوب عن العين وكانت الخلطة ناشئة والدعوى منبهة عسرا فان تكلمه عن
 التكلم نكول عن العين وان كان مما لا يثبت الا باليمين دعا باليمين ولا يصح عنه حتى يتكلم
 ولكن يعم من صاحبه ويحمل الحكم عليه اذا تبين له الفصل ولم يرجع المدعى عنه الى
 اغراءوا نكروا ويحكم عليه بالدعوى بلا عين وقال محمد بن عبد الحكم ان قال لا فزولا نكركم
 بتركه حتى يقر أو تتركه وان افي يمينه حتى يقر أو ينكر وهي رواية اشبه قال ابن رشد
 والذي جرى به العمل ان يمين ويؤدب فان تعادى على امتناعه حكم عليه بغير عين وقال
 التيمي بخير الله البين حبس المطلوب حتى يجاوب أو يحلف أو يأخذ ملكا أو يأخذ بغير

٢٤ تبصره ل
 جازوا وعند أهل العلم لا يجوز فاذا نزل الاشكال وهو قول القاضي منذ بن سعد وان
 لم يذكروا قبض السلعة ثم قام المشتري وادعى انه لم يقبض السلعة وقد أشبهه باليمن فالقول قول البائع في ذلك انه قبضها
 ويحلف بجرارة البيع قاله اصبح ورواه عن ابن القاسم قال وماذا ادعى ذلك بعد الطول ووقت حلول الاجل فلا يمين عليه

ذكر ذلك قبل ويبقى ان بين الاجل فمقول في اول شهر كذا اوفى حركه فاذا اقلش في شهر كذا اقلش ابن لسانه ذلك
 اجل مجهول وحكي عن الفضل بن سليمان ذلك جازي ويكون عليه ان يدفع ذلك في نصف الشهر ذكر ذلك في الميسر لا يجمع
 المتقاضى وكذلك ذكر ابن ٤٤٢ العطار انه يحكم له بنصف الشهر وكذلك ذكر ابن مغيث عن ابن لبايه انه يحكم

له بالشهر كله وذكر ذلك عنه
 ايضا في كتاب الاستفتاء
 انه اذا قال في شهر كذا وقع على
 الشهر كله وقال بعض اصحابنا
 هو ضعيف وعليه ان يدفع اليه
 فيما بين اوله وآخره فان قال
 في شهر كذا فيستدل ان
 يكون في اوله وآخره وان قال
 في صدر كذا فاقى ابن المطار
 بان الصدر الثمان والنصف
 وخولف في ذلك ويجوز البيع
 الى الجساذ والحصاد
 والعصر ويحكم في ذلك بمطلمه
 وكذلك يجوز البيع في
 الاسواق على التقاضى اذا
 عرف قدر ذلك من ايام الشهر
 فاذا حاز ذلك الاجل وجب
 الفرم قال ابن قصون ويكتب
 في ذلك ان احتجج الى اثباته
 عند النزاع فيه عقد يشهد
 من يضع اسمه عقب تاريخه
 وان تباع الناس بسوق كذا
 على التقاضى في مدينه كذا
 اقصاء عندهم الى شهر ونصف
 شهر وعشرون يوما لا يجاوزون
 ذلك في القضاء في غائب
 عاذهم وقيدها على ذلك
 شهادههم في كذا ويجوز بيع
 السلعة على ان يدفع اليه
 الثمن في بلد آخر اذا ضربا
 لذلك اطلاقا كان الثمن عينا

بين ويبقى المدعى عليه على حتمه (فرع) قال ابن رشد فان قال لاحاويه حتى بين الوجه
 الذي ترتب له ذلك به قبلي فلما عني ان يسأله عن ذلك فان امتنع من يسأله لم يسأل
 المطلوب عن شيء الا ان ادعى نسياسا فيقبل ذلك منه بغير عيب واذا لم يطلب الجواب وقال
 الباجي القياس ان يحلف لقد نسي (فرع) وان قال انا آتية بوكيل يجاوبه ففي ذلك اقول
 الاول الا لازم ويقال له قل الان ما تأمر به وكليك قال ابو الاصمغين بن سهل وهو الصميم
 عندي الثاني قال ابن المندي يمكن من ذلك الثالث التفرقة فان كانت الدعوى قريبة
 المعنى امر بالجواب ثم وكل فان في حمل عليه بالادب والا فله ذلك وبما اعمل (فرع) وان
 قال لاحاويه عندك جبر عليه بالسجن والادب

**الباب الثاني والعشرون في القضاء بالنكول عن حضور مجلس الحكم وبيان
 المواضع التي تجب فيها اجابة دعوى القاضى كبر ما لا يجيب فيه الاجابة**

قال الماوردي في تفسير قوله تعالى واذ دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم الا ان ياتيهم دليل
 على انه من دعى الى حكم فعلية الاجابة ويجرح ان تاخر وروى عن الحسن ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من دعى الى حكم من حكام المسلمين فلم يجب فهو ظالم لاحق له انتهى من
 معين الحسكام وفي الطرول ابن عات قال الشعبياني من ادعى على غيره دعوى فداء الى
 القاضى فامتنع حتم له خاتمان طين فان لم يأت بهما بعض اعوانه لم يدعه اليه فان
 امتنع وتواري عنه سئل الخصم عن دعواه فان ادعى شيئا معلوما وثبت عليه سنة مرضية
 حكم عليه بذلك ان كان للدعى عليه مال ظاهر فان لم يكن له مال ظاهر وثبت بالثبته انه في
 منزله فن الناس من يقول يبعث الله رسولا بفتحهم شاهدين ينادى على يابه ثلانا يا فلان
 القاضى فلان يدعوك لتعبر مجلس الحكم مع خصمك فلان والاصب لك وكلاهما مع من
 شهود المدعى وبعضى الحكومة عليك فان لم يحضر وثبت عند القاضى انها دار سكناه وانه
 تغيب فيها وان الرسول دعاه فانه يامر بطبع الدار وتعميرها بعد ان تقتش فان خرج اخذ
 منه الحق وعاقبه على امتناعه وقيده وفي المقتن لابن بطال اذا ثبت عند القاضى تغيب
 المطلوب في موضع امتنع فيه من الخروج فعلى القاضى ان يستعين بالسلطان ويبعث اليه
 ان يرسل الى الموضوع الذي فيه المطلوب رجلا كان او امراة من يحضرهما معه الى حيث
 ينتصف بينهما الا ان يدفع الحق وهما معهما فترخذ منهما وقال بعضهم ان امتنع
 المطلوب في موضع امر السلطان بتعقيب ذلك الموضوع اذا لم يصل اليه وضيق عليه حتى
 يخرج فاذا خرج اخذ منه الحق وعاقبه على امتناعه وان طال امره وامر ذلك بصاحب الحق
 امر بالدخول عليه بهدم او غيره لانه معاند السلطان ولم يتعرض لما له الا بصح وان لم يمتنع
 الدخول عليه لانه لا يمتنع في الموضوع الذي هو فيه امر السلطان من يتق به من اهل الصلاح
 يزل النساء الى ناحية من الموضوع ويقتش الموضوع الذي هو فيه الذي يطعم به فيه حتى

فيلزمه القضاء حيث لقده وان كان عرضا فانه يقضه منه حيث شرطه فاذا بقي من الاجل بقدر
 قطع المسافة التي بين البلدين اجبر على الخروج معه اليه او وكيل ينوب عنه في الدفع وسواء كان العرض مما في حله مؤنة او
 مما لا مؤنة في حله لا يلزمه دفعه الا حيث شرطه لان الائتمان في الابد لا يقتل ولا يجوز بيع النفس من المصانع وغيره وارخص

ابن القاسم في بيع الزبل المذموم والله ولا يجوز بيع جلد الميتة وإن ذبحه وفسخ البيع وإن مات تصدق قيمته عند ابن
لقم هذا هو المشهور من مذهب مالك رضي الله تعالى عنه أن الدباغ لا يظهر مطهرة كاملة لكنه يساح استعماله عنده في
لباسات والماء وحده ولا يساغ ولا يصلى عليه وسواء كان من جنس ٤٤٣ ما يساح أكله كالنعام أو ما

لا يساح أكله كالجلد الحكي في ذلك واحد وروى عنه أن الدباغ يظهر مطهرة كاملة فيصور بيه والإصلا عليه وهو قول ابن وهب من أصحابه وعلى ذلك أكثر العلماء كالشافعي وأبي حنيفة وغيرهما رضي الله تعالى عنهم وأما جلد الخنزير فهو نجس عند كافة العلماء وإن دسغ وفي عظام الميتة ثلاثة أقوال جواز بيعها ومنع بيعها والثالث جواز ذلك في ناب الفيل دون ما سواه ومن باع بتمن نجس ما جهل مثل أن يبيع حمارا بمن فاذا هو باقوت فذلك جائز عليه عند مالك قال ولو شاة استبرا لنفسه قال ابن حبيب وكذلك لو ناع المتاع أنه باقوت فرفع في الثمن فاختار فان ذلك يلزمه وقال ابن القاسم أنه إن رده فان قال البائع من يشتري مني هذه الزجاجة فاذا هي باقوت أو قال المشتري يعني هذا الباقوت فوجد مرجعا فاسلك منه ما القيا في ذلك وإذا ادعى الرجل في سلمه أنها ابتاعها من رجل آخر وأنكره في ذلك فأتى المدعي بيته فتمدوا له بالبيع ولم يسموا الثمن لم يجز حتى يشهدوا على البيع

فتش جميع المواضع فان أعيا السلطان أمره ولم يجد مع من الطالب ومن بينه وقضى لصاحب الحق عليه ولم توج له حجة عقوبة له وإن كان الذي عليه الحق امرأة أمر السلطان امرأة تعرفها بالفتيش عليها فان أخرحتها عرفت على من يعرفها لم يعرف عنها وبثت عند القاضي أنها هي المرأة المشهود عليها بجمع ما ذكر عنها وقضى عليها وفي الطرور ومنهم من يرى أن يجمع عليه ومنهم من يرى أن يرسل القاضي عبد له من جماعة من الخدم والنساء ومنهم من يقول لا يكون إلا معان بالباب وحول الدار ثم يدخل النساء في المنزل فيفتشه ويكون ذلك كله بنية تغيره لئلا يصير النساء في الدار ثم يدخل الخدم في أثر من وفي بعض الأحكام قال ابن الطار فان ثبت تقبيل المطلوب في جاره شدد عليه بأن يطبع باب مسكنه ويخرج ما فيه من الحيوان من بني آدم وغيرهم قال والطبع خير من التسمير لأن التسمير يفسد الباب وينقص تقبيل المسامير ولا مكان أن زال التسمير ويصاد ولا يعلم بذلك تنبيه وفي الروايات المجوعة وإذا رأى التسمير ولم ير أن يطبع على الباب فليثبت عند القاضي أنها جاره وحيد بأمر تسميرها قالوا وينبغي للقاضي أن لا يقبل قول الرسول في تقبيل المطلوب حتى يكشف ويسأل (فرع) قال ابن سهل في أحكام ابن زياد أن تقبيل المحضور مع الطالب عند القاضي من حق الطالب للجماع من بينته وأنظر له إذا ثبت تورط المطلوب وتحميه قاله ابن لبابة ويحسب ابن عبد العزيز ومحمد بن يحيى وعبد الله بن الحسين وسعيد بن معاذ ومحمد بن غالب واحد بن يحيى ومحمد بن وليد (فرع) ومن أحكام ابن سهل قال معنون من ادعى ذوا بالقبير وإن والذي هي بيده غائب يتونس ككتب قاضي القبور وإن القاضي تونس أن يقدم فلانا بخاتم أو يوكل من يخاض له فان أتى من مع من حجة المدعي وبينته فان أثبت المدعي وأوقع البينة كشف عن البينة فان كتب حكم عليه (مسألة) وفي معنى الحكم وغيره وإذا تبين أن المطلوب الذي بالمدعي ودعا الطالب إلى الارتفاع إلى القاضي فإني فيكون على المطلوب أجرة الرسول إليه ولا يكون على الطالب من ذلك شيء ويؤدب القاضي كل من أتى أن يرتفع إليه وقال مثله أبو عبد الله بن الطار (تنبيه) قال ابن الفخار في الانتقاد على ابن الطار ولا تعلم ذنبا وجب استباحة المال إلا بالكفر وحده وليس مظهره وجب استباحة ماله وإن تكون أجرة الرسول عليه وانما هو ظالم عطله وتبطل بذلك شهادته ويستحق اسم الظلم وماله محرم ولا يؤخذ منه شيء قال بعض المتأخرين ما قاله ابن الطار لولي لأن هذا ليس من باب استباحة المال وانما هو ادخل غريمه في غم وعرض بالثلاث ماله بعدم انتقاده إلى الحكم فتوجه عليه غرم ذلك (فرع) قال ابن رشيق البيان إذا لم يكن للشرط المتصرفين من ليدى القضاة رزق من بيت المال يجعل للقيام المتصرفين أنفسهم على الطالب إلا أن يلد المطلوب ويختفي فتمتينا الطالب فيكون الجلس في

والثمن جميعها قاله في الاستفتاء قال وقد قيل أنه إن كان المبيع على النقد كابت للبتاع بالقيمة والأقل أحسن وقال ابن قتيون الشهادة تامة عند مالك وإن عمداً لا يبيع على إنكاره سئل المتناع فان سمى ثمناً يشبه حلف وأخذ له فانها اتفق المتبايعان على البيع واختلفا في مقدار الثمن ففي ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنه إذا كان ثمناً يشبه حلف وأخذ له فانها اتفقت

بما تراه في السلعة فان قبضها فكون القول قوله وهو قول مضمون ورواه ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنه والثالث انهما
 منها الثانی وبتقاضان ما لم تنف السلعة فان كانت فيكون القول قول المشتري وفي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة وبها
 القضاء وعنه المشهور ٤٤٤ اذا أتى المشتري بما لا يشبه قبضه القول قول البائع اذا أتى بما يشبه فان أنبا

احضار عليه وهذا لنصوص كلها قال ابن القصار (مسئلة) وفي احكام ابن
 سهل في الشر يكتفي بطلب أحدهما للقيمة وتبسيطه لا يتحقق قال ابن لبابة وابن وليد وابن
 غالب اذا تورك أحد الشر كما عن الحضور للقيمة وظهر ذلك للقاضي بائصال توركه وبطول
 الترد في طلب الحضور فلم يحضر أمر القاضي بالقسم عليه وركل له من قبض نصيبه
 فبعت القاضي فاعيا مرضاه ورجلين بقلان عليهما يحضرا بالقسم وركلا يوكله للقائب
 وكأله يشهد له بها فاحصل للقائب قبضه وكأله وكان قبضه له بأمر القاضي كقبضه لنفسه
 لو كان حاضرا وذكروا في كتاب المقسمة المعنى الذي وكل التوكيل لاحله من ثبوت التورك
 عنده (مسئلة) وفي البيان والتفصيل وكتب ابن غانم الى مالك بن انس رضي الله
 تعالى عنه يسأله عن الخصة من يفتحصان في الارض فقيم أحدهما البينة بانها له فاذا علم
 خصمته بذلك هرب وتكسب فطلب قبل وجوده بقضى عليه وهو غائب قال مالك رضي الله
 تعالى عنه اذا أثبت عندك الطبع وسأله على كل ما تريد ان تسأله عنه واستقر عندك علم كل
 ما تريد ان تسأله عنه فلم تنق له حجة فاقضى عليه وهو غائب قال ابن رشد وهذا كما قال انه
 يقضى عليه بعد ما يتفاه علم ذلك ويهزمه ولا يكون له اذا قدم ان يقوم بجمعة بمغزله ان
 لو قضى عليه وهو حاضر الاعلى القول بان الحكم على ما اذا أتى بجمعة لها وجه بعد الحكم
 عليه بجمعة منه فاما ان هرب وتكسب قبل ان يستوفى جميع حجة فالواجب في ذلك ان
 يستوفى له فان لم يحضر جرمادي على تقبيله واختفائه قضى عليه من غير ان يقطع جمعة
 (فصل) وما يتحقق بهذا الباب الدعوى على المجهوس في حبس السلطان واذا كانت
 للناس حقوق على من حبس السلطان فان احساكم بامرهم ان يوكل من يخاض عنه
 ويسمى المروعي وبعد رايه فان امتنع من التوكيل حكم عليه بعد ان يعد رايه من المقتنع
 لابن طلال
 (فصل) في بيان المواضع التي تجب فيها الاجابة للحاكم (منها) ان من دعى من
 مسافة القصير فادونها وجبت عليه الاجابة لانها لا تتم مصالح الاحكام وانصاف
 المظلومين من الظالمين الا بذلك وان كان أبعد من المسافة فلا تجب الاجابة (ومنها) ان
 يدعوه الخصم الى حق مختلف في ذوته وخصمه يعتقده ثبوت فقبض الاجابة لانها دعوى
 حق وان اعتقده عدم ثبوت لم تجب لانه مظل واذ ادعاه الحاكم وجبت الاجابة له لان
 المجل قابل للحكم والتصرف والاجتهاد (ومنها) التفقات فيب الحضور فيها عند الحاكم
 لتقديرها ان كانت الاقارب وان كانت للزوجة أو للزوجة فهو مخير بين ابانة الزوجة
 وعق الرقيق وبين الاجابة (ومنها) الفسوخ الموقوفة على الحكم (فصل) في بيان
 ما لا تجب فيه الاجابة وفيما هو مخير فيه بين الاجابة وعدمها (فيها) لادعاه ولم يكن له عليه
 حق لم تجب الاجابة وله عليه حق ولكن لا يتوقف على الحاكم فلا تجب الاجابة فان كان

جعاعا لا يشبه فصل المتاع
 القيمة وكذلك ان تناكلا معا
 عن القيمة والسلعة فائمة فان
 المسئلة تنسخ عنهما قال ابن
 القاسم والبايع المبدأ باليمين
 في ذلك كمن باع رضى المشتري
 بما حلف عليه البائع كان
 ذلك له وهل كذلك لاحدهما
 ومعد التماس ان رضى بما
 حلف عليه الا ثم لا في
 ذلك له قولان أحدهما ان
 ذلك وهو قول ابن عبد الحكم
 وان البيع مقتضى الى القبيح
 فهو الاظهر والثاني ان ذلك
 كئس له وبوقوع التصالح
 ينسخ البيع كاللعان وهو
 قول مضمون والرجوع في
 الفوت بجمعة السلعة يوم البيع
 وهل حواله الاسواق في هذا
 فوت أم لا في ذلك قولان
 أحدهما انه فوت وفي رواية
 ابن القاسم عن مالك رضي
 الله تعالى عنه والثاني انه
 ليس بفوت قال ابن رشد
 والصحيح ان فوت المبكيل
 والموزون في هذا كفوت
 العروض وان الغيبة عليه
 كفوت عنه اذا لا يعرف عنه
 بخلاف التلقين والاستحقاق
 فان اختلفا في جنس الثمن
 فقال أحدهما ايدنا نبرأ
 دراهم وقال الاخر يبرأ من

فانهما باع الثمن وبتقاضان ايد او بردا المشتري السلعة ان كانت فائمة او قيمتها ان كانت فان قال
 أحدهما من سكة كذا وقال الاخر من سكة أخرى فلهما المدة المتعارفة في تلك السلعة والتماعا وتناهما اذا كانت أولم
 تنفع وفي كتاب ابن الموزا اذا طلب البائع نقد كذا وقال المتاع نقد كذا غضي بالمعارف بالمدان ادعى البائع الموزانة وقال

المتناع بل شرط النقد المعروف فهو صدق قال ابن القاسم مع عبته وكذلك إذا خلتا عند محل الأجل حمل على النقد
 المعروف يوم التبايع قال ابن القاسم إن كان النقد تلك السلعة تختلف فسادا لبيع وفيها القيمة أن قامت وفي الرخصة إذا
 تصدق في عدد الثمن ولم يمتوازنة ولا ناقصة حكم فيها بالوازنة وإن جرت ٢٤٥

الوازنة بينهم على التجاوز
 لأن ذلك على الطوع فاما
 ما يحكم به وما تبره العيين على
 القضاء فمضى الوازنة التي
 ضربت عليها محكمة تلك
 البلدة قال المانع شرط
 الوازنة وقال المتناع بل شرط
 عليك ناقصة كذلك أن كان
 البلد لا يجزى فيه إلا الوازنة
 صدق المانع مع عبته في قيام
 السنة فإن كان بها أمر

فأدرا على أدائه وازمه إذا تولى ولا يذهب اليه (ومنها) متى علم الخصم عسار خصمه حرم عليه
 طلبه ودعوا إلى الحياكم (ومنها) إذا دعاه خصمه وعلم أنه يحكم عليه يجوز له تجنب الأجابة
 ونحوه الإجابة إذا كان في الحكم في الدماء والفروج والحدود وسائر العقوبات الشرعية
 (ومنها) إذا كان الحق موقوفا على الحياكم كتابيل العين فإن الزوج يخير بين الطلاق
 فلا تجنب الإجابة وبين الإجابة فليس له الامتناع منها وقد تقدم ما في تنقية الزوج والرقيق
 (تنبيه) متى طوبى بحق يجب عليه إذا تولى على الفور كذا المصوب فلا يحمل له أن يقول
 نخصمه لأدفعه لك إلا بالحكم لأن الماطل ظلم والوقوف على الحياكم صعب من القواعد
 للقرافي في الفرق الخامس والثلاثين والمائتين

(الباب الثالث والعشرون في القضاء بالتعاضل من الجهتين)

معروف صدق مدعه مع عبته
 في قيام السلعة أو فواتها وإن لم
 يكن بها نقد معروف أو كان
 نقدها مختلفا لمختلفا وتفاضلا
 في قيامها وإن كانت بيد
 المتناع صدق مع عبته قال ابن
 أبي زبد أغما متضالان
 مدعواهما للشرط ولو قال لم
 اشترط شيئا فسخ البيع قاله
 ابن القاسم وإن كان
 الاختلاف في الأجل فقال
 المتناع بالنقد وقال المشتري
 بالنسيئة فاما أن يكون
 السلعة قائمة أو فائتة فإن كانت
 قائمة فمختلفا وتفاضلا وقيل أن
 ادعى المشتري أمدا قريبا
 لا يتهم فيه وشهد له العرف
 كان القول قوله والتمساقا
 وتفاضلا وإن كانت السلعة
 فائتة ففي ذلك قولان أحدهما
 أن القول قول البائع مع عبته
 وهي رواية ابن وهب عن مالك

وذلك بأن تعاضلا يقسم المدعى فيه بينهما فيقضى لكل واحد منهما ما يمينه أو يحكم بالنقد
 بينهما فيقسم عن كل واحد منهما ما زمه بموجب التعديمين وهذه المسئلة قد دخل في
 أبواب كثيرة منها اختلاف المتبايعين واختلافهما يرجع إلى ثمانية عشر نوعا يقع
 التعاضل منهما في أحد عشر نوعا والأصل في ذلك الحديث إذا اختلف المتبايعان تعاضلا
 وتفاضلا (النوع الأول) أن يختلفا في جنس الثمن فيقول أحدهما مدعة نانير ويقول
 الآخر ثوب فانهما تعاضلا لقان ويتفاضلان إذ ليس تصديق أحدهما بأولى من الآخر ويرد
 المتناع قيمة السلعة عند التفوات وفي مذهب الحنابلة القول قول مدعى البيع أو الشراء
 بأن تقدم مع عبته وعلى الآخر اليمين لأن الدرهم هو الأمان وبها يقع البيع (الثاني) أن
 يختلفا في نوع الثمن فيقول أحدهما هو قمح ويقول الآخر هو شعير فانهما تعاضلا لقان
 ويتفاضلان (الثالث) أن يختلفا في مقدار الثمن فيقول أحدهما بعشرين ويقول الآخر
 بعشرة ولا خلاف أنهما تعاضلا لقان ويتفاضلان ما لم يقبض المشتري السلعة إلا مزية
 لأحدهما على الآخر وأما إذا جرت دعوى المشتري بقبض السلعة ففيها أربع روايات
 أحدها أن المشتري يصدق في الثمن مع عبته لقوة البد الثانية أنهما تعاضلا لقان ويتفاضلان
 وإن قبضهما ما لم ين بها فصدق حثالة اليمين وتروا يمينان لا يمين وبالثالثة أنهما
 تعاضلا لقان ويتفاضلان وأن قبضها وإن بها ما لم تفت بشئ سوق أو دين فيكون القول
 قول المشتري وهي رواية ابن القاسم في المدونة وبها أخذ الرابعة أنهما تعاضلا لقان
 ويتفاضلان وإن قامت في يد المشتري وورد القيمة بدل العين وهي رواية أشهب وبها أخذ
 وقال المازري وبهذه الرواية كان يفتي شيخنا وأنا أفتي به أيضا قال ابن رشد وأغما
 يرد القيمة ما لم تكن أقل أو أكثر (فرع) وحيث قلنا بالتعاضل فالسداء
 بالبائع وقيل بالمشتري وقيل بقرع بينهما فلو تنافلا فقال ابن القاسم بفسخ كما
 إذا تعاضلا وقال ابن حبيب يعضى السعد بما قال البائع وإذا فرغنا على قول ابن القاسم

•• تبصره ل و قول ابن المازني والثاني أن القول قول المتناع والقول لابن القاسم وإن اتفقا على الأجل
 واختلفا في نقصانهما فالقول قول المتناع أنه لم يقبض حتى ثبت خلافه وإن كان الاختلاف في قبض الثمن فإن كان المبيع
 مما العرف فيه يبعه بالنقد كالخنطة والزيت والليم والفاكهة وشبه ذلك فالقول فيه قول المتناع مع عبته لقد دفع حين العقد

في بيان القاسم قال ومواء كان ما يسع من ذلك قليلا أو كثيرا القول فيه قول المبتاع وقال يحيى بن عمار كان ما يسع من ذلك كثيرا فقال قول المبتاع فيما قيل من ذلك خاصة للعرف قال ابن

٢٤٦

فوسل لاحدهما ان يلزم صاحبه البيع بجاذر قولان واذا قلنا بقول ابن حبيب فقول
يفتقر البائع الى عين أم لا قولان (فرع) هل ينفع البيع بتمام التحالف أو يفتقر الى
الحكم قولان الأول قول مهنون والثاني قول ابن القاسم وابن عبد الحكم وثمة الخلاف ان
رضي أحدهما بقول الآخر فعلى قول ابن القاسم له ذلك وعلى قول مهنون ليس له ذلك
وقال بعض القسريين ان تحالفنا أمر التقاضي فلا بد من الحكم والالتزام بتمام التحالف
(الرابع) اذا اختلف في تجهيل الثمن وتأجيله فقال البائع بعت بقدر ما قال المشتري بل
بنسبة فالقول قول من ادعى العرف مع عينه فان لم يكن تلك السلعة عرف فقال ابن
القاسم بها لقان ويتقاسمان وقال ابن وهبان كانت السلعة بيد البائع فهو مصدق مع
عينه وان قبضها المبتاع صدق مع عينه وان ادعى ما يشبه وقيل ان ادعى المبتاع أحلا
قريبها بها لقان ويتقاسمان ان كانت السلعة قائمه ويكون القول قول المشتري مع
القوات وان ادعى أحلا بيضا فالقول قول البائع (فرع) وان اتفقا على الاجل واختلفا
في قدرهما فالقول قول المشتاع مع القوات وبها لقان ويتقاسمان ان كانت السلعة قائمه وان
اتفقا على الاجل واختلفا في اقتضاه فالأصل عدم الاقتضاء فيكون القول قول مدعيه مع
عينه (الخامس) اذا اختلفا في الخيار واليب قال ابن القاسم فالقول قول مدعي البت مع
عينه وقال أشبه القول قول مدعي الخيار وقيل يحري فيه الخلاف الذي تقدم في
اختلافهما في مقدار الثمن فان ادعى كل واحد منهما انه اشتراط الخيار لنفسه دون الآخر
فاختلف هل يتقاسمان ويتقاسمان أو يتقاسمان ويثبت البيع قولان لابن القاسم
(السادس) اختلافهما في الزمن والجل وذلك كاختلافهما في قدر الثمن لان الثمن يزيد
مع فقدهما وينقص مع وجودهما (السابع) اذا اختلفا في عين البيع فلا يجنون باختلاف
في ذلك قبل القبض أو بعده فان اختلفا فيه قبل القبض فقال البائع بعت منك هذا
الثوب وقال المبتاع بل هذا تحالفنا وتقاسمانا واختلفا فيه بعد القبض فالقول في
ذلك قول البائع مع عينه وكذلك لو قال رددته عليك بعد التحالف والتفاسخ
لان الأصل انه من ضمان المبتاع فلا يزال في ضمانه حتى يقره البائع بالقبض أو تقوم له
البينة (الثامن) اذا اختلفا في قدر الثمن في بيع النقد ففيه الأقوال المتقدمة في
اختلافهما في قدر الثمن ذكر المازري (التاسع) اذا اختلفا في قدر السلم فيه حكى ابن
يونس عن ابن المواز انهما اذا اختلفا في القدر بالقرب من عقد السلم تحالفنا وتقاسمانا
اختلفا في ذلك عند حلول الاجل فالقول قول المسلم اليه مع عينه ان أتى بما يشبه وان أتى
بما لا يشبه فالقول قول المسلم فيما يشبه قال محمد فان أتى بما لا يشبه جلا على الوسط بما يشبه
من سلم الناس (العاشر) اذا اختلفا في الجودة فقال رب السلم بمرء وقال المسلم اليه
محملة فقال ابن حبيب القول قول المسلم اليه وقال فضل بن سلمة يتقاسمان ويتقاسمان
(الحادي عشر) اذا اختلفا في موضع القضاء صدق مدعي موضع العقد فان لم يدع واحد

القاتم وما بعد ذلك من البز
والخوان والرقيق والرابع
والعقار فالقول نفسه قول
البائع ولو بعد عشرين سنة
حتى يجاوز الوقت الذي يجوز
النه البيع وقال ابن حبيب
القضاء في ذلك ان القول قول
البائع في العام والعام فان
مضى له ذلك فالقول قول المبتاع
وايس بيع هذا على التقاضي
الا ليز وشبههما يساع على
التقاضي والى أجل فالقول
فيه قول البائع ما لم يطل حدا
فان قام بعد عشرة أعوام
وشبههما لا يبتاع ذلك الى
مثله صدق فيه المبتاع مع عينه
روى ذلك مطرف وابن
الماحضون عن مالك وقالوا
به والاختلاف في قبض الساعة
المبعة اذ لم يكن اشهاد بين
ولآخره كالاختلاف في قبض
الثمن قال بعض المتأخرين
والأصل بقاءهما الا ان يقضى
العرف بخلاف ذلك كطول
الزمان ونحو ذلك فالرجوع
في ذلك الى العوائد واذا ادعى
أحدهما الصحة وادعى الآخر
الفساد في الموثقة القول قول
مدعي الصحة وقيل ان غلب
الفساد فالقول قول مدعيه
وفي مسائل ابن الحاج اذا
ادعى رجل انه باع شقة من

منها

رجل وقال الآخر بل أخذته لموصليها فدل ان اتفق ملك على ثمن فالقول قول مدعي الخلال اذا
أنه يوجه الى أهل البصر فان أشبه ما قاله في الثمن حلف وأخذ (والحكم) في بيع المزائدة اذا وقع الاختلاف فيه ان كل
من زاد في السلعة لم يضمنه بما زاد فيه مال أراد صاحبه ان يضمته له بما أعطى فيها ما لم يسترد سلعته فيبيع بعدها أي يبيع أو

بكت حتى يقضى مجلس الخلافة وهو مخبر في كل يومين من ثمانين أعطى فيها ثمانون كان غيره قد زاد عليه قال ابن رشد
هذا الذي أحفظ في هذا من قول الشيخ أبي جعفر بن زرق وهو صحيح في الحق فان أعطى فيها ثمانون واحدا لم يكن للبائع
اختيار فان يلزمها أحدهما فها شريك فيها وقال عيسى بن الأوزاعي ٤٤٧ يزيد عليه الثاني ولا ينبغي

للمالك أن يقبل من الثاني
مثل الذي أعطاه الأول الآن
يزيد عليه (ويبيع المراجعة
جائر عند جمهور العلماء وهو
أن يسمى الثمن الذي اشتراه
به ويعطيه فيه رجحاناً يتفان
عليه ويحسب فيه كل ماله
تأثيراً في البيع من خبايا
وصنع ونحو ذلك فان اشتراها
إلى أحسن فلا بد أن يسكن
وكذلك ان اشتراها بغير
ففي حوازي بيعها مراجعة خلاف
فروى عن ابن القاسم أنه
يجوز له بيع ذلك على ما اشتراه
من العرض ولا يجوز على
القيمة وقال أشهب لا يجوز
بيعها بمراجعة أصلاً فان باعها
مراجعة ثم ظهر بینه أو أقراره
أن الثمن كان أقل فان كانت
السلة قائمة فالشترى بالخيار
بين أن يأخذها بالثمن الذي
ثبت أو يترك الآن يلزمه
البائع أخذها بالثمن الأول
فله ذلك فان غابت السلة
خبر البائع بين رد المشتري
فبها أو رد الثمن وأعضائه
البيع بالثمن الذي صح
أنه اشتراه به فان باعها بثلث
بعد ذلك لأن الثمن كان أكثر
وأهزم في ذلك فانه يجب
المنع على أن يؤدي ذاته
الثمن ان أراد حبسها وان

متهما فاقول قول الماسم إليه فان تعاقدت معاً وأتبعها لبايشه تماثلها وتماثلها وذلك اذا
تبعه ذمت الموضع جداً حتى لا يشبه قول واحد منهما (فصل) والتعاقب والتفاسخ
يجري في النكاح اذا اختلف الزوجان في نوع الصداق أو عدده قبل النكاح من غير موت
والطلاق فانهما يتماثلان ويتفاسخان وقال ابن حبيب اذا تنازعا في ذلك بعد النكاح
تماثلتا ووجب صداق المثل (فصل) واذا تنازعا دار النسي في أيدهما فحقت بينهما بعد
إعانتها (فصل) واذا اختلف المتكازبان في الدور والأرضين والدواب في مقدار
الأجرة أو في جنسها أو في مدة الأجرة فالحكم في ذلك كاختلاف المتبايعين في التعاقب
والتفاسخ (فصل) واذا اختلفت رب الماثل والمال في المساقاة في ضمان الماثل
والدواب فقال العامل كاتوافقه وانكرب الماثل فانهما يتماثلان ويتفاسخان وكذلك
اذا اختلفا في جزأ المساقاة قبل العمل تماثلتا وتماثلتا (فصل) واذا كان لرجل على آخر
دينان أحدهما برهن والاخر بغير برهن فقتناه أحد الحقين ثم اختلفا فالرب الدين هو
الذي ليس فيه برهن وقال المطلب هو الذي فيه الرهن تماثلتا وقسم ذلك بين الحقين وهذا
اذا ادعى انهما يعتا ذلك عند دفع الحق وأما ودفعه المطلب ولم يذكر شيئاً فلم يختلفا
يقسم اذا كانا حيناً أو مؤجلين لا حثوا فيما والافاقول قول من ادعى انه من المال

(الباب الرابع والعشرون في القضاء باليد أو باليمين)

واذا ادعى رجلان شيئاً فان كانت الدعوى متساوية مثل ان يدعى كل واحد جمعة فان لم
يكن في أيدهما وكان في يمين لا يدعيه لنفسه لم يحكم به لأحدهما الا بيمينه فان اقام
أحدهما بيمينه حكم له به فان اقام الآخر بيمينه نظر الى عدل اليمينتين حكم بها فان تساوى
في العدالة عرضت اليهن عليهما فان نكل أحدهما حكم به للعالف فان حلفا قسم بينهما
وان نكلتا تركا على ما كانا عليه وان كان ذلك الشيء في أيدهما فالحكم فيه مثل ما لو لم يكن
في أيدهما ولو اتم حيث قلنا بقسم فان كان في يد غيره ما فانه يقسم على قدر الدعوى فان
كان في أيدهما فقبل يقسم على قدر الدعوى وقبل يقسم بينهما نصفين لتساويهما في
الحجازة الا أن يسلم أحدهما صاحبه بعض حيازته وأذفر عناعلى القول باليمين على قدر
الدعوى فقد اختلف في كيفية ذلك فروى ابن حبيب عن مالك ان جمعه يقسم على قدر
الدعوى وان اختلفت الحصص المدعى بها كمول الفرائض وبه قال مطرف وابن كاتون وابن
وهب وأشبوا وأصبغ وقال ابن القاسم وابن الماجشون وان اختلفت الدعوى فانما
يقسم ما اشتركا فيه في الدعوى فيقسم بينهما على الدواة اما ما لا حصص به أحدهما فلا
يقامه فيه الا تخم فلو تدعى في دار متلا فدعى أحدهما جميعها ودعى الآخر نصفها
فقبل قول مالك ومن تابعه تقسم بينهما اثلاً للمدعى الكل سيمان والمدعى النصف منهم
وعلى قول ابن القاسم وابن الماجشون تقسم ارباعاً للمدعى الكل ثلاثة أسهم ولدى

فانت فهو مخبر ان يعطى قيمة السلة يوم قبضها أو الثمن الذي ثبت أنه اشتراها به ومن أخذ شيئاً أو قوساً أو آنية فخار ليقبلها
فانكسر السيف أو القوس أو الفخار عند انقلاب فان كان ذلك باذن صاحبه فلا شيء عليه عند مالك رضي الله تعالى عنه
وان كان ذلك بغير اذنه فهو ضامن وكذلك الدابة وغيرها عند فقال أبيع وكذا لغيره أخذ الفخار وصاحبه يراه ولم ياذنه

ويعقد في ١٢٠٠٠

ويعجز عن ذلك أن أخذ قلال الخيل ليروزها فتكسرت فهو ضامن بلا اختلاف . (الصفحة الرابع التمار والغلات) والخضر والغلات كلها إذا بدع أصلا حها فان لم يبدع أصلا حها فلا يجوز بيعها ٢٤٨

النصف منهم من ابن راشد وان كان في هذا أحدهما وأقام كل واحد منهما بيته وتساوت في
العدل والفرج جانب الذي يسهل ذلك لكونه حائرا فحكم به مع العين وهذا معنى قوله لم
تقدم بيته الداخل على بيته الخارج عند الشكافي هذا هو المشهور وقال عبد الملك لا ينفع
الحائز بيته ويخلف المدعى أولا لقوله صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعى يخص البيعة
بالمدعى (فرع) فان نكل الحائز خلف المدعى وحكم به فان نكل أقر على يمين هوف
بده (فرع) وعلى المشهور فان كانت بيته الخارج أرحم قدمت لأن السد لا اعتبار له مع
أخيه الصغرى ثم هل يخلف الخارج لا أجل اقتران اليد والبيعة قولان (فرع) قال القاضي
عبد الوهاب وسواء كانت الدعوى في ملك مطلق غير مضان إلى سبب أو في ملك غير مطلق
وهو المضاف إلى سبب يتكرر أو لا يتكرر فالمطلق ان يقيم بيته بان هذا الشيء له ملكا
مطلقا وغيره المطلق هو المضاف إلى سبب وهو ان يقيم مع الملك مثل ان يقيم بيته بان
هبة ابنه لغيره ملكه ولا في ملكه وان هذا الذي لا يثبت في ملكه وان هبة الخوارج ملكه
تسقط في ملكه ثم هذا السبب على غير من منه ما يمكن ان يتكرر في الملك مثل الفراس اذا
قال كل واحد منهما غرسته في ملكي فهذا يمكن ان يتكرر بان يفرس دفعتين وهكذا ليس
الثوب الخبز على ما يقوله أهل صنعة يمكن ان يفسح دفعتين ومنه ما لا يمكن تكراره كالولادة
والنتاج ونسب ثوب القطن

(فصل) اذا تعارضت البيئات وامكن الجمع بينهما جمع وان لم يمكن رجع الى الترجيح ان امكن والترجح يحصل بوجوه (الاول) الزيادة في العدد والاشهور الترجيح بذلك قال ابن عبد السلام وروي عن مالك رضي الله تعالى عنه انه لا يرجح بينا وعلى الاول فلا يمين حلف من زادت عدالة بيته وفي الموازي لا يلحظ شأ على أن زيادة العيد اهل هي بشا هو احدى وشاهد من التوضيح ولا يرجح بأكثر العدد على المشهور وروي عن طرف وابن الماحشون انه يرجح بكثرة العدد عند التكافى في العدالة الا ان يكثروا كثره يكتفى بهم فيما راد من الاستظهار والا تخون كثير من جدا فلا تراعى الكثرة حيثئذ وانما يقع الترجيح بميزة العدالة دون ميزة العدد (تنبيه) قال ابن عبد السلام من رجع بزيادة العدد لم يقل به كفاه اتفاق وانما اعتبره مع قيد العدالة (الثاني) قوما للجهة فقدم الشاهد ان على الشاهد واليمين وعلى الشاهد والمرأتين اذا اسخروا في العدالة قاله اشهب وقال ابن القاسم لا يقدم ثم رجع ابن القاسم لقول اشهب قال ابن القاسم ولو كان الشاهد اعدل من كل واحد منهما حكم به مع اليمين وقدم على الشاهدين وقال ابن الماحشون وطرف لا يقدم ولو كان اعدل اهل زمانه وهو اقدس لان بعض اهل المذهب لا يرى اليمين مع الشاهد (الثالث) اشتمال احدى البيئتين على زيادة تاريخه فقدم واسبب ملك مرجح مثل ان تشهد بية انه حاكمه منذ سنة وتشهد الا تحرى للاحقانه ملكه منذ سنتين فتقدم السابقة واما سبب الملك فقل ان تذكر احدى البيئتين سبب الملك من شتاج

بالإعلى القطع فان لم يشترط
للقطع فقولان مشهور هما انه
يجوز على البقية وينسخ ان
نزل وأما الذائد أصلا هو ظهر
طبيعا يجوز بيعها على التبعة
غير جاز (ويكتب في ذلك) عقد
اشترى فلان من فلان جميع
عصير كره أو فاكهة حسته
بكذا أحدوها كذا بعد ان
بدا صلاحها وبدا طبيعتها اشتراء
فبعضها عرفا بمن جملته كذا
قبضه البايع أولا حصل كذا
وقبض المشتري مشراة قبض
بمنتهى بعد التقلب والنظر
والرضا وشهد عليهما بذلك
في كذا (بيان) بدوا المصالح
في ذلك زهوا أو خمار وأطعم
ما يطعم من ذلك وأمكن
الاستمتاع به وإذا بدا صلاح
شجرة واحدة في جنة أو طيب
نوع من أنواع الفسبى الكرم
حاز به فان كان أظيب في
جنس واحد وعثر الجنة منكرا
وفي غيرهما تناخا فانه بفرد
بالبيع ولا يباع المستوى مع
المصنف قال ابن رشد
اخفاف في الحمد الذي يجوز
فيه سبع ثمرا لما على أربعة
أقوال أحدها انه لا يجوز حتى
يجمعها زهوا والثاني انه يجوز
بيعه وان لم يجمع الزهوا إذا
أزهى به عنه وكان زهوا سائره

قريباً متتابعاً والثالث انه يجوز بيعه اذا اُزيه بعضه وان لم يقرب زهواً سائر ماذا اتصل طبعه ولم يتقطع
الأول قبل ان يدور الثاني والاربع انه يجوز بيعه وان لم يظهر فيه الزهواً واداهه فربما حوالبه وكان الزمان قد أمنت فيه
الاعباء وما استعمل زهواً من الثمار لعارض وسبب من مرض في البرء وما أشبه ذلك فلا اختلاف في انه لا يستباح به بيع

ذلك الحائط قال مالك وكل ما يكون بطونا كالقنطرة ونحوه فلا بأس ببيعها اذا اذبا صلاح اولها وكان ساها متصلا فاما ان ثبت ثم اتفعل ثم ثبت فلا خروفيه ويكون للمشتري استقلال ذلك الى آخره فان تنازع في قلعه رجعا في ذلك الى العادة ولا يجوز ضرب الاجل في ذلك الى ما كان منه لا يتقطع كالجزال الذي يبقى سنين لا يتقطع ٢١٩ فلا بد من ضرب الاجل

في ذلك باتفاق ويجوز بيع ما كان من ذلك غائبا في الارض كالقنطرة والفيل ونحو ذلك اذا بلغت مبلغ الاستفاعة بها وعرف حالها والسقي في الثمرة والخضر والقصيل وغير ذلك من هذه المبيعات على البائع حتى يتم قطعها وغالفا في ذلك ما يستحسن وبالأول الفصل وقال التوتوسي في القصيل سقته على البائع ولا يقصده زيادة ولا غنا بقصد به ان ترك سقته فسد والسقي عليه (وسئل) بعض الفقهاء المتأخرون في رجل باع قصيلا بذهب أو طعام فقصده المبتاع ثم نزل الغيث فقام فيه خلقة أخرى لمن تكون الخلفة (فقال) ليس للبتاع الا الحصة الاولى والخلفة للسابع الا ان يشتريها المبتاع ذكر ذلك في مسائل ابن الخري وغيره ويجوز لبائع الثمرة ونحوها ما ذكر ان يستثنى ما شاع منها الربع والنصف أو أكثر ويكون البيع في الجزء الآخر فتقوله باع منه النصف في شركته بالنصف أو الربع في تركه السابع بالساقى قال ابن تيمونة في وناقته وقال عبد الملك اغنيها بوزله ان يستثنى النصف فاقول فان

أوزر واعتدوا يكون شهادة البيعة الاخرى مطلقة لا تدرى سوى مجرد الملك فانه مرجح من ذكر السبب (تنبيه) حكم القرافي في كتاب الاحكام في اعتبار الفتاوى عن الاحكام في السؤال السامع والقليلين ان مذهب المالكية انه لا يحكم بأعدل البيعتين عند التعارض الا في الاموال خاصة (فرع) اذا شهدت بيعة على كسبه بالاسم مثلاً ولم يتعرض للعالم لم تسمع حتى يقولوا لم يخرج عن ملكه في علمهم وفي المدونة في كتاب العارية وان شهدوا وان الدار له ولم يقولوا لا تملكه باع ولا وهب فانه يحلف على البت لا باع ولا وهب ولا تصدق ويقضى له وقال اشبه مثله ان لم يقدر على سؤالهم وان وجدوا وسألو اقال ابن القاسم فان ابرأ ان يقولوا ما علمه باع ولا وهب ولا تصدق فشهدتهم بالطله انظر عظام المسئلة في ابن عسجد السلام (فرع) واذا شهدت بيعة لرجل بان فلانا اقرن لخصمه منذ كذا بطلنا الشيء المتنازع فيه فانه يقضى للشهود به ويكتفى بهذه الشهادة وان لم تقل الشهود ولا تملك خروج ذلك عن ملكه الى الاثر لان حكم الاقرار مستحب فعليه بيان صحة ما يدعيه بعد ذلك بشرا من المشهود له او بعد ذلك من اسباب الاملاك (فرع) وكذا قال احمدان لخصمين كان هذا الشيء المتنازع فيه ملكا بالاسم لخصمي فذلك اقرار منه لخصمه فيه حكم عليه باقراره ويستحب حكم الاقرار كالفرع السابق (فرع) وكذلك لو شهد شاهدان ان احدا لخصمين اشتراه من الاثر فقد حصل زوال ملك البائع عن المبيع (فرع) ولو شهد شاهدان انه كان في المدعى امس لم يأخذه من شهد له بذلك لان كونه في يده لا يدل على انه ملكه ولا انه متحقق له بوضع يده عليه (فرع) ولو شهد شاهدان ان احدا لخصمين غلب الاثر على ما في يده فانه يحكم على هذا الغالب بان يرد الى المغلوب عليه ويكون هذا المردود انه صاحب يده وهو عمن الملك ولا يشهدون بانه ملك (فرع) ولو شهدت احداهما بالملك وشهدت الاخرى بالخروج قدمت بيعة الملك لان الملك اقوى والخروج قد يكون لغير ملك فيه معنى بيعة الملك وان كان تاريخ الخروج متقدما (فرع) وتقدم البيعة الناقلة على المستحصنة ومثالها ان تشهد بيعة ان هذه الدار زيد شاهامند مدقولا بطوننا خرجت عن ملكه الى الاثر وتشهد البيعة الاخرى ان هذا اشتراه منه بعد ذلك فالبيعة الناقلة غلبت والمستحصنة لم تملك فلان تعارض بين الشهادتين (فصل) واذا لم تكن الترجع بين البيعتين سقطنا وبقي المدعى فيه بصدقاته مع عينة فان كان بغيره ما فاقبل بسقي يده وقبل تقسم بين مقهي البيعتين لاتفاق البيعتين على اسقاط ملك الحائز واقرار من هو بصدقه لاحدهما فينزل منزله لا يلدل لقره

(الباب الخامس والعشرون في القضاء قول المدعى لرجائه بالعوائد وقرائن)
(الاحوال او لاصافه بالامانة او غير ذلك من وجوه الترجيح)

ويذكر في هذا الباب نبذة يسيرة على وجه المثال (مسئلة) يقبل قول المرأة

٥٦ تبصره ل استثنى وزنا معلوما او كذا معلوما من ذلك فهو ذلك اذا كان الثالث غائلا ولا يجوز ان يكون اكثر من ثلث الثمرة او المبيع (ويكتب في ذلك ما نصه) واستثنى البائع كذا وكذا بصل من العنب او كذا من الرمان او اللين ياخذ كذا في كل جمعة او عند جذاذه والتمز المشتري دفع ذلك كما ذكره هذا المستثنى يسير في المبيع اقل من ثلثه فان كان

بأنه لا يجوز ذلك أم لا في ذلك قولان عن مالك رضي الله تعالى عنه وبالمعنى قال ابن القمام وأشهب فإن أحجمت النمرة
 وتضمن من المستثنى بقدره وقيل ٢٥٠ لا يوضع من المستثنى شيء فإن لم تلتص الجائحة للثالث لم يوضع من المستثنى شيء

في الأصالة إذا دخل بها خلوة أو هتداء وحكم عليه بالصدوق وإن كان منكراً للوطء لأن
 الخلوة بها أول مرة يشهد العرف والعادة أن الرجل لا يفارق المرأة حتى يصل إليها وهما
 يلزمهما عين أم لا قولان وفي خلوة الزبارة خلاف قيل القول قولها قال ابن أبي زيد وهو
 الأشبه وقيل قول الزائر منهما وهو المشهور وقيل القول قول النسيب وينظر النساء البكر
 (مسئلة) إذا أقر الوصي أنه قبض من الغرماء ما عليهم وضاع صدق وإن لم يبق له بينه على
 الدفع لكونه قائماً مقام أبيهم في السفقة والأمانة (مسئلة) وإذا أقر الأب أنه قبض النقد
 من صدق ابنته من الزوج وأدعى تلفه فروى أصبح عن ابن القاسم أن الأب مصدق وإن
 كان قد منه بغير معاينة البينة ويبرأ الزوج ويدخل بزوجه وكذا الوصي قال ابن العطار
 وغيره ويلزم الأب للعين لحق الزوج في تجهيز زوجته (مسئلة) إذا ادعى المعارض أنه
 وطئ زوجته فالقول قولها مع عبثه وقيل بغير عبث قاله مالك في الرضاة وقيل بنظر النساء
 البكر والأول والمشهور (مسئلة) إذا ادعت امرأة أنها ولدت هذا الولد فالقول قولها
 بخلاف الأمة (مسئلة) بقيل قول الوصي فيما نفق على البتيم إذا شبه قوله الصدق وقيل
 بقيل قوله فيما انفق في غارة ربه وخلافه إذا شبه الصدق (مسئلة) بقيل قول الزوج
 أنه انفق على زوجته إذا كان معهما معها وأدعت أنه لم ينفق عليها لمادة العرف له
 (مسئلة) بقيل قول المرأة أنها انقضت عدتها ولا عين عليه إذا كان الزمن ممكلاً وإن كان
 على خلاف عادتها (مسئلة) إذا ادعت المرأة أن عدتها انقضت سقط قيل قولها وإن كان
 ذلك بعد الطلاق يوم ولا عين عليها ولا يلتفت إلى تكذيب الجيران لها (مسئلة) بقيل
 قول الأم أن هذا الولد الذي معها ولد لها فلا يجوز التفريق بينهما في البيع ولا هل بقولها في
 الميراث فلو عتق لم تنوار ثأدها (مسئلة) إذا خيف غرق المركب وطرح منه ما يرجى
 به سلامة ما للقول قول المطروح متاعه فيما شبه وقال ابن القاسم هو مصدق مع عبثه في
 ثمن متاعه المطروح ما لم يأت بما يستكره وقاله مضمون لا عين عليه إلا أن يتم فيصنف
 (مسئلة) إذا ادعى المساق أن دفع لرب الحائض الحيزة الذي ساقاه عليه وقال رب الحائض
 بعد فراغ المساقاة لم يدفع للعامل لى شأ فقال مالك أن كان قد حذا الثمرة فلا شيء له وعلى
 العامل البين كان يقرب الحيزة أو بعده وكذلك لو حذا بعضها رطباً والباقى عراً فقال قيل
 حذا إذا الثمرة لم يدفع لى شأ من الرطب ولا من ثمنه فالعامل مصدق مع عبثه قال ابن تيمس
 لأن حقه في عين الثمرة لا في ثمنه العامل لجريان العادة بدفع ذلك بغير اشتداد (مسئلة)
 من حاز شأمة تكون الحيازة في معتبرة والمذمى حاضر ما كتب وليس له عند في سكوت
 ثم يقوم على الحائض ويدعى عليه فادعى الحائض أن المرأة كان القول قولها مع عبثه (مسئلة)
 وإذا ادعى المودع رد البعثة فالقول قولها مع عبثه وهو مدع وانما طرح قوله لأنه استأمنه
 والأعين مصدق (مسئلة) وكذلك لو ادعى البائع أنه باع بالدرهم وقال المشتري بل
 بسلعة فالقول قول البائع لقوة قرينة صدقه لأن الدرهم هو الأثمان وما يقع البيع

بأنه لا يجوز ذلك أم لا في ذلك قولان عن مالك رضي الله تعالى عنه وبالمعنى قال ابن القمام وأشهب فإن أحجمت النمرة
 وتضمن من المستثنى بقدره وقيل ٢٥٠ لا يوضع من المستثنى شيء فإن لم تلتص الجائحة للثالث لم يوضع من المستثنى شيء
 لا اتفاق وإن استثنى ثمرات
 معينة حازها اتفاق ولا يعتبر في
 ذلك الثلث ولا غيره لأن
 المبيع تناول ما سواها وإن لم
 يعبث بشرط الخيار لنفسه جاز
 عند مالك رضي الله تعالى عنه
 أن كانت الثلث فاقبل ولا يجوز
 على أن يكون الخيار للمبتاع
 وسوى ابن القاسم بين البائع
 والمبتاع وقال لا يجوز أن يكون
 له الخيار أيضاً وكذلك أن لم
 يستثن شيئاً ذهب إلى أن يباع
 منه فأما يجوز له أن يباع
 مقدراً للثلث فاقبل ويكون
 الثمن مقاصه من الثمن الأول
 إلا أن يكون انتقد الثمن
 فيكون له أن يباع منه بالتقد
 أو بالتأخير ما لم يكونا من
 أهل العتة ومن باع عصير
 كرمه ذهب فلا يجوز أن
 يأخذ في ثمنه قنماً ولا شعيراً
 ولا شأ من الطعام (وسئل)
 بعض الفقهاء المتأخرين في
 وجعل باع عصير كرمه ذهب
 قبلما حصل الإحلال لم يكن له
 ما يسطيه فقال له أعطيك في
 ثمنه زبداناً (فقال) لا يجوز
 من ذلك شيء وهو الرأى بینه
 ويجوز أن يهب ثمره لرجل
 بعبثه أو يشتر بأمته بغير حيا
 من نوعها يؤدي ذلك عند
 الجحدا وذلك بعد أن تهرى

ويستمر أن تكون خمسة أو سبعة فادعى فأنزادت فلا يجوز ذلك وهي بيع العربية التي وردت المسئلة (مسئلة)
 بالخصه فيها على الشرط المذكور (فصل) وضمان النصارى وهذه المبيعات الخضرات كلها من البائع ما بقيت لم تقطع
 أولم تطبق فإن تركها المبتاع بعد أن تنهاى طيها وبلغت مبلغاً لا تريد فيه ثم أصابته الجائحة فلا رجوع ولا قيام له ومن قول مالك

رضي الله تعالى عنه ان الثمرة اذا تربت في شجره اقلها حائضه فيها وكذلك ان اشتراها على ذلك الحال بعد تنهاى طيبها فلا تحرم فيها هذه الفتوى والقضاء وقال مصنفون في ذلك الجائحة وفي كتاب الاستعانة كل غرة تقطع خضرها وانما تيسر في الارض فاختلف فيها فذهب منهم من قال الجائحة فيها ما لم تقطع قياسا على

٢٠١

مبلغ تنهاى طيبها ولا يرحى منها حلاوة رائدة ولا استئصال ذلك مثل يسميها لاجائحة فيما اصابته بعد ذلك الجائحة (والجائحة) الاوقات السماوية وكل ما لا يستطاع دفعه فان كانت من العطش فهي موضوعة في القليل والكثير بائناق وان كانت من غير ذلك كالريح والثلج والبرد والدود والعفن والغبار المنفسد وغير ذلك فان كانت في البقول فهي موضوعة في القليل والكثير وهي رواية ابن القاسم عن مالك وبها القضاء وقيل لاجائحة فيها مطلقا وقيل ان بلغت الثلث والاقل وان كانت في الثمرة فانها موضوعة اذا بلغت الثلث فما كثر بائناق والمعتبر في ذلك ثلث المسكلة لا ثلث القيمة عند ابن القاسم فقوم الذاهب الجائحة ويحط من الثمن فحتمه كانت اقل من الثلث منه او اكثر وقال اشهب المعتبر ثلث القيمة في الجائحة الا ان يكون مما يجس اوله على آخره كالعنب والربط فانه يعتبر فيه المكمله بائناق وعلى المشهور اذا كان المالح ما باقى شيئا به حتى كالمقاني وشبهها يقوم ما باقى منها وما باقى وما

(مسئلة) اذا باع السمسار سلعة فوجد المشتري بها عيبا قسالى السمسار عن رب السلعة فقال لا اعرفه حلفانه ما يعرفه (مسئلة) اذا وضعت الجارية المستبرأة عند المشتري واستأمنه عليها البائع فقال بعدة شربى اول ثلثه ثم خص او ماتت مصدق في ذلك وكان القول قوله (مسئلة) ومن دفع ثوبا الى رجل يخطه له بلا أجره والرجل ليس من الصناعات الذين يصبوا أنفسهم للناس بالاجور فادعى ضايع الثوب من عنده فلا ضمان عليه وعليه اليقين انه ضاع من غير تقريب (مسئلة) اذا ادعى المضروب ذهاب جميعه او اجمع بصره في القول قوله بعد الاختبار بما يمكن ويصدق مع يمينه لانه لا يمكن التوصل الى صدقه الا من قوله (مسئلة) ومن ادعى انه آمن رجلا من أهل الحرب فانه يقبل قوله وان لم يكن له يمينه على ثأمنه هذا قول ابن القاسم وقال مصنفون لا يقبل الا يمينه (مسئلة) واذا ادعت المرأة القرية الطارئة من بلد بعدداته لزوج لها في القول قوله ما وزوجها الحسا كم اذا لم يطمع في الوقوف على حقيقة دعواها (مسئلة) واذا قدمت امرأة متبوتة وادعت انها تزوجت قبل قولها وحل للذي طلقها ان تزوجها (مسئلة) اذا ادعى المأمور انه تصرف كما أمره الموكل فقال الموكل لم تصرف بهذا القول قول المأمور لانه أمين (مسئلة) ولو قال المأمور بعث السلعة بعين وقال الا ترى ثلثان تبعا بعرض فاما موصل مصدق لان من باع بعين فالأصل بعنده لانها القيم التي يتبايع الناس بها غالبا (مسئلة) وكذلك لو أمره الموكل ببيع سلعة او شراها وادعى المأمور انه دفع ذلك الى الآخر فالقول قول المأمور وكذلك القول قول الوكيل في ضياع الثمن (مسئلة) واذا ادعى المستأجر انه رد ما استأجر من العروض فهو مصدق لان يده يد امانة قبض ذلك بینه او غير يدينه رواه اصبح عن ابن القاسم (مسئلة) اذا ادعى القاصب انه غصب الثوب خلقا وقال به بل جدي فادعى القول قول القاصب مع يمينه واذا حلف ادى قيمته خلقا (فصل) في تصديق المدعى عليه والرجوع الى قوله (مسئلة) اذا اختلف المتبايع والشفع في مرور السنة وانقضائها بعد البيع ولا يمينه فالشفيع مصدق مع يمينه وهو مدعى عليه لان الشفعة قد وجبت له والمشتري مدعى لتاريخ سقط مائنته متفقا يقبل قول البائع في ذلك (مسئلة) وكذا من اشترى ارضا فقبضها ثم قام عليه رجل فطلبها بالشفعة فزعم المشتري انه اشترى شأ محسوما وقال الشفع اني لم تقسم فالقول قوله لانه مدعى عليه (مسئلة) اذا وهب رجل رجلا له مطلقا وادعى انها لثواب وقال الموهوب لغير الثواب حكى بالعرف مع اليقين فان اشكل فالقول قول الواهب مع يمينه (مسئلة) لو باع الوكيل السلعة وقال بذلك أمرتى وقال ربنا انما امرتك برهنها فالقول قول رب السلعة فانت اول مقت (مسئلة) لو اشترى المأمور السلعة بعشرين فقال الا ترى انك الانضرة فالقول قوله مع يمينه ويقيم الوكيل العشرة لرب السلعة هذا هو المشهور (مسئلة) وكذلك لو باع المأمور السلعة بعشرة وقال الا ترى انك الانضرة فالقول قول الابن عشر فالقول قول الامم مع يمينه فان

اجمع على قدر بقائه في اختلاف ازمته فاقول للمالح من من قام به ما وضع من الثمن عليها كان عشر الثمن او تسعة اعشاره على ذلك مالك وجهوا بها الاشهب كما تقدم وان نقصت الجائحة عن الثلث فلا يرضع عن المشتري قليل ولا كثير ويلزمه الباقي بعد الجائحة قليلا كان كثيرا فان كان البائع اجناسا من الثمر في عقد واحد كالنخيل والزمان وغير ذلك فاصابت

في ذلك الوقت من جهة ابن حبيب وقيل يعتبر بطلانها بطلان الجلة فان ملغى قيمته ثلث قيمة الجميع وضعت والا فلا وهو قول أصبغ
 في زمانه عشرة من مائة سواء كان المصائب ٢٠٤ عنده بالجنس كله أو بعضه وابن القاسم يشترط في ذلك ان يكون

نكحل فليس له الا العشرة ولا يحلف المأمر وقيل يحلف فان نكل غرم (مسئلة) اذا اختلف
 الزوجان في عددا الصداق بعد البناء فالقول قول الزوج مع عبته قال ابن القاسم لانها مكنته
 من نفسها فصارت مدعية عليه وهو مقر لها بدین فاذا قول قوله مع عبته وان نكل فالقول
 قوله مع عبته هذا هو المشهور (مسئلة) اذا ادعت المرأة ان تزوجها جنيوا وانكره فالقول
 قوله وعليها البيعة (مسئلة) اذا ادعى المشتري الاقالة فالقوله بالباء بذلك وزعم انه
 أقاله على ان يرد عليه اقل من الثمن الذي دفع اليه فلا يقبل قوله الا بينة وعلى المشتري
 الإيصال انه ما قاله الا بثلث الثمن (مسئلة) لو قال من يبيد الدار اعترى هذه الدار وقال ربما
 بل يصحها فالقول قول مدعى العارية مع عبته (مسئلة) اذا ادعى رجلان في عقد البيع
 هل كان أولم يكن فالقول قول المدعى عليه البيع أو الشراء ولا عين على المدعى عليه ان
 كانت السلعة بيد صاحبه (مسئلة) اذا شهد البائع بقض الثمن ثم قال انما فعلت ذلك ثقة
 بالمتناع لم يقبل منه والمشتري مدعى عبته فان طلب عين المتناع على دفع الثمن لم يكن له
 ذلك (فرع) اذا شهد المتناع على نفسه بان افلان في ذمته كذا من ثمن كذا ثم قام بهذا
 يطلب المبيع فهو مدع وأشاده بذلك مقتضى القبض عرفا والبائع مدعى عليه فالقول
 قوله على المشهور ولو طالب المشتري عين البائع فبكى ابن حبيب عن مالك وجاهبه في الإيصال
 الا ان ما في الجمل على صحة قوله أو نكته البائع فحلف (مسئلة) واذا ادعى البائع انه
 وحده الدراهم زوفا فان تقبده عليه انها طيبة فالبايع مدع والمشتري مدعى عليه فليس
 للبايع تحليف البائع لا قراهه بقبضها من المتناع طيبة جادا وان سقط هذا من العقد
 حلف له المشتري ثم ان قال المتناع ما علمته من دراهمي حلف لقد صدقت له جادا في
 علي وما علمت هذه من دراهمي فان حقق انها ليست من دراهمه حلف على البائع ان يرد
 اليين على البائع حلف على البائع انها دراهمه وما علمته من دراهمي فان كان كانت
 الدراهم لم يدفعها مال الكها وانما دفعها وكسره ردت على الوكيل فان عرفها الوكيل ردت
 الموكل انكرها مال لانه ائتمنه وان لم يعرفها الوكيل وقبلها حلف الموكل انه ما يعرفها من
 دراهمه وما اعطاه الا حياذ في علمه وسبأ والذي يرد بها ان يحلف الا حتما يعرفها من
 دراهمه وما اعطاه الا حياذ في علمه وتسقط دعوى الرجوع هل يدين الموكل أو يدين
 الوكيل فيه خلاف واختر بعض الشيوخ ان له ان يدين أو لا يدين شأنا (فرع) ودعوى
 القبض ايضا كذلك لن تقبض على البائع انه قبضها نامة لم يحلف له المشتري ولو دفع له
 ذلك على التصديق فيبقي ان يكون القول قول البائع (فرع) لو قام للبائع شاهد يفتي
 ووارنه اخرس لا يفهم ولا يفهم عنه فقال محتون يحلف المطلوب وببرأه نكل غرم
 ومسائل هذا الباب يخرج ذكرها عن المقصود وقد استغنيت منها جلة نافعة وافردتها
 تأليف في رحمة وبروق الانوار الموجهة لانواع طرق الدعوى

التي أصيب من الجنس ثلثه
 فأكثر في المصلحة أو يكون
 قيمة المصائب من الجنس من
 قيمة الجميع الثلث فأكثرا فان
 كان كذلك وضعت به الجائحة
 وان فقد أحد هما مثل ان
 يكون الذي أصيب من الجنس
 أقل من ثلث المصلحة أو يكون
 قيمة المصائب من الجنس أقل
 من قيمة ثلث الجلة فلا حاجة
 في ذلك عنده (وفي) مسائل
 ابن الحاج اذا كتب في عصر
 الكرم أو الجنيات عندي به ان
 نصفه محرق أو ثلثه فان هذا
 التخييل يتغير به البائع وتكون
 الجائحة قسما على المحرق فان
 قال في العقد من قام بجائحة
 فعله كذا وكذا الكرى موضع
 كذا فانه ان قام بجائحة فهو
 ان يعطى ذلك الكرى ولا يحكم
 عليه وبأنه ونزلت فافس
 بذلك ابن رشد والمجيب من
 الجواهر يروى ذلك ابن القاسم
 عن مالك وروى مطرف وابن
 الماجشون انه ليس بجائحة
 وفي السارق اختلاف قال
 الشيخ أبو الوليد انما يكون
 السارق جائحة في الفقة حين
 لا يستطيع حزمه وانما الجائحة
 عند ابن القاسم ما لا يستطيع
 دفعه لوعده وفي كتاب
 الاستغناء غلبة العدو عليها

جائحة كحركة الجيوش قال فيه وفي الفقة تقع في البلد فلا يجدا المشتري من بيع الثمرة لجلاء أهله عنه (باب
 حلقمة على ما في الزائجة في الفنادق وتكرى ما بال الجح أو الدور في السنة فهو أول أهلها من أكله إلا ان يكون أمنا
 تسكون الثمرة عما تيسر وتدخ فلا جائحة فيها كالدور وتكرى فتقوم الفقة ويحلو أهل البلد عنه ويحلو هو منهم الوحشة

وهو آمن فعليه الكراهة وان خلا النوق فلا كراهة له وان كان عليه الكراهة فلا كراهة له وان كان عليه الكراهة فلا كراهة له وان كان عليه الكراهة فلا كراهة له
الجائحة ولا يشبه هذا الكساف فيها مع بقاء الناس قال الشعبي ليس الكساف قلة الرجوع وغلاء السعر بجائحة واذا ذهب
المتاع الى اثبات الجائحة فادعى البائع ان المتناع حتى قبل الجائحة ٢٥٣ كثير من الثروة قلة المتناع

(الباب السادس والعشرون في القضاء بشهادة القوت وإيمان القسامة)

القوت بناء مثله والمراد به الوجود التي يقع بها التلوث والتلطيخ في الدماء وهي كثيرة
ومع كثرتها لا يتوصل بها الى التمسك من الدماء لعظم خطرها ورفع قدرها فوجب
الاعراض عنها الآن فيها ما له قوة لاجل ما احتف به من القرائن الحاملة على صدق
مدعيه ولذلك اختلف العلماء في تعيين ما يقبل من ذلك فعند مالك رضي الله تعالى عنه
ان القوت هو ان شاهد العدل على حاشية القتل ووجه ذلك انه يقوى به المدعي ولا تأثير
في نقل اليمين الى حمة المدعي واخذ ابن القاسم بما قاله مالك وواقعه ابن وهب وابن عبد
الحكم وذكر ابن المواز عن ابن القاسم ان شهادة المدعي لو ثبت وجب القسامة ولا وجه ذلك
شهادة امرأة واحدة خوروى ابن المواز واشبه عن مالك انه يقسم مع الشاهد ضمرا للعدل
ومع المرأة قال ابن المواز عن اشهب ولم يختلف قول مالك واصحابه ان العبد والصبي والذي
ليس بلوث ووجه روايه اشهب وهو اختاره لو ثبت فلم تقترب فيه العدالة كالذي يقول
دعي عند فلان فلا يشترط فيه العدالة بل يقبل قوله في العبد والخطا ولو كان فاسقا
وفي تنبيه الحكام لابن المصنف وروى اشهب عن مالك ان القسامة تجب بشهادة امرأة
واحدة عدل وقيل يقسم مع جماعة النساء والصبيان والقوم ليسوا بعدول فاذا وقعت
القسامة بشئ من هذا على القول فيه باجواز اسحق اولياء المقتول الدم قال ووجه ذلك ان
القود افاض وجب بمجرده القسامة عند مالك ولا حكم للشاهد الواحد في موت القود وان
كان عدلا لانه من حقوق الابدان التي لا تنسحق بالساهدوا اليمين وانما لو احدث لوث ولطخ
بقوى الدعوى في ااحة القسامة لا على حمة الشاهد واليمين الذي في حقوق الاموال
وذلك لا يقبل في قسامة المجد الارحان فصاعدا ولا مدخل فيها للنساء ولا حكم لواحد
لانها افضا في ثبوت الحق بانها تمامة مقام الشاهد من بخلاف القسامة في الخطا لانه مال
فاذا ثبت ان شهادة الواحد في ذلك لو لا نصف شهادة تكمل باليمين فكذلك قد يكون
القوت بغير العدل وباليمين من النساء والصبيان لانه لطخ لا شهادة والقسامة على هذا
الباب اصل مخصوص لنفسه لا يعترض عليه بغيره على ما وردت به السنة بخلاف سائر
الحقوق والاصح ان لا تجب القسامة بشئ من ذلك ولا براق دم مسلم بغير العدل وذكر
القاضي ابو محمد في المونة ان من اعطى شامس يحمل شهادة الصيدوا اصيبا لو نأوه قال
ربعة ويحيى بن سعيد (مشكلة) واذا قال الميت دعي عند فلان فعند مالك انها شبهة يقسم
الاولياء معها قال ابن حبيب ولا يقدم مع قول الصبي دعي عند فلان الآن يكون قد راق
في قسم مع قوله وقال ابن حبيب سألت ابن الماجشون عن العبد والصبي يقول احدهما
عند موته دعي عند فلان قتلتني ويسمي رجلا قال ابن اري بن يمين بقوله حتى يستمر امره
ويكشف عنه فان لم يثبت قبله شئ حلف على دعوى العبد عينا واحدة وعلى دعوى الصبي
تسعين عينا قال ابن حبيب وسألت اصبح عن ذلك فقال روى اشهب واس كان ذلك رواية

ان ثبت ان ما ادركه
الجائحة في الثمرة هو جميع
ما متاع منها اما ان يكون
الشهود عاينوها حين البيع
واما بالتقدير قال ابن الحاج
في مسائله وصفة الشهادة على
الجائحة ان يشكر ونظر الشهود
في الجائحة المرة بعد المرة في
اوقات مختلفة ويجوز الغيبين
بدليل الصان لما اتى المتناع
من الثمرة المثلوم وبها وبه ولون
في شهادتهم ان الذي اذ هبت
الجائحة ثلث تين الجنة المبيعة
مع ما اكل منها المتناع قبل
الجائحة فاذا شمسوا كذا
وجب الحكم بالجائحة ولا
اعذار في شهادتهم ان كان
ووجه القاضي وان قصر
الشهود عن تحمين ما اكل
المتاع وانما شمسوا ان
الجائحة في ثلث ما بقي فهي
شهادة ناقصة والواحد ان
يحمل الباقي ان الجائحة في
اقل من ثلث الجبيع مع
ما اتى المتناع وتسقط الجائحة
فان نكل حلف المتناع انها
في الثلث وحكم بما ولو احدث
الجنة كلها ما اختلف المتناع مع
البائع فالبايع بدعي ان
المتاع حتى منها والمتناع
ينفي ذلك ويدعي قليلا

٥٧ تبصره ل فالقول في ذلك قول المتناع واذا اختلفت السمادة فيها فسمد قوم بالثبوت وشهد آخرون
فانها اقل فحتمل ان ينظر الى اعدل اليمينين او يحكم بشهادة من شهدا بالثبوت (ويكتب في ذلك) عقد وقف شهود من اهل
المصر والمصر فبما ذكر الى مصر اكرم الذي باعه فلان من فلان وكذا او عن الجنة والمثناة بكذا ونظروا الى ذلك نظرا

الذي عاينوه بما حاسا نطافي
أصول الثمرة أو فاسدا في
رواها وتلك الذي قدروه
من جملة على التوسط وأما
ان قدروا أصل الجاح فيبقى
معها بحسب ما أعطاهم
ما عاينوه فيها من السالم
والجاح فلا يصح ولا يجل به الا ان
يتوافق السائق ان المتنازع لم
يجز من الثمرة (ويكتب ان
كان اليهود بائنا الثمرة عند
البيع مانصه) ونظروا الى
ما سقط بالجاهة وما بقي في
رؤس الثمرة سالما فأروا
ان ذلك ثلاثة أرباع الثمرة
التي شهدوا على عيناها حين
التبايع فيها وان الذي حتى
منها الربع والذي بقي في
رؤس الثمرة الربع والذي
ذهب بالجاهة النصف
وقدروا ذلك تقدر الا يشكون
فيه وقيدوا على ذلك شهادتهم
في كذا (ويكتب في حاشية الفصل
والاستغارة وشبهها) عقد
وقف شهوده من أهل البصر
والعروة بالجوامع الى الاستغارة
أو ألقت المزرعة بموضع كذا
ونظروا اليها فأروا انه قد
تضمن كثير منها سوى الامطار
عليه أو قد سبب دود نزل
فيه وقدروا ما فسد منه بالثلث
أو النصف لا يشكون في ذلك

عن مالك ولست آخذ بها وقول العبد هو ولا ضرب فيه ولا يحسن ولا يمين للسبيل لاقية الا
أني استحسن ان يحلف المدعي عليه تحسب عينا حرمة الدم فان حلف بري وان نكل سجين
حتى يستبرئ أمره ولا يضرب لنكوله عن اليمين لانها لا تجب عليه وجوباً تاماً وهذا يعني لم
يعرف بالسوء وأما المتهم فحكمه مذكور في الأحكام الثانية من هذا الكتاب من النوادر
(تنبيه) وهذا الذي تقدم حكم القتل على غيره وجهه القتل فاحتمل القتل فقال ابن الموارز
ان شاع لم يخل انه قتل عليه لم يقسم مع شهادته ولا يقبل في هذا الا شاهدان قال أبو محمد
رأيت ليعني بن عماره يقسم مع من المتني للباسي (مسئلة) واذا لم يكن بالمدعي أثر جرح
أو ضرب أو لم يعرف بالضرب المدعي عليه قبل ذلك ففي العتية من رواية عيسى عن ابن
القاسم انه لا يقبل قوله الا باليمين على ذلك أو بأثر يمين وقال اصبح يقسم مع قوله كان به
أثر أو لم يكن قال المتني وبما تقدم من قول ابن القاسم العمل به الحكم (تنبيه) قال غير
واحد من المؤرخين ولا يجب على المدعي عليه بهذا التهمة سجن ولا شيء اذا لم يكن بالمدعي
أثر جرح ولا ضرب الا أن يحث المدعي قبل ان يظهر برءه فيسجن حينئذ المدعي عليه قال أبو
عبد الله الباسي في وثائقه وقد روي ان العدل يسجن ثلاثة أيام وليس به حمل ولا قضاء
(فرع) ويجب التسامح في قول مالك بقول المقتول وان لم ير الشهود جرحاً أو اثر ضرب
وانما سمعوا منه قوله وقوله مقبول وقد تقدم ان رواية ابن القاسم بها الحكم وعليها العمل
(فرع) تقدم قول ابن حبيب ان الصبي اذا كان مرهاقاً وجبت التسامح مع قوله دعي
عند فلان وقال ابن القاسم لا يقسم مع قوله وهو قول اشهب (مسئلة) وقال ابن عبد البر
في تاريخه وقد كان يحيى بن يحيى يرى السجن على من أدعى عليه وبني به حتى نزل ذلك به
فرجع عن فتواه بذلك وفي أحكام ابن سهل رحمه الله تعالى قال ذكر بعض من ألف أخبار
الفتية أبي عبد الله بن أبي زمنين وغيرهما كل من حلف بجواره حقل جاراه وكان حريصاً
ان يضيف حقل جاراه الى حقله فاحتمل عليه في ذلك بكل حيلة واستعمل كل وسيلة فاقى
صاحبه عليه ولم يجبه اليه الى ان اعتل ومرض لعاهه للؤلؤي زائر امستعظفاً محتجاً به فاطهر
له الرجل السرور بعبادته والشكر على مشاركته وأظهر من ذلك ما طمع اللؤلؤي في قضاء
حاجته في ذلك الحقل فكله فيه ورغب اليه في تصديره له بما رسم من ثمن أو معاوضة فاطهر
له الاسعاف لما رأى منه من الخساف وقال له اشهد على ذلك من شئت من الفقهاء الى
ان استقل فتبلغ ما تحبب فسر اللؤلؤي ذلك وجاءه عدة من الفقهاء بأصابعه وأدخلهم عليه
واذابه قد أظهر انعدام القوة وضعف النطق فذنا العتية وقال له فاقبل ان شهد الفقهاء
حفظهم الله على بيعك على الحقل فقال لهم اشهدكم ان القبة اللؤلؤي هذا قناتي متعد القنات
وانه الماخوذ دعي فان حدث لي حدث موت استقبلوا مني في عتقه دعي وانتم رهناء
بالصدق عني فدهش الفقيه ومن معه وأقبل على الرجل ليستثبت ذهنه ويذكر ما جرى

وقيدوا على ذلك شهادتهم في كذا (بيان) ولا قيام في هذا بالجاهة حتى تبلغ الثلث وهي بمنزلة الثمرة بينه

غيره واهم من عن ابن القاسم في العتية وفي رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه في الموتة انها بمنزلة البقول تضع
الجاهة في قلبه أو كغيرها في كتاب الاستغناء قال المشار ومن حلف في الجزر والفتى والقبول والاصول الخمسة الجاهة

في الثالث قصاعدا جعل فيها الشفعة ومن جعل الجامعة فيها في القليل والكثير كالقول يجعل فيها شفعة والا حسن فتها قول المدونة ان لا شفعة فيها وانما التمسك بالانحياز والمقتضى لان هذه له اعمرة فخر من اصوله انتهى وتبقى قال ابن قسطن والمقتضى والمباطخ والبذخجان والقجمل والخزرو والورد والياسمين والعصفر

كله حكم التماس راعي فيها الثالث وروى محمد عن ابيه ان المقتضى كالقول وما قدمته اشهر وبه القضاء وفي ورق التوت وقصب السكر قولان أحدهما انهما كالتمار والثاني انهما كالقول

السلم والقرض وما يجوز من بيع الدين واقتنائها والمقاهة والخوالة بينهما

والسلم جائز اجماعا الا اصول وشروطه سبعة الاول ان يكون في الذمة لثلاثا يكون مصنعة الثاني ان يكون المقدر الثالث ان يكون مضبوطا الصفة الرابع ان يكون مؤجلا الخامس ان يكون مما يوجد عند الاجل فانه السادس ان يكون رأس المال مما يجوز تسليمه فيه السابع ان يتصل قبضه (ويكتب فيه عقد) وجب لفلان قبل فلان في ماله وذمته كذا وكذا اقتدا من المتبع الذي الذي جنسه كذا الطيب النقي يدفعها له بداره بها حل مدينة كذا ويكتبها في معظم البراس الصنفى القريب بحيثه للتاريخ أولا لاجل كذا من سلم بهج جائز مقبوض بيد رأس ماله وهو كذا وعلى السنة فيه وشهد عليها بذلك

بمنه ومنه وخوفه الله تعالى ويعطه وسلك اجماعا بمده فلم يرجع عن ذلك فخر جواعته وسألفهم التلوي ان يتوقف اعلمه ساعة بالباب لخطوبه ففعلوا وتروعدوا وقال له تعصى الله في امرى وتدعى على فخر حتى يقال له وهل قلت الاما فعلت دخلت على وانا احسب عائد امشفقا فسررت بذلك واذا بك يا غي فرصة فلما سمعته في سويد اعطاني في امر هذا الحقل الميشوم بما تعلم ذكر اهيت الى فهل اردت الا قتلى ان طلبت اخذ شكره مالى فاعيد رالي للتلوي وقال انا نائب معترف بمخطئى فانك الله وارجع عقلك وارجع عما عقدته على فانه ترى ما يقول حالك اليه فعدت ذلك احياه الى ذلك وقال اما وقد سمعت الى هذه الامانة فاحلف بالامان اللازمة انك لا تلتمس هذا الحقل في حياتي ولا بعد مماتي ولا تمسى المسكة ولا تصيرك اليك ببس ولا غيره وان تجمره على نفسك وتوصار اليك بالمعرات او غيره وانك لا تتم مع ذلك بقاء ولا تعتقد على ذلك ولا على ذر بنى خلفك على ذلك وتوثق منه فيه فعدت ذلك اذن له بادخال الشهود الفقهاء عليه فلما دخلوا اعلمه اشهدهم ان نقد عفا عنه الله تعالى واحذر عنه تبعه بعد الله تعالى فقال له التلوي اغتار بدان تكذب نفسك وتعود الى الحق فقال له هذا هو الحق فان اقتعلك هذا والا فانا على ما عقدته عليك فرضى منه التلوي بذلك وتوثق منه بالاشهاد عليه واخذ حديثه موعظة واعتقده ان لا يلقى بتدعية بعدها (فرع) وفي التغطية والتدعية على عين المدعى علمه فان لم يخبر وكان المدعى عليه معروف العين مشهورا او عرفه شهودا التدعية فذلك ايضا نام (فرع) واذا اثبت التدعية ولم يبرأ مجابهة في علم الشهود واثبت القام بالتدعية وجكالة المدعي وشهد الشهود على عين المدعى عليه لعرفتهم به او بتعرف المدعى لهم في التدعية علمه على عينه وجب سجن المدعى عليه على القول المشهور المجهول به حتى يبرأ المدعى فيطلق او يموت المدعى على تلك الحال قبل ان يصح معه بينة فدمع الورثة ويستفيدوا بعد ثبوت التدعية وموته وعلقه ورثته (فرع) واذا اضطرر قول الجرح فمرى رجلا ثم برأه ورى آخر فقال ابن القاسم وامسح واشبه لا يقبل منه في الاول ولا في الاخر ويهذلي الحكم وعليه الغشاق وقال ابن الماحزون يقبل قوله ويؤخذ بما تحقوله وان رجع الى طلب الاول فالقول بوله (فرع) قال امسح فان قال في فلان ليس في غيره فلا يسئل الى من رماه بعده وان لم يقل ليس في غيره فالقول والاخر سواء قسم ولا الدم على أحدهما الى شأوا فيقتل ويجلدا لا حرما ثم يميس سنة قال ابن سبيب والقبول الاول احب الى (فرع) فان ادعى على رجل وشهدت البينة انه كان ذلك اليوم ببلد بعد لا يصل منه في تلك المسدة الى موضع المدعى سقطت التدعية وتبين كذب المدعى وكانت استمادة اعل قاله ابن القاسم وعبد الملك وغيرهما (مسئلة) ومن اللوث الذي يجب القصاص لو شهد شاهدان انهما رايا رجلا يخرج منسرا من دار في حال ربه فاستنكر ادلك فدخل الصدول من ساعته ثم الدار فوجدوا فتبلا يسئل دمه ولا احق الدار وغيره وغير الخارج فهدنه شهادة

في كذا (بيان) انما يجوز السلم في الاصول لتشاج الناس في مواضعها واختلاف الاغراض فيها وقولته في الشرط الاول ان يكون في الذمة لثلاثا يكون سعا مصنا لاجل وقولنا في الثاني معلوم المقدار اي باجرت العادة منه من كيل او وزن او عدد او فرع او غير ذلك فان اشترط المسلم ميكا لا عند ما ميكا لا قدر تركه وقصه او قد حاقلا يجوز قاله ابن القاسم عن مالك في البسيع

عن الجوزي الى هيكال مجهول وابن لم يكن للناس ذراع منصوبة فقبل ان الذراع الوسط كالذراع المنصوبة فلا يجوز
 ان يجرى على ذراع رجل بعينه وانما ٤٥٦ يجوز السلم على الذراع الوسط او على ذراع ولا يسميها فيحكم بينهما بذراع وسط وهو

قبل ابن حبيب وقيل لا يكون
 الذراع الوسط كالذراع المنصوبة
 ويجوز السلم على ذراع رجل
 بعينه وعلى ذراع وسط كما
 يجوز شراء الطعام على هيكال
 مجهول في القسري ومن
 لا اعراب حيث لم يكن لهم
 هيكال يتابعون عليه وهو
 مذهب ابن القاسم في المدونة
 فان لم يسميا شيئا فهم على
 ذراع وسط وقولنا منصوب
 المعصية أي المصيبة التي تختلف
 بها القيمة اختلافاً يتقارن في
 مثله والرجوع في ذلك الى
 المواثيق فتذكر في الحيوان
 اللون والنوع والذكورة
 والانوية وفي الطعام الجنس
 وفي الثياب الرقة والنظ
 ونحو ذلك مثال ابن قسوم فاذا
 لم يذكر الجنس في الطعام
 فان كان في بلد نفسه الطعام
 أحسن فاسلم فأسد وبقيع
 ان نزل وان كان في بلد نفسه
 جفياً واحسب في لزوم ذكره
 عن مالك رضي الله تعالى عنه
 «روايتان فان لم يذكر فقال
 ابن عبد الحكم يفسح وقال
 أصبغ لا يفسح» وقولنا مؤحلاً
 الى مذهب يختلف فيها الاسواق
 والافصح وأقل ذلك خمسة
 عشر يوماً وروى ابن وهب
 جوازاً الى البومين والثلاثة

جائزاً يقطع الحكم بها وان لم تكن على المعانة قال ابن القاسم لو رأى العدول منهم يحد
 المقتول ويعبره وان لم يروه حين اصابه فان مقتولاً لم يحد بحب معه القسامة (مسألة) وفي
 الجلاب واذا وجد رجل مقتول وجده رجل بقرعه معه سيف أو في يده شئ من آلة القتل
 وعليه آثام القتل فذلك لو توجب القسامة ولو لا
 (فصل في القسامة) قال ابن رشد والقسامة معوجة مع اللوث للقتل في الجبل والديه في
 الخطأ ولا قسامة في الأطراف ولا في الجراح ولا في العبد ولا في الكفار وصفة القسامة
 ان يحلف الالوياء خمسين عينا فلا ناقتل ولينا فلا ناؤه ضربه ومن ضربه مات ان كان
 قد عاش بعد ذلك ويقتصر على قوله بأنه الذي لا اله الا هو وقال المغيرة يزيد الرحمن الرحيم
 ويحلفون في المدة النبوية عينا المتروفي غيرها بالجاسم قسامة الصلاة بمحض الناس
 ويؤتى الى المساجد لثلاثة من مائة عشرة أيام وإلى سائر الامصار من مائة عشرة أعمال
 (مسألة) ويحلف في العمدن له القسامة من الرجال المكلفين ويحلف في الخطأ
 المكلفون من أولئك رجالاً وتساع على قدر ميراثهم (فرع) ولا قسامة فيمن ليس له وارث
 اذا حلف ببيت المال غير يمكن (مسألة) ولا قسامة الا بنسب أو لولا ولا يقسم من القبيلة
 الا لمن ألتقى عليه بمعنى نسب ثابت (فرع) ولا يقسم المولى الا لسل ولا يقسم من القبيلة
 المدعى عليه يحلف خمسين عينا فان شكك حين ادا حلف أو عوت (مسألة) اذا كان
 القتل خطأ وكان الوارث واحداً حلف خمسين عينا متوالية واحصى الدية ان كان ذكراً
 أو نصفها ان كانت أنثى أو ثلثها ان كانتا اثنتين وان كانوا جماعة وزعت عليهم على قدر
 مورثتهم فان ترك ذكر أو أنثى حلف الذكور ثلثي الخمسين والانثى ثلثها وان ترك ابنة وعصمة
 حلفت الثلث نصفها والعصمة نصفها فان غاب الولد أو العصمة لم تأخذ ابنة حظها الا
 بعد ان تحلف خمسين عينا فاذا قدم الغائب حلف ما يخصه ان لو كان حاضراً وأخذ نصيبه
 (مسألة) واذا وزعت الأيمان ففي كسر جبر على أكثرهم حظاً منه وقيل على أكثرهم
 حظه من الأيمان مثال ذلك ان يترك زوجات وبنات وأخوات فعلى الزوجات ستة أيمان
 وربع عمن وعلى البنات ثلاث وثلاثون وثلث وعلى الأخوات عشرة أيمان وثلاثة أيمان
 وثلث عمن فعلى تيمير اليمين المنكسرة على الأخوات لاجن حظهن من الكسرا أكثر أو على
 البنات لان حظهن من الأيمان أكثر اختلف في ذلك فيسقي على الزوجات ستة فان كن
 أربعاً حلفن عشرين على مذهب ابن القاسم وعلى مذهب أشهب عشرين عينا على مذهب اثنان
 من عشرين عينا سقى على البنات ثلاث وثلاثون أو قلنا ان الأخوات يجهرون الكسرا فان
 كانت البنات عشرين حلفن ثلاثاً ثلاثاً ثم حلفن ثلاث منهن عشرين عينا على مذهب أشهب وعلى
 مذهب ابن القاسم يحلفن أربعاً أربعاً ويكون على الأخوات إحدى عشرة ان جبرت
 اليمين المنكسرة عليهن فان كن عشرين فلي على مذهب ابن القاسم يحلفن عشرين عشرين وعلى
 مذهب أشهب عشرين عينا ويحلف واحدة عينا فان وقع تناسخ فيحلف اليمين الزائدة فقال

وقال ابن عبد الحكم يجوز الى اليوم الواحد شرط القبض في بلد آخر حاز باتفاق وان كان قريبا
 لان الاسواق تختلف وقال ابن قسوم ان كان بينهما اليوم ونحوه فلا بد من ضرب الاجل فان قال في الاجل الى الشهر كل
 ثمانية عشر يوماً وان قال الى شهر كذا فسد خول أول يوم به يحل وان قال في شهر كذا فساد يومه يحل وقيل اذا مضى معظم

الشهر وجب عليه القضاء وقال ابن المطايع قد وقع ما بين أول الشهر وأخوه وقبل أن كان أجلًا يستغفره الشهر دفع في آخره
الاتقن وقولنا مقدر على تسليمه عند أجل أي موجود لا يكون تارة سلقا وتارة بيعا فان تعذر وجوده عند الأجل باقية
عسرته له ونجى عن أيدي الناس فصاحب الدين مخير في القمع ٢٥٧ والبقاء إلى عام قابل فان قبض

البعض في ذلك ستة أقوال
أحد هاته بحسب التأخير إلا أن
تراضنا على الحاسنة وهو
قول ابن القاسم والثاني عكسه
وهو قول أصبغ والثالث أنه
يجب التأخير بر الأربعة أنه
يجب الحاسنة والخامس أن
التأخير للتأخير والسادس أنه
ان قبض الأكره جاز لنا أخير
والاوجب الحاسنة ولا يجوز
في نسل حيوان بعينه ولا نكح
حائط بعينه إلا أن يزهي
فيكون بيما ويجوز في قرينة
معينة أن كانت من القوي
السكر المأمونة التي لا يتقطع
ثمرها وأما القرينة الصغيرة
التي لا يؤمن بوجود ثمرها عند
إرادته فغده اختلاف قال
الشيخ أبو عمران بنسفي على
أصل المدونة أن لا يجوز أن
يسلم فيها إلا أن يكون للسلم
إليه هناك ثمر والأكثر أن لا
من باع ثمره فيه واشترط
تخلصها وذلك لا يجوز
وبذلك قال فضل بن سلمة
وقولنا وإن يكون رأس المال
مما يجوز تسليمه فيه لأن يكون
طعاما ولا تخمين ولا شيئا
أكثر منه لأنه سلف جفعا
ولا في أقل منه لأنه ضمان
يحصل وكذلك الأجود
والأردأ على الأصح إلا أن

أبو بكر لا يجبر إلا ما علمها أحد أو يقال لمن لا تطلى واحدة منكن شيئا إلا أن تخلفوا بقية
الاعيان ويشبهه أن يقول أشبهه مثل ذلك ويشبهه أن يفرع يمين (فرع) ولو كان عددهم
أكثر من خمسين اجتري منهم خمسين على مذهب ابن القاسم وأشبهه وعن ابن الماجشون
أنهم يحلفون كلهم بمناجينا (مسئلة) ولا قسامة لأهل الذمة وإن كانوا لبناء ولا يقسم
مع قول النصراني دعي عند فلان قال ابن القاسم لا يقبل قول دعي على دعي ولا على غيره ولا
عبد على عبد ولا على غيره ولا صبي على صبي ولا على كبير كالس لو أحد منهم قسامة وعند
ابن حبيب يقسم مع قول الصبي المراهق ورواه عن مالك (فرع) وإن قال المدعي عند
فلان أنكر فلا يحلف سده يستحق دمه واستحسن أن يحلف المدعي عليه أن كان حرا قال
أشبهه يحلف خمسين بمناجينا وبر أو يضرب مائة ويصيح ستة فان نكل حلف سده العبد بمناجينا
واحدا واستحق قيمته مع ضرب مائة ويصيح ستة وقال ابن القاسم يحلف المدعي عليه
بمناجينا واحدة ولا قيمة عليه ولا يضرب ولا يصيح فان نكل غرم القيمة وضرب مائة ويصيح
ستة (مسئلة) وإن كان القتل عمدا حلفا أو ليا الدم أن كانوا اثنين فصاعدا أحسن
بمناجينا على البت في المصعد الجامع أو عند المنبر كما تقدم ولا مدخل للنساء في العبد
وتوزع الأيمان عليهم على عدد رؤسهم ويستحقون الدم فان شاءوا قتلوا وإن شاءوا عفا
(فرع) ويبدأ أولياء الدم باليمين ولم أن يستعينوا من عصبة الميت عن يحلف معهم
وإن لم تكن لهم ولا في الدم مثل أن تترك الميت بنين وأخوة وعمومة فالولاية للبنين فان
شارحلفوا وإن شاءوا أدخلوا معهم أخوة الميت وعمته وخلفوا عنهم أو حلفوا معهم
(فرع) وإن كان ولي الدم واحدا حلف وحده في العمد ولكن يستعين من عصبة الميت
عن يحلف معه (فرع) وفي الرابع من أحكام العمداء من النواذر أن أيمان القسامة يرفى
العمد على المدعي عليه وكذلك في الخطأ وقال ابن الماجشون لا ترد القسامة في الخطأ
على أحد لأنها لا ترد على معروفين ولا على من حق عليهم حق لأن الدية أغلقت يوم تعرض
قال ابن المواز وقول القاسم بالرد أحبال فيكم طلبوا الغرموا كذلك يطلبون ليطفوا
وروى ابن وهب أنها ترد على المدعي عليه فان نكل لم يلزم عاقبته شيء يسكوه قال ابن
القاسم ومن حلف من العاقلة برئ ومن نكل غرم قدر ما يصيبه مسائل القسامة بحالها
كتب الفقه

(الباب السابع والعشرون في القضاء بإيمان العان)

حقيقة الأيمان بين الزوج على زوجته برأ أو نفى جليها أو ولدها وبين الزوجة على
تكذيبه وجمعت إيمانها لعان لأن فيها ذكر اللعن وليكونها سببا في بعد كل واحد
من صاحبه (وصفتها) أن يقول أربع مرات أشهد بالله وقال محمد بن زيد الذي لا اله إلا
هو فإن كان ادعى الرؤية فليقل أشهد بالله الذي لا اله إلا هو فإن المصادقين رأيتها

تبصره ل تختلف منافقه كالأحود في حواشي الخليل فيصير أصنافا مختلفة والمذهب أن الخليل في
سلم بعضها في بعض ثلاثة أصناف صغار هاضم وكبار هاضم الذي كبروا الأناث والجدود المعروف بالسبق صنف ذكرها
ولنا فيها والجر عند ابن القاسم ثلاثة أصناف صغار هاضم وكبار هاضم جرم مصر التي للركوب صنف وجر الأعراب التي

في بعض الأحيان يختار الجلسان وما كان لا يقضي كالبعض فببطله سبيل القسم عند ابن القاسم وأشبه برأى الحماة
فبه فهو عند غيره بمنزلة ما يقضي

٥٠٨ . في سلم بعضه في بعض * والرفيق كعند ابن القاسم صنف واحد

توفي زنا كالمرء في المسكيلة تقول ذلك أربع مرات ثم تقول في الخامسة لعنة الله عليه
ان كان من المكاذبين ثم تقول المرأة أربع مرات أشهد بالله الذي لا اله الا هو ان الحسن
الكاذب وما رأي أني ثم تقول في الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين
(فرع) فان لا عن انني الجمل واعتمد على الرؤية وحدها على أحد الاقوال زائد في الأربع
وما هذا الجمل مني وتزيد المرأة وان الجمل منه (فرع) ويقول في اللعان اذا اعتمد على
الاستبراء وحده على أحد القولين اني لمن الصادقين لقد استبرأتهما من كذا فان اعتمد
عليهما معا ذكرهما معا في الأربع الاعيان (فرع) واذا اعتمد من دعوى القصب
قال أشهد بالله الذي لا اله الا هو ما هذا الجمل مني وان ابن الصادقين وقال في الخامسة وان
لعنة الله عليه ان كان من المكاذبين وتقول المختصة ادا التعت لنفي الولد أشهد بالله
الذي لا اله الا هو وما زنت ولا اطمعت وتقول في الخامسة ان غضب الله عليهما لانه كان من
الصادقين (فرع) ويتعين لفظ الشهادة وتلفظ اللعن والنصب بعدها (فرع) وفي معنى
الحكام واخرها المملة التي لم تبلغ الحضي وقد جمعت ثلاثا عن زوجها لان من قد ذفها
يحد (فرع) فلو بذات المرأة باللعان فقال ابن القاسم لا تعاد وقال أشبه تعاد (فرع)
ويجب ان يكون في أشرف أمة البلدة عند المنبر في المدينة وعند الركن في مكة وعند
الخراب في غيرهما في الجامع الأعظم ويكون ذلك بحضور جماعة أهلها أربعة وهل
يكون في أثر صلاة وقولان والمختاران يكون بعد صلاة العصر (فرع) ولا يحكم باللعان الا
بعد ثبوت الجمل بشهادة امرأتين وثبوت الزوجة ان كانا من أهل المصر فان لم يثبت ذلك
عند الحماكم حدوان لم يكونا من أهل المصر مكنتهم اللعان (فرع) وتختلف الذمعة في
كتبتها لا في المسجد (فرع) ويحلف المريض بموضعه بحضور رجلين يسمعهم الحماكم
(فرع) وتؤخر الحائض بعد لعان زوجها حتى تظفر (تنبيه) ولا يكون اللعان الا بمجلس
الحماكم اوفى مجلس رجل من أعيان الفقهاء بأمر الحماكم (مسئلة) وتقع الفقرة بينهما
بتمام الحماكم دون حكمها قاله مالك وابن القاسم وقال ابن حبيب لا تقع حتى يفارق
الامام بينهما وقال ابن نافع يستحب له ان يطلقها ثلاثا عند فراغه من اللعان فان لم يفعل
أجر باع في سنة المتسلاعتين انما لا يتناكحان أبدا وقال ابن تيمية ان لم يفعل طلقها بالامام
عليه ثلاثا ولم يبعه من مراجعتها فزوج وفي كتاب ابن شعبان وفرقة المتسلاعتين ثلاثا
ويتركها بعد زوج آخر وفي الجلاب فرقة المتسلاعتين فبع غير طلاق واشهر وما قد مننا
عن مالك وابن القاسم والله سبحانه وتعالى أعلم

تدورهم وانما هم صغارهم
ونكته بآرامهم وان اختلفت
أجناسهم والوانهم وصباحتهم
وخالف ابن حبيب في الصراحة
والجنس وان اختلفوا في
الصانع جاز سلم بعضهم في
بعض وراى ابن حبيب القراءة
والكتابة اختلافا ولم يرد ابن
القاسم * وقولنا ان يتجمل
رأس المال لئلا يكون ديني في
دين قال ابن قسطنطين لا يجوز
ان يكون ذلك في مجلس
تعاقدهما قبل اقترانهما فان
تأخر ذلك يوما أو يومين جاز
فان زاد بشرط قد سلم وقال
بعضهم يجوز ثلاثة أيام وان تأخر
على غير شرط حتى حل الاجل
فقال في المسئلة انه لا يجوز
ذلك ورأه من الذين
وروى محمد عنه انه رجع الى
احازته ما لم يكن التأخير
مشرط به قال أشبه فان كان
رأس المال عرضا فهو تأخير
فتمتبه فلا يكون ديني في دين
ويلزم ادائه حيث شرط من
المواضع فان لم يشترط يلزم
ادائه في البلد الذي وقع فيه
العقد وحيثما قضاه منه
أجزأه عند ابن القاسم الا ان
يكون للسلم فيه سوق فيدفعه
فحينها وقال سمعون يلزمه

(الباب الثامن والعشرون في القضاء بالانهاض وإيمان التهمة)

دفعه في دار صاحب الدين كان له سوق أو لم يكن فان طلبه في غير بلد العقد ولم يكن في حله مؤنة فقولان
وان كان في حله مؤنة لم يكن له ان يساق ولا يجوز له أخذه ودفع الكراهة لانها كالأجلين وانما أراد ان يفرم دفعه قبل الاجل
أي ذلك صاحبه بالبر فله ذلك وبقاؤه في ذمته الا ان يكون ذلك بقرب تمام الاجل كالיום واليومين فيلزمه ذلك ويجوز

سبيه

سره مكيله معلومه من غير معينه لفظ اصلا حها اولين غنم عيب قد درينها ابن بعلبه حالا او غير حالا و اخذ ذلك مياومه او
بج و طو شرع فباخذها و كذلك من كل شئ حاضر عند البائع و قد رد المشتري ذلك من السلم وهو يسع من البيع
(و يكتب في ذلك عقد) اشترى فلان من فلان كذا و كذا بعلن عمر ٤٩٩ حاشطه بكذا او من عيب كرمه

بكذا البشع في أخذك من
الآن بكذا وكذا بنا
مؤخرة لأجل كذا أو حاله
وبعد أن رأى الثمرة وعرفها
معاقد راتبها وما وقف عليه
وشهد بها ما ذك في كذا

نسيمولا بعددقه الماطف ولا لاحد يتهم ان يكون اكثري ذلك لب الدار فان اكره من
 احد من هؤلاء ثم اكره من صاحب الدار خرج الزهن من ان يكون رهنا للتمتع بالادخاله
 فسه من اجارته من يتهم عليه ونحوه في كتاب الزهن من المختلطه (مسئله) وفي احكام ابن
 سهل فيمن اشهدوا به وهو حي انه اشترى لابنه هذه الدار بالقبضينار من ماله اليه في زعمه واشهد
 انه انما يكرهها بفضلهالة وبامه ثم يموت على ذلك وهو صغير في حجره ولا يلزم لابنه مال
 من وجهه من الوضوء فهو تولى وهي ميراث بين الورثة (فرع) قال وكذلك لو اشترى عند عمته
 ان هذا لابنه عا ورثه عن أمه ولا يثبت فيه قال ابن القاسم فان كان يعرف لهما مال أو عرض
 وكان أمرا بقبض قوله ولا يلزمه (مسئله) ومن اشهد في محته اني بعث منزلي هذامن
 أمرا أو ابني بمال عظيم ولم يرا حصد من الشهود والذين لم يزل الدار يسد البائع الى أن مات
 قال لا يجوز هذا وليس هذا بيعا وانما هو تولى وخدعة وصية ثارت قال ابن راشد وقد
 قالوا لا يبيع من بعض ولده ملكا ثم يقوم اخوة بعد موت أبيهم يدعون انه تولى
 من أبيهم ان كسب في الوثيقة قبض الثمن بالمعاينة ولا يمين على الابن والا ففى اليمين
 ثلاثة أقوال ثالثها ان ائتمنا مل أبيهم اليه دونهم حلف والا فلا وصفة الشهادة بالتولية
 ان يقول الشهود حضرنا وقت العقد بينه وبين الاب وانما انظر البيع واخبرنا الوجه ولا
 يثبت التولية الا باقرار المولى اليه وأما ان يشهدوا على اقرار الاب فلا يلزم الولد الا باليمين
 (فرع) وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون فيمن باع ولده الصغير أو الكبير أو
 اجنبيا دارا الى يسكن يمين ضعيف مثل ان يبيعه باعشر فروه يمين مائة ولا تزال و يده
 حتى يموت قال ليس هذا بيعا وهو من باب العتقة التي لم يقبض وهي باطلة وترد
 الدار ان اراد رباها وهي الاجنبي بعد تمه الا ان ذلك كله لا يجوز وهو مردود ما لم يتسه ان
 يكون غنا أو مقاربا أو مشكلا فيمضى على جهة البيع (فرع) وعن مهنون في كتاب كتبه
 أنه شريح القاضي فيمن باع أربعة نفر من بعض ورثته شيعة فله دينار وقبض خمسة دنانير
 بمحض البيت واشهد أنه قبض الجميع أو كان المشتري احتياقا فكتب اليه مهنون ينظر
 الحاكم فان استراب أمروا خوف ان يكون عمل على ما لا يفتنى نظرفيه وكشف وسأل
 والقلم في المرض اضغ فلما ان صح الامر ولم يكن الدافع معروفا ولا عرفت البيت الا انه
 محدودي في كتاب الشراء فلا يجوز البيع الا ان يكون في الكتاب اقرارا للمشتري بالقبض
 والمعرفة فنظر فيه من ابن سهل (مسئله) واذا اقر الرجل لزوجه في محته عند الاشهاد
 ففي النظر ان اقراره واشهاده وعنه اشهاد سوا هو وفي العتقة من سماع اشهد وقال ابن
 زرب ذلك لسوا قصع الشهادة لها وذلك ولا بد لها من اليمين وحكي ان بعض السماع كان
 يفتى انه لا يمين عليها الا ان يحقق الورثة عليها ما يحب به علمه اليمين وضعفه ابن زرب وقال
 لا يمين اليمين وهذا كله كما تقدم اذا كان في محته حين الاشهاد أو امان اشهد وهو مردود
 فلا خلاف بينهم انه لا ينفذ الاشهاد فتأمل ذلك واقضى ابن زرب في ذلك قال أما ما كان

مصدق في ذلك التمسك فان ليس من الرجوع اليه الا بعد ان مان العطل بل فله اخذه بقية الطعام في موضع السلف وان
رجع الى موضع فيها قرب لم يقض ٢٦٥ عليه به حتى يرجع وان كان من سلم فهو بالخيار بين ان يصبر حتى

يأخذ في موضعه أو يأخذ
رأس ماله أن ليس من دخول
الموضع وليس له قيمته للأصبر
يسمع الطعام قبل قبضه وقال
تجبره ان راضيا في العرض
على أخذ قيمة الطعام جاز ولا
يجوز ذلك في السلم وإن ذهب
الذي عليه السلف الى تجهله
لزم المسلف قوله قسرب
الاجل أو بعد خلاف السلم
فصل في بيع الدين ويجوز
بيع الدين عينا كان أو عرضا
بما يجوز أن يباع به اذا كان
الذي عليه الحق حاضرا مقرا
وكنت في ذلك عقد اشترى
فلان من فلان جميع أطلال
الحبر أو شق السنان المترتبة
له قبل فلان وقدرها كذا
مكذا وكذا دينار اقبضها
عنه معنائة وأرأمنها وصار
بذلك ما ذكر مال فلان ومتاعه
بمحض الذي عليه الحق فلان
واقارره بمئة ذلك قبضه
وقبائه حتى الاثني عشر
على الثلاثة المذكورين بذلك
في كذا وان كان عننا فيمكتب
به مائة عشرة عوض فلان فلان
في الكذا والكذا دينار
الواجبة له قبل فلان جسة
مئة أو كذا من الطعام أو
الخبر بقية مائة وأرأمنها
وصارت الدنانير بذلك مال

لان ومتاعه بمحض الذي عليه الحق وتبني على ما تقدم في بيان ولا يكون الثمن في ذلك الامم لا يكون وثائق دين فانه
وان كان المبيع طعاما فلا يجوز بيعه قبل قبضه الا ان يكون من قرض وشبهه مما تقدم ذكره في بيع الطعام بالطعام وان كان
الحق على غائب ولم يكن ثابتا بينة فلا يجوز بيعه اتقا لانه غير وان كان ثابتا بينة اخذ في ذلك ولا يكون له الا يجوز به

الان يكون الذي عليه الحق حاضر او اذ في كتاب الصلح منها ان يكون مقررا في العتية في فوائد اصبح منها من رواية موسى
عن ابن القاسم جوازها اذا كان قريب القربة يعرف ملاؤه من عدمه (فصل في الاقتضاء) واقتضاء المدون مختلف فاما
قبل الاجل فلا يجوز له ان يأخذ الامثل الذي له عليه في الجنس والصلة ٢٦١

دراهم ولا عكسه على المشهور
ولا نوعا من الطعام او غيره
عن نوع احول ولا احول منه
ولا ارفق في الصفة ولا اقل
من الذي له ولا اكثر في المقدار
كان الدين من قرض او سلم او
غير ذلك أي نوع كان الحكم
في ذلك واحد (وكتب في
ذلك عقد) دفع فلان الى فلان
الكذا وكذا دينار أو الكذا
وكذا درهم القمح الذي له
عليه مؤخره الاجل كذا
بجملها عن طوع منه فقط
منه وصارت بيده على الكمال
وأبرأ منها وشهد عليه بما ذكر
في كذا وعين ذلك في نفسه
واما بعد الاجل فان كان عينا
فله ان يأخذ صرفه خلافا
لا ما عيها أخذ من الدنانير
دراهم وعكسه وله ان يأخذ
أقل أو أكثر ودون صفة أو
أجود أو عرضا أو ما شاء اذا
تعمل ذلك وانتقد ذلك من
قرض أو غيره وأزل أو اهل
الذهب الزيادة في الوزن اذا
كان التعامل بالعدد معتزلة
الزيادة في الصفة فاجاز ذلك
على الاطلاق فان كان
التعامل بالوزن فكانت
الزيادة في الوزن أو كان التعامل
بالعدد فكانت في العدد في
ذلك ثلاثة أقوال احدها ان

قاله ابن القاسم في الواجبة وقال ابن وهب وابن الماجشون واشبه اقراره بقضيه نافذ
قال اشبه فان كان الزوج لم يدخل وترك الأب مالا أخذ من ماله وان لم يكن ترك مالا
لم يكن للزوج الهاميل حتى يؤدي الصداق ويتبع مال الميت (مسئلة) اذا دخل الزوج
بزوجه قبل الاشهاد على النكاح فصح طلاقه بانه وقال ابن حبيب بعد ان ثبت الوطء
عالمين كالأوجاهلين ما لم يكن أمرهما فاشيا وقال ابن القاسم اذا لم ينعزرا بالجملة حدا
وشهادة الولي لهما بالنكاح لا تقبل لانه يتهم ان يريد التسرع على وليته (مسئلة) وفي المتطية
وسئل مالك عن الرجل يتدم ختنته يعني زوج بنت امرأته فافساد أهله فسير يدان بمهما
الدخول عليه أو عنعه من الدخول عليها قال ينظر في ذلك فان كانت متهمه منعته بعض
المنع لا كل ذلك وان كانت غير متهمه لم يمنع الدخول على ابنته (مسئلة) وطلاق المريض
ونحاه جائز ويصح له ما أخذ من الزوجه غيرها ان مات من مرضه قبل ظهور رجته ورتبه
المرأة بانسا كان الطلاق أو رجعا قبل الدخول أو بعده أو وقع هو أو ازوجه قبل ذلك أو
تخصيرا وكانت عينا في الصلة حثت بها في المرض وتزهر ابدا وان تزوجت أو جاسوا لانه
يتهم ان يقر بغيره منها (فرع) وكذلك لو أقر في مرضه أنه طلقها البتة في محنة لم يصدق
وورثته لانه يتهم في اخراجها من الورثة (مسئلة) والشاهد ان اذا تفردا برؤية الهلال في
الصوفى المصر الكبير فقبل ترمدها تهمه لان انفردا بهما برة ترمدها شهادتهما وقيل
بقبل انظر ابن شير (فرع) وكذلك لو خاضع الشاهد المشهود عليه في حق المشهود له
فانها لا تقبل لقيام القرينة على تهمته (فرع) وكذلك السهادة التي يجر بها ويدفع
وكذلك اكيد الشفقة أو السب يمنع قبول الشهادة (فرع) وكذلك العاوة والدنوية
يمنع قبول الشهادة (فرع) وكذلك الحرص على زوال التعبير وذلك في صورتين احدهما
اطهار المرأة مثل ان شهد قديم شهادة لغصة ثم شهد ببتك الشهادة بعد ان صار على اقتدر
شهادته لانها معة في دفع عارنا لتكذيب وكذلك اذا ردت لكفيرة أو صباه أو رقة النسبة
قصد التسلل والتأسي كشهادة المقصد في القذف على المدمر وكشهادة ولد الزنا في الزنا
(فرع) وكذلك الحرص على الشهادة في القبول والاداء والقبول فالعمل كالتحقيق
في رواية المشهور ان ذلك لا يضر وقيد محمد بما اذا كان المشهود عليه غير مخدوع ولا
خائف ولا ضعيف وأما الحرص على الأدلة مثل ان يبدأ بالشهادة قبل طلب صاحبها وهو
حاضر عالم بها والحق مال فان أدها سقطت وأما الحرص على القبول فمثل ان يخاف
على محبة شهادته اذا شهد بها وذلك قاذح فيها لان البيند اله على التعصب وشدة الحرص
على انذارها (مسئلة) ولا لاجل التهمة اشترطوا التعبير في سبع مسائل فلا تقبل الشهادة
فيها على مذهب ابن القاسم الامن العدل المبرز شهادة المولى لمن اعتقه والصدوق
الملاطف لصديقته والتبريك المفاوض لسريكة واذا زاد الشاهد في شهادة أو نقص منها
بعد ان شهد بها واذا استل عنها في المرض فقال لا أعرفها ثم شهد بها وذكر المانع من

٩٠ نصه ل ذلك لا يجوز الا في المقدار اليسير جدا والثاني ان ذلك لا يجوز الا في مقدار الدينار والذات في المنة
ونحو ذلك ما لم يكن والثالث ان ذلك جائز على الاطلاق كازيادة في الصفة وهو قول ابن حبيب وفي المتن ولا تقتضي المجموعة
من القائة والغرامدي ويقضى القائة منهما والفرادى من القائة فالمجموعة هي المجموعة من الزيف ومن زائد وانقص والقائة في

للازمة في الوجود بينا أو ما شاء أو
أدون صفة أو أحوذ كل ذلك
سائر إذا اتفق كما تقدم قال ابن
قهيون وله أن ينظر في حاله
وحيث يجعله ولا يضربه أخذ
بافيه في غده أن كان ذلك
لكثرة إذا خرج في القرض
وإن كان من سلم يجوز له أن
يسامحه في الصفة فذا أخذ من
عن محولة وعكسها وبأخذ
السنة والتمتع عن الخطئة
وعكسها ولحم الأبل عن لحم
البقر وشبه ذلك إذا لم يخرج
عن الجنس الذي له عليه
والكيل ولا بأخذ منه ذرة
عن حنطة ولا غير الجنس
الذي له عليه قال بعض
المناظرين لا يجوز أن يأخذ منه
في السلم غير جنسه إلا بثلاثة
شروط أحدها أن يكون المسلم
فيه مما يجوز بيعه قبل قبضه
فيخرج الطعام الثاني أن
يكون المأخوذ مما يجوز
أن يسلم نفسه رأس المال
فيخرج أخذ الطعام ورأس المال
طعام والذهب بالورق وعكس
والدروس بصفتها الثالث أن
يكون المأخوذ مما يجوز بيعه
بالمسلم فيه إذا يسلف فيخرج
أخذ من اللحم عن الحوان
وعكسها قال وزاد فيه إن كان
قبل الأجل شرط أربع وهو أن

شهادته في مرضه وشهادته لأحبر من استأجره وشهادته المتفق عليه لئلا ينه في
هذه المواضع قوية (فخرج) وكذلك الاستبعاد سبب في التهمة من ذلك شهادة البدوي
على القروي في الحاضرة في الحقوق المالية على ما في المسئلة من التقيد والتفصيل لأنه
يتم في تركه أهل الحضر وشهد العرب وكذلك شهادة السؤال في المال الكثير والذي
يكثر مسألة الناس وهو معروف بذلك لا يجوز شهادة التهمة وذلك إذا شهد أهل
الأقال والملاحقة في المال فليكشف القاضي عن ذلك وعما شهدوا به عندهم يظن عنده
علما من ذلك ولا يجعل بالحكم وليثبت ويحاط وكذلك شهادة أحد الزوجين لصاحبه
وشهادة الرجل لجده وحده من قبل الرجال والنساء وشهادة الكذاب والنجار والذي
يظن على الناس وتسقط بالخيانة والرشوة وبالعصبة وهو أن يبض الرجل الرجل
لأنه من بني فلان أو من قبيلة كذا ويتلقن الخصم الخصومة فقها كان أو غيره وبداومة
الأكل عند العمل وباتائه مجلس القاضي ثلاث مرات لغير حاجة لأنه يتهم أن يرى الناس
أنه من خواص القاضي ويسكن دياره من أصلها مقصوب وبأن يسكن ولده في دار
واحدة وهو ممن يشرب الخمر ويبيع النفاق واستعاب هذا في باب الشهادات

(فصل في إيمان التهم) قال ابن المندي في وثائقه الكبرى الإيمان الذي فيها التهم
والظنون لا يجب على المدعي عليه حتى يثبت المدعي أن المدعي عليه من طهقة مثل هذه
التهمة فإذا ثبت ذلك حلف المدعي عليه ولم يكن له رد اليمين (مسئلة) قال ابن سهل وإذا
كانت الدعوى في تعدد بنسبه أحدهما إلى صاحبه فإن اليمين لا يجب في هذا بالخطئة ولا يجب
في مثل هذا إذا كان المدعي عليه بالتعدي عن يمينه بذلك ونسب إليه ويكون معروفه زاد
ابن لسانه سواء ثبت عليه القصد والتعدي أو لم يثبت إلا أنه ادعى عليه (فخرج) فلو
احتج المدعي واستدل على أنه من طهقة التهمة بأن قال قد أنكر صدق ابنتي وثابت عليه
بعد ذلك فإن لم تكن زلتة غير هذا فليست بزلالة يبلغ بها الرب التي تلزمه اليمين بالتهمة
قاله ابن لسانه فإن كان القاضي لا يعرفه فانه يكشف عنه سرا وجهه حتى يتحقق أمره عنده
(مسئلة) اختلف هل يجب اليمين على المدعي عليه مع عدم تحقق الدعوى أو لا يجب إلا
بعد تحقق الدعوى ونقل عن أبي الحسن الصغير أن مشهور المذهب أن اليمين يجب بمجرد
التهمة وإن لم يتحقق الدعوى والنظار هنا يريد بعد إثبات أن المدعي عليه من طهقة
التهمة فيما ادعى به عليه وفي الطريق إلى إرأهم الأخرج في باب الزكاة أن المشهور أن اليمين
في الشك يعني إذا لم تكن الدعوى محققة أنظر ما في مسألة رد الدرهم الزائف (مسئلة)
الإيمان في التهمة لا ترد لأن الدعوى لا تتحقق فيها ولا قطع بل هي ظن فإذا توجهت على
المدعي عليه واحتج من اليمين حبس حتى يحلف لأنه حاس نفسه وقال المتطفي في موضع
آخر من الكتاب وذكر عن الشيخ أبي عمران أن إيمان التهم في ردّها اختلاف والذي في
الرواية يجهل والمصواب أن لا ترد وقد يقال أنه يحلف مع غلبة الظن كما إذا قام للصغير شاهد

يكون المأخوذ مما يباع بالمسلم فيه إلى أجل فيخرج حصة المسلم فيه الأعلى والأدنى (ويكتب في ذلك بعد الأجل) يذكر
عقد قبض فلان من فلان كذا وكذا سائر كانت له قبله أو كذا وكذا من القمعي الذي كان له عليه وما ربيده وأرأته وشهد
عليه بذلك في كذا قال ابن الحاج في مسأله إذا قضاه دراهم فكان فيهم درهم سوف قام بذلك فإن اليمين في ذلك على الدافع
سنة ١٧٩٠ ١٨٠٠ ١٨١٠ ١٨٢٠ ١٨٣٠ ١٨٤٠ ١٨٥٠ ١٨٦٠ ١٨٧٠ ١٨٨٠ ١٨٩٠ ١٩٠٠ ١٩١٠ ١٩٢٠ ١٩٣٠ ١٩٤٠ ١٩٥٠ ١٩٦٠ ١٩٧٠ ١٩٨٠ ١٩٩٠ ٢٠٠٠ ٢٠١٠ ٢٠٢٠ ٢٠٣٠ ٢٠٤٠ ٢٠٥٠ ٢٠٦٠ ٢٠٧٠ ٢٠٨٠ ٢٠٩٠ ٢١٠٠ ٢١١٠ ٢١٢٠ ٢١٣٠ ٢١٤٠ ٢١٥٠ ٢١٦٠ ٢١٧٠ ٢١٨٠ ٢١٩٠ ٢٢٠٠ ٢٢١٠ ٢٢٢٠ ٢٢٣٠ ٢٢٤٠ ٢٢٥٠ ٢٢٦٠ ٢٢٧٠ ٢٢٨٠ ٢٢٩٠ ٢٣٠٠ ٢٣١٠ ٢٣٢٠ ٢٣٣٠ ٢٣٤٠ ٢٣٥٠ ٢٣٦٠ ٢٣٧٠ ٢٣٨٠ ٢٣٩٠ ٢٤٠٠ ٢٤١٠ ٢٤٢٠ ٢٤٣٠ ٢٤٤٠ ٢٤٥٠ ٢٤٦٠ ٢٤٧٠ ٢٤٨٠ ٢٤٩٠ ٢٥٠٠ ٢٥١٠ ٢٥٢٠ ٢٥٣٠ ٢٥٤٠ ٢٥٥٠ ٢٥٦٠ ٢٥٧٠ ٢٥٨٠ ٢٥٩٠ ٢٦٠٠ ٢٦١٠ ٢٦٢٠ ٢٦٣٠ ٢٦٤٠ ٢٦٥٠ ٢٦٦٠ ٢٦٧٠ ٢٦٨٠ ٢٦٩٠ ٢٧٠٠ ٢٧١٠ ٢٧٢٠ ٢٧٣٠ ٢٧٤٠ ٢٧٥٠ ٢٧٦٠ ٢٧٧٠ ٢٧٨٠ ٢٧٩٠ ٢٨٠٠ ٢٨١٠ ٢٨٢٠ ٢٨٣٠ ٢٨٤٠ ٢٨٥٠ ٢٨٦٠ ٢٨٧٠ ٢٨٨٠ ٢٨٩٠ ٢٩٠٠ ٢٩١٠ ٢٩٢٠ ٢٩٣٠ ٢٩٤٠ ٢٩٥٠ ٢٩٦٠ ٢٩٧٠ ٢٩٨٠ ٢٩٩٠ ٣٠٠٠ ٣٠١٠ ٣٠٢٠ ٣٠٣٠ ٣٠٤٠ ٣٠٥٠ ٣٠٦٠ ٣٠٧٠ ٣٠٨٠ ٣٠٩٠ ٣١٠٠ ٣١١٠ ٣١٢٠ ٣١٣٠ ٣١٤٠ ٣١٥٠ ٣١٦٠ ٣١٧٠ ٣١٨٠ ٣١٩٠ ٣٢٠٠ ٣٢١٠ ٣٢٢٠ ٣٢٣٠ ٣٢٤٠ ٣٢٥٠ ٣٢٦٠ ٣٢٧٠ ٣٢٨٠ ٣٢٩٠ ٣٣٠٠ ٣٣١٠ ٣٣٢٠ ٣٣٣٠ ٣٣٤٠ ٣٣٥٠ ٣٣٦٠ ٣٣٧٠ ٣٣٨٠ ٣٣٩٠ ٣٤٠٠ ٣٤١٠ ٣٤٢٠ ٣٤٣٠ ٣٤٤٠ ٣٤٥٠ ٣٤٦٠ ٣٤٧٠ ٣٤٨٠ ٣٤٩٠ ٣٥٠٠ ٣٥١٠ ٣٥٢٠ ٣٥٣٠ ٣٥٤٠ ٣٥٥٠ ٣٥٦٠ ٣٥٧٠ ٣٥٨٠ ٣٥٩٠ ٣٦٠٠ ٣٦١٠ ٣٦٢٠ ٣٦٣٠ ٣٦٤٠ ٣٦٥٠ ٣٦٦٠ ٣٦٧٠ ٣٦٨٠ ٣٦٩٠ ٣٧٠٠ ٣٧١٠ ٣٧٢٠ ٣٧٣٠ ٣٧٤٠ ٣٧٥٠ ٣٧٦٠ ٣٧٧٠ ٣٧٨٠ ٣٧٩٠ ٣٨٠٠ ٣٨١٠ ٣٨٢٠ ٣٨٣٠ ٣٨٤٠ ٣٨٥٠ ٣٨٦٠ ٣٨٧٠ ٣٨٨٠ ٣٨٩٠ ٣٩٠٠ ٣٩١٠ ٣٩٢٠ ٣٩٣٠ ٣٩٤٠ ٣٩٥٠ ٣٩٦٠ ٣٩٧٠ ٣٩٨٠ ٣٩٩٠ ٤٠٠٠ ٤٠١٠ ٤٠٢٠ ٤٠٣٠ ٤٠٤٠ ٤٠٥٠ ٤٠٦٠ ٤٠٧٠ ٤٠٨٠ ٤٠٩٠ ٤١٠٠ ٤١١٠ ٤١٢٠ ٤١٣٠ ٤١٤٠ ٤١٥٠ ٤١٦٠ ٤١٧٠ ٤١٨٠ ٤١٩٠ ٤٢٠٠ ٤٢١٠ ٤٢٢٠ ٤٢٣٠ ٤٢٤٠ ٤٢٥٠ ٤٢٦٠ ٤٢٧٠ ٤٢٨٠ ٤٢٩٠ ٤٣٠٠ ٤٣١٠ ٤٣٢٠ ٤٣٣٠ ٤٣٤٠ ٤٣٥٠ ٤٣٦٠ ٤٣٧٠ ٤٣٨٠ ٤٣٩٠ ٤٤٠٠ ٤٤١٠ ٤٤٢٠ ٤٤٣٠ ٤٤٤٠ ٤٤٥٠ ٤٤٦٠ ٤٤٧٠ ٤٤٨٠ ٤٤٩٠ ٤٥٠٠ ٤٥١٠ ٤٥٢٠ ٤٥٣٠ ٤٥٤٠ ٤٥٥٠ ٤٥٦٠ ٤٥٧٠ ٤٥٨٠ ٤٥٩٠ ٤٦٠٠ ٤٦١٠ ٤٦٢٠ ٤٦٣٠ ٤٦٤٠ ٤٦٥٠ ٤٦٦٠ ٤٦٧٠ ٤٦٨٠ ٤٦٩٠ ٤٧٠٠ ٤٧١٠ ٤٧٢٠ ٤٧٣٠ ٤٧٤٠ ٤٧٥٠ ٤٧٦٠ ٤٧٧٠ ٤٧٨٠ ٤٧٩٠ ٤٨٠٠ ٤٨١٠ ٤٨٢٠ ٤٨٣٠ ٤٨٤٠ ٤٨٥٠ ٤٨٦٠ ٤٨٧٠ ٤٨٨٠ ٤٨٩٠ ٤٩٠٠ ٤٩١٠ ٤٩٢٠ ٤٩٣٠ ٤٩٤٠ ٤٩٥٠ ٤٩٦٠ ٤٩٧٠ ٤٩٨٠ ٤٩٩٠ ٥٠٠٠ ٥٠١٠ ٥٠٢٠ ٥٠٣٠ ٥٠٤٠ ٥٠٥٠ ٥٠٦٠ ٥٠٧٠ ٥٠٨٠ ٥٠٩٠ ٥١٠٠ ٥١١٠ ٥١٢٠ ٥١٣٠ ٥١٤٠ ٥١٥٠ ٥١٦٠ ٥١٧٠ ٥١٨٠ ٥١٩٠ ٥٢٠٠ ٥٢١٠ ٥٢٢٠ ٥٢٣٠ ٥٢٤٠ ٥٢٥٠ ٥٢٦٠ ٥٢٧٠ ٥٢٨٠ ٥٢٩٠ ٥٣٠٠ ٥٣١٠ ٥٣٢٠ ٥٣٣٠ ٥٣٤٠ ٥٣٥٠ ٥٣٦٠ ٥٣٧٠ ٥٣٨٠ ٥٣٩٠ ٥٤٠٠ ٥٤١٠ ٥٤٢٠ ٥٤٣٠ ٥٤٤٠ ٥٤٥٠ ٥٤٦٠ ٥٤٧٠ ٥٤٨٠ ٥٤٩٠ ٥٥٠٠ ٥٥١٠ ٥٥٢٠ ٥٥٣٠ ٥٥٤٠ ٥٥٥٠ ٥٥٦٠ ٥٥٧٠ ٥٥٨٠ ٥٥٩٠ ٥٦٠٠ ٥٦١٠ ٥٦٢٠ ٥٦٣٠ ٥٦٤٠ ٥٦٥٠ ٥٦٦٠ ٥٦٧٠ ٥٦٨٠ ٥٦٩٠ ٥٧٠٠ ٥٧١٠ ٥٧٢٠ ٥٧٣٠ ٥٧٤٠ ٥٧٥٠ ٥٧٦٠ ٥٧٧٠ ٥٧٨٠ ٥٧٩٠ ٥٨٠٠ ٥٨١٠ ٥٨٢٠ ٥٨٣٠ ٥٨٤٠ ٥٨٥٠ ٥٨٦٠ ٥٨٧٠ ٥٨٨٠ ٥٨٩٠ ٥٩٠٠ ٥٩١٠ ٥٩٢٠ ٥٩٣٠ ٥٩٤٠ ٥٩٥٠ ٥٩٦٠ ٥٩٧٠ ٥٩٨٠ ٥٩٩٠ ٦٠٠٠ ٦٠١٠ ٦٠٢٠ ٦٠٣٠ ٦٠٤٠ ٦٠٥٠ ٦٠٦٠ ٦٠٧٠ ٦٠٨٠ ٦٠٩٠ ٦١٠٠ ٦١١٠ ٦١٢٠ ٦١٣٠ ٦١٤٠ ٦١٥٠ ٦١٦٠ ٦١٧٠ ٦١٨٠ ٦١٩٠ ٦٢٠٠ ٦٢١٠ ٦٢٢٠ ٦٢٣٠ ٦٢٤٠ ٦٢٥٠ ٦٢٦٠ ٦٢٧٠ ٦٢٨٠ ٦٢٩٠ ٦٣٠٠ ٦٣١٠ ٦٣٢٠ ٦٣٣٠ ٦٣٤٠ ٦٣٥٠ ٦٣٦٠ ٦٣٧٠ ٦٣٨٠ ٦٣٩٠ ٦٤٠٠ ٦٤١٠ ٦٤٢٠ ٦٤٣٠ ٦٤٤٠ ٦٤٥٠ ٦٤٦٠ ٦٤٧٠ ٦٤٨٠ ٦٤٩٠ ٦٥٠٠ ٦٥١٠ ٦٥٢٠ ٦٥٣٠ ٦٥٤٠ ٦٥٥٠ ٦٥٦٠ ٦٥٧٠ ٦٥٨٠ ٦٥٩٠ ٦٦٠٠ ٦٦١٠ ٦٦٢٠ ٦٦٣٠ ٦٦٤٠ ٦٦٥٠ ٦٦٦٠ ٦٦٧٠ ٦٦٨٠ ٦٦٩٠ ٦٧٠٠ ٦٧١٠ ٦٧٢٠ ٦٧٣٠ ٦٧٤٠ ٦٧٥٠ ٦٧٦٠ ٦٧٧٠ ٦٧٨٠ ٦٧٩٠ ٦٨٠٠ ٦٨١٠ ٦٨٢٠ ٦٨٣٠ ٦٨٤٠ ٦٨٥٠ ٦٨٦٠ ٦٨٧٠ ٦٨٨٠ ٦٨٩٠ ٦٩٠٠ ٦٩١٠ ٦٩٢٠ ٦٩٣٠ ٦٩٤٠ ٦٩٥٠ ٦٩٦٠ ٦٩٧٠ ٦٩٨٠ ٦٩٩٠ ٧٠٠٠ ٧٠١٠ ٧٠٢٠ ٧٠٣٠ ٧٠٤٠ ٧٠٥٠ ٧٠٦٠ ٧٠٧٠ ٧٠٨٠ ٧٠٩٠ ٧١٠٠ ٧١١٠ ٧١٢٠ ٧١٣٠ ٧١٤٠ ٧١٥٠ ٧١٦٠ ٧١٧٠ ٧١٨٠ ٧١٩٠ ٧٢٠٠ ٧٢١٠ ٧٢٢٠ ٧٢٣٠ ٧٢٤٠ ٧٢٥٠ ٧٢٦٠ ٧٢٧٠ ٧٢٨٠ ٧٢٩٠ ٧٣٠٠ ٧٣١٠ ٧٣٢٠ ٧٣٣٠ ٧٣٤٠ ٧٣٥٠ ٧٣٦٠ ٧٣٧٠ ٧٣٨٠ ٧٣٩٠ ٧٤٠٠ ٧٤١٠ ٧٤٢٠ ٧٤٣٠ ٧٤٤٠ ٧٤٥٠ ٧٤٦٠ ٧٤٧٠ ٧٤٨٠ ٧٤٩٠ ٧٥٠٠ ٧٥١٠ ٧٥٢٠ ٧٥٣٠ ٧٥٤٠ ٧٥٥٠ ٧٥٦٠ ٧٥٧٠ ٧٥٨٠ ٧٥٩٠ ٧٦٠٠ ٧٦١٠ ٧٦٢٠ ٧٦٣٠ ٧٦٤٠ ٧٦٥٠ ٧٦٦٠ ٧٦٧٠ ٧٦٨٠ ٧٦٩٠ ٧٧٠٠ ٧٧١٠ ٧٧٢٠ ٧٧٣٠ ٧٧٤٠ ٧٧٥٠ ٧٧٦٠ ٧٧٧٠ ٧٧٨٠ ٧٧٩٠ ٧٨٠٠ ٧٨١٠ ٧٨٢٠ ٧٨٣٠ ٧٨٤٠ ٧٨٥٠ ٧٨٦٠ ٧٨٧٠ ٧٨٨٠ ٧٨٩٠ ٧٩٠٠ ٧٩١٠ ٧٩٢٠ ٧٩٣٠ ٧٩٤٠ ٧٩٥٠ ٧٩٦٠ ٧٩٧٠ ٧٩٨٠ ٧٩٩٠ ٨٠٠٠ ٨٠١٠ ٨٠٢٠ ٨٠٣٠ ٨٠٤٠ ٨٠٥٠ ٨٠٦٠ ٨٠٧٠ ٨٠٨٠ ٨٠٩٠ ٨١٠٠ ٨١١٠ ٨١٢٠ ٨١٣٠ ٨١٤٠ ٨١٥٠ ٨١٦٠ ٨١٧٠ ٨١٨٠ ٨١٩٠ ٨٢٠٠ ٨٢١٠ ٨٢٢٠ ٨٢٣٠ ٨٢٤٠ ٨٢٥٠ ٨٢٦٠ ٨٢٧٠ ٨٢٨٠ ٨٢٩٠ ٨٣٠٠ ٨٣١٠ ٨٣٢٠ ٨٣٣٠ ٨٣٤٠ ٨٣٥٠ ٨٣٦٠ ٨٣٧٠ ٨٣٨٠ ٨٣٩٠ ٨٤٠٠ ٨٤١٠ ٨٤٢٠ ٨٤٣٠ ٨٤٤٠ ٨٤٥٠ ٨٤٦٠ ٨٤٧٠ ٨٤٨٠ ٨٤٩٠ ٨٥٠٠ ٨٥١٠ ٨٥٢٠ ٨٥٣٠ ٨٥٤٠ ٨٥٥٠ ٨٥٦٠ ٨٥٧٠ ٨٥٨٠ ٨٥٩٠ ٨٦٠٠ ٨٦١٠ ٨٦٢٠ ٨٦٣٠ ٨٦٤٠ ٨٦٥٠ ٨٦٦٠ ٨٦٧٠ ٨٦٨٠ ٨٦٩٠ ٨٧٠٠ ٨٧١٠ ٨٧٢٠ ٨٧٣٠ ٨٧٤٠ ٨٧٥٠ ٨٧٦٠ ٨٧٧٠ ٨٧٨٠ ٨٧٩٠ ٨٨٠٠ ٨٨١٠ ٨٨٢٠ ٨٨٣٠ ٨٨٤٠ ٨٨٥٠ ٨٨٦٠ ٨٨٧٠ ٨٨٨٠ ٨٨٩٠ ٨٩٠٠ ٨٩١٠ ٨٩٢٠ ٨٩٣٠ ٨٩٤٠ ٨٩٥٠ ٨٩٦٠ ٨٩٧٠ ٨٩٨٠ ٨٩٩٠ ٩٠٠٠ ٩٠١٠ ٩٠٢٠ ٩٠٣٠ ٩٠٤٠ ٩٠٥٠ ٩٠٦٠ ٩٠٧٠ ٩٠٨٠ ٩٠٩٠ ٩١٠٠ ٩١١٠ ٩١٢٠ ٩١٣٠ ٩١٤٠ ٩١٥٠ ٩١٦٠ ٩١٧٠ ٩١٨٠ ٩١٩٠ ٩٢٠٠ ٩٢١٠ ٩٢٢٠ ٩٢٣٠ ٩٢٤٠ ٩٢٥٠ ٩٢٦٠ ٩٢٧٠ ٩٢٨٠ ٩٢٩٠ ٩٣٠٠ ٩٣١٠ ٩٣٢٠ ٩٣٣٠ ٩٣٤٠ ٩٣٥٠ ٩٣٦٠ ٩٣٧٠ ٩٣٨٠ ٩٣٩٠ ٩٤٠٠ ٩٤١٠ ٩٤٢٠ ٩٤٣٠ ٩٤٤٠ ٩٤٥٠ ٩٤٦٠ ٩٤٧٠ ٩٤٨٠ ٩٤٩٠ ٩٥٠٠ ٩٥١٠ ٩٥٢٠ ٩٥٣٠ ٩٥٤٠ ٩٥٥٠ ٩٥٦٠ ٩٥٧٠ ٩٥٨٠ ٩٥٩٠ ٩٦٠٠ ٩٦١٠ ٩٦٢٠ ٩٦٣٠ ٩٦٤٠ ٩٦٥٠ ٩٦٦٠ ٩٦٧٠ ٩٦٨٠ ٩٦٩٠ ٩٧٠٠ ٩٧١٠ ٩٧٢٠ ٩٧٣٠ ٩٧٤٠ ٩٧٥٠ ٩٧٦٠ ٩٧٧٠ ٩٧٨٠ ٩٧٩٠ ٩٨٠٠ ٩٨١٠ ٩٨٢٠ ٩٨٣٠ ٩٨٤٠ ٩٨٥٠ ٩٨٦٠ ٩٨٧٠ ٩٨٨٠ ٩٨٩٠ ٩٩٠٠ ٩٩١٠ ٩٩٢٠ ٩٩٣٠ ٩٩٤٠ ٩٩٥٠ ٩٩٦٠ ٩٩٧٠ ٩٩٨٠ ٩٩٩٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠١٠ ١٠٠٢٠ ١٠٠٣٠ ١٠٠٤٠ ١٠٠٥٠ ١٠٠٦٠ ١٠٠٧٠ ١٠٠٨٠ ١٠٠٩٠ ١٠١٠٠ ١٠١١٠ ١٠١٢٠ ١٠١٣٠ ١٠١٤٠ ١٠١٥٠ ١٠١٦٠ ١٠١٧٠ ١٠١٨٠ ١٠١٩٠ ١٠٢٠٠ ١٠٢١٠ ١٠٢٢٠ ١٠٢٣٠ ١٠٢٤٠ ١٠٢٥٠ ١٠٢٦٠ ١٠٢٧٠ ١٠٢٨٠ ١٠٢٩٠ ١٠٣٠٠ ١٠٣١٠ ١٠٣٢٠ ١٠٣٣٠ ١٠٣٤٠ ١٠٣٥٠ ١٠٣٦٠ ١٠٣٧٠ ١٠٣٨٠ ١٠٣٩٠ ١٠٤٠٠ ١٠٤١٠ ١٠٤٢٠ ١٠٤٣٠ ١٠٤٤٠ ١٠٤٥٠ ١٠٤٦٠ ١٠٤٧٠ ١٠٤٨٠ ١٠٤٩٠ ١٠٥٠٠ ١٠٥١٠ ١٠٥٢٠ ١٠٥٣٠ ١٠٥٤٠ ١٠٥٥٠ ١٠٥٦٠ ١٠٥٧٠ ١٠٥٨٠ ١٠٥٩٠ ١٠٦٠٠ ١٠٦١٠ ١٠٦٢٠ ١٠٦٣٠ ١٠٦٤٠ ١٠٦٥٠ ١٠٦٦٠ ١٠٦٧٠ ١٠٦٨٠ ١٠٦٩٠ ١٠٧٠٠ ١٠٧١٠ ١٠٧٢٠ ١٠٧٣٠ ١٠٧٤٠ ١٠٧٥٠ ١٠٧٦٠ ١٠٧٧٠ ١٠٧٨٠ ١٠٧٩٠ ١٠٨٠٠ ١٠٨١٠ ١٠٨٢٠ ١٠٨٣٠ ١٠٨٤٠ ١٠٨٥٠ ١٠٨٦٠ ١٠٨٧٠ ١٠٨٨٠ ١٠٨٩٠ ١٠٩٠٠ ١٠٩١٠ ١٠٩٢٠ ١٠٩٣٠ ١٠٩٤٠ ١٠٩٥٠ ١٠٩٦٠ ١٠٩٧٠ ١٠٩٨٠ ١٠٩٩٠ ١١٠٠٠ ١١٠١٠ ١١٠٢٠ ١١٠٣٠ ١١٠٤٠ ١١٠٥٠ ١١٠٦٠ ١١٠٧٠ ١١٠٨٠ ١١٠٩٠ ١١١٠٠ ١١١١٠ ١١١٢٠ ١١١٣٠ ١١١٤٠ ١١١٥٠ ١١١٦٠ ١١١٧٠ ١١١٨٠ ١١١٩٠ ١١٢٠٠ ١١٢١٠ ١١٢٢٠ ١١٢٣٠ ١١٢٤٠ ١١٢٥٠ ١١٢٦٠ ١١٢٧٠ ١١٢٨٠ ١١٢٩٠ ١١٣٠٠ ١١٣١٠ ١١٣٢٠ ١١٣٣٠ ١١٣٤٠ ١١٣٥٠ ١١٣٦٠ ١١٣٧٠ ١١٣٨٠ ١١٣٩٠ ١١٤٠٠ ١١٤١٠ ١١٤٢٠ ١١٤٣٠ ١١٤٤٠ ١١٤٥٠ ١١٤٦٠ ١١٤٧٠ ١١٤٨٠ ١١٤٩٠ ١١٥٠٠ ١١٥١٠ ١١٥٢٠ ١١٥٣٠ ١١٥٤٠ ١١٥٥٠ ١١٥٦٠ ١١٥٧٠ ١١٥٨٠ ١١٥٩٠ ١١٦٠٠ ١١٦١٠ ١١٦٢٠ ١١٦٣٠ ١١٦٤٠ ١١٦٥٠ ١١٦٦٠ ١١٦٧٠ ١١٦٨٠ ١١٦٩٠ ١١٧٠٠ ١١٧١٠ ١١٧٢٠ ١١٧٣٠ ١١٧٤٠ ١١٧٥٠ ١١٧٦٠ ١١٧٧٠ ١١٧٨٠ ١١٧٩٠ ١١٨٠٠ ١١٨١٠ ١١٨٢٠ ١١٨٣٠ ١١٨٤٠ ١١٨٥٠ ١١٨٦٠ ١١٨٧٠ ١١٨٨٠ ١١٨٩٠ ١١٩٠٠ ١١٩١٠ ١١٩٢٠ ١١٩٣٠ ١١٩٤٠ ١١٩٥٠ ١١٩٦٠ ١١٩٧٠ ١١٩٨٠ ١١٩٩٠ ١٢٠٠٠ ١٢٠١٠ ١٢٠٢٠ ١٢٠٣٠ ١٢٠٤٠ ١٢٠٥٠ ١٢٠٦٠ ١٢٠٧٠ ١٢٠٨٠ ١٢٠٩٠ ١٢١٠٠ ١٢١١٠ ١٢١٢٠ ١٢١٣٠ ١٢١٤٠ ١٢١٥٠ ١٢١٦٠ ١٢١٧٠ ١٢١٨٠ ١٢١٩٠ ١٢٢٠٠ ١٢٢١٠ ١٢٢٢٠ ١٢٢٣٠ ١٢٢٤٠ ١٢٢٥٠ ١٢٢٦٠ ١٢٢٧٠ ١٢٢٨٠ ١٢٢٩٠ ١٢٣٠٠ ١٢٣١٠ ١٢٣٢٠ ١٢٣٣٠ ١٢٣٤٠ ١٢٣٥٠ ١٢٣٦٠ ١٢٣٧٠ ١٢٣٨٠ ١٢٣٩٠ ١٢٤٠٠ ١٢٤١٠ ١٢٤٢٠ ١٢٤٣٠ ١٢٤٤٠ ١٢٤٥٠ ١٢٤٦٠ ١٢٤٧٠ ١٢٤٨٠ ١٢٤٩٠ ١٢٥٠٠ ١٢٥١٠ ١٢٥٢٠ ١٢٥٣٠ ١٢٥٤٠ ١٢٥٥٠ ١٢٥٦٠ ١٢٥٧٠ ١٢٥٨٠ ١٢٥٩٠ ١٢٦٠٠ ١٢٦١٠ ١٢٦٢٠ ١٢٦٣٠ ١٢٦٤٠ ١٢٦٥٠ ١٢٦٦٠ ١٢٦٧٠ ١٢٦٨٠ ١٢٦٩٠ ١٢٧٠٠ ١٢٧١٠ ١٢٧٢٠ ١٢٧٣٠ ١٢٧٤٠ ١٢٧٥٠ ١٢٧٦٠ ١٢٧٧٠ ١٢٧٨٠ ١٢٧٩٠ ١٢٨٠٠ ١٢٨١٠ ١٢٨٢٠ ١٢٨٣٠ ١٢٨٤٠ ١٢٨٥٠ ١٢٨٦٠ ١٢٨٧٠ ١٢٨٨٠ ١٢٨٩٠ ١٢٩٠٠ ١٢٩١٠ ١٢٩٢٠ ١٢٩٣٠ ١٢٩٤٠ ١٢٩٥٠ ١٢٩٦٠ ١٢٩٧٠ ١٢٩٨٠ ١٢٩٩٠ ١٣٠٠٠ ١٣٠١٠ ١٣٠٢٠ ١٣٠٣٠ ١٣٠٤٠ ١٣٠٥٠ ١٣٠٦٠ ١٣٠٧٠ ١٣٠٨٠ ١٣٠٩٠ ١٣١٠٠ ١٣١١٠ ١٣١٢٠ ١٣١٣٠ ١٣١٤٠ ١٣١٥٠ ١٣١٦٠ ١٣١٧٠ ١٣١٨٠ ١٣١٩٠ ١٣٢٠٠ ١٣٢١٠

ودفع له غير محس ما عليه حيث يجوز له (فيكتب في ذلك عقد) ابرأ فلان فلانا من الكذا والكذا المترتب له عليه بان يقض
عنه كذا وصار ذلك عند راضيه فيما ذكره لم يبق قبله من ذلك تبعة وشهد عليها بذلك في كذا * وفي كتاب الاستئذان قال
معض الغشمين من قام على رجل بوثقة مؤرخة بدین فاقام المدعی علیه

٢٦٣

تاريخ الوثيقة انه لم يبق له
قبل المدعي عليه حتى يسبب
من الاسباب والابوجه من
الوجه فانه ان دفع في شهادتهم
والاسقط حقه وهي رواية أبي
زيد عن ابن القاسم في العتية
وقال ابن المواز بنسبة النجاشي
أولى حتى تثبت البراءة منه
لا ثم قد كان يرثا قبل المدانة
الا ان قال انه أقرا لم يثبت له
عليه حتى أولا بقية على عليه أو
عما كان بين وبينه فهذا
يسقط دعواه وأما ان شهدوا
انه ماله عليه حتى ولم يشهدوا
على العلم فينبغي الذين أولى الا
ان يشهدوا انه أبرأه من كل
حق كذا كراه قال ابن المواز
وان دفع اليه نحن دينارا أو
كتب ان ذلك آخر حقه قبله ثم
قام عليه حتى فقال هو بعد
البراءة وقال الاخر قبلها فلا
يقضي به وحلف المبرأ القصد
دخل في البراءة ويبرأ وكذلك
ان اخرج هذا ذكر البراءة
تاريخه وهذا عقد حتى
لا تاريخ له فالبراءة أحق وان
كان في أحدهما تاريخ يحكم
بالتاريخ فيه التاريخ وبطل
الآخر

فصل المقاصة * والمقاصة
هي ان يكون لكل واحد
منهما حق قبل الآخر

بذكر حتى لا يسهل ان يخطف مع الشاهد اذا كبر (تنبيه) قال ابن لبابة واصحابه كل ما كان
من دعوى منصوصة قطع المدعي بأخذ المدعي عليه لذلك كان للمدعي عليه بذلك رد العين
على المدعي ما لم يكن منصوصا من عين تهمه حلف المدعي عليه على ذلك فان نكل شدد
القاضي عليه عيارا من الحبس أو غيره (تنبيه) قال ابن سهل اذا لم يحقق المدعي دعواه
على المدعي عليه وأغاثته بمخاينة وشبهها ولم يقطع عليه فلا يحب الحبس الا ان يكون ممن
يتهم في دينه باستحلال المال (تنبيه) قال ابن لبابة وغيره والمسلمون في دعوى القسب
والامداء محمولون على العافية حتى يثبت خلافها (مسئلة) المتبايعان على المعرفة حتى
يثبت الجهل وعلى الملاء حتى يثبت الفقر وعلى الحرية حتى يثبت الرق وعلى الاسلام حتى
يثبت الكفر وعلى العدة حتى يثبت الجرعة وقيل عكسه وألقاب محمول على الحياة حتى
يثبت الموت قاله ابن سهل وليس هذا من الاختلاف المذكور في باب الشهادة هل المسلمون
محمولون على العدة حتى يثبت خلافها وعلى الجرعة حتى يثبت العدة (تنبيه) وأما
الشهادة على المتبايعين والمتناكرين فالناس محمولون على الصحة وجواز الامروايس على
الشك والاحتياط في الامور ولا يأمرون بالمتطية (تنبيه) والناس عند ابن القاسم احوار
فلا تحتاج المرأة عند ايراد النكاح ان تثبت انها حرة وعند اشهب وغيره الناس حرة وعبد
فيحتاج لأبواب ذلك (تنبيه) الناس فيما ادعى عليهم محمولون على الجهل حتى يثبت
عليهم عليهم بذلك لقوله تعالى واتقوا حكم من يظنون أمهاتكم لا تعلمون شيئا فهل
الانسان سابق لعلمه (تنبيه) الناس محمولون على السبق حتى يظهر منهم الرشيد قاله ابن
المندي (تنبيه) الناس محمولون على العلم حتى يثبت الملاءم والفتاد كراه ابن المندي قال
والعمل عند الحكماء على ان مدعى العلم عليه الأثبات لعدم وهو الأصح (مسئلة) ان
شرط لزوجه ان لا يشترى عليها ثم ادعت عليه انه قسرى سرا فانكر فطلب منه على ذلك
فان كان ممن يتهم حلف لها وان كان ممن لا تلحقه تهمه ولا طلبة وشبث عند القاضي بينه
انه ممن لا يستعمل ذلك في دينه ولا يسهله فانه يقطع عنه العين بعد ان يعذر الى المرأة فيمن
شده له ذلك فان ادعت حدها في ذلك على قدر احتجاده فان لم تأت بشيء يجرها
وانفذ ذلك عليها (مسئلة) وفي وثائق ابن المطاروفي مباح اشهب سئل ما لترضى الله
تعالى عنه عن رجلين اشباعا طعاما لمجمل الجوارح اليهما الطعام فوجد أحدهما طعامه
يقص غرائر فذهب الى الذي كان يميل اليه الطعام فقال له انظر لعله يكون حل اليك
من طعامي شيء فقال الرجل طعمه فوجد فيه زيادة فردها فأراد الذي ذهب طعامه ان
يسخفه على باقي ما نقصه من غرائر فقال ذلك له وان نكل حتى عليه الحق (مسئلة) *
فاذا برأ الرجل بعض ورثته من ماله ثم توفي وقام سائر الورثة يريدون تخلف المبرأ على انه
لم يخلف عند مشايخ فلا عين لهم عليه وان ادعوا ما ان المتوفى أقام بعد الاقرار وخلفه عنده
فلهم عليه العين في ذلك ولا يبرأ ردها عليهم (مسئلة) وفي المقنع في باب جامع الايمان قال

حسن واحد فذهب الى الاقتطاع وهي جائز تقلى تفصيل وذلك ان الدين ما ان يكون لنا عينا وعرضا غير طعام أو طعاما فان
كانا عينا فان كان مال أحد هادنا ويرى مال الآخر دهرهم فلا يجوز المقاصة الا ان يكونا حالين معا فيكون حرف ما في الذمة وان
كانا مؤخرين أو أحدهما فلا يجوز المقاصة باتفاق وان كان مال كل واحد منهما دنانير أو دراهم فلن كانا حالين جازت المقاصة

ولا خلاف وإن كانا مؤثريين إلى أجلين متعاقبين أو مختلفين أو أحدهما عاجزا ما جازا ابن القاسم ومنعها أشهب وإن كانا لأجل متعاقبين
 قبل الأجلين غير متعاقبين عرض صاحب غير طام بالمقاصة جائزة أن كانا عاجلين أو مؤثريين إلى أجل متعاقب وأن كانا إلى أجلين
 مختلفين لم يجز المقاصة وسواء ٢٦٤ كان ذلك من قرض أو بيع في القرض والعين الحكم في ذلك واحد

ابن الموارث ومضى أشهب عن مالك في شره بكن في زرع اشتغل أحدهما ومرض خصمه
 الآخر وانفق فلما صح شره بكنه قال له المتولى هذا الذي خرج من الزرع وقسا نفقت كذا
 وكذا فقال له أحلف لي أنه ما خرج من الزرع إلا هذا وإن كنت غفلة على ما قلت فقال أغما
 أحلف أنه الذي دفع إلى وكلائي * فقال يحلف مدافع المدعي القوم الأذلك وليس عليه غير
 ذلك ويحلف على علمه إذا كان عنه غائب ولو كان حاضرًا ما حلف إلا على علمه وله ذهب
 عنه ما لا يبلغه (مسئلة) وفي المقتنع أيضا في المودع يدعي ضياع المودعة فإن كذبه ربا
 وقال أكلتها المودع مصدق الآن بنهم فيحلف قال محمد بن عبد الحكم فإن نكل ضمن
 ولا ترد البين مهن على ربه لأنه لا تحقيق عنده وأغما هو أن (تنبيه) قد تقدم أن أعيان
 التهم لا ترد إذا ادعى عليه بتهمة وغيرها مثل أن يدعي عليه أنه فتح ثابوته وأخذ منه
 وثائق وأنه استعاره ثم ثابته وأبطله في ثابته ولم تقم بينة والزم المدعي عليه البين فله أن يرد
 البينة على المدعي في الثوب والذات ثابته وفي أحدهما ولا رد فيا حلفه في فتح الثابوت انظر
 الجزء الأول من أحكام ابن سهل في رسم دعوى وتهمة (مسئلة) وفي مسائل ابن زرب كان
 ابن زرب رجلا له تعالى يقول إذا قام رجل على آخر يدعى بتهمة فيها فوجب البين على
 المدعي عليه فليس له ردّها ولا يحلف المدعي عليه إذا كان ممن تأخذ البين على التهمة
 حتى يحلف المدعي لقد ضاع له ما ادعاه على المقوم عليه وحديثه يحلف المدعي عليه إذا
 قال للدعي لم يضع لك شيء وأغار يدان فخرجي بالبين وهذا كان يحكم وكان يقرب
 بهما ويقول انها من دقيق المسائل (مسئلة) والمشهور عن مالك أنه من التهمة لا ترد فإن
 أتى التهم ونكل عنها حبس أمدًا حتى يحلف من مجموع الفتاوى وفي رسالة القضاء بما نقله
 من كتاب ابن حبيب حال وقد ذكر في بعض أصحابنا أنه رأى لعل العلم أنه أن في ابن حلف
 غرم ما ادعى به عليه وقد تقدم نحوه عن محمد بن عبد الحكم (فرع) وفي العتية لابن
 القاسم في الضمير يرد يسفرا فيتعلق به صاحب الحق ويقول أنك تريد يسفرا وأنا أخاف
 أن يحبل أجل ديني وأنت غائب ولكن أعطني حيلان غبت عني يقوم لي بحسني فقال
 ينظر في ذلك السلطان فإن رأى أن الاجل يحل قبل أن ينقضي سفره لم يعد المكان الذي
 يريد كان عليه أن يعجز له حيلًا ولا لم يكن له عليه حيل واحلف بالله ما يرد بالأسفر
 ما يخرج الرأس إليه من القارة وطلب الخواص لقرية عما يأت في مثله ويحببه ولم يذكر
 في المدونة في هذه المسئلة شيء وقال ابن أبي زيد فيها في احتضاره المدونة يرد ويحلف
 (فرع) وكذلك الزوج يرد يسفرا فتقوم عليه زوجته تطلبه أن يقيم لها حيلًا ينقضيها
 فإن السلطان ينظر إلى سفره الذي يرد فيعرض لزوجه قد رد ذلك فقد دفعه إليها ما يأت بها
 جهل يجر به عليها ومعناه بعد شيء أن زجعت أنه يرد يسفرا إلى ما هو أمد من ذلك قال
 المتطفي واليدين في هذا عين تهمة ففيها الخلاف الساتر هل تلحق أم لا (فرع) وكذلك
 حيل الوجه إذا شرط أنه ليس عليه شيء من ضمان المال فأما عليه احتضاره والجر به وبين

وإن كان الدينان معا ما قاما
 أن يكونا من قرض أو بيع أو
 أحدهما من قرض والاخر
 من بيع فإن كانا من قرض
 وكانا متعاقبين مثل أن يكون
 لأحدهما على الآخر كركب
 خنطه شهرا والاخر مثلها
 فالمقاصة جائزة حاليين كما أو
 مؤثريين أو أحدهما أو أن كان
 لأحدهما مع امرأة والاخر
 غيرها لم يجز المقاصة لأن يكونا
 معا حاليين فيكون بدلًا والا فلا
 وإن كانا من بيع فإن اختلف
 بآبائهما فبغير رهن أو هو المألو
 كان مؤثريين لأجلين مختلفين
 لم يجز المقاصة لأن يكون
 القاسم المقاصة وأجازها
 أشهب وإن كانا من بيع
 وقرض فإن لم يختلفا وكانا
 حاليين جازت المقاصة وإن
 اختلفا لم تجز بوجه وإن كانا
 مؤثريين أو أحدهما فثلاثة
 أقوال المنع لابن القاسم
 والجواز لأشهب والثالث أنه إن
 كان السلم جازًا جازت والا فلا
 (ورد كتب في المقاصة إذا
 دها إلى الشاهد بها عقد
 أبرأ فلان من فلان آمن كذا
 ذنان من الذهب كانت له
 عليه فإن فاقه بها عن مثلها
 عند أو صفة وجبت له عليه

مقاصة بغير شرط بها ذمة كل واحد منهما ما وجب عليه الآخر ولم يبق بينهما ولا أحدهما قبل الآخر غيره
 من ذلك تبعة وشهد عليها بذلك في كذا (فصل في الخوالة) والخوالة حائزة بالدين الحال ولا تجوز بالآخر ولا يشترط ذلك
 في المجال فيه ولا حاله فيه جائزة حالًا كان الدين الذي على الحال عليه أو مؤثريًا أو غائبًا يشترط الحال في الدين الذي على الحيل

خاصة ومن له دين من كره على رجل فلا يجوز له ان يحصل به الا ان يكون حاله شرط أو عاده ولا يحال الاعلى ما يحال من الدين
الحال به (ويكتب في ذلك عقد) أحال فلان فلا ناعلى فلان يكذ أو كذا ادينا أو من الفضة أو الذهب وجبت له قبله ليقبضها منه
عن مثله ما صفة وعندها وجبت الحال قبل المحيل برسم المحلول ٢٦٥ حالة قطع خرج اليها الحال ورضى بضمه

المحال عليه عوضا من ذمة
المحيل ويحضر الحال عليه
وبموافقته على ذلك والزامه
دفع ذلك من غير عذر ولا
نزاع وشهد على الثلاثة ذلك
في كذا (بيان) ولا يشترط
رضا الحال عليه عند جميع
العلماء وكذلك لا يشترط
حضور مواعيله على المهور
وفي كتاب الاستغناء لا يحرز
الحالة على الغائب وان وقع
ذلك فصح حصتي وان كانت
له فسه لانه قد يكون
للقائم من ذلك راءة وفي
الشملي لا يجوز الحوالة الاعلى
حاضر مقر ولا يجوز الحوالة
بالطعام الا ان يكونا معا من
قرض قال ابن رشد فان كانا
من سلم فلا يجوز الحوالة فدهما
حلت اجماعا اولم تحصل لانه
يدخله بيع الطعام قبل قبضه
هذا هو قول ابن القاسم وقال
أشهب اذا استنوب رؤس
أمواله ما حازت وكانت تولى
قال وكذلك ان كان أحدهما
من قرض والا تخوم من سلم فلا
يجوز الحوالة على مذهب ابن
القاسم حتى يحل اجماعا وحكى
ابن حبيب في الواحصة عن
جماعة من أصحاب مالك انهما
بغيره اذا كانا جميعا من سلف
يجوز الاحالة يا حدهما على

غيره فان غاب الغريم أجل المحيل في طلبه آحالا كثيرة قال مالك ولا شيء عليه غير طلبه
فاذا لم يظهر منه تقصير وعجز عن احضاره برئ ويحلف انه ما قصر في طلبه ولا دلس ولا
يعرف له مستقرا وهذا قول ابن القاسم في الغيبة (فرع) وكذلك اذا خيف غرق
المركب وطرح مال التجارة وزع المطروح على مال التجارة المطروح والسالم ويقبل قول
المطروح متاعه في قيمته فان لم يقبل (فرع) واذا قام على الرجل غرامه فاقر ان هذه
السلمة ودبعة عندى لفلان والمقر له حاضر يدعيها فانه يحلف بالمقر له وياخذها لان المقر
بثمن ان يحيا به باقراره قال القاضي عياض رحمه الله تعالى وليست بمنه من باب اليمين مع
الشاهد لان هذا مقر ليس بشاهد ولا تشتطه العدالة التي تشتط في الشاهد وانما هو
من باب الاقرار واليمين للتممة (تنبيه) وفي الجزاء الشافى من احكام يمين سهل ان يمين
التممة يحلف فيها في مقطع الخي ذكر في ترجمة دعوى يمين التهمة في المدعى وذكرها
ايضا في الجزاء الاول في باب المتاللات والشهادات ان المتهم اذا طال حبسه ودام على
انكاره يحلف في مقطع الحق انه ما أخذ شيئا (فرع) ومن ادعى عليه نكاحا وسرقه
لا تحب عليه اليمين الا ان يكون متهمها فحلف فان امتنع حبس على ما هو مذكور في باب
القضاء بالسباسة (فرع) وفي التنبيهات للقاضي عياض انه لا ضمان على السماء في
دعوى ضياع الاتاع ولا فيما حدث فيه في يديه من عيب ويحلف ان اتهم (فرع) واذا
ادعى الاب بعد ان اشهد على نفسه في صداق ابنته ان قبض نقدا منه من الزوج انه لم
يقبض شيئا وأنه اشهد قبل القبض وانكر الزوج ذلك فعلى الزوج اليمين ان كان متهمها
والاب لا يلزم به دعوى الباطل وسطحا في باب القضاء بالاعان في الدعوى (فرع)
وفي المتطعة قال ابن حبيب والزواج بسال الولي فيما صرف النقد فيه من المهاز وعلى
الولي ان يفسره ذلك ويحلف عليه ان اتهمه (فرع) وفي المتطعة سئل مالك عن رد
جارية بعيب هل بائعها منه فارد البائع ان يسخطه انه ما وطئها منذ رأى العيب بها فقال
لا يمين عليه وقال مهتون فهو وقال ابن القاسم في سماع عيسى ان كان منه ما حلف والا
فلا (فرع) ومنها قال بعض الموقنين اذا اشترط البائع على المتاع سقوط اليمين في بيع
البراءة من العيوب فان كان ممن لا يتهم فله شرطه وان كان ممن يتهم لم يتسعه الشرط
وحلف (فرع) اذا كان الابداع بغير يمينه فادعى المودع الرد كان القول قوله ويحلف
ما هو كان او غير ما هو وهو خلاف دعوى التلف وله رد اليمين على رجاها من ردها عليه
حلف وغرم المودع عنده ونحوه في كتاب عبد الحق والعمى وهو خلاف ما وقع في كتاب
الوكالات من مختصر ابن أبي زبدان لا يحلف الا ان يتهم قال المتطعي والقول الاول مذهب
ابن الماحشون ونحوه في كتاب محمود ليس هو مذهب مالك وابن القاسم وقول مالك ان من
يقبل قوله في تلف يقبل قوله في الرد اذا ادعى بغير يمينه قال ابن القاسم ولا يحلف الا ان
يتهم واذا ادعى المودع عنده تلف الوديعة كان القول قوله وسواء اخذها بيينة وغير بيينة

٦٠ تبصره ل الاخر اذا حل الحال به ولا يذهب عن فضة أو عكسه الا ان يكونا من يوجب ذلك قبل
ان يفسر فاما انفس الحال عليه قبل الاحالة ولم يعلم بذلك الحال فله الرجوع على المحيل ولا تزامه الحوالة فان انتقد في
الوثيقة بعد معرفة الحال فلا الحال عليه وموضعه من المال فلا رجوع له بوجه وان كان افلاسه بعد الاحالة فلا كلام للحال

ووجه تسمية هذه الحالة بغير ما يباحه ثم رد المبيع وسببوا استحقاقه فان الحوالة نعمه في القصد تعجب واختار ذلك الاثمة ولا
 يفسد عند ابن القاسم ولا يفسد ويرجع المشتري على البائع بناء على انها معروف او لا المبيع (ومثل) ان رشح عن رجل باع
 خبثه له من كرم واحال عليه ٢٦٦ بالنظر فان ثبت رجل ان باع الخبثه فمن الخبثه قيل بيبعه واستحق الخبثه

ولم يبع المبيع (فقال) اذا كان
 الامر على ما وصفت فتتقضى
 الاحالة ويرجع الحال بدنه
 على الذي حاله ولا يكون له
 قبل الحال عليه شيء يسقط
 الثمن عنه باستحقاق الخبثه
 وهذه المسئلة عندى خارجة
 من الاختلاف لكون
 الاستحقاق فيها من جهة
 الحمل بخلاف اذا لم يكن من
 جهته واذا حاله على من لا دين
 له عليه ورضي بذلك الحال
 عليه فذهب ابن القاسم انها
 حالية وليست بحوالة وله
 الرجوع على الحمل ومذهب
 ابن المأخضون انها حوالة
 صحيحة وان علم انه لا دين له
 على الحال عليه فان اشترط
 انه يرى من مطالبته فيبرأ من
 ذلك على مذهب ابن القاسم
 وغيره ولا يرجع الحال على
 الخبث بوجه قال ابن حارث
 وعلى ذلك يبنى الخلاف في
 الذي تجهل عن انه الصداق
 بعد عقد النكاح فيبطل على
 مذهب ابن القاسم ان مات او
 فليس وعلى مذهب ابن
 المأخضون فلا يبطل (ومثل)
 ابن زرب عن البراءة تدفع
 في قطائع الحشم الى رجل
 ليدفعها الى من سده البراءة
 فيدعى الدافع يدفع وينكره

(الباب التاسع والعشرون في القضاء بشرط التصديق)

وفي المتنطة في باب الشروط في النكاح اختلف في شرط التصديق هل ينتفع به بشرطه
 ام لا فقلنا ينفعه وقيل لا ينفعه وقال ابن القاسم ان كان حشوطه ما هو معروف بالحالة
 المستنة نفعه الشرط والا لم ينفعه (مستلة) ومن هذا المعنى ما يجرى بين الناس في
 معاملاتهم بالدين فيشترط البائع على المشتري في أصل المعاملة انه معتدق في دعوى القضاء
 دون عين تلتزمه ثم يدعى الذي عليه الدين بذلك انه قد رهنه بالدين رهنا او وهبا باء او
 انظره او غير ذلك من الوجوه المتعلقة بتلك المعاملة او قبض الذي عليه الدين او عوت
 فكأن القاضى صاحب الدين عين الاستبراء ما هو ولا تصدق ولا يرتفع به منه رهنا
 ولا اتصال به على أحد ولا حال به عليه احدا فلا بد ان يحلف في هذه المعاني الا ان يقول في
 الشرط انه معتدق في الاقتضاء وفي جميع اسباب هذه المعاملة دون عين تلتزمه فتسقط عنه
 الدين ويخوذلك لابن العطار قال اذا قام الزحل على صاحب دينه وهو غائب فوجب له قبض
 حقه فلا عين عليه ان كان شرط لنفسه انه معتدق في الاقتضاء دون عين تلتزمه (تنبيه)
 قال ابو عبيدة الله مجد بن النخاس في انتقاده على ابن العطار وهذا غلط لان الغريم اذا غاب
 وجب على الحاكم ان يستقصى حقوقه ولو كان حاضرا ما كان بدري ما يدركه عن نفسه
 في شرط تصديق الاقتضاء فيقول شرطه لاجل كذا لانك من أهله فلا بد من قطع
 جميع ما يتوهم وهي عين الاستظهار من السلطان لا يجوز للحاكم اسقاطها ولا يحكم على
 غائب حتى يستوفى جميع حقوقه ولا يأمن ان ياتي غريم آخر يسقى خصمه هذا الغريم
 فيما أخذ او يستحقه دونة اذ له قد استحال بدنه على غريمه ولم يشهد عليه او قد اشهد عليه
 من يعلمه الغائب ولا يعلمه غرامه فهذا الغريم الطارئ لم يصدق الغريم الاول المحكوم له بدنه
 فكل من جاء من هؤلاء يقول للحاكم لم تستقص قبل ان تحكم فلذلك وجب في الغائب ما لم
 يجب في الحاضر (فرع) وفي المتنطة واحتلف ايضا اذا قال العاقد في شرط التصديق بعد
 ان عرف باختلاف أهل العلم في وجوب الدين وسقوطها فاحذ بقول من يرى منهم سقوطها
 هل ينفع ذلك رب الدين ويخرج به من الخلاف فقبل ينفعه وتسقط عنه الدين وقيل لا بد من

صاحبه (فقال) اذا وجد الذي يبيده البراءة الى الذي يقطع اليه بها فوجدت البراءة بيد المقطوع اليه
 قد دفعها صاحبها او وكيله او رسوله ليدفع ما فيها فاقول قول الذي وجد به البراءة مع يمينه وهي بمنزلة الزهر وان كانت
 البراءة قد دفعها الحاكم الى غير الذي هي له مثل الشرط ليوصلها الى المقطوع اليه مثل البوايين والوكلاء ليدفعوها الى رجل

اسمه في البراءة فادعى المدعى ان الرجل الذي اصدق في البراءة والذي هي بيده معترف انه لم يدفعها اليه الذي اخذ
 ما فيها وانما دفعها للشري فليزاد المدعى ان يقيم البينة بالدفع والا فانتم عليه صديقين صاحب البراءة وانه ما وصل اليه
 شيء ولا دفع اليه شيئا وادعى المدعى ان الذي زعم انه دفعه الان يقيم ٤٦٧ البينة على الدفع كذا انتم

الاكرمة في الدور والارضين
 وغيرهما وأنواع
 الاجارات والجعل

الكرامة في الدور وغيرهما من
 الرباع جائز لانه معلومة بكرة
 معلوم (ويكتب في ذلك عقد)
 اكترى فلان من فلان جميع
 الدار بكذا حسدودها كذا
 بحقوقها وخمسة مائة مائة مائة
 اكتراه بمخالصة من عام
 كامل من الان اوله كذا
 بكرة مائة في اعام المذكور
 كذا يدفع في آخره وبطوله
 وزل المكترى في مكتراه
 لا يتفاهم عن معرفة
 وبصر وشهد عليهم بذلك في
 كذا (بيان) هذا الكرامة
 لازم فما ليس واحد منها
 حله ولا الخروج عنه الارضا
 الا بحال تمام المدة كالبيع
 سواء ويجوز في الرباع كلها
 عقد الكراء فيه مشاهرة او
 مساهنة على غير الوجه الاول
 (ويكتب فيه مائة) اكترى
 فلان من فلان الدار بكذا او
 الحانوف بكذا بحقوقها
 ومنافعها من الان مشاهرة
 او مساهنة كل شهر بكذا او
 كل سنة كذا يدفع واجب كل
 شهر في آخره او كل سنة بطولها
 اوفى آخرها وزل المكترى في

العين وليس لازم ان يتخير على الحاكم ويجوز ان يملك من اهل العلم بل يحكم الحاكم
 بما ظهر له قال ولزاد المدعى ان يقيم البينة بالدفع والا فانتم عليه صديقين صاحب البراءة وانه ما وصل اليه
 شيء ولا دفع اليه شيئا وادعى المدعى ان الذي زعم انه دفعه الان يقيم البينة على الدفع كذا انتم
 العبد وان طاع له المتسلف بعد عقد السلف باسقاط العين في دعوى القضاء له بمعه
 التصديق حيث دمج السلف (تنبيه) قال ابن الفاروق هذا غلط لانه بعد عقد السلف
 هدية المديان وان كان يجوز في عقد صدقة البيع كالهن الذي يجوز اشتراط الانتفاع به
 في عقد البيع بطلانه بسبب اجارة لا يجوز للراهن ان يتطوع به بعد السقوط وان يبيع
 للترتب الانتفاع بالهن اذ هو من هدية للمديان ولم يختلف فيه قولهم انه مكروه بعد عقد
 البيع فكذلك اسقاط العين بعد عقد السلف اذ هو هدية للمديان (مسألة) وفي رواية
 ابن القتيبي شرط التصديق لا يورث والعين تليق بوجوبه من كان المديان شرط له انه مصدق
 لان من هبة الذي عليه الحق ان يقول انما التزمت تصديق المتوفى لعملي بدنه ونقبي
 بصدقة فماذا ادعى انه قضى ورثته بعده منهم العين (مسألة) قال ابن الفاروق ان كان
 انصرم الفلاس صدق غرماءه في الاقتضاء وقاموا بقبضه واقبضوا ما به حكم السلطان
 انصوا بالتصديق ولم يخلوا (تنبيه) قال ابن الفاروق هذا ايضا غلط ولا يجوز للسلطان ان
 يقضي لهم الامداد اعانهم اذ قد بطران بحسب له بمحاسنهم او يستحق ذلك دونهم كما تقدم
 قبل هذا (مسألة) واذا شرط للرجل لزوجته ان القول قولها في الغيب عنها وانها مصدقة
 في اقتضاء الاجل المضروب في ذلك فانه يسقط عنها هذا التصديق وثبت اثبات الغيب
 عند الحاكم وانما عليها ان تثبت الزوجة عند الواسطة ثم يامرها بالخلف في بيتها ان
 كان ذلك في شرطها او في اقرب الجوامع البهائم لم تستطع العين في بيتها فان كانت من
 تخارج بنهارا اخرجت وحلفت والاحلف ليس لا يبيع لما تطلق نفسها (تنبيه) والعين في
 ذلك ان تحلف بالله تعالى انه قد غاب عنها اكثر مما شرط لها وان لم يقدم لها سرا ولا
 جهرا ولا اسقط عنه شرطها ولا كان سكوتها وتوهمها تاركها للشرط قال ابن الفاروق
 وتحلف على ذلك في بيتها ان كان في شرطها انها تحلف في بيتها في المتضي من اجابها
 وانتقد ذلك ابن الفاروق قال كيف تحلف في بيتها في جميع ذلك وانما شرط له ان تحلف في
 بيتها في المتضي من اجابها ثم خرجت الى الجوامع وحلفت في سائر ذلك (فرع) اذا شرط
 الزوج لزوجته انها مصدقة في دعوى انصراره بها دون عين تليق بوجوبه من كان المديان شرط له انه مصدق
 انصراره بها وثبت الشرط طلق نفسها دون عين وقال ابو القاسم الجيزي في وثائقه اذا طاع
 بتصديقها في الضرر لزمه وبكره عقده فان قدده حينها فيه حلفت حيث يجب الان يقول
 فيه دون عين ما لم تكتسه من قددها فان تلذذتها بشئ سقط شرطها وان ادعى التلذذ
 وانكرته حلفت ولما رد العين (تنبيه) قال ابو عبد الله بن الفاروق انما يجوز للترتين بيع

مكتراه وتبين على ما تقدم ولكل واحد منهما حل هذا الكرامة اعني شاه ما لم يعين مدة معلومة ويؤدى المكترى عما سكن بمساه
 واختلف في الشهر الاول والسنة الاولى هل يلزم فيها هذا ام لا على قولين أحدهما انه لا يلزم اذا لم يقع ذكر التبرع على معين
 وهي رواية ابن القاسم عن مالك والثاني انه يلزم وهي رواية مطرف وابن ابي جشون عنه فان قدم المكترى في هذا شيئا من

من شرط العقد ان يكون له ثمن فلو كان شرطه ان يبيع له ثمنه لم يكن له ثمن فلو كان شرطه ان يبيع له ثمنه لم يكن له ثمن فلو كان شرطه ان يبيع له ثمنه لم يكن له ثمن
 المكرى ان يبيع له ثمنه فلو كان شرطه ان يبيع له ثمنه لم يكن له ثمن فلو كان شرطه ان يبيع له ثمنه لم يكن له ثمن
 المكرى ان يبيع له ثمنه فلو كان شرطه ان يبيع له ثمنه لم يكن له ثمن فلو كان شرطه ان يبيع له ثمنه لم يكن له ثمن

٤٦٨

الزمن اذا كان في وثيقة الدين تصديق صاحبها في اقتضائه بدونه دون عين وكان مع ذلك
 ما مونا فان لم يكن شرط التصديق أو شرطه وهو مع ذلك غير مأمون فلا يجوز له بيع
 الزمن لانه لا يصل الى ذلك الا بعد عين وحكم وقال الشيخ ابو الزيد محمد بن عبد الله
 يجوز بيعه دون الحياكم اذا اصاب وجه البيع سواء كان في الوثيقة شرط التصديق
 أو لم يصح (مسألة) ان شرط المسلم اليه ان المسلم مصدق في اقتضائه السلم دون عين لم
 ينتفع بذلك المسلم في الدعاوى في تلك المعاملة ان زعم المسلم اليه انه اقاله أو انظره
 بالسلم بعد حله أو غير ذلك من الدعاوى الموجبة للعين فان قال انه مصدق في الاقتضاء
 أو في جميع اسباب السلم دون عين تفصح ذلك قال الباجي في وثائقه والاحسن في ذلك
 ان يذكر ان التصديق على الطوع نكاح اذا ذكرت ان التصديق انعقد في أصل السلم كان
 فيه اختلاف بين أهل العلم فقل يلزمه الشرط وقيل لا يلزمه فان لم يذكر في العقد ان ذلك
 كان على الطوع فلا تقبل ان تقول بعد ان عرف باختلاف أهل العلم في ذلك فالزم نفسه
 قول من يرى سقوطها نكاحه منه بالسلم ورضي به واثمته وقد ذكر هذا أحمد بن محمد
 ابن المنذر ورواه وضعه أحمد بن محمد بن الطاروق قال هذا ليس بشي لان المسلم اليه ليس له
 ان يختار قول عالم على عالم وانما ذلك الى الحياكم يختار من ذلك ما رآه قال ابن شريك نازل
 الاحكام والاصواب ما ذكره لانه قد قضى على نفسه شيئا لم يرضه وجاز له ان يبيع عليه
 بما حكم به على نفسه وقد تقدم بعض هذا (فرع) قال الباجي في وثائقه وخاطبت أحمد بن عبد
 الملك وسألته عن اشتراط التصديق في عقد السلف وعن وقوعه بعد العقد على الطوع هل
 هما سواء في اختلاف أهل العلم في ذلك ام ليس في ذكره على الطوع اختلاف وانما حارفت كتب
 الى ان الاختلاف المذكور يدخل في شرط التصديق في عقد السلف وفي الطوع به وقال
 لي أحمد بن عبد الله وانما الاختلاف اذا وقع ذلك في أصل العقد وما اذا وقع على الطوع فلا
 اختلاف فيه (تنبيه) والذي ينفع من التصديق ان يقول يصدق بلا عين فلو قال يصدق
 ولم يقل بلا عين ففيه اختلاف من قول مالك رضي الله تعالى عنه فمرة قال يصدق ويحلف
 وقال مرة يصدق ولا يحلف وقال مهناون لم يصدق اذا حلفه (مسألة) لو كان ذهب الموصي
 الى ان يكون الوصي مصدقا في تنفيذ الوصية بلا عين فقيها على التنفيذ فله شرطه اذا كان
 الوصي ثقة مأمونا مشهورا بالصلاح قال ابن القندي الا ان يكون الوصي من الورثة فان ذلك
 لا ينفعه ولا تنفيذ شرطه وعليه السنة أو يحضر التنفيذ جسم من برثته أو يقرن له
 بذلك فبرا (مسألة) لو اشترى رجل أمه من سيد هائم بمائة مائة العقد وانما قال المشتري
 للبائع اغامت على وما حسبني اتخلص فيها فقال له البائع بعت ولا تضمن عليك ولا
 خسرا وانما تصدق فيما تزعم انك تعها بدونه بين نازم ملك ذلك حار لا لزوم للبائع
 (تنبيه) وهذا الالتزام من البائع بعد العقد لا يلزم له بخلاف ما لو كان ذلك في أصل العقد
 فانه عقد فاسد انظر المتظية (مسألة) ان شرطه انه مصدق في اقتضاء السلف دون عين ثم

فكان له منعه يحلف ولا يلزمه
 شي من الكراء الا ان يثبت
 انه نزل فيها وروى ابن
 الماحشون في الدار والمقام
 والرحا وشبهه ذلك بدعي
 المكثري بعد السنة انه لم ينزل
 فيها ولا غيرها ان القول في
 ذلك قول ربه اذا ثبت
 الكراء بالاول القضاء واذا
 انقضت السنة وقادى
 المكثري على السكنى والاحتار
 في الدار وغيره اذ لم يحاسب
 بالكراء المتعقد أو يؤخذ
 بكرة المشكل في ذلك قولان
 لابن القاسم قال عنه عيسى
 وكراه المشكل أحب الى الآن
 ينقص عن الكراء الاول
 فأتخذ الكراء وان زاد حلف
 صاحبها انه لم يرض بالكراء
 الاول وبأخذه قال ابن الماحشون
 ما كان من دارا وحانوت أو
 غير ذلك بحاله مفاتيح وغلق
 فلا يصرف ذلك الى المكثري
 ويستكت ناعما يكون له الكراء
 الاول بخلاف الأرض وشبهها
 فان كان في الدار ثمة واشترطها
 المكثري فان كانت قد بدا
 اصلا حها فنكاح حار فقلسه
 كانت أو كثره وان لم يبد
 صلاحها فان كانت قيمتها
 بعد اخرج سيقها وعلاجها
 ثلث كراء المدة فاقبل وكانت

فقط قبل تمام المدة حارها واشترطها والا فلا وان كانت تطب بعد تمام المدة فلا يجوز اشتراطها
 ولا يجوز ايضا اشتراط البعض منها قليلا كانت أو كثيرة عند ابن القاسم كالا يجوز اشتراط بعض حلة السيف وان كانت ثمة
 لانه من الثمرة لا يرتفع الضرر باشتراط بعضها ويصير قاصدا لشرائها واجاز ذلك أشعبي في الثمرة وحلية السيف قال واذا جاز له

اشتراط المكى فالبعض اولى وذكر ابو الحسن النعماني انه ان كان الكراء مستقرا وكان السواد تعافى بعض السنين دون بعض فلا يجوز اشتراطها وان كانت تقرب السنين بعضها في بعض تعافى كان في الدار برج جام أو اجسا محفل فاراد المكثري اشتراط ذلك فلا يجوز له ذلك وان قل كالشهر لان ذلك ليس من نفس الدار والحاصل ٤٦٩ منها غير معلوم وذلك بخلاف

السبع لانه اشترى هناك
وقاها ومن غلاها وتجاوز
الكراء في الدار على ان يقضها
المكثري ومداها لتأريخ
الكراء وان نقد الكراء قال
بعضهم فان اشترط اكثر من
ذلك لم يجز وقال ابن حبيب
يجوز ذلك الى سنين وان نقد
الكراء والمكثري ان يقضى في
الدار ما شاء من داخل الدواب
ونصب التور وغير ذلك الا ان
يكون لا يحتمل ذلك او يشترط
ذلك عليه صاحب فلا يكون
له فعله فان فصل ذلك فتولد
منه شيء من ذلك له ان
يسكن معه من شاء وان كرها
بمن احب ما لم يكن في ذلك
مضرة واضحة وعلى رجا اصلاح
ما يحدث فيها من دهم وشبهه
ونقصة سقها ونحو ذلك
واختلف قول ابن القاسم في
كس المراض فرة قال هو
على رب الدار ومرة قال هو على
المكثري قال بعضهم يحتمل
ان لا يكون قوله خسلافا
فيكون قوله على رب الدار فيما
يكون فيها قبل الكراء فانه
لا خلاف ان ذلك على صاحب
الدار وقوله على المكثري فيما
يكون فيه امة الكراء وقال
مطرف وابن الماجشون
بجواز ذلك على سنة البلد

ادعى انه رهنه به رهنان العين تحب في ذلك حتى وان اشترط في تصدقه ما يوجه ادعى
به عليه فلا بد من العين في دعوى الرهن او الحالة قال ابن عبد الغفور وقاله بعض الشيوخ
المفتين وقد تقدمت اول الباب من الطرولان عات (مسئلة) وفي المسئلة واذا اشترط
المستعير انه مصدق في تلف ما يغاب عليه واشترط انه مصدق في تلف ما لا يغاب عليه فقتل
ابن القاسم واشبهه شرطه ولا شيء عليه (مسئلة) وفي المسئلة واذا لم يشترط السيد في
الكفاية التصديق في الاقتضاء دون بين تلمزموه ادعى المكاتب الاداء اليه وانكره السيد
فان العين تحب على السيد في ذلك وله رد ما على المكاتب وكذلك ان لم يشترط عليه انه
مصدق في جميع اسباب هذه الكتابة وادعى السيد انه قد حل بحكمه اليكته اليكاتب
يصديق المكاتب واشترط التصديق في يكون القول في ذلك كله قول السيد بغير عين وقال
اشهر بين (مسئلة) وهي احكام ابن سهل في مرض اقر رجل بما تتي مثقال وعهد ان
يصديق فيه ادون بين تلمزموه وان تدفع اليه بلا عين فاقى فيها ابن القطن سقوط العين
واستدل على ذلك بما وقع في جماع ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنى في الرجل
يرضى بدين عليه فيقول كنت ادين فلا او فلا ناها ادعوا قبل فهم مصدقون ان ذلك لهم
بلا عين على ما ادعوا قال ومثله الاقرا اقوى في سقوط العين من مسئلة السماع لان المقر
في مرضه قد حدد الدين فيها ولم يحدد الدين في المسئلة التي وقعت في السماع واقضى فيها ابو
عبد الله بن عتاب بوزم العين وقال ان المال صار لغير الميت وانتقل ووارثه فالحق قسم
والعين لازمة قال وقد اختلف قول مالك في شرط التصديق في الذي يلزم نفسه التصديق
فله في ذلك اقوال منها ان الشرط ساقط فاذا قال مالك رضى الله تعالى عنه يسقطه في حق
الذي يوجسه على نفسه وهو الحاسا فهو اولى بالسقوط فمن يريد ان يلزمه ورثته ومثله
ابن القاسم المتقدمه يحتمل ان تكون من غير هذا الاصل وان يكون الميت كانت يدنيه
وبين من اوصى تصدقته لعلامة على ان لا يقف على قبله ما اراد ان يخلص منها تصدقهم
فيها وهذا اصل آخر اختلف فيه اصحاب مالك فاعلمه قال ويهذه الرواية الاخيرة جرى العمل
عندنا قال ابن سهل وكان من طريق الانصاف ان يذكر ابن القطن ما في المسئلة من
الرواية الثانية الا ان لا يكون له بها علم فيعذر ونقل القاضي ابن زور الحكم في المسئلة بما
اقتى به ابن عتاب وكتب بالمسئلة ابن سهل الى احمد بن رشيق فقه المربة فاقى بان لا عين على
المقر له اذ لم يصحكن ثم تهم في اقرار المقر ولا يصح عليه ردية (مسئلة) وسئل مالك
رضي الله تعالى عنه عن اوصى في مرضه ان لادن ارضين دنار او اوصى مع ذلك انه مصدق
فيما قال فادعى الرجل ان له عليه خمسين دينار قال ارضى ان يخلط ويأخذ خمسين ويهذه
وهي اقل استدلال ابن عتاب في المسئلة المتقدمه (مسئلة) وفي جماع اصبح قبل ابن القاسم
فان اوصى فقال قد كانت بيني وبين فلان معاملة فاادعى من شيء فاعطوه وهو مصدق
فقال ان ادعى ما يشبه معاملة مثله اعطوه واحسبه رواه عن مالك قال ابن القاسم

٦١ تبصره ل ويجوز الاقالة في الكراء ما لم يقد الكراء فان نقد اوجب البعض من المدون بقى البعض
فيجوز فيما لم يقدون ما نقدوا ونقدوا اوجب امة كلها وسكن بعضها فلا يجوز الاقالة عند مالك قال ابن القاسم وذلك تسليح
باعها قال من بعضها وقال ابن حبيب ذلك كرو سلف قال ولا يجوز ايضا بين لانه دين بين فان نقد بعض الكراء ولم يبين انه

الحكم فاقول قول صاحب الدار مع غيره وبأخذ الكراه من المكثري وشواه كان الدفع في أول الشهر أو في آخره أو بعد شهرين أو ثلاثة أو في آخر العام ٢٧٥ الحكم في ذلك واحد وان تباعد قيامه فاقول قول المكثري الساكن مع

وبكون ذلك من رأس المال وليس كل الناس في قلة المال وكثرة سواء قال وان ادعى مالا يشبه بطل ذلك ولم يكن في رأس المال ولا في الثلث قال أصبغ يريد انما تبطل الزيادة على ما يشبه ولا تبطل الجبس بل يعطى ما يشبه مما لا يتبين فيه كذبه ويجعل ذلك يعني الاشبه بعمل الشهادة له وعليه (مسئلة) وفي مباح عيسى في كتاب الشهادات عن ابن القاسم فحين حضره الموت فقال ما شهد به ابني علي من دين أو ابني فهو مصدق من دينه اني ماؤه أولم يوقت عدد دائم مات فشهدا يشبه ذلك لقوم يديون وشهدا أيضا لبعض الورثة بدني فقال لا يشك ذلك عندي الا بين وان كان عدلا ومذهبه عندي مذهب القضاء يعني حكم فمذهبه المسئلة حكم قضاء الدين عن الميت لا يدفعه من عين القضاء قال وان لم يكن عدلا أو نكل المشهود عن العين لم الشاهد من ذلك قد مر مرثاته وان كان سفيها لم يجز اقراره في ميراثه ولم يحلف طالبا للحق (مسئلة) وفي كتاب ابن حبيب قلت لأصبغ من قال عند موته على ديون وفلان مولاي وأبني يعلم امرأه لها فني بينا ان له على شيئا فاعطوه فانه كان عندنا من قول ابن القاسم انه كان شاهدا ان كان عدلا لحلف معه المدعى وأخذ ما قال قال أصبغ ما هذا شي ولا أعرفه من قوله ولكن يصديق من جعل الميت التصديق اليه كان عدلا أو غير عدل تقول مالك فحين قال وصيتي عند فلان فإأخرج فاقضوه ان ذلك نافذ وما استثنى مالك عدلا من غير عدل وذلك سواء ما لم يسم من يسم عليه تمة يثمة من اقاربه من هو كنفه قال فضل بن سلمة كانه يقول لو لم يقل فإأخرج منها فاقضوه ولكن قال وصيتي عند فلان وسكت فانه لا يكون شأ حتى يقول فاقضوه ما فيها وفي المسئلة طول ويحث مع أصبغ ذكره ابن مهمل حاصله انه لا بد من اعتبار العدل فحين استدلت الميت به ذلك وذكره في العتية عن مالك رضى الله تعالى عنه (مسئلة) وفي الأول من وصايا النوادر قال يحيى بن يحيى قال ابن القاسم ولو قال كنت اعامل فلانا وفلانا فإأدعوا فصدقوه ما قال فليعقوا ما ادعوا بالعين (مسئلة) وفي مختصر الوصية قال أصبغ ولو اوصى فقال من ادعى على ديني فاعطوه وعليه واقضوه بغير بينة أو قال اقضوه ما به بغير بينة ولا عين ولو لم يوقت للدين وفنا فإرى ذلك جائزا في ثلثه ولا أرى ذلك يجوز في ثلثي الورثة وأراه كإوصية أو ما الذي وقت الدين وسماه فهو كحل أقربين وسماه الا انه لم يعرف صاحبه ولا أصله فقال من جاء يدعيه فاقضوه ما به فذلك من رأس المال واذا اجتمع عليه اثنان أو جماعة كل واحد يدعيه لنفسه تخصاوصيه (مسئلة) قال ابن حبيب قال أصبغ عن ابن وهب في رجل أوصى ان ما ادعى سنو فلان قبلي فاعطوه ما به وما أقروا به لي قبلهم فلا تأخذوا منهم غيره ولا تسألوا منهم أحد اذ اناه قد كانت بيني وبينهم أشياء وحساب فقضى ابن وهب ان يجيزوا قوله فيما بينه وبين الثالث وما زاد على الثلث كانت فيه البيئات والايمان وقال مطرف وابن الماجشون مثله

(الباب الثلاثون في القضاء بشهادة بعض أصحاب الحق)

عنه وببر الا ان يكتب في القصد انه لا يبرأ من الكراه الا بالبيان لا بانصرام نجم ودخول آخر فلا بد من السنة والأغرم ومن أكثرى دارا مشاهرة أو مسانحة فان دفع كراهه شهر معن أو ستة معن فبرأه فلما قبل ذلك وان لم يبين في العقد وقت الاداء واختلافه فقال صاحب الدارق أول الشهر وقال الساكن في آخره جملة على عرف البلد في الكراه فان لم يكن عرف لزمه ان يؤدى في كل يوم مصابه وان كان الكراه مشاهرة أو مسانحة فاقول قول المكثري فيما قدم في الاخير الشهر الاخير والسنة الاخير فيكون القول قول صاحب الدار ان قام بعد ثمان ذلك قال ابن حبيب فان تناول ذلك حتى حال دون ذلك نحو الشهر في الشهور والسنة في السنين فاما المكثري مصدق مع عينه وان كان الاختلاف في قدر الكراه فان كان محضرة الكراهية الغاية منها وان كان قد سكن بعض السنة فقامها في الباقي بعد التحالف وغرم من الكراهية ما أقر به ان لم يقد وان كان بعد تمام السنة ولم يتقد فاقول قول

المكثري مع غيره اذا أشبه وان كان الاختلاف في المدة فان انتقد الكراهة سبق المكثري صاحب الدار مع غيره سكت المكثري أو لم يسكن وان لم يتقد فان كان محضرة الكراهة تحالفا وتعامضا وان نكل أحدهما فاقول قول الاخر إذا حلف راب كل بعد السكتي بعض السنة فقامها في الباقي بعد التحالف وغرم فيما مضى بحساب ما حلف عليه وان

اختلفوا في انقضاء المدة فاقول المكثرى في قدر الباقي منها مع عبته وان اختلفا فيما في الدار من خشب وشبهه فما كان ثابته فهو له صاحب الدار وما كان غير ثابت فهو للمكثرى وان تهدم بعض الدار المستكرى خلال المدة فلا يجب لصاحبها على البناء وسقط فان كان الذي تهدم لا يعتبر بالمكثرى ولا يتحقق من كراهتها فلا مبالاة ٢٧١ له وان كان بقص يسيرا

من كراهتها ولا يمنع السكنى فانه يرجع بقصد ربا بقص من الكراوى ليس له الرد وان كان ينقص الكسب من الكراهة ويمنع السكنى فالمكثرى مخير في سكناها ويخط عنه من كراهتها بقصر ما ينقص وبين الخروج عنها وتكرارها ولا يلزمه شئ من الكراهة وفي مسائل ابن الحاجب من اكسرى دارا فانصرفت المسدة وادعى المكثرى انها كانت متهدمة شهرين من المدة لم ينتفع بها او ادعى ذلك في بعض المدة بعد مضى بعضها قال فالماثلان سواء والقول في ذلك قول رب الدار والجامع عبته الان يقيم المكثرى البينة هذا ظاهر المدونة ولا ينحيب ان القول قول المالك وقد قيل قول ابن حبيب ليس بخلاف لانه تكلم على سنة غير مصونة وتكلم ابن القاسم في المدونة على سنة بعضها (وسئل) ابن رشد عن اكسرى دار السنين معلومة بقبول فبات اوفلس هل تحصل القصور عليه ام لا يحل عليه الماسكن (فقال) هذه المسئلة تخرج في المذهب على القولين الاصح منه ما في النظر انما لا تحصل بجمرة ولا بتغلبه اذ لا يحصل عليه ما لم

(مسئلة) قال ابن سبيل وفي بعض النسخ في آخر كتاب الاستحقاق من العتبية واراها من سماع اصيبخ قلت ارايت القاضي اذا قضى بشئ العامة كالطريق او الخسامة او المودة ونحوها من يشهد عليه قال عدول من العامة قلت وكيف يجوز شهادتهم ولهم في ذلك سهم قال هذا ما لا بد منه لانه لا يوجد احد ليس له سهم يشهد عليه قال لي وليس هذا سهما ايضا فلو كان سهما ما قطع من سرق في دات المال ولا حين زنا بخاريه من المغن وهذا مثله قال وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه في القوم تعرض لهم المصوص فباخذهم القوم فباثون بهم الامام ويشهدون انهم تعرضوا لنا وتلصصوا ان الامام يحكم فيهم بحكم الحاربيين يشهدتهم قال مالك رضي الله تعالى عنه ومن يشهد عليهم الا هم وهذا مثله وفي ذلك تفصيل باق ان شاء الله تعالى (مسئلة) وفيما المقتنع في الملو بين يشهدون ان هؤلاء سلبوا هذا المتاع وهذه الدواب وذلك بايدي المصوص قال مطرف فشهدا عدلين منهم جائز في القطع وفي اموالهم واما لغيرهم ولو لم تجز في المال لم تجز في القطع وقال مالك لا قبل بعض الشهادة ورد بعضها وقال اصبخ قال ابن القاسم يجوز عدلان منهم في القطع وفي اموال الرفقة غير اموالهما الا ان يكون مالهما مبرا فصور لهم ولغيرهم وقال اصبخ لا يجوز في القطع ولا لهما ولا لغيرهما ان كثر ما كان لهما فاذا اتهموا في بعض الشهادة سقطت كلها قال ابن الماحشون في المجموعة ويقام عليهم شهادتهم اذا كانوا كثيرا واول الكثر اربعة والا اربعة قول مالك قال اشهب وابن الماحشون ولا يعطوا الا موالات شاهدة كل واحد لنفسه ولكن يعطون شهادة بعضهم له من ولا يكونوا اثناء بما لا ينقسم وان قال المصوص ما قطعنا عليكم زات الفضة جازت بها الشهادة وان قالوا قطعنا عليكم فقد اقررو شهادتهم ولا شهادة لهم عليهم في غير ذلك (مسئلة) وفي التهذيب قال مالك فحين شهد على وصيه له فيها شئ فاقبله لا يتهم فيه جاز له ولغيره اذ لا يصح بعض الشهادة وورد بعضها وقال يحيى بن سعيد ان كان معه شاهد غيره جازت شهادته له ولغيره وان كان وحده جازت لغيره ولم تجز له وروى ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنه انها لا تجوز له ولا لغيره فذهه ثلاثة اقوال (تنبيه) وعلى قول مالك رضي الله تعالى عنه الاول تجوز له بغير عين لانه في حكم البيع والتافة ثلث الوصة وفي الطر للطنبي قال الشيخ ابو الحسن الصغيران كان مع الشاهد غيره وكان له فيها شئ لم لا فان الثالث الذي لم يشهد ما اخذ نصيبه ولا عين لانه ياخذ به شاهدان والشاهدان يحلف كل واحد منهما مع صاحبه وياخذ بخلاف ما اذا كان وحده لانه تبع وغيره قد حلف وقال في موضع آخر عن الشيخ ابى الحسن ايضا قال لا يخلو حال هذا الشاهد من وجهين اما ان يشهد مع غيره او يتفرد بالشهادة فان كان معه غيره شاددا جازت في حق الغير بغير عين وفي حق عين وان اتفرد فلا يخلو اما شهد فيه ام ان يكون كثيرا فثبت في حق الغير قولان او يكون سيرا فثلاثة اقوال قول مالك رضي الله تعالى عنه الاول تجوز له ولغيره وقول يحيى بن سعيد ورواية ابن وهب وقد تقدم

بقص بعد عهده وهو اصل ابن القاسم انه لا يرضى الدار السكنى قبضا للسكنى وان كانت الدار مأمونة فبات على مذهبه ان الكراوى لا يعمل بجمرة وينزل الورثة فيه منزلة المالكين يقول رب الدار لا ارضى بدمتهم فيكون له ان يفسخ انكراهه وياخذ داره وباتى على مذهبه في التغليس ان ياخذ داره ولا يكون له ان يسلمها ويحاصص الغرامة وذلك اضطرار من قوله وجرى على

ولو شاءت أن لا يجوز النقد
في المال الذي لا يجوز النقد ٢٨٤
في المال الذي لا يجوز النقد
في المال الذي لا يجوز النقد

ذكرهما (مسألة) وفي المقنع قال أصبح في المذخر حقة في رحاب الله بعد على وصية رجل
فشهد كل واحد منهما صاحبه ان الميت أوصى له بكذا فان كان على كتاب واحد فذلك
لما عاين الشهادة باطلة لان كل واحد منهما يشهد لنفسه ولغيره وأما لو شهدا على غير كتاب
مكتوب فيه الوصية فشهد أحدهما ان الميت أوصى لقلان بكذا ثم قال المشهود له بالوصية
أشهد عند القاضي ان فلانا الميت أوصى لقلان بكذا يعني الذي شهد له بالوصية فهي جائزة
لهما ويحلف كل واحد منهما مع شهادة الآخر (مسألة) ولا ينزله في المقدمات على
مسئلة التذهب المتقدمة وما بعدها كلام فيه جمع وتفصيل رأيت اثباته هنا قال وأما
التهمة الخاصة في بعض الشهادة فانها تبطل جله الشهادة على المشهور بالمعروف في المذهب
ممن ان يشهد رجل أن له أو لآبيه أو لرجل أحبه على فلان ألف درهم من معاملة أو سلف
أو ما أشبه ذلك وقد وقع في المدونة وغيره في شهادة الشاهد يشهدان رجلا أو رجل واحد
عوضه مال اختلافه كثيرا بغير تحقيقه في التفصيل وتصح حذرك ما سألته تقسم على
قسمين كل قسم منهما لا يجوز من وجهين (أحدهما القسمين) ان يكون الموصى أشهد على وصية
مكتوبة وقد أوصى فيها للشاهد بوصية (والقسم الثاني) ان يكون على لفظ بغير كتاب
فقال فلان كذا وفلان كذا لا أحد الشهود (فاما القسم الأول) وهو ان يشهد الموصى على
وصيته وقد أوصى فيها للشاهد بوصية فلا يخولان كون ما سألته للشاهد فيها سيرا أو كثيرا
فان كان يسيرا ففي ذلك أربعة أقوال أحدها ان شهادة الموصى له لا تجوز لنفسه ولا لغيره
لأنه يشهد في اليسير كما يشهد في غير الوصية وهي رواية ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنه
في المدونة والثاني ان شهادة تجوز لنفسه ولغيره فان كان وحده حلف الموصى لهم مع
شهادته ان ما شهد به من الوصية حق وأخذ ما له فيها بشهادته مع إيمانهم لانه في حكم التسع
للملة الوصية وان كان معه غيره ممن أوصى له أيضا يسير ثبتت الوصية بأشهادتهما وأخذ
هو ما له فيها بغير عين وهذا قول ابن القاسم في المدونة ورواية مطرف عن مالك في الواضحة
والثالث ان شهادة تجوز لغيره ولا تجوز لنفسه وان كان وحده حلف الموصى لهم مع شهادته
واسحقوا وصاياهم ولم يكن له شيء وان كان معه غيره ممن أوصى له فيها شيء يسيرا أيضا
ثبتت الوصية بأشهادتهما في سواهما وأخذوا وصاياهم بغير عين وحلف كل واحد منهما مع
شهادته صاحبه فاستحق وصيته وان سكتا كان معه من لم يوص له فيها شيء ثبتت الوصية
بشهادتهما في سواهما وحلف مع شهادة صاحبه فاستحق وصيته وهو قول ابن الماجشون
في الواضحة والرابع ان شهادة تجوز له ولغيره ان كان معه شاهد غيره فثبتت الوصية
بشهادتهما وأخذ ما له فيها بغير عين وكذلك صاحبه ايضا ان كان له فيها شيء وأخذ ما له
فهاهنا بغير عين وان لم يكن معه شاهد غيره فانها تجوز لغيره ولا تجوز لنفسه ويحلف غيره مع
شهادته وتسحق وصيته ولا يكون له هوشى وهو قول يحيى بن سعيد في المدونة وان كان الذي
أوصى به للشاهد كثيرا فلا تجوز شهادته له ولا لغيره في المشهور من الأقوال وقيل تجوز

للموالم أو تكري الأرض لما
بقي من المدة فان نقص ذلك
عن الكراء الذي اكراه به
الميت وقبض من تركته فقد
انقصان ورد الى المكري
الكراء عند وجوه عامات
وكذلك يجب ان يكون الحكم
في الدار على الصحيح من
الأقوال وهو الذي يأتي على
مذهب الشافعي وقدرت بعض
الشيوخ ان جميع الكراء
يعمل للمكري من تركه
المكري لانه يعمل عليه موته
كالدين المؤجل وذلك غير
صحيح لانه انما يحصل عليه
ما قبض عوضه وما بقي من
الكراء لم يقبض عوضه لانه
منافع تقبض شيئا بعد شيء واذا
باع صاحب الدار المكراة
بعد الكراء فاما ان يبيعها من
المكري أو من غيره فان
باعها من أجنبي ولم يعلم
بالكراء المشتري فهو عيب
ان شاء رد المبيع به وان شاء
أمسكه وان علم به فلا يرد له
ويكون له الكراء المباح ولا
يكون فيه حق الا ان يشترط
واذا اشترطه فان كان متوجبا
الكراء أو بعضه لما تم بعض
المدة أو بعضها فلا خلاف ان
ذلك لا يجوز له الا ان يكون
أقل من صرف دينار ويكون

التمن ذهبا على ما تقدم في البيوع وان كان الكراء لم يبع منه شيء للبائع لانه لم يبع من
المدة شيء أو اشترطه البائع فاختلاف في ذلك على قولين فسكان ابن رزق وغيره من الشيوخ يميزون بين الكراء لم يبع منه شيء
بعد وانما سكن المكري فيه على ملك المبتاع وكان المبتاع باع منه الدار وتبرأ اليه من العقد الذي فيها للمكري قال ابن رشد

وهذا القول هو الأصح والأحسن في الجهة وكان غير منع ذلك وهو قول ابن القاسم في الدسماطية أنه لا يجوز ولا يصح
 الشئ من ذلك المتاع اشتراطه أو لم يشترطه وقال ابن رشد في إبطال من الشرح اختلف في أن أكرى دارا لعام ثم باعها قبل تمام
 العام قليل أن البيع ينفعنيهما من يوم عقدها ويجب لا يشترى من ٢٧٣ حينئذ وباخذ كراهية بقية العام

وقيل يكون البيع فاسدا
 الآن يكون استثنى المانع بقية
 المدة وقيل أن الدار لا تصح له
 الإفسد انقضاء أمدا الكراه
 ولا شئ له في الكراه إلا أن
 يشترط فهو في قول ويكون
 البيع فاسدا في قول وهذا
 إذا علم المتاع بالكراه وأما
 إذا لم يعلم المتاع بالكراه فهو
 عيب إن شاء أن يترك المدا
 على أنه لا شئ له من الكراه
 وإن شاء ردها وأما ما باع
 الدار من المكسرى فقال أبو
 بكر بن عبد الرحمن وأبو
 عمران القاسمي هو فسخ لما بقي
 من مدة الكراه قال ابن سبيل
 وقول أبي بكر أميل للصواب
 وقال ابن دحون وابن النفاق
 والشارقي إن ابتاعها على أن
 الكراه عنه محطوط لا يجوز قال
 ابن دحون إلا أن يسقط ذلك
 عنه بعد البيع ولم يكن في
 أصل العقد فهو في قول
 الشارقي وقد حازه ابن فرج
 وهو خطأ لأنه ابتاع الدار
 والكراه بالثمن الذي دفع قال
 ابن سبيل وقول هو لا يبدل
 على أن الكراه لا يفسد الشراء
 فتأمل ذلك

(فصل في الكراه في سائر
 الرباع من الحمامات والأفران
 والحوائط والأرض وغير

شهادته لغیرہ ولا يجوز لنفسه على قياس اصبح في نوازل من كتاب الشهادات في العبدین
 بشهدان بعد عقدهما أن الذي اعتقهما غصبهما من رجل مع مائة دينار أن شهدا هما تجوز
 في المائة دينار ولا يجوز في غصب رقابهما لأنهما تهما أن يردا راقا في غصبهما ولا يجوز
 لحران في نفسه ويقوم من قوله في هذه المسئلة أن الشهادة إذا رد بعضها نتهمة جازمتها
 ما لا نتهمة فيه وهو خلاف المشهور المعلوم (وأما القسم الثاني) وهو أن يشهد الموصى على
 وصيته لفظا بغير كتاب فيقول فلان كذا وفلان كذا وفلان كذا لا أحد الشهود فلا يخلو
 أيضا من أن يكون الذي أوصى به لأحد الشهود كثيرا أو سيرا فإن كان كثيرا فلا يجوز شهادته
 نفسه باتفاق ويجوز لغيره فإن كان وحده حلف الموصى لهم مع شهادته واستحقوا وصاهاهم
 وإن كان معه غيره ممن يشهد لنفسه بغير كتاب أيضا حلف كل واحد منهم جميعا باستحقاقه
 واستحقاق وصيته وأخذ من سواه هذا وصاهاهم بشهادة تهما دون من وإن كان معه غيره ممن لم
 يشهد لنفسه شئ حلف هو معه واستحق وصيته وأخذ من سواه وصيته بشهادة تهما دون من
 وقد يقال أنه لا يجوز شهادته لنفسه باتفاق ويجوز لغيره على قول مطرف وابن الماجشون
 ولا يجوز على ما في معاج أشهب من كتاب الشهادات فإن لم يكن معه غيره على مذهبه ابن
 الماجشون ومطرف وحلف الموصى لهم واستحقوا وصاهاهم باعائهم مع شهادته وإن كان
 معه غيره ممن يشهد لنفسه حلف كل واحد منهم جميعا باستحقاقه واستحقاق وصيته إن لم
 تكن شهادة بكل واحد منهما صاحبه في مجلس واحد على مذهبه ما في الشهود يشهد
 بعضهم لبعض أن شهداتهم لا تجوز أن كانت على رجل واحد في مجلس واحد وأخذ من
 سواهما وصيته بشهادة تهما دون من ولم ينقل في النسخة التي نقلت منها حكم لا يسير فأنظره
 في باب الشهادات منها (مسئلة) قال مهنون في المتكاريين البغيتوق قد نقضوا الكراه
 فمطبق قبل البلاغ وأنكر قبض الكراه قال شهادة بعضهم جائزة ويرجعون عليه ثم رجع
 فقال لا تجوز إذ ليست بوضع ضرورة وقد كانوا يبعدون من يشهد سواهم إذا أرادوا أن
 يتقدموا الكراه (مسئلة) وفي المقنع أن شهدا هذان على وصيتين مختلفتين ولهما في واحدة
 منهما شئ أن كان سيرا حازت والألم تجزئ فيها جميعا (مسئلة) قال ابن نافع عن مالك
 وإذا شهد على وصية له فيها شئ بغير وصيتين ليس له فيها شئ فإن كان مالقا شهد فيها
 نافعها لا يثبت فيه حازت ولا بغيره ولا يثبت مع الشاهد الآخر أن كان مسأله بال لم تجزئه
 ولا لغيره وقد كنت لا أرى أن تجوز في قليل ولا كثير ثم رأيت هذا (مسئلة) قال عنه ابن
 القاسم في أوصى في مرضه إلى امرأته وإلى ثلاثة نفر أحدهم غائب وقد أوصى لهم فيها
 شئ ولا يشهد عليها غيرهم فيشهد لها سائران على ذلك قال أن كان ما أوصى لهما به سيرا
 لا يثبتان فيه حازت شهادتهما قال مهنون لا أعرف هذا ولا تجوز شهادتهما بحال لأنهما
 يثبتان على ما يليان للشارقي (مسئلة) وقال ابن الموازي كما عني مالك في شاهدین
 أوصى رجل اليهما وأشهدهما في ثلثة أن ثلث ماله ثلثة لساكن وثلثة لفلان وثلثة لهما

٦٢ تبصره ل ذلك مثل الكراه في الدور والعقد فيها كما تقدم في الدور فإن كان حافوا فلا بد أن تذكر في ما
 هو مكسرى من الصناعات ولا يجوز الإطلاق فمما لا بد أن يكون في سوق مخصوصة فيعمل على صناعة أهله وأن حكاكنا ترحي
 فالكره على وجهين على أن تكون طاحنة بريق ماحبها آلتها وعلى أن تكون خالية وباطلها المكسرى لنفسه (ويكتب في

بكذا أو ينادى في الشهر فيها طاعة كاملة الآلات
 بكذا أو ينادى في الشهر فيها طاعة كاملة الآلات
 بكذا أو ينادى في الشهر فيها طاعة كاملة الآلات

قال هذا خبر ونحوه لما وقع بهما لو كان شيء له بال لم يجوز لهما ولا لغيرهما وقد قيل
 لا يجوز أصلا قل أم كثر وهذا أخذ من عبد الحكم (مسئلة) وفي المجموعة عن المغيرة بن
 اقترى على جماعة من الناس هل يجوز شهادتهم في ذلك أم لا قال نعم وكفى أن قال
 الشهود ونحن لا نطلبه فقال ان كان قاله لجماعة عظيمة مثل أهل مصر والشام أو أهل مكة
 جازت شهادتهم من شهد منهم بعد الحجة والتعصب من هذا وان قاله لبطن أو غنم مثل
 زهرق وعزوم أو حيرانه وجيرانه غير كثير فلا يجوز شهادتهم بعضهم فيه غنى بالقول للثمة
 (مسئلة) وأجاز مصنفون شهادة من شهد على رجل أنه قطع من طريق العامة وأن كان هو
 طريقه الذي يعرفه إذا لم يل هو انحصار بذلك (مسئلة) قال عيسى في المسخرجة فيمن
 احتضر ورثته أو خواه وابنته وأخواه شاهدان في حق له فقال لهما إن كان مع موروثكما أو تركه
 أحد كما فهم ورثته فيه ففعلا أو فعل قال لا يجوز شهادته (مسئلة) وفي المسخرجة عن
 أصح فيمن تركه انتم وأخواه فتر كما مر انتم ما قبل موته فطمايت ونعت الائمة كترحق
 له بشهادتهما قال هي جائزة إذا لا يجران إلى انفسهما شيئا (مسئلة) وعن أوصى له بعد هذا
 ويرى ما يقوم فشهد الموصى لشم أن الموصى له بالسدمات قبل الموصى جازت شهادتهم إذ
 لا تنفع لشم بها إلا الورثة يقومون مقام البند وليس للموصى لشم شيء مما يدعيه المشهود له
 بالبعد (مسئلة) وقال عيسى فيمن احتضر فقال ما شهد عيسى به من دين أو شيء فهو
 مصدق إلى ما نه دنار ولم يوقت وقتنا ثم مات فشده فسه لقم يبدون وشهد لبعض الورثة
 بدين فلا بدت إلا بين أن كان الشاهد عدلا لا لقضاءه وأن يكن عدلا أو نكل المشهود له
 عن المين زعم الشاهد قدر معرائه من هذا الدين وإن كان سفيها لم يجز أقساره في معرائه قال
 مالك ولم يحلف الطالب (مسئلة) قال المغيرة فإني ماتت وليس لهما وارث إلا أنات
 فشهد أخوها وزوجها أنها حلت في رقبتي فلا يجوز شهادتهما يعتق عليهما حظوظهما
 من الرقيق ولا يقوم عليهما ما بقى وفي المنع لابن بطال كثير من مسائل هذا الباب

(باب الحادى والثلاثون في القضاء بالشهادات المختلفة)

وفي مختصر الوائفة قال ابن حبيب وكان ابن القاسم يقول في أربعة نفر شهدوا على رجل
 أنه تكلم بكلمة واحدة في مجلس واحد لم يلفظ بغيرها فقال الإنسان منهم فشده أنه قال
 ان امرأتى طالق وقال الآخران بل انما قال غلاى حوا وقال الإنسان منهم فشده أنه قال
 امرأتى فلانة المسلمة طالق لم يلفظ بغيرها وقال الآخران لا بل قال امرأتى النصرانية طالق
 أو شهد الإنسان بطلاق الحرة والآخران بطلاق الامه أو قال الإنسان انما اعتق غلامه
 أو قال الآخران بل مرزوقا فانه لأشئ عليه في هذا كله إذا كان من مكر الان
 الشهادتين قد اختلفت وأكذب بعضهم بعضا وأما طرف وابن الماحشون فقالا شهادة
 الفريقين من الشهود جائزة إذا كانوا عدولا لأن كل شاهد بغير ما شهد به الفريق الآخر

فيها طاعة كاملة الآلات
 استوفى مدركاته ولب
 الرطان بطعن فيها كذا
 وكذا رعا من الله مع في كل
 شهر بطول مدة الكراه وشهد
 عليه ما نه ذلك في كذا (ويكتب
 فيها على الوجه الثاني)
 عقدا كترى فلان من فلان
 جميع بيت الاحى انما لسه
 دون الآلات ولا مطاحن
 بموجب كذا لجماعة من الحقوق
 والحرم والنسافم والقنوات
 والسدد والافنية وغير ذلك من
 المنافع الداخلة فيه والخارجة
 عنه كراه صحتها المدة من كذا
 بكذا وكذا يندفع في كذا
 وزل المكربى في مكرا لقيم
 مطالنه وما يحتاج اليه من
 الآلات من ماله فإذا قت
 المدة أخذت متاعه وترك
 البت على ما كان عليه وبعد
 ان رآه وعلم باحواله كاه
 فرضه وشهد عليهما بذلك
 في كذا (بيان) فان كانت
 لرب الرضا فيها مطاحسين
 والآلات فله ان يزيلها أو يبيعها
 من المكربى بن معلوم مجهل
 أو مؤخر والكراه مع البيع
 في صفقة واحدة جائز ولا يجوز
 ان يكرها بمطاحنها والآلات
 على أنه إذا انقضت الوجبة
 تركت كلها وبه سخط ذلك ان

وقع وكذلك ان قال ما قص في آخره ولا يجوز النذر فيها بشرط ان كانت لا يؤمن قطع ما فيها وانخرام
 سدها ويجوز بطوع فان كانت ما مؤنة جاز ويجوز كراهها بالطعام والدقيق وكذلك ما صبر الزيتون بالزيت وغير ذلك من
 الطعام والغير عرض ولا لاهة باستحوزها انما المالح لا لا يخرج منها وانما يتولد فيها بصناعة بخلاف الفرزد كذا في العتبة

وقد عجز ذلك بعض الشيوخ وعلموا ذلك بأنه مزانية وفي كتاب الاستغناء يجوز ذبالة الملاحه بكل ما يؤكل ويشرب لانها ماء ولا بأس بالماء واحد باثنين وقيل لا يجوز وان كانت ماء لان المساعدة أنه طعام قال ابن رشد قبالة الملاحه تجب مع مدة الملح من العام بالذاتين والدرهم والقرعوش فقد اولى أجل جائز لا اعتراض فيه وأما كراهها ٢٧٥

ممنون في العتمة وفسه
اعتراض لان الملح قد يقبل
ويكثر كالمقنات وقرق بنه
ممنون فان نبات المقنات
لا عمل فيه والمغ يتولد بعين
المكسرى وجلب الماء الى
الاحواض ومما يجتسه وهو
فرق له وجه وأما استحبابها
بالخروج مما يخرج منها مثل
أن يكون قاعا مثل ثلث فائدة
فقد أجازة ممنون في العتمة
وفيه اعتراض لأنه كراهية
مجهول ولو عقد المصاحفة فيها
على الشركة لوجب أن يجوز كالم
تزارعا على أن يجعل لأحدهما
الارض والبذر والآخر الجعل
لكل من زراعتة جائزة فأما
فقدت مسألة ممنون من
حث اللفظ فلو قاعا فيها
بلفظ يحتمل الوجهين نخرج
جوازها على قولين وقد روي
زيد عن مالك أنه قال أكره
أن يعطى الرجل ملاحته على
النصف أو الثلث أو بعض
ما يخرج منها ولابن العطار في
وأنه إن ذلك جائز وله في
ذلك عقد دفع فلان إلى
فلان الملاحه المعلومه بموضع
كذلك القوم احواسها وسواقتها
ويجلب الماء إليها ويقوم
بجميع عونها حتى تملأ
ويستخرج جميع ملحها

فهذه شهادة وهذه شهادة بتمامان عليه جمعا وهكذا معنا مالكا بقول ومجمع
أصحابنا وهو الذي عليه حكم حكمانا وقول علمائنا لا نعلم خلافه قال عبد الملك به بقول
(فرع) قال عبد الملك قال لي مطرف ولو شهد هؤلاء الأربعة عليه بملقعة واحدة في
مجلس واحد فشهدوا أنسانا قال امرأته طالق ثلاثا وقال الآخران بل اغما قال امرأته
طالق واحدة أخذ بقوله الذين شهدوا على الثلاث ولا ملتفت الى خلافهم اذا كانوا عدلين
(فرع) وكذلك لو شهدوا أنه أقر رجل بعائته وقال الآخران بل اغما فترخصت قضى
بشهادة الذين شهدوا على الأكثر وقاله ابن القاسم وأصبغ وقال ابن الماجشون يؤخذ
بأكثر ما يجمعوا عليه من عددا بالطلاق أو بعدد الذي تأييدهم أحلف المشهود عليه فيما زاد به باطل
بمنزلة ما لو شهد ذلك شاهد لا ينعقد تكذيبا فيما نافي على ما يجمعوا عليه ولا ينعقد هذا
الأول لأن هذا امر واحد اختلفوا فيه ولو زعم الشاهد أن الآخران أنه سمع ولم يتكلم
في هذه المسئلة لم يلتفت اليهما قال عبد الملك وقول أصبغ وابن القاسم أحب الي وبه
أقول (مسئلة) وقال لي مطرف وابن الماجشون وأصبغ في شهدوا أن كذا بانه حكم
قرئ على القاضي يحوزره واشهد على نحو زهوشد آخرون أنه قرئ عليه ولم يسمع له بخبر
أو قالوا لم يحوزره أصلا قلنا يؤخذ بقول الذين شهدوا أن ذلك تم ولا ملتفت الى قول
الآخرين الذين قالوا لم يتم أصلا ولم يسمع له انما كما توفي محضر واحد في غير محضر واحد
تكافؤ في العدد الأول يتكافؤ فيها بعد أن يكون الذين شهدوا على التمام عدولا وكذا
لو كان الذي شهدوا فيه صلحا أو بيعا فشهد بعضهم أنه تم وشهد آخرون أنه لم يتم وهو على
ما فسرت لك (مسئلة) قال مطرف وابن الماجشون ولو شهد شاهد على رجل أنه طلق
امرأته البتة وشهد آخر أنه طلقها ثلاثا فامضت الشهادة ولم تكن من باب شهادة الأعداد
لانها اجتماع على التصريح بمنزلة ما لو شهد شاهد على رجل أنه سكر من خمر وشهد آخر أنه
سكر من سكر كعت الشهادة فوجب الحد لانها اجتماع على السكر وفيه الحد وقال أصبغ
مثله وكذا لو شهدا أحدهما أنه قال في حرام وشهد آخر أنه قال هي البتة وشهدا أحدهما أنه
قال هي خلد وشهدا الآخران أنه قال هي بائن فشهدتا ما في هذا كله تأمة لان معناها على
البتة وان اختلفا اللفظ وكذلك قال ابن القاسم (مسئلة) قال عبد الملك واذا اختلف
في الشهادة على الرأفة توجب على الرجل فقال به منهم هي رأفة مسكر وقال بعضهم
ليست رأفة مسكر فانه اذا جتمع عدلان على انهار رأفة مسكر أخذت بشهادتهما ولم يلتفت
الى الآخرين وان كانوا عدولا (مسئلة) وقال ابن الماجشون في القوم يشهدون على
الرجل بارتا ويتفقون في شهادتهم على الرأفة غير أنهم اختلفوا في الأيام والمواطن ان
شهادتهم تأمة لانهم اختلفوا فيها ولو سكتوا عنه كانت تأمة ولم يكن على الحاكم أن يقول لهم
في أي موضع كان ولا في أي يوم لذلك لا يصير شهادتهم اختلفا فهم فيها قال ابن عبد الحكم
وأصبغ أخبرنا ابن القاسم ان مالكا كان يسقط الشهادة في الزنا والسرقة اذا اختلفوا في

وبعضه في فئتها ويكون ذلك بينهما لعمال الثلث وأصحابا لثلاث لعام كذا بعد معرفتها بمقدار ما تعقد اعلمه وشهد عليه
بذلك في كذا وإذا اتهم بالزنا والرجل أو انقطع الماء وطرقها ما عني الهارة فلا يجوز بها على امل لاه ومضى أصحها
في أثناء المدة فيلزم المكسرى المقام عليه ويحاسب المدة العتلة من الكراء لأن يطول ذلك في مثل المناوبة والقرن واضر

الله ولم يشهدوا بحقيقة انكر اهل الكبرى لما فى تلك المدة وكذلك ان طرقتهم القصور فقتلوا من فيها حتى لا يقدر الغالب فانه يسمع الكراه فيها وكذلك القنادق المدة للقول اذا

انقضت بسبب السنة فذلك

فيها انقضت والقرن ايضا اذا وقع بالبدع غلام ورجوع وهرج الناس عنه حتى لم يكن في حبراته من يطعم فيه وقل فيه الطمع فذلك الحجة على من الكراه بقدرها اذا علم ذلك قاله الحافظ ابو عمرو بن اظهر وابن ارفع رأسه وغير واحد من النسخ وروى في مسائل ابن رشد انا قل الواردون للادعى المستأجر لجهده لهاب ذلك المكان وما أشبه ذلك وقل الواردون من البلاد لسكنى القنادق المكتراة المخذة

لأنزل فيهما من فته أو خوف حدث بالطريق أو ما أشبه ذلك فكان ذلك عيبا فيها اكتره المكبرى فمكون غيرها بن ان يتسلل بكراهته أو رده ويفسده عن نفسه فان سكت ولم يقم حتى مضت المدة أو بعضها لزمه جميع الكراه الا يصلاء يسقط عنه الكراه الا يصلاء أهل ذلك الموضوع حتى تنفي الرضا مطلة والقنادق خالة لم تسكن ولا يلزم المكبرى اذا قلت القائدة ان يحسطن من المكبرى من كراهته ما نقصه من الواردة بغير رضاه وانما يجب في ذلك للمكبرى ان يسار وقال فيها أيضا اذا قلت

{ الباب الثاني والذاتون في القضاة بشهادة السماع }

قال ابن رشد شهادة السماع لها ثلاث مراتب (المرتبة الاولى) تعبد العلم وهي المعبر عنها بالتواتر كالسماع بان حكمة موجود ومصر بخصوص ذلك فهذه اذا حصلت كانت بمنزلة الشهادة بالروية وغيرها ما يفيد العلم (المرتبة الثانية) شهادة الاستفاضة وهي تعبد لظنا قوي ما يقرب من القطع ويرتفع عن شهادة السماع مثل ان يشهد ان افعالو ابن عمرو ان عبد الله بن جهم بن القاسم من أوثق من اخذ عن الامام مالك رضي الله عنه فيقولوا امتداد الشها ومنها ان اذروى الملل رؤية مستغفنة ورأى الجهم الغفير من أهل البلد وشاع امره فبهم لزم الصوم أو الفطر من رأه ومن لم يره وحكمه حكم الخبر المستفيض لا يحتاج فيه الى شهادة عند الحاكم ولا تعديل قاله الطرطوشي في تعلية الخلاف (ومنها) استفاضة التعديل والتعريض وما يستفيض عند الحاكم من ذلك قال محمد بن عبد الحكم من الناس من لا يحتاج ان يسئل عند الحكم لا شهارة له ومنهم من لا يسهل عنه لا شهارة رجحه وانما يكشف عن أشكال وقد شهد ابن ابي حازم عند قاضي المدينة أو عاملها فقال أما الاسم فاعم عدل ولكن من يعرف ابن ابي حازم فدل هذا على ان عدله ابن ابي حازم لا يحتاج ان يسئل عنها وه ولا يعرف شخصه لشهرته بالعدالة بل سأل ان يشهد عنده على عين ابن ابي حازم انه هو (ومنها) القسامة بالسماع بالاستفاضة قال ابن القاسم مثل ان يعدو رجل على رجل في سوق مثل سوق الاحمد وما أشبهه من كثره الناس فيقطع كل واحد من حضر عليه بالشهادة فرائى من أرضى من أهل العلم ان ذلك اذا كثر هكذا وتظاهر بمنزلة اللوث تكون

التجارة في الحوائط الضعيف الناس وقل التعريفها الضعف أحواله فليس ذلك فيها حجة وسواء

كانت الحوائط للاجساس أو غيرها بالحكم في ذلك سواء ولا قيام للمكبرى لها بذلك وفي الجبال ان اغتربت الحائسل على جميعها فاداء المتقبل بناءها من مال ليم قبالة وأبى ربه الا فصح القبالة فذلك لربها وبذلك أفتى أهل الشورى بطيلة وقال

المشاورة لتقبل ذلك وبأخذ قية بنيانه مقلو عا عتد ووجهوهوا المعج ولصاحب الرجا ان تقدم في الطعن من شاء قاله معارف
وابن الماحشون وقال سمعون في كتابه ان سكت سنة البلدان بطعنوا على الدولة فلا يقدم صاحب الرجا أحد على
من اتى قبله وان سما كوا في ذلك قضى بينهم ستة بلد لهم ومن سبق بنزل ٢٧٧ الطعام في الرحافه صاحب

الدولة

(فصل) والارض في كراها
أقول ، احدها انه لا يجوز
كراؤها بالطعام كله ولا شيء
مما تشبه كاللبن والسكبان
وهو مذهب مالك وجهور
أصحابه الاقتص والنخب
والصنندل ونحو ذلك مما
لا يزرع فيها خاصة وسواء كان
الطعام مما تنبت كالخضرة
وشبهها أو مما لا تنبت كالعلم
والسبل وغير ذلك الحكم في
ذلك واحد والثاني انه يجوز
كراؤها بكل شيء من الطعام
وغیره ماعدا الخنطة
وأخواتها وهو قول ابن نافع
والثالث انه يجوز كراؤها بكل
شيء من الطعام وغيره مطلقا
والرابع انه لا يجوز كراؤها
بشيء اذا أعسد فيها نبت
وجوز بغير ذلك من طعام
وغیره وهو قول ابن كاتبة
ورواه يحيى عن مالك ولا
يجوز أيضا كراؤها بجزءها
يخرج منها فان وقع ذلك فبيع
فان فات فكرؤها كراعتها
قال عيسى بن دينار ومن
اكرها على أحد الاقوال
المد كورة أجرت كراهه ولم
انقصه وهو على قسمين مأثور
الرى وغیر مأثور فاما
للمأثور الرى فيها فهي التي

فيه القسامة من معين الحكم (ومنها) قال ابو الوليد الساجي واذا بلغ من شهرة المحارب
بأمره ما كد كراته بأمره فاق من يشهدان فلا ناهذا وقالوا لم نشاهد قطعه الطريق الا ما
نفره بعينه وقد استفاض عندنا واشتهر قطعه الطريق وما شهر به من القتل واخذ المال
والفساد فان الامام ان يقتله بهذه الشهادة وهذا أكثر من شاهدين على العيان (فرع)
واذا كان الذي قطع عليهم الطريق غير عدول أو كانوا عسدا أو نصارى لم تجز شهادتهم على
القصص ولكن اذا استفاض ذلك من الذكر وكثرة القول ادبهم الامام ونفاهم من المتقي
(المرتبة الثالثة) شهادة السماع وهي التي يقصد الفقهاء الكلام عليها وتعلق النظر
بصفتها وشرطها ومحلها (فما صفتها) فان يقولوا معننا معا فاشام من أهل العدل
وغيرهم وقال محمد يقولون ان لم نزل نسمع من الثقات وقال مطرف وابن الماحشون يقولون
سماعا فاشام من أهل العدل وهذه الشهادة تفيد ثلثا دون شهادة الاستفاضة وأجيزت
للضرورة وفي مقيد الحكم وتفسير شهادة السماع ان يشهد شاهدان أو أربعة على الاختلاف
في ذلك انهم لم يزلوا يسعون ان هذه الدار صدقة على بني فلان أو فلان فلا نأول فلا قد
توطأ على ذلك عندهم وكثر معاهم ولا يحفظون حسن مجموعهم
كثرة ما سماعوا من الناس من أهل العدل وغيرهم ولا يكون السماع بان يقولوا معننا
أقوام بأعنائهم يسعونهم أو يعرفونهم اذ ليست حجة شهادة سماع بل هي شهادة على
شهادة فتخرج عن حد شهادة السماع (وأما) شرطها فمسعة (الأول) انه لا يستخرج بها
من يد حائر وإنما يشهد بها لمن كان النبي بيده فتصح حيازة قاله ابن الموزمل ان يكون
رجل حائرا اذ اقيمت رجل انما ليه أهله وهذا الرجل المدعى كان غائبا فيقيم الحائز
بينة بالسماع في تطاول الزمان انه اشتراها من أبي هذا القائم أو من جده أو من مارت
أبيه منه فيحكم له بقائها في يده هذه الشهادة وحكي عن ابن حبيب عن مطرف وابن
الماحشون وابن القاسم وأصبغ ما يقتضي انه يستخرج بها من يد الحائز (فرع)
واشترط في المدونة في قول شهادة السماع لتقرر الدار في يد الحائز ان تقول الشهود معننا انه
اشترها هو أو اواه أو جده من هذا القائم فيها أو من أبيه أو من جده ولو قالوا معننا انه
اشترها هو ولا ندري حسن لم تنفع الشهادة لجواز ان يكون اشتراها من غاصب (فرع)
وكذلك السماع في الاحباس اذا شهدت بينة بالسماع انه حبس على الحائز له وهو تحت
أيديهم أو يكون لا بد لاحد عليه فتشهد بينة بالسماع انه حبس على بني فلان أو لله تعالى
ما ثبت الدنيا به الذي تصح فيه شهادة السماع اذا تطاول الزمان (الثاني) الزمان
قال مالك لا يجوز شهادة السماع في ملك الدار خمس سنين قال ابن القاسم وانما يجوز فيها
أنت عليه أربعون أو خمسون سنة حكاه ابن هشام في مقيد الحكم ولم يرد خمسة عشر في كتاب
محمد طولا ودها طولا في كتاب ابن حبيب قال ابن الهندي وروى انها تجوز في العشرين لان
الشهود يتبدل في ذلك تقصر الأعمار وقيل ان سكان وراه فهي طول والافلا بني الحنفة

٦٣ تصره ل تسقي بماء الانهر والعيون والابار الغزيرة التي يكني ماؤها السقي أرضها في كل أو ان فهد
يجوز كراؤها الى العامين والثلاثة وأكثر الى عشرة أعوام وقيل الى العشرين ويجوز اشتراط التقديس ولو لم يطق بها أرض نيل
مصر لانه لا يكاد يختلف قال ابن قسطن وكذلك بعض جهاتها أرض كريمة مختصة بكسيرة العنصر اذا زويت وسال الماء فيها

خلافه هل من ذلك أولا

٤٧٨

فروى ابن حبيب عن ابن عبيد الحكم وأصبح ابن ذلك وروى

عشر لان في الواحقون الشهود قد حدثت هذه ادة الجمع في الشرط الثالث في السلامة من الرب فان شئت ثلثان بالجمع وفي القليلة مائة من اسنانها لا يعرفون شأن من ذلك لم يقبل شهادة اياها لان يكون علم ذلك فاشا فقيم قال ابن القاسم فان شهد بذلك شهادان كبيران قد ياد جملهما قبلت شهادتهما وان لم يشهد بذلك غيره ما قال ابن الهندي اذا كانا عدلين وفي تنبيه الحسكام ومثل ذلك لو كانا طائرين فشهدا باستفان فموتوا ونحوه يلد هما وليس معهما من ذلك الموضع غيرهما فشهدا شهادتهما في الشرط الرابع ان يحلف المشهود له قال ابن عسوز ولا يقضي لاحد شهادة السماع الا بعد عيمته لاحتمال ان يكون أصل السماع من شاهد واحد والاشهاد واحد لا بد معه من اليقين في الشرط الخامس ان لا يسموا المسموع منهم والا كان نقل شهادة فلا تقبل اذا كان المنقول عنهم غير عدول وقال بعض الشيوخ شهادة العياض اذا كانت بتزج بها لا يجوز الا على السماع من العدول وان كانت ليقرب بها في الحاضر فقهه مختلف في اشتراط العدل فيها (تنبيه) قال ابن الهندي ان سقط من أهل الشهادة فليست شهادة تامة وزعم بعضهم أنهم اذا قالوا في شهادتهم من أهل العدل انها ليست شهادة على السماع وانما هي شهادة على شهادة فلا بد لهم من تسمية العدول الذين شهدوا على شهادتهم ويرى القائل بذلك ان شهادة السماع تنعقد بقولهم لم يزلوا يسمعون سمعا فاشيا وسقط من الشهادة من أهل العدل ومن الدليل على ان ذلك ليس كما قال ان الشهادة بالسماع الغاشي اذا سقط منها أهل العدل فلا تعمل الشهادة ولا تنفذ لانه قد يسمع ذلك من الغفيم وغير العدول ولا تقبل الشهادة ولا تعمل شيئا فالشهادة في السماع لا تكمل الا بان يضمن فيها أهل العدل وغيرهم ولا تصكون الشهادة بذلك شهادة على قوم معينين بها نسم كما ظهر للقائل بذلك لانه قد يضمن السامعون العدول الذين يسمعون ذلك منهم وهم قد أبقوا اسمهم معوا ذلك سمعا فاشيا متصلا من أهل العدل وغيرهم وعلى تجوز ذلك وعقده في المكاتب مضى الناس وأثبتت المصلا والاحكام ولم يأت آخر هذه الامه بافضل مما جاء به أولها في الشرط السادس ان يشهد بذلك اثنتان فصاعدا ويكتفي بهما على المشهور وقال عبد الملك وابن الماحشون أربعة (الشرط السابع) ان يكون الجمع قاضيا من الثقات قال ابن عبد السلام اما كونه فاشيا فتفق عليه واما كونه من الثقات فممن من شرطه ومنهم من لم يشترطه لان المقصود ان يحصل للشارع دليل او ظن بقا به وورعيا كان خبر غير العدل في بعض الاوقات مفيد الماشي به خبرا للعدل لقرائن تحتقبه ومنهم من رأى انه لا بد من السماع من غير العدل ومن العدل وان لون السماع مقصور على أهل العدل بخلافه الى نقل الشهادة عن اليه بنين وذلك باب آخر (واما) محل شهادة السماع فقد ذكر القاضي ابو الوليد بن رشد عن المواطن التي يشهد فيها بالسماع احدا وعشرين موطنا وقد نظمها في هذه الابيات

يعترف وابن الماحشون انها ليست من ذلك قال وبذلك أخذ لان عمر بن عبد العزيز زعم النقد في ارض النسل فكيف ارض الاندلس لان المطر يحبس عنها في بعض الاعوام واما القسم الثاني وهو غير المأمون مما عدا ما ذكره وهي التي تروى وتزج ثم لا يتم زرعها الا بان يعاودها المطر ونحو ذلك فهذه لا يجوز اشتراط النقد فيها الا في آخر ربي تم به الزرع ويجوز عقد الكراه الى عشر سنين فقل عند ابن القاسم وأكثر الرواة وقال أشبه لا يجوز كراهها لانعام واحد عند تركها الغش وامكان الحرث لا قبل ذلك (ويكتب في كراه المأمون من ذلك) عقدا كبرى فلان من فلان جميع المواضع السقوية المعلومة له بقربة كذا احدوها كذا يحقوقها ومضافها وشؤها أكثراء بعضها المدة من كذا بكرة مبلغه كذا أفيضه المكبرى ادهى من الارض المأمون التي فيها أو يسدفع لاسل كذا ويزل المكبرى في كثره لاستيفاء مديته وهو عارف به وشهد عليها بذلك كذا (ويكتب في الارض البعلية وغير

المأمونة) عقدا كبرى فلان من فلا جميع الارض البعلية المعلومة له بكذا احدوده كذا المدة من عام واحد أو له كذا بكرة او كذا يسدفع لاجل كذا او قد نزل المكبرى في مكثه لاستيفاء مديته وهو عارف وشهد عليها بذلك في كذا وان كانت المدة لتسعين أو ثلاثة ذكرتها على مذهب ابن القاسم وان كانت الارض فيها السقي والبعل فالاحسن ان

مكتف في عقدن وان كتبنا في عقد واحد جاز وان لم يشترط النقدي شيء من المكراه ويجوز النقد بطوع على كل حال والمكراه في الأرضين كلها لمنع معلومة ويجوز كراؤها مساناة كالرباع ويجوز أيضا في التزيع منها بطونا كراؤها مشاهرة وتولكل واحدهنهما الانحلال في المساناة والمشااهرة ما لم يزرع فارزيع لزمه

٤٧٩

الكراهة التي عندها فان

كانت الارض مما تزرع العام كله كاتى تزرع للخصر والبقول أو مما تزرع مدة في العام كارض الزرع فان كانت مما تزرع العام كله فاول العام فيها تاريخ العقد وان عوقب السنتين يوم العقد وان كانت مما تزرع مدة في العام فاول العام فيها وقت الزراعة أو وقت حونها كالزرع وان كانت مما تحتاج لذلك وان عوقب حصاد الزرع والشئ للكثرى فيها بقية السنة ولا يحط عنه من كراهة العام شيء ويطلق اذذاك بد صاحبها عليها فاذا انقضى امد الكراهة وفيها تزرع أو قبل لم يبد صلاحه فلا يجوز لرب الأرض قلعه ولا شراؤه وقال بعض شيوخ القرويين يجوز له شراؤه وعند ابن القاسم لا يجوز له ذلك ويبقى الزرع الى تمامه ويكون عليه كراؤها في تلك المدة وقيل الاكثر من كرايتها أو كراهة المسئل وقال ابن حبان زرعها وهو يعلم ان الكراهة ينقض قبل تمامه فربما يحترق في قلع الزرع وافساده وأخذ الكراهة وان كان زرعها وهو يظن ذلك فلا يكون لرب الأرض افساده وعليه الكراهة فان كان في الأرض غمرة حاء اشترطها ان كانت نابتا

ابائنا عما ننشد حكمه * وثبت بمعاذون علم باماله
ففي الغزل والتبرج والكفر بعد * وفي سغه أو ضد ذلك كله
وفي البيع والاحباس والصدقات مع * رضاع وتعلم والنكاح وحله
وفي قسمة أو نسبة وولادة * وموت وحمل والمضر باهله
فقد كنت عشرين من بعد واحد * تدل على حفظ الغيبة ونيله
وزاد عليه ولده ستة نظمها أيضا في هذه الآيات

ومنها هبات والوصية فاعلن * ومك قديم قد يظن بمثله
ومنها ولادات ومنها حواجة * ومنها اباي فليضم لشكله
أخي نظم العشرين من بعد واحد * واتبعها ستاقا لما للضم

قال ابن راشد قوله في النظم أو ضد ذلك كله يعني الولاية والتعديل والاسلام والرشد وقوله والوصية يريد ما حاكم أبو عمر في الكافي اذا شهدوا انهم لم يزاوا يسعون ان فلانا كان في ولاية فلان وأنه كان يتولى النظره والافتاق عليه بايضاء أبيه به الله أو بتقديم قاض عليه وان لم يشهدهم أبوه بالايضاء ولا القاضى بالتقديم ولكنه علم ذلك بالاستقاضة من أهل العدل وغيرهم فان ذلك جائز نعم الوصية اذا شهد بذلك شاهدان وفيها بين الحساب مالك اختلاف قال ابن راشد وشيخ ابن زرب عن موسى قاض له بينه بعد ثلاثين سنة بالسماع على تنفيذ وصية اسندت اليه فقال شهدتهم جائزة وفي المتطبعة عن ابن عتاب شهادة الله سماع جائز في خطوط الشهود الاموات شمل ان يقول سمعت من أهل العدل ان هذه الشهادة فلان بخطه فلان بخطه قال المتطبعة عن ابن عتاب ويجوز في حاشية الاحباس قال ابن الطلاع وكذلك الثقة وخالفه في ذلك ابن سهل قال القرافي في الفرق السادس والعشرين والمائتين زاد بعضهم النسوة والاخوان وزاد العبدى الحرة والقسامة وصورتها ما تقدم في اول هذا الباب في المرتبة الثانية فيمن قتل قتلا في مثل سوق الاحد وفي الطريق عن المقالات لابن منبث ان شهادة السماع تجعل في دفع النكاح من الصدق ونعم اذا شهد للزوج السماع على السنة أهل العدل وغيرهم انه تزوجها بقدر كاف يملئه كذللك اجل كذا رضوا لهما فلان ونه دفع اليها النقديان زوجتهما نائنة والقول قوله في دفع النقد مع عينه فقد عمل شهادة السماع في دفع النقد وعن ابن منبث ان شهادة السماع في النقد غير عاملة وهو اعم وفي مختصر الواجحة ان شهادة السماع جائزة في الحيازات فهذه سبعة وثلاثون موطنا رأى الاحباب انها موطن ضرورة يجوز بها شهادة السماع ويجوز جعل الشهادة فيها بالظن الغالب (فروع الاول) قولهم يجوز شهادة السماع في العداة والجرحة قال القرافي قال علماءنا نعم ذلك اذ لم يدرك زمان الجرح والمعدل فان ادرك زمانهم فلا بد ان تكون الشهادة على العلم ومنع من الشهادة على السماع فيها قال ابن معنون لا يجوز الجرحة على السماع وهو ان يقول انه سمع فلانا فلا ياقولان هو عندنا

وكذلك ان كان فيها زرع أو قبل جاز اشترطه للكثرى على الشروط الاربعة في التمرة وهو ان يشترط جلته وان تكون قطب قبل انقضاء المدة وان يكون قصد دفع المصرة في التصرف اليه وان تكون تعافا كانت دون الثلث فهي تبس با اتفاق وان كانت اكثر من الثلث فايست تبس با اتفاق وفي الثلث قولان فان استبى صاحب الأرض ثمرات معينة لنفسه وأدخا

فيكون ذلك في الحق والعدل والبرهان من الزاد انه يجوز له لصاحب الارض ان يدعي ان حياضها انفسه
 فيكون ذلك في الحق والعدل والبرهان من الزاد انه يجوز له لصاحب الارض ان يدعي ان حياضها انفسه
 فيكون ذلك في الحق والعدل والبرهان من الزاد انه يجوز له لصاحب الارض ان يدعي ان حياضها انفسه
 فيكون ذلك في الحق والعدل والبرهان من الزاد انه يجوز له لصاحب الارض ان يدعي ان حياضها انفسه

الارض فذلك جائحة ايضا فان فسد الزرع بجلته بسبب شئ من ذلك سقط عنه جميع الكراء وان اصاب البعض ادى من الكراء بحسبه قال ابن قسطنطين ان يقال كم تعاقى هذه الارض على التوسط فيقال ست حبات فان اصاب ثلاث حبات ادى نصف الكراء او ثنتين ادى الثلث وقال بعضهم ان ادى ما يدور بلا زيادة فلا يلزمه شئ وكذلك في الحمتين ادى الثانية بقدر المنة ولا تعبر من الجوارح في الكراء غير ما ذكر من حواوير واجراد او غير ذلك والكراء له الزمان اذ هبته الجائحة بالكلية (وسئل) ابن رشد عن الزرع اذا اصابه السر وهو ربيع ثم اصابه القمط ففسد ذلك هل يلزم الكراء اربع (فقال) اذا قال القمط حتى علم ان الزرع لم يفسد من السر لانه لم يفسد فالكراء خمسة ساقط ذكر ذلك في مثاله فان اصاب الارض القمط والاستعداد قبل الزراعة واستمر ذلك الى تمام الايام فالكراء عنه ساقط وان اقلع ذلك في الايام وامكنه الازدياع فلم يزرع فلا يسقط عنه الكراء بحال قال

غير عدل من مفيد الحكم (الثاني) لا يفي شهادة السماع على الموت ان يقول الشهود انهم سمعوا معا فاشهادهم مستفيض من اهل العدل وغيرهم ان فلانا بن فلان اتلف في الذي يعرفونه بعينه واسمه في يوم كذا من شهر كذا من شهر كذا في وقت كذا ولا يستحي عن تاريخ اليوم الذي مات فيه من جهة مواريثه يعرف بذلك من مات قبله ومن مات بعده من واثق الجزري (الثالث) قال ابن الخدي واما شهادة السماع على النسب فضرورة الشهادة فيها انهم يشهدون انهم لم يراوا ليعلموا على قديم الامور والشهود والاعوام سمعا فاشهادهم مستفيض من اهل العدل وغيرهم ان فلانا بن فلان قرشي من نخذ كذا ويعرفونه واباه من قبله قد حاز هذا النسب وبناه في شهادتهم ما لا يعلمون احد اطلع عليه ما فيه الى حين تاريخ ايقاع هذه الشهادة فاذا شهدوا بذلك في نفاذ عن ذلك النسب حسده وفي مفيد الحكم ان شهادة السماع لا تقضي في النسب الا ان يكون سمعا فاشهادهم طهارا مستفيضا يقع به العلم فيرتفع عن شهادة السماع وفيه من باب الاستعانة والضرورة وهذا مثل الشهادة بان اقاموا في ابن عروا من مالكا بن ائس وان لم يعان الشاهد بذلك اصله واما ان فسر عن هذا الحد فاشهدوا بشهادة المال دون الاول والنسب وذلك ما لم يكن لقال وارث متهق (الرابع) واما شهادة السماع على الولاء فقصتها انهم لم يراوا يسمعون سمعا فاشهادهم مستفيض على السنة اهل العدل وغيرهم ان فلانا بن فلان مولى لفلان بن فلان بولاء العاقبة او ان حده فلان لايه قد اعققت حدها مولى فلان لايه ويحتاج الشهود له اذ اقر في المشهود عليه بالولاء لان يثبت الموت والوراثات حتى يبلغ الى موت المشهود عليه الا ان يكون موت الاول وما بعده قد يفسد الاثبات لذلك ويستحق به هذه رواية ابن القاسم المال مع عينه ولا يثبت الولاء ويستحق في قول اشهب الولاء والمال وفي وثائق القاسم الجزري ويقول ابن القاسم القضاء (فرع) وفي تنبيه الحكم الشهادة على السماع في الولاء والنسب لا يحكم للمشهود له بالاعتدائه لانها عنه ليست بشهادة قاطعة ثم لا يستحق بعد الجين حكم الولاء والنسب وانما يستحق ذلك الميراث الخاص وان توجه له ميراث آخر يستحقه بذلك الولاء والنسب كما لو مات مولى المتوفى الاول او بنته لم يستحقه بالشهادة الاولى حتى تكون الشهادة بالسماع في استحقاقه بولاء هذه الميت ويختلف ايضا كما فصل في الاول وقال اشهب يستحق الولاء والنسب بشهادة السماع دون عين (الخامس) واما شهادة السماع في النكاح فاذا ادعى أحد الزوجين النكاح وانكره الآخر فاق المدعى بيته سمعا فاش من اهل العدل وغيرهم على النكاح واشتهاره بالدف والدخول ثبت النكاح بينهما وهذا هو المشهور المعلوم وقال ابو عمران انما يجوز شهادة السماع في النكاح اذا اتفق الزوجان على ذلك واما اذا دعاهما أحدهما وانكره الآخر فلا من التنبط (السادس) واما الشهادة على السماع في الحبس فلا بد ان يشهد الشهود ان ذلك كان مجازيا محاذيه الاجناس ويحرم بحرمتها وانما كانت ملكا لم يتل

ابن قهون وكذلك ان منع من الزرع فتنة فالكراء عنه ساقط ولا يجوز عقد الكراء على الاحساس على معين الا فيها لعائن وأل وقال اشهب يجوز الى اكثر من ذلك وكذلك الاجناس على المساجد والمرضى ونحوها مستحسن فيها الى اربعة اعوام ويجوز ان اكثر في الاول لا ينسب هذا في الارض واما في الدور والموازين وشبهها فاما بعد عام واذا حصد المأخوذ زرعها

واصابه برد فاشترى الارض منه وبنيت في السنة المقبلة فهو رب الارض لا المكتري وقال ابيع فمين زرع كوزاني ارضه فاعطا
 نباته حتى شس منه فاكرى الارض من غرس فيها مقنأة فثبت الكون **في المقنأة** قال كيون رب الارض والمقنأة لها سبعة
 ويقبض الكرا على قدر استماعهما من يكونونه وهذا عقائده وان ٢٨١
 أضرب الكون بالمقنأة حتى

نقضها فليس له قلعه وورضع
 عنه من حصته من الكراه
 بقدر ما نقضه مقنأته وكذلك
 لواطها بالجملة لسقط عنه
 الكراه ومصيبة هاته كالأ
 غرسها فلم تثبت
(فصل) ويجوز الكراه في
 الثياب والقباب والسروج
 واللحم وكل شيء يعرف بعينه
 بعد الغيبة عليه ولا يجوز فيها
 لا يعرف بعينه كالكاذب
 والذراهم وقدور الخناوشه
 ذلك وقبيل يجوز كراه
 ما لا يعرف بعينه اذا لم يصاحبه
 وفي كراهه انقص للقرأة واجارة
 الاسخار لتقضي التباين قولان
 وكذلك الخي اجاز ما كراهه
 في رواية ابن القاسم وان نفسه
 لتقلع عنه ونقل ان ذلك من
 جهة ان الكراه يقع عليه اسم
 البيع وقيل انه من اجل انه
 قد ذهب بعضه بالاستعمال
 فيكون قد اخذ نفسه ذمها أو
 فضة (ويكتب في كراهه ما يكرى
 من ذلك) عقدا كترى فلان
 من فلان أو باسفته كذا أو
 فسطاطا سفته كذا أو عقدا
 جوهره يحنو على كذا كراه
 مبلغه ككفالة المدته من كذا
 ويقبض المكتري الكراه
 ويندفع لانقضه اذ قد قبض
 المكتري مكرا موصرا عنده

فيها الحبس المذكور ويجوز وثبا بالوقوف عليها وان لم يشهدوا بانها حجاز بما شأزبه
 الاحباس وتحتزم بمرمتها سقط الشهادة وقال بعض الاقدمين لو شهدوا على أصل
 الحبس بعينه لم يكن حبسا حتى يشهدوا بالملك الحبس يوم حبس (فرع) قال ابن المدي
 اذا ذكر واقى وثيقة الشهادة على السماع في الحبس اسم الحبس وكان قد قوفي فلا بد من
 اثبات موته وعده ورثته على تناصح الوراثات ثم يحد في ذلك الى ورثته فان لم يكن لهم
 مدفع نفذ ذلك وقد قيل انه اذا مدع موت الحبس وتعدراته واثبات ورثته ان ذلك
 ساقط وانه لا يلزم اثبات ذلك والقاتل بذلك يحده نحو الحبس والسنتين سنة وكذلك يسقط
 مع التقدم اثبات الملك وان قال الشهود بميتا انها حبس ولم يسمع عن الحبس من هو لم
 يضر ذلك الشهادة وهي تامة (فرع) وهل يلزم ذكر المدة التي سمعوا فيها لو ذكر وذلك في
 الوثيقة قال المتطوع اما اسقاط مدته السماع فهو الذي جرى به العمل وقال ابن المدي
 وغيره من فقهاء اندلس لا بد ان يذكر في الوثيقة مدته السماع لذلك لما وقع من الخلاف
 في قدر المدة التي تجوز فيها شهادة السماع (السابع) واما الشهادة بالسماع على الضرر
 فاذا شهد به بالسماع الفاشي من قول الناس وغيره من الرجال حاز وكذلك ان شهد لها
 شاهد واحد معرفة الضرر وشهد له بالسماع مع الشهادة بعد ذلك اذا لم يكن عند
 الزوج فيه مدفع ولا عين عليه قال ابن القاسم سالت ما لسا عن شهادة السماع في ذلك
 فقال لا أرى ذلك يعني على جبر انهما فاذا كان امرارها مشهورا معروفا حتى قواما
 سمعهم على ظلمه لسا في اساءة عشر تها في غير ذنب مناسبت وجوبه من ذلك وشهد
 على ذلك النساء العمدى أو غيرهن من الرجال على سماعهم من النساء طلقا عليه
 السلطان وقد تسحق المرأة الضرب الوجع بالذنب تركه وقد شج ابن عمر رضى الله
 تعالى عنهما زوجته انتهى من مفيد الحكم (الثامن) واما الشهادة بالسماع في الملك
 التقدم في حال ذلك رجل في يده دار تعرف به وبأبائه من قبله فباع رجل بيته تشهد
 انها ملكه قد باعها في الذي هي في يده من يشهد له على السماع الفاشي ان لم يزل يسمع
 بانتقاله الى الذي هي في يده من قبل آبائه بالشراء والصدقة ونحو ذلك وهي شهادة
 توجب عند مالك وأصحابه أثار الذي هي في يده دون الذي يشهد له انها ملكه قد باعها هذا
 ومثله مما تجوز فيه شهادة السماع اذا كان شامتا مقداما ولا تجوز شهادة السماع الفاشي
 لدعي الطالب أو ما تجوز للذي هي في يده حائرا لا فاقدا المهدوم في الزمان ولا يسمع
 شهادة السماع اذا قام به من ليس اليه في يده يريد ان يخرج ذلك من يده ثم على المشهور
 واختلف هل يؤخذ بها الميسر عليه يد كغفر الارض (الفرع التاسع) شهادة السماع
 بالوصية وقد تقدم تفسيره عقب الآيات من كلام ابن راشد

(الباب الثالث والاربعون في القضاء بالشهادة على الشهادة)

٦٤ تبصره ل استماعا منفعه وشهد عليها بذلك في كذا (بيان) ولا ضمان على المكتري فيما يتلف
 عنده من الخي والثياب وغير ذلك مما ذكر الان يتعدى أو يفرط ومن اكترى ثوبا بلبسه وجس مصباحا فسقط منه عليه شيء
 فافده فهو ضمان وكذلك ان سقط من يده على جليس له فان ادعى انها ضاقت له أو مرقت بالقول قوله مع عينه وهو

مصدق في ذلك ما مؤثرا كان أو غير مؤثرا وبغير الكراه كما لا إلا أن تقوم بينه أنه ادعى تلفها قبل مدتها لذكره مؤثرا في ذلك
 فيغير من الكراه بقدر ما انتفع وكذلك أيضا يصدق في صرف ذلك إلى صاحبه معب عنه إلا أن يكون قبضه بمقدار أو شاهد فلا
 يرد ما لا بالاشهاد وفي مسائل ٢٨٢ ابن الحاج اذا ضاع عند امرأة حلى فقاتل استأجرته وقال صاحبته

قال ابن عبد السلام وقد اختلف العلماء في الحكم بالشهادة على الشهادة فذهب مالك
 ورضي الله تعالى عنه قولا واحدا على ما سائر الامور لا كان أو عقوبة وشرط صحة فعلها
 الموجب لقبولها ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع اشهد على شهادتي أو على فلانا
 اشهد في كذا وفي تنبيه الحكم بشرط في استباحة نقل الشهادة اذن المتقول عنه في شهادة
 الناقلين على شهادته لانه اذ له تلك الشهادة استخلفها على القسم به عند الضرورة
 (فرع) فان سمعته يخبر بان فلانا اشهد ولم يقل اشهد على أو اقول عني هذه الشهادة وشبه
 ذلك لم ينقل لما علم من عوائد الناس ان محرزهم في الاشهاد والشهادة أقوى من محرزهم
 في الاخبار ولو كان المتكلم في غايه الورع وفي الشهادة لا يشهد الا بما سمع من غير زيادة
 ولا نقص (فرع) فان فات هذا الشرط بخصوصه فهل يقوم مقامه سماع شاهدين
 يؤيدان شهادتهما عند القاضي ثم جوت هذا ان الشاهد أو يعزل القاضي قال ابن القاسم
 لا بأس للشهود الذين سمعوا ان يشهدوا بها وهي شهادة مأمنة ومنع من ذلك اشبه بهن
 المتبطة قال ابن راشد ومنع من ذلك ابن المواز وفيه بعد حصول المساواة بين الصورتين
 قطعا فيما يجب المحرز منه وما لا يجب (فرع) وكذلك اختلفوا اذا سمع يشهد غيره فهل يشهد
 هذا السامع وإن لم يشهد في ذلك قولان (فرع) قال ابن راشد في متنتي الاحكام عن ابن
 القاسم ومن سمعته يقول اشهد ان فلانا على فلان ما سمعته يقول لم يشهدك فاشهد بما
 سمعت ان كنت سمعته يقول بما عند الحاكم ليحكم بها والافلا حتى يشهدك اذله لو علم ذلك
 تلقاها عنه لانه اذا نقص وانما تشهد بما سمعت من خلف وعق وطلاق بخلاف الحقوق
 لان ذلك كلام مستقصى (فرع) ولا تشهد بقول القاضي ثبت عهدي فلان كذا
 حتى يشهدك قاله ابن هشام في مفيد الحكم (فرع) فلو قال القاضي بعد عزله ان فلانا
 شهد عندي وشهد به غيره فمضى شهادة جازئة من المتبطة (مسئلة) اختلف في شهادة
 الاب على شهادة ابنه وشهادة الابن على شهادة أبيه ففي الواضحة جواز ذلك وهو قول
 مطرف وقيل ان ذلك لا يجوز وهو قول اصبح وقرر ابن الماحشون بين شهادة كل واحد
 منهم ما سمع صاحبه وشهادته على شهادته وبين شهادته على حكمه بعد عزله فاجاز ذلك في
 صورتين الاولتين انظر المان في الاضحة
 (فصل) اعلم ان الشهادة على الشهادة لا تنفع الا بموت الاصل أو مرضه أو غيبته بكان
 لا يلزم الادامه لانه لا ينقل انما لا يبع مع الضرر وقولا يساح مع غيرها لان النقل عنهم
 مع حضورهم معتر برية ويقع الشك في صدقهم لا مكان ان يكونوا انما تأنوا وعن
 اداه الشهادة خشية ان يستفسرهم الحاكم استفسارا يتفسيرون في الجواب أو غير ذلك
 مما يتنى وأيضاً فان الظن الحاصل للقاضي من سماع شهادة الاصل أقوى من الظن
 الحاصل له من شهادة الفرع فلا ينبغي ان يقتصر على الاضحة مع قدرته على الاقوى
 (تنبيه) قال ابن سهل وصورة نقل الشهادة عن المريض ان يكتب شهد عند القاضي

اعمرتك اياه انهما كانت
 صاحبه تذكرى الخلى فالقول
 قول التي ضاع عند هانها
 اكترته ويسقط عنها الضمان
 وإن كانت من لا تكرر الخلى
 فيكون القول قولها أيضا
 لانه لا يؤخذ احد باكثر مما
 اقرب قال القاضي أبو عبد الله
 والذي يصح عندي ان الوجه
 الاول قول التي ضاع عندها
 الخلى انها استأجرت وما
 القول الثاني فهو على قول
 أشبه وأما على قول ابن
 القاسم فان القول قول صاحب
 الخلى كمن قال قرض وقال
 الاستخراض
 (فصل) والاستماع على
 الاعمال جائز ولا يمين تعيين
 اهل ومقدار الاجرة (وكتب
 في ذلك) مقدما جبر فلان
 فلانا البناء والنساج على عمل
 كذا وتنفه باقعي ما تقدر
 عليه بأجرة مبلغها كذا فاقضها
 الاجبر أو تدفع لاجل كذا
 وعلى الشروع في العمل وشهد
 عليهما بذلك في كذا (بيان)
 قال ابن مغث والاستعداد
 على الاعمال ينقسم على ثلاثة
 انما هو أحد هان يكون على
 الجماعة مثل ان يقول ابن لي
 في هذا الموضع كذا ولك كذا
 ففي هذا القسم لا شيء في

الاجرة لا بعد فراغه وما انهم من ذلك قبل كماله فعلى العامل ان يقبضه (والثاني) ان يكون على المؤاجرة فلان
 ان يقول لعل لي في هذا الموضع كذا كذا ففي هذا القسم ما عمل فيه الاجير من شيء كان له من الاجرة تصبأه ان أتى
 له ما عمن التمام وما اعدم منه فنرب المال الا ان يعرف أن ذلك كان من غير سوء وعمل الصانع فيه فيكون عليه عمله ثانية

(والثالث) ان يكون مضمونا نصفه مثل ان يعامله في ذمته على حفر شرعى يبلغ الماء وقد علما شدة الأرض ووطو سبيلها يطوبها بالحجارة حتى يكملها في هذا القسم ذلك مضمون على العامل في ماله حتى أومات وهو الأجرة عقد لازم يلزم العامل العمل بالشرع والعقد فان ترضى بعده فان كان بشرط فلا يجوز له الا اليومين والثلاثة ٤٨٣ وان لم يتعد شرط فله التمسر

ونحوه وقال ابن رشد والاحارة على كل شئ بعينه كمنع الغزل وساطلة الثوب يستقيم على قسمين أحدهما ان يكون مضمونا في ذمة الاجير والثاني ان يكون معناني عنه فاما ان كان مضمونا في ذمته فلا يجوز الا بتبجيل النقد والشرع في العمل لا نعم اذا تأخر اجمعا كان الذين بالذين فلا يجوز الا بتبجيل أحسد الطرفين أو تبجيلهما معا وأما اذا كان معناني عنه فيميز تبجيل الاجرة وتأخيرها على ان يشرع في العمل الى احول لم يميز النقد الا عند الشروع في العمل وروى مهنون عن ابن القاسم ان مالكا قال من استأجر أجيرا على عمل شئ بعينه بعهله فلا يجوز فيه الاجل لان الفراق من العمل هو الاجل فلا يستقيم الاستئجار الى أجلين في شئ واحد وروى عن غير ابن القاسم انه قال اذا كان الاجل مما يرى ان الاجير يفرغ من العمل في مثله حاز وان تأخر اعطى أجر مثله وان كان الاجل ضيقا فلا يجوز وهو قول أصح واذا مرض الاجير في مدة الأجرة فلا تمنع الأجرة بعرضه وان صح

فلان بن فلان وفلان بن فلان ان فلانا اشهد هذا أرضه المانع له من الخروج ان شهادته الواقعة في هذا الكتاب حتى حسب وقوعها فيه قال وما يكتب الناس اليوم وسؤالهما نقلها عنه سهل لا يجب عليه (فرع) قال ابن الموارز ولا يتقل في الحدود الا في غيبة مبيدة فاما اليومين والثلاثة فلا قال ابن عبد السلام يعني اذا غاب عن موضعه هذا القدر لا يقد يعود عن قرب قال ابن الموارز فاما ما كان موضعه على مسيرة يومين أو ثلاثة فلا يخص ويجوز نقلها عنه ويجوز ذلك في غير الحدود وقال مهنون ان كانت المسافة بقصر في مثلها الصلاة أو الستين ميلا كتب القاضي الى رجل تشهد عنه المدينة ولم يفرق بين حمل ولا غيره (فرع) أما المرأة فانه ينقل عنها مع حضورها في البلد لما يناله من الكنف والمنفعة قال مطرف لم أر في المدينة امرأة قط ادت ولكن يحمل عنها وهو صواب وان من قال كماله شهاب وعبد الملك ولم ير الا في المساء خلاف النقل وان كان على المجاهدة بمال لان النقل غير المال واستحسنه مهنون (فرع) فلو تغيرت حال شاهد الاصل بعد الاذن مثل ان يطرأ عليه فسق أو تحدث عنه وبين المظهر عليه عدو أو امتعت الشهادة لان حدوث هذا الاشياء يدل على سبقه مقديما تها قبل ذلك فلو تغيرت حال الاصل بعد ذلك الى الدالة فهل للشاهد الفرع ان ينقل عنه الا ان من غير ان يجد له شاهدا الاصل الاذن في الشهادة والنقل عنه قال المازري في ذلك خلاف بين الناس ولم يصرح بان هذا الخلاف في المذهب أو خارج المذهب (فرع) وليس على شهود النقل تركية شهود الاصل لكن ان زكوه صحت (مسألة) اذا دعيت ان تشهد على شاهدك فلك ان لا تغفل فان كانت في حبس أو مافي معناه مما ارادنا فيه فنبني ان تشهد على شاهدك وكذا ان كان بين مضمونين كثيرة (مسألة) واذا اشهدت على شاهدك فلك ان تشهد بعد لا وغيره بعد اذا صارت فيه أو ساقف الدالة نفذت وقد كان فيما تقدم يشهد في الاحساس وشبهها ساسان المكاتب الذين يقولون ما يكتبون (فرع) ويجوز شهادة النساء على شهادة غيرهن فيما يجوز فيه شهادتهن ولكن معهن رجل ومنع من ذلك أشهب وعبد الملك مطلقا وأجاز أصح نقل ابراهيم عن امرأتين فيما يفرق بينهما قال ابن رشد وقال ابن القاسم لا يجوز في ذلك الرجل وامرأتان ولا يجوز فيهن النساء الا به (فرع) واذا شهد الشهود على شهادة غيرهم في عقد سقط منه معرفة المشهد على نفسه فذلك تام لان المشهد على شهادة عمل على انه لم يشهد على شهادة الا وقد عرف المشهد على نفسه (فرع) واذا شهد شهود على شهادة يقوم لا يعرفونهم فشهداتهم مردودة وان كان الشهود على شهادتهم عدولا انظروا لبيان وقال ابن لامة وغيره من الشيوخ في شهادة رجلين شهدا على شاهد رجل ان فلانة بنت فلان اشهدتني ولم يذكر في شهادته انه مر بها بالعين والامم ان الشهادة تامة وقوله اشهدتني فلانة معرفة لا لمحالة فيها (فرع) ولا يجوز شهادة النساء على شاهد رجل ولو كن اثنا الا مع رجل لان الشهادة لا تثبت الا برجلين أو رجل وامرأتين (فرع) فاذا شهد شاهد الاصل

بقية المدة لم يعمل باقيه وكان له من الاجرة بقدر عمله الا ان يتفقا على القسم فان قال الاجير مرضت شهر او قال المستأجر اكثرت من ذلك فان كان مأويا الاجير عند المستأجر لا يقول قوله والا فقول قول الاجير قبض الاجرة أو قاله ابن القاسم وبه مضت الغلبة عند الشيوخ وقال ابن حبيب القول قول الاجير على كل حال ان كان حرا وقال ابراهيم التونسي ان قال الاجير علمت

المؤمنين وشبههما وإذا اختلفا في الآخرة فإن كان قبل العمل تحالفوا فقاما وإن كان بعد العمل فاقول قول الصانع لأنه سائر العمل وفي كتاب الاستغناء أن البناء مشعل الصانع لأنه حائر البناء لا يجوز أخذ الآخرة على عبادة معصية وفي الإمامة ثلاثة أقوال الجواز والمنع والفرق بين أن تكون مع غيره أم لا وفي المذنبية ويجوز أخذ الآخرة على الأذان والصلاة معا وكذلك أخذ الآخرة على تعليم القرآن لأبأس بساعتها بالجمهور قال ابن رشد ومذهب مالك رضي الله تعالى عنه وجهود أهل العلم أن أخذ الآخرة على تعليم القرآن جائز ومن لم يجز ذلك من أهل العلم فيجوز بين أجاز ذلك لأنهم الجمهور وأخذ هو عمل لا يزمه حائز إن أخذ عليه أجر أو أمانه ثبت الفرس فأغما كان ذلك في أول الإسلام حسين كان تعليم القرآن فرض عين فلما سقط الآن فرض العين كان لمن جلس لذلك أخذ الآخرة ويحكم له بالخذة إذا اشترطها أو جرى بها عرف وهي إذا ختم القرآن في قول معنون وقيل حيث جرت العادة بهما في

المؤمنين وشبههما وإذا اختلفا في الآخرة فإن كان قبل العمل تحالفوا فقاما وإن كان بعد العمل فاقول قول الصانع لأنه سائر العمل وفي كتاب الاستغناء أن البناء مشعل الصانع لأنه حائر البناء لا يجوز أخذ الآخرة على عبادة معصية وفي الإمامة ثلاثة أقوال الجواز والمنع والفرق بين أن تكون مع غيره أم لا وفي المذنبية ويجوز أخذ الآخرة على الأذان والصلاة معا وكذلك أخذ الآخرة على تعليم القرآن لأبأس بساعتها بالجمهور قال ابن رشد ومذهب مالك رضي الله تعالى عنه وجهود أهل العلم أن أخذ الآخرة على تعليم القرآن جائز ومن لم يجز ذلك من أهل العلم فيجوز بين أجاز ذلك لأنهم الجمهور وأخذ هو عمل لا يزمه حائز إن أخذ عليه أجر أو أمانه ثبت الفرس فأغما كان ذلك في أول الإسلام حسين كان تعليم القرآن فرض عين فلما سقط الآن فرض العين كان لمن جلس لذلك أخذ الآخرة ويحكم له بالخذة إذا اشترطها أو جرى بها عرف وهي إذا ختم القرآن في قول معنون وقيل حيث جرت العادة بهما في

(الباب الرابع والثلاثون في القضاء بالشهادة على الخطأ)

وفي الطر لا ين عات الخط عندنا مضمض قائم ومثال مماثل تقع العين عليه ويمر العقل كما عجز سائر الأشخاص والعور فالشهادة على الخط حائزة لما ذكرناه وكذلك حكم الشيخ أبو إصحاق في كتابه عن مالك وغيره من أصحابنا أن الخط شخص يميزه العقل كما يميز الأشخاص مع جواز الاشتباه فيها فلذلك تجوز في الخطوط ويؤيد ذلك اعتبارا لنفسه في القافة والحقاق القسب بسبب الشبه والحكم بذلك فالخط من هذا الباب قال الأبهري تجوز الشهادة على الصور وإن كان يشبه بعضها بعضا وليس ذلك الأغلب يعني الاشتباه وكذلك الخطوط تجوز الشهادة عليها وإن كان يشبه بعضها بعضا الاختلاف فيها الأغلب وقال ابن راشد الشهادة على الخط حصل فيها حاسة البصر وحاسة العقل فالبرر رأي خطأ فانطبع

البلد من أجله القرآن وإذا اختلفت الجماعة على الإمام في الصلاة فقال ابن مغث لا يكون لهم عزله في الآن شيئا عليه بنوهم جرحه في دمه وذلك إذا استأجره صاحب الاحساس وأما إذا استأجرته الجماعة فذلك لهم من غير ثبت الجرحه وقال الباجي نزلت بأشيبيلة في إمام اختلف عليه الجيران فأقضى بأنه ان قام عليه المنكر السير فلا يجوز إلا أن تثبت عليه

جرحه في دينه وان كان قام عليه جميع الجيران أو لحملهم فانه يمنع من الصلاة لما جاءه لا يصل أحدا بقوم وهم له كارهون وهكذا ذكر فيها ابن حبيب وشاور فيها قاضي أشبيلية بقرينة فقال أبو عمر أحدين عبد الملك مثل ذلك وتابعه عليه غيره وهو حكم القضاة بذلك وان قام بذلك غير أهل العدل والملاح ولم يعم بذلك

٢٨٥

وان كان القاضون من غير أهل العدل أكثر في مسائل ابن الحجاج سئل في أهل قرية استأجروا اماما للصلاة بالطعام على كل من يجب عليه منهم وأجبروا الأجرة سوى أربعة رجال منهم يرسون بقر القرية يزفون عند طلوع الشمس ويدخلون إلى المغرب أو بان يطعموا الأجرة مع جيرانهم فقال إذا التزموا الأجرة مع جيرانهم لزمهم وإن لم يلتزموا مع جيرانهم الأجرة لم يلزمهم إلا ان يكون عرف أهل القرية على ذلك فنزله معهم فان استأجروا أهل القرية حارسا زرعهم (فكتب في ذلك على ما روت به الأمانة عندنا عقد) التزم فلان حراسة زرع قرية كذا العسبي في عام التاريخ من البهاشم السائبة والأبدى السادية والصدا الجاني والقيام على ذلك ولا نهارا بالخلف طاقته واقضى مجهوده من الأتالي نصوضه بأجرة مبلها كذا من الطعام مستوفى منها من أرباب الزرع عند قراسته أو قضى منها كذا والباقى لا مد كذا وعليه النصبة في ذلك والاجتهاد ورضى بذلك أهل القرية وكتبوا له

في الحاشية الخبائية والعقل قابل صورة بصورة ذلك الخط يعني خط الرجل الذي رأى يكتب غير مرة حتى انطعت صورة خطه في مرآة فإذا قابل العقل تلك الصورة بالصورة التي رأى يكتبها قال هذا خط فلان بقي النظر ههنا هل يقال إن الخطوط تشابه فيحصل الفاظ فحققلا ويقال التشابه نادرا والاعتماد على ما يحصل عند العقل فهذا هو سبب الخلاف فيخرج من هذا قولنا بالجواز وهو الصحيح المجهول به لما قلناه والمنع خوف التشابه وقال ابن عبد السلام من عرف خط الشاهد يكتب ثم يقرئته يكتب ثم أقرئته مما كتبه ذلك الإنسان ليسمى بانه خطه فالشاهد لم ير هذا الخط حين كتبه كاتبه فاعتمد في الشهادة عما هو على ظن حصل في ذهنه ان الذي رآه الآن هو من نوع الذي كان رأى ذلك الكاتب يكتبه وجعل هذا لم يكن للشهادة في غاية الضعف وأجرى إذا شهد على خط من لم يكتبه ولم يقرئ له ولا مكان معتمدا على كثرة ما رأى من خطه الذي ينسب إليه والصحيح ما تقدم وتقدم في باب الشهادة على الجمع ان شهادة الجميع في خطوط الشهود الاموات جائزة فانظره وفي المنطوية وقول ابن القاسم في معرفة الخط انها كعرفة الشهود الكتاب والذواب وسائر الاشياء لافرق بين ذلك قال بعض الشيوخ وهذا يدل على ان الشاهد فعلى الخط انما تكون على القطع وفي كتاب القسري ان الشهادة في ذلك انما هي على العلم

(فصل) والخطوط على ثلاثة أقسام (القسم الاول) خط الشاهد الذي يتعذر منه عند القضاة لونه أو غيبته أو مشهور من المذهب انها جائزة ورواه ابن وهب ومطهر عن مالك وهذا ما لم يستكر الشاهد شأنا وروى عن مالك أيضا انه لا يجوز قال ابن عبد السلام قال الساجي مشهور قول مالك أن الشهادة على خط الشاهد لا يجوز وبالجملة قال ابن القاسم وابن وهب ومعنون وقال ابن راشد قال الشيخ أبو الوليد يرد على مختلف قول مالك في الامهات المشهورة في اجازتها واعمالها وروى عنه انها لا يجوز واليه مذهب محمد وحمل عليه الشهادة على خطه كالشهادة على شهادته اذا جمعها منه ولم يشهد عليها فلا يجوز ان يجمعها عنه قال وقد يكتب بخطه فيما يستبرغه وقيل الاداء وقد كتب على من لا يعرف بسمه ولا باسمه انتهى وقد يكتب شهادته على نوع من الاكرام وشاهدت هذا في حكومة رقت الى حاكم تمنع من جهة وجه الله تعالى وأنه ومنك في حال محض جواز تصرف طائفة ائتمارا وأنه أجاز ذلك وفي التهمة خط بعض أهل العلم وغيرهم من العلل وكانت اية على ميل الاكرام وكافة الشهود على نوع من ذلك وكان الحاكم يعرف باطن القضية فصرفها عن نفسه وذهب ابن لماسة الى ما ذهب اليه مجيبين المواز من منع العمل بها في الاحباس وغيرها وهو الاحتياط لما ذكر من الفساد والتلبس ورجع عما كان أصل المكتوب على وجه التهمة وشهدوا كانوا احياء أخبروا بذلك فيجل بالشهادة على خطوطهم فيما لا يشهدون به لو حضروا وقال ابن الموارز ما علمت من حكمها (فرع) قال ابن

٦٥ تبصره ل - بشهادتهم هنا مخطوط اطمعهم لتكون شهادة عليهم برضاهم بذلك في تاريخ كذا (بلان) لادان معين في العقد الاجرة هل هي بنسبة مال السر واحد منهم في الزرع أو على غير ذلك فان وقع ذلك مجعلا بين فاختلف في ذلك وكذلك في كل ما يشابه ذلك من الاجارات فقيل انه انما تكون على الروس وقيل على قدر المال كل منهم من الزرع قال

في النكاح في القيس وقال الخليل بن نصير في الرقة يستأجرون من يهرسهم من لم يهرس أو غيرهم فالأجور على قدر المال
وأحد منهم من الناض والناض ٢٨٦ وعلى قيمة المتاع وفي مسائل ابن الحاج إذا اتفق الجيران على رجل

زرب لا يجوز الشهادة على خط الشاهد حتى يشهد هذا الشاهد أن صاحب هذا الخط كان
يعرف من أشبهه معرفة عين قال بعض الشيوخ وذلك صحيح لا ينبغي أن يختلف فيه لما قد
تساهل الناس في وضع شهادتهم على من لا يعرفون تأليهاً في رأيه وهذا فيه تضيق وظاهر
كلام المتقدمين أنه لا يحتاج إلى ذلك ويجعل العدل أنه لا يمنع شهادة حتى يعلم أنه يشهد
على خطه وأنه لا يعضه إلا عن معرفة والا كان شاهداً زوراً والفرض أنه عدل ويهدأ جوى
العمل عند ناقصة وهو الصواب وفي الطرر وأما إذا كان زرباً لم يكن في الوثيقة التي
فيها شهادته المشهود على خطه أنه يعرف المشهود عليه معرفة العين فإن كان فيها يعرفها
باعتبارها ففي شهادة تامة لأنه على ذلك كتب شهادته ونسبه إلى مختصر الثمانية وفي
المنطوية وإذا احتج إلى الشهادة على معرفة خطوط الشهود وفي وثيقة قد سقط من
خطوطهم كانوا يعرفون المشهود عليه لأن أحار الشهادة في الخطوط لا تحتاج إلى الشهود
الذين يشهدون على معرفة خطوط الشهود إن كانوا يشهدون أن المشهود على خطوطهم
كانوا يعرفون المشهود على نفسه في المقدور يشهد بذلك غير من يشهد على معرفة الخط والآخر
فالشهادة على معرفة الخط ناقصة (فرع) وفي الطرر وإذا كتب الرجل ذكر حق
على من لا يعرفه الشهود فالأحسن أن يكتب نعمته وصفته ويشهد الشهود على الصفة حياً
أومات وأغاب وقد قال بعضهم يكتب اسمه وقريته ومسكنه ويجتزئ بذلك قال والآخر
أحسن لأنه قد يشي الرجل بفراجه وغير مسكنه وغير موضعه فإذا لم يعرفه الشهود بعينه
ولا وصفه بصفته دخله ما ذكرنا (فرع) وفي مختصر الروضة قال ابن حبيب وقال لي
مطرف وأصنع في انقاع الشهادة في الصفة بالمراد الذي كتب عليه وهم لم يقرؤا ولم
يقرأ عليه إذا كان المشهود عليه من لا شك الشاهد أنه قد أحاط بما فيها علماً فأوقع
شهادته إذا قال لك ما فهاحق وإن كان أمياً وإن لم يقرأ عليه أن كان ممن يظن أنه لم
يعطها علماً ومن يحتج أن يكون محذوفاً فلا توقع شهادته فيها حتى تقرأ ما عليه وإن
قال لك ما فهاحق أمياً كان أو قارئاً (فرع) وقال ابن حبيب وقال لي مطرف عن مالك
لا يقع الرجل شهادة على من لا يعرف حتى يكون معه من يعرفه وقال لي ابن الماحشون
وأصنع وابن عبد الحكم مثله وأخبره أصنع عن ابن القاسم وذلك خيفة أن يأتي رجل
فيتمسك باسم رجل غيره ويشهد أنه باع داره بموضع كذا أو عده فلا تمان فلان وتلك
الدار لا تعرفه فوقع الشاهد شهادة على من لا يعرف ثم عوت الشاهد فشهد على خطه فحوز
الشهادة فيخرج صاحب الدار من داره ويخرج المبدع من ملكه قال مطرف وابن الماحشون
وقد فعل شبه هذا عندنا وهذا من عيوب الشهادة على الخط (مسئلة) وإذا قلنا يجوز
الشهادة على الخط فإنه يشترط أن يكون الشاهد على الخط من أهل البقعة والبقعة
والمعرفة التامة وحسن التمييز (فرع) قال أصنع الشهادة على خط الشاهد في عينه

يهرس جناتهم أو كروهم أو
جوانتهم فأي بعضهم من
ذلك فإنه يحسبهم معهم قال
وكذلك أفتى ابن عتاب في
الدور يشق الجيران على
اصلاحها ويأبى بعضهم من
ذلك قال القاضي إلا أن يقول
صاحب الكرم أنا الحر
بني أو يهرسه غلام أو
أخي فله ذلك وبذلك أفتت
وسئل من سئله عن قوم لهم
زروع استأجروا من يهرسه
فأبى بعضهم من ذلك وقال
مسي من يهرس زرع زرع
كل واحد منهم على حدة
واستأجروا من يهرس وأبى
هو من الدخول معهم ولم
يهرس له أحد حتى كل الزرع
فأفتت بأنهم يرجعون عليه
بما سئله من الاجرة قال وأما
الاجرة على الصلاة فلا مان
إياها من الجيران لم يهرس
عليها ولا يحكم عليه بها لأن
الاجرة على الصلاة مكرومة
في أصلها ولا شاهد تنافي
الجماعة سنة لا بريئة ويذهب
في أجرة الجماعة إلى لزوم ما أها
لأن شهود الجماعة فرصة وفي
كتاب الاستغناء قال المشاور
وغيره وإذا كان يقوم بقرق
قربة أو غم ليس لكل واحد
منهم ما يجرع فإحدون

راعي برعي عنهم عنهم ويتركون رجلاً أو رجلين لا يريد أن يرعى لهما أو يريد أن يقوم ولا يريد الرعي أو موته
ولا يجبر الرعي إلا من يرعى له على الرعاة سواء أهدر على رعايته أو لم يهدر وأبى كل واحد منهما لنفسه ولم يفعل ما أحاذ كل
واحد يقدر على رعايته متاعه وكذلك أهل الارعي والافران والجماعات لا يجبرون على طين ولا طينين لأحد أو لم يكن في

الموضع غيرهم وإن شاء طبع وطعن ولا يجبر أحد على ما عليه من نفسه وما له كالوقال الراعي لا رعى لأحد سكان له ذلك
وكذلك الصانع كلهم ولن يقرضوه والأفهام كان من المباحات لقناص كان نقرن والحوالجام اذ لم يكن في الموضع غيره وأبى
من الطبع والطعن فيه لا حجة يجبر على الطبع من أباه بما يطبع به ٢٨٧ مثله لا يراعى ذلك لأن ذلك من

الضرر والعار وقد أوصى الله
سبحانه وتعالى بالجار وأمر
بالرفق به وقد أباح هذه
الاشياء للعامة وكذلك البئر
تكون في ملكه فيبيعها
للعامة وما أشبه ذلك والقصاص
الاول وهذا استقسان
وأخبرني الثقة من أصحابي أن
القنطرة بطليلة كانوا
يبيعون بها سائر الثمران على
طبع خبرها ما ذاك من ذلك
بمثل ما يطبع خبره ويرون
أن امتناعه من ذلك ضرر
وفي معاص ابن القاسم من
كتاب الجمل من الشرح لابن
رشد فبين يخطيب الخياط أو
يستعمل غيره من الصانع ولم
واجبه على شيء معلوم ثم
رضيه اذا فرغ منه فقال
لأبأس بذلك ومثله ما يعطى
الحمام وصاحب الحمام وكره
ذلك ابن حبيب ولم يبلغ به
الصرم (وسئل) ابن رشد
رجل باع من رجل سلعة بثمن
معلوم الى أجل معلوم وأراد
أن يدفع له ثمنها بخلطها له أو
بصفها له ويقطع من ذلك
(فقال) لا يجوز ذلك حل
الأجل أو لم يحل إلا أن يخط له
أو يصيبه له على غير شرط ثم
يخاسن بعد ذلك وفي كتاب
الاستغناء من استغنى حلة

أوموتة لا يجل الحاسم بالحكم بها وليثبت (مسئلة) اختلف المذهب فيما يجوز فيه
الشهادة على الخطافي أو الضعيف من طرف وابن الماجشون وأصبح أن الشهادة على الخطاف
لا تجوز في طلاق ولا اعتناق ولا نكاح ولا أحد من المحدثين ولا في كتاب القاضى الى
القاضى بالحكم ولا يجوز الا في الاموال خاصة وحيث لا تجوز شهادة النساء ولا اليمين مع
الشاهد لا تجوز الشهادة على الخطاف وحيث يجوز هذا يجوز هذا قال ابن رشد هذه
الفرقة لا معنى لها إلا أن يروا أن الاموال أخف لكونها يقضى فيها بالشاهد واليمين
وقبل فيها شهادة النساء وليس بذلك بقى في القوة قال وألصواب الجواز في الجميع وقال
ابن الندى ويلزم من أحازة في الأحاس القعدة أن يجبره في غيرها لأن من أخذ بقول
من أحازة لمه أن يجبر في كل شيء مطلقا لأن الحقوق كلها عند الله سواء من أخذ بقول
من لم يسمع من سلطة في جميع الاشياء قال والأصول أن لا تجوز الشهادة عليه نحو اليمين
وفساد أهله ومن ألصق الجواز شهادة الخطاف قوته أن عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب
وطلبة وآلهم وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجبن قد شهدوا في كتاب مروان بن الحكم
الذي كتبه على لسان عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في محمد بن أبي بكر الصديق
رضي الله تعالى عنه أنه خط مروان ومن ذلك قوله على عثمان رضى الله تعالى عنه ما قوله
وهو أول حادث حدثت من جهة الشهادة على الخطاف لو كانت الشهادة لا تجوز عليه
لم شهد بها أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لاسمافي التنظف في الدماء ومن ألصق أيضا
أن عبدا لله بن عمر بن الخطاب كتب يبعثه الى عبد الملك بن مروان ولو لم يكن الخطاف
لم يكتف عبدا الملك من ابن عمر بالخطاف في هذا الأمر العظيم وقد أدخل مالك رضى الله
تعالى عنه يبعثه عبدا لله بن عمر لبيد الملك في الموطن ولم يذكر أنه شهد على ذلك وفي
أحكام ابن سهل عن محمد بن فرج مولى ابن الطلاع قال الأصل في الشهادة على الخطاف قول
مالك وأكثر أصحابنا أنها تجوز في الحقوق والطلاق والأحباس وغيرها إلا أن الذي جرى
به العمل عند المشيخ أنها تجوز في الأحباس وما يتعلق بها وقال ابن أبي زمنين الذي جرى
به العمل في وقتنا أن الشهادة على الخطاف لا تجوز الا في الأحباس خاصة لما اشتهر من
أنه يرب على الخطاف ولا يشهد في الأحباس حتى شهد الشهود انهم لم يراوا يسمعون
أن الذي شهدوا به حبس ولقد قد كان محازا بما تحاز به الأحباس قال ابن سهل الصحيح
عندي الذي لا أقول بغيره ولا أعتقد سواه أنه لا تجوز الشهادة على الخطاف ولكن أذهب الى
جواز ذلك في الأحباس خاصة على ما اتفق عليه شيخنا رحمهم الله اتباعا لهم واقتداء بهم
واستحسانا لما درجت عليه جماعتهم وقضى به قضائهم وانعقدت عليه سبلاتهم وإن كان
ابن لبيد قد ساق أصله أن لا تجوز في حبس ولا غيره وقد ذهب الى ذلك غيره من يلتفت
إليه والجمهور أولى بالاتباع وما أجور على ذلك في الأحباس الاحيطة عليها وتحمينها
من أن نحال عن أحوالها وتبرعن ميلها واتباعا لما لك في المنع من بيعه والمناقلة بها

بعضها وأشهره بهذه الخدمة مروفة كالحرف وشبهه لم يكن لواحد من مال يجل الأجرة قبل تمامها أن الى ان لا يراضا
جمعا على ذلك فان فعل ذلك فقد احتلف في الأجرة فقال بعض شيوخ المتأخرين أن أجرة المؤاويل تمام المدة كان عليه
أجره ونفقت وكسوته إن كانت شرطت الى تمام المدة قال غيرهم وكذلك أن أخرج الاجير قبل تمام المدة لم يكن له شيء مما

عظيم لا يترك ما كان يجب له بتركه تمام المعاملة بطلان ذلك قال أبو جعفر في حقه فأس وغيره وقال غيره لم لا يكون له الاصل الا ان
 لا يرضى كل واحد منهما فافترأ أو سرقه أو ذبحك فان علمت ذلك الدعي كان لكر واحد منهما محل الاحارة ويكون له بقدر
 ما خسر من الاصل في هذا ان ٢٨٨ من اراد منهم ما قطع المعاملة فقد رضى بترك حقه اذ لم يتم شرطه لان

الاجرة لازمة الى وقت تمام
 عقدها وان المسلمين عند
 شروطهم وهذا الوجه القياس
 والقضاء والاستصحاب ان
 كل من عمل عملا انتفع به
 فينبغي ان يدفع للاجرا جرة
 وغيره من القرائن وفي
 المؤلف لابن لبانة قال اصبح
 ابن خليل فين واجرا زنا على
 طعن نزل الى شهر ووقع اليه
 الاجرة ولم يطع له شيئا من
 استغنا عنه أو رحل أو غيره
 انه لا يرجع عليه بشي وزعمه
 اجهل من ذلك واذا قطل احر
 الحرث لا ينكسر محرثه أو
 توقفوا فلا جرة له واحدة
 لا يحط بذلك شيئا وان كان
 اطرم من الحرث أو الزراعة
 أو القمح امتعت به الارض أو
 لمرض الا حذر فلا جرة له في
 هذا ولا يحط له من الاجرة بقدر
 الامام التي تعطل فيها بسبب
 ذلك وعلمه من رضى البقر
 وطلب الغنم لما جرى به
 العرف من ذلك

الاستثمار في رعاية الغنم

والاستثمار في رعاية الغنم
 على غنم باعياها وعلى عدد
 معلوم وغير معين وعلى ان
 يجرس له نفسه من غير عدد
 ولا تعيين فاما الوجه الاول
 فيكون على شرط الخلف فان

وان خربت وقد حصر بعض من تأخر من الشيوخ ان اختياره في تجويز الشهادة على
 الخطوط في الاجناس انما كان لانهم جالدين يقتضون بها اسماع بالقبس وفشو عند
 الناس فقبو بتلك الشهادة على الخط فيها وهو معنى مدموم في غيرها في الغالب قال
 ابن راشد والذي جرى به العمل عندنا على ما اختاره الشيخ اوجاز نها في الاجناس وما جرى
 مجراهما ما هو حق الله تعالى وليس بمحدث من المحدثين الذي جرى به العمل بافرقية في زنا
 الشهادة على الخط (تدبيره) قال ابن راشد جرت عادة القضاة ان يأمروا الشهود ان يكتبوا
 في الشهادة على الخط وانه كان في حين ايقاع الشهادة يرسم الصدالة وقبول الشهادة الى
 ان توفي على ذلك وذلك حسن اذا لم يكن القضاة يعرف عدالة الشهود على خطه اما اذا
 كان يعلم عدالته او كان شهودين الناس الى ان توفي او غاب فيكتفي بان يشهد عنده ان
 هذا خط فلان وكذلك رأيته في بعض المكاتب فلو ضمت فيه بعض قضاة الجبل لم يفتقدوا
 (تدبيره) وهذا الذي قاله ابن راشد ما جرت به عادة القضاة ذكر المتطعي انه روى عن
 مالك رضى الله تعالى عنه وانه قال لا يجوز الشهادة على خط الشاهد ومعرفة عدالته حتى
 يقول الشهود وانه كان في تاريخ الشهادة عدلا ولم يزل على ذلك حتى توفي احتياطاً ان
 تكون شهادة قد سقطت بمجرد او غيرها او كان غير مقبول الشهادة قال المتطعي وان
 زدت في التقيد بمن يعرف ان الشاهد المذكور كان يعرف المشهود عليه بعينه
 وامره وان لم يكن في عقد الشهادة معرفته بالعين والامم كان اكل للشهادة وانما التقيد
 قال وهو نكتة حسنة قل من يعرفها أو يهتدى اليها وهذه الزيادة هي التي تقدم ذكرها
 عن ابن زبب ولكن اهدنا هاهنا لسكونها احسن في السباق
 (فصل) وفي المنطوية واذا اردت تقبيل الشهادة على خط الشاهد المت كبت في ذلك
 وقب من وقع اسمه بعد هذا من الشهاد ا على خط الشاهد فلان في ذلك الواقعة شهادة
 في اسفل هذا القعد في البياض الذي في اوله بعد سطر ا فتاحه كذا وتأملوه وانقروا النظر
 فيه فتبين لهم وهم يحقق عندهم ان شهادته المذكورة بخط يده المهود عنه لا يشكون في
 ذلك ولا يفترون فيه لرويتهم له يكتب المرة بعد المرة يعرفون مع ذلك انه كان يرسم العدالة
 وقبول الشهادة في تاريخ الشهادة المذكورة وهذا الى ان توفي وان كان غائبا قلت الى ان
 غاب شهيد ذلك كله من عرفه حسب نفسه ومحققه على حال وصفه واوقع به شهادته اذ
 شئنا في تاريخ كذا (فرع) اذا قلنا يجوز ان الشهادة على خط الغائب فقد قال ابن راشد
 القصة التي يجوز الشهادة فيها على الخط عند من يجيزها غير محدودة عند معنون وانما
 قال الغيبة البعد وقال ابن الماجشون قد مر ما تقصر فيه الصلاة وقال اصبح مثل مصر
 من افرقية ونكتة من العراق وهذه القصة معتبرة في خط المقر وسط الشاهد الغائب
 (القسم الثاني خط المقر) قال ابن الموازي يختلف مالك والحق في جواز الشهادة على خط
 المقر واذا تناق حكاها ايضا ابن هشام في مفيد الحكام وفي الجلاب رواية بالمنع وحل عليه بين

لم يكن على ذلك فالاجارة فاسدة ويفسخ ويكون الراعي احر مثله فيما رعى (ويكتب في ذلك عقد) استأجر فلان مع
 فلا ناعى حراسة غنمه التي له بموضع كذا وعدتها ثلثة ايام من عام اوله كذا واجرة مبلغها كذا واولى الراعي حواستها بعد ان نظر
 اليها وعداها وصارت بيده ونعت عصاها يطلب بها الخلف والكلا وعليه الاجتهاد في ذلك وأداء الامانة فيه وعلى صاحبا

خلف ما ضاع منها أومات أو باعه بطول هذه المدة وعرفنا قدر موشدها عليها ذلك في كذا ، وأن وقع المدعى سكو تافيه عن ذكر الخلف فيقول أنه يسئل لعدم النص على ذلك وقيل أنه يجوز على شرط اختلاف حتى يثبت على أنها دخلا على أن لا خلف فيها وإن أتى الراعي في هذا راع أو مكره ذلك قال معنون ولورضى بذلك أيضا جبايا لم يجر وكان حراما وقال ابن ألبانة أن وكل الراعي مثله في الأمانة والتكفيل لم يضمن وإن لم يكن مثله ضمن وقال أبو صالح قوضا من كان مثله أوم يكن (وكتب في الوجه الثاني) عقد استأجر فلان قلا ناعلي حرامه كذا أو كذا رأسا من الفهم بحرمه الله كذا بأجرة كذا وهى الراعي المذكور أن يطلب بها الخصب والسكلا ويقوم عليها بالخط طاقته واجتهاده إلى قيام المدة وعرفنا قدر موشدها عليها ذلك في كذا • وعقد أجرة على هذا الوجه حائر وبازم الراعي خدمة العدد ٤٨٩ المذكور إلى قيام المدة لا يصح

في هذا شرط اختلاف وان قيل
فسد وان ما يكتب التتم
أو بعضها كان لها أن يأتي
بغيرها ليرعى له الراعي لما
أمره أن يظن لها من ذلك زمته
الاجرة كلها وكذلك يجوز
له أن يستأجره على حوز
غنم ولا يسمى له عدد أو هو
الوجه الثالث إذا شرط ضمنه
لنفسه وبزمنه أن يرعى ما مثله
يقوى عليه (و يكتب في ذلك
عقد) استأجر فلان فلانا
لخراسة الغنم لمدة من كذا على
أن يعمنه لنفسه وتكون
تحت يده مارة كسدا يذمها
له بطول أذنه والتمزق الراعي
المدكور ذلك وشهد عليهما
بذلك في كذا . فان واذت
النفس في المدة واختلفا في
رعايتها حلا في ذلك على
العرف والمادة في الموضع
وذلك سواء في العينة وغير
العينة قال ابن غنيث وغيره
فان لم يكن عرف فلا يلزم
الراعي حواستها قال والذي

66 تنصیر ل

٦٦ تصوره ل يقتضيه أصول المدونة ان يلزمه حواستها كاذبي بكتري من امرأته يجهلها فقلد في الطريق ان يجهل المولود معها واشترط ذلك في عقد الاجارة احسن (ويكتب في ذلك مائنه) وشرط عليه مع ذلك حرز مهالي عددها كعدد الامهات من وقت ولادتها الى فها مها وتنفيع الاجرة يموت الراعي ولا تنفيع يموت الغنم وفي كتاب الاستثناء اذا ادعى رجل في غنم يبدع اذ اخلاطوا صدقة الراعي وانكرك ربها الغنم وادعاها لنفسه فالقول قوله له عنه ولا يقبل قول الراعي ولا قراره وانما هو امين على الرعاة وليس له في رقاب الغنم شئ قال المتأورو وكذلك ان كان برعي تقوم فتداعوا في بعض الغنم اذ في شاة منها فعليه سلك رضى الله تعالى عنه يحلف من يقبله الراعي بذلك انما اذا كان عدلا

٢٩٠ شاهد بقول شهادة ان كان
 الراعي قورا او غنما حاضر او
 غائب بغرامه مائة او غيرها
 فله اجره ولا كلام لصاحبه
 انه يقول هلا دفعته عن
 نفسك فان كانت سائبة
 فتركها ولم يصبها فضايب
 فلا ضمان عليه ولا ضمان على
 الراعي فيما تلبس من الغنم
 وغيره اذا لم يتعد ولا فرط
 واقضى ما عليه فيما فصل
 او هلك الجبن انه ما فرط ولا
 قصدي وان شرط عليه
 الضمان فلا يلزمه وفسخت
 الاجارة وردت الى اجرة المثل
 فيما رعى والحكم في ذلك
 واحد كانت الغنم لواحد او
 جماعة وروى عن ابن المسيب
 في الراعي الذي يلقي الناس
 اغنامهم اليه انه لا ضمان
 لما تلف منها واما كالصانع
 وليس على ذلك عمل واذا اتى
 الراعي بالشاة فمذبوحة
 فقال خشيت عليها الموت
 فهو مبدى واذا شرط على

عدلا وسواء كان موى الراعي الى داره او الى دار الذي استأجره واذا رعى
 قليل ما يضر على جميع ذلك وان لم يكن فيها شهادته لم تنفذ لانه ربما كتب ثم لا يتم
 الامرين منها (فرع) وان قال لقان عندي ابقيل كذا وكذا بخط يده قضى عليه لانه خرج
 مخرج الاقرار بالحق وان كتب لفلان على فلان الى آخره وثيقة وشهادته فيها لم تجز
 الابينة سواء لانه اخبرها مخرج الزواني وجرت مجرى الحقوق ولم تجز الشهادة فيها على
 خطه وهو تغيب جسدوه في مسئلة فيها اختلاف (فرع) وفي احكام ابن سنان قال
 مالك فيمن ارصى ان يقبض دونه وان يقضى ما عليه فهو حذم باربعة عشر ذكرا واربعة
 أسفله خط المستقبض منها ثمانية ذنان برماني فظن هذا الكتاب هل يحلف المطلوب
 ويعرأمن الثمانية قال برأمنها لا يعين ويؤخذ منه ما بقى (فرع) وفي الطير لا ينعت واما
 من أسلم ومنع من الكلام وأشار اشارة مفهومة او كتب بخط يده فغيبها قولان والاحسن ان
 يكون مبرأه لو رثته من المسلمين وكذلك تجوز وصيته من الراعي لابن سنان (فرع) اد
 ادعى رجل على رجل بمال فحجده فأنجز المدعى بحجة مكتوب فيها خط المدعى عليه
 واقرا به بما دعى عليه وزعم المدعى انها بخط المدعى عليه فانكر المدعى عليه ذلك وليس
 بينهم بينة فطلب المدعى ان يبرأ المدعى عليه على ان يكتب بحضرة العدول ويقابل
 ما كتبه بما اطهره المدعى فاقى ابو الحسن الغنى بانه يجبر على ذلك وعلى ان يطول فيما
 يكتب تطول لا لا يمكن معه ان يستعمل خطا غير خطه واتفق عبد الجسد الصانع بان ذلك
 لا يلزمه اذ لا يلزمه احضار بينة تشهد عليه وقرى الغنى بينهما بان المدعى عليه يقطع
 بتكذيب البينة التي تشهد عليه فلا يلزمه ان يسي في امر يقطع بطلانه واما خطه فانه
 صادر عنه باقراره والعدول يقابلون ما يكتبه الا ان يجأه حضره المدعى ويشهدون
 بموافقته له او بخالفته ورجح اكثر الشيوخ ما اتفق به الغنى (فصل) ومن ذلك الشهادة
 على خط الموصى قال ابن مهمل سئل ابن زرب عن كتب وصيته واشهد عليها ثم كتب في
 أسفلها بخط يده هذه الوصية قد اطلعتها الا كذا وكذا منها فخرج عني وشهدت بینه انه خطه
 فقال لا يردم ذنا وصيته التي اشهد عليها وهذا الذي كتبه ان كتب وصيته بخط يده ولم يشهد
 عليها حتى مات وشهد على خطه فان وصيته لا تنفذ بردفه ذلك ما كتبه في أسفل هذه

الراعي ان لا يرعاها في موضع مما تخالف في ذلك فخطبت فيه فهو ضمان وكذلك ان رماها فانكسرت الوصية
 او فقا عنها فهو ضمان وفي بعض الكتب ما كسر بالعض منها حين يرودها فلا ضمان عليه وما كسر بالجاره فهو ضمان لانه
 ميتة وقرى بعضهم بان تحب من وصيته فستفط في امره ويخوذ ذلك فلا يضر في ذلك عنده وضعف ذلك ابن زرب وقال
 انه جلافة المدونة وكل فتي ضامة الراعي من غير الوجهة الذي يجوز له ان يفعلها فاصاب الغنم من منعيه عيب فهو ضمان
 وان سمنه ما يجوز له ان يصنع فلا ضمان عليه قال بعضهم الاصل في الاجراء كلهم الراعي وغيره فانهم مؤمنون ولا ضمان
 عليهم الا ان يكون منهم تعدا وتقرىط ولا يخرج من ذلك الاصبهان احدثه ما اجراه جل الطعام فاهم ضمانون مطلقا كان

نفسه للعمل فان قامت لهم بدنة التلف في سقوط الضمان قولان قال بعض المتأخرين اذا ادعى الصانع انه نصب عليهم أو احترق موضعهم فانهم ضامنون وان ظهر النار أو القنب ونزلت بقرطبة مسئلة النار حرقفت حوائث الصانع فاقضى فيها محمد بن ابي بمان يخطف الصانع بأن امتعة الطالين كانت في حوائثهم وأما احترق وعبروا من الضمان والقضاء بقرطبة بالزاهم الضمان إلا ان يشترع معاشرة حترق الامتعة وأعيانها وكذلك الطعام يكون في الزاهم فيه المسجل ان ثبت ان الطعام كان حاضرا حين التسليم أو النار فلم يستطع التخلص اليه فثبت بسقوط الضمان والا فلا فان اشترط الصانع نفي الضمان في استنقاعه بذلك رؤايتان وأما دعوى رد المأمور المعلوم من قول مالك وأصحابه انهم لا يصدقون كالتلف وقيل انهم يصدقون إلا ان يشهد عليهم حين الدفع وهو قول ابن الماجشون وحارس الحمام لا يضمن لانه أجبر ٢٩١ وقيل بغيره لانه نصب نفسه لذلك

كالصانم وكذلك حارس الغنم المشترك في ضمانه اختلاف كما تقدم قال ابن عبد البر والصانعة والصامرة أيضا في ضمانهم اختلاف عن مالك وغيره وتحصل مذهبه لا ضمان عليهم الا فيما تعدوا وضعوا والذي اذهب اليه انهم ضامنون إلا ان يثبت صدقهم وسئل في ذلك ابن رشد فقال وأما الصانعة فيخرج فيهم القولان للذان في الاجبر المشترك لمالك وأصحابه فرة اجراء مجرى الاجبر فلم يضعه مرة اجراء مجرى الصانعة فضعه وكذلك الصامرة والذي استحسن في ذلك بعض الفقهاء ان كان منهم موصوفا بالخبر الثقة معطوما بهما فهو كاجبر فيما ضاع عنده أو ادعى رده وان كان غير ذلك فهو ضامن فيما ضاع عنده ولا يقبل قوله فيما ادعى رده ولا فرق بين ما أخذوه للبيع أو طلبوه من الطلاب

الوصية لا ملغى اليه لانه لم يشهد عليه حتى مات انظرها في أحكام ابن مفل في رسم الشهادة على الخط في الحبس (فصل) ومن ذلك الشهادة على قضاء القاضى قال فضل بن سلمة وقد حكى ابن حبيب عن مطرف وأصبغ ان قضاء القاضى ثبت بشاهد واحد ومخالف معه الطالب وثبت له القضاء قال فضل وهذا مردم تقدم ذكره عن مطرف وأصبغ في كتاب القاضى ويحكمه انه لا يثبت له قضاء على الخط في كتاب القاضى ولا يحكمه ومذهب حنابلة الملك انه لا يقبل الشهادة على الخط في حكم القاضى وقال أبو بكر بن عبد الرحمن وفي كتاب محمد بن أبي حبيب جواز الشهادة على الخط في حكم القاضى ومنع ابن القاسم وعبد الملك ابن الماجشون وابن حبيب ثبوت الحكم وهذا مذهب (فرع) واذا قدم رجل الى وكيل رجل كتاب موكله ان يدفع له سبعة أو غيرهما فرف خط موكله ودفع ذلك للذي قدم بالكتاب فلما اجتمع الوكيل والموكل انكر الموكل ان يكون كتب ذلك أو ارسل اليه أحدافانه يخلف على ذلك ويقره الوكيل انتهى وكان ينبغي ان يأتي فيها من الخلاف ما في المسئلة التي فوق هذه على ما يأتي ذكره هل يجبر ان يكتب خطه بحضرة العدول ويقال به بالكتاب الذي قدم به الرسول أو لا يجبر على ذلك (فرع) وفي المسئلة اختلاف اذا كانت شهادة الشاهد في ذكر حق على أبيه ثم مات أبووه وورثه فقام صاحب الحق عليه بذكر الحق الذي فيه شهادته فاقربا له الشهادة وزعم انه كتبها على غيره أو انكرها فثبت على خطه فقال أصبغ ومطرف يؤخذ من ذلك الحق لان المال لاصاروا اليه فكانه شهد على نفسه وقال ابن الماجشون ليس مثله ولا يؤخذ منه الحق الا باقرار أو سوى خطه وشهادته وقال ابن حبيب بقول مطرف (القسام الثالث) شهادة الشاهد على خط نفسه في الوثيقة اذا علم انه خطه ولم يذكر الموطن والمروي عن مالك رضي الله تعالى عنه انه اذا لم يثبت في خطه ولم يرفى الكتاب محسوبا ولا الحاقا ولا شاكرا فهو فليسعد وبه قال ابن الماجشون والمغيرة وابن أبي حازم وابن دينار وابن وهب وابن عبد الحكم ومحمّد بن ورواه مطرف عن مالك قال مطرف ثم رجع فقال لا يشهد وان عرف خطه حتى يذكر الشهادة أو بعضها أو ما يدل منها على أكثرها وبه قال ابن القاسم وأصبغ قال ابن حبيب وهو احوط والأول جائز وفي المدونة لا يشهد حتى يستيقن الشهادة وبذكرها في جماع أبي زيد لا يشهد حتى يذكر ما في الكتاب حرفا يحرف

ومن فرق بينهما فليس بين وقال ابن أبي زيد في الذي يدفع الى الصراف الدنار لصرفه أو الحسلى أو التاب للبيع أو الرقن الى الفاس أو الدواب باجرا أو ناجر فيقول الفاس ذهب مني أو الصراف سقط مني أو بقة ولا نعتا سقطا أثبت أو بعتا من هذا الرجل وهو يجهدهم ضامنون ان يبيعوا اليه البينة بالبيع منه وقبضه السلعة إلا ان يكونوا من الصامرة الطوقا من بالاسواق الذين شأنهم البيع ولا يشهدون فلا ضمان عليهم وقال ابن رشد في مسألة اما الصامرة يدعى ببيع السلعة فمن ربحي بعته وهو مشترك فلا اختلاف في انه ضامن لتركه الاشهاد ولا اعتبارا بالعرف في ذلك وفي مسائل ابن الحاج سئل في رجل دفع مائة الى الفاس في سوق الدواب فوسقها ثم ردها الى الخيل فضاغت قال يظهر لي أن ضمانا عليه ولا وجه لقول من

قال ابن تيمية ان لا يثبت عليه امتناع أو تقربا لغيره ولا بد من بينة أنه ما ضيع ولا فرط وحديثه براء أو قال في ملوكه وضع
 بمطيب لغيرها فاضلعت عنده فافق أبو عمر لا يثبت له ما من وأما غيره الصواب أن لا ضمان عليه في ذلك وبحلف
 أن كان حقه ما أحدث بالشوب عند المصار عند شره من عزيق أو تفرق أو حذب مسجرحين تناوله فلا ضمان
 عليه فيه ما لم يتد أو يجاوز القدر الذي اذن له فيه فان قال أهل البصران ما يحدث فيه لا يكون الا عن قصد ضمان وان قالوا
 انه محتمل فهل يصل إلى العدا حتى يظهر خلافه او العكس في ذلك اختلاف والصواب انه محمول على العدا وكون ذلك التوب
 عند الخطأ أو القصر يحدث فيه قرض الفأ وهو ضمان في قول مالك الا ان يرفعه بمحض شهود في موضع لا تصل اليه فيه قارة
 ثم يخرجه قبل زوالهم وفيه انقطاع الفأ وقال ابن حبيب اذا قطع أهل البصرانه قطع فارحلف الصانع ما فرط ولا يضيع في قطع
 الفأ ولا ضمان عليه وما
 ٢٩٢ افسد الرحمان الطعام فعلى المسك الرحمانه اذا

وقال ابن نافع في المجموع عن مالك رضي الله تعالى عنه قال وقد أتيت غيري بمطبخي ولم
 ثبت الشهادة فلم أشهد لقوله تعالى وما شهدنا الا بما علمنا (مسئلة) اما اذا كان كتاب
 الوثيقة كما يحفظ الشاهد وشهادته في أسفله وهو يعرف خطه ولم يرتب غيره لم يذكر
 المدونة ما يدل على خلاف ذلك وانه لا يشهد به من التنبية لابن المتأصف (مسئلة) وفي
 أحكام ابن سهل في رجل قام بكتاب صدق وضمه فحسب شرطه وهو في ذلك المحذور كشرط
 الرجل فاجاب ابن لبابة وغيره ان الكتاب يصح كغير الشرط فانه يسقط اذا دعي الى ان
 يثبته اليه فان لم تشهد البينة عليه حلف الزوج بالله ما عرف هذا الشرط ولا شرطه على
 نفسه ورجل يزوجه (فرع) واذا قلنا انه يشهد حيث وقع انه خطبه وان لم يذكر
 الشهادة فيشهد ولا يعرف الحما كم لم يذكرها فان عرف الحما كم فلا يقبلها وقال مفتون
 أرى أن يحتمل شهادته وان ذكر لها كم انه لم يعرفها الا لم يرتب الشاهد في شئ منها وأما ان
 شك في شئ منها لم تجز له شهادتها من التنبية لابن المتأصف وأما على القول الذي رجح
 انه ما لك رضي الله تعالى عنه في التنبية لابن المتأصف انه لا يؤيدها لانه لا فائدة في ادائها
 اعلم بحكم الحما كم ما قال غيره وقيل يؤيدها ويعرف الحما كم حاله ولا يقبلها الحما كم الا ان
 يكون يرى بالقول الأول فيقبلها ولذا وجب على الشاهد الا دعيه يعرف حاله لان الحما كم
 له ان يجهل في ذلك فيقبلها وقال ابن الفرس قال بعضهم في رواية الجواز انها أوسع لان
 حفظ ذلك صعب لا يستطيع وبدل على صحة هذا القول قوله تعالى ولا تساموا ان تكتبوه
 جلس عليه والزمه وكذلك
 اذا لم يبين ان الرحمان قوش
 فافسد ضمانه قال في الموثقة
 فابطله في الزمان لا يثبتهم
 ولم يجلس صاحب الرحمان على
 ذلك فلا ضمان عليه واذا
 اختلفت الصانع وصاحب
 الشئ فقال الصانع امرتني
 بخلافه قال صاحب
 يسواين فالقول قول
 الصانع وكذلك في مقدار
 الاجرة القول قوله اذا اذبحا
 ينسبه فان قال المالك له
 اودعتك وقال الصانع
 استمعتني فالقول قول
 الصانع عند ابن القاسم وقيل
 هو مدع وان قال صاحبه
 سرق مدعي وقال الصانع

استمعتني وقال ابن القاسم فقالان ويقال لصاحبه ادفع قيمة العمل فان أتى قبل للصانع ادفع قيمة
 المتاع بغير عمل فان أتى كاشريكين وقال غيره الصانع مدع وللصانع ان يقدم من شأفي العمل وصاحب الرحا كذلك ما لم
 يتعد ظلمه وظلا وقال ابن القاسم لا يجوز ذلك الا في القليل قال ابن أبي زعنن أو يقدمه او عا لما أو شيئا السنة على قدر الاحتياج
 (ورسل) ابن رشد عن الدلال يبيع لنفسه سلعة فهل يجوز ان يأخذ عليها اجرة (فقال) لا اجرة له عليها الا ان بين البتاع انها
 له ويشترط عليه (ورسل) فيمن استأجر أجرا طعام بموضع ثم خرجوا منه فافاه بموضع آخر فظلمه بالاجرة (فقال) ليس
 للاجرة الا كملية طعامه بموضع الاجارة فان رضي المتأجر ان يعطيه مكلية طعامه حيث يقبضه حازر لا يجوز له ان يدفع له ثمنها فان
 أتى قضى للاجير بقيمة عمله لتعذر الوصول لموضع العمل ويجوز للرجل ان يذبح اجرا منه غنيا كان أو فقيرا قال ابن منبث كان للابن
 قال أولم يكن وقال بعض الفقهاء اذا كان الأب غنيا أو الابن لم يصران بذراجه قال وهذا القول مرغوب عنه والأول أحسن
 ويجوز استئجار الفحل للزراعة معلوما ونزوات معلومة وروى عن ابن حبيب انه كرهه وليس من مكارم الاخلاق ومن
 ارى دابة تغير اذن صاحبها ادب على فعله وان لم تطب فان عطيت منها والله سبحانه وتعالى أعلم

صغيرا أو كبيرا الى أجله الى قوله تعالى وادنى ان لا ترابوا أى لا تشكوا وقد علم تعالى لن
الناس ينسون فلهمذا أمر بالكتب (مسئلة) تقدم في الفصل الثامن فيما ينبغي للقاضي ان
يتنبه له في أداء الشهادة ذكر ما يلزم الشهود من حفظ ما شتمت عليه الوثيقة وما لا يلزمهم
من ذلك في شهادات الاسترعاء وغيرها (تنبيه) وفي المتبعية قال بعض الشيوخ ويحصل
الخلاص في جملة هذه المسائل على أربعة أقوال أحدها ان الشهادة على

الخط لا تجوز في شئ من الأشياء الا على خط المقر على نفسه والثاني

لا تجوز والثالث انه لا يجوز الا على خط المقر على نفسه

وعلى خط الشاهد والرابع انها تجوز في ثلاثة

~~أقسام~~ خط الشاهد نفسه وعلى

خط الشاهد الميث أو الغائب

وشهادته على خط نفسه

والله تعالى

أعلم

تم

(تم الجزء الأول ويليها الجزء الثاني)

(وأوله الباب الخامس والثلاثون في انقضاء شهادة الاسترعاء)